

مَوْسُوعَةُ الْقَضَاءِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ

دكتور

ضمیمہ الشہید کا حوالہ

أسماء القانون العام

والجوامع بالنقد والدراسة الدالة

كان محفوظاً للشريعة التورانية

١٩٩٩ تاريخ سماوي اليارودي

771A71A-391A.85:22

الذهبية للتجلبيد
عبد المنعم الكومى وشركاه
٧ ش مخلوف بالاقى
ت : ٢٦٠٧٩٦٤

Handwritten text in a dense, repeating pattern, likely a form of shorthand or a highly stylized script. The characters are small and uniform, arranged in a grid-like fashion across the page.



موسوعة القضاء الإلهي

دكتور
شمس الدين السبكي
أستاذ القانون العام
والحامي بالنقض والإدارة العليا

المحاكمات التأديبية أمام مجلس الرولة
مع الحديث في الفتاوى والأحكام
وصيغ الدعاوى التأديبية

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

مكتبة النشر والتوزيع

٩ شارع سامي البارودي - باب الخلق
٣٩٣٨٦١٨ - ٣٩١٨٠٤٥٠

رقم الإيداع ٨٨/٢٥٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

من أهم خصائص العصر ذلك التغير الفكري المتدفق بين الكتل والباحثين للكشف عن خلق جديد في مجال العلم وأفاق المعرفة ، ولم نتخلف عن الركب فإدراكنا بوضع مؤلفنا السابق عن « قضاء مجلس الدولة » وقد لاقى بحمد الله رضا الأخوة القانونيين لا سيما المرشدين للقضاء الإداري من الناحية العملية .

وقد دفعنا هذا النجاح على وضع هذه الموسوعة التي تناولت الأصول العلمية والعملية في تأديب المصلين بالدولة والقطاع العام من حيث الاختصاص التأديبي ، والمقومات ، وضمانات التحقيق والمحاكمة والتي بدأت في وضعها منذ ثلاث سنوات ونصف تقريبا ، وتحملنا خلالها مشقة البحث وصعوبته ، ولكنه يهون في سبيل تحقيق الهدف المنشود .

وقد بدأ البحث بعرض مستفيض للقرار التأديبي الذي لا يخرج عن كونه قرارا إداريا في محيط التأديب ونطاقه ، فتناولنا تحليل أركانه وأسهل بطلانه ، وحالات انعدامه ، وكيفية انتفاضه ، مع عرض لتطبيقات قضائية مسببة ، وقصدنا من ذلك أن يكون هذا القرار بمثابة الأسس القوي الذي تشيد عليه صرح البناء الكبير لهذه الموسوعة .

وفي خضم البحث قمنا بالأصول والمبادئ العملية التي تكفل سلامة التحقيق التي تجريها الأجهزة المعنية سواء تمظت في أجهزة إدارية أو نيابة إدارية ، وبيننا دور الجهاز المركزي للمحاسبة بالنسبة إلى المخلفات المالية ، ومدى الارتباط بين العقوبة الجنائية والتأديبية .

وكلن لزاما علينا أن نعرض بشيء من التفصيل والأسهاب اختصاص المحاكم التأديبية من الناحية التأديبية فيما يحال إليها من قضايا ، ومن الناحية التقييمية فيما يطمح إليها على الجزاءات التي تصدرها الأجهزة الإدارية ، وذلك فضلا عن عرض شليل للأحكام التي تصدرها ، مع الإشارة إلى الدملوى المتعلقة بتفسير الحكم وتصحيحه ، والالتباس بإعادة النظر ، ودعوى رد القضاء .

ولم يغب عنا عرض الطعون التي تقام أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من المجلس التأسيسية ، لا سيما ما كثر منها مشوبا بمخالفة القانون ، أو الخطأ في تطبيقه ، أو تأويله ، أو بطلان بالحكم أو بالإجراءات ، أو تلك الحالة التي يصدر فيها حكم على خلاف لحكم سابق حاز قوة الشيء أو الأمر المقضى .

وليكون البحث بنيدا من الناحية العملية والتطبيقية فقد تصدى الكتاب الثانى من هذه الموسوعة لعرض شامل ومستفيض للفنلوى والأحكام التأسيسية ترسيخا لفهمها على وجهها القانونى الصحيح .

وتحقيقا للفائدة العملية فقد شمل الكتاب الثالث من هذه الموسوعة كل ما يتصل بأحكام مختارة أو بالصيغ التأسيسية سواء أكانت متعلقة بالإجراءات أو بقلبة الدعوى أمام المحاكم التأسيسية بصفتها التأسيسية ، أو التمهيدية على قرارات الجزاءات الصادرة عن السلطات الإدارية .

كما تضمن العرض صيغ الطعون المقابلة أمام المحكمة الإدارية العليا طعنا في أحكام المجلس والمحكم التأسيسية متى كانت مشوبة بعيب مما سبق بيانه .

ومن أهم الأمور التي سيطرت على انتباهنا تلك المشكلة الكبرى التي تفتام أثرها ، وهى تلك المنطلقة بالامتناع عن تنفيذ الأحكام الإدارية لا سيما من جانب بعض الأجهزة التشريعية التي تعتمد أحيانا الانجاء الى ما يعرف « بلمتصحيح التشريعى » الذي يتمثل في إصدار تشريعات جديدة نضعى على الحالات والمراكز القانونية غير المشروعة صفة المشروعية .

كما تعدد الحكومة أحيانا اسبابا صفة أعمال السيادة على أعمال إدارية بحجة لتنجو بنفسها من رقابة المشروعية التي تطلها الأجهزة القضائية .

ولم يغب عنا الإشارة الى وسائل حل الإدارة على تنفيذ الأحكام الإدارية عن طريق الدعويين الجنائية والمدنية .

وقد وجدنا من المفيد أن نضمن ملحقا الموسوعة مشروعا مقترحا لللائحة تأسيسية للعلمين بشركات القطاع العلم ، ونأمل الاستفادة بها ، بعد الملامة بينها وبين مقتضيات العمل ، نهي لا تخرج عن كونها مجرد مشروع قابل للتعديل .

وفي نهاية المطاف نحيل الى المهارس التفصيلية الشاملة لكل ما جاء بهذه الموسوعة من موضوعات .

وفي خاتمة هذا العرض الوجيز نأمل ان تحقق هذه الموسوعة للاخوة والزلاء القانونيين ، كل ما ينير لهم الطريق في وضع الحدود الفارقة بين الخطأ والصواب .

وخير ما نختم به هذه المقدمة قوله سبحانه وتعالى :

« ونفس ما سواها فلا لها فجورها و تقواها * قد اطلع من زكاهها *
وقد خاب من دساها » .

« الآيات رقم ٧ - ١٠ من سورة الشمس »

وتوله تعالى :

« وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا » .

« صدق الله العظيم »

« سورة الانبياء آية ١٨ »

والله ولي التوفيق

المؤلف

دكتور / خميس السيد اسماعيل
الحلي بالنتفض

« فهرس الموسوعة »

((INDEX))

يتناول موضوعات الكتب الثلاثة وهي :

* المـحـاكـمـات التـقـديـمـيـة *

* الفـنـلـوى والاحكام التـقـديـمـيـة *

* صيغ الدعاوى الادارية والتأديبية *

فهرس الكتاب الاول

« المحاكمات التأديبية »

الموضوع	الصفحة
مقدمة :	(٥)
الباب الاول : المخطل العام فى التأديب	٥
المبحث الاول : (اولا) التعريف بالقانون التأديبى ومصادره ووظيفته	٨
المبحث الثانى : التمييز بين الدعويين الجنائية والتأديبية وبين الاجراءات الجنائية والتأديبية	١٥
المبحث الثالث : مناط الخضوع للنظم التأديبى والمناط فى تحديد الاختصاصم التأديبى	١٨
المبحث الرابع : اوجه التشبه بين الدعويين الجنائية والتأديبية	٢٤
المبحث الخامس : محو الجزاءات التأديبية وانقضاء الجزاء بسببه وسقوط الدعوى التأديبية	٤٤
الباب الثانى : التعرّفه بالقرار التأديبى بوصفه قرارا اداريا ، واحكام الالفاء والسحب ، والتمييز بين البطلان والانعدام ، مع اهم التطبيقات القضائية	٥٥
الفصل الاول : تعريف القرار التأديبى بوصفه قرارا اداريا ، وتحليل اركانه ، مع اهم التطبيقات القضائية	٥٩
المبحث الاول : تعريف القرار التأديبى بوصفه قرارا اداريا	٦١
المبحث الثانى : تحليل اركان القرار الادارى مع اهم التطبيقات القضائية	٧٢
الفصل الثانى : الفاء القرارات الادارية وسحبها مع التركيز على القرار التأديبى ، مع اهم التطبيقات القضائية	١١٢
المبحث الاول : الفاء القرارات الادارية مع التركيز على القرارات التأديبية	١١٥

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : عرض لأهم أسباب الطعن بالالغاء . . .	١٢٦
المبحث الثالث : سحب القرارات الادارية والتأديبية	١٢٢
الفصل الثالث : التمييز بين البطلان والانعدام مع أهم التطبيقات القضائية	١٥٢
المبحث الأول : حالات البطلان والانعدام	١٥٥
المبحث الثاني : تطبيقات قضائية عامة من احكام الانعدام	١٦٤
الباب الثالث : ضمانات التحقيق والوسائل الجوهرية للاثبات مع أهم التطبيقات القضائية	١٦٩
الفصل الأول : ضمانات التحقيق	١٧٢
المبحث الأول : كتابة التحقيق ، وجودة التحقيق ، وضمانات التفتيش ، وعدم الاخلال بحق دفاع المتهم عن نفسه	١٧٥
المبحث الثاني : شرعية العقوبة . وشروط ايقاف المائل . وتسبب القرار التأديبي ، وعدم الطلو في الجزاء	١٨٣
الفصل الثاني : الوسائل الجوهرية للاثبات أمام مجلس الدولة	
بهينة قضاء ادارى وتأديبي	٢٠٥
المبحث الأول : التكاليف بليداع المستندات	٢٠٧
المبحث الثاني : أهم الوسائل الجوهرية في الاثبات	٢١٢
المبحث الثالث : خلاصة وتطبيق على أهم قواعد الاثبات المتبعة أمام مجلس الدولة في المنازعات الادارية والتأديبية	٢٣١
المبحث الرابع : تطبيقات قضائية من احكام المحكمة الادارية العليا في شأن الاثبات الإداري والتطبيق عليها	٢٤٦
الباب الرابع : العقوبة التأديبية والحكم الجنائي واثره على المسطرة التأديبية مع أهم التطبيقات القضائية	٢٥٩

٢٦٣	الفصل الأول : العقوبات التأديبية
	المبحث الأول : تعريف الموظف العام وواجبات العاملين ،
٢٦٥	ومسئوليتهم عن الخطأ الشخصي
	المبحث الثاني : العقوبات التأديبية الواردة بالمطلب الخاصة
	بالجرائم الواردة بقانون العقوبات وبقتون العاملين
٢٧٩	بلدولة ، وبالقضاء العام ، مع بيان العقوبات المنوطة
	الفصل الثاني : الحكم الجنائي واثره على المسطرة التأديبية ٣٠٣
	المبحث الأول : الشروط اللازم توافرها في الحكم الجنائي
٣٠٥	الذي تنتهي به ختمه العمل
	المبحث الثاني : اثر الحكم الجنائي على المسطرة التأديبية ٣١٢
	الباب الخامس : المحاكم التأديبية ، وتفسير أحكامها ، وتصحيحها ،
٣٢٧	والتماس إعادة النظر
	الفصل الأول : تشكيل المحاكم التأديبية وبيان اختصاصها . ٣٣١
	المبحث الأول : التشكيل الحالي للمحاكم التأديبية طبقا لقانون
٣٣٤	مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
	المبحث الثاني : الاختصاص العام للمحاكم التأديبية ٣٣٧
٣٥٠	المبحث الثالث : ملغى من الولاية القضائية للمحاكم التأديبية
	الفصل الثاني : الإحالة الى المحاكم التأديبية واجراءات المحكمة ٣٥٧
٣٥٩	المبحث الأول : الإحالة للمحاكمة التأديبية
	المبحث الثاني : تحريك المسؤولية الجنائية والمدنية ضد
٣٦٥	أعضاء مجلس إدارة شركات القطاع العام
	المبحث الثالث : اجراءات المحكمة وحرية المحكمة في تقدير
٣٧٦	الدليل

٢٨٥ الفصل الثالث : ضمانات المحاكمات التأديبية

المبحث الأول : مواجهة الملل بالمخالفات الادارية المنسوبة

٢٨٩ اليه وبإزالة الادانة : وتكفيه من الدفاع عن نفسه

المبحث الثاني : حيدة المحكمة التأديبية وسرعة المحاكمة

٢٩٥ وتسبب الحكم التأديبي

الفصل الرابع : الحكم في الدعوى التأديبية ، وتفسير الحكم

٤٠٥ وتصحيحه ، والالتماس باعادة النظر

المبحث الأول : خصائص الحكم على وجه العموم

المبحث الثاني : خصائص الحكم التأديبي

المبحث الثالث : الدعوى المتعلقة بتفسير الحكم ، وتصحيحه ،

٤١٧ والتمس اعادة النظر ، وتطبيقات قضائية

الباب السادس : الطعن في الاحكام التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا

٤٥٧ الفصل الأول : اجراءات الطعن ووظيفة المحكمة الادارية العليا

المبحث الأول : اجراءات الطعن

المبحث الثاني : وظيفة المحكمة الادارية العليا

الفصل الثاني : نظر الدعوى أمام دائرة فحص الطعون وسلطة

٤٧٥ المحكمة الادارية العليا على موضوع الطعن

المبحث الأول : نظر الدعوى أمام دائرة فحص الطعون

المبحث الثاني : سلطة المحكمة الادارية العليا على موضوع

٤٨٠ الدعوى مع اهم الاحكام القضائية

الفصل الثالث : اسباب الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ومدى

٤٩١ جواز الطعن في احكامها

المبحث الأول : حالة كون الحكم المطعون فيه مبنيًا على

مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله وأهم

٤٩٥ المبادئ القضائية

المبحث الثاني : حلة ما اذا وقع بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم وأهم المبادئ القضائية	١٩٨
المبحث الثالث : حلة صدور حكم على خلاف سابق حاز قوة الشيء المقضي	٥٠٢
المبحث الرابع : مدى جواز الطعن في احكام المحكمة الادارية العليا	٥٠٥

* استتراك :

- * ص ٣٦٥ « بالكتاب » صحة المبحث الثاني وليس الثالث
- * ص ٣٧٦ « بالكتاب » صحة المبحث الثالث وليس الثاني
- * ص ٤١٧ « بالكتاب » صحة المبحث الثالث وليس الثاني

فهرس الكتاب الثاني

« الفتاوى والأحكام التأديبية »

الموضوع	الصفحة
الباب الأول : « الحديث فى الفتاوى التأديبية »	١
الفصل الأول : فتاوى بشأن توزيع الاختصاصات التأديبية بين الأجهزة الإدارية	٥
الفصل الثانى : فتاوى بشأن الخطأ الشخصى والمرئى	١٩
ومسئولية المتبوع عن أعمال تلجمه	١٩
الفصل الثالث : فتاوى بشأن وقف العاملين ، وأحكام صرف مرتباتهم	٣٥
الفصل الرابع : فتاوى بشأن بعض المخلفات ، والجرائم التأديبية ، والمركز القانونى للعامل فى الترقية أثناء المحاكمة	٤٣
الفصل الخامس : فتاوى بشأن العقوبات التكبيلية ، وتنفيذ الأحكام ، وإعادة المصولين ، ومحو الجزاءات ، ومدة سقوط الدعوى التأديبية	٥٧
الباب الثانى : « الحديث فى الأحكام التأديبية »	٧١
مقدمة :	
الفصل الأول : الأحكام المتعلقة بعدم صلاحية تعيين العامل المنتقد لشرط حسن السمعة الا بعد رد الاعتبار القضائى أو القانونى	٧٥
الفصل الثانى : الأحكام المتعلقة بالجرائم المخلة بالشرف ، والمخلة بواجبات الوظيفة	٨٣
الفصل الثالث : الأحكام المخلة ببطان اسباب القرارات الإدارية وانعدامها	٩٣
الفصل الرابع : الأحكام المتعلقة بلختماس النيابة الإدارية ، بالتحقيق ، وتنفيذ المنزل ، وحالات الاكتفاء بالتحقيق الجنائى ، والسلطة التعيينية للجهاز المركزى للمحسبات فى قضايا المخلفات المالية	١٠٥

الفصل الخامس : الاحكام المتعلقة بحالات الغلو في تقدير الجزاء	
« حالات التشديد أو التخفيف »	١١٢
الفصل السادس : الاحكام المتعلقة بالجزاءات التأديبية الصريحة	
والمنعقدة ، وطلبت محو الجزاءات	١١٩
الفصل السابع : الاحكام المتعلقة بالفصل من الخدمة وانتهائها	١٣٥
الفصل الثامن : الاحكام المتعلقة بالطلب المستعجل المنعلق	
باستمرار صرف الراتب	١٥٥
الفصل التاسع : الاحكام المتعلقة ببعض النواحي الاجرائية امام	
المحكم التأديبية ، والمتعلقة بالمواعيد ، واتصال الدعوى	
بالمحكمة ، وعلان العلل ، وسلطة المحكمة في تعديل الوصف	
الوارد بقرار الاحالة ، وفي تقدير مدى مشروعية الجزاء	١٦١
الفصل العاشر : الاحكام المتعلقة باختصاص المحكم التأديبية بنظر	
الدعوى التأديبية ، والدعوى التعيينية على الجزاءات	
الادارية	١٧٩
الفصل الحادى عشر : احكام متعلقة ببعض الاجراءات امام المحكمة	
الادارية العليا	٢٠٥
الفصل الثانى عشر : الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا	
بشأن عدم شرعية بعض القرارات التأديبية	٢١٥
الفصل الثالث عشر : حجية احكام القضاء الادارى ، واثر حجية	
الاحكام الجنائية امام المحاكم العلية وفي المنوعات التأديبية	٢٢٣
الفصل الرابع عشر : دعوى رد القضاء وتطبيقها في نطاق منزعلت	
المحكمت التأديبية	٢٤٥
الفصل الخامس عشر : الاحكام المتعلقة باعتراض الخراج عن	
الخصومة ، والمتعلقة بالتبليس اعادة النظر	٢٥٥

مهرسى الكتاب الثالث
« صيغ الدعاوى الادارية والتأديبية »

الموضوع	الصفحة
الباب الأول : صيغ مختاره من الاجراءات الادارية . ودعاوى الالفاء	
والتعمويض	٥
الفصل الأول : صيغ الاجراءات الادارية	٥
الفصل الثاني : صيغ مختاره من دعاوى الالفاء والتعمويض عن	
المسئولية الادارية	١٢
 الباب الثاني : اجراءات وصيغ الطعون ائلم المحاكم التأديبية على	
قرارات الجزاءات التأديبية ، ونماذج مختاره من الاحكم	٧٧
الفصل الأول : الاجراءات والاحكام العلية فى اقلية الدعاوى	
التأديبية فى ظل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ،	
واجراءات تحريك الدعوى بمعرفة النيابة الادارية ، او بناء	
على طلب الجهاز المركزى للمحاسبات	٧٧
الفصل الثاني : الاجراءات وصيغ مختاره من الطعون فى قرارات	
الجزاءات ائلم المحاكم التأديبية مع عرض احكم مختساره ١.١	
المبحث الأول : صيغ الطعون ائلم المحاكم التأديبية	١٠١
 المبحث الثاني : نماذج مختاره من الاحكام ا. ادره من	
المحكم التأديبية	١٢٠
 الباب الثالث : اجراءات وصيغ الطعون ائلم المحكمة الادارية العليا ،	
ونماذج مختاره من مخترات الدفاع والاحكم	١٢٧
الفصل الأول : تهيد بالاجراءات ائلم المحكمة الادارية العليا ،	
وصيغ مختاره من الطعون المقلية بن الاسراده ، ومنوضى	
الدولة ، ونموذج من مخكرة دفاع	١٢٩
 الفصل الثاني : الاحكام الصادرة فى الطعون المقدمة بن الاسراده	
وهيئة منوضى الدولة	١٦٣

	الباب الرابع : تنفيذ الاحكام ، والمسئولية المدنية ، والجنائية عن عدم التنفيذ ، والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة ، والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تدخلها الحكومة في دائرة اعمال السيادة . مع صيغ مختارة	١٩٥
	الفصل الاول : تنفيذ الاحكام مع صيغ مختارة	١٩٩
	الفصل الثاني : مسؤولية الادارة المدنية . والجنائية في حالة الامتناع عن تنفيذ الحكم ، والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة ، والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تدخلها الحكومة في دائرة اعمال السيادة . مع صيغ مختارة	٢١٧
	المحكمة	٢٤٣
	مشروع مقترح بمواد لائحة جزاءات تأديبية لشركات القطاع العام طبقا لحكم المادة ٨٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨	٢٤٥
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيلة الادارية والمحلكات القادسية على موظفي المؤسسات ، والهيئات العامة ، والشركات ، والجمعيات ، والهيئات الخاصة	٢٥٥
	التعريف بالمؤلف وبتقاجه العلمى	٢٥٨
	الخاتمة	٢٦٠

الكتاب الأول

المحاكمات الشاذبية أمام مجلس الدولة

البَابُ الْأَوَّلُ
مَدْخُلُ عَامٍ فِي التَّأْدِيبِ

الباب الأول

المدخل العام

نعرض بهذا المدخل مفاهيم أساسية في التأديب قبل التعمق في البحث
المتكرر حول الجوانب العلمية ، والعملية التي نمنى بها ، لما لها من غسدة كبيره
للمشتغلين بالقضاء الإداري والدفاع عن المعلنين .
ويتناول المدخل خمسة مباحث موجزة هي :

(المبحث الأول)

التعريف بالقانون التأديبي — وبالجزية التأديبية ، وبالمتوبة التأديبية ،
وبتقسيم الجرائم التأديبية .

(المبحث الثاني)

التمييز بين الديموين الجنائية ، والتأديبية ، وبالمتوبة التأديبية . وبين
الاجراءات الجنائية والتأديبية .

(المبحث الثالث)

مناطق الخضوع للنظم القاديبى ، والمناطق في تحديد الاختصاص القاديبى .

(المبحث الرابع)

أوجه العنابة بين الديموين لتأديبية والجنائية .

(المبحث الخامس)

محو الجزاءات التأديبية ، وانقضاء الجزاء بمسحه ، وسقوط الدعوى
القاديبية .

المبحث الاول .

(اولا) التعريف بالقانون التأديبي ومصادره ووظيفته :

بالرجوع الى القانون الوضعى لم نجد تعريفا جليهاا ماتعيا للقانون التأديبي وعلى وجه العموم يمكن القول بأن التشريع قد خلا من تعريف هذا القانون ، ولذلك القى المعبء على الفقه فى تعريفه فعرفه البعض بأنه : « مجموعة التشريعات التى تحكم علاقة جهات الادارة فى الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات بالممللين بها » فتحدد واجباتهم بها بل وتقرر الجزاء على مخالفتها » (١) .

وذهب فريق آخر الى أن « القانون التأديبي يعتبر قانونا خالصا يضم مجموعة القواعد المنظمة للتجمعات الطائفية التى يخضع اعضاؤها لمجموعة من الالتزامات المختلفة فى جوهرها وطبيعتها عن الالتزامات السياسية التى يخضع لها الافراد المملليون » ، وذلك بهدف المحافظة على بقاء هذه التجمعات وتحقيق مصلحتها العامة ... » (٢) .

وكذلك نقد عمره الاستاذ / روجيه جريجوار بأنه « احد وسائل بللثة السلطة الرئاسية للمحافظة على حسن تسير المرافق العامة ... » (٣) ومن ناهيتنا نعرف القانون التأديبي بما يلى :

« انه مجموعة من القواعد الآمرة التى توضع للحفاظ على انتظام الممللين بالمرافق العامة بهدف تسيرها سيرا منتظما مطردا ويتضمن هذا القانون النص بطريقة عامة مجردة على نوعية المقلب الذى يطبق على المخترين من الممللين بعد التحقيق معهم وتوفر الضمانات اللازمة فى مرحلتى التحقيق والمحاكمة » .

أما مصادر القانون التأديبي فهى لا تخرج بصفة عامة عن مصادر المشروعية والتى تتمثل فى التشريع ، والقضاء ، والعرف الإدارى المستقر

(١) الاستاذ / محمد رشوان احمد : « اصول القانون التأديبي ط / ١٩٦٠ ص ١٢ » .

(٢) تعريف « نزارد » مشار اليه براجع المستشار الدكتور / مفلورى شاهين ص ٢٨ .

(٣) Gregoire, Roger : La Fonction Publique Librairie Armand Colin, Paris 1954.

وغير المخالف للنظم العلم ، وذلك بالإضافة الى المبادئ العامة للقانون وما يمكن استلهامه من احكام القضاء الادارى والقضاء التأديبى وما ترسيه المحكمة الادارية العليا من احكام .

اما عن وظيفة القانون التأديبى فيمكن أن تتمثل بإيجاز فى التعامل مع من لا يصلحه الثواب فيردعه العقاب ، فهناك فريقان من العاملين : فريق يستجيب للقيادة الديتراطبة التى تعتمد على اقامة العلاقات الانسانية ومشاركة العاملين فى اتخاذ القرارات .

وهناك فريق آخر لا يستجيب للعلاقات الانسانية ويتصور أن أسلوبها يتم على ضعف ، فيستغلون ذلك الوهم فى الاهمال أو الانحراف عن تحقيق الاهداف المطلوبة ، ففى هذه الحالات ينبغى على القيادة الواعية أن تقوم بترشيد العاملين بشنى الوسائل ، فلذا لم يستجيبوا فلما لم نعد نذ من اعمال وظيفة القانون التأديبى لردعهم بالجزاء المنسوب . (١)

(ثانيا) التعريف بالجريمة التأديبية :

لم يرد بالتشريعات تعريفا جليها لمعما للجريمة التأديبية ، وقد جرت عادة المشرع فى اصدار قوانين العاملين بالدولة والقطاع العام النص على تعريف علم للجريمة التأديبية يقضى بأن :

« كل عامل يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة بجازى تأديبيا ... » (٢) .

(١) مؤلفنا « القيادة الادارية » — الطبعة الاولى — مكتبة عالم الكتب ص.٥ وما بعدها .

(٢) تنص المادة رقم (٧٨) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلى :

« كل عامل يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة بجازى تأديبيا .

ولا يعنى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه الا اذا اثبت أن ارتكب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه ككتابة الى المخالفة وفى هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر وحده .

ولا يسأل العامل بخنيا الا عن خطئه الشخصى .

كما تنص لوائح العاملين بالشركات العامة على ما يلي :

« كل عامل يخالف أحكام اللائحة أو التعليمات أو الأوامر الصادرة إليه من الشركة أو رؤسائه ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أداء عمله يعاقب تأديبياً » .

ومن هنا نجد أن تعريف الجريمة التأديبية في قوانين التوظيف المتعاقبة لم يخرج عن « أنها كل فعل يخالف به العامل مقتضى الواجب المفروض عليه أدائه » .

ولذلك لا نجد مغرا من الرجوع الى القضاء الإداري الذي عنى بتعريف هذه الجريمة ، في هذا المجال حيث تقول محكمة القضاء الإداري ما يلي :

« لكي تكون ثمة جريمة تأديبية تستوجب المأخذة وتساهل العقاب يجب أن يرتكب الموظف فعلا أو امثالا تعتبر أخلاقا بواجبات وظيفته أو مقتضياتها (٤) » .

وبالرجوع الى افتاء الجمعية العمومية بالقسم الاستشاري للنقوى والتشريع بمجلس الدولة نجدها تقترب من التعريف الصحيح للجريمة التأديبية حيث تقول :

« ... الجرائم التأديبية ليست محددة في القوانين على سبيل الحصر ، وهي كل فعل يرتكبه الموظف ويكون من شأنه اعتباره جريمة تأديبية بحق للجهة الإدارية محاسبته عليها وتوقيع الجزاء المناسب » (٥) .

وخلاصة القول أن الجريمة التأديبية هي :

« كل فعل أو امتناع يرتكبه العامل ويخرج به على واجبات ومقتضيات وظيفته » .

(ثالثا) تعريف العقوبة التأديبية والهدف منها وطبيعتها وموضوعها :

لم يعرف المشرع العقوبة التأديبية ، نقام الفقه بتعريفها بأنها « جزاء

(٤) محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٣/١١/٢٥ - س ٨ ق - ص ١١٥ وكذلك في ٢٣ من ديسمبر من نفس العام ص ٣١٩ .

(٥) الجمعية العمومية بالقسم الاستشاري : « الفتوى الصادرة في ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ - س ١٩ - ص ٢٦٨ » .

يمس الموظف المخطئ في مركزه الوظيفي ، أي في حياته ومقدراته الوظيفية » (٦) .

والواضح من هذا التعريف أن العقوبة التأديبية لا تمس سوى الحقوق والمزايا الوظيفية ، وقد يكون هذا المسلس جزئيا كالخصم من المرتب ، وقد يكون اجراء باترا كالفصل من الخدمة ، كما يجوز أن يكون مؤقتا كمقوبة الوقف من العمل او مؤبدا كالعزل .

وبصفة عامة يمكن القول بأنه عند تعديل المركز القانوني للعامل فانسه يجب أن يكون ذلك بناء على اسباب مرسوعة ومشروعة .

وجدير بالاحاطة أن العقوبة التأديبية لا تنال من الحرية الشخصية للعامل فلا يجوز حبسه الا تنفيذا لحكم جنائي ولكن يمكن توقيع الغرامة عليه بعد انتهاء خدمته طبقا للمادة (٨٨) من نظام العاملين بالدولة ، والمادة (٩١) من نظام العاملين بالقطاع العام ، حسبما سيأتي ذكره تفصيلا ، غير أن بعض التشريعات « كالتشريع السوفيتي » تسمح بتقييد حرية العامل بحبسه اذا ما اقتضت ذلك طبيعة المخالفة التأديبية .

أما الهدف من العقوبة التأديبية فهو تقويم العامل لان من لا يصلحه الثواب قد يصلحه العقاب ، وتستهدف العقوبة التأديبية حسن سير المراسق العامة سيرا منتظما مطردا تحقيقا للصالح العام وتأمينا لانتظام المرافق العامة (٧) وفيما يخص بطبيعة العقوبة التأديبية فهي تنقسم بطابع الشخصى حيث أنها مقصورة على المتهم وشركائه من العاملين اذا شاركوه في الذنب الادارى .

أما موضوع العقوبة التأديبية فنكتفى بالقول بانها تنصب على 'ركب' المخالفات المنسوبة الى العامل سواء كانت ادارية او مالية .

(٦) المستشار / عبد الوهاب البندارى : « المقويات التأديبية » — مرجع سابق — ج.١٠ وما بعدها .

(٧) المحكمة الادارية العليا في قضية رقم ١٠٢٩ لسنة ٧٠ ق في ١٩٦٣/١١/٣٠ .

(رابعا) تقسيم الجرائم التأديبية :

يمكن تقسيم الجرائم التأديبية الى عدة اقسام ، ونرى تقسيمها الى أربعة تصنيفات وهى :

- (١) جرائم مالية .
 - (٢) جرائم ادارية .
 - (٣) جرائم وقتية وجرائم مستمرة .
 - (٤) جرائم محددة بنصوص خاصة واخرى غير محددة .
- ونبين ذلك على النحو التالى :

(١) الجرائم المالية :

تكفل القانون ٢١ لسنة ١٩٥١ بوضع معيار التفرقة بين الجرائم المالية والادارية وحددت المادة ١٨٢ مكرر منه (والتي اضيفت بالقرار بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣) ما يعتبر مخالفة مالية وهى التى تتنثل فى مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها فى الدستور :

- * مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها فى الدستور .
- * مخالفة الميزانية العامة او الميزانيات الملحقة بها او الخارجة عنها والميزانيات الخاصة بالهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة والتي يكون الموظف المسمى مندوبا لمراجعتها او الاشراف عليها ، ويقصد بديوان المحاسبة الجهاز المركزى للمحاسبة) .
- * مخالفة احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٠ الخاص بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية .

* مخالفة قانون ولائحة المتكفلت والمزايدات ولائحة الخزائن والمشتريات وعلى وجه العموم القواعد والاحكام المالية .

* كل اهمال او تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة ، او احد الاشخاص العامة الاخرى او الهيئات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبة او المساس بمصلحة من مصالحها المالية او يكون من شأنه ان يؤدى الى ذلك .

* عدم الرد على منقضات الديوان او مكلفاته بصحة علة او التأخير فى

الرد بغير عذر مقبول ويعتبر في حكم عدم الرد ان يجب الموظف اجابة الغرض منها بالماطلة او التسويق .

* عدم موافاة الجهاز بغير عذر مقبول بالحسابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة او بما يطلبه من أوراق او وثائق او غيرها مما يكون له الحق في فحصها او مراجعتها او الاطلاع عليها بمقتضى قانون نشئته .

أما القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فقد أوضح المخالفات المحظورة على الموظف بشكل عام بالمادة (٧٧) .

ويلاحظ بصفة عامة ان المخالفات المالية الواردة بهذه المادة لا تخرج عن مضمون ما اشار اليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ويلاحظ كذلك ان المادة الثالثة عشرة من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد اشارت الى ما يتبع في شأن المخالفات المالية ، فقررت « اخطار رئيس الجهاز المركزى للحسابات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية ، ولرئيس الجهاز في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية .
تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية .

وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية « وذلك حسبما سنعود الى بيانه تفصيلا » .

وبصفة عامة يمكن القول بان المخالفات المالية هي تلك المخالفات التى يتسبب عنها ضياع حق مالى من حقوق الجهة الادارية ، ويستهدف المشرع من افراد نصوص خاصة بالمخالفات المالية لما لها من خطورة بالنسبة للمالية الدولة والقطاع العام ومن جانب آخر لتمكين الجهاز المركزى للحسابات من بسط رقابته على التصرفات المالية وعدم اتاحة الفرصة للعبث بها .

(ب) الجرائم الادارية :

يدخل في نطاق الجرائم الادارية المخالفات التى يخرج بها عمل الدولة عن مقتضى الواجب في اداء وظيفته ويدخل في نطاقها الاخطاء المتصلة بواجبات الوظيفة او تلك الخارجة عنها والتى يكون من شأنها ان تؤثر على مركز الموظف الادبى او تنقل من هيئته الوظيفية ، او الاحترام الواجب لها ، وعلى وجه الخصوص الجرائم المظهة بالشرف حسبما سنعود الى بيانه تفصيلا .

(ج) جرائم وقتية وجرائم مستمرة :

الجريمة الوقتية هي التصرف الخطيء الذى يقع ويتم به المخالفة فى وقت محدود ويدخل فى هذا الإطار اغلب المخالفات الادارية التى تشكل الجرائم التأديبية .

اما الجريمة المستمرة فهي تلك التى تقع وتستمر بطبيعتها قائمة بقيام وصفها الذى يفيد الاستمرار ، ومن امثلة هذه الجريمة من وجهة نظرنا تعمد الموظف اخفاء مستند معين واستمراره فى اخفائه له ، لغرض فى نفسه ، وكذلك اقامة الموظف بغير الجهة التى بها مقر عمله ، او قيام الطبيب الغير مرخص له بفتح عيادة خاصة واستمراره فى مزاوله مهنته بها .

وفائدة تقسيم الجرائم الى وقتية ومستمرة طبقا للرأى الراجح فى النقص ان استمرار العمل فى الاخلال بهلجهلتهمخلفيته بعد توقيع جزاء عليه عن هذا الاخلال ، مما يعد مخالفة تأديبية جديدة يجوز مجازاته عنها مرة اخرى ، فلا يقبل الدفع منه بسابقة الفصل فى الدعوى ، وقد اخذت بذلك المحكمة الادارية العليا فى القضية الرقمية ١٦٩ للسنة الخامسة القضائية . واتسارت فى حكمها الى ما يلى :

« انه فضلا عن كون ذلك من البداهة التى لا تحتاج الى تبين وهو الاصل فان القول بغيره يخل بالاوضاع ويمطل سمر المرافق العامة ... » .

غير ان البعض يمارى فى هذا الرأى ويرى عقاب الموظف فى الجريمة المستمرة مرة واحدة ، غير اننا لا نقر هذا الرأى وننطق مع رأى الاغلبية ، ومع قضاء المحكمة الادارية العليا لان المحفوظ فى تقرير المقويات التأديبية الزجر والردع حرصا على سمر المرافق العامة سمرها منتظما مطردا ، ولا يتحقق ذلك الهدف الا باحترام الموظف الحكم الذى قضى بادانته وعدم عودته لارتكاب المخالفة التى جوزى من اجلها وعدم الاستمرار فى مقارعتها فلذا استمر فى اقترافها فانه يعتبر مرتكبا لجريمة جديدة من نفس نوع سابقتها (أ) .

(أ) يضرب الاستاذ / محمد رشوان مثلا لذلك بالموظف الذى يقوم فى غير الجهة التى بها مقر عمله ويجازى تأديبيا ، ولكنه مع ذلك يستمر بمقاما بعيدا عن مقر العمل بعد تنفيذ الجزاء عليه ، فيمكن تقديمه مرة اخرى بتهمة الاثابة فى غير الجهة التى يعمل بها ويقول :

(د) جرائم محددة بنصوص خاصة واخرى غير محددة .

ان الجرائم المحددة بنصوص هي تلك التي عينها القانون بنصوص خاصة نتيجة لوضوحها ونيوعها في محيط الاعمال الادارية او الخطورة الناتجة عن ارتكابها كما هو الشأن في المخالفات المالية المحددة بنصوص خاصة ، اما الجرائم الاخرى غير المحددة بنصوص خاصة فهي تلك التي تندرج تحت مفهوم مختلفة مقتضى لواجب ، وقد عبرت عنها الفقرة الاولى من المادة ٧٧ من قانون المحللين بالدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ بعبارة « مخالفة القواعد والاحكام المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها » « ونرى ترك امر التحديد والتكييف القانوني لها للمقته والقضاء وهي تخرج من وجهة نظرنا عن الخروج على مقتضى الواجبات الوظيفية او الجرائم المخلة بالشرف والتي ينمكس اثرها على الاقلال من هيبة الموظفين في مباشرة اسلمهم الادارية ، وسوف نمود ذلك تفصيلا في الموصى مناسب من هذا المؤلف .

المبحث الثاني

التمييز بين الدعوى الجنائية ، واسديبية وبين الاجراءات الجنائية والتاديبية

(اولا) : التمييز بين الدعوى الجنائية والدعوى التاديبية :

تنصب الدعوى الجنائية على افعال يجرمها قانون مسويات الذي يتميز بذاتية خاصة عن القانون الاداري في شقته التاديبى ، وهو يفترض تنسيقا حقيقيا بين سلطة الدولة وحقوق الافراد والحريات العامة بما يعتبر من صميم اختصاص القضاء الجنائى ، واذا كلفت النيلة العامة بتأشير وظيفة الاتهام فلها تبأشير وظيفة التحقيق الذى هو بطبيعته عمل قضائى بالاضافه الى

« ان القول بغير ذلك يفقد الجزاءات التاديبية كل قيمة لها بل من شأنه ان يبعث على الاستهتار بان تسول له نفسه ذلك ويمطّل قصد التسارع من ايراد بعض النصوص المحددة لواجبات الموظفين كحظر الجمع بين الوظيفة والاعمال الاخرى ... » .

(الاستاذ / محيد رشوان احمد : « اصول القانون التاديبى » - ط/ ١٩٦٠

ص ٥١ - ٥٢) .

صلتها الوثيقة بالقضاء واشترط تنفيذها لصحة تشكيل المحكمة الجنائية يجعلها ادنى الى ان تكون جزء من السلطة القضائية (٩) .

اما القلقون الادارى في شقه التأديبي فيتلول التحقيق في الامعمال التى تصدر عن اشخاص ينتمون الى مهن او هيئات ادارية ، وتنضم افعالهم اخلايا بالالتزامات التى يحملها لهم هذا الانتماء « وتشكل جرائم تأديبية » وتنشأ عنها اجراءات تستهدف توتيسع الجزاء التأديبي ، وقد اصطلح في التعبير عن هذه الاجراءات « بالدعوى التأديبية » التى اصبت بتبئرها الان المحاكم التأديبية العادية ، او المحاكم التأديبية العليا حسبما سسينى بيانه تفصيلا .

وجدير بالاحاطة ان ابرز امثله لهذه الجرائم التأديبية ما يصدر عن الماهلين المدنيين بالدولة اخلايا بواجباتهم الوظيفية .

وهناك فروق اساسية بين الدعوى الجنائية والدعوى التأديبية ، فمن حيث الاصل العام فلا ارتباط بينهما ، فبعض الامعمال تنشأ عنها احدى الدعويتن دون الاخرى ، باستثناء الحالات التى تجتمع فيها الدعويتن بفعل واحد كالرشوة او الاختلاس او التزوير او اعتداء رئيس على مرؤسه بالضرب او الاعتداء بالسب او عكس ذلك .

ويلاحظ انه عند المقارنة بين الدعويتن ترجح اهمية الدعوى الجنائية باعتبارها تحمى حقوق للمجتمع بينما تحمى الدعوى التأديبية مصلحة خاصة بجهة او هيئة معينة .

ونتيجة لما تقدم فان السلطات المتوط بها اتخاذ الاجراءات الجنائية لا تقترن بايقاف هذه الاجراءات انتظارا للفصل في الدعوى التأديبية ولذا صر حكم في الدعوى التأديبية فليس له حجية او قووة على الدعوى الجنائية الناشئة عن ذات الفعل (١٠) .

(٩) الدكتور / احمد غتحي سرور « المركز القانونى للنزيلة العلية » (مجلة القضاة ١٩٦٨ ص١٢٦) . والوسيط في لقون الاجراءات الجنائية ١٩٧٠ ص١١٨ (١٠) محكمة النقض في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٠ مع القواعد القانونية ج ٢ رقم ٧٨ ص٦٩ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ج ٥ رقم ٧ ص١١ ، ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ مع احكام النقض س١ رقم ٣٤ ص٩٨ ، ١٢ يونية سنة ١٩٦٧ س١٨ رقم ١٦٠ ص٧٩٢ .

**غير أن الإجراءات الجنائية قد يكون لها تأثيرها على الإجراءات
التأديبية حسبما سنتناوله تفصيلا .**

(ثانيا) التمييز بين الإجراءات الجنائية والإجراءات التأديبية :

تختلف الإجراءات التأديبية اختلافا ملحوظا عن الإجراءات الجنائية نظرا
لأن القانون التأديبي يحدد الجريمة التأديبية تحديدا علما مرنا ويستعمل في
التعبير عن أركانها عبارات واسعة المدلول ، ولذلك فإن السلطات التأديبية تتمتع
بمحل تقديرى كبير لا يقارن بمقتضى بها السلطات المنوط بها اتخاذ الإجراءات
الجنائية .

ومن ناحية أخرى فإن الجزاءات التأديبية أقل خطورة من العقوبة الجنائية ،
ومع ذلك فقد بدأت المحاكم التأديبية تقتبس عن قانون الإجراءات الجنائية
أهم الضمانات التي يحتوى بها العامل في مرحلة التحقيق والمحاكمة والتي سوف
نشرها تفصيلا ونوجزها فيما يلي :

(١) كتابة التحقيق في المرحلة السابقة للمحاكمة .

(ب) حيدة المحقق في مرحلة التحقيق والمحاكمة وتحقيق الضمانات في حالة
تفتيش الموظف أو تفتيش منزله .
(ج) عدم الإخلال بحق دفاع المتهم عن نفسه في مرحلتى التحقيق
والمحاكمة .

(د) شرعية العقوبة التي ستقرر في مرحلة التحقيق والمحاكمة .

(هـ) عدم إيقاف العامل عن العمل إلا لمصلحة التحقيق .

(و) ضرورة تسبب القرار التأديبي حتى يمكن للمحكمة التأديبية أن تبسط
عليه رقابتها .

(ز) عدم الفلو في الجزاء في مرحلة التحقيق والمحاكمة تجنباً للتمسف في
تقدير الجزاء .

**وجدير بالإحاطة أنه يترتب على رجحان أهمية الدعوى الجنائية على
الدعوى التأديبية الناشئتين عن ذات الفعل أن للإجراءات الجنائية تأثيرها**

(م - ١ المحاكمات التأديبية)

على الإجراءات التأديبية ، فلذا اتخذت الإجراءات الجنائية لنفاذ سحر الإجراءات التأديبية ، تعين ايقاب الاخرة انتظارا لصنور الحكم فى الدعوى الجنائية ، ويعمل ذلك بالحرص على تهاوى التناقض بين الاحكام ، بالاضافة الى ان القضاء الجنائى يحوز من وسائل الكشف عن الحقيقة ما لا يحوزه القضاء التأديبى . فلذا صدر الحكم الجنائى — سواء بالبراءة أو الإدانة — تعقد به القضاء التأديبى من حيث الوقائع التى اثبتتها . واذا كان الحكم بالبراءة واستند الى عدم ثبوت الواقعة فان القضاء التأديبى يلتزم بعدم توقيع الجزاء ، اما اذا استندت البراءة الى ان القانون لا يعاقب على الواقعة على الرغم من ثبوتها فانه يجوز للقضاء التأديبى ان يوقع الجزاء اذا وجد مبررا لذلك اما اذا كان الحكم الجنائى بالادانة فهوى ذلك فى الغالب وجوب الحكم بالجزاء التأديبى ، اذ ان اثبات الحكم الجنائى اخلال الفعل بالنظام العام للمجتمع ينطوى غالبا على اخلاله بنظام الهيئة التى ينتهى اليها المتهم . وفى بعض الحالات قد يجعل الحكم الجنائى بالادانة الدعوى التأديبية غير ذات محل ، كما لو كانت العقوبة التى قضى بها مستتعبة الحرمان من الوظيفة العامة . (١١)

المبحث الثالث

مناط الخضوع للنظام التأديبى والمناط فى تحديد الاختصاص التأديبى

(اولا) مناط الخضوع للنظام التأديبى :

جدير بالاخطاة ان مناط الخضوع لنظام التأديب هو اكتساب الشخص صفة العايل الملقى عليه واجبات وظيفية معينة طبقا للنظام القانونى الذى يحكمه .

والمسلم به فى التعريف الفقهى هو ان المركز الوظيفى للعامل يبدأ من وقت صدور القرار الادارى بتعيينه من الجهة الادارية المختصة ويظل ذلك المركز قائما ومنتجا لآثاره القانونية طالما بقيت العلاقة قائمة بين العايل والاجهزة

(١١) دكتور محمود نجيب حسنى : مرجع سابق — ص ١٠ — ١١ .

الحكومية ، او طالما بقيت العلاقة قائمة بين العايل واجهزة القطاع العام ،
فطالما كانت هذه العلاقة قائمة يتحتم على العايل القيلم بواجبات وظيفته
على الوجه الاكل والا تعرض للمساطة والعقاب طبقا للنظام التأديبي الذي
يحكمه .

وجدير بالذكر أن الاصل في التأديب انه مرتبط بالوظيفة ، بحيث اذا
انقضت رابطة التوظيف لم يعد للتأديب مكان (١٢) واذا احيل الموظف الى
المعاش فلا تملك الجهة الرئيسية عقابه طبقا للنظم المعمول بها بالنسبة
للعاملين داخل الخدمة وانما يخضع لنظم تأديبي خاص وينص المشرع على
تحديد العقوبات التي يمكن توقيعها على من تركوا الخدمة .

فالمصلحة العامة تقتضى في كثير من الاحيان ملاحقة العاملين المنحرفين
بعد ترك الخدمة تحقيقا للصالح العام ونضرب لذلك مثلا بالفقرة الثامنة من
المادة (٧٧) من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تحظر على
العايل :

« ان لا يفسى الامور التي يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها
او بموجب تعليمات تقضى بذلك ويظل هذا الالتزام بالتكتمان قائما ولو بعد ترك
العايل الخدمة » .

والهدف من ملاحقة الموظف المحال الى المعاش يتمثل في تحمله مسؤولية
ما اقترفت يده من ذنب يحرمه القانون (مع افتراض عدم سابقة اكتشاف
الجرائم التأديبية وعلى وجه الخصوص ذات الطبيعة المالية) .

وجدير بنا ان ننبه الى الملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى :

اذا التحق العايل بخدمة شركة عملة ثم تركها والتحق بشركة عملة اخرى
فانه يمكن محاكمته تأديبيا على الاخطاء التي ارتكبها في الشركة الاولى .

(١٢) المحكمة الادارية العليا في اول يناير سنة ١٩٦٦ - س١ ا١ ص ٢٢٨

وى ذلك تقول الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بـ مجلس الدولة :

« يمكن للشركة ممارسة هذا الحق في مواجهة العامل لأن تركه الخنبة من الجهة الأولى ، ليس من شأنه أن يسبغ المشروعية على ما ارتكبه من مخالفات في تلك الجهة وذلك بشرط ألا تكون المخالفة قد تقاضت بمرور المدة المحددة في التشريع » . (١٢)

الملاحظة الثانية :

أن قيام العامل بعمل غير عمله الأصلي كما هو الوضع في حالة نفيه لعمل آخر لا يبرر إغفاله من الإجراء التأديبي لأن مناط مسؤوليته يتمثل في الإخلال بالواجبات العامة ولا لئلا يكونه مستوف شروط شغل الوظيفة أو غير مستوف لها ما دام قام بعملها كصالح أو مندوب . (١٣)

الملاحظة الثالثة :

لا يمكن محاكمة عامل بإحدى شركات القطاع العام عن مخالفة ارتكبتها عندما كان يعمل بإحدى شركات القطاع الخاص قبل تأميمها لأن المادة (٦٦) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تحظر اتهام العامل عن مخالفة مضى على اكتشافها أكثر من ١٥ يوما ، فبعد انقضاء هذه المدة لا تلك النيابة الإدارية بعد تأميم الشركة إحياء مثل هذا الاتهام بعد أن انقضى أصل الحق فيه . (١٤)

الملاحظة الرابعة :

أن تطوع العامل بقيام عمل زميل له لا يعفيه من مسؤوليته عما ارتكبه من أخطاء لأنه قام بهذا العمل باختياره مجاملة لهذا الزميل . (١٥)

(١٢) الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بـ مجلس الدولة في ١٧/١٢/٦٧ ملف رقم ٢٨/١/٣٨ .

(١٣) المحكمة الإدارية العليا في ٣ نوفمبر سنة ٦٣ .

(١٤) المحكمة الإدارية العليا في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ - ٨ - ص ١٥

(١٥) المحكمة الإدارية العليا في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٨ س ١٤ - ص ١ .

(ثانيا) مناط تحديد الاختصاص التقاضي :

ان القانون التقاضي يلاحق المملين خارج اقليم الدولة طالما انهم مازالوا يرتبطون بالوظيفة العامة بها ، فالذا ما ارتكبوا مخالفات تأديبية في الخارج عند تكليفهم بمهمة رسمية فانهم يخضعون لما يقرره القانون التقاضي بالدولة التابعين لها ، كذلك يطبق القانون التقاضي على الاجانب الذين يعملون بالجهاز الاداري بالدولة .

وجدير بالإحاطة انه لا مجال للقياس على احكام قانون العقوبات فيما يشترطه بالنسبة لتطبيق نصوصه على المواطن في الخارج ان يكون ما ارتكبه مما تتوافر له عقوبة معينة في قانون البلد الذي وقع فيه الفعل ، ذلك لان العلاقة التنظيمية او التعاقدية التي تربط الممل بالادارة تلازمه طالما بقيت صلته بالوظيفة قائمة تتبعه اينما وجد ومن ثم يسأل تأديبيا عما ارتكبه في الخارج ولو كان مشروعا هناك ، وغاية الامر يمكن اعتبار هذه الحالة عذرا مخففا عند تقرير الجزاء (١٧) وبناء على ذلك فاذا اقررت الممل مخالفة في الخارج بمناسبة اعارته الى احدى الدول الاجنبية فيظل الاختصاص بتأديبه للجهة الاصلية التي اعير منها ، اما الدولة الاجنبية الممار اليها فلا تملك ان توقع عليه جزاء ينال من مركزه الوظيفي بجهته الاصلية ، وكل ما تملكه الدولة الممار اليها هو ان توقع عليه جزاءات تتعلق برابطته الخاصة بها كتهاء اعارته او خصم اجر معين من راتبه (١٨) .

والعبرة في تحديد الجهة التي لها ولاية المساءلة التأديبية هي الجهة التي تتولى الاشراف على الممل بالاجهزة الادارية « بالدولة » وقت وقوع المخالفة

(١٧) المستشار الدكتور / مغلوري شاهين — مرجع سابق — ص ١١٩ .

(١٨) المحكة الادارية العليا في ١٢/١٢/١٩٧٣ — الدعوى ٥٠٧ لسنة ١٦ اق

ومثال ذلك انه اذا حدثت مشاحنات بين مدرسين منتدبين في الخارج فالاختصاص التأديبي ينمقد اولا للهيئة المصرية المشرفة على المدرسين بالخارج ويمكنها ان تقترح احالة المسؤولين الى المحكمة التأديبية المختصة بمجلس الدولة — وقد افتي بذلك قسم الفتوى بالتربية والتعلييم بالفتوى رقم ١٢٥ لسنة اق في ١١/٢٢/١٩٥٩ .

سواء كان العامل تابعاً لها أصلاً أو منتدباً أو معارفاً للعمل بها ما دام أن الخطأ قد وقع منه أثناء مدة تبعيته لها أو ندبه أو اعارته إليها .

وتطبيقاً لذلك فقد افتت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة بما يلي :

« أن ولاية التأديب ، معقودة أصلاً للجهة الرئاسية للموظف بمقتضى حقها في الإشراف على عمله إشرافاً يبيح لها الإحاطة بعمله وتقديره في ضوء ملائسماته وظروفه الخاصة . فإذا أخطأ أو أخل بواجب من واجبات وظيفته تكون هي أقدر من سواها على تقدير مدى خطئه وما يستتبعه من جزاء بحكم إشرافها ورقابتها . (١٩) ومن ثم يكون مناط هذه الولاية هو حق الإشراف على أعمال الموظف ورقابته « فحيث يكون هذا الإشراف تكون السلطة التأديبية » (فتوى الجمعية العمومية رقم ٨٢ في ١٩٥٩/٢/٧ س ١٣ ص ٢٢ ب ١٦) .

وهذا أصل عام من أصول التأديب وتحديد الجهات المختصة به .

ومؤدى هذا أن النص الوارد في القوانين باختصاص الجهة المستعمرة أو المنتدب إليها العامل بتأديبه ، ليس نصاً استثنائياً وإنما هو تقرير لأصل عام من أصول التأديب . (٢٠)

وجدير بالإحاطة أنه إذا نقل العامل من جهة إلى أخرى ويكون نظام التأديب وأحكامه مختلفاً في كل من الجهتين فالاختصاص التأديبي لا ينمقذ للجهة الأولى التي كان يتبعها العامل عند ارتكاب المخالفة وإنما للجهة الجديدة التي ينقل إليها العامل ويصبح تابعاً لها .

وتبرير ذلك هو نقل العامل إلى نظام جديد ينشئ له « مركز قانونى جديد » مختلف عن النظام الأول فيما يتعلق بأحكام التأديب وسلطاته وآثاره على المركز الوظيفي للعامل ، ومن ثم فإن الجهة الجديدة التي نشأ فيها هذا المركز الجديد تكون هي صاحبة الولاية عليه لأنه يدور في فلكها ويخضع لنظامها وسلطانها ، ولأن من شأن الجزاء لو وقع عليه يؤثر على مركزه الجديد ، وهو

(١٩) فتوى الجمعية العمومية رقم ١٠٧ في ١٩٥٩/٢/١١ ، س ١٣

ص ٢٣ — بند ١٧ .

(٢٠) المستشار / عبد الوهاب البندارى — « الاختصاص التأديبي »

مرجع سابق — ص ٢١ .

ما لا يجوز الا من الجهة التى تهين على هذا المركز وتحكه وفقا لنظامها الخاص فينمقد الاختصاص التأديبى لها بالنسبة للمخالفات التى نقل العامل محملا بلوزارها . (٢١)

ولذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الانشاء بهذا المجدا حيث تقول :
« عند نقل او تعيين أحد العاملين فى الوظائف التى تنظم احكام التأديب فيها قوانين خاصة الى وظيفة من وظائف الكادر العام او وظائف القطاع العام او وظيفة أخرى ينظم احكام التأديب فيها قانون خاص آخر بها وكذلك عند نقل او تعيين العاملين بوظائف الكادر العام او القطاع العام الى وظيفة ينظم احكام التأديب فيها قانون خاص ينمقد الاختصاص بالتأديب عن المخالفات التى ارتكبتها العاملون فى جهاتهم الاولى للسلطة التأديبية المختصة فى الجهات القبولين اليها او المعينين فيها » . (٢٢)

وجدير بالذكر اننا قصنا بهذا التمهيد الموجز لمحة عابرة عن بعض المبادئ الاصولية فى موضوع المحاكمات التأديبية ولا ندعى انها تتناول الاشارة الى كافة الموضوعات التى سيفتاولها البحث من حيث الاشارة الى انواع المخالفات التأديبية واسلب الاباحية المتعلقة بها ، وضمانات التحقيق والمحاكمة ، والاختصاص التأديبى لسلطات التأديب ، والمحكم التأديبية . والطعون التى تقام امام المحكمة الادارية العليا طعنا فى الاحكام التأديبية وفلك فضلا عن عرض شامل لاحكام القضاء الادارى فى تأديب العاملين بالدولة والقطاع العام واهم الفتاوى الصادرة من الجمعية العمومية للفتوى والتشريع وادارات الفتوى بالاجهزة الادارية المختلفة نيبا يتعلق بالانزعك التأديبية وما ارسنه اجهزة الفتوى من مبادئ يحتذى بها .

(٢١) المستشار / عبد الوهلب البندارى - « الاختصاص التأديبى »

مرجع سبق - ص ٣٥ .

(٢٢) الجمعية العمومية للفتوى والتشريع فى ١٩٦٧/٦/٢٨ س ٢١

ص ٢٧٣ - بند ١٢٩ .

المبحث الرابع

أوجه التشابه بين الدعوى الجنائية والتأديبية

هناك أوجه تشابه كبير بين الدعوى الجنائية والدعوى التأديبية ، ونوجز هذا التشابه فيما يلي :

(أولا) : الدفع بإساءة استعمال الحق والتعويض عن ذلك في كل من الدعوى الجنائية والتأديبية .

(ثانيا) : اسباب انقضاء كل من الدعوى الجنائية والتأديبية .

(أولا) الدفع بإساءة استعمال الحق والتعويض عن ذلك في كل من الدعوى الجنائية والتأديبية

(١) في الدعوى الجنائية

يظهر موضوع إساءة استعمال الحق في الدعوى الجنائية وما يترتب عليه من ادعاء مباشر بالحق المدني ، فالادعاء المباشر صورة من استعمال الحق في التقاضي أمام المحاكم الجنائية وهو حق كفله الدستور (بالمادة ٦٨) (٢٣) .

والنتيجة التي تترتب على ذلك أنه إذا استعمل الحق في نطاقه المشروع وبنية حسنة فلا مسؤولية على المدعى المدني ولو أثبت الحكم أنه لا حق له فيها طالب به ، فثمة سبب للإباحة يستفيد منه فيحول دون مساءلته مدنيا أو جنائيا ، ولكن إذا ثبت سوء نيته في ادعائه أو ثبت خطؤه أو تمسكه

(٢٣) تنص المادة (٦٨) من الدستور الدائم على ما يلي :

« التقاضي حق مضمون ومكنول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا .

ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء .

في استعماله لهذا الحق فيسأل مدنيا طبقا للقواعد العامة ، فمن ثم بتعويض
الضرر الذي أصلب المتهم من جراء الادعاء . (٢٤)

وقد نصت على ذلك المادة (٢٦٧) من قانون الإجراءات الجنائية ، (٢٥)
وأهمية هذا النص انه يخول المحكمة الجنائية الحكم بالتعويض على الرغم
من انه قد يكون ناشئا بالضرورة من جريمة ، وهو بذلك يوفّر على المتهم مشقة
الالتجاء للمحكمة المدنية للمطالبة بالتعويض .

فجدير بالاحاطة انه اذا اغفل المتهم المطالبة بالتعويض امام المحكمة
الجنائية ، كان له ان يطالب به امام المحكمة المدنية المختصة ، وذلك على
سند من ان الاختصاص المخول على سبيل الاستثناء للقضاء الجنائي في هذا
الشان لا يجب الاختصاص الاصيل للقضاء المدني .

ويسأل المدعى المدني جنائيا اذا توافرت بادعائه أركان جريمة البلاغ
الكاذب . (٢٦)

(ب) في الدعوى التأديبية

يمكن كذلك اثبتت اساءة استعمال الحق في الدعوى التأديبية في حلة
اساءة استعمال الحق أو بمعنى آخر اساءة استعمال السلطة ، نزيلو
في الجزاء .

ومن القرائن التضالية التي تدل على التعمد في استعمال السلطة الادارية
القرائن التالية :

(١) قرينة القرار الفجائي .

(٢) قرينة القرار عديم الفلدة .

(٢٤) نقض في ٨ ابريل سنة ١٩٦٨ - مع احكام النقض - س ١٩ رقم ٧٦
ص ٤٠٢ ، و ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٢ - س ٢٢ - رقم ٢١٢ - ص ٩٥٢ .

(٢٥) تنص المادة (٢٦٧) من قانون الإجراءات الجنائية على ما يلي :

« للمتهم ان يطلب المدعى بالحقوق المدنية ائام المحكمة الجنائية بتعويض
الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه اذا كان لذلك وجه » .

(٢٦) دكتور محمود نجيب حسنى : « شرح قانون الإجراءات الجنائية »

س ١٩٨٢ - ص ١٩٢ .

(٣) القرينة المستمدة من عدم ملامة القرار (وذلك ما يعرف « بخلطو » في تقدير الجزء) ونبين ذلك على النحو الآتي :

(١) قرينة القرار الفجائي :

من القرائن التي تدل على ان القرار صدر فجائيا ان يكون صدوره في وقت غير لائق ، وقد اخذ مجلس الدولة الفرنسي بهذه القرينة في قضيتين شهيرتين صدر الحكم الاول في سنة ١٩٠٣ واستند الى قرينة التسرع في تنفيذ حكم ابتدائي تبين انه النفي في الاستئناف ، اما الحكم الثاني فصدر في سنة ١٩٢٩ واستند الى قرينة التسرع في وقف الادارة قرار استغلال شركة معينة للمناجم حدث عنه اضرار للشركة .

وقد اطردت احكام مجلس الدولة الفرنسي على تطبيق هذا المبدأ في منفرعات عمل الموظفين بطريقة فجائية تدل على قرينة اساءة استعمال السلطة الادارية ، ومن امثلة هذه الاحكام حكم المجلس الصادر في ١١/١٢/١٩٠٣ بتمويض موظف فوجيء بالفناء وظيفته في الميزانية الجديدة وجاء بالحكم ما يلي :

« انه مع التسليم بان الفناء الوظيفية كان سليما الا ان فصل الموظف نجاة مع عدم صدور خطأ منه يسبب له ضررا استثنائيا وجب عدالة التعمييض عنه حتى يتمكن من مواجهته ، وحتى يستطيع البحث عن عمل آخر » .

وجدير بالذكر ان احكام المجلس استمرت في الاطراد على ذلك النحو .

ويمتد بعض الفقه المصري على مسلك الاحكام السابقة بان الغرض منها كل تقرير مسئولية الادارة بدافع من قواعد العدالة وانتشر الانكسار الاشتراكية بالنسبة لصلح الأفراد .

(٢) قرينة القرار عديم الفائدة :

وتستشف هذه القرينة في حالة صدور قرار عديم الفائدة ، مثال ذلك فصل الموظف عن خطأ لا يتكافأ مع هذا الجزاء الذي لا يستشف منه أية فائدة تعود على المرفق العام ، بل على العكس قد يكون فيه ضرر للمرفق ذاته ، في حالة تحمل المرفق نفقات اعداد وتدريب موظف آخر يحل محل الموظف المفصول .

(٢) القرينة المستمدة من عدم الملائمة للقرار :

مثال ذلك أن يصدر قرار بفصل موظف لارتكابه خطأ بسيطاً ، ويلاحظ أن هذه القرينة تشتبه مع القرينة السابقة عليها فيما يتعلق بعدم الموازنة والمناسبة فضلاً عن عدم تحقيق العدالة .

ويلاحظ أن مجال تطبيق القرائن السابقة تظهر في الغالب الإعم في المخزعات المتصلة بالقضاء التاديبى ، وذلك تيسراً على الموظفين الصادرة بشلتهم قرارات تاديبية (بطريقة فجائية أو عدية الفائدة للرفق العام أو تنسم بعدم ملائمة القرار أى عدم الملائمة بين الذنب الإدارى والقرار التاديبى لا سيما في حالة الفصل) .

وقد اخذت محكمة القضاء الإدارى المصرية بأحقية الموظف المفصول في اقتضاء التعويض المناسب من الدولة إذا ما قام الدليل من أوراق الدعوى أنه فصل في وقت غير لائق أو بطريقة تعسفية أو بغير مجاز شرعى إذا ما تعذر عليه إقامة الدليل على إساءة استعمال السلطة توصلاً لالغاء قرار فصله ، فإذا رأت الدولة أحواله إلى المعاش قبل بلوغ السن القانونية فينبغى عليها أن تتحمل في الوقت ذاته مخاطبة هذا التصرف وتعرضه تعويضاً معقولاً ، وهو تطبيق صحيح لقواعد المسؤولية في الفقه الإدارى وتغليها لقواعد العدالة وتوفير الضمانات للدولة وموظفيها .

وفي حكم آخر لمحكمة القضاء الإدارى قالت المحكمة : « أنه لا يشترط لقبول طلبات التعويض أن يقوم الدليل القاطع على أن الإدارة انحرفت عن جادة المصلحة العامة في إصدارها ، بل يكفى لقبولها أن يتضح من أوراق الدعوى توافر أحد أمرين .

(أ) أن القرار هو بغير مسوغ أى دون أن يأتى الموظف المفصول عملاً يستوجب إبعاده عن الوظيفة التى يشغلها .

(ب) أن تكون القرارات قد صدرت في وقت غير لائق .

ويستفاد من الحكم السابق أن محكمة القضاء الإدارى قد اخذت بقرينة أن القرار الذى ينسم بالتعسف في استعمال الحق ، أو بمعنى آخر التعمسف في استعمال السلطة الإدارية صدر بغير مسوغ ، أو بمعنى آخر مشوباً بقرينة عدم الفائدة من إصداره ، أو صدوره في وقت غير لائق ، أو بمعنى آخر كان قراراً فجائياً ، ومن هنا يتضح أن مجلس الدولة المصرى قد اعتمد

هذه القرائن التي اخذ بها مجلس الدولة الفرنسي من قبل والتي يستشف منها التعمسف في استعمال السلطة الادارية .

والنتيجة العملية في حالة تسليم القضاء بهذه القرائن وتبويلها ، هي إمكان القضاء بالحكم بالتمويض للضرور حتى ولو لم يحكم بعدم الغاء القرار موضوع الدعوى وذلك على أسس تحمل الإدارة لمخاطر تصرفها (٢٧) .

(ثانيا) اسباب انقضاء كل من الدعوى الجنائية والتدبيرية :

هناك شبه كبير بين اسباب انقضاء الدعوى الجنائية والدعوى التدبيرية ونورد ذلك فيما يلي بشيء من التفصيل لاهية هذا الموضوع من الناحية العملية .

(١) الاسباب العامة والخاصة في الدعوى الجنائية :

تنقضى الدعوى الجنائية عادة بصور (حكم بات) (٢٨) ولكنها قد تنسقط لاسباب أخرى ، منها ما هو خاص ببعض الجرائم ومنها ما هو عام ، فمن الاسباب الخاصة (٢٩) مسقوط الدعوى بالتنازل عن الشكوى او الطلب في جرائم معينة « كالزنا والقتل والسب والسرقة بين الاصول والفروع والازواج » اما الاسباب العامة لسقوط الدعوى الجنائية فهي : « وفاة المتهم » ، « والمغفر عن الجريمة » و « مضي المدة » « وصور حكم بات » ، فاذا طرأ سبب من هذه الاسباب سقطت به الدعوى سواء لم يصدر فيها أى حكم او صدر حكم ولكن لم يصبح بالاً . ونبين ذلك فيما يلي :

(١) الحكم البات :

الحكم البات هو الحكم الذي لا يقبل الطعن بطريق عادى او غير عادى عدا طلب اعادة النظر ، فهو حكم لا يقبل طعنا بالملحوضة او الاستئناف

(٢٧) للتوسع في هذا الموضوع راجع :

- مؤلفنا « قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى الادارية »
س ١٩٨٧ (مكتبة النهضة العربية) - ص ٣٩٥ - ٤٢٤ .
(٢٨) الدكتور / محمود نجيب حصى : « شرح قانون الاجراءات الجنائية »
س ١٩٨٢ - ص ٢٤٠ - ٢٤١ .
(٢٩) دكتور / محمود محمود مصطفى : « شرح قانون الاجراءات الجنائية »
ط ٥ - مطبعة جامعة القاهرة - س ١٩٥٧ - ص ١٠٣ - ١٠٦ .

أو النقض . أما الحكم غير البات فهو الحكم الذي يقبل الطعن بطريق أو أكثر من الطرق السابقة . ويعنى ذلك أن كون الحكم قابلاً للطعن عن طريق « إعادة النظر » لا يحول دون وصفه بأنه حكم بات ؛ ذلك أن هذا الطريق استثنائي وحالاته نادرة ، ثم أنه لا يتقيد بمواعيد محددة ، ويعنى ذلك أنه يتصور أن تتوافر إحدى هذه الحالات بالنسبة لأي حكم في وقت يتراخى كثيراً عن تاريخ صدوره أو اعلانه .

والحكم البات هو وحده الذي يحوز قوة انتهاء الدعوى ، وقد صرح الشارع بذلك فالمادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص (في فقرتها الأولى) على أن « تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالإدانة » .

وهذا النص يعنى بالحكم النهائي الحكم الذى لا يجوز الطعن فيه بطريق عادى أو غير عادى ، أى الحكم البات فى المعنى الذى حددناه ، والمالة فى قصر قوة انتهاء الدعوى على الحكم البات ، أن هذه القوة تمنى « حظر اتخاذ أى إجراء يهدف إلى وضع ما قرره الحكم موضع المناقشة أمام القضاء » ، والحكم البات هو الذى يقوم به هذا الحظر ، أما الحكم غير البات فالطعن فيه جائز ، ويعنى الطعن أن تستأنف إجراءات الدعوى سرها أمام القضاء وأن يوضع ما قرره الحكم موضع النقاش ، ومؤدى ذلك أن الدعوى لم تنقضى بعد .

وللصفة الباتة للحكم مصادر ثلاثة : استنفاد طرق الطعن فيه أو انقضاء مواعييدها دون استعماله ، أو صدور الحكم ابتداءً غير قابل للطعن .

(٢) وفاة المتهم :

ما يترتب على وفاة المتهم :

ينقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم (المادة «١٤» أ.ج) . وقد تحصل الوفاة قبل رفع الدعوى ، فمنئذ تأمر النيابة بحفظ الأوراق أو تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . وقد تحصل الوفاة بعد رفع الدعوى وقبل صدور حكم مثبت المحكة مستقوط الدعوى ولا تنقضى بإبادة عقوبة . وإذا كان قد صدر فى الدعوى حكم فاته يمضى بسقوط الدعوى طالما لم يصبح باتاً . ويمضى الحكم بكل ما اشتمل عليه ، بما فى ذلك العقوبات

المالية وهى الغرامة والمصادرة ، مفرد الغرامة والأشياء المصادرة . وينبنى على ذلك عدم جواز الطعن فى الحكم أو الاستمرار فى الدعوى اذا كان قد طعن فيه ، اذ الساقط المردوم يمنع قانونا امكان النظر فيه ، فلا يجوز للورثة أو الاقارب النذرع بالمصلحة الادبية لطلب الغاء حكم صدر على مورثهم . اما وفاة المحكوم عليه بعد الحكم البات فاتها تسقط العقوبة ذلك ان الدعوى تكون قد انتقضت بالحكم البات .

ولكن انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة لا يمنع المحكمة — اذا كانت الدعوى قد رفعت اليها قبل الوفاة — من الحكم بالمصادرة فى الحالة المتصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة (٢٠) من قانون العقوبات ، وهى الحالة التى تكون فيها الاشياء التى استعملت او التى من شأنها ان تستعمل فى الجريمة او استحصلت منها ما يعد صنعها او استعمالها او حيازتها او بيعها او عرضها للبيع جريمة فى ذاته . والحكم بالمصادرة عندئذ وجوبى ، ولا يعد هكبا على من توفى ، وانما هو قضاء باجراء امنى مترتب على الشيء المحرم حيازته ، ويجوز اتفاده رغم البرائة أو العفو عن الجريمة . ولكن لا يجوز رفع الدعوى الى المحكمة للقضاء بالمصادرة فلان توفى المتهم قبل رفع الدعوى تكون المصادرة بالطريق الادارى .

و وفاة الجاني لا تسقط الدعوى المدنية ، فيجوز اقامتها فى مواجهة الورثة امام المحكمة المدنية او الاستمرار فيها امام المحكمة الجنائية اذا حصلت الوفاة بعد رفع الدعوى المدنية اليها بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

(٢) العفو عن الجريمة

شروط العفو وآثاره :

يلجأ الى العفو الشامل أو العفو عن الجريمة فى الظروف السياسية عادة . وهو يكون جماعيا ، ولكن لا يوجد ما يمنع من اصداره عن جرائم غير سياسية او جريمة يمينها . ولما كلن العفو الشامل يعطل احكام قانون العقوبات فى محد الواقعة التى يشملها فاته لا يكون الا بقانون وعلى هذا تنص المادة ١٤١ ، من دستور سنة ١٩٥٦ .

والعفو الشامل يحو عن الفعل الذى وقع صفته الجنائية ، اى يعطل احكام قانون العقوبات على الفعل الذى شمله ، وقد يصدر قبل الحكم البات

وعندئذ ينقضى به الدعوى الجنائية فلا يجوز رفعها ، وإذا كُتبت قسه رُفعت قبل صدور قانون العفو ثبتت المحكمة سقوط الدعوى . والعفو ككولفاعة لا يمنع من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٣٠) من قانون العقوبات . كذلك لا تأثير للعفو على الدعوى المدنية ، فيجوز الاستمرار فيها إذا كُتبت قد اُقيمت أمام المحكمة الجنائية قبل صدور العفو وإذا لم تكن قد رُفعت فتجوز اُقالتها أمام المحكمة المدنية . على انه يجوز النص في قانون العفو على سقوط الدعوى المدنية أيضا رغبة في عدم اثاره الجريمة بأية طريقة ،

آثار العفو عن العقوبة :

يترتب على العفو الامتناع عن تنفيذ العقوبة اذا كُتبت قد استقطت كلها ولا يجوز التنفيذ الا على مقتضى امر العفو في حالة الاستقاط كلية . ولكن العفو لا يؤثر على الحكم ، فيبقى منتجا آثاره الأخرى . وتنص المادة (٢/٧٤) من قانون العقوبات على ما يلي :

« ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة ما لم ينص في أمر العفو على خلاف ذلك » .

وتنص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٧٥) من ذات القانون على أن العفو عن العقوبة أو ابدالها ان كُتبت من العقوبات المقررة للجنايات ، لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها في الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من قانون العقوبات ما لم ينص في أمر العفو على خلاف ذلك .

ويُرجع إلى المادة الخامسة والعشرين من قانون العقوبات نجد انها تنص على ما يلي :

« كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

(١) القبول في أي خدمة في الحكومة ،باشارة أو بصفة متمد أو ملتزم
لياً كانت أهمية الخدمة .

(ب) التحلى برتبة أو نيشان .

(ج) الشهادة بأبام المحاكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال .

(د) ادارة اشغاله الخاصة بأمواله وإبلاكه مدة اعتقاله ، ويعين قيا لهذه الإدارة تقره المحكمة فإذا لم يعينه عينته المحكمة الخفية التابع لها محل إقامته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية ، او ذى مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة . ويكون القيم الذى تقره المحكمة او تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق بقضائيه .

ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله الا بناء على إذن من المحكمة الخفية المذكورة ، وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغيا من ذاته . وترد أموال المحكوم عليه اليه بعد انتقضاء مدة عقوبته او الإفراج عنه ، ويقدم له القيم حسابا عن إدارته .

(هـ) بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا في أحد المجالس الحسبية او مجالس الخيريات او المجالس البلدية او المحلية او أى لجنة عمومية .

(و) صلاحيته أبدا لأن يكون عضوا في إحدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة او أن يكون خبيرا أو شاهدا في العقود اذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الأشغال الشاقة .

أثر العفو عن الجريمة « العفو الشامل » :

يلجأ الى العفو الشامل او عن الجريمة في الظروف السياسية عادة ، ويكون عاما ، ولكن لا يوجد ما يمنع من إصداره عن جرائم غير سياسية او عن جريمة يعينها . ولما كان العفو الشامل يعطل أحكام قانون العقوبات في صدد الواقعة التى يشملها فانه لا يكون الا بقانون وكان دستور سنة ١٩٢٢ ينص على ذلك صراحة بالمادة (١٥٢) .

نلعفو الشامل يحو عن الفعل الذى وقع صفته الجنائية ، أى يعطل أحكام قانون العقوبات على الفعل الذى يشمل ، وقد يصدر قبل الحكم البات وعندئذ تنقضى به الدعوى الجنائية فلا يجوز رجمها ، وإذا كلفت قد رفعت قبل صدور قانون العفو تثبت المحكمة سقوط الدعوى ، ولا تقضى بأية عقوبة ، وإذا كان قد صدر في الدعوى حكم نالته يحى بسقوط الدعوى . وقد يصدر العفو بعد انتقضاء الدعوى بحكم يلك ، وعندئذ يحو الحكم ، فلا تنفذ العقوبات التى تضمنها وإذا كلفت قد نفذت يزال أثرها متى أمكن ذلك ، فنرد الغرامة والأشياء المصادرة الى من شمله العفو .

ويقتصر تأثير العفو على العقوبات ، فهو لا يمنع من تنفيذ المصادرة المحكوم بها وفقاً للمادة (٢/٢٠) من قانون العقوبات ، ولا يمس الحقوق المدنية او التمويضات التي حكم بها لمن اصابه ضرر من الجريمة . ذلك ان العفو لا يحو عن الفعل وصفه الضار ، واذا كان للمجتمع ان يتنازل عن حقه في معاقبة الجاني او تنفيذ العقوبة التي صدرت عليه فليس له ان يتصرف في حق شخصي لفرد من الافراد . واستثناء من هذا يجوز النص في قانون العفو على سقوط الدعوى المدنية ، او الحكم الصادر فيها ، رغبة في عدم اثاره الجرمية على اى وجه ، وعندئذ يجب على الحكومة ان تعوض من لحقه ضرر ، كما هو الشأن في نزع الملكية للمنفعة العامة . (٣٠)

(٤) مضي المدة

تكية التقادم :

تنقضى الدعوى الجنائية بمضى مدة معينة من يوم وتويع الجريمة او من يوم انقضاء المدة ، ويطل هذا بعدم توافر المصلحة في العقاب ما دامت الجريمة قد نسيت بمرور الزمن ، وبمعوية الاثبات ، واستحلتته في بعض الاحيان . وهى اعتبارات قد تبدو نظرية ، وهذا ما يفسر عدم اعتراف بعض القوانين بنظام التقادم ، ومنها القانون الانجليزي .

مدة السقوط :

ان مدة السقوط في الدعوى اقصر منها في العقوبة ، وتعلل ذلك ان الحكم الصادر بالادانة يترك لدى الجمهور اثر يطول امده ، اما الجريمة فاسرع الى النسيان . وتنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات بمضى عشر سنين ، وفي مواد الجناح بمضى ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضى سنة — هذا ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (المادة ١٥) وتحسب هذه المدد بالتقويم الميلادى فقد نصت المادة ٥٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية على ان « جـ : مع المسد المبينة في هذا القانون تحسب بالتقويم الميلادى » .

وتجدر الاشارة الى ما يلى :

(١) لا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لاي سبب كان

(المادة ١٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية) .

(٢٠) دكتور / محمود محمود مصطفى : « شرح قانون العقوبات » —

القسم العلم — ٣/ط — ص ٤٨٤ .

(م — ٣ المحاكمات التأديبية)

(٢) تنقطع المدة بلجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحلكة ، وكذلك بالإمر الجنائي ، أو بلجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم ، أو اذا اخطر بها بوجه رسمى ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانتطاق .

واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فان سريين المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء .

(المدة «١٧» من قانون الاجراءات الجنائية — المعدلة بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢) .

(ثانيا) انقضاء الدعوى التأديبية

متى قدم المالحل للمحلكة التأديبية فان الوضع الطبيعى يتمثل في سريين اجراءات المحلكة حتى تنتهى بحكم سواء ما تعلق بالاخصاص أو الموضوع .
غير انه قد يطرا اثناء اجراءات الدعوى ما يؤدى لانقضائها وعدم السير في الاجراءات حتى نهليتها .

وتتمثل اسباب انقضاء الدعوى التأديبية في الاسباب التالية :

- (١) وفاة المتهم .
- (٢) انقضاء المدة .
- (٣) صدور حكم بلى .
- (٤) المنسو .

ونعرض ذلك نيبا بلى :

(١) وفاة المتهم

اذا توفى المتهم في أية مرحلة قبل الحكم في الدعوى التأديبية فلها تنقضى لان العقوبة التأديبية تنسم بالطابع الشخصى كالعقوبة الجنائية ، ومن ثم يجب أن توقع على شخص لم يفارق الحياة ، وذلك استهداء بالاحكام المستقرة في قانون الاجراءات الجنائية حيث تنص المادة الرابعة عشر من هذا القانون على ما بلى :

« تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة (٣٠) من قانون العقوبات اذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى » .

وقد استهدى القضاء الإدارى بما هو معمول به بقتون الإجراءات اجنائية ، ويظهر ذلك جليا في حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧١ حيث نقول :

« ومن حيث ان المخالف - وقد توفى الى رحمة الله - قبل الفصل نهائيا فيها نسب اليه فانه يتعين من ثم الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه بانقضاء الدعوى التأديبية وذلك على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، من وجوب الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية اذا توفى العامل أثناء نظر الدعوى التأديبية ، سواء اكان ذلك امام المحكمة التأديبية أم المحكمة الإدارية العليا . اهتداء بما نص عليه المادة (١٤) من قانون الإجراءات الجنائية التي تنقضى بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم » .

وجدير بالذكر ملاحظة ما يلي :

(أ) اذا كان المتهم المتوفى قد شارك غيره من المعلنين في ارتكاب الجريمة التأديبية فان وفاته تحدث اثرها بالنسبة اليه فقط ، وتستمر مباشرة الاجراءات التأديبية كلية بالنسبة الى غيره من الشركاء الاحياء .

(ب) اذا انتقضت الدعوى الجنائية بعد رنمها لسبب من الاسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرغوة معها طبقا للمادة (٢٥٩) - (٣١)

(٣١) تنص المادة (٢٥٩) من قانون الإجراءات الجنائية والمعلقة بالقانون

رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني . ومع ذلك لا تنقضى بالتقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (١٥) من هذا القانون والتي تنقح بعد تليسخ العمل به .

وتنص المادة (٢٦٤) من نفس قانون الإجراءات الجنائية على ما يلي :

« اذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعواه بطلب التمييز الى المحكمة المدنية ، ثم رفعت الدعوى الجنائية ، جاز له اذا ترك دعواه امام المحكمة المدنية أن يرغمها امام المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية . »

(٢) انقضاء المدة

ان المشرع الجنائي نص على انقضاء الدعوى الجنائية بالمادة الخامسة عشر من قانون الإجراءات الجنائية ، وتنص بهذه المادة « بالفقرة الثالثة » على أن الجرائم التي تقع من موظف عام فان المدة المسقطه للدعوى لا تبدأ الا من تاريخ انتهاء الخدمة او زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك (١) وفي المجال التأديبي نص المشرع على سقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة وقد تكرر النص على ذلك في قوانين العاملين المدنيين بالدولة السابقة على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وجدد المشرع النص على سقوط الدعوى التأديبية بالمادة (٩١) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث نصت هذه المادة على ما يلي :

(*) تنص المادة (١٥) من قانون الإجراءات الجنائية على ما يلي :

(١) تنقضي الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفي مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضى سنة ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

اما في الجرائم القصص عليها في المواد ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٢٨٢ و ٢٠٩ مكررا من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضي الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة .

ومع عدم الاخل بالحكم الفقرتين السابقتين لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية في الجرائم القصص عليها في الغالب في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تقع من موظف عام الا من تاريخ انتهاء الخدمة او زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

« تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للمعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة
تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها
في المدتين أقرب .

وتنقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة
تسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه
بقاؤها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات
قاطعة للمدة .

ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية
إلا بسقوط الدعوى الجنائية » .

وقد نص المشرع على سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للمعلمين بالقطاع
العام حيث نص بالمادة (٩٣) من قانون المعلمين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ على ما يلي :

« تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للمعلم الموجود بالخدمة بمضى سنة
من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها
أي المدتين أقرب .

وتنقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة
وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء . وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع
المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد
اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط
الدعوى الجنائية » .

وجدير بالاحاطة أن المشرع قد نص في المادة (٨٨) من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« لا يمنع انتهاء خدمة المعامل لأي سبب من الأسباب من الاستمرار في
محاكمته تأديبياً إذا كان قد بدى في التحقيق معه قبل انتهاء مدة خدمته .

ويجوز في المخالفات التي يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة
العامة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدى في التحقيق قبل انتهاء
الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

وبجوز ان يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الاجر الاجمالى الذى كان يتقاضاه العامل في الشهر عند انتهاء الخدمة .

وامستثناء من حكم المادة (١٤٤) من قانون التلدين الاجتماعى رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥م والقوانين المعدلة له تستوفى الغرامة من تمويض الدفعة الواحدة أو المبلغ المخفر أن وجد عند استحقاقها وذلك في حدود الجزء الجائز الحجز عليه أو بطريق الحجز الإدارى على أمواله » .

ويتبين من هذه النصوص ان المشرع يميز في انتقضاء الدعوى التأديبية بسبب انتقضاء المدة بين العاملين الموجودين بالخدمة وبين العاملين الذين تركوا الخدمة (٢٢) لاي سبب من الاسباب ونوضح ذلك على النحو التالى :

(أ) بالنسبة للعاملين بالخدمة :

اذا كانت الجريمة التأديبية لا تكون في ذات الوقت جريمة جنائية فان الدعوى التأديبية تسقط بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة (وفقا لتعديل سنة ١٩٨٣) وذلك حتى تستقر المراكز القانونية للعاملين ولا تظل مزعزة مددا طويلة وحتى تحدد الادارة موقفها بسرعة من الاخطاء التى يرتكبها العاملون .

اما اذا كانت الجريمة التأديبية تكون في ذات الوقت جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بتقادم الدعوى الجنائية سواء علم بها الرئيس المباشر أو لم يعلم .

(ب) بالنسبة للعاملين الذين تركوا الخدمة لسبب من الاسباب :

رتب المشرع نتيجة هامة على التمييز بين الجرائم الادارية والجرائم المالية التى يترتب عليها ضياع حق ملى من حقوق الدولة ، او بمعنى آخر من حقوق الخزنة العامة ، ونبين ذلك فيما يلى :

بالنسبة الى المخالفات الادارية والمخالفات المالية التى لم يترتب عليها

(٢٢) دكتور سليمان محمد الطيلوى « قضاء التأديب » - مرجع سابق

ص ٦٥٣ - ٦٥٦ .

ضياح حق الخزانة ، فان المشرع طبق القاعدة العلية والتي تتمثل في ان نقد المركز الوظيفي يحول دون المحلثة التأديبية ، ولم يستثنى من ذلك سوى حلة واحدة وهى حلة بدء التحقيق قبل انتهاء مدة الخدمة .

وناء على ذلك فاذا اكتشفت المخالفة سواء اكثت مالية او ادارية قبل بلوغ سن التقاعد او انتهاء الملاقة الوظيفية التى تربط العليل بالادارة لاي سبب من الاسباب ، ويبدء فى التحقيق مع العليل بسببها فيتعين — وفقا للنص الاستمرار فى اجراءات التأديب بالرغم من انقضاء الملاقة الوظيفية .

اما اذا لم يبدأ فى التحقيق حتى ولو اكتشفت الواقعة قبل ذلك فان الدعوى التأديبية تنقضى .

اما بالنسبة للمخالفات المالية التى يترتب عليها ضياح حق للخزانة العلية (٣٣) ، فلم يتتبد المشرع بشرط بدء التحقيق فيها قبل ترك الخدمة العلية ، وانما اجاز لجهة الادارة اقلية الدعوى التأديبية « لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها » اى انتهاء الخدمة ، وقد جاء النص مطلعا ، فلم يربط سريان المدة بعلم الرئيس المبشر . واستثناء من حكم المادة (١٤٤) من قانون التأمين الاجتماعى لسنة ١٩٧٥ (المعدل) تستوفى الغرامة والتى قد يحكم بها من تمويض الدفعة الواحدة او المبلغ المدخر ان وجد فى حدود الجزء الجائز الحجز عليه ، او بطريق الحجز الادارى على اموال العليل . (٣٤) .

(٣٣) نص الملة (١٣) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ « المعدل » بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على ما يلى :
« يخطر رئيس ديوان المحاسبات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية فى شأن المخالفات المالية .. ولرئيس الديوان خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية فى هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية » .

ويلاحظ ان تسمية ديوان المحاسبة استبدلت « بالجهاز المركزى للمحاسبات » وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٤ .

(٣٤) دكتور سليمان محمد الطماوى : « قضاء التأديب » مرجع سابق

ص ٦٥٤ .

❖ انقطاع المدة :

أخذ المشرع في كل من قانون العاملين بالدولة والعاملين بالقطاع العام
مبدأ « انقطاع المدة » .

ويلاحظ أن المدة تنقطع باتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام
أو المحاكمة ، وقد استهدى المشرع بذلك بنص المادة السابعة عشر من
قانون الإجراءات الجنائية والمجلة بالقانون ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ والتي تنص
على ما يلى :

« تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة . . . »

ويعنى انقطاع المدة هو عدم حساب ما مضى منها قبل اتخاذ الإجراءات
سلمة البيان ، وبدء مدة جديدة من آخر إجراء .

وفي حالة تعدد المتهمين المشتركين في مخالفة واحدة فإن انقطاع
المدة بالنسبة لاحدهم يؤدي الى انقطاعها بالنسبة الى الباقيين « ولو لم تكن
قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة » .

ويلاحظ أن المدة تنقطع اذا ما كانت سارية فاذا انقطعت لسبب من
لأسباب انقطعت بالتبعية الدعوى التأديبية .

❖ وقف المدة :

ينترق الوقف عن الانقطاع في أن انقطاع المدة للأسباب المقرره يؤدي
الى سقوط ما مضى منها ، وسريان مدة جديدة كاملة بعد قيام سبب
الانقطاع . في حين أن وقف المدة يؤدي الى حساب ما مضى منها ، ووقوف
سريان الباقي منها ما دام أن السبب الذى أدى الى وقفها قائما بحيث تسد
الدة الباقية في السريان من جديد متى زال سبب الوقف .

ووقف المدة يحدث لوجود استحالة لمتابعة إجراءات التأديب لسبب
ما . كأن يكون بسبب الحرب أو الثورة أو ظاهرة طبيعية .

ويرى العميد « الطهاوى » : « أن مضى المدة المنصوص عليها في القانون
يؤدي الى سقوط الذنب الإدارى بحيث لا يمكن مساطة العايل عنه . » .

له سلطة مادييه ... أى أمام الرئيس الإدارى المختص أو أمام مجلس التأديب
و مله 'الحكمة التأديبية ... « (٣٥) .

✽ بدأ سريان مدة التقادم :

استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على أن مدة التقادم تسرى من تاريخ
ماد القانون الذى استحدثها ، بغض النظر عن المدد التى 'نقضت تبيل
صدوره . وذلك ما لم يقرر المشرع غير ذلك .

واستندت المحكمة الادارية العليا فى اقرار هذا المبدأ الى انه فى غيبة
نص صلا يحصى من الاستهداء بما جاء فى قانون المرافعات المدنية والتجارية
من نصوص متعلقة ببدء سريان مواعيد السقوط وقواعد القانون المدنى .
ذلك أن هذه النصوص وتلك القواعد يطبقها القضاء الإدارى فى نطاق
'المنازعات الادارية فيما لم يرد فيه نص بقانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذى
لا يتعارض اساسا مع طبيعة الدعوى الادارية . (٣٦) وباعتبار أن هذه الاحكام
من الاسهل فى الاصول العلمية .

وقد انتقد بعض الفقه المبدأ الذى قرره المحكمة الادارية العليا والذى
ينهل فى أن مدد التقادم تسرى من تاريخ نفاذ القانون الذى استحدثها بغض
النظر عن المدد التى 'نقضت قبل صدوره حسبما سبق بيئته .

وباستند الفقه فى هذا الشأن الى ضرورة اعمال فكرة القانون الاصلا-
للين ، غير أن المحكمة الادارية العليا ترفض تطبيق هذا السراى فى مجال
تضاء التأديب .

وبدافع البعض عن اعمال فكرة القانون الاصلا للتمهم بأن احكام قانون المرافعات
والقانون المدنى وما قرره من عدم سريان مواعيد السقوط الا من تاريخ
'العمل بالقانون الذى استحدثها ، قد روعى فى تقريره أن هذه المواعيد

(٣٥) دكتور محمد سليمان الطباوى : « قضاء التأديب » مرجع
سابق ص ٦٥٦ .
(٣٦) تراجع فى هذا الشأن مؤلفنا « قضاء مجلس الدولة وصيغ
واجراءات الدعوى الادارية » س١٩٨٧ - ص١٧٧ - ٢٠٥ .

تتملق بحقوق مكتسبة في نطاق الروابط الخاصة ، ومن ثم مما كان للقانون ان يستحدث بيماد سقوط يرتد بأثر رجعى ، وينسحب على الحقوق الغالبة قبل صدوره ، فيبهرها ويرتب سقوطها ... أما في الروابط والمراكز الوطنية ، وعلى الاخص في نطاق السلطات والمسئوليات التأديبية ، فليس ثمة حقوق قابلة تحول دون سريان مواعيد السقوط المستحدثة بأثر رجعى كما هو الشأن في الروابط الخاصة .

(٢) صدور حكم بات

نحيل في ذلك الى ما سبق بيانه في اسباب انتفاء الدعوى الجنائية .

(٤) العفو عن الجريمة التأديبية « بمعرفة الإدارة »

جدير بالاحاطة ان جهة الإدارة يمكنها ان تعفظ التحقيق تلميا اذا كانت المخالفة من البساطة بحيث تقتضى المصلحة العامة النفاذ منها .

ويعتبر قرار الحفظ في هذه الحالات سليا لانه يصدر في نطاق السلطة التقديرية لجهة الإدارة .

ويلاحظ ان العفو عن المخالفة التأديبية بما تترخص به الجهة الإدارية وحدها ، اما اذا رفع امر الاتهام الى المحكمة التأديبية او الى مجلس تاديب وثبتت المخالفة فلا تترخص المحكمة او المجلس بحفظ الموضوع وانما يتمين عليها ان توقع العقوبة التأديبية متى وجدت اسبلا مبررة لذلك ، ويمكنها ان تنزل بالعقوبة الى ادنى العقوبات متى كانت الظروف الخففة والملايسات ميةا لذلك .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الاصل في العفو ان يكون مقصورا على العقوبة او الجريمة الجنائية ومع ذلك فليس ثمة ما يمنع المشرع من ان يصدر تشريعا عن العفو عن بعض الجرائم او العقوبات التأديبية وسبق ان ذكرنا امطة لذلك .

✻ اثر العفو عن بعض العقوبات في المجال الوظيفي :

الاصل ان اثر العفو مقصور على الناحية الجنائية فلا يشمل الاحكام

والجزاء التأديبية التى تكون قد وقعت على المحكوم عليه من جراء ذات الفعل ، لان أسس هذه الجزاءات التأديبية هو اعتبارات أخرى لا تقتصر على مجرد الصفة الجنائية فى الفعل ، ومن ثم فلا تزول بزوال هذه الصفة . (٣٧)

وتطبيقا لذلك فقد أنشئ مجلس الدولة بأن العفو عن العقوبة الصادر بقرار جمهورى لا يحو الجريمة ذاتها أو يزيل عنها الصفة الجنائية التى تظل عاقبة بها ، كما أنه لا يحو الحكم الصادر بالادانة الذى يظل قائما . (٣٨)

وبهذا قضت المحكمة الادارية العليا حيث تقول :

« ان القرار الجمهورى بالعفو عن العقوبة ، حتى لو نص على شمول العفو على العقوبات الاصلية ، والتبعية ، والآثار الجنائية الاخرى ، فانه لا ينصرف الى الآثار المدنية ، أو الادارية الناشئة عن الجرائم الجنائية المحكوم فيها بالادانة ، ومن بين هذه الآثار الادارية : فصل العامل من الخدمة ، وذلك طبقا للحدود التى رسمتها المادتان ٧٤ ، ٧٥ من قانون العقوبات » . (٣٩)

ومما تعدد الاشارة اليه ان القرار الجمهورى الذى يصدر بالعفو عن العقوبة الاصلية ، والتبعية ، والآثار الاخرى ، يعتبر بمثابة رد اعتبار للعامل الذى سبق فصله كآثر للحكم الجنائى الصادر ضده ، وذلك هو النفسى الذى تقتضيه عبارة « والآثار الاخرى » .

ونتيجة لذلك يجوز اعادة تعيينه من جديد ولكن لا تعتبر خدمته متصلة ، وذلك دون حاجة لانتظار مدة ما ، او لاتخاذ اجراءات رد الاعتبار .

ونرى ان ذلك الوضع يتفق مع الفقرة الثالثة من المادة (٢٠) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث تقول :

(٣٧) المستشار / عبد الوهلب البندارى « العقوبات التأديبية » — مرجع سابق ص ٥٢٣ .

(٣٨) فتوى شعبة الشئون الداخلية والسياسية بمجلس الدولة رقم ٦٩٠٦ فى ١٩٥٢/١١/١٨ — مجموعة فتاوى قسم الرأى — السنة الثالثة — والنصف الاول من السنة الثامنة — مشار اليها بالمرجع السابق ص ٥٢٥ .

(٣٩) المحكمة الادارية العليا فى القضية ٩٧٨ لسنة ٨ فى ١٩٦٥/١/١٠ — ص ١٠ — ص ٣٩٢ — ب ٤٢ — مشار للحكم بالمرجع السابق — ص ٥٢٦ .

« ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات او ما يعادلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة او بعقوبة مقيدة للحرية في جوية مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره » .

المبحث الخامس

محو الجزاءات التأديبية وانقضاء الجزاء بسجبه
ومسقوط الدعوى التأديبية

(أولا) محو الجزاءات :

نص المادة (٩٢) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن :

« تمحى الجزاءات التأديبية التى توقع على العامل بانقضاء الفترات
التالية » :

١ - سنة أشهر في حالة التنبيه واللوم والانتذار والفصم من الاجر مدة لا تتجاوز خمسة ايام .

٢ - سنة في حالة الفصم من الاجر مدة تزيد على خمسة ايام .

٣ - سنتان في حالة تأجيل المألو أو الحرمان منها .

٤ - ثلاث سنوات بالنسبة الى الجزاءات الاخرى عدا جزاءى الفصل والاحالة الى المعاشي بحكم أو قرار تأديبي .

ويتم المحو في هذه الحالات بقرار من لجنة شئون العاملين بالنسبة لغير شاغلي الوظائف العليا اذا تبين لها ان سلوك العامل وعمله منذ توتيسع الجزاء مرضيا وذلك من واقع تقريره السنوية وملف خدمته وما يبيديه الرؤساء عنه (٤٠) .

(٤٠) جاء بالكتاب الدورى رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ بتخصيص ملف فرعى لادباع اوراق العقوبة به بعد محوها والمضمن قيام كلفة وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات القطاع العلم بتخصيص ملف فرعى لادباع اوراق العقوبة بعد محوها بحيث تودع في هذا الملف كلفة الاوراق المتعلقة بالتحقيق والعقوبة بعد التأشير بقرار لجنة شئون العاملين بالموافقة على محو الجزاء في الختسة المخصصة بالاستمارة ١٣٤ ع.ح ، على أن يراعى عدم التصريح لاحد بالاطلاع على هذا الملف وعدم نقله مع العاملين عند نقلهم الى جهات عمل أخرى .

ويتم المحو لشاغلي الوظائف العليا بقرار من السلطة المختصة .

ويترتب على محو الجزء اعتباره كمن لم يكن بالنسبة للمستقبل ولا يؤثر على الحقوق والتمويضات التي تترتب نتيجة له وترفع أوراق الجزء وكل إتسارة إليه وما يتعلق به من ملف خدمة العامل » . (٤١)

ما يكون محلا للمحو :

ومن الواضح أن المحو لا يرد إلا على عقوبة أو جزاء تأديبي ولذلك فإن ما يتخذ من تدابير ضد العامل ولا يعد جزاء تأديبي لا يجوز أن يكون محلا للمحو ، وبهذا أفقت الجمعية العمومية مقررة أن تأجيل العلاوة الدورية لا يعتبر عقوبة تأديبية إلا في حالة توقيع تلك العقوبات على موظف ارتكب ذنبا إداريا أو مليا وحوكم تأديبيا أمام الهيئة التأديبية المختصة . أما إذا صدر تأجيل العلاوة من لجنة شؤون الموظفين خارج نطاق التأديب فإنه لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية . ذلك أن نظم الكفالية يتميز بسماته المستقلة وآثاره المحددة ، على اختلاف في ذلك مع قطاع التأديب الذي يجد مجاله في نطاق آخر هو نطاق الجبرية والعقاب ، ولما كتبت أحكام محو الجزاءات وآثارها لا ترد إلا على العقوبات التأديبية فإنها لا تسرى على تأجيل العلاوة الذي تقرره لجنة شؤون الموظفين خارج نطاق التأديب ويتضح من مراجعة كادر سنة ١٩٣١ .. أنه جاء خلوا من تنظيم خلص في صدد تأجيل العلاوة ولم يسند إلى لجنة شؤون الموظفين سلطة تأجيل العلاوة الاعتيادية كمقوية تأديبية ومن ثم فإن قرارهاا المشمل إليه لا يعتبر جزاء تأديبيا ترد عليه أحكام محو الجزاءات (٤٢) .

شروط المحو :

انتهت اللجنة الاولى للقسم الاستشاري بجلسة ١٩٦٦/٢/٨ ،
ومن قبل وينفس المعنى فتوى أخرى برقم ١٦٤٤ في ١٩٦٤/١١/١١ رقم ٧٧٨

(٤١) أوضحت هذه المادة أن محو الجزاءات التأديبية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا يكون بقرار من السلطة المختصة وذلك لعدم اختصاص لجنة شؤون العاملين بشؤونهم وهي إضافة لم تتضمنها المادة (٦٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ م .

(٤٢) فتوى الجمعية العمومية رقم ٧٧٨ في ١٩٦٢/١١/٢٤ .

بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٤ : الى امرين في شأن شروط المحو ١ في قانون المعلنين المدنيين القديم) والتي بقيت بمينها في القانون القائم :

(اولهما) ان محو الجزاءات التأديبية في ظل احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يتم بدون حاجة الى تقديم طلب بذلك متى استبان للجنة شئون العاملين توافر الشروط اللازمة للمحو .

(والامر الثاني) ان المدة اللازمة لمحو العقوبات تحسب بالنسبة لكل عقوبة على حدة لان المشرع قد غاير في طريقة محو الجزاءات فيما يتعلق بالمدد الواجب انتفاضها بين تاريخ توقيع الجزاء وبين تاريخ محوه ، وفي عبارة اخرى ان المدة الواجب انتفاضها بين تاريخ العقوبة وبين تاريخ محوها تحسب بالنسبة لكل عقوبة على حدة وتبعا لنوعها مهما تعددت تلك العقوبات وسواء تأريت من بعضها او نياعت .

اثر المحو :

كانت المادة ٧٢ من قانون المعلنين المدنيين الملغى تنص على ان يترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة الى المستقبل ولا يؤثر ذلك على الحقوق والتعويضات التي تترتب نتيجة له ، وترفع اوراق العقوبة من ملف خدمة المعلن وهذا هو نفس الحكم القائم في قانوني المعلنين المدنيين والعاملين في القطاع العام . اذ ان اثر المحو ينصرف الى المستقبل تحسب سواء من حيث انتفاء الجزاء او من حيث رفع الاوراق المتعلقة به من ملف خدمة المعلن دون ان يكون لقرار المحو أى اثر بالنسبة للماضى سواء على العقوبات الاصلية او التبعية او بالنسبة للاتر غير المباشرة من حيث دخول العقوبة في اعتبار الجهة المختصة بوضع تقرير الكفاية ... الخ . (٤٣)

وان كان هناك رأى - اعتنقته فتوى الجهاز المركزى - يذهب الى انه لا مانع بمنع من الاحتفاظ باوراق الجزاءات التى تحى في انواع اخرى من الملفات بسبب ظروف العمل في كل جهة .

طبيعة المحو :

والواضح مما تقدم ان محو الجزاءات التأديبية - مثله مثل العنو عن

(٤٣) المرجع الاستاذ عبد العظيم مرسى : التطبيق العملى لنظام المعلنين بالدولة ط١٩٦٦ ص ٥٣٢ .

المقوية لا يعد في حقيقته طريقة من طرق الانتقضاء الا اذا اعتبرنا تنفيذ
الجزء بالفعل وسيلة من وسائل الانتقضاء وهو ما لا يتفق مع التفسير الصحيح
وانما ثمة صور أخرى للانتقضاء ربما كان ابرزها سحب الجزاء
لان السحب يعنى في هذه الحالة زوال الجزاء منذ صدوره دون أن يظف أى
اثر وذلك على خلاف المحو والمحو اللذين لا يمسان الماضى .

(ثانيا) انتقضاء الجزاء عن طريق سحبه

السؤال الذى يثور في هذا الموضوع هو :

هل يمكن سحب الجزاء التأديبى الذى وقعته جهة قضاء تأديبى ؟

للإجابة على هذا السؤال نقول أن المحكمة الادارية العليا انتهت الى
انه ليس في استطاعة سلطة التأديب الرئسية أن تتناول عن دعوى تأديب
اتصلت بجهة القضاء التأديبى ، ولهذا لا يكون في استطاعة هذه السلطة
من باب أولى - التناول عن جزاء تأديبى وقعته محكمة تأديبية أو سحبه .

ومع ذلك يرى البعض أن نظم التأديب مشتق في أصله من السلطة
الرئسية التى تملك في جميع الاحوال هيبتها على اجراءات التأديب ،
وذلك في الحالة التى تبرز فيها هذه الولاية جهة تأديب قضائية ،
اذ المفروض ان هذه الولاية تستعمل نيابة عن السلطة الرئسية ، وان كانت
قد اخذت الطابع القضائى توفيراً لمزيد من الضمان للمعطل الذى يخضع
للتأديب .

ونتيجة لذلك الاتجاه تملك السلطة الرئسية أن تتناول عن جزاء تأديبى
وقعته جهة تأديب قضائية اذا هى قدرت أن هناك خطأ في الحكم أو غلوا في
التقدير وكنت سبل الطعن القضائية قد استنفدت أو انقضت .

ويقال دناعا عن هذا الرأى أن سلوك هذا السبيل لن يخل بالضمان
الذى تشره المشرع في هذه الحالة طالما ان سلطة المراجعة هذه تتم لمصلحة من
صدر ضده الجزاء .

وينطلق هذا الاتجاه من نقطة « متنازع فيها » وهى « اعتبار التأديب
كله مشتقا من السلطة الرئسية » .

ويرد على ذلك بأنه اذا تدخل المشرع ورسم حدودا فاصلة بين كل من
التأديبين الرئيسى ، والقضائى فقد قصد بذلك حتما أن يعتبر كلا من
السلطتين أصيلة في مجلهما .

ولهذا فانه اذا سمح لسلطة التأديب الرئيسة ان تلغى أو تتنزل أو
تسحب جزاء وتمنه جهة القضاء التأديبى لادى ذلك الى اهدار نظام
التأديب القضائى كله ، والى خضوع التأديب لاعتبارات الهوى والمجاملة
وهى الاعتبارات التى أراد المشرع أن يتجنبها .

واننا نقر الراى الاخر احتراماً لحجية الاحكام القضائية ومنعاً من
نفشى المحسوبية والمحابة على حساب المصلحة العامة ، وانتظماً لسير
المرافق العامة سيرا منتظماً ومطرداً .

وجدير بالاعتناء ان الاصل انه لا يجوز للادارة سحب قرار مشروع اذا كان
قد اكسب حقوقاً ، واساس هذه القاعدة مبدأ عدم رجعية القرارات
الادارية . ذلك أن سحب قرار ادارى يعتبر هو نفسه اصدار قرار ادارى .
يرتضى المنطق بان مبدأ عدم رجعية القرارات الادارية يطبق سواء
نعلق الامر بالفناء مراكز قانونية قائمة أم باتشاء مراكز قانونية جديدة . ومن
ثم فلذا اتخذت الادارة قراراً مشروعاً فلا يمكنها ان تسحبه ، اى تلغيه بان
رجعى اذا ما تعلقت به حقوق للانفراد .

على ان القضاء يستثنى من هذه الحالة القرارات الصادرة بتوقيع جزاء
على الموظف ، لا سيما اذا كان هذا الجزاء فصل الموظف ، فيجوز القضاء
الادارى سحب مثل تلك القرارات حتى اذا كانت سلبية ، بشرط الا يؤثر
هذا السحب على حقوق تكون قد اكتسبت . مثال ذلك ان يصدر قرار صحيح
بفصل موظف ، فيجوز لاعتبارات تتعلق بالعدالة والرحمة سحب قرار الفصل
واعادة الموظف الى وظيفته باثر رجعى كان الصلة لم تنقطع بينه وبين
الوظيفة ، بشرط الا يكون عين موظف جديد محله ، فالكسب بذلك حقوقاً (٤٤) .

وفى عدا هذا الاستثناء فلن مشروعية سحب القرارات التأديبية

(٤٤) محكمة القضاء الادارى في ٧ يناير سنة ١٩٥٢ مج ٧ ص ٢٨١ .

تقوم اسلما على تمكين الجهة الادارية من تصحيح خطأ وقعت فيه ،
ويقتضى ذلك ان يكون القرار المراد سحبه قد صدر مخلفا للقانون .
اما اذا تلم الجزء على سبب صحيح مستوفيا شرائطه القانونية ، فله ان يفتح
على الجهة الادارية سحبه لتوقيع جزاء أشد منه . (٤٥) .

وبناء على ذلك فانه لا يجوز سحب قرار الجزاء المشروع فيها مدا
الاستثناء سلف البيان والمتعلق باعادة الموظف المنصول للخدمة بناء على
اسباب انسانية .

وجدير بالاحاطة انه يجوز سحب القرارات التأديبية عم المشروعات
في اى وقت دون التقيد ببيعاد معين الا اذا ترتبت على هذه القرارات مزية
او مركز قانونى لاحد الافراد .

وقد اتى قسم الرأى بمجلس الدولة بذلك ، وقد جاء فى فتاواه
الصادرة فى ٨ اغسطس سنة ١٩٥٧ ما يلى :

« لما كان الاصل فى القرارات التأديبية انها لا تنشئ مزايا او مراكز
او اوضاعا بالنسبة الى الافراد ، فانه يجوز سحبها فى اى وقت دون التقيد
ببيعاد معين ، الا اذا ترتب على هذه القرارات فى حالات استثنائية نادرة
مزية او مركزا لاحد الافراد ، فلا يجوز سحب القرار التأديبى الا خلال
بيعاد رفع دعوى الالفاء . فاذا رفعت الدعوى جاز السحب طلول
مدة التقاضى فى حدود طلبات الخصم فى دعوى الالفاء » . (٤٦)

•

(٤٥) المحكمة الادارية العليا فى ١٩ يونية سنة ١٩٦٨ - س ١٢
ص ١١٢٧ .

(٤٦) فتوى قسم الرأى فى ٨ اغسطس سنة ١٩٥٧ - س ١١ - ومشار الى
الفتوى بمرجع « قضاء التأديب » للدكتور / سليمان محمد الطماوى
ص ٤٤٢ .

(م - ٤ المحاكمات التأديبية)

(ثالثاً) سقوط الدعوى التأديبية

النص على سقوط الدعوى التأديبية بقانون الماعلين المنعنين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ م :

(١) تنص المادة (٩١) من قانون الماعلين المنعنين بالدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ على مدد سقوط الدعوى التأديبية حيث تقول :

« تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المختين اقرب .

وتنقطع هذه المددة بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسمى المددة من جديد ابتداء من آخر اجراء .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المددة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد انقضت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة . ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية .

آثار سقوط الدعوى التأديبية :

ان سقوط الدعوى التأديبية يستطحق الادارة في مجازاة المبلل بالطريق الادارى ، اذ ان السقوط ينصرف الى الحق في توقيع الجزاء ايا كانت السلطة المختصة بتوقيمه سواء كانت سلطة قضائية أو سلطة رئاسية ، وذلك لاتحاد العلة في الحالتين والقول بغير ذلك يؤدى الى تفويت غرض الشارع والهدف الذى توخاه من تقرير قاعدة السقوط .

وبلاحظ ان الهدف من سقوط الدعوى بمضى المددة هو حفز الادارة على اتخاذ الاجراءات التأديبية مع المذنب قبل ان تنطمس معلم المخالفة بمضى الزمن وتلاشى معالمها ويتعذر اثباتها ، ومن ناحية أخرى حتى لا يبقى مركز المبلل العامل مهددا بالاتهام زمنا طويلا .

• طريقة احتساب مدد السقوط :

يبين من استقراء أحكام القضاء الادارى أن المحكمة الادارية العليا

تقرر أنه حيث يستحدث القتلون ميعاد التقادم الدعوى التأديبية سواء كان ذلك باستحداث التقادم ذاته أو تعديل مواعده فلن التقادم المستحدث لا يسرى إلا من تاريخ العمل بالقانون الذى وضعه المشرع .

وينتقد فريق من الفقه هذا الاتجاه بدعوى أنه يغفل الطبيعة التضييقية للتأديب وما تستوجب من الأخذ بالأصل العلم فى التجريم وهو تطبيق القانون الاصلح للمتهم ، كما يهمل مسؤولية الادارة عن تراخيها فى تقديم المذنب للمحاكمة .

❖ مدة سقوط فى حالة ما اذا انطوى الامر على جريمة جنائية :

نص قانون المبلين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتلون المبلين بالقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على موضوع سقوط الدعوى التأديبية ، ويلاحظ انه اذا كون الفعل جريمة جنائية فلن الدعوى التأديبية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية .

وقد اراد المشرع بذلك أن يتلافى سقوط الدعوى التأديبية عندما تكون الدعوى الجنائية ما زالت قائمة ، وذلك نظرا لما يكون بين الدعويين من ارتباط . ونرى انه لزاما على الادارة متى اتضح لها ذلك الارتباط ، أن تترىص بالحكم الجنائى ولا تفصل فى الدعوى الادارية الا على ضوء ما يسفر عنه الحكم الجنائى من نتائج البراءة ، أو الأذانة ، ونقول المادة (٥٦) من قانون الاجراءات الجنائية « يكون للحكم بالبراءة هذه القوة ، سواء بنى على انتفاء التهمة ، أو على عدم كفاية الادلة . ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون » .

❖ اثر انتهاء خدمة العامل على المحاكمة التأديبية :

اشار قانون المبلين المثنين بالدولة بالمادة (٨٨) على انه « لا يمنع انتهاء خدمة العامل لى سبب من الاسباب من الاستمرار فى محاكمته تأديبيا اذا كان قد بدئ فى التحقيق معه قبل انتهاء مدة خدمته ، ويجوز فى المخالفات التى يترتب عليها ضياع حق من حقوق الفرائسة العامة اقامة

الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدء التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

ويجوز ان يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز الاجر الاجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر عند انتهاء الخدمة .

واستثناء من حكم المادة ١٤٤ من قانون للتأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تستوفي الغرامة من تمويض الدفعة الواحدة أو المبلغ المدخر ان وجد عند استحقاقها وذلك في حدود الجزء الجائز الحجز عليه أو بطريق الحجز الإداري على أمواله » .

ومن هنا يتضح أن المشرع فرق بين المخالفات الإدارية وغيرها من المخالفات المالية ، ففى الأولى يشترط أن تكون الإدارة قد بدأت في التحقيق قبل انتهاء مدة خدمة العامل ، أما في المخالفات المالية (وهي التي يترتب عليها ضياع حق مالى من حقوق الخزانة ، أو ما كمن من شأنه أن يؤدي الى ذلك) فيجوز اقالة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدء في التحقيق على النحو سالف البيان .

❖ أثر الاستقالة على الدعوى التأديبية :

نص المشرع بالمادة (٩٧) من القانون رقم ٤٧ بنظام العاملين بالدولة ، وبالقانون ٤٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على منع قبول الاستقالة الا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة الفصل ، وذلك حتى ما اذا صدر الحكم بالجزاء التأديبي أمكن للإدارة تنفيذه عليه . (١)

وجدير بالاحاطة أنه اذا قبلت الإدارة استقالة العامل قبل صدور قرار الاحالة فإنه يترتب على ذلك انتهاء الدعوى التأديبية ، ولا يؤثر انقضاء الدعوى التأديبية على الدعوى المدنية ، أو الجنائية ، وذلك اعمالا للقواعد العامة .

(١) نص المادة (٩٧) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة =

* منع الإدارة من سحب الدعوى بعد دخولها في حوزة المحكمة التأديبية :

منى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية حق لها الاستمرار في نظرها والفصل فيها فلا تملك الإدارة بعد ذلك اتخاذ أى قرار يسلب المحكمة التأديبية سلطتها في نظر الدعوى فلذا أخطأت الإدارة وأصدرت قرار يسلب المحكمة التأديبية ولايتها فانه يعتبر قرارا معدوما وغير قابل للتنفيذ . (٤٧)

وقضت المحكمة الإدارية العليا بانه : « اذا كان القانون قد أعطى للنيابة الإدارية وحدها الحق في اصدار قرار الاحالة الى المحكمة التأديبية فغالما كانت الدعوى التأديبية منظورة أمام المحكمة ولم يصدر حكما نهائيا فيها ، فانه يمنع على جهة الإدارة ان توقع عقوبة على المتهم المحال الى المحكمة التأديبية عن نفس التهمة فان هي فعلت ذلك كان قرارها معدوما ولا اثر له على الاطلاق . (٤٨)

= ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط او مقترنا بقيد وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالإضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة .

فاذا احيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغير جزاء الفصل او الاحالة الى المعاش .

ويجب على العامل ان يستمر في عمله الى ان يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة او الى ينقضى الميعاد المخصوص عليه في الفقرة الثالثة . »

(٤٧) المحكمة الإدارية العليا في ٧١/٥/١٥ - س١٦ - ص ٢٩١ رقم ٦١٧ .

(٤٨) المحكمة الإدارية العليا ١٩٧٢/٢/١٩ رقم ١٠٨٠ - س ١٢ ق وعنه تعليق الاستاذ / نعيم عطية بجلة العلوم الإدارية - والمحكمة الإدارية العليا س ١٣ - عدد ٣ - س ٧١ - ص ١٩٩ .

كذلك قضت المحكمة الإدارية العليا بعدم الأخذ بما انتهت إليه المحكمة
التأديبية من انقضاء الدعوى التأديبية بناء على نزول جهة الإدارة عنها . (٤٩)

* الدفع بسقوط الدعوى التأديبية يتسم بطابع النظام العام :
يتعلق سقوط الدعوى التأديبية بالنظام العام أسوة بالدعوى الجنائية
لا سببا وانهما يقومان أساسا على حق العقاب .

ولذلك فإن الدفع بالسقوط إنما يتسم بطابع النظام العام ، ولهذا يحق
للملبل ابداء هذا الدفع في أية مرحلة كانت عليها الدعوى ، كما يجب على
السلطة التأديبية ان تقضى به من تلقاء نفسها اذا كانت محكمة تأديبية ،
أما اذا كانت جهة رئاسية فعليها مراعاته والاعتداد به طواعية إذعانا
لحكم القانون .

وقد جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا على ان القوانين أو الأحكام
المقررة لتقادم الدعوى التأديبية هي من النظام العام التي تسرى بقدر حال
ومباشرة على المخالفات الموجودة وقت صدور القانون . (٥٠)

(٤٩) المحكمة الإدارية العليا ١٩٧٥/٦/٢٨ رقم ٥٨١ - س١٧٩ق .

(٥٠) المحكمة الإدارية العليا ١٩٧٥/٦/٢٨ - مج ٢٠ - ق ٤٥٩ .

الباب الثاني

التعرف بالقرارات الأدبية بوصفه قراراً إدارياً
وأحكام الإلغاء والسحب والتمييز بين

البطلان والإلغاء

مع أهم التطبيقات

القضائية

الباب الثاني

التعريف بالقرار التأديبي بوصفه قرارا اداريا - واحكام
الالغاء والسحب - والتمييز بين البطلان والانعدام
مع اهم التطبيقات القضائية

وينقسم هذا الباب الى ثلاثة فصول وهي :

الفصل الاول

تعريف القرار التأديبي بوصفه قرارا اداريا وتحليل اركانه
مع اهم التطبيقات القضائية

الفصل الثاني

الغاء القرارات الادارية وسحبها مع التركيز على القرار التأديبي
مع اهم التطبيقات القضائية

الفصل الثالث

التمييز بين البطلان والانعدام
مع اهم التطبيقات القضائية

الفصل الأول

تعريف القرار التاديبي بوصفه قرارا اداريا وتحليل اركانه
مع اهم التطبيقات القضائية

الفصل الأول

التعريف بالقرار التاديبى بوصفه قرارا اداريا وتحليل اركانه مع أهم التطبيقات القضائية

ونبين ذلك فيما يلى :

المبحث الاول

تعريف القرار التاديبى بوصفه قرارا اداريا

لتعريف القرار التاديبى نرى انه لا يخرج عن تعريف القرار الادارى اذ يتحد معه فى اركانه ولا يختلف عنه الا اختلافا نسبيا من ناحية ركن الهدف ، اذ يستهدف انزال الجزاء بالمعلمين الذين تثبت ادانتهم فى الاخلال بمهامهم الوظيفية ، الى الذين يرتكبون بعض الجرائم المخلة بالشرف حسبما سياهم بياته ، ومع ذلك فكل من القرار الادارى والقرار التاديبى يستهدف انتظام سير المرافق العامة سيرا مطردا ومنتظما ، وتحقيق الصالح العام على اساس الهدف المخصص لكل منهما طبقا للقاعدة المعروفة « بقاعدة تخصيص الاهداف » بحيث اذا خرج عنها أصبح مشوبا بما يجعله قابلا للطعن عليه بالاشياء .

وبناء على ذلك نبين تعريف القرار الادارى حسبما عرفته المحكمة الادارية العليا حيث تقول :

« القرار الادارى هو انفصاح الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين والوائح وذلك بقصد

أحداث مركز قانوني معين يكون ممكنا وحائزا قانونا وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة » (١) .

(١) المحكمة الإدارية العليا : مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ علما (١٩٦٥ — ١٩٨٠) الجزء الأول — ص ٧٥ .
* جدير بالاحاطة ان موضوع المراكز القانونية من أهم الموضوعات التي تنرى الفكر القانوني ولذلك نرى عرضها فيما يلي :

التمييز بين المراكز القانونية :

والمراكز القانونية على نوعين : فقد تكون مراكز عامة موضوعية ، وقد تكون مراكز فردية ذاتية . على أن هذا التقسيم ليس مطلقا . فهناك مراكز تجمع بين النوعين ، ويطلق عليها اسم المركز المختلطة أو المركبة .
ونكتفي بعرض المراكز القانونية الموضوعية والفردية الذاتية فيما يلي :

(أولا) المراكز القانونية العامة الموضوعية :

« Les Situations juridiques générales objectives »

بعض المراكز القانونية يستمد وجوده مباشرة من القوانين أو اللوائح . أي الأفراد الذين يشغلون مركزا من هذه المراكز يتمتعون بحقوق ويخضعون لالتزامات تنظمها القوانين واللوائح بقطع النظر عن الأشخاص الذين يشغلونها ، لذلك يطلق أيضا على هذه المراكز اسم « المراكز التنظيمية القانونية » (نسبة إلى القانون أي التشريع) أو اللائحية .

« Situations statutaires légales ou réglementaires »

ومن هذه المراكز في القانون العام : مركز الموظف العمومي . مركز الناخب . وفي القانون الخاص : مركز الشخص المتزوج ومركزه الخ .

ونظرا إلى أن هذه المراكز تستمد وجودها مباشرة من القوانين واللوائح فانها تتميز بما تتميز به القوانين واللوائح من طابع العمومية والدوام .

فهذه المراكز ذات طابع عام مجرد لأن محتواها واحد بالقياس إلى جميع الأفراد الذين يشغلونها . فمخلص حق الملكية واحدة بالنسبة لجميع الملاك ، ولا تختلف هذه المخلص من مالك إلى آخر . كذلك الأمر فيما يتعلق بحق الانتخاب ، فكل شخص يستوفي الشروط التي ينص عليها القانون يصبح نائبا ويتمتع بهذا الحق .

وهي دائمة بمعنى أن الحقوق التي تخولها لا تنقضي ولا تزول باستعمالها أو بممارستها مرة أو مرات ، كذلك أيضا حق الملكية لا ينتضي باستعماله . =

= (ثانيا) المراكز القانونية الفردية الذاتية :

« Les Situations juridiques individuelles subjectives »

أما هذه المراكز ، على عكس المراكز السابقة ، فمضمونها يحدد بطريقة خاصة وبالعقيل إلى شخص معين أو أشخاص معينين ، وتختلف باختلاف شأغليها ، فلا يكن تصور هذه المراكز في نفسها ، أو النظر إليها مجردة عن شأغليها . وكثير من هذه المراكز ينشأ عن العقد ، سواء أكان عقدا من عقود القانون الخاص أم من عقود القانون العام ، بل نستطيع أن نقول أن أبرز مثل للمركز القانوني الفردي الذاتي هو الناشئ عن التزام تملّدى بمركز الدائن ومركز المدين . فعلى إثر إبرام عقد بيع يصبح كل من البائع والمشتري ملتزما بالتزام معين ، ومركز كل منهما مركز فردي ذاتي تحدده شروط عقد البيع ويقتصر هذا المركز على كل منهما .

وتتميز هذه المراكز القانونية بأنها خلصة ذاتية ، وبأنها مؤقتة تزول بالاستعمال والممارسة .

فهي خلصة ذاتية لأن الحقوق أو السلطات القانونية التي تحتوى عليها وتتضمنها ليست عامة ومجردة بل تتعلق بشخص معين أو بأشخاص معينين على وجه التحديد ، ولا توجد إلا بالعقيل اليهم .

وهي مؤقتة وتزول بالممارسة ، فليست دائمة مثل المراكز العامة الموضوعية نحين يقوم كل من الطرفين بتنفيذ الالتزام الملقي على عاتقه يزول المركز القانوني . فمركز البائع يزول بتسليم العين المبيعة ، ومركز المشتري يزول بدفع الثمن . بل اننا نستطيع أن نقول أن هذه المراكز لا تنشأ في الواقع إلا للوصول إلى هذه المرحلة النهائية وهي انقضاء وزوال ما تنطوى عليه من التزامات .

الفائدة العملية لهذا التقسيم :

على الرغم من تعدد المراكز المركبة ، فإن التقسيم الأساسي للمراكز القانونية إلى مراكز عامة موضوعية من ناحية ومراكز فردية ذاتية من ناحية أخرى يعتبر ذا فائدة جوهرية . لأنه حتى في داخل نطق المراكز المركبة فإن خصائص كل من نوعي التقسيم تستخلص وتطبق عليها النتائج الخاصة بها .

وأهم نتيجة تترتب على التمييز بين النوعين تتعلق بمدى ما يجوز ادخاله من تعديلات بطريقة عامة على المراكز القانونية بعد أن يكون قد شغلها افراد معينون .

فغيبا يتعلق بالمراكز العامة الموضوعية ، ما دام مضمونها تحدده القوانين واللوائح ، فإن هذه المراكز قابلة للتعديل تبعا لما يطرأ على تلك القوانين =

• • • • •
= واللوائح . فكل تعديل يدخل على القوانين واللوائح التي تحكم مركزاً عاماً موضوعياً يسرى من تلقاء نفسه على هذا المركز .
وتطبيقاً لذلك فكل تعديل يطرس على القوانين واللوائح التي تحكم نظام الموظفين المومنين مثلاً يطبق عليهم ويعدل من مراكزهم دون أن يحتجوا بأن لهم حقاً مكتسباً لا يجوز المساس به .

كذلك الأمر أيضاً يتعلق بالإجراءات العامة الموضوعية التي تنطوي عليها المراكز المركبة . وتطبيقاً لذلك فإن كل تعديل في القوانين الخاصة بالإجراءات يسرى على الدعوى المرفوعة من دائن يطلب فيها بتنفيذ عقد أبرم بينه وبين المدين حتى قبل صدور هذا التعديل .

أما المراكز الفردية الذاتية فلا تتأثر من التعديلات التي تطرس على القوانين واللوائح لأن مضمونها لم تحدده هذه اللوائح أو تلك القوانين . فلا يمكن المساس بهذه المراكز إلا بموافقة شاغليها .

ومن ثم فإن هذا التقسيم يعملون في إيجاد معيار فني لحل موضوع سريان القوانين من حيث الزمان ، أو بعبارة أخرى موضوع عدم رجعية القوانين ، فملتقون الجديد يسرى على جميع المراكز العامة الموضوعية السابقة على وجوده ، دون أن يعتبر ذلك السريان تطبيقاً للقانون بأثر رجعي ، لأن هذه المراكز من خلق القانون ، فهو الذي أنشأها وحدد مداها ، فيجب أن تتبعه وتسليه فيها بطرس عليه من تعديل . ميتسع نطاقها أو يضيق تبعاً لذلك . ولكن هذا القانون الجديد لا يسرى على المراكز الفردية الذاتية التي نشأت قبل صدوره ، لأن هذه المراكز تستند وجودها من الأعمال الفردية التي أنشأتها وحددت نطاقها .

كما أن التمييز بين المراكز العامة الموضوعية والمراكز الفردية الذاتية يبرز ما يتسم به كل من هذين النوعين من خصائص وما يترتب عليها من نتائج ، نذكر منها على سبيل المثال : أن مضمون المراكز العامة الموضوعية إذ تنشئه وتحدده القوانين واللوائح لا يجوز حين يسند المركز العام الموضوعي إلى أحد الأفراد أن ينص فيه على أحكام خاصة تخالف أحكام القوانين واللوائح . ومنها أنه يجوز للأفراد أن ينتزلوا تنازلاً شاملاً مطلقاً عن شغل مركز من المراكز العامة الموضوعية . كما أن التمييز بين نوعي المراكز يعتبر أساس نظرية الحجية المطلقة أو النسبية للشيء المحكوم فيه . أو بعبارة أخرى قوة الشيء المقضي به الخ

(دكتور توفيق شحاته « مبادئ القانون الإداري » ط 1/ ص ٤٢ - ٤٧) -

وكذلك :

DUGUIT - Traité dt droit constitutionnel, I. P. 200.

وبناء على ما تقدم فلن القرار التأديبي لا يختلف عن القرار الإداري حسبها سبق بيته الا من ناحية ركن السبب المرتبط ارتباطا وثيقا بلهدف وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا :

« ... ان سبب القرار التأديبي بوجه عام ، هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته واتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين او القواعد التنظيمية العامة او اوامر الرؤساء في حدود القانون ، او يخرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته التي يجب ان يقوم بها بنفسه ، اذا كان منوطا بها اليه ، وان يؤديها بدقة وامانة ، انها يرتكب ذنبا اداريا يسوغ تأديبه ، فتتجه ارادة الادارة الى توقيع جزاء عليه بحسب الاشكال والاضاع المقررة قانونا » . (٢)

ومن ناحية اخرى فان الرقابة القضائية تسلط على كل من القرارات الادارية والقرارات التأديبية للتأكد من سلامة اركانها ، وبصفة خاصة فان قضاء مجلس الدولة بوصفه قضاء اداريا او قضاء تأديبيا يسلط رقابته على ملاحة القرارات الادارية المقيدة للحرية ، كما يسلطها على ملاحة الذنب الاداري للجزاء الوارد بالقرار التأديبي للتأكد من عدم غلو الادارة في تقدير الجزاء .

وفي هذا المعنى تقول المحكمة الادارية العليا :

« ... ان تقدير العقوبة للذنب الاداري الذي يثبت في حق الموظف هو من سلطة الادارة لا رقابة للقضاء فيه عليها ، الا اذا اتسم بعدم الملاحة الظاهرة ، اي بسوء استعمال السلطة » . (٣)

وبناء على ما تقدم يمكننا تعريف القرار التأديبي بأنه : « القرار الاداري الذي تفصح فيه الادارة بالشكل الذي يتطلبه القانون عن اذنتها الملزمة ، بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح مستهدفة ازالة العقوبة التأديبية بالعامل الذي يخل بواجبات وظيفته ويأتي عملا من الاعمال المحرمة عليه ، او يخرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته التي يجب ان يقوم بها بنفسه او التي يناط اليه بها ، ويخل في اداؤها بالدقة والامانة المطلوبة » .

(٢) المحكمة الادارية العليا - حكما في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

(٣) المحكمة الادارية العليا - في ٥ يناير سنة ١٩٦٢ سابق - ص ٣٩٨ .

(م - هـ المحاكمات التأديبية)

مفهوم كل من القرارات الصريحة ، والسلبية ، والضمنية « تطبيقات القرارات الضمنية في مجال التأديب المقنع »

يرغى التمييز بين القرارات الادارية الصريحة والقرارات الادارية الضمنية ، والقرارات الادارية السلبية ، فكل من هذه القرارات يعتبر قرارا اداريا ، غلبة ما هناك ان القرار الصريح ينصح عن رأى الادارة في صراحة ووضوح عن الهدف ، اما القرار الضمنى فيستشف منه اتجاه الادارة في الانصاح عن رايها ، اما القرار السلبي فيظهر عتدما يطلب من الادارة القيام بفعل او الامتناع عن فعل ولكنها تتسلب عن القيام بالعمل المطلوب فيعتبر ذلك بمثابة قرارا سلبيا بالرفض .

وزيادة للايضاح نوضح ذلك فيما يلى :

(ا) القرار الادارى الصريح :

القرار الادارى الصريح هو ذلك القرار الذى تنصح فيه الادارة صراحة في الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين او تعديله ، او انهاءه متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، ومتى كان الباعث على ذلك ابتغاء مصلحة عامة .

ويتضح من ذلك وضوح القرار وصراحته في تعيين المركز القانونى الذى يستهدفه القرار بطريق لا لبث فيه ولا غموض ، لان الادارة تنصح فيه عن ارادتها الملزمة في انشاء المركز القانونى او تعديله او الفائه .

(ب) القرار السلبي :

هناك حالات غير قليلة لا يصدر فيها القرار في شكل الانصاح الصريح عن ارادة الجهة الادارية بانشاء المركز القانونى او تعديله او انهاءه ، بل تتخذ الادارة موقفا سلبيا من التصرف في امر يلزمها فيه القانون بهذا التصرف . (٤)

(٤) اذا تظالم احد العاملين للادارة بسبب بطلان احد القرارات التى تضر بمركزه القانونى ، وتسلبت الادارة من الرد عليه في المدة القانونية ، فيفسر =

فمعد سكوت الإدارة عن الامتصاح عن ارادتها بشكل صريح يعتبر
سكوتها بمثابة قرارا سلبيا اذا كان اتخاذ القرار واجبا عليها وفقا
للقوانين واللوائح .

وقد اوضحت محكمة القضاء الإدارى ذلك في حكمها الصادر فى ١٨ ابريل
سنة ١٩٨٠ حيث تقول :

« ... عدم استجابة رئيس الوزراء لاقتراح المدعية بتفسير القانون
لا ينطوى على قرار سلبى لان القرار السلبى هو الذى يتمثل فى الامتناع عن اتخاذ
أجراء كان من الواجب على جهة الإدارة اتخاذه طبقا للقوانين واللوائح » . (٥)

ومن هنا يمكننا تعريف القرار السلبى : « بأنه ذلك القرار الذى تمتنع
الإدارة عن اتخاذه وكان عليها ان تتخذه طبقا للقوانين واللوائح » .

ويلاحظ ان مجلس الدولة الفرنسى ابتدع حيلة قانونية مفادها اعتبار
سكوت الإدارة عن التصرف فيما يقدمه الشخص من التظلم هو بمثابة قرارا
سلبيا يرفض التظلم يجوز الطعن فيه امام القضاء الإدارى .

وقد اخذ مجلس الدولة المصرى بهذا الاتجاه حيث نص فى المادة (٢٤) من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ذلك حيث نصت الفقرة الاخيرة من هذه المادة
على ما يلى :

« ... ويمتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه
السلطات المختصة بمثابة رفضه » .

= ذلك ان الإدارة اصدرت قرارا سلبيا يرفض تظلمه ، ويجوز الطعن فى هذا
القرار السلبى امام المحكمة المختصة بمجلس الدولة . علما بأن التظلم يفتح له
ميمادا جديدا « ستون يوما لرفع دعوى الالغاء » .
اما اذا قررت الإدارة بأن الموضوع قيد البحث فيظل الميماد مفتحا
حتى يبلغ العايل بنتيجة البحث ، بشرط أن تكون ملتزمة بالرد .
(٥) محكمة القضاء الإدارى فى ١٨ ابريل سنة ١٩٨٠ — فى الدعوى رقم ١٩٥٢
لسنة ٣٠ .

كذلك نصت الفقرة الأخيرة من المادة (الماثرة) من القانون المذكور على ما يلي :

« يعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح » .

ويلاحظ أن الطعن يكون على القرار السلبي ، وأن ميعاد السنتين يوما التي تمثل مدة الطعن في القرار الإداري تنقطع بانتظام الذي يفتح مدة جديدة ، كما تنقطع مدة الطعن بطلب الاعفاء من الرسوم القضائية ، وذلك فضلا عن غير ذلك من أسباب الانقطاع .

ويلاحظ أن سكوت الإدارة عن اتخاذ قرار لا يوجب القانون عليها اتخاذه ، بل يجعله متروكا لحض تقديرها ، لا يعتبر قرارا إداريا سلبيا مما يمكن الطعن فيه بالألغاء .

فلختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في نظر الطعون في القرارات الإدارية السلبية منوط بأن يكون من الواجب على الجهة الإدارية قانونا اتخاذ القرار لضرورة معينة ، فإذا لم يكن ذلك واجبا وكان متروكا لحض تقديرها فإن سكوت الجهة الإدارية عن اتخاذ مثل هذا القرار لا يشكل الامتناع المقصود ولا يكون ثمة قرار إداري يمكن الطعن فيه (٦) .

* * *

* وينبغي ملاحظة أن صدور القرار من جهة إدارية ، لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري بالمعنى المتقدم ، وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص ، أو تعلق

(٦) حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ١٠٦٦ - ١٠ (١٩٦٧/١٢/٢٣)
٤٢/١٢ - ٣٢١ - مشار إليه بالرجع السابق - ص ٧٧ .

بإدارة شخص معنوى خاص ، خرج عن عداد القرارات الإدارية إما كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإدارى .

وبناء على ذلك فالقرارات الإدارية الصادرة في شأن موظفى القطاع العام لا تعتبر قرارات إدارية بالمعنى الذى عرفته المحكمة الإدارية العليا ، لأنها لم تصدر عن سلطة عامة ، وإنما يوصف المصدر لها بأنه رب عمل يياثر بعض الاختصاصات المتعلقة بالمعاملين في شركات القطاع العام ، بوصفها من اشخاص القانون الخاص ، ولذلك فإن المنازعات المتعلقة هؤلاء المعاملين يختص بها القضاء العادى حيث تعرض أمام الدوائر المالية (إيا القرارات التى تصدرها الهيئات العامة فهى قرارات إدارية يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى او تأجيل بالفصل في المنازعات المتعلقة بها .

وقد اصدرت المحكمة الإدارية العليا حكما شهيرا وعلى غاية كبيرة من الاهمية في هذا الخصوص ، ولاهيمته نوردته كاملا فيما يلى :

تقول المحكمة في حكمها الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٧٩ ما يلى :

« من حيث ان القرار الإدارى — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو افضاح الإدارة في الشكل الذى يتطلبه القانون عن اراحتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة ، وغنى عن البيان ان مجرد صدور القرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الاحوال ويحكم اللزوم وصف القرار الإدارى بالمعنى المتقدم وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف ان يكون كذلك بحسب موضوعه وفصواه ، فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص او تعلق بإدارة شخص معنوى خاص خرج من عداد القرارات الإدارية إما كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإدارى . وبناء عليه فإنه ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان قرار وزير الدولة لاستصلاح الاراضى المطعون فيه الصادر بنقل الطاعن ، من القرارات الإدارية الصادرة في شأن احد الافراد تختص محكمة القضاء الإدارى دون غيرها بالفصل في طلبات الافراد بالغاء ذلك انه فضلا عن ان القرار المشار اليه صدر في شأن الطاعن بوصفه عاملا في القطاع العام وليس فردا من الافراد بما من مقتضاه ان ينقذ الاختصاص بنظر منازعته للمحكمة التى ناط بها القانون نظر المنازعات

الخاصة بالعاملين في القطاع العام وهي كاصل عام محكم القضاء العاى
بوصفهم تابعين لشخص من اشخاص القانون الخاص ما لم يقض القانون بغير
ذلك على ما سلف بيانه ، فان القرار المذكور صدر من وزير الدولة
لاستصلاح الاراضى ليس بوصفه سلطة عامة وانما بوصفه رب عمل منوط
به وفقا لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر القيام بمباشرة
بعض الاختصاصات المتماقة بالعاملين في شركات القطاع العام بوصفها
من اشخاص القانون الخاص على ما تقدم ذكره ، شأنه في ذلك شأن
القائمين بالعمل في هذه الشركات كرؤساء مجالس ادارتها بالنسبة
للاختصاصات المخولة لهم في هذا القانون ، ولقد ايدى المشرع صواب هذا
النظر حين ناط في المادتين ١٢ ، ٥٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام
العاملين في القطاع العام بالوزير المختص اجراء تعيينات او تنقالت بعض
العاملين في شركات القطاع العام ليس بوصفه وزيرا وانما بوصفه رئيسا
للجمعية العمومية للشركة على ما تقضى به المادة (٥٥) مكررا (١) من القانون
رقم (٦٠) لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام معدلا
بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ . وبهذه التلية فان القرار المذكور لا يتواءم
له مقومات القرار الإدارى الذى تختص محكمة القضاء الإدارى بالفصل في
طلب الغائه والقول بغير ذلك من شأنه ان يؤدى دون مسوغ من منطق
او قانون الى المخالفة في طبيعة القرارات التى تصدر بنقل العاملين بالشركة
الواحدة وبالتالي القواعد التى تحكمها تبعا لتغير السلطة التى باشرت نقلهم ،
فيختلف الامر في حالة ما اذا كان النقل بقرار من الوزير المختص عنه في
حالة ما اذا تم بقرار من مجلس ادارة الشركة او من رئيس مجلس ادارتها ،
او من احد المفوضين في ذلك .

ومن حيث انه لا غناء فيما آثاره المدعى من ان القرار المطعون فيه
تضمن جزاء تأديبيا ذلك ان الثابت ان محل القرار المذكور هو نقل المدعى
من شركة مساهمة البحرية الى شركة وادى كوم امبو ، كما ان المنازعة
تدور اساسا على ما بناء بعريضة الدعوى وتقرير الطعن ومذكرات
المدعى والمدعى عليهم حول شرعية القرار المذكور وما يقتضيه ذلك من
البحث في صدوره ومن يملك اصداره مستهفا الصالح العام غم متعسف
في استعمال سلطته ، وما اذا كان قد فوت على المدعى حقه في الترتيبات
التي تمت بالشركة عقب نقله منها ومن شأن ذلك كله ان يمسد المنازعة عن

المجال التأديبي الذي يتمتع الاختصاص بالفصل فيه للمحكمة التأديبية وليس لمحكمة القضاء الإداري التي تصدت للمنازعة وفصلت فيها .

ومن حيث أنه متى كان المدعى لا يعتبر موظفا عاما ، وإذا كانت المنازعة لا تنصب على قرار إداري ولا تتعلق بجزاء تأديبي ، فإن الفصل فيها يخرج عن دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة ويتمتع الاختصاص بنظرها للقضاء العادي . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتوليده ويتمين لذلك الحكم بالفائض بالنسبة للطاعن والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وباختصاص محكمة القاهرة الابتدائية (الدائرة المالية) بنظرها وإحالتها إليها تطبيقا لحكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات للفصل فيها والزام الطاعن بمصروفات الطعن وإبقاء الفصل في مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع « (٧)

(ج) القرار الضمني : (وتطبيقاته العملية في مجال التأديب المقنع) .

أوضحنا في الفقرة السابقة مفهوم القرار السلبى ، ويخطئ البعض بينه وبين القرار الضمنى بالرغم من استقلال مفهوم كل من القرارين ، فالقرار الضمنى ينشأ في حالة ما يكون الإنصاح عن الإرادة ضمينا وغير صريح وى هذا النطاق يختلف عن القرار السلبى حسبما قمنا بتعريفه والذي يتمثل في كونه سلبيا ، بينما يعد القرار الضمنى قرارا إيجابيا ولكنه غير صريح ، وهو بهذه المثابة يخضع للقواعد العامة للقرارات الإدارية .

وقد أوضحت المحكمة الإدارية العليا أمثلة للقرارات الضمنية حيث تقول :

« ... يعتبر ضمينا من القرارات ... ما ورد بأعمال محضر شئون الموظفين من حصر الوظائف الكتابية منطويا على قرار بنقل من عداهم من أصحاب الدرجات الكتابية الى الدرجات الإدارية المماثلة لها » (٨)

(٧) المحكمة الإدارية العليا - مجموعة المبادئ القانونية انشئتها
المحكمة الإدارية العليا في ١٥ عليا من ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الاول -
٤٢٢ - ٢٣ (١٩٧٩/١/٢٧) ٥٥/٢٤ ص ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .
(٨) المحكمة الإدارية العليا في ٢٢ مارس سنة ١٩٧٠ - س ٥١ق - بدا
رقم ٤٠ - ص ٢٤٤ .

ومن القرارات الضمنية ما يعد قرارا غير مشروع ، ومن أمثلته القرارات التي تخفى في طياتها جزاء مقنعا (٩) فمثل هذا القرار يعامل معاملة القرار التأديبي الصريح من حيث الاختصاص به ، ومن حيث رقابة مشروعيته ، لأن مثل هذه القرارات يؤدي الى حرمان صاحب الشأن من الضمانات التأديبية . ومن اهم الضمانات التي يحققها القانون في مواجهة المتهم بالتهمة المنسوبة اليه وسماح دفاعه وضرورة تناسب العقوبة مع الذنب الإداري .

ولذلك نرى بل ونرجح أن يكون الطعن في مثل هذه القرارات امام المحاكم التأديبية .

(٩) هناك الكثير من الاحكام القضائية بخصوص عدم مشروعية القرارات الادارية المتضمنة جزاء تأديبيا مقنعا فنذكر منها :

حكم محكمة القضاء الإداري في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ « س ٧ ص ٣٧١ » بمناسبة النقل المكثي حيث تقول :

« ... اذا خرج النقل عن هذا المحيط وتباعد عن هذا الهدف التوحيدي « صالح المرتق » ودلت الظروف والملابسات على أنه ينطوي على عقوبة تأديبية يصير في الواقع من الامر جزاء لا ينص عليه القانون ، ويكون والحالة هذه معيبا غير قائم على سبب صحيح وواقعة مخالفة للقانون » . وفي حكم آخر اشترطت نفس المحكمة في حكمها في ١١ فبراير سنة ١٩٥٢ « س ٧ ص ٤٦٩ » في موضوع النقل النوعي ما يلي :

« الا يكون قرار النقل متضمنا جزاء تأديبيا مقنعا ينضج بعدم الرضا والسخط عليه ويحول في طياته تنزيلا في الوظيفة او في الدرجة او أي جزاء آخر مما لا يجوز توقيعه على الموظف الا لذنوب اقترفه ، وبعد اتباع الاجراءات التي قد يستوجبها القانون وظروف الحال وملابساته ... » .

المبحث الثاني

تحليل أركان القرار الإداري مع أهم التطبيقات القضائية

أركان القرار :

تتمثل أركان القرار طبقا للتقسيم الذي نرجحه في الأركان التالية :

(أولا) السبب .

(ثانيا) الإفصاح عن الإرادة في الشكل الذي يتطلبه القانون .

(ثالثا) الاختصاص .

(رابعا) المحل .

(خامسا) الغاية أو الهدف .

ونتناول شرح ذلك فيما يلي :

المطلب الأول

ركن السبب

سبب القرار هو أهم عنصر وركن في القرار الإداري ويقصد به الأمر الذي يسبق القرار ويدفع إلى وجوده .

وينبغي التمييز بين محلل السبب بهذا الصدد والمحلل الذي يطلق عليه في القانون الخاص " La cause " والسبب الذي نعنيه " Le motif "

هو المبرر للقيام بالعمل الإداري ، ومن أمثلة ذلك أن السبب في اتخاذ إجراء ضبط إداري هو منسح الاضطراب أو التهديد به مما يهدد النظام العام ويضر بالامن العام والسكينة العامة .

ويلاحظ أن السبب ليس عنصرا داخليا شخويا نفسيا ، وإنما هو عنصر خارجي موضوعي يتمثل في حالة واقعية أو قانونية ، وهي التي تسوغ للإدارة التدخل عن طريق إصدار القرار . (١٠)

(١٠) محكمة القضاء الإداري في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ مج ٨ ص ٢١٩ .

والاصل انسه لا يشترط في صحة القرار الادارى ان تبين فيه الاسباب
التي بنى عليها الا حيث يوجد نص يوجب ذلك كالموضع بالنسبة للقرارات
التأديبية .

ومع ذلك فقد جرت محكمة القضاء الادارى على انه « وان كانت
الادارة غير ملزمة ببيان اسباب قرارها الا حيث يوجب القانون ذلك عليها ،
الا انها اذا ما ذكرت اسبابا فان هذه الاسباب ولو في غير الحالات التي يوجب
القانون ذكر اسباب فيها ، تكون خاضعة لرقابة المحكمة لتعرف مدى صحتها
من الوجهة الواقعية ، ومن جهة مطابقتها للقانون نصا وروحا » . (١١)

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف ركن السبب بأنه : « حالة واقعية او
قانونية بعيدة عن رجل الادارة ، ومستقلة عن ارادته ، تتم فتوحى له بانه
يستطيع ان يتدخل وان يتخذ قرار ما » .

وبناء على ذلك فان السبب لا يمدو عن كونه اشارة تبدو لرجل
الادارة فتبين له انه لا مانع لديه من مباشرة سلطاته طبقا للاختصاص المخول
له قانونا ، في النطاق المشروع .

وقد اقرت محكمة القضاء الادارى التعريف السابق ، فعلى سبيل
المثال نقول في حكمها الصادر في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٣ :

« السبب بوجه عام هو الحالة الواقعية او القانونية التي تسوغ تدخل
رجل الادارة بسلطته الملزمة » .

وقد رددت المحكمة الادارية العليا هذا التعريف في احكامها بصفة عامة
ومن اوائل احكامها في هذا الصدد حكمها الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥
حيث نقول :

« ان القرار الادارى يجب ان يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الادارة
الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ تدخلها » .

(١١) محكمة القضاء الادارى في ١٥ يونيو ١٩٤٨ مج ٢ ص ٨٠٥ ، وفي
١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ ، وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ .

❖ أهمية السبب في المجال التأديبي :

تؤكد المحكمة ذلك في حكمها الصادر في ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٠ حيث تقول :
ان « القرار التأديبي » شأنه في ذلك شأن أى قرار آخر يجب ان يقوم
على سبب يسوغ تدخل الإدارة لاهداث اثر قانونى ... ولا يكون نمرة
سبب للقرار الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ هذا التدخل ... » .

وبناء على ما تقدم فان القرار الصادر بتوقيع جزاء ادارى على احد
الموظفين يمثل سببه في الجريمة التأديبية التى يرتكبها هذا الموظف ،
ويجب ان يصب السبب في ذات القرار والا امكن الطعن عليه بالالفاء .

والقضاء الإدارى يمكنه ان ييسر رقابته القانونية على صحة السبب
التأديبي ، فإذا اكتشف له عدم صحة الاسباب التى حمل عليها للقرار
التأديبي فمن حقه الخفاء هذا القرار ، حيث يكون القرار باطلا لفقدانه ركنا
اساسيا هو سبب وجوده ومبرر اصداره حتى لو ظنت الإدارة بحسن نية
ان الاسباب التى استندت اليها صحيحة .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإدارى في حكمها الصادر في ٥ يناير
سنة ١٩٥٤ ما يلى :

« للقضاء بما له من الرقابة على سلامة القرار الإدارى ان يتحرى هظه
من الصحة في اسبابه ، فان ظهر انها غير صحيحة ولو توهمت الإدارة صحتها
بحسن نية فقد القرار سند القانونى الذى يقوم عليه وشأبه عيب
مخالفة القانون » .

وبناء على ما تقدم فللقضاء التأديبي الحق في مراعاة صحة قيام
الوقائع التى بنيت عليها الاسباب وصحة تكييفها القانونى ، وصحة الحالة
الواقعية او القانونية التى تكون ركن السبب نجد هذا الطبعي في التحقق
مما اذا كانت النتيجة التى انتهت اليها القرار في هذا الشأن مستخلصة
استخلاصا سائما ومعقولا من اصول نتجها ، فإذا كانت مستخلصة من
اصول لا نتجها او كان تكييف الوقائع على فرض وجودها مائلا لا ينتج
النتيجة التى يتطلبها القانون ، فان القرار التأديبي يكون فاقدا لركن من

أركانها الجوهرية التي تتمثل في ركن السبب فيقع القرار مشوباً بمبى
مخالفة القانون ، أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من
أصول تنتجها ماديا وقانونيا ، فإن القرار يكون قد قام على سببه
وكان مطابقاً للقانون .

وفى ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« ومن حيث أن سبب القرار التاديبى بوجه عام ، هو إخلال الموظف
بواجبات وظيفته وإتيانه عملاً من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف
الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر
الرؤساء في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته
التي يجب أن يقوم بها بنفسه اذا كان منوط بها إليه ، وأن يؤديها بدقة
وأمانة ، إنما يرتكب خطأ إدارياً يسوغ تاديبه ، فتتجه إرادة الإدارة إلى
توقيص جزاء عليه بحسب الإشكال والأوضاع المقررة قانوناً » . (١٢)

والقضاء الإدارى مستقر أيضاً على هذه القاعدة ، لأن فكرة السبب تقوم
كضمان وقرينة على أن تدخل الإدارة له ما يستوجب .

✽ هل تلزم الإدارة بأن تفصح عن سبب تدخلها ؟

للإجابة على ذلك نقول أن الأصل العام يتمثل في أن الإدارة غير ملزمة
بأن تفصح عن سبب تدخلها إلا إذا ألزمها القانون بذكر الأسباب ، وعندئذ
يصبح السبب شرطاً شكلياً في القرار يترتب على إغفاله بطلان القرار
الإدارى .

وجدير بالذكر أن الزام الإدارة بذكر سبب تدخلها يعتبر من أهم الضمانات
للأفراد ، لأنه يساعد القضاء الإدارى في أعمال رقابته على مشروعية سبب
إصدار القرار .

ويجب التمييز بين وجوب تسبب القرار الإدارى كإجراء شكلى قد
يتطلبه القانون ، وبين وجوب قيامه على ما يبرره صحقاً وحقاً ، فإن كانت

(١٢) المحكمة الإدارية العليا — حكمتها في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

الإدارة غير ملزمة بتسبب قرارها إلا إذا أوجب القانون عليها ذلك فإنه يترتب على تسبب القرار إذا كانت الإدارة ملزمة بذكر السبب أن يصبح القرار مشوباً بعيب شكلي ، أما إذا لم يوجب القانون تسبب القرار فلا يصبح القرار مشوباً بعيب شكلي ويحل القرار على قرينة الصحة ، ويفترض فيه ابتداءً قبله على سبب صحيح ، وذلك حتى يثبت العكس أعمالاً لقاعدة « أن القرار الإداري يحمل قرينة الصحة ما لم يثبت العكس » .

مع ملاحظة أن القرار الإداري سواء اشترط تسببه كإجراء شكلي أو لم يكن هذا التسبب لازماً يجب أن يقوم على سبب يبرره حقاً وصدقاً أي في الواقع وفي القانون ، وذلك كركن من أركان انعقاده باعتبار القرار تصرفاً قانونياً ولا يقوم أي تصرف قانوني بغير سببه .

ونتيجة لما تقدم فقد عرفت المحكمة الإدارية العليا السبب بما يلي :

« ... فلاسبب حالة واقعية أو قانونية تحل الإدارة على التدخل بقصد إحداث اثر قانوني هو محل القرار ابتغاء وجه الصالح العام الذي هو غاية القرار .

وهو بالذکر ان السبب المبرر لاتخاذ القرار يجب ان يكون مسابقاً على اصداره ، فكما سبق القول فان السبب عنصر خارجي لا يدخل في تكوين القرار ، وانما يفسح رجل الإدارة الى اصداره .

ويجب ان يظل السبب قائماً الى وقت صدور القرار ، فإذا زالت الظروف التي تدفع الإدارة الى اصدار قرارا معينا قبل صدور القرار ثم صدر القرار بالرغم من ذلك ، كان القرار غير مشروع لانعدام السبب » .

• حالات يكون تسبب القرار فيها ضروريا ولو لم يشترط القانون ذلك « ومن أهمها » القرارات التقديرية » :

يجب أن يكون تسبب القرار ضروريا ولو لم يشترط القانون ذلك في الحالات التالية :

(1) يكون ذلك في حالة القرارات الصادر بإلغاء قرارات إدارية سابقة ، أو إلغاء مراكز قانونية موجودة ، لأن الهدف يتمثل في المصلحة العامة

وهى هدف كل قرار ادارى سواء كُن منشئاً أو معدلاً لمركز قانونى أو منهيلاً .

والسبب فى ضرورة التسبب فى هذه الحالة يتمثل فى التساؤل عن سبب الانقضاء ، وكيف تحول مقتضى الصالح العام ، فأصبح داعياً الى انهساء المركز القانونى بعد أن كان داعياً الى انشائه ، وضرورة التسبب فى هذه الحالة يكون فيه اجلبة عن هذا التساؤل .

فالمرکز القانونى الذى ينشؤه القرار الادارى يجب — كبدا علم — أن يستمر قائماً ما لم يثبت وجود سبب يبرر انقضاءه (١٣) .

(٢) كذلك يجب تسبب القرار فى حالة ما اذا عدلت الإدارة عن اتجاه معين الى اتجاه آخر فى تفسير القانون ، وعلى الاخص اذا كان الاتجاه الجديد فى غير مصلحة صاحب الشأن المعنى بالقرار .

(٣) ويجب أيضاً تسبب القرار اذا ما اخذت الإدارة برأى يخالف رأى جهاز استشارى يشترط القانون أخذ رايه قبل اصدار القرار فى حالة ما اذا كان هذا القرار الاستشارى غير ملزم ، أما اذا كُن رأى الجهة الاستشارية ملزماً تعين على الإدارة الأخذ به والا أصبح القرار غير مشروع فى موضوعه (١٤) .

(٤) والإدارة ملزمة أيضاً بتسبب قراراتها اذا اشترط القانون لصدور القرار سبباً معيناً لاصداره ، غنى هذه الحالة بعب ذكر السبب .

(١٣) دكتور / محمود حلمى — « القرار الادارى » — مرجع سابق — ص ٧٦ ، ٧٧ .

(١٤) يعنى علم الإدارة العلة بنظرية التنظيم الادارى ، وفى ظلها تنقسم الاجهزة الادارية الى اجهزة رئيسية « Line Agencies » وأجهزة مساعده Auxiliary Agencis ” وأجهزة استشارية “ Staff Agencies ” والاجهزة الاستشارية تقدم المشورة للاجهزة الرئيسية فى توصيات غير ملزمة ، وعلى سبيل الاستثناء قد تكون ملزمة اذا تطلب القانون ذلك .
(راجع مؤلفنا : « القيادة الادارية » ط١ / ١٩٧١ — ص ٧٣ وما بعدها .

نعلى سبيل المثال فان القرار الصادر بلفاء خدمة العليل في الجهـ
الادارى يجب ان يحمل على سبب صحيح يبرره صدقا وحقا ويكون داخلا في
نطاق الاسباب التى حصرها القانون لانهاء الخـمة .

ويشترط القانون بصفة خاصة تسبب القرار التأديبى حتى تتمكن المحاكم
في نطاق سلطتها الرقابية ان تسلط رقابتها على مشروعية القرار ، وتتبن
ما يمكن ان يشوبه من اسباب قد تؤدى الى بطلانه ، وغالبا ما تركز رقابتها
على سبب « الغلو في تقدير الجزاء » ، فاذا تكشف لها ان القرار مشـوب
بالقسوة وعدم ملاحظته مع الذنب الادارى امكنها ان تمارس حقها المشـروع
في تقدير الجزاء الذى يتفق مع الذنب الادارى دون قسوة او افراط . ومن باب
اولى الا يشوب حكمها « غلو في تقدير الجزاء » (١٥) .

(١٥) في هذا المعنى تقول المحكمة الادارية العليا :

« انه ولئن كانت للسلطة التأديبية . ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة
تقدير خطورة الذنب الادارى وما يناسبه من جزاء بغـر معقب عليها في ذلك ،
الا ان مناط مشروعية هذه السلطة — شأنها كشان اية سلطة تقديرية اخرى —
الا يشوب استعمالها (غلو) ، ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين
درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففي هذه الصورة
تتعارض نتائج عدم الملاءمة الظاهرة مع الهدف الذى تفياه القانون من التأديب .
والهدف الذى توخاه القانون من التأديب هو بوجه عام تلمين انتظام المرافق
العامة . ولا يتأتى هذا التلمين اذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة ، فركوب
من الشطط في القسوة يؤدى الى احجام عمال المرافق العامة عن حل المسؤولية
خشية التعرض لهذه القسوة الممعنة في الشدة ... »

قضاء مطرد للمـكمة الادارية العليا — وبين احكامها : حكمها في

١٩٦١/١١/١١ ، ١٩٦٢/١٢/٨ ، ١٩٦٤/٦/١٥ ، ١٩٦٥/٥/٢٢ .

• تعليق على أهمية سبب القرار التأديبي في الكشف عن نية الإدارة ، ومدى سلطة القضاء في رقابة الأسباب في حالة عدم إلزام الإدارة بفكر الأسباب وحالة إلزامها بنكرها :

(أولا) الكشف عن نية الإدارة :

يلاحظ أننا ركزنا عنايتنا على عرض ركن السبب بشيء من الأسباب لما له من أهمية كبيرة في الكشف عن نية الإدارة ، وما إذا كانت متفقة مع أسباب المشروعية أو مخالفة لها ، فضلا عن أن ركن السبب يتصل اتصالا وثيقا بالهدف والذي يتثل في المجال التأديبي في تحقيق مصلحة المرفق العلم .

ومن هنا يجب أن تنصب الرقابة القضائية على الوثائق المطعون عليها والتأكد من قيام الدليل الصحيح على السبب التأديبي .

ونرى أن الدليل على وجود السبب التأديبي ينبئ أن يكون له أصل ثبت في الأوراق المقدمة في الدعوى التأديبية ، مع الاستماتة بلف الموظف على سند من أن الملف هو الوعاء الصادق لتصوير حالته ، فإذا ظهر أن ملفه نظيف وعمله مرضى لا تشوبه شائبة أمكن اعتبار ذلك قرينة لصالح الموظف .

ويجب كذلك أن يكون الدليل مستندا الى سبب مستساغ عقلا والا يكون في الأخذ به ما يتملص مع سبيل الاتعاض المتعارف عليها (١٦) .

ومن أهم ما تجدر الإشارة اليه أيضا أن المحكمة الإدارية العليا ترى أن الخطأ في النية لا يؤدي الى بطلان القرار فحسب بل ينزل به الى درجة المدم (١٧) .

ويفهم من حكمها أنه إذا تكونت عند رجل الإدارة النية المسبقة لاجداث

(١٦) محكمة القضاء الإداري في فبراير ١٩٥٥ في الدعوى ٥٩٩ س ٨ ق

مع س ٩ ق ٢٤٧ .

(١٧) المحكمة الإدارية العليا في ٢١ نوفمبر ١٩٥٩ س ٥ ق ٦٠ ، مشار اليه مؤلف « النظرية العامة للقرارات الإدارية » للدكتور / محمد سليمان الطلوي ط ٣ / ص ٢٣١ .

اثر قانونى معين ثم قام بتحقيق هذا الاثر طبقا لنتيجه المسبقة فلان قراره يصبح منعديا لعدم قيله على سبب يبرره .

ومن جانبنا نضيف الى اسباب حكم المحكمة الادارية العليا : « أن القرار التأديبي في هذه الحالة يعتبر منعديا لوروده على غير محل ، ومعروف أن محل القرار هو موضوع القرار أو نحوه المتبل في الاثر للقانونية التي يحدثها القرار مباشرة في المراكز القانونية القائمة سواء بالانشاء أو التمسيد أو الإلغاء ، والاثر القانونى الذى يحدثه القرار يوجد دائما في منطوقه الذى تنصب عليه الرقابة القضائية .

ومحل القرار ، كمحل التصرفات القانونية بأسرها يجب أن يكون مكنيا وجائزا قانونا ، فلذا استحال هذا المحل قانونا أو « فعلا » يصبح القرار منعديا .

(ثانيا) مدى سلطة القضاء في رقابة الاسباب في حالة عدم الزام الادارة
بفكر الاسباب ، وحالة الزامها بفكرها :

من اهم ما تجدر الاشارة اليه انه اذا اتضح ان اسباب القرار غير صحيحة
ولو ظنت الادارة بحسن نية انها صحيحة ، فقد القرار اسلمه القانونى الذى
يجب ان يقوم عليه وكان مشوبا بعيب مخالفة القانون . اما اذا كانت الادارة
قد اصدرت القرار وهي تعلم ان هذه الاسباب غير صحيحة وانما استهدنت
غاية أخرى غير الصالح العام ، كلن القرار مشوب بالانحراف واساءة
استعمال السلطة .

وقد اكد القضاء الادارى ذلك الراى في الحكم الصادر في ١٩ مارس سنة
١٩٥٢ (١٨) .

ويظهر من هذا الحكم انه اذا لم يسبب القرار ولم تكن هناك قاعـدة
تلزم بتسبيبه ، فيكون للادارة سلطة اختيار السبب وعدم الاعلان عنه ، وفي هذه
الحالة لا توجد امكانية رقابة السبب ، ولا تتيسر الرقابة الا عند تطبيق فكرة
الباعث واساءة استعمال السلطة ، واما اذا كان القانون قد قيد سلطة الادارة
في اختيار الاسباب فانها تصبح شرطا لمشروعية القرار بحيث يتعين على القاضي
رقابتها للتحقق من قيامها ومطابقتها للقانون .

وقد بلورت محكمة القضاء الادارى هذه الاتجاهات القانونية الهامة
في حكمها الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٥٧ ، ولاهمية هذا الحكم نشر اليه
حيث تقول المحكمة :

« ... من المعلوم انه في الحالات التى لا يشترط فيها القانون وجوب
قيام سبب او اسباب معينة لاصدار قرار معين ، يكون للادارة الحرية في اختيار
ما تنشاء من الاسباب التى تراها صالحة لبناء قرارها ، فان هي افصح عن
سبب قرارها بارادتها ، كان للمحكمة ان تراقب صحة قيام هذا السبب ، فان

(١٨) مثلر لهذا الحكم بمؤلف الدكتور / الطباوى : « القضاء الادارى »
« قضاء الالاف » من ١٩٦٧ ص ٩٧٧ .

لم تعلن عن السبب ، ولم يكن هناك نص يلزمها بالإعلان ، ترتب على ذلك استحالة رقابة السبب ، ذلك أن الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية في اختياره وتقدير ملائمته ثم هي تتمتع بسلطة في عدم الإعلان عنه فالسبب موجود وقائم ولكنه يعيش في كوامن الإدارة ، ولذلك فإن هذه السلطة التي تتمتع بها الإدارة بازائه سواء في اختياره أو في عدم الإعلان عنه تؤدي إلى انعدام الرقابة القضائية عليه ، ولذلك فإن اقتران حرية الإدارة في اختيار السبب برخصتها في عدم التسبب تؤدي لا إلى إلغاء التزام الإدارة بضرورة قيام قرارها على سبب وإنما تؤدي إلى خلق نوع من القرينة على صحة القرار ، وهذه القرينة لا يهدمها إلا اعتراف مصدر القرار نفسه ، أما حيث يقيد القانون سلطة الإدارة ، وحيث يلغى كل سلطة تقديرية لها ، وذلك بتحديد الوقائع التي يجب أن تبني عليها قراراتها ، فإن القضاء الإداري يختص برقابة قيام هذه الوقائع وتقديرها ، ومغاد ما تقدم أنه إذا لم يسبب القرار ، ولم تكن هناك قاعدة تلزم بتسببه ، فلما أن يكون للإدارة سلطة اختيار السبب وعدم الإعلان عنه ، وفي هذه الحالة لا توجد إمكانيات رقابة السبب ولا تفسر الرقابة إلا عند تطبيق فكرة الباعث وإساءة استعمال السلطة ، وأما أن يكون القانون قد حدد سببا معينا وفي هذه الحالة يجب على القاضي إلغاء القرار إذا ما ثبت انعدام هذا السبب . ويخلص من ذلك أن قرينة قيام القرار على سبب صحيح مستند من عدم تسببه في حالة عدم وجود نص يلزم بالتسبب ، هذه القرينة لا تقوم إلا بإزاء القرارات التي تتمتع قبلها الإدارة بسلطة اختيار أسبابها ، أما حيث يقيد القانون سلطة الإدارة في اختيار هذه الأسباب تصبح شرطا لشرعية القرار ، بحيث يتعين على القاضي رقابتها للتحقق من قيامها ومطابقتها للقانون ، ولا يعطل سلطته في هذا الشأن صدور القرار غير مسبب ، إذ يكون للدعي دائما إثبات انعدام الأسباب ... » (١٩) .

• تطبيقات قضائية من أحكام مجلس الدولة في ركن السبب

القاعدة الأولى : ضرورة أن يظل السبب قائما حتى صدور القرار :

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري : —

« أن إلغاء قرار الإحالة إلى المعاشي الصادر بناء على المرض جدير بالإلغاء ، لأن أسباب القرارات الإدارية يجب أن تكون محققة الوجود وقائمة من وقت طلب إصدارها إلى وقت صدورها بحيث تصدر تلك القرارات قائمة عليها باعتبارها أساسا صالحة ولها قوام في الواقع » (٢٠) .

وكثرت وقائع القضية تتبطل في أن أحد موظفي الداخلية مريض وانتقطع عن العمل ومطلبت الإدارة التابع لها إحالته للاستيداع بسبب ذلك المرض ، ولكن الوزير لم يصدر القرار إلا بعد شفاء الموظف وعودته إلى عمله وتسليه له بلفمسل .

القاعدة الثانية : بطلان القرار لحمله على سبب غير صحيح ، ولا يجدي في تصحيحه بعد ذلك تغيير سببه أو تعليل مسنده .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

« أنه حتى يبنى القرار على سبب معين قام عليه ، واستند كيانه من مسند قانوني أفصح عنه وكان هو علة صدوره ، فإن من شأن عدم صحة هذا السبب ،

وعدم انطباق السبب ، أن يصبح القرار معيبا في ذاته غير سليم بهالته ، وليس يجدي في تصحيحه بعد ذلك تغيير سببه ، أو تعديل مسنده في تاريخ لاحق ، وإن جاز أن يكون هذا مجرد لصدور قرار جديد على الوجه الصحيح » (٢١) .

القاعدة الثالثة : افتراض سلامة القرارات الإدارية غير المسببة لا يحول دون حق الطرف الآخر الدفع بأن أسباب القرار غير مشروعة فيقع على الإدارة اثبات صحة ما تدعيه : —

-
- (٢٠) محكمة القضاء الإداري في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ — مج أحكام المجلس — ٨ — ص ٣٨٥ .
(٢١) محكمة القضاء الإداري — حكمها في ١٨ يناير سنة ١٩٥٥ — ٩/س/٢٤٨ .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

« من المبادئ المقررة أن القرار الإداري إذا لم يشتمل على ذكر الأسباب التي استند إليها يفترض فيه أنه صدر وفقا للقانون ... وهذه القرينة التي لا تصحب كل قرار إداري لم تفكر أسبابه ، تبقى قائمة إلى أن يثبت المدعي أن الأسباب التي بنى عليها القرار المطعون فيه هي أسباب غير مشروعة ولا تمت بصلة إلى المصلحة العامة ، والمحكمة ككل السلطة في تقدير الدليل الذي يقدمه المدعي في هذا الصدد ، ولها إذا رأت وجها لذلك أن تطلب بيان المبررات التي بنى عليها القرار المطعون فيه ، وهذا عن طريق اعتبار الدليل الذي قدمه المدعي كائنا على الأثر لوزجة قرينة المشروعية التي يتمتع بها القرار الإداري ، فينتقل عبء الإثبات عن علق المدعي إلى علق الحكومة » (٢٢) .

القاعدة الرابعة : القاعدة العامة أن الإدارة غير ملزمة بتسبب قرارها غير أنها إذا ما فكرت أسبابا لقرار فتكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري : -
وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا : -

« يصل الموظف من السلطة الرئيسية بقرار من مجلس الوزراء مرده أصل طبيعي هو وجوب هيئة الإدارة على تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام - ولما كان الموظفون هم عمال هذه المرافق فلزم أن تكون للحكومة الحرية في اختيار من ترى فيه صلاحية لهذا الغرض وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك وهذا من الملاحظات المتروكة لتقديرها بلا معقب عليها ما دام خلا من عيب إساءة استعمال السلطة فلم تستهدف سوى المصلحة العامة .

ولئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبب قرارها بالاحالة إلى المعاش أو المعزل ، إلا أنها إذا ما فكرت أسبابا لقرارها فتكون خاضعة

(٢٢) محكمة القضاء الإداري في ١٦ يونيو سنة ١٩٥٢ - ص ٧٠٨٢ .

لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون وائر ذلك في النتيجة التي انتهى إليها القرار .

وحيث انه على هدى مما تقدم ولما كان القرار المطعون فيه لم يصدر من هيئة تاديبية : فانه لا يلزم أن يسبقه تحقيق تسمع فيه اقوال المطعون عليه وما دام هذا القرار قد بنى على الاسباب التي ذكرتها المذكرة المقدمة من وزير الاشغال فان هذه الاسباب تخضع لرقابة القضاء الإداري « (٢٣) » .

القاعدة الخامسة : ضرورة استخلاص القرار الإداري استخلاصا سائفا من اصول صحيحة تنتج في الواقع والقانون ، وللقضاء بسط رقابته على ذلك : -

وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا : -

« من حيث أن رقابة القضاء الإداري لصحة الحالة الواقعية والقانونية التي تكون ركن السبب تجد حدها الطبيعي في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول موجودة ، او كانت مستخلصة من اصول لا تنتجها ، او كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديا لا تنتج النتيجة التي يتطلبها القانون « (٢٤) » .

القاعدة السادسة : ضرورة أن يكون سبب القرار داخلا في اطار الاسباب التي حدها المشرع وحصرها تفصيلا : -

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري : -

« أن ملف الموظف هو الوعاء الصادق لتصوير حالته ، فلذا ظهر أن ملفه نظيف وعمله مرضى لا تشوبه شائبة ، لزم الحكومة أن تفصح عن الاسباب التي

(٢٣) المحكمة الإدارية العليا : السنة الاولى : قاعدة رقم (٧) - مثلر اليه براجع المستشار مصطفى بكر « تاديب المصلين في الدولة » - س ١٩٦٠ ص ٤٣٣ .

(٢٤) المحكمة الإدارية العليا - حكما في ٥ نوفمبر ١٩٥٥ - الطعن رقم ١٥٩ - س ا ق .

دعت الى فصله والا كان القرار الإداري غير قائم على سبب يسره ، وحسب للمحكمة ابطاله « (٢٥) .

وقد طبقت المحكمة هذا المبدأ في شئون المواطنين والعمال وقضت به تبطل محذور القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ الذي حدد اسباب الفصل .

القاعدة السابعة : يجب ان تكون اسباب القرارات الإدارية محققة بوجود واقعة حتى وقت صدورها : —
وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري : —

« ان اسباب القرارات الإدارية يجب ان تكون محققة الوجود واقعة من وقت طلب اصدارها الى وقت صدورها ، بحيث تصدر تلك القرارات قائمة عليها باعتبارها اسما صالحة ولها قوام في الواقع » (٢٦) .

القاعدة الثامنة : سبب القرار التلبيى يتناول في اخلال الموظف بواجبات وظيفته او اتيته عملا من الأعمال المحرمة عليه : —
وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا

« ان سبب القرار التلبيى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته او اتيته عملا من الأعمال المحرمة عليه ... ومن ثم اذا ثبت ان فصل المائون « المدعى » قد اسمى على انه ارتكب ذنبا اداريا هو تزوجه بمقد عري ، فان قرار الفصل يكون نافذ لو كان من اركانها هو ركن السبب ، ذلك ان هذا الفصل لا يعتبر اخلا من المدعى لواجبات وظيفته او سلوكه الوظيفي ، اذ انه لم يكن يباشر عند زواجه عمله الرسمي كمائون » (٢٧) .

القاعدة التاسعة : اذا اشتمل القرار على عدة اسباب وتبين ان بعضها غير صحيح والاخر صحيح اعتبر القرار صحيحا : —
وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا

« اذا قام القرار الإداري على عدة اسباب فان استبعاد اى سبب من

(٢٥) محكمة القضاء الإداري في ٢٠/١/١٩٥٥ — مج ٩ — ص ٢٥١ .

(٢٦) محكمة القضاء الإداري في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ — مج ٢ —

ص ٣٨٥ .

(٢٧) المحكمة الإدارية العليا في ٥ يناير ١٩٥٧ — مج ٢ — ص ١٢٥ .

هذه الاسباب لا يبطل القرار ولا يجعله غير قائم على سببه طالما ان الاسباب
الاخرى تؤدي الى نفس النتيجة « (٢٨) » .

القاعدة العاشرة : اذا قام القرار على مجرد الاوصاف والمعارف
المرسلة فانه يكون قد قام على اسباب غير صحيحة : —

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الاداري

« ان الاسباب العامة او المجهلة او الغامضة لا تكفي لتبرير القرار ويعتبر
في هذه الحالة خاليا من السبب » (٢٩) .

وكذلك قررت نفس المجدا في حكم آخر حيث تقول :

« ان الخطورة التي تكون سببا جديا يبرر القبض والاعتقال يجب ان
تستند من وقائع حقيقية لا وهمية ولا صورية ، منتجة في الدلالة على هذا
المعنى ، وان تكون افعال معينة تثبت في حق شخص ، مرتبطة ارتباطا مباشرا
بما يراد الاستدلال عليه ، فلذا كان القرار قد قام على مجرد الاوصاف والمعارف
المرسلة فانه يكون قد قام على اسباب غير صحيحة » (٣٠) .

(٢٨) المحكمة الادارية العليا في ٢٨ ديسمبر ١٩٦٢ — مج س٩
ص ٢٨٧ .

(٢٩) محكمة القضاء الاداري — في حكمها الصادر في ٤ مارس ١٩٥٦
مج س١٠ — ص ٢٢٢ .

(٣٠) محكمة القضاء الاداري — في ٢ مايو سنة ١٩٦٠ — مج — س١٤
ص ٢٩٢ .

المطلب الثاني

ركن الانصاح عن الإرادة في الشكل الذي يتطلبه القانون

ونتناول ذلك على النحو التالي :

(١) الانصاح عن الإرادة :

سبق أن ذكرنا أن القرار الإداري هو انصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بقصد أحداث أثر قانوني ، فالأثر القانوني الذي يربته القانون يعتمد على الإرادة القانونية الصحيحة ، فالإرادة القانونية الصحيحة شرط لأحداث الأثر القانوني الصحيح ، فإذا انعدمت هذه الإرادة انعدم القرار .

والقرار الإداري عمل إرادي من جانب واحد ، وتعتبر الجهة الإدارية جتبا واحدا حتى لو اشترك في إصدار القرار عدة أجهزة إدارية يتطلب القانون مشاركتها في إصدار القرار .

وليس للتعبير عن إرادة الإدارة شكل معين ، بل أنه أي تعبير لا يدع مجالاً للشك في حقيقته التي يترتب عليها وجود القرار .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري : —

« أن الأوامر الإدارية ليست لها أشكال أو أنواع تحصرها ، بل هي مجرد تعبير من الموظف المختص عن إرادته في التصرف على وجه معين ولغرض من أغراض وظيفته في حدود اختصاصه . ويكون للأمر الإداري قوام بمجرد صدوره بطريقة قاطعة وتنفيذية » (٣١) .

وكما سبق بيانه فإن سكوت الإدارة في الرد على النظم في الحالات التي يوجب القانون فيها ذلك يعتبر تعبيراً عن إرادتها في رفضها للنظم الأمر الذي ينجم منه إصدارها لقرار سلبي يرفض النظم .

ويرجع السبب في ذلك إلى وجود حالات كثيرة يتقدم الأفراد فيها إلى

(٣١) محكمة القضاء الإداري في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ — مج س ٥

ص ٢٤٦ .

الإدارة بطلت تعتمد عدم الرد عليها بالقبول أو الرفض ، ويكون سكونها
تعتنا وتمسها منها في الحالات التي توجب الرد ، ولذلك اعتبر المشرع سكوت
الإدارة مدة معينة يعتبر بمثابة قرار سلبي بالرفض ، فقد نص قانون مجلس
الدولة بالفترة الثابتة من المادة (٢٢) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ وهي
المقابلة للبلاد (٢٤) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ على أن « يعتبر مضي
٦٠ يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة
رفضه ... » (٣٢) .

كذلك فمن الفرائض التي تدل على إصدار الإدارة لقرارات ضمنية اعتبار
استقالة الموظف مقبولة إذا مضى على تقديمها ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها دون
البت في شأنها وسبق بيان ذلك . وما يجب الإشارة إليه أن الانصاح عن الإرادة
يجب أن يكون انفصاحا عن إرادة حقيقية ليرتب اثرا قانونيا ، فالإرادة الحقيقية
هي التي ترتب الاثر القانوني سواء انفصحت الإدارة عن ذلك بطريقة مطلنة ،
أو لأنها تستشف من سكونها حسبما سبق بيانه أي أن العبارة بنسبة الإدارة
الحقيقية .

وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« أن القرار الإداري ينحدر إلى درجة الانعدام إذا فقد ركن النية » .

فالإرادة التي تصدر عن الإدارة يجب أن تكون إرادة ملزمة حسبما يستشف
من تعريف القرار الإداري « بأنه انفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة ... »
« فليس كل انفصاح عن هذه الإرادة يعتبر قرارا إداريا ، لأن الإدارة تخضع
في نشاطها لنوعين من القواعد وهما : -

١ - قواعد القانون الإداري : -

وهي القواعد الاستثنائية التي يتميز بها القرار الإداري باعتباره ملزما ،
ويحمل قرينه الصحة ، إلى أن يثبت عكس ذلك .

(٣٢) راجع المادة رقم (٢٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

٢ - قواعد القانون الخاص : -

وهي التي تلجأ اليها الإدارة في بعض نشاطها الذي يشق به مع نشاط الأجهزة الإدارية الخاصة .

فالقرار الإداري الذي يعتد به ويجوز طلب إيقانه ، والفائز هو القرار الذي تصدره الإدارة عندما تفصح عن إرادتها كسلطة ملزمة وليس بالنسبة إلى الأعمال التي تباشرها الإدارة بوصفها شخصا معنويا خاصا يباشر عمله بالطرق والوسائل المدنية .

ولهذا فإن القرارات التي تصدر من شركات القطاع العام بالنسبة للمعاليين بهذا القطاع يختص القضاء العادي بنظرها إيقانها والفناء ، فتختص بها الدوائر العملية بهذا القضاء ، أما القرارات الإدارية التي تنظر أمام محاكم مجلس الدولة فهي التي تصدرها الإدارة باعتبارها سلطة عليا أمرة عن طريق إصدار قرارات ملزمة من جانب واحد ، أما أعمال الإدارة العادية فهي على العكس لا تباشرها الإدارة بصفتها صاحبة سلطة عليا ، بل تباشرها كأي سلطة عادية ، أو بمعنى آخر « كدولة » .

ويلاحظ أن الأثر القانوني الذي يتولد عن الانصاح عن الإرادة يجب أن تنجس الإرادة إلى أحداثه لأنه محل القرار وموضوعه الذي يستهدف إنشاء المركز القانوني أو تعديله أو إنهائه .

وفي ذلك تعبر محكمة القضاء الإداري تعبيرا سليما عن الأثر القانوني حيث تقول :

« ... هو إنشاء حالة قانونية معينة أو تعديلها أو إلغاؤها ، وبهذا يتميز محل العمل القانوني عن محل العمل المادي ، الذي يكون دائما نتيجة مادية واقعية » (٣٣) .

وبناء على ذلك فلا يوجد القرار الإداري إلا إذا قصد مصدره تحقيق أثره

(٣٣) محكمة القضاء الإداري - في ١٩٥٤/١/٦ - مج ٨ - ص ٤٠٢ .

التقنوني ، وعدم توافر هذا القصد يجعله مجرد اقتراح او توصية لا يرقى الى
مرتبة القرار الإداري (٣٤) .

كذلك يجب أن يكون الاثر الذي يربته القرار الإداري ممكنا ، وجقزا حتى
يعتمد به شرعا ، فمحل القرار يجب أن يكون ممكنا وليس مستحيلا والا أصبح
القرار منعما .

وايضا يجب أن يكون محل القرار جقزا ، أي مشروعاً وصادراً على وجه
يعتمد به شرعا ، ومحققاً للمصلحة العامة .

وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا : —

« أن القرار الإداري لا يتولد عنه اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ممكنا
وجقزا قانونا وان يكون الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة » (٣٥) .

ويستلهم من تعريف المحكمة الإدارية العليا للقرار الإداري أن يكون
الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة .

ولذلك أدخل في تعريف القرار ركن الغرض أو الغاية كركن في القرار ،
والمصلحة العامة تتجسد في مصلحة المرفق الإداري أو المصلحة العامة للجمعية
كالقرار الصادر بإزالة منزل آيل للسقوط .

وفي هذا يتفق القضاء الإداري مع رأي العميد « دوجي » الذي يرى أن
« القرار الإداري لا يعتبر كذلك لمجرد صدوره من عضو إداري مختص بـ
يشترط أن يقصد به مصلحة المرفق العام » (٣٦) .

(٣٤) المحكمة الإدارية العليا — في ١٧/١١/١٩٦٢ — مج ٨ — ص ٨٤ .

(٣٥) المحكمة الإدارية العليا — في ٢ يولييه سنة ١٩٥٥ — مج ١ —

ص ٢٠١ .

(٣٦) د . محمود طهي : « القرار الإداري » ص ٤٤ وما بعدها .

٢ - افراف القرار فى الشكل الذى ىطلبه القانون :

تمهيد فى شكل القرار الادارى :

الاصل ان القرارات الادارية لا تخضع لى شرط شكلى ، اى ان الادارة غير مقيدة بشكل معين فى الامصاف عن ارادتها ، الا اذا حتم القانون اتباع شكلى فلف .

ولذا قد يكون القرار صادرا فى شكل فلف ، وقد يكون هذا القرار شفويا وليس مكتوبا ، بل ان سكوت الادارة او امتناعها عن الرد ىعتبر فى حكم قرار ادارى بالرفض ، او بمعنى آخر قرارا سلبيا وذلك لنسلب الادارة وتنافسها عن الرد المطلوب بالنظام المرسل اليها قبل رفع الدعوى .

وجدير بالذكر انه ىشترط لقبول دعوى الالفاء بالنسبة للموظفين العموميين ان تكون مسبوة بنظام ادارى ، ىرفع للجهة التى اصدرت القرار المشوب بلفعب (او الجهة الرئاسية لها) فلها ان تتراجع وتصح موقفها ، وفوات ستين يوما دون ان تجيب الادارة على النظام ىعتبر بمثابة قرار سلبى بالرفض .

ويعرف النظام الذى يقدم مباشرة للجهة التى اصدرت القرار المشوب بميب معين بالنظام الالائى ، ويعرف النظام الذى يقدم للجهة الرئاسية للجهة التى تملو على الجهة التى اصدرت ذات القرار بالنظام الرئاسى .

(ا) المقصود بميب الشكل والافراءات :

من المسلم به ان مخلفة قواعد الشكل والافراءات فى اصدار القرار الادارى تؤدى الى بطلانه فىجوز الطعن فيه بالالفاء ، لان مخلفة قواعد الشكل والافراءات تؤدى الى بطلان القرار الادارى دون ما حاجة الى نص صريح ، وىتحقق عيب الشكل اذا ما خالفنا الادارة الصورة الفخرجية التى تحم القوانين واللوائح ان ىفرغ فيها القرار .

وجدير بالملاحظة ان القضاء الادارى فى كل من مصر وفرنسا ىفرق بين الشكلية الجوهرية و Formalité Substantielles ، وبين الشكلية غير الجوهرية " Formalité non Substantielles " وىقرر جزاء

الالغاء بالنسبة للشكليات والاجراءات الجوهرية نحسب ، وقد جاءت هذه التفرقة واحكام مجلس الدولة الفرنسي الذي انتهج سياسة قضائية تمثل في اجمال الشكليات اذا كانت ثانوية وغير مؤثرة في مدى صحة القرار الادارى « (٣٧) .

ففى المجال التاديبى تتجه احكام مجلس الدولة الفرنسى الى التجاوز عن بعض الاجراءات الشكلية فى حالة استحالة اتمامها ، ولهذا السبب فقد رفض طلب الغاء قرارا صادرا من مجلس التاديب استنادا الى ان المجلس لم يشكل على النحو المقرر قانونا لانه قد ثبت استحالة تكوينه من الناحية القانونية ، كما رفض الغاء قرار الفصل الصادر دون سماع دفاع الموظف لانه غادر البلاد دون ان يترك عنوانه واستحال على جهة الادارة معرفة ذلك العنوان (٣٨) .

(ب) صور عيوب الشكل والاجراءات التى تجيز الطعن بالالغاء فى القرارات الادارية او التاديبية :

نتكلم عن اهم هذه الصور فيما يلى :

١ - مخالفة شكل القرار فى ذاته ، او فى عدم تسببيه :

يتعد بذلك مخالفة الصورة الخارجية التى تحتم القوانين واللوائح ان يفرغ فيها القرار ، ويتحقق هذه المخالفة اذا اشترط المشرع ان يصدر القرار فى شكل معين كان يكون مكتوبا ، ويكون هذا الشكل مفروضا ضمنا كلبا تطالب القانون نشر القرار .

وقد يشترط القانون تسبب بعض القرارات الادارية — كما هو الوضع بالنسبة للقرارات التاديبية وهنا يصبح هذا الاجراء شكلا جوهريا فى القرار يترتب على تخلفه بطلان القرار ، اما اذا لم يلزم المشرع الادارة بذلك فليس من حرج ان تخفى تلك الاسباب ، ولكن اذا تطوعت مختارة بذكر الاسباب فان هذه الاسباب لا تنجو من رقابة المشروعية .

(٣٧) راجع مؤلفنا : « المؤسسات الاقتصادية فى الدول العربية » مكتبة عالم الكتب — علم ١٩٧٨ — ص ١٦٠ — هلبش .
(٣٨) مشار لهذه الاحكام بمرجع الدكتور الطباوى « النظرية العامة للقرارات الادارية » ط/٣ — ص ٢٨٢ ، ٢٧٤ .

وتسبب القرارات الادارية من اهم الضمانات التى تحمى الافراد من
تصف الادارة ، لان ذكرها يتيح للافراد ، ولاجهزة الرقابة الادارية والفضائية
بسط رقبتها على مشروعية القرارات الادارية ...

ولكى يحقق التسبب هدفه يجب ان يكون واضحا حتى يمكن تفهمه .
وما اذا كان مشروعا او غير مشروع ، ومثال ذلك انه اذا اكتفى القرار التاديبى
بتريد حكم القانون دون ان يوضح الاسباب المؤدية الى الادانة ، فانه يعتبر
في حكم القرارات الخالية من اسبابها ، وتوجد نفس الصورة ايضا فيما لو صدر
قرار اجهالى يشمل تاديب عدة اشخاص ، ولم يوضح الاسباب المتعلقة بكل
فرد على حدة .

ويجب ان يحتوى القرار التاديبى في صلبه على اسبابه :

ولذلك فان الاحاطة بالاسباب الواردة في قرار آخر لا تعتبر كافية او
دليلا على صحة التسبب .

وقد اخذ القضاء الادارى المصرى بهذه القاعدة الجوهرية في التسبب
ويتضح ذلك في حكم شهر لمحكمة القضاء الادارى في منوعت ترقية
الموظفين حيث تقول :

« اذا تطلب القانون تسبب القرارات الصادرة بالترقية ، فان احالة
القرارات الى القانون والى الملفات والوظائف التى تقلدها المرشحون
للترقية لا يعد تسيينا ، وانما يقوم التسبب في هذا المجال على تفصيل
ان رقوا وكيفية ترجيحهم على من تخطوا في الترقية ، وان تكون هذه
الاسباب او تلك واردة في صلب القرار حتى يخرج القرار حاملا بذاته
اسبابه ، اما الاحالة الى اوراق او وثائق اخرى فلا تكفى لقيام التسبب » . (٣٩)

وحديث بالذكر ان حل اسباب القرار على توصية جهاز استشارى
يكفى سندا لتسبب القرار طالما ان مصدر القرار قد اقتنع وسلم بهذه التوصية
في قراره .

(٣٩) محكمة القضاء الادارى - حكمها في ١/٢٩ / ١٩٥٨ - س ١٢ ، ١٣

ومن اهم الامثلة على ذلك حكم المحكمة الادارية العليا حيث تقول :

« متى ثبت ان قرار الوزير الصادر برفض التظلم ثابت بناشرة منه مدونة على ذيل المذكرة المرفوعة اليه من مفوض مجلس الدولة لدى الوزارة بنتيجة فحص التظلم ، والمتضمنة بياناً مفصلاً للأسباب والاسباب التي انتهى المفوض منها الى التوصية برفض التظلم المذكور ، والتي اعتنقها الوزير اذ اخذ بنتيجتها ، فلا وجه للنفي على هذا القرار بانه جاء غير مسيب » . (٤٠)

٢ - مخالفة الاجراءات التمهيدية والمدد المحددة :

يصح القرار الاداري مشوياً بمعيب الاجراءات ، ويجوز الطعن فيه بالالفاء اذا لم تتم الادارة باتباع ما فرضه عليها المشرع من اجراءات تمهيدية ، كعدم اعلان ذوى الشأن لسماع اقوالهم قبل اتخاذ قرار الجزاء ، او عدم الانجساء ابتداء الى الانتساق الودى مع بعض الافراد ، او عدم اتباع اجراءات العلانية والنشر قبل اتخاذ القرار ، او غير ذلك من الاجراءات الجوهرية التي يلزم اتخاذها قبل اتخاذ القرار .

كذلك يعتبر القرار مشوياً بمعيب مخالفة الاجراءات اذا حدد المشرع مددا معينة للاجراءات الادارية التي تؤدي الى اصدار القرار ، كمنح الافراد مهلة معينة محددة قبل صدور القرار ليمدوا فيها انفسهم لمواجهته وحينئذ يتعين احترام تلك المدد والا أصبح القرار مشوياً بالبطلان ويجوز الطعن عليه بالالفاء .

٣ - مخالفة قاعدة استطلاع اجهزة الرأى والمشورة : (٤١)

اذا غرض القانون صورة استطلاع اجهزة المشورة قبل اتخاذ القرار فانه يترتب على مخالفة هذه القاعدة بطلان القرار ، وتحقق هذه الصورة بشكل قاطع عندما يقيد القانون الاجهزة الادارية بهذا الاجراء الجوهرى .

٤٠. حكم المحكمة الادارية العليا فى ١٩٥٨/٣/٨ - س٣ - ص٩٢ .

٤١. راجع مؤلفنا : « القيادة الادارية - مكتبة النهضة المصرية

ط١ - ص١٠٥ ، ١٠٨ .

وأهم الصور العملية تتمثل في حالة تقييد الاجهزة اللامركزية كالمحليات مثلا من ضرورة أخذ رأى الاجهزة المركزية قبل التصرف في موضوع معين ، لعدم استطلاع الرأى في هذه الحالة يترتب عليه بطلان القرار الذى يتخذ لعدم اتباع الشكل والإجراءات المطلوبة ، وذلك باعتبار ان المشورة في هذه الحالة من الإجراءات الجوهرية .

ونفهمنا لذلك هو أن المشرع عندما يقيد الاجهزة اللامركزية بأخذ رأى المشورة الوجوبية ، فهو يستهدف من ذلك كفاءة حسن سيرها سيرا منتظما مطبورا ، أو الحفاظ على المال العلم من ناحية أخرى لا سيما اذا كانت المشورة بمناسبة ابرام عقد له قيمة مالية كبيرة . (٤٢)

✽ فضلا عن بطلان القرار فإن المسئول عن المخالفة في هذه الحالة يحال الى المحاكمة التأديبية اذا اعتبرت المخالفة مالية .

٤ - مخالفة قاعدة الاذن أو الترخيص السابق :

ان مخالفة هذه القاعدة يترتب البطلان وتبدو أهمية هذه الصورة في مجال العلاقة بين الاجهزة اللامركزية والاجهزة التى تمارس عليها سلطة الوصاية الادارية ، مالاذن هو وسيلة من وسائل الوصاية السابقة على اتخاذ القرار من جانب الهيئات اللامركزية :

ولذلك فلا ينبغى إصدار القرار بدونه حتى لا يصبح مشغوبا بمعيب الشكل والاجراءات ، والسبب في ضرورة الحصول على الاذن أو الترخيص السابق هو الحيلولة دون تحقيق نتائج لا ترضى عنها سلطة الوصاية الادارية . لتعارضها مع ضرورة تحقيق المصلحة العامة . (٤٣)

(٤٢) راجع مؤلفنا : « المؤسسات العامة الاقتصادية في الدول العربية علم ١٩٧٨ » - مكتبة عالم الكتب - القاهرة - ص. ١٦٠ ، ١٧٠ .
(٤٣) مؤلفنا : « المؤسسات العامة الاقتصادية في الدول العربية علم ١٩٧٨ » - المرجع السابق - مكتبة عالم الكتب - القاهرة - ص. ١٦٤ .

(م - ٧ المحاكمات التأديبية)

وجدير بالملاحظة ان الآراء قد اختلفت فيما اذا كان للسلطة الوصائية حق مراقبة التشريعية والملاعبة ، فيرى البعض انها تراقب التشريعية فقط ، بينما يرى آخرون ان السلطة الرئاسية وليست الوصائية هي التي تقوم بمراقبة الملاعبة والتشريعية .

واننا نتفق في الرأي مع الدكتور « مصطفى أبو زيد فهمي » في ان سلطة الوصاية لها الحق في رقابة الملاعبة والتشريعية . (٤٤) لان هذه السلطة وان كانت تمارس الالفاء على الوجه الذي يمارس به القاضى هذه السلطة ، الا انها ما زالت سلطة ادارية تقدر الملاعبة على الوجه الذي يحق المصلحة العامة . (٤٥)

٥ - مخالفة القواعد المتعاقبة بتشكيل اللجان والمجالس :

تبدو هذه المخالفة واضحة في حالة وجوب صدور القرار من لجنة أو مجلس ، وفي هذه الحالة لا يصبح القرار صحيحا الا اذا صدر من نفس اللجنة المختصة ، وب نفس التشكيل الذي تتطلبه القوانين أو اللوائح ، طبقا للقواعد القانونية الصحيحة في هذا الشأن ومن اهمها ما يلي :

(أ) يجب تشكيل اللجنة أو المجلس من الاعضاء المنصوص عليهم قانونا ولا يصح تغيير عضو بآخر الا اذا سمحت القوانين أو اللوائح بذلك .

(ب) لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بدعوة جميع الاعضاء للحضور ، طبقا لما تنص عليه القوانين واللوائح ، فاذا كتلت الدعوة بمقصورة على عدد من الاعضاء دون الباقيين كان انعقادها باطلا ، وهذا يجب توافر النصاب القانوني للانعقاد كما حدده القانون ، وهو اكثر من النصاب عادة ، فاذا سكوت القانون عن ذلك كان من الضروري أن يحضر جميع الاعضاء لصحة الانعقاد .

(ج) يجب أن يتولى رئاسة المجلس الرئيس الذي حدده القانون ، من غلب حل بطله من عينه القانون أيضا ، ولا يصح أن يتولى الرئاسة شخص

(٤٤) مؤلفنا : « المؤسسات الاقتصادية » - المرجع السابق - ص ١٦٥ .
(٤٥) نفس المرجع السابق .

لم يعينه القانون ، فاذا نص القانون على رئاسة المعيد مثلا لمجلس الكلية ،
وتعليم وكيل الكلية بالرئاسة في حالة غيابه فلا يحسب ان يتولى الرئاسة
شخص آخر .

(د) يجب عند اجراء المداولات اتباع الاجراءات القانونية باتمقصاد
المجلس في المقر الرسمي ، وان تكون الجلسة علنية او سرية بحسب ما يقرره
القانون ، ويجب حضور اغلبيّة الاعضاء المطلقة ، اذا لم يشترط المشرع
حضور الاعضاء جميعا .

(هـ) يجب الا تصدر القرارات الا بعد مناقشة وتمحيص هدي ،
ولذلك لا يقر القضاء الإداري طريقة الموافقة « بالامرار » وذلك لان القضاء
الإداري يرى ان طريقة « الامرار » تتنافى مع سرية المداولات التي نص عليها
القانون ، ويرى القضاء الإداري ايضا ، انه وان جاز اتباع هذه الطريقة
في حالات الضرورة والاستعجال بالنسبة الى بعض المجالس والهيئات التي
لم ينص القانون بها على سرية المداولات ، فان شرط هذا الجواز يتطلب الموافقة
الاجماعية على القرار او المشروع المقترح ، وان مجرد اعتراض شخص واحد
من الاعضاء يوجب عرض الامر في اجتماع قانوني صحيح ، اذ قد تكون
حجة المعارض على درجة من الاهمية يعتنقها كل ، او بعض ذوي الرأي
المضاد (٤٦) .

(٤٦) حكم المجلس الصادر في ١٧ مارس ١٩٥٢ - سر ٦ - ص ٦٦٢ ،
وبنفس المعنى حكمه الصادر في ١٩٥١/٦/٦ وجاء به :

« ان القرار الصادر بالامرار لا يتم قانونا الا بتوقيع جميع اعضاء
المجلس عليه في التاريخ الذي يتم فيه هذا التوقيع حتى ولو سبق استعراض
موضوعه في جلسة سابقة » .

تطبيقات قضائية

(أولا) احكام المحكمة الادارية العليا في شأن التمييز بين الاجراءات
الجوهرية والاجراءات غير الجوهرية :

جاء بحكم المحكمة الادارية العليا في الدعوى رقم ١٠٢ لسنة ١٠٤ قضائية
والصادر ببطيئة ٢٧ مايو سنة ١٩٧٢ ما يلي :

« ان المادة ٢٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « في حالة ما اذا تبين للرئيس ان مستوى اداء العامل
دون المتوسط يجب ان يلفت نظره كتابة مع ذكر الجبررات وضم ذلك الى ملف
العامل ، وواضح ان الاصل هو ان يعتمد الرئيس المباشر في تكوين عقيدته
على كفاية الموظف وعلى كافة الطرق التي يراها موصلة الى ذلك ، وقد
خصه القانون بهذه السلطة التقديرية لما له من الخبرة والمران والامام
والاشراف على عمل الموظف الامر الذي يمكنه من وزن كفايته ، وتقديرها
تقديرا سليما وان لجنة شؤون العاملين قد استهدت قرارها بتقدير
كفاية مورث المطعون ضدهم من اصول مستخلصة استخلاصا سائفا من ملف
خدمته وهي اصول منتجة الاثر في ضبط درجة كفايته ، وينصل بعضها
بوقائع حدثت خلال العام الموضوع عنه التقرير وجوزى عنها ، ولا تثرب على
اللجنة ان هي ادخلت ايضا في اعتبارها عند تقدير درجة الكفاية للموظف
الجزاء السابقة الموقعة عليه ، واذا رأت اللجنة ان ما هو ثابت بملف
خدمة مورث المطعون ضدهم ينهض بشئنا لما انتهت اليه في تقديرها لكفايته
فان قرارها في هذا الشأن يكون قد جاء ونفسا لما نقضى به
احكام القانون .

ومن حيث انه بالنسبة لما ينعاه ورثة المطعون ضدهم على القرار
المطعون فيه من مخالفته المادة (٢٨) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن
نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي يجرى نصها كالآتي : « في حالة ما اذا تبين
لرئيس ان مستوى اداء العامل دون المتوسط يجب ان يلفت نظره كتابة مع
ذكر الجبررات وضم ذلك الى ملف العامل ، « فانه واضح من هذا النص ان لفت
نظر العامل الذي هبط مستوى ادائه لعمله هو من قبيل التوجيه الى واجب
يقع اساسا على عاتق العامل نفسه ، فلا يرقى بهذه المثابة الى مرتبة
الاجراء الجوهرى الذي يترتب على اغفاله الحاق البطالان في تقدير كفاية

العامل خاصة وأنه ثبت من أوراق الطعن أو الإدارة العامة لمكافحة التهريب حالة مورث المظعون ضدهم في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٤ الى التحقيق لاسباب منها عدم انتاجه الامر الذي لم تعد معه ثمة حاجة للفت نظره الى هبوط مستوى ادائه لعمله » .

» (ثانيا) احكام المحكمة الادارية العليا في شأن المعلم بالنشرات الرسمية من عمده :

(١) حالة ثبوت العلم :

جاء بالجزء الثاني بمجموعة الخمسة عشر عاما لاحكام المحكمة الادارية العليا الحكم التالي :

« متى ثبت ان النشرة قد تضمنت اسماء من رقوا وبيئت ان حركة الترقيات للدرجة السابعة الفنية قد قامت على اساس الاقدمية المطلقة ، ومن ثم فان النشر على هذا النحو يكون قد تم بصورة كافية للتعريف بالقرار وعناصره ومحتوياته الجوهرية بما يتبع للمدعى تحديد موقفه ازاء هذا القرار من حيث ارتضاؤه أو الطعن فيه بعد ان تحدد مركزه الوظيفي واستقر بصورة الحكم الصادر لصالحه نهائيا » . (٤٧)

(ب) حالة انتفاء ثبوت العلم :

جاء بنفس المجموعة الحكم التالي :

« متى كان الثابت ان المدعى كان في التاريخ المعاصر لصدر القرارين الملمعون فيها في ١٩٥٩/١١/١١ و ١٩٦٠/٨/٣ مقيما خارج القطر وأنه لم يعد الا بتاريخ ١٩٦١/٥/٣٠ اى بعد انقضاء سنة ونصف تقريبا على صدور القرار الاول ، وعشرة اشهر على صدور القرار الثاني ، وهو امد يجاوز الحدود الزمنية التي تبقى خلال النشرات المصلحية على الوضع الذي يتحقق معه اعلام ذوى الشأن بما تضمنته من قرارات ، فانه بذلك ينتفى ثبوت علم المدعى بالقرارين المشار اليهما عن طريقهما ، وبخاصة وان الحكومة لم تستطع اقامة الدليل على عدم صحة هذه الواقعة أو على استنرار تعليق هذه النشرات في مكان ظاهر حتى تاريخ عودة المدعى من الخارج » . (٤٨)

(٤٧) راجع البند (٢٦٧) من المجموعة المشار اليها (مج ١٥ علم ج ٢) .

(٤٨) راجع البند (٢٦٨) من نفس المجموعة . (مج ١٥ علم ج ٢) .

المطلب الثالث

ركن الاختصاص

تمهيد :

يقصد بالاختصاص القدرة القانونية على مباشرة عمل ادارى معين في المجال المحدد وطبقا للاصول القانونية .

وجدير بالذكر ان عيب عدم الاختصاص كان اول الاسباب التي استند اليها مجلس الدولة الفرنسي في الفناء القرارات الادارية ، والقرارات التنفيذية كحالة صدور القرار التلويحي من سلطة غير مختصة باصداره .

ويختلف عدم الاختصاص من عدة زوايا ، فمن زاوية الجسيلة او البساطة ، فانه اذا كان بسيطا وعاديا يمكن الطعن فيه بالفناء ، اما اذا كان جسيما فقد تصل به درجة الجسيلة الى انعدام القرار المشوب بهذا العيب حسبنا سنمود الى بيانه .

اولا : عناصر تحديد الاختصاص

من زاوية اخرى فان هذا العيب يتنوع تبعا لنوع الاختصاص اذ يمكن ان يكون مكانيا ، او زمنيا ، او موضوعيا ، وبصفة عامة فان عناصر الاختصاص تنقسم الى العناصر التالية :

(أ) العنصر الشخصي في تحديد الاختصاص :

يتمثل العنصر الشخصي في الامفراد الذين يحق لهم صنع القرارات الادارية ، ويمكن تفويض الغير في مباشرة مهامهم اذا كان القانون يصرح بذلك ، ولتنظيم اجراءات التفويض صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شان التفويض في الاختصاصات والفت المادة الخمسة منه قانون التفويض السابق على القانون ٤٢ (وهو القانون ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦) .

(ب) العنصر الموضوعي في تحديد الاختصاص :

ان المشرع لا يكتفى بتعيين الاشخاص الذين يحق لهم ممارسة الاختصاصات

الإدارية ، وانما يحدد لكل منهم الاعمال التي يجوز لهم ممارستها فإذا خرجوا عن هذه الدائرة كلفت قراراتهم بطللة .

(ج) العنصر الزمني في تحديد الاختصاص :

ينظم المشرع في كثير من الحالات كيفية ممارسة الاختصاص من حيث الزمن ، فالموظف ينتهي اختصاصه بانتهاء علاقته بالوظيفة ، كما ينتهي اختصاص المجلس المنتخبة بانتهاء مدتها ، ومخالفة ذلك يؤدي الى بطلان القرارات الادارية .

(د) العنصر المكاني في تحديد الاختصاص :

يحدد المشرع المجال المكاني لمباشرة الاختصاص بمجال رئيس الجمهورية مثلا يشمل كل أرجاء الجمهورية ، أما رئيس الوزراء ، والوزراء فكل فيما يخصه ، والمحافظ يمارس اختصاصه في محافظته دون غيرها ، والا اعتبرت أعماله بمنعوبة اذا تجاوز اختصاصه المكاني . ويلاحظ ان البعض يرى انها تصبح باطله نصيب ، ولا تقر هذا الرأي لانفتاد قرار المحافظ في هذه الحالة للسلطة الملزمة وللاثر القانوني . كما ان القرار في هذه الحالة يكون غصباً للسلطة .

ثانيا : التمييز بين قواعد الاختصاص في القانونين العام والخاص ، وتعلق عيب عدم الاختصاص بالنظام العام :

(١) ، يشبه بعض الفقهاء قواعد الاختصاص في القانون العام بقواعد الاهلية في القانون الخاص ، ولكن يفصل بين الاثنين فارق جوهري مرجعه الى ان الغاية في تحديد قواعد الاختصاص في القانون العام هي المصلحة العامة ، بينما يراعى في قواعد الاهلية تحديد مصلحة الفرد نفسه ، ويعتبر الاستاذ « فالين » من اوائل من قاموا بهذا التمييز في مؤلفه « رقبة القضاء لاعمال الإدارة » .

(ب) تعلق عيب عدم الاختصاص بالنظام العام :

ان عيب عدم الاختصاص ما يزال المصوب الوحيد المتعلق بالنظام

العام بما يترتب على ذلك من نتائج وآثر هبة ، ويرجع السبب في ذلك ان تحديد الاختصاص هو عمل من أعمال المشرع ، فمطلب ان المشرع هو الذي يحدد قواعد الاختصاص .

وجدير بالملاحظة ان عيب عدم الاختصاص يزول اذا كان نتيجة لظروف استثنائية واجهتها الإدارة ، وقد اكدت المحكمة الإدارية العليا هذا الاستثناء في بعض أحكامها الهامة ، ، ونذكر على سبيل المثال حكمها الذي تقول فيه :

« ان هذا الإجراء الاستثنائي اجراء سليم باعتباره من التدابير الضرورية لصيانة الامن ، فيكون على قدر الضرورة التي تقدر بقدرها وتصرفها في حدود السلطة التقديرية يعتبر مشروعا » - (٤٩)

وفي حكم آخر تقول :

« ان النصوص التشريعية انما وضعت لتحكم الظروف العادية ، فاذا طرأت احوال استثنائية واجبرت الإدارة على عدم تطبيق النصوص العادية ، فان ذلك يؤدي حتما الى نتائج غير مستساغة ، تتعارض حتى مع نية واضعي تلك النصوص العادية ، فالقوانين تنص على الاجراءات تتخذ في الاحوال العادية ، ومادام انه لا يوجد فيها نص على ما يجب اجراؤه في حالة الخطر العاجل ، تعين عندئذ يمكن السلطة الادارية من اتخاذ الاجراءات العاجلة التي يتطلبها الموقف ، ولو خولف في ذلك القانون في مدلوله اللفظي ما دامت تبقي الصالح العام ، غير ان سلطة الحكومة في هذا المجال ولا شك ليست مطلقة من كل قيد ، بل تخضع لاصول وضوابط ، ولذلك نخضع مثل هذه التصرفات لرقابة القضاء غير ان المناط في هذه الحالة لا يقوم على اساس التحقق من مدى مشروعية القرار من حيث مطابقته او عدم مطابقته للقانون ، وانما على اساس توافق الضوابط التي سلف ذكرها او عدم توافقها ، فاذا لم يكن رائد الحكومة في هذا التصرف الصالح العام ، فان القرار يقع باطلا » - (٥٠)

(٤٩) المحكمة الادارية العليا في ١٢ مايو ١٩٦١ - س٦ - ص ٢٠ .

(٥٠) المحكمة الادارية العليا - ١٤/٤/١٩٦٢ - س٧ - ص ٦٠١ .

ثالثا : حتمية قواعد الاختصاص وارتباط الاختصاص بصفة الموظف :

يتجلى جدوى الاختصاص من ناحية الإدارة والافراد على حد سواء ،
منهى احد الركائز الاساسية للتخصص الوطنى ، ولبدأ الفصل بين السلطات ،
فكل ادارة تتخصص فى الاعمال المتصلة باعدادها الاساسية التى تخصصت
فيها واكتسبت مهارة فى ادائها .

صفة الموظف فى مباشرة اختصاصه :

ويثر هذا الموضوع بنسبة حركة التاييلت والتحويلات الكبرى التى كلن
من نتيجهتها ضم بعض المؤسسات العامة الى الدولة مثل مؤسسة دار الهلال
مثلا او تحويل المؤسسات العامة الى شركات القطاع العلم ونقبا
للقانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، وفى هذه الحالة الاخيرة نزول صفة الموظف العلم
من موظف بالمؤسسة السابقة بعد تحويلها الى شركة قطاع علم ، ولكن
ذلك لا ينفى صفة الموظف العلم بالنسبة للقرارات الصادرة من موظفى
المؤسسات العامة قبل نقلهم الى الشركات العامة ، فلمصحيح هو النظر
الى صفة واختصاص الموظف وقت اصدار القرار وليس بعد تغيير صفته
فى وقت لاحق . .

وقد عرضت على المحكمة الادارية العليا قضية عامة بعد تحويل
بنك مصر من مؤسسة عامة الى شركة عامة فى شأن المنازعة فى صدور قرار
بفصل احد العاملين بالبنك قبل تحويله الى شركة عامة .

نقول المحكمة :

« متى ثبت على التهو المتقدم ان بنك مصر كان مؤسسة عامة فى
وقت صدور القرار موضوع هذه المنازعة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وكان
المدعى آنذاك يعتبر من الموظفين المصومين فان القرار الصادر من رئيس مجلس
ادارة البنك بمجازاته بفصله يعتبر قرارا اداريا له سمات ومقومات القرار
الادارى ، ويكون الطعن عليه بالالغاء من اختصاص مجلس الدولة بهيئة
قضاء ادارى دون غيره وذلك عملا بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة
من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى اقيم
الطعن فى ظل احكامه ، حيث « ينمقد الاختصاص للمجلس بهيئة قضاء ادارى

دون غيره بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالقضاء القرارات النهائية للسلطات القضائية « ولما كانت دعوى الإلغاء تعتبر خصومة عينية موجهة للقرار الإداري ذاته بصرف النظر عن مصدره ويكون للحكم الصادر فيها حجيتة على الكافة ، فإنه يتمين النظر الى طبيعته القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير مصدره اذا ما وقع هذا التغير في تاريخ لاحق على صدور القرار ، واذا كان ذلك كذلك فإنه وقد ثبت ان القرار المطعون فيه صدر من رئيس مجلس ادارة بنك مصر باعتباره سلطة قضائية « في وقت كان البنك فيه مؤسسة عليا فإنه لا يؤثر على هذا القرار ولا يقدر في كونه قرارا اداريا تحول بنك مصر بعد ذلك الى شركة مساهمة ، بل يظل القرار الصادر بفصل المدعى محتفظا بصفته الادارية كما كان معمولا به عند صدوره دون غيره ، ويكون الطعن عليه قد انمقد الاختصاص بنظره لمجلس الدولة دون غيره اذ ليس للمحاكم العادية ولاية الفاء القرارات الادارية وانما نالعت الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي اقيمت الدعوى في ظل احكامه ، نظر مثل هذه المنازعة لمحنة القضاء الإداري على ما سلف البيان « (٥١) »

رابعا : التمييز بين عيب عدم الاختصاص من حيث البساطة والجسامة :

ذكرنا في بداية التمهيد لميب عدم الاختصاص انه قد يكون عيبا بسيطا فيمكن الطعن عليه بالبطلان ، لان القرار في هذه الحالة لا يكون منعما ولكنه يكون معيبا ، اما اذا كان الاعتداء على الاختصاص جسيما فيسمى « غصبا » اعنى اغتصابا للوظيفة او السلطة وهنا يكون القرار الإداري المزعوم منعما لانه يفتقر الى مبدأ وجوده القانوني على وجه يعتد به شرعا وسوف نعود الى تفصيل ذلك .

(٥١) زاجع الحكم ١٢٥٦ - ١٤ « ١٩٧٢/١٢/١٦ » ٢٦/١٥/١٨ - منشور بالعدد ٤١ ص ١١٦ ، ١١٧ - في مجوعة المبادئ القنونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة : ٦٥ - ١٩٨٠ - ج/١ .

المطلب الرابع

محل القرار الإداري

ان محل كل تصرف هو الأثر الذي يتولد منه مباشرة ، ومحل القرار الإداري هو الأثر الذي يدخله هذا القرار على التنظيم القانوني للقسم ، وذلك بإنشاء مركز قانوني أو تعديله أو إنهائه ، فمحل القرار الصادر بتعيين موظف هو وضع هذا الشخص في مركز قانوني محدد بالذات .

والقرار الإداري باعتباره عملاً قانونياً يتميز في محله عن العمل المادي الذي يكون محله دائماً نتيجة ظروف واقعية مادية مثل قيد المواليد والوفيات في السجلات المعدة لذلك .

ويجب ان يكون محل القرار الإداري جزءاً قانونياً .

وقد عرفت محكمة القضاء الإداري محل القرار حيث تقول :

« ... فمن الأركان الأساسية للقرار الإداري ان يكون له محل ، وهو المركز الذي تنجم ارادة مصدر القرار الى احداثه ، والأثر القانوني الذي يترتب عليه حالاً ومباشرة ، وهذا الأثر هو انشاء حالة قانونية معينة او تعديلها او إلغائها ، وبهذا يتميز محل القرار الإداري عن العمل المادي الذي يكون دائماً نتيجة عملاً مادياً واقعياً » (٥٢)

وعلى ضوء ذلك فالقرار الصادر بمثل موظف محله هو قطع العلاقة بين الإدارة وهذا الموظف .

فلذا كل محل قرار غير مشروع يحق للمتضرر طلب ايقافه وإلغائه متى تبين للقاضي الإداري من ظاهرات الأوراق جدية طلب الايقاف وعدم مشروعية القرار في محله ، وعدم تدارك أمر معين اذا ما تم تنفيذ القرار حالاً ومباشرة .

ومن امثلة القرار غير المشروع حالة اصدار الإدارة قرار تعيين أحد

(٥٢) محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٤/١/٦ - مشار اليه مرجع

الدكتور / سليمان محمد الطويل مرجع سابق - ص ٢٢٩ .

المعاملين في غير الحالات المسموح بها ، أو تعيين عامل غير مستوف للشروط القانونية ، أو رفض ترخيص لشخص استوفى الشروط اللازمة للحصول عليه ، أو إبعاد مواطن بغير سند من القانون .

ففي كل هذه الحالات وأمنائها يكون محل القرار غير مشروع ويمكن الطعن عليه بطلب الإيقاف والإلغاء .

ويلاحظ أن القرار الإداري يكون غير مشروع إذا كان مخالفا للقانون .
فيحق طلب إيقافه وإلغائه ، وتتخذ مخالفة القاعدة القانونية أوضاع ثلاثة على النحو التالي :

(أ) المخالفة المباشرة للقاعدة القانونية :

وذلك بأن تتجاهل الإدارة القاعدة القانونية كلية ، وتتصرف على خلافها ،
كان رفض تعيين الأول في مسابقة تجريها وتعين غيره ، وكما لو رفضت منح أحد الأفراد ترخيصا استوفى الشروط المقررة لمنحه إذا كان القانون يحتم منح الترخيص في هذه الحالة ... الخ .

(ب) الخطأ في تفسير القاعدة القانونية :

وذلك بمحاولة الإدارة إعطاء القاعدة القانونية معنى غير المتصور قانونا ، سواء أكلن ذلك بحسن نية أو بسوء نية . ويطلق على هذه الحالة تسمية الخطأ القانوني " erreur de droit " ولما كان القضاء الإداري هو الذي يراغب مشروعية أعمال الإدارة ، فقد ترتب على ذلك أن الإدارة ملزمة بالتفسير الذي يقول به القضاء الإداري حتى ولو كان هذا التفسير لا يتفق مع حرفية النص .

(ج) : الخطأ في تطبيق القاعدة القانونية على الوقائع :

فإذا ما كان تطبيق القاعدة القانونية مشروطا بتحقيق حالة واقعية معينة أو تحققها على نحو معين ، فإن مشروعية القرار الإداري في هذه الحالة تتوقف

على تحقق الحالة الواقعية بالشروط التي يتطلبها القانون ، والقضاء الإداري يراقب الوقائع التي طبقت القاعدة القانونية على أساسها بالتقدير الذي يمكنه من الحكم على مدى سلامة تطبيق القاعدة القانونية .

وجدير بالملاحظة انه اذا كلنت الوقائع التي يترتب عليها تطبيق القاعدة القانونية تكون ركن السبب في القرار الإداري ، فان العيب الذي يشوبه هو عيب مخالفة القانون في حالة ما اذا كلنت سلطة الإدارة مقيدة ، ويصبح القرار مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة اذا كلنت سلطة الإدارة تقديرية .

المطلب الخامس

غاية القرار أو هدفه

تتمثل غاية القرار في الهدف النهائي الذي يسعى القرار الإداري إلى تحقيقه ، فالغاية من اصدار قرار ترقية موظف تستهدف حسن سير المرفق الذي يعمل به ، والغاية من اتخاذ قرار ضبط ادارى هي كفالة النظام العام بأركانه المعروفة وهي : الحفاظ على الامن العام ، والصحة العامة ، والسكينة العامة .

وجدير بالذكر أن السلطات المخوطة للإدارة في اتخاذ القرارات الإدارية ليست غايت في نفسها وإنما هي وسائل لتحقيق غاية ترمى إلى تحقيق المصلحة العامة . يختلف صورها وأوضاعها .

ونظرا إلى أن حلول عبارة « المصلحة العامة » ليس محددا فإن المشرع كثيرا ما يتدخل ويخصص للإدارة هدفا معينا داخل نطاق المصلحة العامة ، بحيث إذا استهدفت الإدارة تحقيق هدفا آخر غير الذي حدده المشرع ، فإن تصرفها يصبح مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة حتى إذا كان هذا الهدف من شأنه تحقيق مصلحة عامة ولكنها غير تلك التي حددها المشرع .

وتعرف هذه القاعدة بقاعدة تخصيص الأهداف وهي التي تتمثل في أن لكل قرار تصدره الإدارة هدفا معينا ينبغي تحقيق مصلحة معينة ، لا يمكنها أن تجرد عنه أو تستبدله بهدف آخر ولو كان محققا للمصلحة العامة ولكنها غير المصلحة العامة التي حددها المشرع .

العلاقة بين سبب القرار ، وبين غايته :

يسهل نظريا التمييز بين ركبي سبب القرار وغايته ، فالسبب حالة واقعية وقانونية مستقلة عن رجل الإدارة وسابقه على نشأة القرار وتؤدي إلى وجوده ، بينما غاية القرار هي المرحلة النهائية في اصداره .

ولكن من الناحية العملية قد يدق الفارق بين الركنين ويتقاربان إلى حد

كبر مما أدى الى خلط بعض الفقهاء بين الركنين ومزجهما في ركن واحد اطلق عليه اصطلاح « الاسباب اندافعة » . « Les motifs determinants »

ويعتبر الفقيه « حيز » من اهم الداعسين الى ذلك (٥٣) ، وبينى الراى السابق على اساس ما بين ركن السبب والغاية من صلة وثيقة جدا ، لان رجل الإدارة عندما يصدر قراره فله يكون مدفوعا بالسبب والغرض معا ، وكثيرا ما تلتنق الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب بالغرض أو الهدف الذى تسعى الإدارة الى تحقيقه ، ومثال ذلك أنه اذا كان القرار معيبا في اسبابه فانه عادة وفي ذات الوقت يكون معيبا في اهدافه .

ويضيف العميد « بونلر » حجة أخرى تتمثل في أنه : اذا ما قلبت الاسباب الحقيقية للقرار الإدارى فانه يحقق بطريقة آلية الغرض المطلوب منه (٥٤) .

ومع ذلك فاننا ننتفق في الراى مع « العميد الطملوى » في أنه يمكن تمييز ركن السبب عن ركن الغاية ، فركن الغاية له مهمة لا تقل اهمية وخطورة عن ركن السبب ، وهى أنه يقوم كحد خارجى بالنسبة لسلطة الإدارة التقديرية في اتخاذ القرار واستهدافه تحقيق المصلحة العامة أو الصالح العام .

ويظهر ذلك التمييز بين الركنين بوضوح في القرارات التأديبية ، فارتكاب العامل لجريمة تأديبية يعتبر سببا للقرار التأديبى ، أما الهدف من هذا القرار فيتمثل في حفظ النظام ، وحسن سير المرفق سيرا منتظما مطردا .

وندلل على ذلك بأنه يحدث أحيانا أن يرتكب العامل مخالفة تأديبية ولكن الإدارة تصرف النظر عن عقابه لحسن سمعته أو لتفانيه في العمل أو لغير ذلك من الاسباب التي تقدرها وتشفع للعامل في التغاضي عن سبب المخالفة .

ومن هنا يظهر أن السبب قائم ولكنه ينفصل عن الهدف .

(٥٣) دكتور / محمود حلمى : « القرار الإدارى » ط/ ١٩٧٠ من ٨٠ .
(٥٤) دكتور / سليمان محمد الطملوى « النظرية العامة للقرارات الإدارية » مرجع سابق ص. ٣٤ .

الفصل الثاني

الغاء القرارات الادارية وسحبها مع التركيز على القرار التاديبي
مع اهم التطبيقات القضائية

افصل الثاني

الفاء القرارات الادارية وسحبها مع التركيز على القرار التاديبى واهم التطبيقات القضائية

المبحث الاول

(الفاء القرارات الادارية مع التركيز على القرارات التاديبية)

✽ (اولا) الفاء القرارات الادارية بمعرفة السلطة الادارية « مصدره القرار » :

تنصب آثار الفاء القرار الادارى على المستقبل فحسب ، وبعبارة اخرى يمكن القول بان الآثار القانونية لهذا القرار تزول بلقياس الى المستقبل ، وقد يكون هذا الالفاء مباشرا اذا تناول القرار برمته ، وقد يكون غير مباشر اذا نتج عن تعديل للقرار . فكل تعديل للقرار يتضمن الفاء له اذ ان التعديل سواء كان كليا او جزئيا ، من شأنه ان يلفى آثار القرار فى مجموعه او فى جزء منه هنا ينشأ أثرا جديدة تحل محله .

وتطبيقا للقواعد العامة ، يجوز الفاء أى قرار ادارى لم يكسب حقوقا ، ومن ثم فان القرارات التنظيمية يجوز الفؤها فى أى وقت ، اذ انه لا يمكن الاحتجاج بحقوق مكتسبة استنادا لاحكام لاحية .

اما القرارات الادارية الفردية فعلى العكس من ذلك لا يمكن الفؤها اذا كانت اكسبت حقوقا للفرد ، والفاء مستقر على ذلك .

ومن اهم ما تجدر الاشارة اليه انه لا ينبغي ان يفهم ان المراكز الناشئة من قرارات ادارية فردية مشروعة تعتبر مراكز نهائية لا يجوز اطلاقا ادخال اى تعديل عليها ، انما المقصود هو ان تعديل تلك المراكز او الفؤها لا يمكن ان يتم الا فى الاحوال ووفقا للشروط التى ينص القانون عليها .

ولذلك فان مصدر القرار لا يتمتع بسلطة تقديرية تتيج له العدول عن

القرار الذى اتخذه ، بل يملس اختصاصا مقيدا طبقا للنصوص التشريعية او
اللائحة التى تحكم الموضوع (١) .

ونضرب لذلك مثلا بصور قرار ادارى بتعيين احد العاملين بالدولة ،
فلا يجوز لمصدر القرار ان يعدل عنه فيلغيه على اساس استعمال سلطة
تقديرية . انما يجوز له ذلك على اساس ممارسة اختصاصا مقيدا ينص عليه
القانون فيجوز له اصدار قرار يفصله او احالته الى المعاش ، او الغاء وظيفته
في الاحوال وطبقا للشروط التى يقرها القانون الذى يصدر في هذا الشأن .

و على ذلك بزاوية لاختصاص مشروع وخاضع لرقابة القضاء ، ويختلف عن
ممارسة السلطة التقديرية في اصدار قرار بالالغاء ، ويتربط على ذلك ان الغاء
القرار الادارى المشروع يجب ان يكون مسببا بصفة دائمة (٢) .

* (ثانيا) الغاء القرار الادارى بمعرفة القضاء الادارى « عن طريق اقامة
دعوى الالغاء » .

(١) اسلوب معرفة عيب القرار المطلوب الغاء قضائيا :

ان خير اسلوب لمعرفة عيب القرار المطلوب الغاء قضائيا ، يتل في بحث
اركن القرار للتأكد من مشروعيته او عدم مشروعيته . وينطبق هذا القول على
الغاء القرارات الادارية بصفة عامة ، وعلى الغاء القرارات التأديبية ، وكل
ما هناك ان طلب الغاء القرارات الادارية كلفاء قرار فيها تضمنه من تخطى
موظف في الترقية يعرض على المجلس بهيئة قضاء ادارى ، اما طلب الغاء قرار
تأديبى فيعرض على المجلس بهيئة قضاء تأديبى فنتمثل فيه المحكم التأديبية
العادية او العليا بما لها من اختصاص تعقيبى ، وطبقا للدرجة المالية للطاعن
حسبا سنعود الى بيانه تفصيلا (٣) .

-
- (١) دكتور / توفيق شحاته — مرجع سبق — ص ٦٩٧ .
(٢) محكمة القضاء الادارى فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ مع ص ٦١٢
(٣) يلاحظ أن الفرق بين « المحكم التأديبية المالية » و « المحكمة
التأديبية العليا » ليس في التدرج القضائى للمحكم ، بل في المستوى الوظيفى
للمحكمن الذين يمثلون أمام هذه المحكم ، فتختص المحكمة التأديبية العليا
بمحكمة من هم في مستوى الإدارة العليا ، وتختص المحكم التأديبية بن هم
دون ذلك .

وبناء على ما تقدم فعيب المشروعية المتصل بمصدر القرار يتبلور في دراسة ركن الاختصاص ، وعدم المشروعية المتصل بشكل القرار واجراءات اصداره يتمثل في عيب الشكل والجراءات ، وعدم المشروعية المتصل بمحل او موضوع القرار يتمثل في عيب مخالفة القانون ، وعدم المشروعية المتصل بالحالة الواقعية او القانونية يتمثل في عيب السبب .

وعيب عدم المشروعية المتصل بهدف القرار يتمثل في عيب اساءة استعمال السلطة .

وبهذه المقاسية يلاحظ ان السلطات المقررة للإدارة العامة ليست اهدافا او غايات في نفسها وانما هي وسائل لتحقيق الاهداف الرامية الى تحقيق المصلحة العامة بمختلف صورها واوضاعها ، ونظرا الى ان مدلول عبارة « المصلحة العامة » ليس محددا ، فان المشرع كثيرا ما يتدخل ويفصص للمسؤولين بالإدارة هدفا معينا داخل نطاق المصلحة العامة ، ويلزمهم بتحقيقه ، بحيث او سموا الى تحقيق هدفا آخر غير الذي حددته لهم القانون فان تصرفهم يصبح مشويا بعيب اساءة استعمال السلطة اذا كان الهدف الذي حققوه من شأنه تحقيق مصلحة عامة ، ولكنها غير تلك التي حددها المشرع ، ويعرف ذلك بقاعدة « تفصيص الاهداف » .

وبناء على ذلك فالهدف من اصدار القرار التاديبى هو المحافظة على سلامة المرفق الإدارى وحسن سيره وانتظامه .

وتتميز غاية القرار التاديبى عن سببه وعن محله بالإدارة عنما تصدر القرار التاديبى تبدا بالسبب ، ثم تنتقل الى المحل ، فتصل في نهاية المطاف الى الغاية وهى المحافظة على صالح المرفق العام الذى يجب ان يسير سيرا منتظما مطردا .

وغنى عن البيان ان سبب القرار التاديبى يجب ان يفكر في صاحب القرار والا اصبح مشويا ومعرضا للطعن عليه بالالغاء .

وجدير بالذكر ان الفقرة الرابعة عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد بينت اوجه الغاء القرار بصفة عامة وهى ان يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص ، او عيبا في الشكل ، او مخالفة القوانين

أو اللوائح ، أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها ، أو إساءة استعمال السلطة (٤) .

ولما كان المشرع لم يذكر صراحة عيب السبب إلا أنه يستشف من أنه الخطأ في التطبيق أو التأويل الذى ينتج عن الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

ونرى أن هذا العيب من أكثر العيوب شيوعا في الطعن على القضاء
القرارات التأديبية بالألغاء .

٤ - أهمية هذه المادة (المعثرة) نسجها كاملة فيما يلى :

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

(أولا) : الطعون الخاصة بتدخلات الهيئات المحلية .

(ثانيا) : المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة

للموظفين العموميين أو لورثتهم .

(ثالثا) : الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية

النهائية الصادرة بالتميين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات .

(رابعا) : الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات

الإدارية الصادرة بأحالتهم إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق

التأديبي .

(خامسا) : الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات

الإدارية النهائية .

(سادسا) : الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية

في منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذى ينظم كيفية نظر هذه المنازعات

أمام مجلس الدولة .

(سلبا) : دعوى الجنسية .

(ثامنا) : الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات

إدارية لها اختصاص قضائى ، فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق

والتحكيم في منازعات العمل وذلك متى كان مرجع الطعن ، عدم الاختصاص

أو عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها

أو تأويلها .

(تساما) : الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات

النهائية للسلطات التأديبية .

(عاشرا) : طلبات التمييز عن القرارات المنصوص عليها في البنود

السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية .

(حادى عشر) : المنازعات الخاصة بمقتوى الالتزام أو الاشتغال العامة

أو التوريد أو بأى عقد ادارى آخر . =

٢ - التكيف القانوني لدعوى الإلغاء :

وبهذه المناسبة فإن دعوى الإلغاء هي الدعوى القضائية التي يرفعها أمحلل الشأن من الموظفين العموميين أو الأفراد أملم المحكمة المختصة بمجلس الدولة بطلب إلغاء القرارات الإدارية النهائية بسبب مخالفتها للقانون ، أو تجاوز السلطة ، أو غير ذلك ، وتوجه الى القرار الإداري حيث يثير الطاعن عدم مشروعيته (٥) .

وتعتبر دعوى الإلغاء بمثابة دعوى القانون العام أو الدعوى الأصل في إلغاء القرارات الإدارية المشوبة بعيب يوصفها بالبطلان .

وترى الأغلبية أن دعوى الإلغاء هي من دعوى القضاء المبني لانتهاج تحمي المراكز القانونية العلة ، وتبني أساسا على التصدي للقرارات المخالفة للمشروعية ، بمعنى الطعن بالإلغاء هو النمى على مشروعية القرار التأديبي أو الإداري المطعون فيه ، ولذلك ترى الأغلبية أنها لا تثير خصومة تتعلق بحقوق شخصية ، ولا تثير منازعة بين خصمين أحدهما دائن والأحر

= (ثلثى عشر) : الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .
(ثلث عشر) : الطعون في الجزاءات الموقمة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

(رابع عشر) : سائر المنازعات الإدارية .
ويشترط في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو توليها أو إساءة استعمال السلطة .

ويتميز في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح .

(٥) يعرف " Hamaoui " دعوى تجاوز السلطة بقوله أنها :
« دعوى يمكن بواسطتها لكل ذي مصلحة الالتجاء الى القضاء الإداري لإلغاء القرار غير المشروع » .

راجع :

Hamaoui : Le juge administratif : " Tableaux de droit administratif, Paris.

مدین ، اذ لا تعدو أن تكون مخلصمة للقرار الإداری غیر المشروع بقصد رده
الى حکم القانون الصحیح حملة لبدأ المشروعی سواء تطلعت المحلفة
بالشکل أو بالموضوع .

وبلرغم من رأى الاغلبية بأن دعوى الالفاء من قبیل دعوى القضاء
العینی على النحو سالف الذکر ، الا أن هناك رأیا آخرًا « ونحن نؤیده » یذهب
الى أن طعون الالفاء تدخل فی نطاق « وضع مخطط » بین القضاء الشخصی
والقضاء العینی ، لانها وان کلفت تقوم بحسب نشأتها لحملة المشروعیة
الإداریة ، الا أنها تدخل كذلك فی نطاق القضاء الشخصی بحکم ما توفره كدعوى
قضائیة من حملة جدیة للمراکز الذاتیة والحقوق المكتسبة لاصحاب الشأن .

وفی المجال التأدیبی نقاتها تستهدف حملة الملبلین من توقيع الجزاءات
التأدیبیة غیر المشروعة .

ولذلك فامتنا نتفق مع الاتجاه الذی یضفی على دعوى الالفاء وصفا یجعل
لها طبیعة مخططة لانها لا تخرج عن كونها دعوى قضائیة یسکن النظر إليها من
زاوئین مختلفین : فمى تختصم القرار الإداری من زاویة ، ثم هی تدور ککل
دعوى قضائیة حول مصالح خاصة ومراکز ذاتیة ، بل وحقوق شخصیة
للأفراد بهدف تقرير وحملیة هذه المراکز والحقوق عن طریق رد الاعتداء الواقع
عليهم ، وذلك بال حکم الذی یصدر بالفاء القرارات الإداریة أو التأدیبیة غیر
المشروعة .

٢ - إلغاء القرار التأديبي بمعرفة المحكم التأديبية :

تمارس المحاكم التأديبية العادية ، أو المحكمة التأديبية العليا نوعين من الاختصاصات ، يتمثل الأول منها في الاختصاص التأديبي ، ويتمثل الثاني في الاختصاص التعميمي على القرارات التأديبية الصادرة من سلطات التأديب الرئاسية .

وبالنسبة للاختصاص الآخر تمارس المحاكم التأديبية ولايتها بشأن النظر في طلب إلغاء القرارات التأديبية التي يقيمها العاملون أمامها .

وتقام هذه الطلبات بمعرضة بدوئها صاحب الشأن . تلم كتاب المحكمة في المواعيد وبالإجراءات التي حددها القانون ، ويحدد فيها طلب إلغاء القرار المطعون فيه ، والبيانات الأخرى التي يتطلبها القانون ، وعند قبول الدعوى شكلا تتمدى المحكمة للنظر في الموضوع ، فإذا اتضح لها بطلان القرار التأديبي فاتها تحكم بإلغائه .

ويلاحظ أن اختصاص هذه المحاكم بالإلغاء مستقل عن اختصاصها بالتأديب الذي يتمثل في نظر الدعوى التأديبية المبتدأة حيث تمارس المحاكم التأديبية ولاية العقاب التي تقلم أهلها من النبيلة الإدارية بإبداء أوراق التحقيق ، وقرار الإحالة تلم كتاب المحكمة المختصة ويجب أن يتضمن القرار بيان أسماء العاملين الحاليين إلى المحكمة التأديبية وفئلتهم والمخالفات المنسوبة إليهم ، والنصوص القانونية الواجبة التطبيق .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لا يجوز للمحكمة التأديبية أثناء نظر دعوى الإلغاء أن تتصدى للدعوى التأديبية ما لم تكن قد اتصلت بها بالإجراءات التي حددها قانون مجلس الدولة ، فكما سبق القول فإن اختصاص المحاكم التأديبية يتمثل في الاختصاص التأديبي والاختصاص التعميمي ، وقد عين القانون نطاق كلا منهما وحدد لكل من الدعويين إجراءات خاصة لرغمها ونظرها .

وجدير بالإحاطة أن أسباب إلغاء القرار التأديبي لا تخرج بصفة عامة عن أسباب إلغاء القرار الإداري - ساقفة البيان - مع إضافة أسباب أخرى تتعلق بالإخلال بالضمانات التأديبية ، والتي سنعود إلى ذكرها تفصيلا ، ومن أهمها عدم « الغلو في تقدير الجزاء » ونمى به عدم تناسب الجزاء مع الذنب الإداري ، ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن يكون الغلو مقصور على الجسلفة في تقدير الجزاء فحسب ، بل يمكن أن يكون الباعث عليه التمسك بإساسة استعمال السلطة .

٤ - التمييز بين الإلغاء الكامل والإلغاء الجزئي للقرار « بمعرفة القضاء الإداري » :

عرفت إحدى الفتاوى الهامة الفرق بين الإلغاء الكامل والإلغاء الجزئي للقرار الإداري ، ويمكن تلخيص هذه الفتوى في أنه : ان كان السبب الذي استندت اليه المحكمة في قضائها بإلغاء قرار إداري لمخالفته للقانون لم يتم على خصوصية معينة اختص بها الطاعن ، ولا تقوم بالنسبة لغيره من شملهم هذا القرار بل ان جميعهم شملتهم حالاتهم فله لا يسوغ القول بأن القرار الذي أعدم لهذا السبب ما كان قائما بالنسبة لمن شملهم ولم يطعنوا ، لان إلغاء القرار في هذه الحالة هو في حقيقته « إلغاء كلي » وليس « إلغاء جزئي » ومقتضى ذلك انه يستفيد منه كل من وجد في ظروف مماثلة لظروف الطاعن ولو لم يختص هذا القرار ابله القضاء بوصفه من الكلفة .

ولاهمية هذه الفتوى في التمييز بين الإلغاء الكلي ، والجزئي ، وفي اسباب الإلغاء نشير اليها كإلية على النحو التالي : -

« ان الحكم الصادر في القضية رقم ٣٧٢ لسنة ١٠ في المشار اليه يقسم على ان القرار رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٦١ بتعيين السيدة / في وظيفة عاجلة تليفون بالدرجة الثامنة بمرتب قدره تسعة جنيهات قد صدر من غير مختص باصداره حسبما يبين من احكام لائحة نظام عمال وموظفي المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٨ / لسنة ١٩٦١ وهذا العيب الذي شاب قرار تعيين السيدة المذكورة لا يبلغ حدا من الجسامه يؤثر على كيان القرار ... وينحدر به الى درجة الانعدام ، ومن ثم فهو اكتسب الحصانة بغوات مواعيد الطعن فيه تجعله غير قابل للإلغاء او السحب فاذا قام المدير العام بسحبه بعد مضي اكثر من أحد عشر شهرا على اصداره فان قرار السحب وهو القرار المطعون فيه يكون قد صدر على غير اساس سليم من القانون بتعين الإلغاء .

كما يبين من الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٣٦٩ لسنة ٢ في انه قد اقر الحكم المشار اليه من حيث الاسباب التي قام عليها والنتيجة التي انتهى اليها .

ومن حيث أن المسلم به أن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء هي حجية عينية كنتيجة طبيعية لاعداد القرار الإداري في دعوى هي اختصاص له في ذاته ، إلا أن مدى الإلغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإلغاء الكامل وقد يقتصر الإلغاء على جزء منه دون باقيه وهذا هو الإلغاء الجزئي وغنى عن البيان أن مدى الإلغاء أمر يحدد بطلبات الخصوم وما تنهى إليه المحكمة في قضائها فإذا صدر الحكم بالإلغاء كلياً كان أو جزئياً فإنه يسكون حجة على الكافة ذلك أن الخصومة الحقيقية في الطعن بالإلغاء تنصب على القرار الإداري في ذاته وتستند على أوجه عامة كعدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو توليها أو إساءة استعمال السلطة ، وكل وجه منها له من العموم في حالة قبول الطعن مما يجعل القرار المطعون فيه باطلا لا بالنسبة للطاعن وحده بل بالنسبة للكافة فهو بطلان مطلق .

ومن حيث أن الثابت في الحالة المعروضة أن الحكم الصادر لصالح السيدة / قد قضى بإلغاء القرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه لمخالفته القانون حيث تضمن سحب قرار تعيين هذه السيدة في وقت لا يجوز السحب فيه قانوناً وذلك على التفصيل السابق بيانه - وهذا السبب الذي استندت إليه المحكمة في إلغاء هذا القرار هو في حقيقته مما يعتبر سبباً شاملاً عاماً يمس في أساسه ولم يتم خصوصية معينة أختصت بها السيدة المذكورة ولا تقوم بالنسبة لغيرها من شملهم هذا القرار إذ أن جميعهم تشابهت حالتهم بها وسحبت قرارات تعيينهم بهذا القرار في وقت كان لا يجوز السحب فيه قانوناً ومن ثم فلا يسوغ القول بأن هذا القرار الذي أعدم لهذا السبب بالحكم المشار إليه يعتبر ما يزال قائماً للعاملين المعروضة حالتهم .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم فإنه ولئن كان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لرياسة الجمهورية السالف الإشارة قد صدر بعبارة إلغاء القرار المطعون فيه رقم ٥٢٧ ... فيما تضمنه من سحب قرار تعيين المدعية فإن هذا الإلغاء في حقيقة الأمر هو إلغاء كامل للقرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وليس إلغاء جزئياً - فيستفيد منه كل من وجد في ظروف مماثلة لظروف السيدة التي صدر لصالحها هذا الحكم ولو لم يختصم هذا القرار أمام القضاء بوصفه من الكافة .

ولذلك انتهى رأى اللجنة الى احقية كل من السيد /
والسيدة / وغيرهم من سجلهم القرار رقم ٥٢٧ لسنة
١٩٦٢ المشار اليه في الاستفادة من الحكم الصادر لصالح السيدة/.....
الخو عنه سلفا واعادة تسوية حالتهم على هذا الاساس « (٦) .

(٦) مشار لهذه الفتوى بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها لجان
القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة - للسنوات : التسليسة
والعشرين ، والتسعة والعشرين ، والثلاثين - من اول اكتوبر سنة ١٩٧٢
الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٦ - اللجنة الثالثة - ادارة الفتوى لوزارات المالية
والاقتصاد والتجارة الخارجية والتموين والتأمينات (فتوى رقم ١٩٨٤ بتاريخ
١١/٢٦/١٩٧٢) .

٥ - الشروط العامة لقبول دعوى الإلغاء :

يجب أن تتحقق للدعوى الرخصة القانونية في تحريكها كإن يكون التصرف موضوع الدعوى مما يقبل بطبيعته المخاصمة القضائية وأن يكون للدعوى مصلحة جدية في رفع الدعوى .

ثم يجب بعد ذلك أن نصب الدعوى في الشكل القانوني وفقا للإجراءات والمواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة والتي تعتبر الدعوى مقبولة شكلا ، وما لا يرد بشأنه نص بقوانين مجلس الدولة يمكن الرجوع في شأنه الى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما يتلاءم مع طبيعة الدعوى الإدارية .

ويمكن تبويب هذه الشروط في طائفتين أساسيتين وهما :

(أ) الشروط العامة لتقريض بممارسة دعوى الإلغاء وهي :

— يجب أن يكون موضوع الدعوى قرارا إداريا نهائيا من القرارات التي يجوز الطعن فيها بالإلغاء .

— يجب أن يتوافر للطاعن مصلحة جدية شخصية وببشارة في رفع الدعوى .

— يجب ألا يكون هناك حظر على رفع الدعوى « كما سبق بيانه » .

(ب) الشروط العامة لصحة تحريك دعوى الإلغاء وهي :

— يجب استيفاء بعض الإجراءات السابقة على رفع الدعوى كالإنتهاء الى التظلم الإداري السابق بالنسبة لدعوى الإلغاء المرغوة من الموظفين المومنين .

— يجب استيفاء الشروط المقررة لصحة عريضة الدعوى شكلا طبقا لاحكام قانون المرافعات ، ولما يقضى به قانون مجلس الدولة .

— يجب أن يقدم طلب الإلغاء في الميعاد القانوني الصحيح (٧) .

(٧) راجع مؤلفنا « قضاء مجلس الدولة وإجراءات وصيغ الدعاوى الإدارية » ص ٩٩ - ١٠٠ .

المبحث الثانى

عرض لاهم اسباب الطعن بالالفاء

نعرض اهم العيوب التى تشوب القرار الادارى بصفة عامة ، والقرار التأديبى بصفة خاصة . وتجعل كلا منهما معرضا للطعن عليه بالالفاء .

وجدير بالاحاطة ان منازعات الالفاء تعرض على مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى اذ تعلق الامر بالطعن على القرارات الادارية بالانفناء - مثل الفاء قرار ادارى فيما تضمنه من تخطى احد العاملين فى الترقية فتعرض هذه المتازعة وما يشابهها على المحاكم الادارية او محكمة القضاء الادارى بحسب اختصاص كل منهما . (٨)

اما اذا تعلق الامر بطلب الفاء قرار تأديبى فان الاختصاص ينمقد للمحاكم التأديبية العادية ، او المحكمة التأديبية العليا بحسب اختصاص كل منها ، فتعرض هذه المحاكم سلطاتها التعميقية فى طلب الفاء القرارات التأديبية الصادرة من سلطات التأديب الرئاسية والتى يطعن عليها بحد العيوب التى تشوب القرارات التأديبية . (٩)

ونبين اهم هذه العيوب فيما يلى :

(١) عيب مخالفة القانون :

ويندرج تحت هذا العيب :

— حالة الامتناع عن تطبيق القانون .

— حالة التفسير الخاطى للقانون بمعنى يخلفه عن قصد المشرع .

— حالة مخالفة المنشورات الداخلية والتفليط الوزارية بشأن الموظفين .

— حالة مخالفة حجية الشئ المفضى به .

(٨) راجع مؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة » واجراءات وصيغ الدعوى الادارية » - الفصل الثالث - « دعوى الالفاء » ص ١٧ - ٩٤ .

(٩) جدير بالملاحظة ان للمحاكم التأديبية اختصاصا آخر يتعلق بمحاكمة العاملين بشأن المخلفات التأديبية التى تحيلها اليها النيابة الادارية . وسنعود الى بيان ذلك بالاسهل والتفصيل .

(ب) حالة انعدام الباعث :

ويندرج تحت هذا العيب :

— انعدام الباعث من الناحية المادية أو الواقعية .

— انعدام الباعث من الناحية القانونية .

(ج) عيب إساءة استعمال السلطة :

نمهد بمفهوم هذا العيب ، ونميز بينه وبين مخالفة القانون ثم نبين صوره المختلفة وهي :

— إساءة استعمال السلطة بسبب المصلحة الشخصية لمصدر القرار .

— إساءة استعمال السلطة بسبب العطفة الشخصية لمصدر القرار .

— إساءة استعمال السلطة بسبب إصدار القرار بدافع ميلى .

ونفصل ما ما أوجزنه على النحو التالى :

(١) عيب مخالفة القانون " la violation de la loi "

✳ تعريف عيب مخالفة القانون وتطور الأخذ به كسبب للبطلان
يفسد بمخالفة القانون الخروج على احكامه الموضوعية فيكون
القرار الصادر في هذه الحالة معيبا من حيث موضوعه ومضمونه أو محله .

ولم يكن هذا العيب في اول الامر من بين اسباب البطلان التي تخول
الفاء القرار الإداري بواسطة الطعن بسبب تجاوز السلطة ، بل كان يعطى مجرد
الحق في المطالبة بتمويض الضرر الناجم عنه عن طريق الطعن الذي يثير ولاية
القضاء الكلية ، ولم يقرر الفاء القرار الإداري بسبب مخالفة القانون
امام مجلس الدولة الفرنسي الا ابتداء من سنة ١٨٦٤ .

ويشع هذا العيب ليشمل مخالفة اية قاعدة قانونية سواء كان
مصدرها الدستور ، او القوانين العادية او المراسيم ، او اللوائح او حتى
العرف الإداري الذي تجرى عليه سنة الادارة وتتخذه منوالا لها ، وكذلك
المبادئ القانونية العامة .

ولهذا يرى الفقه ان تسميه ذلك العيب « بعب مخالفة القانون »
تسمية غير موفقة لان هذا المفهوم على اطلاقه يصدق على جميع انواع
العيوب التي تشوب القرار الإداري كعب عدم الاختصاص ، وعب الشكل
والاجراءات ، وعب اساءه استعمال السلطة .

✳ الحالات التي ترتكب فيها الادارة مخالفة القانون :

هناك حالات متعددة ترتكب الادارة فيها هذا العيب ومن اهمها ما يلي :

١ - حالة الامتناع عن تطبيق القانون :

مثال ذلك ان يوقع الرئيس الإداري جزاء تأديبيا على احد العاملين
متجاوزا العقاب المتصوص عليه في لائحة الجزاءات بامتناع عمدي عن
الانترام بلحكام اللائحة .

والقصود بتطبيق الادارة للقانون تطبيقا خاطئا هو ان يتأثر الادارة

سلطات في غير الحالات التي خولها لها القانون وتوضيحا لهذه الفكرة ، انه فضلا عن المثال السابق فانه اذا وقع احد الرؤساء الاداريين جزاء تأديبيا على احد العاملين دون ان يكون متصلا بخدماته لعمله فان قراره يكون مميا لتطبيق القانون تطبيقا خاطئا ويحق للبضار طلب القضاء هذا القرار .

٢ - حالة التفسير الخاطئ للقانون باعطائه معنى يختلف مع قصد المشرع :

من اهم ما تجدر الاشارة اليه ان الخطأ في فهم القانون او تفسيره لا يشكل كقاعدة عامة ذنباً ادارياً على سند من ان فهم القانون وتفسيره ليس امراً سهلاً وميسوراً لاغلب العاملين بالادارة بل هو من الامور التي تدق على بعض المتخصصين . (١٠)

ومن حالات مخلفة القانون في الاحكام الحديثة لمجلس الدولة المصري قضية هبة تيميل في ان الدولة اصدرت القانون ١٠٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة . ومنها عدم ترقية الموظفين للدرجات العليا التي تبدأ من درجة مدير عام وما يعلوها من درجات الا بعد انقضاء سنتين من تاريخ عودة المعارين . ولكن وزارة الزراعة طبقت هذا القانون تطبيقا خاطئاً على المعارين في حركة الترقيات الى الدرجة الاولى ، فطعن ببطلان هذا القرار وتم الفائه بحكم محكمة القضاء الاداري - دائرة الجراءات والترقيات الصادر في الدعوى رقم ٢٨٨٠ سنة ٣٦ في ١٦/١/١٩٨٤ والتي باثرتنا الدفاع فيها عن موكلنا المهندس الزراعي محمد عبد الحيد حسنين . (١١)

(١٠) مجلس الدولة المصري (احكام الادارية العليا) القضيتان ١١٠٦ و ١٤٤٧ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٧٢/٥/٢٦ وفي هذا المعنى ايضا حكم الادارية العليا جلسة ١٩٦٥/٥/٨ في القضية رقم ١٩٦٢ لسنة ٧ ق .
(١١) الدعوى ٣٦/٢٨٨٠ في والمقابلة من السيد / محمد عبد الحيد حسنين ضد وزير الزراعة وصدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢١ لصالح موكلنا .

١ م - ٩ المحاكمات التأديبية

٢ - حالة مخالفة المنشورات الداخلية والتعليمات الوزارية بشأن الموظفين :

ان هذه الحالة تدخل في حالات مخالفة القانون وتجيئ طلب الالغاء بسبب تجاوز السلطة .

غير ان هذه المسألة تحتاج الى شرح وتحديد فيها اذا كانت هذه المنشورات « Circulaires » والتعليمات « instructions » تؤدي في حالة مخالفة احكامها الى تحريك دعوى الالغاء بالنسبة لفريق معين او غير ذلك .

وللاجابة على ذلك نقول انه بتطيل القواعد التي تتضمنها هذه المنشورات ، وتلك التعليمات نجد انها تحتوى على قواعد ملزمة بالنسبة لمن وجهت اليهم من الموظفين المخاطبين باحكامها ونحوهم ، فاذا خالفوا احكامها حق مسألتهم تأديبيا على سند من انها صادرة من الرؤساء الادريين .

وبالمقابل فاذا وضعت الادارة قواعد عامة فانها تصبح قيما عليها فلا تستطيع مخالفتها ما دامت قائمة ولم تعدل او تلغى بالاجراءات القانونية الصحيحة ، فاذا قبلت الادارة بخلافة هذه المنشورات او التعليمات القائمة بنجح للموظفين ان يطعنوا في موضوع المخالفة بدعوى الالغاء .

وقد طرحت هذه الحالة على القضاء الاداري واعطى احقية للمطالبين بالغاء القرارات الادارية الصادرة من بعض الاجهزة الادارية بالمخالفة لتعليمات صادرة من مجلس الوزراء في شأن السماح للمعاريين في الخارج بالبقاء لفترة ستة اشهر بعد انتهاء الاعارة لتدبير شؤونهم الخاصة . والظمن هنا يستند الى تجاوز السلطة ومخالفة القانون . (١٢)

(١٢) تقول المحكمة الادارية العليا في هذا الخصوص ما يلي : « على الجهات الادارية ان تلتزم بمنح المعاريين بالخارج مهلة ستة اشهر المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء بجلسة ١٩٧٥/٨/٦ باعتبارها المدة المناسبة التي يمكن معها لهؤلاء المعاريين انهاء متعلقاتهم بالبلاد التي يعملون بها ، فاذا ما صدر قرار انهاء الخدمة قبل مضي الفترة المذكورة يكون قد صدر مخالفا للقانون ويتمين الغائه » .

(المحكمة الادارية العليا - القضية ٦٣٩ لسنة ٢٦ ق عليا - جلسة

٨٢/٦/٢٦ .

ومن زاوية أخرى فليس للأفراد من غير موظفي الدولة الحق في الطعن في هذه التعليقات أو المنشورات بدعوى الإلغاء طالما لم يكونوا من المخاطبين بأحکامها لأنها ليست موجهة اليهم ولا تعتبر بالنسبة لهم جزءاً من قوانين الدولة التي يجب أن يخضع الأفراد لأحکامها . (١٣)

٤ - حالة مخالفة حجية الشيء المقضي به :

يشبه القضاء إخلال الإدارة بقاعدة حجية الشيء المقضي به بعيب مخالفة القانون ، على سند من أن الإدارة تلزم بالتواعد المشبعة .
فعلی الإدارة أن تحترم حجية الأحكام النهائية سواء كان ذلك في مجال القرارات العادية أو في مجال القرارات التأديبية .

ونضرب لذلك مثلاً كيم الأهمية من أحكام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة المصري حيث تقول :

« سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه لا يجوز لمجلس التأديب أن يعمد للمجادلة في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الأمر المقضي به ونفى وقوعها ، وإذا كان الحكم الجنائي في القضية ٧٢٧ لسنة ١٩٧٠ نفى عن المخالف المخالفين الموجهين إليه وحكم ببراءته مما أسند إليه فيها ، فلا يجوز للقرار التأديبي أن يعيد النظر فيما قام عليه الحكم الجنائي الذي قضى ببراءة المخالف من هاتين المخالفتين إلا كان في ذلك مساس بقوة الشيء المقضي وهو مالا يجوز » . (١٤)

ويلاحظ وجود حالات معينة لا تقبل فيها دعوى تجاوز السلطة بسبب مخالفة القانون .

ومن أهمها مخالفة القرار الإداري للقوانين الأجنبية على سند من أن

(١٣) راجع في هذا الشأن حكم مجلس الدولة الفرنسي - في ٢٣ يوليو

سنة ١٩٢٦ ، ١٣ يناير سنة ١٩٢٧ ، ٩ يونيو سنة ١٩٢٧ .

ب - دكتور مصطفى كمال : (المرجع السابق ص ٢٧٣ وما بعدها) .

(١٤) مجلس الدولة المصري « المحكمة الإدارية العليا » - الحكم في

القضية رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٦٦ - جلسة ١١ مايو سنة ١٩٧٤ م .

القانون يطبق تطبيقاً اقليمياً ، لانه مظهر من مظاهر سيادة الدولة على اقليمها .

وذلك فضلاً عن الصعوبات التي تعترض البحث عن القانون الاجنبى وتطبيقه وتفسيره ، فقد يكون هذا القانون مكتوباً ، وهنا قد تشوّه الترجمة مضمونه ، أو يختلف حول تحديد قبيته القانونية ، أو قد يكون مصدره العادة كما هو الوضع فى القانون « الانجلو مكسونى » وهنا تنور الصعوبة حول اختلاف العادات والاعراف ، وقد يكون مصدره القضاء ، وقد يختلف الدور الذى يلعبه القضاء باختلاف الدولة (١٥) .

(١٥) المرحوم الاستاذ الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن : « نزاع القوانين » - القاهرة ١٩٥٦ - ص ٥٨٥ وما بعدها .

(ب) « عيب انعدام الباعث » *Inexistence de motif*

✳ تعريف عيب انعدام الباعث وتطور الاخذ به كسبب للبطلان :

اتجه مجلس الدولة الفرنسى منذ عهد قريب الى اضافة هذا العيب الى العيوب التى تشوب القرار الادارى وتجعله قابلا للبطلان ، ويتمثل هذا العيب فى عدم وجود الاسباب الواقعية او القانونية التى دفعت الادارة الى اتخاذ قرار معين .

ويظهر هذا العيب بشكل واضح فى قضايا التنايب :

وجدير بالملاحظة انه لا يقصد بلباعث فى هذا المجال الغرض او الهدف من اصدار القرار (But) بل المقصود هو الاسباب والظروف الواقعية او القانونية التى تحدث قبل اصدار القرار وتنفذ الى وجوده .

وقد ظل عيب انعدام الباعث موضوعا للجدالة من الفقهاء ، فلبعض يرى انه ليس عيبا مستقلا بل يمكن ادماجه فى عيب مخالفة القانون ، والبعض يصر على استقلاله ، وقد اخذ مجلس الدولة الفرنسى بلغرى الآخر .

✳ صور عيب انعدام الباعث :

تتمثل هذه الصور فى صورتين جوهريتين وهما :

- انعدام الباعث من الناحية المادية او الواقعية .
- انعدام الباعث من الناحية القانونية .

ونفصل ذلك على النحو التالى :

— انعدام الباعث من الناحية المادية او الواقعية :

تتمثل هذه الصورة فى ادعاء الادارة ان امورا معينة او ظروف مادية خاصة هى التى دفعتها الى اصدار القرار ، ثم يثبت بعد ذلك عدم وجود ذلك الامر فى الواقع ، ويمبر البعض عن ذلك بالقول بوجود « خطأ فى الواقع او فى الاسباب » أى بالمركز القانونى الذى يكون تحققه شرطا

لصدور القرار الإداري الصحيح ، لأن أسبيل القرار هي عبساره عن وقائس تنتج آتلا قانونية لازمة لصحة القرار الذي يصدر بناء عليها ، وعلى المحكمة ان تتأكد من ان الواقعة تكون المركز أو الحالة التي نص عليها القانون وجعلها شرطاً لصحة صدور القرار الإداري .

فالسبب حسبما عرفته المحكمة الإدارية العليا في مصر هو ركن من اركان القرار وشرط من شروط مشروعيته فلا يقوم القرار بدون سببه ، ولذلك تلزم الإدارة بإرساء قرارها على سبب صحيح مستخلص استخلاصاً ستافاً من اصول مادية أو قانونية صحيحة تنتج حتى يقوم القرار على سببه ويكون مطابقاً للقانون :

وقد اوضحت المحكمة ذلك المفهوم في حكم آخر حيث تقول :

ان القرار الإداري يجب ان يقوم على سبب يبرره صدقاً وحقاً اى في الواقع وفي القانون ، وذلك كركن من اركان انعقاده ، باعتبار القرار تصرفاً قانونياً ولا يقوم اى تصرف قانونى بغير سببه « (١٧) » .

ومن الامثلة المستقاة من القضاء الفرنسى ، قضية تمثل وقائمها فى ان الإدارة الفرنسية احاتت محافظاً على التقاعد بدعوى انه طلب ذلك . ولكن المحافظ رفسع الامر للقضاء على سند من انه لم يقدم استقالته وقد الفت المحكمة قرار الاحالة الى التقاعد . على سند من انه ولو ان عب. الانبات فى النظام الفرنسى يتحملة راسع دعوى الالفاء غير ان الإدارة لم تقدم اى مستند بثبت عدم صحة اتوال المحافظ . ومعنى ذلك تصديق اقواله .

انعدام الباعث من الناحية القانونية :

يظهر انعدام الباعث من الناحية القانونية فى حالة ادعاء الإدارة توافر

(١٦) حكم المحكمة الإدارية العليا فى ١٦/٢/١٩٥٧ - القضية ١٦٥٦

س/٢ .

(١٧) المحكمة الإدارية العليا فى ١٢/٧/١٩٥٨ فى القضية رتم

٤/س٦٨ .

شروط قانونية معينة كاتبة لاصدار قرار تاديبى ، ثم يتكشف فيما بعد عدم توافر هذه الشروط فيوصف القرار بأنه مشوب بوجود خطأ قانونى .

ومن اهم الاخطاء المستقاة من القضاء الفرنسى قضية « عمدة » فصلته الادارة ناسبة اليه بعض الاعمال التى تشكل خطأ من الناحية القانونية ، ولما التجا العمدة الى مجلس الدولة تبين ان بعض الاخطاء المتسوبة اليه غير موجودة والبعض الآخر لا يشكل خطأ قانونيا يستحق ذلك الجزاء التاديبى البالغ الخطورة .

* تقدير وجود الباعث في حالة السلطة المقيدة وحالة السطاسة
التقديرية في اصدار القرار .

إذا كانت الادارة تباشر سلطة مقيدة في اصدار القرار Pouvoir Léf فان الباعث في هذه الحالة يكون شرطاً من شروط صحة القرار ويعتبر انعدامه تخلفاً للشرط من الشروط التى حددها القانون ، فالقانون مثلاً يشترط شروطاً معينة لترقية الموظف بالاقضية المطلقة فإذا لم تتوافر هذه الشروط يعتبر قرار الترقية باطلاً .

وكذلك يشترط القانون ارتكاب الموظف خطأ تاديبياً يخول الادارة توقيع الجزاء ، فإذا لم يرتكب الموظف هذا الخطأ او كان الفعل المنسوب اليه لا يكون خطأً يوجب توقيع الجزاء فإن القرار الصادر والمخالف لقواعد الترقيات بالاقضية في الحالة الاولى ، ولقواعد التاديب في الحالة الثانية يكون مخالفاً للقانون .

اما اذا اصدرت الادارة قراراً بناءً على ما تترخص به من سلطة
تقديرية : Pouvoir discrétionaire

فالبعث يرى ان الباعث على اصدار القرار لا يعتبر شرطاً ضرورياً لصحة القرار الإدارى ، لان الادارة اذ تباشر السلطة التقديرية لا تكون مقيدة بشروط معينة ، وتستطيع اصدار القرار حتى ولو انعدم الباعث الذى تدعيه ، لانه في مثل هذا الفرض يعتبر انعدام الباعث سبباً قائماً بذاته مستقلاً عن مخالفة القانون ، ويؤيد الاستاذ الدكتور محمود محمد حافظ هذا الرأى ويرى انه في مجال السلطة التقديرية يمكن ارجاع الميب الذى

يشوب القرار لا الى انعدام الباعث بل الى اساءة استعمال السلطة ، وذلك
اذا تحقق القاضى من ان الباعث الذى تدعيه الادارة ككن فى الواقع انحرافا
عن قصد المشرع من منحه الادارة السلطة التى اصدرت القرار بناء
عليها . (١٨)

ومن جانبنا نحن كنا نسلم برأى الاستاذ الدكتور محمود حافظ فيما انتهى
اليه من أن تظف الباعث فى حالة ممارسة الادارة لسلطانها التقديرية ،
فانه يمكن ارجاع العيب الذى يشوب القرار لا الى انعدام الباعث بل
الى اساءة استعمال السلطة :

غير أننا لا ننفي فى ان الادارة عندما تباشر سلطة تقديرية لا تكون مقيدة
بشروط معينة وتستطيع اصدار القرار حتى ولو انعدم الباعث الذى
تدعيه ، ونستند فى ذلك الى الفقه الحديث فى كل من مصر وفرنسا
يرى انه لا توجد سلطة مقيدة من جميع النواحي ، ولا سلطة تقديرية
بصفة مطلقة ، لان التسليم بالسلطة التقديرية المطلقة للادارة يعنى انقلابها
الى سلطة تحكمية وليست تقديرية ، والرقابة القضائية كما تقول المحكمة
الادارية العليا عندها ، موجودة على جميع التصرفات الادارية
ولا تختلف فى طبيعتها وان تفاوتت فى مداها ، ففى مجال السلطة التقديرية
تنصب الرقابة القضائية على قيام الاسباب وصحتها واستهدافها تحقيق
المصلحة العامة .

(١٨) راجع دكتور / محمود محمد حافظ « رقابة القضاء لعمال الادارة »
المراجع السابق ص ١٢٨ .

(ج) عيب اساءة استعمال السلطة :

يعرف القضاء الإداري عيب اساءة استعمال السلطة « بأنه تصرف ارادى يقع من مصدر القرار بتوجيه غرضاً غير الغرض الذى قصد القاتون تحقيقه ، ولا مشاحة ان الرئيس الإدارى اذا ما اصدر قراره عن هوى متفكيا فيه سبيل المصلحة العامة كان قراره مشوباً بسوء استعمال السلطة » .

وفهم من هذا التعريف ان عيب اساءة السلطة يتحقق اذا انحرفت الإدارة بقرارها الذى تصدره عن الهدف العام الذى من اجله يمنحها المشرع ما تتمتع به من سلطات ، او انصرف عن الهدف الخاص الذى من اجله تباشر سلطة معينة فى مجال معين بالذات ، فهو عيب متصل بالهدف من اصدار القرار ، ويظل القرار مشوباً بعيب اساءة استعمال السلطة حتى لو كان يرمى الى تحقيق صالح معين ، ولكنه يختلف عن الصالح العام الذى يرمى المشرع الى تحقيقه من اصدار القرار ، وذلك هو ما يعرف بالفروج عن قاعدة تخصيص الاهداف .

ويجب ان تتحقق المحكة التى يثار امامها هذا العيب من نوازع الهوى وبواعث الانحراف ، او الفروج عن الهدف الذى حدده المشرع .

وفى نفس الحكم السابق الاشارة اليه تقرر المحكة ان مجرد القراءة لا تكفى لاثبات اساءة استعمال السلطة طالما لم يظهر تأثيرها على مصدر القرار ولم يكن لها اثر فى الايثار والتفضيل . (١٩) .

* التمييز بين عيب اساءة استعمال السلطة ومخالفة القانون :

تعرض القضاء الإداري ايضا للتمييز بين عيب اساءة استعمال السلطة ومخالفة القانون ، ويتضح ذلك من حكم محكمة القضاء الإداري حيث تقول :

(١٩) محكة القضاء الإداري فى ١٩٥٠/١١/٣٠ - فى الدعوى ٢١٢ -
س٣ق - مجموعة س٥ - ص١٩٩ وما بعدها .

« أن إساءة استعمال السلطة الذى يعيب القرار الإدارى هو توجيه إرادة مصدره الى الخروج عن روح القانون وغاياته وأهدافه وتسخير السلطة التى وضعها القانون بين يديه فى تحقيق أغراض ومآرب بعيدة على الصالح العام فإساءة استعمال السلطة عمل إرادى من جانب مصدر القرار تتوافر فيه العناصر المتقدمة » .

وهذا الشق من حكم المحكمة ينطبق على حالة إساءة استعمال السلطة ، ثم ميزت المحكمة فى الشق الثانى من حكمها بين هذه الحالة وحالة مخالفة القانون بقولها :

« أما إذا كان مصدر القرار حسن القصد سليم الطوية ، أو أنساقى تكوين رايه وراء أحد أعوانه بحسن نية أو إمدده ببيانات خاطئة حصل منها على قراره ، فإن وجه الطعن فيه يندرج تحت الخطأ فى القانون بقيام القرار على وقائع غير صحيحة أو مدسوسة أو مدلس فيها » .

ومن هنا فأننا نرى أن المحكمة وضعت معيارا موضوعيا للتمييز بين القرارات المشوبة بإساءة استعمال السلطة والمشوبة بعيب مخالفة القانون ، ويمثل هذا المعيار فى التمييز بين حسن نية مصدر القرار أو سوء نيته .

وكثيرا ما يظهر عيب إساءة استعمال السلطة فى قرارات الضبط الإدارى كما يظهر كذلك فى حالات ممارسة السلطة التقديرية ، فالمعروف وعلى ما قضت به الكثير من الأحكام أن الإدارة وإن كانت تتمتع بما لها من سلطة تقديرية فى حرية تقدير ، ملامة إصدار القرار ومراعاة الظروف ووزن الملبسات ، إلا أن ذلك لا يعصمها من الالتزام بتحقيق الصالح العام ، فإن تجاوزت تلك الحدود فإن قرارها يصبح مشوبا بإساءة استعمال السلطة .

وتقول محكمة القضاء الإدارى تأييدا لهذا الرأى ما يلى :

« أن كانت الإدارة تستقل بتقدير مناسبة إصدار قراراتها أى أن لها الحرية المطلقة فى تقدير ملائمة إصدار القرار الإدارى من عدمه بمراعاة ظروف ووزن الملبسة المحيطة به ، إلا أنه يجب أن يكون الباعث عليه مصلحة عامة والأشابه عيب إساءة استعمال السلطة » (٢٠) .

(٢٠) محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى ١٣٤ للسنة الأولى القضائية

فى ١١/١١/٤٧ - المجموعة س٢ - ص ٥٦ .

وفي حكم آخر نجد المحكمة الإدارية العليا تقول :

« من حيث أن قوام دفاع الإدارة أنه ليس ثمة ما يلزمها قانوناً بنموذج المدعى ... ، ذلك أنها تمارس في هذا الصدد سلطاتها التقديرية التي لا يعقب عليها فيما تصدره من قرارات في مجالها ما دام تصرفها قد خلى من إساءة استعمال السلطة ، ومن حيث أن هذا القول من جانب الإدارة ينقصه الكثير من التحديد ذلك أن الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة ليست حقيقة على وزن واحد بالنسبة لجميع التصرفات الإدارية بحسب المجال الذي تتصرف فيه ، ومدى ما تتمتع به من حرية وتقدير في التصرف ... ، إلا أن هذا لا يعنى أبداً أنها سلطة مطلقة وأن الرقابة القضائية في هذه الحالة منعدمة » . (٢١)

§ الصور المختلفة لمييب إساءة استعمال السلطة في ظل أحكام القضاء الفرنسي ، والمصري :

(١) في القضاء الفرنسي :

إن القضاء الفرنسي غنى بحالات إساءة استعمال السلطة ، نعرض بعضها على النحو التالي :

١ - إساءة استعمال السلطة بسبب المصلحة الشخصية لمصدر القرار :

تعتبر هذه الحالة من حالات المنزعات المشوبة بإساءة استعمال السلطة بسبب كون الدافع راجعاً إلى المصلحة الشخصية لمصدر القرار .

ويمكن أن تكون القرارات التأديبية مشوبة بهذا المييب .

٢ - إساءة استعمال السلطة بسبب عاطفة شخصية لمصدر القرار :

ومن أمثلة ذلك القضية التي عرضت على مجلس الدولة في ١٢/٣/١٩٢٠ وتتلخص وقائعها في : أنه حدث في أثناء انتمقاد المجلس البلدى أن وقع خلافاً بين سكرتير المجلس البلدى conseil municipal وممثل

(٢١) المحكمة الإدارية العليا ، الحكم في الدعوى ٧٤٨ لسنة ١٦ ق سابق الإشارة إليه .

المجلس ، ثم حدث أن عين المستشار بعد سنوات عمدة وأصبح رئيساً للمجلس ، ولحقته على السكرتير بسبب الخلاف القديم ، أمر بفصله من وظيفته ولكن مجلس الدولة قرر القضاء بقرار الفصل ، إذ ثبت له أن الدافع إليه هو الانتقام بسبب الكراهية الشخصية بين هذا العمدة وذلك السكرتير .

٣ - إساءة استعمال السلطة بسبب إصدار القرار بدافع سياسي :

كذلك من الإفضية التي قرر فيها مجلس الدولة الفرنسي أن القرار يعد معيباً لأن الدافع عليه هو عيب سياسي تلك هي القضية التي نظرها مجلس الدولة الفرنسي في ٢٥ يولية سنة ١٩٤٧ وتتخلص وقائع الدعوى في أن الحكومة المؤقتة (التي وجدت في فرنسا وقت حركة مقاومة الاحتلال الألماني) أصدرت أمراً ordonnance أجازت بقتضاه للسلطات الإدارية أن تعين مديرين مؤقتين للمشروعات الحرة (كالمصانع التي يتصاف إلا يكون لها مديرين ، لاتزالهم عنها بسبب المعارك ونحوها) ولقد حدث أن أراد أحد رجال الإدارة استغلال هذا الأمر ، فأمر بعميين مدير مؤقت لأحد المشروعات بقصد تأمين هذا المشروع رغم أن مديري المشروع كانوا موجودين ولم يكن هناك مبرراً بلغلي لعميين غيرهم ، لذلك قضى مجلس الدولة بإلغاء هذا القرار لأن الدافع إليه كان دافعا سياسيا ولم يكن متعلقا بالمصلحة العام .

(ب) في القضاء المصري :

نعرض فيما يلي الحالات التالية :

— قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ١٩٩١ على جلسة ١٩٧٦/٢/٢١ بأنه إذا كان القرار المطعون فيه قد سجل على العامل ارتكابه مخالفات محددة ، ودمغ سلوكه بأنه معيب بنافي القيم الاخلاقية واكد ما وصفه به بليداع القرار والاوراق المتعلقة به ملف خدمته ، فمن شأن ذلك أن يؤثر على مركزه القانوني في مجال الوظيفة العامة ، فإن القرار المذكور رغم افراغه في عبارة لغت النظر يكون والحال كذلك قد خرج عن الهدف الحقيقي لالغفت النظر باعتباره مجرد اجراء مصلحي لتذكير

المامل بواجبات وظيفته وانطوى على جزاء تكليفي مقنع يتعين معه رفعه والاوراق المتعلقة به من ملف الخدمة (٢٢) .

ولا شك أن تصرف الإدارة ينطوى على اساءة استعمال السلطة .

— واعتبرت المحكمة الادارية العليا : « ان ملاحضة الإدارة المامل بالتنكيل والاضطهاد ثم اصدارها قرار الفصل بعد ذلك ، يعد دليلا على التعسف بالسلطة ولو كان هذا التنكيل قد تم من جانب وزيرين مختلفين » . (**)

— وقضت محكمة القضاء الادارى بشأن خفض لجنة شئون الموظفين لدرجة كفاية المامل دون ابداء الاسباب مع ظلو ملف خدمته بما يستبين منه ما يؤثر على درجة كفايته يعتبر دليلا على انحراف اللجنة نتيجة لذلك . (***)

(٢٢) يراجع هذا الحكم بموسوعة « قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة » الصادر بالثلاثون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — طبعة ١٩٨٤ — الهيئة العامة للطباعة الاميرية — ص ٢٥٢ (منادر عن الجهاز المركزى للتنظيم والادارة) .
(*) راجع حكم المحكمة الادارية العليا — السنة ٦ ق — قاعدة ١٣٢ .
(**) راجع حكم محكمة القضاء الادارى في حكمها الوارد بالمجموعة الثانية والثلاثة عشر القضائية — (قاعدة ١٣١) .

المبحث الثالث

سحب القرارات الادارية والقائمية

نتناول فيما يلى سحب القرارات الادارية بصفة عامة ، ثم نركز على سحب القرارات القائية لما تنسم به من خصائص معينة :

(أولا) سحب القرارات الادارية :

سبق ان اوضحنا ان الذى يميز سحب القرار عن الفائه هو ان الفاء القرار من شأنه ازالة كل اثر قانونى بالنسبة للمستقبل سواء كان الالفاء بمعرفة الادارة ، حيث يكون ازالة اثر القرار مقصور على المستقبل ، كما يمكن ان يكون الفاء القرار بمعرفة القضاء الادارى اذا ثبت انه غير مشروع ، وفي هذه الحالة تزول آثار القرار بالنسبة للماضى والمستقبل ولكنه لم يكن ، وفي هذا تشبيه « بالالفاء القضائى » فى اثره مع سحب القرار بمعرفة الادارة . لان سحب القرار بمعرفة الادارة يتم باثر رجعى فينقذ بذلك كل اثر قانونى من وقت نشأته اى ان سحب القرار بمعرفة الادارة والفائه بمعرفة القضاء من شأنه ازالة كل اثر قانونى ليس فقط بالقياس الى المستقبل ، بل بالنسبة للماضى كذلك .

وموضوع سحب القرارات الادارية يستند الى اصول قانونية على درجة كبيرة من الاهمية ، اذ يجب التفرقة بين سحب القرارات القائية المشروعة ، وفي المشروعة ونعرض هذا الموضوع على النحو التالى :

(١) سحب القرارات القائية المشروعة :

الاصل العلم هو انه لا يجوز للادارة سحب قرار مشروع اذا كان قد اكسب حقوقا ، واساس هذه القاعدة ، مبدأ عدم رجعية القرارات الادارية ، فهذا المبدأ يطبق سواء تعلق الامر بالفائه مراكز قانونية قائمة ، ام بالنشاء مراكز قانونية جديدة .

وبناء على ذلك فلذا اتخذت الادارة قرارا مشروعاً فلا يمكن ان تسحبه اى تلغيه باثر رجعى اذا تطلعت به حقوق الافراد ، كما لا يمكن سحب القرار المشروع حتى لو كان ذلك بناء على طلب صاحب الحق .

وقد اقرت ادارة الفتوى هذا الراى بجلستها المنعقدة في ٨ مونيرو سنة ١٩٧٤م حيث قررت بمناسبة موضوع الترقية : « أن قرارات الترقية هي قرارات تتعلق بالمركز التنظيمى للعاملين الذين تربطهم بالدولة او المؤسسات العامة علاقة قانونية عامة غير نمائية ، فإذا كانت هذه القرارات قد صدرت صحيحة وطبقا لاحكام القانون فلا يجوز المساس بها او سحبها او إلغاؤها ، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها حتى لو ترتب على صدور تلك القرارات الاضرار بمصلحة العاملين المرقين ، وحتى في حالة طلب احدهم سحب قرار ترقيته الصحيح ليحقق لنفسه مركزا قانونيا معيناً .

ولاهمية هذه الفتوى نشير اليها كاملة فيما يلي :

« أن قرارات الترقية ، هي قرارات تتعلق بالمركز التنظيمى او اللاتحى للعاملين الذين تربطهم بالدولة او المؤسسات العامة ، علاقة قانونية عامة غير نمائية ، وتنشأ عنها حقوق ذاتية لهم لها اتصال بحقوق غيرهم من العاملين في ذات الجهة ، ومن ثم فانها اذا ما صدرت صحيحة وطبقا لاحكام القانون ، لا يجوز المساس بها او سحبها او إلغاؤها لما يترتب على ذلك من مخالف لاحكام القانون الذى ينظم تلك العلاقة او الرابطة العامة وجعلها منصلة بالنظام العام ، ولا يجوز بالتالى الخروج عليها او الاتفاق على ما يخالفها ، حتى لو ترتب على صدور تلك القرارات الاضرار بمصلحة العاملين المرقين ، لانه من الواضح أن قرار الترقية في ذاته يعطى العامل ميزة ويرفع فئته وبالتالي لا يضر به ، واذا كان هذا القرار - يودى الى الاضرار بالعامل ويحرمه من ميزة في المستقبل فان ذلك الضرر لا يعتبر متولدا او ناشئا عن قرار الترقية نفسه وانما يحصل بصورة غير مباشرة بسبب تطبيق احكام قانونية اخرى بعيدة عن قرار الترقية .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فانه لما كان المذكور يطلب سحب قرار ترقيته الصحيح الى الفئة السادسة اينسنى له اتمام النقل الى وظيفة من الفئة السابعة بوزارة الزراعة ، فانه لا يجوز سحب هذا القرار ، الذى ولد صحيحا منشئا لحقوق شخصية تتعلق بمراكز قانونية عامة تتعلق بالنظام العام على نحو لا يسوغ الاخلال بها

أو الاتفاق على ما يخالفها تحقيقا لاستقرار الأوضاع الإدارية الأمر
الذى يحقق سير المرافق العامة بانتظام واطراد .

لذلك انتهى رأى اللجنة الثالثة الى عدم جواز سحب القرار الصادر
بترقية المذكور على التفصيل السالف بيلته (٢٢) .

(٢) سحب القرارات الفردية غير المشروعة :

بالنسبة للقرارات الفردية غير المشروعة فلا يجوز سحبها الا خلال
الستين يوما من تاريخ صدورها ، فاذا انقضى هذا الميعاد اكتسب
القرار حصانة تعصه من أى إلغاء أو تعديل ، ويصبح عندئذ لصاحب
الشان حق مكتسب فيما تضمنه القرار ، وكل اخلال بهذا الحق بقرار
لاحق يعد امرا مخالفا للقانون ويعيب القرار الاخير ويبطله (٢٤) .

ومن اهم ما يجب الاشارة اليه انه اذا كان الاصل يتمثل في ان المدة
التي يجوز فيها سحب القرار غير المشروع هي نفس مدة الطعن القضائي

(٢٣) مشار لهذه الفتوى مجموعة المبادئ القانونية التى تترتها لجان
القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلس الدولة — للسنوات الثالثة
والعشرين ، والتاسعة والعشرين والثلاثين من اول اكتوبر سنة ١٩٧٣ الى
آخر سبتمبر سنة ١٩٧٦ — اللجنة الثالثة — ادارة الفتوى لوزارة الزراعة
واستصلاح الاراضى — فتوى رقم ١٦٠٧ بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٢ ملف رقم
٢١٩/٦/٢٢ .

* يلاحظ ان القضاء يستثنى في هذه الحالة القرارات الصادرة بتوقيع
جزاء على الموظف لا سيما اذا كان هذا الجزاء فصل الموظف . فيجوز القضاء
الإدارى سحب مثل تلك القرارات حتى اذا كانت سليمة ، بشرط الا يؤثر
هذا السحب على حقوق تكون اكتسبت . مثال ذلك أن يصدر قرار صحيح
بفصل موظف . فيجوز لاعتبارات تتعلق بالعدالة والرحمة سحب قرار
الفصل واعادة الموظف الى وظيفته بآثر رجعى كل الصلة لم تنقطع بينا
وبين الوظيفة بشرط الا يكون عين موظف جديد محله فلكتب بذلك حقوقا .
وسوف نعود الى بيان ذلك — راجع في هذا الشأن (محكمة القضاء الإدارى
في ٧ يناير سنة ١٩٥٣ المجموعة س٧ ص٢٨١) .

(٢٤) محكمة القضاء الإدارى في ٢٢ مايو سنة ١٩٥٢ — مجموعـ

س٦ — ص١٠٦٦ .

بالإلغاء ، إلا أن مدة السحب لا تقتصر على مدة الستين يوما التي يجوز خلالها الطعن بالإلغاء ، بل يمكن أن تمتد متى كانت هناك دعوى مقالة أمام القضاء الإداري يطلب إلغاء القرار موضوع السحب ، فيحق للإدارة أن تسحب هذا القرار طالما لم يصدر حكم في الدعوى . (٢٥)

✽ ويلاحظ أن القضاء الإداري المصري أخذ بما أخذ به القضاء الإداري الفرنسي من حيث جواز سحب القرار الإداري غير المشروع دون التقيد بمدة ما ، في حالة انعدام القرار ، أو صدوره نتيجة « لخش » أو « تدليس » وسنعود الى بيان ذلك تفصيلا .

وقد توسع القضاء الإداري المصري في بيان الحالات التي يجوز فيها سحب القرارات الفردية غير المشروعة دون التقيد بمدة ما ، وقد أسس القضاء ذلك في بعض أحكامه على التمييز بين القرارات المجنية على اختصاص مقيد ، وتلك المجنية على سلطة تقديرية ، وفي أحكام أخرى على التمييز بين القرارات المشنة ، وتلك الكاشفة عن حقوق .

ونرى أن ذلك لا يفرج عن كونه تطبيقا للقواعد القانونية العامة .

✽ تبرير سحب القرارات غير المشروعة :

يمكن تبرير قاعدة سحب القرارات الإدارية غير المشروعة على اعتبارين :

الاعتبار الأول :

يتمثل الاعتبار الأول في أنه متى وقع القرار باطلا فلا يمكن أن ينشأ حقوقا وتقتضى المصلحة العامة الفلأه بمعرفة الجهة التي أصدرته .

(٢٥) واننا نرى أن سبب ذلك راجع الى أن الطعن بالإلغاء يكون من شأنه حين تتوافر له جميع الشروط العامة لقبول دعوى الإلغاء ، (والتي سبق لنا الاشارة إليها) فإن الخصومة تنعقد على الوجه الذي يعتد به شرعا إنلم القضاء الإداري ، وذلك ما يجعل القرار المطعون فيه قابلا للإلغاء - متى كان معيبا وذلك في حدود الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى ، وطالما أن القاضي لم يصدر حكمه في النزاع المعروض عليه ، فإن المركز القانوني المترتب على هذا القرار يكون مزععا وغير مستقر ، ولذلك يجوز للإدارة أن تقوم بسحب هذا القرار ، ولكن ذلك يكون فقط في حدود الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى .

(م - ١٠ المحلكات التأديبية)

الاعتبار التقني :

يمثل هذا الاعتبار في أنه ما دام القرار غير المشروع معرض لالغاءه عن طريق القضاء الإداري فيحسن بالإدارة أن تراقب نفسها بنفسها وتسحب هذا القرار غير المشروع جزاء لعدم مشروعيته حتى لا تعرض نفسها لحكم الالغاء القضائي .

غير أنه يجب لكي تسرى هذه القاعدة ضرورة مراعاة الحقوق التي يكون الأفراد قد اكتسبوها بمتقضى تلك القرارات ، لأنه لو سمح للإدارة سحب هذه القرارات في أي وقت من الأوقات لتعرضت المراكز القانونية المكتسبة للاقتطاع والاضطراب .

لذلك فإن انقضاء الميعاد المقرر للطعن بالالغاء يكسب القرارات الإدارية حصانة حتى إذا كانت هذه القرارات مشوية .

(٢) الحالات التي لا يتقيد السحب فيها بمدة معينة :

استقرت الأحكام على أن الحالات التي لا يتقيد السحب فيها بمدة معينة هي :

الحالة الأولى : القرار الإداري المتعمد :

وهو القرار المشوب بعميب يصل إلى درجة من الجسالة تجرده من صفته كقرار إداري ، وتجعل منه مجرد عمل مادي لا يتمتع بما يتمتع به من الأعمال الإدارية من حماية ، ومن قبيل ذلك صدور القرار من شخص أو هيئة ليس لوجودهم أسس قانوني مشروع ، أو صدور القرار من جهة إدارية بينما هو من اختصاص السلطة التشريعية أو القضائية . وسنعود إلى بيان ذلك بلفصل الثالث بشيء من الأسهاب والتفصيل .

الحالة الثانية : صدور القرار الإداري نتيجة لغش أو تدليس من صدر ~~القرار~~ :

إن أساس الفكرة في إضفاء حصة على القرار الإداري تعصمه من السحب أو الإلغاء تكمن في ضرورة استقرار المراكز القانونية .

غير أنه إذا نشأ مركز قانوني لأحد الأفراد نتيجة لغش أو تدليس صادر منه ، فليس من المعقول الإبقاء على هذا المركز الذي لا يبرره سبب مشروع ، فيجوز للإدارة أن تسحب هذا القرار في أى وقت دون التقيد فى ذلك بميعاد معين .

وقد طبق مجلس الدولة الفرنسى هذا المبدأ فى حكم يتصل بسحب قرار منح الجنسية الفرنسية لأحد الأفراد حصل عليها نتيجة لغش فى البيانات التى أدلى بها على الرغم من فوات عدة سنوات على تاريخ صدور القرار الذى منحه الجنسية ، ويمكن تطبيق ذلك فى حالة الملل الذى يعين بناء على مسوغات معينة مزورة ، يكون قد قلم بتقديمه للإدارة وهو يعلم بتزويرها ، ويمكن تطبيق ذلك فى القضاء المصرى .

كذلك يمكن تطبيق هذا المبدأ الذى استقر عليه مجلس الدولة الفرنسى أمام القضاء المصرى والذى يقضى بأن سحب القرار الإدارى غير المشروع المبني على الغش ليس مجرد أمر جوازى للإدارة بل يتهم عليها بسحبه ، وامتناعها عن السحب يعتبر إساءة استعمال للسلطة . (٢٦)

ويترتب على السحب زوال القرار الإدارى وكل الآثار المترتبة عليه باثر رجعى مثله فى ذلك مثل الحكم القضائى بالانقضاء .

(٢٦) الاستاذ / عبده المحرم « سحب القرارات الإدارية الفردية » - مقال منشور بمجلة مجلس الدولة - س١ - ص١٢٨ .
وراجع فى هذا الشأن حكم محكمة القضاء الإدارى فى ٧ يناير سنة ١٩٥٢
« المجموعة س٧ - ص٢٨١ .

(ثانيا) سحب القرارات التأديبية :

ان القرارات التى تصدر من مجلس تأديبى ، او من محكمة تأديبية لا يمكن الرجوع فيها الا بالطريقة التى يحددها المشرع ، وذلك بالظن اُمام جهة أخرى يعينها المشرع ، سواء اُكُلت مجلسا تأديبيا استئنافيا او محكمة عليا . والفصل بين الاثنين يتمثل فى طريقة التأديب .

وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا :

« يكون القرار صادرا من مجلس تأديب اذا اتُخذ التُكُليب صورة المحاكمة اُمام هيئة مشكلة تشكُلا خاصا وفقا لاوزاع واجراءات معينة رسمها القانون ويتمين التزامها ، وتقوم اساسا على اعلان الموظف مقدما بالتُهمة المسندة اليه وتُكُينه من الدُفاع عن نفسه فيها على غرار المحاكمة القضائية ، وذلك كله قبل ان يصدر القرار التأديبى فى حقهِ . وباصداره يستنفذ مجلس التُكُليب ولايته ، ويمتنع عليه سحبه او الرجوع فيه ، وان جاز الظن فيه اُمام هيئة أخرى ... بينما القرار التأديبى الآخر يتميز بانه يصدر اساسا من السلطة التأديبية الرئاسية بغية وجوب اتباع الاوزاع والاجراءات التى تتميز بها المحاكمات التأديبية . ولهذا لا تستنفذ السلطة التى اُصدرته ولايتها باصداره ، بل تلك سحبه او الرجوع فيه عند التظلم منه » (٢٧) .

والقاعدة العلية التى تحكم سحب القرارات الادارية ان القرار السليم الذى يرتب حقا لا يجوز سحبه . وان القرارات المعيبة يجوز سحبهها خلال مدد الظن القضائى فلذا انقضت تلك المدد تحمى القرار المعيب ، وعويل معاملة القرارات الادارية السلية الا فى حلتين وهما : حالة انعدام القرار المعيب ، او صدوره بناء على غش من ذى المصلحة ، فعينذ يحق للادارة ان تسحب القرار المعلوم او الصادر بناء على غش فى أى وقت تشاء . ويستثنى من القواعد العلية لسحب القرارات الادارية القرارات المتعلقة

(٢٧) المحكمة الادارية العليا فى ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ م ص ٤٧٤ .

بموجب قرارات فصل الموظفين سواء كانت مشروعة او غير مشروعة وذلك ليس بناء على اسباب تتعلق بالمشروعية ، ولكن لاسباب انسانية بحثية حسبما سبق بيانه .

وفي هذا تقول محكمة القضاء الادارى :

« ان القرار الصادر بفصل المدعى ، سواء كان صحيحا او غير صحيح ، فسحبه جائز على اى الحالين ، اذ لو ان الاصل ان السحب لا يتم اعمالا لسلطة تقديرية الا انهم اجازوا اعادة النظر في قرارات فصل الموظفين وسحبها لاعتبارات تتعلق بالمعادلة لان المفروض ان تنقطع صلة الموظف بالوظيفة بمجرد فصله ، وانه يجب لاعادته الى الخدمة صدور قرار جديد بالتعيين . ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل ان تنفى شروط الصلاحية للتعيين . وقد يعدو امر التعيين مستحيلا ، او قد يؤثر الفصل تأثيرا سينا في مدة خدمة الموظف او في اقسيمته . ومن جهة اخرى قد تنفى الجهة التى تخضع بالتعيين ، فتصبح غير تلك التى فصلت الموظف ، وقد لا يكون لديها الاستعداد لاصلاح الاذى الذى اصاب الموظف بفصله او غير ذلك من اعتبارات المعادلة التى توجب علاج هذه النتائج الضارة . وعلى هذا اطرد قضاء مجلس الدولة الفرنسى » (٢٨) .

ولقد اقرت المحكمة الادارية العليا المبدأ السابق في حكمها الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٩ .

وجدير بالذكر ان قسم الراى بالمجلس بلور موضوع سحب القرارات التاديبية في فتوى جليلة جاء بها ما يلى :

« لما كان الاصل في القرارات التاديبية انها لا تنشئ مزايا او مراكز اوضاعا بالنسبة الى الافراد ، فانه يجوز سحبها في اى وقت دون التقيد ببيماذ معين ، الا اذا ترتب على هذه القرارات في حالات استثنائية نادرة ، مزية او مركزا لاحد الافراد ، فلا يجوز سحب القرار التاديبى الا في خلال بيماذ رفيع دعوى الالفاء ، فلذا رفعت الدعوى جاز السحب طول مدة التقاضى في حدود طلبات الخصم في دعوى الالفاء » (٢٩) .

(٢٨) محكمة القضاء الادارى في ١٩٥٣/١١/٧ من ٧ ص ٢٨١ .
(٢٩) فتوى قسم الراى في ١٨ اغسطس سنة ١٩٥٧ من ١١ ص ٩٣ .

* السلطة المختصة بسحب القرارات التأديبية :

تختلف السلطة التي تلك السحب بالنسبة للحالتين التاليتين :

- (١) حالة القرارات التأديبية الصادرة من سلطة رئاسية .
- (٢) حالة القرارات التأديبية الصادرة من مجلس التأديب .

ونبين ذلك فيما يلي :

١ - حالة القرارات التأديبية الصادرة من سلطة رئاسية :

بالنسبة للقرار الإداري النهائي فإن السلطة التي تلك سحبه هي السلطة التي أصدرته لو السلطة الرئاسية له (بقيود معينة) وهناك طائفة من القرارات الإدارية النهائية لتلك الجهة التي تصدر منها أن تعيد النظر فيها ولو كانت بإعالة . وذلك على سند من أن مجرد إصدار هذه الهيئات لتلك القرار تستند ولايتها بحيث لا يمكن الطعن في قراراتها إلا بالطريق الذي نظمه المشرع ومن أهمها القرارات الصادرة من مجلس التأديب ، حسبما سنبينه .

وبالنسبة للقرارات التأديبية التي تصدر من الرؤساء الإداريين فيجوز لهم سحبها في نطاق القواعد القانونية الصحيحة .

وجدير بالإحاطة أن حقها في السحب لا يزول ولو تمتعت قواعد الاختصاص بعد ذلك ، وقد طبق القضاء الإداري ذلك المجدا حيث أجاز للوزير سحب القرارات التي يجوز التقاض منها قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من نظام موظفي الدولة (٣٠) .

ويلاحظ ما يلي :

- (١) إذا كان الأصل أن سلطة الرئيس تتناول جميع أعمال الرؤوس فإن المشرع قد يخرج على ذلك استثناء فيدخل الرؤوس حق ممارسة اختصاص لا يخضع للرقابة التعقيبية للرئيس ، وحينئذ يكون حق سحب القرار المشروع من اختصاص الرؤوس وحده .

(٣٠) دكتور / سليمان محمد الطباوى : « النظرية العامة للقرارات الإدارية » مرجع سابق ص ٦٩٥ .

(ب) ان سلطة الوصاية الإدارية التي تمارسها السلطة المركزية على الهيئات اللامركزية لا تشمل حق سحب القرارات التي تصدر من السلطات اللامركزية وكل ما لها هو المصادقة أو رفض المصادقة على القرارات التي تصدر منها . (٢١)

ويلاحظ أن قرار التصديق الصادر من السلطة الوصية لا يلزم الهيئات اللامركزية بتنفيذه ، فلها الحق في سحبه أو تعديله أو إلغائه ، مثلا ، وذلك نظرا لأن التصديق هو إذن بالتنفيذ وليس إجبارا عليه .

ومن ناحية أخرى فقرار ينسب بعد التصديق عليه الى الهيئات اللامركزية ولا ينسب الى السلطة الوصية ، ولذلك فهي وحدها التي تتحمل نتيجة الإضرار التي قد يسببها للغير وعلى ذلك فإذا قامت إحدى الهيئات اللامركزية بالاخلال بالتزاماتها الناتجة عن عدم تنفيذ قرار تم التصديق عليه فهي وحدها التي تتحمل المسؤولية .

ومع ذلك فإنه يمكن ترتيب مسؤولية السلطة الوصية في مواجهة الغير في حالات معينة ، يرى الفقه أن من أهمها : تصديق السلطة الوصية على قرار غير مشروع . وذلك تأسيسا على أن السلطة الوصية تشارك في هذه الصورة بعمل إجباري في تنفيذ قرار غير مشروع ، ومما تجدر الإشارة إليه أن وقوع المسؤولية هنا على عاتق السلطة الوصية ، لا ينفي هذه المسؤولية عن الهيئة اللامركزية ، فيمكن أن تطبق في مثل هذه الحالة القواعد القانونية لعلمية المتعلقة بجمع المسؤوليات نتيجة لتعدد الأخطاء (٢٢) .

(٢١) يرجع السبب في ذلك الى أن القرار هو في واقع الأمر من صنع الأجهزة اللامركزية ، وليس التصديق عليه من جانب السلطة الوصاية على حد قول « المبدع هوريو » الا بمثابة قولها : « أنا لا امتنع » *je n'empêche pas* ولذلك قضى مجلس الدولة الفرنسي في ١٨/١١/١٩٠٤ بإلغاء قرار المدير المتعلق بمزل بعض الممال استنادا الى حقه في التصديق على القرار .
راجع في هذا الشأن « مؤلفنا » قضاء مجلس الدولة ص ٧٦ — ٧٧ .
(٢٢) يراجع هذا الموضوع في مؤلفنا : « المؤسسات العامة الاقتصادية في الدول العربية » ص ١٩٧٨ ص ١٥٦ — ص ١٧١ .

٢ - حالة القرارات التأديبية الصادرة من مجالس التأديب :

ثار الخلاف في الرأي حول ما اذا كتلت لمجالس التأديب سلطات ادارية او سلطات لها اختصاص قضائي والرأي الراجح والذي نؤيده هو انها سلطات تأديبية لها اختصاص قضائي ويمكن تشبيهها بالمحاكم التأديبية .

ولذلك فلذا كان القرار صادرا من مجالس التأديب فلن المجلس يمتنع عليه سحب القرار او الرجوع فيه وانما يجوز الطعن في القرار امام هيئة اخرى باتباع الاوضاع والاجراءات والطرق القانونية الصحيحة التي تتميز بها المحاكمات التأديبية .

ايه الاحكام التأديبية الصادرة من محاكم التأديب العادية او المحكمة التأديبية العليا فيجوز الطعن في احكامها امام المحكمة التأديبية العليا وذلك حسبما سنعود الى بيانه تفصيلا في ابواب مستقلة لما لهذا الموضوع من اهمية كبيرة من الناحية العملية وذلك نظرا لكثرة القضايا المعروضة الآن على مجلس الدولة بهيئة قضاء تأديبي في هذا الشأن .

الفصل الثالث

التمييز بين البطالان والانعدام مع اهم التطبيقات القضائية

الفصل الثالث

التمييز بين البطلان والانعدام
مع اهم التطبيقات القضائية

المبحث الاول

حالات البطلان ، والانعدام

تمهيد :

سبق ان اوضحنا تعريف القرار الادارى طبقا لما استقرت عليه احكام المحكمة الادارية العليا حيث جاء بتعريفها ما يلى : —

« القرار الادارى هو اقصاد الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة » (1) .

وطبقا لهذا التعريف فلا يعتبر قرارا اداريا القرار الذى يصدر حول مسألة من مسائل القانون الخاص ، او الذى يتعلق بإدارة شخص ممنوى خاص ، ولا القرارات المعدومة والنسبى ببيانها .

اولا : القرارات المشوبة بالبطلان :

يكون القرار قابلا للالغاء اذا ما خالف مصدره احكام القانون المتعلقة بسببه ، او شكله ، او محله ، او الغاية منه ، او قواعد الاختصاص المتعلقة باصداره — دون التوصل الى اهدار اركان القرار الادارى كلية — او بمعنى آخر تهم اركانه ، فانه يصبح باطلا دون ان يكون منعما لان الانعدام يكون جزاء لتخلف ركن او اكثر من اركان القرار .

(1) المحكمة الادارية العليا — مجموعة المبادئ القانونية فى خمسة عشر علما — ١/ج — ص ٧٥ .

ولكن اذا ما تحقق البطلان وحكم القضاء الإداري بالانقضاء فانه يصبح والقرار المردود سواء ، لانه يترتب على الحكم زوال كل ما يترتب على القرار من آثار .

اما قبل الحكم بلفاء القرار الباطل فانه يكون بمثابة القرار السليم ويمكن ان يحقق كل آثاره ، وذلك تأسيسا على قرينة الصحة التي تتميز بها القرارات الإدارية .

ولكن متى حكم بالفسخ زالت هذه القرينة واصبح في حكم القرار المردود ، لان الانقضاء القضائي يزيل اثر القرار في الماضي والمستقبل وكأنه لم يكن .

وقد اشارت المحكمة الإدارية العليا الى هذه الفروقة بين القرار الباطل والمنعقد حيث تقول : —

« تعتبر القرارات الإدارية قابلة للقانونا ومنتجة لآثارها الى ان يقضى بآلها ، ذلك ان من هذه الآثار أن للقرار الإداري قوته اللازمة للأفراد ، وللإدارة تنفيذه بالطريق المباشر في حدود القوانين واللوائح ، وأن هذه القوة لا تزله الا اذا قضى بوقف تنفيذه أو بآلها ، ولكن يلزم ان يكون القرار وان كان مميا ، ما زال منصفاً بصفة القرار الإداري كتحريف قانوني » (٢) .

وقبل انشاء مجلس الدولة قامت المحاكم العادية بالتمييز بين القرار الإداري البطل ، والقرار المردود ، ومن أهم الأحكام الصادرة في هذا الشأن ، الحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة في ٢٩ أغسطس ١٩٣٩ حيث تقول : —

« ومن حيث أنه .. سواء أكان الأمر الإداري صادراً طبقاً للقانون أو مخالفاً للقوانين واللوائح أو تعدت فيه السلطة حدود اختصاصها ، فلا يجوز للمحاكم الأهلية في مصر تأويله أو إيقاف تنفيذه أو إلغائه بطريق مباشر أو غير مباشر بصفة قطعية أو مؤقتة ، وكل ما لها ان تحكم على الحكومة بالتصديقات

(٢) المحكمة الإدارية العليا في ١٤ يناير ١٩٥٦ — المسئلة الأولى —

ص. ٢٨٠ .

في الدعوى التي يرفعها الأفراد عليها . والسبب في ذلك ان مخالفة الاوامر الادارية للقوانين واللوائح او تعدى الادارة فيها حدود السلطة لا يؤثر على كيانها الادارى ولا يفقدها الصفة الادارية ، بل تبقى بالرغم من ذلك حافظة لطبيعتها الادارية متمتعة بالحصانة التي اوجيها القانون .

ومن حيث ان اعمال الاعتداء المادى او ما يسمونه اغتصاب السلطة هي الاعمال التي تجريها السلطة في مسائل لا تدخل في وظيفتها اصلا ويمعده كل البعد عنها ، تعتبر في هذه الحالة اعمالا شخصية من الموظف الذي قام بها غير متعلقة بموضوع ادارى وتدخل باطلا بقوة القانون ولا وجود لها اطلاقا ، ويجوز للمحكمة عدم اعتبارها « . . . »

ونحن نرى انه كان يحسن بالحكم ان يقول « معدومه » وليس باطله بحكم القانون .

وهرصا من المشرع على استقرار المراكز القانونية فقد قيد دعوى الفاء القرارات المشوبة بالبطالان بمدة معينة بحيث اذا انتهت افاق سبيل الطعن في القرار المشوب واصبح بمثابة القرار السليم .

فاذا مضت المدة المقررة بستين يوما من يوم صدور القرار ولم يطلب الفاء تحصن بفوات الجهاد فلما بان المدة قد تمتد الى ستين يوما احسرى في حالة القرارات التي يمكن التظلم منها ، فاذا مضت المدة القانونية دون رفع دعوى الالفاء ، او « الايقاع والالفاء » قضت المحكمة المختصة بعدم قبول الدعوى لفوات الجهاد .

فذلك فاذا لم تقم الادارة بسحب القرار الادارى المشوب خلال مدة التقضى منه يتحصن ويصبح كالقرار السليم سواء .

الوضع بالنسبة للوائح :

ان ما فكرناه في شأن مدى مدة التقاضى يجعل القرار الباطل ، والقابل للالفاء بمثابة القرار السليم كتعادة عليه لا ينطبق بصورة مطلقة على اللوائح ، فللقاعدة السابقة اصدق ما تكون بالنسبة للقرارات الادارية الفردية « ذاتية او شرطية » اما اللوائح المعية فلن مدى الطعن بالنسبة اليها لا يجعلها على

نتم المساواة — من هذه الزاوية — مع تلك التي ولدت سليمة ، بل يجوز للأفراد بالرغم من انقضاء مدة التقاضي شل آثار اللائحة المعيبة بوسيلتين (٣) وهما :

الوسيلة الأولى :

وتتمثل في طريق الطعن في القرارات الفردية التي تصدر تطبيقا لها استنادا الى ما في اللائحة من عيب .

الوسيلة الثانية :

تتجسم في حلة مخالفة الفرد لائحة معيبة تتضمن جزاء جنائيا ، فحينئذ يكون له ان يدفع بعدم مشروعية اللائحة فيمتنع القضاء عن تطبيقها ، وقد اخذ القضاء المصري والفرنسي بهذه القاعدة .

ثانيا : القرارات المدعومة :

✱ يقول فقهاء القانون الخامس أن هناك ثلاث مراحل في نظرية البطلان وهي :
inexistence

« الانعدام »

nullité absolue

« والبطلان المطلق »

nullité relative

« والبطلان النسبي »

✱ أما فقهاء القانون الإداري فيقسمون القرارات الإدارية الى قرارات صحيحة ، وقرارات مشوية بالبطلان ، ويرجع سبب ذلك ان القرار الإداري يجب ان يصدر صحيحا ومطابقا للقانون .

ولذلك يفترض فيه قرينة الصحة ، فان صدر مخالفا للقانون لاي سبب من الاسباب اصبح باطلا .

اما القرار المدعوم فطبقا للرأي الراجح في الفقه هو :

« كل قرار بلغت المخالفة فيه حدا من الجسامة بحيث تقطع كل علاقة

(٣) دكتور / سليمان محمد الطماوى : « النظرية العامة للقرارات

الإدارية » — مرجع سابق — ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

بين القانون بمعناه الواسع وبين القرار الإداري ، مما يؤدي الى فقد صفته الإدارية واعتباره عملا ماديا صرفا ، واعتبار تنفيذه عملا من أعمال الفصـب والمعدوان ، ومن صور ذلك حالة اغتصاب السلطة الإدارية ، كاصـدار قرار من السلطة التشريعية مما تختص به السلطة القضائية ، او اصدار قرار من فرد زالت عنه الصفة الإدارية او بمعنى آخر الصفة العامة ، لو ان تشـرع الإدارة في تنفيذ قرار لم يصدر اصـلا ، لو في تنفيذ قرار سبق ان انقـاه القضاء الإداري فيصبح التنفيذ المادى غير مستند الى أساس قانوني « (٤) » .

فإذا ما أصبح القرار منعـدا عن الاختصاص بنظر الدعوى المتعلقة بهذا القرار المشوب بالانعدام ينمـد لكل من القضاء الإداري ، والقضاء العـلدى على حد سواء .

فلمحـاكم العادية إذا ما تبينـت أن الإدارة تعدت السلطة المخولة لها قانونا وأصدرت قرارا بلغ من العيب حدا جسيما ، مما يعتبر مجرد عملا ماديا ينزل به الى مرتبة الانعدام ، ويكون تنفيذه عملا من أعمال الفصـب والمعدوان ، فمن واجب المحكم التقرير بالانعدام وليس الحكم ببطلانه .

وبهذه المناسبة فقد حصر الاستاذ الميـد / عثمان خليل — رحمه الله — حالات الانعدام ، او بمعنى آخر حالات العيب الجسيم في ست حسابات حيث يقول (٥) :

- ١ — يعتبر من قبيل الفصـب صدور القرار من شخص لم تخلع عليه الوظيفة التي تتضمن سلطة اصداره ، او انها خلعت عليه بطريقة غير صحيحة . . على أن يقيد هذا الأصل ببعض الاستثناءات التي ترجع الى نظرية المظاهر ، والتي تعتبر نظرية « الموظفين العـليين » من أهم تطبيقاتها .
- ٢ — يعتبر غصبا كذلك صدور قرار من لجنة ليست لها سلطة اصدار قرارات او لم تشكل تشكيلا صحيحا .

(٤) المستشار / محمد عبد اللطيف : « القضاء المستعجل » — ط/١٩٧٧ ص٣٧ ، ٣٨ .
(٥) دكتور / عثمان خليل عثمان — مجلس الدولة — دراسة مقارنة — القاهرة ١٩٥٦ — ص٣٥٢ وما بعدها .

٢ - ومن الفصـب كذلك ان يتناول القرار الإداري أمرا تختص به قانونا سلطة تشريعية أو سلطة قضائية .

٤ - يعتبر غصبا صدور قرار من وزير في أمر يختص به وزيراً آخر .

٥ - يعتبر غصبا أن تبشر الحكومة أو عامل التنفيذ بالنسبة للمجالس اللامركزية اختصاصا مبهودا به إلى المجالس المذكورة ... وكذلك الاعتداء العكسي وإن كان نادر الوقوع .

٦ - ومن الفصـب بصفة أهم حالة المخالفة للقانون وهو أمر اعتباري تقدره المحكمة بالطبع في حالات تحديد الاختصاص .

توسيع الفقه المصري في حالات الانعدام :

يقول الدكتور / مصطفى كمال وصفي في مقاله المطول عن (نظرية انعدام القرار الإداري) (٦) . ان أحدث النظريات في الانعدام هي « نظرية المظهر » التي أخذ بها الفقه الفرنسي الحديث وذلك عند الإخلال بالقرار بحيث يظهر بظهر لا يعقل معه أن يكلف الأفراد الامتثال إليه على حد عبارة الاستناد « فلين » لأنه يتضح من مظهره انه عديم الاعبية .

ويرى المرحوم المستشار الدكتور / وصفي التوسع في فكرة الانعدام حيث يقرر ان الوضع الصحيح للنظرية هو ان الانعدام ينشأ من تهم أحد أركان القرار الإداري مثل : الإرادة ، أو المحل ، أو السبب ، وإن فكرة الانعدام تقف في الحدود ما بين كل من الانعدام والبطالان ، وإن الانعدام هو درجة أشد عيبا من البطلان في القرار ، ولكنه لا يوصف بأنه بطلان مطلق ، على الرغم مما فيه من صفات الإطلاق ، وإن أهم تطبيقاته هي : -

- ١ - أحوال الفصـب والمعدوان على الحريات والملكية الفردية .
- ٢ - الحالات التي يعجز فيها القرار عن ترتيب آثاره ويحل في ذلك بصفة خاصة اغتصاب السلطات التنفيذية واغتصاب السلطات الإدارية بعضها لبعض الآخر .

(٦) يراجع مقال دكتور / مصطفى كمال وصفي بعنوان « القرارات الإدارية » منشور بمجلة مجلس الدولة - السنة السابعة - ص ٢٦١ وما بعدها.

ويقول : « الواقع أن نظرية البطلان لا تختلط مع حالات الانعدام وأنه متى قامت كل منها على أساس من الفهم الصحيح كان لكل منها مجالها المستقل .
فنظرية البطلان خاصة بالتصرفات القانونية وهي تنطبق ما دام العمل لم يخرج عن هذه الصفة برغم كونه مميا » .

ومن جانبنا نرى أن كل حالات الانعدام التي يقول بها الفقه لا تخرج عن كونها متثلة في القرارات التي تنقسم بعدم المشروعية الجسدية ، سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع ، ولذلك فنحن لا نميل إلى حصر حالات الانعدام ، بل نرى ترجيح المعيار العلم والذي يتمثل في تخلف ركن أو أكثر من أركان القرار ، وقد أكدت محكمة القضاء الإداري ذلك في حكمها في الدعوى رقم ١١١٢ لسنة ٥ قضائية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ حيث حاولت في هذا الحكم وضع قاعدة عامة لأحوال الانعدام ، وكان مما قررته في هذا الحكم أن العمل الإداري لا يفقد صفته الإدارية ولا يكون منعيا إلا إذا كان مشوبا بمخالفة جسدية ومن صورها أن يصدر القرار من فرد عادي أو أن يصدر القرار من سلطة في شأن اختصاص سلطة أخرى كان تتولى السلطة التنفيذية عملا من أعمال السلطة القضائية أو السلطة التشريعية ، وفي مكان آخر من نفس الحكم قضت المحكمة أن انعدام الاختصاص إما أن يكون جوهريا أو في صورة ببسطة ، وفي هذه الحالات متى كان العيب يؤدي إلى إلغاء القرار المتهوب دون أن ينال من صحته موضوعيا فإنه لا ينهض سببا للضكم بالتعويض (٧) .

ولهذا الحكم أهمية كبيرة في فكرة الانعدام لأنه قد حاول وضع معيارا عاما تتحدد على ضوئه هذه الفكرة ، ولقد صيغ هذا المعيار في الحكم بحيث يكون القرار مشوبا بمخالفة جسدية وبحيث يكون العيب من الظهور بحيث يكون واضحا بذاته في التصرف .

وتطبقا لهذه القاعدة التي يقضى بانعدام القرار كلما تخلف ركنا جوهريا

(٧) محكمة القضاء الإداري - بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٣ - في الدعوى رقم ١١١٢ لسنة ٥ قضائية - مجموعة أحكام مجلس الدولة - السنة الثانية - ص ٢٥١ .

(م - ١١ المحاكمات التأديبية)

مثل ركن الارادة ، قررت محكمة القضاء الادارى انه اذا كلن حرمان المظمون ضده من مرتبه عن مدة الوقف لم يصدر من السلطة التأديبية وانما صدر من مدير التحقيق ، فانه يكون قرارا بمنعيا لصدوره من سلطة غير مختصة ، اذ لا اختصص لمدير التحقيق في اصداره (٨) .

ومن جانبنا نؤيد بحق هذا الحكم لانه متى ثبت ان مدير التحقيقات لم تسند اليه وظيفة التأديب ، فانه يكون بمناسبة اصدار القرارات التأديبية في مركز الفرد المادى ، وانه لا يمكن لهذا السبب ان يعمل القرار الصادر منه معنى انصاح جهة الإدارة عن ارادتها الملزمة في توقيع الجزاء التأديبى مما يؤدى دون شك الى تقرير انعدام القرار .

النتائج المترتبة على القرارات المتعمدة :

يرى الفقه ترتيب النتائج التالية على تقرير انعدام القرارات وهى : —

اولا : العمل الإدارى يفقد صفته الإدارية اذا كلن منعيا ومشوبا بخلفنة جسيمة (٩) .

ثانيا : القرار اذا نزل الى حد غصب السلطة ، فانه ينحدر الى مجرد الفعل المردوم الاثر قانونا (١٠) .

ثالثا : والفعل المردوم الاثر قانونا لا تلحقه حصانة ولا يزيل عيبه نوات ميمك الطعن فيه (١١) .

رابعا : ان العمل المردوم الاثر قانونا . لا يكون قابلا للتنفيذ المباشر .

(٨) محكمة القضاء الادارى — بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٠ — فى القضية رقم ٦٠٨٧ لسنة ٢٢ — مجموعة احكام المجلس — السنة الحادية عشر — ص٤٧٦ .

(٩) محكمة القضاء الادارى — بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ — فى الدعوى رقم ١١١٢ لسنة ٥٢ — سبقت الاشارة اليه .

(١٠) محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٥٤/١/٥ فى الدعوى رقم ٧١٨ لسنة ٥٢ — سبقت الاشارة اليه .

(١١) محكمة القضاء الادارى — بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢١ — فى الدعوى رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٣ — سبقت الاشارة اليه .

ومن ثم فإن الأفراد المخطئين به لا يكونون ملزمين باحترامه ، ويكون لهم
تفطيه كلما كان في وسعهم ذلك ، لأن هذا القرار لا يعدو أن يكون مجرد عقبة
ملغية في سبيل استعمال نوى الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة ، فانه يكون
من حتمهم التخلص من هذه العقبة الملغية بوسائلهم الخاصة والا لجأوا الى
القضاء (١٢) .

خلاصا : ان القرار المردود ، اذا لا تلحقه اجازة ولا حصانة بهما نقسام
الزمن ، فانه يجوز سحب ادرايا دون التقيد بالمواعيد المقررة للطعن بالالغاء .

سالمنا : ان القرار المردود يكون مردود الاثر القانوني ، فلا يلتزم الأفراد
باحترامه ولا يكون قبلًا للتنفيذ المباشر ، ومعنى ذلك أنه لا يصلح سندًا صحيحا
يمكن للإدارة أن تعتمد عليه في اتخاذ إجراءات التنفيذ المادية تهرًا في مواجهة
الأفراد ، وان هي فعلت ذلك فلها ترتكب عملا من أعمال الاعتداء المسمى
« وهو الذي يفرغ القرار من الوجود القانوني » واستنادا إلى ذلك قرررت
محكمة القضاء الإداري أنه لا يعد عملا ملغيا إلا أعمال الاعتداء المسمى التي تقع
من موظف غير مخصص أم الأعمال التنفيذية الجبرية التي لا تستند الى وجود
قرار إداري سابق ، والمقصود بالوجود هو الوجود القانوني ، أما الوجود
المادي فلا تيمة له في ذاته (١٣) .

وبلغ من وضوح الرؤية فأننا نلاحظ أن بعض الحالات التي قرر فيها
مجلس الدولة المصري أن القرار الإداري المطعون فيه مشوب بعيب اغتصاب
السلطة إلا أنه طبق عليها الأحكام الخاصة بالقرارات القابلة للالغاء ، فقد
قبل في شأنها طعون الالغاء ، وكثيرا ما قضى بالقابلية في نفس الظروف وطبقا
لنفس الشروط والأسباب التي يلغى فيها القرارات غير المشروعة . ونكرر هنا
معارضتنا لهذا الاتجاه المجحف بحق نوى المصلحة بقعدام القرارات المردومة
الأثر ، وذلك نظرا لاختلاف النتائج والآثار التي تترتب على القرارات البطلالة
عن تلك التي تترتب على القرارات المردومة ، حسبما سبق بيانه .

(١٢) المحكة العليا — بتاريخ ٥٦/١/١٤ — في الطعن ٢٦/٣٥ لسنة ٢٢
— سبقت الإشارة إليه .

(١٣) محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥٠ — في الدعوى
رقم ٢٠ لسنة ١٢١ — مجموعة أحكام مجلس الدولة — السنة الرابعة — ص ٢٣٧ .

المبحث الثاني

ثانيا : تطبيقات قضائية هامة من احكام الانعدام : —
القاعدة الاولى : اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى المتعلقة بقرار ادارى

منعهم :

وفى ذلك تتول محكمة النقض : —

« اذ كان قرار المحافظ يقضى بإلقاء مياه بيارات المطاعم والمقاهى والمياه المتخلفة عن الرشح والامطار وانفجار المواسير بما تحتويه من مخلفات فى المصرف موضوع النزاع ، وكان هذا القرار مخالفا لما نصت عليه المادة (٦٩) من قانون الصرف والرى رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ من حظر القيام بإلقاء جثة حيوان او اية مادة أخرى مضرّة بالصحة او ذات رائحة كريهة فى اى مجرى معد للرى والصرف ، ولما قضت به المادة (٧٥) من ذات القانون من معاقبة من يخالف ذلك بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها ، فانه بذلك يكون قد صدر من شخص لا سلطة له اطلاقا فى اصداره ومشويا بمخالفة صارخة للقانون بما يجرده من صفته الادارية ويسقط عنه الحصانة المقررة للمقررات الادارية ، ويكون من حق القضاء العادى ان يتدخل لحماية مصالح الافراد بما قد يترتب عليه ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعن بصفته بالامتناع عن استعمال المصرف موضوع النزاع مقلبا ومستودعا للمواد البرازية ويعمم القضاء القانونيات ومياه الكسح به لم يخالف احكام الاختصاص الولاى او مبدا الفصل بين السلطات » (١٤) .

القاعدة الثانية : تهم اركان القرار الادارى ينحدر به الى درجة الانعدام :
وفى ذلك تتول محكمة القضاء الادارى :

« ومن حيث ان القرار رقم ٨ الصادر من السيد / مدير الادارة العامة للثقافة الجماهيرية فى ١٩٦٨/١/٨ بناء على احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ،

(١٤) محكمة النقض — الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٤٤ق — مشار اليه ببرجع المستشار / السيد خلف « مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض » بند / ٢٥١٥ — ص ٧٢٢ .

بشان نظام العاملين المدنيين بالدولة قد تضمن النص بالبند « رابعا » منه على مجازاة الدعى المحال الى الماشي بخمسة عشرة جنيهات من معاشه لكونه قد بلاعب بالفيدي في سجل يومية المكتبة وتسبب في فقد السجل القديم الامر الذى ادى الى عدم الوقوف على اصل عهدة المكتبة وقت ان كان يعمل بقصر الثقافة بالاسكندرية .

ومن حيث انه وان كانت المادة (٦٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين المدنيين بالدولة قد اناصت للجهات الادارية توقيع بعض الجزاءات على العاملين الموجودين بالخدمة في حدود ضيقة لا تتجاوز عقوبة الانذار او الخصم من المرتب بقيود . الا ان هذه المادة ذاتها قد عانت الى الاصل حين نصت في وضوح على عدم جواز توقيع اية عقوبة اخرى من تلك العقوبات التى عدهتها المادة (٦١) من ذلك القانون على العاملين الموجودين بالخدمة الا عن طريق المحكمة التأديبية المختصة . ومتى كان ذلك وكان هذا هو شأن من كان عابلا بالخدمة وقت توقيع الجزاء فلن من ترك الخدمة وانحصرت عنه صفة الوظيفة العامة يصح بعيدا عن تناول الجهة الادارية في توقيع اى جزاء عليه . اذ لم يعد تابعا لها بعد ان انقضت الرابطة الوظيفية التى كانت تربطه بها ومن ثم فلا اختصاص في توقيع الجزاءات المتصوص عليها بالمادة (٦٧) من ذلك القانون على من ترك الخدمة الا للمحكمة التأديبية وحدها ويكون القرار المطعون فيه بذلك — وقد صدر من الجهة الادارية وليس من المحكمة التأديبية ، قد فقد ركنًا من اركانه الاساسية .

ومن حيث انه اذا فقد القرار الادارى احد اركانه الاساسية فانه يعتبر ميبيا بفال جسم ينزل به الى حد الانعدام . والاتفاق بمنعقد على انه سواء اعتبر الاختصاص احد اركان القرار الادارى لم لهذ بقوليات الارادة التى هى ركن من اركانه فلن صدور القرار الادارى من جهة غير منوط بها اصداره قانونا بميبه بميب جسم ينهدر به الى حد الانعدم طالما كان في ذلك افتتات على سلطة جهة اخرى لها شخصيتها المستقلة « (١٥) » .

(١٥) محكمة القضاء الادارى — دعوى رقم ٧٦١ لسنة ٢٢ قضائية —
مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى — السنة
السابعة والعشرون — من اكتوبر ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ .

القاعدة الثالثة : اعتبار القرار الإداري المستند الى نص غير دستوري
والمشوب بعميب عدم الاختصاص الجسمي منعجا : —

عرضت هذه الحالة على المحكمة الدستورية العليا وأرست المبدأ التالى فى
دعوى المصادرة التى نص عليها فى المادة (٣٦) من دستور سنة ١٩٧١ والتى
نصت على ما يلى :

« المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة إلا بحكم قضائى »
وبذلك قد انتهى الحكم الى أن المشرع نهى نهيا مطلقا عن المصادرة العامة
وحدد الأداة التى تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس
قرارا إداريا وذلك حرصا منه على وجود الملكية الخاصة فلا تصدر إلا بحكم
قضائى ، حتى تكفل إجراءات التقاضى وضماناته لصاحب الحق النفاذ عن
حقه ، وتتفق بها مظنة المسفـه والافتـتـال عليها وتلكيـدا لمبدأ الفصل بين
السلطات ، على أساس أن السلطة القضائية هى السلطة الأصلية التى ناط
بها للدستور إقابة المـداللة بحيث تضمن دون غيرها من السلطات بالأمر
بالمصادرة .

ولما كان نص المادة (٣٦) من الدستور إذ حظر المصادرة الخاصة إلا بحكم
قضائى قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد أن عمد المشرع الدستورى سنة ١٩٧١ الى
حذف كلمة « عقوبة » التى كانت تسبق عبارة « المصادرة الخاصة » فى المادة
(٥٧) من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة للمادة (٣٦) من دستور سنة ١٩٧١ ، وذلك
حتى يجرى النص على إطلاقه ويتم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة فى كافة
صورها ، فإن النص الذى يجيز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينييه أن يلـمـر
بالمصادرة إداريا يكون مخالفا للمادة (٣٦) من الدستور ، كما يعتبر القرار
الإدارى الصادر من وزير المالية بالمصادرة إداريا لا يعتد به ويعتبر قرارا منعما
لكونه منعجا ، ويمتـر تنفيذـه عملا من أعمال القـصب والمـدوان (١٦) .

القاعدة الرابعة : القرار المشوب بعميب جسمي ينحدر الى مرتبة الانعدام

(١٦) المحكمة الدستورية العليا — الدعوى رقم ٢٨ لسنة اق دستورية
— راجع تفصيلات الحكم بجملة المحلـاة — المـددان السـبع والثـلثـن — السـنة
٦١ — سبـتمبر وأكـتـوبر سنة ١٩٨١ — ص ١١ ، ١٢ .

ويغدو مجرد عقبة مائية لا أثر له في المركز القانوني للمدعى وحكمه في ذلك حكم الأحكام المدعومة : -

وفي ذلك تتولى المحكمة الإدارية العليا ما يلي :

« أن القرار الإداري المدعوم حكمه في ذلك حكم الأحكام المدعومة ليس من شلقه أن يرتب أي أثر قانوني قبل الأفراد أو يؤثر في مراكزهم القانونية ويمسد مجرد واقعة مائية لا يلزم الطعن فيه أمام الجهة المختصة قانونا للحكم بتقرير انعدامه وإنما يكفى انتكاه عند التمسك به وعدم الاعتداد به . وبهذه المثابة فإن حق القضاء الإداري ، في التصدي لتفسير مشروعية القرارات الإدارية المدعومة عند التمسك أمامه بما انطوت عليه من أحكام ليس مقصورا فقط على القرارات التي يختص قانونا بالفصل فيها بل يمتددا إلى تلك التي تخرج عن دائرة اختصاصه ، ويزيل أثرها باعتبارها مجرد عقبة مائية في سبيل استعمال ذوى الشأن لمراكزهم القانونية ، ولا ينطوي هذا على المساس باختصاص الجهة القضائية الأخرى التي أولاهها المشرع استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة سلطة العمل في المنازعات التي تتصل ببعض القرارات الإدارية ، لأن هذا الاختصاص يجد حده في القرارات التي تنسم بالبطالان ولا تنحدر إلى الانعدام وترتبط على ذلك فإن التمسك باتعدام قرار لجنة قبول المحامين باستبعاد اسم المدعى من جدول المحامين آتف الذكر لا يخرج أمر الفصل فيه عن اختصاص القضاء الإداري إذا كان منعما ولا يحول دون ذلك أن المشرع أخرج الطعن في قرارات لجنة قبول المحامين من اختصاص القضاء الإداري وناطه بمحكمة النقض . ولما كان الأمر كذلك وقد انتهت هذه المحكمة في مجال بحث موضوع الدعوى إلى انعدام هذا القرار ، فإنه ما كان يجوز وقف الدعوى وأذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف حكم القانون جديرا بالإلغاء .. » (١٧) .

(١٧) المحكمة الإدارية العليا حكمها في ١٩٦٨/١١/٢٣ في الطعن (١١٩١)

س١٢ ا٢ ، مشر اليه بمجلة المحلابة - العدد الثلثى س - ٥ نبرابر ١٩٧٠ .

الباب الثالث
ضمانات التحقيق والمسائل الجوهرية
للإتبات
مع أهم التطبيقات القضائية

الباب الثالث .

ضمانات التحقيق والوسائل الجوهرية للاثبات
مع اهم التطبيقات القضائية

وينقسم هذا الباب الى فصلين وهما :

الفصل الاول
ضمانات التحقيق :

الفصل الثاني
الوسائل الجوهرية للاثبات

الفصل الأول

مبادئ التحقيق

الفصل الأول

ضمانات التحقيق

المبحث الأول

كفالة التحقيق ، وجبدة التحقيق وضمانات التنفيذ ، وعدم الإخلال بحق دفاع المتهم عن نفسه

وتنكم عن ذلك على النحو التالي :

المطلب الأول

كفالة التحقيق

ان التحقيق سواء تولته النيابة الادارية او جهة الادارة يستهدف كشف الحقيقة ، وبإلزام من ذلك فإن المشرع لم يضع تنظيما متكيفا للتحقيق الادارى أسوة بما نطه بالنسبة للتحقيق الجنائى (١) .

وقد كشفت المحكمة الادارية العليا عن هذه الحقيقة فى حكمها الصادر فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ حيث تقول :

« لا يوجد ما يوجب فراغ التحقيق فى شكل معين أو فى وضع مرسوم ، اذا ما تولته الجهة الادارية ذاتها أو اجهزتها القانونية المختصة فى ذلك ، كما لم ترتب جزاء البطلان على افعال اجرائه على وجه خاص وكل ما ينبغى ملاحظته ، هو ان يتم التحقيق فى حدود الأصول العلية ، وبراعة الضمانات الاساسية التى تقوم عليها حكمته بأن تتوافر فيه ضمانات السلامة ، والعبدة ، والاستقصاء لصالح الحقيقة ، وان تكفل به عملية الدفاع للموظف تحقيقا للمدالة (٢) » .

(١) راجع فى هذا الموضوع د/ نجيب حسنى « تقون الاجراءات الجنائية

— مرجع سابق ص١٧ وما بعدها » .

(٢) المحكمة الادارية العليا : حكمها فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

(*) وقد حرص المشرع الجنائي على أن ينص في قانون الإجراءات الجنائية على أن يبدى المتهم دفاعه على النحو الذي يقدر أنه أدنى إلى مصلحته : ويعنى ذلك أن له حرية الكلام والتعبير عن وجهة نظره ، سواء تعلقت بوقائع الدعوى أو حكم القانون فيها . ولاستعمال هذا الحق يعترف له القانون برخصة مباشرة الأعمال الإجرائية اللازمة أو الملازمة لذلك : فله أن يتقدم بطلبات اثبات لمصلحته ، وأن يناقش الأدلة المقدمة ضده ، وأن يطعن في الحكم الذي يصدر ضده . ويستتبع الاعتراف بهذا الحق أن تكون له حرية الكلام ، وأنه لا يعاقب على جريمة شهادة الزور إذا أدلى بأقوال غير صحيحة ، ويعنى ذلك عدم جواز اتخاذ أى إجراء يمس هذه الحرية باكراهه على الكلام أو إبداء أقواله على نحو معين ، ويدعم القانون هذا الحق ، فيطلب إعلان المتهم بما يصدر في الدعوى من قرارات وأحكام كي ينظم دفاعه وفقا للتطور الذي تسير فيه الدعوى ، كذلك ينص على أن يكون المتهم آخر من يتكلم (المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية) ، الفقرة الثانية (٣) . يتيح له بذلك أن يبدى رأيه في شأن كل ما أثير أثناء الدعوى من وجهات نظر موضوعية وقانونية .

ويقرر القانون المساواة بين المتهمين من حيث المراكز القانونية : فلا اختلاف في هذه المراكز تبعا لدرجة جسامه الجريمة أو خطورة المتهم ، وإن كان ممن المتصور أن تختلف - في حدود ضيقة باختلاف درجة القضاء أو نوع الحكم ، وهذا الاختلاف لا يخل ببدا المساواة إذ أن جميع المتهمين لهم ذات المراكز القانونية أمام القضاء الواحد . وتعد هذه المساواة تطبيقا لمبدأ التمثل ، هو « مبدأ المساواة بين الناس لدى القانون » .

وفي حكم آخر تقول :

« أن أغفال المحقق سماع أقوال شهود رأى في تقديره عدم الجدوى من سؤالهم أو الاكتفاء بما سبق أن ادلوا به أمام محقق آخر ، لا يمكن أن يكون سببا لبطلان التحقيق وإن أمكن أن يكون ملاخذا على التحقيق بالقصور مبررا طلب استكماله لأن المشرع لم يرسم لبس التحقيق أسلوبا معلوما يلتزمه المحقق ، والأكان التحقيق باطلا (٤) »

(٣) تنص المادة (٢٧٥) أ.ج على ما يلي :

بعد سماع شهادة شهود الإثبات وشهود النفي يجوز للنيابة العامة وللمتهم ولكل من يلحق الخصوم في الدعوى أن يتكلم . وفي كل الأحوال يكون المتهم آخر من يتكلم .

(٤) المحكمة الإدارية العليا في ٢٦ يناير سنة ١٩٦٣ س ٨ ق ٦٢١ .

وصاف إلى ما يقدم من محكمة لإدانة العلم يؤكد أن التحقيق الشعبي لا يعتبر متسوفاً بقصور وفي ذلك تقول

« ... لأنه يبين من قراءة الجزء ، ومن اعتراف المدعى نفسه بصحيفة دعواه ، أن المدير العام قد استدعاه إلى مكتبه وواجهه بتهم منسوبة إليه تهمته تهمته ، ثم استمع إلى دفاعه في كل منها ورجع ثبوت هذه التهم قبله لأطرافه إلى المصادر المستمدة منها ، وعلى كل فإن هذا التحقيق الشعبي يسكون قد استكمل الضمانات الأساسية التي يقوم عليها كل تحقيق — سواء أكان تحقيقاً كتابياً أو شفهياً — ففضلاً عن أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس ثمة ما يوجب إفراغ التحقيق مع الموظف في شكل معين »

وانتهت المحكمة ألي أن عدم توقيع الموظف على محضر التحقيق الشفهي لا يؤدي إلى بطلان التحقيق لأن ذلك خلص بالتحقيق الكتابي .

ويرى العميد الطباوى أن هذه الأحكام تحتفظ بقيمتها إذا استعمل الرؤساء حقهم في اللجوء إلى التحقيق الشفهي سواء في الحكومة أو في القطاع العام (٥) .

ومع ذلك غائنا نرى أنه من الأفضل الأخذ بالاعتادة الشرعية في إجراء التحقيق والتي تتمثل في إمرار التحقيق في شكل كتابي وذلك ما تؤكدته قوانين التوظيف وقانون النيابة الإدارية ، حيث تنص المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن « يكون التحقيق كتابة ... » وكذلك الوضع القائم بقوانين الإجراءات الجنائية (٦) .

ونرى أن محضر التحقيق الصحيح يجب أن يصدر بتاريخ اليوم وساعته ومقره واسم المحقق وكتيب التحقيق ويزيل بعد الانتهاء منه بما يفيد قفله وساءه

(٥) الدكتور / سليمان محمد الطباوى « قضاء القاديب » مرجع سابق ص ٥٧٨ وما بعدها .

(٦) تنص المادة (١٢٢) من قانون الإجراءات الجنائية على مايلي . — « عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت من شخصيته ، ثم يحيطه علماً بالتهم المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر » . ونرى أن في هذا النص أقوى برهان على ضرورة كتابة التحقيق في محضر

رسمي

م ١ — ١٢ المحاكمات التأديبية

ذلك مع بيان تاريخ الجلسة التالية والإجراء الذى سيتخذ فيها ، ويوقع عضو النيابة وكتب التحقيق فى نهاية كل صفحة وعلى كل ملاحظة أو مواجهة يتضمنها المحضر ، وكذلك عقب الانتهاء من سماع أقوال كل مخالف أو شاهد نعاد ثلاثة أقواله عليه ويقر بأنه مصر عليها .

ويجب أن يشتمل المحضر على توقيع أو ختم أو بصمة كل من تسمع أقواله فى التحقيق عقب الانتهاء منها . . . فإذا امتنع أثبت ذلك فى المحضر وذلك أسوة بالمتبع فى الإجراءات الجنائية (٧) .

المطلب الثانى

حيدة المحقق فى مرحلة التحقيق وضمانات التفتيش

إذا ما قبلت الجهة الإدارية بالتحقيقات فوجب أن يقوم بها موظف مختص وعلة ذلك . ضرورة توافر الضمانات الأساسية التى تقوم عليها إجراءات التأديب التى تتبع لضمان السلامة والحيدة والاستقصاء للحقيقة لصالح الحقيقة نفسها .

وبناء على ما تقدم لا يصح أن يكون الرئيس الإدارى الذى قام بتوجيه الاتهام هو الذى يتولى التحقيق وذلك درءاً لشبهة التحليل وعدم الحيدة ، فإن شلب التحقيق تصور أو خلل فى مقومات التحقيق الصحيح ولم تتدرك المحاكمة التأديبية هذا العيب فإن الحكم يكون باطلاً (٨) .

(٧) يمكن الاسترشاد فى ذلك بنص المادة (١١٤) أ.ج. والى تقول : — « يضح كل من القاضى والكتيب أمضاه على الشهادة ، وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه وإقراره بأنه مصر عليها ، فإن امتنع عن أمضائه أو ختمه أو لم يكته وضعه أثبت ذلك فى المحضر مع ذكر الأسباب التى يبيدها ، وفى كل الأحوال يضح كل من القاضى والكتيب أمضاه عن كل صفحة أولاً بأول » .
(٨) المحكمة الإدارية العليا - السنة السادسة وتقول :

« . . . ومن ثم فلا وجه للنفى على القرار بالبطالان لعدم صلاحية بعض المحققين الذين اشتركوا فى التحقيق الابتدائى السابق على المحكمة التأديبية أو لأن بعضهم كان غير مختص بسبب نوع عمله أو مستوى درجته ، فإن مسح أن هذا التحقيق قد شلبه تصور أو خلا من مقومات التحقيق الصحيح ولم تتدرك المحكمة التأديبية هذا العيب فإن الجزاء يكون باطلاً » .

ونلاحظ أن القرارات المتعلقة بوقف العمل عن العمل يجب أن ته
النيلة الإدارية وحدها ، ويجب أن يكون التحقيق بيدها أصلا في تلك «
وذلك أعمالا لقى المادة الرابعة عشر من قانون النيابة الإدارية والق
على ما يلي :

« إذا رأت النيابة الإدارية أن المخالفة تستوجب جزاء أشد مما تملكه
الجهة الإدارية أحالت النيابة الإدارية الأوراق إلى المحكمة التتفيذية المختصة
مع إخطار الجهة التي يتبعها العامل بالإحالة » .

وإذا لم يوافق الرئيس الإداري المختص على طلب وقف الموظف عن عمله
كان لمحير النيابة الإدارية أن يعترض لدى الوزير أو وكيل الوزارة المختص باتخاذ
ما يراه في هذا الشأن وذلك طبقا للمادة الخامسة عشر من اللائحة التنفيذية
للنيابة الإدارية .

وسوف نعود إلى تفصيل ذلك .

أما الضمانات المتعلقة بإجراءات تفتيش الموظف أو منزله فقد نصت عليها
المادة الرابعة عشر من اللائحة التنفيذية من قانون النيابة الإدارية والتي تنص
بما يلي :

« إذا وجدت جهات قوية تدعو لإجراء تفتيش الموظف أو منزله عرض
عضو النيابة الأمر بمذكرة على مدير النيابة الإدارية أو الوكيل العام المختص
للأذن بالتفتيش » .

ويجوز عند الاقتضاء إبلاغ الأذن بالتفتيش إلى عضو النيابة القائم
بالتحقيق بأي وسيلة .

ويشار التفتيش أحد أعضاء النيابة بحضور المراد تفتيشه أو من ينوب عنه
كلما كان ذلك ممكنا ، فإذا لم يكن ذلك ممكنا وجب أن يحصل التفتيش بحضور
شاهدين بالغين من أقاربه أو القاطنين معه أو من الجيران ، ويراعى هذا
الترتيب بقدر الإمكان ، ويثبت ذلك في المحضر « (٩) » .

(٩) يلاحظ أن هذا الإجراء يتفق مع المعمول به في قانون الإجراءات
الجنائية حيث تنص المادة « ٥١ » على ما يلي : —

« يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك ،
والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان
من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ، ويثبت ذلك
في المحضر » .

واذا وجد العضو القائم بالتنقيش في المنزل أثناء تنقيشه أوراقا مفقومة أو مغلقة بلمحة طريقة فلا يجوز فضاها بل توضع في « حرز » ولعضو النيابة المحقق وحده فضاها والإطلاع على الأوراق ، على أن يتم ذلك إذا أمكن بحضور صاحب الشأن ، ويدون ملاحظاته عليها ويرد ما لم يكن لازما للتحقيق ، ويحرر محضرا بكل ذلك » .

المطلب الثالث

عدم الإخلال بحق دفاع المتهم عن نفسه

تتمثل أهم الضمانات في مرحلة التحقيق الإداري في ضمان حقوق الدفاع وبصفة خاصة ما يتعلق منها بسؤال الممثل المتهم وبمواجهته بالذنب المسند إليه وتبكيه من حق الدفاع بنفسه أو باصطحاب محليه ، ومناقشة شهود الإثبات ، وسماح ما يريد من شهود النفي ، وغير ذلك من مقتضيات حقوق الدفاع .

وبالنسبة للحق المخول للمتهم في الدفاع عن نفسه ، فيحق له الدفاع عن نفسه بجميع الوسائل المشروعة وفي ذلك تقول المادة الثامنة من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ :

« يجوز للموظف أن يحضر بنفسه جميع إجراءات التحقيق إلا إذا اقتضت إجراءات التحقيق أن يجرى في غيابه » .

ويجوز له الإطلاع على أوراق التحقيق بعد الانتهاء منه ، وذلك طبقا للمادة السادسة عشر من اللائحة الداخلية للنيابة الإدارية (١٠) .

وتؤكد التعليمات العامة مواجهة المخلف بما هو منسوب إليه وبالأدلة التي تؤيد المخلفة أو المخلفات المنسوبة إليه . لأبداء ما قد يكون لديه من أقوال أو أوجه دفاع جديدة وتحقيها .

(١٠) تنص المادة (١٦) من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ على ما يلي :
« لا يجوز لأصحاب الشأن الإطلاع على أوراق التحقيق إلا بعد الانتهاء منه » .

ويلتزم المحقق بتحقيق ما يدفع به المتهم من الاعذار المشروعة والمخففة
للبسواية . ويحق له ان يصطحب محليا للدفاع عنه .

ويتناز النظام المصري عن النظام الفرنسي بالسماح للمتهم بالمصطحب
محليه لمساعدته في الدفاع عن نفسه ، بعكس الوضع القائم في القضاء الادارى
الفرنسي الذى لا يجعل من معلونة المحلى للمتهم حقا الا اذا نص على ذلك
صراحة في القوانين واللوائح المنظمة للتأديب (١١) .

وبالرغم من اهمية هذه الضميمة فان القضاء الادارى لم يلتزم بموقفها
مستفيدا من حيث تقرير جزاء البطلان على مخالفتها ، فضلا عن تبييضه بين
الاجراءات والشكليات الجوهرية وغير الجوهرية ، فان القضاء الادارى
يرفض الحكم بالالغاء اذا شلب التحقيق قصور وذلك بحجة ان في وسع
المتهم ان يتلافى هذا القصور امام المحكمة التأديبية المختصة .

ومما يدل على هذا الاتجاه حكم المحكمة الادارية العليا في اول فبراير
سنة ١٩٦٩ والمتعلق بطعن أحد العللين امام المحكمة الادارية العليا في الحكم
الصادر بفسله استنادا الى الاخلال بحق الدفاع عن نفسه اثناء مرحلة التحقيق ،
وقد رفضت المحكمة هذا الطعن وقررت ما يلى :

« انه كان في مكتبة الطاعن ان يبدى ما يراه من دفاع امام
المحكمة التأديبية ، اذ هي مرحلة تستكمل فيها مراحل التحقيق السابقة ، اذ

(١١) اخذ المشرع الجنائى بهذه الضمانة أيضا حيث نص بالمادة (١٢٤) من
قانون الاجراءات الجنائية على ما يلى : « في غير حالة التلبس وحالة السرعة
بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، لا يجوز للمحقق في الجنائيات ان يستجوب المتهم
او يواجهه بغيره من المتهمين او الشهود الا بعد دعوة محليه . وعلى المتهم
ان يعلن اسم محليه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة او الى مأمور السجن ،
كما يجوز لمحليه ان يتولى هذا الاقرار او الاعلان ... » .

كما تنص المادة (١٢٥) من ذات القانون على ما يلى : « يجب السماح
للمحلى بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب او المواجهة
ما لم يقرر القاضي غير ذلك . وفي جميع الاحوال لا يجوز الفصل بين المتهم
ومحليه الحاضر معه اثناء التحقيق » . ومن هنا يتضح اهمية الدفاع في مرحلة
التحقيق كما هو في مرحلة المحاكمة .

يواجه فيها المتهم بما نسب اليه ، وكان يستطيع ان يتدارك ابلها ما فلتة من وسائل الدفاع بما يجعل دفعه ببطان التحقيق استنادا الى الاخلال بحقه في الدفاع دفعا لا يستقيم في الواقع او في القانون »

ونحن لا نتفق مع المحكمة في هذا الاتجاه لان الاخلال بحق الدفاع يفسل باجراءات التاليل في اية مرحلة من مراحلها سواء اكانت في مرحلة التحقيق او في مرحلة المحاكمة والقول بغير ذلك فيه اجحاف بحقوق المتهم (١٢) .

(١٢) نظرا لان اغلب الاجراءات المتعلقة بضمائم التاديب تثار في مرحلة المحاكمات التاديبية فمنا نرجى شرح ما يتصل بها تفصيلا عند تناول اجراءات المحاكمة التاديبية االم المحكم التاديبية . والتي خصصنا لها بلبا مستقلا .

المبحث الثاني

شرعية العقوبة ، وشروط إيقاف المائل ، وتسبب القرار التأديبي ،
وعدم الغلو في الجزاء

ونبين ذلك فيما يلي :

المطلب الاول

شرعية العقوبة

الإحكام العامة لجدا شرعية العقوبة :

يمثل هذا الجدا في ضرورة توقع العقوبة في الحدود والتطلاق الذي يحدده
المشرع فلا تستطيع سلطات التأديب أن تستبدل العقوبة بغيرها مهما كانت
الدوافع فلا تستطيع سلطات التأديب أن توقع على المائل عقوبة اخف او اشد
من العقوبة التي تحددها القوانين واللوائح .

ويلاحظ ان العقوبات التأديبية محددة على سبيل الحصر كما
هو الشأن بالنسبة الى قانون العقوبات ، غير أن هناك فئة فليرق جوهرى
بين القانونين .

ففى قانون العقوبات يوجد ارتباط كليل بين كل جريمة على حدة ، وبين
ما يناسبها من عقاب وتنعصر العقوبة بين حدين ، فيمكن أن تكون عقوبة تخريرية
حيث يمكن للقاضي أن يقضى بالحبس أو بغرامة مالية كما الوضع مثلا فى عقوبة
الاهمال فى عدم تنظيف الامكن التى توجد فيها النار . (المادة « ٣٦ » من قانون
العقوبات) .

اما فى القانون التأديبي فلن القاعدة العامة أن المشرع يحدد رقبة
بالعقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على الموظف المخطئ ، ويترك للسلطة
التأديبية المختصة حرية اختيار العقوبة الملائمة من بين رقبة العقوبات المقررة
وقضاء المحكمة العليا مستقر على ذلك .

ويلاحظ أن اختيار العقوبة مرجعه الى تقدير جهة الإدارة كما أن تقدير

العقوبة للذنب الإداري الذي ثبت في حق الموظف هو أيضا من سلطة الإدارة ،
لا رقابة للقضاء عليه إلا إذا اتسم بعدم الملاعبة الظاهرة ، أي لسوء استعمال
السلطة ، وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تكيف الواقعة بما يجعلها من
الذنوب الإدارية المستحقة للعقاب ، إنما يرجعه إلى تقدير جهة الإدارة
كما أن تقدير العقوبة للذنب الإداري الذي ثبت في حق الموظف هو أيضا من سلطة
الإدارة لا رقابة للقضاء فيه إلا إذا اتسم بعدم الملاعبة الظاهرة أي بسوء استعمال
السلطة » (١٣) .

غير أننا نعقب على هذا الحكم بأن سلطة الإدارة في اختيار العقوبة
الملائمة تخفى إذا ما حدد المشرع عقوبة معينة لجريمة تأديبية بذاتها كما هو
أوضح القائم في لوائح الجزاءات التي تصدرها بعض الجهات الإدارية .

وقد أفتت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة بفتوى
تؤكد ذلك الاتجاه إذ تقول : —

« أنه لا يجوز لجهة الإدارة أن تحتال لتوقيع عقوبة غير العقوبة الواردة
في لائحة الجزاءات ، وتلت : « أنه عندما يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن
من أنواع المخالفات ، وما يقابلها من الجزاءات التأديبية ، فإن هذه اللائحة
تكون جزءا من النظام القانوني للعاملين ، وتنطوي على ارتباط بين الجرم
الإداري والعقوبة المحددة له على نحو ما هو مقرر في قانون العقوبات . ومن
ثم تصبح السلطة المختصة بتوقيع الجزاء مقيدة عند ثبوت المخالفة بتوقيع
الجزاء المقرر لها في اللائحة ، وتحتسرها السلطة التقديرية المسلّم بها
كقاعدة عامة في اختيار الجزاء المناسب من بين الجزاءات في النظام الوظيفي ...
ومن ثم فإن كل مخالفة يوضع لها جزاء في لائحة الجزاءات يمكن تحديد السلطة
المختصة بتوقيعه طبقا للقواعد المخصوص عليها في المادة ٦٠ (من لائحة العاملين
بالقطاع العام) ، ولا تملك سلطة أخرى غيرها أن تتولى توقيع الجزاء » (١٤) .

(١٣) المحكمة الإدارية العليا — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٦ — س١٢ —

ص ٤٨٧ .

(١٤) فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في ٢٠/١٢/١٩٦٦

— ملف رقم ١٣٢/٢/٨٦ .

ويتربط على تحديد المشرع العقوبة التأديبية نتيجة هامة تتمثل في أعمال التفسير الضيق فيما يتصل بتفسير وتطبيق العقوبة التأديبية .

وجدير بالذكر ان السلطة التأديبية مقيدة بالقوانين النافذة وقت ممارسة اختصاصها بالتأديب غير ان المحكمة الادارية العليا ترى ان الحكم الذي يقوم به سبب من اسباب الطعن يخضع الفصل فيه للقانون النافذ وقت الفصل امام المحكمة الادارية العليا (١٥) .

وقد اعملت المحكمة الادارية العليا هذه القاعدة في حكمها الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بتعديل الحكم الصادر بفصل احدى العائلات مع حرمانها من المعاش ، وذلك لصدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قبل الفصل في الطعن وقد عدل في العقوبات التي توقع على المبلين ومنع الحرمان من المعاش او المكافاة فيها بجلوز الربع ، فقضت المحكمة الادارية العليا بما يلي :

« إلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من حرمان المدعية فيما يزيد عن ربع المكافاة التي تكون مستحقة لها » .

ومما تجدر الإشارة إليه ان المحكمة الادارية العليا تأيد المبدأ السابق عندما يكون بالحكم او القرار المطعون فيه حالة قابلة للإلغاء اذا ما طعن فيه بمليها ، اما اذا كان الحكم او القرار الصادر في ظل القانون القديم سليما فان المحكمة الادارية العليا لا تتعرض له حتى ولو وقعت عقوبة لا بقرها القانون الجديد ما دامت تلك العقوبة كانت نافذة وقت توقيعها .

وقد طبقت المحكمة الادارية العليا هذا المبدأ في حكمها الصادر ٧ يناير سنة ١٩٦٧ (١٦) .

ومن اهم النتائج التي رتبها الفقه والقضاء على مبدأ شرعية العقاب قاعدة « عدم عقاب المخطيء عن ذات الفعل مرتين » .

(١٥) المحكمة الادارية العليا في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ — ص ١١ —

ص ١٧١ .

(١٦) المحكمة الادارية العليا في ٧ يناير سنة ١٩٦٧ — ص ١٠٢ —

ص ٥٥٤ .

وقد طبق القضاء الإدارى هذه القاعدة بالمراد .

وفى ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« اذا وقع جزاء على الموظف عن فعل ارتكبه فلا وجه بعد ذلك لتكرار الجزاء عليه عن السلوك ذاته ما دام هو عن عين الجريمة التأديبية » (١٧) .

ولتطبيق القاعدة التى تقضى بعدم جواز معاقبة الموظف عن الذنب الواحد مرتين فانه يجب مراعاة قيود معينة (١٨) . ولاهمية هذه القيود نشير اليها فيما يلى :

القيد الأول : يجب أن تكون بصدد عين الأعمال التى عوقب الموظف من أجلها ، فإذا ظهرت وتفتح جديدة بعد توقيع العقوبة فلن الإدارة تستطيع أن تستعمل سلطتها التأديبية حيله .

القيد الثانى : بالنسبة الى الجريمة المستمرة يعاقب الموظف عن الذنب الذى استمر فى إقترافه وفى ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« يبرر عقابه مرة أخرى ، وهذا هو الأصل الذى يسلم به بالنسبة للجرائم المستمرة حتى لا يشجع الموظفون على الاستمرار فى الإخلال بواجبات وطنيتهم » .

ويضف الى ذلك أن العودة للذنب الإدارى يعتبر ظرماً مشدداً فى توقيع العقوبة كما هو الوضع فى المحاكمات الجنائية .

القيد الثالث : يمكن أن تقوم جهتين مختلفتين بمعاقبة الموظف عن ذنب واحد مثال ذلك أن يقوم أحد الموظفين حالة كونه يدرس فى معهد معين أثناء بعثة داخلية « بالفشى فى الامتحان » فانه يعاقب تأديبياً عن واقعة الفشى بالمعهد الذى يدرس فيه بصفته طالباً ، وثم يجوز معاقبته مرة أخرى امام الجهة الإدارية التى يعمل بها لما تلحقه هذه الواقعة بمركزه الألبى من مهانة .

(١٧) المحكمة الإدارية العليا فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ - ص ٧ -

ص ٢٨٨ .

(١٨) الدكتور / سليمان محمد الطهاوى - قضاء التأديب - مرجع

سابق - ص ٢٩٠ - ٢٩٦ .

كذلك الوضع بالنسبة للموظف الذى يعمل فى جهتين اداريتين فيحقق لكل منهما أن توقع عليه الجزاء المناسب غير أنه يلاحظ أنه إذا كانت الجريمة المسندة اليه واحدة فلا يجوز تكرار الجزاء عنها .

القيد الرابع : ان اختلاف التكيف القانونى للوقائع يبرر تعدد العقاب عن ذات الأفعال إذا خضع الوصف والتكيف لنظم مختلفة وقد قضى مجلس الدولة الفرنسى بذلك فى حكمه الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

القيد الخامس : إذا عوقب موظف عن أفعال معينة وفى القرار أو الحكم الصادر بالعقاب لم يعب فى الشكل أو الاختصاص فله يمكن أن يعاقب مرة أخرى عن ذات الأفعال دون أن يعد ذلك خروجاً على القاعدة التى نحن بصددھا لأن حكم الأفراد لم يصدر لأن الموظف يرى ما نسب اليه أو أن ما ارتكبه لا يعتبر جريمة تأديبية ، بل لم يعب شكلياً لا يمس صلب الموضوع . وفى هذه الحالة إذا أعيدت محاكمة الموظف المخطر فإن المحاكمة الجديدة لا علاقة لها بالمحاكمة القديمة ولا بها انتهت اليه من حيث البراءة أو الإدانة أو العقوبة الموقعة . ومن ثم يجوز أن توقع على الموظف عقوبة أقصى من العقوبة التى تنسبها القرار أو الحكم الملغى (١٩) .

القيد السادس : يلاحظ أن المنوع من عدم جواز تكرار العقاب عن الفعل الواحد هو أن يعاقب الموظف أكثر من مرة عن ذات الخطأ ولكن ذلك لا يمنع سلطات التأديب أو الإدارة من أن تضيف إلى الجزاء أمورا أخرى لا تمتص فى ذاتها عقوبة تأديبية إذا ما رأت أن مصلحة المرفق العام تقتضى ذلك ومن ذلك ما يلى :

(١) اقتراح نقل العمل الى وظيفة أخرى أو الا يمهّد اليه بعمل معين إذا ما ثبت أن الظروف المحيطة بهذا النوع من العمل هى التى تدفعه الى الخطأ وتتمى له أسباب ارتكابه مثل ذلك ما جاء بهكم المحكمة الادارية العليا من تعريم اشتغال الخشب محرساً بحدارس البنات (٢٠) .

(١٩) حكم مجلس الدولة الفرنسى الصادر فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٨ —
المجموعة ص ٣٦٩ ، مشر اليه بؤلف الدكتور / الطباوى — مرجع سابق —
ص ٢٩٤ .
(٢٠) المحكمة الادارية العليا فى ٤ ابريل سنة ١٩٥٩ — س — ٤ — ص ١٠٦٢

(ب) تستطيع سلطات التأديب أن تضيف إلى العقوبة المقررة إجراء
إداريا آخر يدخل في اختصاصها إذا لم يكن عقوبة تأديبية بطبيعته وفي ذلك افنت
الجمعية العمومية للمقسم الاستشاري بأنه : يجوز في حالة خصم أيلم من
أجزاء الموظفين الذين يتأخرون عن مواعيد الحضور صباحا توقيع جزاء
تأديبي بالإضافة إلى الخصم ، ولا يعتبر ذلك ازدواجا في الجزاء عن ذلك المخالفة
لانتفاء صفة الجزاء التأديبي عن الخصم من الأجزاء الاعتيادية (٢١) .

التقيد الصليح : إذا كان الموظف عضوا في نقابة مهنية كقنطرة الأطباء أو
المهندسين أو المحامين وارتكب خطأ مهنيا وحلبته النقابة فإن ذلك لا يحول
بين جهة الإدارة وبين محلبته عن تلك الانعمال ويصدق ذلك مثلا على حالة
الطبيب الذى يشغل وظيفة عامة ويرتكب مخالفة مهنية خارج نطاق عمله فانه
يمكن الجمع بين الجزاء الذى توقعه النقابة والجزاء الذى توقعه الإدارة متى
كانت المخالفة تشكل مملكا معينا ينعكس على سلوكه في مجال الوظيفة
التي يشغلها .

التقيد القانون : أن المشرع يمكنه أن يضيف إلى العقوبة الأصلية بعض
العقوبات النبعية أو التكميلية حسبما سوف نبينه .

المطلب الثاني

شروط إيقاف العامل وصور الإيقاف

أن عقوبة الوقف عن العمل تعنى إسقاط ولاية الوظيفة عن الموظف
استقاطا مؤقتا ، فلا يتولى خلال مدة الوقف أية سلطة ، ولا يبائثر أى عمل
يتعلق بوظيفته (٢٢) .

وينقسم الوقف إلى ثلاث صور وهى :

١ - الوقف الاحتياطي .

(٢١) فتوى الجمعية العمومية بالمقسم الاستشاري في ١٦ يونيو سنة
١٩٦٥ - س١٩ - ص٤١١ .
(٢٢) المحكمة الإدارية العليا في ١٠ يوليو سنة ١٩٦٢ - س٧ ق -
ص١٠٣٦ .

٢ - الوقف بقوة القانون .

٣ - الوقف العقلى .

ونعرض هذه الأنواع على النحو التالى :

(١) الوقف الاحتياطى

ان قرار الوقف الاحتياطى هو مجرد اجراء مؤقت لسر التاديب ، ولذلك يعمد به الى الجهة التى تملك تاديب المائل فى كلا من الجهاز الحكومى والقطاع العام .

وللسطة التأديبية المختصة ان تمارس هذا الاختصاص من تلقاء نفسها اذا ما قدرت ان مصلحة التحقيق تتطلب هذا الاجراء ، ولكن المشرع اضاف الى ذلك اختصاص احتياطيين وهما :

(١) حق النيابة الادارية فى طلب وقف المائل على النحو الذى اورثته المادة العاشرة من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م (٢٢) .

ويلاحظ ان اختصاص النيابة الادارية وفقا لهذا النص هو مجرد اقتراح باعتبارها جهاز استشارى - اما صاحب القرار الاخير فى هذا الشأن فهو الوزير او الرئيس المختص ، وفى حالة رفضه طلب الايقاف يلزم باخطار النيابة الادارية بمبررات هذا الرفض .

(٢٢) نصت المادة العاشرة من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على ما يلى :

« لمحير النيابة الادارية او احد الوكلاء المولين ان يطلب وقف الموظف عن اعمال وظيفته اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك .

ويكون الوقف بقرار من الوزير او الرئيس المختص ، فاذا لم يوافق الرئيس المختص على وقف الموظف وجب عليه ابلاغ مدير النيابة الادارية بمبررات امتناعه وذلك خلال اسبوع من طلبه . ولا يجوز ان تزيد مدة الوقف عن ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى اوقف فيه ما لم تقرر المحكمة صرف المرتب كله او بعضه بصفة مؤقتة الى ان تقرر عند الفصل فى الدعوى التأديبية ما يتبع فى شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمين الموظف منه او بصرفه اليه كله او بعضه .

اب) خول المشرع لجهة الرقابة الادارية الحق في طلب وقف الموظف او ابعاده عن عمله ، غير انه على خلاف الوضع بالنسبة للنيابة الادارية لم يجعل الكلمة الاخيرة في طلب جهاز الرقابة الادارية للوزير او رئيس المصلحة التي يتبعها العامل بل نص على أن قرار الوقف او الإبعاد يصدر من رئيس المجلس التنفيذي (وهو النظم الذي كان مطبقا سنة ١٩٦٤ عند قيسلم قانون الرقابة الادارية وفقا لدستورى سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٧١) . وقد حل رئيس مجلس الوزراء محل رئيس المجلس التنفيذي (٢٤) .

مدة الوقف الاحتياطي :

للالدارة الحق في الوقف مدة قصوى مقدارها ثلاثة اشهر ، ولها ان تمد الوقف مرة بعد مرة بشرط الا تجاوز مدة الوقف الحد الاقصى المشار اليه ، فاذا ارادت الادارة ان توقف الموظف لأكثر من مدة الثلاثة اشهر فعليها ان تلجأ الى المحكمة التأديبية المختصة التي يجوز لها تحديد مدة الوقف التي تقتضيها الظروف وهذا هو الامر الغالب في التطبيق العملي .

وقد تبني المشرع هذا الاتجاه في قانون العاملين الجديد حيث نص على انه « لا يجوز مد مدة الوقف المصرح بها للادارة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة بالمدة التي تحددها » .

(٢٤) يلاحظ انه غيبا يتعلق بالوقف الاحتياطي عن العمل ، بتنسبة للمعاملين الذين تنظم تاديبهم تشريعات خاصة ، فانه يرجع في شأنها الى تلك التشريعات ومن أمثلة ذلك :

- (أ) المادة (٥٣) من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ .
- (ب) المادتان ٢٧ ، ٢٨ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ والمتعلق بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي .
- (ج) المادة رقم ١٠٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم الجيومات .
- (د) المادتان ٩٧ ، ١٠٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .
- (هـ) المادتان ١١٦ ، ١٢١ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

« الآثار المترتبة على الوقف الاحتياطي »

نصت المادة (٨٣) من قانون العاملين الخنيين بالدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« للسلطة المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الامر فورا على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او عدم صرف الباقي من أجره فاذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه » .

ونصت المادة (٨٤) من قانون العاملين الخنيين بالدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« كل عامل يحبس احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ، ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي . ويعرض الامر عند عودة العامل الى عمله على السلطة المختصة لتقرر ما يتبع في شأن مسؤولية العامل التأديبية فاذا اتضح عدم مسؤوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه » .

وشرحا لهذه النصوص التي جاءت تكرارا لما سبقها من نصوص مماثلة لها بقوانين العاملين السابقة على القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ نوضح ما يلي طبقا لنصوص القانون :

« تطبيقا للمادة ٦٤ من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ وقف صرف نصف راتب العامل ابتداء من تاريخ الوقف ، على أن يعرض هذا الامر على المحكمة التأديبية خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف لتقرير صرف او عدم صرف نصف راتب الموقوف » .

وقد اعاد المشرع النص على ذات الاحكام في القوانين اللاحقة مع زيادة

الضمانات بالنسبة الى الموظف الموقوف عن العمل حسبما جاء بالمادتين ٢٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، و ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . و المادتين ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٨٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

ويستنتج من النصوص السابقة الاحكام التالية :

(ا) بمجرد صدور قرار الوقف من السلطة المختصة ، يوقف صرف نصف المرتب .

(ب) لاستمرار اثر الوقف على المرتب . يجب عرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة خلال عشرة ايام من تاريخ صدور قرار الوقف ، وقد رتب المشرع على مخالفة هذا الضمان نتيجة بلفه الخطورة ، وهى وجوب صرف المرب كاملا . ولما كان الوقف قد يصدر لصالح الوظيفة ، وقبل أن يستكمل التحقيق بمفوماته ، فإن احتمال صرف المرتب كله للموظف الموقوف يعد احتمالا كبيرا ، وذلك لان الادارة لا تستطيع عرض قرار الوقف عن العمل على المحكمة التأديبية بدون اسباب تستدعها من تحقيق . وقد يستغرق هذا التحقيق وقتا اطول من الايام العشرة المقررة في القانون . وهنا يصطدم منطق الضمان مع مقتضيات الفاعلية . لان الوقف المؤقت سوف ينتهى الى اجازة اجبارية بمرتب ، على خلاف القاعدة الاصولية والتي تقضى بأن الاجر يقلل العمل .

(ج ا) على المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها بخصوص نصف المرتب الموقوف خلال عشرين يوما من تاريخ رفع الأمر اليها (٢٥) . فاذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة ، يصرف الاجر كاملا . وهذا ايضا زيادة في منطق الضمان . واختصاص المحكمة في هذا المجال اختصاصا تقديري ، بمعنى أنها قد تقرر وقف صرف نصف المرتب كله أو بعضه ، أو ترفض الايقاف بحسب الظروف وجسلة الاهتمام . وحكمها في هذا الخصوص يخضع لرقابة المحكمة

(٢٥) كانت المدة عشرة ايام بالنسبة للمعلمين في القطاع ، وقد انتقد هذا الوضع ، واستجلب المشرع للنقد ، فأصبحت المدة موحدة في القانونين الجديدين .

الإدارية العليا ، شأنه في ذلك شأن أحكامها التي تقر فيها مدة إيقاف
الميل بناء على طلب الإدارة .

وقد قررت المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في ١٢ يناير سنة
١٩٦٨ (س٢ ، ص ١٤٩٤٩) أن ينطبق اختصاص المحكمة التأديبية في هذا المجال
هو النظر في أمر وقف نصف المرتب كله أو بعضه ، بغض النظر عن شريطة
القرار الصادر بالوقف . وكان ذلك في قضية تتعلق بقررونها فيما يلي :
أنهم أحد الموظفين بالاختلاس والتزوير ، وقدم للنيلبة العلة للتحقيق . ومصدر
قرار بوقفه احتياطيا من العمل . ثم قدم للمحكمة التأديبية للنظر في أمر مدة
الإيقاف . ولكن المحكمة التأديبية رفضت الموافقة على المد ، وأمرت بمودته الى
ميله . وفي هذه الانتاء كلفت قد اكتشفت ضده وقائع تزوير جديدة ، فامرت
النيلبة بحبسه . ولما أخرج عنه ، صدر قرار جديد بوقفه من العمل ، وعرض
على المحكمة التأديبية أمر وقف نصف مرتبه خلال مدة الإيقاف . ولكن المحكمة
التأديبية قضت بعدم الإختصاص ، بحجة أن الإدارة لا تملك إصدار قرار
الوقف ، ولأنه كل يتعين عليها أن تعيد الموظف — عقب الانراج عنه — الى
عمله تنفيذا للحكم الصادر من المحكمة التأديبية في هذا الخصوص ، وقد طعن
في الحكم الصادر بعدم الإختصاص أمام المحكمة الإدارية العليا ، فقضت بلفاقه .
وبعد أن استعرضت نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قلت :
« أن اختصاص المحكمة التأديبية بمد مدة وقف الموظف وتقرير صرف أو عزم
صرف الباقي من مرتبه عن مدة الوقف ، برده الى حكم القانون الذي لم يقيد
اختصاصها في هذا الشأن بصحة أو بطلان القرار الصادر من الجهة الإدارية
بالوقف ابتداء ، إذ أن هذا الأمر هو ذاته المعروض على المحكمة لتصدر
حكمها فيه ، ليتحدد على مقتضاه مركز الموظف الموقوف عن العمل .

والقول بغير ذلك مؤداه أن يظل مركز هذا الموظف مطلقا ، وهو
ما لا يتصور بذاته أن المخرج اراده بحل من الأحوال ، ومن ثم يتعين على
المحكمة التأديبية أن تقضى في الطلب المعروض عليها موضوعا بحسب
ظروب الحالة المعروضة وبلاسلها ، فتقرر قبول الطلب أو رفضه ،
لا أن تصلب من ولايتها ، وتحكم بعدم اختصاصها .

(م — ١٢ — المحكمات التأديبية)

(د) فيها يتصل ببعض جزء المرتب الذي تقرر المحكمة التأديبية ومن صرفه ، فقد حده المشرع على النحو التالي :

١ — اذا برئ المبل أو حفظ التحقيق معه ، أو جوزي بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام ، صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره . نصرف الأجر هنا يتم بقوة القسوس ، وليس لجهة الإدارة التي يتيمها المبل سلطة تقديرية في هذا المجال . ويلاحظ أن المشرع في قانوني المبلين الجديدين قد وسع من مجال هذه الحلة ، ذلك أنه بما كانت مقصوده على حلة توقيع جزاء الإنذار ، غاضف اليها المشرع حلة الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام ، نظرا لسالة العقوبة في هذه الحلة ، بما يكشف عن سالة المخلة التي ثبتت في حق المبل .

٢ — اذا جوزي المبل بمقوية تجاوز القيمة أيام ، فقد خول المشرع « السلطة التي وقعت الجزاء » في أن تقرر ما يتبع في شأن جزء الأجر الذي أوقف صرفه . فالاختصاصي في هذه الحلة مقرر للسلطة التي وقعت الجزاء ، وقد تكون جهة الإدارة التي يتيمها المبل ، وقد تكون المحكمة التأديبية المختصة . وتلك هذه الجهة سلطة تقديرية في هذا الخصوص ، فقد تقرر حرمان المبل الموقوف عن العمل من بعض مرتبه الموقوف أو عدم حرمانه .

٣ — اذا جوزي المبل الموقوف بجزاء الفصل ، فإن خدمته تنتهي من تاريخ وقته ، ولما كان الأصل أن الأجر مقابل العمل ، وكان المبل لم يؤدي شيئا للإدارة خلال مدة الإيقاف ، فإن القواعد العامة كانت تقضى باسترداد ما صرف اليه خلال مدة الإيقاف . ولكن تغليب الاعتبارات الإنسانية حدث بالمشرع الى أن يخرج على هذا الأصل ، وأن يقرر أنه « لا يجوز أن يسترد منه (المبل) في هذه الحلة ما سبق أن صرف له من أجر » . (٢٦)

(٢٦) دكتور / سليمان محمد الطباوى — الكتاب الثالث — « قضاء التأديب » — ص ١٩٨ — ص ٤٠٩ ، ٤١٢ .

(٢) الوقف بقوة القانـون

ويكون ذلك في حالة حبس المبلل حبسا احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي . وقد نصت على ذلك المادة ٨٤ من نظام المبللين المدنيين بالدولة ، والمادة ٨٧ من نظام المبللين في القطاع العام ، حيث تقضى كل من هاتين المادتين بأن كل مبلل يجبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانـون عن عمله بسدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ، ويعرض الأمر عند عودة المبلل الى عمله على الوزير أو المحافظ أو رئيس الهيئة العامة كل في حدود اختصاصه بالنسبة للمبللين المدنيين التابعين لهم ، كما يعرض الأمر على رئيس مجلس ادارة الشركة بالنسبة للمبللين فيها ، وذلك لتقرير ما يتبع في شأن مسئولية المبلل القادمية - فلذا انضج عدم مسئوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه . أما بالنسبة للوقف بقوة القانـون ، فيما يتعلق بالمبللين الذين تنظم شؤون تأديبهم تشريعات خاصة فيرجع في هذا الى تلك التشريعات . (٢٧)

(٣) الوقف العقابي

نصت على ذلك ، المادة ٨٠ من نظام المبللين المدنيين بالدولة - والمادة ٨٢ من نظام المبللين في القطاع العام - البند الخامس - وتعتبر هذه العقوبة ، العقوبة الخلية في حالة المقبول ، من حيث التدرج في الشدة . والوقف عن العمل ، طبقا لهذين النصين ، ويكون لمدة لا تتجاوز ستة اشهر مع صرف نصف الأجر .

وقد نصت على ذلك أيضا المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة حيث قضت بأن عقوبة الوقف تكون مع صرف نصف المرتب لمدة لا تتجاوز ستة اشهر ، أما قانون السلطة القضائية ، وقانون

(٢٧) المستشار / عبد الوهاب البنداري : العقوبات التأديبية بالدولة والقطاع العام - مرجع سابق ص ٤٣٠ - ٤٤٤ .

مجلس الدولة ، وقتون السلكين الدولوملى والقنصلى ، وقتون تنظيم
الجمعلت ، ماتها لم تنمى على الوقف عن العمل كعقوبة تاديبية .

ومن ثم فإن عقوبة الوقف عن العمل طبقا للتشريعات التى نصت عليها ،
على النحو سلف الذكر ، وردت بمقيدة بقيددين وهما :

العقد الاول : وهو خلمى بالمدة ، حيث لا يجوز أن تجلوز هذه المدة
سنة اشهر . (٢٨)

ويلغلى فان السلطة التاديبية المختصة ، أن توقف العليل (كعقوبة)
المدة التى تراها مناسبة للمخالفة التى ارتكبها ، بشرط أن لا تزيد هذه
المدة على ستة اشهر .

ونبما يتعلق بالحلفين فى القطاع العام ، فان نظهم السابقة كتت نص
— كتنظهم الحلى — على أن عقوبة الوقف لا تزيد على ستة اشهر .

العقد الثانى : أما القيد الثانى فيتعلق بالرتب خلال مدة الوقف
حيث نصت التشريعات سلفة الذكر على أن يصرف الى العليل المجازى
بعقوبة الوقف نصف مرتبه عن مدة الوقف . وقد استهدف المشرع بذلك ،
أن يظل للعليل جزء من مرتبه يمكنه من العيش هو وأسرته . وهو ما حرص
عليه المشرع ايضا فى حالة الوقف الاحتياطى عن العمل .

كيفية تنفيذ عقوبة الوقف وآثارها :

(أ) أن الوقف يترتب عليه كف يد العليل عن العمل ، فينبى عنه
مؤقتا طوال مدة الوقف . ويعود الى عمله ، ببشرة ، وبانتضاء هذه المدة .

(ب) نظرا لان الوقف مؤقت بطبيعته ، فلا تشغل وظيفة العليل الموقوف ،

(٢٨) وقد كتت نص على ذلك ايضا المادة ٥٧ من النظم السابق
للعاملين المدنيين بالدولة ، الصادر بالقتون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والمادة ٦٠ من
نظهم الاسبق الصادر بالقتون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . أما القتون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بنظم موظفى الدولة فقد كان ينص فى المادة ٨٤ على أن عقوبة
الوقف لا تجلوز ثلاثة اشهر .

بالتعيين فيها أو بترقية غيره عليها ، وانما تمهد الإدارة بعمله الى عمل آخر . وقد يدل محله غيره في اختصاصه ، بقوة القانون ، اذا كان القانون ينص على هذه الطول في حالة عدم وجود مانع يحول دون قبليه بالعمل .

(ج) يصرف اليه نصف مرتبه خلال مدة وقته ، كما سلف بيلته .

● هل يجوز خصم مدة الوقف الاحتياطي ، لو الوقف بقوة القانون ، من مدة الوقف العقابي ؟ ... ؟

عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة ، فاعتت بأنه ولئن كانت عقوبة الوقف عن العمل تتفق واجراء الوقف الاحتياطي في آثارها كما تتفق عقوبة الحبس الاحتياطي والحبس التنفيذي الا أن خصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة عقوبة الحبس قد أجازه فقهاء الاجراءات الجنائية بنصوص صريحة ، وقد خلى قانون نظم موظفي الدولة من مثل هذه النصوص ، ومن ثم فلا يجوز خصم مدة الوقف التنفيذي ، من مدة الوقف الاحتياطي ، قبلها على الحبس ، لان القياس يمتنع في مقام العقاب والتأديب . (٢٩)

ويلاحظ انه اذا كان العمل في اجازة مرضية ، فلا ينفذ الوقف الا بعد انتهاء هذه الاجازة . (٣٠)

المطلب الثالث

تسيب قرار الجزاء التأديبي

ان التسيب هام للغاية لطبائفة المتقاضين من ناحية ، ولا مصل رغبة جهات القضاء على مشروعية القرار التأديبي من ناحية اخرى . ولهذا فان المشرع سحب شبهة التسيب من القرارات الادارية الصادرة في مجال التأديب وذلك استثناء من الاصل العام الذي يعمر جهات الادارة من تسيب

(٢٩) الفتوى الجمعية العمومية بتعصى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة في ١٩٥٧/٣/١٩ - ص ١١ - ١٥٤ - بقدر ٩٠ .
(٣٠) فتوى ادارة الفتوى للجهز المركزي للتنظيم والإدارة بمجلس الدولة رقم ٨٠٠٢ من ١٩٦٧/١٢/٧ ملف رقم ٥٢٣/١/٨ .

قراراتها إلا إذا وجد نص يقضى بذلك ، بل أن القضاء الإداري سواء في فرنسا أو في مصر - سحب صفة التسبب إلى جميع القرارات الإدارية التي تمس الحرية حتى ولو لم ينص المشرع صراحة على اشتراط التسبب . ولكي يؤدي التسبب دوره يجب أن يتناول وقائع الدعوى من حيث شخص المتهم ، والامتثال المسند اليه ، والدالة التي استندت إليها سلطة التأديب في تكوين اقتناعا سلبا أو ايجابيا ، ونصوص القانون التي طبقتها ، وأن يكون القرار خلاصة منطقية لكل ذلك .

ويشترط القضاء أن يكون التسبب واضحا بدرجة تمكن من فهمه فلما اكتفى القرار التأديبي بترديد حكم القاتنون دون أن يوضح الأسباب التي من أجلها اتخذ ، اعتبر في حكم القرار الخالي من التسبب . وكذلك الشأن فيما لو صدر قرار إجمالي يشمل عدة أشخاص ، ولم يوضح أسباب كل فرد على حده .

والأما كان الأصل أن يعمل القرار التأديبي أسبابه في صلبه بحيث لا تجوز الإحالة إلى أوراق أخرى مستقلة عنه ، فإن يفنى مصدر القرار لأسباب هيئة استشارية معينة كالنيابة الإدارية ، أو إدارات التحقيق ، أو مخوض الدولة ، فإن ذلك يكفي في مجال التسبب . (٢١)

وقد أوضحت المحكمة الإدارية العليا ألملة في إيجاب التسبب فقالت :

« أن القرار التأديبي هو في الواقع قضاء عقابي في خصوص الذنب الإداري ، ولذلك فإنه يجب تسبب القرار التأديبي بما يكفل الإطمئنان إلى صحة ثبوت الوقائع المستوجبة لهذا الجزاء والتي كونت عنها السلطة التأديبية عقبتها واقتناعها واستظهار الحقائق القانونية ودالة الأدانة بما يفيد توافر أركان الجريمة التأديبية وتقييم القرار على سببه الجرم له ، ويتيح للقضاء أعمال رقابته على ذلك كله من حيث صحة تطبيق القاتنون على وقائع الاتهام . ولا يفنى عن تسبب القرار وجود تحقيق مسبق .

(٢١) مشار الحكم. بؤلف الدكتور / محمد عمنصور « تأديب الموظفين في القطاع العام » ص ١٩٧٢ هـ / ٢٢٧ .

عليه أو الإقتصار على الإحالة العامة إلى هذا التحقيق ، أو الإشارة إلى حصول
المدولة بين أعضاء مجلس التلايف في شأن التهمة موضوع المحاكمة جلة . (٢٢)

وبهذه المناسبة فله يدخل في سلطة القضاء التأديبي أعمال رقابته
على صحة الوثائق التي يستند إليها القرار التأديبي ، دون أن يحل نفسه
محل السلطة الإدارية والتأديبية فيما هو متروك لهما ووزنها .

وجدير بالاحاطة أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد اطراد في احكام
عديدة على بيان سلطة المحكمة في رقابة صحة التكيف أو رسم حدودها . (٢٣)

ونستشهد على ذلك بحكم المحكمة الإدارية العليا حيث تقول :

« ان القرار التأديبي شأنه شأن أى قرار آخر — يجب ان يقوم على

سبب يسوغ تدخل الإدارة لاحداث اثر قانونى فى حق الموظف هو توقيع
الجزاء للعقوبة التى استهدفها القانون وهى الحرص على حسن سير العمل
ولا يكون ثمة سبب للقرار الا اذا ثبتت حالة واقعية وصحة تكيفها القانونى ،
وهذه الرقابة القانونية لا تعنى ان يحل القضاء الإدارى نفسه محل
السلطات التأديبية المختصة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، بحيث يستأنف
النظر بالموازنة والتربيع فيما يقوم لدى السلطات التأديبية المختصة من
دلائل وبيانات وقرائن احوال ، اثباتا أو نفيًا فى خصوص قيام أو عدم
قيام الحالة الواقعية أو القانونية التى تكون ركن السبب ، بل ان هذه
السلطات حرة فى تقدير تلك الدلائل وقرائن الاحوال التى يمكن ان تتخذها
دليلا اذا اقتنعت بها وتطرحها اذا تطرق الشك الى وجدانها ، وانما
الرقابة التى للقضاء الإدارى فى ذلك ، تجد حدها الطبيعى كرقابة قانونية
فى التحقق من أن الوقائع مستفادة من اصول موجودة ، أو اثبتتها السلطات
المذكورة وليس لها وجود ، وما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا
سافها من اصول تنتجها ماديا أو قانونا ، فلما كانت مفترقة من غير اصول
موجودة أو كانت ماديا لا تنتج النتيجة التى يتطلبها القانون كان القرار

(٢٢) مشار لهذا الحكم بالرجع السابق ص ٢٤٨ .

(٢٣) يراجع على سبيل المثال احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة
فى الطعون ارقام ١٦٥٦ لسنة ٢٢ جلسة ١٦/٢/١٩٥٧ ، ١٩٦٥ لسنة ٢٢
جلسة ٢٧/٤/١٩٥٧ ، ٨٩٢ لسنة ٢٢ جلسة ١٢/١٢/١٩٥٨ .

فانقدا ركن من اركانه هو ركن السبب ، ووقع مخالفا للقانون ، ابا اذا
كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سافها من اصول تنجها ملبيا لو
ققونا نقد قام القرار على سببه وكان مطبقا للقانون . (٣٤)

المطلب الرابع

عدم الغلو في تغيير الجزاء

ان دور القضاء التأديبي في نظر الدعوى التأديبية ليس مقصورا على
التطبيق الحرفي للقانون ، لان طبيعة العمل الاداري تفرض احيانا على رجل
الادارة ان يمارس سلطة تقديرية نيا يصدره من قرارات ادارية ، وهنا
يترك له قدرا من الملامة والتقدير في اصدار القرار طالما استهدف تحقيق
الصلاح العام .

لذلك فعلى القاضي ان يتحقق من مشروعية القرار التأديبي اى ان يزن
القرار بميزان المشروعية ، كما يجب عليه ان يتحقق من « عدم الغلو »
في تقدير العقوبة .

ومن صور « الغلو » عدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة
الفنق الاداري ، وبين نوع الجزاء ومقداره ، فعلى هذه الصورة تعارض
نتائج عدم الملامة الظاهرة مع الهدف الذي تفياه القنون من التأديب والذي
يتمثل في تأمين انتظام المرافق العامة وحسن سيرها سيرا منتظما ومطردا ،
ولا يتأتى هذا التأمين اذا انطوى الجزاء على مغرقة صارخة ، فركوب متن
السلط في القسوة يؤدي الى احجام العاملين بالمرافق العامة عن حمل
المسئولية خفية التعرض للقسوة المعنة في العقاب .

والمعيار الذي يجب على القاضي ان يقيس به « حلة الغلو في الجزاء »
ليس معيارا شخصيا بل هو معيار موضوعي ، توامه درجة خطورة
الفنق الاداري ومدى تناسبه مع العقاب ، وان نعين الحد الفاصل بين

(٣٤) يراجع في هذا الشأن حكم المحكمة الادارية العليا في ١٦ فبراير
سنة ١٩٦١ - سابق - ص ٦١٧ .

خلق المشروعية ، ونطلق عدم المشروعية يخضع لها يراه القاضي
محتسباً . (٢٥)

وهناك اتجاهان للقضاء في بسط رقابته على ملامة القرار بنبينها على
النحو التالي :

(١) الاتجاه القديم :

الاحتمال انه اذا كان للقاضي ان يراقب صحة الوقائع التي تكون
ركن السبب في القرار وصحة التكيف القانوني لتلك الوقائع الا ان لجهة
الادارة حرية تقدير أهمية هذه الحقة والخطورة الناجمة عنها وتقدير الجراء
الذى تراه مناسباً ، وفي حدود النصاب القانوني ، دون أن يخضع تقديرها
لرقابة القضاء ، وعلى ذلك فقد قضى بأن تقدير تناسب الجراء مع الذنب
الإداري من الملامات التي تنفرد بتقديرها الجهة الادارية بما لا يعقب
عليها فيها ولذا غنمها تخرج من رقابة القضاء . (٣٦)

(٢) الاتجاه الجديد :

ان القضاء الإداري ، ثم التاديبى المصرى ، خرج من هذه القامدة
بالنسبة لقرارات تأديب المد والمسلخ والطابة ، اذ كانت الجهات الادارية
ضمن في القسوة وتسرف في تقدير الجراء بالنسبة لهذه الطوائف لدواعى حزبية ،
ولذلك بسطت محكمة القضاء الإداري حيالها القضائية على هذه الفئات
وحدها ، لئلا ما قد يقع من عسف الإدارة عليها ، واستندت في تصالها
الى أن عدم الملامة الظاهرة بين الجريمة والمقرب في القرار المطعون

(٢٥) راجع احكام المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٤/٦/١٥ ، وفي
احكام اخرى كثيرة .

(٣٦) المستطرد / مغاوري محمد شاهين : « القرار التاديبى وضابطه
ورقابته القضائية بين الفاعلية والضمان في نظم المملكين المدنيين بالدولة
والعظامين العلم والفلس » ص ١٩٨ - ٧٢٢ - ٧٢٥ .

عنه بجملة مشويا « بمعيب الاتحراف بالسلطة » ثم اخذ القضاء الادارى بعد ذلك بهذا الاتجاه ولم يصبح بمشورا على الفئة السليقة . (٣٧)

وقد اقرت المحكة الادارية العليا هذا الاتجاه المتعلق بفرض رقابتها بصفة عامة على ملاسة الجزاء متى علب تقدير الجزاء عدم الملاسة الظاهرة بينه وبين المخالفة التى استوجبه ، اذ يخرج الجزاء بذلك من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ليخضع ، من ثم ، لرقابة القضاء ، وثقلت فى حكمها ، الذى ارسى فيه دعائم هذا المبدأ :

« انه ولئن كانت للسلطات القضائية ، ومن بينها المحاكم القضائية ، سلطة تقدير خطورة الذنب الادارى وما يناسبه من جزاء ، وبغير تعقيب عليها فى ذلك ، الا ان مناط مشروعية هذه السلطات شقها فى ذلك شأن اية سلطة تقديرية اخرى ، الا يشوب استعمالها غلو ، ومن صور هذا الغلو عدم الملاسة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره ، غنى هذه الصورة تتعارض عدم الملاسة مع الهدف الذى تغياه القانون من التلييب الذى هو بوجه عام ، تليين انتظام المرافق العامة ولا يتأتى هذا التليين اذا انطوى الجزاء على مغارقة صارخة ، تركب من الشطط فى القسوة يودى الى احجام عمال المرافق العامة عن حمل المسئولية خشية التعرض لهذه القسوة المعنة فى الشدة ، كما ان الاعراط المسرف فى الشفقة المخرفة فى التلين ، فكل فعل على طرى التقيض لا يؤمن انتظام سائر المرافق العامة ، وعلى هذا الاساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء فى هذه الصورة مشويا « بالغلو » فيخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، ومن ثم يخضع لرقابة المحكة ، ومعيار عدم المشروعية ، فى هذه الصورة ، ليس معيارا شخصيا ، وانما هو معيار موضوعى ، قوامه ان درجة خطورة الذنب الادارى لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره ، وغنى عن البيان ان تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية ونطاق عدم المشروعية فى الصورة المذكورة ، مما يخضع ايضا لرقابة هذه المحكة (٣٨) .

(٣٧) المحكة الادارية العليا فى ١٢/١١/٦١ رقم ٨٠٣ س/اق ص ٧٣ .

(٣٨) المحكة الادارية العليا فى ١١/١١/١٩٦١ رقم ٥٦٣ س/اق مج

س ٧ ص ٢٧ .

أطرد قضاء المحكمة الإدارية العليا وثبت على الأخذ « بنظرية عيب القلو » لفرض رقبتها على ملامة الجزاء التأديبي لتقويم الجزاء التأديبي ليكون عادلا خاليا من الأسراف في الشدة أو الإهمال في استكمال الرقابة ، إذ أن كلا من الأمرين ليس فيه خير على حسن سير المرافق ويجانبان المصلحة العامة . (٣٩)

(٣٩) المحكمة الإدارية العليا في ١٩٦٥/٥/٢٢ رقم ١٤٤ نس ٢٠ سنوات
ص. ٢١٠ ، وفي ١٩٦٧/١٢/١٨ رقم ٩١٧ س١ ا ق مجموعة س١٢ ص ٦٥٢ .

الفصل الثاني

الوسائل الجوهرية للالتزام أمام مجلس الدولة
بهيئة قضاء إداري وتلخيص

الفصل الثاني

الوسائل الجوهرية للإثبات أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وتلخيص

المبحث الأول

التكليف بإيداع المستندات

إن الوضع بالنسبة لوسائل الإثبات العلة أمام القضاء الإداري يتمثل في إمكانية تكليف الطرفين بإيداع بعض المستندات التي يرى لزومها لتكوين عقيدته واقتناعه ، ويكثر التقاضي هذه الوسيلة بناء على طلب من أحد الطرفين أو من تلقاء نفسه ، ويمكن التكليف بذلك بتوجيه الطلب إلى المدعي أو المدعى عليه طبقاً لما تقتضيه ظروف الدعوى .

وقد أشارت إلى هذه الوسيلة صراحة المادة «٣٧» من مرسوم ٢٠ يولية ١٩٦٢ المتعلق بمجلس الدولة الفرنسي .

وقد نصت هذه المادة على توجيه العرائض والطمون للأطراف أصحاب الشأن والوزراء ، وإذا تطلب الأمر تقديم المستندات وجميع الأعمال التحضيرية اللازمة للدعوى طالما تكلف هذه المستندات منتجة في الدعوى .

أما في النظام المصري فقد أشار قانون مجلس الدولة صراحة إلى سلطة المفوض في تكليف ذوي الشأن بتقديم المذكرات والبيانات والمستندات التي يرى لزومها لاستيفاء الملف ، وكذلك بحق المحكمة — عندما تحال إليها الدعوى بتقرير هيئة المفوضين بمباشرة هذه السلطة (١) .

(١) تراجع المواد ٢٧ ، ٢١ ، ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وسلطة التكليف بلقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بالمادتين ٢٧ ، ٣٠ وكذلك القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بالمادتين ٣٠ ، ٣٣ .

وفي حالة تقاعس جهة الإدارة من إرسال المستندات المطلوبة يمكن للمحضر أو المحكمة الحكم على المسؤول بغرامة مالية حسبما سبق بيانه .

وقد حكمت محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٧٠ م . أنه من المبادئ المستقرة في المجال الإداري أن الجهة الإدارية تتقدم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في أثباته إيجابيا أو نفيًا متى طلب منها ذلك .

وينبغي قضاء مجلس الدولة الفرنسي إلى أن الإدارة لا تكلف فقط بتقديم ملفها ومستنداتها بل يتعين عليها بالإضافة إلى ذلك تقديم أسباب تصرفاتها إذا رأى القاضي لزوما لذلك (٢) .

وجدير بالذكر أن القاضي لا يطلب إلا المستندات التي يرى لزومها لإثبات أمر له أهميته في الدعوى يساعده في تكوين عقيدته بشأنها ، وبناء على ذلك فإنه لا محل لطلب إيداع مستندات غير منتجة ، أو لا جدوى منها مثل المستندات التي لا تتعلق بموضوع النزاع أو تكون خارجة عن مجاله ، كما أنه من غير المفيد طلب مستندات مودعة - وربما بلف الدعوى ولم تجد من الخصوم ، كذلك فإنه من التزود طلب الملف الشخصي للموظف إذا كان بلف الدعوى يتضمن كل العناصر اللازمة للفصل في الموضوع ، وتعرف هذه المستندات بالمستندات الزائدة .

وعلى سبيل المثال فإن المستندات التي تنظم تكوين عقيدة القاضي في الدعوى الإدارية يمكن أن تتمثل في الملف الشخصي للموظف ، وتقارير كفايته ، وأوراق التحقيقات التي أجريت معه ، وقرارات الجزاء التأديبي أن وجدت ، والمستندات التي تثبت إجراء التنظيم الإداري في المبدأ ، ومذكرات الرد على الدعوى ، ومحاضر لجان الترقية ، وغير ذلك من الأوراق المنتجة في الدعوى والتي يختلف لزومها بحسب طبيعة كل دعوى على هذه ، كما يمكن طلب الملفات والمستندات التي ترتبط بالدعوى كمكفات خفية زملاء الدعى ، والقرارات الإدارية الصادرة في شأنهم ، والأوراق التي تثبت حالة الزميل الذي يطلب الدعى بتسوية

(٢) يراجع حكم مجلس الدولة الفرنسي ٢١ ديسمبر ١٩٦٠ - المجموعة

حالته على أساس حالة هذا الزميل ، حتى يمكن للمحكمة ان تستوفى من الشروط التي يتطلبها القانون لاتخاذ التماثل في التنسوية بين الموظف وزميله ، وحتى يمكن المطعنان القاضي من تماثل المراكز القانونية .

وكما سبق القول يمكن للقاضي الإداري مطالبة الإدارة ببعض المستندات التي يمكن ان يستشف منها حالة اساءة استعمال السلطة ، او تجاوز السلطة بمخالفة القوانين واللوائح ، او عدم مشروعية القرار موضوع التنظيم ، وذلك نظرا لان القاضي الإداري هو في حقيقة الامر قاضي مشروعية يزن القرار الإداري بميزان المشروعية ، وله في سبيل تحقيق هذه الغاية الاطلاع على كافة المستندات التي تقعه في ضميره وفي وجدانه بشرعية القرار المتنازع منه او عدم شرعيته .

وقد كانت مسألة طلب المستندات المتعلقة بدعوى اساءة استعمال السلطة او تجاوزها محل خلاف بين بعض الكتاب ، ففريق يحرم طلبها على سند من مبدأ الفصل بين اختصاص القضاء الإداري والإدارة العامة ، غير ان وجهة النظر المقبولة الان تؤيد حق القاضي الإداري في طلب هذه المستندات استنادا الى سلطته الاستيعابية للدعوى وحقه في اكمال ملف الدعوى في ضوء الملائمة المتعلقة بها ، وان ذلك ليس فيه اي مساس باستقلال الإدارة .

ولذلك انتهى مجلس الدولة الفرنسي الى تأكيد سلطة القاضي الإداري في جميع الدعوى الإدارية التي ترفع أمامه — سواء تعلقت بدعوى الانشاء لعدم مشروعية القرار ، أو بدعوى القضاء الكلل — في طلب كافة المستندات اللازمة لتكوين عقيدته في الدعوى لان ذلك يدخل في نطاق اختصاصه المتعلق برقابة المشروعية . (٣)

(٣) وتأكيدا لما تقدم فقد قضى مجلس الدولة الفرنسي في حكمه الصادر في ٨ نوفمبر ١٩٧٨ — المجموعة ص ٧١٩ — بحق القاضي الإداري في مراقبة سلامة القرار المطعون فيه ومراقبة سلطة الإدارة التقديرية مما يقتضى ان يطلب بالقضى بيان أسباب القرار المطعون فيه مع طلب الايضاحات اللازمة بشأن اتخاذ هذا القرار .

وللتوسع في دراسة هذا الموضوع يراجع :

Lemassurier : " la preuve dans le détournement de pouvoir " (R. D.P. 1959) .

(م — ١٤ المحاكمات التأديبية)

وجدير بالذكر انه اذا تجاهلت جهة الادارة طلب المستندات اللازمة للفصل في الدعوى فان ذلك يؤدي الى التشكيك في صحة الاجراءات التي اتخذتها الادارة ، ويتحقق ذلك ايضا اذا لم تقدم الادارة ما يحض المستندات التي قدمها المدعى ، وبالمقابل يمكن المعاملة بالمثل في حالة عدم تقديم المدعى المستندات المطلوبة ، او عدم حض او نفى ما تقدمه الادارة من مستندات او قرائن قوية بقعمة .

وينتجه القضاء الفرنسى في حالة نقد الملف او ضياعه من الادارة ، التسليم والاعتماد بلامعاء المدعى لعدم تقديم الادارة ما يثبت عكس ادعائه او ما ينفى صحته وذلك على سند من انه لا يسوغ اعلقة القضاى عن مباشرة واجبه ، وعلى سند من ان تمويق مهمته في رقابة المشروعية بسبب ان اهمال الادارة يبرر الاستجابة لطلب المدعى الخلس بلفاء القرار المطعون فيه ، حيث تعتبر المخالفة التي يدميها الطاعن ثلثة في ضوء حالة ضياع الملف ، وعلى سند من ان ملف الموظف هو المستودع الرئيسى الذى يحتوى على كلدة المستندات الدالة على حيالته الوظيفية من وقلش وقرارات ومراكز قانونية (٤) .

وجدير بالذكر ايضا ان مجلس الدولة المصرى ينتهج نفس الاتجاه السابق حيث يقضى بلزام الادارة بتقديم سائر الاوراق والمستندات المنتجة في الموضوع اثباتا او نفيا ، فاذا نكلت الادارة عن ذلك او تسببت في فقدها فان ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تلقى عبء الاثبات على عاتق الادارة وتجمل الحكمة في حل من الاخذ بما قدمته من اوراق وما سألته من حجج واسانيد ومطاعن قانونية .

ومن اهم الامثلة القضائية على ذلك حكم المحكمة الادارية العليا حيث قضت المحكمة بأن « عدم تقديم الادارة التقرير الخاص بالمدعى عن عام ١٩٥٥ المتول بحصوله فيه على درجة « ضميم » على الرغم من تكليفها بذلك مرارا وافساح السبيل امامها ، لذلك يستشف منه عجزها عن تقديم

(٤) يراجع حكم مجلس الدولة الفرنسى في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، وحكم في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ — المجموعة ص ٤٥٢ .

الدليل الذى يثبت ان دفاعها من اصول موجودة قائمة وثابتة بالاوراق (٥) .

ويلاحظ ان هذا المبدأ قائم سواء اكلت الادارة متراخية فى الاستجابة الى طلب المحكمة مدعية او مدعى عليها .

ويلاحظ انه اذا لم تقدم الادارة اى دليل لاثبات دعواها وكان المجال مفتوحا امامها لذلك من تاريخ اقامة الدعوى لتقديم مستنداتها ، فان دعواها تكون على غير اساس من القانون وجديرة بالرفض (٦) .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل بلغ الامر بمحكمة القضاء الادارى الى القول : « بان تمتنع الادارة فى الامتناع عن تقديم المستندات واخفاء بعض الاوراق يعتبر خطأ يبرر القضاء بالتعويض ، وذلك على سند من انطواء تصرف الادارة على اجراءات خاطئة نفل على العنت وتفصح عن مقاومة عنيدة خالية من الحق » الامر الذى يؤدى الى استئطالة امد النزاع ، فضلا عن الدفاع الكيدى مما يضر بالافراد ويستوجب التعويض » (٧) .

وجدير بالذكر ايضا ان محكمة القضاء الادارى قضت بخصوص الطعن فى قرار فصل بغير الطريق التاديبى « انه اذا ما عرفت جهة الادارة من يبين الاسباب ولم يكن ثباتا بالاوراق ان انتهاء خدمة المدعى كان بسبب من الاسباب الموجبة لانتهاء الخدمة كان القرار غير قائم على سبب يبرره » (٨) .

وبخلاصة القول ان رفض الادارة ايداع المستندات المطلوبة او الادعاء يفقدها يسوغ للقاضي الادارى التسليم بطلبات المدعى متى استلشف من الوقائع والملابسات والقرائن وظروف الاحوال صحة ما يدعيه فضلا عن استشفافه عنت الادارة ومحاولة تخلصها من المسؤولية مما يعتبره القاضي سببا للوقوف الى جانب المدعى .

(٥) الادارية العليا الحكم الصادر فى ١٧ مارس ١٩٦٨ — س ١٢ فى

س ٦٨٧ .

(٦) الادارية العليا فى ٩ ديسمبر ١٩٦٧ — السنة ١٣ ق — س ٢٢٨ .

(٧) حكم محكمة القضاء الادارى ٧ نوفمبر ١٩٥٤ — س ٩ق — س ١ .

(٨) الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٠٥ لسنة ٢٦ ق فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢

لم ينشر بعد ومثل اليه براجع الدكتور احمد كمال الدين موسى
المرجع السابق — س ٣٠٧ .

المبحث الثاني

أهم الوسائل الجوهرية في الإثبات

المطلب الأول

طلب الزام الخصم بتقديم مستند تحت يده في المنازعات الإدارية :

طبقا للمادة العشرين من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يجوز للخصم في حالات معينة أن يطلب الزام خصمه بتقديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده ، وقد نصت المادة المذكورة على حالات ثلاثة يجوز فيها ذلك .

وإذا ما انتقلنا الى الوضع في المنازعات الإدارية نجد أنه في ظل القواعد العامة للإثبات فإنه لا يجوز لطرف في الدعوى أن يصطحب لنفسه دليلا ، كما أنه لا يجوز إجبار طرفا فيها على تقديم دليل ضد نفسه يفيد خصمه ، وذلك فيما عدا بعض الاستثناءات المعينة .

وتتنق هذه الأحكام الى حد كبير مع الوضع القائم بالقضاء الإداري ، ولا تتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية ، ومن ثم فإنه يمكن الالتجاء اليها أمام هيئة المفوضين عند تحضير الدعوى أو أمام المحكمة عند إحالتها اليها وذلك بجانب سلطة التكليف الإداري بإيداع المستندات .

وجدير بالذكر أنه إذا كانت سلطة التكليف بتقديم المستندات تعتبر من وسائل الإثبات المميزة للقاضي الإداري ووثيقة الصلة بدوره الإجرائي فإن طلب الزام الخصم بتقديم مستند تحت يده يعتبر من الأحكام الإجرائية في الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، ويستعمل بها أحيانا أمام القضاء الإداري على الوجه الوارد بقانون الإثبات ، ولما استقر عليه قضاء النقض بها لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية (٩) .

(٩) ومن قبيل المبادئ التي قررتها محكمة النقض والتي يمكن الأخذ بها في المنازعات الإدارية : « أن لقاضي الموضوع سلطة تقدير كفاية الأدلة » .
(نقض بحنى في ١٩٦٤/١١/١٢ - مجموعة النقض - ١٥ - ١٩٤٥) .
مشار اليه بمرجع الدكتور فتحي والى - مرجع سابق - هبلش
ص ٥٧٧ .

وجدير بالملاحظة أن سلطة التكليف بالمستندات تعتبر سلطة تقديرية للقاضي الإداري يباشرها من تلقاء نفسه ، أو بناء على طلب احد الخصوم ومن حيث الاصل العلم فله الاستجابة الى من يطلب ذلك ، كما له ان يرفض الطلب في ضوء ظروف الدعوى وطبقا لما يستظهره المفوض من الملف المتعلق بها ، كما لا تلزم المحكمة بالاستجابة الى الطلب ، حيث يمكن رفضه باعتباره من اجراءات الاثبات ، اما اذا استجابت الى الطلب فانه يمتنع ترتيب آثاره القانونية حيث تنص المادة ٢٣ من قانون الاثبات في مقرتها الاولى على انه « اذا اثبت الطالب واقف الخصم بأن المحرر في حيلزته أو سكت امرت المحكمة بتقديم المحرر في الحال أو في اقرب وقت تحدده » .

وفي ضوء المادة الرابعة والعشرين من نفس القانون ، فانه لا خيار للقاضي الإداري في تقدير الآثار المترتبة على هذا الطلب بعد استجابته اليه ، اذ يتعين الاعتماد بما يقرره القانون من احكام تبعاً لذلك .

وبالرغم من ندره الحالات التي يطلب الخصم فيها الزام خصمه بتقديم مستند ، فهناك بعض الحالات التي اثرت ابلهم القضاء الإداري بشأنها فيما يتعلق بالطلبات الإدارية ، وطلبات ضم مدد الخدمة السابقة في التقديمية ، وغيرها من الطلبات التي تتطلب القواعد القانونية تقديمها للإدارة في مواعيد معينة ، ويطلب أصحاب الشأن في هذه الحالات الزام الطرف الآخر بتقديم اصل المستند ، ويدعمون طلبهم بتقديم صور ضوئية أو خطية أو ايصالات من البريد تدل على ارسال النظم الى جهة الإدارة ، وبهذه المنسبة ، فقد قضت محكمة القضاء الإداري بأن امتناع الإدارة عن تقديم ورقة قاطعة في الدعوى أرشد عنها الخصم يؤدي إلى القول بتسليمها بصحة ما قرره صاحب الشأن من وقوع (١٠) .

ومن التطبيقات القضائية الهامة الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في ٩ مايو ١٩٦٠ - السنة ١٤ ق ص ٢٩٩ - وقد جاء في الحكم ما يلي :

(١٠) يراجع في هذا الشأن مرجع الدكتور / أحمد كمال الدين موسى مرجع سابق - ص ٣٠٩ وما بعدها .

« ولما كان المدعى جريا وراء تحقيق مصلحته بضم مدة خدمته السابقة قد سعى الى مختلف الملفات التى يمكنه الاستدلال منها على وجود الطلب المقدم منه بضم مدة خدمته السابقة ، وجد بدفتر الارشيف الممول به ما يدل على تقديمه طلب الضم فى الميعاد القانونى ، وقد امتنعت الادارة عن ايداع الملفات المذكورة رغم مضى حوالى خمسة عشرة جلسة تحضير لهذا الخصوص وتوقيع الغرامة القانونية على الوزارة ، ومن ثم فانه يبين من الظروف والملابسات المحيطة بالدعوى ان الطالب قد تقدم بطلب لضم مدة خدمته السابقة » .

المطلب الثانى

الامر بإجراء بعض التحقيقات الادارية

قد يحدث فى بعض التطبيقات العملية أن يكون من المستحيل أو المتعذر ماديا ايداع بعض المستندات أو الوثائق بلف الدعوى ، لذلك يجوز أن ينتقل القاضى الإدارى بنفسه الى المكان الموجودة به هذه الأوراق للتحقق منها والإطلاع على ما يهمه من بيلاتها بخصوص الدعوى المعروضة ، وينهج النظام الفرنسى هذا النهج وتجرى عاقبته فى هذا الشأن على تفويض القسم الفرعى للتحضير أو رئيس المحكمة الادارية « المقرر المختص » للانتقال والإطلاع على المستند المطلوب التحقيق فى بيلته ، وغالبا ما يحدث ذلك فى الحالات التى يلزم فيها الإطلاع على نصوص النسخة الاصلية للقولتين أو المراسيم أو القرارات التنظيمية العامة أو التحقق من توقيعها عند المنعقدة فى ذلك ، أو الإطلاع على أصل الاحكام القضائية (١١) .

(١١) حكم مجلس الدولة الفرنسى فى ١١ فبراير ١٩٧٠ - المجموعة

ص ١٠١ .

وفى هذه الدعوى قام المقرر بالتحقق من أصل القرارات الخاصة بالقسم التأديبى للمجلس الوطنى لنقابة الأطباء .

وفي النظام المصري تندر الحالات التي ينتقل فيها القاضي للاطلاع على
المستندات .

وهناك وسيلة أخرى أكثر إيجابية وأيسر استعمالاً من الناحية العملية
وهي التي تتمثل في الأمر بالتحقيق الإداري بالنسبة لواقعة معينة يراد التحقق
من ثبوتها ، والتحقيق الإداري هنا يشبه الخبرة ، ولكنه يتم في غير حضور
الخصوم ، ويحدد القرار الذي يأمر بالتحقيق ، الواقعة المطلوب التحقق منها
ويتم اختيار المحقق بمعرفة جهة الإدارة ذاتها ويلتزم المحقق في نهلية
التحقيق بإيداع تقرير بنتيجته يرفع بملف الدعوى ويخطر الأطراف المعنيين
للاطلاع عليه ، وقد اتبعت هذه الطريقة في النظام الفرنسي .

ويلاحظ أن القاضي يقرر هذه الوسيلة إما بقرار بسيط أو بحكم
سابق على الفصل في الدعوى .

وجدير بالذكر أن هذه الوسيلة أصبحت الآن محل نقد كبير على مسند
من أنها لا تقدم الضمانات الأساسية للمتقاضين وتناقض تناقضاً جوهرياً
مع الصفة الحضرية للإجراءات الإدارية ، كما أنها تتعارض مع حسن
سير المداولة حيث يمهّد إلى الإدارة نفسها بإجراء هذه التحقيقات ،
وبذلك تصبح الإدارة خصماً وحكماً في دعوى قد تكون الإدارة فيها هي المدعى
عليها .

Les moyens vérification : الأخذ بوسائل أو طرق تحقيق الدعوى :

لم تنظم نصوص قوانين مجلس الدولة المصري المتعلقة بوسائل التحقيق
المختلفة ، وإن كتبت هذه القوانين قد أشارت إلى إمكان الانتجاع إليها في
سبيل استيفاء الدعوى بصفة عامة ، وذلك دون بيان أو تنظيم تفصيلي لذلك ،
وقد جرى العمل على الاستعانة بوسائل التحقيق المختلفة التي نظمتها
قانون المرافعات ، ومن بعده قانون الإثبات وبالإستهداء بإجراءاته المرسومة
بالقدر الذي يتفق ويتلاءم مع طبيعة وإجراءات الدعوى الإدارية .

ومن الأمثلة العملية على ذلك حكم محكمة القضاء الإداري والذي

جاء به : « أنه ليس في النصوص القانونية ما يتناقض مع وجوب اتباع الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فيما يتعلق بتحقيق الطعون الانتخابية من سماع شهادة الشهود وندب خبير أو غير ذلك من طرق التحقيق الممتدة » (١٢) .

وطبقا لقانون الإثبات يجب أن تتوافر أربعة شروط جوهرية لتكون الاحالة الى التحقيق جائزة وهي :

(١) أن تكون الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى ومتنازعا فيها ،
وكون الوقائع متعلقة بالدعوى هو شرط عام بالنسبة لكل طرق الإثبات ،
وقد نصت عليه صراحة المادة الثانية من قانون الإثبات التي وردت ضمن
الحكام العلة في إجراءات الإثبات .

(٢) أن يكون اثبات الواقعة منتجا أي مؤيدا لاثبات المزاعم أو
الدفاع وهو شرط عام ينظم كل طلب بإجراء الإثبات .

(٣) أن يكون القانون يجيز اثبات هذه الوقائع بشهادة الشهود ،
ويرجع في ذلك الى احكام قانون الإثبات أو غيره من القوانين الوضعية .

(٤) ألا ترى المحكمة انتفاء الداعي الى التحقيق ، لان بالدعوى من
الدلة الأخرى ما يكفي لاطمئنتها في عقيدتها ووجدانها بالامر المراد تحقيقه ،
فللمحكمة أن ترفض طلب الإثبات بالشهادة ولو كانت الوقائع مما يجوز
اثباتها بالشهادة وكانت متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها ، إذ لم تكن
هناك فائدة ترجى من الشهادة إذا ما استبين ذلك من الدلة الأخرى المقبحة
في الدعوى ، ويستفاد ذلك بمفهوم المخالفة من نص المادة (٧٠) من قانون
الإثبات والتي تنص على أن « للمحكمة من تلقاء نفسها أن تلمر بالإثبات
بشهادة الشهود في الأحوال التي يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة
الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة ... » .

(١٢) حكم محكمة القضاء الإداري في ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧ — من ١ ق
من ١٧٥ ، ويلاحظ أن المحكمة سلرت على هذا المنوال في مناسبات ممتدة ،
وقد تأيبت هذه القاعدة من قبل المحكمة الإدارية العليا ، مثل ذلك حكما
في ٢٢ يناير سنة ١٩٦٥ — من ١٠ — من ٤٦٣ .

فإذا لم تتوافر هذه الشروط الأربعة قضت المحكمة من تلقاء نفسها
أو بناء على طلب الخصم الآخر برفض الإثبات بالشهادة . (١٣)

وقد سارت أحكام التقض على هذا الدرب حيث قضت بأنه « لا على
المحكمة إذا هي لم تستجب إلى طلب الإحالة على التحقيق إذا ما استبان أن
الطلب غير منتج وإن لديها من الاعتبارات ما يكفي للفصل في الدعوى ... (١٤) » .

وجدير بالذكر أن هذه المبادئ الجوهرية في التحقيق يمكن الأخذ بها
باسم أجهزة القضاء الإداري ، مع الإشارة إلى أن وسائل التحقيق ذاته
أثر بعيد بالنسبة لإقامة الدليل لتنظيم عبء الإثبات ، إذ أن قيام القاضي
الإداري من تلقاء نفسه بالامر بوسيلة التحقيق يؤدي إلى توفيق عناصر
واقعة الإثبات ، كما يؤدي إلى اتاحة الفرصة لكل طرف من أطراف الخصومة
أن يدلل بشهوده على صدق ما يدعيه .

ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه أن وسائل التحقيق أمام القضاء
الإداري والتأديبي تتسع للاستعانة « بالخبرة » و « المعاينة » ، و « الشهادة » ،
« والاستجواب » ، وذلك طبقاً لما هو قائم في النظام الفرنسي .

أما في النظام المصري فقد اشترت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة إلى
سلطة القاضي الإداري في اتخاذ وسائل التحقيق المناسبة (١٥) دون بيان
هذه الوسائل تفصيلاً أو تنظيم أحكامها ، ومن ثم فإن الخبرة تعتبر ضمن
وسائل التحقيق التي أجازت هذه القوانين الالتجاء إليها ، وقد جرى
المجلس على الاستعانة بالخبرة سواء بمعرفة خبير واحد أو أكثر لاستيفاء
بعض البيانات الفنية للفصل في الدعوى في مجال الخبرة المختلطة سواء
تملقت بخبرة طبية ، أو هندسية ، أو حالية أو غير ذلك ، مع الالتزام

(١٣) المستشار عز الدين الخناصوري والاستاذ حليم عكاوي — « التعليق
على قانون الإثبات — مرجع سابق ص ٢٩٢ وما بعدها .
(١٤) حكم النقض في ٥٦/١٠/٢٥ — مجموعة المكتب الفني — ص ٨٩٧ —
ص ٨٤٧ .
(١٥) المادة ٢٧ والمادة ٣٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

بمراعاة الاجراءات المنصوص عليها في متون المرافعات المدنية ، وما جاء بعد ذلك بقانون الابتك ، وذلك بما يتفق ويتلاءم مع طبيعة القضاء الادارى وطبيعة المنزعة الادارية والتأديبية والاجراءات المتبعة بشأنها .

ونعرض فيما يلى وسائل التحقيق المتبعة في النظام المصرى وهى :

Expertise	(١) الخبرة
la visite de lieux	(٢) المعاينة
L'enquete	(٣) الشهادة
L'interrogatoire	(٤) الاستجواب

Expertise (١) الخبرة

لجأت محكمة القضاء الادارى الى الخبرة في المسائل الفنية المتعلقة بلواقع واعتبرت رأى الخبير في جميع الاحوال رأيا استشاريا غير ملزم ، وهو نفس الامر الواقع أمام المحاكم العادية .

وقد أوضحت المحكمة الادارية العليا صراحة ان الخبرة هى طريق من طرق التحقيق يتخذ في الدور الابتدائى كما يتخذ في الدور النهائى منه .

ومناد ما تقدم ان مجلس الدولة المصرى يسلم بالخبرة باعتبارها من وسائل التحقيق كوسيلة من وسائل استيفاء الدعوى ، وذلك بمقتضى حكم سابق على الفصل في الموضوع تقدر المحكمة ملامته ، وتكون الخبرة في خصوص مسألة ذات طابع فنى ترى المحكمة الوقوف على رأى الخبير في شأنه وللمحكمة الحق في مناقشة الخبير في تقريره ومواجهته بأى خبر آخر وتكليف أى منها بإبداء تقرير تكميلى لاستيضاح بعض الجوانب الفنية .

وجدير بالذكر انه طبقا للقواعد العامة المعمول بها أمام القضاء العادى او القضاء الادارى فان تقرير الخبير لا يخرج عن كونه تقريراً استشاريا لا يقيّد المحكمة وذلك وفقا لما تقتضيه المادة « ١٥٦ » من

تتكون الإثبات والتي تنص على أن « رأى الخبير لا يقيد المحكمة وهذه المادة تطبق المادة « ٢٤٦ » من قانون المرافعات القديم .

ومتضى ذلك أن المحكمة لا تنقيد في حكمها برأى الخبير إذ لا تلزم بأن تأخذ به ، بل ولها مطلق التقدير في هذه الحالة ، ولها أن تنقض برأى المعارض لما أبداه الخبير إذا تبين لها أن الحق في جانب الرأى المعارض أو أن استنتاجات الخبير غير صحيحة ، أو غير مطابقة للواقع ، أو متناقضة للمستندات المقدمة من الخصوم ، وحقا في هذا ثابت لها لاسيما إذا كانت المسألة من المسائل التي تستطيع المحكمة استيعابها معتمدة على معلوماتها الخاصة ، وذلك لأن تقارير الخبراء ، لا تلزم المحكمة وإنما يقصد : تمكينها من التوصل إلى معرفة الحقيقة .

وفي ذلك تقول محكمة النقض : « رأى الخبير لا يقيد المحكمة ، حسبها ، نقيم قضائها على أسباب كافية لحمله (١٦) . ولا يختلف موقف القضاء الإدارى عن القضاء العادى في الأخذ بهذه القاعدة الأصولية في الإثبات العادى أو الإدارى .

٢ - المعاينة la visite de lieux

وتعتبر المعاينة وسيلة أخرى من وسائل التحقيق التي تعتمد على الواقع الموجود نملا ، فهي وسيلة موضوعية للتحقيق ، لا تعتمد على عناصر شخصية وتستهدف حصول القاضى بنفسه على معلومات تتعلق بوقائع متنازع عليها في مكان معين .

وللقاضى الإدارى الالتجاء في سبيل استيفاء الدعوى الى المعاينة باعتبارها من إجراءات التحقيق التي اشر اليها بصفة عامة تقنن مجلس الدولة المصرى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المادة « ٢٧ » غير أن القانون لم يحدد بياناتها تفصيلا ، كما لم يحدد الإجراءات الخاصة بها ، ولذلك فإن القاضى الإدارى يطبق بشأنها الأحكام العامة الواردة في قانون الإثبات ، وقد استقرت محكمة القضاء الإدارى على ذلك .

(١٦) محكمة النقض ١٩٧٢/٢/٢ - سنة ٢٤ ق - ص ٢٧٢ وما بعدها .

وتتم المسالمة بمعرفة المحكمة بكلل هيتها أو بمعرفة أحد أعضائها
أو بمعرفة المفوض نفسه ، وذلك للتحقق من بعض الوقائع المادية المتنازع
عليها ويحرر بشأنها محضرا يودع بملف الدعوى .

ومن التطبيقات العملية على ذلك حكم محكمة القضاء الإدارى فى ٢١ مارس
١٩٥٧ حيث تقول :

« أن دعوى اثبات الحالة ليست أكثر من إجراء من الإجراءات
التحفظية التى تتم على نفقة رافع الدعوى وتوفر للطرفين المتنازعين
حلا سريعا مؤقتا يمهّد للفصل فى موضوع الحق ، وتهدف الى اثبات
حالة معينة اذا لم تثبت مباشرة استحالة بعد ذلك استنباط الدليل منها ،
فاذا ما رفعت الدعوى الموضوعية بعد ذلك أمكن الاستناد الى ما انتهت اليه
دعوى اثبات الحالة ، وقد يكون الحق المطلوب المحافظة عليه بدعوى
اثبات الحالة قائما فعلا ، كما قد يكون حقا محتملا ما دام لصاحبه
مصلحة فى اثباته ، وهى مصلحة يقرها القانون ، ولو كانت مصلحة محتملة
ما دام الغرض من اثبات هذا الحق هو رفع ضرر محقق يتعذر تلفيه
مستقبلا ، أو الاستيساق بحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه اذا ترك
وشائه ، أو تأكيد معالم اذا طالت محنتها أو قصرت قد تنقضى مع الزمن
كل أو بعض آثارها .

ولا شك أن هذا الحكم يعتبر حكما جليعا مانعا لاسباب ودواعى دعوى
اثبات الحالة .

(٣) الشهادة " L'enquete "

واذا ما انتقلنا الى الشهادة كوسيلة من وسائل التحقيق التى يمكن
للقاضى الإدارى والتأديبى الاستمعة بها ، لدخولها ضمن إجراءات التحقيق التى
اشترطت اليها نصوص المواد ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٢٧
لسنة ١٩٧٢ ، فإن القاضى يلجأ اليها فى سبيل مباشرة الشهادة
وذلك وفقا للإجراءات والاحكام التى أوردها قانون الإثبات فى المادة (٦٠)
وما بعدها باعتبارها قواعد عامة بالقدر الذى يتفق مع طبيعة الدعوى

الإدارية ، وجدير بالملاحظة أن حالات الاستماعة بالشهادة شائعة في منازعات التأديب أمام المحكم التأديبية ، ويمكن الاستماعة بها في غير ذلك ، وعلى وجه الخصوص في أثبت دملوى اساءة استعمال السلطة او الانحراف في استعمالها ، وفي منازعات التعويض ، والمعقود الادارية ، ولكن لا محل للانتجاء اليها في دملوى التسويات لعلقتها ببراكز قانونية تنبثق احكامها من القوانين المنظمة للتسويات .

ومن اهم ما يمكن التنبيه اليه وجود بعض النصوص الواردة بقانون الإثبات لا محل لاعتبارها أمام القضاء الإداري مثل نص المادة (٩٦) التي تجيز لمن يخشى فوات فرصة الاستشهاد بشاهد على موضوع لم يعرض بعد أمام القضاء ويحتمل عرضه عليه ، أن يطلب في مواجهة ذوى الشأن سماع ذلك الشاهد ، لأى ذلك يتمارض مع مبدأ استقلال الإدارة العاملة في مواجهة القضاء الإداري ، وما يترتب على هذا من عدم جواز اجبارها على الخول أمام القاضي لسماع اقوال شاهد قد يضر بمركزها ، فضلا عن أن للفرد أن يلجأ بالشكوى الى الإدارة نفسها بدلا من هذا الاجراء ، ويدهي أن الانتجاء الى الإدارة يؤدي الى اجراءات ادارية تكون محل اثبات وتدوين بالملفات ، وتصبح محلا للاعتبار اذا ما عرض الامر على القاضي الإداري الذي يقدر مسلك الإدارة وموقفها (١٧) .



(٤) الاستجواب " L'interrogatoire "

كذلك يعتبر الاستجواب وسيلة هامة من وسائل التحقيق . فالاستجواب أو بمعنى آخر المواجهة الشخصية للأطراف طريق من طرق تحقيق الدعوى بصفة علمية ، ويتمثل في التجاء أحد الخصوم أو المحكمة الى سؤال الخصم الآخر عن وثائق معينة يرى أنها توصله الى الحصول على اقرار منه .

والاستجواب يفيد القاضي في الحصول على بعض الحقائق من خلال

(١٧) دكتور / أحمد كمال الدين موسى — المرجع السابق — ص ٢٧٩ .

مناقشة الخصوم بطريق مباشر ، كما يساعده في استخلاص بعض الترائن ، كما يمكن أن يؤدي الى اقرار قضائي من أحد الخصوم لصالح الخصم الآخر ، وجدير بالملاحظة أن الاستجواب لا يصح توجيهه إلا للخصوم في الدعوى ، أما غيرهم فلا تسمع أقواله إلا في صورة الشهادة أو الخبرة ، وللقاضي أن يستجوب من يكون حاضرا من الخصوم ، وله أن يستدعيهم للاستجواب سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم وذلك في نطاق سلطته التقديرية (١٨) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الاستجواب في النطاق الإداري ليست له نفس الاهمية التي تتحقق أمام القضاء العادي ، لأنه كما سبق القول فإن المرافعات الإدارية تتمصف بالصفة الاستيعابية ، والإجرائية ، كما تستند الحقوق والالتزامات في القانون الإداري أساسا الى قرارات ومستندات تنفق مع القواعد التي تنظمها احكام القواعد الإدارية ، واحكام القانون العلم .

ولذلك فإن المواجهة الشخصية غير ممول بها في ظل القضاء الإداري الفرنسي شأنه في ذلك شأن اليمين الحاسمة ، لأن مجلس الدولة الفرنسي يعمل على تجنب طريق الاستجواب حتى لا يصطدم بخلاف مع الإدارة العاملة ، واعمالا لمبدأ الفصل بين السلطات .

أما الوضع في النظام المصري فيرجع فيه الى نص المادة ٢٢ من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وتنص على سلطة المحكمة أو من تنديه من اعضائها أو المفوضين في إجراء التحقيق المناسب ويخلف في مفهوم ذلك إجراء الاستجواب للخصوم إذا اقتضت حالة الملف اتخاذ هذا الإجراء .

وقضت المادة « ٢٧ » من القانون سلف الذكر صراحة بأنه :

« يحق لمفوض الدولة أمام محكمة القضاء الإداري والمحكم الإدارية — في سبيل تهيئة الدعوى الاتصال بلجهات الحكومية ذات الشأن للحصول

(١٨) دكتور / فتحي والي « الوسيط في قانون القضاء المدني — مرجع سابق — ص ٦١٢ وما بعدها .

على ما يكون لازماً من بيانات وأوراق ، وإن يأسر باستدعاء ذوى الشأن
لسؤالهم عن الوقائع التى يرى لزوم تحقيقها .

**كذلك أجازت المادة « ٣٦ » للمحكمة التأسيسية استجواب العايل المقدم
للمحاكمة وسماع الشهود من العايلين وغيرهم .**

ويلاحظ أن هناك رايلان مختلفان فيما يتعلق باستجواب رجال الإدارة ،
فراى لا يجيز استدعاء رجالها أو سؤالهم عن وقائع الدعوى ، إذ يقتصر الأمر
على الحصول كتابة منهم على البيانات المطلوبة ، ويقوم هذا الراى على أن
المادة « ٢٧ » من قانون المجلس ترمى الى استجواب ذوى الشأن من الافراد
دون الإدارة ، أما الراى الآخر فيجيز استدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن
بعض الوثائق ، ويسرون لفظ « ذوى الشأن » على أنه من العموم والشمول
بحيث يندرج فى مدلوله رجال الإدارة ممن هم أطراف فى الدعوى وغيرهم من
الافراد ، فلا يجوز وضع قيد على النص طالما هو واضح
وصريح (١٩) .

ونحن نؤيد الراى الأخير وذلك على سبند من أن نص المادة « ٢٧ »
سألنة الذكر تنص على ما يلى :

« تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة .
ولمفوضى الدولة الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على
ما يكون لازماً لتهيئة الدعوى من بيانات وأوراق ، ولمفوضى أن يأمر باستدعاء
ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى يرى لزومها للتحقيق أو دخول
شخص ثالث فى الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات أو
مستندات تكميلية ، وغير ذلك من اجراءات التحقيق فى الاجل الذى يحدده
الذلك ... » .

ويبين من النص السابق أنه نص مطلق وواضح ولاننا اذا رجعنا
الى قواعد التفسير التى أقرتها محكمة النقض المصرية فى الدعوى رقم
٤٦٤ لسنة ١٩٧٧ق تجددها تقول :

(١٩) الدكتور / مصطفى كمال وصنى : « اصول اجراءات القضاء
الادارى » الكتاب الاول - النداعى - ١٩٦١ - ص ٣٦٨ .

» متى كان نص القانون مريحا فاطمعا في الدلالة على المراد به فلا محل للخروج عليها أو تأويله بدعوى الاستثناء بهدف التشريع وب قصد المشرع منه ، لان البحث في ذلك انما يكون عند غموض النص أو وجود لبث فيه .

ونضيف الى حجتنا السابقة حجة أخرى نستقيها من التطبيقات العملية للبطس اذ جرى العمل به على قيام المفوض أو المحكة باستدعاء ذوي الشأن من رجال الإدارة واستجوابهم في شأن بعض الوثائق التي تتصل بجوانب النشاط الإداري وظروف اصدار القرار المطعون فيه ، وكيفية تطبيق القواعد القانونية التي تستند اليها الدعوى ، وبأخذ الاستجواب شكل نقاش يستهدف لاتوصل الى الحقيقة من خلال توضيح الأسلوب والملايسك المتصلة بموضوع المناقشة ، ومن أمثلة ذلك حكم محكمة القضاء الإداري في شأن الطعن في قرار ترقية استدعت ظروف الدعوى التحقق من طبيعة الدرجات الشخصية التي صدر القرار المطعون فيه بلفتريفة اليها . (٢٠)

وسا تجدر الاشارة اليه أن الاستجواب يمكن أن يتناول موضوع القرار واليبين حيث يمكن صدورهما اثنا ، ونفعل ذلك فيما يلي :

(١) الاقرار :

الاقرار بصفة عامة هو اعتراف الشخص بحق عليه لآخر باعتبار ان هذا الحق ثابتا في ذاته واعفاء الآخر من اثباته ، ومن خصائصه انه عمل قانوني اخباري من جانب واحد ، ويعتبر بمثابة عمل من أعمال التصرف ويترتب على ذلك انه ذو حجية قاصرة ، فهو عمل قانوني لانه اتجاه الارادة نحو احداث اثر قانوني هو ثبوت حق في ذمة المقر ، واعفاء المقر له من اثبت هذا الحق ، ويشترط في الاقرار ما يشترط في الاحكام

(٢٠) محكمة القضاء الإداري في ١٩ ابريل سنة ١٩٥٠ — السنة الرابعة

القضائية — ص ٦٢٢ .

القانونية من وجود للإرادة ، ومحل نتمتع عليه اذ يجب بلدى ذى بدء
ان تنج ارادة المقرر نحو اعتبار الحق المقرر به ثلثا فى نتمه وتكن
خصه من التمسك بهذا الاقرار ، ولذلك فلا يعتبر من تبيل الاقرار المزم
ما يرد على لسان الشخص نايدا لادعائه من الاقوال التى فيها مصلحة
لخصه ، مادام لم يقصد من الادلاء بهذه الاقوال ان يتخذها خصه
دليل عليه ، كذلك يجب ان تكون ارادة المقرر معبر عنها ، والتعبير اما ان
يكون حريحا ولا يشترط فيه لفظ معين ، واما ان يكون ضميا وهو الذى
ياخذ استقلا ، ويرى بعض الشراح انه قد يستدل التعبير الضمنى من
مجرد السكوت ، كما اذا ادعى على شخص بواقعتين فانكر احدهما
مراحة وسكت عن الاخرى ، الا انه لا يبنى الاخذ بالاقرار الضمنى
الا اذا قلم عليه دليل يقينى اذا نكل الخصم عن يمين وجهت اليه
دون ان يرددها على خصه او نكل عنها بعد ان ردت اليه (مادة ١١٨
« اثبتت ») .

وقد عرفت المادة « ١٠٣ » من قانون الاثبات الاقرار بأنه اعتراف
الخصم امام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها وذلك اثناء سير الدعوى
المعلقة بهذه الواقعة ، ويجدر بالملاحظة ان هذه المادة تطبيق المادة
« ٤٠٨ » من القانون المعنى .

اما اذا انتقلنا الى الاقرار فى ظل نظم القضاء الادارى فلنا نجد
ان مفهومه بصفة عامة لا يختلف عن مفهومه امام القضاء العادى ، مع ملاحظة
الملازمة بين ما تقتضيه ظروف وملابسات الدعوى الادارية واختلاف
طبيعتها عن الدعوى امام المحكم العلية ، فضلا عن خضوع الدعوى
الادارية لاحكام القانون العلم .

وبصفة عامة نفى نطلق المنوعات الادارية قد يقدم الاقرار من
نوى الشأن شفاهة فى الجلسة ويثبت فى المحضر وتعمل المحكمة اثره
القانونى ، وقد يقدم كتابة فى المذكرات او المستندات المودعة باللف ،
وهذا هو الامر المألوف كتجربة للصفة الكتابية التى تنصف بها المرافعات

(م - ١٥ المحكمات التأديبية

الادارية ، بل وقد يستخلص الاقرار من نتيجة استجواب ذوى الشأن وناقشتم ، حيث قد يصدر منهم القرار بوقائع معينة تنيد في الاثبات .

وتطبيقا لذلك فقد قضت محكمة القضاء الإدارى بقه : « اذا قضت الحكومة اقرارا قالت انه صادر من المدعية وفيه تشاؤل صريح عن مصاريف الدعوى ، ولم ينكر الحاضر عن المدعية التوقيع منها ، وانما يطلب عدم التمويل عليه ... فلهذا ترى المحكمة اعمال نص هذا الاقرار واخذ المدعية به » . (٢١)

كما قضت المحكمة بانه : « يمتد بقرار الحكومة ، بعد انكارها تقديم نظم من المدعية ، وذلك اثبت يفيد تقديم هذا النظم » . (٢٢)

وتبدو اهمية الاقرار امام القضاء الإدارى في تطبيقات متعددة وعلى وجه الخصوص في حالات اثبات الانحراف في استعمال السلطة ، وحالات العلم اليقضى بالقرار الإدارى ، وذلك نظرا لان هذه المفارقات تستند الى الاثبات المادى الذى يقوم على الادلة الشخصية التى تحتاج الى اقرار من شخص الموقف او من الغير .

ويلاحظ ان قوة الاقرار امام القاضى الإدارى تدخل في نطاق سلطته التقديرية ، فقد يأخذ به ، وقد يطرحه جانبا اذا اقتضى ذلك انزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة المطروحة ، وذلك نظرا لما سبق ان بيناه من ان الدعوى الادارية تخضع لاحكام القانون العام في كثير من جوانبها .

(ب) اليقين :

اليقين بصفة عامة يقصد بها اليقين الحسنة وهى يمين يوجهها الخصم الى خصمه عندما يعوزه الدليل وهى ليست دليل يقتضيه المدعى على صحة دعواه

(٢١) محكمة القضاء الإدارى في ٩ يناير ١٩٥١ - السنة الخامسة القضائية - ص ٤٠٧ .

(٢٢) محكمة القضاء الإدارى في ٥ يناير ١٩٤٥ - ٣٢ - ص ٢٢٩ .

بل هي طريقة احتياطية لا تظلو من مجزئة يلجا اليها المدعى عندما يعوزه كل دليل آخر على صحة الدعوى ، والذي يوجه اليه الحسمة هو اى من الخصمين الذى يكون عليه عبء اثبت واقعة قانونية ، فيمكنه ان يوجه اليه الى خصمه فيها يجب عليه هو ان يثبت ، ولما كل توجيه اليه تصرنا قانونيا فانه يشترط فيه ان يكون خاليا من عيوب الارادة ، اى غير مشوب بغلط او تليس او اكراه (٢٢) فليبين لا تخرج عن كونها اعلانا يؤكد بها الخصم حقيقة واقعة معينة متخذا من الله سبيله وتملى شاعدا على صدق تكليده لها .

وقد جاء ذكر اليين بالمادة « ١١٤ » من قانون الإثبات حيث تقول :

يجوز لكل من الخصمين ان يوجه اليه الحسمة الى الخصم الاخر على انه يجوز للقاضى ان يمنع توجيهه اليه اذا كان الخصم متمسكا في توجيهها .

وان وجهت اليه اليه ان يردھا على خصمه ، على انه لا يجوز الرد اذا اتصبت اليه على واقعة لا يشترك فيها الخصمين ، بل يستقل بها شخص من وجهت اليه اليه .

« ويجوز طلب توجيه اليه في اية حالة كانت عليها القضية ولو في الاستئناف » (مادة — ١١٥ — اثبتت مقرة أخيرة) .

وقد بينت محكمة النقض المصرية شروط اليه الحسمة وسلطة المحكمة في توجيهها بقولها : « ان اليه الحسمة ملك للخصوم لا للقاضى وان على القاضى ان يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها الا اذا بان له ان طالبها يتعسف في هذا الطلب ، ومحكمة الموضوع وان كان لها كامل السلطة في استخلاص كيفية اليه ، فلذا يتمين عليها ان تقيم استخلاصها على اعتبارات من شأنها ان تؤدي اليه ، فلذا اقبلت المحكمة حكمها بكيفية اليه على مجرد ان الوقائع المراد اثباتها متضعة بمهررات صادرة من طالب توجيه اليه فهذا

(٢٢) الاستاذان / عز الدين الدنلسورى وحلده عكز — المرجع السابق

— ص ٥٦٤ — ٥٦٦ .

منها يعتبر قصورا في التسبب ، فان كون الواقعة المراد اثباتها باليمين تتعارض مع الكتابة لا يفيد بذاته ان اليمين كيدية . (٢٤)

وفي نطاق المنازعات الادارية ، فان الجهة الادارية هي طرف دائم في الدعوى الادارية سواء كتلت تتعلق بدعوى الالغاء أو التسويك المتعلقة بمنازعات الموظفين ، أو كتلت متعلقة بدعوى التأديب ، أو بشأن منازعات الافراد ، وعلى ذلك فالجهة الادارية ينوب عنها من يمثلها من الموظفين المسؤولين ، لذا وجهت اليهم اليمين فيتنازعهم عللين مختلفين اولهما : الادلاء بالحقيقة ، وثانيهما : التخرج من ذكرها ذلك الامر الذي يبرر استبعاد توجيه اليمين الحاسمة في الدعوى الادارية لتعارضها مع طبيعتها .

غير ان محكمة النقض قضت بأنه اذا كان الخصم شخصا معنويا فليس هناك ما يمنع من توجيهها الى ممثله القانوني (٢٥) . وذلك على سند من ان الشخص المعنوي سواء كان شخصا معنويا عليها كشركة قطاع عام ، او شخصا معنويا خلافا كشركة تضامن ، مثلا ، فيمثل كلا منهما شخص طبيعي .

اما بالنسبة لليمين المتبعة التي يوجهها القاضي الإداري الى أحد الطرفين لاستكمال عقيدته واقتناعه فانها تعتبر من وسائل التحقيق وتتم في حضور الخصم ، ولم يرد ذكرها في النصوص المتعلقة بقانون مجلس الدولة في كل من مصر وفرنسا .

وقد اجماع الفقه على استبعاد توجيهها ايضا الى ممثل الجهة الادارية لنفس الاعتبارات سابقة الذكر ، اما بالنسبة لا بكن توجيهها للفرد المتنازع مع الادارة فقد اختلف الفقه في ذلك ، فهناك رأى يقول بمسح

(٢٤) نقض ١٩٤٦/٥/٣٠ — مجموعة التواضد القانونية في ٢٥ سنة —
الجزء الاول — ص ٨٢ — قاعدة رقم ٢٣٩ ، ونقض ١٩٦٩/٢/١٣ — سنة ٢٠ ق
ص ٢٢٧ — ونقض في ١٩٨٠/٤/٣ طعن رقم ٧٠٣ سنة ١٩٧٧ ق .
(٢٥) الطعن رقم ٥٨٢ — س ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ — مشار
لهذا الحكم تفصيلا بمرجع الاسناد / عصمت الهوارى « قضاء النقض في
منازعات العمل والتأهيلات الاجتماعية — الجزء الخامس » — ص ١٠٢٥ ،
١٠٢٧ — قاعدة ٦٦٧ .

جواز ذلك اعمالا لمبدأ المساواة بين الطرفين المتنازعين ، وهناك رأى آخر يرى أنه لا يوجد ما يمنع القاضى الإدارى من توجيه اليمين الممتعة للأفراد على سبيل الاستشارة والاستئناس بها وفقا لتقديره بالنسبة لموضوع الدعوى دون أن يترتب عليها أى أثر قانونى ملزم ، وقال بهذا الرأى الأستاذ الدكتور / أحمد كمال الدين موسى فى رسالته عن « نظرية الإثبات فى القانون الإدارى » وفى مقاله المنشور بمجلة العلوم الإدارية بمعددها الثانى الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٧٩ حيث يقول : « وإذا كان الإجماع انعمد على استبعاد اليمين الحاسمة تماما أمام القضاء الإدارى فقد اختلف الرأى بالنسبة لليمين الممتعة التى تعتبر من وسائل التحقيق ، وإميل شخصيا إلى القول بإمكان توجيه اليمين الممتعة إلى الأفراد وحدهم فى الدعوى الإدارية للاستشارة ومع ذلك فلا توجد تطبيقات تذكر فى هذا الشأن » (٢٦) .

وبن وجهة نظرنا فانه مع احترامنا وتقديرنا الكبير لفكر الأستاذ المستشار / أحمد كمال الدين موسى فى موضوع الإثبات الإدارى ، الذى اثرى به المكتبة العربية ، إلا أننا لا نرجح فكرة توجيه اليمين الممتعة للأفراد دون الإدارة ، لأن الأخذ بذلك يخل بالتوازن بين الإدارة وخصومها ، ومن جانب آخر فلم نجد فى التطبيقات العملية لمجلس الدولة المصرى ما يأخذ بذلك ، كما أن التسليم بذلك يشجع بعض الأفراد على الالتجاء إلى هذه اليمين الممتعة بغية التأثير على القاضى الإدارى باقتناعه بأمر قد يجانب الحقيقة ، فضلا عن ذلك فإن المنازعة الإدارية تحكمها مبادئ القانون الإدارى فالقاضى الإدارى هو الذى يدير دفعة الإثبات فى الدعوى الإدارية ويقوم بدور إيجلبى فيها ، ولذا فهو قادر على استظهار الحقيقة بغير الاستناد إلى اليمين الممتعة ، كما أن الإثبات فى الدعوى الإدارية يعتمد بالدرجة الأولى على الإثبات الكتابى الذى يعتمد أيضا على المستندات والملفات والسجلات ، والقرارات الإدارية ، ومحاضر الجلسات ، وذلك فضلا عن توصيات

(٢٦) راجع هذا الرأى فى مجلة العلوم الإدارية — السنة الحادية والعشرين — العدد الثانى — ديسمبر ١٩٧٩ — مقال للدكتور أحمد كمال الدين موسى بعنوان « دور القاضى الإدارى فى التحضير من حيث الموضوع » .

الاجهزة الاستشارية مما يفتنيه عن الالتجاء الى اليمين المتبعة لعدم الاخلال
بالمساواة بين الطرفين المتنازعين .

ومن هنا يتضح انه اذا كلن القاضي الملائى يوجه اليمين ليمين
عليها حكمه فى موضوع أو فى قيمة ما يحكم به ، فان القاضي الادارى يكتبه
استلهم الحقيقة من المستندات المقدمة اليه .

ونظرا عن ذلك فان أثر اليمين المتبعة أقل فاعلية من اليمين الحاسمة ،
فكما سبق القول يمكن للمتقاضى رد اليمين على خصمه ، وبهذا لا يكتب من
وجهت اليه اليمين الحاسمة بموقف سلبي وهو الرفض ، ولكنه يطلب من
وجه اليه اليمين أن يظف هو لان الحق فى رد اليمين يعتبر وسيلة لاجساد
توازن بين مركزى الطرفين بالنسبة لهذا التحليل .

اما فى حالة اليمين المتبعة فان الخصم الذى يوجه اليه اليمين
المتبعة يكون بالخيار اما أن ينكل عنها أو أن يظفها ، ولكن ليس له أن
يردها على خصمه . (٢٧)

ونخلص من ذلك الى انه اذا كلن الاجماع قد انمقد على استبعاد
اليمين الحاسمة أمام القضاء الادارى ، فمن باب أولى استبعاد اليمين المتبعة
ويكنى القاضي الادارى ما لديه من سلطات كبيرة فى استيفاء الدعوى وحققه
فى التكليف بالمستندات .

(٢٧) ذكرور فتحي والى : « الوسيط فى تلقون القضاء المدنى » -
ط/ ١٩٨١ - ص ٦١٩ ، ٦٢٧ .

المبحث الثالث

خلاصة وتطبيق

على أهم قواعد الإثبات المتبعة أمام مجلس الدولة في المنازعات الإدارية والمنازعات التقديرية

من العرض السابق لقواعد الإثبات يتضح أن القاعدة العامة التي تلحق على المدعى عبء الإثبات تعتبر الأصل العام في تنظيم عبء الإثبات في القانون الإداري ، وهو أصل يسود إجراءات التقاضي بصفة عامة .
فمنه سواء أكانت المنازعة مطروحة على القضاء العادي أو على مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، أو بهيئة قضاء تأديبي .

وبدئى أن عبء إثبات الوقائع على المدعى يقتصر على الوقائع التي يدعيها دون الوقائع التي يدعيها الطرف الآخر في الدعوى .

وترتباً على ذلك فإنه إذا ادعى المدعى عليه وقائع معينة فإنه يعتبر مدعياً بالنسبة لها ، ويقع عليه عبء إثباتها ، وبناء على ذلك فإن عبء الإثبات يقع أصلاً على علق من يدعى وقائع معينة حيث يتحمل عبء إثباتها سواء أكان هو المدعى أو المدعى عليه ، فليس عبء الإثبات يقع باستمرار على المدعى .

ومما قد تقدم أن الطرفين المدعى والمدعى عليه يتناولان عبء الإثبات تبعاً لما يدعيه كل منهما .

وبالنسبة للمنازعات الإدارية والتأديبية ، يراعى أن الإدارة موزودة بسلطات السلطة العامة وتحتوز بحكم وظيفتها المستندات والأوراق الإدارية .
لذلك هي الغلبة الأسس في الإثبات أمام الطرف الآخر الذي يعمزه الدليل .
الامر الذي ينتج عنه عدم التوازن بين الطرفين ، ومن هنا يراعى التركيز على مطالبته الإدارة بالدليل والزامها بتقديم ما لديها من مستندات وقرارات .
ويقع ذلك العبء بطبيعة الحال في الدعوى الإدارية على مفوض الدولة القائم على التحضير ، على سبيل المثال أن الدعوى الإدارية تنقسم بإجراءات استئنافية يقع عبء استيفائها على مفوض الدولة ، حيث لهم الحق في

سلطة التكليف بإبداع المستندات اللازمة للفصل في الدعوى كوسيلة رئيسية لاستيفائها وتحضيرها للمحكمة ، ويبرس المفوض هذه السلطة بالنسبة للفرد والإدارة على حد سواء ، وإن كانت هذه السلطة توجه للإدارة في أغلب الصور العملية لأنها هي التي تحوز المستندات الإدارية وتعلم بطروف إصدار القرارات الإدارية .

أما في الدعوى التأديبية فيقع هذا العبء على النيابة الإدارية باعتبارها بمثلة الادعاء .

وبناء على ذلك يتضح أن سلطة القاضي الإداري في التحضير تتمثل في استيفاء الدعوى ، وتعتبر سلطته في هذا المجال أوسع نطاقاً وأكثر مرونة وإيجابية مما تفرره الإجراءات المدنية للقاضي المعادي الذي غالباً ما يلقي بعبء الإثبات على عاتق المدعين ، ويصبح عبءه مقصوراً على التحقق من صحة الأدلة المقدمة له ، أو عدم صحتها عند تداول موضوع الدعوى .

ومفاد ما تقدم أن كل من يتصل بالدعوى يقع عليه التزام مستقل بحيث يؤثر التزام كل منهما في الآخر ، ولهذا يقع على كل من المدعي والمدعى عليه عبء الإثبات ، ويترتب على ذلك أن عدم الوفاء به يؤدي كإصل علم إلى ضعف مركزه في الدعوى، بل وإمكان خسارته لها ، وذلك مع الأخذ في الاعتبار كل الملابسات والظروف بموضوع الدعوى .

ويقع على القاضي التزام باستيفاء الدعوى بصفة وجاهية ، فيقوم بعمل إيجابي في هذا الشأن مراعيًا في ذلك الإجراءات والأصول القضائية الصحيحة ، وأخذًا في الاعتبار القرائن القانونية ، ومن أمثلتها القرينة القانونية التي من مقتضاها إعفاء الجهة الإدارية من إثبات خطأ أمين المخزن عند وقوع عجز بمهنته ، واقتراض وقوع هذا العجز ، ولا ترفع هذه القرينة إلا إذا قلم هو بإثبات تيلم القوة القاهرة أو الظروف الخارجة عن إرادته ، والتي ليس له إمكان التحوط لها ، وذلك طبقاً لنص المادة «٥» من لائحة المخترن والمشتريات . (٢٨)

(٢٨) راجع حكم النقض في الطعن ٤٠٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٥ - من ٣٧ق - من ١٦٦١ - مشار إليه بمجموعة المبادئ القانونية للمستشار السيد خلف - من ٣٧ .

كذلك يدخل في الاعتبار القرائن القضائية التي مسبقت الإشارة إليها ، حيث يمكن للقاضي أن يستشف الحقيقة من هذه القرائن ومن غيرها من الملابسات المحيطة بالدعوى حسبما يقتنع به في وجدانه ويقينه وما يقدمه المدعون من أدلة يستطيع القاضي الإداري بما له من خبرة ودراية بالمسائل الإدارية من التعويل عليها .

ويتضح ذلك بجلاء ووضوح من صياغة أحكام القضاء الإداري وإشارتها إلى المستندات والملفات والأوراق والملابسات والقرائن المخلفة التي تستند إليها في التسبيب .

وبصفة عامة يمكن القول بأن الأصل العام السائد أمام القضاء الإداري هو نفس الأصل أمام القضاء العادي والذي يتمثل في وقوع عبء الإثبات على عاتق المدعى ، مع الأخذ في الاعتبار ما للقاضي الإداري من سلطة إيجابية في تحضير الدعوى واستيفائها مما يخلع عليه دورا إيجابيا يتيح به عن القاضي العادي ، وذلك حتى يمكن تحقيق التوازن بين الطرفين القوي في الدعوى والذي يتمثل في الإدارة وبين الطرف الآخر المتنازع معها .

وقد عبر الأستاذ « فيدل » عن طبيعة الإثبات الإداري بقوله : « أن عبء الإثبات أمام القاضي الإداري يقع على المدعى كإمر طبيعي ، ألا أن الصفة الإيجابية للإجراءات تخفف من هذا العبء » ، كما أوضح أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى حيث يقع عليه عبء إثبات عدم صحة الوقائع التي تستند إليها الإدارة في تصرفها ، أو الخطأ في توليها » . (٢٩)

وبصفة عامة يمكن استخلاص أهم قواعد الإثبات في الدعوى الإدارية من القواعد التالية :

أولا : يقع على المدعى في الدعوى الإدارية عبء الإثبات تطبيقا لما سبق بيته .

ثانيا : أن المدعى يمكنه إثباته الدليل بكل الوسائل التي تؤدي إلى إثبات حقه ويحل في ذلك القرائن القانونية والقضائية وكل دليل يؤدي إلى ثبوت الحق .

(٢٩) دكتور أحمد كمال الدين موسى — مرجع سبق — ص ٨٢ وما بعدها .

ونظرا لان الفرد لا يتسلح بالمستندات التي تتسلح بها الإدارة ، فغالبا ما يلجأ الى القرائن القضائية المتاحة ويمقتضاها ينتقل عبء الاثبات الى الإدارة ، فيكلفها القاضي بتقديم ما لديها من مستندات وأوراق إدارية تدفع بها عبء الاتبات الذي انتقل اليها حتى تدفع الادعاءات ، والا أصبحت في مركز ضعيف في الدعوى وربما خسرته .

ثالثا : ان الدعوى الادارية في الغالب الاعم هي دعوى موضوعية ولا تكون ذاتية الا في احوال معينة ، ولذا ففى غالب صورها تعتمد على الدليل الموضوعى ويقع على مفوضى الدولة في الدعوى الادارية عبء مساعدة المدعى في الحصول على البيئات والمستندات والملفات التي تقيّد في اثبات حقه ، وذلك نظرا لان الادلة الموضوعية موجودة بالجهات الادارى الذي يحتفظ بها ، ومن سلطة لخصى الادارى الامر باحضارها ليتبين منها وجه الحقيقة ، وبهذا يوجد نوع من التوازن بين الطرفين .

رابعا : ان الاثبات في الدعوى الادارية والناحية كثنى من حيث الاصل العام ، ولكن ذلك لا يمنع من أن يكون عيى ، بوسائل التحقيق والمعلنة والخبرة والاستناد الى القرائن حسبما سبق بيانه ، ويمكن ان يكون الاثبات ذاتى او شخصى في بعض الحالات المتعلقة بساءة استعمال السلطة ، والتعسف في استعمال الحق ، والتعويض في العقود الادارية . (٢٠)

خامسا : يلتزم القضاء الادارى بعدم اجبار الإدارة على تقديم ورقة منتجة في الدعوى اذا رأت الإدارة عدم افشاء سرية هذه الورقة لاتصالها بالنظام العام للدولة ، او بسلاية أمنها ، او بسلاية اسرارها العسكرية او السياسية ، ويرى البعض ان القاضى يمكنه في بعض الحالات أن يأمر بتقديم الادلة في خطابات مغلقة . (٢١)

(٢٠) دكتور مصطفى كمال وصفى : « خصائص الاثبات أمام القضاء لادارى » - مقال منشور بمجلة المحلّة - سيقت الاشارة اليه .
(٢١) يرى المستشار الدكتور مصطفى كمال وصفى : أنه في مثل هذه الحالات قد يأمر القاضي بتقديم الادلة في اطراف مغلقة اذا سمح بذلك ، ويجرى ختمها بنفسه ويتوقيمه الخاص ويجرر محضرا يفيد انه قام بنفسه باخذ ذلك الامر ، ويمكن للمحكمة ان تقوم بذلك ثم لا تثبت في الحثثات =

سادساً : لا يحق للقاضي أن يحل محل الادارة في تقديرها ، وهو
يقوم بتقدير الدليل ، ولا أن يحتم عليها امراً معيناً ، بل ينحصر عمله في اطار
كونه قاضي مشروعية يزن القرار الاداري بميزان المشروعية ويبني تقريره
او حكمه على هذا الاساس من حيث شرعية القرار او التصرف او عدم
شرعيته ولا يتعدى هذا الاختصاص . ولكن يحق للقضاء القادبي التحقق من
الخلو في تقدير الجزاء .

سابعاً : يتقيد القاضي بالنظم الحكومية والادارية المشروعة
حي تستهدف حسن ادارة المرافق العامة وسيرها سيرا منتظماً مطرداً ،
طفاً لما تنص عليه القوانين واللوائح ، والتي يكون لها الارجحية على غيرها
وسائل اثبتت ، مع الاخذ في الاعتبار ان عدم اتباع الادارة لنصوص
القوانين واللوائح يؤثر في مركزها المطلق بالاثبت .

ثامناً : ان جلة الدلائل والامارات التي يستند عليها القاضي ، ويقتنع
بها في ضمه ووجدانه تكون قرينة قضائية على صحة الادعاء وتؤدي
ذاتها الى الاعتقاد بصحته ، وكما سبق القول يكون عبء اثبات العكس
على المدعى عليه ، فاذا عجز عن دفع هذا العبء ، او عن تقديم ما يثبت
عدم صحة الادعاء يصبح مركزه في الدعوى ضعيفاً بل يمكن ان يؤدي ذلك
الى خسران الدعوى .

تاسعاً : ان القضاء الاداري وهو في محل تقدير مدى قوة الامارات
والعناصر المقدمة في الدعوى ومقدار بلوغها مرتبة القرينة القضائية باخذ في
اعتباره عوامل متعددة تؤثر في تقديره وتحكم فيه ، ويتعلق كل عامل
منها بأشخاص من تربطهم بالدعوى صلة ، وهم الفرد والادارة من ناحية ،
والقاضي الذي يفصل فيها ببرونة وذلك على التفصيل التالي : (٣٢)

== الا القدر اللازم للحكم في الدعوى ، بشكل يراعى فيه التحفظ وعدم افشاء
الاسرار .

(د / مصطفى كمال وصفي - مقاله السابق الاشارة اليه - مجلة
الحياة - العدد الثاني منه ٢٠ فبراير ١٩٧١ ، ص ٤٩) .

(٣٢) دكتور احمد كمال الدين موسى - المرجع السابق - ص ٦٠٦

وما بعدها .

١ - ان الفرد غالبا ما يقف في الدعوى الادارية والتأديبية متجردا من وسائل الابطال لا سيما في حالات التأديب المتنع ، وبذلك يصبح في موقف صعب املم الإدارة التي تكون في مركز افضل ، وتنوع درجة الصعوبة التي تواجه الفرد وفقا لطبيعة الدعوى فتنوع درجة الصعوبة وفقا لطبيعة سبب الإلقاء الذي تقوم عليه الدعوى ، وما اذا كان راجعا لسبب العيب في الشكل والإجراءات ، او مخالفة القانون حيث توجد عادة المستندات الدالة على صحة القرار في حوزة الإدارة ، ولا قبل للفرد بها باعتبارها اسبابا موضوعية يمكن تحييدها من اوراق الإدارة .

٢ - يقع على الإدارة التزاما رئيسيا بالاستجابة الى توجيهات القاضى الإدارى لما له من سلطة التكليف بالمستندات ، لان الإدارة مزودة بلبتيزات السلطة العلية وحائزة للاوراق الإدارية المنتجة في الدعوى حسبما سبق ببقائه .

٣ - ان القاضي هو الذى يتولى مهمة الحكم في الدعوى والفصل في المنازعة بين الفرد والإدارة ، والقيام بهذا الواجب يتطلب منه الاطلاع الكامل بوقائع الدعوى والاطلاع على المستندات المتعلقة بها ايا كان مقرها ، او الطرف الذى يحوزها ، سواء اكلن الفرد في بعض الاحيان ، او الإدارة في غالب الاحيان ، فكما سبق القول فان دوره يكون أكثر مرونة وفاعلية مما تقرره نصوص القانون الخاص للقاضى العادى .

٤ - يقلل سلطات القاضى الإدارى الإيجابية في التكليف بالمستندات والبيانات المنتجة في الدعوى التزاما يقع على عاتق المدعين ، ويظهر ذلك غالبا على عاتق الإدارة باعتبارها حائزة لمستندات الدعوى ، ولذلك فسلطة القاضى الإدارى في تكليف الإدارة بالمستندات لا تخل باستقلال الإدارة ، ولا تعتبر تدخلا من السلطة القضائية في أعمال السلطة الإدارية ، وذلك على سند من أن مباشرة القاضى الإدارى لوظيفة التكليف بالمستندات يدخل في صميم اختصاصه باعتباره القائم على رقابة المشروعية وذلك باعتباره

« فلسى مشروعية » يدخل فى نطاق وظيفته وزن القرار الإدارى بميزان المشروعية ، ولا يمكن أداء هذه الوظيفة بغير تكليف الإدارة بالمستندات والقرارات التى يستشف منها مدى مشروعيتها أو عكس ذلك .

٥ - أن عبء اثبات عدم مشروعية بعض القرارات الإدارية التى تتمتع الإدارة فيها بسلطة تقديرية يقع على علق المدعى ، وبالتالي يتحمل عبء الإثبات فى الدعوى ، وكذلك الوضع بالنسبة لبعض القرارات الأخرى التى يقتيد فيها اختصار الإدارة بعنصر معينة ، لأن العبء فى الحالتين يقع على المدعى ، ولكن ذلك لا ينفى التزام الإدارة بالكشف عن عناصر التقيد والتقدير الثابتة بالأوراق الموجودة فى حوزتها ، ويقتدر الغاضى الإدارى مدى استجابتها لتكليف الموجه إليها فى هذا الشأن ، وفى ضوء ما تقدم يتحمل المدعى عبء اثبات ما يدعيه (٢٢) . وتلتزم الإدارة بتقديم ما تحت يدها من مستندات إدارية منتجة فى الدعوى عند طلبها وإذا تقامست انقلبت القرينة فى غير صالحها .

٦ - خضوع القرينة المتعلقة بصحة القرارات الإدارية لتفسير القضاء الإدارى من حيث مدى ملامتها وشرعية سببها وحق أصحاب المصلحة فى نقض الوقائع التى تبني عليها ، ونوضح ذلك فيما يلى :

أولاً : خضوع القرينة المفترضة بشأن صحة القرارات الإدارية لتفسير القضاء الإدارى من حيث ملامتها :

الأصل فى نطاق الإثبات الإدارى افتراض صحة القرينة الدالة على صحة القرارات الإدارية والتأديبية التى تصدرها الإدارة بما لها من سلطة ملزمة فى إنشاء المراكز القانونية أو تعديلها أو إلغائها مع افتراض أن الإدارة لا تقوم بإصدار هذه القرارات إلا لتفسير المرافق العامة سيرا منتظما وتحقيقا للمصلحة العامة .

ولكن هذه القرينة لا يمكن التسليم بها بصفة مطلقة لأن الإدارة تقتيد فى إصدار القرارات الإدارية بالمشروعية من ناحيتى الشكل والموضوع ،

(٢٢) دكتور أحمد كمال الدين موسى - المرجع السابق - ص ٦٠٨ ، ٦٠٩ .

كما انها تنقيد بتحقيق هدف المصلحة العامة في كل ما تصدره من قرارات سواء كتبت هذه القرارات مبنية على سلطة مقيدة او سلطة تقديرية .

وفاء على ما تقدم فان الادارة تنقيد بما يفرضه عليها التنظيم القانوني من التزامات في ممارسة سلطتها ، والتنظيم القانوني في معناه الواسع لا يشمل فقط ما يفرضه المشرع من قواعد وضوابط او قيود ، ولكنه يشمل كذلك ما يستخلصه القضاء الاداري من قواعد ومبادئ عامة ، وذلك على سند من ان القانون الاداري قانون قضائي النشأة ، ويسمى الفقه الاداري بنصيب كبير في تاصيل قواعده ومبادئه لقربه من الادارة ونهجه لطبيعة عملها .

ومن هذا المنطلق فان القضاء الاداري والتأديبي يراقب الادارة في ممارسة سلطتها الممنوحة لها لتحقيق الصالح العام ، ونذكر من قبيل ذلك ما يلي :

(ا) التزام الادارة القانوني بدراسة ظروف كل حالة على حدة قبل اصدار القرار ، والتزامها بإعلامه اصدار القرار وعدم الخروج عن عناصر الملائمة والتقدير .

(ب) التزام الادارة القانوني باصدار القرارات في نطاق مبدأ المشروعية من ناحية الشكل والموضوع .

(ج) الالتزام القانوني بصحة التكيف القانوني الصحيح طبقا للوقائع والملاسل المعروضة .

(د) التزام الادارة بتسبب القرارات التأديبية .

وفي جميع هذه المجالات لا يمكن القول بان القاضي الاداري يخرج عن نطاق وظيفته الاساسية في وزن القرار الاداري بميزان المشروعية ، ولا يمكن القول بانته يعتدى على سلطة الادارة في ملاحة القرارات الادارية .

ويخلص لنا من ذلك أن القضاء الاداري يهدف الى التحقق من القرينة التي تفترض صحة القرارات الادارية حتى يستقيم السلوك الاداري في

اصدار هذه القرارات . ومن هنا يعمل القضاء الإداري على التوفيق
والموازنة بين مقتضيات فاعلية العمل الإداري وكفالة حقوق الأفراد . (٣٤)

(٣٤) من أهم الأمثلة على تدخل القضاء الإداري في بسط رقابته على
شرعية القرارات الإدارية وعدم التسليم المطلق بقرينة سلامتها نسوق
قضية هامة من احكام مجلس الدولة الفرنسي تعرف بقضية *canat* وتتخلص
وقائع هذه الدعوى في ان القانون الصادر في ١٣ ابريل ١٩٦٢ منح رئيس
الجمهورية (الجنرال ديغول) سلطة اصدار كافة التدابير التشريعية
والتنظيمية لتنفيذ الاعلان الحكومي الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ وذلك
بمناسبة احداث ثورة الجزائر . واستنادا الى هذا التفويض التشريعي اصدر
رئيس الجمهورية أمرا *ordonnance* بإنشاء محكمة خاصة لرتكبي
الجرائم المرتبطة بالحدث : الجزائر . ولكن النصوص الخاصة بتنظيم اجراءات
المحاكمة امام هذه المحكمة تضمنت انتقاصا للحقوق والضمانات الاساسية
للدفاع .

وكل من الواضح ان لرئيس الجمهورية سلطة تقديرية واسعة في
تحديد نوى الاوامر والقرارات التي يصدرها استنادا الى التفويض التشريعي
سلف الذكر ، وليس للقضاء الإداري ان يراقب مدى ملاءمة نوى هذه
القرارات للوقائع او الإيهاب التي تستند اليها ، وتقتصر مسؤولية رئيس
الجمهورية في هذا الشأن على مسؤوليته السياسية امام البرلمان .
ولكن مجلس الدولة الفرنسي اخضع لرقابته ملاءمة الاوامر والقرارات
الصادرة عن رئيس الجمهورية استنادا الى التفويض التشريعي ، واقر مجلس
الدولة في هذه الدعوى (بهيئة جمعية عمومية للقسم القضائي) عدة مبادئ
في غاية الاهمية وهي :

(١) ان الاوامر *les ordonnances* الصادرة عن رئيس الجمهورية
استنادا الى التفويض التشريعي سلف الذكر هي قرارات ادارية .

(ب) انه اذا كان رئيس الجمهورية يستمد من هذا التفويض التشريعي
سلطات واسعة في اتخاذ كافة التدابير التشريعية الخاصة بتنفيذ الاعلان
الحكومي الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ ، وانسه اذا كان يدخل ضمن
هذه التدابير انشاء محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي الجرائم المرتبطة
باحداث الجزائر .. الا ان تنظيم هذه المحكمة لا يجوز ان يتضمن نصوصا =

ثانيا - حق القضاء الإداري والقضاء التأديبي في التحقق من شرعية سبب القرار

معلوم ان السبب عبارة عن حالة واقعية او قانونية تسمح تدخل
الادارة ، ولذلك فانه يخضع لرقابة القضاء الإداري باعتباره ركن من أركانه
وشروط من شروط مشروعيته ، فلا يقوم القرار بدون سببه ، ولهذا تلزم
الادارة بإسداء قرارها على سبب صحيح سواء اكلن ذلك في منازعت
القضاء القرارات الإدارية ، او في مجال المنازعات التأديبية .
وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« ان القرار الإداري يجب ان يقوم على سبب يبرره صدقها وحقا ،
اى فى الواقع وفى القانون ، وذلك كركن من أركان انتمائه باعتبار القرار
تصرفا قانونيا ولا يقوم اى تصرف قانونى بغير سببه . (٣٥)

**= تتنقص من حقوق وضمانات الدفاع الاساسية الا اذا كان ذلك لا غنى عنه
لتحقيق تنفيذ الاعلان الحكومى سالف الذكر .**
ثم يضى مجلس الدولة فى بسط رقابته على مدى تناسب التدابير التى
تضمنها الامر الصادر عن رئيس الجمهورية ومدى ضرورتها لتنفيذ الاعلان
الحكومى السالف الذكر ، وينتهى المجلس من هذا البحث الى انه لم ينضج
من التحقق ان الامر الصادر عن رئيس الجمهورية بما تضمنه من انقراض
خطير لحقوق الدفاع الاساسية ، كان ضروريا لتطبيق الاعلان الحكومى الصادر
فى ١٩ مارس ١٩٦٢ .

✽ وقد عرضنا هذه القضية بشئ من الاسهاب والتفصيل لما تضمنه
من قواعد تتصل بالضمانات التأديبية ، وضرورة تناسب الذنب الإدارى مع
الجزاء اى ما يطلق عليه « عدم الطوفى تقدير الجزاء » حسبما سبق بيانه .
✽ (هذه القضية مشكل اليها بجله العلوم الادارية - السنة الثالثة عشر
- المصد الثالث ديسمبر سنة ١٩٧١ بقتال الدكتور محمد اسماعيل علم الدين
بمنوان « التزام الادارة بالقتون فى ممارسة السلطة التقديرية فى الفقه
والقضاء الفرنسى » ص ٥٥ وما بعدها .
* (٣٥) حكم المحكمة الادارية العليا فى ١٢/٧/١٩٥٨ فى القضية رقم ٦٨
لسنة ٤ ق - منشور بمجموعة الاحكام ص ٣ - المصد الثالث - ص ١٧٢٩ .

وبناء على ذلك فللقضاء الإداري حق الرقابة القانونية على صحة الواقع التي كلفت سببا في صدور القرار تأكيداً لبدا المشروعية ، ويتقضى ذلك التأكد من وجود الدليل الذي تستند اليه الإدارة في قيام السبب . فإذا علم الدليل فلا جناح على الإدارة أن هي اعتمدت عليه وركنت اليه مقدرة قيمة الدليل ذاته بمعنائه الصحيحة التي يمكن استخلاصها من الأوراق ومن ملف القضية .

وغالبا ما تنتر هذه المسألة عندما يطعن أسلم القضاء الإداري في سبب إصدار القرار الإداري ، والقضاء الإداري الفرنسي غنى بالمنازعات الإدارية التي تدور حول عدم مشروعية سبب القرار ، ومن أمثلة ذلك إلغاء القرارات المتعلقة بلحالة الموظفين للمعاش ، إذ لم تنبى على اسباب قانونية أو واقعية صحيحة .

ومن أشهر أحكامه الحكم الصادر في ٤ ابريل سنة ١٩١٤ في قضية شهيرة تعرف بقضية Gumel وتنحصر وقائعها في أن أحد الأفراد طلب ترخيصا لاثلية بناء في ميدان Place Bouvau بباريس غير أن الإدارة رفضت طلبه بحجة أن البناء المطلوب سيلحق ضررا بكل من اثنى وذلك وفقا للادة (١١٨) والواردة بقانون ١٣ يوليو سنة ١٩١١ ، ولما بحث مجلس الدولة هذا الامر اتضح له أن هذا الميسدان لا يدخل في نطاق الاماكن الاثرية ويخرج عن نطاق القانون سلف الذكر ، وبالتالي تكون الإدارة قد اخطأت في التكييف القانوني للواقع وتوصل المجلس بذلك الى إلغاء القرار (٣٦) .

وذلك نظرا لانه لم يحتمل على سبب صحيح ، وسبق لنسأ عرض الكثير من الأحكام التي اثنى فيها القضاء القرارات التأديبية بسبب عدم مشروعية السبب ولاهمية الموضوع تعرض بلفقرة التالية حالات أخرى .

حالات تطبيقية من أحكام القضاء الإداري المصري في شأن عدم مشروعية السبب

ان القضاء الإداري المصري غنى بأحكام الإلغاء لعدم مشروعية السبب

(٣٦) يراجع الحكم في مجموعة سري سنة ١٩١٧ - القسم الثالث -

ص ٢٥ .

(م - ١٦ المحاكمات التأديبية)

نذكر منها الحكم بإلغاء العقوبة التي وقعت على موظف بحجة أنه سبب في ضياع كبيرة من الاختساب ، حيث ثبت أنه لم ينقد منها شيئا ، وكذلك بإلغاء القرار الصادر بتخطي أحد الموظفين في الترقية بحجة أنه ارتكب بعض المخالفات ، إذ ثبت أن المخالفات التي نسبت إليه غير صحيحة ، وكذلك القرار الصادر بإحالة موظف إلى الاستبعاد بحجة مرضه ، إذ ثبت أن الموظف عند صدور هذا القرار لم يكن مريضا بل كان يزاول عمله بنشاط ، وكذلك إلغاء قرار إبعاد أحد الأجانب لتسبب القرار على أسبب غير صحيحة (٣٧) .

وقضت المحكمة الإدارية العليا كذلك في حكمها الهام الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بما يلي :

« أنه لا يجدي في فصل الموظف أن تنتزع الإدارة بفكرة الظروف الاستثنائية لأنه مهما يكن من أمر في هذا الشأن فليس من شأن هذه الظروف الاستثنائية أن تخالف للقرار الإداري سببا ذاتيا لفصل الموظف » .

نخلص مما عرضناه من أحكام قضائية متعددة أنه يحق للقضاء الإداري التحقق من قرينة صحة سبب القرار ليتثبت من مشروعيته ، فإذا أصدرت الإدارة قرارا إداريا لأسباب غير مشروعة وكانت عالية باتعدام الأسباب التي تذرعت بها مائيا أو قانونيا ، فيكون القرار مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة ، ويحق للقضاء الإداري إلغاؤه ، مثال ذلك إعلان الإدارة أسبابا وهيبه ، فإن عليها بذلك يقيم قرينة على أنها تستهدف أغراضا غير مشروعة وأن نيتها تكون قد اتجهت إلى عدم الإعلان عن الأسباب الحقيقية التي دفعتها إلى التدخل ، ويصدق هذا القول في حالة إحالة الإدارة موظفا إلى المعاش وصدور قرار الإحالة متضمنا النقص على أن القرار صدر بناء على طلب الموظف المذكور على غير سند من الحقيقة .

ويتحقق عيب الانحراف بالسلطة أيضا إذا أعلنت الإدارة عن سبب تدخلها بحسن نية عندما لا تكون عالية باتعدام السبب ، وحتى في هذه الحالة فإن القرار لا ينجو من عيب الانحراف بالسلطة ، لأن حسن نية الإدارة لا يتناقى مع طبيعة عيب الانحراف وذلك على سند من أن نظرية الانحراف في وضعها

(٣٧) مثار لهذه الأحكام يؤلف الدكتور / سليمان محمد الطماوى « النظرية العامة للقرارات الإدارية » - ٣ - س ١٩٦٦ - ص ٥٦ وما بعدها .

الراهن لا تتطلب سوء النية دائما ، بل تعتبر الإدارة بحرغه سلطتها التقديرية حتى لو استعملت هذه السلطة بقصد تحقيق الصالح العام اذا ما خالفت قاعدة تخصيص الاهداف ، وهي قاعدة علمية يقصد بها تحقيق هدف معين ، ناذا ما خرجت الإدارة عن تحقيق هذا الهدف وحقت هدفا آخر، ولكنه غير الهدف الذى يقصده المشرع فان قرارها يصبح مشوب بساءة استعمال السلطة . (٣٨) وسبق ان تعرضنا لذلك عندما تكلمنا عن خروج الإدارة عن قاعدة تخصيص الاهداف .

ومما تجسدر الاشارة اليه ان محكمة القضاء الإدارى قد فرقت في بعض احكامها بين مخالفة السبب بسوء نية ، ومخالفته بحسن نية ، فاعتبرت انه لو ظلت الإدارة بحسن نية ان السبب صحيح فان القرار يفقد اساسه القانونى ويكون مشويا بعيب مخالفة القانون ، اما اذا اصدرت الإدارة القرار وهي تمام ان اسبابه غير صحيحة كان القرار مشويا بالانحراف واساءة استعمال السلطة . (٣٩)

وبهذا الحكم أرجعت محكمة القضاء الإدارى حالات مخالفة الاسباب اما الى مخالفة لائقون ، نوما الى عيب الانحراف بالسلطة . ويجدر بنا ان نضيف الى ما تقدم انه اذا ما تجرد القرار تبليا من ركن السبب ، كأحد الركان الجوهرية فى القرار الإدارى فانه يضحى بمنعدها ، وبمعنى اصح يعتبر من قبيل الاعمال المادية ، فلا يتحصن ضد الالفاء بفوات ميماد الطعن ، ويعتبر تنفيذه عملا من اعمال النصب والعدوان . وفى هذه الحالة يجوز الطعن عليه بالانعدام أمام كل من القضاء العادى ، والقضاء الإدارى على حد سواء .

ثالثا : حق القضاء الإدارى والتدبىي فى التحقق من عيب الانحراف بالسلطة ومن عيب التمسف فى استعمال الحقوق :

ان القرينة المفترضة بشأن صحة القرارات الإدارية ومنها القرارات التدبىيية لا تحول دون مراقبة القضاء الإدارى للإدارة ليتأكد من مدى صحة هذه

(٣٨) دكتور سليمان محمد الطباوى — « النظرية العملية للقرارات الإدارية » — ط/١٩٦٦ — ص ٣٤٢ — ٣٤٤ .
(٣٩) محكمة القضاء الإدارى — حكمها الصادر فى ١٩ مارس ١٩٥٢ .

القرينة ، فيحق له مراقبة الحدود الخارجية للسلطة التقديرية والتي تتمثل في الأغراض والأهداف . فإذا ثبت له أن الإدارة خرجت عن قاعدة تخصيص الأهداف فيعتبر القرار مشويا بالانحراف بالسلطة .. " détournement de pouvoir "

ويمكن للقضاء أن يتوصل الى الكشف عن الانحراف من مراقبته الحدود الخارجية للسلطة التقديرية ، ومجال ذلك يكون عادة في قضاء القضاء .

كذلك يحق للقضاء الإداري في قضاء التمويض أن يكشف عن تعسف الإدارة في استعمال الحقوق الإدارية ، وفي هذا المجال تتعدى مراقبته الى العناصر الداخلية للسلطة التقديرية لأن القضاء يحاسب الإدارة على التأخر في إصدار قراراتها ، أو إصدارها لها فجأة brusquement كما يحاسبها على إصدار قرارات إدارية غير ذي فائدة inutiles أو شديدة القسوة Trop sévères (٤٠) .

فبالنسبة للتأخر في إصدار القرار فقد قضى مجلس الدولة الفرنسي بمسئولية الإدارة لتراخيتها في إصدار قرار بإعفاء شساب من تطوعه للخدمة في الفرقة الأجنبية ، مما أدى الى وفاته في إحدى المصارك الحربية ، كما قضى بمسئولية الإدارة عن تأخرها أكثر من سنة دون مبرر في تسليم أحد الأفراد ترخيصاً للبناء ، وكذلك في تأخرها في ربط معاش لأحد الموظفين . (٤١) ويمكن للقضاء الإداري المصري أن يقيس على هذه الأحكام .

أما فجائية القرار فتعني أن يصدر القرار في وقت غير مناسب ، أو غير لائق ، وقد أخذ مجلس الدولة بذلك في مجال المنازعات التأديبية .

وبالنسبة لعدم فائدة القرار فأنه غالباً ما ينحقق في حالات فصل الموظفين عنهما لا يتكافأ سبب الفصل مع خطورة المخالفة أو الذنب الإداري أو لأن قرار الفصل لا ينتج عنه فائدة للدولة . (٤٢)

(٤٠) دكتور سليمان محمد الطماوى « النظرية العامة للقرارات الإدارية » ط٢ - ١٩٦٦ ص ١٧ وما بعدها .
(٤١) تراجع هذه الأحكام بمؤلف الدكتور / سليمان الطماوى - مرجع سابق - ص ٧٦ .
(٤٢) المستشار مصطفى بكر - مرجع سابق - ص ٨٩ .

رابعاً : حق أصحاب المصلحة في نقض الوقائع التي تبني عليها القرارات التأديبية والإدارية والطمع في عدم صحتها : —

يحق لمن يتضررون من هذه القرارات بسبب اعتقادهم بعدم صحة الوقائع أن يدفعوا بعدم صحتها أمام القضاء الإداري والتأديبي على سند من أن الفقه والقضاء الإداري قد استقر على أن أي قرار إداري يجب أن يستند إلى أسباب صحيحة من حيث الوقائع أو القانون ، ولذا تمتد رقابة القضاء الإداري على الوقائع من حيث وجودها المادي أو القانوني ، فلذا اتضح له أن القرار يستند إلى وقائع غير صحيحة مادياً ، أو يستند إلى أسباب غير صحيحة قانوناً فيكون القرار المطمعون عليه بعدم صحة الوقائع جدير بالإنهاء .

كذلك يدخل في اختصاص القضاء رقابة التكيف القانوني للوقائع
نأذا أثبت صحة الوقائع يمكنه تكيفها التكيف الصحيح غير متقيد بتكييف الإدارة
أو بتكييف المتقاضين ، ولا شك أن هذه القاعدة تعتبر قاعدة أصولية يجرى
العمل بها أمام القضاء الإداري والعادى على حد سواء .

وجدير بالملاحظة أنه ليس من سلطة القضاء التمتع على مدى
أهمية الوقائع وخطورتها ، أي أنه يترك للإدارة لماعة القرارات الإدارية ،
غير أن الإدارة لا يمكنها أن تعمل بالملاءمة في الخروج عن قاعدة المشروعية ولا عن
هدف تحقيق المصلحة العامة ، بل يذهب الفقه إلى أبعد من ذلك حيث يقرر أن
الإدارة ليست حرة في اختيار ما نشاء من الحلول حسب هواها ، وذلك لكونها
ملزمة بأن تمارس سلطتها الإدارية بهدف تحقيق الصالح العام . بل إنها ملزمة
أيضاً بأن تتخذ أفضل الحلول لتحقيق هذا الصالح العام ، فلا يكفي أن يكون
القرار الإداري ملائماً ، بل أن يضمن التزام الإدارة بالقانون يتمثل في اختيار
أكثر القرارات الإدارية لملاءمة ، وهذا الالتزام القانوني يخضع لرقابة القضاء
الإداري والتأديبي الذي يحق له بسط رقابته القضائية على لماعة القرار
ومشروعيته ، فالقاضي الإداري قضى مشروعيه يزن القرار بميزان المشروعية ،
وله في سبيل ذلك أن يتحقق من لماعته الصحيحة للحالة التي صدر بشأنها .

وبناء على ما تقدم فإن القرينة المفترضة بشأن صحة القرارات الإدارية
لا تنجو من رقابة القضاء الإداري والتأديبي الذي يتحقق من صحة هذه القرينة
أو عدم صحتها بخروج القرار عن قواعد المشروعية أو لابتناؤه على وقائع
مادية أو قانونية غير صحيحة .

المبحث الرابع

تطبيقات قضائية من احكام المحكمة الادارية العليا في شأن الالبتات الادارى والتعليق عليها

نعرض في هذا المبحث نماذج لبعض الاحكام تؤكد القواعد العلمية
للانبات الادارى سلفة الذكر ، وذلك حسبما يتضح من الالبته القضائية
التالية :

« القاعدة الاولى »

حكم صادر من المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ١٤٩٠ لسنة ١٤ ق
بجلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٣ يفيد ان عبء الالبته في المنازعة الادارية قد
يقع على عاتق الادارة ، ولن تقاعسها عن تقديم المستندات يصبح حجة عليها
ويؤدى الى اقامة قرينة لصالح المدعى : —
مضمون الحكم :

ان الاصل ان عبء الالبته كما سبق بيانه يقع على عاتق المدعى غير ان
الاخذ بهذا الاصل على اطلاعه في مجال المنازعات الادارية لا يستقيم مع واقع
الحل نظرا لاحتفاظ الادارة في غالب الاحوال بالوثائق والملفات ذات الاثر الحسم
في المنازعة الادارية ، لذا ملقه من المبادئ المستقرة في المجال الادارى ان الادارة
تلتزم بتقديم سائر الاوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في
اثنائه ايجابا ونفيا متى طلب منها ذلك سواء من هيئة مفوضى الدولة او من
المحكم ، وقد رددت قوانين مجلس الدولة المتعلقة بهذا المبدأ ، فلذا نكلت
حكومة عن تقديم الاوراق المتعلقة بموضوع النزاع فلن ذلك يقسم قرينة
قضائية لصالح المدعى تلقى عبء الالبته على عاتق الحكومة ، حسبما سبق لنا
ايضاح ذلك .

* * *

مضمون الدعوى :

في الدعوى سلفة الذكر كالتت الوقائع تتلخص في ان الثالبته من اوراق

الدعوى أنه بالرغم من تكرار مطالبة الوزارة الطاعنة في جميع مراحل الدعوى سواء في مرحلة التحضير أمام هيئة مفوضي الدولة ، أو أمام محكمة القضاء الإداري ، أو أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة ، بتقديم استمارات بدل السفر والمستندات الأخرى التي تؤيد دفاعها ، فلما لم تقدم أية أوراق تنفي دعوى الطعون ضده رغم أن جميع المستندات تحت يدها ، وكانت تستطيع أن تؤكد عدم صحة البيّنات التي ذكرها الطعون ضده لو أنه كان يقرر غير الحقيقة ..

وانتهى الأمر بأن قدمت الطاعنة بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٧٣ ملف خدمة طعون ضده بناء على طلب المحكمة وأرفق بهذا الملف كتاباً من رئيس الشئون القانونية إلى المستشار الجمهوري لإدارة قضايا الحكومة جاء به أنه بخصوص ندم الطعون ضده « لتفتيش دكرنس » فانه بالبحث في قرارات النقل والندب التي أصدرتها مديرية المنصورة التعليمية سنة ١٩٦٠ لم يستدل على قرار بنده للإشراف على مدارس دكرنس ، إلا أنه بالإطلاع على ملف خدمة الطعون ضده تبين من الأوراق المودعة ما يحضّر ما ورد بالكتاب المذكور من أن الطعون ضده بنده لتفتيش التعليم بدكرنس خلال سنة ١٩٦٠ وقد تبين من الأوراق المودعة بالملف أن الطعون ضده بقي في وظيفته بمنطقة المنصورة التعليمية حتى تاريخ معاصر لصدور القرار بنده إلى تفتيش التعليم بدكرنس ، وأنه استمر منتدباً بدكرنس طوال المدة التي يطالب بنفقات بدل السفر ومصاريف الانتقال عنها مما يقطع بأن مقر عمل الطعون ضده الأصلي وقت الندم بمدينة المنصورة حيث كان يعمل بمنطقة التعليمية ثم ندم اعتباراً من ١١ من إبريل سنة ١٩٦٠ مفتشاً بدكرنس ، واستمر هذا الندم طوال الفترة التي يطالب ببذل السفر ومصاريف الانتقال عنها .

الحكم :-

وقد انتهى الحكم بتأييد دعوى الطعون ضده وهدم دفاع الطاعنة التي لم تؤيده بأي دليل وينفيه أثبتت من الأوراق .

التعليق :

تعلق على هذا الحكم بما سبق أن ذكرناه من أن عبء الإثبات يقع في

أحوال كثيرة على جهة الإدارة باعتبارها الحائزة لملف الدعوى وبمستنداتها وأن تقاعسها عن تقديم المستندات من الأمور التي تعتبرها المحكمة قرينة ضدها وقرينة لصالح المدعى على صدق دعواه ، وغالبا ما يترتب على ذلك أن يحكم لصالح المدعى ضد الإدارة .

* * *

« للقاعدة الثانية »

حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا في القضيتين رقمي ١٠٦٢ لسنة ١١ ق - ٢٦١ لسنة ١٢ ق ، يستفاد منها عدم ثبوت قرينة الصحة المفترضة في القرار الإداري وينقل عبء الإثبات على جانب الإدارة وثبوت إساءة استعمال السلطة ضدها :

مضمون الحكم : -

يخلص لنا من هذين الحكمين في الدعويين المثلثتين ضد وزارة المعارف (التربية والتعليم حاليا) أن الوزارة أتخذت سبق القيد على الدرجة معيارا أصليا في الترقية بينما رأت المحكمة أن القيد على الدرجة في ذاته لا يقوم أساسا سلبا للمفاضلة عند إجراء الترقية . وقد استظهرت المحكمة من اتساع الطاعن في قرار الترقية مقرونة بالوظيفة التي يشغلها بالمقياس إلى الوظائف التي كان يشغلها بعض المرشحين ما يشكل دليلا على افتقار قرار الترقية إلى أسباب يقوم عليها ، أو إلى قاعدة مجردة في وزن كفاية المرشحين مما يزعزع قرينة الصحة المفترضة في القرار المطعون فيه وينقل عبء الإثبات على جانب الإدارة . كما أثبت الحكم أن عجز الإدارة عن تبرير تصرفها يجعل القرار المطعون فيه مفتقرا إلى سبب صحيح ومشويا بمبب إساءة استعمال السلطة .

مضمون الدعوى :

وفي الدعوى سألته الذكر كانت الوقائع تخلص في أن الثابت من الإطلاع على الأوراق أن القرار الأول المطعون فيه وهو قرار الترقية إلى الدرجة الرابعة الصادر من وزير المعارف العمومية (وزارة التربية والتعليم حاليا) رقم ٨٤٨٨٨ في ١٩٤٩/٥/٢١ قد نص في ملحقته الأولى على ترقية بعض الموظفين

الى الدرجة الرابعة الفنية لسبق قيدهم عليها بالقرارات الوزارية الموضحة
أرقامها وتاريخها أمام كل منهم لتمضية المدة القانونية في الدرجة الخمسة على
أن تكون ترقيتهم اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٩ ، وتضمن القرار بعد ذلك
اسماء ١٥٢ موظفاً من موظفي الوزارة وبيانا أمام كل موظف بالوظيفة التي
يشغلها وتاريخ أقدميته في الدرجة الخامسة ١٩٤٥/٥/١ بالنسبة الى جميع
المترشحين عدا الآخر منهم الذي ترجع أقدميته الى ١٩٤٤/١٠/٩ ، ويملأ برقم
مقرر القيد على الدرجة الرابعة وتاريخ صدوره ، ومن هذا البيان يتضح أن
الموظف رقم (١) بالكشف قيد على الدرجة الرابعة ، وكذلك المقيد برقم (٢) ،
وكذلك المقيد برقم (١٥٣) .

وقد ورد بالحكم المذكور أن الوزارة قد اتخذت معياراً للترقية الى الدرجة
الرابعة أن يكون الموظف قد سبق قيده عليها ثم استوفى المدة القانونية للترقية
بعد ذلك ، ويقول الحكم : —

وإذا كانت الترقىات التي أجريت بموجب القرار المذكور قد تمت قبل العمل
بالحكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، فإن أحكام
هذا القانون ومنها وجوب الالتزام بالأقدمية كأساس للترقية بحسب الأصل —
لا تسرى على الترقيات موضوع القرار المشار اليه ، وبالتالي وعلى ما ذهب
اليه قضاء هذه المحكمة فإن ولاية الترقية في ظل القوانين واللوائح السابقة على
القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي ولاية اختيارية مناطها الجدارة حسبما تقرها
جهة الإدارة ، وهي تمارس في ذلك سلطة تقديرية فتفاضل بين المرشحين على
أساس ما تضعه من قواعد تظمّن اليها في وزن كفاية الموظف وجدارته دون أن
تتقيد بالأقدمية ، ولا محقّب عليها في ذلك إلا أن يجيء تصرفها مشوباً بإساءة
استعمال السلطة ، فالقرار الذي يصدر بالترقية على أساس اختيار الصالحين
لها بالقياس الى من تتخطاهم الإدارة في الترقية رغم أقدميتهم هو قرار محمول
على الصحة ابتداءً بافتراض مبنى على الأرجحية في الصالحين بين المرشحين
وأنه صدر عن مسلك إداري سليم إلا إذا ما حُضِرَ بطلان ما ، ينقض صحته
الافتراضية فإنه يصبح والحالة هذه قراراً معيباً إما لقيامه على غير سبب صحيح
أو لكونه مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة .

واستطرد الحكم يقول : —

وحيث أن الوزارة في اجرائها الترقية الى الدرجة الرابعة بموجب القرار الاول المطعون فيه قد التزمت قاعدة معينة في وزن الكفالية هي على ما سلف بيانه (سبق القيد على الدرجة المذكورة) غير أن الوزارة قد عجزت في تبرير التزامها بتلك القاعدة كأساس للمفاضلة والترجيح بين موظفي الدرجة الخامسة ، بترأخي اعمال اثارة عند اجراء الترقية بعد استيفاء المدة المشروطة لذلك قانونا ، وقد نحت الوزارة الاجل الكافي لذلك ولكنها عجزت عن تبرير مسلكها في هذا الشأن ، واذا كان المدعى يرتكن في دعواه الى تساويه مع المرقين في اقدمية الدرجة الخامسة ، بل انه يسبق بعضهم في اقدمية الدرجة السادسة ، والى انه عند صدور قرار الترقية المطعون فيه كان يشغل وظيفة مدرس اول مساعد تعليم الثانوي ، في حين أن بعض المرقين بموجب القرار المذكور كان مدرسا بالتعليم الابتدائي ، وقد ثبتت صحة هذه الوقائع التي سالتها المدعى من الاطلاع على القرار المشار اليه ومن تسليم الجهة الادارية بها ، فالمدعى حسبما ورد في كتاب مدير الشؤون القانونية بالوزارة كان صادقا في دعواه

وانتهت اسباب الحكم وحيثياته الى ما يلي : —

وحيث انه اذا كانت الوزارة قد اتخذت معيارا للترقية سبق القيد على الدرجة فانه يبقى ان هذا القيد على الدرجة لا يقوم في ذاته اساسا سليما للمفاضلة عند اجراء الترقية بل ان اقدمية المدعى مقرونا بالوظيفة التي كان يشغلها اذ ذاك بالمقاييس الى الوظائف التي كان يشغلها بعض المرقين تشكل دليلا على افتقار الترقيات الى الدرجة الرابعة الى اسباب تستأنفها او الى قاعدة عامة مجردة في وزن كفالية المرشحين وهو الامر الذي يزعم قرينة الصحة المفترضة في القرار المطعون فيه ينقل عبء الإثبات على جانب الادارة .

وقد انتهى الحكم باحقية المدعى حيث يقول : —

واذ عجزت الادارة عن تبرير تصرفها على ما سلف بيانه فان من شأن ذلك ان يجعل القرار الاول المطعون فيه الصادر في ١٩٤٩/٥/٢١ برقم ٨٤٨٨ مفتقرا الى سبب صحيح ، ومشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة وبالتالي يتعين الفاءه فيها تضمينه من تخطى المدعى في الترقية الى الدرجة الرابعة ، وبهذه المناسبة يكون ايضا غير قائم على اساس سليم من القانون القرار الصادر

في ١٩٥٣/٦/٤ برقم ١١٢٩٢ فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى الدرجة الثالثة وذلك اعتبارا بان القرار المذكور شمل بالترقية من ترجع اقصيته في الدرجة الرابعة الى ١٩٥٣/٤/١ م .

التعليق :

نعلق على هذا الحكم بما سبق ان ذكرناه من ان امتياز الادارة كطرف في الدعوى الادارية يجعلها في مركز اسى من الطرف الاخر في الخصومة ، وعلى القاضي الاداري ان يخفف من المخاللة في ممارسة هذا الامتياز الذي تمارسه الادارة بما لها من سلطة تقديرية في اصدار القرارات الادارية التي تنشأ بموجبها مراكز قانونية معينة ، (ولقي يفترض غيبا قرينة الصحة) ، وذلك نظرا لان السلطة التقديرية في مفهوم الفقه الحديث وعلى ما جرت عليه احكام القضاء الاداري ليست سلطة تحكيبية او سلطة مطلقة ، وبناء على ذلك ينبغي على الادارة ان تمارس هذه السلطة في نطاق قواعد ومبادئ المشروعية مسواء اكانت متعلقة بالمشروعية الشكلية او المشروعية الموضوعية ، وهي تخضع في ذلك لرقابة المشروعية التي يمارسها القضاء الاداري بطريقة محايدة ، فاذا تكشف له اساءة استعمال السلطة في ممارسة السلطة التقديرية فيحق له الفاء القرار المطعون فيه وافرغه من قرينة الصحة المفترضة في القرارات الادارية .

وفي الدعوى الماثلة تنكبت الادارة سوء القصد ولم تستطع ان تثبت حسن نيتها حينما انتقل عبء الإثبات على جانبها ، ويضاف الى ذلك انها لم تستطع اسناد القرار المطعون فيه الى سبب صحيح فبات بشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة وحق للقضاء الفاه ، ولقد استقر الفقه والقضاء على ان اى قرار اداري يجب ان يستند الى اسباب صحيحة من حيث الوقائع والقانون ، ولذا تمت رقابة القضاء الاداري الى فحص الوقائع من حيث وجودها المادى او القانونى .

فاذا اتضح ان القرار الاداري يستند الى وقائع غير صحيحة ماديا او يستند الى اسباب غير صحيحة قانونا فانه يكون جديرا بالالقضاء .

ومن هنا متد كان اهدار المحكمة للحجة المفترضة لصحة القرار الإداري
حاء متفقا مع الأصول القانونية الصحيحة .

كما أكد الحكم أن الدعوى الإدارية ذى طبيعة استئنافية بما وجهته
المحكمة من أسئلة الى الإدارة عجزت عن الإجابة عليها أو تبرير لموقفها ، كما
أثبت هذا الحكم المبدأ القائل بأن إجراءات المنازعات الإدارية هى إجراءات
استئنافية حيث عفى الحكم باستيفاء الدعوى من الملفات الموجودة بالوزارء
تسليما بأن الملف هو المستودع الأساسى للمستندات المتعلقة بموضوع الدعوى ،
كما استظهر التعميف من عدم استطاعة الإدارة إيجاد تبرير حقيقى للمعيار
الذى استندت اليه والذي اتضح ضعفه وانهاياره أمام وسائل الإثبات التى فمها
المدعى فى رجحان كفته عن غيره فى الترقية .

كذلك نجح الحكم فى إثبات الصفة الإيجابية للمرافعات الإدارية التى تخول
للقاضى الإدارى إمكانيات استئنافية متعددة المظاهر فى سبيل الوصول الى
الحقيقة ، وقد أثبت الحكم سلطة القضاء الإدارى فى التكليف بالمستندات التى
كشفت عن ضعف الإدارة وفساد مسلكها الإدارى ، كما أثبت حقيقة مهمة القضاء
الإدارى فى مساندة الطرف الضعيف فى الدعوى الإدارية وتحقيق التوازن العادل
بين الطرفين بما له من سلطات إيجابية ، كما استطاعت المحكمة أن تتخذ من
اعتراف الإدارة بعدم وجود مبررات لتفضيل المرقين سوى القيد على الدرجة
« وهو لا يكفى » قرينة لصالح المدعى .

وخلاصة القول أننا نعتبر هذا الحكم من الأحكام الرائدة فى وسائل الإثبات
الإدارى وهى تلك الوسائل الموضوعية التى يستشف منها القاضى الإدارى
موقف الإدارة ومسلكها قبل المتنازعين معها فى الدعوى الإدارية ، ومن أهم
ما يستفاد به من هذا الحكم أن القرارات الإدارية تعتبر مزودة بقرينة الصحة
والسلامة ، التى تظل علاقة بها من حيث صحة ما تضمنه من أحكام يكون لها
قبة قانونية ، ولكن ذلك لا يمنع أصحاب المصلحة من إثبات عدم صحة ما حلت
عليه هذه القرارات من أسباب ، أو خروجها عن هدف المصلحة العامة .

« المساعدة الثالثة »

حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٥ ومنشور
بموسوعة المبادئ القانونية فى خمسة عشر عاما « الجزء الثانى » بسند ١٠١ -

ص ١٠٤٩ ، يستفاد منه سلالة المحكمة التأديبية في تفسير أدلة الإثبات والالتجاء إلى الخبرة كطريق من طرق التحقيق من تلقاء نفس المحكمة ، أو بناء على طلب أصحاب الشأن إذا ما اقتضت بحجية ذلك الإجراء .

مضمون الحكم : —

إن المحكمة التأديبية إنما تستند الدليل الذي تقيم عليه قضاؤها من الوقائع التي تطعن إليها في هذا الشأن ، ما دام هذا الاقتناع قائما على أصول موجودة وغير منتزعة من أصول لا تنتج ، وإذا كلفت الخبرة هي طريق من طرق التحقيق يجوز للمحكمة أن تلجأ إليه بناء على طلب أصحاب الشأن أو من تلقاء نفسها إذا ما تراءى لها ذلك ، فمن ثم يحق لها رفض الطلب المقدم إليها بطلب نخب خبير إذا اقتضت بعدم جدواه والمبررة في ذلك باقتناع المحكمة .

وهذا المضمون يلخص لنا موضوع الحكم سالف الذكر ونكتفى بالتعليق عليه لعدم جدوى التكرار .

التعليق :

إن وسائل التحقيق ذات اثر بعيد بالنسبة لإقامة الدليل ولتنظيم عبء الإثبات ، إذ أن قيام القاضي الإداري من تلقاء نفسه بالأمر بالتحقيق يؤدي في الواقع إلى تخفيف عبء الإثبات عن كاهل المدعى ويجنبه بعض المشقة والجهد ، فضلا عما تؤدي إليه هذه الوسيلة من توافر أدلة الإثبات ، ولكن هذا لا يؤدي إلى نقل جزء من عبء الإثبات من طرف إلى آخر ، كما لا تؤدي هذه الوسيلة إلى تحمل القاضي لجزء من عبء الإثبات ، ونتيجة لذلك يظل صاحب الشأن الواقع عليه عبء الإثبات مازما بإقامة الدليل متحملا لمسؤوليته حيث ترند إليه آثار عدم رجحان الأدلة المؤيدة له .

ومن أهم المبادئ التي جاء بها هذا الحكم أن القاضي يترخص بسلطة تقديرية في الاستجابة إلى طلب إحالة الدعوى للتحقيق ، أو عدم الاستجابة إلى ذلك إذا تراءى له أن وسيلة التحقيق في الدعوى غير منتجة ، لا سيما إذا رأى أن وقائع الدعوى قائمة على أصول موجودة يمكن أن يستمد منها اقتناعه بما يظنن إليه ضميره ووجدانه وإن التحقيق غير منتج في موضوع الدعوى .

ولا شك لدينا في أن هذه الأصول القانونية تتفق مع صحيح القانون

ويعمل بها أمام القضاء المادى والقضاء الإدارى على حد سواء ، فبالنسبة للقضاء الإدارى فهى تتفق مع الإجراءات الاستيعابية والإجرائية السائدة أمام القضاء الإدارى ، فإذا اقتنع القاضي الإدارى باستيفاء مستندات الدعوى فلا عليه ان رفض الاستجابة الى طلب أحد الخصوم بأحالة الدعوى الى التحقيق .

وحيث ان الخبرة لا تخرج عن كونها وسيلة من وسائل التحقيق المعمول بها أمام القضاء الإدارى ، وحيث أنها تقوم على استشارة اهل الفن لاثبات مسألة واقعية معينة حتى يتسنى الفصل فى الدعوى ، وهى من وسائل التحقيق المألوفة أمام القضاء الإدارى الفرنسى ويكثر الانتجاع اليها فى دعاوى القضاء الكابل ، وعلى وجه الخصوص فى دعاوى مسئولية الإدارة خصوصاً فى منازعات الاشغال العامة والمسائل الفنية والطبية ، كما يمكن الانتجاع اليها فى دعاوى الانفاء بدرجة اقل من دعاوى القضاء الكابل كما فى حالة التحقيق من مدى صلاحية الموظف للاستمرار فى الخدمة بسبب الحالة الصحية .

كما يمكن الانتجاع الى ذلك لاثبات الخطأ الذى يرتكبه الموظف فى المنازعات الثانية .

ويسير القضاء المصرى فى هذا الاتجاه ، حيث اشترت قوانين مجلس الدولة المتعلّقة الى سلطة القاضي الإدارى فى اخذ وسائل التحقيق المناسبة ، وقد نتجت محكمة القضاء الإدارى فى حالات متعددة الى الخبرة المتعلقة بالوقائع ، مع اعتبار رأى الخبير فى جميع الحالات استشارياً وغير ملزم ، ولا يجوز نذب الخبير لإبداء الرأى فى مسائل قانونية لان المحكمة هى الخبير الأعلى فى هذه المسائل ، فإذا تعرض الخبير لإبداء الرأى فى المسائل القانونية يكون قد خرج عن حدود مهمته الطبيعية ، كما يستبعد من مهمة الخبير بيان التكيف القانونى للوقائع وأثرها القانونية .

ونرى ان الحكم أصاب فى رفض الطلب المقدم الى المحكمة بطلب نذب خبير لان المحكمة استمدت الدليل من الوقائع التى تطعن اليها ، ولا معقب عليها فى ذلك طالما كان تقريرها صحيحاً ، لان الخبرة كوسيلة من وسائل التحقيق تعتبر غير مجدية ، ولا فائدة منها وتمدد اسرافاً اذا تضمن ملف الدعوى كافة المستندات والمعلومات اللازمة للفصل فيها ، او لم تكن لتؤدى لاية نتيجة مفيدة ، او كان من المتعذر تحقيق غرضها ، او اذا تعلقّت الخبرة بوسائل غير مجدية او غير منتجة

للفصل في الدعوى ، أو منقطعة الصلة بموضوع النزاع ، أو كانت الخبرة تلتى بعد مضي وقت طويل على المسائل المتعلقة بها ، أو غمى ذلك من الحالات التى تكون فيها الخبرة غمى ذى فائدة .

وقد اصاب الحكم في تقدير القاضى لمدى ملامة الانتجاع الى الخبرة لانه يملك الامر بها سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم ، أو من احدهم دون الزام عليه بالاستجابة الى هذا الطلب ، وتعرف هذه القاعدة بالصفة الاختيارية للخبرة ، ومقتضى ذلك كما سبق لنا بيانه ان القاضى الإدارى لا يلزم بالامر بالخبرة ، وله تقدير مدى ملامة الامر بها تبعاً لظروف الدعوى ، وله رفض الطلب اذا كانت الوقائع الثابتة بلف الدعوى تسمح للفصل فيها بغمى حاجة الى الامر بوسيلة الخبرة .

ومن اهم ما ينبغى الإشارة اليه ان تقدير القاضى الإدارى للانتجاع الى وسيلة الخبرة بتقريرها أو رفضها يخضع لرقابة محكمة الدرجة الاعلى متى كان الطعن في الحكم جائزاً ، فحكم المحكمة الإدارية يخضع في هذا الشأن لمحكم القضاء الإدارى التى تفقد بصفة استثنائية ، وحكم محكمة القضاء الإدارى يخضع للمحكمة الإدارية العليا متى كان الطعن في الحكم جائزاً طبقاً للاصول القانونية المعمول بها .

« القاعدة الرابعة »

حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٠ وينشور بجمعية المبادئ القانونية في خمسة عشر عاماً « الجزء الثانى » بنسب ١٠٢ - ص ١٠٥ . يستفاد منه انه لا الزام على المحكمة بلحالة الدعوى على التحقيق لايبث الادعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية :

مضمون الحكم :

يتبثل مضمون الحكم في انه لا وجه لما ينمناه الطاعن على الحكم المطعون فيه من ان المحكمة لم تستجب الى ما طلبه من احوالة الدعوى الى التحقيق - ذلك ان المادة (٤٨٤) من قانون المرافعات (القديم التى يقليلها نص المادة (٥٢) من قانون الإثبات) تنص على ما يلى :

« إذا كان الادعاء بالتزوير منتجا في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لامتناع المحكية بصحة الورقة أو بتزويرها ، ورات ان اجراء التحقيق منتج وجائز لاثبات الادعاء بالتزوير ، متى كفت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها فلها ان تستدل على انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها وما تستخلصه من عجز المدعى عن اثبات دعواه . ونكتفي بالإشارة الى مضمون هذا الحكم ونعلق عليه على النحو التالي :

التعليق :

ان النصوص المتعلقة بالقضاء الإداري الفرنسي قد واجهت حالة الطعن بالتزوير بينما خلت نصوص قانون مجلس الدولة المصري من الإشارة إليها ، ففي النظام الفرنسي يمكن التمييز بين حالتين :

فبالنسبة للحالة الأولى : فان الطعن بالتزوير في المستندات الخاصة على اختلاف أنواعها وغيرها من المستندات الرسمية التي تنص القوانين على أنها تكسب الحجية لحين الطعن فيها بالتزوير يعتبر من الوسائل الأولية بالنظر الى طبيعة هذه المستندات التي يترك تقدير مدى صحتها للقضاء العادي .

وتطبيقا لهذه القاعدة فإذا كان المستند المطعون فيه بالتزوير امام مجلس الدولة غير منتج في الدعوى فيستبعد ولا يعتد به ، اما اذا كان المستند مؤثرا في الحكم فان القضاء الإداري يقرر وقف سير الدعوى لحين النصل في صحة المستند بمعرفة القضاء العادي المختص الذي لجأ اليه الطاعن في هذا الشأن . (٤٣)

وبالنسبة للحالة الثانية فان مجلس الدولة الفرنسي — طبقا لآخر التطورات التي اخذ بها — أصبح يختص بنظر الطعن في صحة ما ورد بالقرارات الإدارية والاحكام القضائية المطعون فيها أمامه والتي تعتبر بالتالي حجة فيما تضمنته لحين اثبات العكس بكافة الطرق أمام القضاء الإداري الا اذا وجد نصا صريحا مخلصا . (٤٤)

(٤٣) حكم مجلس الدولة الفرنسي في ٢٣ بولية سنة ١٩٣١ — المجموعة --

ص ٨٥٤ .
(٤٤) دكتور أحمد كمال الدين موسى : — نظرية الإثبات في القانون الإداري — مرجع سابق — ص ٢٠٠ وما بعدها .

أما موقف القضاء الإدارى المصرى فإنه يختلف عن موقف القضاء الفرنسى ، ونستقى ذلك من احكام المحكمة الإدارية العليا ، وقد خلصت احكامها الى اختصاص القضاء الإدارى المصرى بتحقيق الطعن بالتزوير فيما قد يقدم من مستندات واوراق فى الدعوى ، وعدم ايقاف مسعى الدعوى بسبب الادعاء بالتزوير اذلى يعتبر من الدفوع الموضوعية المخضعة عن الدعوى الاصلية ، ونظرا لان قانون مجلس الدولة لم يضع حتى الآن قواعد للمرافعات الادارية او الاثبات الإدارى ، فإنه يرجع فى ذلك الى القواعد المعمول بها امام القضاء العادى وهى الواردة فى قانون الاثبات ومن قبله قانون المرافعات باعتبارها قواعد عامة يؤخذ منها ما يتلاءم مع طبيعة الدعوى الادارية بما لا يتعارض مع المبادئ والاصول العامة للاجراءات الادارية المتبعة امام مجلس الدولة المصرى .

ولذلك فقد اصاب الحكم الذى نتناوله بالتعليق ، فى الاحالة الى المادة (٤٨٤) من قانون المرافعات القديم والتي يقبلها نصوص قانون الاثبات المتعلقة بالادعاء بالتزوير .

الباب الرابع

العقوبة التأديبية

والحكم الجنائي وأثره على المسألة التأديبية
مع أهم تطبيقات الفضايلة

الباب الرابع

العقوبات التأديبية

وآثر الحكم الجنائي على المسألة التأديبية

يشتمل هذا الباب على فصلين وهما :

الفصل الأول

العقوبات التأديبية

الفصل الثاني

الحكم الجنائي وآثره على المسألة التأديبية

الفصل الأول

المقدمات للتأديبة

المُصَلِّ الأول

المقومات التأديبية

المبحث الأول

تعريف الموظف العام : وواجبات الماعلين ومسؤوليتهم عن الخطأ الشخصى

المطلب الأول

تعريف الموظف العام

تمهيد :

ان الموظف العام هو تعطب الرعى الذى تدور حوله المحاكمات التأديبية .

لذلك كان لزاما علينا قبل تناول المقومات التأديبية التى يمكن توقيعها عليه فى حالة اقترافه خطأ اداريا او جنائيا — ان نبدأ بتعريفه من زاوية القانون الادارى ، ومن زاوية التعريف القضائى ، ثم من زاوية قانون العقوبات ، وذلك على النحو التالى :

(أولا) : تعريف الموظف العام من زاوية القانون الادارى :

لتعريف الموظف العام تعريفا دقيقا من زاوية القانون الادارى يجب الرجوع اولا الى العناصر الاساسية للوظيفة العامة وهى :

العنصر الاول : ان يساهم فى العمل فى مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر .

العنصر الثانى : ان تكون المساهمة فى ادارة المرافق العامة عن طريق التعيين اسما .

العنصر الثالث : ان يشغل وظيفة دائمة (او على الاقل دائمة نسبيا) .

ونشرح هذه العناصر نيبا يلى :

العنصر الاول : ان يساهم في العمل في مرفق علم تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر :

وبناء على ذلك يستبعد مستخدموا المرافق العلبة التى تدار عن طريق الالتزام (وكذلك الملتزم نفسه) ، فلا يعتبرون موظفين عموميين وان ساهموا في ادارة مرفق علم .

وكان القضاء في فرنسا يشترط ان يكون المرفق العلم اداريا ، اما المرافق العلبة الصناعية والتجارية فكان يميز بشأنها بين المتولين وظلاف ادارية عليا ، وهؤلاء يعتبرون موظفين عموميين ، وبين غيرهم من عمال هذه المرافق فيعتبرون مستخدمين خاضعين لاحكام القانون الخاص . وهذه التفرقة كانت تنفق مع ما لا يزال يجرى عليه العمل في فرنسا من التمييز بين اسلوبين تتبعهما الدولة في ادارة مرافقها العلبة وهما : اسلوب الادارة العلبة ، واسلوب الادارة الخاصة . غير ان هذا الاتجاه الذى عمد اليه القضاء الفرنسى في التمييز بين عمال المرافق الصناعية والتجارية كان موضع نقد ، اذ انه بصعب ايجاد معيار للتفرقة بين وظائف الادارة العليا وغيرها من الوظائف الاقل مرتبة ، ثم ما الدامى الى تصر هذه التفرقة على المرافق الاقتصادية وعدم تعميمها على المرافق الادارية ؟ وحين صدور قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٦ الخاص بنظم التوظيف في فرنسا عدل عن هذا التمييز . وتقرر ان احكامه لا تنطبق على مستخدمى المرافق ذات الطابع التجارى او الصناعى .

اما في مصر فعمل المرافق العلبة سواء كانت ادارية أم اقتصادية يعتبرون موظفين عموميين ما دامت هذه المرافق تدار بأسلوب الاستغلال المباشر .

وكان ذلك الوضع ينطبق على موظفى المؤسسات العلبة قبل انقلابها ، واصبح ينطبق الآن على موظفى الهيئات العلبة دون موظفى شركات القطاع العلم ، الا انها يتعلق بالمنزوعات التأديبية المتعلقة بهم حسبما سياتى بيانه .

العنصر الثانى : ان تكون المساهمة في ادارة المرافق العلبة عن طريق التمييز اساسا :

ان اسناد بعض الوظائف العلبة في بعض الدول يجرى عن طريق الانتخاب ،

أما في مصر (وكذلك الحال في معظم الدول) فيكون عن طريق التعيين . (وذلك باستثناء اعضاء مجالس الإدارة فالاصل أنهم يتقنون) والاشخاص الذين لا يصدر قرار بتعيينهم في وظيفة عليا مثل منطلي الوظائف ، أو الذين يتقدمون الوظائف العلية في ظروف خاصة مثل «الموظفين القاطنين أو الواقعيين» لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تنطبق عليهم احكام الوظيفة العلية ، الا في احوال معينة .

وقرار اسناد الوظيفة يكون عن طريق عمل فردى أو عمومى يصدر من جانب السلطة العلية ، ويجب أن تغلبه موافقة من جانب صاحب الشأن . فالموظف العلم يساهم في إدارة المرافق العلية مساهمة ارادية ، يقبلها دون قسر أو ارغام ، أما الالتحاق جبرا في خدمة مرفق علم فلا تنطبق عليه احكام الوظيفة العلية .

العنصر الثالث : أن يشغل وظيفة دائمة (أو على الأقل دائمة نسبيا) :

يجب أن يكون شغله لهذه الوظيفة بطريقة مستمرة لا عرضية ونجد هنا ركنين : أحدهما موضوعى ويمثل في الوظيفة نفسها مجردة عن الشخص الذى يشغلها فيجب أن تكون الوظيفة دائمة وفقا للعبارة التى يستعملها القانون . والركن الثانى شخصى يتمثل في الشخص الذى يتقدم للوظيفة فينبغى أن يكون شغله لها بطريقة دائمة لا عرضية .

استبعاد غير ذلك من العناصر :

تلك العناصر لا يمكن اعتبارها عناصر قاطعة نهائية للحكم على ملل من عمل الإدارة بأنه موظف أو غير موظف ، إلا أنها عناصر أساسية يجب مراعاتها بهذا الصدد . وهناك عناصر أخرى ينبغى استبعادها فالمعيار فى اعتبار الموظفين ليس نوع العمل الذى يمسند اليهم أو أهميته ، أو كونهم مثبتين أو غير مثبتين ، يستقطع منهم معاش أم لا ، أو فى منحهم أو عدم منحهم مرتبات الخ . . . فقد استقر قضاء محكمة القضاء الإدارى فى مصر على

اعتبار العمد والمشايع من الموظفين العموميين ، (١) إذ أن « الراتب الذي يجرى عليه حكم الاستقطاع ليس شرطا أساسيا لاعتبار الشخص موظفا عموميا .
كذلك الحال فيما يتعلق بالماذون ، « ولا يؤثر في هذا النظر أن لا يقتضى راتباً من خزانة الدولة ، لأن الراتب ليس من الخصائص اللازمة للتوظيفة العامة أو شرطا من الشروط الواجبة في اعتبارها (٢) .

كما يلاحظ أن الموظفين العموميين لا يقتصرون على موظفى الحكومة المركزية ، بل يدخل فيهم موظفو السلطات اللامركزية الاقليمية (مجالس محلية) والسلطات اللامركزية المصلحية اى المنشآت العامة (الجامعات) ، حتى أن كلوا لا يخضعون لجميع احكام قانون موظفى الدولة . (٣)
وبناء على ما تقدم يمكن تعريف الموظف العام بما يلى :

تعريف الموظف العام :

ان كان مدلول لفظ « الموظف العام يختلف باختلاف ما اذا نظرنا اليه من زاوية مدنية او جنائية او ادارية ، فاننا نستطيع تعريف الموظف من الناحية الادارية « بأنه الشخص الذى يساهم في عمل دائم في مرفق عام تديره الدولة وغيرها من الوحدات الادارية بأسلوب الاستغلال المباشر وتكون مساهمته في ذلك العمل عن طريق اسناد مشروع لوظيفة ينطوى على قرار بالتعيين من جانب الادارة ، وعلى قبول لهذا التعيين من جانب صاحب الشأن » .

(١) حكم مجلس الدولة فى القضية رقم ١٢١ لسنة ٢ قضائية (مجموعة المجلس س/٣ - ص ١٥٢) .

(٢) حكم مجلس الدولة فى القضية رقم ٤٠٩ لسنة ٢ قضائية (مجموعة المجلس س/٣ - ص ٣٣) .

(٣) حكم مجلس الدولة فى القضية رقم ٤٩ لسنة ١ قضائية (مجموعة المجلس س/٢ ص ٣٧) ، والقضية رقم ٥٠ لسنة ١ قضائية (مجموعة المجلس س/٢ ص ٤٢) ، والقضية رقم ١٢٢ لسنة ١ قضائية (مجموعة المجلس س/١ - ص ١٢٢) .

(ثانيا) التعريف التفصيلي للموظف العام :

تصنت محكمة النقض المصرية لتعريف الموظف العام حيث تقول :

« الموظف العمومي هو كل ما تناط به احدى وظائف الدولة العامة في نطاق وظيفة احدى السلطات الثلاث سواء كان مستخدما حكوميا او غير مستخدم ، براتب او بغير راتب ، وانما يشترط اصلا ان تكون في نطاق شئون الدولة ويكون اختصاصه آيلا اليه بطريق الإنابة او بطريق التعمين على مقتضى احد النصوص الدستورية او التشريعية او من المعينين في وظائف حكومية تابعة لاحدى الوزارات او الهيئات او المؤسسات العامة وان كان من نوى المرتبات ان يكون مقيدا على احدى درجات الكادر العام او من يقوم مقامه في نطاق ميزانية الدولة » .

(الطعنان ٢٥٣ ، ٥٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٦ - سنة ٢٧ - ص ١٩٣١ .)

(ثالثا) تعريف الموظف العام في قانون العقوبات :

نصت المادة (١١١) من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ على تعريف الموظف العام (من وجهة نظر قانون العقوبات) حيث تقول :

« يعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفصل :

- ١ - المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة او الموضوعة تحت رقابتها .
- ٢ - اعضاء المجالس النيابية العامة او المحلية - واد كانوا منتخبين او معينين .
- ٣ - المحكمون والخبراء ووكلاء النيابة والمصفون والحراس القضائيون .
- ٤ - كل شخص مكلف بخدمة عمومية .
- ٥ - اعضاء مجالس الادارة ومديرو ومستخدموا المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات اذا كانت الدولة او احدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بلية صفة كانت » .

✽ ومن جانبنا نرى ان اسباغ صفة الموظف العام على موظفى الشركات والجمعيات حسبا ورد في هذا القانون اصبح لا يتفق مع الوضع الصحيح ، والذي يجعل وصف الموظف العام مقصورا على موظفى المؤسسات العامة ، والهيئات العامة حسبا سنعود الى بيانه تفصيلا .

المطلب الثاني

واجبات المبلين بالدولة والاعمال المحظورة عليهم

(أولا) واجبات المبلين :

تنص المادة (٧٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ان الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للصحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويجب على المبل مراعاة احكام هذا القانون وتنفيذها وعليه :

(١) أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وإتقان وان يخصص وقت للعمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته ، ويجوز تكليف المبلين بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

(٢) أن يحسن معاملة الجمهور مع انجاز مصالحه في الوقت المناسب .
(٣) أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للمعرف العام وان يمسك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب .

(٤) المحافظة على مواعيد العمل واتباع الاجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية للوحدة في حالة التغيب عن العمل أو التأخير عن المواعيد .

(٥) المحافظة على ممتلكات واموال الوحدة التي يعمل بها ورأسمالها صيانتها .

(٦) ابلاغ الجهة التي يعمل بها بحمل اقله وحلقه الاجتماعية وكل تغيير يطرأ عليها خلال شهر على الاكثر من تاريخ التغيير .

(٧) أن يتعاون مع زملائه في اداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخدمة العامة .

(٨) أن ينفذ ما يصدر اليه من أوامر بدقة وإتقان وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويتحمل كل رئيس مسئولية الاوامر التي تصدر منه كما يكون مسئولاً عن حسن سير العمل في حدود اختصاصاته .

(ثانيا) الاعمال المحظورة على العاملين بالدولة :

تنص المادة (٧٧) من ذات القانون على ما يلي :

يحظر على العامل :

(١) مخالفة القواعد والاحكام المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها .

(٢) مخالفة الاحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة .

(٣) مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالانتماءات والمزايدات والمخزون والمشتريات وكافة القواعد المالية .

(٤) الاعمال او التصدير الذي يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة او احد الاشخاص العامة الاخرى او الهيئات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للحسابات او المساس بمصلحة من مصالحها المالية او يكون من شأنه ان يؤدي الى ذلك بصفة جارية .

(٥) عدم الرد على مناهضات الجهاز المركزي للحسابات او مكاتباته بصفة عامة او تأخير الرد عليها ، ويعتبر في حكم عدم الرد ان يجيب العامل اجابة الغرض منها المبطللة والتسويق .

(٦) عدم موافاة الجهاز المركزي للحسابات بغير عذر مقبول بالحسابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة لها او بما يطلبه من أوراق أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق في فحصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها بقتضى قانون انتدابه .

(٧) ان ينفي بأي تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق الصحف أو غير ذلك من طرق النشر الا اذا كان معرّضاً له بذلك كتابة من الرئيس المختص .

(٨) ان ينفي الاقوال التي يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها او بموجب تعليمات تنص بذلك ، ويظل هذا الالتزام بالكمال قائما ولو بعد ترك العمل الخدمة .

(٩) أن يحتفظ لنفسه باصل أية ورقة من الاوراق الرسمية او ينزع هذا الاصل من الملفات المختصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصيا .

(١٠) أن يخالف اجراءات الامن الخاص والعلم التي يصدر بها قرار من السلطة المختصة .

(١١) أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بلذات أو بالواسطة اذا كان من شأن ذلك الاضرار بأداء واجبات الوظيفة او كان غير متفق مع مقتضياتها وذلك مع عدم الاخلال بالحكم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة .

(١٢) أن يؤدي اعمالا للغير بأجر او مكافأة ولو في غير اوقات العمل الرسمية الا باذن من السلطة المختصة ، ومع ذلك يجوز أن يتولى العليل بأجر أو بمكافأة اعمال القوامه او الوصاية او الوكالة عن الغائبين أو المساعدة القضائية اذا كان المشغول بالوصاية او القوامه او الغائب او المعين له يساعد تفائلي من تربطهم به صلة قريى او نسبيا لغاية الدرجة الرابعة .

وأن يتولى اعمال الحراسة على الاموال التي يكون شريكا أو صاحب مصلحة فيها أو مملوكة لمن تربطهم به صلة قريى او نسب لغاية الدرجة الرابعة وذلك بشرط اخطار الجهة الرئيسية التابع لها بذلك .

(١٣) أن يشرب الخمر أو أن يلعب القمار في الاندية أو المحال العالية .

(١٤) ويحظر على العليل بلذات أو بالواسطة :

أ) قبول أى هدايا أو مكافأة أو عمولة أو قرض بمناسبة قبوله بواجبات وظيفته .

ب) أن يجمع نقودا لاي فرد أو ولاية هيئة أو أن يوزع منشورات أو يجمع امضاءات لاغراض غير مشروعة .

ج) أن يشترك في تنظيم اجتماعات داخل مكان العمل دون اذن الجهة

التي تحددها السلطة المختصة ، مع مراعاة احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦
باصدار قانون النقابات العمالية .

(د) أن يشتري عقارات أو منقولات بما طرحه السلطات القضائية او
الادارية للبيع اذا كان ذلك يتصل بأعمال وظيفته .

(هـ) أن يزاول أى أعمال تجارية ويوجه خالص ان يكون له أى مصلحة
في أعمال أو مقاولات أو يُلْقَصَلَت تتصل بأعمال وظيفته .

(و) أن يشترك في تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجالس ادارتها
أو أى عمل فيها الا اذا كان مندوباً عن الحكومة أو الهيئات العامة أو وحدات
الحكم المحلي أو شركات القطاع العام .

(ز) أن يستأجر اراضى أو عقارات بقصد استغلالها في الدائرة التي
يؤدي فيها أعمال وظيفته اذا كان لهذا الاستغلال صلة بعمله .

(ح) أن يضارب في البورصات .

✽ وما تجدر الاشارة اليه انه فيما يختص بالحظر الوارد على مزاوله
الاعمال التجارية فقد انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ،
وادارة الفتوى لوزارة المالية والاقتصاد في شأن الحظر المتعلق
بمباشرة الاعمال التجارية إلى ما يلي :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بفنواها
رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٦ بجلستها المقعدة في ١٩٧٤/١٠/٢٧ إلى عدم
جواز تعيين صاحب المدرسة الخاصة التي يتولى نظارتها على فئة مالية
بموازنة وزارة التربية والتعليم .. ذلك لان تعيين صاحب المدرسة في هذه
الحالة ليس من شأنه أن تزياله صفته كصاحب لهذه المدرسة مما يجعله
يؤدي عملاً تجارياً ينطوي على مضاربة بقصد تحقيق الربح وهو أمر
يحظر المشرع الجع بينه وبين الوظيفة العامة طبقاً لحكم المادة ٥٢ من
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتي تقابل المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ — اما اذا تصرف في المدرسة للفقر بما يقترب عليه زوال ملكيته
لها فحينئذ يمكن تعيينه في احدى الوظائف العامة .

(م — ١٨ المحكمات التأديبية)

وكذلك رأت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المتعقدة في ١٧/١/١٩٧٠ أن حظر مزاولة الأعمال التجارية لا يشترط فيه احتراف العامل للتجارة أي مزاولة الأعمال التجارية بصفة مستمرة ومعتدلة بل أن مزاد هذا الحظر هو أن يزاول العامل ما يعد عملا تجاريا في مفهوم القانون التجاري وهو ما يتميز بعنصر جوهري هو المضاربة .

ولما كان عقد النقل يعتبر عقدا تجاريا بالنسبة لأمين النقل سواء كان محترفا النقل أو لم يكن كذلك فإنه ترتيبا على ذلك يحظر على العامل أن يستغل سيارة الاجرة استغلالا مباشرا وإنما يجوز له تلجئها بـاجرة مقطوعة الى الغير ليستغلها هذا الغير لحسابه وتحت مسؤوليته لأن مثل هذا التلجئ ليس فيه عنصر مضاربة ولا يقوم احتمال افلاسـه ويخرج بالتالي عن نطاق الأعمال التجارية ، كما وأن هذا الحظر يسرى أيضا في حالة استغلال العامل لسيارة بوصفه وليا طبيعيا على الغير لأن التصرف وإن كان ينصرف اثره الى الاصيل إلا أنه صادر من النائب وليس من الاصيل ، ومن ثم فإنه لا يجوز للعامل في الصور التي يلحقها الحظر أن يلقى شيئا منها سواء بصفته اصيلا أو نائباً عن الغير المشمول بولاية .

* وكذلك باستطلاع رأى ادارة الفتوى « لوزارات المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والتهوين والتجارة الداخلية ، والتأمينات الاجتماعية » عن مدى جواز التصريح لاحد العاملين بالقيام بالأعمال الفنية في غير اوقات العمل الرسمية أفادت بكتابتها رقم ١١٦٢ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٩ بقـه بجـوز منحه هذا التصريح بشرط ألا يؤدي ذلك الى الاضرار بواجبات وظيفته .. ذلك أن المؤدى قانون حماية المؤلف الصادر بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ أن المصنف سواء كان ادبيا أو علميا أو فنيا إما كان مصدر التعبير عنه بالكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة هو انتاج ذهني متصل أشد الاتصال بالشخصية ومن ثم فإنه لا يجوز الحيولة بين الإنسان والتأليف ، وترتبطا على ذلك فإن التأليف لا يعد عملا تجاريا بآية هال من الاحوال إما ما كان مظهر هذا التأليف إما استغلال المؤلف فقد يكون عملا تجاريا إذا ما اقام المؤلف بنفسه بدور الناشر بينما لا يكون كذلك إذا ما قام بنقل حق الاستغلال الى شخص آخر حتى ولو كان مقبـل مبلغ من المال . (٤)

(٤) جدير بالذكر أننا ركزنا الاهتمام بالحظر الوارد على عدم مزاولة الأعمال التجارية على النحو سلف البيان لانتنا لاحظنا في الممارسة العملية أن كثيرا من القضايا التأديبية المروضة الآن تكون بسبب مزاولة بعض العاملين لأعمال تجارية .

المطلب الثالث

مسئولية العامل عن الخطأ الشخصى دون الخطأ المصلحى

نتناول هذا الموضوع على النحو التالى :

(أولا) معيار الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى :

أكدت المحكمة الادارية العليا التفرقة بين الخطأ المصلحى او المرفقى الذى ينسب فيه الاهمال او التقصير الى المرفق العام ذاته . وبين الخطأ الشخصى الذى ينسب الى الموظف :

وقالت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الشهير ما يلى :

« ومن حيث ان القاعده التطبيقية فى مجال قيام مسؤولية الادارة على اساس ركن الخطأ قد حرصت على التمييز بين الخطأ المصلحى او المرفقى الذى ينسب الى ... وبين الخطأ الشخصى ... فى الحالة الاولى تقع المسؤولية على عاتق الادارة وحدها . ولا يسأل الموظف عن اخطائه المصلحية والادارة هى التى تنفع التمويض . ويكون الاختصاص بالفصل فى المنازعة قاصر على القضاء الادارى .

وفى الحالة الثانية تقع المسؤولية على عاتق الموظف شخصيا فيسأل عن خطئه الشخصى . وينفذ الحكم فى ماله الخاص .

ويعتبر الخطأ شخصيا اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصى يكشف عن الانسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره . اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن موقف معرض للخطأ والصواب فان الخطأ فى هذه الحالة يكون مصلحيا . فالمبصرة بالقصد الذى ينطوى عليه عمل الموظف وهو يؤدى واجبات وظيفته فكلما قصد التكبىة او الاضرار او تفيا بمنعته الذاتية كان خطؤه شخصيا يتحمل هو نتاجه .

وفيصل التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى يكون بالبحث وراء نية الموظف . فالذا كائن يهدف من القرار الادارى الذى أصدره الى تحقيق الصالح العام . او كان قد تصرف ليحقق احد الاهداف المتوسطة بالادارة تحقيقها والتى تدخل فى وظيفتها الادارية . فان خطاه ينمىج فى اعمال الوظيفة

بحيث لا يمكن فصله عنها . ويعتبر من الاخطاء المتسوية الى المرفق العام .
ويكون خطأ الموظف هنا مصلحيا .

اما اذا تبين ان الموظف لم يعمل للمصلحة العامة او كان يعمل منفعوسا
بمواهل شخصية او كان خطؤه جسيما بحيث يصل الى حد ارتكاب جريمة
تقع تحت طائلة قانون العقوبات كالموظف الذى يستعمل مسطرة وظيفته في
وقف تنفيذ حكم اوامر او طلب من المحكمة فان الخطأ في هذه الحالة يعتبر
شخصيا . (٥)

(ثانيا) مدى ثبوت المسؤولية المدنية :

وضع القضاء الادارى المعيار التالى :

ان معيار الخطأ وثبوت المسؤولية المدنية هو الانحراف عن السلوك
المألوف للرجل العادى ، ومعيار الخطأ الشخصى من الناحية الادارية ان يكون
العمل الضار مصطبعا بالطابع الشخصى او ان يكون خطأ جسيما - ويقدر
التعويض للضرر على اساس تحديد مدى مسؤولية كلا من التابع والمتبوع
عن اعمال تابعة التى تيعطفوه على هذا الاساس ويكون للمسئول
عن عمل الغير « المتبوع » حق الرجوع على التابع فى الحدود التى يكون
فيها مسئولا عن تعويض الضرر طبقا لحكم المادة (١٧٤ مدنى ، ١٧٥ مدنى) .

وجاء بهمكم محكمة القضاء الادارى فى هذا الشأن ما يلى :

« ومن حيث ان النقطة القانونية مثار النزاع فى الدعوى هى مدى
مسئولية المدعى عن الحادث الذى حكم بسببه بالتعويض على الجهة الادارية
باعتبارها متبوعا نسأل عن اعمال تلعبها وهو المدعى .

وبن حيث ان حكم محكمة القاهرة الابتدائية فى الدعوى رقم ٦٠٩٣ لسنة
١٩٦٤ مدنى كلى القاهرة استند فى حكم التعويض الصادر ضد المدعى عليها
الاولى وزارة الداخلية الى نص المادة ١٦٣ مدنى ويجرى نصها على
الوجه التالى « كل خطأ يسبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض والى

(٥) يشار الى الحكم بمرجع المستشار / مصطفى بكر « تاديب العاملين
فى الدولة » ص ١٩٦٦ - ص ١٢٤ - ١٢٥ .

نص المادة ١٧٤ مدني ونصها ان يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تلبعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه في حالة تأديبة وظيفته او بسببها .

ومن حيث ان سند المسؤولية التقديرية في الدعوى المشرى اليها هو ثبوت الخطأ في جانب جهة الادارة وذلك ان الضبط المختص (المدعى) انصرف عن السلوك المألوف للرجل المعادي في مثل ظروف حادته تعقب المتهم للقبض عليه وما تقتضيه الحيطة والتبصر الا يتم هذا العمل في وضوح النهار حتى يتسنى ضبط المتهم تحت ستر الظلام فلا يراه اهله وعشيرته ويحولوا افلاته كما حدث الى غير ذلك من الاجراءات التي كان يجب اتخاذها لتفادي وقوع الحادثة التي ادت بحياة الخبير (المضرور في دعوى التعويض) .

ومن حيث انه لتحديد مدى مسؤولية المدعى (التابع في دعوى التعويض) عن اداء التعويض المحكوم به ضد الجهة الادارية (المتبوع) يجب التفرقة بين الخطأ الشخصى من الناحية المدنية والخطأ الشخصى من الناحية الادارية . فمقياس الخطأ وثبوت المسؤولية المدنية هو الانحراف عن السلوك المألوف للرجل المعادي . وعندئذ تحقق مسؤولية المتبوع عن اعمال تلبعه الذي « خطؤه على هذا الاساس » ويكون للمسئول عن عمل الغير (المتبوع) حجة الرجوع عليه (التابع) في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر (المادة ١٧٥ مدني) .

ومن حيث ان الاستفادة من استقراء نص المادة ١٧٥ مدني ان التابع لا يكون حتماً مسئولاً عن تعويض الضرر او انه دائماً من حق المتبوع الرجوع عليه وانما لذلك حدوداً معينة وقد رسم القانون المدني ذاته هذه الحدود بالنسبة للموظف العام فنص في المادة ١٦٧ على انه « لا يكون للموظف العام مسئولاً عن عمله الذي اضر بالغير اذا قلم به تنفيذاً لامر صادر اليه من رئيس متى كان اطاعة هذا الامر واجبة عليه او كان يعتقد انها مبنية على اسباب معقولة وانه راعى في عمله جانب الحيطة » .

ومن حيث ان التائب من الاوراق ان المدعى يقدم للمحاكمة امام مجلس التائيب لاتهامه بمسؤوليته من الناحية الادارية عن وقوع الحادث الذي

أودى بحياة المخبر وما نسب الى المدعى من اهمال واخلال منه بآداء وظيفته
وبجلسة ١٩٦١/١٢/٢٤ اصدر مجلس القاديب قراره ببراءة المدعى مما اسند
اليه ولم تظن الوزارة في هذا القرار وبالتالي فقد اصبح نهائيا .

ومن حيث انه من ناحية اخرى فانه طبقا لنص المادة ٥٨ من قانون
العمالين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يسأل العامل مدنيا الا عن
الخطا الشخصى - ويعتبر الخطا شخصا حسبما استقر على ذلك القضاء
الادارى اذا كان العمل الضار مصطبعا بطابع شخصى يكشف عن الانسان
بضعفه ونزواته وعدم تبصره او كان خطأه خطأ جسيما يفضل الى حد
ارتتابه جريمة جنائية معاقبا عليها . اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ
بطابع شخصى وينم عن موظف معرض للخطا والصواب فان الخطا في هذه
الحالة يكون مصلحيا او مرفقيا وبالتالي فلا يجوز الرجوع على الموظف
العام في الحالة الاخيرة بالتطبيق لنص المادة ١٦٥ مدنى والمادة ٥٨ من
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ م .

ومن حيث ان براءة المدعى من التهم التى اسندت اليه وحوكم بسببها
اداريا تقطع بعدم مسئوليته عن خطأ شخصى ومن ثم فلا يجوز الرجوع
عليه بالتعميىض المحكوم به على الجهة الادارية باعتبارها متبوعا عن اعمال
تابمها .

ومن حيث ان الجهة الادارية قد اصدرت قرارها باجراء خصم قيمة
التعميىض المحكوم به ضدها في حدود ريع الماشى المستحق للمدعى فانها
تكون قد خالفت حكم القانون ويتمين القضاء ببطلان الخصم من معاش المدعى
وباحتقته في استرداد ما سبق خصمه منه « (٦) .

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى -
س ٢٦ من اول اكتوبر ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ - ص ٨١ - ٨٢ .

المبحث الثاني

المقوبات التأديبية

المطلب الأول

جرائم الموظفين الواردة بقانون العقوبات

تتمثل هذه الجرائم في الجرائم التالية :

أولا : جرائم اختلاس المال العام والمخدون عليه .

ثانيا : جرائم الرشوة .

ثالثا : تجاوز الموظفين حدود وظائفهم .

رابعا : الاكراه وسوء معاملة الموظفين لانفراد الناس .

ونبين ذلك على النحو التالي :

(أولا) : جرائم اختلاس المال العام والمخدون عليه :

نص الباب الرابع من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على هذه الجرائم وفلك على النحو التالي

(١) جاء بالمادة «١١٢» ما يلي :

« كل موظف عام اختلس اموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة في الاحوال الآتية :

(أ) اذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الانساء على الدوائع أو الصيرفة وسلم اليه المال بهذه الصفة .

(ب) اذا ارتبعت جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(ج) اذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمرکز البلاد الاقتصادي او بمصلحة قومية لها .

(٢) كما نصت المادة «١١٣» على ما يلي :

« كل موظف علم استولى بغير حق على مال او اوراق او غيرها لاحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ ، او سهل ذلك لغيره بآية طريقة كانت يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ، او السجن وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة اذا ارتبطت بجريمة تزوير او استمالة محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة او اذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمرکز البلاد الاقتصادي او بمصلحة قومية لها .

وتكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تزيد على خمسمائة جنيه او احدى هاتين العقوبتين ، اذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك ويعاقب بالمعقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة حسب الاحوال كل موظف عام استولى بغير حق على مال خاص او اوراق او غيرها تحت يد احدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ او سهل ذلك لغيره بآية طريقة كلفت .

(٣) وجاء بالمادة « ١١٣ مكرر » ما يلي :

« كل رئيس او عضو مجلس ادارة احدى شركات المساهمة او مدير او عامل بها اختلس اموالا او اوراقا او غيرها وجنت في حياتته بسبب وظيفته او استولى بغير حق عليها او سهل ذلك لغيره ، بآية طريقة كانت يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تزيد على مائتي جنيه او احدى هاتين العقوبتين اذا وقع فعل الاستيلاء غير مصحوب بنية التملك » .

(٤) ونصت المادة « ١١٤ » بما يلي :

« كل موظف عام له شأن في تحصيل الضرائب او الرسوم او العوائد او

الغرامات أو نحوها ، طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو يزيد على المستحق مع
عليه بذلك يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة أو السجن » .

(٥) ونصت المادة «١١٦» على ما يلي :

« كل موظف علم كان مسئولاً عن توزيع سلعة أو عهد اليه بتوزيعها ونفا
نظام معين فأخل عبداً بنظام توزيعها يعاقب بالعقوبة بالسجن .

وتكون العقوبة السجن إذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو
احتياجه أو إذا وقعت الجريمة في زمن حرب » .

(٦) وجاء بالمادة « ١١٦ مكرر » ما يلي :

« كل موظف علم أضر عبداً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو
يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المبهود بها إلى تلك الجهة
يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة .

فإذا كان الضرر الذي ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه
بالسجن ..

(٧) وفكرت المادة « ١١٦ مكرر أ » ما يلي :

« كل موظف عام تسبب بخطئه في الحاق ضرر جسيم بأموال أو بمصالح
الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم
الممهود بها إلى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال في أداء وظيفته أو من
إخلال بواجباتها أو إساءة استعمال السلطة ، يعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز
خمسائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات
وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه إذا ترتب على الجريمة أضرار بمرکز البلاد الاقتصادي
أو مصلحة قومية لها » .

(٨) وجاء بالمادة « ١١٦ مكرر ب » ما يلي :

« كل من أهمل في حيلة استخدام أى مال من الأموال العامة معهود به
اليه أو تدخل في حيلته أو استخدامه في غير اختصاصه ، وذلك على نحو يعطل

الانتفاع به أو يعرض سلامته أو سلامة الأشخاص للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات إذا ترتب على هذا الإهمال وتوعد حريق أو حادث آخر نشأت عنه وفاة شخص أو أكثر من ثلاثة أشخاص .

وتكون العقوبة السجن ، إذا وقعت الجريمة المبينة بالفقرة السابقة في زمن حرب على وسيلة من وسائل الانتاج المخصصة للمجهود الحربي » .

(٩) وفكرت المادة « ١١٦ مكرر ج » ما يلي :

« كل من أدخل عمداً بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد معلولة أو نقل أو توريد أو التزام أو اشغال عملة ارتبط به مع إحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ أو مع إحدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم ، أو إذا ارتكب أى غش في تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها ... »

(١٠) ونصت المادة « ١١٧ » من ذات القانون على ما يلي :

كل موظف علم استخدم مخرة عمالا في عمل لأحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ أو احتجز بغير مبرر أجورهم كلها أو بعضها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

وتكون العقوبة الحبس إذا لم يكن الجاني موظفا علما .

(١١) كذلك جاء بالمادة « ١١٧ مكرر » ما يلي :

« كل موظف علم خرب أو اتلف أو وضع النثر عمدا في أسس أو ثابته أو منقولة أو أوراق أو غيرها للجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله ، أو للغير متى كان موهوبا بها الى تلك الجهة ، يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكب إحدى هذه الجرائم

بمقصد تسهيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ ،
١١٣ مكررا أو لاختفاء أدوانها .

ويحكم على الجاني في جميع الاحوال بدفع قيمة الاموال التي خربها او
اطنفا او احرقها » .

وفضلا عن العقوبات الواردة بالمواد سالفه البيلن فقد قرر المشرع
عقوبات تكميلية .

✽ وسوف نعود الى شرح ذلك في موضعه المناسب :

المطلب الثاني

العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين الحزبيين بالدولة
وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

نصت المادة (٨٠) من هذا القانون على ان : « الجزاءات التأديبية التي
يجوز توقيعها على العاملين هي :

- ١ — الإنذار .
- ٢ — تأجيل موعد استحقاق المالاوة لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر .
- ٣ — الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز شهرين في السنة ، ولا يجوز أن يتجاوز
الفصم تنفيذا لهذا الجزاء ربع الاجر شهريا بعد الجزء الجائز الحجز
عليه او التنازل عنه تلقونا .
- ٤ — الحرمان من نصف المالاوة الحورية .
- ٥ — الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة اشهر مع صرف نصف الاجر .
- ٦ — تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين .
- ٧ — خفض الاجر في حدود علاوة .
- ٨ — خفض الى وظيفة في الدرجة الادنى مباشرة .
- ٩ — خفض الى وظيفة في الدرجة الادنى مباشرة مع خفض الاجر الى التدرج
الذي كان عليه قبل الترقية .
- ١٠ — الاحالة الى المعاش .
- ١١ — الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة للمعاملين من شاغلي الوظائف العليا فلا توقع عليهم
الاجزاء التالية

- ١ - التنبيه .
- ٢ - اللوم .
- ٣ - الاحالة الى المعلى .
- ٤ - الفصل من الخدمة .

ونصت المادة (٨٨) من هذا القانون على انه : « لا يمنع انتهاء خدمة
المعامل لى سبب من الاسباب من الاستمرار فى محاكمته تاديبا ، اذا كان قد
بدىء فى التحقيق معه قبل انتهاء مدة خدمته .

ويجوز فى المخالفات التى يقرب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة ،
اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدىء فى التحقيق قبل انتهاء الخدمة ،
وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

ويجوز ان يوقع على من انتهت خدمته ، غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ،
ولا تجاوز الاجر الاجمالى الذى كان يتقاضاه المعامل فى الشهر عند انتهاء
الخدمة » .

واستثناء من حكم المادة ١٤٤ من قانون التلمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ والقوانين المعدلة له ، تستوفى الغرامة من تمويضى الدفعة الواحدة
او المبلغ المخدر ان وجد عند استحقاقها وذلك فى حدود الجزء الجائز الحجز عليه .
او بطريق الحجز الامارى على امواله .

ويلاحظ على الوضع القائم فى ظل القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ما يلى : (٧)

(١) ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالنظام الحالى للمعاملين المدنيين
بالدولة — وما ورد به من جزاءات تأديبية ، سواء ما تعلق منها بالمعاملين
الموجودين بالخدمة لدى توقيع الجزاء ، او بالمعاملين غير الموجودين بالخدمة
عند صدور الجزاء — هو وحده الواجب التطبيق بالنسبة لهؤلاء المعاملين جميعا
ويستوى فى هذا ان يوقع الجزاء من الجهة الادارية او من المحكمة التأديبية ،
وذلك لان هذا القانون قد نص فى المادة الثانية من مواد اصداره على الفاء

(٧) يراجع فى هذا الشأن :

المستشار / عبد الوهلب البندارى : — مرجع سابق — ص ١٤٤ — ١٤٦ .

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالنظام السابق لهؤلاء العاملين ، كما نص في هذه المادة ايضا على إلغاء كل نص يخالف احكامه .

ومن ثم يعتبر ملغيا ، نص المادة (٢١) من قانون مجلس الدولة ، فيما نصت عليه هذه المادة من جزاءات تأديبية بالنسبة لهؤلاء العاملين ، وهي الجزاءات الخاصة بمن ترك الخدمة .

(ب) أعاد هذا القانون الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - النص على الجزاءات الآتية : « خفض الأجر في حدود علاوة - خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة ، مع خفض الأجر الى القدر الذي كان عليه قبل الترقية » .

(ج) نص القانون الجديد على عقوبة « تأجيل الترقية » عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين . ولم تكن موجودة في القوانين السابقة .

(د) خفض القانون الجديد من العقوبة الخاصة بالعلاوة الدورية حيث نص على الحرمان من نصف العلاوة الدورية في حين ان القانون السابق كان ينص على الحرمان من العلاوة « كلها » .

(هـ) نص القانون الجديد ايضا على عقوبة « الإحالة الى المعاشي » بالنسبة لجميع العاملين ايا كان مستواهم ، ولم تكن هذه العقوبة منصوصا عليها في القانون القديم الا بالنسبة للعاملين شاغلي وظائف الإدارة العليا والطة الوظيفية التي يبدأ مربوطها ببلغ ٨٧٦ جنيها .

(و) نص القانون الجديد على عقوبتي « الإحالة الى المعاشي » و « الفصل من الخدمة » دون أن يقرن ايا منهما بالحرمان من المعاشي او المكافأة كلياً او جزئياً . وذلك لصالح الموظف . وهذا على خلاف القانون القديم الذي كان يقرن عقوبة « المزل من الوظيفة » بالحرمان من المعاشي او المكافأة في حدود الربع .

(ز) خفض القانون الجديد ايضا بالنسبة للعقوبات التي يجوز توقيعها على العاملين بعد تركهم الخدمة : فقد اكتفى بالنص على عقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ، ولا تتجاوز الأجر الإجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر عند انتهاء الخدمة . ولم ينص على غيرها . في حين ان القانون القديم رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالنظام السابق لهؤلاء العاملين وكذلك القانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة — كلما ينصان على هذه العقوبة باعتبارها أدنى العقوبات التي يجوز توقيعها على من ترك الخدمة ، كما كلما ينصان أيضا على عقوبتين أخرتين ، هما : « الحرمان من المعاش لمدة لا تزيد عن ٢ أشهر » و « الحرمان من المعاش فيما لا يجاوز الربع » وتمتد لمدة ، هاتان العقوبتان ، لما سلف بيانه ، ومن ثم فلا يجوز أن توقع على هؤلاء العاملين ، إلا العقوبة المنصوص عليها في القانون الجديد ، وهي عقوبة الفرامة .

* ومن مطالعة هذه الملاحظات الجوهرية ، نرى أن الأحكام الواردة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنقسم بلمحات انسانية أكثر مما سبقها من التشريعات الأخرى .

المطلب الثالث

العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام

الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين طبقا للمادة (٨٢) من القانون (٤٨) لسنة ١٩٧٨ هي : —

- (١) الانذار .
- (٢) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .
- (٣) الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة .
- ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ربع الأجر شهريا بعد الجزاء الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .
- (٤) الحرمان من نصف العلاوة الدورية .
- (٥) الوقت عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر .
- (٦) تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين .
- (٧) خفض الأجر في حدود العلاوة .
- (٨) خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .
- (٩) خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الأجر بما لا يتجاوز القدر الذي كان عليه قبل الترقية .
- (١٠) الإحالة إلى المعاش .
- (١١) الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس إدارة الشركة فلا توقع عليهم إلا الجزاءات التالية :

- (١) التنبيه .
- (٢) اللوم .
- (٣) الإحالة الى المعاش .
- (٤) الفصل من الخدمة .^٩

وجدير بالأحوالة أن الجزاءات سالفة البيان هي وحدها التي يجوز توقيعها دون غيرها من الجزاءات التي ألغيت وذلك نظرا لأن القانون الحالي (٨) لسنة (١٩٧٨) قد نص في المادة للظنية من مواد الإصدار على ما يلي :

« يلغى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق » .

كما أن المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ما يلي :

« توقع المحاكم التأديبية للجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم » .

وطبقا لهذا النص توقع هذه المحاكم — بالنسبة للعاملين في القطاع العام الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في نظامهم الحالي دون غيرها من الجزاءات التي سبق أن وردت في تشريعات أخرى كالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، والقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة .

فالجزاءات الواردة في هذين القانونين أو في غيرها من التشريعات

السابقة المتعلقة بهؤلاء العاملين تعبير ملغاة طبقا لنص المادة الثانية من مواد
إصدار القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظامهم الحالي (٨) .

المطلب الرابع

العقوبات التأديبية المتقدمة

(أولا) استقرت أحكام القضاء الإداري على أن الجزاء المنع فضلا عن
كونه معيب لخروجه على التعداد القانوني للعقوبات ، فهو معيب كذلك لتضمينه
توقيع عقوبة على العامل دون اتباع الإجراءات القانونية المقررة لذلك .

وذلك فضلا عن اتخاذ إجراءات غير عقابية في شكل عقوبات مقرررة ،
يعد انحرافا بالسلطة لعدم تحقيق الصالح العام ولخلفة قاعدة تخصيص
الاهداف ، حيث تستبدل الإدارة غرضا غير عقلي بغرض آخر عقلي ، بطريقة
مستترة غير ظاهرة ويمكن تأسيس هذه المخالفة على أساس الخطأ في القانون
وفي الأساليب (٩) .

ولا يلزم لكي يفتر القرار الإداري بمثلثة الجزاء التأديبي المنع أن يكون
متضمنا عقوبة من العقوبات التأديبية المعينة والا لكن جزاء تأديبيا صريحا ،
وانما الفيصل في اسباغ صفة العقاب المنع على ما تصدره الإدارة من إجراءات ،
فيكفي أن تتبين المحكمة من ظروف الاحوال وملابستها أن نية الإدارة قد اتجهت
الى عقاب الموظف بغير اتباع الإجراءات المقررة للقرار التأديبي ، فانحصرت
بسلطتها في القرار لتحقيق هذا الغرض المستتر (١٠) .

(٨) المستشار / عبد الوهلب البنداري : « العقوبات التأديبية » — مرجع

سابق — ص ١٦٠ — ١٦١ .

• مما تجدر الإشارة اليه أن هناك بعض الجزاءات التأديبية توضع
على بعض طوائف العاملين الذين تنظم شئون تقديمهم تشريعات خاصة ، مثل
ما ورد بالمادة (٤٨) بالقانون ١٠٩ لهيئة الشرطة ، والمادة (٤٠) من القانون
١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، والمادة (١١٠)
من قانون تنظيم الجامعات .

(٩) المستشار الدكتور / مغاوري محمد شاهين « مرجع سابق » —

ص ٥٥٧ .

(١٠) المحكمة الإدارية العليا في ١٩٥٦/٦/٢٣ — ص/١ — ص ٩٢٤ .

والعبرة في استظهار الجزاء المنع هو بالسبب الحقيقي وليس بالسبب الظاهر للأجراء أخذا بالمعيار الموضوعي .

والقرار المشوب بجزاء تاديبى منقح يعتبر مشوبا بالتعسف والانتحراف في استخدام السلطة لانه ينشأ مخالفا لبدأ شرعية العقوبة التأديبية ، ويتمين على القضاء ابطال مثل هذا القرار .

ولا توجد صور محددة للعقوبات الممنعة ولكن الفقه والقضاء يعطى امطة لها نوردها فيما يلي : —

(١) النقل المكثي :

يتمثل النقل المكثي في نقل الموظف من مقر عمله الى جهة نائية دون استهداف بمصلحة العمل ويقصد الانتقام وبسبب استمالة السلطة .

(٢) النقل النوعي :

يقصد به تنزيل العامل من وظيفته دون ذنب يكون قد اقترفه كتنزيل عضو بالشئون القانونية الى وظيفة ادارية دون اسبب مبرر لذلك ودون اتباع الاداة القانونية الصحيحة كان يكون العضو مسكنا على وظيفة فنية بالشئون القانونية بقرار وزاري تحصن واصبح غير قابل للسحب او الالفاء ، كذلك الوضع بالنسبة لنقل الموظف من كادر اداري الى كادر كتابي (١١) . كذلك النقل من وظيفة فنية الى اخرى كتابية ولو في نفس درجته ، اذ يعد ذلك نقلا نوعيا ينطوي على تنزيل في الوظيفة ينطوي على جزاء تاديبى منقح مما لا يجوز توقيمه الا بقرار من السلطة التأديبية المختصة (١٢) .

وتوضيحا لما تقدم فقد قضت كل من محكمة القضاء الإداري والمحكمة التأديبية العليا بالغاء قرار اداري بنقل سكرتير ثان من وظيفة بوزارة الخارجية

(١١) محكمة القضاء الإداري في اول ديسمبر سنة ١٩٥٥ — في القضية

رقم ١٤٢٥ .

(١٢) محكمة القضاء الإداري في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ — س ١٠ في —

ص ٣٣ .

(م — ١٩ المحاكمات التأديبية)

ولما طعن في قرار النقل تبين انه لم يكن هناك سبب يتصل بالمصلح العام يدعو الى هذا النقل .

وقالت المحكمة الإدارية العليا :

« أن من شأن هذه الاعتبارات أن ترحز قرينة الصحة المقترضة في قيام القرار المطعون فيه على أسبابه ، وتنقل عبء الإثبات الى جانب الحكومة . .
ومن أن القرار المطعون فيه قد قام على غير سبب يبرره فإنه يكون حريا بالانقضاء » (١٣) .

وتبين نيب على امثلة للعقوبات التأديبية المنقمة وهي :

* أن يتكشف من ظروف القرار انه كان لمجرد التنشفي والانتقام من الموظف وملاحقته بالاضطهاد تبريرا لنقله .

* ان يصلح قرار النقل المكاني قرار تأديبي لم يحل على سبب صحيح وانما تصدره الادارة بدافع اساءة استعمال السلطة .

* النقل من وظيفة اعلى الى وظيفة ادنى في التدرج الرئاسي (١٤) .

* نقل الموظف من كادر فيه مجال مفتوح للترقيات الى كادر مغلق (١٥) .

وجدير بالاحاطة أن الحالات سالفه البيان ليست حصرا شاملا للعقوبات التأديبية المنقمة بل هي مجرد امثلة يمكن القياس عليها او الاضافة اليها عندما

(١٣) المحكمة الادارية العليا في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٨ — س ١٤ ق —
ص ٦٩ .

(١٤) محكمة القضاء الإداري في ٢ مارس سنة ١٩٥٤ — س ٨ ق —
ص ٨١٦ .

(١٥) المحكمة الادارية العليا في ٢١ مارس سنة ١٩٥٩ — س ٤ ق —
ص ٩٤٤ وتقول « الثابت من ظروف الحال وملابساته تقطع بأن نقل المدعى مدير مجلة الأزهر كان مشوبا بسوء استعمال السلطة إذ انحرف عن الغاية الطبيعية التي تفياها من النقل الى غاية أخرى تنكب بها الجادة ، وذلك بقصد ابعاده من سلك المعاهد وحرمانه من مزاياه والترقي في درجاته الى مكان ينقل عنه
بل ان هذا النقل تحليلا للتهرب من مقتضى القضاء الذي اتصفه » .

يستشف أن الإدارة لم تصدر القرار في مطلق قواعد المشروعية ، أو أنها تنكبت وجه المصلحة العامة ، أو أساءت استعمال السلطة ، أو اعتدت على مراكز قانونيه مستقرة بطرق غير مشروعة ، أو تعمدت إساءة استعمال السلطه ، أو غلفت قرارها بأساليب مضللة غلفتها بالمشروعية بينما تنطوي في الحقيقة على جزاءات تأديبية مقننة وهكذا

(ثانيا) ومن جانبنا نصيف الى الصور التقليدية سالفة البيان صورة جديدة وهي : —

صور المقوية المقننة في تقارير الكفائية :

في حالات غير قليلة تظهر صور العتوبة المقننة في تقارير الكفائية حيث يستعملها بعض الرؤساء وسيلة في خفض درجات كفالية الموظف لحرمانه من الترقية دون سبب مشروع ، مما يجعل تصرفهم مشوبا بإساءة استعمال السلطة ، ويجعل هذه التقارير موضوعا للطعن عليها بالالغاء .

ونبين أحكام القضاء في هذا الشأن على النحو التالي :

(١) جاء بحكم محكمة القضاء الإداري ما يلي :

« أن قيام لجنة شئون الموظفين بخفض درجة كفاية المسائل دون إبداء الأسباب مع خلو ملفه مما يستبين منه ما يؤثر على درجة كفايته يعتبر دليلا على انحراف اللجنة نتيجة لذلك » (١٦) .

(٢) جاء بحكم المحكمة الإدارية العليا ما يلي :

« ... فإذا وجب على الرؤساء أن يقيموا تقديرانهم (وهم يمسدون

التقارير) على حقيقة كفالية الموظف مقرونة بعناصرها ، من انتاج ومواظبة وطباع واستعداد ذهني وقدره على تحمل المسؤولية ، فإن لجنة شئون الموظفين ينبغي عند التمتعيب أن تقيم الكفالية بهذه المعايير ذاتها ، وأن ترزها بموازين العناصر التي تتألف منها . فإذا قامت اللجنة بتقديرها على عناصر أخرى استغنتها من

(١٦) محكمة القضاء الإداري : حكمها الوارد بالمجموعة الثانية والثالثة

عشر قضائية قاعدة ١٣٠ ، مشار اليه بمؤلفنا قضاء مجلس الدولة ، ص ٩٣ .

معلومات خارجية غير محددة فإن الطريق السوى لاثباتها هو احواله
الموظف الى المحكمة التقليدية « (١٧) » .

(٣) وجاء بحكم آخر لنفس المحكمة ما يلي :

« اذا قدرت لجنة شئون العاملين احد الموظفين بتقدير ضعيف في حين ان
رئيسه المباشر كان قد قدره بدرجة « ممتاز » ولم تقدم اللجنة الدليل
فان ذلك يكون اهدارا للضمانات التي اقرها قانون التوظيف » (١٨) .

(٤) جاء بحكم المحكمة الادارية العليا في نفس الاتجاه السابق ما يلي :

« وحيث ان رئيس المصلحة هبط بتقدير كفاية الموظف بان خفض
درجته (بعنصر العمل والانتاج وفي عنصر المواظبة الخاص بمسدى استعماله
لحقوقه في الاجازات ، وفي عنصر الصفات الشخصية بالمعاملة والتعاون والسلوك
الشخصي وابنته لجنة شئون العاملين وحيث انه يبين من الاطلاع على
ملف خدمة المدعى الخاص بالاجازات انه قام باجازاته بموافقة رئيسه في حدود
رصيده ... ، واما عن السبب الثاني لخفض مرتبة الكفاية ... فان اوراق
ملف خدمته لم تتضمن ما يشعر بقيام شيء من ذلك . وان الطريق السوى ان
تضع جهة الادارة تحت نظر المحكمة عند الطعن على تقدير لجنة شئون الموظفين
ما يكون قد استندت اليه في هذا الصدد ، لتزن المحكمة الدليل بالقسط من واقع
عيون الاوراق » (١٩) .

المطلب الخامس

العقوبة المعنوية

تهدف العقوبة المعنوية الى توجيه العامل للالتزام بالمنهج القويم والسلوك
الحيد في أداء عمله .

-
- (١٧) المحكمة الادارية العليا في ٦ مايو سنة ١٩٦٢ س ٧ ص ٤٨٦ ، مشار
للحكم بقضاء التأديب للدكتور / سليمان محمد الطماوى س ٨٧ ص ٢٤٢ .
(١٨) المحكمة الادارية العليا في ٢٧ يونيو ١٩٦٥ س ١٠ ق ص ١٧٧٢ .
(١٩) المحكمة الادارية العليا في القضية ٣٦٥ لسنة ١٥ ق جلسة
١٩٧٣/٦/٢٤ ، مشار للحكم بمؤلف : « قضاء العمل » للمستشار الاستاذ /
حسن البسيوني ، والاستاذ / سمير السلاوى ص ٥٨٢ ، ص ، ٥٨٤ .

وقد أخذ التشريع المصري بالمعقوبات المعنوية حيث نص قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ في مادته « الثمانين » على جزاء الإنذار ، بالنسبة للعاملين في غير مستوى وظائف الإدارة العليا ، أما بالنسبة لهـيـهـه الوظائف العليا فقد نص على جزاءى التنبيه واللوم حيث جاء بالفقرة الأخيرة من هذه المادة ما يلى :

« اما بالنسبة للعاملين من شاغلى الوظائف العليا فلا توقع عليهم
الا الجزاءات التالية :

- ١ - التنبيه .
- ٢ - اللـسـوم .
- ٣ - الاحالة الى المعاش .
- ٤ - الفصل من الخدمة » .

وقد أخذ المشرع بهذا الاتجاه بالنسبة للعاملين بالقطاع العام حيث نص بالفقرة الأخيرة بالمادة (٨٢) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ على ما يلى :

« اما بالنسبة للعاملين من شاغلى الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

- ١ - التنبيه .
- ٢ - اللـسـوم .
- ٣ - الاحالة الى المعاش .
- ٤ - الفصل من الخدمة » .

اما بالنسبة للعاملين الذين تنظم شئونهم التأديبية تشريعات خاصة فالامر يختلف بالنسبة لكل تشريع من هذه التشريعات حسبما سيأتى بيانه .

ونبين فيما يلى أمثلة للمعقوبات المعنوية :

(١) لفت النظر :

ان لفت نظر العامل الى اخطائه لا يعتبر عقوبة تأديبية وفقا للتشريع

المصرى فهو في حقيقته مجرد اجراء مصلحى لتوجيه العامل وتذكيره بواجبات وظيفته دون احداث اثر في مركزه القانونى (٢٠) .

واستثناء من هذا الاصل غلته يمكن اعتبار لفت النظر عقوبة تأديبية مقدمة اذا قصد به ان يكون كذلك .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة القضاء الادارى بأنه *

« اذا قصد بلفت النظر ان يكون عقوبة رأت جهة الادارة توقيعها على العامل وكان من شأنها التأثير على مركزه القانونى باعتباره مقصرا في اداء مهام وظيفته واتهامه بالاهمال في عمله مجرد تذكيره بواجبات وظيفته فانه سكون جزاء » (٢١) .

(٢) الانذار :

اما الانذار فهو تحذير العامل فيها يختص بالاخلال بواجباته الوظيفية كى لا يتعرض لجزاء أشد ويعتبر زجرا ايضا للعامل لما ارتكبه من ذنب .

ويلاحظ أنه متى ذكر هذا الجزء في اول قائمة الجزاءات التى حددها المشرع فانه يعتبر اختيارا ويوقع عادة بنسبة الخطأ اليسير .

ولم يقيد المشرع السلطة التأديبية فيما يتعلق بتوقيع عقوبة الانذار بقيد معين او بعدد محدد من المرات خلال السنة الواحدة ، وذلك على عكس الحال بالنسبة لعقوبة الخصم من المرتب التى قيدها المشرع بعدة قيود وجعل لها حدا أقصى لا يجوز تجاوزه خلال العام الواحد (٢٢) .

ويجوز توجيه الانذار للموظف المخطئ لخطورة الآثار التى تترتب على عودته الى ارتكاب ذات الخطأ او أى خطأ مماثل .

كذلك يجوز ان تشير سلطة التأديب في عقوبة الانذار الى الجزء الذى

٢٠١) محكمة القضاء الادارى في ١٩٨٥/١١/٤ ص ٧ ص ٩ .

٢١١) محكمة القضاء الادارى في ١٩٥٦/٥/٢ ص ١٠ ص ٢٢٢ .

٢٢٢) المستشار / عبد الوهلب البندارى « المقبولات التأديبية » - مرجع

سابق - ص ٤٠٥ .

تتنوى توقيعه على الموظف اذا اخل بواجبات وظيفته ، ومن امثلة ذلك ان تنذره بالخصم من مرتبه ، او بوقفه ، او بخفض وظيفته ، او بفصله وهذا ليس بمن شأنه ان يبطل الانذار لانه لا يعنى اكثر من تهديد العايل وتحذيره من مغيبة الاخلال بواجباته الوظيفية تفاديا لتوقيع جزاء اشد (٢٢) .

وطبقا لفتون العايلين بالدولة ، والقطاع العام ، غائه يجوز توقيع عقوبة الانذار على اى عايل فيها عدا العايلين الذين يشغلون الوظائف العليا والذين يوقع عليهم عقوبة التنبيه او اللوم مع الاحاطة بان عقوبة الانذار لا توقع على اعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتهيين ولو كانوا لا يشغلون وظائف عليا وانما يوقع عليهم التنبيه او اللوم كمعقوبة معنوية .

ويلاحظ ان السلطة التأديبية لا تنقيد بضرورة توقيع المعقوبة التى سبق وانذر العايل بتوقيعها عليه بل انها تترخص فى اختيار المعقوبة الملائمة ، وحيث ان عقوبة الانذار لا توقع الا بالنسبة للاخطاء البسيطة فان المشرع لا يربط عليها عقوبات تبعية او آثار عقلية حتمية .

ومع ذلك فقد تحول هذه المعقوبة دون ترقية العايل بالاخبار وهذا الامر متروك للامارات الجهة الادارية ، اما اذا كانت الترقية بالاقدمية فلا يجوز تخطيه فيها .

وقد يكون للانذار اثر فى تغيير كفاية العايل ويترك ذلك الامر للامارات جهة الادارة وحسن تقديرها بشرط الا تنعسف ، تستعمل ساطتها ، ويلاحظ ان ذلك لا يعتبر ازدياجا فى المعقوبة التأديبية لان المجال هنا ليس مجال للعقاب وانما هو مجال تقدير الكفاية .

وجدير بالاحاطة ان الادارة قد تقصد بلفظ « الانذار » مجرد التحذير دون اعتباره « جزاء تأديبيا » والمرجع فى ذلك لما يستشف من الاوراق وواقع الدعوى .

وتطبيقا لذلك قضت المحكمة الادارية العليا بما يلى :

« ... انه اذا جوزى العايل بمعقوبة خفض الوظيفة والمرتب

(٢٢) محكمة القضاء الادارى فى ١٦/٣/١٩٥٥ - س ٧ ق .

مع انذاره بالفصل من الخدمة فان الانذار في هذه الحالة لم يقصد به الجزاء وبالتالي لا يُلغى حكمه اذ لا يستتبع ان يكون قد قصد بهذه العبارة توقيع عقوبة الانذار وهي اخف الجزاءات على المعنى ، بعد ان وقع عليه عقوبة خفض الرتبة والوظيفة بما وهى من التمدد العقوبات بعد عقوبة الفصل من الخدمة والمقصود بهذه العبارة هو مجرد معانها اللغوى وهو التحذير من مخبة المسودة لئلا هذه الجريمة مستقبلا . وبناء عليه لا يكون ثمة تمسك في الجزاءات يشوب القرار المطعون فيه .» (٢٤)

(٢) التنبيه واللوم :

اذا انتقلنا الى العقوبة المعنوية المتعلقة بالتنبيه واللوم فيلاحظ ان التنبيه يلفت نظر المائل هو نتيجة لما ارتكبه من مخالفة لواجبات وظيفته اما اللوم فهو استنكار لعميل الموظف او سلوكه وهو اقصى من التنبيه ، اذ يتضمن معنى التقرير والاستهجان . وقد يكون التنبيه او اللوم مجرد اجراء ادارى تستهدف به الادارة تذكير المائل بوجوب التزام الواجب الوظيفى دون ان يعتبر عقوبة تأديبية ما دام لم يرد ضمن العقوبات التأديبية التى نص عليها المشرع بالنظام الذى يخضع له المائل .

غير ان جهة الادارة قد تتصرف بسلطانها وتتخذ من التنبيه واللوم وسيلة لايزاء المائل والاضرار بسمعته او بركزه الوظيفى ، فيعتبر التنبيه او اللوم في هذه الحالة عقوبة مقننة وتقع باطلا لمخالفتها للقانون (٢٥) .

وعلى سبيل الاستثناء يعتبر التنبيه او اللوم عقوبة تأديبية اذا ما نص المشرع على اعتبارها كذلك ومن امثلة ذلك ان المادة (٢ / ٨٠) من نظم الماملين المدنيين بالدولة قد نصت على اعتبار كل من التنبيه واللوم عقوبة تأديبية بالنسبة للماملين من شاعلى الوظائف العليا حسبما سبق بيانه . اما الماملون الذين تنظم شؤونهم الوظيفية تشريعت خاصة فقد

(٢٤) المحكمة الادارية العليا في ١٩٧٨/١/٢٨ - س٣٣ ق .

(٢٥) المستشار / عيد الوهلب البندارى - « العقوبات التأديبية » -

مرجع سابق - ص٤٠٨ وما بعدها .

اخطف الامر منها ما لا يعتبر التنبيه او اللوم عقوبة تأديبية كما هو الوضع القائم بالمادة (٤٨) من القانون (١٠٩) في شأن هيئة الشرطة . (٢٦)

ومنها ما لا يعتبر التنبيه عقوبة تأديبية في حين يعتبر اللوم عقوبة تأديبية كالموضح القائم في قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ حيث حددت المادة (١٠٨) العقوبات التأديبية التي يحكم بها على القضاء باتهامها اللوم والحزل . (٢٧)

ومن التشريعات ما يعتبر كلا من التنبيه واللعوم عقوبة تأديبية كالموضح القائم في القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن الجامعات الذي نهى على ذلك بالمادة (١١٠) . (٢٨)

(٢٦) نص المذكرة (٤٨) من القانون (١٠٩) لسنة ١٩٧١ الخاص بهيئة الشرطة على ما يلي :

« الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الضباط هي :

(١) الاذار .

(٢) الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة ، ولا يجوز ان يتجاوز الخصم تنفيذا لهذه العقوبة ربع المرتب شهريا بعد الربع الجائر المحجز عليه لو التنازل عنه قانونا وتجب مدة الخصم بالنقص لا يستحق المرتب الاساسي وحده .

(٣) تليق موصد استحقاق الملاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .

(٤) الحرمان من الملاوة .

(٥) الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تتجاوز ستة اشهر ويشمل المرتب ما يلحقه من بدلات تلبية .

(٦) العزل من الوظيفة مع جواز الحرمان من بعض المكنى او المكافاة في حدود الرجع .

(٢٧) ونص المادة (١٠٨) من قانون السلطة القضائية رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة هي اللوم والحزل »

(٢٨) نص المادة (١١٠) من قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي :

١ - التنبيه .

المطلب السادس

المقولات التي تحظر من الترقية مددا معينة وتلك التي لا يترتب عليها حظر في الترقية

(١) المقولات التي تحظر من الترقية مددا معينة :

أشار المشرع في المادة (٨٥) من قانون العاملين بالدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« لا يجوز النظر في ترقية عامل وقع عليه جزاء من الجزاءات التأديبية المبينة فيما يلي إلا بعد انقضاء الفترات الآتية :

• ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة أيام إلى عشرة .

• ستة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة ١١ يوما إلى ١٥ يوما .

• تسعة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة عشر يوما وتقل عن ثلاثين يوما .

• سنة في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على ثلاثين يوما أو في حالة توقيع جزاء مخفض للأجر .

• مدة التلجيل أو الحرمان وفي حالة توقيع جزاء تلجيل المصلاوة أو الحرمان من نصفها . وتحسب فترات التلجيل المتتاليات اليها من تاريخ توقيع الجزاء ولو تداخلت في فترة أخرى مرقبة على جزاء سابق » .

= ٢ - اللوم .

٣ - اللوم مع تأخير المصلاوة المستحقة لفترة واحدة أو تأخير التعميم في الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر .

٤ - العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة .

٥ - العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع .

وكل عمل يزرى بشرف عضو هيئة التدريس أو من شأنه أن يمس

نزاهته أو فيه مخالفة لنص المادة (١٠٢) يكون جزاءه العزل .

ولا يجوز في جميع الأحوال عزل عضو هيئة التدريس إلا بقرار من

مجلس التأديب » .

ونصت المادة (٨٦) من القانون المذكور على ما يلي :

« عند توقيع جزاء خفض الى وظيفة ائني يشغل العامل الوظيفة الاثنى من تلك التى كان يشغلها عند احواله الى المحكمة مع استحقاقه المملوات الدورى المستقبلة المقررة للوظيفة الاثنى بمرآة شروط استحقاقها وتحدد اقدميته فى الوظيفة الاثنى بمرآة اقدميته السابقة فيها بالإضافة الى المدة التى قضاها فى الوظيفة الاعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذى كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر فى ترقينه الا بعد مضى سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء .

فلذا وقع على العامل جزاء خفض الى وظيفة ائني مع خفض الاجر فلا يجوز النظر فى ترقينه الا بعد مضى سنتين من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء » .

* وكذلك نص المشرع بالمائتين (٨٨ ، ٨٩) بقانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على ذات النصوص الواردة بقانون العاملين بالدولة .

(٢) العقوبات التأديبية التى لا يترتب عليها حظر النظر فى الترقية :

تمثل هذه العقوبات التى لم يربط المشرع عليها عدم جواز النظر فى ترقية الملل العقوبات التالية : (٢٩)

(ا) الانذار .

(ب) التنبيه .

(ج) اللوم .

(د) الخصم من الاجر أو الوقف عن العمل لمدة لا تزيد عن خمسة ايام .
وذلك نظرا لآلة أهمية هذه الجزاءات .

ويلاحظ أن المشرع لم ينكر عقوبة الاحالة الى المعس والنصل من الخدمة لأن كل منها يترتب عليه انتهاء الخدمة .

وجدير بالإحاطة أن الجزاءات سالفة البيان والتى لا يترتب عايها حظر الترقية تنجح آثارها فى حالة الترقية بالآدمية غير أنها تكون

(٢٩) فتوى رقم ١٢٦٥ فى ١٧/٣/١٩٦٥ — ملف رقم ٤٥/١/٧ .

موضع تقدير في الترقية بالاختيار فيحق للأجهزة الإدارية أن تعتبر هذه
الجزاءات مانعا من الترقية بالاختيار . (٣٠)

بداية حظر الترقية :

يلاحظ أن حظر النظر في الترقية يبدأ من تاريخ توقيع الجـزاء
سواء كان موقعا بقرار تاديبى أو بحكم قضائى فيكفى أن يكون القرار
التاديبى قابلا للتنفيذ ولا يمنع بذلك أن يكون هذا القرار قابلا للتعقيب عليه
من سلطة رئاسية ، أو من سلطة رئائية كالجهاز المركزى للمحليـت فيما يتعلق
بالمخالفات المالية التى يرتكبها العاملون بالدولة .

ولا يمنع من بدء هذه المدة أن يكون الحكم التاديبى قابلا للطعن عليه
ومطمعون عليه فعلا — أملم المحكمة الإدارية العليا .

والمقرر أن الجهة الرئاسية إذا استعملت سلطتها فى التعقيب على القرار
سواء كان ذلك من تلقاء نفسها ومقا للقتون ، أو بناء على تظلم من ذوى
الشان وانتهت الى تأييد القرار فإن مدة حظر الترقية تظل محتسبة من
تاريخ القرار الصادر بالجزاء ابتداء .

وكذلك الشان ، فيما لو كان الجزاء موقعا بحكم من المحكمة التأديبية —
أو بقرار من مجلس التاديب — ثم طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا .
وقضت هذه المحكمة بتأييد الحكم ، إذ تظل مدة حظر الترقية محسوبة من
تاريخ حكم المحكمة التأديبية أو من تاريخ قرار مجلس التاديب . (٣٠)

وكذلك الحال أيضا ، لو عدلت الجهة الإدارية القرار التاديبى ، أو عدلت
المحكمة الإدارية العليا حكم المحكمة التأديبية — إذ يعتبر هذا التعديل سحبا
إداريا ، أو إلغاء قضائيا . والمقرر أن سحب الإدارى ، وكذلك الإلغاء
القضائى — سواء كان كليا أو جزئيا — يرتد باثره الى تاريخ القرار
أو الحكم المسحوب . ومن ثم يسرى هذا التعديل بكامله آثاره
وما يترتب عليها .

(٣٠) المستشار / عبد الوهـب البندارى : « المقبولات التأديبية » — مرجع
سابق — ص ٥٠٠ — ٥٠١ .

فإذا سحب الجزاء أو الملقى ، كلية ، فإنه يعتبر كأن لم يكن ، ويلتزم
يرتقى العامل في دوره طبقاً لحقه في الترقية دون أى اعتداد بهذا الجزاء
المسحوب أو الملقى . وذلك نظراً لأن كلا من السحب الإدارى والالغاء
القضائى يعتبر انهاء للقرار بأثر رجعى فلا يترتب عليه الآثار التأديبية .
ويلاحظ أن العبارة في بدء احتساب مدة حظر الترقية هو بتاريخ
صدور القرار أو الحكم الصادر بالجزاء التأديبى ، وليست بتاريخ الأمر
تنفيذه أو إجراءات ذلك . (٣١)

(٣١) متوى إدارة الفتوى للجهز المركزى للتنظيم والإدارة بهجلس الدولة -

ملف رقم ٢٨١/١/٧ .

الفصل الثانی

الحکم الجنائی وأثره على المساعدة التأديبية

الفصل الثانى

الحكم الجنائى وأثره على المساعدة التأديبية

المبحث الاول

الشروط اللازم توافرها فى الحكم الجنائى الذى تنتهى به خدمة العايل

ان الحكم الجنائى الذى يترتب عليه انتهاء خدمة العايل بقوة القانون يلزم أن تتوافر فيه الشروط التالية :

- (١) أن يكون صادرا عن محكمة وطنية .
- (٢) أن يكون صادرا من جهة قضاء بالمعنى الصحيح .
- (٣) أن يكون نهائيا واجبا التنفيذ .

وسنبحث هذه الشروط على النحو التالى :

(١) شرط أن يكون الحكم الجنائى صادرا من محكمة وطنية :

اساس هذا الشرط هو مبدأ اقلية القوانين الجنائية الذى يقضى بأن يكون الحكم الجنائى متصوّر الاثر على الدولة التى صدر فيها . فلا يكون له أى اثر ايجابى فى دولة أخرى . لان من لوازم كل دولة أن تكون مستقلة بشئون قضائها وأن تقوم هى دون غيرها بتنفيذ ما يصدره قضاؤها من الاحكام ولا تستطيع الزام دولة أخرى بتنفيذ تلك الاحكام ، كما ان اية دولة أخرى لا تقبل ان تنفذ ما لم يكن بين الدولتين اتفاق فى هذا الخصوص . (١)

يتضح مما تقدم ان الحكم الاجنبى يمنع من اعاده محاكمة الشخص فى

(١) وذلك فضلا عن الشروط الاخرى المتعلقة بنوع الجريمة الجنائية المحكوم فيها والعقوبة المحكوم بها .

(م — ٢٠ — المحاكمات التأديبية)

مصر ما دام قد براه أو قضى بمعلنيته واستوى العقوبة المحكوم بها . (٢)

ومع ذلك يرى المستشار « عبد الوهاب البندارى » انه ليس تبه ما يمنع من الاستناد الى الحكم الاجنبى ، لا بوصفه حكما له جبهة الاحكام وقوتها الملزمة ، وانما بوصفه مجرد واقعة أو دليل على حدوث واقعة . وهذا الدليل وما يقوم عليه يخضع لسلطة القضى فيما هو منسوب الى العامل المحكوم عليه بهذا الحكم ويستوى في هذا ان تكون السلطة القضائية ادارية أو قضائية .

ومن جانبنا نفيد الاستاذ المستشار فيما ذهب اليه ، غير اننا مضطرب عدم الاستناد الى منطق الحكم فقط ، بل نرى الاطلاع على ملف القضية حتى يمكن ان تظن المحكمة الى صحة الحكم وشرعيته .

(٢) ان يخون الحكم الجنائى صاروا من جهة فضاء بالمعنى الصحيح :

فان الخلاف قائم حول الاحكام التى تصدرها بعض المحاكم كحكم أسن الدولة والمحاكم العسكرية والمجالس العسكرية .

ويلاحظ انه فيما يختم بالاحكام التى تصدرها محكم امن الدولة انها احكام صحيحة لانها صادرة من جهة قضائية ، غير انها لا تكون نهائية لا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية .

اما الاحكام التى تصدر عن المحاكم العسكرية والمجالس العسكرية فقد اختلف الرأى فى امرها ، غير ان الرأى الغالب يرى انها محاكم قضائية ولاحكامها موة الاحكام الصادرة من المحاكم العادية ويترتب عليها انتهاء خدمة العامل المحكوم عليه باحدى العقوبات التى تستوجب ذلك طبقا لنظام العاملين الذى يخضع له العامل .

وفد اقرت احكام محكمة النقض ذلك الانحاء كما قضت به المحكمة

٢ المستشار / عبد الوهاب البندارى « العقوبات التأديبية للعاملين بالدولة والقطاع العام » ص ٢٢٩ وما بعدها .
وكذلك الدكتور / السعيد مصطفى السعيد الاحكام العلية و قاتنون العقوبات — ط/ ١٩٦٢ — ص ١٤٩ وما بعدها .

الإدارية العليا ، كما اتفقت بذلك الجمعية العمومية للفتوى والتشريع
بمجلس الدولة .

وبناء على ذلك فإذا قضت هذه المحاكم على التعايل بعقوبة جنائية أو في
جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة طبقا لنظام العاملين بالدولة فإن خدمة
التعايل تنتهي متى كُنَّ الحكم نهائيا وصادرا من محكمة مختصة .

وجدير بالذكر أن قانون العقوبات لم يتضمن من العقوبات التي يمكن أن
يُصيب التعايل نتيجة لادانتة في جريمة من الجرائم الا عقوبة الحرمان من
القبول في أية خدمة بالحكومة وذلك طبقا للادة الخامسة والعشرين ،
وكذلك العزل من وظيفة أميرية أي « الحرمان من الوظيفة نفسها ومن
المرتبات المقررة لها وذلك طبقا للادة السادسة والعشرين » (٤) .

(٣) طبقا لحكم القانون « ١٠٥ » لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محكم أمن الدولة
« يستمر مكتب شئون قضايا أمن الدولة في مباشرة أعماله فيما يتعلق
بالقضايا التي لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة
فيها (مادة - ١١) » .

« وتكون أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن
فيها الا بطريق النقض واعادة النظر ، وتكون أحكام محكمة أمن الدولة
الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجناح المستأنفة ،
ويجوز الطعن في الأحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض واعادة
النظر » (مادة - ٨) .

(٤) تنص المادة (٢٥) من قانون العقوبات - فقرة (أولا) على ما يلي :
« كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حنأ حرمان المحكوم عليه من الحقوق

والمزايا الانسية :

(أولا) : القبول في أى خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد
أو ملتزم أيا كانت أهمية الخبة » .

وتنص المادة (٢٦) من قانون العقوبات على ما يلي :
« العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن
المرتبات المقررة لها .

وسواء أكان المحكوم عليه بالعزل علليا في وظيفته وقت صدور الحكم
عليه . أو غير علل فيها ، لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا نيله
أى مرتب مدة بقدرها الحكم ، وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست
سنين ولا أقبل من سنة واحدة .

وبلاحظ ان عقوبة العزل من الوظيفة المشار اليها في المادتين السابقتين جاءت اما في عقوبة تبعية او اما في صورة عقوبة تكميلية وبالتالي فان قانون العقوبات لا يعرف العزل كمعقوبة اصلية لانه ينطبق على الموظفين وغير الموظفين .

والعزل كمعقوبة تبعية ، اى تترتب مباشرة على الحكم الصادر ضد الموظف دون حاجة للنص عليه صراحة ، وذلك طبقا لحكم المادة (٢٥) سلفة البيان .

والعبرة في الحرمان من الوظيفة هو بالمعقوبة وليس بوصف الجريمة فتوقع عقوبة جنائية في جنحة تحيط بها ظروف مشددة يؤدى الى توقيع عقوبة الفصل كمعقوبة تبعية ، في حين ان توقيع عقوبة جنحة في جنابة تحيط بها ظروف مخففة لا يؤدى الى توقيع الفصل كمعقوبة تبعية الحكم الجنائي ، ومن ناحية اخرى فان الحرمان من الوظيفة يسرى بصفة ابدية .

والعزل كمعقوبة تكميلية لا يطبق الا اذا نص عليه صراحة في الحكم الصادر بالمعقوبة وذلك في غير حالة الحكم بمعقوبة جنابة وهو نوعان ورد النص عليهما في قانون العقوبات بالمواد ١٣٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ . (٥)

(٥) تنص المادة (١٣٠) من قانون العقوبات على ما يلى :

« كل موظف عمومي او مستخدم عمومي وكل انسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا كان او منقولاً تهرباً عن ملكه او استولى على ذلك بغير حق او اكراه الملك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلاً عن رد الشيء المكتسب او قيمته ان لم يوجد عينا » .

وتنص المادة (١٤١) من قانون العقوبات على ما يلى :

« كل موظف عمومي اوجب على الناس عملاً في غير الحالات التى يجيز فيها القانون ذلك او استخدم اشخاصاً في غير الاعمال التى جمعوا لها بمقتضى القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلاً عن الحكم عليه ببقية الاجور المستحقة لمن استخدمهم بغير حق » .

وتنص المادة (١٤٢) من قانون العقوبات على ما يلى :

١ « كل موظف عمومي او مستخدم عمومي تعصى في حالة نزوله =

ويلاحظ أن العزل في جميع الحالات هو عرر وجوبى . وكانت المادة ١٢٧١، من قانون العقوبات تتضمن عقوبة العزل كمعقوبة تكميلية حواسبية ولكنها عدلت بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٣ .

والعزل كمعقوبة تبعية ورد بالمادة ٢٥ عقوبات .

وبلاحظ أنه نظراً للاستقلال القائم بين المحاكمات الجنائية والتأديبية فإن عزل الموظف نتيجة للحكم الجنائي لا يحوز من السلطة التأديبية وبممارسة حقها في التأديب لتوقيع عقوبات تأديبية أخرى إذا ما رأت ملائمة ذلك كما لو احتفظت الأسلوب في الحالتين وأن كان الغالب عملاً في التطبيق أن سلطة التأديب تكتفى بالعزل الذي توسع على العامل نتيجة للحكم الجنائي باعتباره أقصى ما يمكن أن يحكم به السلطة التأديبية المختصة . (٦)

ونحن نؤيد ذلك الاتجاه العملي نتيجة لعدالته ولعقولته .

أما عن طبيعة محكمة الشعب وطبيعة الأحكام التي تصدرها فالمستقر في قضاء مجلس الدولة أن أحكام هذه المحكمة ليست كأحكام المحاكم الجنائية العادية، وبالتالي لا يترتب عليها ما يترتب على أحكام هذه المحاكم من آثار ونقاسا لسلط العاملين .

(٣) أن يكون الحكم الجنائي نهائياً واجب التنفيذ :

يلزم في الحكم الجنائي الذي يترتب أثره في انتهاء خدمة العامل أن يكون نهائياً واجب التنفيذ وذلك كشرط ضروري لكي ينتج آثاره التبعية في المجال الإداري بانتهاء خدمة العامل مسبقاً لحكم المادة (٩٤) من قانون العاملين المدنيين نولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . وطبقاً لحكم المادة ٩٦، من نظام العاملين

= عند أحد من الناس الكفيلة بسلكتهم بطريق مأموريته بأن أخذ منه قهراً بدون إذن أو بشن بخص مأكولا أو علفا يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصري وبالعزل في الحالتين فضلا عن الحكم برد ثمن الأشياء المأخوذة لاستحقاقها » .

(٦) الدكتور / محمد سليمان الطهاوى « سلطة التأديب » - مرجع سابق - ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

بالقطاع العام وغيرهما من نظم العاملين ، وتطبيقا لذلك فقد افنى مجلس الدولة : « بان المادة (٧٧) من نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (الملغى) اذ قضت بانتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة افترضت ان هذا الحكم نهائى واجب التنفيذ حتى ينتج اثره في هذا المسمى . فلا يكتفى لانتهاء خدمة العامل مجرد صدور حكم بذلك اذا لم يكن قابلا للتنفيذ . ومن ثم فلن الحكم الجنائى الصادر ضد السيد / باعتبارها حكما غير نهائى . لا يترتب عليه انتهاء خدمته طبقا للمادة (٧٧) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (الملغى) ولو ادانته في جريمة مخلة بالشرف . (٧)

ويعتبر الحكم نهائيا اذا كان غير مطعون عليه ، وغير قابل للطعن عليه بطريق من طرق الطعن العادية .

وبناء على ذلك فان الحكم يعتبر كذلك اذا كان غير قابل للطعن اصلا بلعدى هذه الطرق اى بالمعارضة او الاستئناف او كان قابلا للطعن وانتهى بمبدأ الطعن او طعن عليه فعلا ورفض الطعن .

اما الطعن على الحكم او قابلية الطعن عليه بطريق طعن سم سادى اى بالامضى او بالنقض اعادة النظر فليس من شأنه ان يوقف تنفيذ الحكم . ونكتفى بذلك ويمكن للتوسع في شرح هذه الموضوعات الرجوع الى قانون الاجراءات الجنائية وقانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد بشأنه نص بقانون الاجراءات الجنائية طبقا للقواعد العامة .

اما فيما يتعلق بالاحكام العسكرية فكما سبق القول فانها لا تعتبر نهائية واجبة التنفيذ الا بعد التصديق عليها طبقا للمادة (١٨٨) من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والتي تنص على ما يلى :

« يكون للحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالبراءة او بالادانة قوة الشيء المقضى طبقا للقانون بعد التصديق عليه قانونا » .

(٧) الفتوى رقم ٩٤٦ فى ١٩٦٠/٢/١ - ملك رقم ٧٠٣/١/٧

وبناء على ذلك فلا يترتب على الحكم العسكري انتهاء خدمة العامل
المحكوم عليه ونقلا لنظام المصلين الخنيين بالدولة الا من تاريخ التصديق
عليه . (أ)

وجدير بالاحاطة انه يجب لكى يترتب الحكم الجنائي أثره في المجال
الإدارى والتأديبى الا تكون المحكمة التى أصدرته قد أقرت بحقه تنفيذها .

(أ) المستشار / عبد الوهيب البندارى : « العقوبات التأديبية » - مرجع
ص ٢٤٢ - ٢٤٥ .

المبحث الثانى

اثر الحكم الجنائى على المساعدة التأديبية

نتكلم فى هذا الموضوع على النحو التالى :

المطلب الاول

(اولا) تقسيم الجرائم الجنائية من حيث اخلالها او عدم اخلالها بالشرف والامانة

(١) الجرائم المخلة بالشرف والامانة لم تعرف ولم تحدد فى التشريع ، فالمشروع لم يعرفها ولم يحددها سواء فى قانون العقوبات او فى قوانين ولوائح العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام او غيرها ، غير انه من المتفق عليه انه يمكن تعريف هذه الجرائم بانها تلك التى ترجع الى ضعف الخلق وانحراف فى الطبع .

والشخص اذا انحدر الى هذا المستوى الاخلاقى لا يكون اهلا لتولى الوظائف العامة التى تقتضى فئما يتولاها ان يكون متحليبا بالامانة والشرف واستقامة الخلق .

وقد اكدت المحكمة الادارية العليا هذا المفهوم فى حكمها الصادر فى ٢٢ يناير سنة ١٩٧٢ حيث تقول :

« ان الجرائم المخلة بالشرف لم تحدد فى قانون العقوبات او فى اى قانون سواء تحديدا جامعا مانعا كما انه من المتعذر وضع معيار مانع فى هذا الشأن على ان يمكن تعريف هذه الجرائم بانها هى تلك التى ترجع الى ضعف فى الخلق وانحراف فى الطبع مع الاخذ فى الاعتبار طبيعة الوظيفة ونوع العمل الذى يؤديه العامل المحكوم عليه ونوع الجريمة والظروف التى ارتكبت فيها والافعال المكونة لها ومدى كشفها عن التافز بالشهوات والنزوات ومساء السيرة والحد الذى ينعكس اليه اثرها على العمل وغير ذلك من الاعتبارات » .

وبذات المعنى انتك الجمعية العمومية بالقسم الاستشارى ، في
فتاها الصادرة في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٨ م .

وجدير بنا ان ما قالت به المحكمة الادارية العليا لا يرتى الى مستوى
المعيار القاطع غير انه مجرد توجيه يسترشد به في هذا المجال وغالبا
ما يظهر اثر ذلك في التطبيق في قضايا العللين .

ونبين في الفقرة التالية اهم التطبيقات العملية المستفاد من احكام
انقضاء الادارى ، ومن مناوى القسم الاستشارى بمجلس الدولة فيما اعتبر
جرائم مخلة بالشرف وما اعتبر جرائم غير مخلة بالشرف .

(٢) تطبيقات عملية من احكام انقضاء الادارى ومن فتاوى القسم
الاستشارى بمجلس الدولة فيما اعتبر جرائم مخلة بالشرف وجرائم
غير مخلة بالشرف

نبين ذلك بليجاز على النحو التالى :

(١) الجرائم المخلة بالشرف :

من قضاء محكمة القضاء الادارى : —

- * تبديد الاموال المحجوز عليها .
- * السرقة .
- * غش القطن .
- * المعاشرة غير المشروعة .
- * اختلاس الاموال الاميرية .
- * التلاعب في تذاكر الانتخاب .
- * اتلاف الاشجار .
- * جريمة الرشوة .
- * جريمة النصب .
- * الاشتراك في تزوير محرر رسمى .

من فتاوى القسم الاستشارى بمجلس الدولة : —

- * تبديد الاموال المحجوز عليها .
- * السرقة .
- * اخفاء الاشياء المروقة .
- * التزوير .
- * فتح محل للعب القمار .
- * الاستيلاء على الاشياء المفقودة بنية تملكها .
- * غش المواد الغذائية .
- * انتاج خبز اقل من الوزن .
- * غش الموازين .

(ب) الجرائم غير المخلة بالشرف :

اعتبر كل من القضاة الادارى وادارات الفتوى ، الجرائم التالية
غير مخلة بالشرف وهى :

- * التعدى الذى يحكم فيه بغرامة .
- * الضرب .
- * الحكم بغرامة فى جنحة مشاجرة .
- * فك الاختلاط (الموضوعه بمعرفة الجهات الحكومية المختصة) .
- * جريمة السب .
- * تغيير الحقيقة فى سن احدى الزوجين فى عقد الزواج .
- * تبديد منقولات الزوجة .
- * الجريمة المنصوص عليها فى المادة (٩٨) عقوبات (عدم التبليغ عن جرائم معينة .
- * الجريمة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ فى شأن حل الاحزاب السياسية والذى يحظر على الاعضاء :

والاحزاب المُنْتَطِعة والمنتمين اليها بالقيام بأي نشاط حزبي في اية صورة كانت .

✽ شراء العامل نقد اجنبي محظور التعامل فيه .

✽ احراز سلاح بدون ترخيص .

✽ لعب القمار (٩) .

✽ تبديد الاشياء المحجوز عليها اذا كان المبدد هو مالكاها المعين عليها
حارسا .

(٩) يلاحظ ان جريمة فتح محل للعب القمار تعتبر مخلة بالشرف بعكس جريمة لعب القمار فلا تعتبر مخلة بالشرف وذلك طبقا لفتوى الجمعية العمومية ، نظرا لان جريمة لعب القمار لا ترقى في جسامتها الى فتح محل للعب القمار .

ومن اهم ما تجدر الانتساره اليه ان من اهم الآثار الادارية والتأديبية التي تترتب على الحكم الجنائي الصادر بالادانة في جريمة مخلة بالشرف او الامانة انه يترتب على هذا الحكم عدم جواز تعيين المحكوم عليه في وظيفة عامة او في وظيفة بالقطاع العام وذلك قبل ان يسرد اليه اعتباره وان كان المحكوم عليه موظفا انتهت خدمته بقوة القانون .

✽ واننا لا نتفق في الاتجاه الذي يعتبر فتح محل للعب القمار ببنابة جريمة مخلة بالشرف دون حالة « لعب القمار » .

ونرى ان كلا الوضعين محل بالشرف ، فقد يؤدي الامر بلاعب القمار الى اختلاس المال الذي في عهده ، او الالتجاء الى اى تصرف محل بالشرف ليفطى خسرانه وهو ما يحدث كثيرا .

المطلب الثاني

احكام البراءة واثرها على المحاكمة التأديبية
وحالة عدم التقيد بقرينة البراءة لانفلات الموظف من العقوبة التأديبية
وحالة تقيد سلطة التأديب بقرار حفظ التحقيق بمعرفة النيابة
او بحجية الحكم الصادر بالبراءة

نعرض هذه الموضوعات على النحو التالي :

- (أولا) احكام البراءة المبنية على نفى الوجود المادى للوقائع .
- (ثانيا) احكام البراءة المبنية على مجرد الاسباب الجنائية .
- (ثالثا) احكام البراءة المبنية على الشك فى نسبة الفعل للمتهم .
- (رابعا) اثر الحكم الجنائى الصادر لأول مرة بالبراءة .
- (خلسا) حالة عدم التقيد بقرينة البراءة لانفلات الموظف من العقوبة التأديبية .
- (سادسا) حالة التقيد بقرار حفظ التحقيق بمعرفة النيابة او بحجية الحكم الصادر بالبراءة .

(أولا) احكام البراءة المبنية على نفى الوجود المادى للوقائع :

ان هذه الاحكام تحوز حجة الشيء المقضى لانها تحمل ثوة الحكم الجنائى اذا ما نفى وجود الوقائع المادية موضوع المحاكمة .
فاذا ما قضى حكم جنائى ببراءة العايل من جريمة معينة بنسأ على عدم وجود الفعل فلا تجوز معاقبته عن نفس هذا الفعل .

(ثانيا) احكام البراءة المبنية على مجرد بطلان الاجراءات الجنائية :

اذا ما قضى حكم جنائى ببطلان الدليل او بطلان نسبة الفعل الى المتهم او بطلان اجراءات التفتيش او القبض فان ذلك الاسر يتصل بالاجراءات الجنائية ولا يقيد سلطات التأديب من محاكمة العايل .

غير أن بعض الفقه يرى أن ذلك الأمر يمنع من إعادة محاكمة
المعلم إدارياً بناءً على إخلاله بواجبات وظيفته . (١٠)

أما إذا قضى الحكم الجنائي ببراءة بناءً على تكيف الإهمال بأنهما
تعد تخلف فيها ركن الجريمة الجنائية فإن هذا الحكم لا يقيّد جهات
التأديب بل تحتفظ بسلطانها التقديرية وذلك بناءً على القاعدة التي تقضي
« بأن حجية الحكم الجنائي لا تثبت إلا بالنسبة لتقرير الوقائع » .

وبناءً على ذلك فإن القضاء التقليدي لا يتقيد بالحكم الجنائي من حيث
التكيف القانوني للفعل .

وقد استلهمت المحكمة الإدارية العليا هذه القاعدة . (١١)

(ثالثاً) أحكام البراءة المجنية على الشك في نسبة الفعل للمتهم :

اتجهت أحكام القضاء الإداري في مصر على أن الإفلات من العقاب
الجنائي لا يؤدي حتماً إلى الإفلات من العقوبة الإدارية أو التأديبية ، فالمحكمة
الإدارية العليا ترى أن حكم البراءة لعدم كفاية الأدلة له شبهة جنائية
أي شبهة ارتكاب الفعل الجنائي بذاته ، الذي حال دون العقاب الجنائي
أو المحاكمة يرجع إلى قلة الدليل وعدم كفايته ، وبالتالي فإنه يصح في رفع
الدعوى التأديبية أن يقال إن هذه الأفعال وإن لم تكن جنائية قد تصم
فأعزلها أو تصفه أو تخففه بسوء سلوك وانحراف الخلق فيسأل عن
ذلك إدارياً (١٢) .

تعليق الفقه :

يرى الأستاذ الدكتور « عصفور » وبعض الفقه عدم التفريق في أحكام
البراءة إذ يرى أن تكون لها جيمها ذات الحجية في اتحاد وصف الأفعال
التي تنسب بسواء للعقاب جنائياً أو تأديبياً أيما كان سبب البراءة

(١٠) المستشار / مصطفى بكر - مرجع سابق - ص ١٦٩ - ويشير
إلى الدكتور / محمد عصفور في نقده لحكم المحكمة الإدارية العليا الصادر
في ١٩٥٧/١٢/١٤ - مجموعة المحكة - السنة الثالثة - القاعدة رقم ٣٧ .
(١١) حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٩٥٩/١/٢٤ - السنة الرابعة -
قاعدة ٥٥ - مشار إليه بالمرجع السابق ص ١٦٩ .
(١٢) المحكمة الإدارية العليا ص ٢ - قاعدة ١٣٥ - مشار إليه بالمرجع
السابق - ص ١٧٢ .

استنادا الى « مبدأ التفسير الضيق » وعدم التمويل على الشبهات « ودرء الحدود بالشبهات » في فرض العقاب ، وانه ما دام التأديب يعتبر فرعاً من فروع الشريعة العامة في العقاب فيجب ان تكون لتقديرات القاضي الجنائية وتقريراته الحجية الكاملة امام جميع جهات التأديب (١٢) .

ويرى الدكتور / عصفور ان البعض قد يعترض على رأيه على اساس ان ليس المقصود دائما ان يكون التصرف المنحرف خطأ واحداً في المجالين الجنائي والتأديبي اذ نظر اليها من زاويتين مختلفتين . ويرد على ذلك النعى بقوله : « ان هذا الاعتراض يشويه الخطأ والقسوة وذلك للأسباب التي عددها وهي :

✽ الخطأ لانه يهدد المعنى القانوني المتعارف عليه في التصرفات المنحرفة فلا يصح ان تتغير أوصافها ومثال ذلك تزوير في اوراق رسمية من موظف .

✽ والقسوة لانه يقيم مسئوليتين عن تصرف واحد هو الاخلال الخطير بواجبات الوظيفة بجزاءات متعددة في حين ان الفعل المنحرف واحد ويكفي لردعه العقوبة الجنائية .

✽ ان من الخطأ القول بهذا الفصل المطلق بين النطاقين الجنائي والتأديبي مع انه لم تستقر في العمل قاعدة مطلقة جادة التطبيق تفرض الفصل التام بين النظامين الجنائي والمدني وتعمل للاول السيادة التامة بحجة سمو العقاب . بل انصرف البحث الى تحديد الصلة بينهما على اساس تحديد الصلة بين الخطأين الجنائي والمدني وهل هما مختلفان او متطابقان .

ويرى ايضا ان ما تجرى عليه المحاكم التأديبية عندها في العمل يدل دلالة واضحة على انها تعلق النظر في الدعوى التأديبية — عند احتصاد الوصفين الجنائي والتأديبي — على البت في الدعوى الجنائية .

ويرى الاستاذ الاستشاري / مصطفى بكر ان الاتجاه المعلى يؤيد رأى الاستاذ الدكتور / عصفور ، غير ان المحاكم التأديبية لا تبطل الى ذلك الرأى

(١٢) دكتور / محمد عصفور : « جريمة الموظف العام » ط/١٩٦٣ — ص. ٢٩٠ .

أخذاً بالتحوط الذى تأخذ به المحاكم حتى يستقر وجدان قضائهما فى عدم
تقتراف العامل للتهمة التى قضى فيها بالبراءة على الشك فى نسبة الفعل
للمتهم . (١٤)

ومن جليتنا نؤيد الاستاذ الدكتور / عصفور فى الحجج التى ذهب اليها
حتى لا تعدد محاكمة عليل انتهت المحكمة الى براءته على أساس الشك فى
نسبة التهم المسندة اليه ونسند فى ذلك الى ان « الشك يفسر لصالح المتهم »
كما نرى الا تحمل المحاكم التأديبية نفسها محل جهة القضاء الجنائى
الذى انتهت الى عدم كفاية الأدلة .

(رابعا) : أثر الحكم الجنائى الصلح لاول مرة بالبراءة :

تنص الفقرة السابعة من المادة (٩٤) من قانون العاملين المنعنين بالدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن انتهاء خدمة العامل على ما يلى :

« الحكم بعقوبة جنائية فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون
المعقوبات او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها فى القوانين الخاصة او بعقوبة
مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن الحكم مع وقف
التنفيذ . ومع ذلك فان كان الحكم قد صدر عليه لاول مرة فلا يؤدى الى
انتهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من
واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة ان بقاء العامل يتعارض مع
مقتضيات الوظيفة او طبيعة العمل » .

كذلك تنص الفقرة السابعة من المادة (٩٦) من قانون نظام العاملين
بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن انتهاء خدمة العامل على ما يلى :

« الحكم عليه بعقوبة جنائية فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون
المعقوبات او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها فى القوانين الخاصة او بعقوبة
مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن الحكم مع وقف
التنفيذ .

ومع ذلك فاذا كان قد حكم عليه لاول مرة فلا يؤدى الى انتهاء الخدمة
الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع اسباب الحكم

(١٤) المستشار / مصطفى بكر — مرجعه السابق — ص ١٧٤ .

وتظروف الواقعة ان بقلؤه في الخدمة يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل » .

ويتضح من النصوص سلفة البيان ان الحكم الجنائي اذا كان هو
السببة الاولى للعامل فلا يفصل العامل تلقائيا وبقوة القاتسون نتيجة
لهذا الحكم وانما يمرض الحكم على لجنة شئون العاملين المختصة
بالجهة التي يتبعها المحكوم عليه لتظفر في امره . فلا يفصل العامل
كأثر لهذا الحكم الا اذا ارتأت لجنة شئون العاملين ذلك ويجب
ان يكون قرار اللجنة سببا مسببا مستندا من اسباب الحكم وظروف
وملابست الواقعة او الوقائع التي ارتكبها العامل وماهيتها
وتوعيتها ومدى جسامتها وان يتضح ان بقاء العامل بعد الحكم المتعلق
بالبسابة الاولى يتعارض مع مقتضيات الوظيفة وواجباتها وكرامتها
وطبيعتها .

وجدير بالاحاطة ان المشرع لم يحدد مدة معينة للجهة الادارية لتصدر
في خلالها قرارها اذا رأت فعل العامل كأثر للحكم الجنائي الصادر ضده .
ويرى الفقه أنه كان يجدر تحديد مثل هذه المدة حتى لا يظل المركز
القانوني للعامل مزعزعا وغير مستقرا .

ومن ناحية أخرى فإن الجهة الإدارية اذا رأت عدم فصل العامل كأثر
للحكم الجنائي فإن هذا لا يقيد يدها في اتخاذ الاجراءات التأديبية
وتوقيع العقوبة الملائمة عليه ، كما يجوز لها ان تحيله الى المحكمة
التأديبية المختصة لتتولى تأديبه بمعرفته . (*) وقد أكدت ادارة الفتوى
بمجلس الدولة ذلك الاتجاه (***)

(*) المستشار / عبد الوهاب البنداري : « العقوبات التأديبية » - مرجع
سابق - ص ٢١٤ - ٢١٦ .

(**) بمرض هذا الموضوع على ادارة الفتوى بمجلس الدولة افتت بما يلي:
« ان قرار وزير العدل الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل بعض
أحكام القرارات الخاصة بقلم السوابق الذي قضى في المادة ١٤ من نفسه =

**(خامسا) حالة عدم التقيد بقرينة البراءة من العقوبة الجنائية
لائحة الموظف من المحكمة التأديبية :**

طبقا لهذا الاتجاه ، غلظت الموظف من العزل الذى يقع بقوة القانون
فان ذلك لا يعنى اقلاته من كل عقوبة تأديبية فقد ترى الجهة الادارية
معلقته اذا ما توافرت في حقها اسباب الادانة الادارية بشأن ما اتاه من
مخلفات لمقتضى الواجب الوظيفى .

وتقول المحكمة الادارية العليا في تقرير ذلك : « ان الادارة تبرر التدخل
وتنفرد بتقدير ملائمة الاثر الذى ترى ترتيبه بناء على مسلك الموظف » . (١٥)

وقد ينتهى المطاف في المساطة الى عزل الموظف تأديبيا ، وذلك تطبيقا
لمبدأ استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية ، فالمخالفة التأديبية
طبقا لهذا الرأى لا تخرج عن كونها تهمة قائمة بذاتها مستقلة عن التهمة
الجنائية قوامها مخالفة الموظف لواجبات وظيفته ومقتضياتها وكرامتها ،
بينما الجريمة الجنائية هي خروج المتهم عن المجتمع فيما نهت عنه القوانين الجنائية
او امرت به ، وهذا الاستقلال قائم ولو كن ثمة ارتباط بين الجريمتين . (١٦) هذا

= بالا يثبت في الشهادات التى يطلبها محكوم عليه من قلم السوابق
الحكم الصادر في اية جريمة بالغرامة او بالحبس مدة لا تزيد على سنة
بشرط ان تكون العقوبة قد نفقت يقتصر اثره على صحيفة سوابق
المحكوم عليه ، فلا يظهر هذا الحكم بها حتى استوفيت الشروط المقررة
لذلك اما سائر الآثار القانونية المترتبة على الحكم ومنها الاثر المقرر
بالمادة ١٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ « المسمى » بانتهاء خدمة المستخدم
خارج الهيئة حتى صدر بحكم في جنسية او جريمة مظهلة بغيره فانها تنفذ » .

(راجع الفتوى رقم ٧٨٥ في اول سبتمبر ١٩٥٦ - س٩ - ص ٢٥٦ -
بند ٢٤٩) .

(١٥) المحكمة الادارية العليا - السنة السابعة - قاعدة ٩٥ - مشلر
لهذا الحكم بكتاب المستشار مصطفى بكر - مرجع سبق - ص ٥٩ .

(١٦) المحكمة الادارية العليا في ٥٧/١٢/٢٧ - س٢ ، ص ٤٥٨ -
(نفس الحكم) .

(م - ٢١ المحلكات التأديبية)

فضلا عن انه اذا كان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة لا يمنع من مساطحة الموظف اداريا عن ذات الفعل الذي يرى منه . (١٧) فالحكم الصادر بالادانة يرتب المساطحة من بلب اولى . (١٨)

ولذلك فقد يعزل الموظف نتيجة لحكم جنائي يدينه في واقعة جنائية معينة وذلك على التفصيل التالي :

(١) يكون العزل عقوبة تبعية ، ونعنى بذلك انه يتم بقوة القانون ودون حاجة الى النص عليه في الحكم متى حكم على الموظف بعقوبة جنائية ، والعزل في هذه الحالة يكون مؤبدا اى يؤدي الى حرمان الموظف من وظيفته بصفة نهائية ، وعدم اهليته مستقبلا لتقلد الوظائف العالية وذلك طبقا لما جاء بالمادة (٢٥ عقوبات) . (١٩)

(١٧) المحكمة الادارية العليا في ٥٩/١/٢٤ س؛ ص ٦٦٢ .
(١٨) دكتور عبد الفتاح حسن : مقال منشور بمجلة العلوم الادارية - س؛ - العدد الاول - يونية سنة ١٩٦٢ بعنوان « اثر الحكم في انهاء علائقة الموظف بالدولة » - ص ١٨٦ وما بعدها .
(١٩) تنص المادة ٢٥ عقوبات على ما يلى :
كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

(أولا) القبول في اى خدمة في الحكومة مباشرة او بصفة متمهد او ملتزم ايا كانت أهمية الخدمة .
(ثانيا) التخلي برتبة او نيشان .
(ثالثا) الشهادة ائلم المحكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال .
(رابعا) ادارة اشغله الخاصة بأمواله وإبلاكه مدة اعتقاله وبمعين فيها لهذه الإدارة تقرره المحكمة ، فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقلته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة في ذلك ، ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كراسة . ويكون القيم الذى تقرره المحكمة أو تنصبه تلجأ لها في جبيع ما يتعلق بقوانينه . ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله الا ببناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة ، وكل التزام يتمهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغيا في ذاته . وترد أموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته والاخراج منه ، ويقدم له القيم حسابا عن ادارته .

(ب) يمكن أن يكون العزل كمعقوبة تكميلية وفي هذه الحالة لا يتم الا بإشارة صريحة في الحكم تظهر في حالات متعددة كالرشوة ، واختلاس الاموال الاميرية والغدر وغير ذلك من الجرائم التى نص عليها قانون العقوبات (مع ملاحظة ما ادخل عليه من تعديلات) .

والعزل في هذه الحالة عقوبة تكميلية وجوبية أى انه يستلزم النص الصريح عليه في الحكم ، والقاضى ملزم بأن يضمن حكمه هذا النص ، كما انه عزل مؤقت لا تنقص مدته عن سنة او عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها على الموظف ايها اكبر ، الا انه لا يجوز ان تزيد في كل الاحوال عن ٦ سنوات (٢٠) .

(ج) ويظهر العزل ايضا عند الحكم على الموظف بمعقوبة جنحة في بعض الجنح التى اثار الشارع بناسبتها الى ضرورة النص على عزل الموظف في الحكم الصادر بالادانة ، فالعزل هنا هو ايضا عقوبة تكميلية وجوبية كما انه عزل مؤقت لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد عن ٦ سنوات (٢١) .

(د) واخيرا يكون العزل عقوبة تكميلية ولكن بصفة جوازية للقاضى عنه الحكم على الموظف بمعقوبة جنحة في جنح معينة اخرى وهو هنا عزل مؤقت ايضا يتقيد بالحدود الواردة بالمادة (٢٦) من قانون العقوبات .

يتضح مما سبق ما للحكم الجنائى من اثر في عزل الموظف ، وكما سبق يمكن ان يكون العزل نهائيا او مؤقتا لمدة محددة ، كما انه يتم بصورة وجوبية تارة ،

= (خامسا) بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائيا عسوا في احد المجالس الحسبية او مجالس المديرية او المجالس البلدية او المحلية او اى لجنة عوميسة .

(سادسا) صلاحيته ابدأ لان يكون عضوا في احدى الهيئات المبينة بالبقرة الخامسة او ان يكون خيرا او شاهدا في العقود اذا حكم عليه نهائيا بمعقوبة الاذلال الشاقة .

(٢٠) تراجع المادتين رقم ٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بصدار قانون العقوبات .

(٢١) مثال ذلك الجنح المنصوص عليها في المواد ١٢٢ ، ١٢٣ (٢) ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ٢٢٠ من قانون العقوبات (تراعى التعديلات) .

وبصورة اختيارية تارة أخرى ، كما يقع بقوة القانون في بعض الحالات 'المعينة' .
وذلك بناء على 'إشارة' ترد بحكم الادانة .

ومؤدى ما تقدم أن المشرع الجنائى يرتب على الاحكام الجنائية أثرا مخلفة
تتناوب من حكم لآخر متأثرا بجسالة الجريمة وبنوع الجرم المنسوب الى الموظف
(اى العامل طبقا للمصطلح الجديد) .

وينتقد بعض الفقه أسلوب تدخل المشرع الجنائى في تنظيم مسألة العزل
من الوظيفة العلية لاتصال ذلك الامر بميدان آخر هو ميدان القانون
الادارى (٢٢) .

(سادسا) حالة التقيد بقرار حفظ التحقيق بمعرفة النيابة او بحجية الحكم المصادر بالبراءة

تمثل هذه الحالة في تقييد سلطات التحقيق الادارى بقرار الحفظ الصادر
من النيابة او بصور حكم جنائى بالبراءة .

ويسى هذا الاتجاه على قرينة احترام قرار النيابة بالحفظ في الوضع
الاول ، والى حجية الاحكام في الوضع الثانى .

فبالنسبة للوضع الاول فانه اذا ما انتهت النيابة الى حفظ التحقيق
المنسوب الى الموظف ، فلا ينبغى على سلطات التحقيق الادارى ان تعيد تحقيق
نفس الوقائع التى قامت النيابة بحفظها ، كما يجب عليها ان تترىص بقرار
النيابة اذا لم يكن قد صدر وتتصرف بعد ذلك على ضوء ما يسفر عنه التحقيق
الجنائى حتى يكون قرارها محمولا على اسباب صحيحة .

وقد تايد هذا الراى بحكم المحكمة الادارية العليا حيث قضت بوقف تنفيذ
قرار صدر بفصل الموظف فصلا رئاسيا لان قرار الفصل صدر قبل ان تتم النيابة
العامة التحقيق في التهم المنسوبة اليه ، ثم انتهى التحقيق الى عدم صحة

(٢٢) يراجع في هذا الشأن راى الدكتور عبد الفتاح حسن بالمثل السابق

الإشارة اليه ص ١٧٩ وما بعدها .

الإتهام وأسست المحكمة حكمها بأن الادانة التأديبية انقضت ركن السبب المبرر
اذك حتى اذا كان قد صدر في ظروف استثنائية لمصلحة امن الدولة .

وذلك تأييدا لما سبق بيانه بأن ركن السبب من اهم المسائل التى تحيل
عليها القرارات التأديبية .

وفي هذه القضية تقول المحكمة : —

« انه ليس من شأن الظروف الاستثنائية ان تخلق للقرار الادارى سببا
ذاتيا لفصل الموظف متى بان من التحقيق انه غير قلم في حقه بالفعل » (٢٢) .
اما بالنسبة للوضع الثانى فمتى صدر حكم جنائى بالبراءة فينبغى على
سلطات التحقيق الادارى ان تحترم حجية هذا الحكم ونضرب لذلك مثلا كبير
الاهمية من احكام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة المصرى حيث تقول : —

« سبق لهذه المحكمة ان قضت بأنه لا يجوز لمجلس التأديب ان يعمود
للمجادلة في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائى حاز قوة الامر المقضى ، ونفى
وتوعها ، واذا كان الحكم الجنائى في القضية ٧٢٧ لسنة ١٩٧٠ نفى عن المخالف
المخالفين الموجهتين اليه وحكم ببراءته مما اسند اليه فيها ، فلا يجوز للقرار
التأديبى ان يعيد النظر فيما قام عليه الحكم الجنائى الذى قضى ببراءة المخالف
من هاتين المخالفتين والا كان في ذلك مساس بقوة الشيء المقضى وهو
ملا يجوز » (٢٤) .

ونضيف الى الوضع السابق انه متى نقض الحكم الجنائى الذى حكم فيه
بالادانة ، وانتهى النقض الى براءة المتهم مما اسند اليه لعدم صحة الوثائق
وثبوت تظنيها كلن قرار العزل السابق على البراءة معدوما وكأنه لم يكن (٢٥) .

(٢٣) المحكمة الادارية العليا — السنة الثالثة — قاعدة (٤٩) .

مشار لهذا الحكم في مؤلف المستشار مصطفى بكر — ط/١٩٦٩ —
ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

(٢٤) مجلس الدولة المصرى « المحكمة الادارية العليا » — الحكم في
القضية رقم ٨٤٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١١ مايو سنة ١٩٧٤ م .

(٢٥) المحكمة الادارية العليا في ١٩٥٩/٦/٢٧ — س ٤ — ص ١٦١٢ .

مشار للحكم بالمقال السابق للكتور / عبد الفتاح حسن المنشور بجله

العلوم الادارية ص ١٨٣ .

لان القرارات المدومة لا تلحقها حكمة ويعتبر تنفيذها من أعمال الفصـب
والعدوان .

ومن نلحيتنا نؤيد هذا الاتجاه احتراماً لحجية الامر المقضى ، واحتراماً
نهية الاحكام القضائية ولما يتضمنه هذا الاتجاه من اسباب انسانية ، وحتى
لا يصبح الموظف عالة على المجتمع ، وحتى لا يعتب ذويه بغير ذنب جنوه ،
ولان البراءة الجنائية او حفظ التحقيقك بمعرفة النيابة العامة غالباً ما تكون
محمولة على اسباب لها ما يبررها من الحقيقة المؤيدة لها .
وتأييداً لوجهة نظرنا نقول أن القضاء الجنائي كثيراً ما ينمى فى احكامه على
ايقاف عقوبة المزل رغبة منه فى انقاذ المركز الوظيفى للمحكوم عليه لاسباب
انسانية او اسباب اخرى يستقل بتقديرها على اسس قانونية صحيحة . .

الباب الخامس
المحاكم التأديبية
وتفسير أحكامها، وتصحيحها، وإلتماس
إعادة النظر

الباب الخامس

المحاكم التأديبية

وطلب تفسير أحكامها ، وتصحيحها ، والتماس إعادة النظر

ويشتمل على :

الفصل الأول

تشكيل المحاكم التأديبية واختصاصها

الفصل الثاني

الآحالة الى المحاكمة التأديبية

واجراءات المحاكمة

الفصل الثالث

ضمانات المحاكمات التأديبية

الفصل الرابع

الحكم في الدعوى التأديبية

وطلب تفسير الحكم ، وتصحيحه ، والتماس إعادة النظر

الفصل الأول

تشكيل المحاكم التأديبية واختصاصها

الفصل الأول

تشكيل المحاكم التأديبية وبيان اختصاصها

تمهيد في نشأة ونظام المحاكم التأديبية في مصر :

انشأت المحاكم التأديبية لأول مرة في مصر بالقرنين ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .
وذلك لعلاج الموهوب التي كلفت قائمة قبل انشاء المحاكم التأديبية
ومن أهمها :

١ - تمعدد المجالس التأديبية التي كلفت تتولى المحاكمة .

٢ - بطء اجراءات المحاكمة .

٣ - غلبة العنصر الاداري في تشكيل مجالس التأديب .

وقد تضمن النظام الجديد للمحاكم التأديبية تفليبه العنصر القضائي

في تشكيل هذه المحاكم وذلك بقصد تحقيق هدفين وهما :

(١) ان نظم القاديب القضائي يتميز بقترب الدعوى التأديبية من الدعوى الجنائية ، ويتطلب نصلا مطلقا بين السلطة الرئسية التي ترفع الدعوى التأديبية وتتابعها ، وبين هيئة قضائية محايدة مستقلة ويعتبر حكما ملزما للسلطات الرئسية .

(٢) ولان لاحكام هذه المحاكم حجية الشيء المفضى ولا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا (حسبما سيأتى بيانه) .

وأخيرا فان وجود المحاكم التأديبية يساعد كبار موظفي الدولة على التفرغ لاعمالهم الادارية .

المبحث الأول

التشكيل الحالي ، للمحاكم التأديبية ، طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
في شأن مجلس الدولة

أوضحت ذلك المادة السابعة من القانون المذكور حيث نصت على أن :

« تتكون المحاكم التأديبية من :

١ - المحاكم التأديبية للمعالمين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم .

٢ - المحاكم التأديبية للمعالمين من المستوى الأول والثاني والثالث ومن يعادلهم .

وأوضحت المادة الثامنة من هذا القانون ، مقر المحاكم التأديبية للمعالمين
من مستوى الإدارة العليا ، وكيفية تشكيل هذه المحاكم ، حيث نصت على أن :

« يكون مقر المحاكم التأديبية للمعالمين من مستوى الإدارة العليا في
القاهرة والإسكندرية . وتؤلف من دائرة أو أكثر ، تشكل كل منها من ثلاثة
مستشارين ... ويصدر بالتشكيل قرار من رئيس المجلس » .

كما أوضحت المادة المذكورة ، مقر المحاكم التأديبية للمعالمين الشاغلين
لوظائف أقل من مستوى الإدارة العليا ، وكيفية تشكيل هذه المحاكم ، فتد
نصت تلك المادة على أن :

« يكون مقر المحاكم التأديبية للمعالمين من المستويات الأول والثاني والثالث
في القاهرة والإسكندرية . وتؤلف من دوائر تشكل كل منها برئاسة مستشار
مساعد على الأقل وعضوين اثنين من النواب على الأقل . ويصدر التشكيل
بقرار من رئيس المجلس » .

كما نصت المادة السابعة عشرة على أنه :

« يجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة إنشاء محاكم تأديبية في المحافظات
الأخرى (١) ، وبين القرار عددها ومقرها ، ودوائر اختصاصها ، بعد أخذ
رأى مدير النيابة الإدارية » .

(١) أى غير القاهرة والإسكندرية ، وتوجد الآن بالمنصورة ، وطنطا ،
واسيوط

وإذا شمل اختصاص المحكمة التأديبية أكثر من محافظة جاز لها ان تنعقد في عاصمة أى محافظة من المحافظات الداخلة في اختصاصها ، وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة .
يختص ما تقدم ما يلى :

(١) ان المحاكم التأديبية نوعان :

- (النوع الاول) يختص بالمحلمين من مستوى الادارة العليا .
- (والنوع الثانى) يختص بالمحلمين من المستوى الاول والثانى والثالث .
- وتشكل المحكمة من النوع الاول من ثلاثة مستشارين من مجلس الدولة .
- اما النوع الثانى : فتشكل المحكمة برئاسة مستشار مساعد على الاقل وعضوين اثنين من النواب على الاقل .
- وهذا التشكيل ، والاختصاص ، بالنسبة لكل نوع من هذه المحاكم التأديبية يسرى سواء بالنسبة للمحلمين المدنيين بالدولة او المحلمين بقطاع العام . ويتحدد الاختصاص بين هذين النوعين من المحكم على اساس المستوى الوظيفى للمحلل المحال للمحاكمة .
- (٢) اصبح تشكيل المحاكم التأديبية ، قضائيا خالصا ، فقد استبعد منه المشرع ، العنصر الادارى .

= وتوجد المحكمتان التأديبيتان للمحلمين من مستوى الادارة العليا وما يعادلهم بمدينتى القاهرة والاسكندرية .
والمحكم التأديبية للوزارات هى :

- الرياسة وما يتبعها .
- الصناعة وما يتبعها .
- التعليم وما يتبعها .
- الزراعة وما يتبعها .
- الصحة وما يتبعها .

ويتولى اعضاء النيابة الادارية الادعاء امام المحكم التأديبية ، ويكون تحديد عدد الجلسات بالمحكم التأديبية ، وايلم ووقت انعقادها طبقا للنظام الذى يضعه رئيس مجلس الدولة بقرار منه .

كما أن تشكيل هذه المحاكم ، يمرى على العاملين كافة : سواء فيما يتعلق بالمعاملين الفنيين بالقوة أو العاملين بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات كشركات ... وذلك على عكس ما كان عليه الحال في ظل القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ سلف الذكر (مع ملاحظة : أن المؤسسات العامة قد ضمت) .

(٣) يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية - وفقا للمادة (١٧) من قانون مجلس الدولة تبعا للمستوى الوظيفي للعامل وقت اقامة الدعوى ، ومن هذا يتضح أن المنطوق في تحديد الاختصاص ، هو بالمستوى الوظيفي للعامل ، وليس على أساس آخر كالرتب أو الأجر الذى يتقاضاه .

وإذا تمدد العاملون المقدمون للمحاكمة كاتب المحكمة المختصة بمحاكمة اعلامهم في المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعا .

(٤) طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة (١٧) من قانون المجلس تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الاول والثاني والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات ، والشركات ، والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المصلحة ١٥٠ . (٢)

(٢) سنشر بالمطلب التالى الى نصوص المواد الواردة بقانون مجلس الدولة من المادة الخامسة عشر حتى المادة - الثمانية والعشرين لما لذلك من أهمية في هذا الموضوع .

المبحث الثاني

الاختصاص العام للمحاكم التأديبية

ان اختصاص المحاكم التأديبية يتحدد على اساس المستوى الوظيفي للعامل
نختص المحكمة التأديبية العليا بمحاكمة العاملين من مستوى الادارة العليا
وتختص المحاكم التأديبية العادية بمحاكمة من يشغلون وظائف ادنى من هذا
المستوى ، ويلاحظ أن المحكمة التأديبية العليا ليست أعلى درجة من المحاكم
التأديبية العادية ، اذ لا يطمئن في أحكام المحاكم التأديبية المختصة بالمستوى
الادنى أمام المحكمة التأديبية العليا ، بل يطمئن في أحكام كل المحاكم
التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا بعد عرض المنازعة على هيئة محص
الطعون حسبما سيأتى بيانه .

وينقسم الاختصاص التأديبي العام للمحاكم التأديبية الى ثلاثة
اختصاصات وهى :

اولا : الاختصاص التأديبي المبتدأ .

ثانيا : الاختصاص التأديبي التعميبي .

ثالثا : الاختصاص المتعلق بتقرير ما يتبع في شأن الجزء الموقوف هرنه
وقتنا عن مدة الوقف الاحتياطي واصدار القرارات المتعلقة بطلبات مد الوقف ،
حسبما سيأتى بيانه تفصيلا .

وجدير بالاحاطة ان قواعد الاختصاص فيها تتعلق بمحاكم القضاء
الادارى من النظام العام . (٢)

ونتكلم عن هذه الاختصاصات طبقا لهذا التقسيم العام ، ثم نتناول
بعد ذلك الاختصاص التفصيلي للمحاكم التأديبية حسبما ورد بقانون مجلس
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالمواد من الخمسة عشرة الى الثانية والعشرين .

(٣) المحكمة الادارية العليا - دعوى رقم ٧٥٦ - س٢ق -
١٩٥٧/١٢/١٤ .

المطلب الاول

(أولا) الاختصاص التأديبي المتنازع المحاكم التأديبية

يسمى هذا الاختصاص أيضا « المحكمة التأديبية » وتلرس المحاكم التأديبية هذا الاختصاص عن طريق الدعوى التأديبية التى تقيها النيابة الادارية طبقا لاختصاصها الوارد بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ « وما أنى عليه المشرع من تعديلات » .

فإذا رات النيابة الادارية ان المخالفة تستوجب جزاء اشد مما يمكن للجهة الادارية توقيعه اخلت الاوراق الى المحكمة التأديبية المختصة مع اخطار الجهة التى يتبعها العامل بالاحالة . (٤)

ولا يشترط لمدرسة المحاكم التأديبية اختصاصها أن تكون النيابة الادارية هى التى تولت تحقيق المخالفة ، بل يستوى أن يكون التحقيق قد تولته النيابة الادارية أو الجهة الادارية .

وتكون محكمة الموظف أو الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم على أسس اعتبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التى وقعت فيها المخالفة ، أو المخالفات المذكورة ، ولو كانوا تابعين عند المحكمة لوزارات أخرى فإذا تعذر تعيين المحكمة على الوجه السابق تكون المحكمة أمام المحكمة المختصة بالنسبة للوزارة التى يتبعها العدد الأكبر من الموظفين فإذا تساوى العدد عينت المحكمة المختصة بقرار

(٤) تراجع المادة ٢/١٤ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (الخاص بالنيابة الادارية) ويلاحظ أن الدعوى ترفع طبقا للمادة ٢٣ من نفس القانون بإيداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة بسكرتارية المحكمة التأديبية المختصة ويتضمن قرار الاحالة بياناً بالمخالفات النسوبة الى الموظف ويحدد رئيس المحكمة الجلسة المختصة لنظر الدعوى وتتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من ايداع الاوراق ، ويكون الاعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

من رئيس مجلس الدولة (تراجع المادة ٢٤) من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (٥) .

والاصل ان الدعوى التأديبية شأنها شأن الدعوى الجنائية
اذ تكون مقصورة على المتهم وعلى وقوع المخالفة الواردة بقرار
الاحالة بالنسبة لكلا من المتهمين .

ومع هذا الاصل العلم ان هناك استثناءات وردت عليه ، نص عليها
تتكون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد وردت هذه الاستثناءات
بالمقتعين ٤٠ ، ٤١ من هذا القانون ، فقد اجاز المشرع للمحكمة التأديبية
ان تنصدي لوقائع لم ترد في قرار الاتهام او الاحالة ، كما اجاز لها ان تقيم
الدعوى على عاقلين لم يتبها في هذا القرار . (٦)

**(٥) نص المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة
الادارية على ما يلي : —**

« تكون محكمة الموظف او الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او
مخالفات مرتبطة ببعضها وجزائهم على اساس اعتبارهم تبعين للجهة او
الوزارة التي وقعت فيها المخالفة او المخالفات المذكورة . ولو كانوا تبعين عند
المحاكمة لوزارات اخرى فلذا تمذر تعيين المحكمة على الوجه السابق تسكون
المحاكمة اهل المحكمة المختصة بالنسبة للوزارة التي يتبعها العدد الاكبر من
الموظفين ، فلذا تساوى العدد عينت المحكمة المختصة بقرار من رئيس مجلس
الدولة .

**(٦) نص المادة (٤٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الخاص بمجلس
الدولة على ما يلي : —**

« تفصل المحكمة في الواقعة التي وردت بقرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز
للمحكمة سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة الادارية التصدي لوقائع
لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الاوراق
ويشترط ان تمنح العلل اجلا مناسبا لتحضير دفاعا اذا طلب ذلك » .

**وتنص المادة (٤١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الخاص بمجلس الدولة
على ما يلي : —**

« للمحكمة ان تقيم الدعوى على عاقلين من غير من قدموا للمحاكمة املها ،
اذا قبلت لديها اسبلا جديدة بوتوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم
اجلا مناسبا لتحضير دفاعهم اذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها الى دائرة
اخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة » .

ولتطبيق المادتين السابقتين المتعلقةتين باستعمال المحكمة حقها في التصدى لوقائع لم ترد في قرار الإحالة أو تقديم أشخاص لم ينهوا في هذا القرار يجب مراعاة الضوابط التالية التي أوجبه القانون لممارسة المحكمة ذلك الحق ، ونبين أهمها فيما يلي :

(١) يلزم أن تكون المخالفات المنسوبة الى المتهم أو الى المتهمين الجدد الذين مستدخلهم المحكمة في دائرة الاتهام مستمدة من أوراق الدعوى لأنه لا يجوز أن تصبح المحكمة جهاز اتهام ومحاكمة في وقت واحد ، ولهذا فإن الدعوى في هذه الحالة تحال برمتها الى دائرة أخرى وفقاً للأجراءات التي قررها المشرع بالمادة (١) من قانون مجلس الدولة (سالفه البيان) .

ويستفاد من هذا النص انه يلزم لأعمال حكمه أن تبين المحكمة وهي تنظر دعوى تأديبية معينة وهي مطروحة امامها أن تثبت أن ثمة أسباب جديدة مستمدة من أوراق هذه الدعوى وتحقيقاتها تقتضي توجيه الاتهام الى عاملين غير من قدوا للمحاكمة في قرار الإحالة .

ومناد ما تقدم. أن تكون المخالفات التي رأت المحكمة نسبتها الى هؤلاء العاملين مرتبطة بدعوى متفرعة عنها ، والدليل على ذلك أن العبارة الواردة بالنص تشير الى إحالة الدعوى برمتها الى دائرة أخرى .

وجدير بالاحاطة انه لا يجوز للمحكمة عند أعمال هذا النص أن توجه الاتهام الى غير من قدما للمحاكمة أمليها عن مخالفات لا تتصل بالدعوى المنظورة أيا كان المصدر الذي استنتت منه المحكمة علمها بهذه المخالفات على غرض وجودها أو محتها (٧) .

وتطبيقاً لذلك فقد قضت المحكمة الإدارية العليا بما يلي : -

« أنه لما كان ذلك وكانت المحكمة التأديبية قد أبرت في حكمها المظنون فيه بإقامة الدعوى ضد رئيس مجلس إدارة الشركة ... لاتهامه عن المخالفات التي سلف ذكرها ، ولما كانت هذه المخالفات منبئة تماماً بالمخالفات

(٧) المستشار / عبد الوهاب البنداري « الاختصاص التأديبي والسلطات التأديبي » - ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

انواردة في التحقيقات وقرار الاتهام المقدم ضد المطعون ضده ... انذاك يكون
الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ومن ثم يتمين الحكم بالفائسه » (٨)

(٢) ان سلطة المحاكم التأديبية في التصدى اوقائع او متهمين ام برد
ذكرهم في قرار الاتهام مقصورة عليها دون غيرها لأن نص المادتين
٤٠ ، ٤١ لا ينصرف الى غير المحكمة التأديبية من الهيئات التأديبية الأخرى
كجالس التأديب ، وانما يجوز لهذه الهيئات ان توصي في حكمها او قرارها
بتكليف الجهة الادارية ببحث الوقائع المتصلة باتهامات أخرى او بتهمة آخرين
غير ما جاء بقرار الاتهام .

(٣) ويلاحظ كذلك أن تصدى المحكمة التأديبية اوقائع لم يرد في
قرار الاتهام او لعاملين لم يحالوا الى المحكمة كمتهمين هو امر جوازي للمحكمة
حسبما تتبين من ظروف الدعوى واوراقها ولها أن تنبه في حكمها الى ما كشفت
عنه المحكمة من وجود متهمين آخرين وان توصي الجهة الادارية ببحث
مسنوليتهم .

(٤) متى اقيمت الدعوى التأديبية بليداع اوراقها سكرتارية المحكمة
التأديبية ، فلا يحق لجهة الادارة او النيابة الادارية ان تتخذ اجراء من شأنه
سلب ولاية المحكمة والا وقع هذا الاجراء بطلان ولا تعتمد به المحكمة .

(٥) اذا اقيمت الدعوى التأديبية امام المحكمة التأديبية فيمتنع على جهة
الادارة ان توقع عقوبة تأديبية على المتهم عن ذات التهمة او اتهم المحال
بسببها الى المحكمة ، فان هي فعلت ذلك كان قرارها معدوما ولا يؤثر على
سلطة المحكمة التأديبية في نظر الدعوى . (٩)

(٦) اذا رأت المحكمة ان الواقعة التي وردت بامر الاحالة او غيرها من
الوقائع التي تضمنها التحقيق تكون جريمة جنائية احالتها الى النيابة
العامة للتصرف فيها ، وفصلت في الدعوى التأديبية - ومع ذلك اذا كان الحكم
في دعوى تأديبية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية وجب

(٨) المحكمة الادارية العليا - الدعوى رقم ٢٦٤ لسنة ١٩ ق - في
١٩٧٤/٦/٢٩ م .

(٩) المحكمة الادارية العليا في الدعوى رقم ١٠٤٦ لسنة ١٩٣ ق في ١٩٧٢/٩/٩
وقد استقرت أحكام القضاء الادارى على هذه الاصول والمبادئ العلمية .

وقف الاولى حتى يتم الفصل في الثانية — ولا يمنع وقف الدعوى من استمرار وقف العامل — وعلى النيابة الادارية تمجيل نظر الدعوى بمجرد زوال سبب الوقف . (راجع المادة ٣٩ من قانون مجلس الدولة) .

✽ نطاق اختصاص المحاكم التأديبية في توقيع الجزاءات وفقا للتشريع الذى يخضع له العامل .

للمحكمة التأديبية أن توقع اية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها وفقا للتشريع الذى يخضع له العامل ، ولا تلزم في أن توقع عقوبة من العقوبات التى لا يدخل توقيعها في اختصاص السلطة الرئاسية .

نختص المحكمة التأديبية لا يسلبها سلطتها في توقيع احدى العقوبات الا انى متى كان ذلك مناسبا .

وبهذه المناسبة فقد صدر حكما من الاحكام الهامة للمحكمة الادارية العليا يتعلق باحدى الدعاوى المتصلة باحد العاملين في القطاع العام في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقد بينت فيه المحكمة نطاق توقيع الجزاءات بالنسبة للعاملين بالقطاع العام واصبح حكما في هذا الشأن يشكل قاعدة عامة تطبق على جميع العاملين الخاضعين للمحكم التأديبية ومازال هذا الحكم صالحا للتطبيق بعد صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام ، كما يسرى ايضا على العاملين المدنيين بالدولة وغيرهم من العاملين الذين يدخلون في الاختصاص التأديبي لهذه المحاكم .

وتطبيقا لذلك قضى بأن نظلم العاملين بالقطاع العام وان جعل الاختصاص التأديبي بتوقيع عقوبة الوقف عن العمل أو بالفصل من الخدمة بالنسبة لأعضاء مجالس الادارة المنتخبين في الشركات ، وكذلك أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية من اختصاص المحكمة التأديبية وحدها دون الجهة الادارية الرئاسية للعامل (✽) ، الا أن هذا لا يعتبر قيда على حرية المحكمة بلزما بضرورة توقيع احدى هاتين العقوبتين ، وانما يجوز لها أن توقع ايا من العقوبات المقررة قانونا حسبما تراه مناسبا للخلفية أو أن تقضى ببراءة اذا لم يثبت الاتهام . (١٠)

(١٠) المحكمة الادارية العليا — الدعوى ٧٦٥ لسنة ١٩٧٢ق — في ١٩٦٨/٦/٢٢ (✽) وهذه المحكمة تلك هذا الاختصاص وحدها بالنسبة لأعضاء هاتين الطائفتين بها قل أجبرهم أو فنتهم .

ولاهمية الحكم الذي اصبح يشكل قاعدة : دالة حسبما سبق بيانه
والذي يعتبر حكما جليما متعاضدا في الاختصاص التأديبي فأننا نشره اليه كإبلا
فيما يلي :

تقول المحكمة الإدارية العليا :

« من حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بصدار نظم المعلمين
بالقطاع العام .. وأن كان قد خول في المقتنين ٤٩ ، ٥٢ منه السلطات
الرئاسية سلطة واسعة في توقيع الجزاءات التأديبية على المعلمين بالمؤسسات
العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة
الفصل من الخدمة على المعلمين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث
عدا اعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية واهضاء مجلس الإدارة
المنتخبين ، وخفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا ،
على المعلمين شاغلي وظائف المستويين الاول والثاني ، وتوقيع عقوبة
الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة ، والوقف عن
العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تتجاوز ستة اشهر والحرمان من العلاوة
او تاجيل موعد استحقاقها لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر على المعلمين شاغلي
وظائف مستوى الإدارة العليا ، بينما نصت المادة ٤٩ على أن يكون للمحكمة
التأديبية المختصة سلطة توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض
المرتب والوظيفة معا على المعلمين شاغلي وظائف الإدارة العليا وتوقيع
جزاء الفصل من الخدمة على المعلمين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني
وما يعلوه .. أن القانون المذكور وأن كان قد خول السلطات الرئاسية
هذه السلطة الواسعة في توقيع الجزاءات التأديبية الا انه لم ينطو صراحة
او ضمنا على ما يدل على اتجاه المشرع الى تمر سلطة المحكمة التأديبية
وهي بصدد ممارسة اختصاصها في تأديب المعلمين شاغلي الوظائف من
المستوى الثاني وما يعلوه واهضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية واهضاء
مجلس الإدارة المنتخبين ، على توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة
وخفض المرتب والوظيفة معا على وظائف الإدارة العليا ، وجزاء الفصل
من الخدمة على المعلمين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه

وأعضاء مجالس إدارة المنشآت التعلّية وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين .
دون الجزاءات التأديبية إلاّ أنى ، منها والتي قد تراها المحكمة التأديبية
بنسبة في الحالة المطروحة عليها . فكل ما استهدفه القانون هو بيان
حدود السلطات الموسعة التي منحها للسلطات الرئاسية في توقيع
الجزاءات التأديبية على العاملين دون أي قيد على سلطة المحاكم
التأديبية في توقيع الجزاءات المالية التي تضمنتها المادة ٤٨ من القانون ،
إذا قام الدليل على إدانة المخالف الحال إليها ، أو الحكم ببراءته إذا ثبت
لها غير ذلك ... » (١١)

المطلب الثاني

النصوص المتعلقة بالاختصاص التأديبي للمحكمة التأديبية ، وبسلطانها
في توقيع الجزاءات

(حسبما ورد بقانون مجلس الدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بالمواد
من الخامسة عشر حتى الثانية والعشرين)

نعرض هذه المواد حسبما وردت بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ، وذلك
نظرا لما لها من أهمية كبيرة في فهم اختصاص المحكمة التأديبية وللتعمر :-
على اختصاصها في توقيع الجزاء وذلك على النحو التالي :

✽ نص المادة ٢٥ « على ما يلي :

« تختص المحكمة التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية
والإدارية التي تقع من :

١ - أولاً : العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة
ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات
العامة وما يتبعها من وحدات ، وبالشركات التي تفسن لها الحكومة حداً
أدنى من الأرباح .

(١١) المحكمة الإدارية العليا - الدعوتين رقمي ١٠٨٥ ، ١١٠٢ لسنة ١٩٧٢

١٩٧٢/١/٨ ، س ١٧ ص ١٣٨ .

ثانياً : أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المسجلة طبقاً لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٢ . المشار اليه .

ثالثاً : العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنبا شديدا . كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تسعا وثالث عشر من المادة العشرة .

❖ وتنص المادة (١٦) على ما يلي :

« يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف أو عدم وقف الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا » . (١٦)

❖ وتنص المادة (١٧) على ما يلي :

« يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً للمستوى الوظيفي للعامل وقت اقامة الدعوى واذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اعلامهم في المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعا . ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الاول والثاني والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة (١٥) » .

❖ وتنص المادة (١٨) على ما يلي :

« تكون محاكمة العاملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم امام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المتكررة . فاذا تعذر تعيين المحكمة عينها ريس مجلس الدولة بقرار منه » .

(١٢) سنعود الى شرح ذلك الموضوع تفصيلا ، وسبق الذيرسه اليه .

وتنص المادة «١٩» على ما يلي :

« توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محكمتهم .

على أنه بالنسبة الى الممللين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية والممللين بالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح فتكون الجزاءات :

(١) الإنذار .

(٢) الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين .

(٣) خفض المرتب .

(٤) تنزيل الوظيفة .

(٥) العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع » .

وتنص المادة «٢٠» على ما يلي :

« لا تجوز اقامة الدعوى التأديبية على الممللين بعد انتهاء خدمتهم الا في الحالتين الآتيتين :

(١) اذا كان قد بدىء في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة .

(٢) اذا كلفت المخالفة من المخلفات المالية التي يترتب عليهما ضباغ حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل ذلك » .

وتنص المادة «٢١» على ما يلي :

« الجزاءات التأديبية التي يجوز للمحكم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة هي :

(١) غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الاجر الاجالى الذي كان يتقاضاه المملل في الشهر الذى وقعت فيه المخالفة .

(٢) الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ٣ أشهر .

(٣) الحرمان من المعاش فيها لا يجاوز الربع .

وفي جميع الأحوال يجوز للحكمة التأديبية في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو الدعوى وقف صرف جزء من المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع الى حين انتهاء المحلكة .

ويستوفى المبلغ المنصوص عليه في البندين ١ ، ٢ ، بالخصم من المعاش في حدود الربع شهريا أو من المكافأة أو المال المخزن ان وجد أو بطريق الحجز الإدارى » .

وتنص المادة (٢٢) « على ما يلى :

« أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون .

ويعتبر من ذوى الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس المجلس المركزي للحسابات ومدير النيابة الإدارية .

وعلى رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب من العليل المنصول ان يقيم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة » . (١٣)

المطلب الثاني

الاختصاص التقضي للمحاكم التأديبية على قرارات التأديب الصادرة من السلطة الرئاسية

يمثل هذا الاختصاص في رقابة المحاكم التأديبية على الجزاءات التأديبية الصادرة من الجهات الإدارية وذلك عن طريق الطعن عليها بمعرفة العليلين الذين توقع عليهم تلك الجزاءات طالبين إلغاؤها أو التمهيش عنها .

ما يجوز للطاعن ان يطلبه في طعنه :

أوضحت المحكمة العليا « الدستورية » ذلك الامر حيث تقول :

« ... ان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات

(١٣) يخصص الباب التاسع لشرح طرق الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا بالإسهاب والتفصيل .

التأديبية الموقعة على العاملين من الجهات الادارية والرئاسية ... هذا الاختصاص لا يقتصر على طلب الفناء الجزاء المطعون فيه بل يشمل طلب التعويض عن الاضرار المترتبة اذا استند كلا الطرفين الى اساس واحد هو عدم مشروعية القرار المطعون فيه ، كما يشمل غير ذلك من الطائفات الواردة بالظن » . (١٤)

ويلاحظ ما يلي :

١ - طبقاً للبيدء المستقرة في قانون المرافعات فانه يقاس على قواعد استئناف الاحكام حيث لا يضر الطاعن بطعنه قياساً على المبدأ القائل « ان الاستئناف لا ينقلب وبالا على المستأنف » .

ونرى ان الدعوى تنقل بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم بالنسبة لما رفع عنه الطعن عملاً بمادة (٢٢٢) مرافعات . (١٥)

(١٤) حكم المحكمة العليا رقم ٢ لسنة ٢٠١١/١١/١٩٧٢ .
ويلاحظ ان هذا الحكم صدر من المحكمة العليا ، قبل صدور القانون المتعلق بإنشاء المحكمة الدستورية والذي صدر في ١٩٧٩ ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٦ سبتمبر ١٩٧٩ ونص في الباب الثاني منه على الاختصاصات والاجراءات التي تتبع أمام المحكمة بالنسبة للدفع بعدم دستورية قانون معين ، وقد تناول قانون المحكمة الاجراءات التي تتبع امامها بالفصل الثاني من الباب الثاني المتعلق بالاختصاصات والاجراءات ، ونصت المادة (٢٩) من هذا القانون على ان تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

(١٥) راجع مؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعوى الادارية » - مرجع سابق - ص ٦٠ وما بعدها .

(١٥) ونرى انه يمكن كذلك تطبيق الاحكام العامة الواردة بالمادة (٢١٢) من قانون المرافعات فيما تضمنته من انه : « لا يجوز الطعن في الاحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة الا بعد صدور الحكم الصادر بوقف الدعوى ، والاحكام القابلة للتعبئة الجبرى . المنهى للخصومة كلياً ، وذلك فيما عدا الاحكام الوقفية والمستعجلة ، (٢٢٣) ونرى كذلك الاستثناء بالمادة (٢٢٣) من قانون المرافعات والتي تنص على ما يلي : « يجب على المحكمة ان تنظر الاستئناف على اساس ما يقدم لها من ادلة ودفعات ووجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك الى محكمة الدرجة الاولى » مع اجراء الملاحة التي تنقضيها طبيعة الدعوى الادارية .

(٢) لم يخول المشرع المحكمة التأديبية وهي تنفصل في طعن مقدم من أحد العاملين في قرار صادر من الجهة الرئاسية أن تحرك الدعوى التأديبية ضده وإن تتولى تأديبية أو أن تنفصل في مخالفات ليست معروضة عليها ، ولم تنص بها بإجراءات صحيحة حيث لا توجد أمام دعوى تأديبية مقابلة ضد الطاعن وهي الدعوى التي تقام من الجهة المختصة ، وطبقا للإجراءات المقررة فإذا تجاوزت المحكمة التأديبية حدود ولايتها في هذا الشأن لا يصبح لحكمها وصف أحكام التأديب . (١٦)

وتطبيقا لذلك قضت المحكمة الإدارية العليا بما يلي :

« ... أنه لما كانت المحكمة التأديبية وهي بصدد نظرها الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ٦٦ التي حدد فيها المدعى طلباته بإلغاء قرارات تأديبين بناء على تقديمه شكوى كيدية قد تصدت للفصل في مخالفات منسوبة . نرى ولا علاقة لها بالأسباب التي بنى عليها القراران المطعون فيهما ، بل وكان التحقيق فيها ما يزال جاريا ألم التلبه الإدارية ، فمن فصلها في هذه المخالفات وقضاءها فيها بالبراءة دون أن تكون الدعوى التأديبية المبتدأة قد امتيت عنها طبقا للإجراءات سالفة الذكر ، يكون قد وقع مخالفا للقانون ، ومن ثم يمتنع إلغاء قضاء الحكم في هذه الخصومة . (١٧)

ونرى أن السبب في ذلك القضاء يرجع إلى أن الدعوى التأديبية المبتدأة تستقل عن الطعن في الجزاء التأديبي الصادر من السلطات الرئاسية . ويمثل هذا الاستقلال في أن كلا من الدعويين تستقل عن الأخرى في طاعتها ، وطبيعتها ، والإجراءات المتعلقة باقالتها ، وفي ولايتها المحكمة في التصدي لها ، وفي الحكم الذي يصدر في كل من الدعويين .

-
- (١٦) المحكمة الإدارية العليا — الدعوى رقم ١٣٥٢ لسنة ١٨ق —
٦ مارس سنة ١٩٧٦ «
(١٧) المحكمة الإدارية العليا — الدعوى ٢٦٤ لسنة ١٩ق — في
١٩٧٤/٦/٢٩ — من ١٩ ص ٤٦٣ .

المبحث الثالث

ما يخرج من الولاية القضائية للمحكم التأديبية

ان ولاية المحكم التأديبية ، ولاية تأديبية . ويستوى في هذا ، اختصاصها المبتدأ ، واختصاصها التعميمي على قرارات الجزاءات الصادرة من السلطة الرئسية .

وترتبا على هذا ، فله يخرج عن الولاية التأديبية او التعميمية لهذه المحكم ، الطعون في قرارات ليست تأديبية ، ومن امثلة هذه القرارات غير التأديبية ما يلي :

١ - قرار انتهاء الخدمة ، كاتر قانوني لحكم جنائي .

٢ - قرار انتهاء الخدمة ، بسبب الانقطاع عن العمل .

٣ - قرار تنحية كل او بعض مجلس ادارة احدى شركات القطاع العام . (١٨)

ونفصل ذلك على النحو التالي :

(١) قرار انتهاء الخدمة ، كاتر قانوني لحكم جنائي :

هذا القرار لا يعتبر مصلا تأديبيا ، ومن ثم فلن المحكم التأديبية لا تختص بنظر الطعن فيه .

وانما يكون الطعن في شأنه ، امام محكم القضاء الاداري ، ان كلن الملبل الموصول بوظفها لها .

اما اذا كلن عللا في شركة من شركات القطاع العام ، فانه لا يعتبر من الموظفين العموميين ، وبالتالي يكون القضاء العللي هو المختص بنظر الطعن في القرار المذكور .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأن « انتهاء خدمة العلبل في القطاع العام

(١٨) المستشار عبد الوهاب البنداري : « الاختصاص التأديبي والسلطات التأديبية - مرجع سابق - ص ٣٩٧ - ٤٠٠ » .

بسبب الحكم عليه بمقتوبه جنائية او بمقتوبه مقيدة للحرية في جريمة مخلة
بالشرف او الامنة ، لا يمد من قبيل الفصل التأديبي وما يؤيد ذلك
ان المادة ٦٤ من نظام المبلين في القطاع العلم الصادر بالقتون رقم ٦١
لسنة ١٩٧١ اذ عدت حالات انتهاء الخدمة في سبع حالات اوردت في
البند الثالث حالة الفصل او العزل بحكم او قرار تأديبي ، بينما اوردت حالة
الحكم بمقتوبه جنائية في البند السادس ، فلو ان الحالة الثانية كانت مما
يندرج في عداد الفصل التأديبي لما اورد لها بندا مستقلا . (١٩)

ولهذا ، فان المحاكم التأديبية لا تختص بنظر الطعن في القرار الصادر
بإنهاء الخدمة في هذه الحالة . (٢٠)

(٢) قرار إنهاء خدمة المبل ، بسبب انقطاعه عن العمل دون اذن او عذر
مقبول ، ليس قرارا تأديبيا :

ولهذا فان المحاكم التأديبية لا تختص بنظر الطعن فيه . وهذا امر
مسلّم فيها وقضاء .

وتطبيقا لذلك قضت المحكمة الادارية العليا بذلك بخصوص قرار
إنهاء خدمة مبل بالقطاع العلم ، لانقطاعه عن العمل ... (وكان ذلك في
ظل العمل بالقتون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظم المبلين في القطاع العلم) .
وجاء بحكما ما يلي :

» ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد حدد اختصاص
المحكم التأديبية بالنسبة للقرارات الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن
المبلين بالقطاع العلم طبقا لنظم هؤلاء المبلين الصادر بالقتون رقم ٦١

(١٩) المحكمة الادارية العليا : الدعوى ٦٨٣ لسنة ١٩٩٠ في ١٠/٥/١٩٧٥
س. ٢٠ ص ٢٨٤ بند ١.٨ وكذلك : المحكمة الادارية العليا : الدعوى رقم ٣٦٠
لسنة ٢٠١ في ٦/٣/١٩٧٦ ، وفي الدعوى رقم ٧٧١ لسنة ١٢ و ٤٩٢ لسنة ١٥
في ٢٢/١/١٩٧٢ م .

(٢٠) المحكمة الادارية العليا : الدعوى رقم ٦٨٣ لسنة ١٩٩٠ في
١٠/٥/١٩٧٥ ، س. ٢٠ ص ٢٨٣ - بند ١.٨ - سابق الاشارة اليه .

سنة ١٩٧١ ، بالفصل في قرارات الجزاءات التأديبية وحدها والى توقيعها تلك السلطات ، فانه بذلك قد جعل الاختصاص بالفصل في غيره من القرارات والمنزعات للمحكم العادية عملا بالقواعد العامة في توزيع الاختصاص بين جهات القضاء ومن حيث أن قانون نظام العاملين بالقطاعات العام يحدد في المادة ٤٨ منه الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها جزاء الفصل من الخدمة ، كما ينص في المادة ٦٤ منه على أن من أسبب انتهاء خدمة العامل الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة ، أو أكثر من عشرة أيام متصلة — ولما كان الثابت بالأوراق أن قرار إنهاء خدمة المدعى بالشركة المدعى عليها قد بني على حكم المادة ٦٤ لانقطاعه عن العمل أكثر من عشرة أيام متصلة — فإن هذا القرار لا يكون والحالة هذه قرار جزاء تأديبي بالفصل من الخدمة ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صلاص صحيح حكم القانون فيما قضى به من عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى ، بالنسبة للقرار المذكور » . (٢١)

(٣) القرار : صادر من الوزير ، أو من رئيس الجمعية العمومية للشركة ، بتحيةة كل أو بعض مجلس إدارتها ، لا يعتبر قرارا تأديبيا (٢٢)

(٢١) المحكمة الإدارية العليا في الدعوى ١٠١٩ لسنة ١٩٩١ ق — في ١٩٧٤/٢/٢١ ، س ٢٠ ص ٧١ بند ٢٣ . و بذات المبدأ : المحكمة الإدارية العليا في الدعوى ٢٩٥ لسنة ١٩٩١ ق في ١٩٧٤/٦/٢٩ ، س ١٩ ص ٤٧٣ — بند ١٥٩ . وكذلك : المحكمة الإدارية العليا الدعوى رقم ٦٤٣ لسنة ١٧ ق في ١٩٧٥/١/٢٥ ، س ٢٠ ص ١٦٣ — بند ٥٤ . وكذلك : المحكمة الإدارية العليا الدعوى رقم ٩٥٢ في ١٤ ق في ١٩٧٢/٢/١٩ ، س ١٧ ص ٢١٢ — بند ٣٥ . (٢٢) ذهبت المحكمة الإدارية العليا الى أن هذا القرار ليس قرارا إداريا ، فضلا عن أنه ليس قرارا تأديبيا ولذلك يخرج من اختصاص محاكم مجالس الدولة ، وينعقد الاختصاص بنظر الطعن فيه للمحكم العادية . (المحكمة الإدارية العليا — الدعوى رقم ٨٥٦ لسنة ٢١ ق في ١٩٧٥/١/٣١ س ٢١ ص ٤٠ بند ١٦) .

وبالتالى فلا تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعن فيه .

ولهذا قضى بأن المستفاد من الاحكام التى تضمنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ هو ما يلى :

« أن تنحية كل أو بعض أعضاء مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام بقرار من الوزير المختص أو من الجمعية العمومية للشركة ، أنها يعتبر من الأمور المتعلقة بإدارة شركات القطاع العام ، وهى شركات تجارية من شفاص القانون الخاص ... ولا يعتبر قرارا تأديبيا لأنه لم يرد ضمن الجزاءات التأديبية التى حدتها حصرا المادة ٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ... وبالتالي فإنه يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية » . (٢٢)

(٤) عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالحكم بتعويضات مدنية :

تجدر الإشارة الى انه يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية الحكم على العامل المقدم للحكمة التأديبية بتعويضات عن الضرر ، بفرض النظر عن العقاب الجنائى الذى وقع عليه بسبب الخطأ الثابت عليه ، فلم يؤول

(٢٢) المحكة الادارية العليا — الدسوى رقم ٨٥٦ لسنة ٢١ ق فى ١٩٧٥/١/٢١ ، ص ٢١ ص ٤٠١ — بند ١٦ السابق الإشارة اليه .
وجدير بالاحاطة ان الفقرة الاخيرة من المادة (٨٢) من قانون « نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ والذى حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ نصت على الجزاءات التى يمكن توقيعها على شاغلى وظائف الادارة العليا ولم تنص على « القرار الصادر من الوزير او من رئيس الجمعية العمومية للشركة بتنحية كل أو بعض مجلس ادارتها حيث نصت على ما يلى :
« أما بالنسبة للعاملين من شاغلى الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس إدارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

(١) التنبيه .

(٢) اللوم .

(٣) الاحالة الى المعاش

(٤) الفصل من الخدمة .

د م — ٢٣ المحاكمات التأديبية ،

المشرع المحاكم التأديبية اختصاصا بالنظر في مدى الاضرار التي تترتب على الخطأ التأديبي ولا تقدير ما يناسبها من تعويض ، فاختصاص هذه المحاكم ينحصر في الاختصاص التأديبي والاختصاص التقبيي ، فإذا ما قضت بالزام المصلح بدفع مبلغ معينة كتعويض عن الاضرار المترتبة على الخطأ الشخصي الثابت في حقه فلا حجية لحكمها في هذا الشأن ، وعلى الادارة ان ترتب على الحكم التأديبي بالادانة نتائجها من الناحية المالية ، على أن تأخذ بعين الاعتبار المبادئ القانونية التي تميز بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي . (٢٤)

(٢٤) يمكن القول بصفة عامة أن القضاء المصري يشترط لتقرير مسؤولية الإدارة عن أعمال عمالها أن يقع منهم خطأ يسبب الضرر الذي يطالب المدعى بتعويض عنه ، فإذا أثبت المدعى خطأ العامل التابع للإدارة تكون هذه الأخيرة مسؤولة بالتضامن معه بغير حاجة لإثبات خطأ الإدارة في اختيار الموظف أو توجيهه لأن هذا الخطأ يفترض القانون ولا يقبل اثبات عكسه . ويجد طالب التعويض امله مسئولين :

الأول : هو الموظف ويسأل وفقا للمادة (١٦٣) من القانون المدني المصري .

والثاني : هو الإدارة وتسال تطبيقا للمادة (١٧٤) التي تنظم على مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه وذلك استنادا الى قرينة قاطعة لا تقبل اثبات العكس ، حيث يسأل المتبوع عن تعويض الضرر الذي يحدثه لبعده نتيجة لعمله غير المشروع .

وطبقا للمادة (١٧٥) من القانون المدني فإن المسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر . وإذا دفع الموظف بمقدار التعويض المحكوم به للمضرور فلا يرجع على الإدارة إذا كان هو الاصيل في الخطأ ، ولكن اذا دفعت الإدارة التعويض بمقتضى المادة (١٧٤) سالفة الذكر ، فلها أن ترجع على الموظف المسئول بمقتضى ما دفعت .

فإذا ما تقدم انه لا مسؤولية بغير خطأ ، وإن الإدارة (المتبوع) تسأل عن اخطاء تابعها (الموظف سواء كان الخطأ مصلحيا أم شخصيا ، أو كان هذا الخطأ الشخصي قد وقع بمناسبة الوظيفة التي يمارسها بمرق اداري معين ، أما اخطاء الموظف الخاصة وهي التي يرتكبها في حياته الخاصة ولا علاقة لها مطلقا بوظيفته فيسأل عنها وحده دون الإدارة لأنها منقطة الصلة بالمرق الإداري الذي يعمل به .

=

.

= وللجمعية العمومية بقسم الفتوى والتشريع الكثير من الفتاوى الهامة و
في هذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال فتوتين هامتين وهما :
**(أ) فتوى الجمعية العمومية في شأن مسؤولية المتبوع المدنية عن أعمال
تابعه الضرورة :**

جاء بموضوع الفتوى ما يلي :

« من حيث أن المادة (١٧٤) من القانون المدني اقلبت مسؤولية المتبوع عن
أعمال تابعه ، وأوضحت أن قيام علاقة التبعية ينطله أن يكون للمتبوع سلطة
تعملية في رقابة وتوجيه التابع ، وأنه يلزم لقيام مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي
يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، أن يقع خطأ التابع اتساعا وبسبب تادية
أعماله ، وأنه يلزم أن يقيم المضرور الدليل على خطأ التابع ، فيما عدا الحالات
التي تتحقق فيها مسؤولية التابع تأسيسا على الخطأ المفترض ، ومن بين هذه
الحالات حالة مسؤولية حارس الأشياء التي تتطلب عناية خاصة ، ففي هذه
الحالة تتحقق مسؤولية التابع على أساس الخطأ المفترض بحيث لا تنتفى
مسئولته إلا باثبات السبب الاجنبي أو القوة القاهرة .

ويطبق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فانه لما كان الثابت من الأوراق
أن قائد السيارة قد تسبب بخطأه الثابت بالابر الجنائي الصادر ضده في وقوع
الحادث بأعماله ، وعدم اتباعه تعليمات المرور الذي نتج عنه أحداث التظلمات
بسيارة الشرطة . وكان هذا الخطأ هو السبب في أحداث هذا الضرر ، وبذلك
تكون أركان المسؤولية التقصيرية قد تكاملت وثبتت في جانب قائد السيارة .

ولما كان الجندي قائد السيارة المذكورة قد ارتكب هذا الخطأ أثناء وبسبب
تادية واجبات وظيفته ، فمن ثم تكون القوات المسلحة مسؤولة مسؤولية المتبوع
عن أعمال التابع .

وانتهت الفتوى الى ما يلي :

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع الى إلزام القوات
المسلحة بأن تدفع لوزارة الداخلية قيمة التظلمات التي أصابت سيارة الشرطة
في حادث التصادم المرع عنه المحضر رقم الاسكندرية « (أ) .

(ب) فتوى الجمعية العمومية في شأن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه :

جاء بموضوع الفتوى ما يلي :

« من حيث أن المسؤولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ
والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن المتبوع يلتزم بتعويض الضرر الذي يترتب
بمباشرة على خطأ تابعه ان وقع منه هذا الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما .
وأن المتبوع يلتزم بتعويض الضرر ، ويتمين أن يكون هذا الخطأ هو لسبب المنتج

في أحداث الضرر ، فلن تعددت الاسباب التي أدت الى الضرر ويجب طرح حقا التابع جانباً ان لم يكن هو السبب المباشر في وقوع الضرر لانعدام علاقة السببية في هذه الحالة بين خطئه والضرر الذي لحق بالغير . ولما كُنْ أهمل الحارسين الذي ثبت في الحالة المناظرة من التحقيق الإداري الذي أجرى معها ليس هو السبب المباشر في فقد جزء من تحفه الدخان وما أصاب هيئة السكك الحديدية من ضرر ، ومن ثم عاته يعد سبباً عارصاً غير مباشر في تلك الحالة لا يجوز أن يترتب عليه التزام وزارة الداخلية التي يتبعاتها بالتعميـض ، ذلك لأن السبب المباشر والذي يرتبط بالضرر الواقع في هذه الحالة بعلاقة السببية ما هو مثل السرقة أو فعل من تولى حمل الشحنة بالعربات أو من تولى إغلاقها .

ولما كانت مسؤولية الحارسين تجد حدها عند الحراسه الخارجيه للقطار مان المضائع المحملة لا تعد عهدة ايها ، وبالتالي لا يجوز افتراض مسؤوليتهما في حالة الفقد . كما لا يجوز النظر الى الخطأ غير المباشر الذي وقع منهما والمتمثل في الاهمال في الحراسة على انه خط شخصي لا 'د' ثبت اتفاقها او سراكهما في سرقة الشحنة او عدم الإبلاغ عن فقدتها بأى وجه من الوجوه ، وهو ما لم ينبئه التحقيق الذي أجرى معها .

وانتهت الفتوى الى ما يلى :

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبه الهيئة القومية للسكك الحديدية بالتزام وزاره الداخلية بان تؤدي لها مبلغ ٥٤٥٠٠ جسيماً . « اب' راجع في ذلك :

١ - متى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع - جلسه ١٣/١٢/١٩٧٨ -
- ملف رقم ٦٣٢/٢/٣٢ .

ب - متى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع - جلسة ١٠/١٠/١٩٨٢
* مشار لهذه الفتوى مؤلفنا « قضاء مجلس الدولة و'جراءات وصيـع الدعوى الادارية » مرجع سلق ص ٣٨٩ - ٣٩٠ .

الفصل الثاني

الإحالة الى المحكمة التأديبية

واجراءات المحكمة

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الإحالة الى المحاكمة التأديبية واجراءات المحاكمة

المبحث الأول

الإحالة للمحاكمة التأديبية

ان الإحالة للمحاكمة التأديبية قد تتم بناء على طلب النيابة الادارية ، أو الجهة الادارية أو الجهاز المركزى للمحسبات ، أو جهاز الرقابة الادارية .
ونتكلم عن كل حالة من هذه الحالات بالطلب التالية :

الطلب الاول

الإحالة للمحاكمة التأديبية بمعرفة النيابة الادارية

ان النيابة الادارية بتسمة الى نيابات يدير كل منها وكيل عام يعاونه عدد من رؤساء النيابة والوكلاء المساعدين (١) .

ويجوز عند الاقتضاء أن يتولى أحد رؤساء النيابة الادارية من الفئة (١) ادارة احدى النيابات ويكون له في هذه الحالة اختصاصات الوكيل العام .

ويتحدد اختصاص كل نيابة بالجهة الادارية التى وقعت فيها المخالفة ، وإذا تبين من تحقيق احدى النيابات أنه يتناول وقائع أخرى وقعت في جهاز ادارية تخرج عن اختصاصها وكلفت مرتبطة بالتحقيق الذى تجرته فنجب عليها أن تستمر في تحقيقها وتبث فيه (٢) .

ويتصرف الوكيل العام في التحقيقات الخاصة بالمعاملين حتى الدرجة الثانية

(١) تراجع المادة (١/١) من القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٥ بإصدار القطيعة العلية بتنظيم العمل الفنى بالنيابة الادارية والمعدل بالقرار ٤١ لسنة ١٩٧١ في ١٩٧٩/٢/٢٢ م .

(٢) مادة (٦٤) من قرار ١٢٢ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر .

وما يعادلها . ويستطلع رأى الوكيل العام الاول فيها يملوهم من الدرجة
الوظيفية (٣) .

وعلى الوكيل العام ان يرسل الى المكتب الفنى المختص صورة من المذكور
النهيبة في كل قضية تستقل النيابة بالتصرف فيها ، وتنقيد النيابة في هذه الحال .
رأى الوكيل العام الاول حسبما يسفر عنه المحص (٤) .

ومن بين المسائل التى تعرض على مدير النيابة الادارية مشفوعة برأى
وكيل العام الاول المختص تلك القضايا التى تتعلق بالعاملين الشاغرين بدرجة
وكيل اول وزارة وما يعادلها وما فوقها (٥) .

فاذا ما وافق على محكمة العامل محكمة تأديبية غلن اوراق التحقيق
تحال الى ادارة الدعوى التأديبية المختصة .

ويختص كل قسم من اقسام ادارة الدعوى التأديبية برفع الدعوى
التأديبية ومباشرة اجراءاتها بالمحاكم التأديبية المختصة .

ويتضمن تقرير الاتهام اسم العامل المتهم ووظيفته ودرجته ومحل اقامته ،
وتاريخ ومحل ووصف المخالفة المنسوبة اليه وارقام المواد والقوانين المطلوب
تطبيقها عليه ويوقع على ذلك الوكيل العام الاول او الوكيل العام بحسب
الاحوال .

ويتعين في قيد المخالفة وصفها بكونها مالية او ادارية . وجدير بالذكر
ان النيابة الادارية تحيل العامل الى المحكمة التأديبية عملا بلحكام المادة ١٤٤ من
قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (٦) .

(٣) مادة ١/٥١ ، من القرار ١٢٢ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار ٤١
لسنة ١٩٧٩ .

(٤) مادة (٩٥ مكرر) من القرار ١٢٢ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار ٤١
لسنة ١٩٧٩ م .

(٥) مادة (٢/٢٨) من القرار ١٢٢ سالف الذكر .

(٦) لا يجوز لجهة الادارة ان تتصرف في شأن مسؤولية المحال الى النيابة
الادارية قبل ان تتخذ النيابة قرارا نهائيا في التحقيق الذى بداته ، ولا يجوز
للادارة ان تسبق النيابة برأى والا كان في ذلك مصادرة للنيابة الادارية في رايها
وتعطيل لاختصاصاتها .

المطلب الثاني

الاحالة للمحاكمة التأديبية بمعرفة الجهة الادارية

نعم الاحالة عن طريق جهة الادارة في صورتين :

(اولا) : الصورة الاولى :

تطلب الجهة الادارية من النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية بناء على تحقيق أجرى مع الموظف .

وفي هذه الحالة تلتزم النيابة الادارية بمباشرة الدعوى التأديبية ولها ان تنحى عن استيفاء التحقيق او اعادته الى جهة الادارة اذا رأت وجها لذلك .

ويجب مواجهة المخالف بما هو منسوب اليه بالادلة التي تؤيد وقوع المخالفة لاداء دفاعه وتحقيقه .

(ثانيا) : الصورة الثانية :

في هذه الصورة قد ترى النيابة الادارية ان الواقعة تستوجب حفا

== ويلاحظ انه اذا تولت النيابة الادارية التحقيق بناء على طلب الادارة ، او بناء على تقارير الرقابة الادارية او بناء على شكاوى الافراد والهيئات التي يثبت جديتها ، فعليها ان تستمر في التحقيق دون ان يتوقف ذلك على ارادة جهة الادارة ، كما لها ان تحيل الاوراق من تلقاء نفسها الى المحكمة التأديبية متى قدرت ان المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصم من المرتب لمدة ١٥ يوما .

ولا يجوز لجهة الادارة ان تطلب من النيابة الادارية الكف في السير في التحقيق قبل ان تنتهي النيابة من اصدار قرارها .

ويلاحظ كذلك انه اذا رأت النيابة الادارية قبل ان تحدد المسؤولية الادارية احوالة الاوراق للنيابة العامة لانتفاء موضوع التحقيق على جريمة جنائية ، فان ذلك لا يؤثر على اختصاصها بالتصرف في التحقيق بشأن هذه المسؤولية على ضوء ما يسفر عنه تحقيق النيابة العامة .

وخلاصة القول ان قرار الحفظ الذي قد يصدر من جهة الادارة او تصرف جهة الادارة في التحقيق على نحو معين قبل ان تنتهي النيابة الادارية الى اصدار قرارها في التحقيق يكون مشوبا بميب جوهرى في الاجراءات من شأنه ان يبطل القرار الذي تصدره جهة الادارة في هذا الشأن .

الاوراق أو ان المخلفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من خصم المرتب مد
لا تجاوز ١٥ يوما .

فإذا رأت الإدارة خلاف ذلك تعيد الاوراق الى النيلة .
الدعوى التأديبية أمام المحكمة التأديبية المختصة عملا بأحكام الفقرة الأخيرة .
المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م (٧) .

وفي الحالتين السابقتين ينفى اعمال حكم المادة (٨٥) من قانون نظم
الميلين بقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ (٨) كما يجب مراعاة

(٧) تنص المادة (١٢) من قانون النيلة الادارية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨
على ما يلي :

« (١) اذا رأت النيلة الادارية حفظ الاوراق أو ان المخلفة لا تستوجب
توقيع جزاء اشد من الجزاءات التي تملك الجهة الادارية توقيعها اعلنت
الاوراق اليها .

ومع ذلك فللنيلة الادارية أن تحيل الاوراق الى المحكمة التأديبية المختصة
اذا رأت مبررا لذلك .

وفي جميع الاحوال تخطر الجهة الادارية التي يتبعها المبل بالاحالة .
وعلى الجهة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها بنتيجة
التحقيق أن تصدر قرارا بالحفظ أو بتوقيع الجزاء .

فإذا رأت الجهة الادارية تقديم التعلل الى المحكمة التأديبية اعلنت
الاوراق الى النيلة الادارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة .
ويجب على الجهة الادارية أن تخطر النيلة الادارية بنتيجة تصرفها في
الاوراق خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدور قرار الجهة
الادارية » .

(٨) تنص المادة (٨٥) من قانون الميلين بقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ على ما يلي :-

« اذا رأى مجلس الادارة أو رئيس المجلس أن المخلفة التي ارتكبها المبل
تستوجب توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة تعين قبل احالة
المبل الى المحكمة التأديبية ، عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتي :

(١) مدير مديرية المبل المختص أو من يتبعه ورئيسا

(٢) ممثل للمبل تخلفه اللجنة التنفيذية المبلية اذا لم توجد

اللجنة التنفيذية أعضاء

(٣) ممثل للشركة =

حكم المادة (٨٦) من ذات القانون (٩) .

وجدير بالاحاطة أن التحقيق مع شاغلي الوظائف العليا بشركت القطاع العام يكون اصلا بعرفة النيابة الادارية وذلك بناء على طلب رئيس مجلس ادارة .

= وتولى اللجنة المشار اليها بحث كل حالة تعرض عليها وابلاغ رايها فيها لمجلس الادارة او لرئيس المجلس حسب الاحوال وذلك في ميعاد لا يجاوز اسبوعا من تاريخ احالة الاوراق اليها وللجنة في سبيل اداء مهمتها سماع اقوال العامل والاطلاع على كلفة المستندات والبيانات التي ترى الاطلاع عليها ويجب عليها أن تحرر محضرا ثبت فيه ما اتخذته من اجراءات وما سمعته من اقوال ، ورأى كل عضو من اعضائها الثلاثة مسيبا . وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة اخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعفسو اللجنة النقابية ومجلس الادارة او النقابة الفرعية او النقابة العامة حسب الاحوال . وكل قرار يصدر بفصل أحد العاملين خلافا لاحكام هذه المادة يكون باطلا بحكم القانون دون حيلة لاتخاذ أى اجراء آخر .

(٩) تنص المادة (٨٦) من قانون القطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« لرئيس مجلس الادارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق وله أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة لليلة التي تحددها . ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف الاجر ابتداء من تاريخ الوقف .

وبجب عرض الامر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او عدم صرف الباقي من اجره فلذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر ككلما حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوما من تاريخ رفع الامر اليها فلذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة بصرف الاجر ككلما . فلذا يرى العامل او حفظ التحقيق معه او جوزى بجزاء الانذار او الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز خمسة ايام صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من اجره فان جوزى بجزاء أشد تقرر الجهة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الاجر الموقوف صرفه .

أما بالنسبة لرئيس مجلس إدارة الشركة فيكون التحقيق معه بمعرفة النيابة الإدارية (١٠) بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة وذلك طبقاً لحكم المادة (٨٣) من قانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

فإن جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يسترد منه ما قد يكون سبق صرفه له من أجر .

وبالنسبة لأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين يكون وقفهم عن العمل بقرار من السلطة القضائية المختصة ، وتسرى في شأنهم الأحكام المتقدمة الخاصة ببدء الوقف عن العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الأجر .

وبالنسبة لرئيس مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة المعينين يكون وقفهم عن العمل بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة وتسرى في شأنهم الأحكام المتقدمة الخاصة ببدء الوقف عن العمل وما يترتب عليه من آثار

وما يتبع نحو صرف الأجر » .

(١٠) وتنص المادة (٨٣) من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها وأجراءات التحقيق والجهة المختصة بالتحقيق مع العاملين مع عسده الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية والقوانين المعدلة له .

وللمحقق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من يجرى معه التحقيق الاستماع الى الشهود والاطلاع على السجلات والاوراق التي يرى فائدتها في التحقيق وإجراء الملعنة .

ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الإدارة .

وأما بالنسبة لرئيس مجلس إدارة الشركة فيكون التحقيق معه بمعرفة النيابة الإدارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة .

المبحث الثالث

تحريك المسؤولية الجنائية والمدنية ضد أعضاء إدارة شركات القطاع العام (١١)

سنبحثا لمبحث موضوع محاكمة المسؤولين بشركات القطاع العام . و إذا
نرصد موضوع بمسؤولية المدعى والمدعى عليه في الحق التالى

(أ) المسؤولية الجنائية

يمكن أن يتعرض رؤساء وأعضاء مجلس إدارة شركات القطاع العام
للعقوبة الجنائية في جرائم لها خطورتها على حسن سير القطاع العام . أو إذا
اغتلسوا أمواله أو إذا اقرضوا فعلا من الأعمال التى يجرمها قانون العقوبات .

كما عالج المشرع الحالات التى يرتكب فيها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
أخلالا عمديا في تنفيذ الالتزامات ، أو غشاً أو إهمالا جسيما يلحق ضررا بأموال
الشركة وذلك بالإضافة لنصوص صريحة في قانون العقوبات تجرم هذه
الأفعال (١٢) .

ولا يجوز تحريك الدعوى الجنائية في الحالات الأخيرة إلا بناء على إذن من
النائب العام بعد أخذ رأى الوزير المختص .

(ب) المسؤولية المدنية .

بجانب تحريك المسؤولية الجنائية وما يتبعها من دعاوى المسؤولية المدنية
التي يمكن ماثريها بما لتقرير المسؤولية الجنائية ، مانه يمكن تحريك دعوى
المسؤولية المدنية عن الأعمال والتصرّفات الحاطنة التى يرتكبها رئيس وأعضاء
مجلس إدارة الشركة بمسئله إدارتهم لها . متى ترتب على هذه الأفعال
والتصرّفات ضرر يلحق بالشركة أو المساهمين أو الغير - وهم أساسا دائنسو
الشركة .

١١- للتوسع في دراسة هذا الموضوع - راجع مؤلفنا « المؤسسات
الاقتصادية في الدول العربية » - بكتبة عالم الكتب والنهضة المصرية والعربية
- ص ١٧٥ وما بعدها .

١٢- د . أبو زيد رضوان ود . حلم عيسى « شركات المساهمة
والقطاع العام » ص ١٨٢ وما بعدها .

وذلك طبقا لما تنص به المادة (١٦٣) من القانون المدنى على أساس
« كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ولقد جرى القضاء
في فرنسا وفي مصر في خصوصية مسئولية الموظف عن أخطائه التي يرتكبها أثناء
تفاده بأعمال وظيفته وينتج عنها أضرارا أن يكون هذا الخطأ الموجب للمسئولة
المدسة من الأخطاء الشخصية وليس من الأخطاء المصلحة (١٣) ، وذلك حسبما
سبق لنا إيجازه .

(١٣) عنى الفقه والقضاء الإدارى في فرنسا بوضع المعيار الفارقة بين
الخطأ الشخصى والخطأ المصلحة وأهم الفقهاء الذين تناولوا هذا الموضوع
هم الاستاذة :

(١) **لافرير :**

يرى أن الخطأ يكون شخصيا إذا كان الفعل الذى اتاه الموظف أثناء تديته
وظائفه مصطبعا بصيغة شخصية .

(ب) **هوريو :**

يرى اعتبار خطأ الموظف شخصيا إذا أمكن فصله عن الوظيفة بماذا
أو معنىيا .

(ج) **جيز :**

يرى التمييز بين الخطأ البسيط والخطأ الجسيم : والخطأ البسيط يعتبر من
الأخطاء العادية التى يعرض لها الموظف أثناء تديته وظيفته أما إذا كان الخطأ
جسيما عد من الأخطاء الشخصية .

(د) **دوجي :**

يرى اعتبار الخطأ شخصيا إذا كان الهدف الذى تفياه الموظف غرضا
خاصا أما إذا كان الغرض عاما كان الخطأ مرغوبا دون نظر الى مدى جسامته
هذا الخطأ .

ويلاحظ أن القضاء الإدارى الفرنسى لم يتقيد بمقياس معين وإنما بنحصر كل
حالة على حدة ولذلك فالمعايير السابقة تعتبر مجرد توجيهات يسترشد بهها
القاضي عند تطبيق قواعد المسئولة .

راجع في هذا الشأن :

(دكتور / مواد المطار « القضاء الإدارى » - القاهرة ١٩٦٨ - ص ٧٠٢

وبما بعدها) .

* وفى مصر يتجه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى لمجلس
الدولة الى أن المبرة بالمقصد الذى ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبات =

وتنطبق هذه القاعدة على موظفى القطاع العام حتى لا يفلتوا من المسؤولية المدنية عن الاخطاء الشخصية التى يرتكبونها وحتى لا تتحمل اموال القطاع العام اعباء مالية نتيجة لاططاء شخصية .

ومن الجدير بالذكر ان دعوى المسؤولية المدنية ترفع على رئيس واعضاء ادارة شركات القطاع العام ككل او بالنسبة لبعضهم بسبب اى عمل او تصرف يتم بالمخالفة لقوانين ولوائح الشركات مثل توزيع ارباح صورية او نشر ميزانية تحتوى على بيانات خاطئة ، او التصرف بدون وجه حق فى اصول الشركة ، او عن سوء استعمال هذه الاصول او الموافقة على منح قروض لاشخاص طبيعيين او معنويين مع وضوح اعسارهم وعدم قدرتهم على الوفاء .

ونرى ان دعوى المسؤولية المدنية قد توجه الى مجلس الادارة بكامل اعضاءه باعتباره « عضو جاعى » وذلك بسبب قرار خاطيء من المجلس تسبب عنه ضرر للشركة او للمساهمين او الغير ، وتتناول المسؤولية الاعضاء المعينين والمنتخبين ولا ينمى ترتيب المسؤولية صدور القرار بأغلبية اصوات اعضاء المجلس ولا يعنى من المسؤولية الا الاعضاء الذين يعترضون على القرار الخاطيء كتابة فى محضر الجلسة .

وتوجه دعوى المسؤولية المدنية الى رئيس واعضاء مجلس الادارة الحاضرين اثناء اتخاذ القرار الخاطيء .

ويرى الاستاذان : « أبو زيد رضوان وحسليم عيسى » امكان امتداد المسؤولية الى الاعضاء الغائبين بدون مبرر او بدون عذر مقبول لانهم بذلك يرتكبون اهمالا مؤثما فى حق الشركة او المساهمين او الغير ، كما يقرران كذلك

= وظيفته ، وقد امنت الجمعية بأن القضاء الادارى استقر على ان العمل الضار الصادر من الموظف يعد خطأ شخصيا يستتبع مساطفه بعنفا اذا كلن مشوباً بسوء القصد أو كلن بالغ الجسلة ، أما ما عدا ذلك فالخطأ يعد مصلحياً ، أى أن العبارة بالقصد أو الغفلة .

راجع هذا الشأن :

(فتوى الجمعية العمومية فى ٢٢/٨/١٩٦٤ من ٢٨٨ ب ١٤٥ « منشور بمجلة المحاماة المصرية » - العددان السابع والثامن ١٩٧٥ - : مقال الاستاذ / عبد المحسن محمد السيد فى موضوع « مسؤولية الموظف بعنفا ») ص ١١٩ .

مبدأ المسؤولية الى الاعضاء الجدد الذين دخلوا المجلس بعد ذلك ، اذا كانوا قد ساءروا الخطأ السابق ارتكبه ، مع علمهم به . (راجع مؤلفنا « المؤسسات الاقتصادية » - مرجع سابق) .

ولا شك انه يحق لكل من أصابه الضرر نتيجة للخطأ الشخصى أن يحرك دعوى المسؤولية المدنية . فثبت هذا الحق للشركة نفسها باعتبارها شركة عملة لها شخصية معنوية تتيج لها مباشرة الاعمال القضائية ، كما يحق للمساهمين فى الشركات المخططة أو الغير ، وتلك هى فكرة موجزة عن تحريك المسؤولية الجنائية والمدنية فى ظل التجربة المصرية الرائدة . ويمكن الرجوع للمراجع المتخصصة .

المطلب الرابع

الإحالة الى المحاكمة التأديبية عن طريق الجهاز المركزى للمحاسبات

رتب المشرع بعض النتائج على التفرقة بين أنواع الجرائم التأديبية ، واختصر الجرائم ذات الطابع المالى بأحكام خاصة تستهدف الحفاظ على المال العام :

ويؤدى الجهاز المركزى للمحاسبات دورا كبيرا الاهمية فى إحالة الدعوى الى المحاكمة التأديبية ، ورئيس الجهاز يخطر بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية فى شأن المخالفات المالية ، وله خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف المدان الى المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية فى هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشرة يوما التالية ، وذلك طبقا لصحيح المادة الثالثة عشر من قانون النيسلجة الإدارية والمحاكمات التأديبية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (١٤) .

(١٤) تنص المادة (١٣) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالنيابة الادارية على ما يلى :

« (١) يخطر رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات. بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية فى شأن المخلفات المالية والمشار اليها فى المادة السابقة . ورئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية فى هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية » .

وقد تصدى القضاء الإدارى لتفسير هذا النص ، ونعرض أهم ما انتهى إليه الفقه والقضاء في هذا الشأن على النحو التالى :

(١) بالنسبة لجهة الإدارة فإن مدة الخمسة عشرة يوما تعتبر من المواعيد التنظيمية التى قصد بها « حس الجهة الإدارية على تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية » .

(٢) يتعين على رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات أن يبدى رايه فى تصرف جهة الإدارة فى المخالفات المالية خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ وصول الأوراق اليه والا سقط حقه فى الاعتراض وأصبح قرار الجهة الرئاسية بالتصرف فى التحقيق سواء أكان ذلك بالحفظ أو بالمقاب حصينا . فالمدة بالنسبة اليه تعتبر مدة سقوط ، ويتربط على ذلك عدم قبول الدعوى التأديبية واكتساب الجزاء الموقع على الموظف حصانة تلقائية (١٥) .

ويلاحظ أن مدة الخمسة عشرة يوما لا تسرى باعتبارها مدة سقوط إلا اذا توافرت شروط معينة نعرض أهمها فيما يلى :

(١) يجب أن يبلغ رئيس الجهاز بالقرار النهائى فى خصوص المخالفة المالية ، ويشترط فى قرار الجزاء الذى يتعين عرضه أن يكون قرارا مستقرا ، ويكون ذلك كذلك متى أصبح القرار نهائيا بعد أن تستعمل سلطة التمتيق على القرار — أن وجدت — حقا فى التعديل أو الإلغاء ، أو بعد فوات المدة المقررة لاستعمال هذا الحق (١٦) .

(ب) اذا أخطر رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بالجزاء التأديبى عن المخالفات المالية فله أن يطلب ما يشاء من بيانات لإبداء رايه ، خلال مدة الخمسة عشرة يوما . فإذا طلب أوراقا أو بيانات فلا تبدأ المدة فى السريان إلا من تاريخ ورود كل ما يطلبه من هذه البيانات ، فإذا بلغ بقرار المقوبة ولم يطلب شيئا ، أو طلب ذاك بعد مرور المدة فإن المحكمة الإدارية العليا ترى أن ذلك يعد قرينة على اكتفائه بالجزاء وأنه لا وجه لإقامة الدعوى التأديبية حيث تقول :

(١٥) المحكمة الإدارية العليا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ — س ٦ ق ٠

(١٦) المحكمة الإدارية العليا فى ١٨ غراير سنة ١٩٦١ — س ٦ ق —

ص ٦٦٥ .

(١٥ — ٢٤) المحاكمات التأديبية ،

« تكون قد قامت القرينة على اكتفائه بما وصل اليه من اوراق في فحص الجزاء ويكون قد قام افتراض بلكتفائه بالجزاء الموقع الذى اصبح بهذا الافتراض جزاء نهائيا مما لا يكون معه ثمة وجه لاقامة الدعوى التأديبية » (١٧) .

وفي حكم آخر تقول المحكمة :

« ان كل ما اوجبه القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى المادة (١٢) منه انه على الجهة الادارية ان تخطر رئيس الديوان بالجزاء الادارى بعد ان يكون قد استقر فى صورته النهائية ، فلم يطلب منها اكثر من ذلك . فاذا قامت هذه الجهة بما يفرضه عليها القانون وارفقت بالقرار الادارى الصادر بالجزاء تحقيقات النيابة الادارية ، وكذلك صورة من مذكرة المراقبة ، ومضت ١٥ يوما من تاريخ اخطار الديوان بهذا كله دون ان يطلب المزيد من الاوراق قبل انقضاء هذه المدة ، فقد قامت القرينة على توافر العلم بالقرار وكافة مقوماته ، وبالتالي على عدم الاعتراض عليه ، وصيرورته نهائيا . وكل استيفاء يطلب بعد ذلك يتعلق بهذا القرار لا يضاف محلا بعد ان استقر القرار المذكور بمضى الميعاد الجائز فيه الاعتراض » (١٨) .

(ج) ان الاخطار بالجزاء ان وجه الى مدير عام المراقبة القضائية بالجهاز دون رئيس الجهاز فان آثاره المترتبة عليه قانونا — من ناحية الاعتراض — تسرى فى حق رئيس الجهاز من تاريخ هذا الاخطار ، لانه يكون قد تم الى الجهة التى خصها القانون بتبليغه او بعبارة اخرى يعتبر الاخطار لهذه الجهة بمناسبة اخطار لرئيس الجهاز (١٩) .

(د) ان اخذ رأى الجهاز المركزى للحسابات فى امر من الامور المتعلقة بالمخالفات المالية لا يغنى عن تبليغه بالقرارات الصادرة بخصوصها (٢٠) .

-
- (١٧) المحكمة الادارية العليا فى ٦ يناير ١٩٦٢ — س ٧ ق — ص ٢٠٧ .
(١٨) المحكمة الادارية العليا فى حكمها فى ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ — س ٧ ق ص ٢٥٣ .
(١٩) المحكمة الادارية العليا فى ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ — س ٧ ق ص ٢٥٣ « الحكم السابق » .
(٢٠) المحكمة الادارية العليا فى ٢٩ يناير سنة ١٩٦٦ — س ١١ ق ص ٣٤٣ .

(هـ) حدد القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في المادة الأولى منه ، المواد التي تنطبق — من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — على موظفي « المؤسسات العامة » والهيئات العامة ، وموظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية وموظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمين لها حداً أدنى من الأرباح ، وأعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين ، ولم يرد بين تلك المواد ذكر المادة (١٣) من القانون المشار إليه .

وقد انتهت المحكمة الإدارية العليا إلى أن رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات لا يملك الاعتراض على القرارات الصادرة من السلطات التأديبية في خصوص الجرائم المالية بالنسبة إلى الفئات المشار إليها (٢١) .

ويعلق الأستاذ « العميد الطهاوي » على حكم المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن بما يلي :

« إذا كانت المحكمة الإدارية العليا قد طبقت النصوص تطبيقاً سليماً فإننا لا ندرك الحكمة من منع الجهاز المركزي للمحاسبات من النظر في القرارات الصادرة في خصوص المخالفات المالية في نطاق القطاع العام والذي يقوم نشاطه كله على الاعتبارات المالية بصفة أساسية » (٢٢) .

وإننا نتفق تماماً مع رأي الأستاذ العميد لمعقوليته ومنطقه السليم ، ونضيف أن الهدف من عناية المشرع بالمخالفات المالية وتمييزها بنصوص خاصة تستهدف منح رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالقرارات المتعلقة بالمخالفات المالية ، أن يطلب تقديم الموظف المذنب إلى المحاكمة التأديبية وتكليف النيابة الإدارية في هذه الحالة بببإشره الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوماً التالية طبقاً لصحيح المادة الثالثة عشرة من قانون النيابة الإدارية .

(٢١) المحكمة الإدارية العليا في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ — مس ١١ ق

ص ١٦١ .

(٢٢) الدكتور / سليمان محمد الطهاوي : « القضاء الإداري » قضاء

التأديب « مس ١٩٨٧ — ص ٦٠٧ — ٦٠٨ — مرجع سابق — » .

نقول ان سبب تشدد المشرع مع مقترى المحالفات المالية على النحصر السابق هو الحفاظ على المال العام . والمال العام ليس مقصوراً فقط على اجهزة الحكومة التقليدية بل ان قدراً كبيراً منه أصبح الآن في حوزة شركات القطاع العام ذات النشاط الاقتصادي . والصناعي . ولذلك كان من الضروري التشدد في معاملة من يسعى استعمال المال العام (٢٢) من موظفي القطاع العام بنفس التشدد الذي يعامل به موظفي الاجهزة الحكومية « بفهمها التقليدي » اى سواء الذين يعملون في الوزارات او المصالح او اجهزة الادارة المحلية .

المطلب الخامس

اعلان المتهم بالمخالفات التي يقدم بسببها الى المحاكمة التأديبية

نفس المادة ٢٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (المتعلق بثنائية الادارة) على اتمام الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة لسكرتارية المحكمة المختصة ، وينصن قرار الاحالة ببيان المخالفات المنسوبة للموظف وتتولى السكرتارية اعلان المتهم .

وجدير بالاحاطة ان المشرع اعاد النص على ذلك مع اضافة بعض التفاصيل بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (٢٤) .

٢٣) الاموال العامة هي التي تخصص للنفع العام للجمهور بطريق مباشر ، او عن طريق القطاع العام ، وهذه الاموال هي التي تعنى الدولة بحمايتها بنظم قانونية خاصة تستهدف ضمان الحماية الاستثنائية لها . كعدم القابلية للتصرف فيها ، او عدم تقرير حقوق عبثية تبعية عليها (او ما شابه ذلك من الامور الاخرى التي تخل بأمر الحماية الاستثنائية) .
ولذلك اهتم الفقه التقليدي وخصوصاً الفقه الفرنسي بوضع المعيار الفارقة بين كل من المال الخاص ، والمال العام وهو الذي يستأثر بالحماية الاستثنائية ، ومنها التشدد مع المعبئين به ، ومن هنا ترى ان اطلاق النص كان خير من تقييده .

(راجع مؤلفنا : « المؤسسات العامة الاقتصادية في الدول العربية » ص ٨٠ - بكتبة عالم الكتب) .

(٢٤) نفس المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

على ما يلي :
« تقام الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار =

ويلاحظ أن القضاء يرجع كل ما مطلق ملجئات الاعلان الى قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتباره تقنيا للاصول العامة في هذا الصدد ١٢٥١ .

= الاحالة قلم كتلب المحكمة المختصة . ويجب ان يتضمن القرار المذكور باسماء المعلنين وفئاتهم والمخالفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق .

وتنظر الدعوى في جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هذه الاوراق قلم كتلب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديدها خلال الميعاد المذكور على ان يقوم قلم كتلب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق .

ويكون الاعلان في محل اقلية المعلن اليه او في محل عمله بخطاب موصى عليه بمصحوب بعلم وصول .

ويتم اعلان افراد القوات المسلحة ومن في حكمهم — ممن تسرى في شأنهم احكام هذا القانون بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة .

(٢٥) يتعين في خصوص الاعلان المثلر اليه ، الرجوع الى الاصول العامة في هذا الشأن والمنصوص عليها في قانون المرافعات ، والتي توجب ان تسلم الورقة المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او في موطنه ، وفيما يتعلق بالاشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم للنبيالة وعلى النبيالة ارسالها الى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية . واذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان تشتتل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر او في الخارج ، وتسلم صورتها للنبيالة ، ويجب اتباع هذه الاصول في الاحوال التي يجوز فيها اجراء الاعلان . ويتعين ان يثبت الخطاب الموصى عليه ، المتضمن هذا الاعلان على الوجه المنصوص عليه في قانون المرافعات . ومن حيث ان اعلان الاوراق القضائية في النبيالة العامة بدلا من الاعلان للشخص المراد اعلانه او في موطنه انما اجازة القانون على سبيل الاستثناء ، فلا يصح الالتجاء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية والدقيقة للتنصيص عن موطن المراد اعلانه . فلا يكفي ان ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، بل يجب ان يكون هذا الاعلان مسبوقا بالتحريات المشار اليها والا كان باطلا . واذا كان الشك من التحقيق الذى أجرته النبيالة الادارية انه كان للطاعن عند اقامة الدعوى التأديبية ضده موطن معلوم في الخارج .. فانه لا يجوز اعتباره غير معلوم الموطن ، واعلانه في النبيالة العامة على هذا الاساس ، بل يتعين اعلانه وفقا لما يقضى به قانون المرافعات تسليم الاعلان الى النبيالة مشتملا على بيان موطنه في الخارج حتى تتمكن هي ووزارة الخارجية من اتهمه على الوجه المبين في القانون والا يصبح الاعلان باطلا وتكون الدعوى التأديبية قد سارت دون اعلانه اعلانا صحيحا ...

واذا لم يعلن المتهم اعلانا صحيحا فانه يترتب على ذلك بطلان اجراء المحاكمة وبطلان الحكم الصادر استنادا الى تلك الاجراءات .

فاذا لم يعلن بقرار الاحالة ، وتاريخ الجلسة المحددة بنظر الدعوى ، ذلك يعد عيبا شكليا في الاجراءات يبطلها ايضا ويبطل الحكم الصادر على اساسها وقد طبقنا ذلك في مجال التطبيق العملي في احدى القضايا التي بوشرت بمعرفتنا (٢٦) غير انه اذا احيط العامل المحال للمحاكمة التأديبية

(٢٦) نعرض الطعن في حكم صادر من المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم بجلسة ١٩٨٤/٦/٢٥ في الدعوى رقم ٣٩١ لسنة ٢٥ قضائية والذي طعن فيه امام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣١ قضائية . و قد بوشرت هذه القضية بمعرفتنا .

ونبين الخطوات العملية التي اتبعناها في القضية المشار اليها بماليه على النحو التالي :

١ - صدر حكم المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم ويقضى بفصل الاستاذة (س) من الخدمة .

٢ - تمنا بالطعن امام المحكمة الادارية العليا وضمنا تقرير الطعن شتى مستعجل تناول طلب الايقاف . و شق موضوعي تناول طلب الالفاء ، وقيد الطعن برقم ١٧٤ لسنة ٣١ ق .

٣ - احيل الطعن لهيئة بنوضى الدولة (بنوضى المحكمة الادارية العليا) الدائرة الرابعة .

٤ - جاء تقرير هيئة المفوضين لصالح موكلتنا حيث انتهى الى التقرير بما يلي :

« قبول الطعن شكلا ، ووقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وفي الموضوع الفاء الحكم المطعون فيه مع احالة الدعوى الى المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم لاعادة محاكمة الطاعنة فيما هو منسوب اليها مجددا من هيئة اخرى » .

٥ - احيل ملف الدعوى بتقرير هيئة المفوضين الى دائرة فحص الطعون بالجلس .

٦ - قدمنا الى دائرة فحص الطعون مذكرة مسببة بدفاعنا عن المدعية وركزنا على ان المدعية لم تعلن اعلانا قانونيا بطلست المحكمة الامر الذي يترتب عليه بطلان الحكم طبقا لصحيح تقون المرامعات ، ولاخلال ذلك بحق الدفاع .

٧ - اخذت هيئة فحص الطعون بدفاعنا وقضت بقبول الطعن واحالت القضية الى الدائرة الرابعة عليا .

في الدعوى المقامة ضده وبتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وكانت السبل ميسرة
إليه للحضور بنفسه أو بوكيل عنه لدفع ما أسند إليه من اتهامات ، غير أنه
تقاعس على متابعة سير إجراءات الدعوى ، ولم ينشط لإبداء أوجه دفاعه فانه
لا ضرر على المحكمة التأديبية ان هي سارت في نظر الدعوى وفصلت فيها
في غيبته (٢٧) .

ويلاحظ أنه اذا اخطر الموظف المتهم بالتهمة المنسوبة اليه وبتاريخ "الجلسة
المحددة للمحاكمة" ، فانه اذا شب الاعلان قصور ، ولكنه حقق غايته بان حضر
المتهم او نائبه فطلب التأجيل للاستعداد وأبدى دفاعه فلن القضاء الإداري يرغب
الإبطال لميب الإجراءات في هذه الحالة .

وبهذا المعنى تقول المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في
١٩٦٣/١٢/٧ ما يلي :

« لا محل لقول الطاعن انه لم يخطر ظالمًا أن الهدف من الاخطار قد تحقق
بمثول المتهم أمام المحكمة ويستماعه الى قرارها ، وعليه بتاريخ الجلسة التي
أجلت اليها المحاكمة والتصريح له بتقديم مذكرات ومستندات » .

٨ - قدما مذكرة أخرى شاملة دفاعنا الموضوعي عن المدعية أمام المحكمة
الإدارية العليا واستجلبت له استجابة تامة .

٩ - قضت الدائرة الرابعة بالمحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٧٤
لسنة ٣١ قضائية ضد النيابة الإدارية في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية
لوزارة التربية والتعليم بجلسة ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٢٩١
لسنة ٢٥ ق بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة
الدعوى الى المحكمة التأديبية « للمعلمين بوزارة التربية والتعليم » للفصل فيها
مجددا بجمعية هيئة أخرى . وقد حكم في هذه الدعوى لصالح موكلنا الاستاذة
(س) وأعييت لمعلمها بعد إلغاء قرار الفصل .

(٢٧) ان المستفاد من أحكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من قانون
مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن حضور المتهم جلسات المحكمة ليس
شرطا لازما للفصل في الدعوى وإنما يجوز الفصل فيها في غيبته طالما كانت
الدعوى مهيئة لذلك وكان المتهم قد أعلن بقرار الاحالة وبتاريخ الجلسة التي
عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون .

المبحث الثاني

اجراءات المحاكمة وحرية المحاكمة في تقدير الدليل

المطلب الاول

اجراءات المحاكمة

تعتمد المحاكمة التأديبية جلساتها في سرية ما لم يقرر رئيس المحاكمة خلاف ذلك والسرية مقصود بها الجمهور دون المتهمين ووكلائهم وشهودهم وللمعامل 'تقدم للمحاكمة ان يحضر جلسات المحاكمة بنفسه او ان يوكل عنه محاميا وله ان يدافع كتابية او شفاهة ما لم يقرر المحاكمة حضوره شخصيا (قانون مجلس .. لة المادة « ٣٧ ») (٢٨) . فلذا غاب صدر الحكم بعد التحقق من سلانه .

وتفصل المحاكمة التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة . يجوز تأجيل نظر الدعوى اكثر من مرة لذات السبب على الا تجاوز تسعة أسابيع ، وتصدر المحاكمة حكمها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ حالة الدعوى اليها (قانون مجلس الدولة المادة « ٣٥ ») (٢٩) ، وذلك بأغلبية

(٢٨) تنص المادة (٣٧) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« للملئ المقدم الى المحاكمة التأديبية ان يحضر جلسات المحاكمة او ان يوكل عنه محاميا ، وله ان يبدى دفاعه كتابية او شفاهة ، وللمحاكمة ان تقرر حضوره شخصيا » .

(٢٩) وتنص المادة (٣٥) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« تفصل المحاكمة التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة وعلى الوزراء والرؤساء المختصين موافاة المحاكمة بما تطلبه من بيانات او ملفات او أوراق لازمة للفصل في الدعوى خلال اسبوع من تاريخ الطلب . ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى اكثر من مرة لذات السبب على الا تجاوز فترة التأجيل اسبوعين . وتصدر المحاكمة حكمها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ احالة الدعوى اليها » .

الاراء بعد المداولة ويكون النطق بالحكم في جلسة علنية واجراءات المسلكية التأديبية تكون — عادة — غير قابلة للتجزئة فلذا كلفت الاجراءات بالنسبة لبعض التهم باطلة وبالنسبة للبعض الآخر صحيحة فان الحكم التأديبي — وهو يصدر عادة عن جميع التهم — يعد ممبيا مستوجبا للالغاء ومن ثم يجب اعادة المحاكمة بعد تصحيح كل الاجراءات .

ومتى انتهت الوحدة في الجريمة المسلكية التي جوزى المحكوم عليها من اجلها او الوحدة في الموضوع وعدم القابلية للتجزئة فانه لا يستفيد احد العاملين المحكوم عليهم من محكمة تأديبية بناء على طلب محكوم ضده آخر (٣٠) .

ونظرا لان المحكمة التأديبية تختص بتأديب العاملين الخاضعين لسلطتها فمن واجبها ان تتخذ من الاجراءات القانونية ما يكشف عن الحقيقة للتأكد من ان قرار الجزاء قائم على سببه صدقا وحقا اى بما يتفق مع الواقع ومع القانون .

ولذلك فمن حق المحكمة ان تعيد التحقيق مع المتهم والا تعتمد بالتحقيق الذى اجرى معه في مرحلة الاتهام ، ولهذا يكون في مكتة المتهم ان يبدى ما يراه من دواع االم المحكمة التأديبية ، فيواجه المتهم ما نسب اليه ويستطيع ان يتدارك املها ما غلته من وسائل الدفاع .

وتستطيع المحكمة ان تستكمل التحقيق بنفسها او تعيد القضية الى النيابة الادارية لاستيفاء ما تحتاجه من بيانات ، وليس ذلك ابداء للرأى من شأنه ان يـمل المحكمة صلاحة بنظر الدعوى (٣١) .

وللمحكمة الاتقف موقفا سلبيا كما هو في الوضع في القانون المدنى (ما بين النيابة والمتهم) ولكنها تتخذ من الخطوات الإيجابية ما تراه لازما لاستظهار وجه الحق من وقائع الدعوى ولها في ذلك الاستعانة بأوجه الإثبات التي يتخذها القاضي الجنائى سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب المتهم او النيابة الادارية ،

(٣٠) مشار اليه بكتاب المستشار الدكتور / مغاوري محمد شاهين — « القرار التأديبي » — مرجع سابق — ص ٣٩٠ .
(٣١) المحكمة الادارية العليا في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ — س ١٣ ق ص ٩٢ .

علها الاستماعة بأهل الخبرة وهو طريق من طرق التحقيق تلجأ اليه اذا ما تراءى لها ذلك ، فهي صاحبة الحق في التقدير الموضوعي عن كلفة عناصر الدعوى وغير ملزمة الا ما تراه حقا وعدلا من رأى أهل الخبرة (٣٢) .

والمحكمة اجراء المعلقة وسماع الشهود والاطلاع على الاوراق والتفتيش ولا يستثنى من ذلك الا القواعد التي لا تتفق بحسب طبيعتها مع القضاء التاديبى او تلك التي خرج عنها المشرع بنصوص صحيحة ، فلها استجواب المتهم طبقا للمادة « ٣٦ » من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على ما يلي : —

« للمحكمة استجواب العامل المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم ويكون اداء الشهادة امام المحكمة بعد حلف اليمين ويسرى على الشهود فيما يتعلق بالتخلف عن الحضور والإمتناع عن اداء الشهادة او شهادة الزور الاحكام المقررة لذلك قانونا وتحرر المحكمة محضرا بما وقع من الشاهد وتحيله الى النيابة العامة اذا رأت في الامر جريمة .

واذا كان الشاهد من العاملين الذين تختص المحاكم التاديبية بمحاكمتهم وتخلف عن الحضور بعد تأجيل الدعوى واخطاره بالجلسة المحددة مرة اخرى او امتنع عن اداء الشهادة ، جاز للمحكمة ان تحكم عليه بالانذار او الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين » .

والمحكمة تتقيد بقواعد الإثبات عند استخلاص وقائع الاتهام من ملف الدعوى مع تقدير هذه الوقائع بما يتشئ مع المنطق السليم (٣٣) ، لان ملف المابل يعتبر الوعاء الحقيقي لبيان حلفه الوظيفية .

(٣٢) المحكمة الادارية العليا في ١٩٧١/٥/٢٢ — مجموعة س ١٦ ع/٢ — ص ٣٠١ رقم ٤٦ .

(٣٣) نرى انه يمكن الاستهداء بملفون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية : وبناء على ذلك يمكن اعمال نص المادة (٦٥) والتي تقول : « الموظفون المكلفون بخدمة عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل عما يكون قد وصل الى علمهم في أثناء قبيلهم به من مطلوبات لم تنشر بالطريق القانوني ، ولم تأذن السلطة المختصة في اذاعتها ، ومع ذلك فلهذه السلطة ان تأذن في الشهادة بناء على طلب المحكمة او احد الخصوم » .

ويلاحظ أن الدليل الكتابي لا يتمتع بنفس القوة من الإثبات التي يتمتع بها القانون المدني اذ يجوز اثبات العكس بكافة طرق الإثبات .

ولا يصح مطالبة المحكمة بأخذ دليل دون آخر ، اذ ما تحتسويه أوراق الدعوى من تحقيقات وبيانات لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي توضع في الاحوال لتقدير المحكمة التقديرية وتحتمل الجدل والمناقشة .

ويلاحظ أن المحكمة غير ملزمة بالأوصاف التي تسبغها النيابة الإدارية على الوقائع التي وردت في قرار الإحالة ، وعليها أن تحصى الوقائع المطروحة عليها بجميع كيفها وأوصافها وأن تنزل عليها حكم القانون (٢٤) .

وللمحكمة الإدارية العليا أحكام كثيرة تؤيد ذلك الاتجاه نذكر منها ما يلي :-

(أ) حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٨/١١/١٩٦٨ حيث تقول : -

« يجوز للمحكمة التأديبية أن تضيف على وقائع الدعوى وصفها القانوني الصحيح ما دام هذا الوصف مؤسسا على الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع على أن تخطر المتهم بما تجريه من تعديل في هذا الشأن اذا كان من شأنه التأثير في دفاعه » .

(ب) وكذلك حكمها في ٢٦ فبراير ١٩٦٦ حيث تقول : -

« لا تنقيد المحكمة التأديبية بالوصف الذي تسبغه النيابة الإدارية على الوقائع المسندة الى الموظف وليس من شأن هذا الوصف أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد تلك الوقائع بعد تصحيحها الى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم وذلك بشرط أن تكون الوقائع المبينة بأمر الإحالة ، والتي كانت مطروحة أمام المحكمة هي بذاتها التي اتخذت أساسا للوصف الجديد » .

(ج) وايضا حكمها في ذات التاريخ ٢٦ فبراير ١٩٦٦ حيث تقول : -

« اذا كان قرار النيابة الإدارية قد جاء في شأن تحديد المخالفات المنسوبة الى الطاعن ووصفها غير متفق مع ما أسفر عنه التحقيق والفحص الا ان ذلك

(٢٤) المحكمة الإدارية العليا في ١٣/٢/١٩٦٤ - المحلأه - س ٥٤٩٥ ،

٦ - ص ٦١٤ رقم ١٨٠ .

ليس من شأنه أن يشوب إجراءات المحكمة التأديبية بما يتطلبها ويطلب الحكم الصادر فيها ، إما ثبوت هذه المخالفات أو عدم ثبوتها وصحة أو عدم صحة وصفها فهي مسائل تتعلق بموضوع المحاكمة التأديبية وتفصل فيها المحكمة حسبما يؤدي إليها اقتناعها » .

ولا يجوز للمحكمة أن تكتفى بتهمة جديدة بعيدة عن التهمة التي وردت في قرار الإحالة دون أن تجرى التحقيق اللازم في شأنها ، وتحقق دفاع المتهم بصحتها وتأسيسا على ذلك فإذا أثارت النيابة الإدارية بعد حجب الدعوى للحكم اتهام جديد لم يرد بتقرير الاتهام الأول فإنه يتعين على المحكمة أطرافه لأنها مقيدة بالمخالفة الواردة بتقرير الاتهام المطروح عليها بقرار الإحالة .

وجدير بالذكر أنه إذ ووجه المتهم بوصف الفعل أو الأفعال المنسوبة إليه فلا تثريب على المحكمة أن تعدل الوصف أو تنزل العقوبة التأديبية إلى الوصف أو إلى الجزاء الأخف متى كانت هناك أسبابا جبررة لذلك ، دون أن ينطوى هذا التصرف على إخلال بحق الدفاع بما دام المتهم يعلم من التحقيق الذي يجري معه بالوقائع موضوع المواجهة في جملتها ، ويبدى دفاعه فيها ، لا سيما إذا كانت هذه الوقائع مرتبطة ببعضها أو تكون في الوقت ذاته أكثر من ذنب تأديبي واحد ، أو يكون كل منهما ذنبا على حده (٢٥) .

وإذا عُدلت المحاكمة وصف الاتهام المنسوب إلى العامل بما فيه صالحه ، وبما لا يتضمن إخلالا بحقه في الدفاع فإن المحاكمة لا تنترم في مثل هذه الحالة بتنبهيه أو تنبيه المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر التهمة التي أقيمت بها الدعوى التأديبية .

وطبقا لحكم المادة (٤٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يحق للمحكمة أن « تفصل في الواقعة التي وردت بقرار الإحالة » ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الإدارية التصديق لوقائع لم ترد في قرار الإحالة والحكم فيها إذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الأوراق ، وبشرط أن تمنح العامل لاجلا مناسبا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك » .

وطبقا للمادة (٤١) من قانون المجلس فالمحكمة أن : « تقيم الدعوى على

(٢٥) دكتور / مغلوري محمد شاهين — مرجع سابق — ص ٥٢٢ .

عاملين من غير من قدموا للمحاكمة أمامها إذا قامت لديها أسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم أجلا مناسباً لتخصير دفاعهم إذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها الى دائرة اخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة » .

وبصفة عامة يجب ان تقوم الادانة على اساس رد الفعل (المكون للذنب الإداري والذي يتمثل في الإخلال بواجبات الوظيفة وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا ما يلي : —

« لا يعيب الحكم المظنون فيه مجرد استعارته وصفا جنائيا للفعل المنسوب الى الطاعن ، ما دامت المحكمة قد اقامت ادانته على اساس رد هذا الفعل الى الإخلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها ، وقدرت الجزاء بما يتناسب مع جسامة هذا الفعل ، ذلك انها وصفت ما وقع منه بالانحراف عن الخلق القويم وحسن السعة وهو وصف سليم لا غبار عليه » (٣٦) .

وللمحكمة التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغیر معقب عليها بشرط الا يشوب حكمها « الغلو في الجزاء » ، وفي هذا تقول المحكمة الإدارية العليا ما يلي : —

« ليس للمحكمة الإدارية العليا ان تعقب على المحكمة التأديبية ، اذا ما قامت هذه المحكمة باستخلاص النتيجة التي انتهت اليها من اصول تنتجها ماديا وقانونيا وتكييفها تكييفاً سليماً ، وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه قضاها ، ولا يجوز للطاعن ان يحول امادة الجدل في تقدير ادلة الدعوى ووزنها امام المحكمة الإدارية العليا » (٣٧) .

(٣٦) حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٩٦٧/٤/١٨ .

مشار اليه بمرجع الدكتور / سليمان محمد الطملاوي — مرجع سابق —

ص ٥٣٧ .

(٣٧) حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٩٦٧/١/٢٨ .

مشار اليه بمجع الدكتور / سليمان محمد الطملاوي — مرجع سابق —

ص ٥٣٧ .

المطلب الثاني

حرية المحسنة في تقدير الدليل

الأصل أنه إذا أريد معاقبة الموظف عن واقعة بذاتها فيجب أن تثبت قبله ثبوتاً قاطعاً، بحيث لا يمكن أن يؤخذ بطريق الشك، ذلك أن القضاء التأديبي، شأنه في ذلك شأن القضاء الجنائي ، لا يمكن أن ينزل عقوبة تأديبية بأحد العاملين استناداً إلى ارتكابه جريمة تأديبية معينة إلا إذا ثبتت لديه بما لا يدع مجالاً للشك أنه اقترف هذه الجريمة ، إذ المسؤولية التأديبية مسؤولية شخصية ، فيتمتع لثبوتها أن يكون قد وقع من العامل فعل إيجابي أو سلبي محدد ، يعد مساهمة منه في وقوع المخالفة الإدارية ، والا فلا جرم ولا عقاب ، والإدارة وإن كانت حرة في تكوين اقتناعها نحو المسلك الذي يبدو من العامل محل المواجهة التأديبية ، إلا أن المحكمة التأديبية تستند الدليل الذي تقيم عليه قضاؤها من الوقائع التي تطعن إليها ، دون معقب عليها في هذا الشأن ، ما دام هذا الاقتناع قائماً على أصول موجودة غير منزع من أصول لا تنتج (٣٨) ، وحرية تقدير الدليل لا تقتصر على المحكمة التأديبية بل تطبق على جميع السلطات التأديبية ، وليس للقاضي ، من بعد ، أن يحل نفسه محل السلطات التأديبية المختصة فيها هو منزوع لتقديرها ووزنها فيستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيها يقوم لدى السلطات التأديبية المختصة من دلائل وقرائن الأحوال اثباتاً ونفيًا ، في خصوص قيام الحالة الواقعية أو القانونية ، التي تكون ركن السبب ، أو يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتبه عليه من آثار ، بل أن هذه السلطات حرة في تقدير هذه الخطورة وتلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال ، وتأخذها إذا اقتنعت بها أو طرحها إذا تطرق الشك إلى وجدانها ورقابة القضاء الإداري في ذلك تجد حدها الطبيعي كرقابة قانونية في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار التأديبي مستفادة من أصول موجودة ، وما إذا كانت مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً أو قانونياً (٣٩) .

ويلاحظ أن حرية تقدير الدليل لا تقتصر على المحكمة التأديبية بل تطبق

(٣٨) الإدارية العليا في ١٩٦٧/١١/٢٥ مشار إليه بمرجع المستشار / مغلوري محمد شاهين — مرجع سابق — ص ٥٣٤ .
(٣٩) راجع مؤلف المستشار الدكتور / مغلوري محمد شاهين — مرجع سابق — ص ٥٣٤ .

على جميع السلطات التأديبية بما في ذلك سلطة الرئيس الإدارى ، وليس للقاضى أن يحل نفسه محل هذه السلطات فهذا الأمر متروك لتقديرها ووزنها ، غير أن القضاء يسلط رقابة المشروعية على عنصر السبب ومدى اتفاهه مع الواقع والقانون ، فيجب أن يتحقق من قيام السبب صدقا وحقا ، ومرجع ذلك أن رقابة القضاء الإدارى تجد حدها الطبيعى كرقابة قانونية في التحقق من أن النتيجة التى انتهى إليها القرار التأديبى محمولة على أسباب صحيحة تنتجها من الناحيتين المادية والقانونية .

فالمحكمة التأديبية تستمد الدليل الذى تقيم عليه قضاءها من الوقائع التى تطعن إليها دون معقب عليها في ذلك ما دام هذا الاقتناع قائما على اصول موجودة وغير منزعجة من اصول لا تنتج (٤٠) ، ويجب أن تكون الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى ومنتجة وهائز قبولها (مادة « ٢ ») من قانون الإثبات) .

ويلاحظ أن ضياع اوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الإدارى الذى بنى على تلك الاوراق متى قام الدليل اولا على وجودها ثم فقدانها ، ويمس الاستدلال على محتوياتها من اوراق أخرى صادرة من اشخاص لهم صلة بعمل وثيقة بها (٤١) .

(٤٠) المحكمة الادارية العليا في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧ — س ١٢ — ص ١١١ .

(٤١) المحكمة الادارية العليا في ١٩ مايو ١٩٦٢ — س ٧ — ص ٨٧١ .

الفصل الثالث

ضمانات المصارف التجارية

الفصل الثالث

ضمانات المحاكمة التأديبية

تمهيد :

إذا انتهى التحقيق من الجهة الادارية او من النيابة الادارية بغير اصدار قرار بالحفظ ، او بغير صدور قرار تأديبي من السلطة المختصة فإن العمال المدان يحال الى المحاكمة التأديبية ، وتتولى النيابة الادارية بدء اجراءات المحاكمة في حالات ثلاث هي :

(الحالة الاولى) : أن يطلب منها ذلك الرئيس الادارى المختص سواء في اعقاب التحقيق الذى تولته السلطة الرئاسية او لانه لم يقتنع بطلب الحفظ الصادر من النيابة الادارية .

(الحالة الثانية) : تتمثل في اعتراض رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات على القرار الصادر في خصوص مخالفة تأديبية خلال المدة القانونية المقررة يتطلب من النيابة الادارية احالة الموظف المقترف للذنب الادارى الى المحاكمة التأديبية .

(الحالة الثالثة) : حالة ترى فيها النيابة الادارية أن التهمة ثابتة تبسّل لمنهم وأنه يستحق جزاء يتجاوز في جسامته ما يملكه الرئيس الادارى المختص .

ونظرا الى الأثر الخطير الذى تتركب على احالة العامل الى المحاكمة التأديبية فقد استوجبت محكة القضاء الادارى والقسم الاستشارى « توانمر الضمائل في المحاكمة التأديبية » وذلك لان هذه الضمائل تملها العدالة المجردة وضمير الانصاف والاصول العامة في المحاكمات التأديبية وإن لم يرد لها نص ملتها تنظم من البلدى الاولى المقرره في القوانين الخصة بالاجراءات سواء في المحاكمات الجنائية او التأديبية ، وبهذه الضمائل يمكن للمتهم مباشرة

الدفاع عن نفسه وبحمق دماغه امل العيبه لى تتولى محكمته وتلزمه
سبب القرار الصادر بالجرء» (١١) .

وقد قضت المحكمة الادارية العليا بذلك حيث تقول :

« ان قرار الجزاء حتى اذا كان قد صدر قبل قانون النيابة الادارية فليس
معنى ذلك ان لا يكون التحقيق قبل اصداره غير خاضع لاصول او ضوابط وما
ينعين استنهابها وتقريرها في كنف قاعدة اساسية كلية تصدر عنها وتستقى منها
الجزئيات والتفاصيل وهي تحقق الصمان وتوفر الاطمئنان للموظف في المساطه
لادارية . يجب ان تكفل له كل مقومات التحقيق القانونى الصحيح وصماته .
من حيث وجوب استدعاء العايل ومكيه من الدفاع عن نفسه واتاحه الفرصه له
لمناقشة شهود الاثبات وسماح من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفى ، وعبر
ذلك من مقتضيات الدفاع . ولا يتعين اتباع تلك الاجراءات اذا نطلب القانون
اجراء تحقيق محاسب وانما يجب الالتزام بها . . كبدأ علم في كل محكمة جنائيه
او تأديبيه دون حاجة الى مص خلاص عليه » (١٢) .

وسيعرض أهم الصلطات على النحو التالى .

١ . موجه العايل بالمخالفات 'لاداريه' لمسويه اليه وبإدله 'لادانه

٢ . تمكين 'التمه من الدفاع عن نفسه .

٣ . حيد 'لمحكمه التأديبيه وسرعه 'لمحكمه .

٤ . سبب الحكم التأديبى .

٥ . علم بقيد لمحكمه التأديبيه بقرار لاحاله وحققا في 'جراة التحقيق

١ . لمحكمه القضاء 'لادارى - س ١٥ - قاعدة ٢٠٩ ، وفتاوى 'القسم

'الاستشارى س ٨ - قاعدة ٩٨١ .

(٢) 'لمحكمه 'لاديه العليا . س - قاعدة ٩٢ .

المبحث الأول

**مواجهة العايل بالمخالفات الادارية المنسوبة اليه وبإزالة الإداة ،
وتمكنه من الدفاع عن نفسه**

(أولا) المواجهة :

يجب ان تتم المواجهة فعلا بحيث تحقق غايتها فينبغى أن تتم بصورة يستفاد منها اتجاه النية الى العقاب أى توقيع الجزاء حتى ينتبه العايل الى خطورة موقفه فيقدم ما لديه من أوجه الدفاع ، ويتم ذلك بإعلان العايل بأنهم الموجهة اليه ، ولذلك نصت المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة على أن يتضمن قرار الإحالة بيان بأسماء العايلين وفئاتهم والمخالفات المنسوبة لهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق (٣) .

وجدير بالإحالة أنه اذا كلن المشرع قد بين الجهة المختصة بالأعمال ووسيلته والبيانات التى يتعين ان يشتمل عليها الاعلان فان القضاء الادارى

(٣) تنص المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

على ما يلى :

« تقلم الدعوى التأديبية من النيلة الادارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الإحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجب ان يتضمن القرار المذكور سائا بأسماء العايلين وفئاتهم والمخالفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق .

وتنظر الدعوى فى جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هذه الاوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيسى المحكمة تحديدها خلال اليماء المذكور على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ ايداع الاوراق .

ويكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

ويتم اعلان أفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم — ممن تسرى فى شأنهم احكام هذا القانون — بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة »

يسظم التفاصيل من قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتباره نقيبا للامور
العامة في هذا الموضوع (١٤) .

وكما ذكرنا فاذا لم يعلن العايل المحال للمحاكمة التأديبية مقرر الإحالة

وتلريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى فإن ذلك يعتبر عيبا شكليا في الإجراءات
سطلها ويبطل الحكم الصادر على أساسها (١٥) .

غير انه اذا أعلن العايل المتهم على الوجه الصحيح وحضر المحاكمة
واجلت البلسة في مواجهته فلا محل لأعلانه بكل تأجيل وذلك نظرا لانه متى
كلقت السجل ميسرة أمام المتهم للحضور بنفسه أو بوكيل عنه لدفع ما أسند
اليه ومع ذلك لم يسع الى متابعة سير إجراءات الدعوى ولم ينشط لإبداء أوجه
دفاعه فإنه لا ضرر على المحاكمة التأديبية ان هي سالت في نظر الدعوى وفصلت
في غيبته لأن المستند من أحكام المواد (٣٤) ، (٣٥) ، (٣٦) ، (٣٧) من
تاتون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هو أن حضور المتهم جلسات المحاكمة
ليس شرطا لازما للفصل في الدعوى وانما يجوز الفصل فيها في غيبته طالما
كانت مهينة لذلك ، وكان المتهم قد أعلن بقرار الإحالة بتاريخ الجلسة التي
عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون (١٦) .

ولكن اذا أعلن المتهم ولكنه اعتذر عن الحضور سبب المرض وتأجلت
المحاكمة لتاريخ آخر لم يعلن به وصدر القرار التأديبي في غيبته ، فيعتبر ذلك
الإجراء باطلا وجدير بالالفاء ، وقد اقرت المحاكمة الادارية العليا ذلك في حكمها
الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧ وألقت الحكم المطعون فيه لهذا السبب
مستندة الى بطلان الإجراءات على أساس ان إعلان المتهم هو إجراء جوهري
رسم الشارع طريق التحقق من اتبائه على الوجه الاكمل بالاستيثاق من تـ
عذه الإجراءات .

(١٤) المحاكمة الادارية العليا في ٢٩ مايو سنة ١٩٦٥ - ص ١٠ ق -

ص ١٤٨٣ .

(١٥) المحاكمة الادارية العليا في ٦ يناير سنة ١٩٦٢ - ص ٧ ق - ص ٢١٣ .

(١٦) المحاكمة الادارية العليا في ١٥/١١/١٩٧٥ - المجموعة ص ٤٠٢٨ .

وقد قلت المحكمة : انه يترتب على اغفال الاعلان الصحيح أو عدم الاخطار وقوع عيب الشكل وفي الاجراءات يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه . ولم تقبل المحكمة دفاع الحكومة من انه كان يتعين على الموظف أن يتابع ابتاجيلات بقولها :

« ان الثابت من الاوراق ان الطاعن كان يعمل ويقيم في جهة أخرى وبعيد عن الجهة التي ينعقد فيها مجلس الناديب المالي ، وقد جرت الجهات المختصة على اعلانه بالجلسات المحددة بنظر الدعوى ، وعلى اخذ اقرارات عليه بذلك في كل مرة يعلن فيها . ومن ثم فلم يكن من جناح عليه اذا كان قد اعتمد على ان الجهات المختصة ستقوم باعلانه بتاريخ الجلسة التي احيلت اليها الدعوى كما بعلت في المرات السابقة (٧) .

وجدير بالملاحظة انه اذا كان الغرض من الاجراءات المتعلقة باعلان المتهم هو اخطاره بالتهمة المنسوبة اليه ، وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ، فانه اذا سلب الاعلان قصور ، ولكنه قد حقق غايته بأن حضر المتهم أو نائبه وطلب التأجيل للاستعداد وأبدى دفاعه ، فلن القضاء الإداري يرفض الإبطال للعيب في الاجراءات في هذه الحالة .

وفي هذا تقول المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ما يلي :

« لا محل لقول الطاعن انه لم يخطر ظالمًا ان الهدف من الاخطار قد تحقق بمثل المتهم أمام المحكمة ، وبإستماعه بقرارها وعليه بتاريخ الجلسة التي أجلت اليها المحكمة والنصريح له بتقديم المذكرات والمستندات » .

(ثانيا) تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه :

يجب أن يتمكن المتهم من الدفاع عن نفسه وذلك بمنحه أجلا كافيا أو مقبولا لتحضير دفاعه ، وقد توسع القضاء في مقتضيات هذا الحق فقرر أن للمتهم إنكار

(٧) المحكمة الإدارية العليا في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧ — س ١٣ ق — ص ٢٦٣ .

ما نسب اليه بل يمكنه ان ينسب الاتهام الى غيره ما دام لم يكن ذلك بـمـسـوء .
نية (أ) ، كذلك يمكن الدفع بعدم صحة التحقيق الذي جرى مع المتهم ، كما يمكن
للمتهم الطعن في تصرفات رؤسائه ليكشف انحرافهم عن الصالح العام ولو تاذى
من ذلك الرئيس الادارى ما دام ذلك من مـسـتـظـلـمـت الدفـاع .

ويحق للمتهم الدفـاع بنفسه او عن طريق محطيه شفاعاة او كتابة ، ولذلك
توقف الدعوى اذا ثبت مرض العليل بمرض عقلى لا يستطيع معه الحضور
للدفاع عن نفسه بسبب وجوده تحت العلاج حتى يشفى ويعود الى رشده (٩) .

وسواء تولى المتهم الدفـاع عن نفسه او اتلب عنه محطيا فلا جدال في
تمكينه من الدفـاع عن نفسه ، فمن حقه الاطلاع على المستندات ، ومراقبة ملف
التحقيق على ان يتم ذلك في مقر المحكمة وتحت اشراف الموظف المختص .

وقد اقرت محكمة الغضاء الادارى حق المتهم في طلب التأجيل اذا قبلت
اسباب قوية تدعو الى ذلك ، وعدم اجليته الى عفا الطلب يعتبر نوعا من العنت
يخل بحق الدفـاع وفي ذلك تتول المحكمة :

« ان المحاكمة التـقـديـرية يجب ان تجرى على اصول وضوابط تكفل
سرعة القرارات التى تصدرها الهيئات المختصة بها اجراء المحاكمة ، وبمـسـدـها
عن مظنة العنت او سوء استعمال السلطة ، ولولى هذه القواعد تمكين المتهم
من الدفـاع عن نفسه ... فالذا قام سبب يهول دون استعمال هذا الحق كالمـرض
الشديد الذى تـتـيـد بشهادة طبية وجب تلجيل المحاكمة » (١٠) .

وتقديرنا من المـشـرع في سرعة اتجار المحاكمات التـقـديـرية نقد اعلن ببدا
الفصل السريع في القضايا التـقـديـرية واكد المـشـرع ذلك بالمادة (٢١) من قانون

(٨) المحكمة الادارية العليا في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٧ - س ٧ ق -
ص ٤٠٢ .

(٩) المحكمة التـقـديـرية - دعوى رقم ٧١ - س ١ ق .

(١٠) محكمة الغضاء الادارى في ١٥ مارس سنة ١٩٥٢ - س ١٧ .

النيلبة الادارية . كما اعد المشرع النص على ذلك بالمادة (الخامسة والثلاثين
من قانون مجلس الدولة (١١) .

ويلاحظ ان كل اخلال بحق الدفاع يؤدي الى بطلان اجراءات المحكمة .

وقد اجمعت المؤتمرات الدولية على ضرورة كفاءة الحق في الدفاع وتمكين
المتهم من الاستعانة بمدافع وتمكينه من القيام بعمله على الوجه المرضي (١٢) .

وتتمكن المتهم من الدفاع عن نفسه يقضى منعه حقيق الاطلاع على
المستندات ولف التحقيق على ان يتم ذلك في مقر المحكمة وتحت اشراف الموظف
المختص وذلك طبقا للمادة (٤٥) من قانون النيلبة الادارية (١٣) .

(١١) نص المادة (٢١) من قانون النيلبة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
على ما يلي :

« تفصل المحاكم التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة
وبعد سماع اقوال الرئيس الذي يتبعه الموظف المحال الى المحكمة او من ينوبه
اذا رأت المحكمة وجها لذلك » .

وتنص المادة (٣٥) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
على ما يلي :

« تفصل المحكمة التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة
وعلى الوزراء والرؤساء المختصين بموافاة المحكمة بما تطلبه من بيانات او ملفات
او اوراق لازمة للفصل في الدعوى خلال اسبوع من تاريخ الطلب .
ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى اكثر من مرة لذات السبب على الا تجاوز
فترة التأجيل اسبوعين .
وتصدر المحكمة حكما في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ احالة الدعوى
اليها » .

(١٢) المادة (١٤) من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي
اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ « المؤتمر الدولي
السادس لقانون العقوبات المنعقد في روما سنة ١٩٥٣ » .

(١٣) نص المادة (٤٥) من قانون النيلبة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
على ما يلي :

« يكون اطلاع نوى الشأن على المستندات في مقر المحكمة تحت اشراف
الموظف المختص » .

وإذا كان الأصل في المحاكمات هي العلانية فإن مقتضيات التأديب وما قد يثيره من أسرار إدارية فقد أدى ذلك إلى أن يطلب هذا الأصل في المحاكمات التأديبية مجعلت السرية هي الأصل والعلانية هي الاستثناء وذلك طبقاً لنص المادة (٤٠) من قانون النيابة الإدارية (١٤) .

(١٤) تنص المادة (٤٠) من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على ما يلي :

« جلسات المحاكم التأديبية سرية .

ويجوز عقد الجلسة بصفة علنية إذا قرر ذلك رئيس المحكمة » .

المبحث الثانى

حيدة المحكمة التأديبية وسرعة المحاكمة وتسبيب الحكم التأديبى

اولا : حيدة المحكمة :

تضبت المحكمة الادارية العليا بأن حياد القاضى فى التأديب امر بديهى لا يحتاج الى نص يقرره وبأن من يجلس مجلس القضاء يجب الا يكون قد كتب او استمع او تكلم حتى تصون نفسه من كل ما يمكن ان يستشف منه رايه و المتهم بما يكشف لهذا الاخير مصره مقدما بين يديه .

ومن جانبنا نرى ان هذه القاعدة الاصولية لا تحتاج الى احكام لانها قواعد مستقرة وعلى كل فالحيدة ضمانة للمتهم يفترض وجودها فى كل سلطة قضائية ومن ثم فان من يشترك فى التحقيق او يسبق له الاتصال بمراحل الاتهام ليس له الحق بأن يجلس فى محكمة المتهم .

وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا :

ان الاصل فى المحاكمات الجنائية والتأديبية ان من يبدى رايه يمتنع عليه الاشتراك فى نظر الدعوى والحكم فيها ذلك ضمانا لحيدة القاضى او عضو مجلس التأديب الذى يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام حتى يطمئن من عدالة قاضيه ، وتجرده من الناصر بمقيدة سبق ان كونهما عن التهم موضوع المحاكمة » .

والحقيقة ان هذه المبادئ الاصولية مستقاة من قانون الاجراءات الجنائية حيث تناولها هذا القانون بالمعنيين (٢٤٧ ، ٢٤٨) (١٥) .

(١٥) تنص المادة (٢٤٧) من قانون الاجراءات الجنائية على ما يلى :

« يمتنع على القاضى ان يشترك فى نظر الدعوى اذا كانت الجرمية تد وتعت عليه شخصا . او اذا كان قد قام فى الدعوى بعمل مأور الضبط القضائى او بوظيفة النيابة العامة او المدافع عن احد الخصوم . او ادى فيها شهادة . او ملشر عملا من اعمال اهل الخبرة » .
ويستنتج عليه كذلك ان يشترك فى الحكم اذا كان قد قام فى الدعوى بعمل =

(ثانيا) بسبب الحكم التأديبي

يستلزم القضاء الإداري بسبب الحكم التأديبي حتى يمكن أن يسلط بحكمه الإدارية العليا رقابة الشروعية على 'حكم' المحكم التأسيسي غير أن 'الحكم' المحكم الإدارية العليا قصت بأنه لا يعد تصور في التسيب مالا ترد المحكمة على دناج المتهم من حيث تناول كل واقعه 'أو' حرنه 'أو' يكفى أن تكون قد امرت حبالا الحجج التي كوت بمها عقيدتها مصرحة صمما بالاساتيد التي قسام بهما الدفاع (١٦) . وسبق لنا تناول هذا الموضوع من جوانبه المخطئة .

عدم تعيد المحكمة بقرار الإحالة وحققا في التحقيق لكفالة حقوق المتهم :

بحق للمحكمة التأديبية أن تعيد التحقيق متى وجدت أن ذلك ضروريا لكشف وجه الحقيقة ، أو التأكد من صحة التكييف القانوني للتهمة الواردة بقسرة الإحالة .

وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا ما يلي .

« أنه وإن كانت المحكمة التأديبية مقيدة بالمحالفات المحددة في قرار الاتهام إلا أن الذي لا شك منه أنها لا تتقيد بالوصف القانوني الذي نسخته النيابة الإدارية على الوقائع التي وردت في القرار المذكور بل عليها أن تحصى الوقائع المطروحة أمامها بجميع كيومها وأوصافها وأن تنزل عليها حكم القانون » (١٧) .

« من أعمال التحقيق أو الإحالة ، « أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المضمن فيه صادرا منه » .

وتنص المادة (٢٤٨) من قانون الإجراءات الجنائية على ما يلي :

« للخصوم رد القضية عن الحكم في الحالات الواردة في المادة السابقة ، وفي سائر حالات الرد المبينة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية » .

« ولا يجوز رد أعضاء النيابة العامة ولا مأموري الضبط القضائي » .

« ويعتبر المجنى عليه فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى » .

(١٦) المحكمة الإدارية العليا في ١٩٦٣/١/٢٦ وفي ١٩٦٤/١/١٨

من ٨ ق .

(١٧) المحكمة الإدارية العليا في ٣ فبراير سنة ١٩٦٥ — من ١٠ ق

من ٦٨٢ .

وعلى هذا الاساس تستطيع المحكمة ان تنزل على المخالفة وصفها الصحيح من حيث كونها مخالفة مالية او ادارية . وفي جميع الاحوال اذ رأت المحكمة تغير وصف التهمة فيجب عليها تنبيه المتهم الى ذلك فلذا طلب اجلا لتخصر دفاعه بناء على الوصف الجديد ، كان على المحكمة ان تجيبه الى طلبه والا اعتبر ذلك بمثابة اخلاا بحق الدفاع ، كما ان عدم اخطار المتهم بالوصف الجديد يؤدي الى بطلان المحاكمة .

على انه اذا كان التعديل في صالح المتهم فان عدم تنبيهه الى ما اجسرنه المحكمة من تعديل في وصف التهمة لا يؤدي الى البطلان على سند من ان التعديل جاء لصالحه .

ومما تجدر الإشارة اليه ان المشرع اجاز للمحكمة التأديبية التصسدى لوقائع لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة من الاوراق بشرط ان تمنح المسؤول اجلا لتخصر دفاعه ، وفي ذلك تحقيق للمدالة حتى لا يفلت احد المقتربين من العقاب ، لان الملاحظ لنا ان بعض كبار القسادة الاداريين يتسترون على المخالفات التي يقرؤها فريق من كبار العاملين معهم ، او من المقربين اليهم .

لذلك فقد احسن المشرع صنعا في تخويل المحكم التأديبية سلطة تدبيره للمحاكمة حتى اذا جاء قرار الاحالة خلوا من الاشارة اليهم .

وفي ذلك تنص المادة (٤٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« تفصل المحكمة في الواقعة التي وردت بقرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة الادارية التصدى لوقائع لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الاوراق ، ويشترط ان تمنح العامل اجلا مناسبيا لتخصر دفاعه اذا طلب ذلك » .

كما تنص المادة (٤١) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« للمحكمة ان تقيم الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة امامها اذا قامت لديها اسباب جنية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم

اجلا مناسبا لتحضير دفاعهم اذا طلبوا ذلك ، وبحال الدعوى برمتها الى دائره اخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة » .

ويلاحظ أن المشرع خرج على القواعد المألوفة في الالتزام بقرار الاجل . فقد سمح للمحكمة بالتصدي لوقت لم ترد في قرار الاجل اذا كانت عناصم 'الخلفه' ثبته في الاوراق » .

والضمان الوحيد في هذه الحالة هو منح المابل اجل لتحضير دفاعه بعد مواجهته بالاتهام الجديد اذا طلب ذلك .

وهو من ناحية اخرى حول المحكمة « بأن تقيم الدعوى على علمين من غير من قبلوا للمحكمة ابلها » وشرط استعمال هذه السلطة ان تقوم لدى المحكمة « اسباب جدية بوقوع مخالفة منهم وقد قيد المشرع هذه السلطة الاستثنائية بقيدين وهما .

الاول : احالة الدعوى « برمتها » الى دائرة اخرى .

والثاني : منح المابلين 'المحليين' الى المحكمة اجلا مناسبا لتحضير دفاعهم 'دا طلبوا ذلك' (١٨) .

(ثالثا) حق المحكمة في اجراء تحقيق لاثبات صحة الاتهام :

ان وسائل التحقيق ذات اثر بعيد بالنسبة لاقامة الدليل لتنظيم عبء الابتات ، اذ ان قيام القاضي الاداري من تلقاء نفسه بالامر بوسيلة التحقيق يؤدي الى توفيق عناصر واقلة الابتات ، كما يؤدي الى اتاحة الفرصة لكل طرف من اطراف الخصومة ان يبال بشهوده على صدق ما يدعيه .

ومن اهم ما يمكن الاشارة اليه ان وسائل التحقيق امام القاضي الاداري تتسع للاستماع « بالخبرة » ، و « الشهادة » ، و « الاستجواب » .

ففي المحاكمات التأديبية فانه بالرغم من ان المتهم لا يقف امام المحكمة التأديبية الا بعد ان يكون قد حقق معه وسمع دفاعه فان المحكمة التأديبية من

(١٨) دكتور / سليمان الطلوي « قضاء التأديب » - مرجع سابق ص ٦٣٠ .

حقها ان تميد التحقيق مع المتهم من جديد ، والا تعتمد بالتحقيق الذى اجرى معه
فى مرحلة الاتهام .

ونعرض اهم سلطات المحكمة التى يمكن ان تمارسها فى مجال التحقيق
ومى : —

١ ، الشهادة .

٢) الاستجواب .

٣ ، الخبرة .

١ - الشهادة :

نصت على هذا الحق المادة (٢٧) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
حيث تقول :

« للمحكمة استجواب الموقوف المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من الموظفين
وغيرهم ، ويكون اداء الشهادة امام المحكمة بعد حلف اليمين ويعامل الشهود
فيما يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن اداء الشهادة او شهادة الزور
بالاحكام المقررة لذلك وتحرر المحكمة محضرا بما يقع من الشاهد وتحيله الى
النيابة العامة اذا رأت ان فى الامر جريمة .

واذا كان الشاهد من الموظفين المبوميين جاز للمحكمة ان تحكم عليه
بالانذار او الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شسهرين ، وذلك اذا تخلف عن
الحضور بعد تاجيل الدعوى واخطاره بالجلسة المحددة مرة اخرى او اذا امتنع
عن اداء الشهادة .

ويجوز للمحكمة فى جميع الاحوال ان تلمر بضبط الشاهد واحضاره » .

والشهود قد يكونون شهود نفى او اثبات وليست المحكمة ملزمة بالاستجابة
الى طلب الاستماع الى شاهد الا اذا وجدت داعيا لذلك .

والشهادة كوسيلة من وسائل التحقيق التى تمكن للقاضى الاستماع بها ،
لدخلها ضمن اجراءات التحقيق التى اشارت اليها نصوص المواد ٢٧ ، ٢٢ ، ٣٦
من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والقاضى الادارى يلجأ اليها
فى سبيل مباشرة الشهادة وذلك وفقا للاجراءات والاحكام التى اوردها قانون
الائتلت فى المادة (٦٠) وما بعدها باعتبارها قواعد عامة بالقدر الذى يتفق مع

طبيعة الدعوى الادارية ، وجدير بالملاحظة ان حالات الاستعانة بشهادة ، شائعة في منازعات التأديب اُلم المحكم التأديبية . ويمكن الاستعانة بها على وجه الخصوص في اثبات دعوى اساءة استعمال السلطة او الانحراف في استعمالها .

وكذلك في منازعات التعويض ، والمعقود الادارية ، ولكن لا محل للالتجاء اليها في دعوى التسويات لتعلقها بمراكز قانونية تستند احكامها من القوانين المنظمة للتسويات .

ومن اهم ما يمكن التنبيه اليه وجود بعض النصوص الواردة بقانون اثبات لا محل لاعتبارها امام القضاء الادارى مثل نص المادة (٩٦) التى تجيز ان يخشى فوات فرصة الاستشهاد بشاهد على موضوع لم يصرح بهد امام القضاء ويحتل عرضه عليه ، ان يطلب في مواجهة نوى الشان سماع ذلك الشاهد ، لان ذلك يتعارض مع مبدأ استقلال الادارة العاملة في مواجهة القضاء الادارى ، وما يترتب على هذا من عدم جواز اجبارها على القول امام القاضي لسماع اقوال شاهد قد يضر بمركزها ، فضلا عن ان للفرد ان يلجا بالشكوى الى الادارة نفسها بدلا من هذا الاجراء ، وينبى ان الالتجاء الى الادارة يؤدى الى اجراءات ادارية تكون محل اثبات وتدوين بالملفات ، وتصبح محلا للاعتبار اذا ما عرض الامر على القاضي الادارى الذى يقدر مسلك الادارة وموقفها (١٩) .

٢ - الاستجواب :

ورد النص على هذا الحق بالمادة (٢٧) سلفة البيان (١٠) ويعتبر الاستجواب وسيلة هامة من وسائل التحقيق ، فالاستجواب او بمعنى آخر المواجهة الشخصية للاطراف يعتبر طريق من طرق تحقيق الدعوى بصفة عامة ، ويمثل فى النجاء أحد الخصوم او المحكة الى سؤال الخصم الاخر عن وقائع معينة يرى انها توصله الى الحصول على اقرار منه .

والاستجواب يفيد القاضي فى الحصول على بعض الحقائق من خلال مناقشة الخصوم بطريق مباشر ، كما يساعد فى استخلاص بعض القرائن ، كما

(١٩) دكتور / احمد كمال الدين موسى - المرجع السابق - ص ٣٧٩ .
(١٠) المقصود هو المادة (٢٧) من قانون النيلية الادارية ويرجع ايضا للفصل الثانى من الباب الخلبس من قانون اثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، والمادة (٣٦) من قانون المجلس ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

يمكن أن يؤدي إلى اقرار قضائي من أحد الخصوم لصالح الخصم الآخر ،
وجدير بالملاحظة أن الاستجواب لا يصح توجيهه إلا للخصوم في الدعوى ،
أما غيرهم فلا تسمع أقواله إلا في صورة الشهادة أو الخبرة ، وللقاضي أن
يستجوب من يكون حاضرا من الخصوم ، وله أن يستدعيهم للاستجواب سواء
من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم وذلك في نطاق سلطته التقديرية .

وبما تجدر الإشارة إليه أن الاستجواب في النطاق الإداري ليست له نفس
الأهمية التي تتحقق ألم القضاء المادي ، لأنه كما سبق القول فإن الدعوى
الإدارية تصف بالصفة الاستيعابية ، والإجرائية ، كما تستند الحقوق والالتزامات
في القانون الإداري أسسا إلى قرارات ومستندات تتفق مع قواعد التي
تنظمها احكام القواعد الإدارية ، واحكم القانون العلم .

ولذلك فإن المواجهة الشخصية غير معمول بها في ظل القضاء الإداري
الفرنسي شأنه في ذلك شأن اليمين الحسنة ، لأن مجلس الدولة الفرنسي يعمل
على تجنب طريق الاستجواب حتى لا يصطدم بخلاف مع الإدارة المعللة ، وإمبالا
لبدا الفصل بين السلطات .

٢ - الخبرة :

إذا صاغت المحكمة مشكلة فنية فانه يمكنها اللجوء إلى أهل الخبرة وقد
أقر القضاء الإداري للمحكمة الحق في الاستعانة بأهل الخبرة إذا صاغت
المحكمة مشكلة فنية تتمثل بالتحقيق .

ومن أهم هذه الأحكام حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ٢٢ يناير
سنة ١٩٦٥ حيث تقول : -

« لا جدال في أن لهيئات التنايب الاستماتة بأراء الخبراء وإن انتدابهم
إلهاها مهمة خاصة يعتبر إجراء من إجراءات التحقيق . وليس في القاعدة التي
تنظم تاليب الموظفين أو محاكمهم ما يمنع من الاستماتة برأى جهة فنية متخصصة
في الكشف عن الحقيقة والوصول إلى الصواب سواء كانت تلك الجهة تتبع
من ناحية التنظيم الإداري الوزارة التي لحالت الموظف إلى المحكمة التأديبية
أم لا تتبعها » .

(م - ٢٦ المحاكمات التأديبية)

وقد اوضحت المحكمة الادارية العليا صراحة ان الخبرة هي طريق من طرق التحقيق يتخذ في الدور الابتدائي كما يتخذ في الدور النهائي منه .

ومفاد ما تقدم ان مجلس الدولة المصري يسلم الخبرة باعتبارها من وسائل التحقيق كوسيلة من وسائل استيفاء الدعوى ، وذلك بمقتضى حكم سابق على الفصل في الموضوع ترى المحكمة ملائحته . وتكون الخبرة في خصوص مسألة ذات طابع فنى ترى المحكمة الوقوف على رأى الخبير في شئله وللمحكمة الحق في مناقشة الخبير في تقريره ومواجهته بأى خبير آخر وتكليف أى منهما بإبداء تقرير تكملى لاستيضاح بعض الجواب الفنية .

وجدير بالذكر انه طبقا للقواعد العامة المعمول بها لزام القضاء العادى او القضاء الادارى فان تقرير الخبير لا يخرج عن كونه تقريراً استشارياً لا يقيد المحكمة وذلك وفقاً لما تنص به المادة (١٥٦) من قانون الإثبات والتي تنص على ان : « رأى الخبير لا يقيد المحكمة » .

ومقتضى ذلك ان المحكمة لا تنقيد في حكمها برأى الخبير اذ لا تلتزم بان تأخذ به ، بل ولها مطلق التقدير في هذه الحالة ، ولها ان تقضى بالرأى المعارض لما أبداه الخبير اذا تبين لها ان الحق في جانب الرأى المعارض او استنتاجات الخبير غير صحيحة ، او غير مطابقة للواقع ، او مناقضة للمستندات المقبحة من الخصوم ، وحققا في هذا ثبت لها ، لا سيما اذا كانت المسألة من المسائل التى تستطيع المحكمة استيعابها مستندة على معارفها الخاصة ، وذلك لان تقارير الخبراء ، لا تلزم المحكمة وانما يقصد بها تمكينها من التوصل الى معرفة الحقيقة .

وفي ذلك نقول محكمة التقض : « رأى الخبير لا يقيد المحكمة ، حسبها ان تقيم قضائها على أسباب كافية لحمله » (٢١) . ولا يختلف موقف القضاء الادارى عن القضاء العادى في الاخذ بهذه القاعدة الاصولية في الإثبات العادى او الادارى (٢٢) .

(٢١) محكمة النقض في ١٩٧٢/٢/٢٤ س ٢٤ ق من ٣٧٢ وما بعدها .
(٢٢) ولذلك نرى ان من حق المحكمة ان تأمر باستدعاء الخبير في جلسة نصددها لمنالشته ان رأت حاجة لذلك ، ويبدى الخبير رأيه مؤيداً بأسبابه ، وتوجه اليه المحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصم ما تراه من الاسئلة =

• • • • •
• • • • •

مقبدا للدموى (م ١٥٢ - اثبت) - وللحكمة أن تعيد المأبورية الى الخير
ليتدارك ما تبينه له من وجوه الخطأ أو النقص في عمله ، أو يحثه ، ولها أن
تعهد بذلك الى خير آخر أو الى ثلاثة خبراء آخرين ، ولهؤلاء أن يستعينوا
بمعلومات الخير السابق (م ١٥٤ - اثبت) . وللحكمة أن تمنح خيرا لبدء
رايه مشقة بالجلسة بدون تقديم تقرير ، ويثبت رأيه في محضر الجلسة .
(م ١٥٥) - اثبت .

وعلى وجه العموم على المحكمة أن تمنح الخير بيانا دقيقا لمأبوريته
التي يؤذن له في اتخاذها . وإذا قررت المحكمة الاستمعة بخير فاتها تخلفه
من بين المقبولين إليها ، إلا إذا قضت بغير ذلك في ظروف خاصة ، وعليها أن
تبني هذه الظروف في الحكم (مادة ١٣٦ - اثبت) .
ونرى أن المقصود بالمقبولين إليها هو المقبولين ألم القضاء العادى .

الفصل الرابع

الحكم في الدعوى التأديبية ، ونفسه الحكم ، وتصحيحه
والانقياس بإعادة النظر

الفصل الرابع

الحكم في الدعوى التأديبية ، واجراءات طلب تفسير الحكم ، وتصحيحه

المبحث الأول

خلاص الحكم على وجه المصوم

(أولا) اركان الحكم :

الحكم بمنه الخالص في مذهب الفقه المقلن هو القرار الصادر من محكمة بشكل تشكيلا صحيحا ومختصة بصدا ره ، وهو يصدر في خصوصية رنعت الى المحكمة وفق قواعد قانون المرامعات ، سواء اكن صادرا في موضوع الخصومة او في شق منه او في مسألة متفرعة عنه .

ويتميز الحكم بما يلي :

١ - صدور الحكم من محكمة تتبع جهة قضائية مختصة ولائيا بنظرها :

فالمنزعات الادارية يفصل فيها مجلس الدولة ببيئة قضاء ادارى او ببيئة قضاء تأديبى حسب طبيعة الدعوى .

أما المنزعات العادية فيختص بها القضاء العادى بالإضافة الى بعض المنزعات الادارية التى يفصل فيها بموجب نصوص خاصة مثل منازعات الضرائب .

ومن ثم فان القرار الصادر من هيئة غير قضائية لا يعد حكما ولو اكن بين اعضائها احد القضاة ، والقرار الصادر من المحكمة بما لها من سلطة ولائية لا يعد حكما (ما لم ينص القانون على ما يخالف ذلك) .

أما حكم المحكمين فله يعد حكما بكل معنى الكلمة رغم صدوره من أشخاص ليس لهم ولاية القضاء ، وذلك على سند من أن المشرع اقر نظم التحكيم احتراماً لارادة الخصوم ، ومتى وضعت هذه الارادة في الشكل القانونى أصبح الحكم ملزماً .

٢ - يجب أن يكون الحكم مكتوباً في الشكل المقرر وطبقاً للإجراءات
القانونية الصحيحة شأنه في ذلك شأن أية ورقة من أوراق المرافعات وكلها
تتصف بالشكلية والرسمية .

(ثانياً) صدور الحكم قبل انقضاء باب المرافعة :

أن قفل باب المرافعة يعنى تقرير صلاحية الدعوى للفصل فيها بحسبها
بعد تكمين الحضور من الادلاء بكل دفاعهم — فقبل قفل باب المرافعة صراحة
أو ضمناً لا يجوز النطق بالحكم ، كما لا يجوز النطق به في بدء النزاع وقبل سماع
أى اقوال للخصوم والا كان باطلا . ولا يجوز للحكمة أثناء المداولة أن تسمع
أحد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصمه ، أو أن تقبل أوراقا أو مذكرات من
أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر والا كان العمل باطلا .

وإذا اختصم خارج عن الخصومة فلا يجوز إصدار حكم عليه قبل تكمينه
من الحضور بعد منحه كل المواعيد المقررة لصلحه والا اعتبر الحكم مبنياً
على إجراءات باطلة .

ويعد باب المرافعة مغلولاً إذا أصدرت المحكمة قراراً صريحاً يثبت ذلك أو
إذا بدأت المحكمة في المداولة ، ولا يجوز فتح باب المرافعة بعد تحديد جلسة
للتنطق بالحكم الا بقرار تصرح به المحكمة في الجلسة ، ولا يكون ذلك الا لأسباب
جديّة تبين في محضر الجلسة .

ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه أن المحكمة غير ملزمة بإعادة فتح باب
المرافعة بناء على طلب الخصوم ، بعد حجزها للحكم لأنها تمارس في ذلك سلطة
بلازمة ويجب أن تكون قد أفسحت لطرفي الخصومة استيفاء دفاعهما (١) .

(ثالثاً) النطق بالحكم :

« يجوز للمحكمة عقب انتهاء المرافعة أن تنطق بالحكم في الجلسة ، ويجوز
لها لتجليل إصداره إلى جلسة أخرى قريبة تحديدها » (م ١٧١ مرافعات) وتقول :
« إذا انقضت الحال لتجليل إصدار الحكم مرة ثانية صرحت المحكمة

(١) محكمة النقض في القضية رقم ٢٩٤ س ٢١ ق ، ونقض ١٥ مارس
١٩٥٦ في القضية ٣٠٩ س ٢٢ ق .

بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه النطق به وبيان اسباب التأجيل في ورقة الجلسة وفي المحضر ، ولا يجوز لها تأجيل اصدار الحكم بمنفذ الا مرة واحدة » - (م ١٧٢ مرافعات) .

ويطلق الدكتور / احمد ابو الوفا على المادة (١٧٢) فيها تتطلبه من الزام المحكة بذكر اسباب التأجيل : « انه لا يترتب ثمة بطلان اذا لم تذكر المحكة اسباب التأجيل لأن مجرد التأجيل يشف عن سببه ورغبة المحكة في انفساح مجل أطول لملها تتمكن فيه من التروى واصدار الحكم بالعناية اللازمة تفليها من اى ذلل » .

ويضيف لقوله : « انه لم يكن المشرع في حلجة الى الزام المحكة بذكر سبب التأجيل ويبرر رايه بأن القاعدة الاساسية في كافة التشريعات المقرنة تديما وحديثا أن المحكة لا يمكن أن تلزم بقتضى نص تشريعى لاصدار حكمها في اجل معين » .

ويستطرد قائلا : « ان ذلك بخلاف الاوامر على العرائض التى يلزم التلقى باصدارها في اجل يحدده المشرع ولا غيلر في هذا الصدد لانه يقوم بوظيفة ولانية ولا يباشر وظيفة قضائية » (٢) .

والنطق بالحكم يخرج النزاع من ولاية المحكة التى اصدرته ويحوز حجية الشؤ المحكوم به وتثبت الحقوق التى قررها ولا تسقط الا بالتقضاء مدة التقادم الطويل .

ويعتبر المحكوم عليه عالما بالحكم بمجرد صدوره ولو لم يكن حاضرا وقت النطق به ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

ويجب ان تشتتل الاحكام على الاسباب التى بنيت عليها والا كانت باطللة ، كما يجب ان يشتتل الحكم على عرض مجيل لوقائع الدعوى ، ثم طلبات الخصوم ، وخلاصة موجزة لفقوهم وفتاعهم الجوهري ، وراى النيلة اذا كان لائما ، ثم تذكر بعد ذلك اسباب الحكم ومنطوقه (مادة ١٧٨/٢ مرافعات) .

(٢) الدكتور / احمد ابو الوفا — مرجع سابق — ص ١٠٢ — ١٠٤ .

ويجب اعلان الحكم حتى يبدأ ميعاد اعلان الطعن فيه واعلان الحكم شرط لازم لا مكان الشروع في تنفيذه على المحكوم عليه ، كما ان الاعلان يمنع من سقوط الحكم الغيبي اذا تم في خلال المدة القانونية .

(رابعا) تحرير الاحكام :

ان المشرع يوجب ايداع مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه واسبابه يوم النطق به وتحفظ المسودة بملف القضية ولا تعطى منها صورة للخصوم وانما يجوز لهم الاطلاع عليها لاعداد طعونهم في الحكم او لاتخاذ الاجراءات التي تقتضيها مصالحهم .

ونظرا لان المسودة لا تشتمل الا على منطوق الحكم واسبابه فهي لا تفي من تحرير نسخة الحكم الاصلية التي تكتب بعد ايداع المسودة وتحفظ بملف القضية ، وتمطى الصور من هذه النسخة الاصلية بعد ختمها بخاتم المحكمة وتوثيقها من الكاتب المختص بعد تزويلها بالصفحة التنفيذية ولا تسلم الا للخصم الذي تصود عليه المنفعة من تنفيذ الحكم ولا يسلم له الا اذا كان الحكم جائزا تنفيذه .

ويوجب القانون ايداع نسخة الحكم الاصلية ، بملف الدعوى في ظرف اربع وعشرين ساعة من ايداع المسودة في القضايا المستعجلة وسبعة ايام في القضايا الاخرى والا كمن التسبب عن التأخير ملزما بالتعويضات .

(خامسا) تقسيم الاحكام من حيث قابليتها للطعن فيها :

نبين فيما يلي تقسيم الاحكام من حيث قابليتها للطعن فيها على النحو التالي :

(١) احكام ابتدائية en premier ressort وهي الاحكام التي تصدر

من محكمة الدرجة الاولى وتقبل الطعن فيها بالاستئناف .

(٢) واحكام انتهائية en dernier ressort وهي الاحكام

التي لا تقبل الطعن فيها بالاستئناف سواء اكلت صادرة من محكمة الدرجة الاولى في حدود نصابها الانتهائي ام صادرة من محكمة الدرجة الثانية . ويعتبر

الحكم انتهائيا ملداً الطعن فيه بالاستئناف غير جائز ، ولو كان غلبياً تلبساً للطعن فيه بالمعوضة .

(٣) واحكام حائزة لقوة الشيء المحكوم به *passé en force de la chose jugée*

وهي الاحكام التي لا تقبل الطعن فيها بطرق الطعن العادية ، وهي المعارضة والاستئناف ، ولو كان الحكم قابلاً للطعن فيه بطرق الطعن غير العادية ، وهي التماس إعادة النظر والنقض بل ولو طعن فيها بالفعل بأحد هذين الطريقين .

(٤) واحكامم بثبات *irrévocable* وهي الاحكام التي لا تقبل

الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية (٣) مثل الاحكام الصادرة من محكمة النقض ، أو من المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة .

(٣) دكتور أحمد أبو الوفا - مرجع سابق ص ٣٧٥ - ٣٧٦ .

المبحث الثاني

خصائص الحكم التأديبي

نبين اهم خصائص الحكم التأديبي فيما يلي :

(اولا) : الحكم التأديبي حكم قطعي :

تعتبر الاحكام الصادرة من المحكم التأديبية احكاما قضائية تطمية تصور الحجية « حجة الشيء المقضى » ، بمقدور الحكم التأديبي يفرج النزاع من ولاية المحكمة ، بحيث اذا اعيد طرحها عليها وجب عليها أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لتسابقة الفصل فيها .

(ثانيا) : تسبب الحكم التأديبي :

ان القاعدة الأساسية في التقاضي عموما ، أن يصدر الحكم مسببا . وقد ورد النص على ذلك في قانون المرافعات المدنية والتجارية حيث تقضى المادة (١٧٦) منه بأن « يجب أن تشتمل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة » واعمالا لذات هذا نصت المادة (٢٨) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن : « تصدر الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء الذين اصدورها » . واخيرا فإن المادة (٤٣) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ (بشأن مجلس الدولة) تنصين أن « تصدر الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء » .

والتسبب هام جدا لطبائنة المتقاضين من ناحية ، ولأعمال رقابة جهات القضاء العليا من ناحية أخرى .

ولهذا فإن المشرع نفسه قد سبب ضيقة التسبب الى القرارات الادارية الصادرة في مجال التأديب ، استثناء من الاصل العام والذي يعنى جهات الإدارة من تسبب قراراتها ، حيث اشترط المشرع في جميع قوانين المبلين الحكوميين أو في القطاع العام أن « ... يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا » .

ولكى يؤدي التسبب دوره ، يجب أن يتناول وتعالج الدعوى من حيث

شخص المتهم ، والأفعال المسندة اليه ، والأدلة التي استندت اليها المحكمة في تكوين اقتناعها سلبا ، أو ايجابا ، ونصوص القانون التي طبقتها ، وأن يكون الحكم خلاصة منطقية لكل ذلك ويلاحظ ما يلي :

(أ) لا تلتزم المحكمة - في مجال التسييب - بتمقّب حجج المتهم والرد عليها استقلالاً ، ويكفي لسلامة الحكم « أن يكون مقاباً على اسباب تستقيم معه ، ولا يلزم بتمقّب حجج الخصوم في جميع مناحي اقوالهم استقلالاً ، ثم ينفذها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى . كما لا يعيب الحكم عدم ذكر أسماء الشهود في تحقيق تضمنت القضية أوراؤه ، وعدم إيراد نصوص اقوالهم وعباراتهم ، وحسب الحكم السديد أن يورد مضمون هذه الأقوال . ومتى كان ما استخلصه الحكم من اقوال الشهود غير متناقض مع ما هو ثابت بالتحقيقات كان قضاءه لا غبار عليه » . (٤)

(ب) أما إذا « كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد وجهتي النظر بين طرفي المرافعة ، ولم يبدِ الأسباب التي أقام عليها قضاءه في النتيجة التي انتهى إليها منطوقه ، فإنه يكون قد انطوى على قصور مغل بطله » . (٥)

(ج) ويلاحظ أن التسييب ليس مقصوراً على الحكم بل ينصرف إلى القرار التقاضي . والقضاء الإداري غني في خصوص تسييب القرارات التاديبية التي تصدر لمعقاب من قبل الرؤساء الإداريين : فهو يشترط أن يكون التسييب واضحاً بدرجة تمكن من فهمه ورقبته ، فإذا اكتفى القرار التاديبي بترديد حكم القانون دون أن يوضح السبب الذي من أجلها اتخذ ، اعتبر في حكم القرار الخالي من التسييب ، وكذلك الشأن فيما لو صدر قرار اجمالي يشمل عدة أشخاص ، ولم يوضح سبب كل فرد على حدة .

وإذا كان الأصل أن يحصل القرار الإداري أسبابه في صلبه « Directement motivée » بحيث لا يجوز الإحالة إلى وثائق أخرى مستقلة عنه « motivation par référence » فإن تبني مصدر القرار لأسبب هيئة استشارية معينة ، كالتنمية الإدارية ، أو آليات التحقيق ، أو بغرض الدولة ، يكفي في مجال التسييب ، وبهذا المعنى تقول المحكمة الإدارية

(٤) المحكمة الإدارية العليا في ١٨/١/١٩٦٤ .

(٥) المحكمة الإدارية العليا في ١٢/١/١٩٥٦ من ٩ ص ١١٢ .

الطليا في حكمها الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٥٨ أنه « حتى ثبت أن قرار الوزير الصادر برفض التظلم ثبت بتأشيرة منه مخونة على ثبيل المذكرة المجموعة اليه من مفوض مجلس الدولة لدى الوزارة نتيجة فحص هذا التظلم ، والمتضمنة جلتا بخصلا للأسباب والإستيد التي أنهى فيها المفوض الى التوجيه برفض التظلم المفكسر ، والتي اعتنقها الوزير اذ اخذ بنتيجتهما ، فلا وجه للنص على هذا القرار بأنه جسد غير مسبب » (٦) .

(ثالثا) توقيع الحكم التتخيبي :

يتعين أن تصدر الاحكام بعد مداولة بين اعضاء المحكمة والا يشترك فيها غير القضاة الذين سموا المراجعة والا تكن الحكم باطلا وذلك طبقا للمادة (١٦٧) من قانون المرافعات .

وعلى مدى هذا القلقون قضت المحكمة الادارية الطليا بأن اشترك احد القضاة في اصدار الحكم دون أن يسمح المراجعة في الدعوى من شأنه أن يشوب الحكم باطلا وان يقعن القضاء بطلانه » (٧) .

كما قضت بأنه اذا اشترك في اصدار الحكم أكثر من العدد الذي حدده القانون فإن الحكم يقع باطلا .

وفي ذلك تقول المحكمة الادارية الطليا ما يلي :

« ... اذا صدر الحكم من اربعة قضاة بدلا من ثلاثة كما يقضى القانونين ان حضور عضو زيادة على العدد الذي عينه القانون ، وسماعه المراجعة ، واشترائه في اصدار الحكم ، من شأنه أن يبطل الحكم ، وذلك طبقا للتجديء العامة في الاجراءات القضائية . لما في ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع ، لا قد يكون لهذا العضو الرابع اثر في اتجاه الرأي في صيرر الدعوى ،

(٦) المحكمة الادارية الطليا في ١٩٥٨/٢/٨ س. ١٢٠٠ .
وسبق لنا بيان هذا الحكم ، كما اشرنا الى احكام اخرى مطلقة في ضرورة تسبب القرار التاديبى حتى يمكن للقضاء التاديبى أن يمسك عليه رقبته .
(٧) المحكمة الادارية الطليا في ١٩٦٤/١٢/٢٧ س. ٢٧٨ .

مضلا عما فيه من تجهيل باعضاء المحكمة الذين اصدروا الحكم . والبطلان في هذه الحالة يتعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها « . (٨) وكذلك الشأن اذا لم يوقع مسودة الحكم جميع القضاة ، وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا ما يلي :

« . . . ان توقيع مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه من عضوين في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم » . والبطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح لانطوائه على اصدار لاضمانات جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين ، اذ توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيها ، والذين من حق المتقاضى ان يعرفهم . وبهذه التابة يكون البطلان آمرا متعلقا بالنظام العام تتخبراه المحكمة بحكم وظيفتها ، وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة الى الدفع به « . (٩)

وبما تجدر الإشارة اليه ضرورة صدور الاحكام باغلبية الآراء طبقا لما نص عليه المادة (١٦٩ من قانون المرافعات) . (١٠)

ويجب ان يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم ، فلذا حصل لاحدهم ملحق وجب ان يوقع مسودة الحكم (مادة ١٧٠ مرافعات) .

(رايضا) استنفاد المحكمة سلطتها بصدر الحكم :

تستنفذ المحكمة سلطتها بحيث يخرج النزاع من اختصاصها فلا تستطيع ان تعيد النظر في حكمها سواء لنوعى الملامة ، او لعدم المشروعية . واستثناء من هذا الاصل يجوز الرجوع الى المحكمة التأديبية في الحالات التالية :

-
- (٨) المحكمة الادارية العليا في ١٥/١١/١٩٦٤ س. ١٠ ص ٤٤ ، وفي ٢٢ سنة ١٩٦٥ س ١٩ — ص ٣٣٤ .
- (٩) المحكمة الادارية العليا الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ س ١٢ ص ٧٩ .
- (١٠) تنص المادة (١٦٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلي :
- « تصدر الاحكام باغلبية الآراء فلذا لم تتوفر الاغلبية وتشعبت الآراء لاكثر من راينين وجب ان ينضم الفريق الأقل عددا او الفريق الذى يضم احدث القضاة لاحد الرايين الصاعدين من الفريق الاكثر عددا وذلك بعد اخذ الآراء مرة ثانية » .

(الحالة الاولى) حالة تفسير الحكم .

(الحالة الثانية) حالة تصحيح ما قد يقع في الحكم من أخطاء .

(الحالة الثالثة) حالة التماس إعادة النظر .

وتجدر الإشارة الى أنه طبقا للمادة (٥١) من قانون مجلس الدولة يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري ، والمحكم الإدارية ، والمحكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر .

ولاهية دعوى التفسير والتصحيح والتماس إعادة النظر في التطبيق العملي تستفرد لها بحثا مستقلا .

(خلاصا) حجية الحكم التأديبي :

إن الحكم الحائز لحجية الشيء المقضي فيه يحوز الحجية تبيل جهة الإدارة التابع لها الملل فيمتنع عليها العودة الى محاسبته تأديبيا عن ذات الفعل الذي كان محلا للحكم بالجزاء التأديبي السابق صدوره ، فعلى جهة الإدارة أن تسلم بما انتهى إليه الحكم وأن تقوم بتنفيذه مهما كان رأيها فيه ومهما خلاص اليه من جزاء .

أما حجية الحكم التأديبي أمام الجهات القضائية الأخرى فانه لا يقيد بها ، فلا يقيد المحاكم الجنائية ولا يقيد المحاكم المدنية عندما تطرح عليها ذات الواقعة بما انطوت عليها من نمل مؤثم ويكاد يكون ذلك من المبادئ المستقرة المتعلقة بعدم حجية الحكم التأديبي أمام القضاء المدني أو الجنائي .

المبحث الثاني

الدعوى المتطلقة بتفسير الحكم ، وتصحيحه ، والتماس إعادة النظر

تمهيد :

سبق ان اوضحنا بالمبحث السابق ان المحكمة التأديبية تستنفذ سلطتها بحيث يخرج النزاع من اختصاصها فلا تستطيع أن تعيد النظر في حكمها سواء لدواعي الملازمة ، او لعدم المشروعية ، ذلك الامر الذي يملكه الرئيس الادارى اذا اصدر قرارا اداريا بالجزاء (١١) . وبينما انه استثناء من هذا الاصل الملم بجوز الرجوع الى المحكمة التأديبية في الحالات التالية :

(الحالة الاولى) حالة تفسير الحكم .

(الحالة الثانية) حالة تصحيح ما قد يقع في الحكم من اخطاء .

(الحالة الثالثة) حالة التماس إعادة النظر .

وجدير بالاحاطة أنه بالرجوع الى المادة التاسعة عشر من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ نجد انها نصت على انه : « يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحكم الادارية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية » .

ولهذا اثر التساؤل عن مدى امكان اللجوء الى هذا الطريق أمام المحاكم التأديبية . لا سيما ولم يكن هناك سببا قانونيا باستثناء احكام المحاكم التأديبية من الطعن بالتماس إعادة النظر اذا تحققت اسبابه ودواعيه المنصوص عليها بالمادة (٢٤١) ، من قانون المرافعات المدنية والتجارية لا سيما وان هذه الاسباب تحدث أحيانا في مجال التأديب .

لذلك نص المشرع بالمادة (٥١) من قانون مجلس الدولة الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على جواز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى

(١١) دكتور / سليمان محمد الطويل : « قضاء التأديب » س ١٩٨٧ - مرجع سابق - س ٦٦٤ - ٦٦٥ .
(م - ٢٧ المحكمات التأديبية)

والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر (١٢) .

اما الطعون المتعلقة بتفسير الاحكام وتصحيحها فلا خلاف عليها .
ولامية هذه الدعاوى ستفرد لكل منها مطلقا بهذا البحث .

المطلب الاول

دعوى تفسير الحكم

نمضى دعوى تفسير الحكم في ظل القواعد العلية لقانون المرافعات المدنية والتجارية ، والمعمول بأحكامها أمام القضاء الادارى بما يتلاءم مع طبيعة الدعوى الادارية وذلك على النحو التالى :

(اولا) دعوى تفسير الحكم في ظل القواعد العلية لقانون المرافعات المدنية والتجارية :

تنص المادة (١٩٢) برافعت على ما يلى :

« يجوز للخصوم ان يطلبوا الى المحكمة التى اصدرت الحكم تفسير ما وقع في منظومه من فموض او ابهام ويقدم الطلب بالافضاح المعتادة لرفع الدعوى . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ، ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية » .

وطبقا لهذا النص وقراء الفقه ولاحكم النقض نمضى شروط طلب التفسير على النحو التالى :

(١) ان يكون الحكم المطلوب تفسيره حكما قطعيا .

(١٢) تنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة على ما يلى :

« يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية او قانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا امرت المحكمة بغير ذلك واذا حكم بعدم قبول الطعن او برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا عن التعويض اذا كلن له وجه » .

(١٢) أن يكون الحكم في منطوقه مشوباً بغموض أو إبهام أو شك في تفسيره أو يحتل أكثر من معنى .

(٢) الوضع القائم في تقديم طلب التفسير في حالة استئناف الحكم المطلوب استئنافه .

ونبين ذلك على النحو الآتي :

(١) أن يكون الحكم المطلوب تفسيره حكماً قطعياً :

يجب أن يكون الحكم قطعياً لأنه لا يتصور وجود شبهة فائدة من تفسير قضاء غير ملزم لا يجوز الحجة ، ولذلك يشترط أن يكون المطلوب تفسيره هو منطوق الحكم أو الأسلوب المكمل له .

ويؤثر الخلاف بصدد تفسير الأحكام الوقفية وهي تلك التي تحوز حجة مؤقتة قليل أنه يمكن تعديلها متى تغيرت الظروف التي بنيت عليها ، ولا محل لطلب تفسيرها .

ومع ذلك يرى البعض أن هذه الأحكام يجوز طلب تفسيرها لأنها تحوز الحجة وتنفذ ، فإذا اعتورها غموض أو إبهام جاز طلب تفسيرها حتى يسهل تنفيذها وحتى لا تقوم أي عقبات في سبيل ذلك ، بل يرى البعض أن هناك من الأحكام غير القطعية ما قد يقتضى تفسير ، كما إذا أصدرت المحكمة حكماً غير قطعي بنصب خير ولم تعد فيه بيانا دقيقاً للمأمورية الخيرية طبقاً لما يقضى به قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فيضطر صاحب المصلحة من الخصوم إلى طلب تفسير الحكم ، بل قد يضطر الخير نفسه إلى ذلك . (١٣)

(١٣) راجع في ذلك :

أ - دكتور / أحمد أبو الوفا : « نظرية الأحكام في قانون المرافعات » ص ١٩٦ - ص ٧٤١ - ٧٤٠ .

ب - دكتور / مصطفى كمال وصفي : « أصول وإجراءات القضاء الإداري » ط ٢ ص ٣٤٥ حيث يقول : « ... والأمل أن طلب التفسير يكون في الأحكام الموضوعية وذلك لأنه لا جدوى في تفسير قضاء غير ملزم لا يجوز الحجة ، إلا أنه من الأحكام الفرعية ما قد يتطلب التفسير كالحكم بنصب خير مع الغموض في بياحه » .

(٢) أن يكون الحكم في مبطوه متسوطا بظهور أو إيهام أو شك في تفسيره أو يحتل أكثر من معنى :

الطلب في هذه الحالة يكون مقصور على تفسير الفوضى ، وعلى المحكمة أن توضح حكمها على النحو الذي كتبت تقصده ، ولكن إذا كان المطلوب تعديل قضاء المحكمة فإن الطلب لا يقبل في هذا الشأن .

(٣) الوضع في تقديم طلب التفسير في حالة استئناف الحكم المطلوب استئنافه :

إن محكمة الدرجة الأولى التي ينافى إليها بتفسير حكمها لا تلك ذلك بعد استئناف الحكم لأنه أصبح محل نظر محكمة الدرجة الثانية وقد ظفیه أو تعمله ، فلا مصلحة لتفسيره ، غير أنه متى ثبتت مصلحة في طلب تفسير الحكم ولو بعد استئنافه لاحتمال تسام تنفيذه قبل نظر الاستئناف في حالة كونه متسوطا بالتمسك بالمعجل ، فإن طلب التفسير يقبل ولو بعد رفع الاستئناف ، وهذا لا يتعارض مع حق محكمة الدرجة الثانية في تعديل أو إلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى . (١٤)

وجدير بالاحاطة أنه قد يحتج أمام محكمة ما بحكم صادر من محكمة أخرى ، وفي هذه الحالة فإنه على المحكمة الأخرى أن تفسر الحكم فتأخذ بما تراه مقصودا منه بشرط أن تبين في أسباب حكمها الاعتبارات المؤدية الى وجهة نظرها شأنها في ذلك شأن تفسير سائر المستندات والمعقود والاوراق التي تقدم إليها . (١٥)

ويشترط في تلك الحالة أن تتوفر مصلحة جديدة لاطالب التفسير ، ومن ثم فله إذا كان الحكم قد تم تنفيذه ولا يقصد من طلب التفسير الا ارضاء رغبة في نفس الطالع فإن طلبه لا يقبل .

(١٤) دكتور / أحمد أبو الوفا : نفس المرجع السابق ص٧٤٢ .

(١٥) محكمة النقض في ١٢/٢٤/١٩٣٢ - في الطعن رقم ٥٤ - س٢٢٢ ، ونقض ٩ يونية سنة ١٩٣٨ - رقم ٣ - س٢٢٢ ، ونقض أول ديسمبر ١٩٣٢ - في الطعن رقم ٤٩ - س٢٢٢ .

ويلاحظ أن المحكمة التي أصدرت الحكم سواء كتبت محكمة جزئية أو ابتدائية أو محكمة استئناف ، وسواء أكتت فصلت في الدعوى باعتبارها من محكم الدرجة الأولى أم الثانية ، فهي تختص بطلب تفسير حكمها اختصاصا نوعيا ومطليا .

ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى طبقا للنصوص الواردة بقانون المرافعات ، ويلاحظ أنه إذا رفع الطلب الى محكمة الاستئناف معه يقدم بتكليف بالعضور في جميع الأحوال لأن هذا الطلب ليس من قبيل استئناف الحكم ، ومن ثم لا يتقيد في رفعه بإجراءات الاستئناف التي تجعل القاعدة في رفعه بتقرير بقلم مكتب المحكمة الاستئنافية .

وعند تفسير المحكمة لحكمها فانها لا تملك تعديل قضاءها أو الرجوع عنه أو الإضافة إليه ، وإن نعلت ذلك فلن تفسرها يكون قبلها للطعن بالطريق المناسب ، والحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كافة الوجوه منها للحكم الذي يفسره ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية . (١٦)

وأخيرا فعند تسليم صورة من الحكم يجب أن تسلم معها صورة من الحكم الصلح بالتفسير . (١٧)

* * *

(ثانيا) دعوى تفسير الحكم في ظل التبع لطلب القضاء الإداري :

يتبع القضاء الإداري نفس القواعد الواردة بالمادة (١٩٢) مرافعات حسبما سبق بيانه . (١٨)

وقد تناولت المحكمة الإدارية العليا هذا الأمر في عدة أحكام عديدة

(١٦) نقض ٢١ يونية ١٩٦٢ من ١٢ق - من ٨٣٧ .
(١٧) دكتور / أحمد أبو الوفا : « نظرية الأحكام في قانون المرافعات » - مرجع سابق - ٧٤٥ - ٧٤٦ .
(١٨) راجع مؤلفنا - « مجلس الدولة وإجراءات ومبلغ الدعاوى الإدارية » من ١٩٨٧ - من ٤٨٤ .

من أهمها حكمها الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٨ في الدعوى رقم ١٤٠ للجنة
الرابعة القضائية ، وتكتفى بمرض هذا الحكم على النحو التالي :

تقول المحكمة :

« وفاد هذا أن طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى فضائه
الوارد في منطوقه ، وهو الذي يحوز حجية الشيء المقضى به ، أو قوته
دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا
ويمكنا لجزء منه مكمل له كاملا لا يكون إلا حيث يقع في هذا المنطوق
غموض أو إبهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض
أو إبهم ، ابتداء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم
بما يتفق وهذا القصد . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متبعا للحكم
الذي يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا ، ولذا يلزم أن يقف عند حد
إيضاح ما إبهم بالقلم بحسب تقدير المحكمة ، لا ما التبس على لوى الشان
فهمه على الرغم من وضوحه ، وذلك دون المساس بما قضى به الحكم المقرر
بنقص ، أو زيادة ، أو تعديل والإكثار في ذلك إخلال بقوة الشيء المقضى
به وفي هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير ، فلا يكون له محل
إذا تعلق بأسباب منفيكة عن المنطوق ، أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إبهام ،
أو إذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان قضائه
خاطئا ، أو رعى إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية
أيا كان وجه الفصل في هذه الطلبات ، ومن ثم إذا ثبت أن الحكم المطلوب
تفسيره قد انتهى إلى القضاء صراحة في منطوقه بالفناء الحكم المطعون فيه ،
وباستحقاق المدعى تسوية النزعة على أساس قرار مجلس الوزراء
الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وكان الواضح من المنطوق والأسباب
أن المحكمة لم تستجب إلى طلبات المدعى الأصلية التي يبعد تكرارها تحت
ستار دعوى التفسير ، (وهي منحة الدرجة التاسعة براتب قدره خمسة
جنيئات شهريا من بدء تعيينه بوصفه حاصلا على شهادة إتمام الدراسة
الابتدائية بالتطبيق لقواعد الانصاف الصادر في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٤)
وانما قضت باستحقاقه تسوية النزعة على أساس قرار مجلس الوزراء
الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفقا لقاعدة التصالح التي تضمنها هذا
القرار والأرقام التي حددها ، وذلك نظرا إلى أن الاعتماد المالي لتنفيذ
قواعد الانصاف بالنسبة إلى أبطال المدعى من حملة مؤهله لم يصدر ،

وما فتح اتما هو اعتماد مالى لانصاف خدم المساجد كطائفة ، لا بوصفهم حملة مؤهلات دراسية ، بل بغض النظر عن هذه المؤهلات باعتبار وظائفهم ذات مرتبة ثابتة لا يحتاج شاقها الى مؤهل — « فاذا ثبت ما تقدم فان دعوى التفسير التى يستهدف بها المدعى فى حقيقة الامر اعادة طرح المنازعة من جديد فيها سبق ان فصلت فيه المحكمة بن الطلبات بها لا غموض فيه ولا ابهام تكون فى غير محلها وينمين القضاء برفضها والزامه بمصروفاتها » .

(ثالثا) تطبيقات قضائية من احكام النقض بشأن طلب تفسير الاحكام

نورد فيما يلى اهم الاحكام التى استقرت عليها محكمة النقض فى تفسير الاحكام :

القاعدة الاولى :

« لمحكمة الموضوع ان تفسر الاحكام التى يحتج بها لديها تفسيرها لسائر المستندات التى تقدم لها فتأخذ بما تراه مقصودا منها — بشرط أن تبين فى اسباب حكمها الاعتبارات المؤدية الى وجهة نظرها » . (١٩)

القاعدة الثانية :

« سلطة تلقى الموضوع فى تفسير الاحكام المقبلة له كمستندات فى الدعوى هى كسلطته فى تفسير العقود والاوراق الاخرى ، سلطة تلمة لا تراقبه فيها محكمة النقض ، فله ان يفسرها على اى وجه تحتله الفاظها وان لا يلتزم بمعناها الظاهر المتبادر للفهم مادام انه يبين تفسيره على اعتبارات معقولة مبنوغة لعدوله عن هذا المعنى الظاهر الى المعنى الذى رآه هو مقصودا منها » . (٢٠)

القاعدة الثالثة :

« ان سلطة محكمة الموضوع فى تفسير الاحكام التى يحتج بها لديها هى السلطة المخولة لها فى تفسير سائر المستندات التى تقدم لها فاللقاضى — اذا ما استند امله الى حكم — ان يأخذ بالتفسير الذى يراه مقصودا منه ،

(١٩) الطعن بالنقض رقم ٥٤ — سنة ٢٢ق — جلسة ١١/٢٤/١٩٣٢ .

(٢٠) الطعن بالنقض رقم ٤٩ — سنة ٢٢ق — جلسة ١/١٢/١٩٣٢ .

وليس عليه الا أن يبين في أسباب حكمه الاعتبارات التي استند اليها في
التفسير الذي ذهب اليه » . (٢١)

القاعدة الرابعة :

« الحكم التفسيري يعتبر جزءا متما للحكم الذي يفسره وليس حكما
مستقلا . فما يسرى على الحكم المفسر من قواعد الطعن بالطرق المادية أو
غير المادية يسرى عليه ، سواء أكلن هو في تفسيره قد مرس الحكم المفسر
بنقص أو بزيادة أو بتعديل فيها قضى به ممتددا بذلك على قوة الشيء
المحكوم فيه ، أم كان لم يمس به بأي تغيير مكتفيا بتوضيح ما أبهم منه .

والحكم التفسيري الذي يزيد أو ينقص فيها قضى به الحكم المفسر يجوز
الطعن فيه بطريق النقض من جهة أنه خالف القانون باعتدائه على قوة الشيء
المحكوم فيه وذلك إذا كان صادرا من محاكم الاستئناف طبقا للمادة الخامسة
من قانون النقض . وأما إذا كان الحكم المفسر صادرا من المحكمة الابتدائية
بهيئة استئنافية فإنه طبقا للمادة المضافة من هذا القانون ، لا يجوز الطعن
فيه ، ولا في الحكم التفسيري تبعاً له بطريق النقض إلا إذا كان صادرا في
قضية وضع يد ، أو في مسألة اختصاص وكان مبنيا على مخالفة للقانون
أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وعلى ذلك فلا يقبل الطعن في الحكم
الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية تفسيرا للحكم الصادر منها
بتعيين حارس قضائي بقوله أنه جاء على خلافه ومرس قوة الشيء
المحكوم فيه » . (٢٢)

القاعدة الخامسة :

« لما كان الحكم المطلوب تفسيره قد قضى بوقف تنفيذ الحكم المطعون
فيه حتى ينصل في الطعن ، وكان هذا الحكم لا يشوبه غيوض ولا إبهام
فهو بحسب صريح لفظه وواضح مفعوله إنما يسرى على ما لم يكن قد تم بين
صدوره من إجراءات التنفيذ ، لأن ما تم لا يتصور وقفه ، ولأن المشرع إنما

(٢١) الطعن بالنقض رقم ٣ - سنائي - جلسة ١٩٢٨/١/٩ .

(٢٢) الطعن بالنقض رقم ٢٤ لسنة ٣٢ - جلسة ١٩٣٣/١٠/٢٦ .

تصد بالمادة (٤٢٧) مراعاتت قديم تفادى الضرر قبل وقوعه ولا يمكن الغاء
ما تم من التنفيذ الا بقتض الحكم المطعون فيه ، وهذا يختلف تباعا عن حكم وقف
التنفيذ موضوعا وسببا واثرا ، لما كان ذلك، فان طلب التفسير يكون
غير مقبول » . (٢٣)

القاعدة السادسة :

« متى كان الحكم المطلوب تفسيره واضحا لا يحتاج الى تفسير وينبذ
بجلاء ان المحكمة لم تر اجابة طلب معين ورفضته وكان الحكم المطعون فيه قد
نصر الحكم السابق بانته لم يرفض الطلب المذكور بل قبله فان المحكمة تكون
قد جاوزت سلطتها في التفسير واخطأت في تطبيق القانون » . (٢٤)

القاعدة السابعة :

« الحكم الصادر بالتفسير او التصحيح يعتبر من كل الوجوه متمما للحكم
الذي يفسره او يصححه فيسرى عليه ما يسرى على الحكم المذكور الذي صدر
اولا في الدعوى » .

القاعدة الثامنة :

« منوط الاخذ بحكم المادة (٢٣٦) مراعاتت قديم أن يكون الطلب بتفسير
ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو ابهام حتى يمكن الرجوع الى المحكمة
التي اصدرته بطلب يقدم لها بالاوضاع المعتادة غير محدد بموعده يسقط
للقضاء الحق في تقديمه . اما اذا كان قضاء الحكم واضحا لا يشوبه
غموض ولا ابهام فانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء
حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع منه والمساس بحجيته وانما يكون

-
- (٢٣) الطعن بقتض رقم ١١٥ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٩٥٤/٥/١٢ .
(٢٤) الطعن بقتض رقم ١٨ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٢ .
(٢٥) الطعن بقتض رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١ .

س ١٢ - ٦٧ .

السبيل الى ذلك الطعن فيه خلال الميعاد المحدد بلحدى طرق الطعن
القبل لها » . (٢٦)

(ويلاحظ أن المادة (٣٦٦ قديم) تقابل المادة (١٩٢) من القانون ١٣
لسنة ١٩٦٨) .

القاعدة التاسعة :

« متى كان الحكم قد التزم في تفسير قضائه الحكم المفسر دون أن يمسّه
بالتمديد فإن النعى عليه بمسّخ الحكم المفسر وبإعذار حججه يكون على
غير أساس » . (٢٧)

القاعدة العاشرة :

« أن سلطة محكمة الموضوع في تفسير الأحكام التي يحتج بها لديها
هي وعلى ما جرى به تفاه هذه المحكمة كسلطتها في تفسير سائر المستندات
الأخرى التي يقدمها الخصوم في الدعوى فلها إذا احتج أمليها بحكم أن تأخذ
بالتفسير الذي تراه مقصودا منه ، دون أن تلزم عباراته الظاهرة ما دامت
تبنى تفسيرها على اعتبارات مسوغة » . (٢٨)

القاعدة الحادية عشرة :

« تنص المادة (١/١٩٢) من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ —
المقبلة للمادة (٢٦٦) من قانون المرافعات السابق — على أنه يجوز للخصوم
أن يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض
أو إبهام . ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، والاستناد من

-
- (٢٦) الطعن بلفتنض رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٥ —
ص ١٦ — ص ١٣٣٩ .
(٢٧) الطعن بلفتنض رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٥ —
ص ١٦ — ص ١٣٣٩ .
(٢٨) الطعن بلفتنض رقم ٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/١٣/١٩٦٧ —
ص ١٨ — ص ١٢٥٢ .

صريح هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مناط الأخذ به أن يكون الطلب بتفسير ما وقع في منطوق الحكم من غيوض أو إبهام ، أما إذا كان قضاء الحكم واضحاً ، لا يشوبه غيوض ولا إبهام ، فانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع منه والمسلس بحجته » . (٢٩)

القائمة الثانية عشرة :

« متى كان الحكم المطلوب تفسيره — الصادر من محكمة النقض — واضحة دلالة ولا يحتاج الى تفسيره ، وقد بت في أن زوج المتوفاة كان من رعايا الدولة العثمانية وأن المتوفاة تعتبر مصرية بحكم القانون ونقلاً للمادة (٣/١) من قانون الجنسية الصادر في ١٩٢٩/٢/١٠ ، وأن ثبوت الجنسية للمتوفاة على هذا الوضع يمتنع معه تلقوا تطبيق أحكام استرداد الجنسية عليها ، وإنما تطبق عليها أحكام التجنس بجنسية أجنبية ، وقد اشترطت المادة (١٢) من قانون الجنسية المذكور سبق استئذان الحكومة المصرية في هذا التجنس ، والا فلان الجنسية المصرية تظل قائمة الا اذا رأت الحكومة المصرية استعاطها ، لما كان ذلك مان ما آثاره الطالبون في طلبهم لا يمدو ان يكون مجادلة في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تفسيره ، وهو امر غير جائز ، لان أحكام النقض بقلة لا سبيل الى الى الطعن فيها » . (٣٠)

القائمة الثالثة عشرة :

« متى كانت سلطة المحكمة في طلب التفسير تقتل عند حد التحقق من وجود غيوض أو إبهام في منطوق حكمها المطلوب تفسيره ، فلا يقبل من الطالبين ما أثاروه بلقبلة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية ،

-
- (٢٩) الطعن بالنقض رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ — ص ٧٣٩ .
 (٣٠) الطعن بالنقض رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ — ص ٧٣٩ .

أو أحالة هذا الطلب إلى محكمة القضاء الإداري لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص» . (٢١)

المطلب الثاني

دعوى تصحيح الحكم

نمرض هذه الدعوى طبقاً لإحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وما يقع بشأنها أمام القضاء العادي ثم وضعها أمام القضاء الإداري .

(أولاً) : عرض دعوى تصحيح الحكم في ظل القواعد العامة لقانون المرافعات المدنية والتجارية :

نصت المادة (١٩١) من قانون المرافعات رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ على ما يلي :

« تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء ملية بحجة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة .

ويجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال » .

والحكمة من نص المشرع على تصحيح الأخطاء الملوية في الحكم ترجع إلى اعتبارات قدرها بشأن تصحيح ما يقع في منطوق الحكم من أخطاء ملوية بحجة كتابية أو حسابية ، أي أن سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في منطوق حكمها مقصور على الأخطاء الملوية البحتة بحيث لا تؤثر على كيان الحكم ولا تنقذه ذاتيته ولا تجعله مقطوع الملة بالحكم الصحيح ، ومن ثم يجب ألا تغير منطوقه بما يناقضه لما في ذلك من المساس بحجية

(٢١) الطعن بالنقض رقم ١٤ لسنة ١٩٠٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٢/٤/٢ - ص ٧٣٩ .

الشيء المحكوم فيه ، فإن فعلت ذلك تكون قيد تجليوزت جتعبا في قرار التصحيح وهو امر لا تملكه مما يتعين معه نقض قرار التصحيح واعتباره كأن لم يكن بسبب الخطأ في القانون . (٣٢)

ويرفع طلب التصحيح الى المحكمة التي اصدرت الحكم سواء اكانت محكمة جزئية او ابتدائية ام محكمة استئناف . وسواء اكانت فصلت في الدعوى باعتبارها من محاكم الدرجة الاولى او الثانية ، فهي تختص وحدها بطلب التصحيح اختصاصا نوعيا او اختصاصا ماليا ، ويلاحظ ان هذه القاعدة من النظم العلم بثلها بل القاعدة المطلقة بطلب التفسير (٣٣) . وتقتضي محكمة النقض بأنه اذا كلن الخطأ الذي شلب الحكم الا يمدو وان يكون خطأ ماديا فقط فانه لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض والثبان بتصحيحه انما يكون للمحكمة التي اصدرت الحكم وفقا لما نص عليه قانون المرافعات في هذا الشأن .

ويكون التصحيح بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب من احد الخصوم بغير مراعاة ، ويجرى ككتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه هو ورئيس المحكمة .

(٣٢) محكمة النقض - الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠ ق جلسة

١٩٥٤/١١/٢٧ .

(٣٣) الاصل في تصحيح الاحكام ان يكون بطرق الطعن المقررة بالقانون لا بدعوى مبتدأة ، والا انهلت قواعد الشيء المحكوم فيه وانفذ التصحيح نكاة للمساس بحجيتها ، واستثناء من هذا الاصل وللتيسير اجازت المادة (٣٦٤) من قانون المرافعات القديم والمقابلة للمادة (١٩١) من قانون المرافعات الجديد تصحيح ما عساه يقع في منطوق الحكم من اخطاء مادية بحتة كتابية كتبت أو حسابية بطلب من احد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة كما اجازت المادة (١٩١) مرافعات جديد ، جواز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح على النحو المشار اليه بالمادة (١٩١) سالفه البيان .

(يراجع الطعن بالنقض رقم ١٢ لسنة ٣٢ ق - احوال شخصية - جلسة

١٩٦٥/٣/٢ - س ١٦ ص ٢٥٢) .

ويجب أن يكون تصحيح الحكم من واقع العناصر الثابتة بنفس القرار ،
والمنتجة له
à l'aide d'éléments fournis par cette décision même . (٢٤)

ونفى بأن القضي الذي أصدر الحكم بهلك تكلية ما أغفل النقص عليه من
ببطلت بشرط أن يكون الإغفال ماديا يحتمل .

ويلاحظ أن القرار الذي يصدر برغض التصحيح لا يجوز الطعن فيه على
استقلال وانساب تكون وسيلة التظلم منه هي الطعن في الحكم ذاته متى توافرت
الشروط اللازمة لذلك (٢٥) .

وما عدا الأخطاء المادية البهتة سواء كانت كتابية أو حسابية والتي تكون
قد أثرت في الحكم فمسبب إصلاحها والطعن فيه يكون بطريق الطعن المنسوب .
وجدير بالإحاطة أن الحكم الصادر بالتصحيح أو التصحيح تكون له طبيعة
الحكم الأصلي ، فإذا كان الحكم الأصلي قطعيا أو وقتيا أو غير قطعي أو
موضوعيا أو فرعيا فإن الحكم الصادر في التصحيح أو التصحيح تكون له
نفس طبيعة الحكم الأول .
شروط تصحيح الحكم :

بناء على ما تقدم فإنه يشترط لتصحيح الحكم ما يلي :

١ - أن يكون الحكم قطعيا .

٢ - أن يكون مشوبا في منطوقه أو في الأسباب المتكيلة له بأخطاء مادية بهتة ،
كتابية أو حسابية ، ويجب أن يكون لهذا الخطأ المادي أساسا في القانون
حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع في الحكم والمسائل بحجته .

وقد قضت محكمة النقض بأنه « متى كانت سلطة المحكمة في طلب
التصحيح تقف عند التحقق من وقوع أخطاء مادية بهتة في حكمها ، فلا يقبل من

(٢٤) دكتور / أحمد أبو الوفا : « نظرية الأحكام في قانون المرافعات » -

٢/ط - ص ٧٤٨ - ٧٥٠ .

(٢٥) نقض ٢ أبريل ١٩٥٢ - في القضية رقم ٢٤ لسنة ٢١ ق ، ونقض ٢

ديسمبر ١٩٥٤ في القضية رقم ١٦٢ ، ورقم ١٨٤ لسنة ٢١ ق .

الطالبين ما اتاروه في الجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية او وقف الفصل في هذا الطلب لوجود تنازع في الاختصاص بين جهة القضاء المادى وجهة القضاء الادارى رفعوا بشكاه طلبا الى جهة تنازع الاختصاص» (٣٦) .

٢ - نتجه بمضى القرار الى اشتراط تقديم طلب تصحيح الحكم قبل رفع استئناف عنه (٣٧) .

ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض : « بله لا كان رفع الاستئناف ينقل الموضوع برمته الى محكمة الاستئناف ويعيد طرحه عليها مع لسانيده القانونية وادلتها الواقعية ، فانه يكون لهذه المحكمة بما لها من ولاية فحص النزاع ان تتدارك ما يرد في الحكم المستأنف من اخطاء مادية وان تقضى على موجب الوجه الصحيح » (٣٨) .

ومن ناحية اخرى فقد قضت محكمة النقض بله : « اذا كان ما وقعت فيه محكمة الاستئناف لا يعدو ان يكون خطأ ماديا لا يؤثر على كيان الحكم ولا يفقده ذاتيته في معنى المادة (١٩١) من قانون المرافعات « الجديد » تتولى المحكمة المشار اليها تصحيحه بقرار تصدره بنفسها او بناء على طلب احد الخصوم » (٣٩) .



(ثانيا) دعوى تصحيح الحكم في ظل المتبع امام القضاء الادارى :
يتبع القضاء الادارى نفس القواعد الواردة بالمادة (١٩١) مرافعات حسبما سبق بيانها .

وبناء على ما تقدم فقد قضت المحكمة الادارية العليا بله :
« اذا لم يكن الخطأ الواقع في منطق الحكم لو في اسبابه الجوهرية

(٣٦) الطعن بالنقض رقم ١٧ - س ٢٤ ق - جلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٧٢ - ص ٧٢٤ .
(٣٧) الدكتور / احمد ابو الوفا : « نظرية الاحكام في تقوى المرافعات » - مرجع سابق - ص ٧٤٤ .
(٣٨) نقض ٢٧ اكتوبر ١٩٥٥ في القضية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٢ ق .
(٣٩) الطعن رقم ١١ ، ٢٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٧ - س ٢٠ - ص ٢٤٧ - ع/٢ .

المكيلة له من الاخطاء المادية البحتة فلا يجوز تصحيحه بطريقة تصحيح الحكم
المشار اليها بالمادة (١٩١) « ٠٠٠ » (٤٠) .

كما قصت نفس المحكمة بأن « المحكمة تلك تصحيح ما وقع في المنطوق
وفي الاسباب الجوهرية التي تعتبر مكيلة له من اخطاء مادية بحتة او كتابية
او حسابية » (٤١) .

وطبقا لما سبق ايضاحه وكما جاء بالفقرة الثانية من المادة (١٩١) « من
قانون المرافعات الجديد » فانه يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح اذا
تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه بطرق الطعن الجائزة في الحكم
بموضوع التصحيح ، اما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن
فيه على استقلال حسبا سبق لنا الاشارة اليه .

وقد لخصت المحكمة الادارية العليا تلك المبادئ والاحكام في حكم شهر لها
يعتبر من اهم احكامها في هذا الموضوع حيث تقول :

« ان المادة (١٩١) من قانون المرافعات تقضي بأن تتولى المحكمة تصحيح
ما يقع بحكمها من : اخطاء مادية بحتة كتابية او حسابية وذلك بقرار تصدره من
تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كاتب المحكمة
هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه رئيس المحكمة ، ويجرى قضاء
محكمة النقض تفسيرا لهذا النص على ان تصحيح الاحكام ان يكون
بطرق الطعن المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأ ، والا انهارت قوة الشيء المحكوم
فيه واتخذ التصحيح وسيلة للمساس بحجيتها ، واستثناء من هذا الاصل
اجاز القانون تصحيح ما عساه يقع في منطوق الحكم من اخطاء مادية بحتة كتابية
او حسابية بطلب من احد الخصوم او من تلقاء نفس المحكمة اما ما عدا هذه
الاططاء المادية المحضة التي تكون قد اثرت على الحكم فيكون سبيل اصلاحها
بالطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب ، كما جرى في قضاء هذه المحكمة على
انه وان كانت المحكمة الادارية تستنفذ ولايتها باصدار حكمها الا انها تلك تصحيح
ما وقع في المنطوق لو في الاسباب الجوهرية التي تعتبر متممة له من اخطاء

(٤٠) المحكمة الادارية العليا في ١٦ يوليو سنة ١٩٧٣ - س ١٨ ق -

رقم ٧٦ .

(٤١) المحكمة الادارية العليا في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ - س ١ ق .

مادية او كتابية او حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها او بناء على طلب
ذوى الشأن - ولا يعتبر الحكم المصحح معدلا للحكم الذى يصححه بل ينمسا
له فاذا جاوزت المحكمة حدود ولايتها فى التصحيح الى التمديل او التفسير كان
حكمها مخالفا للقانون .

ومن حيث ان تغير منطق الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى
لرفعها بعد اليماد الى الحكم باحقية المدعى فى طلباته لا يعد تصحيحا لخطا
مادى لحق الحكم بل يعد تفسيرا للمنطوق بما يناقضه مما يعد مساسا بحجية
الشيء المحكوم فيه ومخالفا للقانون متعينا الفاء ، غير انه من ناحية اخرى
فان الطعن فى قرار التصحيح لصدوره بالمخالفة لحكم المادة (١٩١) ساقفة
الذكر من شأنه ان ينقل موضوع النزاع برمته الى المحكمة العليا ويميد طرحه
عليها باسانيده القانونية وادلته الواقعية ويكون لها بها من ولاية فحص
النزاع ان تقضى فيه على موجب الوجه الصحيح « (٤٢) » .

المطلب الثالث

التماس اعادة النظر la reuête civile

(اولا) التماس اعادة النظر طبقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية :

التماس اعادة النظر هو طريق طعن غير عادى فى الاحكام الانتهائية يقام
امام نفس المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه بسبب او اكثر من الاسباب
التى نص عليها القانون .

وفد اخذ نظام مجلس الدولة المصرى بهذا الطريق غير العادى فى الطعن
فى الاحكام الانتهائية واستقبت احكامه من قانون المرافعات المدنية والتجارية
والاجراءات الجنائية طبقا لما ورد بالواد رقم ٢٤١ حتى ٢٤٧ (٤٣) .

(٤٢) المحكمة الادارية العليا - جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٦ - فى القضية
رقم ٢٨٥ لسنة ١٥ ق .

(٤٣) تنص المادة (٢٤١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية
على ما يلى :

« للخصوم ان يلتبسوا اعادة النظر فى الاحكام الصادرة بصنة انتهائية
بتزويرها .

(١) اذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير فى الحكم .

١ م - ٢٨ المحاكمات التأنيبية)

وسنورد الاحكام العامة لالتماس اعادة النظر في ظل قانون المرافعات المدنية والتجارية ثم في ظل الاحكام التي اخذت بها محاكم مجلس الدولة وذلك على النحو التالي : -

احكام التماس اعادة النظر في ظل قانون المرافعات المدنية والتجارية :

يرفع الالتماس الى نفس المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه . لان

= (٢) اذا حصل بعد الحكم اقرار بتزوير الاوراق التي بنى عليها او قضى في الاحوال الآتية :

(٣) اذا كان الحكم قد بنى على شهادة شاهد قضى بعد صدوره بأنها مزورة .

(٤) اذا حصل الملتبس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كلن خصمه قد حال دون تقديمها .

(٥) اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم او باكثر مما طلبوه .

(٦) اذا كان منطوق الحكم يناقض بعضه لبعض .

(٧) اذا صدر الحكم على شخص طبيعي او اعتباري لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا في الدعوى وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية .

(٨) لن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل او تدخل فيها بشروط اثبات غش من كلن يمثله او توطئه او اهماله

الجسيم .

كذلك تنص المادة (٢٤٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلي :

« ميعاد الالتماس اربعون يوما ، ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الاربع الاولى من المادة السابقة الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش او الذي اقر فيه بالتزوير فاعله او حكم بنبوته او الذي حكم فيه على شاهد الزور او اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة .

ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابعة من اليوم الذي يعلن فيه الحكم الى من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا . ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من اليوم الذي ظهر فيه الغش او التواطؤ او الامل الجسيم .

كذلك تنص المادة (٢٤٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلي :

« يرفع الالتماس امام المحكمة التي اصدرت الحكم بصحيفة تودع قلم كتليها ونفا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى . ويجب ان تشتتل صحيفته على بيان الحكم الملتبس فيه وتاريخه واسباب الالتماس والا كانت باطلة . =

الاتلاس يبنى على اسبيل لو ان المحكمة تنبته اليها لتضير حكمها وانما غابت عنها هذه الاسبيل لسهو غير متعمد منها او بسبب المحكوم له ، ويكنى تنبيهها اليها لتصلح الحكم الصادر منها متى تبينت هذه الاسبيل .

= ويجب على رافع الاتلاس في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين السابعة والثامنة من المادة ٢٤١ ان يودع خزانة المحكمة مبلغ عشرة جنيهات على سبيل الكفالة ولا يقبل قلم الكتلب صحيفة الاتلاس اذا لم تصحب بها يثبت هذا الايداع .

ويجوز ان تكون المحكمة التى تنظر الاتلاس مؤلفة من نفس القضاة الذين اصدروا الحكم .

كذلك تنص المادة (٢٤٤) من قانون المرافعات المدنية وسبائره على ما يلى :

لا يترتب على رفع الاتلاس وقف تنفيذ الحكم .
ومع ذلك يجوز للمحكمة التى تنظر الاتلاس ان تأمر بوقف التنفيذ متى طلب ذلك وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتمتع تداركه . ويجوز للمحكمة عند ما تأمر بوقف التنفيذ ان توجب تقديم كفالة او تأمر بما تراه كميلا بمصلحة حق المطعون عليه .

كذلك تنص المادة (٢٤٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلى :
« تفصل المحكمة اولا في جواز قبول التماس اعادة النظر ثم تحدد جلسة للمرافعة في الموضوع دون حاجة الى اعلان جديد . على انه يجوز لها ان تحكم في قبول الاتلاس وفي الموضوع بحكم واحد اذا كان الخصوم قد قدموا امامها طلباتهم في الموضوع .

ولا تعيد المحكمة النظر الا في الطلبات التى تناولها الاتلاس .
وتنص المادة (٢٤٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلى :-
« اذا حكم برفض الاتلاس في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الست الاولى في المادة (٢٤١) يحكم على التماس بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ، ولا تجاوز عشرة جنيهات واذا حكم برفض الاتلاس في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الاخيرتين تقضى المحكمة بمصادرة الكفالة كلها او بعضها .
وفي جميع الاحوال يجوز الحكم بالتعويضات ان كان لها وجه » .

وتنص المادة (٢٤٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلى :
« الحكم الذى يصدر برفض الاتلاس او الحكم الذى يصدر في موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الطعن في ايها بالاتلاس » .

ويجوز أن تكون المحكمة التي تنظر الاتهام مؤلفة من نفس القضاة الذين أصدروا الحكم المطعون فيه .

الاحكام الجائز الطعن فيها بالانتهاس :

الاحكام الجائز الطعن فيها بالانتهاس هي الاحكام الصادرة بحسبة انتهائية اى الاحكام الصادرة من محكم الدرجة الثانية او من محكم الدرجة الاولى في حدود نصابها الانتهاي ، اما الاحكام الابتدائية فلا يجوز الطعن فيها بالانتهاس ولو شاب الحكم سبب من اسباب الانتهاس .

والحكم الذى يجوز الطعن فيه بالانتهاس يجب أن يكون انتهائيا من وقت صدوره .

وينبنى على ذلك أن المحكوم عليه بحكم ابتدائي اذا فوت على نفسه ميعاد الطعن بالاستئناف سقط حقه بالطعن بالانتهاس .

والاحكام الانتهاية يجوز الطعن فيها بالانتهاس ولو كانت غيابية قابلة للطعن فيها بالمعارضة ، فكون الحكم قد صدر غيبيا لا يمنع من اعتباره انتهائيا ما دام قد صدر من محكم الدرجة الثانية او من محكم الدرجة الاولى في حدود نصابها الانتهاي ، ويعتبر الطعن في الحكم الغيبي بالانتهاس في اثناء ميعاد المعارضة نزولا عن حق المعارضة وذلك عملا بأحكام القانون .

وقد منع المشرع الطعن بالانتهاس في الحكم الذى يصدر برفض الانتهاس ، والحكم الذى يصدر في موضوع الدعوى بعدم قبول الانتهاس وذلك عملا بالقاعدة الاصولية والتي تقول « أن الانتهاس بعد الانتهاس لا يجوز » .

ويلاحظ أن الانتهاس في الحكم الصادر برفض الانتهاس او في الحكم في موضوع الدعوى بعدم قبول الانتهاس قد ينصب على المنتهس كما ينصب أيضا على المنتهس ضده عملا بالقاعدة المقررة في المعارضة .

اسباب الانتهاس :

الانتهاس طريق طعن غير عادى كما سبق بيانه واسباب الانتهاس واردة في قانون المرافعات على سبيل الحصر فلا يجوز الطعن في الحكم بالانتهاس الا على اساس الاسباب الواردة بالمادة (٢٤١) من قانون المرافعات « سالف الذكر » .

ميعاد الانتهاس :

ميعاد الانتهاس طبقا للمادة « ٢٤٢ » مرافعات اربعون يوما تبدا طبقا

للقاعدة العامة من يوم اعلان الحكم ، غير انه اذا كان سبب الالتباس هو الغش أو تزوير الأوراق التي بنى عليها الحكم ، أو شهادة الزور ، أو الحصول على ورقة خاطئة ، فإن الميعاد لا يبدأ الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي يثبت فيه التزوير بقرار فاعله أو الحكم به ، أو الذي حكم فيه على شهاده الزور أو الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة .

أما اذا كان سبب الالتباس أن المحكوم عليه من ناقص الأهلية ، أو جهل الوقف ، أو الاشخاص المعنوية ، أو اشخاص القانون العام لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا فإن الميعاد لا يبدأ الا من اليوم الذي يعلن فيه الحكم الى من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا .

اجراءات رفع الالتباس :

يرفع الالتباس « طبقا للمادة (٢٤٣) مرافعات ، بتكليف بالحضور أمام المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه ، ويراعى في تحرير الاعلان واعلانه القواعد المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، ويوجب القانون أن تشتتل صحيفة الالتباس على بيان الحكم الملتبس فيه ، وعلى اسباب الالتباس والا كانت الصحيفة باطلة .

ويجب على رافع الالتباس في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين السابعة والثامنة من المادة (٢٤١) أن يودع خزينة المحكمة مبلغ عشرة جنيهات على سبيل الكفالة ، ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الالتباس اذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع .

الحكم في الالتباس :

لا تنتظر المحكمة الا الطلبات التي تناولها الالتباس ويمر نظر الخصومة أمام محكمة الالتباس بدورين — طبقا لما جاء بالمادتين « ٢٤٥ » و « ٢٤٦ » من قانون المرافعات وهي : —

الدور الأول : تنتظر فيه المحكمة في جواز قبول الالتباس اى تنتظر فيه من

ناحية القبول بمعنى ما اذا كان الالتباس قد رفع في الميعاد عن حكم قبل للالتباس .

(٤٤) دكتور / رمزي سيف — « قانون المرافعات المدنية والتجارية » — ص ١٩٥٧ — ص ٦٤٩ وما بعدها .

وبناء على سبب من الاسباب التى ذكرها القانون — وهى تلك الاسباب سلفة الذكر ، وينتهى هذا الدور اما بالحكم بعدم قبول الالتماس ، وفى هذه الحالة ينتهى الامر عند هذا الحد ، ويحكم على الملتمس بالفراغة التى ينص عليها القانون ويالنسبىات ان كان لها وجه ، واما بالحكم بقبول الالتماس وفى هذه الحالة يلغى الحكم المطعون كله او الجزء الذى قبل الالتماس فيه ، وبالحكم بقبول الالتماس يبدأ الدور الثانى .

الدور الثانى : لا يبدأ الدور الثانى الا اذا حكم بقبول الالتماس وفى هذه الحالة تحدد المحكمة جلسة للبراعة فى موضوع الدعوى دون الحاجة لاعلان جديء للحكم فى الموضوع .

ويلاحظ انه ليس هناك ثمة ما يمنع من الحكم بقبول الالتماس والحكم فى الموضوع بحكم واحد بشرط ان يكون الخصوم قد تراعوا فى الموضوع وابدوا طلباتهم فيه او مكتوا من ذلك .

والحكم الذى يصدر برغض الالتماس والحكم فى موضوع الدعوى بعدم قبول الالتماس لا يجوز الطعن فيهما بالمعارضة — فى حالة ما اذا كانا غيابيين — او بالالتماس كما انه لا يجوز الطعن فيهما بالاستئناف اذ الفرض انها صادران من محكمة تفصل فى الدعوى بصفة انتهائية .

ويلاحظ انه لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم ومع ذلك فانه يجوز طبقا لحكم المادة (٢٤٤) للمحكمة التى تنظر الالتماس ان تأمر بوقف التنفيذ متى طلب منها ذلك وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتمسذر تداركه ، وذلك طبقا للشروط التى يتطلبها القضاء المستعجل بالحاكم العادية او تتطلبها شروط الايقاف امام مجلس الدولة .

وبجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ ان توجب تقديم كفالة او تأمر بآتراء كفيلا بصيقة حق المطعون عليه .

(ثانيا) تطبيقات من احكام محكمة النقض المدنية في قضايا التمليس اعادة النظر

(القاعدة الاولى) :

انه وان كان قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه يعتبر وجه من وجوه التماس اعادة النظر الا أنه اذا لم يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها هذا القضاء فلا يكون باطلا عملا بالمادة (٣٤٧) مرافعات « قديم » ويجوز الطعن فيه بالنقض لوتوقع هذا البطلان فيه .
(نقض ١٩٦٥/٢/١٨ — مجموعة المكتب الفني — السنة السادسة عشرة — ص ٢٠١) .

(القاعدة الثانية) :

تنص المادة (٤١٧) مرافعات « قديم » في فقرتها الرابعة على أن للخصوم أن يلتبسوا اعادة النظر في الاحكام الصادرة بصفة نهائية اذا حصل التماس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كما تنص المادة (٤١٨) مرافعات « قديم » على أن ميعاد الالتباس يبدأ في هذه الحالة من يوم ظهور الورقة المحتجزة ويبين من استقراء هذين النصين أن المشرع لم يقصد بلفظ الظهور الذي يبدأ به ميعاد الالتباس أن يحوز التماس الورقة حائزة مادية وانما يكفى أن تتكشف له الورقة وتصبح في متناول يده وتحت نظره بحيث يمكن الاطلاع عليها دون ما حقل أو عائق .
(نقض ١٩٦٢/٦/٧ — مجموعة المكتب الفني — السنة الثالثة عشر — ص ٧٨٢) .

(القاعدة الثالثة) :

ان ما أجازته المادة (٤٢٦) مرافعات « قديم » من الطعن بالنقض في أي حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائى الذي فصل على خلاف الحكم الاول لماذا لم يتحقق ذلك بأن كلن التناقض في ذات منطوق الحكم المطعون فيه مما يجوز

أن يكون من أحوال « التماس إعادة النظر » فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم

يكون غير جائز .

(نقض ١٩٥٧/٦/٢٧ — مجموعة المكتب الفني — السنة الثامنة — ص ٦٦٠) .

(القاعدة الرابعة) :

إن النقض الذي بنى عليه الالتماس هو الذي يقع من حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه ، ولم يتح للمحكمة أن تتحرز عند أخذها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه بدفعه وتزويرها في حقيقة شأنه لجهله به .

(نقض ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — مجموعة النقض في ٢٥ سنة — الجزء الأول — ص ٢٩٥ قاعدة « ١ ») .

(القاعدة الخامسة) :

ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها وعلى أساسه رجحت المحكمة قول خصم على آخر وحكمت له اقتناعاً منها ببرهانه لا يجوز أن يكون سبباً لالتماس إعادة النظر في الحكم تحت ستار تسمية اقتناع المحكمة بالبرهان غشاً .

(نقض ١٩٤٧/١٢/١١ — المرجع السابق — ص ٢٩٥ — قاعدة « ٢ » ، نقض ١٩٥٢/٤/١٧ — المرجع السابق — ص ٢٩٥ — قاعدة « ٢ ») .

(القاعدة السادسة) :

يشترط لقبول التماس إعادة النظر وفقاً لنص المادة (٤٢٤) من قانون المرافعات « المختلط » (المطابقة للمادة ٢/٣٧٢ من قانون المرافعات القديم . ثبوت تزوير الورقة التي كانت أساساً للحكم ، أما باعتراف الخصم وأما بالقضاء بتزويرها بعد الحكم على أن يكون ذلك قبل رفع الالتماس ولهذا يكون الالتماس غيلة لإصلاح حكم بنى على ورقة مزورة ولا وسيلة لاثبات التزوير فلا يجوز رفع الالتماس والادعاء بالتزوير في دعوى الالتماس ، في ورقة بنى عليها الحكم الالتماس فيه .

(نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ المرجع السابق — ص ٢٩٦ — قاعدة « ٥ ») .

(القاعدة السابعة) :

يشترط في الورقة التي حصل عليها الملتزم ان تكون محجوزة بفعل الخصم وان تكون قاطعة واذا نمتى كان الطامن قد حصل على ورقة بتوقيع المطعون عليه تنفيذ استلامه مبلغا منه بعد الحكم النهائي فانه لا يتوافر بالحصول على هذه الورقة الحالة الرابعة المنصوص عليها في المادة (١٧) « تقديم » مراغعت .
(نقض ١٧ ابريل سنة ١٩٥٢ - المرجع السابق - ص ٢٩٦ - قاعدة « ٦ ») .

(القاعدة الثامنة) :

لا يجوز الطعن بالطرق غير الاعتيادية في الاحكام الصادرة من محاكم الدرجة الاولى ولو كانت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية قد انقضت .
(نقض ١٩٦٩/٥/٢٧ - سنة ٢٠ - ص ٨١٧) .

(القاعدة التاسعة) :

الغش لا يعتبر سببا لالغاء الاحكام النهائية عن طريق رفع دعوى مستقلة او في صورة رفع لدعوى مبتدأة ، وانما هو سبب لالتمس اعادة النظر فيها وهذا الطريق لا يقبل في احكام محكمة النقض التي لا يجوز الطعن فيها باى طريق من طرق الطعن وهي نهلية المطاف في الخصومة .
(نقض ١٩٧٠/٦/١١ - سنة ٢١ - ص ١٠٤١) .

(القاعدة العاشرة) :

الغش الذى يبنى عليه التماس اعادة النظر هو ما كان خائفا على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تنجح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتحويل حقيقته للمحكمة فثائر به الحكم اما ما تناولته الخصومة وكان محل اخذ ورد بين طرفيها فلا يجوز التماس اعادة النظر فيه .
(نقض ١٩٦٦/١١/٣٠ - سنة ١٧ - ص ١٧٥٨) .

(القاعدة الحادية عشر) :

لم يقصد المشرع بلفظ « الظهور » الذى يبدأ به ميعاد الالتماس ان يحوز التماس الورقة حائزة ملابية وانما يكفى ان تتكشف له الورقة وتصبح في متناول يده وتحت نظره بحيث يمكنه من الاطلاع عليها دون ما حائل او عائق .
(نقض ١٩٦٢/٦/٧ - ص ١٢ - ص ٧٨٢) .

(القاعدة الثانية عشر) :

النمى على الحكم بأنه تضى للمطعون ضده الاول باكثر مما طلبه فى استئنافه هو سبب للطعن فيه بطريق الالتماس وليس بطريق النقض .
(نقض ١٩٧٢/٥/١٢ - س ٢٤ - س ٧٤٠) .

(القاعدة الثالثة عشر) :

الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه هو من وجوه الالتماس وبمقتضاه يمد عرض النزاع على المحكمة التى فصلت فيه ليستدرك التاضى ما وقع فيه من سهو غير متعمد — فلن كلفت المحكمة قد بينت فى حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيه واظهرت فيه أنها قضت بما قضت به بمدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات وعائلة بأنها بقضائها هذا المطعون فيه انما تضى بما لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على هذا القضاء بمسببة اياه فى هذا الخصوص — فانه ينتفع الطعن على الحكم بطريق الالتماس وسبيل الطعن عليه فى هذه الحالة هو النقض .

(نقض ١٩٥٩/١٠/٢٢ — مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض — الجزء الثالث — س ١٥٨ قاعدة رقم ٢ ، نقض ١٩٧٦/١/٢٢ طعن ٧٢٢ — س ٤٢ ، نقض ١٩٧٨/١/٢٥ طعن رقم ٧٥٤ س ٤٠ ، نقض ١٩٧٦/٥/٢٧ — س ٢٧ — س ١٢١١) .

(القاعدة الرابعة عشر) :

يشترط لقيام الوجه الثانى من أوجه الالتماس أن يكون الحكم حجة على المعترض دون أن يكون مائلا فى الدعوى بشخصه ، وأن يثبت فشى من كان يمثل أو تواطؤه أو اهماله الجسيم ، وأن تقوم علاقة سببية بين الفشى أو التواطؤ أو الاهمال الجسيم بين الحكم بحيث يكون هو الذى أدى الى مسدوره على الصورة التى صدر بها .

(نقض ١٩٧٧/١/٥ — طعن ٦٨ لسنة ٤١) .

القاعدة الخامسة عشر :

إذا كانت حجة الحكم تمتد الى الدائن العادى فانه يجوز له التظلم

من الحكم الصادر ضد مدينه بطريق الائتلس متى أثبت غش هذا الآخر أو
تواطؤه أو أهله الجسيم .

(نقض ١٩٧٧/٤/١٢ طعن رقم ١٦ - س٤٤) .

القاعدة السادسة عشر :

وجوب التزام المحكة بطلبات الخصوم وسبب الدعوى ، بطلب صحة
وتنفيذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء
بما لم يطلبه الخصوم .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٩ طعن رقم ٢٩٢) .

القاعدة السابعة عشر :

الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم . قضاء محكمة النقض في الطعن
السابق بأن النعى عليه أصبح غير منتج بعد أن صحته محكمة الاستئناف
في الائتلس المرفوع إليها من ذات الحكم . لا يعمد تحسينا للحكم الصادر في
ذلك الائتلس .

(نقض ١٩٧٦/٥/١ - س٢٧ - س١٠٤١) .

القاعدة الثامنة عشر :

قاعدة عدم جواز الطعن بالائتلس إعادة النظر في الحكم الذي سبق
الطعن فيه بهذا الطريق هي قاعدة أساسية واجبة الاتباع على إطلاقها
ولو لم يجربها نص خاص في القانون ، وتقويه على أصل جوهرى من قواعد
المرافعة يهدف الى استقرار الأحكام ووضع حد للتقاضى .

(نقض ١٩٧٧/١/٢٢ - س٢٨ - س٢٨٩) .

القاعدة التاسعة عشر :

طلب تصفية الشركة . تضمينه بطريق اللزوم طلب حلها : القضاء
بحل الشركة وتصفيتها . لا يعمد قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

(نقض ١٩٧٩/٢/٥ - طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤) .

القاعدة العشرون :

المبرة في طلبات الخصوم في الدعوى هي بما يطلبوه على نحو صريح وجازم ، وتنقيد المحكمة بطلباتهم الختلية ، بحيث اذا اغفل المدعى في مذكراته الختلية - التي حدد فيها طلباته تحديدا جلهما - بعض الطلبات التي كان قد اوردها في صحيفة افتتاح الدعوى فلن فصل المحكمة في هذه الطلبات الاخيرة يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وهي اذ تنقض بشيء لم يطلبوه او باكثر مما طلبوه ، وهي مدركة حقيقة ، ما قدم لها من طلبات وعالمية بانها انما تنقض بما لم يطلبه الخصوم ، او باكثر مما طلبوه ، مسببة اياه في هذا الخصوم ، فيكون سبيل الطعن عليه هو النقض (اذا كان هو وسيلة الطعن) ، اما اذا لم تعتمد المحكمة ذلك وقضت بما صدر له حكما من سمو وعدم ادراك ، دون تسبب لوجهة نظرهما ، كان هذا من وجوه التماس اعادة النظر طبقا للفقرة الخاتمة من المادة (٢٤١) من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٩٧٨/١/١٧ - طعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٤ قضائية) .

(ثالثا) احكام التماس اعادة النظر

امام القضاء الادارى

سبق ان بينا ان القضاء الادارى ياخذ بالاحكام العلية الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة للتماس اعادة النظر وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية . ونعرض فيما يلى اهم الحاصلات التي يقبل فيها التماس اعادة النظر امام القضاء الادارى وهي :

(١) حالة الغش الذي يجيز اعادة النظر في الاحكام :

اتفق الفقه والقضاء الادارى على انه يجب في الغش الذي يجيز التماس اعادة النظر في الاحكام توافر اربعة شروط وهي :

الشرط الاول :

شروط غش من احد الخصوم اثناء نظر الدعوى باستعمال طرق احتيالية لاختفاء الحقيقة وتضليل المحكمة .

الشرط الثاني

أن يكون الغش مجهولا من الخصم أثناء المرافعة في الدعوى .

الشرط الثالث :

أن يحصل غش خفية بحيث يستحيل على الخصم دفعه سواء كانت الاستحالة أدبية أم مادية .

الشرط الرابع :

أن يكون الغش قد اثر على المحكمة في حكمها ، وبمعنى آخر ان يكون الحكم قد بنى على الوثائق المكذوبة التى لفتها الخصم لادخل الغش على المحكمة دون سواها بحيث أن تكون قد اعتمدت في حكمها على الواقعة المكذوبة .

ولذلك فلذا كلفت طلبات الملتبس واقواله ودفاع الحكومة واسانيدها بمبسوطة اسلم المحكمة في غير استخفاء ، كلن الالتباس غير قائم على اساس من القانون . (٤٥)

وعلى هذا الاساس حكم بان « ادلاء الحكومة ببيانات او بأوراق تخالف الثابت بلف الموظف يعتبر غشا يبيح قبول الالتباس » . (٤٦)

وعلى العكس من ذلك فمجرد انكار المدعى عليه دعوى خصمه وتفننه في اساليب دفاعه لا يكتفى لاعتباره غشا يجيز الالتباس باعادة النظر ، لان هذا ليس طريق طعن عادى يتدارك به الخصم ما فاته من دفاع او يتوصل به من تصحيح ما يعميه من حكم الملتبس واعادة النظر فيه ، من خطأ في تقدير الوثائق او في تطبيق القانون ، لا سيما اذا كانت الوثائق المتول باتوائها على الغش مطروحة على المحكمة لتحقيقها وتجنبها ، وكان استخلاص النتائج فيها خاضعا لتقديرها ، وكلن الخصم في مركز

(٤٥) محكمة القضاء الادارى ١ مارس ١٩٥٢ - ص٧ - ص٥٧ ، وكذلك في ١٩٤٨/٦/١٦ ، وكذلك س٢ - ص٨٢٤ وأحكام أخرى مستقرة .
(٤٦) محكمة القضاء الادارى ٢٧ يونية ١٩٥١ - س٥ - ص١١٢١ .

يسمح له بملف قضية خصمه في هذه الوثائق ومراقبة عمله ، والدفاع عن النقطة التي ينظم منها بالتفصيل ، كما يجب ان يكون الغش مؤثرا في رأي المحكمة بحيث لو علمت بحقيقته لاتخذ في حكمها وجهها آخر . فلا تأثير للغش اذا كانت الوثائق التي تناولها لم تعتمد المحكمة عليها في حكمها او لم يكن من شأنها ان تؤثر في رأيها . (٤٧)

وخلص القول ان احكام محكمة القضاء الاداري تمتد بالغش كسبب من اسباب الالتباس اذا كان خافيا على المتبصر اثناء سير الدعوى غير معروف له ، فاذا كان مطلقا على افعال خصمه ولم يناقشها او كان في وسعه تبين غشه وسكت عنه ولم يكشف حقيقته للمحكمة ، او كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفات خصمه ولم يبين اوجه دفاعه في المسائل التي ينظم منها ، فانه لا وجه للالتباس ، لان طريق الالتباس هو طريق غير عادي من طرق الطعن في الاحكام وليس وجهها يتبسط به الخصم المجهل حينما يكون في مكنه كشفه والدفاع عن نفسه .

وجدير بالذكر ان المحكمة الادارية العليا قد اكدت احكام محكمة القضاء الاداري وربت عليها نتائجها ولها احكام كثيرة متواترة في هذا الخصوص . (٤٨)

(ب) حالة تناقض الحكم في نصوصه بدرجة تجعل تنفيذه مستحيلا :

يشترط لجواز الالتباس في هذه الحالة ان يكون الحكم متناقضا في نصوصه بدرجة تجعل تنفيذه مستحيلا . اما التناقض في الاسباب او عدم معقولية الاسباب او التناقض بين حكبين فان ذلك لا يجيز الالتباس وان كان يجيز الطعن بالنقض (٤٩) .

(٤٧) محكمة القضاء الاداري في اول ابريل سنة ١٩٥٣ - ص ٧
ص ٨٥. واحكام اخرى متواترة .

(٤٨) الدكتور / سليمان محمد الطويل : « القضاء الاداري - الكلب الثاني - قضاء التعويض وطرق الطعن في الاحكام » - ص ١٩٧٧ - ص ٦٧٧ وما بعدها .

(٤٩) محكمة القضاء الاداري في ١٦/٦/١٩٤٨ - ص ٢ - ص ٨٢٤ .

(ج) حالة القضاء بما لم يطلبه الخصوم :

يقتصد بهذه الطلبات الحكم للخصوم بشيء معين ولم تكن الادلة التي يقدمونها لاثبات طلباتهم مستندة الى نص قانوني . ولكن اذا قضت المحكمة بطلبات استنادا الى نص قانوني فلا يعتبر انها حكمت بما لا يطلبه الخصوم ، ويلاحظ كذلك ان الخلاف في تفسير القانون والخطأ فيه لو صح فيه الجدل ، لا يكون وجهاً للالتباس باعتباره قضاء بما لا يطلبه الخصوم . (٥٠)

ويجدر بنا ان ننبه الى الملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى :

اخطت الآراء في المحكة التي يرفع اليها التماس اعادة النظر وهل هي المحكة التي اصدرت الحكم او المحكة التي اصبحت مختصة بنظر النزاع ، والرأى الذي يرجحه القضاء هو ان يرفع الالتماس الى المحكة التي اصدرت الحكم وذلك استهداء بالمادة «٢٤٣» مراعات والى تقول : « يرفع الالتماس امام المحكة التي اصدرت الحكم بصحيفة تودع قلم كتابها وفقا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى » .

الملاحظة الثانية :

ان رفع الالتماس لا يترتب عليه وقف تنفيذ الحكم الا اذا امرت المحكة بغير ذلك وذلك استهداء بالمادة «٢٤٤» مراعات والى تقول : « لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم . ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنظر الالتماس ان تأمر بوقف التنفيذ متى طلب ذلك وكان يخشى في التنفيذ ضرر جسيم يتعذر تداركه . ويجوز للمحكة عندما تأمر بوقف التنفيذ ان توجب تقديم كفالة او تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حقوق المطعون عليه » .

الملاحظة الثالثة :

ان الحكم بعدم قبول الطعن او برفضه ، قد يعرض الطاعن للحكم

(٥٠) محكمة القضاء الإدارى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ — ص ٧ — ص ٢٤٤ .

عليه بغرامة لا تجاوز ٣٠ حسبا غضلا عن التعويضات حسبما تقدره المحكمة ، ويرد ذلك الى الطابع الاستثنائي للطعن بالالتماس . وذلك استثناء بحكم المادة «٢٤٦» مرافعات والنقطة تقول : « اذا حكم برفض الالتماس في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الست الاولى في المادة «٢٤١» يحكم على التماس بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ولا تجاوز عشرة جنيهات واذا حكم برفض الالتماس في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الاخريتين تقضى المحكمة بمصادرة الكفالة كلها او بعضها وفي جميع الاحوال يجوز الحكم بالتعويضات ان كان لها وجه » .

الملاحظة الرابعة :

بالنسبة للقضاء بما لا يطلبه الخصوم رأت المحكمة الادارية العليا ان هذا الوجه من اوجه مخالفة القانون التي تؤدي الى الطعن في الحكم 'ملم المحكمة الادارية العليا وليس الى الالتماس امام محكمة الموضوع . (٥١)

(رابعا) تطبيقات قضائية من احكام القضاء الإداري :

القاعدة الاولى :

الفصل في قبول الالتماس يشمل الفصل في المواعيد وصلاحيه اسباب الالتماس :

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري : « ان ما قضى به قانون المرافعات بان المحكمة تفصل أولا بقبول الالتماس ، يشمل الفصل في المواعيد وبناء الالتماس على سبب من الاسباب التي اوردها القانون على سبيل الحصر في المادة «٢٤١» من قانون المرافعات . (٥٢)

(٥١) المحكمة الادارية العليا في ١٦ مارس ١٩٥٧ - س٢ - رقم ٧٥ ، وكذلك محكمة القضاء الإداري في ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٨ - س٢ - رقم ١١٥ ص٦٤٧ ، وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ - س٧ - رقم ١٥٤ - ص٢٢٤ .
ومشار الى هذه الاحكام بمرجع الدكتور / مصطفى كمال وصفي - مرجع سابق - ص٥٣ .
(٥٢) محكمة القضاء الإداري في ٦ ديسمبر سنة ٥٥ - س١ - رقم ٨٤ .

ويلاحظ انه اذا رفع الملتزم دعواه على انها التماس ثم قرر تنازله عن التماسه اثناء نظر الدعوى هي التماس وليست دعوى عليية .

القاعدة الثانية :

ان التناقض الذي يجيز التماس اعادة النظر يقع في منطوقه دون اسبابه وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

« ان التناقض الذي يجيزه التماس اعادة النظر في الحكم هو الذي يقع في منطوقه دون اسبابه كما تنص على ذلك صراحة الفقرة السادسة من المادة (١٧) « من قانون المرافعات القديم (٥٣) » .

القاعدة الثالثة :

استكمالا للقاعدة السابقة يقع التناقض في منطوق الحكم غير انه من المقرر ان من اسباب الحكم ما يفصل في النزاع وما يتصل اتصالا مباشرا بمنطوقه بحيث يعتبر جزءا متما لمنطوقه وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

« . . . وان كانت الفقرة السادسة من المادة (١٧) « مرافعات «قديم» تنقضي لجواز الطعن بطريق التماس اعادة النظر - ان يقع التناقض في منطوق الحكم بان يكون متناقضا بعضه بعضا غير انه من المقرر ان من اسباب الحكم ما يفصل في النزاع ، وما يتصل به اتصالا مباشرا بمنطوقه بحيث يعتبر جزءا متما للمنطوق . ومثل هذه الاسباب تلخص حكم المنطوق ، ويرد عليها ما يرد عليه من دفوع وطعون كالرفع بقوة الشيء المقضي فيه والطمع بالالتماس فيما اذا قضى في الاسباب بما لا يطلبه الخصوم او لما يقع من تناقض بين منطوق الحكم والاسباب المتضمنة ببلارة بالمنطوق لاعتبارها - كما تقدم - جزءا منه » (٥٤) .

(٥٣) محكمة القضاء الإداري في ٢٠ مايو سنة ١٩٥١ م - ص ٩٨٥ .

(٥٤) محكمة القضاء الإداري في ٢ مايو سنة ١٩٥٦ - السنة العاشرة

ص ٣٢٢ . ويلاحظ ان المحكمة الإدارية العليا قضت في حكمها الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ (السنة الثالثة - ص ٧٠) بان التناقض بين منطوق الحكم واسبابه يؤدي الى نقضه والفائسه وجاء في حكمها المشار اليه : « متى ثبت ان منطوق الحكم لا يتفق في نتيجته مع الاسباب . . . فان اسباب الحكم المذكورة تكون قد تنقضت مع منطوقه وبان ثم يكون قد بني على مخالفة القانون ويتمين القضاء بلفائسه . . . » .

(م - ٢٩ المحلكات التأديبية)

القاعدة الرابعة :

ان طريق التماس اعادة النظر هو طريق استثنائي ولذلك فانه لا يجوز التوسّع في تفسير الاسباب التي تجيزه . وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

« ان تاسيس التماس اعادة النظر على ان ثمة تناقضا بين حكيم في موضوع واحد احدهما صادر من الدائرة (ا) بقبول الدعوى والاخر من الدائرة (ب) برفضها وذلك قياسا على حالة ما اذا كان منطوق الحكم مناقضا بعضه لبعض مردود بان هذا السبب لم يرد في المادة (٤١٧) من قانون المرافعات « القديم » فضلا عن ان التماس طريق استثنائي لاعادة النظر في الحكم ، ولا سبب ورنث على سبيل الحصر فلا يجوز قياس حالة صدر فيها حكيم متناقضان عليها اذ السبيل الذي اوجده القانون لهذه الحالة هو اللجوء الى المحكمة الادارية العليا بطريق الطعن في الحكم » . (٥٥)

القاعدة الخامسة :

القضاء مستقر على عدم قبول التماس اعادة النظر في احكام المحكمة الادارية العليا مع جواز الطعن بالتماس اعادة النظر في قرار دائرة فحص الطعون الصادر بالرفض .

* وتقول المحكمة الادارية العليا :

« ... بين مما تقدم ان دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الادارية العليا ، وتشكل على نحو يفاير تشكيلها وتصدر احكامها على استتقلال طبقا لقواعد نص عليها القانون ، وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان قائم بذاته ، ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه وقد اصدرت حكما في الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ١٠ قضائية و١٥٩٥ لسنة ١٠ قضائية التماس فيها ، هي المختصة بنظر

(٥٥) يراجع دكتور / الطلوي : القضاء الإداري - التمييز وطرق الطعن في الاحكام - مرجع سبق - ص ٦٨ - ٦٨١ .

الاتصال المرفوع عنها ، وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحالتها الى دائرة فحص الطعون المختصة « . (٥٦)

ونرى ان هذا الحكم يعتبر من اهم الاحكام التى تجيز الطعن بالتماس اعادة النظر فى الاحكام الصادرة من دائرة فحص الطعون .

ولذلك لا نرى التسليم ببعض الآراء التى ترفض الطعن فى احكام دائرة فحص الطعون بطريق التماس اعادة النظر ، وذلك على مسند من ان المستفاد من حكم المحكمة الادارية العليا - الموضح بالقاعدة السابقة - هو اجازة الطعن بهذا الطريق غير العادى من طرق الطعن ، ونضيف الى رايانا ان احكام دائرة فحص الطعون تصدر باجتماع الآراء دون حكم بالمعنى الصحيح ، اكتفاء بالسبب موجزة ، ولذلك فمن المعدل اجازة الطعن فى احكامها بالتماس اعادة النظر .

(٥٦) المحكمة الادارية العليا فى ١٧ فبراير سنة ١٩٦٨ - س١٢

الباب السادس

(الطعن في الإلهام النبوي ونظام الحكمة الإلهية العليا)

الباب السادس

الطعن في الاحكام التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا

ويشتمل على :

الفصل الاول

اجراءات الطعن ووظيفة المحكمة الادارية العليا

الفصل الثانى

نظر الدعوى أمام دائرة فحص الطعون

وسلطة المحكمة الادارية العليا على موضوع الطعن

الفصل الثالث

اسباب الطعن أمام المحكمة الادارية العليا

ومدى جواز الطعن فى احكامها

الفصل الأول

أجراءات الطعن ووظيفة المحكمة الإدارية العليا

الفصل الأول

وظيفة المحكمة الادارية العليا واجراءات الطعن في الاحكام التأديبية الطعن أمام المحكمة الادارية العليا

لمحة عن انشاء المحكمة الادارية العليا :

انشئت المحكمة الادارية العليا اول ما انشئت بمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى جاء فى ذكرته الايضاحية أن انشاءها جاء للاستجابة للحاجة الى تأصيل احكام القانون الادارى تأصيلا يربط بين شتاتة ربطا محكما متكيفا مع البيئة المصرية بعيدا عن التناقض والتعارض متجهسا نحو الثبات والاستقرار . وبوجه خاص لأن القانون الادارى يفترق عن القوانين الاخرى كالقانون المدنى والتجارى فى انه غير مقنن ، وانه مازال فى مقتبل نشأته ومازلت طرقه وعرة غير معبدة . لذلك يتميز القضاء الادارى بأنه ليس مجرد قضاء تطبق كالقضاء المدنى ، بل هو فى الاغلب قضاء انشائى يبتدع الحلول المناسبة للروابط القانونية التى تنشأ بين الادارة فى تسييرها للمرافق العامة ، وبين الافراد وهى روابط تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص ، ومن ثم ابتدع القضاء الادارى نظرياته واستقل بها فى هذا الشأن وان ذلك كله يقتضى من القائمين بأمر ' حياء الادارى مجهودا شاقا مضنيا فى البحث والتحصيل والتأصيل ، ونظرا ثاقبا بصيرا بلحايات المرافق العامة للمواجة بين حسن سيرها وبين المصالح الفردية خاصة .

وبناء على ذلك فان الاصل فى دور المحكمة الادارية العليا انها تقوم على تأصيل القانون الادارى وارساء قواعده على اسس سليمة ، ولذلك كلن الطعن بمقتضى ذلك القانون مقصورا على هيئة مفوضى الدولة ، الا انه رؤى أن حرمان صاحب الشأن من الطعن فيه كثير من الغبن عليه ، وهو

أدرى بمصلحه وأشعر بها ، لذلك صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ مجيزا
الطمن لذوى الشأن ألم تلك المحكمة ، كما صدر قضاء المحكمة الادارية
العلياء مجيزا للغير أن يعترض على الاحكام التى لم يكن طرفا فيها .

وبذلك أصبحت الطعون ألم المحكمة الادارية العليا تقام من هيئة
مفوضى الدولة او تقدم من ذوى الشأن أو من الغير عن طريق اعتراضه
على الحكم .

المبحث الاول

اجراءات الطعن

ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ، وتقييم الطعن وتحضيره

(١) ميعاد الطعن :

ميعاد الطعن كما جاء بقانون مجلس الدولة هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وتحسب مواعيد المسافة عند الطعن في الاحكام أمام المحكمة الادارية العليا طبقا لما هو مطبق بالنسبة للمواعيد أمام سائر محاكم المجلس .

وقد قيل أن هذا الميعاد ميعاد سقوط لا يقبل الوقف ولا الانتطاع . وأن تقديم طلب المعافاة لا يقطعه . ولكن المحكمة الادارية العليا فصلت في ذلك (١) فقررت أن ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يقطعه طلب المعافاة ، وأن له ذات الطبيعة لميعاد رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الادارية . ولذلك نمتقد أن القضاء يعيل الى القول بأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يقبل كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى ابتداء .

(١) حكمها في ١٨ من نوفمبر ١٩٦١ ١٩٦١ الطعن رقم ١٢٩٠ و ٥٥٢ السنة ٥ قضائية (لم ينشر) إذ جاء في حيثياته أنه ومن حيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لرغمه بعد الميعاد ، وأن المادة (١٥) من قانون مجلس الدولة توجب رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا خلال ستين يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه وأن الثابت من الاوراق أن الطعن قد تم بعد نوات الميعاد ، وأنه لا وجه للقول بأن طلب المعافاة الذي تقدم به المدعى قطع ميعاد الطعن لان نص المادة (١٥) سالف الذكر صريح في وجوب رفع الطعن في الميعاد المذكور من تاريخ صدور الحكم وهذا الميعاد هو ميعاد سقوط فلا ينقطع بأي اجراءاته في ذلك شأن ميعاد الطعن بطريق النقض المدني وأنه لا محل للاحتجاج بما سبق أن قضت به المحكمة الادارية العليا بأنه يترتب على طلب المساعدة القضائية قطع التقادم ، وقطع ميعاد رفع دعوى الانشاء ويظل التقادم أو الميعاد موقوفًا لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول =

وتد قضت المحكمة الادارية العليا بأنه اذا صدر حكم بعدم الاختصاص من المحكمة التى لجأ اليها ثم حكم آخر من المحكمة التى لجأ اليها بعد أن حكمت الاولى بعدم اختصاصها فتصدر الثانية بدورها حكماً بعدم الاختصاص ، فإن الطعن فى هذا الحكم الآخر يفتح باب الطعن فى الحكم الاول ايضا لتنظر المحكمة الادارية العليا الموضوع بجميع عناصره ولو كانت مواعيد الطعن فى الحكم الاسبق قد ماتت . (٢)

ويحسب ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا من تاريخ صدور الد. المطعون فيه ، وفى ذلك لا يحسب يوم صدور الحكم ، ويحسب اليوم الآخر من الميعاد تطبيقاً للقواعد المقررة فى قانون المرافعات . (٣)

ـ أو بالرفض ، لأن قضاء المحكمة فى هذا الخصوص كان منصبا على ميعاد رفع الدعوى ابتداء . ومن حيث أن المحكمة سبق أن قضت بأن مقتضيات النظم الادارى تدبالت بالقضاء الادارى الى تقرير قاعدة أكثر تيسراً فى علاقة الحكومة بموظفيها ، بمراعاة طبيعة هذه العلاقة فقرر أنه يقوم مقام الطلبة القضائية فى تطع تقديم الطلب أو التظلم الذى يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه طلباً اداءه ، وليس من شك فى أن هذا يصدق من باب أولى على طلب المساعدة القضائية للدعوى التى يزعم صاحب الشأن رغبها على الإدارة . . . فلا أقل والحالة هذه من أن يترتب على طلب المساعدة القضائية ذات الاثر المترتب على مجرد الطلب أو التظلم . ومن حيث أن ما لطلب المساعدة القضائية من اثر قاطع لميعاد رفع دعوى الانقضاء أو بالأحرى حانظاً له بصدق كذلك بالنسبة الى ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا لاتحاد طبيعة كل من الميعادين من حيث وجوب مباشرة اجراء رفع الدعوى أو الطعن قبل انقضائها ، والائر القانونى المترتب على مراعاة المدة المحددة فيها أو تفويتها من حيث قبول الدعوى ، أو الطعن أو سقوط الحق فيها ، وبالتالي امكن طلب الفاء القرار الادارى أو الحكم المطعون أو امتناع ذلك على صاحب الشأن المتخلف . لذلك فإن هذا الطعن يكون مقبولا شكلاً لرمعه فى الميعاد القانونى .

(٢) الدكتور / مصطفى كمال وهنى « اصول اجراءات القضاء الادارى »

بند ٣١١ ص ٥١٠ - ٥١١ .

(٣) حكم المحكمة الادارية العليا فى ١٩ من نوفمبر ١٩٥٥ - السنة الاولى

رقم ١٩ - مشار اليه بنفس المرجع ص ٥١١ .

الأ أن المحكمة الإدارية العليا تقرر عدم سريل ميماد الطعن
ألم المحكمة الإدارية العليا في حق ذى المصلحة الذى لم يعلن بإجراءات
المحكمة إلا من تاريخ علمه اليقيني وكان هذا القضاء بالنسبة لما تصدره
المحكم التأديبية من أحكام ضد الموظف المقدم إليها (٤) وطبقت هذه القواعد
أيضا على الأحكام التى تصدر وتبس الغير الذى اعترفت له بحق اعتراض
الخارج على الخصومة في هذه الحالة . (٥)

وفي غير هذه الأحوال لا يسرى هذا الاستثناء على سائر الأحكام التى
يطعن فيها ألم المحكمة الإدارية العليا ولو لم يكن الطاعن حاضرا في جلسة
النطق بالحكم الطعون فيه . لأن أحكام مجلس الدولة كلها حضورية ، ولا تفرق
بين حكم يصدر في مواجهة المحكوم ضده وحكم يصدر في غير حضوره .

وتجدر الإشارة بما يلي :

(١) لا يسرى ميماد أى طعن في حق ذى المصلحة الذى لم يعلن بإجراءات
محكمته إعلانا صحيحا بل من تاريخ علمه بالحكم الصادر ضده .

وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« انه ولئن كان ميماد الطعن ألم المحكمة الإدارية العليا هو سنتين
يوما من تاريخ صدور الحكم إلا أن هذا الميماد لا يسرى في حق ذى المصلحة
الذى لم يعلن بإجراء محكمته إعلانا صحيحا ، ويلتقى لم يعلم بصدور
للحكم ضده إلا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم » .

ويضاف ميماد المسافة الذى يمتد به ميماد الطعن طبقا لأحكام
تانون المرافعات .

(ب) يترتب على ثبوت القوى القاهرة وقف ميماد الطعن . ولميماد

(٤) المحكمة الإدارية العليا في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ — الطعن رقم
٧٨٧ لسنة ٧ قضائية .

(٥) المحكمة الإدارية العليا في ٦ . يناير سنة ١٩٦٢ — الطعن رقم ٨٢٦
لسنة ٨ قضائية .

الطعن أمام المحكمة الادارية ذات الطبيعة التى ليمعد رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى ، أو المخلكم الادارية فيقبل ميعاد الطعن كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى من وقت أو انقطاع حسبما سبق بيقله .

ويلاحظ أن القوة القاهرة من شأنها أن توقف ميعاد الطعن حتى تزول أسبابها ولا يقبل القول بأن مواعيد الطعن لا تقبل مدا أو ومفا الا فى الاحوال المنصوص عليها فى القانون ، لان ذلك مرده الى أصل علم وهو عدم سريان المواعيد فى حق من يستحيل عليه اتخاذ الإجراءات للمحافظة على حقه . وقد رددت هذا الأصل المادة (٣٨٢) من القانون المدنى ، التى تنص فى الفقرة الاولى منها على : « أن التقادم لا يسرى كلما وجد ملتحع يتمذر معه على الدائن أن يطلب بحقه ولو كان الملتحع أدبيا » .

وبصفة عامة فإن ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يقبل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى من وقت أو انقطاع . (٦)

(ج) أن رفع الطعن أمام محكمة غير مختصة يترتب عليه انقطاع ميعاد الطعن ويظل هذا الاثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

وفى هذا تقول المحكمة الادارية العليا :

« أن الطعن فى قرار مجلس التأديب العالى أمام محكمة غير مختصة خلال الميعاد القانونى من شأنه أن يقطع ميعاد رفع الطعن فى هذا القرار أمام المحكمة الادارية العليا ، ويظل هذا الاثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص ويصبح نهائيا ، وعند ذلك يحق لصاحب الشأن مع مراعاة المواعيد - أن يرفع طعنا جديدا أمام هذه المحكمة ببلثرة وفقا للإجراءات المقررة للطعن أمامها » . (٧)

(٦) حكم المحكمة الادارية العليا - ٨٦٨ - ٦ فى ١٢/٢٤ - ١٩٦٦ - مشار اليه بالمجموعة - مرجع سابق ص ١٢٨٦ - ١٢٨٧ .
(٧) حكم المحكمة الادارية العليا - المنشور بالمجموعة - مرجع سابق ص ١٢٨٧ .

(د) تشترط المادة (١٦) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وتقبلها المادة رقم (٤٤) من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن « يقدم الطعن من ذوى الشأن بنقريه يودع قلم كتب المحكمة الإدارية بمحل من القبولين أمامها » ، والمستفاد من هذا النص انه يشترط لقبول الطعن أن يقدم من ذى الصفة الذى ينوب قانونا عن الطاعن ، والمعبرة فى تحديد الصفة هو بتاريخ التقرير بالطعن بإيداعه قلم كتب المحكمة .

ويلاحظ أن ادارة هيئة ضايا الدولة لا تختص بالنيلية قانونا عن الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العلم .

واسس ذلك أن ادارة هيئة ضايا الدولة انما تنوب نيابة قانونية عن الحكومة ومساحها العلة والمجلس المطية فيها يرفع منها أو عليها من ضايا وطعون لدى المحكم على اختلاف أنواعها ، ومن ثم لا تمقد هذه النيابة الى الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العلم .

ويشترط لتصحيح هذا الميب — أن وقع — أن يزول قبل انتضاء بماد التقرير بالطعن .

(٢) تقديم ملف الطعن وتحضره :

نتكلم عن تقديم الطعن من هيئة مفوضى للدولة ثم من ذوى الشأن على النحو التالى :

(١) تقديم الطعن من هيئة مفوضى الدولة :

تقوم الهيئة بمراجعة الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحكم الادارية والمحكم التأديبية خلال الستين يوما المقررة للطعن فلذا وجد المفوض بأحد الاحكام ما يوجب الطعن فانه يتداول فيه مع زملائه ويعرضه على رئيس الهيئة لتقرير الطعن فى الحكم ان كان لذلك موجب ، وعادة لا تقوم الهيئة بالطعن الا فى الاحكام الصادرة من المحكم التأديبية بالفصل ، والتى يوجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ الخالص بالمحكم التأديبية الطعن فيها ، وكذلك الاحكام الصادرة بعدم اختصاص المحكمة بعد أن تكون القضية قد احيلت اليها من محكمة اخرى لمظنة اختصاصها ، وفيما عدا

(م — ٣٠ المحكمات التأديبية)

ذلك فإن الهيئة تفضل أن تترك الطعن لدى الشآن ما داموا يملكون ذلك طبقا للقانون ، وحتى لا تتدخل النصوص التي تسمح لذوى الشآن بالطعن بتقييم الهيئة بالطعن بدلا عنهم .

ويتقدم الطعن باسم رئيس هيئة مفوضى الدولة . ويوقع على تقريره « ولا يستحق رسوم على الطعون التي ترفعها هيئة مفوضى الدولة » .

ومن حق هيئة مفوضى الدولة أن تقدم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في أسباب الطعن سواء كان الطعن مقبلا منها أو من ذوى الشآن (أ) كما أن المحكمة الإدارية العليا لا تتنيد بالطلبات والأسباب القديمة من هيئة مفوضى الدولة لأنها تنزل حكم القانون وترد الأمر إلى المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العلم التي تختلف في طبيعتها من روابط القانون الخلى .

(ب) تنظيم الطعون من ذوى الشآن :

يقدم الطعن من ذوى الشآن بتقرير يودع قلم كلب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه محلى من المقبولين أملها . ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبين الأسباب التي بنى عليه الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

ولم يرسم القانون طريقا معيناً لإيداع التقرير بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا نيكفى لكى يتم الطعن صحيحا أن يودع التقرير بالطعن في الميعاد القانوني وبعد استيفاء البيئات المنصوص عليها بقانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (٩) والمبرة في صحتها هو بغيراد بيئاتها بما لا يوقع من أعلنت

(أ) المحكمة الإدارية العليا في ١٢ و ١٩ من نوفمبر ١٩٥٥ — السنة الأولى —
أرقام ١١ و ١٧ و ١٨ ص ٨٥ و ١٢٢ و ١٤٠ ، ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٥ السنة الأولى
رقم ٢٧ — ص ٢٢٤ ، ١٧ من مارس ١٩٥٦ — السنة الأولى رقم ٦٧ — ص ٥٥٥ .
و ٢٧ من أكتوبر ١٩٥٦ السنة الثانية رقم ١ — ص ٢ .
(٩) المحكمة الإدارية العليا في ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ — السنة
الخامسة — رقم ٨٥ — ص ٨٦٥ .

اليه في حيرة جدية ولذلك فلم يعتبر الخطأ في تاريخ الحكم المستأنف او في رقم الدعوى مدعاة للتجهيل ما دامت البيقات الاخرى التي تضمنتها الصحيفة تكفى في تحديد موضوعه (١٠) . وليس في نصوص القانون ما يوجب ان تكون صورة صحيفة الطعن التي تعلن لفوى الشأن موقعه من الطاعن . (١١)

وليس ذوى الشأن هو المحكوم عليه في الدعوى الذى صدر فيها الحكم المطعون فيه فحسب ، بل قد يكون خصما منضما للدعوى ، فيجوز له ان يطعن في الحكم الصادر فيها ما دامت له مصلحة في ذلك .

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن ان يودعوا خزانة المجلس كتلة قيمتها عشرة جنيهات اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة القضاء الادارى او المحكمة التأديبية العليا او خمسة جنيهات اذا كان الحكم صادرا من المحاكم الادارية او المحاكم التأديبية وتبقى دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن .

ويجوز لذى الشأن ان يطلب من هيئة المساعدة القضائية المكونة من احدى مفوضى المحكمة الادارية العليا وكتيب ، اعفائه من الرسوم والكتلة وتعيين محام ليقدم طعنه أمام المحكمة المذكورة .

ولا يجوز للمحكمة الادارية ، ولا لمحكمة القضاء الادارى ان تحيل دعوى منظورة امامها الى المحكمة الادارية العليا لان الاحالة يجب ان تكون بين محكمتين من درجة واحدة تليمتين لجهة قضائية واحدة . واذا ظنت المحكمة الاذنى ان الطعن المرفوع اليها من اختصاص المحكمة الادارية العليا ، واحالته اليها ، فلن هذه الاخرة لا تنقيد بهذه الاحالة الصادرة من محكمة اذنى منها ، ومن ثم فانها تلك البعث في صحته ، وتحكم في هذه الحالة بمسدم جواز الاحالة ، وللمدعى ان شاء - مراعاة المواعيد - ان يرفع طعنا جديدا أمام المحكمة المختصة ونقل الاجراءات المقررة للطعن امامها .

(١٠) المحكمة الادارية العليا في ١٣ من فبراير ١٩٦٠ - السنة الخامسة

رقم ٤١ - ص ٣٥٦ .

(١١) المحكمة الادارية العليا في ١٩ من نوفمبر ١٩٥٥ - السنة الاولى

رقم ١٩ - ص ١٤٧ .

(٢) الرد على الطعن وتحضيره ونظرة :

إذا قدم الطعن من هيئة مفوضى الدولة أو من صاحب الشأن سرت في شأته الاجراءات المقررة لمخطف الدعاوى التى ترعج لمجلس الدولة .
فيعلم الطعن للطرف الآخر ويكون للطعون ضده أن يودع طم كطب المحكة رده على الطعن مشفوعا بالمستندات والاوراق المكلمة ، كما يجوز للطاعن أن يرد على ذلك ويجوز احلة الطعن الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيره .

وهذه الاحالة ليست ملزمة لان الدعوى تستوفى استيفاء كلبلا امل المحكة التى اصدرت الحكم المطعون فيه ، وقد لا يرى رئيس المحكة لزوما لبداء الراى القانونى فيها اكتفاء بما بسطه الحكم المطعون فيه أو لظهور هذا الراى ، ولنفوض المحكة الادارية العليا حق تسوية النزاع طبقا للبداءى التى استقرت عليها المحكة العليا . وقد صدرت بعض الاحكام تنفيذ التشكيك فى أن يكون لمفوضى المحكة الادارية العليا هذا الحق ، الا أن المحكة الادارية العليا أتمصحت بفضلتها عما ينفى هذا الشك وقررت صراحة أن لمفوضى المحكة الادارية العليا هذا الحق . وقد فقدت هذه المسألة اهميتها بلتشاء هيئة فحص الطعون واتقلاع مفوضى المحكة الادارية العليا عن اجراء التسويلت .

ويحال الطعن بعد تحضيره على هيئة مشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكة الادارية العليا تسمى هيئة فحص الطعون .

ويجوز لهذه الهيئة أن تنظر الطعن قبل احالته الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيره وأن تصدر قرارها فيه فورا ، لأن تحضير هيئة المفوضيين للقضايا المطعون فيها امل المحكة العليا ليس ملزما كما قدمنا .

وتنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة وذوى الشأن اذا راى رئيس الدائرة وجهها لذلك . واذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالمرض على المحكة الادارية العليا اما لأن الطعن مرجع الكسب أو لأن الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدا قانونى لم يسبق للمحكة تقريره ، اصدرت قرارها بلحالته اليها ، اما اذا رأت بلجماع اراء أنه غير مقبول شكلا أو باطلا أو غير جدير بالمرض حكمت برفضه . ويكتفى بذكر

القرار أو الحكم بحضور الجلسة وتبين المحكمة في المحضر بلجان وجهه النظر إذا كان الحكم صادرا بالرغض ولا يجوز الطعن فيه الا بطريق التماس اعادة النظر حسبما سبق ايضاحه .

واذا قررت دائرة محص الطعون احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يؤثر ظم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر نوى الشأن بذلك وهيئة مفوضي الدولة بقرار المحكمة .

وبجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة محص الطعون في اصدار قرار الاحالة .

ومن وظائف هيئة محص الطعون كذلك ما نصت عليه المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة فهي التي تأذن بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه .
وبصفة عامة تسري القواعد المتعلقة بنظر الدعوى الادارية على الطعون التي تنظرها المحكمة الادارية العليا ، فاصول الاجراءات واحدة تقريبا امل جميع محكم مجلس الدولة (١٢) .

(١٢) جاء في حكم المحكمة الادارية العليا في ٥ من نوفمبر ١٩٥٥ السنة الاولى رقم (٧٠) - ص ٤٩ - أن لمن امل المحكمة الادارية العليا يخضع للاحكام الواردة في الفصل الثالث من الباب الاول من قانون مجلس الدولة الخاص بالاجراءات امل القسم القضائي والمحكمة الادارية العليا من بين فروعها .

المبحث الثاني

وظيفة المحكمة الإدارية العليا

الاصل ان وظيفة المحكمة الادارية العليا تتمثل في الفصل في الطعون التي تقدم اليها في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية في الاحوال التي نصت عليها المادة (٢٣) من قانون المجلس وهي :

(١) « اذا كان الحكم المطعون فيه يبنيا على مخالفة القانون او خطأ في تطبيقه او تاويله .

(٢) اذا وقع بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

(٣) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع او لم يدفع .

ويكون للفوى الشان ورئيس هيئة مفوضى الدولة ان يطعن في تلك الاحكام خلال ستين يوما من صدور الحكم وذلك مع مراعاة الاحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم « » .

ويتضح مما سبق ان وظيفة هذه المحكمة مشبهة باختصاص محكمة النقض فيما يتعلق بالوجهين الاول والثاني كالموضح من نص المادة (٢٤٨) من قانون المرافعات وهي تلك المتعلقة باحوال الطعن بالنقض (١٣) .

وكان من شأن ذلك ان كون وظيفة المحكمة الادارية العليا هي بذاتها وظيفة محكمة النقض اى ان تكون تلك الوظيفة مقصورة على مراقبة القانون دور الوقت .

غير ان ذلك الامر فيه خلاف بين اختصاص المحكمة الادارية العليا ، ومحكمة النقض ، وينحصر هذا الخلاف في أن وظيفة المحكمة الادارية العليا تد احيانا الى مراقبة الوقت الى جانب رقابة المشروعية .

(١٣) نص المادة (٢٤٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على

ما يلي :

« للفصوم ان يطعنوا امام محكمة النقض في الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الاحوال الآتية :

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه يبنيا على مخالفة القانون او خطأ في

تطبيقه او تاويله .

(ب) اذا وقع بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

« وتلكا هذا المعنى فقد قضت المحكمة الإدارية العليا بما يلي :

» لا وجه لافتراض قيام التطبيق التام بين نظام الطعن بالنقض المدني ونظام الطعن الإداري سواء في شكل الإجراءات أو كيفية سيرها أو في مدى سلطة المحكمة العليا بالتنسبة لموضوع الطعن وكيفية الحكم فيه بل يسرد ذلك الى التصوص القانوني التي تحكم النقض المدني والتي تحكم الطعن الإداري « (١٤) .

وهذا الاتجاه يتفق تماما مع ما سبق أن اشرنا اليه مرارا بأن مجلس الدولة سواء انعقد بهيئة قضاء إداري أو بهيئة قضاء تديبي يطبق قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية ، وذلك ريثما يصدر قانون الإجراءات الإدارية .

وجدير بالاحاطة أن وظيفة مجلس الدولة الفرنسي مقصورة على رقابة المشروعية ولا يراقب صحة الوقائع الا في حدود الاوراق والمستندات التي وصلت الى علم تافى الموضوع (١٥) .

ويلاحظ أن وظيفة المحكمة الإدارية العليا غير مقصورة على الشق المضمن فيه طالما أن الطعن في شق من الحكم يعتبر مثرا للطعن في شقه الآخر الذي لم يطعن فيه ما دام أن الشقين مرتبطين ارتباطا جوهريا كحالة الطعن في الشق الخاص بالانقضاء دون الشق الخاص بالتمويض وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

» ... لا وجه لما ذهب اليه رئيس هيئة بغرض الدولة من أن طعنه في الحكم قد اقتصر على شقه الخاص بالانقضاء وأنه لا ينجم المنازعة في شقه الخاص

(١٤) المحكمة الإدارية العليا في ٥ نوفمبر ١٩٥٥ — السنة الاولى .
(١٥) مجلس الدولة الفرنسي في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٥٧ — المجموعة
ص ٥٢٩ — يشير الى هذا الحكم بـ رجح الدكتور / مصطفى كمال وصني —
رجع سلفق — ص ٥١٦ — ٥١٧ .

بالتعويض بقوله ان الشقين منفصلين ومستقلين احدهما عن الآخر ، فلا وجه لذلك لان مثير القتزعة هي في الواقع من الامر تتعلق بمشروعية القرار الادارى الصادر بفصل المدعى ، فالشقان يخرجان من اصل واحد ، وهما نتيجتان مترتبتان على اساس قانونى واحد ، واذا كان القرار بالظمن بالالغاء هو ظمن بالبطالان بطريق غير مباشر ، ومن هنا يتبين مدى ارتباط احد الشقين بالآخر ارتباطا جوهريا بحيث ان الحكم في احدهما يؤثر في نتيجة الحكم الاخر « (١٦) .

وجدير بالاحاطة انه عندما يصدر حكم محكمة الموضوع بعدم الاختصاص او بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون التصدى للحكم في الموضوع ، فان المحكمة الادارية العليا تتصدى احيانا لموضوع الدعوى وتحكم فيه ، وفي احيان اخرى لا تتصدى له وتعيد الدعوى لمحكمة اول درجة (١٧) .

والغالب ان الاحكام التى تتصدى فيها المحكمة الادارية العليا تكون صادرة بعدم القبول (١٨) .

بيد ان الاحكام التى لا تتصدى فيها تكون صادرة بعدم الاختصاص .
ويلاحظ ان الدافع على التصدى يمكن احيانا في ان الدعوى تكون جازمة وكاملة التحضير فتتصدى المحكمة للفصل فيها او تكون قد رأت ان محكمة اول درجة استنفدت ولايتها في فحص الموضوع ، او يكون تصديها عنفا تكون رتبتهما ممثلة في رقابة قانونية بحتة كما في دعوى الالغاء .

تلخيص السلسلة القضائية لوظيفة المحكمة الادارية العليا :

تأسيسا على ما تقدم يمكن القول بان السلسلة العلية التى تنهها المحكمة

(١٦) المحكمة الادارية العليا ١٧ مارس سنة ١٩٥٦ — السنة الاولى رقم ٦٧ ، ٢٧ من ابريل و ٢٩ من يوليو ١٩٥٧ س ٢ رقم ١٠١ ، ٢٧ ، ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ س ٣ رقم ٦٤ .

(١٧) المحكمة الادارية العليا في ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٤ س ١٩ ق رقم ١٥٨ — بشر اليه بالمرجع السابق — س ٥١٧ .

(١٨) المحكمة الادارية العليا في ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٧ — س ٢ ق رقم ١٢٢ .

الإدارية العليا في ممارسة وظيفتها التي تتمثل في رقابة الأحكام الإدارية تختلف إلى حد ما عن وظيفة محكمة النقض فهي تجمع بين ملامح الطعن بالنقض والاستئناف ومعارضة الخصم الثالث (١٩) .

وعلى وجه العموم يمكن القول بأن السياسة القضائية التي تتخذها المحكمة الإدارية العليا في ممارسة وظيفتها الرقابية تتمثل فيما يلي :

(أولا) : لم تنقيد المحكمة بالأسباب المحددة في النصوص لالغاء الأحكام الإدارية ، وخولت نفسها سلطة كلية في فحص الموضوع بصورة شاملة كما لو كانت جهة استئنافية ، فيمكنها التصدي للوقائع حسبما سبق بيانه .

(ثانيا) : لم تنقيد المحكمة بطلبات الطاعن ، سواء أكان أحد الأمراد أو هيئة المفوضين ، وذلك سواء فيما يتصل بموضوع النزاع ، أو بأسباب الالغاء ، أو التصدي لشق آخر حسبما سبق بيانه .

(ثالثا) : جرت المحكمة باستمرار على الفصل في موضوع النزاع إذا قضت بالغاء الحكم المطعون فيه ، ولم تستثن من ذلك إلا حالة واحدة ، هي أن يكون الحكم الملغى قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الموضوع ، وذلك في الحدود السابق أيا صلاحها .

(رابعا) : جرت المحكمة على قبول الطعن من الخارجين عن الخصومة إذ الحق الحكم المطعون فيه بهم ضررا ، وذلك من تاريخ علمهم بالحكم .

(١٩) دكتور / سليمان محمد الطباوى « قضاء القاديب » - مرجع

سابق - ص ٦٧٦ - ٦٧٧ .

الفصل الثاني

نظر الدعوى امام دائرة فحص الطعون
وسلطة المحكمة الادارية العليا على موضوع الطعن

الفصل الثاني

نظر الدعوى امام دائرة فحص الطعون
وسلطة المحكمة الادارية العليا على موضوع الطعن

المبحث الاول

نظر الدعوى امام دائرة فحص الطعون

استنظم المشرع فحص الطعون بداءة امام دائرة فحص الطعون قبل عرضها على المحكمة الادارية العليا .

ونعرض فيما يلى اهم ما يتعلق بهذه الدائرة ، ثم نعرض ما يتعلق بحكم المحكمة الادارية العليا بشيء من التفصيل على النحو التالى : -

(اولا) : نظر الطعن امام دائرة فحص الطعون :

« تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة وذوى الشأن ان رأى رئيسى الدائرة وجها لذلك ، واذا رأت دائرة فحص الطعون ان الطعن جدير بالمعرض على المحكمة الادارية العليا ، اما لان الطعن مرجح القبول او لان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبداً قانونى لم يسبق للحسكة تقريره اصدرت قرارا يلحقته اليها . اما اذا رأت - بلجباغ الآراء انه غير مقبول شكلا او باطل او غير جدير بالمعرض على المحكمة حكمت برفضه .

ويكتفى بذكر القرار او الحكم بمحضر الجلسة . وتبين المحكمة فى المحضر بلجباغ وجهة النظر اذا كان الحكم صادرا بالرفض ، (ولكن لا حرج فى أن تبين المحكمة بلجباغ فى المحضر وجهة نظرها فى اسلبب الرفض) .

واذا قررت دائرة فحص الطعون احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يؤثر تلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر فوو الشأن وهيئة مفوضى الدولة بهذا القرار . (مائة (٤٦) من قانون المجلس) . وتتضى دائرة فحص الطعون بمصادرة الكفالة حين تقضى برفض الطعن .

وتسرى القواعد المقررة بنظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على
الطعن أمام دائرة فحص الطعون .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من
أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة . (مادة ٧) من قانون
المجلس) .

ولا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم
المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك . (مادة ٥٠ من قانون
المجلس رقم ٧ لسنة ١٩٧٢) .

والعمل مستقر على عدم قبول التماس إعادة النظر في أحكام
المحكمة الإدارية العليا ، غير أن الاتجاه الحديث للمحكمة الإدارية العليا قد أجاز
لدى الإصلحة بأن يتقدم إلى دائرة فحص الطعون بطلب إعادة النظر في قرارها
الصادر بالرفض .

ولاهية هذا الاتجاه الجديد نشير إلى الحكم الذي أقر هذا الاتجاه
حيث يقول :

« ... يبين مما تقدم أن دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية
قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا ، وتشكل على نحو يتباير
تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقاً لقواعد نص عليها القانون ،
وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان قائم بذاته ، ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون
هذه ، وقد أصدرت حكمها في الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ١٠ قضائية و ١٥١٥
لسنة ١٠ قضائية وللقنن فيها هي المختصة بنظر التماس المرفوع عنها ،
وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى دائرة
فحص الطعون المختصة (١) . »

وخلاصة القول إن مصرر الطعن أمام دائرة فحص الطعون قد ينتهي إلى
الرفض ، أو أنه جدير بالمرض على المحكمة الإدارية العليا ونوضح ذلك
على النحو التالي : —

١٢٣ المحكمة الإدارية العليا في ١٧ فبراير سنة ١٩٦٨ — ص ١٢ —
ص ٥٠٠٩ .

١ - حالة رفض الطعن :

تد تری الدائرة بلجماع الآراء ان الطعن غير مقبول شكلا ، أو باطل ، أو غير جدير بالعرض ، فحينئذ يقعین على الدائرة أن تحكم برفضه ، وقد حدد المشرع حالات ثلاث لرفض الطعن وهی : -

(أ) حالة عدم استيفاء الطعن للإجراءات الشكلية :

كتقديمه بعد الميعاد ، أو من غير ذی صفة ، أو عن غير طريق محکم غير مقبول أمام المحكمة الإدارية العليا الخ .

(ب) حالة بطلان الطعن :

لعدم تيمم الطعن على أحد الأسباب المقررة تقبولا لقبوله مثلا .

(ج) حالة كون الطعن غير جدير بالعرض :

وهذه سلطة تقديرية واسعة يتركها المشرع لدائرة فحص الطعون ، فقد يكون الطعن سليما من حيث الشكل والموضوع ، ولكن الأسس الذي يستند اليه سبق للقضاء الإداري أن حسبه بقضاء مستقر لا احتيال للمدول عنه ، فحينئذ تكون نتيجة الطعن مطلوبة سلفا فيها لو حول إلى المحسنة الإدارية العليا . ولهذا حول المشرع دائرة فحص الطعون رفض قبول مثل هذه الطعون . ولخطورة قرار الدائرة في هذه الحالات ، أوجب المشرع أن يكون الرفض

(بالاجماع)

٢ - حالة قبول الطعون :

في حالة قبول الطعن تحيله دائرة فحص الطعون إلى المحسنة الإدارية العليا طبقا لما تنص به المادة (٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حسبما سبق بيته .

❖ طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه :

طبقا لحكم المادة « ٥ » من قانون المجلس رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ فساته لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ، أي إذا قبلت الدائرة طلب الإيقاف لأسباب تتعلق بحالة الاستعجال ، وتمنر أمر لا يمكن تداركه ، فضلا عن أسباب الجدية ، والمشروعية التي يتطلب القانون توافرها للحكم في الشق المستعجل .

المبحث الثاني

سلطة المحكمة الإدارية العليا على موضوع الدعوى مع أهم الأحكام القضائية

نعرض هذا الموضوع على النحو التالي : —

(١) أن سلطة المحكمة الإدارية العليا على موضوع الدعوى ووقائعها هي ذات سلطة المحكمة التي أصدرت الحكم في موضوع الطعن ، سواء كانت محكمة قضاء إداري أو محكمة تأديبية .

وايضاحا لذلك فهذه المحكمة لا تنقيد بأسباب الطعن ولا بأحواله تنقيدا جليدا ، فلها أن تبحث عن الأسباب التي تبرر إرساء الحكم ، وفقا للتطبيق القانوني السليم وحسبما نراه عادلا ومشروعا ، كما يجوز للخصوم أن يبدوا أمامها أسبابا جديدة ، لم يسبق التمسك بها أمام قاضي الموضوع ، أو لم ترد في تقرير الطعن ، ومن ثم فإن المحكمة الإدارية العليا تجمع بين مهمة محكمة القانون من ناحية ، ومهمة محكمة الموضوع من ناحية أخرى ، فهي لم تأخذ بالتميزة التقليدية بين القانون والوقائع ، بل جمعت لهنسها سلطات محكمة الموضوع ، فهي تبحث الدعوى من بدايتها لتري وجه الصواب في المنازعة ، ثم تبحث الحكم بعد ذلك لتري مدى احساسه بذلك ، ولهذا فهي تعتبر في جانب من قضائها محكمة موضوع ، لأنها لا تقصر اختصاصها على المسائل القانونية فقط ، كمحكمة نقض ، فهي من جانب آخر تيد سلطتها الى الموضوع لتتحقق من صحة وجود الوقائع وتقبلها صدقا وحقا وتتأكد من صحة التكييف القانوني لها ، كما تبسط رقبتها على تقدير مدى خطورة الوقائع التي تشكل الذنب الإداري وما يلائمه من جزاء لغستشف ما اذا كان هذا التقدير يشوبه « الغلو في الجزاء الإداري » ، أي ما اذا كان داخلا في نطاق الحدود المعقولة ، أو أن هناك عدم ملائمة ظاهرة بين الذنب والجزاء عندما يكون معنفا في القسوة والمبالغة في الشدة .

فجدير بالإحاطة أن المحكمة الإدارية العليا قد بسفت رقبتها على التصرف المشوب بالانحراف بالسلطة « أو » التعمف في استعمالها .. ولكنها لم تقل

بذلك صراحة في الحالتين ، بل استعانت عنهما بتعبير « الغلو في تقدير الجزاء »
حيث تقول : —

« انه وان كانت السلطة التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية ، سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغیر معقب عليها في ذلك ، الا ان مناط مشروعية هذه السلطة — شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى — الا يشوب استعمالها « غلو » ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففي هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملازمة الظاهرة مع الهدف الذي تفياه القانون من التأديب » (٢) .

وبهذه المناسبة فلن سلطة المحكة الادارية العليا تمتد الى الرقابة على القرارات الصادرة من مجالس التأديب وكذلك الهيئات التأديبية التي تتمسدد درجاتها .

وذلك على مسند من انه ينبغي تفسير عبارة « المحاكم التأديبية » التي نص عليها قانون مجلس الدولة والتي يطمح فيها أهل المحكة الادارية العليا بأنها قد ورعت علية غير مخصصة ومطلقة وغير مقيدة ، ويمكن اخذها بأوسع الدلالات وأعمها وأكثرها شمولاً لأن المشرع حين وضع تعبير (المحاكم التأديبية) أراد بها الاستفراق والعموم ولا شك أن ذلك العموم يتناول كل ما نصت القوانين على بقله من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية باعتبارها كلها هيئات تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية ويمكن تشبيهها بالمحاكم .
(٢) بعض الاحكام التي بسطت فيها المحكة الادارية العليا سلطتها

الرقابية على الاحكام الصادرة من هذه المجالس .

ففي أحد احكامها المتعلقة بالظمن الصادر من مجلس تأديب موظفي الجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس تقول : —

« ان قرارات مجالس التأديب وان كلت في حقيقتها قرارات ادارية الا انها اشبه ما تكون بالاحكام وقد جرى قضاء هذه المحكة على ان يسرى عليها

(٢) المحكة الادارية العليا . قضاء مطرد منه حكما في ٦٢/١٢/٨ ،

٦٤/٦/١٥ ، ٦٥/٥/٢٢ .

(م — ٣١ المحكمات التأديبية)

ما يسرى على الاحكام الصادرة من المحكم التأديبية بحيث يكون الطعن فيها
 أملم المحكمة الادارية العليا مباشرة وقد تضمن القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في
 شأن تنظيم الجامعات ما يؤكد ذلك بالنسبة الى القرارات التي تصدر من مجلس
 التأديب المنصوص في المقتنين ٨٠ ، ١٠٢ منه على أن « تمرى بالنسبة للمحكمة
 احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ » وجاء بهنكرته الايضاحية ان المادة (١٠٢)
 تضمنت تشكيل مجلس التأديب لموظفى الجامعة — من غير اعضاء هيئة التدريس
 — أن يكون من درجة واحدة تمثيا مع الوضع العلم لموظفى الدولة من حيث
 المحاكمة فأكد هذا النص التزام قانون تنظيم الجامعات لذات الاصول العامة
 التي تنظم تأديب الموظفين بوجه علم من حيث قصره على درجة واحدة اسماء
 هيئة تتوافر فيها الضمانات ، وتمشيا مع هذا الاصل يجوز الطعن فى قراراتها
 أملم المحكمة الادارية العليا وفقا لاحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة
 ١٩٥٨ الذى احال اليه القانون المذكور — وتنقضى هذه المدة بان « احكام
 المحكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا املم المحكمة الادارية
 العليا » (٣) .

وكذلك تقول فى حكمها الصادر فى ١٩٦٨/١/٦ بشأن بسط رقابتها على
 الاحكام الصادرة من الهيئات التي تتمدد درجاتها ما يلى : —

« ان الهيئات التأديبية التي تتمدد درجاتها لا يقال فى شأنها انها تصدر
 قرارات ادارية لأن تعدد درجاتها يجعلها مقابلة فى تنظيمها على قرار المحاكم
 التي يطعن فى احكام درجاتها الدنيا أملم المحكم العليا فهى بهذا الترتيب ادنى
 الى المحاكم التأديبية منها الى الجهات الادارية ، ولا شك فى أن الهيئات التأديبية
 للقطبات الطبية وهى تتمتع فى بعض الفروض بهيئة محكمة نقض لا يمكن اعتبار
 القرار الصادر منها قرارا اداريا لان القرار الادارى يجوز سحبه وهذا ممتنع
 بالبداهة بالنسبة الى قرارات تلك الهيئات ... واذن لا يجوز اصطناع نفرة
 لا سند لها بين متساويين لمجرد ان محل التأديب هو فرد من الافراد لا افسد

(٣) حكم المحكمة الادارية العليا فى ١٩٦٧/٢/١١ — منشور ببلند ٢٢٥
 من مجلد العليا فى خمسة عشر علما ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ٢/ج .

الموظفين ، فإذا كان قضاء المحكمة العليا قد أطرّد على انتماء الولاية للمحكمة العليا بنظر الطعن المقدم من الموظف العلم بشأن القرارات الصادرة من مجالس التأديب الاستئنافية ، فإن تغيير النظر الى طبيعة قرارات هذه المجالس بسبب كون الشخص محل التأديب موظفاً أو فرداً هو من الأمور التي لا تبرر هذه المغايرة في التكيف ولا تفسر هذا الانتقال غير المنطقي من كنه الحكم الى كينيته القرار الإداري » . (٤)

(٣) السياسة القضائية للمحكمة الإدارية العليا :

يمكن تحديد هذه السياسة القضائية فيما يلي :

(١) المحكمة لا تملك التمتعّيب على الأدلة التي استقت منها المحكمة التأديبية رأيها وكونت عقيدتها ما دامت تلك الأدلة سائلة ولها أصول ثابتة في الأوراق : —

وقد أنصحت المحكمة الإدارية العليا عن هذا الاتجاه في حكمها الصادر في ١٩٦٢/٤/٢٧ حيث تقول : —

« ان المحكمة التأديبية اذا استخلصت من الوقائع المتقدمة الدليل على ان المتهم قد قارف ذنباً ادارياً يستاهل العقاب ، وكان هذا الاستخلاص سليماً من وقائع تنتجه وتؤدي اليه ، فإن تغيير الدليل يكون بنياناً عن الطعن ، كما ان رقابة هذه المحكمة لا تعني ان تستأنف النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة لإثباتها او نفيها ، اذ ان ذلك من شأن المحكمة التأديبية وهذا ، وتتخلل هذه المحكمة ، او رقابتها لا يكون الا اذا كان الدليل الذي اعتمدت عليه تلك المحكمة في قضائها غير مستند من اصول ثابتة في الأوراق ، او كان استخلاصاً لهذا الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة عليها ، فهذا فقط يكون التدخل لتصحيح القانون ، لان الحكم في هذه الحالة يكون غير قائم على سببه » .

ومن جانبنا نرى ان هذا الحكم من اهم الاحكام التي قيدت بها المحكمة حقها في التمتعّيب بالموازنة والترجيح القائم بين ما جاء بأسباب الحكم وحيثياته ، وبين اسباب الطعن المطروح أمامها .

(٤) يراجع الحكم — منشور الجند ٢٢٨ — من مجلد العليا في خمسة عشر علماً ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/٢ — ص ١٢٧٤ — ١٢٧٥ .

(ب) لا محل لان تقيد المحكمة الادارية العليا النظر في الشك المتعلق بلاتيم
التي برأت المحكمة التأديبية الطاعن منها للشك في حقيقتها اذ لا يجوز ان يضر
الطاعن بملئنه (هـ) .

(ج) اعتبار حكم التفسير متمما للحكم المطلوب تفسيره ، دون تعديل : —

فناد ما تقدم انه لا يحق للمحكمة الادارية العليا اعمال ولايتها المتطلقة
بانزال حكم القانون على النزاع المطروح املها في شان دعوى تفسير يقيهما
المحكوم لصلحه في حكم سبق صدوره منها لان القاعدة التي جرت عليها المحكمة
في تفسيرها لاحكامها هي كما تقول في حكمها الصادر في ٢١ يناير ١٩٦١ :

« ... انه يتعين عليها استظهار دعوى التفسير على اساس ما يقضى به
الحكم المطلوب تفسيره دون مجاوزة ذلك الى تعديل ما قضى به ، ولان القرينة
المستندة من قوة الشيء المفضى فيه تلحق بالحكم المطلوب تفسيره ، واحترام هذه
القرينة يمتنع معه اعمال هذه الولاية » .

ونحن نرى ان ما قالت به المحكمة الادارية العليا في هذا الحكم لا يعسد
اجتهادا منها لانه لا يفرج عن كونه تطبيقا لما تقضى به المادة (١٩٢) من
قانون المرافعات (٦) ، حيث تقول : — « يجوز للخصوم ان يطلبوا الى المحكمة
التي اصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض او ابهام ويقدم الطلب
بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمما من كل
الوجوه للحكم الذي يفسره ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد
الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية » .

(د) منهج المحكمة في التنسدى للحكم في الدعوى او اعادة القضية للمحكمة
المختصة :

يتلخص منهج المحكمة الادارية العليا في انه اذا قضت بقبول الطعن في

(هـ) المحكمة الادارية العليا في ١١/٢/١٩٦٣ — مشار اليه بالمرجع
السابق — ص ٧٦٦ .

(٦) يراجع مؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى
الادارية » — ص ١٩٨٧ — ص ٤٨٤ حيث عرضنا دعوى التفسير وقمنا
بتقديم صيغة تملح لاتايتها على ضوء ما جاء بالمادة (١٩٢) مرافعت .

حكم تأديبي فانها تقضى بالقضاء الحكم ، ثم تتصدى للموضوع وتتصل فيه بالنزاع العقوبة الملازمة التي تقدر انها تتناسب مع الذنب الاداري وانها قانونية ومشروعة طبقا لحدود الملازمة الصحيحة .

غير ان هذه القاعدة ليست مطلقة نهى مقصورة على الحالة التي ترى المحكمة الادارية العليا ان المحكمة التأديبية استنفدت ولايتها من ناحية الحكم في الموضوع .

اما اذا كانت المحكمة الادارية العليا لم تكن قد تصدت للحكم في الموضوع لسبب من الاسباب القانونية مثل « عدم القبول » او « عدم الاختصاص » او كانت قد حكته بالا وجه لاغالة الدعوى فانها تحيل الدعوى الى المحكمة التأديبية اذا ما قضت بقبول الطعن . وذلك حسبما سبق بيانه .

وكذلك ينطبق هذا الوضع اذا ما ألغى الحكم المطعون فيه على أسس ان المتهم لم يعلن بالحلالة اعلانا قانونيا صحيحا .

والاهمية هذا الموضوع نشير الى صوره على النحو التالي : —

الصوره الاولى : حالة ما اذا قضت المحكمة التأديبية بعدم قبول الدعوى دون التعرض لموضوعها :

اذا حكمت المحكمة التأديبية بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد او لرفعها من غير ذي صفة ، او على غير ذي صفة ، او لغير ذلك من اسباب عدم القبول المشار اليها بمقتضى المرافعة (٧) ، فانها تحيل القضية للمحكمة المختصة .

غير اننا نلاحظ ان المحكمة الادارية العليا قد خرجت في بعض احكامها عن هذه القاعدة — وتدل على ذلك فانها قد قضت في حكمها الصادر في ١١ يونيه سنة ١٩٦٦ بالغناء حكيم صادرين من المحكمة الادارية لوزارة الداخلية كن

(٧) راجع في هذا الشأن مؤلفنا « قضاء الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى الادارية » — مرجع سبق — ص ١٧٧ — ١٨٢ — وقد تناولنا كل ما يتصل بشروط قبول الدعوى .

محكوم فيها بعدم القبول واعلنت القضية الى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية
الفصل في موضوعها مجددا بدائرة أخرى — بينما نجد أن هذه المحكمة لم تلتزم
بهذا المسلك في حالة أخرى ، ففى حكمها الصادر في ١٧ مارس ١٩٦٢ ألغت حكما
صادرا من المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية كلن قد قضى فيه بعدم قبول
الدعوى ، وبدلا من أن تحيل الدعوى الى ذات المحكمة للفصل في الموضوع
:جدها تقول :

« من حيث أن الدعوى صالحة في موضوعها ... » .

الصورة الثانية : الفاء الحكم لمخالفته لقواعد الاختصاص :

أذا ألغى الحكم المخلف لقواعد الاختصاص من المحكمة الادارية العليا
تعيد القضية الى المحكمة التاديبية المختصة لكي تستنفذ ولايتها في
تنظر الموضوع ويلاحظ أن الأحكام مستقرة على ذلك بعكس الوضع بالنسبة
لعدم القبول « حسبما سبق بيانه » .

ومن أمثلة أحكام المحكمة الادارية العليا في هذا الشأن ذلك الحكم
الصادر في ١٦ مايو ١٩٥٩ حيث قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى
واحالتها الى المحكمة التاديبية المختصة للفصل فيها . (٨)

الصورة الثالثة : حالة عدم اعلان المتهم بالمحاكمة اعلانا قانونيا صحيا :

في هذه الصورة تعيد المحكمة الادارية العليا الدعوى على اساس
ضرورة العلم اليقيني ، وإذا ما استوفى الشكل فإن المحكمة الادارية
العليا تحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه بالفاء الحكم المظنون
فيه وبإعادة الدعوى للمحكمة التاديبية المختصة للفصل فيها
مجددا من هيئة أخرى .

وبهذه المناسبة فقد ترانعتنا عن الطاعة (س) في الطعن رقم ١٧٤
لسنة ٢١ قضائية وكان مبنى الطعن أن الحكم صدر مخالفا للقانون اذ لم
تعن الطاعة اعلانا قانونيا سلبيا بلجراءات المحاكمة التاديبية على

(٨) المحكمة الادارية العليا في ١٦/٥/١٩٥٩ — س:ق .

عنوانها بالخارج والمعلوم لجهة الإدارة حتى يتسنى لها ابداء دفاعها وعذرهما في الانتطاع عن العمل ، ومن ثم يكون اعلان الطاعنة قد وقع باطلا مما يترتب عليه بطلان الحكم الطعين مما يفتح لها ميعاد الطعن ، كما ذكرنا في معرض دفاعنا ان الحكم الطعين قد شل به عدم المشروعية للفلو في الجزء تمثل الفصل من الخدمة وذكرنا ان الفلو في الجزء تمثل في عدم الملازمة بين الذنب الإداري والعقوبة المقررة في الشدة والقسوة ، وحددنا طلباتنا في وقف تنفيذ الحكم الطعين والفلقه .

وقد استجابت هيئة مفوضى الدولة لدفاعنا سالف البيان وقدرت في تقريرها ضد التلياة الإدارية بجلسة ١٩٨٤/٦/٢٥ ما يلي :

« نرى الحكم :

بقبول الطعن شكلا ووقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ، مع اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم لاعادة محاكمة الطاعنة فيها هو منسوب اليها مجددا من هيئة أخرى » .

وقد صدر حكم المحكمة الإدارية العليا « الدائرة الرابعة » في الطعن سالف البيان بجلسة ٢٥ من يونيو ١٩٨٤ وتقضى بما يلي :

« حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التربية والتعليم للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى . » (٩) وباعادة عرض النزاع على المحكمة التأديبية حكمت باعادة موكلتنا الى عملها .

الصورة الرابعة : حالة قضاء المحكمة التأديبية بالا وجه لنظر الدعوى :

إذا قضت المحكمة التأديبية بالا وجه لنظر الدعوى فان المحكمة الإدارية

(٩) راجع كل ما يتصل بوقائع هذه الدعوى من حيث عريضة الطعن التي قدمت بعرفتنا وما يتعلق بمذكراتنا أمام هيئة المفوضين وأمام دائرة محص الطعون وأمام المحكمة الإدارية ؛ وكذلك ما يتعلق بتقرير هيئة مفوضى الدولة وبحكم المحكمة الإدارية العليا — بمؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة وإجراءات وصيغ الدعوى الإدارية » — مرجع سابق — ص ٦٠٠ — ٦١٧ وذلك للإلمام بالموضوع من الناحية العملية .

المطيا تنفى باعادة القضية للحكمة التأديبية المختصة للفصل فيها مجددا بدائرة أخرى . وذلك طالما وجدت وجها لذلك .

ومن الأحكام الدالة على ذلك حكمها الصادر في ١٧ فبراير ١٩٦٨ حيث كانت محصلة الوقائع تدور حول اتهام أحد الممال بالتزوير والقبض عليه وصدر قرار بوقفه عن العمل أثناء فترة القبض عليه ولما عرض أمر تجديد الوقف على المحكمة التأديبية المختصة قضت : « بالا وجه لنظر الطلب لأن المأبل كلن موقوما بقوة القانون » .

ولما طعن في الحكم قضت المحكمة الإدارية المطيا بالفأله واعادة الاوراق الى المحكمة التأديبية المختصة للفصل في موضوعها مجددا بهيلة أخرى .

٤ - خلاصة وتعليق :

خلاصة القول ان منمح المحكمة الادارية المطيا يتبل في انه اذا لم يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في الموضوع فانها تميل عادة الى اعادة القضية للمحكمة التأديبية المختصة للفصل في الموضوع .

اما اذا كلن الحكم المطعون فيه قد فصل في الموضوع فلن المحكمة تنصدى للموضوع وتفصل في الطعن المقام أمامها ، ويستهدف من هذا التصدى معرفة مدى التطبيق الصحيح للقانون .

ومن جانبنا نرى أن هذا المسلك يتفق وما قرره المشرع في قانون المرائمات الجديد حيث نصت المادة « ٢٦٩ » على ما يلى :

« اذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تنصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص ، وعند الإقضاء تعين المحكمة المختصة التى يجب التداوى إليها بإجراءات جديدة .

فإذا كلن الحكم قد نقض لغير ذلك من الأسباب تحيل القضية الى المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم ، وفى هذه الحالة ينحتم على المحكمة التى احيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التى فصلت فيها المحكمة .

ويجب الا يكون من بين اعضاء المحكمة التي احيلت اليها القضية احد
القضاء الذين اشتركوا في اصدار الحكم المطعون فيه .

ومع ذلك اذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وكان الموضوع صالحا
للفصل فيه او كان الطعن للمرة الثانية ورات المحكمة نقض الحكم المطعون فيه
وجب عليها ان تحكم في الموضوع » .

ومن ناحيتنا نرى امكان تطبيق هذه المبادئ والقواعد بالنسبة لقضاء
المحكمة الادارية العليا وكل ما هناك كما سبق ان راينا ان محكمة النقض هي
لدرجة الاولى محكمة قانون ، اما المحكمة الادارية العليا فانه ولو انها
محكمة قانون فان الطعن امامها حسبما جرى عليه قضاؤها يفتح الباب امامها
لتنزل حكم القانون على الطلبات المقدمة في المنازعة المطروحة امامها على
الوجه الصحيح . (١٠)

ومناد ما تقدم ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يطرح المنازعة
في الحكم المطعون برمتها ، ويفتح الباب امامها لتزن هذا الحكم بينان
المشروعية ، ومناطه استظهر ما اذا كلفت قد قامت به حالة او اكثر
من الحالات التي تميمه ، فاذا ما تبين للمحكمة الادارية العليا انه مشوب
بالبطلان او ان اى اجراء من الاجراءات التي سبقت عرض الطعن
عليها كان باطلا فانها لا تقضى باعادة الدعوى الى المحكمة التي اصدرت
الحكم او وقس امامها الاجراء البطل ، بل يتمتع عليها ان تنصدي للمنازعة
لكي تنزل حكم القانون على الوجه الصحيح . (١١)

كذلك اطرد قضاء المحكمة الادارية العليا على ان الطعن امامها
يفتح الباب لتزن الحكم المطعون فيه بينان القانون غير مكتفية بالاسباب
فى يديها الطاعن ، فتصدي لما يبين لها من اسباب اخرى حتى
تنزل صحيح حكم القانون على المنازعة . (١٢)

(١٠) المحكمة الادارية العليا فى ١٧/١٢/١٩٦٧م .

(١١) المحكمة الادارية العليا فى ١٣/١١/١٩٦٨م .

(١٢) المحكمة الادارية العليا فى ٢٦/١/١٩٧٤م .

. ويحق للحكمة الادارية العليا التحقق من واقعة تقادم الحق دون
التقيد برأى هيئة المفوضيين لان الحكمة الادارية العليا تلك قبل
التصدي بحث ما يثيره الطاعن في شأن تقادم الحق المدعى به .

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه المبادئ القانونية ليست بمقصورة
على الطعون المتعلقة بالمعاملين ، بل تصدق أيضا على طعون الافراد .

الفصل الثالث

اسباب الطعن امام المحكمة الادارية العليا
ومدى جواز الطعن في احكامها

الفصل الثالث

اسباب الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ومدى جواز الطعن في أحكامها

تمهيد :

نصت المادة «٢٣» من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في هذا الخصوص على ما يلي :

« يجوز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التقاعبية وذلك في الاحوال الآتية :

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو توليه .

(٢) اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

(٣) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق هاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء نفع بهذا النفع أو لم ينفذ .

ويكون لذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة ان يطعن في تلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الاحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم .

اما الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقلبة امامها في احكام المحاكم الادارية فلا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا الا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك اذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا أو اذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير بدا قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره » .

وجدير بالذكر ان نقض الاسباب أو عدم بيلتها بالنسبة الى شق من الحكم المطعون فيه ليس من شأنه بطلان الطعن ، فنفضلا عن أن الحكم

بالبطلان جوازى فى هذه الحلقة ، فانه من الجائز استكمال اسباب الطعن
بإبداء اسباب غير التى ذكرت فى التقرير ، تدعيها لأوجه الطعن الواردة فيه ،
ولأوجه للقياس فى هذا الشأن على الطعن بطريق النقض المدنى ، اذ ان عدم
جواز ابداء اسباب جديدة غير التى ذكرت فى التقرير — الا ما كان متطقا
بالنظم العلم — يرد فى النقض المدنى الى نص فى قانون المرافعات لم يردده
قانون مجلس الدولة . (١)

كما يجب على رئيس هيئة مفوضى الدولة ان يضمن فى الحكم الصادر
من المحكمة التأديبية بفصل عامل اذا ما قدم اليه هذا العامل طلبا للطعن على
الحكم .

وخلاصة القول ان الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى احكام المحاكم
التأديبية يرجع الى أحد الاسباب الثلاثة التالية وهى :

(١) اذا كان الحكم المطون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ
فى تطبيقه أو تأويله .

(٢) اذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات اثر فى الحكم .

(٣) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه .
سواء دنع بهذا الدنع أو لم يدنع .

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٢/٩/١٩٦٧م .

المبحث الأول

حالة كون الحكم المطعون فيه جنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله وأهم المبادئ القضائية

(١) التزمت المحكمة الإدارية العليا المنهج سالف البيان في جعل رقابتها من هذه الناحية بمثابة لرقابة القضاء الإداري على مشروعية القرارات الإدارية في دعوى الإلغاء ، وأعلنت منذ نشأتها أن سلطتها في فحص مشروعية الأحكام الإدارية من نوع سلطة المحاكم التي تنظر دعوى الإلغاء .
وتأسيساً على ذلك فلا تعد سلطة المحكمة الإدارية العليا مقصورة

على الجانب القانوني فحسب ، كما تفعل محكمة النقض المصرية ، وإنما تمتد إلى بحث الوقائع بالقدر الذي يستلزمه تطبيق القانون .

(٢) أهم المبادئ والأحكام التي استقرت عليها المحكمة الإدارية العليا في مجال التطبيق العملي :

بناءً على ما تقدم للمحكمة الإدارية العليا أن تعقب على الحكم أو القرار المطعون فيه في كل مرة تخالف المحكمة التأديبية ، أو المجلس التأديبي قاعدة قانونية تحكم شرعية التأديب .

ومن المبادئ التي استقرت عليها في مجال التطبيق العملي ما يلي :

- * ألا يعاقب المبلل إلا إذا ارتكب ذنباً إدارياً أو جريمة تأديبية .
- * لا توقع على المبلل عقوبة لم ينص عليها القانون .
- * لا توقع العقوبة إلا من سلطة تأديبية مختصة على أن يتاح للمبلل فرصة الدفاع عن نفسه .
- * ومن أهم المبادئ أنه إذا ثبتت براءة المبلل من بعض التهم المسندة إليه فإن المحكمة الإدارية العليا تُلغى الحكم المطعون فيه وتوقع العقوبة المناسبة .

ومن أهم الأمثلة على ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٦٥ في قضية علقبت المحكمة التأديبية الملبل عن تهمتين ، وقد ثبتت للمحكمة الإدارية العليا أنه لم يرتكب إلا مخالفة واحدة نقلت :

« ... فإذا كانت المحكمة التأديبية يحكمها المظنون فيه قد أدانته عن هذه التهمة بكلها وقضت بجازاته عنها بغضم عشرة أيام من راتبه ، فإنها تكون قد جازت الصواب ويتمين لذلك القضاء بالفاء الحكم المظنون فيه » . (٢)

* الحكم القائم على أسباب منزعجة من أصول تخالف الثابت بالاوراق ، يتمين المخالفة لأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله .

* إذا تناقضت أسباب الحكم مع منطوقه فله يكون قد بنى على مخالفة القانون ويتمين القضاء بإلغائه .

* إذا أثير أمام المحكمة الإدارية العليا دمج بعدم دستورية نص أو قانون متعلق بالتأديب يطى المحكمة إذا قبلت الدمج أن توقف الفصل في الطعن حتى تنصل فيه المحكمة الدستورية العليا ، كما يحق للمحكمة الإدارية العليا أن توقف الدعوى لهذا السبب إذا تراءى لها ذلك طبقاً لنص المادة «٢٩» من قانون المحكمة الدستورية العليا والتي تتضمن ما يلي :

« تتولى المحكمة الدستورية العليا الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :

(أ) إذا تراءى لأحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسئلة الدستورية .

(ب) إذا دمج أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة

(٢) المحكمة الإدارية العليا في ١٣/٤/١٩٦٥ - س. ١٠ - ص ٩٨٨ .

ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أطلت نظر الدعوى وحددت لن آثار الدفع ميمادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أبلغ المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن . (٢)

ومن الجدير بالذكر أن عيب مخالفة القانون هو من أهم أوجه الإلغاء على الإطلاق وأكثرها في العمل لأنها رقابة موضوعية تستهدف مطابقة محل القرار أو الحكم بما يخلف أحكام القانون ، ولم يعد هذا العيب مقصورا على مخالفة القانون باعتباره قاعدة عامة ومجردة وإنما اتسع بحلوله بحيث أصبح شاملا لكل ما من شأنه الإخلال بالأوضاع والمراكز القانونية — ومن صور هذا العيب حلة الامتناع عن تطبيق القانون ، وحلة التفسير الخاطئ للقانون بأعطفه معنى يخلط عن قصد المشرع ، وحلة مخالفة المنشورات الداخلية والقرارات الوزارية بشأن الموظفين كعدم تطبيق قرار مجلس الوزراء الخاص بمنح المعاري ستة أشهر بعد موعد انتهاء الاعارة لتصفية بتعلقهم بالمعاري المعاري . وحلة مخالفة حجية الشيء المقضى به .

(٢) راجع في هذا الشأن مؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة وإجراءات وصيغ الدعوى الإدارية » مرجع سبق — ص ٧٨ — ٨٨ وبه شرح مبسوط لهذا الموضوع مع بيان المصيغ القانونية المتعلقة به .
حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٠ يناير سنة ١٩٧٠ — ١٥ — ص ١١٩ .
(م — ٣٢ المحكمات التأديبية)

المبحث الثاني

حالة ما اذا وقع بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات

اثر في الحكم

واهم المبادئ القضائية

(١) من البطة على ذلك أنه اذا حدث بطلان في اجراءات تشكيل المحكمة كان لم يتم تشكيلها تشكيلا تقونيا صحيحا ، او قام بأحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية ، او اشترك في الحكم أحد الاعضاء غير من سمع المرافعة او وقع اخلال بحق الدفاع ، او لم تجرى المداولة عند اصدار الحكم ، او لم يصدر بجلسة علنية ، او لم يتم تسبيب الحكم او ثلجه قصور ، او تهافتت أسبابه ، او قام على أسباب منتزعة من اصول تخالف الثابت بالاوراق ، او وقع تعارض بين منطوقه واسبليه او بين أجزاء منطوقه .

وبصفة عامة كل الأسباب التي يترتب عليها بطلان الحكم او بطلان الاجراءات التي تثار لملح محكمة النقض والى ان يصدر قانون الاجراءات الادارية ، يرجع في هذا الخصوص الى قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية - لا سيما في دعوى الالفاء - وذلك بالإضافة الى ما ورد في قانون مجلس الدولة .

(٢) أهم المبادئ والاحكام التي استقرت عليها المحكمة الادارية العليا

في مجال التطبيق العملي :

بناء على ما تقدم فالمحكمة الادارية العليا ان تعتب على كل حالة يقع فيها بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات يكون قد اثر في الحكم .

ونعرض أهم المبادئ والقضايا على النحو التالي :

* لابد من حضور من يمثل هيئة المفوضين بالجلسة باعتبارها الالجنة على الدعوى والا وقع بطلان في الحكم .

✳ ان اشتراك أحد المستشارين في اصدار الحكم دون ان يسمح المرافعة يؤدي الى بطلانه .

✳ اشتراك أحد مستشاري محكمة القضاء الاداري في نظر الدعوى مع سبق انفائه في موضوعها عنجا كان مستشارا بقسم الراى يؤدي الى بطلان الحكم .

✳ توقيع مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه من عضوين في دائرة ثلاثيه يترتب عليه بطلان الحكم — والبطلان في هذه الحالة بطلان لا يقبل التصحیح لاتطوائيه على اصدار الضبقات الجوهرية لذى الشأن من المتقاضين اذ ان توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيه والذين من حق المتقاضى ان يعرفهم — وبذلك يكون البطلان من النظم العلم . (٤)

✳ يبطل الحكم كذلك اذا كان مبنى الطعن ان الحكم جاء مؤيدا لتقرير خبر لم يؤدي اليهين .

✳ يبطل الحكم الصادر بتوقيع عقوبة تأديبية ضد موظف لم يعلن اعلانا صحيا ببيماد ويمكن المحلكة لانه يكون مشويا بمعيب في الاجراءات . (٥)

✳ يبطل الحكم اذا اقتصر على سرد وجهتي نظر الخصمين دون ابداء الاسباب التى اقدم عليها النتيجة التى انتهى اليها في المنطوق لان في ذلك تصور يؤدي الى بطلان الحكم ولو كتبت النتيجة التى انتهى اليها المنطوق سليمة في ذاتها . (٦)

وعلى العكس من ذلك فان المحكمة ليست ملزمة في مجال تسبيب الاحكام بان تتمتع حجج الخصوم في جميع اقوالهم ثم تنقدها تفصيلا .

(٤) المحكمة الادارية العليا في ١٦/١١/١٩٦٦ — ص١٢ — ص٧٩ .

(٥) المحكمة الادارية العليا في ٩/١٢/١٩٦٨ — ص١٢ — ص٢٥١ .

(٦) المحكمة الادارية العليا في ١/١٢/١٩٥٦ — ص٢ — ص١١٢ .

✽ يبطل الحكم اذا لم يكن مشتملا على البيئات الواجب اشتغال الاحكام عليها بما في ذلك اسماء الخصوم وصفاتهم ، ولكن يجب ان يكون الخطا جسيما وهو لا يكون كذلك الا اذا كان من شأنه تجهيل الخصوم بموضوع الدعوى ، وذلك حرصا من المشرع على الإبقاء على العمل القضائي وعدم ابطاله الا للضرورة الملجئة وهي لا تقوم الا اذا كان النقص جسيما لا يمكن تداركه . (٧)

ومن جانبنا نرى ان ذلك المبدأ لا يخرج من كونه تطبيقا للمبادئ المستقرة في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

✽ يترتب البطلان اذا كانت البيئات الواردة في صحيفة الصنع مجبلة بموضوعها من حيث اغفال تحديد القرار المطعون فيه موضوع التظلم .

ولكن خلو الحكم في دعوى الافشاء من ذكر اسم الخصم المنضم الى الحكومة لا يؤدي الى بطلانه لان البطلان لا يكون الا اذا كان الخطا جوهريا .
فاذا لم يكن الخطا جسيما ويمكن تداركه ، فلا بطلان ، ونرى ان هذا الامر لا يخرج من كونه تطبيقا للقواعد القانونية العامة .

✽ يترتب البطلان اذا اغفل قلم كاتب المحكمة اعلان المدعى بتاريخ الجلسة ، لان ذلك يرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، ويترتب على ذلك وقوع عيب شكلي يتعلق بالاجراءات والاضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الاغفال في حقه ، ذلك الامر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا .

✽ يبطل الحكم الذي صدر في جلسة سرية والبطلان في هذه الحالة من النظم العام لتعلقه بذات الوظيفة القضائية لمرفق القضاء وما تقتضيه احسن ادارته .

✽ يبطل الحكم الذي ينتهي الى ادانة المظلمين ضده ثم يخطئ في

(٧) المحكمة الادارية العليا في ١٠/٥/١٩٥٨ وبتسليم ١١٩٨ .

تطبيق القانون وتأويله عندما يقضى ببراءته اد ان ما اثبتته الحكم من ادائه يتناقض مع الحكم بالبراءة .

* يبطل الحكم اذا كان هناك تناقض بين مسودة الحكم ونسخته الاصلية ، ونرى أن ذلك تطبيق للقواعد العامة .

* يبطل الحكم الذى يحيل فى تسبيب الحكم على ما جاء فى ورقة أخرى ، ولو كانت اسباب حكم صادر فى نزاع آخر وموضوع فى ملف ذلك النزاع .

* يبطل الحكم الذى لم يوقع رئيس المحكمة نسخته الاصلية وينحصر الميب فى هذه الحالة الى درجة الاعتماد وذلك تطبيق للقواعد العامة .

* يبطل الحكم اذا تم التوقيع على مسودته من عضو واحد من اعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم دون العضو الآخر .

وبلاحظ على ما تقدم أن الاخطاء المدية لا تؤدى الى بطلان الحكم ومن امثلة ذلك ما قضت به المحكمة الادارية العليا من رفض الاقرار ببطلان الحكم الذى وردت باوراقه المطبوعة أن المحكمة مشكلة تشكيلا رباعيا لان ذلك يعتبر من قبيل الخطا المادى الذى لا يبطل الحكم طالما أن مسودته الاصلية قد ثبت منها صدور الحكم من دائرة مشكلة تشكيلا ثلاثيا . (٨)

كذلك قللت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ١٩٧٥/٢/٢٣ ان قرار الاحالة الصادر من رئيس المحكمة الادارية العليا باحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى كلن يتعين صدوره من المحكمة لا من رئيسها لا يجوز الحكم بالبطلان فى هذه الاحالة لان الغاية تحققت من الاحالة .

ونرى أن هذا الجدا لا يخرج عن كونه امعالا لنص الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من قانون المرافعات والتى تقول « أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » كذلك لا يبطل الحكم أن كلن رئيس الهيئة التى أصدرته رئيس لهيئة بغوضى الدولة عند تحضير الدعوى بالهيئة المذكورة مادام قد ثبت أنه لم يشترك فى تحضيرها أو اعداد التقرير المتعلق بها ، ونرى أن ذلك لا يخرج من كونه تطبيقا للبادئ العامة .

(٨) راجع حكم المحكمة الادارية العليا فى ١٩٦٧/٥/٧ .

وكذلك لا يترتب البطلان لمجرد نذب احدى مستشارى المحكمة الادارية
رئيسا لادارة الفتوى بعد أن سمع المرافعة في الطعن واشترك في المداولة
فيه ، ووقع على مسودة الحكم وذلك على سند من أن النذب لا يرفع عنه
صفة القاضي ولا يقطع صلاته كلية بالمحكمة الادارية العليا ، ولان عدم
صلاحية القضاء بنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة (١٤٦)
مراعات . (٩)

(٩) المحكمة الادارية العليا - حكما في ٢٠/١٢/١٩٧٦ م .
وتن نرى أن هذا الحكم لا يخرج عن كونه تطبيق للقواعد العملية لان
المادة «١٤٦» نصت على خمس حالات على سبيل الحصر لعدم صلاحية القاضي .

المبحث الثالث

حالة صدور حكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المقضى

تبين فيما يلى أن مفهوم هذه الحالة الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (٢٣) (١٠) من قانون مجلس الدولة وتبطل في أن يكون هناك تعارض بين احكام صادرة من محكم مجلس الدولة ، لان الاختصاص بالنظر في حل الاشكالات التى تنجم عن التناقض بين الاحكام التى تصدر من جهة القضاء الادارى ، والمحكم العادية ، هو من اختصاص المحكمة الدستورية العليا وفقا للقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، فقد أصبح ضمن اختصاص المحكمة الدستورية العليا الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر احدهما من

(١٠) تنص المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلى :

« يجوز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحكم النيابية وذلك في الاحوال الآتية :

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

(٢) اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

(٣) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن في تلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، وذلك مع مراعاة الاحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم .

أما الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى في الطعون المقدمة أمامها في احكام المحاكم الادارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا الا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك اذ اصدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا أو اذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير ببدأ قانونى لم يسبق لهذه المحكمة تقرير .

اية جهة من جهات القضاء أو أى هيئة ذات اختصاص قضائى والاخر من
جهة أخرى . (١١)

وعلى ذلك نذا مدر حكم نهائى فى مخالفة تأديبية بالبراءة فلا يجوز
أن يصدر حكم آخر فى ذات المخالفة بالادانة بل كلن يتمين على المحكة
التأديبية أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وذلك نزولا
على الحكم السابق والا جاز الطعن عليه أمام المحكة الادارية العليا .

ومناد ما تقدم أنه يجوز الطعن أمام المحكة الادارية العليا فى
حكم المحكة التأديبية اذا كلن الحكم صادرا على خلاف حكم سابق حاز قوة
الشئ المقضى فيه ، سواء كلن هذا الحكم سبق صدوره من ذات المحكة
أو من محكة تأديبية أخرى أو من محكة القضاء الادارى .

وجدير بالاحاطة أن بطلان الحكم فى هذه الحالة يتعلق بالنظم العلم ويسوى
فى ذلك أن يكون قد دفسع به أصل المحكة التى أصدرت الحكم أو لم يدفسع
بسه أصلها كما يتمين على المحكة أن تقضى بهذا من تلقاء نفسها ولو لم
يدفسع به أصلها .

ويلاحظ أنه اذا كلن تعلق حجية الامر المقضى بالنظم العلم مسلما به
بالنسبة للاحكام الجنائية بسبب ما للمقويات وقواعد الاجراءات الجنائية
من صلة به ، فإن هذه الحجة تقوم فى المسائل المدنية على ما يفرضه
القانون من حجة لاحكام القضاء رعية لحسن سير العدالة وضمانا
للاستقرار الاقتصادى والاجتماعى بالدولة وهى اغراض وثيقة الصلة
بالحفاظ على النظم العلم بمفهومه الواسع ويسرى ذلك أيضا بالنسبة
للنزاعات الادارية .

فاذا أثر هذا الدفسع أمام المحكة فلتها تحكم بعدم قبول الدعوى أو بعدم
جواز نظرهما لسابقة الفصل فيها اذا كانت الدعوى قد رفعت بعد سابقة
صدور حكم فيها ، مع مراعاة وحدة الخصوم والسبب ، وينبنى على ذلك
أنه لا يجوز للخصم أن يتنازل عن الحكم الصادر لمصلحته الا اذا تنازل عن
الحق التثبت بهذا الحكم وانتهى بهذا التنازل النزاع الذى تنفوله الحكم .

(١١) راجع فى هذا الشأن مؤلفنا « قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ
الدعوى الادارية » - ص ٦٣٩ - ٦٥١ .

المبحث الرابع

مدى جواز الطعن في احكام المحكمة الادارية العليا

نتناولنا فيما سبق سلطة التعتيب التي تمارسها المحكمة الادارية العليا على الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية أو مجالس التأديب طبقا لما أخذت به المحكمة الادارية العليا ، من أن القرارات الصادرة من مجالس التأديب تعتبر بمثابة الاحكام على سند من أن التشكيل القضائي يطلب على تشكيلها ، ومن اتحاد النتيجة والملة في الاحكام التي تصدرها المحاكم التأديبية والمجالس التأديبية .

ونتناول هنا مدى جواز الطعن في الاحكام التي تصدرها المحكمة الادارية العليا ، وبداىء ذي بدء نقول أنه لا يجوز الطعن في الاحكام التي تصدرها المحكمة الادارية العليا الا اذا انتتت عنها صفة الاحكام القضائية ، ومن أمثلة ذلك أن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى ، أو أن يقرن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الاصلية ويلاحظ أن توافر سبب من أسباب عدم الصلاحية في أحد أعضاء المحكمة الذين لم يشتركوا في اصدار الحكم أو المداولة فيه ، وكذا في مفوض الدولة لدى المحكمة لا يؤدي الى بطلان الحكم ، وذلك نظرا لان عدم الصلاحية مسألة شخصية لا تتجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ، ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد أعضائها عن النصاب الذي تصدر به احكام المحكمة .

ومن ناحية أخرى فإن مفوض الدولة لا يشترك في الفصل في الدعوى ، ولا يقضى بشيء فيها .

ولامية هذا الموضوع نذكر حكما من أهم الاحكام الرائدة والمبينة لهذا الموضوع حيث تقول المحكمة الادارية العليا ما يلي :

« ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية قضى أن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم

إذا كان له مصلحة في الدعوى الثالثة (المادة ١٤٦ مراعات) ويتع بطلان ممثل
القاضي أو تضالؤه في تلك الحال ولو تم بفتح الخصوم وإذا وقع هذا البطلان
في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة
نظر الطعن أمام دائرة أخرى (المادة ١٤٧) وبين القاتون في المادة ١٤٨ الأساليب
التي تجيز طلب رد القاضي وفرضت المادة ١٥١ تقديم طلب الرد قبل تقديم أي دفع
أو دفاع إلا سقط الحق فيه ونصت المادة ١٦٢ على أن تتبع القواعد والإجراءات
المتقدمة عند رد عضو النيابة إذا كلفت طرفاً بنمضا لسبب من الأسباب المنصوص
عليها في المادتين ١٤٦ و ١٤٨ وقد جرى قضاء هذه المحكمة على تطبيق أصول
تلك الأحكام من قاتون المرافعات على ما تصدره محكمة القضاء الإداري لتطبيقاتها
بأسس النظم القضائي وما تقتضيه من اطمئنان الخصوم الى حيده القاضي
ومن نأى به عن مظنة الشبهة وزاد هذا القضاء في الاحتياط نسوي بين أعضاء تلك
المحكمات الذين يقضون في الدعوى ومنعوض الدولة الذي يقوم بتحضيرها وإبداء
الراي القانوني فيها وقضى ببطلان الحكم أذ قلم بالمنعوض سبب من أسباب عدم
المصلحة للفصل في الدعوى التي صدر فيها .

ومن حيث أن أحكام المحكمة الإدارية العليا تصدر من أعلى محكمة طعن في
القضاء الإداري فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن فيها إلا أن انتفى
عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قلم به سبب من
أسباب عدم المصلحة للفصل في الدعوى أو أن يقتصر الحكم بمبب جسيم تقوم
به دعوى البطلان الأصلية وأذ كلفت أسباب عدم المصلحة شخصية لا تجوز
شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد
أعضائها على النصاب الذي صدر به أحكامها كما لا يؤثر سبب عدم المصلحة
الذي يقوم بمنعوض الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا فيما تصدره من أحكام
وأذ يبين من الاطلاع على أوراق الحكم أن السيد المستشار نبيل سميد لم
يشترك بشيء في نظر الطعنين ولا في إصدار الحكم فيها ولا المداولة فيه كما لم
يثبت اشتراك السيد المستشار أحمد كمال أبو الفضل في الحكم وهو لم يشترك
في تحرير كنبية الطاعن وما ساقه المدعي من دلائل لا تقيسد في
اثبتت شيء من هذا الاشتراك وهي تتفق وما يجري
عليه المبل في توزيع القضايا بين أعضاء الدائرة من المداولة

المستشارين فلا يكون ثمة احد من الذين أصدروا الحكم المظنون فيه قد قام به سبب من اسباب عدم الصلاحية للفصل في الطعنين المشار اليهما ولا يلحق بالحكم البطلان مما قام من عدم الصلاحية بالفوض الذي أعيد التقريرين بقرأى القانون، في الطعنين ولا مما قام من ذلك بالفوض الذي حضر جلسات المحكمة عند الفصل فيها ذلك ان أحدا من المفوضين لا يقوم بهذا الفصل ولا يقضى بشيء منه واذ كان ما أخذه الطاعن على قضاء الحكم قد اقتصر على اجتهاد ذلك القضاء في تأويل القانون وتطبيقه ، وليس في عدم رد الحكم على بعض وجوه دفاع الطاعن غير الجوهرية وما يعتبر عيبا جسيما يسم الحكم بالبطلان الاصلى ولا يكون ما يجيز التعرض للحكم المظنون فيه ، فيكون الطعن لا سند له من القانون ويتمين رفضه » (١٢)

كلمة ختامية وتعليق :

في خاتمة هذا العرض للحكمات التأديبية ، نرى ان تلتمز الإدارة ، والمحاكم التأديبية بتقدير خطورة الذنب بما يناسبه من جزاء معقول ، فلا ينبغي ان يشوب ذلك غلو في تقدير الجزاء ، ونعني بالغلو عدم الملازمة الظاهرة بين الذنب ونوع الجزاء ، فلا يصح ان يكون العقاب معناه في القسوة فركوب متن الشطط في القسوة يؤدي الى الاجرام عن تحمل المسؤولية والتسلب منها .

ولذلك نرى ان يكون الجزاء متناسبا مع الجرم ، مع تقدير الظروف والملابسات التي عاصرت المخلة ، وما اذا كان المسئول حسن النية او غير ذلك ، فلا ينبغي التطبيق الحرفي للقانون منزولا عن الظروف والملابسات التي ارتكب فيها الفعل .

ولذلك يحسن التنبؤ مع روح القانون دون حرفيته :

ومن ناحية اخرى لا ينبغي ان تيسط المحكمة الادارية العليا رقيبتهما على المشروعية والقانون وتجعل وظيفتهما مقصورة على ذلك ، بل يجب ان

(١٢) يراجع الحكم في مجوعة ، المبادئ القانونية التي قررت بها المحكمة الادارية العليا في ١٥ علما - ج/٢ - مرجع سابق - بند ٤١٢ .

تد رقبتهما الى التاكيد من صحة الاسباب والوقائع ، وفي ذلك تمييز
يملطها عن سلطة محكمة النقض ، المقصورة على رقبة التطبيق الصحيح
للقانون .

ونرى ان السبب في ذلك هو ان المحكمة الادارية العليا تد رقبتهما
الى الوقائع لتبين ما اذا كان هناك اساءة لاستعمال السلطة او غلو في
تقدير الجزاء متى تزن الحكم الطعون فيه بميزان القنون والمشروعية لاستظهار
ما اذا كان مشويا بحلة او اكثر من الاحوال التي تعيه وتجعله جديرا بالغاء
على ضوء الوقائع الواردة بأمر الاحالة والتي تناولها الحكم الطمين .

واخيرا فلما نتنى ان تصدر دائرة فحص الطعون قراراتها وبمعنى
آخر احكامها في شكل احكام لها اسباب وحيثيات بدلا من اصدار
قراراتها بلجامع الآراء ، لاتها في حقيقة الامر تصدر احكاما قطعية لها حجة
الاجكام ، بل هي احكام شديدة الخطورة لاتها قد تؤدي الى صعود
الظمن الى المحكمة الادارية العليا او عدم صعوده اليها ، دون ان يتمسرف
المتلفين على الاسباب والحيثيات التي بنيت عليها هذه القرارات ، وفي ذلك
اجحاف بحقوتهم ..

الكتاب الثاني

الحديث في الفناوى والأحكام السأديبية

الباب الأول
الحديث في الفتاوى النأديية

الباب الأول

الحديث في الفتاوى التأديبية

« المقدمة »

ينقسم هذا الباب الى خمسة فصول موجزة ، ويرجع سبب
الانقسام الى أننا سوف نقتول بطلب الثاني الكثير من التطبيقات القضائية
المتعلقة بهذه الفتاوى .

ونبوب هذه الفصول على النحو التالي :

الفصل الاول

فتاوى بشأن توزيع الاختصاصات التأديبية بين الاجهزة الادارية

الفصل الثاني

فتاوى بشأن الخطا الشخصى والمرفقى ، ومسئولية المتبوع عن اعمال تابعه

الفصل الثالث

فتاوى بشأن وقف المعاملين ، واحكام صرف مرتباتهم

الفصل الرابع

فتاوى بشأن بعض المخالفات ، والجرائم التأديبية ، والمركز
القانونى للمابل اثناء المحاكمة

الفصل الخامس

فتاوى بشأن العقوبات التكميلية ، وتنفيذ الاحكام ، واعادة الفصولين
ومحو الجزاءات

الفصل الأول

مناوى بغان توزیع الاختصاصات التأسییة بین الأجهزة الاداریة

القاعدة الأولى : —

مدى اختصاص رؤساء المراكز والمدن بتكديب العللين التابعين للمحافظات
في النطاق الإقليمي للمركز أو الحنية .

وتقول الفتوى :

من حيث ان قانون الحكم المحلى خول المحفظ جميع السلطات التنفيذية
المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح . كما خوله بالاضافة الى ذلك سلطة
توزيع الجزاءات على العللين بالمحافظة سواء من كان منهم بفروع الوزارات
التي نقلت اختصاصاتها الى وحدات الحكم المحلى ، او من كان منهم بسروع
الوزارات او الجهات التي تعمل في نطاق المحافظة ولم ينقل اختصاصها الى
الوحدات المحلية ، اما ما عدا المحفظ من رؤساء وحدات الحكم المحلى ، فسن
النشرع في قانون نظم الحكم المحلى عهد الى اللائحة التنفيذية تحديد اختصاصات
الوحدات المحلية بالنسبة للادارات التابعة للمديريات داخل نطاق المحافظة ،
والتي كانت تمارسها اصلاً الوزارات المركزية ، ولقد خولت اللائحة التنفيذية
الوحدات المحلية فيما يتعلق بشئون الاوقف التي تقوم عليها مديرية الاوقف
بالمحافظة ، اختصاصاً بنشر الدعوى الاسلامية وتنشئة اعمال البر والاشراف
على المساجد وصيانتها وبالاشراف على انتظام الشعائر الدينية بها ، وبمقبة
احراق الاوقف ، وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الاوقف ، ومن ثم فان سرسة
المطيات تلك الاختصاصات تنقيد بالقواعد والانظمة العلة التي تضعها وزارة
الاوقف ، وتقف عند حد الاشراف على سير المرفق ، فلا تمتد الى التدخل
في جهازه الادارى .

وبما لذلك ، فانه بالنسبة للحالة المعروضة يحق لرئيس مركز كثر الزيت
ان يطلع على الاوراق المتعلقة بإدارة تفتيش المساجد بالمراكز الادارية منها
والفنية ، ليبدى بشأنها ما يراه ، بيد انه لا يملك اصدار قرارات نهائية في هذا
الصدد يكون من شأنها تجريد السلطة الرئيسية بمديرية الاوقف بالمحافظة من
اختصاصاتها المقررة بالنسبة للادارات التابعة لها كما لا يملك توقيع الجزاء .

واذ قضى قانون نظم الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون
رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨١ بمنح رئيس المركز سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة
في المسائل المالية والادارية بالنسبة لاجرة المركز على النحو الذى تبينه اللائحة
البيانية ، ولما كانت هذه اللائحة قد خلت من نص يفوله سلطة توقيع الجزاءات
على موظفى المديريات العللين في النطاق الإقليمي للمركز ، وكان قانون نظم

الحكم المحلى قد خول للمحافظ سلطات الوزير بالنسبة للمعلمين بالمحافظة ، واعتبره رئيسا لهم وفقا لحكم المادة ٢٧ مكرر من هذا القانون ، وكان تقنون المعلمين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد قصر سلطات التأديب على الوزراء وشاغلى الوظائف العليا ، كل في نطاق اختصاصه فان تأديب المعلمين بإدارة تفتيش المساجد بمركز كفر الزيتك انما يكون للمحافظ وشاغلى الوظائف العليا بديرية الاوقاف بالمحافظة دون رئيس المركز .

اذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن اختصاص رئيس مركز كفر الزيتك بالإشراف على المساجد ليس من شأنه حجب اختصاص مديرية الاوقاف بالمحافظة ولا يفوله تأديب المعلمين التابعين لمديرية في النطاق الإقليمي للمركز (١) .

القاعدة الثانية :

خروج المرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديدها قرار رئيس الجمهورية عن اشراف ورقابة وحدات الحكم المحلى .

وتقول الفتوى :

ان بناء احكام قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، أن وحدات الحكم المحلى واشخاصه لا تلك نية اختصاص بالنسبة للمرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، وأن حقها في الاشراف والرقابة يقتصر على المرافق ذات الطابع المحلى ، وبميسا يتعلق بإبلاك الدولة الخاصة بنها والمصلحة فانها تلتزم بالمحافظة عليها وحيلتها من التعميمات ، وإذا كانت اللائحة التنفيذية قد خولتها إدارة وتنظيم استغلالها فان هذا الحق يجد نطقه في الإبلاك غير المخصصة للمرافق القومية التي تخرج برمتها وبما تحوزه ، وما هو مخصص لها من مجال اشراف الوحدات المحلية .

ولما كان قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ قد سارا على ذات القوال وكانت هيئة سكك حديد مصر تمد من المرافق القومية فانها ليس لاي وحدة من وحدات الحكم المحلى ان تدعى أى حق على الأراضي المخصصة لها ومن ثم فان الاعتداء على معدات الهيئة ومبانيها الواقعة في دائرة الوحدة

(١) جلسة ١٨/١١/١٩٨١ - ملف رقم ٨٦/٤/٨٩١ .

المحلية يعد تمديدا على املكه مخصصة للغير لا يكسبها حقا عليها ومن ثم يتمتع الزامها برد الأرض المذكورة الى الهيئة وتمويضا عن قيمة التفتشات التي ازيلت (٢) .

القاعدة الثالثة :

مدى جواز منح مديري الفروع ومديري الإدارات من غير شاغلي الوظائف العليا بشركات القطاع العام سلطة توقيع عقوبة الخصم من الراتب بالنص على ذلك في لائحة الجزاءات او بتفويض يصدر من رئيس مجلس الإدارة وشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه .

وتقول الفسوى :

حدد المشرع السلطات التأديبية التي تملك توقيع الجزاءات على العاملين بالقطاع العام على سبيل الحصر وخول مجلس الإدارة سلطة وضع لائحة تتناول أنواع المخلفات والجزاءات المقررة لكل منها . وبينما كان يجيز لرئيس مجلس الإدارة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التفويض في وضع الجزاءات فانه سكت عن ذلك في القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وفي ذات الوقت منح شاغلي الوظائف العليا سلطة أصلية في توقيع الجزاءات وبناء على ذلك يكون من غير الجائز النص في لائحة الجزاءات على منح رؤساء الفروع والإدارات من غير شاغلي الوظائف العليا سلطة توقيع جزاء الخصم من الراتب لأن ذلك سيؤدي الى تخويلهم سلطة أصيلة في توقيع الجزاء لم ينص عليها القانون ، ولما يترتب عليه من اضاعة سلطة الى سلطات لم ينص عليها القانون ، وتوقيع جزاءات وردت في القانون على سبيل الحصر . كما لا يسوغ اصدار قرار بجواز التفويض (٣) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز النص في لائحة الجزاءات على سلطة اخرى لتوقيع الجزاءات خلافاً لخصوص عليها في القانون وعدم جواز التفويض في اختصاص توقيعها (٤) .

(٢) جلسة ١٩٨٠/٣/٥ - ملف رقم ٧٢٦/٢/٣٢ .

(٣) ومن الأمور المسلية انه اذا اطلعت القانون بسلطة معينة اختصاصا بها ، فلا يجوز لها أن تتدخل عنه أو تتوض فيه الا اذا اجاز لها القانون ذلك .

(٤) جلسة ١٩٧٩/١١/٤ - ملف رقم ٢٤٢/٦/٨٦ .

القاعدة الرابعة :

مدى اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها .

وتقول الفتوى :

من حيث أن المادة الاولى من القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحكمة التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص على أنه (مع عدم الاخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة ومحص الشكوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من (٣) الى (١١) ، و (١٤) ، و (١٧) من القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

(٣) موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حد أدنى من الأرباح .
وبناءً على ذلك أن المشرع قد نطق باختصاصات النيابة الإدارية بالتحقيق والرقابة والفحص والاحالة الى المحكمة التأديبية والاحالة الى النيابة العامة اذا أسفر التحقيق عن وجود الجريمة الجنائية المنصوص عليها بالمواد من ٣ الى ١٣ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ م بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية الى طائفتين من العاملين اولاهما طائفة العاملين بشركات القطاع العام الذين تثبت لهم هذه الصفة وفقاً لأحكام قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والمعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وثانيهما طائفة العاملين بالشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، ومن ثم فإن ممارسة النيابة الإدارية باختصاصاتها سالف الذكر بالنسبة للطائفة الثانية لا يشترط لها أن تكون الشركة من شركات القطاع العام ، وتبعاً لذلك يكون للنيابة الإدارية أن تمارس تلك الاختصاصات بالنسبة لاية شركة لا تقل مساهمة الحكومة أو الهيئات الإدارية في رأسمالها عن ٢٥ ٪ .

وبناء على ما تقدم تختص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين بينك التعمير والإسكان الذي تساهم فيه هيئة تنمية المدن الجديدة وهيئة الأوقاف المصرية بنسبة تزيد على ٢٥ ٪ من رأسمالها رغم أن إنشاء البنك قد تم طبقاً لأحكام قانون نظم استثمار المال العربي والاجنبي والمنطلق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذي قضى في مادته القسمة باعتبار الشركات المنتزعة بأحكله من شركات القطاع الخاص أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها . ولم يستثن الشركات الخاضعة لأحكله من

الخضوع لاحكام القانونين رقمى ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩ لسنة ١٩٥٩
المشار اليهما .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص
النقابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار المنشأة وفقا لاهكام
القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة
بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها (٥) .

تعليق : -

ان الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة اعترضت على ذلك
بدعوى أن الفتوى المشار اليها بجلسة ١٩٨٢/٥/٥ قد استندت الى نصوص
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، وكان هذا القانون - على حد تعبير الهيئة
المذكورة - قد صدر على اثر قوانين التمصيل وبداية قوانين التاييم الجزئى فى
فترة كانت تقف بصر فيها على اول الطريق فى الخط الاشتراكى فانه منذ مايو
سنة ١٩٧١ صدرت مجموعة قوانين باعادة تنظيم الدولة من بينها القانون
رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الذى
أكد الصفة الخاصة للشركات المنتمية بأحكمله . وبالإضافة الى ما تقدم ذكرت
الهيئة المذكورة أن تطبيق الفتوى السابقة سيؤدى الى اضرار بالغة للجهود
الحكومية تتمثل فى انها لن تجد المستثمر الذى يرحب بمشركتها فى مشروع
استثمارى مشترك حتى لا يكون عرضة لتدخل الحكومة فى تسيير امور مشروعه
وادارته . لذلك طلبت الهيئة المذكورة اعادة عرض الموضوع على الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

اميد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها
المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ فاستبان لها أن القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١
المعدل للقانون المشار اليه (رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩) والصادر فى ظل انتهاج
الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، أكد على اختصاص النقابة الادارية
بالتحقيق مع العاملين فى الشركات التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة
بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها بغض النظر عن الطبيعة القانونية لهذه
الشركات وسواء كانت منشأة وفقا لقانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى ،
او وفقا لغيره من القوانين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأكيد فتواها
الصادرة فى هذا الشأن بجلسة ٥ من احو سنة ١٩٨٢ م .

(٥) جلسة ١٩٨٢/٥/٥ - ملف رقم ١٧٢/٢/٧٦

المساعدة الفلمسية :

عدم ولاية النيابة الادارية في التحقيق مع المعلنين بالمؤسسات الصحفية
القومية .

وتسول التسوى :

من حيث المادة ٤٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تنص على انه « فضلا عن الاختصاصات المقررة للمجلس الاعلى للصحافة في هذا القانون ومع عدم الاخلال بحق اقلية الدعوى المدنية او الجنائية او السياسية يكون للمجلس في حالة مخالفة الصحفي للواجبات المنصوص عليها في هذا القانون او قانون نقابة الصحفيين او ميثاق الشرف الصحفي ، أن يشكل لجنة للتحقيق تتكون من ثلاثة من اعضاء من بينهم احد الصحفيين والعضوين القانونيين وتكون رئاسة اللجنة لاقدم العضوين القانونيين . ويتعين على لجنة التحقيق أن تخطر مجلس النقابة ، او مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في التحقيق مع الصحفي بوقت مناسب ولها ان ينبا أحد اعضائها لحضور التحقيق . وفي حالة توافر الدلائل الكافية على ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفي يكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية امام الهيئة المنصوص عليها في المادة ٨١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن نقابة الصحفيين ، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام امام الهيئة التأديبية لرئيس تلك اللجنة ، وللصحفي الحق في الطعن في قرار هيئة التأديب امام الهيئة الاستئنافية المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون سالف الذكر . وتنص المادة ٥٢ على ان « الصحفيون الذين يعملون بصحيفة او وكالة صحفية او احدى وسائل الاعلام غير الصحفية عليهم ان يتقدموا بطلب للمجلس الاعلى للصحافة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للان لنهم بالعمل . لماذا لم يتقدموا بطلب الاذن خلال الفترة المذكورة تتخذ معهم الاجراءات التأديبية وفقا لهذا القانون » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحكمة التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ينص في المادة الاولى منه على أن : « يستبدل بنص المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ٥٩ النصان التاليان : مادة ١ - مع عدم الاخلال بحق الجهة التي يتبعها العامل في الرقابة ومحضر الفكاوى والتحقيق تسري أحكام المواد من ٢ الى ١٢ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ — المبلين بالهيئت العلة .

٢ — المبلين بالجمعيات والهيئت الخصة التي يمدد بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية .

٣ — المبلين في شركت القطاع العام أو الشركات التي تشترك فيها الحكومة أو الهيئت العلة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح .

٤ —

٥ —

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جميعه ، انحصار اختصاص النيابة الإدارية من الصفف القوية والإؤسسات الصحفية القوية الواردة في قانون سلطة الصحافة لأحكام قانون النيابة الإدارية المشار إليها ، وأن نص المشرع على خضوع جميع المبلين بالإؤسسات الصحفية القوية من صحفيين وإداريين وعمال لمقتسد العمل الفردي فإن مؤدى ذلك هو مخاطبتهم بنظام التدذيب والتحقيق والجزاءات الواردة بقانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده القانون الجديد رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ الذى حل محله ، واستبعاد قانون النيابة الإدارية في هذا الشأن ، فضلا عن تخويل المجلس الأعلى للصحافة اختصاصات معينة في التحقيق مع الصحفيين وتحريك الدعوى القضائية ضدهم وفقا لقانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر مما يعنى عدم امتداد ولاية النيابة الإدارية اليهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع جميع المبلين بالإؤسسات الصحفية القوية (٦) .

القاعدة السادسة :

مدى قانونية الاجراء الذى اتخذته ادارة قضايا الحكومة برفض الطعن المقدم من النيابة الادارية في حكم صادر من المحكمة التأديبية ؟ وانتهاء الفتوى الى التزام « هيئة قضايا الدولة » بناء على طلب بطر النيابة بالطعن .

(٦) جلسة ١٩٨٢/١٢/١ — ملف رقم ١٧٥/٢/٨٦

ونقول الفتوى :

من حيث أن المادة (٦) من القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم

إدارة قضايا الحكومة تنص على أن « ثوب هذه الإدارة من الحكومة والمصالح العامة والجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا » ... « وتنص المادة (٧) من ذات القانون على أنه « إذا أبدت إدارة القضايا رأياها بعدم رفع الدعوى أو الطعن فلا يجوز للجهة الإدارية صلاحية الشأن بخلافه الرأي إلا بقرار مسبب من الوزير المختص » . كما أن المادة (٣٢) من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية تنص على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا ... ويعتبر من ذوى الشأن في حكم المادة المذكورة رئيس ديوان المحاسبة ومدير النيابة الإدارية والموظف الصادر ضده الحكم » وكان القانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٤ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية يعتبر النيابة الإدارية إحدى هذه الهيئات القضائية ، وأن مديرها عضو بالمجلس الأعلى لهذه الهيئات كما أن المادة (٢٢) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة نص على أن .. أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ويعتبر من ذوى الشأن في الطعن ، الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبة ومدير النيابة الإدارية ، وتنص المادة (٤٤) على أن « بمصاد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع عليه من محام من المتبولين أمثلها .

ومن حيث أن ماد ما تقدم — بالنسبة للواقعة المعروضة — أن النيابة الإدارية ليست جهة إدارية حتى تحتاج بالمادة (٧) من قانون تنظيم إدارة قضايا الحكومة سالفة الذكر ، بل هي هيئة قضائية وفقا للقانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٩ المشار إليه ، ومن ثم فله بصبقها كذلك ، ويعتبر مديرها من ذوى الشأن وفقا لكل من المادة (٣٢) من قانون النيابة الإدارية ، والمادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة ، فمن ثم فتنظم إدارة قضايا الحكومة ، بناء على طلب مدير النيابة الإدارية ، بالطعن وجوبا في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة دون أن يتوقف هذا الطلب على قرار مسبب من الوزير المختص (وزير العدل) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، الى التزام ادارة قضائيا الحكومة ببناء على طلب مدير النيابة الادارية بالظعن وجوبيا في الاحكام الصادرة من المحكمات التقاضيية بمجلس الدولة ، امام المحكمة الادارية العليا (٧) .

القاعدة السابعة :

تحديد الجهة المختصة بتأديب العامل المتقاول :
وتقاول الفتوى :

لما كانت المادة ٨٦ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظم موظفي الدولة والمادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيابة الادارية والمحكمات التقاضيية قد قررت اختصاص المحكمة التقاضيية الخاصة بالجهة التي وقعت فيها المخالفة بتأديب العامل ، كما ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين المنعنين بالدولة ومن بعدها المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والمادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد حولت الجهة المعار او المنتخب اليها العامل او المكلف بها سلطة تأديبية عن المخالفات التي يرتكبها خلال فترة الاعارة او النذب او التكليف ، فان مفاد ذلك ان الماثل في تحديد الجهة المختصة بتأديب العامل هو محل وقوع المخالفة التأديبية وليس بتبعيته وقت اتخاذ اجراءات التأديب ضده ، ولما كان هذا المبدأ قد استقر في التشريع وتواتر النص عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين التالية له ، وكان مقررنا لقاعدة يقتضيها المنطق وطابع الاشياء والمصلحة العامة باعتبار ان الجهة التي وقعت فيها المخالفة هي المتصلة بموضوعها والاعتد على اصدار قرار مناسب في شأنها ، وكما وانها اقدر من غيرها على الالم بعناصر المخالفة واعداد بياناتها وتقديم المستندات الدالة عليها عند الاحالة الى المحكمة التقاضيية ويلتالي يكون من غير المقبول اسناد الاختصاص بخلاف اجراءات التأديب الى جهة اخرى غير تلك التي وقعت فيها المخالفة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى اختصاص الجهة التي وقعت فيها المخالفة باتخاذ اجراءات تأديب العامل (٨) .

(٧) جلسة ١٩٨٢/١/١٥ — ملف رقم ١٧٦/٢/٨٦ .

* ويلاحظ ان المسمى الجديد لقضايا الحكومة هو : « هيئة قضائيا الدولة » .

(٨) جلسة ١٩٨٢/٦/٢ — ملف رقم ١٧٤/٢/٨٦ .

القاعدة الثامنة :

اختلاف نظم التأديب في الجهة المنقول اليها الموظف عنها في الجهة المنقول منها — الجهة المختصة بتوقيع الجزاء هي التي يتبعها العامل وقت توقيعه وذلك طبقا لنظم التأديب الذي تخاطب به هذه الجهة .

وتنقل القسوى :

العامل المنقول تنتهي علاقته الوطنية في الجهة المنقول منها وتنقطع بذلك تبعيته لها وتنقل تبعيته الى الجهة المنقول اليها ويتولد له فيها مركز قانوني جديد .

ولما كل قرار المجازاة هو قرار منشيء ، لذا يخضع للاحكام السارية وقت اصداره ، فتختص به الجهة التابع لها العامل وقت توقيع هذا الجزاء طبقا لنظم التأديب الذي تخاطب به هذه الجهة الجديدة ، لان العقولت التأديبية انها تعيب العامل في مركزه الوطني الجديد فلا ينمقد الاختصاص بتوقيعها الا للجهة صاحبة السلطان على هذا المركز الجديد وهي التي تقدر ايضا الاعتبارات الكثيرة التي تراعى في توقيع الجزاء .

وهذا الذي سبق بيانه ، يادى الوضوح في حالة اختلاف نظم التأديب في كل من الجهتين ، اذ ان النظم التأديبي الذي يخضع له العاملون باحكام القانون رقم ١٩٦٤/٤٦ متميز وبغير للنظم التأديبي الوارد في لائحة العاملين بالقطاع العلم فبينما على سبيل المثال يختص بتوقيع جزاء الفصل على السيد المذكور « رئيس مجلس الإدارة » وفقا للائحة ، لا يمكن فصله طبقا للمادة ٦٣ من قانون العاملين المدنيين الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ومن ثم فانه ليس بسائق ولا مقبول ان فصل عامل خاضع لاحكام هذا القانون طبقا للائحة العاملين بالقطاع العلم الذي لم يعد مخطبا بها بعد نقله من المؤسسة الى الوزارة .

وعلى هذا ومن طريق القياس يمكن استصحاب ما انتهت اليه الجمعية العمومية للقس الاستشاري بجلستى ١٧ من مايو و ٢٨ من يونية سنة ١٩٦٧ من انه اذا اختلف نظم التأديب في الجهة المنقول اليها العامل عن الجهة التي كان يعمل بها قبل نقله فانه قد تولد له فيها مركز قانوني جديد بغير مركزه السابق تبعا وينمقد الاختصاص بتوقيع العقولت التأديبية للجهة صاحبة السلطان على هذا المركز الجديد طبقا للنظم التأديبي السارى على هذه الجهة الجديدة .

ويدعم هذا الاتجاه ان احكام المحكمة الادارية العليا التي تخالف هذا الاتجاه كانت بتصوره على حالة نقل العامل من جهة الى اخرى ، اتحد نظلم

القضايا في كليهما حيث كانتا محاضبتين بحكم مانون الوظائف العامة . وبهذا
ايضا يمكن قصر تطبيق حكم المادة ٢٤ من قانون النيبه لاداريه آنفة البيان على
حمة اتحاد نظم التأديب في كلتا الجهتين .

وبالاضافة الى ما تقدم وتاييدا له فان العامل المثلثة حالته وان كان قد نقل
من المؤسسة الى الوزارة ، غلته يعتبر وان لم تنته خدمته بمعنى انتهاء الخبه
طبقا للمادة ٧٥ من لائحة نظم العاملين بالقطاع العام المقابلة للمادة ٧٧ من
قانون العاملين المدنيين ، انه قد ترك العمل بالمؤسسة وقد خلت لائحة
العاملين بالقطاع العام من حكم تلاحق بمقتضاه من ترك الخدمة لديها بالتحقيق
والمجازاة كما هو الحال في المادة ٦٧ من قانون العاملين المدنيين . ومن ثم غلته
ايضا - وتبعا - يمكن استصحاب فتوى الجمعية العمومية بجلسة ١٧ من
يناير سنة ١٩٦٥ وفتوى رقم ١٨٥ ملف رقم ١٠٠/٢/٨٦ . من أن توقيع
الجهة جزاء تأديبيا على المخالف بعد تركه العمل بها فعلا يجعل قرارها معدوما
غير انه لا يمنع الجهة الأخرى من اصدار قرار بالمجازاة .

ولا مفتح بالمادة ٦٢ من قانون العاملين الخاصة ببيان الحكم عند اصرار
العامل أو نفيه ، لان تطبيقها قاصر على فترة الاعارة أو مدة التنب فقط بدليل
ما جاء في عجزها من النص على اخطار الجهة المعار أو التنب منها بقرارها لان
ذلك لا يتقيا الا بالاعارة أو الاندباب ، فضلا عن انه حكم خاص بهما لا يجوز
التوسع في تفسيره أو القياس عليه في مسألة كالتأديب .

واستصحابا لما سلف انتهى رأى اللجنة الاولى الى ان انساسة التأديبية
المختصة في الحالة المعروضة هي تلك التي تخفى بمحاكمة العاملين في الجهة
المتقولا ايها وذلك اخذا بما ارناته الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى
والتشريع بمجلس الدولة بجلستها في ٢٨ من يونيه سنة ١٩٦٧ .
انلك نرى ان وزارة الرى هي المختصة وحدها بتوقيع الجزاء على العامل
المتقور ان رات وجها للك طبقا لاحكام نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ م (٩) .

(٩) مجموعة المسائل القانونية التى تضمنها فتاوى لجان القسم
الاستشارى للفتوى والتشريع - الستلن الحادية والعشرون واثنتية
والعشرون - من أول أكتوبر سنة ١٩٦٦ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٨ -
قاعدة ١٦٧ - جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ - فتوى رقم ٢١٧٥ - ملف
رقم ٢٢٦/٤/٩ .

(م - ٢ - الحديث فى الفتاوى)

الفصل الثاني

فناوى بشأن الخطا الشخصى والمرفقى ، ومسئولية القيدوع عن اعمال نابمه
وامتناع الرجوع على العامل بالتمويض عن عمله غير المشروع
بعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور الحكم بادانته جنائيا

المساعدة الاولى :

مميز المسئولية في الخطا الشخصى والخطا المرفقى : —

انتفاء الخطا الشخصى : — اعتبار الخطا في هذه الحالة خطأ مصاحي يمكن ان يقع من اى عامل معرض للخطا والصواب فلا يجوز الرجوع على الموظف بضية الخسارة التى لحقت الجهة التى يتبعها من جراء المخالفة متى لم تصل الى حد الخطا العمدى .

وتقول الفتوى :

تبين من الاطلاع على مذكرة النيابة الادارية فى القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥ (ثقافة) ان النيابة الادارية انتهت فى مذكرتها الى قيد الواقعة مختلفة مالية وادارية بالمواد ٢٦ ، ٧٣ ، ٨٣ ، ٨٢/٥ من القانون رقم « ٢١٠ » لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له وبالمقتضى ٦١ ، ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ويقرر مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢١ ضد المذكور لانه فى يوم ١٩٦٤/٦/٣ خرج على مقتضى الواجب فى اداء اعمال وظيفته ولم يؤد العمل المنوط به بدقة ، بان لم يتم بعمل « المونتاج » اللازم لفيلم البرنامج الاعلانى الخاص بشركة المقاولين العرب ويعرضه فى الموعد المحدد على شاشة التلفزيون من القناة رقم (٥) الامر الذى ترتب عليه تحمل الشركة من تملكدها مع هيئة الاذاعة فى شأن هذا الاعلان وضياح مبلغ ١١٠٠ جنيه على التلفزيون علاوة على ثمن الفيلم الخام ومصاريف البعثة التى نفذت الاعلان صوتا وصورة بواقع السد العالى وعدم صرف عمولة السيدين ٤

كما ثبت من ذات التحقيق انه كان قد تحدثت الساعة ٢٠.٥٦ من مساء يوم ١٩٦٤/٦/٣ لمعرض الفيلم الاعلانى المذكور على شاشة التلفزيون واخطرت الشركة بهذا الموعد — كما كلف السيد بعمل « المونتاج » اللازم له ويعرضه فى الموعد السالف ولكنه لم يعرضه فى ذلك الموعد وقد اقر السيد المذكور بطله بورود الفيلم لمكتبه فى الموعد المحدد لمعرضه فيه وعزل عدم عرضه فى ذلك الموعد بالسهر . كما جاء بمذكرة النيابة الادارية السابق الاشارة اليها .

وانه لتلافى ما حدث اتخذت مراعاة الاعلانات الاجراءات لتحديد موعد آخر لمعرض الفيلم وتحدد لذلك يوم ١٩٦٤/٦/١١ ثم اخطرت الشركة بهذا الموعد غير انها ارسلت برقية فى ١٩٦٤/٦/٦ طلبت بها ايقاف عرض الندوة للتلفزيون لاخلال الهيئة بشروط التملكه بعدم عرضه فى الموعد الاول .

ومن حيث أن المحكمة الإدارية العليا قضت في حكمها الصادر ٤٦ لسنة ١٩٦٤ « بأن لا يسأل الممثل مخنيا إلا عن الخطأ الشخصي » .

ومن حيث أن المحكمة الإدارية العليا قد فرقت في حكمها الصادر في الدعوى رقم ٩٢٨ لسنة ٤ القضائية بجلسة ١٩٥٩/٥/٦ بين الخطأ الشخصي الذي يسأل عنه الموظف وبين الخطأ المصلحي الذي تسأل عنه الإدارة .

وتد جاء في هذا الحكم :

« أن القاعدة التقليدية في مجال تقييم مسؤولية الإدارة على أسس ركن الخطأ قد حرصت على التمييز بين الخطأ المصلحي أو المرفقي الذي ينسب فيه الإهمال أو التقصير إلى المرفق العلم ذاته ، وبين الخطأ الشخصي الذي ينسب إلى الموظف .

ففي الحالة المثبتة تقع المسؤولية على علق الموظف شخصيا فيسأل عن خطئه الشخصي وينفذ الحكم في أمواله الخاصة ، ويعتبر الخطأ شخصيا إذا كان الفعل الضار مصطبغا بطابع شخصي يكشف عن الإلتسان بضمفه ونزواته وعدم تبصره . أما إذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي ويتم عن موظف معرض للخطأ والصواب فإن الخطأ في هذه الحالة يكون مصلحيا »
ومن حيث أن التثبت من مذكرة النيابة الإدارية أن السيد /
قد أقر بأن عدم عرض الفيلم الإعلاني في مواعده المحدد له يوم ١٩٦٦/٦/٣ إنما يرجع إلى السهو .

ومن حيث أنه لم يتفح من التحقيق الذي أجرى مع السيد المذكور ، والأوراق الأخرى ما يفيد أن المخالفة التي ارتكبها قد وقعت منه بقصد النكالية أو الإضرار أو إبتغاء المصلحة الذاتية مما يكشف عن نزواته وضمه وعدم تبصره .

كما أنها لم تصل إلى حد يرقى إلى مستوى الخطأ العمدي ، ومن ثم ينتفى من جاقبه الخطأ الشخصي الذي يعتبر ركنا من أركان المسؤولية المدنية ويعتبر ما ارتكبه مجرد خطأ مصلحي ويمكن أن يقع من أي عليل معرض للخطأ والصواب .

لذلك فقد انتهى رأى اللجنة إلى عدم جواز الرجوع على السيد /
بقية الخسارة التي لحقت هيئة التليفزيون في الموضوع المروض (١) .

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها مرسومي لجان القسم الاستشاري للقوى والتشريع - السننات الحادية والعشرون والثانية والعشرون - من أول أكتوبر ١٩٦٦ إلى آخر سبتمبر ١٩٦٨ - قاعدة ١٧٩ - جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٨ - فتوى رقم ٢٤٣١ - .

القاعدة الثانية :

مبادئ في مسؤولية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى :

١ - فيصل التفرقة بينهما يكون بالبحث وراء نية المثلل واستنهاده الصلح المصلح .

٢ - ثبوت خطأ المثلل بمقتضى حكم جنائى لا يستتبع بالضرورة مساطنه مدنيا عن هذا الخطأ أملك الجهة التى يعمل بها - وجوب النظر فى طبيعة الخطأ ومدى توافر وصف الخطأ الشخصى له .

٣ - المساطة الجنائية لا تتوقف على جسمية الخطأ أو يسره ويبيلن جسمية الخطأ فى الحكم الجنائى لا يتقيد القاضى المدنى بما لم تكن هذه الجسمية ضرورية لتقييم الحكم الجنائى .

٤ - الخطأ الجسيم من الناحية الجنائية ليس هو حتا الخطأ الجسيم من الناحية المدنية .
ولامية هذه الفتوى فى الادماء المدنى بالتمويض نفسر اليها كلفة .

وتقول الفتوى :

ان المادة (٤٥٦) من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن يكون الحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أملك المحكم المدنية فى الدعوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبته الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كلفة الادلة . ولا تكون له هذه القوة اذا كل بنينا على أن الفصل لا يعاقب عليه القانون . وتنص المادة (١٠٢) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الإبتل فى المواد المدنية والتجارية على أن « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكلن فصله فيها ضروريا » - ويبين من هذه النصوص أن القاعدة هى أن الحكم الجنائى يقيد القاضى المدنى فيما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانونى ونسبتها الى فاعلها ، على أن هذه الحجة بمصورة على ما فصل فيه الحكم وكلن فصله فيه ضروريا .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، واذا تقسوم المسؤولية المدنية للممثلين بالدولة على أساس التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى ، وتقتصر مسؤولية المثلل مدنيا - فى العلاقة بينه وبين الجهة التى يعمل بها - على الخطأ الشخصى دون الخطأ المرفقى ، وهذا ما أخذ به المشرع فى قانون هيئة الشرطة

الصادر يلتفتون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ د مصر في الماده (٥٧) على انه " لا يسأل الضلع مدنيا الا عن الخط لشخصي ومصب لماده ١١٢٠ على سريين هذا الحكم على صباط الصف وعساكر الدرجة الاولى ومن ثم مان ثبوت خطأ العامل يقتضى حكم جنائى لا يستتبع بالضرورة مساعطته مدنيا عن هذا الخطب لانه الجهة لى يعمل بها ، واما يعنى النظر فى طبيعة هذا الخطب ومدى تواسر وصف الخطأ الشخصى له ، ولا يخل ذلك بجحية الحكم الجنائى بما دام الامر لا يتعلق بقيام الخطأ الذى فصل فيه الحكم بالضرورة .

ومن حيث انه من المسلم ان خطأ العامل يعتبر خطأ شخصيا اذا كان العمل الضار مصطبفا بطابع شخصى يكشف عن الاتساع بضعفه ونزواته وعدم تبصره ، اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن عامل معرض للخطأ الشخصى والصواب فان الخطأ فى هذه الحالة يكون مرفغيا ، وغيبال التفرقة بين الخطأ المرفغى يكون بالبحث وراء نية العامل ، فاذا كان يستهدف المصلحة العامة ، او كان قد تصرف ليحقق احد الاهداف المنوط بالادارة تحقيقها التى تدخل فى وظيفته الادارية ، مان حطاه يندمج فى اعمال الوظيفة بحيث لا يمكن فصله عنها ويعتبر من الاحطاء المنسوبة الى المرفغ العلم ، اما اذا تبين ان العامل لم يعمل للمصالح العلم ، او كان يعمل مدفوعا بعوامل شخصية يقصد النكالية او الاضرار او لتحقيق متعة ذاتية ، او كان خطؤه جسيما فانه يعتبر خطأ شخصيا ، يسال عنه فى ماله الخاص .

ومن حيث انه بالتطبيق لما تقدم ، واد يبين من وقائع حالة المعروضه ان الحكم الجنائى الصادر من محكمة عابدين قد ادان العريف سائق واتالت الحكمة تضاعها على ان « التهمة ثلثة قبل المتهم وثبتت ذلك مما جاء بالمعينة ومن شهادة ... الذى شهد بان المتهم كان مسرعا ومصد افريز الطريق ومصد المجنى عليها وما ظهر من المعينة من ان المتهم ماعد افريز الطريق ومصد المجنى عليها التى كلئت واقفة على الافريز التى شهدت ان المتهم كان مسرعا كما يؤيد ثبوت الخطأ قبل المتهم انه ثبت من تقرير المهندس ان المتهم كان يعرف ان فرامله كلئت تالفة فاولا : قرملة اليد تالفة ، كما ان قرملة القدم كذلك ، ولما كان ذلك وكان قد توافر ركن الخطأ قبل المتهم اذ انه لو لم يكن مسرعا لكان قد تحكم فى السيارة واوقفها ، ومن ثم يتوافر ركن الخطأ » .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان الخطأ المنسوب للسائق المذكور لا يتوافر له وصف الخطأ الشخصى بالمفهوم الذى تقدم بيانه . (اولا) لانه لم يرتكب هذا الخطأ مدفوعا بدافع شخصى او بقصد الاضرار بالمجنى عليها والا ثبت ذلك فى الحكم الجنائى لان وصف الخطأ الجنائى بانه عمد او

غير عمد يؤثر في وصف الجريمة (ثانياً) لأنه ليس خطأ جسيماً من حيث الحكم أن الخطأ المنسوب للسائق هو أنه فساد السيارة بسرعة وإفسياده السرعة لا تعتبر خطأ جسيماً إلا إذا كانت مجاوزة السرعة إلى فوق الحدود المألوفة بما يكشف من طيش السائق ونزقه وعدم بعثه ، وهذا ما لا يتوافر في الحالة المروضة ذلك أنه ولئن كان الحكم لم يبين مقدار تجاوز السرعة ، إلا أن ظروف الحادث وآثاره تكشف عن أنه لم يجاوز الحدود المألوفة ، فالتفتت المحدودة بالسيارة ، وعدم أصابة كسلاً عنها أو مستقليها ، وعدم إحداثها تلفيات بالمأبود الذي اعطيت به ، كل ذلك يكشف عن أنها لم تكن تسير بسرعة غير مألوفة والا لحدث صدمة عنيفه ولكنت آثار لحادث أكثر شدة . هذا فضلاً عن أن قيادته لمرسة في حد ذاتها لم تكن منتجة في أحداث الإضرار التي وقعت . لأنه أياً كانت السرعة التي تسير بها السيارة فإنه كان يتعذر إيقافها بغير مسعمل الإداة المعدة لذلك ، وهي الفرامل .

أما فيما يتعلق بما ورد في الحكم من أن السائق كان يعلم أن فرامله تالفة فالواضح أن الحكم قد أشير إليه على سبيل الاستطراد تأكيداً لثبوت الخطأ قبل السائق الذي يمثل في قيادته بسرعة ، فبعد أن بين أن خطأ السائق هو أنه قاد السيارة بسرعة أضاف أنه : « كما يؤيد ثبوت ذلك المتهم أنه ثابت من تقرير المهندس أن المتهم كان يعرف أن فرامله تالفة فقال : فرملة اليد تالفة ، كما أن فرملة القدم كذلك ... » « ولما كان ذلك . وكان قد توافر ركن الخطأ قبل المتهم إذ أنه لو لم يكن مسرعاً لكان قد تحكم في السيارة وأوقفها ... » .

ومن ثم فإن المحكمة لم تقطع بثبوت علم السائق بتلف فرامل القدم . وتعرضها له من قبيل التزيد الذي لا يحوز حجية أمام القضاء المدني . هذا فضلاً عن أن القول بعلم السائق بتلف فرامل القدم يتناقض مع ما جاء في التقرير الفني من أن « فرملة القدم تالفة بسبب قطع خرطوم البلمك للمحطة اليمنى الإمامية نجاة ، أما فرملة اليد فتالفة من الأصل ... » وهو ما يتفق مع تصوير الحادث ، لأنه ليس يتصور أن تقطع السيارة المسافة من كلية الشرطة حتى شارع السلحة بفرامل تالفة دون أن تقع حادثة ، وأما المتصور أن الفرامل ظلت نجاة قرب مكان الحادث .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن الخطأ المنسوب للسائق المذكور ليس خطأ جسيماً ، ولا يغير من ذلك أنه اتين عنه جنائياً ، ذلك أن المسألة الجنائية لا تنوقف على جسامه الخطأ أو يسره ، بل أن المستقر فقها وقضاء

ان بيان جسامه الخطا في الحكم الجنائي لا يقيد القاضي المعنى ما لم تكن هذه الجسامه ضرورية لقيام الحكم الجنائي فاذا وصف الحكم الجنائي الخطا بانه جسيم او يسير ، فان هذا ليس من شلقه ان يؤثر في الحكم الجنائي ، وان اثر في تقدير العقوبة ، فلا يقيد به القاضي المعنى ، لان الخطا الجسيم من الناحية الجنائية ليس هو حتما الخطا الجسيم من الناحية المدنية ..

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان السائق / ... لا يتحمل بالتعويض المحكوم به للسيدة / (٢) .

القاعدة الثالثة :

المسئولية المدنية عن الخطا الشخصي : مميّاره - هو الخطا الذي يرتكب بسوء نية ويقصد الاضرار بالغير او الخطا الذي يبلغ حدا جسيما كما لو وصل الى حد ارتكاب جريمة جنائية عمدية وهذا المعيار ليس جاهزا دائما ، فينبغي الرجوع الى كل حالة على حدة ، وان صدور امر جنائي بتفريم الموظف لا يؤدي الى اعتبار الخطا شخصا اذ يجب ان يصل الى حد ارتكاب جريمة عمدية ، واثر ذلك هو عدم مسئوليته عن التعويض المدني .

وتقول الفتوى :

« ... وبالرجوع الى طبيعة الخطا الذي ارتكبه قائد سيارة الرئاسة في الحالة المعروضة بين انه خطا مشترك بينه وبين قائد سيارة الاجرة كما انه ليس من الجسامه بالقدر الذي يصل به الى حد الخطا الشخصي ، ولا يطمح في ذلك بصور الامر الجنائي ضد السائق ، مما يستتف منه ان الخطا بلغ من الجسامه الى حد ارتكاب جريمة جنائية . ذلك انه من المقرر ان معيار الجريمة الجنائية لا ينطبق الا بالنسبة للجرائم العمدية ، فهي وحدها التي تشكل خطا شخصا . والمخالفة المنسوبة للسائق لا تشكل جريمة عمدية ولا ترقى بالتالي الى مرتبة الخطا الشخصي الذي يستوجب المسئولية المدنية لارتكبه . »

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع - السفة السادسة والعشرون - من اول اكتوبر سنة ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ - القاعدة رقم ١٢٧ - جملة ٣١ من ملفو سنة ١٩٧٢ - فتوى رقم ٥٦١ - ملف رقم ٣٠٩/٢/٢٢ .

وبالنسبة لمسئولية سائق الاجرة فانه نظرا لقيلم الخطا المشترك بينه وبين سائق سيارة الرئاسة فانه من المتعين قبل النظر في مطلبته ، مقابلة قيمة التظلمات في كل من السيارتين في ضوء الخطا المشترك الذي وقع من كل السائقين .

وانتهت اللجنة الى عدم مساواة سائق سيارة الرئاسة عن تمويض لاضرار التي لحقت به تلك السيارة ، اما عن مطلبة المسئول مدنيا عن سيارة الاجرة بقيمة التظلمات المشار اليها فانه من المتعين قبل النظر في مطلبته مقابلة قيمة التظلمات في كل من السيارتين على النحو السابق الاشارة اليه (٣) .

القاعدة الرابعة :

مسئولية الماعل مدنيا عن الخطا الشخصي وهو الخطا الذي يصل الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات يعتبر خطأ شخصيا وان صدور حكم جنائي بادانة الماعل في جريمة قيادة السيارة بسرعة يعتبر حجة فيما فصل فيه بحيث لا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ، وتفيد القضاء المدني بمعناه الواسع بالحكم الجنائي يقتضى الرجوع على السائق بقيمة التمويض الذي تدفعه جهة الادارة الى الضرور .

وتقول الفتوى :

بتاريخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ صدرت السيارة رقم ١١٢٥ شرطة التابعة لوزارة الداخلية السيدة / فاحدثت بها بعض الاصابات فقدمت النيابة العامة سائق السيارة العريف للمحاكمة الجنائية . كما ادعت المجنى عليها مدنيا قبل السائق ووزارة الداخلية بالتمويض عما اصابها من اضرار .

ويجلسها المنعقدة في ٩ من مايو سنة ١٩٦٨ حكمت محكمة عابدين بتفريم المتهم عشرين جنينا مع الزامه والمسئول عن الحقوق المدنية (السيد وزير الداخلية بصفته) بأن يدفعها للمدعية بالحق المدني مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والصروكت المدنية المناسبة وجنيتين اتعلم بحياة . وايدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم .

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع - الستة الحادية والعشرون والثانية والعشرون من اول اكتوبر ١٩٦٦ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٨ - قاعدة ١٧٨ - جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٨ - فتوى رقم ٤٤ - ملف رقم ٢٧/١/٣٤ .

وقد رأت اللجنة الأولى لتقسم القسوى أن تتحلل جهة الاداره — دون السلق المذكور — بقية التمويض الحكوم به ، ومن ثم طلبت وزارة الداخلية من وزارة الخزانة حساب مبلغ ٢٠٣١ جنيها ، قيمة التمويض والمصروفات على جانب الحكومة فطلب السيد سكرتير علم اللجنة المالية ابداء الرأى فى هذا الموضوع .

ومن حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطه ينص فى المادة ٥٧ منه على أنه : لا يسأل الضابط مخنيا الا عن الخطا الشخصى « كما ينص فى المادة ١١٢ على أن يسرى هذا الحكم على ضباط الصف وعسكرا الدرجة الاولى ومن بينهم العريف المذكور . ومن ثم فإن من يتحمل نهائيا بقية التمويض الحكوم به للسيدة يرتبط بتحديد وصف الخطا الذى ادى الى وقوع الحادث ، وما اذا كان خطأ شخصيا ينسب الى السلق المذكور ، أم انه خطأ مرفق يسند الى وزاره ائداخيه الى مجموعها .

ومن حيث أن خطأ العايل يعتبر خطأ شخصيا يصنه علة اذا كان العمل الضار مصطبفا بطبع شخصى يكشف عن الانسلان بضعفه ونزوانه وعدم نبرمه . أما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطبع شخصى وينم عن عايل معرض للخطأ والصواب فإن الخطأ فى هذه العلة يكون مرفقيا ، فلذا تبين أن العايل لم يعمل للصالح العام أو كان يعمل مدفوعا بموامل شخصية أو كان خطؤه جسيما بحيث وصل الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات ، فإن الخطأ فى هذه الحالات يعتبر خطأ شخصيا ويسأل عنه العايل الذى وقع منه هذا الخطأ فى بابه الخاص .

ومن حيث أن حكم محكمة عابدين سالف الذكر — والمؤيد استثنائيا لاسبابه — اتسام قضاءه بلادانة السلق المذكور وبالتمويض ، بناء على ما أثبتته المحكمة من أنه كان مسرعا وصعد الى امريز الطريق ومدم المجنى عليها ، وأن غرايل السيارة كانت تالفة ، وأنه لو لم يكن مسرعا لكان قد تحكم فى السيارة واوقفها . . ولما كان قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ينص فى المادة ١٠٢ منه على أنه « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنئى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » . وكان حكم محكمة عابدين المشار اليه قد حسم فى الوقائع التى تشكل خطأ السلق المتهم وكان فصله فى ذلك ضروريا ، إذ هو أسس الحكم بالادانة والتمويض . فمن ثم يكون هذا الحكم النهائى الحائز قوة الامر المقضى حجة بما فصل فيه بحيث لا يجوز تبسول دلائل ينقض هذه القرينة . ويلغى فائه يقيد القضاء المدنى بمعناه الواسع الذى يشمل القضاء المدنى والقضاء التجارى والقضاء الإدارى .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن السائق المذکور ارتكب خطأ جسيمة بلغت حد الجريمة التي تقع تحت طائلة تلون العقوبت وادين عن هذه الاخطاء جنائيا ، فانه يتعين القول بأن ما وقع منه يعتبر خطأ شسخصيا يتحمل هو وحده نتاجه ، وبسبب ال مغبيا عن تعويض الاضرار التي نشت عنه ، مما يثبت الحق لوزارة انداخلية في أن ترجع عليه بما دفعته تنفيذا للحكم سلف الذكر .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن السائق هو الذي يتحمل مبلغ التعويض المحكوم به للسيدة / ولوزارة الداخلية أن ترجع عليه بما دفعت له السيدة المذكورة . (٤)

انقاعدة الخامسة :

مسئولية المتبوع عن افعال تابعة تنفي بانتفاء مسئولية التابع .

وتقول الفتوى :

من حيث أن المسئولية التصيرية تقوم على اركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن المتبوع يلتزم بتعويض الضرر اذى يترتب مباشرة على خطأ تليه ان يقع منه هذا الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن المتبوع يلتزم بتعويض من التابع بل يتعين أن يكون هذا الخط هو السبب المنتج في احداث الضرر فان تعددت الاسباب التي ادت الى الضرر وجب طرح خط التابع جانبا أن لم يكن هو السبب المباشر في وقوع الضرر لاتصدام علاقة السببية في هذه الحالة بين خطئه والضرر الذي لحق بالغير . ولما كفن افعال الحارسين الذي ثبت في الحالة المذنة من التحقيق الاداري الذي أجرى معها ليس هو السبب المباشر في فقد جزء من شحنة الحضان وفي ما أصاب هيئة السكك الحديدية من ضرر . ومن ثم فإنه يعد سببا عارضا غير مباشر في تلك الحالة لا يجوز أن يترتب عليه التزام وزارة الداخلية التي يتبعها بالتعويض ، ذلك لأن السبب المباشر والذي يرتبط بالضرر الواقع في هذه الحالة بعلاقة السببية انما هو فعل السارق أو فعل من تولى تحصيل الشحنة بالعربات أو من تولى اغلاقها .

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع — السنة السادسة والعشرون — من أول أكتوبر ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ — قاعدة ٤ جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧١ — فتوى رقم ٩٨٩ — ملف رقم ٣٢/٢/٣٠٩ .

ولما كانت مسؤولية الحارسين تجد حدها عند الحراسة الخارجية للقطر فإن البضائع المحملة لا تعد عمدة لها وبالتالي لا يجوز افتراض مسؤوليتها في حالة النقص ، كما لا يجوز النظر الى الخطأ غير المباشر الذي وقع بينهما والمختل في الأهمال في الحراسة على أنه خطأ شخصي إلا إذا ثبت تواطؤهما أو اشتراكهما في سرقة الشحنة أو الإفساد من فقدتها على وجهه من الوجوه وهو ما لم يثبتته التحقيق الذي أجرى معها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطلبة الهيئة القومية للسكك الحديدية الزام وزارة الداخلية بأن تؤدي مبلغ ٥٤٠٠٠ جنيهاً . (٥)

القاعدة السابعة :

مسئولية المتبوع المنع عن أعمال التبعية المقتضية .

ونقول الفتوى :

من حيث أن المادة ١٧٤ من القانون المعنى أضافت مسؤولية المتبوع عن أعمال تبعية ، وأوضحت ان تبليغ علاقة التبعية منسبطة ان يكون للمتبوع سلطة فعلية في رقابة وتوجيه التبليغ ، وأنه يلزم لقيام مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن يقع خطأ التبليغ أثناء وبسبب تأدية أعماله وأنه يلزم أن يقع الضرر الدليل على خطأ التبليغ فيما عدا الحالات التي تتحقق فيها مسؤولية التبليغ تأسيساً على الخطأ المفترض . ومن بين هذه الحالات حالة مسؤولية حارس الأشياء التي تتطلب عنلية خاصة ففي هذه الحالة تتحقق مسؤولية التبليغ عن أسس الخطأ المفترض بحيث لا تنفي مسؤوليته إلا بابتلاب السبب الاجنبي أو القوة القاهرة .

ويتطابق ما تقدم على الحالة المروضة ، فانه لما كان الثابت من الأوراق ان قائد السيارة قد تسبب بخطئه الثابت بالأمر الجنائي الصادر ضده في وقوع الحادث بأعماله وعدم اتباعه تعليمات المرور الذي نتج عنه أحداث

(٥) موسومة افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بمجلس الدولة ص ٥٨١ - ٥٨٢ (للاستاذ سعيد أحمد والاستاذة فاطمة محمد عبد الله) .

التفيلت بسيارة الشرطة ، وكان هذا الخطأ هو السبب المباشر في احداث هذا الضرر ويملك تكون اركان المسؤولية التقصيرية قد تكملت وثبتت في جانب فقد السيارة .

ولما كان الجندي قائد السيارة المذكورة قد ارتكب هذا الخطأ أثناء وبسبب تلبية واجبات وظيفته ، فمن ثم تكون القوات المسلحة مسؤولة مسؤولية المتبوع عن افعال التابع .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقمى ائفتوى والتشريع الى التزام القوات المسلحة بأن تدفع لوزارة الداخلية قيمة التالفات التي امر سيارة الشرطة ... في حادث التصادم المحرر عنه المحضر رقم الاسكندرية . (٦)

القاعدة السابعة :

مسؤولية حارس الاشياء المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من القانون المدني

حارس الاشياء الذى يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى نص هـ المادة هو ذلك الشخص الطبيعي او المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستغلالا ، والحراسة لا تنتقل منه الى تابعه القنوط به استعمال الشيء .

وتقول الفتوى :

بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٥ حدث اثناء مرور الجرار رقم ٧ التابع للجيش برصيف ٦ الجبلرك عند مزلقسان الفحم التابع للهيئة العامة للسكك الحديدية قاطرا خلفه عريتين ان اصطدمت العربة الأخيرة بشادوف المزلقسان الجهة الغربية واهتت به تلفيات بلغت تكاليف اصلاحها ١٨٨٥٠ ، وقد تم تحقيق الواقعة بمعرفة شرطة ميناء الاسكندرية وقيدت برقم ٢٢٤٠ لسنة ١٩٦٥ ادارى الميناء ، وصدر قرار النيابة العامة بحفظها اداريا : ١٨/١٢/١٩٦٥ وتبين من اقوال السائق مجند بالوحدة رقم ٤٣٢٠ ج٧ والعريف مقطوع انها اعترفا بأنه اثناء مرورها بالجرار المكسور والعريتين المقطوعتين به على مزلقسان الفحم احتكت العربة الأخيرة التي

(٦) جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨ - ملف رقم ٦٣٢/٢/٢٢ .
بشار الى هذه الفتوى بالموسوعة السابقة ص ٥٨٠ - ٥٨١ .

بقطرها الجرار بشادوم المزلقان معجم عن ذلك شرحه . كما ثبت من معاينة الشرطة أن شادوم مزلقين الفحم من اتجاه الغربية عبرة عن « عرق خشب » طوله حوالي خمسة أمتار ومثبت من أحد الأطراف في « بكرة » وله قاعدة في نهاية الطرف الثاني ووجد به شرح دائري عمقه حوالي ١١ سم تقريبا ، وقد طالبت هيئة السكة الحديد القوات المسلحة ودعا بسداد غيبة اصلاح هذا التلف فلم تستجب لها ، ولما طلبت الهيئة المذكورة من ادارة الفتوى لوزارة العدل انقل عرض هذا النزاع على الجمعية العمومية اعلمت الادارة المشار اليها فتوى في الموضوع انتهت فيها الى مسؤولية القوات المسلحة عن تعويض الهيئة عن اضرار التي اصابتهما ، وبإبلاغ هذا الرأي الى القوات المسلحة رفضت اداء التعويض وانذرت بانها عرضت الموضوع على دائرة الفتوى لوزارة الحربية والقوات المسلحة التي انتهت الى عدم مسؤولية القوات المسلحة عن تعويض هذه الأضرار .

ومن حيث ان التثبت من مخضر الشرطة ومعاينتها ومن أقوال مسأقي الجرار عسكري مجند بالوحدة رقم ٤٢٠ ج ٧ وزميله العريف سابق متطوع انها اعترفا في هذا المحضر انه أثناء مرور الجرار رقم ٧ على مزلقان الفحم قاطرا عربتين حدث ان اصطدمت عربة منهما بشادوم المزلقان مما أدى الى شرخه .

ومن حيث أن الجرار والعربتين الملتصقتين من الآلات الميكانيكية وتنص المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حرسها بذلة خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسؤولا عما تحدثه هذه الآلات من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يده فيه مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من احكام خاصة .

ومن حيث أن حارس الأشياء الذي يفترض الخطأ في جانيه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالاً ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه بخلافه استعمل الشيء لانه وان كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله الا انه يعمل لحساب متبوعه ولصالحته ويأمره بمقتضى تعليمات منه لانه يكون خاضعا لمتبوعه مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ذلك ان العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس انخص يفترض عو بسيطره الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم فإن القوات المسلحة باعتبارها حلوسة على الجرار والعريتين المطورتين به التي احتكت احدهما بشاحوف البوابة واحداثت به الطيفيات المشلر اليها تكون مسئولة عن تمويض الضرر الذي اصلب الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ، ولا يغير من ذلك ان القوات المسلحة لا تقر مسئوليتها عن هذا الحادث لان ثبوت المسؤولية او نفيها لا يتوقف على اقرارها او عدم اقرارها طالما ان الثبوت من الاوراق ان سبب الضرر الذي اصلب الهيئة هو الجرار التابع للقوات المسلحة والعريتين الملحقين به وهى جبيهما من الالات الميكانيكية التى يكون الحارس عليهم مسئولا مسؤولية شخصية بفرضة مما تحدثه للجر من ضرر ، كما لا يرنع هذه المسؤولية ان تكون النيلية العملية قد حنظلت التحقيق اداريا ذلك ان قرار الحنظ لا يحول دون بحث المسؤولية المدنية المترتبة على الحادث .

هذا مع ملاحظة ان التقادم المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى لا يسرى فى هذه الحالة حيث استقر افتاء الجمعية العمومية على عدم سريان التقادم بين الجهات الحكومية والهيئات العامة التى لا تكون المطالبة بينها عن طريق الدعاوى ابلم الجهات القضائية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام القوات المسلحة بتمويض الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن الاضرار التى اصابها نتيجة تصادم الجرار رقم ٧ جيش بشاحوف بوابة مزلقان الفحم فى ١٧/٤/١٩٦٥ (٧) .

القاعدة الثانية :

امتناع الرجوع على المابل بالتمويض عن عمله غير المشروع بعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور الحكم بادانته جنائيا .

وتقول الفتوى :

استبان للجنة أنه قد مضى أكثر من ثلاث سنوات على صدور الحكم الجنائى بادانة السائق المذكور حيث ان الحكم قد صدر من محكمة بور سعيد فى

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع - السنة السادسة والعشرون - من اول اكتوبر ١٩٧١ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٢ - "عدة رقم ٩٠ - جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٧٢ - فتوى رقم ٢٤٧ - ملف رقم ٢٢٨/٢/٢٢ .

(م - ٣ الحديث فى الفتاوى)

١٨/١٠/١٩٦٤ بما يجعل دعوى التمويض الناشئة عن العمل غير المشروع الذي ارتكبه والمحكوم فيها ضده قد سقطت بالتقادم وذلك . وفقا لنص المادة ١٧٢ مدنى والتي تنص على انه « تسقط بالتقادم دعوى التمويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه الضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى فى كل حال ، بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع » .

وانتهى رأى اللجنة الى انه طالما ان الجهة الادارية لم تتخذ اى اجراء يقطع مدة التقادم فانه لا محل للمطالبة بالتمويض بعد اذ تبين ان دعوى التمويض عن الحادث المذكور قد سقطت بانقضاء ثلاث سنوات وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٧٢ مدنى « (أ) » .

(أ) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع - السنتان الحادية والعشرون والثانية والعشرون - من اول أكتوبر ١٩٦٦ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٨ - القاعدة ٢١١ - جملة ١٨ من يونيه سنة ١٩٦٨ - فتوى رقم ٤٦٩ - ملف رقم ١٢٨/٤٨/٣ .

الفصل الثالث

مناوی بشأن وقف العاملين ، واحكام صرف مرتباتهم

القاعدة الاولى :

سوف نصف الرتب وترخص المحكمة التأديبية في الحكم بصرف لو عدم
سوف النصف الثاني طبقا لحكم المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ -
صدر حكم من المحكمة التأديبية بوصف صرف الرتب كله - فيه تعريف لقصد
الشارع - استمرار صرف النصف الذي قصده المشرع حيث لا ولاية
للمحكمة بالنسبة اليه .

وتقول الفتوى :

في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٤ أصدرت المحكمة التأديبية المختصة قرارا
بعدم صرف شيء من مرتب السيد / عن مدة وقفه عن العمل
بصفة مؤقتة .

وإذ تقدم العليل المذكور بطلب يلتزم فيه صرف مرتبه المستحق له اعمالا
لحكم المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

وقد عرض الموضوع على اللجنة الاولى للقسم الاستشاري للفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٥ . فأنتهت الى ان حكم
المحكمة التأديبية المذكور ينفذ بما يتفق وحكم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اي
بالنسبة الى نصف المرتب فقط ، واستندت في ذلك الى انه انزالا لحكم المادة ٦٤
من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بلصدار تقون نظم العاليلين المدنيين بالدولة
أصبح لا يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم
الذي أوقف فيه ، ذلك ان القانون قد أوجب احالة العليل الى المحكمة التأديبية
المختصة كشرط لوقف صرف نصف مرتبه نصيب ، كما أوجب عرض أمر وقف
نصف المرتب عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف ، فإذا لم يتم ذلك صرف
المرتب بالكامل للعليل الى ان تقرر المحكمة بما يتبع في شأن نصف مرتبه . وأوضح
من ذلك ان القانون أجبر للمحكمة التأديبية ان تقرر صرف نصف مرتب العليل
الموقوف كله او بعضه بصفة مؤقتة وبذلك تتلاقى سلطة المحكمة في هذا
الخصوص مع تحريم الشارع على جهة الادارة وقف مرتب العليل بالكامل
للمحكمة التثريمية التي تفيها من هذا التحريم ، ومن عرض أمر الوقف على
المحكمة ومن حفظ حق اولاد الموظف ومن يعولهم بإبراعة ان المرتب هو مصدر
رزقه - والقول بغير ذلك اي بأن المحكمة التأديبية لها ان تصدر قرارا بوقف
سوف المرتب كله - فيه تعريف لقصد الشارع على وجه يتكسب بنظم وقس
سوف مرتب العليل كما رسمه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في المادة ٦٤ منه .

وعلى هذا فله ما دام مقتضى هذه المادة هو وقف صرف نصف مرتب الماعل الموقوف نقط ابتداء من يوم احالته للمحكمة التأديبية فانه من ثم يظل يصرف النصف الآخر وجوباً بحكم القنون ولا يكون معروضاً على المحكمة - والحالة هذه - الا امر النصف الموقوف صرفه كي تقرر استمرار وقف صرفه من عبه . ونتيجة لذلك فانها اذا ما قررت استمرار عدم الصرف انصرف قرارها في هذا الخصوص بطبيعة الامر وبحكم الحدود التي تجرى فيها ولايتها الى النصف الموقوف صرفه دون النصف الآخر الذي ما زال الماعل يصرفه . وامره له بك معروضاً عليها (١) .

ملحق : -

لنلاحظ لنا ان المشرع اشار الى هذا الموضوع بالمادة « ٨٢ » بالقانون رقم « ٤٧ » لسنة ١٩٧٨ وقد استبدل النص الوارد بصدر المادة ٦٤ من القانون رقم « ٤٦ » لسنة ١٩٦٤ والذي كان يقول « للوزير او وكيل الوزارة او لرئيس السلطة كل في دائرة اختصاصه ان يوقف الماعل ... » بالنص الوارد بصدر المادة « ٨٢ » بالقانون « ٤٧ » حيث أصبحت صياغتها تقول : « للسلطة المختصة ان توقف الماعل عن عمله ... » .

ولاهية النص الجديد في حالات وقف الماعل عن عمله احتياطياً نشير اليه كاملاً فيما يلي : (مادة « ٨٢ ») .

« للسلطة المختصة ان توقف الماعل من عمله احتياطياً اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ، ويرتب على وقف الماعل عن عمله وقف صرف نصف اجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الامر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف ، او عدم صرف الباقي من اجره ، فاذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما ينفع في شأقه ، وعلى المحكمة التأديبية ان تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الامر اليها ، فاذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الاجر

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها لغوى لجان القسم الاستشاري للغوى والتشريع - السنتين الثالثة عشرة والمشرون - من اول اكتوبر سنة ١٩٦٤ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٦ - اللجنة الاولى - لغوى رقم ١٠٤٤ - جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٥ م .

كاملا ، فالأد برىء العاليل أو حفظ التحقيق معه أو جوزى جزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تجاوز خمسة أيام . صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره ، فان جوزى جزاء أشد تقرر السلطة التى وقعت الجزاء ما يتبع فى شأن الأجر الموقوف صرفه ، فان جوزى جزاء الفصل أنتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز أن يسترد منه فى هذه الحالة ما سبق أن صرف له من أجر » .

« وجدير بالأحاطة أن القانون « ٤٧ » أكثر شفقة على الموظف حيث نص على « أن عقاب الموظف بالخصم من الأجر لمدة لا تجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره . . . » بينما نصت المادة « ٦٤ » من القانون « ٤٦ » لسنة ١٩٦٤ على أن صرف ما يكون قد أوقف صرفه من المرتب لا يكون إلا إذا برىء العاليل أو حفظ التحقيق أو عوقب بمقوبة الإنذار فلم ينص على صرف المرتب فى حالة جزاء الخصم من الأجر لمدة لا تجاوز خمسة أيام .

القاعدة الثانية :

وقف عن العمل — اعتبار مدة خدمة العاليل منتهية من تاريخ وقفه عن العمل فى حالة الحكم عليه بمقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة — اعتبار تاريخ وقفه عن العمل (تاريخ وقف صرف نصف مرتبه) — عدم جواز استرداد ما سبق صرفه من مرتب عن مدة الوقف فى حالة الحكم بالفصل .

وتقول الفتوى :

أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد تضمن فى المادة (٦٥) الحكم بأن كل مليل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله بسدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه فى الحالة الأولى ويحرم من راتبه فى الحالة الثانية .

كما تضمنت المادة ٧٧ من القانون المذكور أن خدمة الملل تنتهى بأحد الأسباب الآتية : —

- ١ — بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .
- ٢ —
- ٣ —
- ٤ —

٥ -

٦ -

٧ - الحكم عليه بمقتوبة جنائية او جريمة مخلة بالشرف او الامة ويكون الفصل جوازيا للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة .

كما تضمن قانون العقوبات المزل كمقتوبة تبعية لكل حكم بمقتوبة جنائية في الفقرة الاولى من المادة « ٢٥ » منه ومقتوبة تكميلية وجوبية او جوازية يتمين لتنفيذها ان ينص عليها في الحكم وذلك في حالة الحكم بالجس في بعض الجنائيات والجنح المحددة بالقانون .

وحيث ان المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ « المضي » تنص على انه : « اذا حكم على مليل بالفصل او الاحالة الى المعاش انتهت مدة خدمته من تاريخ صدور الحكم بما لم يكن موقوفا عن عمله ، فمعتبر مدة خدمته منتهية من تاريخ وقته » .

ويستحق التمليل المحكوم عليه تعويضا يعادل مرتبه ، الى يوم ابلاغه الحكم اذا لم يكن موقوفا عن العمل - كما تنص الفقرة الاخيرة من المادة ٨٣ - سار اليها على انه :

« ولا يجوز ان يسترد من التمليل الذي اوقف عن عمله ما سبق ان صرف له من المرتب اذا حكم عليه بالفصل او بالاحالة الى المعاش » .

لذلك انتهى راي اللجنة الاولى الى ان خدمة السيد / تعتبر منتهية من تاريخ وقته عن العمل . « القبض عليه » وذلك طبقا للبادة ٨٣ من قانون العاليلين « رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ » ويكون هذا هو تاريخ وقف صرف نصف مرتبه ايضا مع مراعاة ما اشترت اليه الفقرة الاخيرة من هذه المادة من عدم استرداد ما سبق ان صرف له من مرتب اذا حكم عليه بعدممل أى أنه لا يجوز استرداد ما صرف له من تاريخ وقته (١) .

تعليق : -

يلاحظ لنا ان المادة « ١٠٠ » من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - جاءت بنفس النص الوارد بالمادة « ٨٣ » من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، اللهم

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى القسم الاستشاري للفتوى والتشريع - السنة الحادية والعشرون والثانية والعشرون - من اول اكتوبر سنة ١٩٦٦ الى آخر سبتمبر ١٩٦٨ - جلسة ٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ - ملف رقم ٢٠٦/٤/٩ .

الا فيها يتعلق باستعمال كلمة « مرتب » الواردة بالقانون « ٤٦ » بكلمة « الاجر » الواردة بالقانون « ٧ » .

ولذلك نرى ان حكم هذه الفتوى ما زال قائما ، ويعمل بها في ظل القانون
٧ لسنة ١٩٧٨ .

المساعدة الثالثة :

وقف العايل عن العمل — عدم استحقاقه للمرتب عن مدة الوقت لانه لم يتم بعمل خلال هذه المدة . وكان حبسه وبالتالي ايقافه خلال تلك الفترة بناء على حكم جنائي صادر ضده — عدم استحقاقه ايضا للمرتب عن مدة ابعاده عن عمله بعد الافراج عنه نتيجة تنفيذ جهة الادارة لفتوى صادرة لها من جهة الانشاء المختصة .

وتقول الفتوى :

ان العايل اوقف عن العمل في الفترة من ١٩٥٩/٦/٢٤ الى ١٩٥٩/٧/١٤ وذلك تنفيذا لحكم جنائي صادر ضده ومن ثم فهو لا يستحق اجره عن الفترة لانه لم يكن يقوم خلالها بالعمل وان حبسه وبالتالي ايقافه خلال تلك الفترة انما تم بناء على حكم جنائي صادر ضده . كما ان استمرار ابعاد العايل عن عمله بعد الافراج عنه كان نتيجة تنفيذ جهة الادارة لفتوى صادرة لها من الجهة المختصة بالانشاء .

لذلك — فقد انتهى راي اللجنة الى عدم احقية السيد
لاجره عن مدة وقفه عن العمل كلبلة (٣) .

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع — المقتضى الحادي والعشرون والثلثية والعشرون — من اول كتوبر ١٩٦٦ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٨ — القاعدة ١٦ ب فتوى رقم ١٠٢٣٦ — ملف رقم ١٣٢٨/١/٦ .

القاعدة الرابعة :

نصت المادة ١٧ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ على استبعاد مدد الوقف عن العمل التي يتقرر الحرمان من المرتب أو الأجر المستحق عنها من مدة الخدمة المحسوبة في المعاش - عدم حسابها ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش - دخول مدد الانقطاع عن العمل بدون أجر ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش .

وتقول الفتوى :

نصت المادة ١٧ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ على أن « مدة الخدمة المحسوبة في المعاش في المدة التي قضيت في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة ١ بعد استبعاد مدد الوقف عن العمل التي يتقرر الحرمان من المرتب أو الأجر المستحق عنها ... وتدخل ضمن مدة خدمة المنتفع المحسوبة في المعاش المدد التي يتقرر ضمها طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المثلر اليه .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أنه يقصر الاستبعاد من المدة المحسوبة في المعاش على مدد الوقف عن العمل مع الحرمان من المرتب ، ومن ثم فلا يجوز أن يتعداه الى نوع آخر والا كان معنى ذلك أن المدد التي نص المشرع على استبعادها جاءت على سبيل المثال لا الحصر وهو ما ليس من عمل المشرع ... »

نذلك انتهى الرأي الى أن مدد الانقطاع عن العمل بغير أجر ، لا تستبعد من المدة المحسوبة في المعاش (٤) .

(٤) مجموعة الجلاء القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان التقييم الاستشاري للفتوى والتشريع - الممثلان الحسنية والمشرعون والتقيية والمخترون - من أول أكتوبر ١٩٦٦ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٨ - قاعدة ١٢٠ - جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ - فتوى رقم ٢١٦٤ - ملف رقم ٥٨/١٧١ .

الفصل الرابع

مناوئ بشان بعض المخالقات ، والجرائم التأديبية ، والمركز القانونى للمعامل
فى الترقية أثناء المحكمة

القاعدة الأولى :

سلطة جهة الإدارة في إنهاء خدمة العامل لانتقلته بخدمة جهة اجنبية ،
ومدى سلطتها في منحه اجازة بدون مرتب في هذه الحالة .

وتقول الفتوى :

من حيث أن الإلتحاق بخدمة أى جهة اجنبية يتمين أن يكون مسبوقا بترخيص
من حكومة جمهورية مصر العربية ، الا أنه طبقا للقاعدة الاصولية المقررة
من أن الاجازة اللاحقة كالأذن السابق ، فإنه اذا ما رأت جهة العمل الموافقة
للملعل على عمله بالجهة الاجنبية الذى التحق بها فلن هذه الموافقة اللاحقة
تأخذ حكم الأذن السابق .

وبالتطبيق على الحالة المعروضة ، فان انتهاء خدمة العامل لا تتم بقوة
الفتون وانما تترخص جهة الإدارة في ذلك ، فلها أن تنهى خدمته بقرار منها
اعتبرا من تاريخ انقطاعه عن العمل ولها أن تجيز هذا التماكد وتوافق على
منحه اجازة خاصة بدون مرتب لما لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى أن انتهاء خدمة الملعل لانتقلته بخدمة
الجهات الاجنبية دون ترخيص سابق من جهة الإدارة لا يتم بقوة الفتون وللإدارة
سلطة تقديرية في منحه اجازة خاصة بدون مرتب ، ولها إنهاء خدمته اعتبارا من
تاريخ انقطاعه عن العمل ونفا لما تراه محققا للمصلحة العامة (١) .

القاعدة الثانية :

عدم عودة الموظف الى عمله بعد فصله لاجازة دراسية بالخارج وحصوله
على اجازة اعتيادية وتقديرية لاستقالته بشكل مخالفة تأديبية في حقه وخاصة
انه ملتزم بالعمل بالجهة الموفدة في حدود احكام لائحة البعثات والاجازات
الدراسية - اعتبار انقطاعه على الوجه المتقدم مخالفة ادارية لا يجوز اقامة
الدعوى التأديبية في شأنها طالما ان التحقيق لم يبدأ فيها قبل ترك الخدمة .

وتقول الفتوى :

ان المادة ٥٧ من الفتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ الذى وقع الانتطاع في ظل
احكامه تنص على أنه :

(١) جلسة ١٩٧٨/١-٤ - ملف رقم ١٦٦/٢/٨٦ .

« لا يجوز لاي موظف أن ينتطح من عمله الا لمدة معينة في الحدود المسموح بها لمنح الاجازات » ، وتنص المادة ٦٢ من ذات القانون على انه :

« كل موظف لا يعود الى عمله بغير مبرر بعد انتهاء مدة اجازته مباشرة يحرم من مرتبه من مدة غيابه ابتداء من اليوم التالي لليوم الذي انتهت فيه الاجازة مع عدم الاخلال بالحكمة التأديبية » .

وتنص المادة ١١٠ من القانون المشار اليه بأنه :

« للموظف أن يستقيل من الوظيفة ولا تنهى خدمة الموظف الا بقرار الصادر بقبول استقالته ويجب الفصل في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة بقبولة ، ويجوز خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضد الموظف » .

كما تنص المادة ١١١ على انه :

« يجب على الموظف أن يستمر في عمله الى ان يبلغ اليه قرار قبول استقالته أو الى ان ينقضى الميعاد المبين في الفقرة الاولى من المادة السابقة » .

(وهذه الاحكام ردها الشرع في المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٧٩ ، ٨٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) .

ويخلص من هذه النصوص انه لا يجوز لاي موظف أن ينتطح عمله الا في الحدود المسموح بها لمنح الاجازات . وأن عدم عودة الموظف بعد انتهاء اجازته مباشرة بغير مبرر تعتبر مخالفة تجيز محاكمة الموظف تأديبيا . وأن تقديم الموظف لاستقالته لا يبرر انقطاعه عن العمل وانما يتعين عليه أن يستمر في عمله الى ان يبلغ بقرار قبول الاستقالة أو تنقضي مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

وانه ويتطبيق ذلك على حالة فقد منح السيد المذكور اجازة اعتيادية خارج البلاد لمدة ثلاثة اشهر اعتبارا من ١٩٦٣/٥/٢٠ ومن ثم فقد كان يتعين عليه العودة الى عمله في اليوم التالي لانتهاء اجازته ، أي في ١٩٦٣/٨/٢١ . ولا يشير من ذلك انه تقدم باستقالته في هذا التاريخ لانه كان يلزم بالاستمرار في الخدمة حتى يبلغ بقرار قبول استقالته أو تنقضي مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، ومن ثم فان انقطاع سيادته عن العمل اعتبارا من التاريخ المشار اليه يشكل في حد ذاته مخالفة لاحكام المواد ٥٧ ، ٦٢ ، ١١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ السابقة الذكر .

ومن حيث انه يلاحظ — من ناحية أخرى — أن السيد المذكور كان قد منح

اجازة دراسية بمرتب لمدة أربع سنوات اعتبارا من ١٩٥٨/٢/٢ ، أى فى ظل احكام لاتحة البعثات والاجازات الدراسية الصادرة بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ وتنص الفقرة الاخيرة من المادة ١٤ من اللانحه المشار اليها التى اضيفت بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ على انه :

« يلزم الموند فى اجازة دراسية بخدمة الجهة الموند منها لمدة تحسب على اساس سنتين عن كل سنة قضائها فى الاجازة الدراسية ويحد اقصى فترة خمس سنوات الا اذا تضمنت شروط الاجازة مدة اطول ، فلن خلف ذلك يلزم يبرد ما يعادل مرتبتهم عن مدة الاجازة الدراسية التى منحت له » كذلك فلن المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن البعثات والاجازات الدراسية الذى عمل به اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ ، اى خلال مدة الدراسة التى منحت للسيد المذكور — تنص على انه :

« يلزم الموند فى اجازة دراسية بخدمة الجهة الموند منها ، او لية جهة حكومية اخرى ترى الحالته بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على اساس سنتين عن كل سنة قضائها فى البعثة او الاجازة الدراسية ويحد اقصى سبع سنوات لعضو البعثة وخمس سنوات لعضو الاجازة الدراسية الا اذا تضمنت شروط البعثة او الاجازة الدراسية احكاما اخرى » وتضمنت المادة ٣٣ من القانون المذكور ان اللجنة التنفيذية للبعثات قررت بمطالبة العضو بنفقات البعثة او المرتب التى صرفت فى الاجازة او المنحة ، اذا خلف احكام المادة ٢١ السابقة الذكر ، كذلك نصت المادة ٣٥ من القانون على ان :

يقدم عضو البعثة او الاجازة الدراسية او المنتع بمنحة اجنبية او دولية كفيلا تقبله ادارة البعثات يتعهد كتابة بمسئوليته التضامنية عن رد النفقات والمرتبات المشار اليها فى المادة ٣٣ وما من ريب فى ان هذه النصوص تنطبق باثر مباشر من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه على الاجازة الدراسية التى منحت للسيد المذكور .

وانه تطبيقا للنصوص المتقدمة فانه يترتب فى جانب السيد المذكور — كثر قانونى من آثار منحة اجازة دراسية بمرتب — التزام اصلى وهو التزام بمعمل محله خدمة الجهة التى اوفقتها او لية جهة اخرى ترى الحالته بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الاجازة الدراسية فى ١٩٦٢/٢/٢ » وله كان سياحته قد انقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٦٢/٨/٢١ ، فانه يكون قد اخل بالتزامه الاصلى ، ويترتب فى ذمته —

بالتضامن مع كتيه اذا وجد ، والتزام آخر محله رد المرتبات التى حصل عليها خلال الاجازة الدراسية بنسبة تعادل الفترة الباقية من مدة خمس سنوات التى كان يلتزم بخدمة الوزارة خلالها — ويكون للجنة التنفيذية للبعثات ان تطلبه بالتضامن مع كتيه برد هذه المرتبات .

وانه يتضح مما تقدم ان انقطاع السيد المذكور عن العمل قد تضمن مخالفة نوعين من الاحكام الاولى : — احكام المواد ٥٧ ، ٦٢ ، ١١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى كانت تحتم على السيد المذكور العودة الى عمله اعتبارا من اليوم التالى لانتهاؤ الاجازة الاعتيادية والاستمرار فيه الى ان يبلغ بقرار قبول استقالته او ينهى مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه — والثالثى : — هو حكم المادة ٢١ من قانون البعثات التى تلزمه بخدمة للجهة التى اوفدته فى الاجازة الدراسية لمدة خمس سنوات .

وان المخالفات التأديبية التى تنسب الى العاملين المدنيين بالدولة تنقسم قسمين : مخالفات ادارية واخرى مالية ، وقد تناولت المادة ٨٧ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى وقع فى ظله انقطاع السيد المذكور عن العمل (تحديد المخالفات المالية فى البنود من اولا الى سابعها منها) .

وانه يتمين التفرقة بين انقطاع السيد المذكور عن العمل بالمخالفة لاحكام المواد ٥٧ ، ٦٢ ، ١١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبين عدم الوفاء بالتزامه بخدمة الوزارة مدة خمس سنوات .

وانه بالنسبة الى مخالفة احكام المواد المشار اليها ، فما من شك فى ان هذه المخالفة تعتبر فى حد ذاتها مخالفة ادارية اذ انها لا تندرج تحت حكم اى بند من بنود المادة ٨٢ مكرر من القانون المذكور . اما بالنسبة الى ما تضمنه انقطاعه عن العمل من عدم الوفاء بالتزام بخدمة الوزارة المدة المحدودة ، فان ما يترتب على ذلك هو التزامه برد المرتبات التى صرفت اليه بنسبة المدة التى تخلفها ، اذا ما قررت اللجنة التنفيذية للبعثات ذلك ، فاذا ما تمكنت الوزارة من اقتضاء تلك المرتبات انقضى التزام السيد المذكور ولا تكون ثمة مخالفة ، اما اذا استحال عليها اقتضاؤها ، فان ذلك يكون بمثابة استحالة تحصيل حق مدنى للوزارة لا يشكل فى حد ذاته مخالفة لمقتضيات الوظيفة او واجباتها .

وانه بناء على ذلك ، فان المخالفة التى يمكن نسبتها الى السيد المذكور تتحصل فى المخالفة الادارية لاحكام المواد ٥٧ ، ٦٢ ، ١١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولا يجوز اقلية الدعوى التأديبية عن هذه المخالفة نظرا لانه لم يبدأ التحقيق فيها قبل ترك السيد المذكور للخدمة وذلك بالتطبيق للمادة ٦٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ م .

لذلك انتهت اللجنة الى ان عدم عودة السيد المذكور الى العمل عقب انتهاء الاجازة الاعتيادية وعدم استمراره فيه حتى يبلغ بقرار قبول الاستقالة او تمضي مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها يعتبر مخالفة ادارية لا يجوز اقامة الدعوى التأديبية في شأنها طالما ان التحقيق لم يبدأ فيها قبل ترك الخدمة . (٢)

تعليل :

نرى ان هذه الفتوى وان كانت صادرة في ظل احكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الا ان المبادئ التي انت بها صالحة للتطبيق في ظل قوانين الملبلين اللاحقة ، فعلى سبيل المثال نصت المادة (٨٠) من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على انه : « يجب على الملبل ان يستمر في عمله الى ان يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة ... » ونصت المادة (٨١) من ذات القانون على ان : « يعتبر الملبل مقدما استقالته في الحاليتين الآتيتين : (١) اذا انقطع بغير اذن خمسة عشر يوما متتالية ، ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرخص له بها ١٠٠٠ (٢) » .

وكذلك الوضوح في ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فعلى سبيل المثال نصت المادة (٩٧) من هذا القانون على انه « للملبل ان يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة - ولا تنتهي خدمة الملبل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة » .

وجاء بمجز هذه المادة انه « يجب على الملبل ان يستمر في عمله الى ان يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة او الى ان ينتفض الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة » .

وتجدر الاشارة بأن الفقرة الثالثة من نفس المادة تنص على انه « يجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار الملبل بذلك ، على الا تزيد مدة الاجراء على اسبوعين بالاضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة » .

اما ما جاء بالفقرة ب بشأن عدم اقامة الدعوى التأديبية طالما ان التحقيق لم يبدأ قبل ترك الخدمة ، فان ذلك يتفق تماما مع ما جاء بالفقرة الرابعة من المادة (٩٧) سابقة الذكر حيث تقول :

« نذا احيل الملبل الى المحلطة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغير جزاء الفصل او الاحالة الى المعاش » .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع المنان التاسعة عشرة والمثرون - اللجنة الثانية - ملف رقم ٢٨/٢٣/١٨ جلسة ١٠ من يولية سنة ١٩٦٥م .
(م - ٤ الحديث في الفتوى)

القاعدة الثالثة :

جريمة الغياب والهروب من تحت التحفظ القانوني لا يعتبران من الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة .

وتقول الفتوى :

« ان جريمة الغياب والهروب من تحت التحفظ القانوني لا يعتبران من الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة ... ذلك ان المشرع لا ينظر الى مرتكب أى من هاتين الجريمةين بعين الإزدراء والاحتقار ولا يعتبره ضعيف الخلق منحرف الطبع ساقط المروءة كما هو الشأن بالنسبة لنظرة المجتمع الى مرتكب جريمة الهروب من الخدمة العسكرية وهي جريمة اعتبرت محلة بالشرف . ويؤيد ذلك ويؤكد ان المشرع بينما نص في قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على عقوبة الاعدام كحد اقصى لارتكاب جريمة الهروب من الخدمة العسكرية فقد نص في هذا القانون على الحبس كحد اقصى لارتكاب جريمة الغياب وجريمة الهروب من تحت التحفظ القانوني » . (٣)

القاعدة الرابعة :

رات اللجنة الثالثة بقسم الفتوى بمجلس الدولة ان خدمة العامل لا تنتهى بقسوة القانون لمجرد الحكم عليه بجريمة مخلة بالشرف بل يجب صدور قرار ادارى بذلك .

وتقول الفتوى :

« ان خدمة العامل لا تنتهى بقوة القانون بمجرد الحكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف بل يجب ان تتدخل جهة الإدارة وتصدر قرارا بذلك اذ ان المركز القانوني لمثل هذا العامل لا يتغير تلقائيا بمجرد صدور حكم من هذا القبيل وانما لابد من تدخل الإدارة بقرار ادارى بمعناه الصريح بقصد انشاء مركز قانوني جديد وفق ما تراه فى شأن تكيف طبيعة الجريمة الصادر فيها الحكم ومدى العقوبة المقررة بها وانظرها » . (٤)

-
- (٣) اللجنة الثانية بقسم الفتوى بمجلس الدولة براياها بنتواها
رقم ٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/١ - بجلسة ١٩٧٢/١٢/٤ .
(٤) اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بمجلس الدولة براياها بنتواها رقم ٢١٩
بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٢ .

القاعدة الخامسة :

أثر انتهاء الخدمة للادانة في احدى الجرائم المخلة بالشرف .

ونقول الفتوى :

أنه يتبين من نصي مراحل التطورات التشريعية لقوانين المعاشات مدنية وعسكرية أن الاصل فيها أن من يحكم عليه في بعض جرائم منصوص عليها ومحددة على سبيل الحصر ، يسقط حقه في المعاش أو المكافأة ، ومن يحكم عليه في جرائم أخرى غير هذه الجرائم يوقف معاشه مدة سجنه تنفيذا للمعقوبة فإذا وجد أثباتها من يستحق معاشا في حالة وفاته يمنح ما كان يستحق له فيها لو توفي عقله .

وعلى ذلك فإن الاصل العلم أن من يحكم عليه في الجرائم المخلة بالشرف يسقط حقه في معاشه أو مكلفاته ولكن المشرع خرج على هذا الاصل العلم باستثناء مقتضاه صرف ثلاثة أرباع المعاش أو المكافأة الى المستحقين عن المحكوم عليه وقد أبرز المشرع الحكمة من هذا الاستثناء وهي رعاية أسر المحكوم عليهم ولما كان هذا الاستثناء قد ورد على خلاف الاصل العلم الذي يقتضى بسقوط الحق في المعاش أو المكافأة فوجب أن يقتصر على موضع النص فيه ولا يتوسع في تفسيره وإنما يكون لمجال عمله في نطاق الحكمة التي نفاها المشرع من إرادته .

واذ تنص المادة ٩٧ (من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة) بسقوط حق من تنتهي خدمته في احدى الجرائم المخلة بالشرف في ريع معاشه أو مكلفاته ويوزع باقى المعاش أو المكافأة على المستحقين عنه فإن مفاد هذا أن توزيع الثلاثة الارباع الباقية من المعاش أو المكافأة منوط بوجود مستحقين عنه فإذا لم يوجد مستحقين فلا يوزع شيء ولا يستحق هو شيئا .

ويؤيد هذا النظر ما يأتي :

أولا : أن نص المادة ٩٧ قد ورد بمبارة صريحة في سقوط الحق في ريع المعاش أو المكافأة وأن يوزع الباقي على المستحقين أي أنه علق الباقي على وجود مستحقين وأن مفهوم المخالفة لمبارة « ... ويوزع باقى المعاش أو المكافأة على المستحقين طبقا للجدول رقم (١) المرافق وبشرط ألا تزيد انصبتهم على النسب الواردة بالجدول المذكور ... » تؤدي الى أنه إذا لم يوجد مستحقين فلا يجوز شيء وهذا التفسير للنص يؤكد

ما جاء بالمذكرة الإيضاحية من أن المقصود به رعاية أسر العائلين بالقوات المسلحة في هذه الحالة وعدم الإضرار بهم .

ثانيا : أن المشرع لو أراد استحقاق من تنتهي خدمته لإدائته في إحدى الجرائم المخلة بالشرف لثلاثة أرباع المعاش أو المكافأة لقصر النص على سقوط الحق في الربع فقط ولما ذكر عبارة ويوزع بقى المعاش أو المكافأة على المستحقين عنه وعندئذ كان تطبيق مفهوم المخالفة للنص يؤدي إلى قيام حقه في الثلاثة أرباع الباقية لها وقد ذكر النص بعدم سقوط الحق في ربع المعاش أو المكافأة - عبارة ويوزع الباقى على المستحقين عنه فإن ذلك يفيد قصر توزيع الثلاثة أرباع على المستحقين فقط دون غيرهم .

ثالثا : أنه في النصوص المتعلقة بمسائل مالية ينبغي عدم التوسع في تفسيرها وقومنا عند ظاهر النصوص حتى لا يتسع الأمر للقياس والخروج فتضطرب الأحكام (في هذا الصدد حكم المحكمة العليا في القضية رقم ٤٠٤ لسنة ٤ القضائية) .

رابعا : إذا كانت المذكرة الإيضاحية لنص المادة ٩٧ سابقة الذكر قد أشارت إلى عبارات تفيد سقوط الحق في ربع المعاش أو المكافأة فقط دون الباقي فلها لم تذكره أو تشر إلى استحقاق الشخص في الثلاثة أرباع الباقية كما أنها علقت توزيع الثلاثة أرباع الباقية على وجود مستحقين عندها أبرزت الحكمة من ذلك حيث تقول « ... وحتى لا يفضل العائلين بالقوات المسلحة في حالة ادانة أحد الأفراد في إحدى الجرائم المخلة بالشرف » وإذا كانت هذه المذكرة قد تضمنت عبارة أمثلة بما أتبع في قواعد المعاشات المدنية ، فإن ذلك لا يعنى ضرورة وبحكم اللزوم تطبيق هذه القواعد دون نص يقتضى بذلك والا فتمتع القول بوجوب صدور حكم تأديبي لا بكان حرمان المنتسب من ربع المعاش وهو ما لا يمكن عمله في مجال المعاشات العسكرية دون نص ، وحتى على فرض أن المذكرة الإيضاحية تهدف إلى استحقاق المحكوم عليه في جريمة مخلة بالشرف لثلاثة أرباع معاشه أو مكافأته فإن النص قد جاء قاصرا عن بلوغ هذا الهدف ، ومن المعلوم أنه في حالة وقوع اختلاف بين المذكرة الإيضاحية والنص أعمال هذا دون تلك .

لذلك انتهت اللجنة إلى أن من تنتهى خدمته لإدائته في إحدى الجرائم المخلة بالشرف المشار إليها بالمادة ٩٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ يسقط حقه في ربع المعاش أو المكافأة ويوزع الباقي على المستحقين حال

حياته فإذا لم يوجد مستحقون عنه فلا يستحق شيئا من المعاشى او
الكفاية . (٥)

القاعدة السادسة :

أسست الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان صدور
حكم جنائى مع وقف التنفيذ يؤدي الى حرمان العامل من الترقية خلال مدة
الإحالة الى المحاكمة الجنائية .

وتقول الفتوى :

ان صدور حكم جنائى مع وقف التنفيذ ضد العامل يؤدي الى حرمانه
من الترقية خلال فترة الإحالة الى المحاكمة الجنائية ... ذلك ان المشرع منع
ترقية العامل خلال فترة إحالته الى المحاكمة الجنائية او التأديبية وخلال
فترة وقفه عن العمل ، ورعاية منه للعامل قضى بحجز الدرجة التى يستحق الترقية
اليها بعد إحالته او وقفه لمدة سنة واحدة وعلى المشرع استحقاقه للترقية على
النتيجة التى تسفر عنها محاكمته بحيث اذا ثبتت براءته جنائيا او تأديبيا
او وقع عليه جزاء تأديبي بسيط بانذاره او الخصم من مرتبه او وقف عن
العمل لمدة خمسة ايام فاعل استحق الترقية والاثار المالية المترتبة
عليها باثر رجعى يترد الى التاريخ الذى كانت تتم فيه لولا إحالته الى المحاكمة
في حين ان صدور الحكم بالمعقوبة مع وقف تنفيذها لا يعنى براءة ساحة
العامل بل يعنى أنه قد ادين وثبتت عليه التهمة المنسوبة اليه وحكم عليه الا ان
المحكمة رأت وقف تنفيذ هذا الحكم فقط ومن ثم فإنه لا يستحق الترقية خلال
فترة الإحالة . (٦)

(٥) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها فتاوى القسم الاستشارى
للفتوى والتشريع - المستنفل الحادية والعشرون والثانية والعشرون - من
اول أكتوبر ١٩٦٦ الى آخر سبتمبر ١٩٦٨ - القاعدة ٦٣ - جلسة
٤ من يوليو سنة ١٩٦٧ - فتوى رقم ٤٩٧ - ملف رقم ١٥٨/١٩/٣ .
(٦) الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها
المنعقدة في ١٩٨٠/١١/٢٦ .

القاعدة السابعة :

انقطاع العامل عن العمل رغم عدم قبول الاستقالة المقدمة منه -
تقديمه الى المحكمة التأديبية ومجازاته عن ذلك ولكن اذا طلب عودته الى
العمل فلا يسوغ اجهة الادارة الامتناع عن اجابته الى طلبه بمقولة انه كان
يعمل في احدى الشركات .

وتسول الفتوى :

ان الثابت ان السيد الجيولوجى قدم استقالته من الخدمة بتاريخ
١٩٦٣/٧/٢٧ فلم تقبل استقالته ، وقدم الى المحكمة التأديبية فادانته
بجلستها المنعقدة في ١٩٦٣/١٢/٨ بجوابته بالخصم من مرتبه لمدة شهر ،
تقدم بطلب مؤرخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ يلتمس فيه عودته للعمل اى بعد خمسة
عشر يوما من صدور حكم المحكمة التأديبية . وكان على الوزارة والمصلحة
ان تصرح له بالعودة فورا الى العمل واقلته به بدون اتخاذ اية
اجراءات في هذا الصدد مادام قد تقدم بطلب تسليه العمل ، اذ انه
مازال موظفا بها ، ولم تنقطع صلته الوظيفية بها ، وآية ذلك انها لم
تكن لتستطيع تقديمه الى المحاكمة ما لم يكن موظفا ، وهو لم يحكم تأديبيا
'لا بهذه الصفة ، وقد كلن وقت صدور الحكم موظفا بمصلحة المناجم
والوتود ، فلم تكن هناك ضرورة لاستلزام اتخاذ اية اجراءات لاعادته
للمل ، ومن ثم فانه يتمين اعلانه الى عمله وتعيينه من التقييم بأعبائه .

وانه عن المدة التى اشتغل فيها المهندس المذكور في « شركة كيا » بعد
انقطاعه عن عمله في المصلحة ، فانه عن الفترة اللاحقة لتقديمه الاستقالة
حتى صدور الحكم التأديبي فانه قد جاوز عنها الجزاء المنسوب الذى
قدرته المحكمة التأديبية اما عن الفترة التالية فانه تقدم بطلبه المؤرخ
١٩٦٣/١٢/٢٢ لتعيينه من العودة الى العمل ولكن جهة الادارة هي التى وقتت
في سبيله ولم تمكنه من ذلك ومن ثم فان عدم تسليه العمل في هذه الحالة
يعتبر خارجا عن ارادته ، وكان عليها ان تقبله فورا وتقدمه بالطلب للرجوع
الى العمل ، ومادام ان الامر كذلك فانه لا يعتبر منقطعا عن العمل
ببرادته ، فان هذه المدة تعتبر ضمن مدة وظيفته رغم انه كان بوظيفة في
« شركة كيا » ، انما كل ما هنالك انه لا يتقاضى مرتبا عن هذه الفترة
لان الاجر مقابل العمل ، ولا تجوز المحاسبة في هذا الصدد بانه كان يعمل في
الشركة المذكورة فكيف يمكن احتساب مدة خدمته فيها ، هذا القول مردود
بان تعيينه في هذه الشركة كلن في وقت لم تقبل استقالته فيه وتسقط المدة

التي قضاهما بهذه الصورة ولا تجوز أيضا معاقبته عن هذا الفعل
سرة أخرى حيث انه حوكم ضمن من حوكم من أجله - عن واقعة جمعه بين
وظيفتين ، وفي هذه الحالة تعتبر الفترة التي انقطعت عنها العمل اجازة
بدون مرتب .

لذلك انتهى الرأي الى اعادة المهندس المذكور فورا واعتبار المدة التي
انقطع فيها عن العمل اجازة بدون مرتب . يضم له هذه المدة في خدمته
ويعتبر كانه لم ينقطع عن العمل اطلاقا من حيث مدة خدمته الوظيفية . (٧)

القاعدة الثانية :

كيفية تنفيذ الحكم الصادر بمقوبة الخصم من المرتب ضد العامل
الذي احيل الى المعاشي اثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده .

وتقول الفتوى :

من حيث ان المشرع فرق في نطاق الجزاءات التأديبية بين الجزاءات
التي يجوز توقيعها على العاملين اثناء وجودهم في الخدمة ، والجزاءات التي
يجوز توقيعها عليهم بعد تركهم لها وانقطاع علاقاتهم الوظيفية بالدولة
فمحدد جزاءات معينة على سبيل الحرص يجوز توقيعها على العاملين
اثناء خدمتهم ، كما اورد جزاءات تأديبية أخرى معينة على سبيل الحرص
ايضا توقع على العاملين بعد تركهم الخدمة وذلك جزاء لهم على ما يرتكبونه من
مخالفات تأديبية اثناء خدمتهم ، ومن ثم لا يجوز توقيع اي من تلك
الجزاءات في غير النطاق المحدد لها والا استحال تنفيذها .

ولما كان العامل في الحالة الماثلة قد احيل الى المعاشي بتاريخ ١٩٧٥/٤/٤
اثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده وانقطعت تبعها لذلك - اعتبارا
هذا التاريخ علاقته الوظيفية بالدولة ، الامر الذي كان يعنى معه -
عند الحكم عليه - مجازاته باحد الجزاءات التي حددها المشرع للعاملين

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان التقييم
الاستشاري لفتوى والتشريع - السنتان التاسعة عشرة والعشرون - من اول
اكتوبر سنة ١٩٦٤ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٦ - فتوى رقم ١٧٠ - جلسة ١٦
من مارس سنة ١٩٦٥ م .

بعد تركهم الخدمة ، لا يأخذ الجزاءات التي أجاز توقيعها عليهم أثناء الخدمة ،
وإذا أصدرت المحكمة التأديبية حكماً في ١٩٧٦/٢/٥ بمجازاته بخمسة أشهر
من راتبه بعد أن أصبح غير مستحق لترتب يمكن الخصم منه تنفيذ
للحكم فله يستحيل مادياً إجراء التنفيذ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استحالة
تنفيذ الحكم الصادر بخمسة أشهر من مرتب المروضة حالته الذي أحيل
إلى المجلس أثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده . (٨)

(٨) جلسة ١٩٨١/٢/٤ - ملف رقم ١٧٢/٦/٨٦ .

الفصل الخامس

مقايير بشأن المقويات التكميلية ، وتنفيذ الأحكام ، وإعادة
المفصولين ومحو الجزاءات ومدة سقوط الدعوى التأديبية

القاعدة الاولى :

انتهاء الخدمة - قانون العقوبات نظم العزل المؤقت من الوظيفة
كمقوبة تكبيلية توقع على من يحكم عليه بالحبس في بعض الجرائم - قوانين
العمالين بالدولة تعتبر الحكم على عامل بمقوبة مقيدة للحرية في جريمة
مخله بالشرف او الامانة سببا من اسباب انتهاء الخدمة لا يعود العامل
بعدها الى الخدمة الا اذا توافرت فيه شروط التعمين ومنها رد الاعتبار
لكل من هذين التنظيمين مجاله التفصيل من الآخر - مثال : الحكم
على العامل في جريمة اختلاس وتزوير بالحبس مع الشغل لمدة سنة
واحدة وعزله من وظيفته لمدة سنتين - اعتباره مفصولا من الخدمة من تاريخ
الحكم عليه وعدم جواز اعادته اليها الا اذا توافرت فيه شروط التعمين
ومنها ان يكون قد رد اليه اعتباره .

تقول الفتوى :

بتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٦٨ اصدرت محكمة جنليات طنطا حكما
في الجنائية رقم ٥٤/٤٤٩ ك لسنة ١٩٦٧ قسم اول طنطا « اختلاس
وتزوير » متضمنا محاسبة السيد / العامل من الدرجة السادسة
الكتابية بادارة قضليا الحكومة بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة
وهزله من وظيفته لمدة سنتين وجاء في حيثيات هذا الحكم ان المحكمة ترى
مصلحة المصالح بالرافعة عملا بالمادة ١٧ عقوبات كما يقتضي تطبيق « المادة ٢٧
عقوبات » في شأن عزله ، وفي ٦ من ابريل سنة ١٩٦٨ صدر قرار
رئيس ادارة قضليا الحكومة بانهاء خدمة العامل المذكور اعتبارا من
١٦ من مارس سنة ١٩٨٦ تاريخ الحكم عليه وفي ٢ من يونيو سنة ١٩٧١ تقدم
حامل المذكور بطلب الى ادارة قضليا الحكومة يلتمس فيه اعادته الى
العمل بعد ان انهي مدة العقوبة المحكوم عليه بها ، فلمستلعت الادارة راي
ادارة الفتوى للجهتين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات في هذا الموضوع
فرأت ان العامل المعروضة حالته تنتهي خدمته بقوة القانون من وقت
صدور الحكم عليه بالحبس مع العزل لمدة سنتين ، وانه يشترط لعودته الى
الخدمة ان يكون قد رد اليه اعتباره ، وان تتوافر فيه الشروط التي
يستلزمها القانون لاجراء هذا التعمين .

وتبدى ادارة قضليا الحكومة ان الحكم الصادر ضد السيد /
قد وقت العزل من الوظيفة ببدء سنتين ، ومؤدى ذلك ان يعود العامل
الى وظيفته بعد انتهاء مدة العزل ، والا كان في ذلك اهدار لحجية الحكم
ونفا لما قرره المحكمة الادارية الطنطا في حكمها الصادر في ٢٧ من مارس
سنة ١٩٦٥ ، من انه لا محل للفصل بين المجلين الجنائي والاداري .

ومن حيث أن المادة (٢٧) من قانون العقوبات تنص على أن « كل موظف ارتكب جنسية ما نص عليه في البلب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس ، يحكم عليه أيضاً بالعزل مدة لا تتقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم عليه بها » وتنص المادة (٧٧) من نظم الملبين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - وهو القانون الذي كان ممبولا به وقت فصل الملب المعروضة حالته - على أن : « تنتهى ختمة الملب لاحد الاسباب الآتية : (٧) الحكم عليه بمقبوبة جنسية او في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ويكون الفصل جوازيا للوزير المختص اذا كلن الحكم مع وقف تنفيذ المقبوبة » - وتنص المادة (٧) من ذات القانون على أنه « يشترط نعين يمين في احدى الوظائف : (٣) الا يكون قد سبق الحكم عليه بمقبوبة جنسية او في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره في الحالتين ... » كما تنص المادة (١٢) منه على أن « يجوز اعادة تعيين الملبين في الوظائف السابقة التي كانوا يشغلونها اذا توافرت نيبهم الشروط المطلوبة في شاعغل الوظيفة الشاغرة » - وقد رد قاتون الملبين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أحكلها بمقبولية ، نقضت المادة (٧) بأنه « يشترط نعين يمين في احدى الوظائف : ... (٣) الا يكون ند سبق الحكم عليه بمقبوبة جنسية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قاتون العقوبات او ما يملأها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة او بمقبوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره في الحالتين ... » كما نصت المادة (٩) من هذا القانون على أنه « استثناء من حكم المادة (٥) يجوز اعادة تعيين الملب في وظيفته السابقة التي كلن يشغلها او في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة او وحدة أخرى وبذات أجره الاصلى الذي كلن يتقاضاه اذا توافرت نيبه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن قانون العقوبات نظم المعزل الموقت من الوظيفة كمقبوبة تكميلية توقع على من يحكم عليه بالحبس في بعض الجرائم ، بينما تعتبر قوانين الملبين بالدولة الحكم على عامل بمقبوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة سببا من اسباب انتهاء الخدمة لا يصود الملب بعدها الى الخدمة الا اذا توافرت فيه شروط التعيين ، منها رد الاعتبار . ولكل من التنظيمين مجله المنفصل عن الآخر ، فيقتضى الحكم الذي يصدر بالتطبيق للمادة (٢٧) من قانون العقوبات هو حرمان الملب من تولى الوظائف العامة خلال مدة العزل المحكوم بها .

ينها مقتضى احكام قوانين المبلين انهاء الرابطة الوظيفية بين العامل وبين الجهة التي يعمل بها ، ومن ثم فلا يعود الى عمله الا اذا توافرت فيه شروط التعمين ومن بينها أن يكون قد رد اليه اعتباره ، وليس في استنزاف هذه الشروط تعارض مع احكام قانون العقوبات ، او اصدار لحجية الحكم الصادر بالمزل المؤقت ، لان حجية هذا الحكم تنقضي عند حد منع المبل من تولى الوظائف العامة خلال المدة المحكوم بها دون أن تمتد الى وجوب عودته الى الخدمة بعد انقضاءها ، فلذا انقضت هذه المدة ارتفع المنع — من ناحية قانون العقوبات من عودته الى الخدمة ، فتجاوز اعادته اليها ما لم تكن ثمة موانع أخرى تحول دون ذلك .

ومن حيث انه تطبيقا لذلك ، ولما كان السيد / ... قد حكم عليه بالحبس في جريمة بخلة بالشرف والامانة وقضى بمزله مدة سنتين ، فإن انقضاء هذه المدة لا يترتب له حقا في العودة للخدمة بعد أن فصل منها وفقا لقانون المبلين بالدولة ، وانما يتعين أن تتوافر فيه الشروط التي استلزمها هذا القانون للمودة الى الخدمة ومن بينها أن يكون قد رد اليه اعتباره .

ومن حيث انه لا وجه للاحتجاج في هذا الخصوص بحكم المحكمة الادارية العليا التي سبقت الاشارة اليه ، ذلك أن هذا الحكم صدر في حالة تخلف عن الحالة المروضة ، ففي الحالة الاولى كتبت العقوبة بالحبس في جريمة بخلة بالشرف والامانة وقضى بمزله مدة سنتين بحكوما يوقف تنفيذها وفقا لسبلا لجميع الآثار المترتبة على الحكم ، فنتجته قضاء المحكمة الادارية العليا الى أن وقف جميع آثار الحكم تشملل وقف انتهاء الخدمة باعتباره اثرا من هذه الآثار ، وهو ما لا يتوافر في الحالة المروضة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد / يعتبر مفصولا من الخدمة من تاريخ الحكم عليه ، ولا يجوز اعادته الى الخدمة الا اذا توافرت فيه شروط التعمين ومنها أن يكون قد رد اليه اعتباره . (١)

تعليقي :

بمطالعة الفتوى السابقة يتضح أن المبادئ الاساسية الواردة بها يمكن

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع — السنة السادسة والعشرون — من أول أكتوبر ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ — القاعدة رقم ٨٩ — جلسة — ٢٢ من مارس ١٩٧٢ — فتوى رقم ٣٢٩ — ملف رقم ٨٦/٣/١٤٧ .

تطبيقهما في ظل أحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مع تعديلات طفيفة نتولى ايضاحها على النحو التالي :

نصت المادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظم موظفي الدولة ،
الاسبق على أن : « تنتهى خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة ، لاحد
الاسباب الآتية : (٨) الحكم عليه في جنسية او في جريمة مخلة بالشرف »
ونصت المادة ١٣٠ من هذا القانون - قبل الغلغها بالقانون رقم ١١١
لسنة ١٩٦٠ على أن : « تنتهى خدمة المستخدم الخارج عن الهيئة ، لاحد
الاسباب الآتية : (٧) صدور حكم في جنسية او في جريمة مخلة بالشرف .

ونصت المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، الصادر بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - والذي حل محل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف
الذكر - على أن : « تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية : (٧)
الحكم عليه بعقوبة جنسية ، او في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ويكون
الفصل جوازيا للوزير المختص ، اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة » .
ثم صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالنظم السابق لهؤلاء العاملين - والذي
حل محل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ونص في مادته السبعين على أن -
« تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية : (٧) الحكم عليه
بعقوبة جنسية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات
او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة ، او بعقوبة
مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة .

ويكون الفصل جوازيا للوزير المختص ، اذا كان الحكم مع وقف
تنفيذ العقوبة » .

الوضع في ظل قانون العاملين بالدولة رقم (٧) لسنة ١٩٧٨ :

صدر النظام الحالي للعاملين المدنيين بالدولة . الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ - والذي حل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - ونص في المادة
٩٤ على أن : « تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية : (٧) الحكم
عليه بعقوبة جنسية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات
او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة ، او بعقوبة
مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ، ما لم يكن الحكم مع وقف
التنفيذ . ومع ذلك ، فلذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة ، فلا يؤدي
الى انتهاء الخدمة الا اذا صدرت لجنة شئون العاملين بقرار بسبب من
واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاء العامل يتعرض مع مقتضيات
الوظيفة او طبيعة العمل » .

القاعدة الثانية :

كيفية تنفيذ الحكم الصادر بتوقيع جزاء خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة ، وذلك في ظل العمل بالقانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وتقول الفتوى :

من حيث ان المادة ٨٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه « عند توقيع جزاء خفض الى وظيفة أدنى . وشغل العمل الوظيفية الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند احالته الى المحلّة مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأدنى بمراعاة شروط استحقاقها وتحدد اقدميته في الوظيفة الأدنى بمراعاة اقدميته السابقة فيها بالإضافة الى المدة التي قضاها في الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر في ترقّيه الا بعد بضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء ... » .

ومناد ذلك ان العبرة في تنفيذ جزاء خفض الوظيفية انما تكون بحالة العمل عند احالته الى المحلّة النيابية . ولما كان العالان في الحالة الماطة يشغلان عند الاحالة الى المحلّة النيابية الفئة الخامسة طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، فلن تنفيذ الحكم الصادر ضد كل منها بخفض الوظيفية يتم على اساس اعتبارهما شاغلين الفئة السادسة وفقا للجدول سلف الذكر ، ومن ثم ينقلان الى الدرجة الثالثة المادلة لتلك الفئة بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالتطبيق لحكم المادة ١٠٢ منه ، مع استحقاقها العلاوة المقررة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون ، والتي تحدد على اساس الراتب الذي يتقاضاه كل منهما والذي لا يتاثر بالحكمين الصادرين ضدّهما طالما انهما لم يتضمنا خفض الراتب .

اذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تنفيذ الحكمين المتولين يتم بالخفض الى الفئة السابقة على تلك التي كان العالان المذكوران يشغلانها عند الاحالة الى المحلّة النيابية مع مراعاة التعامل المتصوص عليه بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سلف الذكر . (٢)

تعليق :

جدير بالإحاطة أن المادة (١٠٢) من القانون ٧ لسنة ٧٨ تنص على :
« ينقل الملبون الخاضعون لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالعقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بصدار نظم الملبين المدنيين بالدولة والقوانين المعدلة والمكاملة الى الدرجات المالية الجديدة المعدلة لدرجاتهم وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق مع احتفاظهم بصفة شخصية بالإجور التي كانوا يتقاضونها ولو تجاوزت نهاية الأجر المقرر لدرجات الوظائف المتولين اليهسا .

وبالنسبة لمن كانوا يشغلون مناصب الوظيفية بصفة شخصية تسرى في مناصبهم الأوضاع المقررة بالموازنة العامة للدولة ونفسا للتأثير الوارد بشأن مناصبهم ، ويستحقون علاواتهم الدورية بنفسات المقررة للدرجة الشخصية التي أصبحوا يشغلونها .

ويكون ترتيب الانتماء بين المتولين الى درجة واحدة بحسب أوضاعهم السابقة » .

القاعدة الثالثة :

تحديد تاريخ فصل فرد الشرطة المحكوم عليه بمقوية مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف بعد وقفه عن العمل .

وتقول الفتوى :

من حيث أن المشرع في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ (الموند ٧١ ، ٧٧ ، ٧٤) قد أوجب انتهاء خدمة فرد الشرطة في حالة الحكم عليه بمقوية جنائية أو بمقوية مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو بالإمانة ، وأنه قصد الى أعمال أثر الفصل المترتب على الحكم الجنائي من تاريخ صدوره ، في حين أنه عندما تناول أثر الحكم التأديبي الصادر بالفصل أو الإحالة الى المعاش قضى بإنهاء خدمة الملب من تاريخ الحكم الا اذا كان موقوفا عن العمل فتنتهى خدمته من تاريخ الوقف ، ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك ، وهو ما مضاهه أنه ولئن كان المشرع قد أجاز بالنسبة للحكم التأديبي بقاءه الخدمة ، الإرتداد بتاريخ الفصل الى تاريخ سابق على تاريخ الحكم في حالة الوقف عن العمل ، فإن ذلك يعد حكما خاصا يرتد فيه تاريخ الفصل بالنص الصريح ، ولا وجه لاعماله فيما يتعلق بقر الفصل المترتب عليه الحكم

الجنائي طالما أن المشرع لم يقض به صراحة ، إذ لا مجال لأعمال القيلس في هذا الصدد لأن تلك الوسيلة من وسائل التفسير لا يجوز اللجوء إليها في نطاق الآثار المترتبة على الأحكام الجنائية . وعليه لا يجوز أعمال أثر الفصل المترتب على الحكم اعتبارا من تاريخ سابق على تاريخ صدوره إلا بنص ، ذلك أن الحكم لا يكون قابلا إلا من هذا التاريخ الأخير وحده ، ومن ثم لا يصح الارتداد بأثره بغير نص في القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن المعروضة حالته يعتبر مفصولا من تاريخ الحكم الجنائي الصادر بإدانته وليس من تاريخ وقفه عن العمل . (٢)

القاعدة للرابعة :

صدور حكم من المحكمة التأديبية في ظل قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بتخفيض ثلاثة جنيهاً من مرتب الموظف المحكوم عليه — استتار تنفيذ الحكم حتى بعد صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — مادام الموظف باقيا في الدرجة المعادلة للدرجة التي كان عليها عند صدور الحكم التأديبي .

وتقول الفتوى :

إذا كان السيد . . . قد قدم للمحكمة التأديبية على اعتبار أنه في الدرجة الثامنة بالكادر الكتابي من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وأنه قد صدر ضده حكم تأديبي بتخفيض مرتبه ثلاثة جنيهاً في وقت كان قد وضع فيه على الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي مما ثار معه التساؤل عما إذا كان من الجائز تنفيذ الحكم التأديبي بعد أن تغيرت الحالة الوظيفية للصادر ضده الحكم .

ولما كان الحكم التأديبي المشار إليه قد أصبح واجب التنفيذ متعينا أنزاله على الموظف الصادر ضده هذا الحكم بالحالة الوظيفية التي هو عليها وقت صدوره حتى لا يتعطل الحكم أو يفلت الموظف من العقاب ، فمن ثم يتعين تنفيذ الحكم بتخفيض راتب الموظف المذكور في الدرجة السادسة التي كان عليها وقت صدور الحكم . على أن يستمر هذا التنفيذ طول بقائه

(٣) جلسة ١٩٨١/١/٢١ — ملف رقم ١٧١/٢/٨٦ .

(م — هـ الحديث في الفتوى)

في تلك الدرجة والدرجة المعاملة لها التي نقل اليها من درجت قانون المللين الجديد رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ويؤيد وجهة النظر هذه ان القانون يسمح بقلبة الدعوى التأديبية ضد الموظف الذي ترك الخدمة لاي سبب كان طبقا للمادة ١٠٢ مكررا ثالثا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي صدر الحكم التأديبي المشار اليه في ظله على ان توقع عليه احدى العقوبات المبينة في المادة المذكورة ، فمن باب أولى تجوز اقلية الدعوى ضد الموظف الذي استمر في الخدمة وتضررت حالته الوظيفية ، خصوصا وان المادة ١٠٢ مكررا من ذات القانون تنص على ان « لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول وجودهم في الخدمة »

وبقاء حق اقلية الدعوى طوال تواجد الموظف في الخدمة أمر يحتسب معه ان تكون حالة الموظف قد تضررت عن تلك التي كان عليها وقت ارتكاب المخالفات التي اقيمت الدعوى من اجلها .

لذلك انتهى الرأي الى ان يستمر خصم الثلاثة جنبيهلت من مرتب المذكور طول وجوده في الدرجة السادسة من درجت قانون التوظيف التي كان عليها وقت صدور الحكم والدرجة السليمة المعاملة لها من درجت قانون المللين . (٤)

تعليق :

نرى ان المبدأ القانوني الوارد بهذه الفتوى يمكن تطبيقه في ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ لنفس الملة والاسباب التي انتهت اليها الفتوى المذكورة .

القاعدة الخامسة :

كيفية تطبيق القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ باعادة الفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم .

ونقول الفتوى :

نظم المشرع بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ اعادة المللين الخاضعين

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان التسمم الاستشاري للفتوى والتشريع — المستقلان النلسعة عشرة والمشرورن — اللجنة الاولى — فتوى رقم ٦١٧٢ — جلسة ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٥ م .

للكادر العلم الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي في ظل العمل بإحكام القسطن
 رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ من الخدمة واشترط لذلك عدم بلوغ سن التقاعد
 وعدم صحة قرار إنهاء الخدمة ، فإن تحقق هذان الشرطان ، أعيد
 العامل الى الخدمة في وظيفته السابقة او في وظيفة مماثلة لها فإن لم توجد
 اعتبر شاغلا لها بصفة شخصية حتى تخلص مع حساب مدة الفصل
 في التقاعد واستحقاق العلاوات والترقيات التي تتم بالتقاعد ، وحصلها
 كذلك في المعاش بدون عجل . فإذا كان العامل قد أقبل دسوى قبل
 العمل بالقتون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ولم يصدر فيها حكم نهائي سرت هذه
 الاحكام عليه . (٥)

القاعدة السادسة :

ينبغي ان يكون سلوك الضابط مرضيا حتى يمكن محو العقوبات التأديبية
 الموقعة عليه والاعتداد في ذلك بتقريره السري - يكفي ان يحصل الضابط
 على تقرير متوسط لاعتبار سلوكه مرضيا .

وتقول الفتوى :

انه للحكم على سلوك او عمل العامل واعتباره مرضيا يجب الاعتماد في
 ذلك بالتقرير السري السنوية باعتبار ان هذه التقرير تضمن عناصر
 معينة ثابتة مستخلصة استخلاصا سلفا من ملف خدمته ومتعلقة بعمل الموظف
 خلال السنة التي يقدم عنها التقرير . وان الرئيس المباشر المنوط به وضع
 هذه التقارير بحكم اتصاله المباشر برؤوسه واشراغهم عليهم وراقبتهم لهم
 اتسار من غيره على الحكم على مبلغ كفاية عملهم وتحري سلوكهم ومن
 خلال هذه التقرير يمكن الحكم على تقدير سلوك وعمل العامل . وحصول
 العامل في تقريره السري على درجة متوسط يكفي للحكم عليه بان سلوكه
 وعمله مرضيا استنادا الى ان مثل هذا التقرير لم يرتب عليه العقوبون اثر ما ،
 الامر الذي يعتبر معه هذا التقرير كافيًا للقول بان عمل العامل وسلوك
 العامل مرضيا في نطق احكام محو العقوبات التأديبية وفقا لما جاء بالمادة ٦٦
 من قانون هيئة الشرطة .

وانتهى الرأي الى ان حصول الضابط في تقريره السري على درجة

(٥) جلسة ١٢/١٢/١٩٧٦ - ملف رقم ٨٠٢/٤/٨٦ .

متوسط يكتفى لاعتبار أن سلوكه وعمله مرضيا عند النظر في محو العقوبات التأديبية الموقعة عليه . (٦)

تطبيق :

جدير بالاحاطة انه جاء بالفقرة الاخيرة في المادة ٦٦ من قانون الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ما يلي :

يتم المحو بقرار من المجلس الاعلى للشرطة اذا تبين له أن سلوك الضابط وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيان وذلك من واتسع تقريره السنوية ولف خدمته وما يبدية الرؤساء عنه .

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل ، ولا يؤثر على الحقوق والتمويضات التي ترتبت نتيجة له وترفع أوراق العقوبة وكل اشارة اليها وما يتعلق بها من ملف خدمة الضابط .

القاعدة السابعة :

مدة سقوط الدعوى التأديبية :

وتقول الفتوى :

من حيث أن المادة ٩١ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدتين اقرب .

وتنتطع هذه المدة باى إجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

واذ تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم يكن قد اتخذت اجراءات قاطعة للبدء . ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية .

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع — المجلدات التاسعة عشرة والعشرون — من اول اكتوبر سنة ١٩٦٤ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٦ — اللجنة الاولى — فتوى رقم ٢١٧٨ جلسة ٢١ من اغسطس سنة ١٩٦٥ .

ولما كانت المحكمة الإدارية العليا قد قضت في حكمها الصادر بجلسته ١٧/١/١٩٨١ في الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٢ عليا بأنه اذا انقضت مدة سقوط الدعوى التأديبية بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة فإنها لا تسقط بعد ذلك الا بمضى ثلاث سنوات من تاريخ آخر إجراء قاطع للجهة وذلك على أساس ان الرئيس المباشر في مفهوم القاتسون هو المخاطب دون سواء بحكم السقوط السنوي طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية بيده ، اما اذا خرج الامر عن سلطاته بإحالة المخالفة الى التحقيق ، أو الاتهام ، أو المحاكمة واصبح التصرف فيها بذلك من اختصاص غيره انقضى تبعاً لذلك موجب سريان السقوط السنوي ، والعلة في ذلك تكن في ان سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالفة مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية يعد قرينة على اتجاهه الى الالتفات عنها وجعلها ، اما اذا نشط الى اتخاذ إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وخرج الامر عن سلطاته ارتفعت قرينة التنازل هذه وخضع بالتالي امر السقوط للأصل وهو ثلاث سنوات .

ولما كان الأمر كذلك وكان زمام قبول الدعوى التأديبية بنوطاً بالمبادئ التي تضمنها المحكمة الإدارية العليا ، فإن المبدأ الذي اخذت به يكون أولى بالاتباع .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حساب مدة التقادم في الحالة الماثلة وفقاً للمبدأ الذي اخذت به المحكمة الإدارية العليا . (٧)

(٧) جدير بالذكر ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وان انتهت بجلستها في ٢١/١/١٩٨١ الى سقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة من آخر إجراء قاطع لها ، الا انها عدلت عن هذا الاتجاه وفقاً للمبدأ الذي اخذت به المحكمة الإدارية العليا المشار اليها .
(جلسة ٢/١١/١٩٨٢ - ملف رقم ٢٢/٢/٧٤٩) .

البَابُ الثَّانِي

الْحَدِيثُ فِي الْأَحْكَامِ التَّادِيَّةِ

الباب الثانى

الحديث فى الاحكام التأديبية

المقدمة

ينقسم هذا الباب الى خمسة عشر فصلا ونبين فى هذه الفصول اهم الاحكام التأديبية ذات الفائدة العملية فى اغلب المنازعات التأديبية مع التعليق على بعضها وهى :

الفصل الاول

الاحكام المتعلقة بعدم صلاحية تعيين العامل المعتقد لشرط حسن السمعة الا بعد رد الاعتبار القضائى او القانونى .

الفصل الثانى

الجرائم المخلة بالشرف — والمخلة بواجبات الوظيفة

الفصل الثالث

الاحكام المتعلقة ببطالان اسباب القرارات الادارية ، وبانعدامها

الفصل الرابع

الاحكام المتعلقة باختصاص النيابة الادارية بالتحقيق وتفتيش المنازل وحالات الاكتفاء بالتحقيق الحنائى والسلطة التعميقية للجهاز المركزى للحاسبات فى قضايا المخالفات المالية

الفصل الخامس

عكام المتعلقة بحالات الغلو فى تقدير الجزاء « حالات التشديد والتخفيف

الفصل السادس

الاحكام المتعلقة بالجزاءات التأديبية الصريحة ، والمقنعة « وطلبات محو الجزاءات »

الفصل السابع

الاحكام المتعلقة بالقصر من الخدمة وانهاؤها

الفصل الثامن

الاحكام المتعلقة بالطلب المستعجل المتعلق باستبرار صرف الراتب

الفصل التاسع

الاحكام المتعلقة ببعض النواحي الاجرائية امام المحاكم التأديبية

الفصل العاشر

الاحكام المتعلقة باختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية
والدعاوى التعقيبية على الجزاءات التأديبية

الفصل الحادى عشر

احكام متعلقة ببعض الاجراءات امام المحكمة الادارية العليا

الفصل الثانى عشر

الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا بشأن بعض الجناح
بعدم شرعية بعض القرارات التأديبية

الفصل الثالث عشر

حجية احكام القضاء الادارى واثر حجية الاحكام الجنائية
امام المحاكم العادية ، وفي المنازعات الكلاسيكية

الفصل الرابع عشر

دعوى رد القضاة ، وتطبيقها في نطاق المحاكمات التأديبية

الفصل الخامس عشر

الاحكام المتعلقة باعتراض الخارج عن الخصومة ، والمتعلقة
بالتماس اعادة النظر

الفصل الاول

الاحكام المتعلقة بعدم صلاحية تعيين المائل المتقصد لشرط
حسن السمعة الا بعد رد الاعتبار القضائي او القانوني

القاعدة الاولى :

المعايير التي ارضتها احكام المحكة الادارية العليا اعمالا لواجب المحافظة
على كرامة الوظيفة وحسن السمعة .

وفي ذلك استقرت الاجام على ما يلي :

« أولا : بان الاصل في تقدير سوء السلوك — وان كلن مبدا عابا
متملغا على تحديده أو مفهومه أو تعريفه الا أن تقدير قبليه متروك لجهة
الادارة بشرط أن يستند من وتلّج ثابتة بالاوراق لها دلالتها في تقدير
سوء سلوك الموظف واقتناعها بعدم صلاحيته للاستمرار في الخدمة . (١)

ثانيا : ان الموظف مطالب على الدوام بالحرص على اعتبار الوظيفة
التي ينتمى اليها حتى ولو كلن بعيدا عن نطاق اعمالها . وانه لا يجوز أن
يصدر منه ما يمكن أن يعتبر منقضا للثقة الواجبة بيه والاحترام المطلوب
له والذي هو عدته في التمكين لسلطة الادارة وبث هيبتها في النفوس . (٢)

ثالثا : ان بعض الوظائف تحتاج في شروط شغلها أو في سلوكهم
الوظيفي بحكم حساسية عملهم — التشدد في تطبيق « معيار حسن السلوك
وسيوته » وفي هذه الحالة يجب عليهم أن يناو بانفسهم أو بسلوكهم على
الجنليا التي تحوم حولها الشبهات أو تلوكها اللسن عند رصد بعض
التمرسات .

وتطبيقا لذلك ادانت المحكة الادارية العليا احدي المرسلت — التي
تعمل في خدمة جمهور رواد المستشفى لانها يجب أن تتطلى بالبعد عن الشبهات
التي تلوكها اللسن . (٣)

-
- (١) المحكة الادارية العليا : السنة الثالثة — قاعدة ٨٨ .
 - (٢) المحكة الادارية العليا : السنة السادسة — قاعدة ١٤٧ .
 - (٣) المحكة الادارية العليا : السنة السابعة — قاعدة ١٤٧ .

القاعدة الثانية :

شرط الصلاحية اللازمة للتعين :

المبدأ الأول : انص على أنه يشترط فيمن عين عملاً بشركة قطاع عام ألا يكون سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أيما كانت هذه العقوبة المحكوم بها ، يترتب بطريق اللزوم اعتبار المحكوم بسوء السمعة والسمعة ، فاقد شرط الصلاحية للتعين .

المبدأ الثاني : لا يجوز تعيين هذا العامل بلحدي شركات القطاع العام إلا بعد رد اعتباره إليه .

المبدأ الثالث : أن رد الاعتبار سواء كان قضائياً أو قانونياً لا يزيل حكم الإدانة إلا بالنسبة إلى المستقبل ، فيصبح المحكوم عليه ابتداء من تاريخ رد الاعتبار في مركز ما لم تسبق إدانته .

المبدأ الرابع : مؤدى أن المحكوم عليه بعقوبة الجنائية - وقد استند شرط الصلاحية اللازمة قانوناً للتعين - يكون قرار تعيينه باطلاً بطلاناً مطلقاً لا تلحقه اجازة لأن شروط التعيين مقررّة للمصلحة العامة ، وهي قواعد أمرة ملزمة للعامل والشركة ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها .

وتقول المحكمة :

وحيث أن مما تنمّاه الشركة الطاعنة بأسباب طعنها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتاويله ، وبينا أن ذلك نقول أن المطعون ضده ادخل الخس عليها عند صدور قرار تعيينه لديها إذ قدم إليها صحيفة الحالة الجنائية خالية من السوابق وشهادتي خبرة بعمله السابق لأثبتت صلاحيته ، إلا أنه تبين لها تزوير هاتين الشهادتين إذ سبق الحكم عليه في الجنائية " رقم ٤٣٧٥ لسنة ١٩٥٩ السويسي " بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه عن جريمة رشوة ولم يكن قد حكم برد اعتباره إليه حين صدور قرار تعيينه لديها فأصدرت قراراً بسحب القرار السابق بالتعيين لمخالفته للقانون ، ولكن الحكم المطعون فيه قضى له بالتعويض تأسيساً على أن الحكم برد اعتبار المطعون ضده وإن كان لاحقاً على قرار التعيين يصح ما لحق هذا القرار من بطلان مما يجعل انتهاء العقد في تاريخ لا حق بغير سبب مشروع بوجب التعويض . حال أن الطاعنة سحبت قرار التعيين لمسا تبتت بطلانته لمخالفته أحكام اللائحة رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ولأن رد الاعتبار ينصرف أثره إلى المستقبل ، ويكون خطأ في تطبيق القانون وتاويله .

وحيث أن هذا النعمي سعيد فذلك لأنه لما كتبت المادة الرابعة من تنظيم المبلين بقطاع العلم الصالح بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ - الذي يحكم واقعة الذموى - تنص على أن « يشترط تبين معين علما ما يأتي : (١) (ب) أن يكون محو السيرة حسن السمعة (ج) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بمقوية جنسية أو بمقوية متيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو بالآفة ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره . . . » بما مفاده أنه يشترط تبين معين علما ألا يكون سبق عليه الحكم بمقوية جنسية أيا ما كانت هذه للمقوية المحكوم بها إذ يترتب عليه بطريق اللزوم اعتبار المحكوم عليه سوء السيرة والسمعة فقد شرط الصلاحية للتميين ولا يجوز تعيينه بلحدي شركات القطاع العلم ألا بعد رد اعتباره إليه ، لأن رد الاعتبار سواء أكن قضائيا أو قانونيا لا يزيل حكم الإدانة بالنسبة إلى المستقبل فيصبح المحكوم عليه ابتداء من تاريخ رد اعتباره في مركز من لم تسبق إدانته ، ولأزم ذلك أن المحكوم عليه بمقوية جنسية وقد انتقد شروط الصلاحية اللازمة قانونا للتميين يكون قرار تعيينه باطلا بطلانا مطلقا لا تلحقه اجازة لأن شروط التمين التي انصحت عنها المادة الزابعة من القرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليها مقررة للمصلحة العامة وهي قواعد أمره ملزمة للمبل والشركة ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، ولما كان واقع الدعوى الذي سـجـله الحكم المطعون فيه وكشفت عنه الصورة الرسمية للمستندات المقدمة من الطاعنة إلى هذه المحكمة انه حكم على المطعون ضده بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٠ بمقوية السجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه عن جريمة رشوة في « الجنلية رقم ٤٣٧٥ سنة ١٩٥٩ جنليات السويس » المقيدة برقم ١٤ سنة ١٩٦٠ « أمن دولة عليا » وأنه تقدم بطلب إلى الطاعنة للتميين لديها أرفق به صحيفة حلقه الجنائية ثبت بها ظلها من السوابق ، وشهادتي خبرة ، فأصدرت قرارا بتعيينه لديها في ٢١/١٢/١٩٦٦ باعتباره مستوفيا شروط التمين ، ولما تبين أنه سبق الحكم عليه بمقوية الجنلية المذكورة ، وأنه لم يحكم برد اعتباره فيها إلا بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٠ من محكمة جنليات الجيزة ، وأن مسوغات التمين المقدمة منه إليها مزورة ، ومن بينها صحيفة الحالة الجنائية وشهادتي الخبرة عن عمله المدعى به في شركة لغرى ، وأنها عن ذات مدة قضائه عقوبة السجن ، أصدرت الطاعنة في ٢١/١/١٩٧٢ قرارا بسحب تعيينه لديها ، فيكون هذا القرار الآخر بنأى عن التمسك ، ولا يترتب تمويل للمطعون ضده سيما أن الغش يفسد التصرفات إذا لم تكن الطاعنة لتبرم عقد العمل مع المطعون ضده لو لم يخل عليها الغش

بتقديم تلك المستندات غير الصحيحة ليثبت بها استيفاءه شروط التعيين على خلاف الحقيقة ، ولا يخفى من ذلك قرار رئيس مجلس إدارة الطاعة الصادر في ١٩٧١/٨/٨ بحفظ الموضوع مالم ان قرار تعيين المظنون ضده باطل بطلاناً مطلقاً غير قابل للتصحیح لصنوره بالمخالفة لاحكام المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ . لما كان ما تقدم وكان الحكم المظنون فيه يخالف هذا النظر وقضى للمظنون ضده بالتعويض تأسيساً على ان « الثابت من مذكره النيابة الادارية لوزارة التكوين المؤرخة ١٩٧١/٧/٢ بشأن التحقيقات التي اجرتها في القضية ٨٠ سنة ١٩٧١ تبين ان التحقيق تناول واقعتين ... الثانية ما تكشف عنه التحقيق من ان المستأف - المظنون ضده - سبق الحكم عليه بالسجن ثم صدر حكم برد اعتباره ومدى سلامة القرار الصادر بتعيينه بالشركة » ويعرض هذه الفكرة على رئيس مجلس ادارة الشركة المستأف عليها - الطاعة - اصدر قراره على ذات الفكرة في ١٩٧١/٨/٨ . بحفظ الموضوع الخاص بصدر حكم جنائي ضد المستأف - المظنون ضده - نظراً لحصوله على حكم برد اعتباره ، وذلك لاعتبارات انسانية (السلوك الطيب فترة عمله) ، ومضاد هذا القرار ان رئيس مجلس الادارة قد اجاز ما قد يكون شطب عقد العمل من فسخ بسبب اخفاء المستأف - المظنون ضده - لهذه الواقعة وتقديره صحيفة جنائية خالية للواقع ، والقول بان قواعد التعيين الواردة في المادة ٤ من اللائحة ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ هي قواعد آمره ، لا يملك رئيس مجلس الادارة الاتفاق على مخالفتها ولا يناقض هذا النص ذلك بان المادة المذكورة قد اشترطت تعيين معين عملاً . . . الا يكون قد سبق الحكم عليه بمقوية جنائية او بمقوية مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره والثابت ان المستأف المظنون ضده - وقد صدر قرار رئيس مجلس الادارة المشار اليه في ١٩٧١/٨/٨ كان قد سبق الحكم برد اعتباره في ١٩٧٠/١١/٢٤ ومن المقرر ان الحكم برد الاعتبار طبقاً للمادة « ٥٢٢ » اجراءات جنائية يترتب عليه ازالة الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق ومن ثم فان قرار رئيس مجلس الادارة الصادر بتاريخ ١٩٧١/٨/٨ ان لم يكن قد تضمن اجازة عقد العمل من وقت نشوئه فان على الاقل قد اجازته من تاريخ الحكم بـ « اعتبار المستأف - المظنون ضده - وهو في هذا يكون قد صدر من يملك اصداره وليس في ذلك مخالفة لاحكام اللائحة المشار اليها . . . والثابت ان المستأف المظنون ضده - كان في عمله حتى اصدر رئيس مجلس الادارة قراره الاخير بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٢ والذي تضمن سحب قرار تعيين المستأف - المظنون ضده - رقم ٢١ سنة ١٩٦٦ مستنداً في ذلك الى ذات السبب وهو الحكم على المستأف - المظنون ضده - بمقوية جنائية ومترعاً بالمادة الرابعة من اللائحة

٢٢٠٩ سنة ١٩٦٦ ، فإن هذا القرار يكون في حقيقته انتهاء للعلاقة العمل على غير مقتضى ودون سبب مشروع من جانب رب العمل ، ذلك لان رب العمل وقد قبل بتاريخ ١٩٧١/٨/٨ استمرار المستأف - المظنون ضده - في عمله وعلى النحو السالف بيانه فان تذرعه بذات السبب لانتهاء العلاقة يكون فسخا للمقعد بغض سند ومشويا بالتقصيف وهو ما مؤداه ان الحكم المظنون فيه اعتبر حصول المظنون ضده على حكم برد اعتباره اليه في تاريخ لاحق على القرار الصادر بتعيينه بالمخالفة للشروط المبينة بالمادة الرابعة من نظام العاملين الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ السالفة البيان يصحح ما شاب ذلك القرار من بطلان وغش ادخله المظنون ضده على الطاعنة ، كما اعتبر ان قرار مجلس ادارة الطاعنة الصادر في ١٩٧١/٨/٨ بحفظ ما تبين من صدور حكم بمقوية جنائية على المظنون ضده تغل يحسا على سحب قرار تعيين المظنون ضده لما شابته من بطلان مطلق ، واعتبر هذا القرار الاخرى فسخا بغض سند مشويا بالتقصيف ، يوجب التمييز ، ومن ثم يكون الحكم اخطا في تطبيق القانون وتاويله ، بما يوجب نقضه بغض ما حاجة لبحث بقى وجوه الطعن . (٤)

تعليمي :

ان صدور الحكم في هذه القضية صدر في الطعن امل محكمة النقض لان المنازعة متعلقة بعمل شركات القطاع العام في منازعة يختص بها القضاء العادي ، الا اننا قد اوردنا هذا الحكم لما يشتمل عليه من مبادئ قانونية هامة ، يمكن الاهتداء بها امل القضاء الاداري اذا ما تعلقت المنازعة بعمل من عمل الحكومة ، او الهيئات ، او المؤسسات العامة ، او اجهزة الادارة المحلية ، وهي تلك المنازعات التي يختص مجلس الدولة بنظرها بهيئة قضاء اداري ، او بهيئة قضاء تاديبى ، وذلك مع ضرورة اجراء الملامات اللازمة بين الاجراءات المتبعة امل كل من القضاء العادي والقضاء الاداري ، مع الاحاطة بان المنازعات التأديبية المتعلقة بالعاملين بشركات القطاع العام تنظر امل المحاكم التأديبية بمجلس الدولة حسبما سبق بيانه .

القاعدة الثالثة :

الحكم الفعلي لا يصلح للاستدلال على سوء السمعة - سقوط الحكم الفعلي بغض المدة عليه ، دون ان يصدر من المحكوم عليه ما يشتمل عليه

(٤) الطعن بالنقض رقم ٢٩٥ له ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٨ .

يؤخذ عليه - أشهر - عدم إمكان القول بتخلف شرط حسن السمعة اللازم
لصلاحية اللازمة لتولى الوظيفة .

وتقول المحكمة :

نعتزى ما قالته المحكمة الادارية العليا في الموضوع حيث تقول :

.
.

ومن حيث أن الطاعن قد اقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري طالبا
الحكم بإلغاء القرار الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ بسحب قرار
تعيينه وبإلزام الوزارة بأن تدفع له تعويضا مؤقتا قدره قرش
صاغ واحد .

ومن حيث أنه عن طلب الإلغاء فإن الوزارة قد أصدرت قرار السحب المنه
عنه استنادا إلى أن قرار تعيين الطاعن الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٥
صدر معيبا لفقدان الطاعن شرط حسن السمعة بسبب الحكم عليه غيابيا
في ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ بحبسه ستة أشهر مع الشغل في جريمة من
جرائم هتك العرض .

وليس من العدل في شيء أن يحتج على إنسان بحكم صدر بنسائه على
أقوال خصه ودون أن يمكن هو من ابداء أوجه دفاعه . ذلك فضلا عن أن
الحكم الصادر في الغيبة يتميز عن الحكم الحضورى بأنه جائز الطعن فيه
بالمعارضة أمام القاضى الذى أصدره ، ومعلوم أنه حكم قابل للطعن ،
حكم غير بات ، ويتوقف مصيره على الفصل فى المعارضة المقدمة بشأنه .
فالحكم الغيابى ، والحالة هذه ، لا يصلح البتة للاستدلال على سوء السمعة
أو على حسنها . وفي وقائع هذا الطعن فإن الحكم الغيابى المشار إليه قد
سقط بمضى المدة عليه ، ولم يصدر من الطاعن بعد ذلك ما يشينه أو يؤخذ عليه .

ومن حيث أنه على فرض أن قرار تعيين الطاعن قد صدر معيبا لتخلف
شرط حسن السمعة فيه وقت التعيين وهو شرط من شروط الصحة فإن أقصى
ما يترتب على فقدان قرار التعيين لهذا الشرط هو قابليته للسحب أو الإلغاء
خلال الستين يوما التالية لتاريخ صدوره بحيث يتمتع على جهة الإدارة بحبه
بعد فوات هذا الميعاد وصيرورته حصينا من الرجوع فيه .

ومن حيث أن قرار السحب المطعون فيه قد صدر في ٢٥ من مايو سنة
١٩٥٩ بعد مضي أكثر من أربع سنوات على قرار التعيين أى في وقت كان فيه

هذا القرار الاحمر قد اصبح حسيما من الرجوع فيه وبذلك يكون قرار السحب قد صدر مخالفا للقانون ويتمين لذلك القضاء بإلغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الحكومة بمصروفات هذا الطلب وغنى عن البيان انه يتمين على الموظف أن يلتزم السلوك الحيد سواء في حيقه السابقة لتوظيفه او اللاحقة عليه فلذا ما تبين للجهة الادارية أن الطاعن لم يلتزم السلوك الحيد في أى وقت كان لها أن تصدر قرارا بفصله لتخلف شرط حسن السمعة بالنسبة اليه .

ومن حيث أنه عن التعويض الذى يطلب الطاعن الحكم له به فانه وقد أجابته المحكمة الى طلب الإلغاء فلا محل للحكم بتعويض اذ في الحكم له بالإلغاء ما يجبر كل ضرر ويتمين لذلك القضاء برفض هذا الطلب مع الزام الطاعن بمصروفاته .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يتمين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برفض الدفع بعدم قبول طلب الإلغاء ، وبقبوله وبإلغاء القرار الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ بسحب قرار تعيين الطاعن والزام الحكومة بالمصروفات المناسبة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وبرفض الدفع بعدم قبول طلب الإلغاء ، وبقبوله ، وبإلغاء القرار الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ بسحب قرار التعيين ، والزمته الحكومة بالمصروفات المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات (٥) .

(٥) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا —
السنة العاشرة من اول أكتوبر سنة ١٩٦٥ الى آخر يونيه سنة ١٩٦٦ —
في القضية رقم ١٢٠١ لسنة ٧ القضائية — جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٦ —
ص ٤٩٦ — ٥٠٤ .

١ م — ٦ الحديث في الفتاوى (

الفصل الثاني

الاحكام المتعلقة بالجرائم المخلة بالشرف

والمخلة بواجبات الوظيفة

(اولا) الجرائم المخلة بالشرف

القاعدة الاولى :

تعريف الجرائم المخلة بالشرف :

*** وفي ذلك قضت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٤٩٢ لسنة
٥ اتي عليا بجلسة ١٩٧٢/١/٢٢ بأن :

« الجرائم المخلة بالشرف لم تحدد في قانون العقوبات او في اي قانون
سواء تحديدا جليما ملما كما انه من المتعذر وضع معيار مقيع في هذا الشأن ،
الا انه يمكن تعريف هذه الجرائم بانها هي تلك التي ترجع الى ضعف في الخلق
والانحراف في الطبع مع الاخذ في الاعتبار طبيعة الوظيفة ونوع العمل الذي
يؤديه المائل المحكوم عليه ونوع الجريمة والظروف التي ارتكبت فيها والانفعال
المكونة لها ومدى كسفها عن التاثير بالشهوات والنزوات وسوء المسيرة والصد
الذي ينمكس اليه اثرها على العمل وغير ذلك من الاعتبارات .

ومن حيث ان جنحة تبديد منقولات الزوجية تكون دائما نتيجة المصادمات
والتنازعات التي تقع بين الزوجين وهي تقع دائما في محيط الاسرة وجوها المائلي
ومن ثم فانها وان وصفها القانون بانها جريمة تبديد الا ان ذلك لا يعتبر كافيا
بذاته لاعتبارها جريمة مخلة بالشرف واحمها ان تكون ذنبا اداريا يسوغ مؤاخذة
المعامل عليه تاديبيا ولو ان المجال الذي ارتكب فيه هذا الذنب خارج نطاق عمله
الوظيفي لان هذا العمل يكون في حد ذاته سلوكا معيبا ينمكس اثره على كرامة
الوظيفة ويمس اعتبار شاعلها ويزعزع الاطمئنان الى استقامة القائم بامبالتها
ويتناقى مع ما يتطلّى به من طيب الخصال » .

القاعدة الثانية :

لا يوجد تحديد قانوني للجرائم المخلة بالشرف :

ان القانون لم يحدد ما يعتبر من الجرائم مخلا بالشرف والامانة

فالمبدأ من ذلك ان يكون هناك مجال للتقدير وان تكون النظرة اليها من المرونة بحيث تساهل تطورات المجتمع وتقول المحكمة .

« ان الجريمة المخلة بالشرف او الامة هي تلك التي ينظر اليها المجتمع على انها كذلك وينظر لفاعليها بعين الازدراء والاحتقار ويعتبره ضميم الخلق منحرف الطبع دنىء النفس ساقط المروءة فالشرف والامعة ليس لهما مقياس ثابت محدد بل هما صفتان متلازمان لجسوة المبادئ السلبية والمثل العليا التي تواضع الناس على اجلالها واعزازها في ضوء ما تفرضه قواعد الدين ومبادئ الاخلاق والقانون السائدة في المجتمع ، فهذه القواعد والمبادئ تتداخل جميعا وتتآلف كلها لينشأ من مجموعها المفهوم العام لمعنى الشرف والامة في المجتمع ويتكون على اساس ميزان اجتماعي يزن الحسن والقبح ويميز بين الخير والشر ويفرق بين الفضيلة والرذيلة وهذا المفهوم لا يخضع لمعيار ذاتي يرجع فيه الى كل شخص على حدة وتتغير بتقديره الذاتي بل هو مفهوم اجتماعي لما تواضع عليه الناس في مجتمع معين وهو لذلك يتبع المجتمع في تطوره ويختلف بحلوله باختلاف الزمان والمكان وتبعا لاختلاف العادات والتقاليد والمعتقدات والمبادئ المستمدة من قواعد الدين والقانون ، فما قد يعتبر لهما بالشرف والامة في مجتمع معين قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر او في زمان مختلف ، كل ذلك تبعا لتطور الفكر الاجتماعي ومدى التزام السلوك الاجتماعي بقواعد الدين والاخلاق السائدة في العصر وكلما اقترب الدين من الحضارة كلما ارتفع المعيار الخلقى وارتقى السلوك في المجتمع ، وعلى كل فانه ينبغي ملاحظة مدى التقارب او التباعد بين الدين والقانون في هذا المجال وبمراعاة ان القانون هو المصدر الاساسي والمألزم لقواعد السلوك في المجتمع الامر الذي ينعين معه ان تكون مبادئه وقواعده محل اعتبار كبير عند تحديد المفهوم الاجتماعي لامر من الامور فالخير والميسر والربا كلها امور تحرمها احكام الدين وتحظرها قواعد الشرع الحنيف بينما قد تكون في القانون جائزة بقيود وشروط محظورة عند الاخلال بهذه القيود والشروط حظرا يبلغ القبح الجنائي في بعض الاحوال فقد اجاز القانون الانجار في الخير وتعمليها بشروط واباح القبح الجنائي في بعض الاحوال فقد القروض في حدود معينة واجاز الرهان والسباق واوراق النسيب بشروط مع ان هذه الامور تشترك مع الميسر في الطبيعة ان لم تكن بعض مظاهره وانواعه ، ومن ثم فانه وان كان لعب القمار يعتبر من كبائر الاثم التي نهت الشريعة عن اقتراحها ويشكل ايضا جريمة وضعية فرض فيها الشارع عقوبة جنائية ، الا انها مع ذلك لا تعتبر في نظر الشارع الوضعية بصفة عامة وبمطلق من الجرائم المخلة بالشرف او الامة بالمعنى المقصود في قانون التوظيف وآية ذلك ان هذا القانون قد حظر على الماعل لعب القمار في الاندية او المحال العامة واعتبر هذا المحذور

فنيا تأديبيا يسوغ موازنة المابل من التاحية الادارية ، فلو ان هذا الفعل يشكل جريمة ماسة بالشرف والامانة وهى التى يترتب على انتهاها وإدانة فاعلمها منسله من الخدمة بقوة القانون اعيالا لنص الفقرة ٧ من المادة ٧٧ من قانون نظام المبلين المنيين بالدولة الذى الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ والنس تقبل المادة « ٧٠ » من قانون نظام المبلين المنيين الجديد الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — لو كان الامر كذلك لما كان بالمشرع حلة الى النص على لعب القبل ضمن الذنوب التأديبية التى حظر على المبلل اقتنائها واكتفى بالحكم العلم المقرر فى شأن الجريمة المخلة بالشرف والامانة شأنها فى ذلك شأن بقى الجرائم الاخرى الماسة بالشرف والامانة كالمسقة والنصب وخيلة الامانة والجرائم الخلقية والنس لم ينص عليها قانون نظام المبلين اكتفاء بالاثتر المترتب على ادانة فاعلمها بحكم جنلى الذى يؤدى الى انهاء خدمة المبلل بقوة القانون (١) .

تعليق :

جدير بالاحاطة ان القاعدة الواردة بالحكم سالف الذكر ما زالت سالمة للتطبيق فى ظل قانون المبلين المنيين بالدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ مع اجراء الماسك التى يتطلبها هذا القانون على سبيل المثال جاء بالفقرة المسليمة بالمادة (٧٧) من القانون ٦ لسنة ١٩٦٤ الواردة بالفصل الحادى عشر المتعلقة بانتهاء الخدمة ان انتهاء الخدمة يكون بسبب « الحكم على المبلل بمقوبة جنلية او فى جريمة مخلة بالشرف والامانة ويكون الفصل جوازيا للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ المقوبة » .

وينضج من النص السابق ان القانون لم يضع معيارا محددا للجرائم المخلة بالشرف وجمل الفصل جوازيا للوزير .

كما ان هذا القانون لم يربط عقوبة الفصل الوجوبى على لعب القبل فى الاندية او المحل العامة فقد نصت الفقرة المسكسة من المادة (٥٧) من القانون ٦ لسنة ١٩٦٤ التى وردت بالفصل الثلث المطلق بواجب المبلين والاعمال المحظورة عليهم ما يلى :

« ان يلعب القبل فى الاندية والمحل العامة » ومن هنا ينضج ان المشرع لم يربط عقوبة الفصل الوجوبى على لعب القبل والا لما ادخل هذا الذنب

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى تدرتها محكمة القضاء الادارى — السنة الثالثة — من اول اكتوبر سنة ١٩٧١ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٢ — الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٢ التضايقية — جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧١ قاعدة ٢٢ — ص ١٨٠ — ١٨٢ .

ضمن الاعمال المحظورة دون الاعمال التي توجب الفصل والتي جسامت بنص صريح بالفصل الحادي عشر .

وبالرجوع الى القانون الجديد رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ يلاحظ ان الفقرة السابعة من المادة (٩٤) الواردة بالفصل الثلثي عشر والمتعلق بانهاء الخدمة لم تنص صراحة على تحديد الجرائم المخلة بالشرف او الامانة وانما اشترط المشرع ثبوت هذه الجرائم بالحكم على مقررنها بمعقوبة جنسية او بمعقوبة مقيدة للحرية حيث نصت هذه الفقرة على ما يلى :

« الحكم عليه بمعقوبة جنسية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات او ما يملأها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة او بمعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ »

كذلك نصت الفقرة (١٣) من المادة (٧٧) من الفصل العاشر في واجبات العاملين بالدولة والاعمال المحظورة عليهم بالقانون ٧ لسنة ١٩٧٨ على انه يحظر على العامل « ان يشرب الخمر او ان يلعب القمار في الاتدية او المحال الصلبة » .

ومن هنا يتضح ان نية المشرع في القانون الجديد لم تتجه ايضا الى فصل العامل فصلا وجوبيا في هذه الجرائم والا لما اوردتها في الاعمال المحظورة وليس ضمن الجرائم التي ترتب انها انتهاء الخدمة غير انه اذا ترتب على هذه الجرائم المخلة بالشرف الحكم على العامل بمعقوبة جنسية او بمعقوبة مقيدة للحرية ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ فانه يترتب على ذلك انتهاء خدمة العامل .

القاعدة الثالثة :

نصت المادة ٧/٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على انتهاء خدمة العامل اذا حكم عليه بمعقوبة جنسية او في جريمة مخلة بالشرف او الامانة — يشترط لذلك ان يكون الحكم نهائيا — الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنائيات براءة التهم في جنسية لا يعدو ان يكون حكما تهديديا مؤقتا — لا يصح الاستناد الى هذا الحكم في تطبيق حكم المادة ٧/٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

نكتفى بمضمون هذه القاعدة لوضوحها (٢) .

(٢) مجموعة الجادىء القانونية التي قررتها محكمة القضاء الادارى في القضية رقم ١٤ لسنة ٢ قضائية — جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٧٢ — ص ٨٩ — بند ٧١ .

القاعدة الرابعة :

جريمة التهديد التي تقع من الحارس على أمواله المحجوز عليها - جريمة مخلة بالشرف - اثر ذلك - انتهاء المأهل بالحكم عليه في هذه الجريمة .
نكتي بضميون هذه القاعدة لوضوحها (٣) .

القاعدة الخامسة :

جريمة احراز المخدرات بغير قصد الاتجار وبغير قصد التعاطي أو الاستعمال تعتبر جريمة مخلة بالشرف اذا كانت الظروف التي اوتيت فيها تؤدي الى اعتبارها كذلك .
نكتي بضميون هذه القاعدة لوضوحها (٤) .

(ثانيا) الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة

القاعدة السادسة :

التطاول على الرؤساء بما لا يليق أو تهديم أو التشهير بهم يشكل مخالفة تأديبية قوامها الإخلال بواجبات الوظيفة .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث انه يستفاد من هذا المرد الفصل لعناصر الشكوى ولما اسفر عنه تحقيقها ان الشكوى انما استهدف من شكواه التشهير برئيس مجلس ادارة الشركة وبغيره من المسؤولين فيها والتطاول عليهم واتهامهم بما يشينهم ويهدر سمعتهم وكرامتهم ، وقد لجأ في سبيل ذلك تارة الى اختلاق وقائع لا أساس لها من الاصل ، وتارة أخرى بقلب واقعة لا يأخذ عليها ثوب المخالفة ، وتارة ثالثة بتخاذل ما قد يكون مخالفة من أحد الممثلين أو بعضهم ذريعة لاتهام رئيس مجلس الادارة بأبور لا يد له فيها ولا تجوز مساطلة عنها . وقد افصح الشكوى في مصدر شكواه وفي عريضة دعواه رقم ١٢٠ لسنة ٦ » القضائية عن أن باعته على تقديم الشكوى هو الرد على قرار رئيس مجلس

-
- (٣) نفس المرجع السابق - الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢ قضائية - جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧١ - ص ١٣٠ بند ١٧
(٤) نفس المرجع السابق - الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢ قضائية - جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٢ - ص ٥٥٨ بند ٦٧ .

الإدارة لوقفه احتياطيا عن العمل في فبراير سنة ١٩٧٢ للخالفات التي نسبت إليه آنذاك وأحيل بسببها للتحقيق أتم النيابة الإدارية ، وفي ذلك ما يؤكد أن الغلبة من الشكوى هي مجرد التأكيد والتشهير وليس ابتغاء المصلحة العامة ، ولا سيما وأنه لم يتعرض فيها لمنع أية مخالفة من المخالفات التي أوقف بسببها ، ولم يشر إلى أي دليل أو قرينة على صحة ما ورد بها ، ولم يبد أي دفاع عن نفسه في التحقيق مذكرا بالامتناع بدون وجه حق عن إبداء أقواله فيه ، مع أنه سبق أن أبدأها باعترافه أتم جهات أخرى ، ولم يقدم أثناء مراحل نظره دعوى إلغاء قرار الجزاء ما ينفي به أنه لم يتقدم شكوى كيدية .

ومن حيث أنه من الجائز المقرر أنه وأن كل حق الشكوى مكفولا دستوريا وأن للملأل أن يبلغ عن المخالفات التي تصل إلى علمه توحيا للمصلحة العامة ، إلا أنه يتعين عليه عند قيامه بهذا الإبلاغ ألا يخرج عما تقتضيه الوظيفة من توقيف الرؤساء واحترامهم وأن يكون قصده من هذا الإبلاغ الكشف عن المخالفات توصلا إلى ضبطها لا أن يلجأ إليه مدفوعا بشهوة الإضرار بالرؤساء والتكيد لهم الطعن في نزاهتهم على غير أساس من الواقع كما لا يسوغ أن يتخذ من الشكوى رمية للتطاول على رؤسائه بما لا يليق ، أو تهديد والتشهير بهم ، وعلى ذلك مما خرج الملأل في شكواه على هذه الحدود فإنه يكون قد أخل بواجبات وظيفته وأرتكب ذنبا يستوجب المؤاخذة والمقلب التتدبى .

ومن حيث أن الثابت فيما تقدم أن المظمون ضده قد ارتكب المخالفة التي جى عليها قرار الجزاء المظمون فيه الذى قضى بخفض وظيفته ومرتبه وأن صدور هذه المخالفة من فى مثل وظيفة المدعى وثقافته القانونية أمر من شأنه أن يسبغ عليها طابع الجسامة ومن ثم يقتضى تشديد العقاب وعلى ذلك يكون القرار المذكور قد صدر مستوفيا أركانه القانونية ومتفقا مع حكم القانون فيما قام عليه من سبب وما انتهى إليه من جزاء وإذا ذهب الحكم المظمون فيه إلى غير ذلك فإنه يضمن الحكم بالفالته فيما قضى به من إلغاء هذا القرار ويرفض الدعوى بالنسبة له » (هـ) .

القاعدة السابعة :

صدور عبارات شائنة من الموظف بقصد النيل من رؤسائه يعد مخالفة تأديبية ولا محل للتول بأن هذه العبارات صدرت فى اجتماع سياسى بالشركة ولم يكن خلاله قلما بأعمال وظيفته .

(هـ) المحكة الإدارية العليا — (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ٢/ح — ص ١٦٨٨ — ١٦٨٩ .

ونقول المحكمة :

« ان العبارات التي صدرت من المظنون ضده شائعة بذاتها وتحمل معنى الاهانة ، بحيث لا تترك مجالا لافتراض حسن النية بل تقطع بأنه قصد بها النيل من اثنين من رؤسائه والتشهير بهما والحق من قدرهما أثناء مناقشة موضوعات تدخل في صميم اختصاصهما باعتبارهما من مديري الشركة وذلك في اجتماع ضم كثيرا من المعلنين فيها — وهي عبارات لم يكن المقام يقتضيها ولا يبررها قول المظنون ضده انها كانت وليدة لحظة انفعال بعد مهاجمة السيد / لقسم الصيانة اذ ان ما ادلى به هذا الاخر أثناء الاجتماع قد خلا من اى استفزاز او تمد — وبذلك المظنون ضده على الوجه السابق بيليه ينطوى على خروج عما تقتضيه وظيفته من احترام لرؤسائه وتوتيرهم .

ولا حجة في قوله ان الاجتماع كان سياسيا وانه لم يكن خلاله تقيا باعمال وظيفته بل كان يباشر حقوقه السيادية متحررا من السلطة الرئسية وعلاقة العمل — ولا حجة في ذلك اذ فضلا عن ان واجب كل من يشترك في اجتماع ان يجنب الانفاظ الجارحة وان يصون لسانه عما فيه تشهير بغيره واهانة له دون مقتضى — فان الاجتماع سالف الذكر قد انعقد بدعوة من رئيس مجلس الادارة والنقى فيه اعضاء مجلس الادارة وكثير من مديري الشركة باعضاء لجان الوحدات الاساسية للاتحاد الاشتراكي واللجنة النيابية للمعلنين بالشركة وكان الغرض من انعقاده مناقشة ما أنجزته الشركة وهو منوط بها في الخطة المقبلة — وبذلك كان الموضوع المطروح للبحث هو عمل الشركة وانتاجها وما قد يقتضيه ذلك من التعرض لمسئولية واختصاصاته القائمة على ادارتها والمنفذين لأوجه نشاطها — وانه ولئن كان لكل من المشتركين في هذا الاجتماع ان يبدي رأيه بحرية وصراحة تامة وان يتناول بالنقد ما يراه جديرا بذلك من اعمال الشركة ايا كان المسئول عنه — وان يقترح ما يراه كميلا بعلاج ما فيها من عيوب ، الا انه ليس له ان يجاوز ذلك الى الطعن والتجريح والتطاول دون مقتضى على الزلاء والرؤساء والا اصبح مثل هذا الاجتماع مجالا للنيل من الرؤساء والتشهير بهم والحط من كرامتهم الامر الذي لا يتفق مع المصلحة العامة وما تقتضيه من قيام الثقة والتعاون بين المعلنين رؤساء وبرؤوسين — بل ومن شأنه ان يفسد الغرض الذي من اجله عقد الاجتماع .

لذلك فان وقوع المخالفة المتسوية الى المظنون ضده أثناء الاجتماع سالف الذكر ، وهو حسبما سبق ذكره من اجتماع وثيق الصلة باعمال الشركة

وباختصاصات العاملين فيها ومسؤولياتهم ليس من شأن اعفاؤه من المسؤولية عما بدر منه من عبارات غير لائقة تنطوي على خروج على مقتضيات وثيقته على وجه يستوجب مؤاخضته تأديبيا « (٦) .

القاعدة الثالثة :

وجوب تنفيذ العامل لأوامر الإدارة أيا كان رايه فيها طالما وصلت اليه من القنوات التنظيمية للجهاز الإداري .

وتقول المحكمة :

« ان المبادئ المستقرة في علم الإدارة المعلقة ان الموظف أو المأمال بالمعنى الحديث يخدم الدولة ويخضع للحكومة القابلة وينفذ تعليماتها حتى لو تعارضت مع المذهب السياسي الذي يدين به ان كل مغايرة للمذهب السياسي للحكومة القابلة .

وانطلاقا من هذا المفهوم يجب على العامل ان ينفذ اوامر الإدارة طالما وصلت اليه من القنوات الشرعية الصحيحة دون الاعتراض بمجزه عن الاداء او عدم ملامة المكان والظروف والملايكة فان ذلك متروك للتنظيم الإداري القائم والذي يعمل في نطاقه .

فالعامل يتلقى الاوامر من القنوات الشرعية للتنظيم ويقوم بما يطلب منه والا لاختل النظام الوظيفي وتعرضت المصلحة العامة للخطر « (٧) .

❖ يفهم من هذا الحكم ان امتناع العامل عن تنفيذ الاوامر يعرضه للمساءلة والعقاب .

تعليق :

ان المبدأ الذي يشير اليه الحكم هو احد المبادئ التي أشار اليها عالم الإدارة الفرنسي « هنري فايول » والمعروف « بالآب الفعلي » للإدارة العملية (١٨٤١ — ١٩٢٥) وذلك في عرض نظريته المعروفة باسم « نظرية هنري

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في خمسة عشر علما — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/٢ — ص ١٦٨٤ — ١٦٨٥ .
(٧) المحكمة الإدارية العليا في ١١ مايو ١٩٦٣ — المجموعة — ص ٢٨٠ .

فايل « والتي عرضها في كتابه الشهير والمعروف باسم « الإدارة الصناعية والمالية » Administration Industrielle et Générale »
— وقد عرض « فايل » الجدا المشار اليه في الحكم بعنوان « الامتثال للنظام » Discipline » ويرى « فايل » ان نجاح الامتثال للنظام واطاعة الاوامر يستلزم بالضرورة ان تكون الاوامر الصادرة للعاملين معقولة وملائمة ، ويرى ان الامتثال للنظام لا ينبغي ان يكون مقصورا فقط على المستويات الدنيا في التنظيم الإداري ، بل يجب ان يسود ايضا بين كبار الإداريين (١) .

(١) للتوسع في هذا الموضوع يرجع لؤلئنا « القيادة الإدارية » القاهرة سنة ١٩٧١ ص ١٩ وما بعدها .

الفصل الثالث

الاحكام المتعلقة ببطالان اسباب القرارات الادارية ، وانعقادها

القاعدة الاولى :

انه ولأن كان للإدارة تقدير الجزء التأديبي في حدود التصاب القانوني
الا ان مناط ذلك ان يكون التقدير على اساس قيام سببه بجميع اشطاره ، لما اذا
كان القرار لا يقوم على كابل سببه فانه يكون جدير بالالغاء لاعادة التقدير .

وتقول المحكمة :

ومن حيث ان وقائع هذه الدعوى تحصل في انه بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٧
تقدم المدعى الى السيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة بشكوى تضمنت انه نقل
نقلا تصفيا من فرع الدقى بسبب اعتراضه على عدد من الصنعت المسة
التي صدرت عن بعض المسؤولين بذلك الفرع وعد بالكشف عنها في تحقيق
واحييت هذه الشكوى الى السيد رئيس قطاع التشغيل الذى امر في ١٩٦٨/٤/١
باجراء تحقيق فيها عاجز تحقيق بمعونة الادارة المركزية للشئون القانونية
اخذت فيه احوال المدعى الذى اوما في تلك التحقيقات الى عدد من المآخذ الفنية
والادارية التي شلت العمل بالفرع المذكور وقدم أوراقا ومستندات يدعم بها
اهواله عن بعض تلك المآخذ .

وانتهت الادارة في موضوع هذه الشكوى الى ما ياتى :

اولا : حفظ شكوى السيد (المدعى) رئيس قسم الرسم
والمساحة ببراقبة وسط القاهرة لعدم الصحة .

ثانيا : بمسطة السيد / رئيس قسم الرسم والمساحة
ببراقبة القاهرة من الفئة الخامسة لتقديم شكوى ثبت عدم صحتها في مواضع
كثيرة كما ثبت كيديتها في مواضع اخرى .

ثالثا : بمسطة السيد المهندس / مندوب الشبكة بشمل
القاهرة من الفئة السادسة لتعديه اختصاصاته باصدار امر مكتبى من اختصاص
الجهات الرئيسية .

رابعا : توهى المسؤولين ببراقبة الدقى الى :

١ - ان يقوم مكتب الرسم ببراقبة الدقى بتوقيع الرسومات بفنلر الشبكة
في حينها .

٢ — أن تكون كشوف العمل اليومية المبلغة الى مكتب الرسم متضمنه
بيلغا تفصيليا بنوع العمل .

توصى المسؤولين بالإدارة العلية لشبكة القاهرة الكبرى الى : —

١ — عدم وضع كونه (دخول — خروج) على حائط عقار لم يتقدم
بالهذه بطلب مقايضة أو اشتراك خشية اذ ذلك يهـء سرقة التيلر واتفـسـاذ
اإجراءات بالنسبة لما سبق وضعه من (دخول — خروج) حفظا لاموال المؤسسة
من الضياع وأنه يعرض الامر على السيد المهندس رئيس قطاع التشغيل ، اشر
سجلته بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣ بالآتى . (ان الشكوى المقدمة من السيد /.....
ثبتت عدم صحتها كما ثبتت كيديتها الامر الذى يتضح معه أن سلوكه وخلقـه
غير تـويم لذلك : اوافق على خصم عشرة ايلم من أجره نظير هذا السلوك المشين .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق ومن التحقيقات التى أجريت أن المآخذ الفنية
والادارية التى كشف عنها المدعى قد ثبت صحة بعضها واتخذته المؤسسة اساسا
لتغيبه المسؤولين بمراتبة الدقى وبالإدارة العلية الى العمل على تلافي حدوثها
وان البعض الآخر لم تكن الادلة عليه كافية لثبوتها أو كلفت كافية لكن ائـوال
بعض من أخذت اقوالهم من العاملين بالمؤسسة اتجهت الى التظليل من شأنها
هذا ، ومع ذلك فقد جاء بمذكرة الإدارة المركزية للشئون القانونية المؤرخة
فى ١٩٦٨/١٠/٢٠ ذاتها فى شأن تحقيق تلك الوقع ... ان شكوى المدعى
قد نصفت (١٧) سبعة عشرة بنـدا تبين من التحقيق عدم صحة بعض ما ورد
بها وصحة جزئيلت مما ورد ببعض البنود الاخرى .

ومن حيث أنه ثبت كذلك من كتاب السيد الامين العلم لشئون العاملين
بالمؤسسة رقم ١٨٣٧٤ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٤ ان مجازة المدعى قد قامت على
اساس أن المدعى قد تقدم بشكوى ثبتت عدم صحتها . وكيديتها ، وهذا يعنى
ان قرار الجهة الادارية بمجازة المدعى قد تلم على سبعة عشرة سببا : هى عدد
المآخذ التى عددها المدعى فى التحقيقات التى أجريت معه ، وارنات الجهة
الادارية أن بعض هذه المآخذ كيدى ويميد عن الصحة ويشكل سلوكا من المدعى
وصفته بأنه مشين .

ومن حيث أن من الواضح أن بعض هذه المآخذ التى كشف عنها المدعى فى
التحقيقات قد ثبتت صحتها وخـر دليل على ذلك ما جاء بكتاب السيد الامين العلم
رقم ١٨٣٧٤ آنف الذكر من التوصية باقـباع بعض الاجراءات الادارية التى اشر
المدعى لان فى اتباعها تحقيق للصالح العام .

ومن حيث أنه يستفاد من ذلك أن البنود السبعة عشر التى عددها المدعى

في التحقيقات لم تكن جميعها كيدية وبعيدة عن الصحة حتى يسوغ القول بقيام
الجزاء على كابل سببه .

ومن حيث انه ولئن كان للادارة تقدير الجزاء التلبيس في حدود النصاب
القانوني الا ان مناط ذلك ان يكون التقدير على اساس قيام سببه بجميع اشطاره
فاذا تبين انه قدر على اساس تهمتين او عدة تهم لم تقم في حق الموظف مسوى
بعضها دون البعض الاخر فان الجزاء والحالة هذه لا يقوم على كابل سببه ،
ويتمتع الفاؤه لاعادة التقدير على اساس استبعاد ما لم يقم في حق الموظف
وبما يتناسب صدقا وعدلا مع ما قام في حقه ولو كانت جميع الاعمال المتسوية
للموظف مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة اذ ليس من شك في انه
اذا تبين ان بعض هذه الاعمال لا تقوم في حق الموظف وكان ذلك ملحوظا عند
تقدير الجزاء لكان للادارة راي آخر في هذا التقدير فلا يجوز ان يكون الموظف
ضحية الخطا في تطبيق القانون (١) .

القاعدة الثانية :

القرار الإداري بتوقيع الجزاء التلبيس — وجوب قيامه كاصل عام على
كابل سببه — يستلزم من ذلك ان يكون الشطر من القرار الذي لم يثبت في حق
المتهم غير ذي أهمية وكان الجزاء الموقع عليه مناسباً ومتكافئاً في تقديره مع
التهم الباقية .

وتقول المحكمة :

ان مناط الفصل في النزاع هو فيما اذا كان القرار الإداري بتوقيع جزاء
عن أكثر من تهمة ويان للحكمة بعد ذلك ان رأت ان احدي هذه التهم غير
مستخلصة استخلاصا سلفا من الاوراق يضمن عليها في هذه الحالة ان تلغى
القرار لعدم قبليه على كابل سببه بعد انهيار شطر منه تاركة للجهة الادارية
الحق في اصدار الجزاء بالنسبة للاشطر الاخرى الذليلة .

ولا شك في ان القرار الإداري بتوقيع الجزاء يجب ان يقوم كاصل علم على
كابل سببه حتى يكون الجزاء متلائما مع التهم المستندة الى التهم ، والا اخلت
الموازين واهدرت العدالة ، على ان ذلك الاصل يجب الا يطبق في كل الحالات
حتى لا تنهد جميع القرارات ويعاد النظر فيها من جديد في ضوء ظروف أخرى

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررناها بحكمة القضاء الإداري —
من اول أكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ — في القضية رقم ٨٢٩ لسنة ٢٢٢
— جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧١ — قاعد، ٦٢ .

قد تؤثر على هذه القرارات الامر الذى قد يضطرب معه الجهاز الادارى و مما يتعين الا تطلق هذه القاعدة فلا يطبق في حالة ما اذا كان الشطر من القرار الذى لم يثبت في حق المتهم غير ذى اهمية ولكن الجزاء الموقع عليه مناسباً ومتلائماً في تقديره مع النهم البقية (٢) .

القاعدة الثالثة :

تحديد نطاق رقابة القضاء الادارى على صحة الوقائع التى يستند اليها القرار والتمييز بين قيام الدليل وبين اقتناع المحكمة به اذ ان رقابة القضاء الادارى تنصب على قيمة الدليل ذاته ولا تنصب على مدى امكانية الاقتناع به ، مع التركيز على اهمية السبب في القرار التأديبي .

تخصيص المبادئ القانونية والتطبيق عليها :

نكتفى بتلخيص موضوع القضية والتطبيق على المبادئ التى جاءت بها في ضوء احكام المحكمة الادارية العليا فنقول :

« ان مسر هذا الطعن اساسا يتعلق بحدود سلطة القاضي في رقابة صحة الوقائع التى يستند اليها القرار الصادر من الادارة ، وما اذا كانت المحكمة الادارية في حكمها المطعون فيه قد تجاوزت حدود الرقابة القانونية ولحلت نفسها محل السلطة التأديبية فيما هو متروك لفهمها ووزنها وتقديرها ، ام انها التزمت حدود هذه الرقابة في مراقبة صحة قيام الوقائع ، وصحة تكييفها القانونى دون ان تتعدى ذلك استثناءا للقرار المطعون فيه للنظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الادارة من دلائل وبيانات وقرائن في اثبات الوقائع التى قام عليها القرار .

ومن حيث ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد اطرد في احكام عديدة على بيان سلطة المحكمة في رقابة صحة الوقائع وصحة تكييفها ، ورسوم حدود الرقابة على صحة قيام الوقائع . وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا « ان القرار التأديبي شلته شل اى قرار آخر - يجب ان يقوم على سبب يسوغ تدخل الادارة لاحداث اثر قانونى في حق الموظف هو توقيع الجزاء للفساد التى استندت اليها القانون وهى الحرص على حسن سير العمل ولا يكون ثمة سبب للقرار ، الا اذا

(٢) المحكمة الادارية العليا - القضية رقم ١٤٨٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ - منشورة بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا في السنة الحادية عشرة من اول اكتوبر ١٩٦٥ الى آخر يونيو سنة ١٩٦٦ .

قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ التدخل ولل قضاء في حدود رقابته القانونية ان يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانوني ، وهذه الرقابة القانونية لا تعني ان يحل القضاء الاداري نفسه محل السلطات التنفيذية المختصة ، فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، يستلزم النظر بالوزنة والترجيح فيما يقوم لدى السلطات التنفيذية المختصة من دلائل وبيانات وقرائن احوال ، اثباتا او نفيا في خصوص قيام او عدم قيام الحالة الواقعية او القانونية التي تكون ركن السبب ، بل ان هذه السلطات حرة في تقدير تلك الدلائل وقرائن الاحوال تتخذها دليلا اذا اقتضت بها وتطرحها اذا تطرق للشك الى وجوبها ، وانما الرقابة التي للقضاء الاداري في ذلك ، تجد حدها الطبيعي كرقابة قانونية في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار التنفيذي في هذا الخصوص مستفادة من اصول موجودة ، او اثبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود ، وما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا او قانونا ، فاذا كانت منتزعة من غير اصول موجودة او كانت مستخلصة من اصول لا تنتجها او كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديا لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون كان القرار غافدا ركن من اركانه هو وكمن السبب ، ووقع مخالفا للقانون ، اما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا او قانونا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون .

(راجع على سبيل المثال احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة في الطعون ارقام ١٦٥٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٧/١٦/٢٠ ، ١٥٦٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢٧ و ٨٩٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٦) .

فالسبب - حسبما ذهبت اليه المحكمة - هو ركن من اركان القرار ، وشرط من شروط مشروعيته ، فلا يقوم القرار بدون سببه ، ولذلك تلزم الادارة بارساء قرارها على سبب صحيح ، وفي ذلك تقول المحكمة العليا في حكم آخر « ان القرار الاداري يجب ان يقوم على سبب يبرره صدقا وحقا اي في الواقع والقانون ، وذلك كركن من اركان انعقاده باعتبار القرار تصرفا قانونيا ولا يقوم اي تصرف قانوني بغير سببه » .

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤ ق بجلسته ١٩٥٨/٧/١٢) .

ومتى الزمت الادارة بان يكون لقرارها سبب صحيح فلن سلطتها تفقد مقيدة في هذا الشأن ، وتخضع في ذلك لرقابة القضاء .

ومع ان هذا هو المبدأ المستخلص مما جاء بالشرح الاول من الحكم المذكور ، الا ان حيثيات الحكم الاخرى لا تستطيع ان تتسق مع هذا المبدأ ، اذ يقول الحكم في شفه الثاني « ان الرقابة القانونية » تعني ان يحل القضاء الاداري مهمل

السلطات التقديرية فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، فيستأنف بالموازنة فيما يقوم لدى هذه السلطات من دلائل في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية » .

وبغداد ذلك أن قيام أو عدم قيام الحالة هو أمر متروك لتقدير الإدارة . وترتيبها على ذلك نلتها — وكما جاء بالحكم — « حرة في تقدير الدلائل والبيانات . . . تأخذها أو تطرحها حسب المبدأ الذي أشار إليه الحكم في شقه الأول ، لأنه إذا كان قيام الحالة شرطا لمشروعية القرار بتنقيده به سلطة الإدارة ، ويخضع بالتالي لرقابة القضاء ، وهو منطق الشق الأول ، فله ما كان يجوز أن يترك للإدارة تقدير قيام هذه الحالة منتقنه بقبليها أو عدم قبليها حسبما يطمئن إليه وجدانها ، دون أن تخضع في ذلك لرقابة القضاء وهو منطق الشق الثاني . فالإدارة إما أن تكون سلطتها مقيدة في خصوص قيام الحالة ، وإما أن تخضع لرقابة القضاء الذي يتحقق من صحة قيام هذه الحالة ، وإما أن تكون سلطتها تقديرية في هذا الشأن وبذلك يرجع الأمر إلى وزنها وتقديرها دون رقابة من القضاء ، ولكن لا يكون مفهوما أن تكون سلطة الإدارة مقيدة بنفسه لقيام الحالة ثم يترك أمر ذلك لتقديرها ووزنها .

وإذا كان الحكم قد تعرض حكمه في شقه الأول مع شقه الثاني ، فقد جاء الشق الآخر متعلّفا مع شقه الثالث ، إذ يقول الحكم : « وأما الرقابة التي للقضاء الإداري في ذلك تجد حدها الطبيعي كرقابة قانونية في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار يستند من أصول موجودة وما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من الأوراق » وهنا يحق لنا أن ننسأل عن الوسيلة التي يتحقق بها القضاء من أن النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من الأوراق ، ليست هذه الاستساعة تستخلص بداهة من الدلائل وقرائن الأحوال ، فإذا كانت هذه الدلائل والقرائن محظور على القضاء التعرض لها فكيف يعمل (القضاء الإداري) رتبته على قيام تلك الاستساعة ؟ .

ومن ناحية أخرى ، ما هي طبيعة هذه الاستساعة ليست هي تقديرية ، بما تعتبره الإدارة مستساعة قد لا يعتبره القاضي كذلك ؟ وعند الاختلاف في التقدير ، أيها يغلب على الآخر ؟ تقدير الإدارة أم تقدير القاضي ؟ أن منطق الحكم أن هذه الاستساعة خاضعة لرقابة القاضي ، أي أن استساعة القاضي تملو على استساعة الإدارة . فإذا كان الأمر كذلك ، فبماذا يبقى من تلك الحرية التقديرية التي احتفظ بها الحكم للإدارة في تقدير الأدلة تستسيغها أو لا تستسيغها حسبما يميل إليه اقتناعها وهو منطق الثاني ؟

والواقع أنه باستعراض الأحكام التي أوردت فيها المحكمة الإدارية العليا مما عدم جواز إعادة النظر في أدلة الثبوت والتقى في خصوصية قيام الواقعة

التي استند اليها القرار ، نستطيع ان نقرر بصفة عامة ان هذا الجدا لم تنقيد به المحكمة الادارية العليا ولو انها فعلت لكنت رقابتها على صحة الواقعة رقابة صورية غير منتجة والصحيح انها تباشر رقابتها في حدود التحقق من ان للواقعة اساسا معقولا يجد له سندا يبرر هذا الفهم ويحول على الاقتناع به ، وهو ما قصدت به المحكمة من ان تكون الواقعة مستفصلة استخلاصا سائفا من الاوراق ، الامر الذي كان يجرى عليه القضاء الادارى قبل انشاء المحكمة العليا .

ومن حيث انه لذلك ، فان تحديد نظام الرقابة القانونية على صحة الوقائع يستوجب التمييز بين قيام الدليل وبين الاقتناع به ، فالدليل ينبغي ان يكون له اصل ثابت في الاوراق ويستساغ عقلا والا يكون في الاخذ به ما يتعارض مع سبل الاقتناع المتعارف عليها ، فان قام هذا الدليل فلا جناح على الإدارة ان هي اعتبرت عليه وركنت اليه ، وعلى ذلك فان رقابة القضاء لا تنصب مباشرة على مدى امكانية الاقتناع بالدليل ، وانما هي تنصب على قيمة الدليل ذاته ، وهو سند الاقتناع واسلمه . فان توافر هذا الدليل بعناصره وركنت اليه الإدارة ، كانت النتيجة التي خلصت به اليها بمستفصلة استخلاصا سائفا من الاوراق .

ومن حيث انه لذلك ، فان الحكم المطعون فيه — للأسباب التي اقام عليها قضاؤه لا يكون قد جاوز حدود الرقابة القانونية بعدم اقتناعه بالادلة التي استند اليها القرار المطعون فيه استخلاصا للنتيجة التي انتهى اليها ، وهو امر — كما سبق القول — لا تستل جهة الإدارة بتقديره ، وانما هي تخضع في ذلك لرقابة المحكمة في الحدود سائلة الذكر « (٣) » .

القاعدة الرابعة :

سلطة المحافظ في توقيع العقوبات التأديبية على موظفي فروع الوزارات سواء تلك التي نقبت اختصاصها الى مجلس المحافظة او تلك التي لم ينقل القانون اختصاصها الى المجالس المحلية يحجب اختصاص رؤساء المصالح بالاجيزة المركزية ، وصدور القرار التأديبي من غير السلطة المختصة يعد قرارا منعما (اي معنوما) .

(٣) بجموعة المبادئ القانونية التي تترتها بحكمة القضاء الادارى من اول اكتوبر سنة ١٩٧١ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٢ — الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣ ق — جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٢ ، — بند ٤٧ — ص ٣٧٨ — ٢٨١ .

وتقول المحكمة :

ومن حيث أنه يتبين بلدى ذى بدء بحث مدى اختصاص مصدر القرار بإصداره على ضوء قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية .

ومن حيث أن المادة السادسة من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه كما يتولى المحافظ الإشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصاتها إلى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويسبر — الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتي : —

ومن حيث أنه يتعين بلدى ذى بدء بحث مدى اختصاص مصدر القرار بإصداره على ضوء قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية .

ومن حيث أن المادة السادسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه كما يتولى المحافظ الإشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصاتها إلى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتي .

(أ) تعيين من لا تملو درجته

(ب) توقع الجزاءات التأديبية على جميع فروع الوزارات أشار إليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير » .

تسرى الأحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي الوزارات التي لم ينقل اختصاصاتها إلى المجالس المحلية بالنسبة لموظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى هذه المجالس من باب أولى .

ومن حيث أنه تنفيذاً للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٥١٣ لسنة ١٩٦٠ أصدرت اللجنة المركزية للإدارة المحلية في ١٠/١٠/١٩٦٠ قراراً بنقل اختصاصات فروع وزارة الخزانة بالمحافظة إلى هذه المحافظات وباعتبار موظفي هذه الفروع ممارين إلى تلك المحافظات المذكورة اعتباراً من ١/٧/١٩٦١ ومن ثم فإن تبعية هذه الفروع للوزارة تكون قد انقضت اعتباراً من ١/٧/١٩٦١ وتبعت بالتالي للمحافظات .

ومن حيث أنه لا تقدم يكون للمحافظ سلطة توقيع العقوبات التأديبية في حدود اختصاص الوزير على موظفي فروع الوزارات سواء تلك التي نقلت اختصاصاتها إلى مجلس المحافظة ، ومنها الجهة الإدارية المدعى عليها أو التي لم ينقل القانون اختصاصاتها إلى المجالس المحلية وإن هذا الاختصاص يحجب اختصاص رؤساء المصالح بالأجهزة المركزية .

ومن حيث أنه تبتدأ على ما تقدم فإن ولاية مصلحة الأموال المقصورة ورؤسائها في مجازاة موظفي هذه الفروع تكون قد انتقضت لاختصاص المحافظين دون غيرهم بهذه الولاية .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه قد صدر من مدير عام مصلحة الأموال المقررة فإنه يكون قد صدر بالمخالفة للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية وجاء بشوياً بمعيب اغتصاب السلطة إذ سلب سلطة المحافظ باعتباره الممثل القانوني للمحافظة ورئيسها الأعلى والمختص بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفي فروع تلك الوزارات وهذا المعيب من المعيب التي ينحدر منها القرار إلى حد الانعدام ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر منعدياً لصدوره من غير مختص مما يجاوز طلب الفالته في أي وقت دون مراعاة المواعيد المقررة للطن بالالفاء ولا يفوت المحكمة أن تشير إلى أن الأمر في شأن ما نسب إلى المدعى من مخالفات إنما يعود إلى الجهة الإدارية المختصة لتري فيه رأيها من جديد (٤) .

القاعدة الخامسة :

احالة العامل للمحاكمة التأديبية يقيد سلطة الإدارة في توقيع الجزاء عليه ، وإذا صدر هذا القرار فإنه يعتبر قراراً معدوماً .

وتقول المحكمة :

« طالما كانت الدعوى التأديبية منظورة أمام المحكمة ولم يصدر فيها حكم نهائي فإنه يتمتع على الجهة الإدارية أن توقع عقوبة على المتهمين المخالفين إلى المحاكمة التأديبية عن نفس التهم ، فإن هي فعلت كان قرارها معدوماً ولا يؤثر على حق المحكمة التأديبية في نظر النزاع » (٥) .

(٤) مجموعة إلبادى القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإدارى - السنة الثانية للدوائر الاستئنافية ، والسنة الخامسة والعشرون للدوائر العادية - من أول أكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ - قاعدة (٦١) - في القضية رقم ٧٧١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٧١ - ص ٢٥٠ - ٢٥٢ .
(٥) المحكمة الإدارية العليا - مجموعة المبادئ القانونية في ١٥ سنة (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ج/٢ - ص ١٧٠٦ .

القاعدة السادسة :

توقيع جزاء على الممثل لم يرد بالقانون يجعل قرار الجزاء مشوب بالانعدام

وتقول المحكمة :

حيث ان المدعى اقام هذه الدعوى مستهففا الحكم بالقضاء الصادر من السيد وكيل المديرية التعليمية بحافظة المنيا في ١٤/١/١٩٦٩ بخصم يوم من راتبه وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات واتعاب المحاماة .

ومن حيث ان المدعى اورد في مذكرته المقدمة بجلسة ١١/١/١٩٧٠ انه كان بالدرجة الثالثة بالكادر العالى من ٢١/١٢/١٩٦٨ قبل صدور القرار المطعون فيه في التاريخ سلف الذكر وقد تأكد هذا من الاطلاع على ملف خدمته .

ومن حيث ان المادة ٦١ من قانون الممثلين المدنيين بالدولة رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ نصت على انه بالنسبة لشاغلي الدرجات من الثلاثة فما فوقها لا توقع عليهم الا عقوبات اللوم او الاحالة الى المئات او العزل من الوظيفة مع الحرمان من المئات او المكافاة وذلك في حدود الربع كما نصت المادة ٦٣ من هذا القانون في الفترة الاخيرة منها على ما مفاده انه « لا يجوز توقيع هذه العقوبات الا بقرار من المحكمة التأديبية » .

ومن حيث انه لما كانت العقوبات الجائز توقيعها على شاغلي الدرجات من الثلاثة فما فوقها ليست من الجزاءات التي رخص للرؤساء الاداريين في توقيعها طبقا للمادة ٦١ من القانون المذكور فان ذلك يستتبع القول بعدم اختصاص هؤلاء الرؤساء في توقيع الجزاءات على الممثلين الشاغلين للدرجات الثلاثة فما فوقها لاختصاص المحكمة التأديبية دونهم بجزاء هذه الفئة من الممثلين بالدولة . وهذا بدوره يستتبع القول انه اذا وقع اى من الرؤساء الاداريين احد هذه العقوبات او حتى سواها بما هو غير جائز قانونا فانه في ذلك يكون قد اغتصب لنفسه ولاية المحكمة التأديبية بجزاء هؤلاء الممثلين بما يترتب عليه انعدام قراره في هذا الشأن وصيرورته لا اكثر من عقبة مائية يجوز للموظف طلب ازلتها في اى وقت ودون التقيد بمواعيد دعوى الافشاء وكان للجهة الادارية لو شاعت ان تعيل المدعى بمخالفته الى المحكمة التأديبية المختصة للنظر في مسأله اداريا ومجازاته اذا ثبتت مسؤوليته .

ومن حيث انه بانزال هذا المفهوم على القرار المطعون فيه يبين انه رغم ان المدعى كان بالدرجة الثالثة من قبل صدور القرار المذكور فقد صدر هذا القرار من احد الرؤساء الاداريين للمدعى وهو السيد وكيل المديرية التعليمية

بمحافظة المتيا بمجازاته بجزاء لم يرد بالقانون الامر الذى يكون معه هذا القرار منعما يتمين الحكم باعتباره كذلك وبالنزام الجهة الادارية التى اصدرته وهى محافظة المتيا مصروفات الدعوى عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات (٦) .

القاعدة السابعة :

القرار المدوم لا يتحصن بفوات مواعيد الطعن ولذا لا يقف عقبة في سبيل التقدم بالاطلب المستعجل بعد فوات مواعيد الطعن .

وتقول المحكمة :

« لما اذا نزل القرار الى حد غصب السلطة وانحدر بذلك الى مجرد الفعل المادى المدوم الاثر قانونا ، فلا تلحقه حصلة ولا يزيل عيبه فوات ميعاد الطعن فيه ، ولا يكون قبلا للتنفيذ بالطريق المباشر ، بل لا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية في سبيل استعمل ذوى الشأن لراكرهم القاتونية المشروعة مما يبرر بذاته طلب المطعون عليه ازالة تلك العقبة بصفة مستعجلة حتى لا يستهدف له من نتائج يتعذر تداركها » (٧) .

(٦) محكمة القضاء الادارى — السنة الثقية ، والسنة الخاليسنة والمعتمرون للدوائر المعادية والاستثنائية قضية رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٢ ق — قاعدة ٣٧ — ص ٢٠٠ — ٢٠١ .

(٧) حكم المحكمة الادارية العليا في ١٤ يناير سنة ١٩٥٦ — ص ١ من ٢٨٠ — بشار اليه بمرجع الدكتور / سليمان محمد الطبلوى — القضاء الادارى « الكتاب الاول » — قضاء الالغاء — ص ١٩٦٧ — ص ١٠٥٧ .

الفصل الرابع

الاحكام المتعلقة باختصاص النيابة الادارية بالتحقيق — وتفويض المنازل ،
وحالات الاكتفاء بالتحقيق الجنائي والسلطة التعميمية للجهاز المركزى للحاسبات
في قضايا المخالفات المالية

القاعدة الاولى :

١ — تعتبر الهيئة العامة للبترول مؤسسة عامة بنص المادة الاولى من
القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بانشائها .

٢ — القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة
الادارية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات
والهيئات الخاصة — ينطوى على تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية
التصرف فيه وسلطة توقيع العقاب — الاحالة فيه الى قانون النيابة الادارية
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ورودها على سبيل الحصر — نص المادة ١٢ من قانون
النيابة الادارية بوجوب اخطار ديوان المحاسبات (الجهاز المركزى للحاسبات)
بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية وتفويله الحق
في حالة الموظف الموثم الى المحاكمات التأديبية — يخرج عن نطاق هذه الاحالة
ومن ثم لا يسرى في شأن موظفى هذه المؤسسات .

ونكتفى بعرض المبادئ التى قررتها المحكمة على النحو التالى :

١ — ان الهيئة العامة للبترول تعتبر مؤسسة عامة طبقا لنص المادة
الاولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ٥٨ بانشائها اذ نص على ان تنشأ في
الجمهورية العربية المتحدة هيئة تسمى الهيئة العامة لشئون البترول وتكون
لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتعتبر من المؤسسات العامة .

٢ — ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ قد انتهى
الى وضع تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف فيه وسلطة
توقيع العقاب سواء اكلت الجهة الادارية أم المحكمة التأديبية بالنسبة الى موظفى
المؤسسات والهيئات والشركات ، وهو على هذا الوضع يعتبر نظما قانونيا
قائما بذاته يعمل به من تاريخ نشره ، وآية ذلك ما تضمنته المادة الاولى من
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ من تحديد الجهة المختصة بالتحقيق والتصرف فيه ،
واحال فيها المشرع على احكام مميئة بذاتها وعلى سبيل الحصر من قانون النيابة
الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فنصت الى سريان احكام المواد من ٣ الى ١٠

من القانون الاخير المتضمنة للاحكام العلية والرقابة والنقص وببشرة التحقيق ، ثم عرض المشرع في ذات المادة الى الاحكام الخاصة بالتصرف في التحقيق والمشار اليها في الفصل الخامس من الباب الاول من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، واكتفى من هذا الفصل بالنص على سريين احكام المواد ١١ ، ١٤ ، ١٧ دون غيرها ، واسقط على هذا الوضع المواد الاخرى الواردة في هذا الفصل واخصها المادة (١٣) التي اوجبت اخطار ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخلفات المالية ، وخول له الحق بمقتضاها في احالة الموظف المؤتمن الى المحكمة التأديبية ، كما اوردت المادة الثنية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشمل اليها على التفصيل الوارد بها تمييزا للجهة الادارية المختصة بالتصرف في التحقيق واداة هذا التعيين ، ثم تضمنت المادة (٢) من هذا القانون نصا مقتضاه سريين احكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشمل اليه مع مراعاة تنظيم معين بالنسبة لموظفي المؤسسات (*) والهيئات نصت عليه المادة ٤ مطلقا بتحديد المحكمة المختصة في ضوء الراتب الذي يتقاضاه المخلف ، وبينا لتشكيل المحكمة التأديبية بالنسبة لموظفي الشركات تضمنته المادة (٥) ، ولوضحت اخيرا المادة (٦) من هذا القانون العقوبات التأديبية التي يسوغ للمحكم توقيفها وقد استبعدت هذه المادة بعض العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سلف الذكر — وعلى مقتضى ما سلف واذا جاء القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بتضمنا تنظيميا شاملا ، فان التفسير السديد لهذا الوضع يستلزم اعلال نصوص هذا القانون وحدها في مجال التطبيق على موظفي المؤسسات والشركات ، ويترتب على ذلك بحكم اللزوم استبعاد تطبيق المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في هذا المجال . (١)

(١) المحكمة الادارية العليا : القضية رقم ١٤٧٢ لسنة ٨ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٨ — مشار اليها بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتتها المحكمة الادارية العليا في السنة الحادية عشر من اول اكتوبر ١٩٦٥ حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٦ . ص ١٦١ — ١٦٢ .

(*) امتت المؤسسات العلية والشركات التابعة لها دورا فعالا في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٥٧ ، والتي تميزت بصعود القانون رقم ٣٢ في شأن قواعد المؤسسات العلية وكيفية ادارتها — حتى سنة ١٩٧٥ — حيث تقرر الفاؤها طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ — الذي اوجد نظم المجلس العليا للقطاعات ، مع الإبقاء على شركات القطاع العام .
وقيل في اسباب الفناء المؤسسات العلية انها لم تؤدي دورها الإداري والمالي والاقتصادي .

القاعدة الثانية :

(١) حق الموظف أو المائل في سماع أقواله وتحقيق دفاعه — لا يسوغ وقد أتبع له ذلك أن يعتنع عن الإجابة أو يتمسك بطلب إحالة التحقيق إلى جهة أخرى — لجهة الإدارة أن تجري التحقيق بنفسها — لا نلتزم بإحالته إلى النيابة الإدارية ما دام القانون لا يلزمها بذلك .

(٢) ليس في القوانين المنظمة للنيابة الإدارية ما يسلب الجهة الإدارية حقها في فحص الشكوى وإجراء التحقيق — للجهة الإدارية حق تقدير تقرير الجهة أو الشخص الذي يقوم بالتحقيق والمسائل التي يجري فيها .

(٣) النصوص الواردة في شأن تأليب الململين المذنبين بالدولة — ليس فيها ما يوجب إحالة التحقيق إلى النيابة الإدارية — مباشرة الجهة الإدارية التحقيق بذاتها أو بجهزتها القانونية المتخصصة — ليس ثمة ما يوجب إفراغ التحقيق في شكل معين أو وضع مرسوم — أحكام المائل المذنب عن تسجيل أوجه دفاعه بشرط إحالة التحقيق معه إلى النيابة الإدارية — لا يخل بسلامة التحقيق الذي أجرته جهة الإدارة أو ضماناته .

(٤) امتناع الموظف المنقول عن تسليم عمله الجديد في الجهة المقبولة إليها — استمراره على ذلك مدة خمسة عشر يوماً دون عذر مقبول — يكون ركن السبب في القرار الصادر بفصله من الخدمة .

(٥) الفصل من الوظيفة إذا اقترن بجزاء الحرمان من الماش أو المكافاة لا يقسح الحرمان إلا في حدود الربع .

نتكفي بعرض المجادى التي قررتها المحكمة فيما يلي :

(١) إذا كان من حق الموظف أو المائل أن تسمع أقواله ، وأن يحق

= ويمثل التنظيم الجديد في وجود « المجلس العليا للقطاعات » والأجهزة المعاونة لها مع وجود تشكيل جديد لمجلس إدارة الشركة المملوكة لشخص معنوى عام أو أكثر ، وتشكيل آخر للشركة التي يساهم فيها شخص عام يرأس مال معين مع رأس مال خالص ، كما استحدث التنظيم الجديد إنشاء جمعية عمومية للشركة .

وفي ظل النظام القائم للشركات تخضع المنوعات المتعلقة بالمعاملين بهم للقضاء العادى ، فيما عدا ما يتعلق بالمنوعات التأديبية ، فتخضع للمصالحم التأديبية التابعة لمجلس الدولة حسبما سبق بيته .

(راجع في هذا الشأن مؤلفنا المؤسسات المالية الاقتصادية في الدول العربية « مكتبة علم الكتب » ص ١٠٤ وما بعدها) :

دفاعه ، إلا أنه وقد اتاح له ذلك كله ، فلا يسوغ له أن يتمتع عن الإجابة أو يتمسك بطلب إحالة التحقيق إلى جهة أخرى . ذلك أن من حق جهة الإدارة — وفي الطعن الراهن « الهيئة الزراعية المصرية » أن تجرى التحقيق بنفسها ، وهي إذا كان ذلك من حقها ، فأنها لا تحل على إحالته إلى النيابة الإدارية ما دام أن القاتنون لا يلزمها بذلك . وإذا شعر الموظف أو العامل بعدم الاستجابة إلى ما أصر عليه — تعين في حقه أن يسارع إلى إبداء أقواله — وتنفيد ما يوجه إليه من اتهامات أو مخالفات — ثم أن له الحق في نهاية الأمر في أن يظلم من القرار الإداري الصادر بناء على مثل هذا التحقيق الذي لا يرتاح إليه — أما أن يتمتع عن إبداء أقواله ، ويقف سلبيا إزاء ما هو منسوب إليه بل يصر على موقف التحدى من جهة الإدارة دون أن يكون لذلك سبب قانوني أو منطقي سوى أن قسم قضيا الهيئة هو الذي أوصى بوقفه عن العمل فلا تثيريب في ذلك عليها ، والموظف لا يلومن بعد ذلك إلا نفسه ، فكل امرئ وعمله ، ومن أساء فعلى نفسه .

(٢) أن الذى يجدر التنبيه اليه وتردده هذه المحكة الميلا انه على الرغم من هذا الاتساع لاختصاصات النيابة الإدارية ، من حيث مجالات تطبيق احكام قوانينها السابقة والمعدلة لتقنون ١١٧ فلقد ظلت للجهات الادارية ، وبمقتضى ذات احكام تلك النيابة الحق في فحص الشكاوى وفي التحقيق ، بل ظل حتى اليوم للجهات الادارية ذلك الحق اطلاقا ، دون أن توضع له ضوابط محدودة وروابط معينة مما ترتب عليه ان ابقست الجهات الادارية على الاجهزة الخاصة بها للتحقيق ، واستبقت لذلك اقسام قضايها لتتولى جهة الادارة بجهازها الخاص تحقيق ما لا ترى هي عرضه على النيابة الادارية ، ويكون التحقيق الذى قامت به جهة الادارة قد تولته جهة ، هي ولا ريب مختصة به قانونا ، اذ كلفها قانونها بذلك ولم يحرمها قانون النيابة الادارية منه . فالإحالة الى النيابة الادارية ليست اجبارية عليها ، وان طلبها الموظف المتهم وأصر عليها ، بل وان امتنع عن الادلاء بأقواله أعلم اجهزتها الادارية فيما هو منسوب اليه من مخالفات .

(٣) يخلص من استقراء النصوص الواردة في شأن تأديب العاملين المدنيين بالدولة أنها ولئن كانت تهدف في جعلتها من غير شك الى توفير ضمانات لسلاية التحقيق وتيسير وسائل استكماله للجهة القائمة به ، بغية الوصول الى اظهار الحقيقة من جهة ، ولتمكين العليل المتهم من جهة أخرى من الوقوف على هذا التحقيق وأدلة الاتهام لإبداء دفاعه فيما هو منسوب اليه ، ولم تتضمن هذه النصوص ما يوجب إحالة التحقيق الى النيابة الادارية ، ولا ما يوجب انراغه في شكل معين أو وضع مرسوم اذا ما تولته الجهة

الإدارية دانتها أو بإجهزتها القانونية المتخصصة في ذلك ، كما لم ترتب جزاء البطالان على اغفال إجراءاته على وجه خاص . وكل ما ينبغي هو ، على حد تعبير هذه المحكمة العليا ، أن يتم التحقيق في حدود الأصول العلية ، وبمراعاة الضمانات الأساسية التي تقوم عليها حكمته بأن تتواءم فيه ضمانات السلامة والحيطة والاستقصاء لصالح الحقيقة ، وأن تكفل به حماية حق الدفاع للموظف تحقيقا للمعادلة .

(٤) متى ثبت أن الموظف لم ينفذ الأمر الصادر ينقله — من القاهرة الى اسبوط — ولم يتم بتسليم عمله الجديد في الجهة المنقول اليها ، واستمر على ذلك مدة خمسة عشر يوما ، ولم يقدم عذرا مقبولا فإن هذه الوقائع تكون ركن السبب في القرار الصادر بفصله من الخدمة بإدام لها أصل ثابت بالأوراق .

(٥) وفق حكم المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمعاملات وهو ذات الحكم الذي رده القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة في مادته ٦١ و ٦٧ فإن الفصل من الوظيفة إذا اقترن بجزاء الحرمان من المعاش أو المكافأة فلا يتم ذلك الا في حدود الربع نزولا على حكم القانون . (٢)

القاعدة الثالثة :

تفتيش المنازل بمناسبة الجرائم التأديبية مقصور على أعضاء النيابة الإدارية وحدهم ولو وقع من الإداريين يكون باطلا :

وتقول المحكمة :

« أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن والخاص ببطالان الإجراءات تأسيسا على أن الدكتور . . . مدير القسم الملاحي بمديرية الشئون الصحية بقنا لم تفتش مسكن الطاعن دون الحصول على موافقة صريحة منه أو أن يكون مأذونا بذلك من السلطة المختصة قانونا ، فإن المادة (٤٤) من الدستور تنص على أن المسكن حرمة فلا يجوز دخوله ولا تفتيشها

(٢) المحكمة الإدارية العليا : في القضية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٦٠ اق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧ — منشورة بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في السنة الحادية عشر — من أول أكتوبر ١٩٦٥ حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٦ م ص ٦٨ — ٧٠ .

الا بأمر قضائي مسبب ومقتضا لاحكام القانون ، وقد نظم كل من قاتنون
الاجراءات الجنائية وقانون النيلة الادارية الضوابط والاحكام الخاصة بتفتيش
المنزل في المجال الذي يسرى فيه . فتضمنت المادة (٩) من قانون النيلبة
الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ النص على انه يجوز لمدير علم النيلبة
الادارية او من يفوضه من الوكيلين في حالة التحقيق ان يأذن بتفتيش اشخص
ومنزل المعلنين المنسوب اليهم المخلفة المالية او الادارية اذا كان هناك
مبررات قوية تدعو الى اتخاذ هذا الاجراء ، ويجب ان يكون الاذن كتابيا
وان يبشر التحقيق أحد الاعضاء الفنيين . كما نصت المادة (١٤) من
اللائحة الداخلية للنيلة الادارية الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم
١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ على ان يبشر تفتيش المنازل أحد أعضاء النيلة
الادارية .. ويبدو واضحا أن المشرع في الجرائم التأديبية قصر سلطة
تفتيش منازل المعلنين على أعضاء النيلة الادارية وحدهم بجرونه بالشروط
والاوضاع التي نص عليها القانون ، ومن ثم يتمتع على الرؤساء الاداريين
تفتيش منازل المعلنين ومثل هذا التفتيش لو حدث يكون باطلا . وجدير
بذكر ان لفظ المنزل المنصوص عليه في قانون النيلة الادارية قد جاء
علما ومطلقا فيؤخذ على اطلاقه وينصرف الى المساكن الخاصة والى
المساكن الحكومية على حد سواء حتى لو كانت ملحقة بمكان العمل طالما
انها مخصصة عملا للاقامة والسكن وفيها يستطيع الشخص ان يأكل ويستريح
وينام مطمئا الى انه في مأوى من ازعاج الآخرين ، وغنى عن البيان ان
الحاق سكن الطبيب بمبنى الوحدة الصحية الغرض منه توفير السكن
القريب من مكان العمل والمناسب للطبيب الذي يعمل في الوحدات الصحية
المنتشرة في الريف ، دون ان يكون من شأن ذلك اعتقاد هذا المكان صفة
السكن .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الاوراق ان مدير القسم العلاجي بديرية
الشئون الصحية بقنا ، قد اتهم بمسكن المخالف وقام بضبط ما به من
تذاكر طبية ، فان ذلك يكون قد تم بالمخلفة للقانون ، ويكون التفتيش
باطلا ويترتب عليه بطلان الدليل المستند من التذاكر الطبية التي تم
ضبطها ، ولئن كان البطلان يقتصر على الدليل المستند من التفتيش الباطل ،
الا ان التحقيقات والاوراق قد ظلت تبليها من ثمة دليل آخر يفيد قسما
المخلفة الثانية في حق الطاعن سيما وانه لم تجرد عهده ولم يظهر ثمة عجز

بها ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، يكون قد خالف القانون ويتمين لذلك القضاء بالقائه ، والحكم ببراءة الطاعن . (٣)

تمليقي :

نرى أن يكون الآن بتفتيش منزل العامل مقصور على الحالات التي ثبت فيها جديسة التحريات التي ترجع الى دلائل وقرائن قوية وفي حدود ضيقة ، والأصل في تفتيش المنازل « اجراء من اجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة في مستودع السر ولا يجوز اجراؤه الا بمعرفة سلطة التحقيق » (محكمة النقض في ١٩٦٤/١١/٩ ص ٣٤٦ بند ٢) .

القاعدة الرابعة :

(١) جمع الموظف بين وظيفته وبين عمل آخر في جهة أخرى - تحصله بذلك على مرتبين أحدهما من الجهة الادارية دون أن يؤدي اليها عملا ما ، مقابلا له - يعد من قبيل المخالفات المالية .

(٢) الميعاد المقرر لديوان المحاسبات (الجهاز المركزي للحسابات) والمحدد في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بخمسة عشر يوما للاعتراض على الجراء - لا يسرى الا حيث يكون هناك جزاء عن مخالفة مالية اوقعتة الجهة الادارية - عدم سريان هذا الميعاد في حالة عدم توقيع الجزاء .

(٣) نص المادة ٢٠١ من قانون المرافعات بسقوط الخصومة - خاص بالدعوى المدنية دون الدعوى التأديبية .

تكفي بعرض المبادئ التي قررتها المحكمة فيما يلي :

(١) أن المخالفة المنسوبة الى الطاعن وان كانت تصمد من ناحية ذنبها اداريا لاخلال الطاعن بواجبات وظيفته حيث جمع الى وظيفته عملا آخر في جهة أخرى الا ان ما ارتآه يعتبر من ناحية أخرى مخالفة مالية جسيمة ، وتطلب على تكييف طبيعتها الناحية المالية ، وتدخل بهذه المثابة في عموم نص النقرة خلبها من المادة ٨٢ مكررا اذا استحل الطاعن لنفسه أن يحصل في الفترة من اول ديسمبر سنة ١٩٥١ حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٢ على مرتبين أحدهما من الجهة الادارية دون أن يؤدي اليها عملا يقابل هذا الاجر بما يعد اهمالا جسيما في أداء واجبات وظيفته مما يترتب عليه ضياع حق من

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا - س ١٩١ - من اول أكتوبر ١٩٧٠ حتى آف . سبتمبر ١٩٧١ - الدعوى رقم ١٠٩١ لسنة ١٨٥ ص ١٨٦ .

الحقوق المالية للدولة ويمنح مصلحتها المالية وهي بهذه المثابة يندرج تحت حكم الفقرة خامسا من المادة ٨٢ مكررا .

(٢) بالنسبة للدمج بعدم القبول تأسيسا على أن ديوان المحاسبة (الجهاز المركزي للحسابات) لم يتصرف في الدعوى في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الأوراق إليه أو على الأقل من تاريخ نفاذ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فإن الميعاد المقرر لديوان المحاسبة والمحدد في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بخمسة عشر يوما لا يكون إلا حيث يكون هناك جزاء عن مخالفة مالية أنزلتها الجهة الإدارية بالموظف ، وفي هذه الحالة يحق لرئيس ديوان المحاسبة أن يعترض عليه في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغ القرار إليه والا سقط حقه في هذا الاعتراض ، ويعتبر فوات هذا الميعاد قرينة قاطعة على موافقته على هذا الجزاء استقرارا للأوضاع الوظيفية بصنة نهائية ، أما حيث لا يكون هناك قرار إداري بتوقيف جزاء عن مخالفة مالية فإن الميعاد المتصوص عليه في المادة (١٢) من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لا يسرى في حق ديوان المحاسبة وهو الأمر الذي حدث في الدعوى الحالية ، إذ أن الديوان بعد أن عرضت الأوراق عليه دون أن يوقع جزاء على الطاعن ، أعاد الأوراق ثلثة إلى الجهة الإدارية لاتخاذ إجراءاتها فيها تنفيذاً لحكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ حيث قلعت الجهة الإدارية بدورها بإحالة الطاعن إلى المحكمة التأديبية في ظل هذا القانون الأخير وطبقا لإجراءاته .

(٣) بالنسبة للوجه الثاني من 'وجه الطعن' « بعدم قبول » فإن نص المادة (٣٠١) من قانون المرافعات (م) يتحدث عن القواعد الخاصة بالدعوى «مباشرة» أثناء نظر الدعوى أمام محكمة معينة وهو جزاء عن إهمال المدعى في مباشرة دعواه دون العمل على الفصل فيها في حين أن دعوانا الحالية دعوى تأديبية وعن مدة لم تكن الأوراق المودعة فيها لدى ديوان المحاسبة عن خصوصية معقودة أمام الديوان أو غيره الأمر الذي يتعين معه رفض الدفع بعدم القبول بوجهيه . (٤)

(٤) المحكمة الإدارية العليا : القضية رقم ١٤٩٥ - السنة الثامنة القضائية - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ - منشورة بمجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في السنة الحادية عشر من أول أكتوبر ١٩٦٥ إلى آخر يونيو سنة ١٩٦٦ م ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(م) يلاحظ أن المادة (٣٠١) من قانون المرافعات والمشار إليها بالحكم هي الواردة بتاتون المرافعات القديم قبل صدور قانون المرافعات الجديد رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ ويرجع إلى الباب السادس منه .

الفصل الخامس

الاحكام المتعلقة بحالات الغلو في تقدير الجزاء « حالات التشديد او التخفيف »

القاعدة الاولى :

الحد الفاصل بين نطاق المشروعية ونطاق عدم المشروعية في الجزاءات
التأديبية وعلى وجه الخصوص في حالة التعمسف في السلطة والذي عبرت
عنه المحكمة الادارية العليا « بالغلو في تقدير الجزاء » .

وتقول المحكمة الادارية العليا :

« انه ولئن كانت للسلطات التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية ،
سلطة تقدير خطورة الذنب وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك ،
الا ان مناط مشروعية هذه السلطة — ثباتها كشأن اية سلطة تقديرية
أخرى — الا يشوب استعمالها (غلو) . ومن صور هذا الغلو عدم
الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء
ومقداره ، ففي هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملازمة الظاهرة مع
الهدف الذي تضاه القانون من التأديب . والهدف الذي توفاه القانون من
التأديب هو بوجه عام تأمين انتظام المرافق العامة ، ولا يفتى هذا التلمين
اذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة ، فركوب متن الشطط في القسوة
يؤدي الى احجام عمال المرافق العامة عن حمل المسؤولية خشية
التعرض لهذه القسوة الممثلة في الشدة . والامراط المسرف في الشفقة يؤدي
الى استهانتهم بإداء واجباتهم طمعا في هذه الصفة المفرقة في اللين ، فكل
من طرفي التقيض لا يؤمن بانتظام سير المرافق العامة ، وبالتالي يتعارض
مع الهدف الذي رمى اليه القانون من التأديب . وعلى هذا الاساس يعتبر استعمال
سلطة تقدير الجزاء في هذه الصورة مشوبا (بالغلو) ، فيخرج التقدير من
نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة
ومعيار عدم المشروعية في هذه الصورة ليس معيارا شخصيا ، وانما هو معيار
بوضوح قوامه ان درجة خطورة الذنب الإداري لا تتناسب البتة مع نوع

الجزاء ومقداره . وغنى عن البيان ان تعيين الحد الفاصل بين نطاق
المشروعية ونطاق عدم المشروعية في الصورة المذكورة مما يخضع ايضا
لرقابة هذه المحكمة « (١) » .

القاعدة الثانية :

يراعى في تقدير الجزاء ان يكون متناسبا مع الجرم والا اتسم بعدم
المشروعية ، وبالفلو في تقدير الجزاء .

وتقول المحكمة الادارية العليا :

« وأما من حيث تقدير العقوبة على هذا النمط ، فان الجزاء يجب ان
يكون متناسبا مع الجرم والا اتسم بعدم المشروعية . والقانون اذ تدرج في
قائمة الجزاءات الخاصة بالهيئة فجعلها تتراوح ما بين خفض المرتب والعزل
من الوظيفة فلها يكون قد هدف من هذا التدرج في انزال العقاب الى
وجود الملامة بينه وبين الجرم الذى يثبت في حق الموظف . ولما كان العقاب
الذى انزلته المحكمة التأسيسية بالمتهم هو أقصى العقوبات المقررة في باب الجزاءات
عن السرقة دون ان تحتوى الاوراق أو ملبسك الدعوى ما يدعو الى هذه
الشدة العقابية ، الامر الذى يجعل المفارقة ظاهرة بين الجريمة والجزاء .
وبلغنى مخالفة هذا الجزاء لروح القانون بما يتعين منه تعديله وانزاله
الى الحد الملائم ومع الجرم الادارى الذى ثبت في حق المتهم » (٢) .

القاعدة الثالثة :

شروط التناسب بين الجزاء ودرجة خطورة الذنب الادارى ، يخضع
قرار الجزاء لرقابة القضاء الادارى — وللجهة الادارية ان تعيد النظر في تقدير
الجزاء المعادل نوعا ومقدارا بما يحقق الملائمة بين درجة خطورة الذنب
الادارى والجزاء . وذلك اعمالا لقاعدة عدم الفلو في تقدير الجزاء .

وتقول المحكمة :

« . . . ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه تد
خلف القانون واخطا في تطبيقه وتاويله للاساليب الآتية

-
- (١) قضاء مطرد للمحكمة الادارية العليا ، منه أحكامها الصادرة في
١٩٦١/١١/١١ و ١٩٦٢/١٢/٨ و ١٩٦٢/٦/١٥ و ١٩٦٥/٥/٢٢ .
(٢) قضاء مطرد ، منه أحكامها الصادرة في ١٩٦٢/٦/٨ ، وفي ١٩٦٢/٦/٢٢ ،
و ١٩٦٢/١١/١٦ ، وفي ١٩٦٥/١/٣٠ .

(أولا) : لان الحكم بعد ان سلم بأن ما اتاه المدعى كلف لتأثير ممتلكه ذهب الى أن المدعى قدم شكواه في وقت احللت بمدير علم الفرقة التجارية شملت نشر الى أنه يتهم مرؤوسيه ويخرج عن الحدود المألوفة في معاملة الموظفين .

وقد نلت الحكم أن المدعى كان مصدر الشكملت التي تقول بلمتهان مدير علم الفرقة لرؤوسيه ، وقد ثبت من شهادة الشهود الذين استشهد بهم المدعى في تحقيق النيابة الادارية في القضية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ أنه كاذب في ادعاءاته ، لهذا انتهت النيابة الادارية الى حفظ ما نسب الى مدير علم الفرقة لعدم الصحة .

(ثانيا) أن الحكم المطعون فيه اخطأ فيما انتهى اليه من عدم ملامسة الجزاء الذي وقع على المدعى للفعل المسند اليه ، ذلك أن الجهة الادارية تملك وحدها تقدير درجة خطورة الذنب الاداري وما يناسبه من جزاء دون أن يكون للقضاء الاداري أن يستأنف النظر في هذا التقدير والا كان ذلك مجسوزة لحدود الرتبة القانونية التي للقضاء الاداري على القرارات الادارية .

(ثالثا) أن التثبت من التحقيقات والشكوى التي تنسبها المدعى انه تطاول على مدير علم الفرقة بما يتناقى مع الاحترام الواجب للرؤساء ، وأنه نسب اليه أموراً لو ثبت صحتها لاعتبر المدير العام مرتكباً لجريمة الغضب والسب الملقب عليها جنائياً ، وقد ثبت من هذه التحقيقات عدم صحة ما نسبته المدعى الى المدير العام .

ولهذا ولما رأت الفرقة التجارية فيما اتاه المدعى ما يجعله مثلاً سيئاً لزملائه وإن بقاءه في العمل سيؤدي الى انصراف الموظفين عن الانتفاع الى التطاول على الرؤساء وامتهانهم ، قررت تحقيقاً للصالح العام اقصاءه من وظيفته ونصله من الخدمة ، وهذا ليس فيه مفارقة بين الذنب الذي ارتكبه المدعى والجزاء الذي وقع عليه .

(رابعاً) أنه واضح من العبارات التي ضمنها المدعى شكواه انها لا تدل على الخوف من بطش ، ولكنها تدل على محاولة الاساءة الى مدير علم الفرقة دون مبرر . .

ومن حيث إن قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على ان الاصل ان يقوم الجزاء على اساس التفرج تبعاً لجسامة الذنب الاداري ، وعلى أنه وان كان للسلطات التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الاداري وما يناسبه من جزاء بغض محقق عليها في ذلك ، الا ان هذه مشروعية هذه السلطة « الا يشوب

استعمالها غلو » . ومن صور هذا الغلو عدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة الغلب وبين نوع الجزاء ومقداره . ففى هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملامة الظاهرة مع الهدف الذى تغياه القانون من التاديب ، فيخرج التقدير عندئذ من نطاق المشروعية الى نطاق اللاشروعية ، ومن ثم يخضع هذا التقدير لرقابة القضاء الادارى التى يخضع لها ايضا تعيين الحد الفاصل بين النطاقين . ومنطق تقدير الجزاء التاديبى هو ان يكون الجزاء عادلا بأن يخلو من الاسراف فى الشدة او الاغراق فى اللين ، لان كلا التقيضين ليس فيهما خير على حسن سير المرافق العامة ويجانبان المصلحة العامة التى تعتبر جهات الادارة قوامها عليها . وليس فى فصل العامل اصلاحه ، بل فيه الضرر المحقق له ، وقد يكون فيه ايضا الضرر على ذات المرفق يحرمانه من خدمات العامل وخبرته بعد ان يكون قد قضى فيه فترة من الزمن اكسبته خبرة لا تتوافر فى غيره من العمال الجدد . ولهذا فان جزاء الفصل لا يلجا اليه الا اذا كانت المخالفة التى ارتكبها العامل خطيرة وجسيمة ، او تكررت منه المخالفات بشكل ظاهر وكانت حالته لا ينتظر تحسنها وينبوس منها فيتمتع عنئذ فصله ، ويكون الفصل — فى هذه الحالة — جزاء وافقا حتى يتخلص المرفق من هذا النوع من العاملين به ليصل مظه من هو اكثر فائدة له .

ومن حيث ان هذه المحكمة تتفق مع ما قالته المحكمة الادارية فى حكمها المطعون فيه من انه ولئن كان المطعون ضده قد تجاوز فى شكواه بها ضمنها من عبارات ، مقتضيات الضرورة لشرح مظلته ، وهو ما يكفى لتقييم مسلكه ، الا انه ينعين ان يوضع فى الاعتبار ان المطعون ضده قدم هذه الشكاوى فى وقت احاطت بمدير عام الغرفة شائعات تشير الى انه يمتنح مرسوميه ويخرج عن الحدود المألوفة فى معاملة الموظفين ، وهى امور كلها كان ظلها واضحا وملبوسا فى الشكاوى المقدمة من بعض موظفى الغرفة والتى ضمت الى قضية النيابة الادارية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ وفى اقوال بعض الشهود الذين سمعت اقوالهم فى التحقيقات التى اجرتها النيابة الادارية سواء فى القضية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ او فى القضية رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث انه لما تقدم ، ولخلو الاوراق مما يفيد بان المطعون ضده قد تكررت منه بشكل ظاهر امثال هذه المخالفة مع غير شخص السيد / مدير عام الغرفة الذى شاعت عنه فكرة التمعف مع مرسوميه من موظفى الغرفة وابتهايمهم وخروجه عن المألوف فى معاملتهم ، فان مجازاة المطعون ضده بمقوبة الفصل من الخدمة — عن المخالفة التى ارتكبها ، وفى الظروف والالاسات التى احاطت بها — يكون (جزاء مشويا بالظفر) . ومن ثم يكون القرار الصادر بتوقيع هذا الجزاء على المطعون ضده قرارا معيبا يعيب عدم الملامة الظاهرة

بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ، مما يخرج منه من نطاق المشروعية الى نطاق اللامشروعية ، وبالتالي يتعين القضاء بالفائه لهذا السبب ، على أن هذا الإلغاء لا يمنع جهة الإدارة بما لها من سلطة تأديبية من أن تعيد النظر في تقدير الجزاء المعادل نوعا ومقدارا والذي يخلف اللامسئولية بينه وبين خطورة الذنب الذي ارتكبه المظنون ضده وما اقترن به من ظروف وملابسات ، وتوقيع الجزاء المناسب عليه على هذا الاساس .

ومن حيث أنه لذلك ، واذ انتهى الحكم المظنون فيه الى هذه النتيجة ، وتضى بإلغاء قرار فعل المظنون ضده من الخدمة ، فإنه يكون قد أصاب الحق في قضائه ، ويتعين لذلك تأييده ، ويكون الطعن فيه غير قائم على مسند من القانون متعبنا رفضه مع الزام الغرفة التجارية لحاقظة القاهرة المصروفات .
فهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، ورفضه موضوعا وألزمت الغرفة التجارية لحاقظة القاهرة بالمصروفات (٣) .

القاعدة الرابعة :

حق المحكمة في تشديد العقوبة في حالة الطعن المقام من جهة الإدارة في عدم التناسب الظاهر بين فداحة الذنب الإداري وعدم تناسبه مع الجزاء .
يجعل القرار مشوبا بعبء « الغلو في تقدير الجزاء » لأن « الغلو » ينصرف الى حالتي التشديد أو التخفيف في تقدير الجزاء .

وتقول المحكمة :

« جرى قضاء هذه المحكمة على أن انعدام التناسب الظاهر بين الذنب الإداري والجزاء الموضع عنه يخرج الجزاء عن نطاق المشروعية مما يجعله مخالفا للقانون متعين الإلغاء ، ولما كان الحكم المظنون فيه والذي لم يظن نية من للأطراف قد انتهى الى ثبوت ما هو منسوب الى المذكور بقرار لاتهام من أن نية انصرفت الى الاستيلاء على المبلغ موضوع الدعوى لنفسه وبسبب وظيفته دون وجه حق ، وأنه بذلك يكون قد خرج على مقتضى ما يجب

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري - السنة الثمانية الاستئنافية - والسنة الخامسة والعشرون للفواتر العادية - من اول أكتوبر سنة ١٩٧٠ الى آخر سبتمبر ١٩٧١ - قاعدة رقم ٦ - من ص ٢٠ - ٢٩ - في القضية رقم ١٢٧٤ لسنة ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠ م .

أن يتحلى به المعلن من امانة وحسن سلوك ولم يحفظ على اموال الشركة التي يعمل بها واستولى دون وجه حق على اموالها ولم يوردها الى خزانة الشركة الا بعد اكتشاف امره ، فما كان يجوز أن يقضى الحكم بعد ذلك ببجائة المذكور بخمس شهر من مرتبه ، اذ ليس هناك اى تناسب بين الذنب الادارى الذى ثبت فى حقه وبين الجزاء الذى وقع عليه ، فلا جدال فى أن جرائم الاختلاس من الجرائم المخلة بالشرف والامانة والتي تفقد المعلن الذى يرتكبها سمعته والثقة فيه وتؤدى عند الحكم فيها جنائيا الى فصله بقوة القانون ، ولا يمكن أن يؤدى قيام السيد / برد المبالغ التي اختلسها ويقتضى قيام النيابة العملية بالتحقيق الموضوع الى الجهة الادارية لمجازاته مما ثبت فى حقه تأديبها الى تغيير طبيعة الذنب الذى ارتكبه فلذا ما اضيف الى ما تقدم أن للمذكور سجلا حقيقيا بالجزاءات على نحو ما هو ثبت بالاوراق لمن الجزاء الحق لمثله هو الفصل من الخدمة « (٤) » .

(٤) المحكمة الادارية العليا : (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج/٢ — ص ١٧٠٤

الفصل السادس

الاحكام المتعلقة بالجزاءات التأديبية الصريحة ، والمقننة

وطبقات محو الجزاءات

القاعدة الاولى :

التزام الصراف بقيد قيمة النقود التي يحصلها في دفتر اليومية فور
تحصيلها يوما بيوم - اخلال الصراف بهذا الالتزام يشكل مخالفة تأديبية -
لا يحول دون قيام المخالفة انها لم تؤد الى ضياع حقوق مالية للدولة .
نكتفى بضمون هذه القاعدة لوضوحها (١) .

تعليق :

نرى ان الحكم السابق لم يوفق فيما انتهى اليه من وصف المخالفة وتكييفها
بانها مخالفة ادارية ، وكلن عليه ان يكيفها بانها مخالفة مالية ، فلا عبرة بدفاع
الصراف بأنه قلم بتوريد المتحصلات في تاريخ لاحق ، ولا عبرة كذلك بقيامه
بسداد المعجز الذي اكتشف في خزينته ، لانه يكون قد استحل لنفسه ان يسد
يده الى مال وضع في عهنته واصبح امينا عليه ، وبناء على ذلك يكون قد اخل
بواجبات وظيفته ومس حقا من الحقوق المالية للمرفق الذي يعمل به .

وبضاف الى ما تقدم ان المخالفة المالية ليست بمقصورة على ضياع حق
من الحقوق المالية محسوب ، بل انها تنصرف الى ما كان من شأنه ان يؤدي الى
ذلك ، فالمشروع في الاستيلاء على حق مالي من الحقوق المالية ، يعتبر في نظرنا
وفي نظر المشرع مخالفة مالية حتى لو اوقف الفعل او خلب اثره ، وكل ما هناك
اننا نرى ان القيلم بسداد المعجز المالي يعتبر ظلما يخفنا للمعقاب .

ونستشهد على ان التكييف الصحيح للمخالفة هو « مخالفة مالية »
« وليست ادارية » بما جاء بالفقرة الخامسة من المادة (٨٢ مكررا) من قانون
الموظفين رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ حيث نصت هذه المادة على انه : « يعتبر
مخالفة مالية كل اهمال او تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية »

(١) محكمة القضاء الاداري - من اول اكتوبر ١٩٧١ حتى سبتمبر ١٩٧٢

- في الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢ القضائية - جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ -
ص ٤٦٥ بند ٥٧ .

للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك وقد كرر المشرع النص على ذلك بالفقرة الرابعة من المادة (٥٥) من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

القاعدة الثانية :

لا يلزم لصحة الجزاء صحة جميع الأسباب التي قام عليها ، يكفي ثبوت أحد الأسباب ما دام هذا السبب كافيا لحمل القرار على سببه .

وتقول المحكمة :

« أما كان الرأي في مدى قيام المخالفتين الثالثة والرابعة قانونا فإن المخالفة الأولى تنطوي على إخلال المَطْمُون ضده إخلالا جسيما بواجبات وظيفته ومقتضياتها والثقة الواجب توافرها فيه إذ لا شك أن مما يتنافى مع الثقة الواجبة في المَطْمُون ضده كطبيب أن يتخلى عن أداء واجب من أهم واجبات وظيفتها المجتمعية أمانة بين يديه إذ من خلال مناظرة الطبيب لجنة المتوفى يتأكد من حدوث الوفاة ووقتها بما يترتب على ذلك من آثار قانونية بعيدة المدى وكذلك التثبت من انقضاء الشبهة الجنائية في الوفاة أو أنها بسبب مرض معد وقد أوضحت التعليمات المدونة بنظام الخدمة الصحية بالريف أهمية هذا الواجب وأن الإخلال به يؤدي إلى عدم دقة الإحصاءات الصحية التي تبني عليها الدولة مشروعاتها . ومن ثم فإن هذه المخالفة وحدها تكفي لاثابة القرار المطعون فيه على سببه الصحيح ويصبح الجزاء الموقع على المَطْمُون ضده بخسب مرتب شهر مناسب لما ثبت في حقه من إخلال بواجبات وظيفته على الوجه السالف بيانه ، وتكون دعوى المدعى بطلب الفسء القرار المطعون فيه على غير أساس سليم من القانون » (٢) .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا -
السنة التسعة عشرة - من أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ إلى آخر سبتمبر سنة
١٩٧٤ - القضية رقم ٧٤٥ لسنة ١٥ القضائية - جلسة ٢٦ من يناير سنة
١٩٧٤ بند ٤٨ - ص ١٠٢ .

القاعدة الثالثة :

فقد أوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الإدارى الذى انبنى على تلك الأوراق ، متى قام الدليل أولا على وجودها ، ثم فقدها وإما محتوياتها — فيستدل عليها بأوراق صادرة من أشخاص لهم صلة عمل وثيقة بها .

نكتفى بضمون هذه القاعدة لوضوحها (٣) .

المساعدة الرابعة :

تحديد الجهة المختصة بتوقيع الجزاء عن المخالفة التأديبية في حالة نقل العامل من جهة إدارية الى جهة إدارية أخرى .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« من المسلم أن توقيع الجزاء تأديبى فى النصاب المقرر للسلطة الرئاسية يكون من اختصاص الجهة الإدارية التى وقعت فيها المخالفة والتى كان المصالح يتبعها وقت ارتكابها ، وأنه لا ينال من اختصاص الجهة المذكورة بتوقيع الجزاء نقل العامل الى جهة أخرى ، إلا أن هذا النسب لا يصح بطبيعة الحال إلا إذا كانت الجهة التى يتبعها العامل وقت ارتكابه المخالفة منفصلة عن الجهة التى يتبعها وقت توقيع الجزاء ولم نقل أحداها قانونا محل الأخرى فى القيام على المرمى الذى وقعت فيه المخالفة فى شأنه إما إذا كانت الجهة التى يتبعها العا وقت توقيع الجزاء قد حلت محل الجهة الأولى فى القيام على شؤون المرفق الذى وقعت المخالفة فى شأنه فإن الاختصاص بتوقيع الجزاء عن هذه المخالفة يصبح للجهة التى صار العامل تابعاً لها أخيراً وذلك نتيجة لحلولها محل الجهة الأولى فى اختصاصها » (٤) .

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا — السنة التاسعة عشرة من أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٤ — القضية رقم ٣٣ لسنة ١٦ القضائية — جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٤ — منذ ٥١ ص ١٠٥ .

(٤) المحكمة الإدارية العليا — الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ١٤ قى عليها — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ .

المساعدة الخامسة :

إذا لم تتوافر في الجريمة الجنائية توافر الذنب الإداري ، فيبقى توقيع الجزء الإداري لأنه لا يصح في مجال التأديب رد الفعل إلى نظام التجريم الجنائي والتصدى لتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة الجنائية : —

وقد أُلْهِمَ الحكمة :

ان المخالفة المنسوبة الى المدعى هي انه لم يؤد عمله بأمانة . . ولم يحافظ على الجمعية التي يعمل بها بان اخطنس اسيدة وكيموايت من عهده وقد انتهى الحكم المظنون فيه الى عدم ثبوت هذه المخالفة في حق المدعى على اساس ان ما انتهت اليه النيابة العامة من قيام جريمة الاختلاس لم يستخلص من التحقيقات وان الامر لا يعدو عجزا في عهدة المدعى ولا يفتي تلقائيا توافر اركان هذه للجريمة . وهذا الذي انتهى اليه الحكم المظنون فيه غير سديد ، ذلك لانه لا يصح في مجال التأديب رد الفعل الى ظلم التجريم الجنائي والتصدى لتوافر ان عدم توافر اركان الجريمة الجنائية ، او معالجة المخالفة التأديبية من زاوية جنائية من ناحية ثبوتها او عدم ثبوتها ، اذ كل ذلك ينطوي على اهدار ببسدا . ستفلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية ، وانما الصحيح هو النظر الى الوقع المكونة للذنب نظرة مجردة لاسيكتشف ما اذا كتلت تلك الوقع تنطوي خلافا على واجبات الوظيفة ومقتضياتها فتقوم المخالفة التأديبية . فلذا كان المثابرة من التحقيق ان المدعى بوصفه من امانة المخازن تلاعب بعهده وتصرف فيها بالمخالفة للتعليمات . وآية ذلك انه اثبت في الكشف صرف اسيدة لكل من ببلغ ٥٨٨٠٠ جنيهه و ببلغ ١٨٦٢٩٨ جنيهه ، حين انه لم يسلبها اليها واقتر في التحقيق انه تصرف في هذه الاسيدة لغفر المذكورين ، كما انه اقر بان المبيدات الحشرية التي وقع باستلامها المزارع قام بتسليمها لغفر وتام دفع ثمنها ، وقد نفى المزارع توقيعها على ايصال استلام هذه المبيدات المبالغ عيبتها ١٠٨٠٠ جنيهات وكان الثابت كذلك ان جرد عهدة المدعى في الاسيدة والكيموايت قد اظهر عجزا فيها بلغ ٩٢٠٧٢٠٠ جنيهه ، وقد احتفظ المدعى بهذا المبلغ ولم يرده الا بعد اجراء الجرد واحالته الى النيابة العامة ومن ثم يقوم في حقه الاختلاس بفهمه الإداري الذي من بين صورته المعجز بالعهد نتيجة تلاعب الموظف الأمين عليها (٥) .

(٥) المحكة الادارية العليا ، ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ، ج ٢ ، ص ١٦٨٩ - ١٦٩٠

القاعدة السادسة :

ان قرار مجازاة العامل بخفض المرتب مع خفض درجته وانذاره بالفصل من الخدمة أثبت ارتكبه جريمة من الجرائم المخلة بالشرف والامانة ، فان هذا القرار لا ينطوي على تعدد في الجزاءات مما يشوبه بعبء وذلك على سند من ان عقوبة خفض المرتب والدرجة هي عقوبة واحدة بحكم القانون ، واما عبارة انذار العامل بالفصل من الخدمة مع عقوبة خفض المرتب والدرجة لا يقصد به الجزاء ولا يأخذ حكمه لان عقوبة الانذار هي اخف الجزاءات وتجيبها العقوبة الاشد ولا يقصد بالانذار سوى المعنى اللغوي وهي انتحيز من مقبة العودة الى الفصل الذي ارتكبه العامل .

ونقول المحسكة :

« ومن حيث انه لا يتقن فيما قال به المدعى من ان القرار المطعون فيه وقد صدر بجزائاته بخفض مرتبه ثلاثة جنهت مع خفض درجته من الفئة الثانية الى الفئة الثالثة وانذاره بالفصل من الخدمة ، قد انطوى على مخالفة للقانون بتوقيع اكثر من جزاء تاديبى عن المخالفة التى نسبت اليه ، لا يتقن في ذلك لان الغرامة التجارية المدعى عليها ، وقد تحققت من ان جريمة الرشوة المسندة الى المدعى ثبتت في حقه واثبتت من الجرائم المخلة بالشرف والامانة التى يحق معها توقيع عقوبة الفصل من الخدمة ، فلما اذ رأت بسلطتها التقديرية للاعتبارات التى اترتات النيلة العلبة من حداثة عهد المدعى بالخفة وشهادة رئيسه المباشر بحسن السير والسلوك ، الغزل بهذه العقوبة الى العقوبة الادنى منها المنصوص عليها في الفقرة ٧ من المادة ٤٨ من نظم العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهى عقوبة خفض المرتب والدرجة معا . فاتها بهذه المثابة لا تكون بتوقيع هذه العقوبة على المدعى قد وقعت عقوبتين لان هذه العقوبة بحكم القانون عقوبة واحدة . اما عن انذار المدعى بالفصل ، فان ذكر هذه العبارة بعد عقوبة خفض المرتب والوظيفة معا ، لم يقصد به الجزاء . وبالتالي لا يأخذ حكمه ، اذ لا يستساغ ان يكون قد قصد بهذه العبارة توقيع عقوبة الانذار وهى اخف الجزاءات على المدعى بعد ان وقع عليه عقوبة خفض المرتب والوظيفة معا ، وهى من اشد العقوبات بعد عقوبة الفصل من الخدمة ، واقتصود بهذه العبارة هي مجرد مناهها اللغوي وهو التحنيز من مقبة العودة اقل هذه الجريمة مستقبلا ، وبناء عليه لا يكون ثمة تعدد في الجزاءات يشوب القرار المطعون فيه .

ومن حيث انه لا كان الامر كما تقدم فانه يتعين الحكم بقول الطعن شكلا ولى موضوعه بالفناء الحكم المطعون فيه ويرفض دعوى المدعى » (٦) .

(٦) المحكمة الادارية العليا : (١٩٦٥ - ١٩٨٠) - ج/٢ - ص ١٧٠١ .

القاعدة السابعة :

انه وإن كان من اللازم إجراء تحقيق إداري قبل توقيع الجزاء الإداري المناسب ، إلا أنه يمكن الاكتفاء في هذا الصدد بالتحقيق الجنائي الذي تجسريه النيابة العامة فيما هو منسوب الى العامل من اتهام ، اذا ما كان هذا التحقيق قد أثبت مسئولية العامل وحقق دفاعه بشأنها .

وبقبل المحكمة :

ومن حيث أن التحقيق الجنائي الذي تجريه النيابة العامة فيما هو منسوب الى العامل من اتهام يقع تحت طائلة قانون العقوبات ، يصلح أساسا لجهة العمل التي يتبعها العامل في استخلاص المخالفات التأديبية قبله وتوقيع الجزاء الإداري المناسب عنها ، ويغني بذلك عن إجراء تحقيق إداري خاص بالنسبة الى تلك المخالفات . . طالما أنه قد تناول بالتحقيق الوقائع التي تشكل الذنب الإداري في حق العامل وسمعت أقوال العامل وحقق دفاعه بشأنها . والقول بأن المادة ٤٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تستلزم إجراء تحقيق إداري خاص في مثل هذه الحالات يعد تكرارا للتحقيق دون مقتضى . ولما كان الثابت أن النيابة العامة قد انتهت بالنسبة الى المدعى ، وهو بئق بقسم الاطلاق الى أنه أخلّص البضائع المسجلة عهدة اليه للبيع منها في هذا القسم ، وبمقد أن استهتت الى أقواله وحققت دفاعه عن ذلك ، وكان هذا الاتهام ينطوي في ذاته على الإخلال بواجبات الوظيفة اخلايا يتمثل في عدم المحافظة على أموال الشركة وممتلكاتها المسجلة عهدة اليه ، فلن النعمى على قرار الجزاء بأنه وقع دون أن يسبقه تحقيق مكتوب ، يكون نميا في غير محله ويكون الحكم المطعون فيه اذ استند الى تحقيق النيابة العامة سلف الذكر في استخلاص صحة نسبة المخالفة الى المدعى قد جاء صحيحا ولا مطعن عليه (٧) .

القاعدة الثامنة :

الجزاء التأديبي المقنع يعتبر مخالفا للقانون .

ولي ذلك نقول المحكمة :

« لكي يعتبر القرار الإداري بمثابة الجزاء التأديبي المقنع يكفي أن تبين المحكمة من ظروف الأحوال وملابساتها أن نية الإدارة قد اتجهت الى عقاب العامل ، كان يصدر القرار بسبب تصرف معين ينطوي على إخلال العمال

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥

سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الثاني - بند ٣٠ - ص ١٦٨٠ - ١٦٨١ .

بواجبات وتلفيته ، ومن ثم فإنه إذا كان قرار نقل العامل قد انقضى عن سبب إصداره وهو تلخيره في تجهيز الحسابات الختامية فإن هذا القرار يكون قراراً تديبياً صدر مخالفاً للقانون جديراً بالإلغاء إذ فضلاً عن أنه صدر دون اتباع الإجراءات والأوضاع المقررة للتدبير فإنه أوقع عقوبة لم ترد ضمن العقوبات التأديبية التي عددها القانون حمراً (٨) .

القاعدة التاسعة :

صدر قرار من مدير الجامعة بتحية رئيس القسم بناء على اتهام وجه إليه — ينطوي على إجراء تأديبي مقنع وقع بغير اتباع إجراءات التأديب المقررة قانوناً — اغفال لحد رأى عميد الكلية قبل تحية رئيس القسم — يصم القرار بالبطلان .

وتقول المحكمة :

إن السيد مدير الجامعة أصدر القرار المطعون فيه بتحية المدعى من رئاسة قسم الأشعة بكلية الطب بمناسبة الاتهام الذي وجه إليه بعض أطباء امتياز التدريب دفعة سنة ١٩٦٥ بأنه منحهم في دورة التدريب قسم الأشعة درجات غير عادلة على أسس غير سليمة مستهدفاً بصلحة كريمتيه وبعض أطباء امتياز التدريب الآخرين الذين أدوا تدريبهم في قسم الأشعة وذلك ليتسنى تعيينهم دون وجه حق في وظائف أطباء مقيمين ، وقد استند القرار في ديباجته إلى التحقيق الذي أجرى في هذا الشأن ، باعتبار أن ما أسند إلى المدعى يعتبر عائقاً يحوطه من الاستمرار في منصبه المذكور . وتحية المدعى من رئاسة هذا القسم لهذا السبب يحل في طبيقته أدانته في الاتهام المنسوب إليه ، وديمفه بعدم النزاهة في التزام مقتضيات العدالة في تقدير درجات أطباء امتياز التدريب بدافع من الهوى والفرس ، وهو الأمر الذي يزرى ولا ريب بشرف عضو هيئة التدريس وبمس نزاهته ، وجزاء مثل هذا الاتهام — إذا ما قلم الدليل عليه — هو المزل تطبيقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة (٨١) من قانون تنظيم الجامعات سسلف الذكر . ولما كان الأمر كذلك فإن القرار المطعون فيه يكون قد انطوى في الواقع على جزاء تأديبي مقنع أنزل بالمدعى دون اتباع إجراءات تأديب أعضاء هيئة التدريس المقررة قانوناً .

إن القرار المطعون فيه بتحية المدعى عن رئاسة قسم الأشعة

(٨) المحكمة الإدارية العليا — في الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ١٧ ق عليا —
بجلسة ١٩٧٦/٥/٢٩ .

بإكثارية فضلا عن أنه قد قصد به على ما سلف بيانه توقيع عقوبة تاديبية مقننة دون اتخاذ إجراءات التأديب المقررة لقانونا ، فانه قد صدر أيضا دون اتباع الأوضاع التي تقتضى بلخذ رأى عبيد الكلية ، وبهذه المثابة يصبح القرار مخالفا للقانون خليقا بالالفاء . (٩)

القاعدة العاشرة :

إذا كان القرار المطعون فيه قد سجل على العامل ارتكاب مخالفات محددة وبلغ سلوكه بانه معيب يناق القيم الاخلاقية ، واكد ما وصمه به بايداع القرار والاوراق المتعلقة به ملف خدمته فمن ثسلن ذلك ان يؤثر على مركزه القانونى فى مجال الوظيفة العامة ، فان القرار المذكور يكون والحال كذلك قد خرج عن الهدف الحقيقى لالفت النظر باعتباره مجرد إجراء مصالحى لتذكير العامل بواجبات وظيفته .

والقرار على هذا النحو ينطوى على جزاء تاديبى مقنن جديد بالالفاء باعتباره قرارا تاديبيا ورفع مع الاوراق المتعلقة به من ملف خدمة المدعى .

وتقول المحكمة :

ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ينص فى المادة العاشرة ،نه على بيان الدعاوى والطلبات والمنازعات التى تختص بمحكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فيها ، ثم يحدد فى المواد ١٣ وما بعدها قواعد ترتيب الاختصاص بين هذه المحاكم على أساس من نوع المنازعة والمستوى الوظيفى، للعامل ، وفى هذا المقام يقضى بأن تختص المحاكم التاديبية بنظر الطعون فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات النهائية للسلطات التاديبية ، والطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام لذلك يتعين على المحكمة التى ترنع أمليها الدعوى ان تتبين بادى الامر ما اذا كانت المنازعة المطروحة تدخل فى اختصاصها الذى حدده القانون فتفصل فى موضوعها ، أم انها من اختصاص محكمة أخرى فتقضى بعدم الاختصاص وحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ومن حيث انه من المسلمات أن تكليف الدعوى وتبيين حقيقة وضعها انها يخضع لرقابة القضاء باعتباره تفسيرا لما يقصده المدعى ، ولما كان قضاء مجلس الدولة قد جرى على تكليف القرارات الادارية الصادرة فى شأن

(٩) مجموعة الجاىء القانونىة التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - ج/١ - بند ٥٢ - ص ٨٧٨ - ٨٧٩ .

الموظفين العموميين على أسس من حقيقة القرار وما نتجت ارادة جهة العمل الادارية الى احدثاته من آثار قانونية بصرف النظر عن العبارات المستعملة في صياغته ومن ثم فقد اطراد تضالؤه على الاختصاص بالطعون في بعض القرارات التي كانت خالجة عن اختصاصه في القوانين السابقة مثل قرارات مجلس او نائب الموظف العلم اذا تبينت المحكة ان القرار يبطوى في حقيقته على قرار اخر من القرارات الداخلة في الاختصاص مثل التاديب او التعميم ولما كان ذلك وكان المدعى ينمى على القرار المطعون فيه انه قرار يبطوى على جزاء تاديبى مقنع وان امرغته جهة الادارة في عبارات الفلت النظر ، فانه يكون متعينا على المحكة التاديبية ان تتحقق عما اذا كان القرار في حقيقته قرارا تاديبيا فختص بالفضل في النقرمة ، ام انه ليس كذلك فتقضى بعدم اختصاصها وباحالة الدعوى الى المحكة المختصة .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان رئيس مكتب الامن بالمؤسسة العامة للهندسة الادامية قدم تقريراً الى رئيس مجلس الادارة في ٦ من يولية سنة ١٩٧٠ نسب فيه الى المدعى ارتكاب مخالفات حصلها انه وزع على بعض العاملين بالمؤسسة نسخة من شكوى مقمة منه الى هيئة مفوضى الدولة بمجلس الدولة ضد المؤسسة بما يؤدى الى الدعوى للخروج على النظام والتشهير بقرارات المؤسسة ، وانه اتسم بشرفه كذباً على عدم قيامه بذلك العمل ، وقد اجرت الادارة القانونية بالمؤسسة تحقيقاً فيها ورد بهذا التقرير بناء على تكليف من رئيس مجلس الادارة ، خلصت منه الى معالته المدعى عما ورد بتقرير مكتب الامن ووصفته في مذكرتها بنتيجة التحقيق بأنه سلك مسلكاً لا يتفق وكرامة الوظيفة مما يفقده شرطاً جوهرى من شروط التأهيل الوظيفى ، واقرحت مجازاته عن تلك المخالفات بخصم خمسة ايام من مرتبه ، وقد ايد السيد المستشار القانونى لمؤسسة في مذكره المؤرخة ١٧ من يناير سنة ١٩٧١ ثبوت المخالفات التى اسفر عنها التحقيق واقتراح خفض الجزاء الى الانذار الا ان رئيس مجلس الادارة رأى ان يكتفى بالفلت نظر المدعى ومن ثم وجه اليه الفلت النظر مسيماً ومؤسماً على ثبوت ارتكابه المخالفتين مالفى الذكر اللتين اسفر عنها التحقيق ووصفه بأنه كان يستهدف التشهير بالمؤسسة واثرة العاملين بها للخروج على النظام وبانه سلك مسلكاً معيماً يتناق مع القيم الاخلاقية المفروض تفرها فيمن يشغل مستوى فئته الوظيفية .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على تقرير مكتب الامن والتحقيق الادارى ومذكرة استخلاص نتيجته ان المدعى قد م الى هيئة مفوضى الدولة بطلب اعفاء من رسوم دعوى يزعم رفعها ضد المؤسسة للطعن في تقدير كتابته

عن سنة ١٩٦٩ بدرجة متوسط وما ترتب على ذلك من حرمانه من مصف العلوة الدورية المستحقة في سنة ١٩٧٠ . وقد تضمن هذا الطلب بياناً لطاعن المدعى على التقدير المذكور والبواحد التي يرى أنها دفعت الإدارة على خفض تقدير كفايته في السنة المذكورة بعد أن حصل في السنوات السابقة على تقدير بدرجة ممتاز ، ولم تتبين المحكمة أن المدعى قد خرج عن العبارات المألوفة في مثل هذه الطلبات أو أنه جاوز حدود الدفاع المشروعه الى التسلول أو التشهير . وقد اقر المدعى في صحيفة دعواه مسير الطعن المثل وفي مذكرات دفاعه فيها بأنه سلم بعض نسخ من طلب الاعفاء المثار اليه الى بعض رؤساء الاقلام بداراة شئون المعلمين باعتباره أنها الإدارة التي ستتولى الرد على الطلب عند اعلانه الى المؤسسة وقد شهد هؤلاء في التحقيق الإداري بهذه الواقعة وبنهم لم يلقوا بالا الى ما ورد بطلب المذكور كما قرر المدعى في التحقيق أن ما تضمنه طلب الاعفاء لا يعتبر سراً ، وأنه رده من قبل في صحف دعوى سابقة رفعها ضد المؤسسة وأن المنازعات القضائية أسسها العلانية ومن ثم ليس في الامر ما يوصف بالترويج . كما تبينت المحكمة أن التحقيق لم يتناول واقعة القسم الكاذب المنسوبة الى المدعى ، والتي وردت في معرض سرد الوقائع التي تضمنها تقرير رئيس مكتب الأمن ضمن غيرها من الاقوال المرسله التي حواسبها هذا التقرير والتي لم تتم عليها أى دليل من الاوراق ، الا ان مذكورة الإدارة القانونية جعلت من واقعة القسم المذكورة ومن غيرها من تلك الاقوال ابرسلة اسلماً لاتهام المدعى وادانته واقتراح مجازاته ، ثم اطردت الاوراق على اسناد هذه الاتهامات اليه حتى انتهت بتسجيلها عليه في ورقه الفت النظر .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن القرار المطعون فيه وقد سجل على المدعى ارتكابه مخالفات محددة ، ووصفه بالتشهير برؤسسته وبإثارة المعلمين للخروج على النظام . كما دفع سلوكه بأنه معيب يناق القيم الاخلاقية . واكد ما وصفه به بايداع القرار والاوراق المتعلقة به ملف خدمته ، ومن شأن ذلك ان يؤثر على مركزه القانوني في مجال الوظيفة العملية ، فان القرار المذكور يكون والحال كذلك قد خرج على الهدف الحقيقي لافلت النظر باعتباره مجرد اجراء مصلحي لتفكير المعلم بواجبات وظيفته العالية وانطوى على جزاء تأديبي متنوع واذا كان الامر كذلك وكانت الاسباب التي استند اليها القرار المذكور قد استخلصت استخلاصاً غير سائغ من الاوراق ولا تصلح للمساغة التأديبية ، لذلك يتعين الغسله ، ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ينظم المعلمين المدنيين بالدولة يقضى في المادة ٦٧ منه بأنه يترتب على محو الجزاء التأديبي اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل « وترفع أوراق العقوبة وكل اشارة اليها وما يتعلق بها من ملف

خدمة العاملين » ، فإن هذا الاثر يكون واجب التطبيق من باب أولى في حالة الحكم بإلغاء القرار التاديبى المطعون فيه .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما انتهى إليه قضاؤه بإلغاء القرار المطعون فيه باعتباره قرارا تاديبيا ، ورغم مع الأوراق المتعلقة به من ملف خدمة المدعى ومن ثم يكون الطعن فيه غير قائم على سند خليكى بالرغم من ، مع إلزام الجهة الطاعنة المصروفات . (١٠)

القاعدة الحادية عشر :

أن نقل العامل استنادا الى نتيجة التحقيق دون إفصاح عن الوظيفة المنقول إليها أو تحرى مدى احتياجات العمل المنقول اليه أو التناسب في الدرجة بين الوظيفة المنقول منها والوظيفة المنقول إليها لا يعتبر نقلا مكانيا وإنما يصبح في واقع الأمر جزءا تاديبيا مقما .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث أن الثابت من واقعات الدعوى أن نتيجة التحقيق التي أجريت مع المدعى وآخرين بالمؤسسة وعرضت على رئيس مجلس الإدارة بترأى محدد بجائزة بعض العاملين بمقويات تأديبية معينة من بينها بجائزة المدعى بخمسة أشهر من مرتبه — قد وقع عليها رئيس مجلس الإدارة بالموافقة مضيفا بأن ينقل المدعى للعمل « بمنطقة أسنا » — ولا ريب أن صدور القرار المتضمن نقل المدعى الى « أسنا » قرين الجزء التاديبى ومن جهة الاختصاص بنوقعه واستنادا الى نتيجة التحقيق التي صدر من أجلها مدونا على ذات المذكرة التي جعلت تلك النتيجة ، دون إفصاح عن الوظيفة المنقول إليها ، أو تحرى مدى احتياجات العمل « بأسنا » أو التناسب في الدرجة بين الوظيفة المنقول منها والوظيفة المنقول إليها ، لا يدع مجالاً للشك في أن مصدر القرار ما قصد به إلا توقيع جزاء على المدعى مكمل لجزاء الخصم من الرتب ، على وجه يفهم معه القرار الطعن — في هذا الشق — وأن كان في ظاهره نقلا مكانيا إلا أنه يستتر في الواقع جزاء تاديبيا ليس من بين الجزاءات المنصوص عليها على سبيل الحصر .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون القرار المطعون فيه صحيحا

(١٠) مجموعة المبادئ القانونية التي تقررتها المحكمة الإدارية العليا

٢١ق — من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ حتم ، سبتمبر ١٩٧٦ — في الدعوى رقم ٨٥٢

لسنة ١٩٦٤ ص ٦٤ — ٦٦ .

(م — ٩ الحديث في الفتاوى)

في الواقع والقانون فيما قضى به من عقوبة الخصم من المرتب ، يتمتع الإلغاء فيما ينص به من نقل المدعى الى « اسنا » ، ويتمين من ثم تعديل الحكم المطعون فيه بإلغاء القرار الطعن في شقته المتعلق بالنقل ورفض الدعوى بالنسبة الى طلب إلغاء عقوبة الخصم من المرتب « - (١١)

تعليق :

نرى ان قرار نقل المدعى الى « منطقة اسنا » يعتبر في حقيقته جزءا تأديبي مقنعا لانه يبين أنه وان كان يبدو في ظاهره « نقلا مكثيا » الا ان البين من الحكم انه جزء مكمل للجزاء الموقع على الممل ، ولم يكن هناك سبب يبرره لعدم تحرى حاجة الممل لمنطقة اسنا تدعو الى نقل هذا الممل اليها ، وكذلك عدم تحرى مدى التقلب بين الدرجة التي يشغلها المدعى ودرجة الوظيفة المنقول اليها ، ونضيف الى ذلك ان العبارة هي بما اتجهت نية الادارة الى احداثه من آثار قانونية بصرف النظر عن العبارات التي تلجا اليها الادارة لقستر بها تصرفاتها غير المشروعة ، فلذا تبينت المحكمة ان القرار ينطوي على جزء تأديبي مقنع فيحق لها الفائه باعتباره قرارا تأديبيا غير مشروع .

القاعدة الثانية عشر :

وقف المامل عن العمل في غير الحالات المينة بالقانون تعتبر عقوبة مقننة . (١٢)

تتلخص أحكام المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن بما يلي :

انه وفقا للتنظيم الذي وضعه المشرع بالنسبة الى الوقف عن العمل لا يجوز ان يوقع على الموظف عقوبة تأديبية الا بموجب حكم من المحكمة

(١١) المحكمة الإدارية العليا : (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ج/٢ - ص ١٧٠١ -

١٧٠٢ .

(١٢) جدير بالإحاطة ان المادة السادسة عشر من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ما يلي :

« يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف سداد وقف الأشخاص المشغل اليهم في المادة الخمسة عشر من ذات القانون من العمل او صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا » .

التأديبية المختصة ، ولا يجوز التوقف احتياطيا الا اذا كان ثمة تحقيق
يجرى مع الموظف قبل احالته الى المحكمة التأديبية اذا اقتضت مصلحة
التحقيق ذلك ، ولا يوجد في نصوص القانون ما يسوغ لجهة الادارة انخل
هذا الاجراء الاخر لغرض آخر كجرد الشك في ان الموظف فقد شرط اللياقة
الطبية او لاجباره على الاذعان للقرار الذي اصدرته جهة الادارة كما
لو اخلت موظفا الى الكشف الطبي وامتنع عن تمكين الجهة الطبية المختصة
من فحصه ، وانما يجب ان تلتزم جهة الادارة الوسيلة التي نص عليها
القانون والغرض الذي شرعت من اجله (١٢) .

القاعدة الثالثة عشر :

قرار لجنة شئون العاملين بصدد طلبات محو الجزاءات يعتبر قرار نهائي
يندرج في عموم الطلبات التي يختص بها مجلس الدولة .

وتقول المحكمة :

ان المدعى يهدف بدعواه الى إلغاء قرار لجنة شئون الموظفين
المصدر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٧ برغض طلبه محو الجزاءات الصليق
توقيعها عليه استنادا الى ما تنص به المادة ٧١ من القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث ان الثالث بالاوراق انه بتاريخ ١٩٦٦/٩/٢٤ تقدم المدعى
بطلب الى السيد المكنور مدير مستشفى المنيرة العلم بطلب محو الجزاءات
الموقعة عليه والثابتة بلف خدمته طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
بشأن نظم العاملين المدنيين بالدولة . وهذه الجزاءات هي تلك المبينة بكتاب
ادارة قضايا الحكومة الذي اُجلبت به على الدعوى .

ومن حيث انه وان كان اختص مجلس الدولة ببيئة قضاء اداري
محددا بما ورد بنصوص المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في
شأن تنظيم مجلس الدولة الا ان ذلك لا يحول دون امتداد ذلك الاختصاص
الى ما عساه ان يؤثر في حالة الموظف الوظيفية وما قد ينشأ له من مراكز
مقنونة وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا اعمالا لذلك النظر على
ان التقرير المقدم عن الموظف هو قرار اداري نهائي يؤثر بالا في الترقية
وفي منح العلاوة بل وفي صلاحيته للبقاء في وظيفته ، وغنى عن البيان

(١٢) احكام المحكمة الادارية العليا في الدعوى ٢٧٢ لسنة ١٩٦٢ ،
١٥٠ لسنة ١٩٦٢ ، ٨٠٨ لسنة ١٩٦٢ .

الا تثير على لجنة شئون الموظفين ان هي ادخلت في اعتبارها عند تقدير درجة الكفائية الجزاءات السالبة حتى يكون تحت نظرها عند تقدير درجة الموظف بيقيناً شاملاً بحالته وحتى تكتمل ابلها صورة واضحة لنواحي نشاطه ومسلكه وتبها لها جميع العناصر التي تستطيع بموجبها تقدير درجة كفايته تقديراً مبزداً من التصور ذلك انه وان كان الاصل هو الاعتداد بالانفعال التي ياتيها الموظف خلال السنة التي يوضع عنها التقرير اخذاً بمبدأ سنوية التقدير الا ان في تعقب الجزاءات واتصال بلقى الموظف في السنوات السابقة يحضره في السنة التي وضع فيها التقرير ثم بمسلكه في السنة التالية لها لما يدل على صفة الموظف ومجال هذا كله يخطف عن مجال التأديب اذ الامر هنا لا يتعلق بمقلب الموظف وانما يتصل بتقدير كفايته في ضوء عمله ومسلكه بعد تقصى نواحي عمله ومتابعة مسلكه في الملحق والحاضر استكمالاً للعناصر التي يقوم عليها تقدير كفايته .

ومن حيث انه - فضلاً عن ذلك - فان بقاء الجزاءات التأديبية الموقعة على الموظف مودعة بلف خدمته وثابته بصحيفة خدمته ، يلقي بغير شك ظلالاً قد تكون ثقيلة على تلبينه للترقية فقد يؤدي ثبوت تلك الجزاءات الى تركه في الترقية التي حل دوره لها وتفضيل التالي له في التقديمية عليه ما دامت قد تشابهت بينهما كافة الظروف الوظيفية الملائمة للترقية بمعنى ان بقاء هذه الجزاءات قد يؤثر بصورة او باخرى في مستقبل العامل الوظيفي .

لقد استحدث القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المصلد للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١م بنظام موظفي الدولة ونظم محو الجزاءات التأديبية ثم سار على منواله القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي قضى في المادة ٧١ منه على محو العقوبات التأديبية التي توقع على العمال اذا ما انقطعت مترات معينة محددة بها .

ومن حيث انه على هذا النحو فان القرار الصادر من لجنة شئون الموظفين بمسدد طلبات محو الجزاء ايا كان عليها صورة هذا القرار رفضاً ، او سكوتاً يؤثر تأثيراً مباشراً على المركز الوظيفي للموظف من ناحية الترقية بالاختيار للكفائية ، او من ناحية اعادة تعيين من فصل من الخدمة بقرار تأديبي فضلاً عن احتمال تأثر الجهة الادارية في تصرفاتها بالنسبة للموظف بمثل هذا القرار ، وبالتالي فان موقف الجهة الادارية في طلب الموظف محو جزاءاته انما يشكل من جانبها انفصالاً عن ارافتها الملزمة بلصداث

أثر قانوني في مركزه الوظيفي بما لها من سلطة طبقا للقانون ابتداء
تحقيق الصالح العام ومن ثم فإن قرارها في هذا الشأن إنما هو قرار
إداري نهائي يندرج في عموم الطلبات التي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء
إداري بنظر طلب الفلأها وبالتالي يحق للمدعى الحكم بالقضاء قرار لجنة
شئون العاملين الصادر في ١٩٦٧/٥/٣٠ بعدم الموافقة على محو الجزاءات
السابق توقيعها عليه .

ومن حيث أنه لا يوجد بالأوراق ما يبرر قرار لجنة شئون الموظفين
برفض طلب محو الجزاءات المقدم إليها من المدعى مما يجعله مشسوبا بسوء
استعمال السلطة ولا يعد ما يبرره من واقع التقرير والأوراق المودعة بملف
خدمته خصوصا وإن اللجنة ذاتها سبق أن قدرت درجة كفايته عن عام
١٩٦٧ بدرجة ممتاز . (١٢)

(١٢) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري
السنة الخامسة والعشرون للدوائر المالية - من أول أكتوبر ١٩٧٠ حتى
آخر سبتمبر ١٩٧١ - في القضية رقم ١٥٥٥ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٦ من
ديسمبر سنة ١٩٧٠ قاعدة رقم ٢٩ .

الفصل السابع

الاحكام المتعلقة بالفتس من الخدمة وانهايا

القاعدة الاولى :

التفرقة بين الفصل التأديبي والفصل بغير الطريق التأديبي - الفصل
تأديبي قوامه وقائع معينة محددة ، والفصل بغير الطريق التأديبي يكفى فيه
وجود اسباب لدى الادارة ، تبرره ويقع صحيحا حتى ولو انكثت بعض
الوقائع ما دامت الوقائع الاخرى تحمله ويمكن ان يستخلص منها عدم الملائمة
للبقاء في الوظيفة .

وتقول المحكمة :

الثبتت الأوراق أن المدعى كان يشغل وظيفة مدير أعمال في
الدرجة الرابعة بمديرية الإسكان والمرافق بأسوان ثم صدر القرار
الجمهوري المطعون فيه رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧١ قضى في مادته الأولى فصل
المدعى مع حفظ حقه في المأوى أو المكافأة .

وقد جاء بالذكر الإيضاحية لمشروع القرار المذكور أن المدعى يشغل
وظيفة من الدرجة الرابعة التخصصية بوزارة الإسكان والمرافق
ويعمل مدير عمال ورئيس قسم المبنى والإنشاءات بمديرية الإسكان والمرافق
بمحافظة أسوان .

وقد تقدمت شكوى ضدّه قبلت إدارة البحث الجنائي بمحكمة أسوان
بفحصها حيث انتهت إلى أنه أعزب وميسور الحال وقد عرف عنه لدى
كثير من زملائه ومن أوّسط عمله على جميع المستويات أنه مصاب بشذوذ
جنسي ويغري الشبلن المذاب وخلاصة ممن يعملون معه على مرافقته إلى
منزله ليبرسوا معه العملية الجنسية ، وينفق عليهم ببذخ ويرافقه
البعض إلى القاهرة والإسكندرية في مهورياته أو أجازاته على حساب الخس ،
كما تشير التحريات إلى أن المهندس المذكور على علاقة وطيدة في مجلس
عمله بالمقاول ويتروّد أن هناك شواهد تجعل هذه العلاقة في صورة
مريبة خلاصة وأن المقاول أثرى بصورة ملحوظة .

ولما كلفت جهة الإدارة عند تقرر أن سبب إصدارها للقرار المطعون
فيه هو ما جاء بالذكر أيضا في المرفقة للقرار الجمهوري المطعون فيه

ومن ثم وقد اصبحت جهة الادارة عن سبب القرار غائبة يتمين خضوعه لرقابة هذه المحكمة .

والفصل التاديبى قوامه وقائع معينة محددة وهو ما لا يتطلبه الفصل بغير الطريق التاديبى الذى يكفى فيه وجود اسباب لادى الإدارة تبرره ، ولا يلزم لشرعية هذا القرار ثبوت كل الوقائع التى يستند اليها اذ يقع صحبها حتى ولو انتعت بعض هذه الوقائع ما دامت الوقائع الاخرى تحمله ، ويمكن ان يستخلص منها عدم الصلاحية للبقاء فى الوظيفة استخلاصا سافيا .

واذا كان القرار المطعون فيه وقد استند الى ما عرف عن المدعى فى امور تمس الشرف والنزاهة والاعتبار تفقده شرط الصلاحية للبقاء فى الوظيفة ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد بنى على وقائع صحيحة مستمدة من اصول لها وجود ثابت فى الأوراق ويمكن ان يستخلص منها عدم الصلاحية للبقاء فى الوظيفة بانتفاء حسن سير وسلوك المدعى منه استخلاصا سافيا . (١)

القاعدة الثانية :

مدى جواز فصل العامل الموضوع تحت الاختبار :

تقول المحكمة :

ولئن كان لا الزام على جهة الادارة ان تقرص انتهاء فترة الاختبار قبيل البت فى صلاحية العامل اذ تملك تقدير ذلك فى اى وقت خلال تلك المدة متى توانرت لها عناصر هذا التقدير الا انه اذا لم تستطع ذلك فيصبح لها اتخاذ القرار حتى نهاية فترة الاختبار ويكفى لصحة القرار ان تثبت عدم الصلاحية فى اى وقت خلال تلك الفترة لا بعدها . . وبالتالي فانه لا يعيب القرار الصادر بفصل العامل تراخى جهة الادارة فى اصداره لبعض الوقت بعد انتهاء فترة الاختبار اذ ليس فى نصوص القانون ما يوجب صدور قرار الفصل ذاته قبل انتهاء فترة الاختبار طالما ان عدم الصلاحية تقرررت فعلا خلال تلك الفترة . (٢)

-
- (١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى — السنة السابعة والعشرون — من اول اكتوبر سنة ١٩٧٢ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٢ — فى القضية رقم ٩١١ لسنة ٢٥ — جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٢ — بند ٧٦ .
- (٢) المحكمة الادارية العليا فى القضية رقم ٢٩ لسنة ١٦ اق . عليا .
بجلسة ١٥/١٢/١٩٧٢ .

القاعدة الثالثة :

مضى جواز سحب قرار فصل الموظف سواء كان صحيحا أم باطلا .
وتقول المحكمة الإدارية العليا :

أن قرار فصل الموظف سواء كان صحيحا أم باطلا يجوز سحبه واعادته الى عمله في أى وقت ، بشرط عدم الاضرار بالحقوق المكتسبة للغير .. ذلك لانه اذا اعتبر مخالفا للقانون فلا جدال في جواز سحبه اذ السحب يكون مقصودا به مصاداة الالفاء القضائى واذا اعتبر مطبقا للقانون فالسحب هنا جائز استثناء اذ ولو ان الاصل أن السحب لا يتم اعمالا لسلطة تقديرية ، الا انه من الجائز اعساده النظر في قرارات الفصل وسحبها لاعتبارات تتعلق بالعدالة ، لان المنصوص ان تنقطع صلة الموظف بمجرد فصله وانه يجب لاعفائه الى الخدمة صدور قرار جديد بالتعيين ، ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل أن تتغير شروط الصلاحية للتعيين وقد يغدو امر التعيين مستحيلا ، ومن جهة اخرى قد تكون الجهة التى تختص بالتعيين غير تلك التى فصلت الموظف وقد لا يكون لديها الاستعداد لاصلاح الاذى الذى أصاب الموظف بفصله أو غير ذلك من اعتبارات العدالة التى توجب علاج هذه النقائص الضارة . (٣)

القاعدة الرابعة :

الاستقالة مظهر من مظاهر ارادة الموظف في اعتزال الخدمة ويجب ان تصدر برضاء صحيح بنفسه ما يفسد الرضاء من عيوب ومنها الاكراه - توافر عناصر الاكراه في حالة تقسيم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة ينتها الإدارة في نفسه دون حق وكانت قائمة على اساس - للمحكمة أن تستند اقتناعها من وقوع الاكراه بطسروف الحال - توافر هذا الميب ينط طلب الاستقالة ويبطل تبعا لذلك قبول الاستقالة المبنى عليه - مثال ذلك اعتقال عضو مجلس الدولة مع توقيت مطالبته بالاستقالة والعملية التى لايسست قبولها وابلأها الى سلطات التحقيق تفسر بجلاء انها كانت مطلوبة اساسا بغرض التحلل من الضمانات التى احاط بها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الطامن باعتباره من اعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل حتى يمكن احالته الى المحاكمة الجنائية دون اتباع ما يقضى به القانون لمن هم في مركزه القانونى .

(٣) المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٩ ق/عليا

بجلسة ١٩٥٩/٥/٢٣ .

وتقول المحكمة :

ان طلب الاستقالة يكون قد صدر عن غير ارادة حرة تحت تأثير الاكراه المفسد للرضا والاختيار ويعتبر بطلاناً ويبطل تبعاً لذلك قرار قبول الاستقالة المبني عليه - القرار الصادر في هذا الشأن بمثابة فصل عادي لا يختص به رئيس الوزراء .

ان طلب الاستقالة باعتباره مظهراً من مظاهر ارادة الموظف في اعتزال الخدمة يجب ان يصدر برضاء صحيح ، فيفسده ما يفسد الرضاء من عيوب ، ومنها الاكراه اذا توافرت عناصره ، بان يقدم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة ينهها الادارة في نفسه دون حق وكانت قائمة على أسس بأن كانت ظروف الحال تصور له خطراً جسيماً محدقاً بهده ، هو أو غيره في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال ، ويراعى في تقدير الاكراه جنس من وقع عليه الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته .

ومن حيث ان الأوراق وان كانت خلوا من الدليل الذي يؤيد الطاعن فيما آثاره من أن المباحث العسكرية قد مارست معه صنوف التعذيب التي أشار إليها لدفعه مكرها الى التقدم بطلب الاستقالة وكانت المحكمة وقد أرادت ان تحقيق وتثبت هذا التعذيب عن طريق سماع الشهود الذين استشهد بهم الطاعن أو أحلفته الى الطلب الشرعى للكشف عما به من آثار هذا التعذيب ، لن يكون منتجا بعد أن انقضى ما يقرب من ثمانى سنوات على تليخ القبض على الطاعن وبالقلى يتعذر اثبت ان ما قد يكون علقا به من آثار التعذيب قد تم قبيل طلب الاستقالة أو كان بمناسبتها ، والأمر وان كان كذلك الا أن المحكمة ترى من الظروف والملابسات التي أحاطت بتقديم طلب الاستقالة وقبولها ما يقطع في أن الطاعن لم يتقدم بهذه الاستقالة عن رغبة صحيحة ورضاء طلق من الاكراه ، وتستمد المحكمة اقتناعها هذا من أن الطاعن تقدم بطلب استقالته وهو مودع بالسجن الحربى تحت أمرة القائم عليه وخاضع لسلطتهم . وقد اتسمت التصرفات التى اتخذت حيله منذ الوهلة الأولى بخلفسة القتل وخرق أحكمله . فقد تولت المباحث العملية بناء على طلب مفتش المباحث العلية فرع القاهرة القبض على الطاعن وتفتيش منزله في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٥ وظل مقبوضا عليه قرابة الاربعة الأشهر دون تحقيق يجرى معه اللهم الا المذكرة التي حررها بخطه في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ وذلك دون ثمة مبرر ظاهر . كما أهملت كل الجهات المعنية بما قضى به تقسبون مجلس الدولة الصادر به القتلون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ من ضوابط خاصة بأعضائه تفتتها المادة (٦٤) من

القانون المذكور حين نصت على « ويكون النواب غير قابلين للعزل متى امضوا ثلاث سنوات متصلة في وظيفتهم .. ويسرى بالنسبة الى هؤلاء سبيل الضمات التي يتمتع بها القضاة وتكون لجنة التأديب والتظلم هي الجهة المختصة في كل ما يتصل بهذا الشأن ، واصبحت المذكرة الايضاحية لقانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ الذي نقلت عنه المادة المذكورة على أن النص الخاص بسبيل الضمات التي يتمتع بها القضاة يشمل الضمات المتعلقة بالقبض عليهم واستمرار حبسهم وتحديد المحكمة المختصة وكل ما يتصل بهذا الشأن . وقد اوردت المادة (١٠٦) من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٥ والذي عمل به اعتبارا من تاريخ نشره في ٢٢ من يولية سنة ١٩٦٥ قبل تاريخ القبض على الطاعن ، الضمات المقررة للقضاء والتي يتمتع بها أعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل بالتطبيق لحكم المادة (٦٤) سابقة الذكر ومنهم للطاعن الذي عين نائبا بالمجلس اعتبارا من ٧ من أغسطس سنة ١٩٦٢ وكان قد امضى بذلك أكثر من ثلاث سنوات متصلة في وظيفته عند القبض عليه في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٥ . وكان من مقتضى ذلك أن يتمتع بالضمات التي اسبغها القانون على أعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل ومنها عدم جواز القبض عليه أو حبسه احتياطيا الا بعد الحصول على إذن من لجنة التأديب والتظلمات كما كان يتمتع عند القبض عليه في حالة التماس أن يرفع الأمر الى هذه اللجنة في مدة الأربع والعشرين ساعة التالية لتقرر إما استمرار حبسه أو الإفراج عنه بكفالة أو بغير كفالة مع تحديد مدة الحبس في القرار الذي يصدر بالحبس أو باستمراره ومراعاة هذه الإجراءات كلما رأى استمرار الحبس الاحتياطي بعد المدة التي قررتها اللجنة ، وعدم جواز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق معه أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جنسية أو جنحة الا باذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام ، كما كان يتمتع حبسه وتنفيذ العقوبة المفيدة للحرية بالنسبة له في أماكن مستقلة عن الأماكن المخصصة لحبس السجناء الآخرين . ورغما من كل هذه الضمات القانونية فقد أهملت كل الجهات المعنية أعمال هذه الأحكام جلة وتفصيلا وانثرت بالقبض على الطاعن وحبسه احتياطيا دون عرض الأمر على لجنة التأديب والتظلمات لتبصر اختصاصاتها بالنسبة له مهددة بذلك أهم الضمات المقررة قانونا لرجل القضاء . كما أن مجلس الدولة رغم عليه بالقبض على الطاعن وحبسه منذ البداية لم يتحرك للتعرف على ما نسب الي أحد أعضائه ليحقق له الضمات القانونية سابقة الذكر ، ولا ريب أن من شأن هذه التصرفات ما يزعزع ثقة الطاعن في أن السيادة كانت للقانون ولا حكمه ، وبإتالي فإن ما وتر في نفسه من أن التظلم كانت لمنطق القوة دون منطق القانون وضمائنه ، كان له ما يبرره ومن فإن ما آثره الطاعن من أن الاستقلالية التي تقدم بها كان بمعناها الإكراه المفسد للرضا يقوم على أساس

مسلم من الواقع والتقسون اذ لم يكن ابله من سبيل الا الازعاج
لطلب الاستقللة وهو حبس في السجن الحرى مقيد الحرية بمتنقص الضمانات
القانونية .

ومن حيث انه ما يؤكد هذا النظر ان المحكمة لم تستشف من الاوراق
شبة مصلحة للطامن تبرر التقدم بطلب الاستقللة في ٧ من فبراير سنة ١٩٦٦
بعد ان امضى حوالى ستة اشهر على تاريخ القبض عليه دون ان يفكر فيها
وكلن التحقيق معه قد انتهى او كلا منذ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ .
والواقع من الامر ان الرغبة كلت قد اتجهت الى تقديم الطامن الى محكمة
امن الدولة لحاكمته جنائيا مع المنهين الآخرين وكلن الامر يتطلب استئذان
لجنة التأديب والتظلمات في رفع الدعوى الجنائية ضده على ما تقضى به
الضمانات المقررة قانونا لاعضاء مجلس الدولة سالفه البيان ، الا ان
الاتجاه المستطد كان يسر منذ البداية على عدم الالتزام باى ضمانات مقررة
للطامن والاعراض عن الالتجاء الى لجنة التأديب والتظلمات فيما قضى به
القانون ، ومن هنا كلت هناك مصلحة واضحة للضغط على الطامن ليتقدم
باستقلته حتى تصبح النيلية الملية في حل من اخفاسة اجراءات استئذان
لجنة التأديب في رفع الدعوى الجنائية ضده . وهذا الهدف واضح
الدلالة من ظروف التقدم بالاستقللة وما تلى ذلك من اجراءات فقد
بعثت ادارة السجن الحرى بالطامن الى مجلس قيادة الثورة في ٧ من
فبراير سنة ١٩٦٦ ليتقدم بطلب الاستقللة الى السيدين رئيس نيابة امن
الدولة العليا وامين علم مجلس الدولة بينما كان الوضع الطبيعى ان يتقدم
بها الى ادارة السجن او الى المحقق ، وكلن ذلك لسبب غير معقول الا ان
يكون للايجاء بان الطامن تقدم باستقلته عن طواعية واخفيل . ثم عرضت
الاستقللة على السيد رئيس الوزراء حيث اصدر قراره بقبولها في ١٣ من
فبراير سنة ١٩٦٦ وفي لهفة بادية ابلفت الواقعة الى مجلس الدولة فقام
الامين العلم به ببلاغها شفاهة الى السيد رئيس نيابة امن الدولة الذى
ابلغها بدوره الى السيد وكيل النيابة المحقق اثناء وجوده في السجن
الحرى وتم ذلك في ذات اليوم وهو يوم ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٦ الذى فتح
فيه السيد وكيل النيابة المحقق محضره الساعة الرابعة واربعين دقيقة مساء
بالسجن الحرى ووجه الاتهام فيه الى الطامن لاول مرة ثم احيل مع باقى
المنهين الى المحكمة في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٦ . وتوقيت المطالبة بهذه
الاستقللة والعجلة التى لا يست قبولها وابلغها الى سلطات التحقيق
تفسر بجلاء انها كانت مطلوبة اسلبا بغرض التحلل من الضمانات التى اخذ
بها القانون الطامن باعتماره من اعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل
حتى يمكن احالته الى المحاكم الجنائية دون اتباع ما يقضى به القانون

لأنهم في مرتزاة القانون من وجوب عرض الموضوع وأدلته وبلايساته على لجنة التأديب والنظريات بمجلس الدولة قبل رفع الدعوى الجنائية ضده لتأذنه أو لا تأذنه برفع الدعوى . وقد تحقق ذلك بأحالة الطاعن إلى المحاكمة بعد يومين فقط من تاريخ قبول الاستقالة . ولا تنص صراحة المحكمة أن يسمى الطاعن . وهو من رجال القانون الذين يدركون ما لهم من حقوق وضمانات . إلى التقدم بطلب استقالة مختلرا وفي هذا الوقت بالذات ما لم يكن ذلك نتيجة رهبة حقيقية عاناها ولم يقو على تحملها أو مقاومتها .

ومن حيث أن طلب الاستقالة وقد صدر على ما سلف بيئته من غير إرادة حرة تحت تأثير الإكراه المفسد للرضا والاختيار . فانه يعتبر باطلا ولا يبطل تبعا لذلك قرار قبول الاستقالة المبني عليه . وبناء عليه يكون القرار المطعون فيه الصالح بقبول استقالة الطاعن في الواقع مع الأمر اقالة غير مشروعة أو هو بمثابة الفصل العادي وهو ما لا يختص به السيد رئيس الوزراء الذي قبل الاستقالة . (٤)

القاعدة الخامسة :

نقل العامل من شركة بالقطاع العام إلى شركة أخرى لا يندرج ضمن حالات انتهاء الخدمة ، فلا يعتبر انتقال انتهاء للخدمة بالشركة المتقولة منها العامل أو تعيينا جديدا له بالشركة المتقولة إليها .

وتقول المحكمة :

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنمي الطاعنة بالوجه الثاني من السبب الرابع منها على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أسس قضائه بسقوط الدعوى بالتقدم الحولي المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني على أن نقل الطعون ضده الأول إلى الشركة المطعون ضده الثانية من شأنه إنهاء علاقة عمله لدى الشركة الطاعنة - المنقول منها - وطالما أنها لم ترنع الدعوى خلال سنة من تاريخ هذا الإنهاء فإن الدعوى تكون قد سقطت بالتقدم ، في حين أنه لما كانت نظم العاملين بالقطاع العام تجيز نقل العامل من شركة إلى شركة أخرى دون أن يعد ذلك إنهاء لعلاقة العمل بالشركة المنقول منها وكان نقل الطعون ضده الأول إلى الشركة المطعون

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - ج/١ - ب/١ - ص ٦١٤ - ٦١٧ .

ضدها الفنية يعتبر استنرازا لملائمة العمل التي كانت تربطه بالطاعنة ولا يؤدي الى انتهاء هذه الملائمة من الحكم المطعون فيه اذ طبق على الدعوى نص المادة ٦٩٨ من القانون المدني يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .

وحيث ان هذا التمسح صحيح ذلك انه لما كانت مدة التقادم الحولى المخصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني تبدأ في الاصل من وقت انتهاء عقد العمل باستثناء ما تعلق بالمعالة والمشاركة في الارباح والنسب القوية في جملة الايراد التي تبدأ فيها مدة هذا التقادم من الوقت الذي يسلم فيه صاحب العمل الصابل بيلان بما يستحقه بحسب آخر جرد وكانت حالات انتهاء خدمة الماملين بالقطاع العام - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد وردت على سبيل الحصر في نظام الماملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ سنة ١٩٦٦ المنطبق على واقعة الدعوى فلا يجوز اضافة حالات او اسباب اخرى اليها وكان نقل المامل من شركة القطاع العام الى شركة اخرى مما تجيزه المادة ٢٢ من هذا النظام لمجلس ادارة المؤسسة ورئيس مجلس ادارة الشركة لا يندرج ضمن حالات انتهاء الخدمة الواردة في المادة ٧٥ من النظام المشار اليه ، فانه لا تعتبر انتهاء للخدمة بالشركة المنقول منها المامل لو تمينا جديدا له بالشركة المنقول اليها ولا يمسو كونه نقلا تحكيم القواعد المقررة في القانون لنقل الماملين وترتب عليه آثاره ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط دعوى الطاعنة بالتقادم الحولى المخصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني تأسيسا على ان نقل الماطون ضده الاول من الشركة الطاعنة الى الشركة المطعون ضدها الثانية في ١٦/٧/١٩٧٠ من شأنه انتهاء علاقة العمل التي كانت تربطه بالطاعنة وانها لم ترفع الدعوى خلال سنة من تاريخ هذا الانهاء يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا الوجه دون ما حاجة لبحث بقى اسباب الطعن . (٥)

تطبيق :

نرى انه يمكن الاهتداء بالمبادئ القانونية التي اوردها هذا الحكم ، امام القضاء الادارى اذا ما تبثت المنازعة في قضية تختص بنظرها محاكم مجلس العوى ، كما لوكانت المنازعة مثلا تتمثل في نقل عامل من مؤسسة عامة الى اخرى او من هيئة عامة الى اخرى اى مما يعقل في اختصاص المجلس .

(٥) الطمع بالنقض رقم ٦١١ لسنة ١٩٤٩ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٤ .

القاعدة السابعة :

(١) موظف . « انتهاء الخدمة » « أسبابها » . « الاستقالة » . اعتبار انقطاع الموظف عن العمل دون بيان الأسباب الموجبة لذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية في حكم الاستقالة ، اقتراَن الانقطاع بتقديم طلب في اليوم التالي للاحالة الى القومسيون الطبي لتقرير عدم اللياقة للخدمة بسبب مرضى يحول دون الاستمرار في العمل — انتهاء القرينة التي رتبها القانون على هذا الانقطاع — لا وجه لافتراض ان علة الانقطاع هي الاستقالة .

(٢) موظف . « انتهاء الخدمة . أسبابها » . انتهاء الخدمة بسبب انقطاع الموظف عن عمله بدون اذن ، للمدة التي يعتبر انقضاؤها بمثابة استقالة — عدم صحته — لا ينال منه الاستناد الى سبب آخر ، كمعدم اللياقة الطبية اذا كان ذلك لم يتم بقرار من الجهة المختصة بتقرير ذلك — اختلاف المركز القانوني المترتب على انتهاء الخدمة في كل من الحالتين عنه في الاخرى .

(٣) الحق في تقاضي المرتب عن مدة فصل الموظف في حالة الحكم بالفاتحا ، لا يترتب تلقائيا كثر من آثار الفناء قرار الفصل ، ولصاحب الشأن اذا ما حيل بينه وبين اداء العمل ان يرجع بدعوى تعويض عن قرار الفصل غير المشروع متى توافرت عناصرها ومقوماتها .
وتكفي بذكر القواعد التي قررتها المحكمة لوضوحها . (٦)

القاعدة السابعة :

انهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام بسبب الحكم عليه بمقوبة جنابة او بمقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة وفقا لحكم الفقرة السادسة من المادة (٦٤) من نظام الماملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (المجلد) لا يعد من قبيل الفصل التأديبي :

وتقول المحكمة :

ان الماملين في شركات القطاع العام يخضعون — كأصل عام —

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا
للسنة الحادية عشرة من اول اكتوبر سنة ١٩٦٥ الى آخر سنة ١٩٦٦
في القضية رقم ١٣٠١ لسنة ٧ الهـ : ثمة — جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٦
ص ٥١٩ .

في كل ما يفور بشأنهم من منازعت لاختصاص المحاكم المدنية دون محكم مجلس الدولة تطبيقاً لاحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ بشأن قلمون العمل ، وما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الاولى من قلمون اصدار نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، واستثناء من هذا الاصل العلم ناط المشرع بالمحكمة التأديبية المختصة تاديب العاملين في شركات القطاع العلم والاختصاص بالفصل في الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة عليهم والفصل في طلبات وقفهم عن العمل او مد وقفهم او صرف المرتب كله او بعضه اثناء مدة الوقف بالتطبيق لاحكم المادتين ٤٩ ، ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر والفقرة الثانية عشرة من المادة العشرة والمادتين ١٥ ، ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢م بشأن مجلس الدولة ، كما ناط المشرع بمجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بالفصل في الطلبات التي يقدمها هؤلاء العاملون بالعلم في قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بفصلهم بغير الطريق التأديبي اعمالا لحكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ في شأن الفصل بغير الطريق التأديبي .

ومن حيث ان انتهاء خدمة العامل من شركات القطاع العام بسبب الحكم عليه بمقوبة جنائية او بمقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة وفقاً لحكم الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يعد من قبيل الفصل التأديبي ، يستوى في ذلك ان يكون انتهاء الخدمة وجوباً اذا كانت المقوبة الجنائية المحكوم بها واجبة التنفيذ او كان انتهاء الخدمة جوازياً اذا كانت المقوبة الجنائية موقوفة تنفيذها . ذلك ان المشرع خول انتهاء الخدمة وفقاً لحكم الفقرة المذكورة لرئيس مجلس ادارة الشركة بسلطته الادارية ولو شاء غير ذلك لمهد بانتهاء الخدمة في حكم هذه الفقرة الى السلطة التأديبية متمثلة في السلطة الرئاسية او المحكمة التأديبية حسب الاحوال ، كما ان انتهاء الخدمة منوط بالحكم على العامل بمقوبة من المقوبات المتصوص عليها بالفقرة المذكورة دون تطلب توافر اركان الجريمة التأديبية او تطلب قيام السبب المبرر للتاديب ، بما يؤده اختلاف طبيعة انتهاء العامل للحكم عليه بمقوبة جنائية عن التاديب . وقد اكست المادة ٦٤ المشار اليها هذا الفهم اذ عدت حالات انتهاء الخدمة واوردت في الفقرة الثالثة منها حالة الفصل او العزل بحكم او قرار تاديبى ونصت الفقرة السادسة على حالة الحكم بمقوبة جنائية ، ولو كانت الحالة التي اوردها الفقرة السابقة المذكورة مما يندرج في هذا الفصل التأديبي لما اقردها المشرع فقرة مستقلة اكتفاء بالنص الوارد في الفقرة الثالثة .

ومن حيث أن الاحتجاج بأن ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة ٦٤ لمشار إليها من أنه يكون الفصل جوازياً لرئيس مجلس الإدارة إذا كان الحكم مع وقف التنفيذ ، فغاده أن يكون الفصل في هذه الحالة عقوبة تأديبية وليس انتهاء للخدمة ، فإنه قول داحض ، ذلك أن انتهاء الخدمة لمصدر حكم جنائى ضد العامل ليس بطبيعته على ما سلف بيانه إنهاء تأديبياً يعتبر معه عقوبة تأديبية ولكنه في الواقع من الأمر إنهاء إدارى ، ولم يعبر المشرع بكلمة الفصل في الفقرة المذكورة إلا على أنها مرادف لانتهاء الخدمة ، ولقد تكرر من المشرع ذلك فنص في المادة ٦٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المذكور ، على الفصل لعدم اللياقة للخدمة صحيحاً بدلاً من إنهاء الخدمة ولا ريب في أن عدم اللياقة الصحية لا يمكن أن تكون مخالفة تأديبية تستوجب توقيع الجزاء التأديبى كما أنه لا غناء في القول بأن إنهاء الخدمة تطبيقاً لحكم الفقرة السادسة المشار إليها في حالة الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة يصدر بسلطة تقديرية تعتبر معها قرار إنهاء الخدمة جزءاً مقعماً إذا أساء مصدر القرار استعمال سلطته وانحرف بها ، ولا غناء في ذلك لأن عيب أساء استعمال السلطة والانحراف بها من العيوب التى تعيب القرار ويختص أمر بحثها ورقبتها لسلطة المحكمة المختصة . وتوافر الدليل على قيام هذا العيب وأن كان من شأنه أن يصم قرار إنهاء الخدمة بعدم التسريع إلا أنه ليس من شأنه أن يصم قرار إنهاء الخدمة بعدم التسريع إلا أنه ليس من شأنه أن يفرض من طبيعته ويحيله الى جزاء تأديبى ، وإذا كان القضاء الإدارى قد جرى على تكيف بعض القرارات الخاصة بالموظفين العموميين بأنها جزاء مقنع ، فإنه يستهدف من ذلك بسط الرقابة القضائية على القرارات الإدارية التى تختص فيها جهة الإدارة بأخذ القرارات التى يخرج أمر الفصل فيها عن دائرة اختصاص القضاء عموماً للامتثال من الرقابة القضائية ، في الوقت الذى تنطوى فيه هذه القرارات في جوهرها على جزاء تأديبى مقنع ومن ثم فإنه لا يسوغ الاستناد الى هذا القضاء لانتزاع اختصاص بمحلول صراحة للقضاء المدنى بهدف إخضاعه لسلطان محاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أن الحكم المظنون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب ويبحث دوافع إصدار قرار إنهاء خدمة المدعى وبواعثه والظروف التى عاصرت إصداره وقضى باختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا القرار ، وتأسيساً على أنه في حقيقته قرار تأديبى استهدفت الشركة به مجازاة المدعى بالفصل ، فإنه يكون - أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن بحث مشروعية قرار إنهاء الخدمة في ضوء دوافعه ومبرراته من الأمور المتروكة للقضاء المختص

ولقد كان من شأن هذا الخطا الذى وقعت فيه المحكمة ان وقعت في خطأ آخر حين قضت بانعدام القرار المطعون فيه بمقولة عدوانه على اختصاص المحكمة التأديبية التى تملك وحدها فصل الدعى باعتباره احد اعضاء التشكيلات القضائية ، ذلك ان مؤدى هذا القضاء ان يصبح انتهاء خدمة الدعى من الخدمة بسبب الحكم عليه في جريمة مظنة بالشرف والامانة من اختصاص المحكمة التأديبية وهو امر يخالف صريح حكم الفقرة السليسة سالفة الذكر ، وينطوى على سلب لاختصاص السلطة الرئاسية في انتهاء خدمة من يتحقق فيه شروط الفقرة المذكورة وهو اختصاص تخضع فيه لرقابة القضاء المدني .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم ، وكان قرار انتهاء خدمة الدعى ليس جزءا تأديبيا كما انه ليس من القرارات غير التأديبية التى يخضع القضاء الادارى بالفصل فيها طبقا لحكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ، فان محاكم مجلس الدولة تكون غير مختصة ولائيا بالفصل فيه ، ويتمين احالة الدعوى في هذا الشأن الى المحكمة العمالية المختصة للفصل فيها اعمالا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات (٧)

تعليق :

جدير بالاحاطة ان الحكم سالف البيان يعتبر من اهم الاحكام الرائدة في موضوعه ، ولذلك اشارت اليه مجموعة المحكمة الادارية العليا ، ومجموعات قضاء العمل حسبما استقرت عليه احكام محكمة النقض .

غير ان من انه صدر في ظل قوانين عدلت بقوانين لاحقة حسبما يبين من مطالعة الحكم المذكور ، الا اننا نرى ان المبادئ الجوهرية التى جاء بها هذا الحكم ما زالت صالحة للتطبيق مع مراعاة الملازمة بين الحكم وما جاء بالقوانين الجديدة من تعديلات ، نجدير الاحاطة بما يلى :

(اولا) : المادة (٦٤) من القانون رقم (٦١ لسنة ١٩٧١) حلت محلها المادة (٩٦) من قانون العاملين بالقطاع العام (رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨) واصبحت الفقرة السابعة من المادة (٩٦) تنص على ما يلى :

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التى تترتها المحكمة الادارية العليا س.٢١٢ من اول أكتوبر سنة ١٩٧٥ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٦ - في القضية رقم ٣٦٠ لسنة ٢٢١ ص ٩٩ - ١٠٢ .
ومشار الى هذا الحكم ايضا بموسوعة قضاء العمل للمستشارين حسن البسيونى وسهير الملاوى ص ٧٧٢ - ٧٧٣ .

« الحكم عليه بمقوية جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات او ما يعادلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة او بمقوية مقيدة للحرية في جريمة مظنة بالشرف او الامانة ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ .

ومع ذلك فاذا كان قد حكم عليه لأول مرة فلا يؤدي الى انتهاء الخدمة الا اذا صدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة ان بقاءه في الخدمة يتعارض مع مقتضيات الوظيفة او طيبة العمل » .

(ثانيا) : المادة (٦٩) من القانون رقم (٦١ لسنة ١٩٧١) حلت بمطها المادة (٦٨) من القانون ٨ لسنة ١٩٧٨ وتنص على ما يلي :

« تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الجهة الطبية المختصة ولا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب هو نفسه انتهاء خدمته دون انتظار انتهاء اجازاته » .

* وبهذه المناسبة فقد اصدرت محكمة النقض بجلسته ١٩٨٤/٤/٢٢ في الطعن رقم (٤٠٠) لسنة ٥٢ قضائية ، حكما رائدا في شأن فصل العامل بمناسبة حالته الصحية وتناول الحكم ثلاثة مبادئ هامة وهي :

المبدأ الاول :

« جعل المشرع عدم اللياقة للخدمة صحيا من اسباب انتهاء خدمة العامل باحدى شركات القطاع العام ، واتضح عن ان ثبوت حالته يكون بقرار من الجهة الطبية المختصة » .

المبدأ الثاني :

« منع المشرع جهة العمل من فصل العامل في هذه الحالة قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ، ولكنه اجاز للعامل طلب انتهاء خدمته قبل نفاذ هذه الاجازات » .

المبدأ الثالث :

« ان احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ يسرى فقط على العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ، وتنحصر احكامه عن العاملين بشركات القطاع العام » .

* ولاهمية هذا الحكم نشير الى : ! جاء بحيثيلته وما انتهى اليه فيما يلي :

الحكم :

« وحيث أن نما تنعاه الطاعة بأسباب الطعن الثلاثة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وبينا لذلك نقول أنها أصدرت قرارها بلفهاء خدمة المطعون ضده لما ثبت من قرار اللجنة الطبية بعدم لياقته صحيا لاصليته بمرض عظمي مزمن ويعد استنفاده الاجازات الاعتيادية والمرضية وطبقت بشأنه احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ باعتبار ان علاقة العمل بينها وبين المطعون ضده علاقة تعاقدية ، الا ان الحكم المطعون فيه قضى ببطالان قرار انتهاء الخدمة تاسيسا على ان اقرار المطعون ضده باستنفاد اجازاته لا يعتبر دليلا ضده ، بغير التحقق من صحة ذلك والمخالفة لما ثبت بتقريرى الخير من ان المذكور في حالة عجز كامل مستديم كما اقام الحكم قضاءه على احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ حل ان هذا القانون لا يطبق الا على موظفى وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات الصاية من العاملين بالقطاع العلم .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك لانه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الطاعة تعتبر في واقع الامر شركة من شركات القطاع العلم في ظل العمل باحكام القانونين رقمى ١١١ ، ١١٦ لسنة ١٩٧٥ بما يجمل العلاقة بينها وبين العاملين لديها خلال هذه الفترة علاقة تعاقدية ، لا تنظيمية ، وكان قرار انتهاء خدمة المطعون ضده موضوع النزاع صدر بتاريخ ١٩٧٨/١١/٤ بما يخضمه لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العلم . والذى يسرى من اول يولية سنة ١٩٧٨ . ولما كانت المواد من ٦٤ الى ٦٨ منه قد نظمت الاجازات الاعتيادية والمرضية ، ثم نصت المادة ٦٩ على ان « تسرى على العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام اجكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الامراض المزمنة » . ونصت المادة ٩٦ على ان : « تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية (١) (٢) عدم اللياقة للخدمة صحيا ، ونصت المادة ٩٨ على ان : « تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الجهة الطبية المختصة ولا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب هو نفسه انتهاء خدمته دون انتظار انتهاء اجازاته » وهو ما مؤداه ان المشرع جعل عدم اللياقة للخدمة صحيا من اسباب انتهاء خدمة العامل باحدى شركات القطاع العلم ، وانصح عن ان ثبوت خلافه يكون بقرار من الجهة الطبية المختصة ومنع جهة العمل من فصل العامل في هذه الحالة قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ، لكنه اجاز للعامل طلب انتهاء خدمته قبل نفاذ هذه الاجازات ، وان احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن

اضافة حكم جديد الى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
لرعاية العمال المرضى بالدرن والجزام والامراض العقلية والامراض المزمنة .
هى الواجبة التطبيق على واقعة النزاع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون
فيه اقلم تضاه على ان الثابت من التقريرين المقررين من الخبرة المنتدبة انها
لم تتم باحتساب الاجازات الاعتيادية والمرضية للمستأنف - المطعون ضده -
من واقع ملف خدمته واكتفت بقولها ان المستأنف - المطعون ضده - اقر
باستنفذ اجازاته المشمل اليها وقد لا يدري هذا الاخير بماهية هذه الاجازات
ومقدارها وما اذا كان قد استنفذها جميعها من عدمه ، هذا في الوقت الذى
مست فيه المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على انه لا يجوز
نصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ..
وعدم الجواز هنا انه اذا ما صدر قرار انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية
قبل نفاذ هذه الاجازات فانه يضحى قرارا باطلا ويتعين انه يظهر بوضوح
اظم الحكمة نفاذ هذه الاجازات حتى يتبين ما اذا كان القرار المشمل اليه
والمطعون عليه قد صدر صحيحا ونفا للقانون من عدمه بالاضافة الى
ما تقدم فقد نص القانون ١١٢ سنة ١٩٦٣ على انه استثناء من احكام
الاجازات المرضية لموظفى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها
يمنع الموظف او العامل المريض باحد الامراض التى يصدر بتحديد قرار
من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للقومسيونات الطبية
اخذة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية
استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ويجرى الكشف
الطبي عليه بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاثة اشهر على الاقل او كلها راي
داعيا لذلك . وان الثابت ايضا من تشخيص حالة المستأنف - المطعون
ضده - الصحية هى اضطراب عقلى مزمن مستديم ، ثم صدر قرار الشركة
المستأنف عليها - الطاعنة - بانتهاء خدمة المستأنف - المطعون ضده - دون
ما انتظر لما اذا كانت حالته قد يرجى شغلها من عدمه وما اذا كانت حالته
قد استقرت من عدمه مما يوجب قرارها بالاطلاق ويضحى
القرار المطعون فيه على غير اساس سليم ويكون قد صدر باطلا
بما يتعين معه القضاء بفساؤه وعدم الاعتداد به ويضحى للمستأنف -
المطعون ضده - الحق فى صرف راتبه من تاريخ انتهاء خدمته « ، بما يفاده
ان الحكم وان طبق احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، المشار اليه على واقعة
النزاع مما كان يوجب تطبيق احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ سلف البيان
نزولا على حكم المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المنوه عنه ، الا ان

الحكم اعيل احكام القسوس رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والذي يطبق على موظفي وعامل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ، وتنحصر احكامه عن العاملين لدى الطاعنة بكونها احدى شركات القطاع العام ، كما ان الحكم استند في اثبات عدم استنفاد المطعون ضده لاجازاته المرضية والاعتمادية على نفى ما ورد بتقريرى الخبرة في هذا الشأن نفيا مجردا بغير ان ينصح في اسبليه عن الوقوع التى استند اليها والادلة التى اقتنع بشئونها مكتنبا بالقوا . ان عدم دراية المطعون ضده بما قرره باستنفاد الاجازات المذكورة لا يفيد صحة ذلك ، دون ان يعنى الحكم المطعون فيه بالثبوت من صحة او عدم صحة نفاذ هذه الاجازات قبل ان تصدر الطاعنة قرارها بفصل المطعون ضده لعدم اللياقة للخدمة صحيا ، وعلى الرغم مما جاء بتقريرى الخبرة المذكورين من ان حالة هذا الاخير طبقتا لقرار اللجنة الطبية العامة بالهيئة العامة للتأمين الصحى عجز كلل مزمين مستديم ، لما كان ما تقدم فان الحكم يكون معيبا بالخطا في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه بغير ما حجة لبحث باتى وجوه الطعن » . (٨)

القاعدة الثامنة :

قرار فصل العامل (مدرسة) لسوء السلوك دون اجراء تحقيق
بعد اغفالا لاجراء جوهرى يعيب القرار ويصمه بعب عدم المشروعية ومخالفة
الاصول الطبيعية في التاليب .

وتقول المحكمة :

الثالث من وقائع الدعوى هو ان التقارير المقدمة من زميلات المدعية احايلت سلوكها وسعقتها بظلال كثيفة من الشك ، فكان لزاما على الدار ان تسمى للتحقق من مدى صحة ما ورد بهذه التقارير وما تثار من شائعات ، فاحالها الى الاختصاصيتين الاجتماعيتين بالدار لتحرى اسباب دوافع هذا السلوك ، ناقتهتا الى ائذارها مرتين للمبدول عن هذا السلوك ، ثم قرر مجلس ادارة الدار فصلها لمدة اسبوع وتركها للعيادة النفسية اسبوعا آخر في ١٩٧١/٤/٤ ، ثم احايلت الامر الى مديرية الامن للتحرى عما ثار حول سلوك المدعية من اقلويل مورد تقرير مكتب الامن بالوزارة مؤيدا لذلك

(٨) الاستاذ / عصمت الهوارى : « قضاء النقض في منازعات العمل والتأمينات الاجتماعية » - المبادئ التى قررتها محكمة النقض من اكتوبر ١٩٨٣ حتى يونية ١٩٨٥ - الجزء السادس - الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٣ قضائية - جلمعة ١٩٨٤/٤/٢٢ - القاعدة ٢٤٩ ص ٤١٨ - ٤٢١ .

فأصدر مجلس إدارة الدار قراره المطعون فيه ، كل هذه الإجراءات والخطوات أمر تحتها أهداف دور المعلمين والمعلمات . ومن ضمنها تهيئةهم ليكونوا مواطنين صالحين في مجتمعنا الاشتراكي قائلين على الريادة الاجتماعية والإسهام في خدمة المجتمع المدرسي والبيئة الموجودة فيها (لمدة ١ - من القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر) ، وكذلك ما تحتها أصول التربية وحماية الطالبات بدور المعلمات من ثوابت سوء السلوك والبعد بينهما وبين المنحرفات ظاهريا .

ويقبل هذا الحق الاصيل لجهة الادارة حق اصيل للطلاب او الطالبة يستند من قاعدة مستقرة في الضمير والوجدان تليها العدالة المثل ولا تحتاج لنص يقرها . وهو عدم اخذ الامراء قسرا وغيلة ، فيجب ان يوفر لهم الضمان والاطمئنان باجراء تحقيق تقووني صحيح له كل ضماناته وكفالاته من ناحية وجوب استدعاء الفرد وسؤاله ومواجهته بما هو منسوب اليه وتكليفه من الدفاع عن نفسه واتاحة الفرصة لنقطة شهود الاثبات واستحضار شهود نفي وغير ذلك من مقتضيات الدفاع التي تكفل تحقيق العدالة . وغنى عن البيان انه ليس لهذا التحقيق شكل خاص وكل ما يلزم هو توافر العناصر التي تكفل حق الدفاع وتحقيق العدالة .

كما ان الثابت من وقائع الدعوى انه لم يجر تحقيق مع المدعية فيها هو منسوب اليها ، بل اقتصر الامر على احالة الموضوع الى الاختصاصيين الاجتماعيين لاجراء بحث اجتماعي للتعرف على اسباب هذا المسلك من جانبها واذ انكرت ما هو منسوب اليها لم تتم مواجهتها بزميلاتها مقدمات هذه التقارير بل احيل الامر الى مجلس ادارة الدار ، فقرر فصلها مؤقتا لمدة اسبوع في ١٩٧١/٤/٤ مع احالتها الى العيادة النفسية لمدة اسبوع آخر ، ولما ورد تقرير مكتب الامن احيل الامر الى مجلس ادارة الدار فقرر فصلها نهائيا دون اجراء تحقيق مما اهدر حق الدفاع بشأن ما هو منسوب اليها .

وهو لا شك امر خطير يترتب عليه تحقيرها ودمجها بسوء السلوك في المجتمع . وهي تهمة ولا شك تقتضي التحرز والتتري قبل نسبتها الى احدى النساء في مجتمعنا الشرقي المحافظ ، وبالإضافة الى ذلك فان هذه الاجراءات جميعها كانت سابقة على صدور قرار مجلس ادارة الدار بفصلها لمدة اسبوع ، فيكون فصلها مرة اخرى استنادا الى ذات الاجراءات امر غير جائز قانونا اذ كان يتهم ومواجهتها بما استندت من وقائع (تقرير مكتب الامن) وتحقيق نفعها ، فيكون اغفال هذا الاجراء الجوهري مما يعيب القرار المطعون فيه ، ويصممه بعيب عدم المشروعية ومخالفة الأصول الطبيعية في التقاضي .

ويترتب على ذلك أن يكون القرار المطعون فيه مخالفا للقانون جديرا
بالإلغاء . (٩)

القاعدة التاسعة :

إنهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف - عقوبة
تأديبية - محاكمة العامل تأديبيا عن الفعل الذي ادّين عنه جنائيا ومماقتنه
بجزاء الخصم من مرتبه - يحول دون إنهاء خدمته بسبب الجريمة التي عوقب
عليها جنائيا وإداريا - أسلم ذلك - أن إنهاء خدمته في هذه الحالة
يتضمن تكرارا محظورا للعقاب التأديبي كما ينطوي على تعقيب من جهة
الإدارة على حكم المحكمة التأديبية الصادر بجزاء الخصم من المرتب .

وتقول المحكمة :

وكلن في وسع الإدارة أن تصدر قرارها بإنهاء خدمة المدعى بسبب
الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الإهانة طبقا لحكم المادة ٧/٧٧ من
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، إلا أنها أثبتت أن تحصيل الدعوى إلى المحكمة
التأديبية لتنتزل المحكمة حكم القانون في حقّه ويجبّطه ١٩٦٩/٢/١١ أصدرت
المحكمة التأديبية لوزارة المواصلات حكما في القضية التأديبية رقم ١٢٤
لسنة « ١٠ » بجزاء المدعى بخمسة عشر يوما ، وتنفيذا لذلك الحكم
أصدرت الإدارة القرار رقم ٧١٩ في ١٩٦٩/٢/١٣ بجزاء المدعى بخمسة عشر يوما
من راتبه . ولما كان إنهاء خدمة الموظف بسبب الحكم عليه في جريمة
مخلة بالشرف أو الإهانة هو جزاء تأديبي على خروج الموظف على مقتضى الواجب
في أداء وظيفته وإخلاله بكرامتها ، الذي يكون في الوقت مینه جريمة جنائية
بمقابله عليها تلتون العقوبت ، فإن صدور الحكم التأديبي على المدعى من
المحكمة التأديبية بجزائره بخمسة عشر يوما من راتبه ببطء ١٩٦٩/٢/١١
عن الوقائع التي تكون الجريمة الجنائية التي ادّين فيها بالفرامة عشرين جنبا
من شأنه أن يحول قانونا دون أن تُلرس الإدارة ولايتها في إنهاء
خدمته عن الوقائع التي ادّين جنائيا وإداريا عنها ، بعد أن تنزلت عنها

-
- (٩) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري -
السنة اثناسبعة والعشرون - من أول أكتوبر ١٩٧٢ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ -
في القضية رقم ١٦٦٧ لسنة ٢٥ - جلسة ٢١/ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ -
بند ١٣ ص ٢٩ - ٣١ .

المحكمة التأديبية المختصة ، وعلى ذلك يكون القرار رقم ٤ الصادر في ١٩٦٩/٢/١٠ ، والمصحح بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ١٩٦٩/٦/١ بطلبه خدمة المدعى تكرارا للمقلب التأديبي بإبائه القلقون عن الوقائع عينها التي سبق ادانة المدعى جنائيا وتاديبا عنها فضلا عما ينطوى عليه من تعقيب على حكم المحكمة التأديبية بلا سند من القانون . ومقتضى ما تقدم انه متى كانت المحكمة التأديبية قد قضت بجلسة ١٩٦٩/٢/١١ بجائزة المدعى بخصم خمسة عشر يوما عن الوقائع عينها التي ادین فيها جنائيا بتغريمه عشرين جنيا بجلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ ، فانه يتمتع على الإدارة معلومة ولايتها بانهاء خدمة المدعى طبقا لحكم المادة ٧/٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والا كان يؤدي قرارها تكرار المقالب التأديبي عن الذنب الإداري الواحد ، والتعقيب غير المشروع على الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بغير جزاء انتهاء الخدمة » (١) .

(١) المرجع السابق .

الفصل الثامن

الاحكام المتعلقة بالطلب المستعجل المتعلق باستمرار صرف الراتب

القاعدة الاولى :

ان طلب استمرار صرف المرتب يقوم على ركنين وهما :

الاول قيام حالة الاستعجال بالا يكون للطلب مورد رزق سوى راتبه الموقوف صرفه ، والثاني : ان يكون ادعائه قائما بحسب الظاهر من الاوراق على اسباب جدية مشروعة ، ونتيجة لذلك اذا ثبت ان المدعى يعمل خلال مدة وقفه منتفيا حالة الاستعجال وينتفى الركن المتعلق بها .

وتقول المحكمة :

» ان المدعى اتلم هذه الدعوى طالبا في الشئق المستعجل فيها الحكم باستمرار صرف راتبه مع الزام الجهة الادارية المدعى عليها بالمصروفات .

ومن حيث ان طلب استمرار صرف المرتب يجب ان يقوم على ركنين اولهما : قيام حالة الاستعجال بالا يكون للطلب مورد رزق سوى راتبه الموقوف صرفه اليه ، وثانيهما : ان يكون ادعائه قائما بحسب الظاهر من الاوراق على اسباب جدية مشروعة .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان انهساء خسة المدعى بالقرار المطعون فيه انها حدث بسبب تعلقه مع احدى شركات التصدير والاستيراد باسبانيا للعمل معها لمدة اربع سنوات ، ورفضه العودة الى العمل بالوزارة اصرارا منه على ان توافق الوزارة على اعارته الى هذه الشركة الامر الذي يفيد انه يتقاضى راتباً عن عمله بالخارج ، ومن ثم فان ركن الاستعجال المشار اليه انها يكون منتفيا في شأن هذا الطلب ، وبالتالي فلا جدوى من بحث مدى توافر الركن الثاني ، ويتمين والحالة ، هذه الحكم برفض طلب المدعى باستمرار صرف راتبه والزامه وقد خسره « (1) .

(1) مجموعة المبادئ القانونية التي قررناها محكمة القضاء الاداري
السنة ٢٦ ق - من اول أكتوبر ١٩٧١ حتى آخر سبتمبر ١٩٧٢ ص ١٢٥ -
المكتب الفني .

القاعدة الثانية :

أن طلب استمرار صرف الراتب يعد طلباً مستعجلاً ركضاه انتهاء
الخدمة بحيث يترتب على تنفيذه نتائج يتعذر تداركها مع ضرورة توافر تحقيق
شرط الاستعجال والجدية والمشروعية أى يجب توافر الشروط المتعلقة
بالشئ الخاص بطلب الإيقاف الذى يطلب مع طلب الإلغاء فى نفس العريضة .

وفى ذلك تقول المحكمة :

« أنه عن الشئ المستعجل الخاص بطلب استمرار صرف الراتب مؤقننا
لحين الفصل فى موضوع الدعوى فإن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بأنه لا يترتب على رفض الطلب الى
المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر
بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتلجج
التنفيذ يتعذر تداركها .

وبالنسبة للقرارات التى لا تقبل الغائها قبل النظم منها اداريا لا يجوز
طلب وقف تنفيذها على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم
بمؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا ككن القرار صادراً بالفصل أو
بالوقف فلذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرشح دعوى الإلغاء
فى الميعاد أعقب الحكم كان لم يكن واسترد منه ما قبضه .

ومن حيث أن القضاء الإدارى قد استقر على أن الطلب المستعجل
بصرف الراتب يجب أن يقوم على ركنين الاول قيلم حالة الاستعجال وما يترتب
على تنفيذ القرار من نتائج يتعذر تداركها ، والثلى متصل ببدا المشروعية
بأن يكون ادعاء الطلب فى هذا الشأن قلماً بحسب الظاهر — على أسيلب
جدية .

ومن حيث أنه عن الركن الاول قيلم حالة الاستعجال فإن التلبت أن قرار
إنهاء خدمة المدعى المطعون فيه وقد تسبب عنه انقطاع مورد رزق المدعى
وهو راتبه الذى كان يتقاضاه ومن ثم فإنه اذ يبين من الأوراق أن المدعى ليس له
مورد رزق آخر غير مرتبه اذ أن الجهة الادارية لم تقدم التليل على أن
المدعى يعمل « بصيدلية شكرى » كما أن المدعى قد نفى فى مفكرته ذلك
الادعاء ومن ثم فإن شرط الاستعجال يكون متحققاً .

ومن حيث أنه لا وجه للقول أن القرار المطعون فيه إنما قرر إنتهاء
خدمة المدعى لعدم الصلاحية خلال فترة الاختيل ومن ثم فإن المادة ٢١ من
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها لا تنطبق اذ أنها نصت على حالة

الفصل والوقف دون انتهاء الخدمة ، لا وجه لذلك ادعاءه من توسع من
الحكمة في الحلقتين واحدة فلفصل يتسلى مع انتهاء الخدمة لعدم الصلاحية
اثناء فترة الاختبار في انها يترتب على تنفيذها نفلج يتعذر تداركها وينتلع
بسببها مورد رزق العليل الذى يقيم اوده .

ومن حيث أنه عن الشرط الثانى وهو قيلم الدعوى — بحسب الظاهر —
على اسباب جدية فان عناصر الموضوع تخلص في أنه بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥
صدر القرار رقم ١٩٦٩/٥٦٢ بتعيين المدعى في وظيفة ميدلى تحت الاختبار
لمدة سنة اشهر بإدارة الشؤون الادارية — الشؤون الصحية بمرتبة
اساسى سنوى ٢٢٤ جنبها اعتبارا من ١٩٦٩/١٠/٣٠ وبتاريخ ١٩٧١/٣/١٠
صدر قرار عضو مجلس الادارة المتسحب رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالاستغناء
من خدمة المدعى بصفته ميدلى تحت الاختبار لعدم صلاحيته للعمل في فترة
الاختبار وذلك اعتبارا من ١٩٧١/٣/١٠ م .

ومن حيث ان المادة التاسعة من لائحة موظفى هيئة قناة السويس
الصادرة سنة ١٩٥٦ تنص في فقرتها الاولى على ان التعيين لاول مرة
في الوظائف يكون تحت الاختبار لمدة ستة اشهر على الاقل وثلاث سنوات
على الاكثر ويجوز للهيئة في اى وقت خلال مدة الاختبار فصل الموظف اذا لم
يجز رضاهما .

ومن حيث ان المبدأ المستقر عليه ان الموظف المعين تحت الاختبار هو في
موقف وظيفى معلق اثناء فترة الاختبار لا يستقر وضعه القانونى في الوظيفة
الا بعد قضاء فترة التعليق واتمام الموقف بقرار من الجهة الادارية
من حيث الصلاحية فيها او عدها ومن ثم فان قضاء هذه الفترة على ما يرام
هو شرط الصلاحية للبقاء في الوظيفة وهو شرط مقرر للمصلحة العامة ويجرى
أعماله طوال فترة الاختبار ومن ثم فكل من يصير الموظف رهين بتحقيق هذا
الشرط ماذا اتضح عدم لبقائه قبل انقضاء هذه الفترة كمن للادارة ان
تنهى خدمته لتحقق شرط عدم الصلاحية وذلك بعد ان تزن الامور بميزانها
الصحيح دون اى انحراف او اسهولة استعمال السلطة .

ومن حيث ان الجهة الادارية قد انصحت في مذكرة دفاعها عن السبب الذى
من أجله قررت عدم صلاحيته للعمل اثناء فترة الاختبار ومن ثم الاستغناء عن
خدمته اعتبارا من ١٩٧١/٣/١٠ م وهو ارتكابه خلال الفترة من ١٩٦٩/١٢/٢١
الى ١٩٧٠/٨/٨ اى اثناء فترة الاختبار اختلاس اموال مملوكة للهيئة من صيلبيتها
بمبلغ ٦٤٦٦٥ جنيهها حالة كون هذه الادوية

مسلمة اليه بسبب وظيفته كصينلي في الهيئة ومجازاته عنها بخمسة عشرة ايلم من راتبه وتحصيله جزء من ثمن الادوية المختلطة قدره ٨٥٠٠ /ر) جنيه بمقتضى القرار الصادر بتاريخ ١٩٧١/٢/١٠ وهو ما ثبت من ملف الخبئة .

ومن حيث ان ما اتاه المدعى على النحو المتقدم يعتبر خروجاً على مقتضيات الوظيفة العلمية ومن ثم فان اقتناع الجهة الادارية بهذا السبب وتكوين رأيها بشأنه وتقدير عدم صلاحية المدعى للعمل من اجل ذلك - تكون قد اصدرت قرارها في هذا الشأن مستخلصا استخلاصا سليماً من اصول ثابته بالاوراق تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها وجاء متفقاً وحكم القانون بلا معقب عليهما في ذلك بما دام ان قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها وهو ما لم يتحقق في هذا الخصوص .

ومن حيث انه لا وجه لما يقرره المدعى من انه بمجرد انتهاء مدة الاختبار يصبح موظفاً دائماً وأنه لا يستلزم لذلك ان تصدر الجهة الادارية قراراً لصلاحية اثناء فترة الاختبار وتثبت اذ ان المبدأ المستقر هو ان الموظف المعين تحت الاختبار هو في موقف وظني معلق ولا يستقر وضعه القانوني الا بعد قضاء هذه الفترة وانحصر الموقف بقرار من الجهة الادارية من حيث الصلاحية في الوظيفة من عدمه ومن ثم فان وضع الموظف المعين تحت الاختبار لا يستقر بمجرد انتهاء فترة الاختبار بل يستلزم لذلك صدور قرار من الجهة الادارية بقرار صلاحية للعمل اثناء هذه الفترة ومن ثم استبراره في الخدمة او عدم صلاحية ويلتقي الاستثناء عن خدينته .

ومن حيث انه لا حجة كذلك فيما ذهب اليه المدعى من ان قرار الجزاء بخمسة عشرة ايلم من راتبه قد جاء معدوماً لصدوره بعد انتهاء خدمته بمقتضى القرار المطعون فيه فضلاً عن كونه باطلاً لاقتضائه على تحقيق غير مستوف لركناته القانونية ، لا وجه لذلك لان الاستثناء لعدم الصلاحية للعمل اثناء فترة الاختبار لا يعد من قبيل الفصل التأديبي او اسباب انتهاء الخدمة ويلتقي لا يستلزم ان يكون الموظف قد ارتكب ذنباً تأديبياً بالفعل بل يكفي في شأنه ان تكون جهة الادارة قد استندت الى وثائق قد اطمانت الي صدقها وهو ما تم في الحالة المعروضة .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم جميعه ان القرار المطعون فيه قد صدر متفقاً وحكم القانون ولا محل للطعن عليه بالالغاء ومن ثم فان الشرط الثالثي اللازم توافره في الطلب المستعجل وهو مبدأ المشروعية يسكون غير متوافر ويلتقي يمين رفضه (٢) .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري -
س ٢٦ ق - من اكتوبر ٧١ حتى سبتمبر ١٩٧٢ - ص ١٦٢ - ١٦٥ .

المساعدة الثالثة :

اختصاص المحكمة التأديبية في تقرير صرف أو عدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه يتحدد بحسب ظروف الحالة المعروضة والملاساتها :

وتقول المحكمة :

ان التثبت من الاوراق ان السيد / مدير مكتب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات قدم مذكرة مؤرخة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٢ الى السيد المهندس رئيس الجهاز عنونها بمعبارة « تصرفات اتاها السيد وكيل الجهاز ورئيس الادارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات والمؤسسات تثير المسؤولية وتفرض فحص مدى بعدها عن الشرعية » وقد استهل هذه المذكرة بما حاصله ان السيد / وكيل الجهاز اسند اليه الاشراف على الادارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات والمؤسسات ووحدات القطاع العلم ، وان تنبع مجريات العمل وما يتم عرضه من تقارير دورية وسنوية قد اثار الخواطر واستدعى الامر ضرورة فحص شرعية بعض التصرفات واحاطت السلطات العليا بالجهاز بخطورتها لتحديد المسؤولية بشأنها ، وقد كشف الفحص ان كل التصرفات المشبوهة التي اثارها السيد وكيل الجهاز مردها بما يتنوع به من سلطة مطلقة اخذت تنويع الزمن ادت به الى ان يستعمل السلطات التي ائتمنها له القانون والسلطة المسؤولة عن القيادة الادارية والفنية بالجهاز في تنفيذ اعمال وتطلعت بعيدة عن المصلحة العامة - وسرد مقدم المذكرة بعض تلك التصرفات منها التمرد والاستهانة بتوجيهات السلطات العليا وعدم تنفيذه اوامر الرئيس السابق للجهاز ، واصداره تعليمات وقرارات دون الرجوع الى السلطات العليا وفي ذات الوقت كان يرفض تنفيذ بعض قرارات الجهاز ، وبشي مقدم المذكرة موضحا ان السيد وكييس الجهاز بوصفه امينا لوحدة الاتحاد الاشتراكي بالجهاز اصدر منشورا من شأنه ان يثير الفتنة والشغب بالجهاز وان يضر بمصلحة العمل ، يعتبر سلوكا وظيفيا شائنا ويتطلب بمساظنة تأديبية واحالته الى التحقيق . وقد اشر السيد المهندس رئيس الجهاز على هذه المذكرة بوقف السيد / عن العمل واحالته الى التحقيق وتشكيل لجنة للتحقيق يكون لها حق سؤال من تراه ، وصدر بذلك قرار رئيس الجهاز رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٢ في ٨ من يولييه سنة ١٩٧٢ ، كما صدر القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٢ في ٣١ من يولييه سنة ١٩٧٢ بتشكيل لجنة التحقيق .

ومن حيث ان اختصاص المحكمة التأديبية في تقرير صرف أو عدم صرف

نصف المرتب الموقوف صرفه مرده - حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - الى حكم القاتون الذى لم يقيد اختصاصها فى هذا الشأن بصحة أو بطلان القرار الصادر من الجهة الإدارية بالوقف بداءة ، اذ ان هذا الامر هو بذاته المروى على المحكمة التأديبية لتصدر قرارها فيه فيحدد مركز العمل الموقوف عن العمل بصدد ما أوقف صرفه من مرتبه ، والمحكمة التأديبية فى هذا الصدد ، تصدر قرارها بحسب ظروف الحالة المروضة وبإبستها ، فتقرر صرفاً أو عدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه ، ولئن كتبت سلطة المحكمة التأديبية فى هذا الشأن سلطة تقديرية الا أن هذه السلطة - شأنها شأن أى سلطة تقديرية أخرى - تخضع لضوابط تتصل بالمصالح العام كظروف العامل المالية ومركزه الوظيفى ومدى جدية أو خطورة الاتهام الذى ينسب اليه .

ومن حيث أن التثبت من الأوراق - على ما سلف الإيضاح - أن الإدارة تحركت الى اصدار قرار وقف الطاعن عن العمل بناء على المذكرة التى قدمها مدير مكتب السيد المهندس رئيس الجهاز ، وهى مذكرة تضمنت وقائع لم تكن استخلاصاً لتقارير قدمت أو تشكيلات وردت للجهاز وتم فحصها ، فضلاً عن أن هذه الوقائع التى ساقها مقدم المذكرة ليس فيها ما يمس الذمة أو الأمانة أو يفقد الطاعن الصلاحية للوظيفة العامة ، وإذا كان ذلك ما تقدم ، وكان التثبت من الأوراق أنه ليس للطاعن مورد سوى مرتبه الذى يعتمد عليه فى إعالة أسرته والحفاظ على وضعه الاجتماعى المتصل بالوظيفة التى يشغلها ، فإن وقف صرف نصف مرتب الطاعن وهو يشغل وظيفة قيادية فى الجهاز - فى ضوء الظروف والملابسات المشار إليها - أمر لا يقتضيه دواعى المصالح المسام ، وإذا ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب يكون خالف القانون ، ويتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم بصرف ما أوقف صرفه من مرتبه - الطاعن - بسدة وقفه احتياطياً عن العمل (٢) .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا - س ٢١ ق - من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٦ - فى القضية رقم ١٣٦٨ لسنة ١٨ ق .

الفصل التاسع

**الاحكام المتعلقة ببعض النواحي الاجرائية امام المحاكم التأديبية وتنشأ
القواعد المختارة التالية :**

١ - اتباع المحكم التأديبية للقواعد والمواعيد في ظل قانون مجلس الدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

٢ - طريق اتصال الدعوى التأديبية بالمحكمة عن طريق النيابة الادارية .

٣ - شرط اعلان الممثل بوعمد المحكمة التأديبية وبقرار الاحالة وتاريخ
الجلسة - شرط جوهرى يترتب على مخالفته وقوع عيب شكلى
في اجراءات المحكمة يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه .

٤ - جواز الفصل في الدعوى اذا احيط الممثل بها ولم يحضر لابتداء
دفاعه .

٥ - سلطة المحكمة التأديبية في تعديل الاوصاف الواردة بقرار الاحالة ،
وسلطتها في تقدير مدى مشروعية الجزاء .

القاعدة الاولى :

**اتباع المحاكم التأديبية للقواعد والمواعيد المعمول بها في ظل قانون تنظيم
مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ :**

وتقول المحكمة في ذلك :

« ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والمعمول
به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٢
قد تضمن على ما يبين من استقراء احكامه - اعادة تنظيم المحكم التأديبية
تنظيما كاملا استوعب تشكيلها واختصاصاتها وحالات الطعن في احكامها
امام المحكمة الادارية العليا دون ثمة تفرقة في هذا الشأن بين الممثلين
في الدولة والممثلين بالقطاع العلم ، وذلك على نحو يتعارض مع الاسس التى
قلبت عليها التشريعات السابقة ومن بينها تلك التى انطوى عليها القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بصدار نظام الممثلين بالقطاع العلم وربما عن أن مقتضى
اعادة تنظيم المحكم التأديبية على الوجه السلف واعتبارها من محكم مجلس
الدولة ان تخضع دملوى الممثلين بالقطاع العلم التى ترشح لهذه المحاكم

(م - ١١ الحديث في الفتاوى)

وكذلك الطعن في الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة الإدارية العليا للإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أسوة بدعوى وطعون سائر العاملين ، واعتبار ما تضمنته المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه بشأن إجراءات ومواعيد الالتجاء إلى المحاكم التأديبية والطعن في أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا ملغاة ضمناً بمقدور قانون مجلس الدولة ، فإن المشرع حرص على أن يضمن المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة ، أن يعمل عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث أولاً من الباب الأول من القانون عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة ، وأصبح المشرع بذلك عن وجوب التزام المحكمة التأديبية عند نظر الطعون المشار إليها بمواعيد رفع الدعوى المنصوص عليها في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة التي تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلب الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم منه إلى الهيئة التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية . . . ويعتبر مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن يجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة ، ولقد نفي المشرع من الحرص على تأكيد إخضاع العاملين بالقطاع العام لذات الإجراءات التي تسرى في شأن من عداهم من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بالفصل في منازعاتهم توحيد الإجراءات بالنسبة إلى هؤلاء العاملين على السواء تحقيقاً لمبدأ المساواة وكفالة القرص المتكافئة ، طالما لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة في هذا الشأن ، وانساقاً مع هذا الفهم فإن ما نص عليه في صحر المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة سائلة الذكر من مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام العاملين بالقطاع العام لا يعني سوى مراعاة القواعد الأخرى التي تخرج عن نطاق الإجراءات المشار إليها في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة وما بعدها التي اشتمل عليها الفصل الثالث أولاً - من الباب الأول من قانون مجلس الدولة فيما عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة التي أرتأى المشرع بصريح النص استثناءها من أحكام الفصل المذكور دون ما سواها ، ومن ثم فإنه اعتباراً من تاريخ العمل بقانون مجلس الدولة في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ تصبح القواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولاً - من الباب الأول منه عدا ما يتعلق منها بهيئة مفوضي الدولة هي الواجبة الاتباع عند

نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام امام المحاكم التأديبية دون تلك التي تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر والتي نسخت بقانون مجلس الدولة على ما تقدم .

ومن حيث ان الدعوى — على ما يذهب في دعواه بغير منازعة من الجهة الادارية — اخطر بالقرار المطعون عليه في ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ فنظلم منه بتاريخ ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ ، ثم اقام دعواه طعنا عليه في ٢٠ من ديسمبر ١٩٧٢ ومن ثم تكون الدعوى مقبلة في الميعاد مقبولة من حيث الشكل « - (٤)

القاعدة الثانية :

نص المادة ٢٢ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على ان تتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق — هذا الاجراء يهدف الى توفير الضمانات الاسلسية للمتهم بتعيينه من الدفاع عن نفسه ، وعن درء الاتهام عنه مقتضى ذلك ان اغفل اعلان المتهم اعلانا سليما قانونا والسري في اجراءات المحاكمة دون مراعاة ذلك الاجراء الجوهري يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم الذي يصدر لابتناله على هذه الاجراءات الباطلة :

وتقول المحكمة :

ان الثابت من الاوراق انه عقب ايداع النيابة الادارية اوراق الدعوى التأديبية وتقرير الاتهام حدد السيد رئيس المحكمة جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٢ لنظر الدعوى ، وقلبت سكرتارية المحكمة باخطار المخلف المذكور بالكتاب رقم ٢٨٧٩ المؤرخ اول ابريل سنة ١٩٧٢ بقرار احلته الى المحكمة التأديبية وانه تحدد لنظر الدعوى جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ حين ان الجلسة المحددة لذلك هي جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٢ على ما سلف البيان ، وبالجلسة المذكورة لم يحضر المخلف وقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى الى جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ لاعلان المخلف عن طريق النيابة العامة على آخر محل معلوم له . ومن ثم قلبت سكرتارية المحكمة بتنفيذ القرار المشار اليه واعلان المخلف يوم ٢٧ من ابريل سنة ١٩٧٢ في مواجهة السيد وكيل نيابة الدعى ، وفي الجلسة المذكورة لم يحضر المخلف او احد عنه وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلطة ٢٧ من مايو ١٩٧٢ وفيها صدر الحكم المطعون فيه .

(٤) المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج٢

ص ١٧١٦ — ١٧١٨ .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قانون النجيلة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص في الفقرتين الاخيرتين منها على أن « تتولى سكرتارية المحكمة اعلان مصلح الشان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الوراق - ويكون الاعلان بطلب موصى عليه مصحوب بعلم الوكيل » . وهذا الاجراء يهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم بتكليفه من الدفاع عن نفسه ومن درء الاتهام عنه ، وذلك باعلانه بقرار الاحالة المتضمن ببقا بالخلفات المسندة اليه ، وتاريخ الجلسة المحددة لمحكمة ليتكّن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه ليبدى دفاعه وليتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها ، ومن ثمة فان اغفل اعلان المتهم اعلانا سليما تقوينا والسير في اجراءات المحكمة دون مراعاة ذلك الاجراء الجوهرى ، يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم الذى يصدر لابتنائه على هذه الاجراءات الباطلة .

ومن حيث انه لما كان ذلك ما تقدم ، وكان اخطار المخلف بقرار الاحالة بالكتاب رقم- « ٢٨٧٩ » المؤرخ اول ابريل سنة ١٩٧٢ قد ذكر به تاريخ جلسة المحاكمة غير التاريخ المحدد لها على ما سلف الايضاح فان هذا الاخطار لا ينتج اثره ولا يعتد به ، كما ان اعلان المخلف في مواجهة النيابة العامة لا يجوز اللجوء اليه طالما ان للمخلف عنوانا مطلوباً بالاوراق ، ولم يثبت تعذر اعلانه فيه على النحو الذى نصت عليه المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ولما كان الاخطار بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ضروريا وشرطا لصحة المحاكمة فان وقوعه غير صحيح يترتب عليه بطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه ، ويتمين لذلك القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للمحلفين بوزارة الصناعة لتجرى شئونها فيها . (٥)

القاعدة الثالثة :

إذا كان الثابت ان المائل المحال للمحكمة التأديبية قد احيط علما بالدعوى التأديبية المقامة ضده واعلن بتاريخ الجلسة التى عينت لتنظرها وكانت السبل ميسرة امامه للحضور بنفسه أو بوكيل عنه لدفع ما اتسند اليه ومع ذلك لم يسع الى متابعة سير اجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لابطاء

(٥) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا -
س ٢١٢ - من أول اكتوبر ١٩٧٥ حتى سبتمبر ١٩٧٦ فى الدعوى ١١٤١
لسنة ١٩٨٠ .

أوجه دفاعه فانه لا ضير على المحكمة التأديبية ان هي سارت في نظير
الدعوى وفصلت فيها في غيبته — اساس ذلك ان المستفاد من احكام المواد
٢٤ ، ٢٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ان
حضور المتهم جلسات المحاكمة ليس شرطا لازما للفصل في الدعوى وانما يجوز
الفصل فيها في غيبته طالما كتبت مهية للملك وكان المتهم قد أعلن بقرار
الاحالة وتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون :

وتقول المحكمة :

ان الثابت في الاوراق ان الدعوى التأديبية في الخصومية المعلقة قد اقيمت
اول ابرها ايام المحكمة التأديبية لوزارة النقل والمواصلات حيث قيدت
في جدولها برقم ٨٥ لسنة ٥١٠ وقد عين لنظرها ايام هذه المحكمة جلسة
١٣ من يونيو سنة ١٩٧٢ وفيها حضر المتهم (الطاعن) وقرر انه يعمل
بهيئة البريد بالترقيق وطلب اجلا للاطلاع وتقديم مذكرة بدفاعه ، وفي نهاية
الجلسة قرر السيد رئيس المحكمة احالة الدعوى بحالتها الى المحكمة
التأديبية بمدينة المنصورة للاختصاص ونفلا لهذا القرار احييت الدعوى
الى المحكمة التأديبية بالمنصورة حيث قيدت في جدولها برقم ٤٨ لسنة ١٠١
وعين لنظرها ايامها جلسة السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٢ واعلن المتهم بتاريخ
هذه الجلسة في الكتل رقم ٧٦٧ الصادر في الرابع من اكتوبر سنة ١٩٧٢ ،
واذ تظف المتهم عن حضور تلك الجلسة فقد ارجأت المحكمة نظر الدعوى
الى جلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ وكلفت النيابة الادارية اعادة اخطار
المتهم وفي الحادي عشر من اكتوبر سنة ١٩٧٢ تلقت المحكمة التأديبية
المتقدمة من المتهم كتيب ابلن فيه ان الكتيب رقم ٧٦٧ المضمن اخطاره بجلسته
السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٢ المثار اليه لم يصله الا في اليوم ذاته
المعين لنظر الدعوى التأديبية المقابلة ضده الامر الذي لم يستطع معه حضور هذه
الجلسة ، واضاف انه قد علم ان الدعوى قد حجزت للحكم لجلسة
٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ دون ان يتمكن من الاطلاع وايداء دفاعه وانتهى المتهم
الى طلب فتح باب المرافعة في الدعوى لجلسة بعيدة يتم اخطاره قبلها بوقت كاف
حتى يمكنه الدفاع عن نفسه ويجلسه ٢١ اكتوبر سنة ١٩٧٢ حيث تظف المتهم
ثابته عن الحضور قررت المحكمة اصدار الحكم في الدعوى بجلسته ٤ من نوفمبر
سنة ١٩٧٢ مع التصريح بالاطلاع وتقديم بذكرات خلال اسبوع ، وفي هذه الجلسة
الاخيرة صدر الحكم الطعين في غيبة المتهم ، اذ كلن اليلدي بجله من الاستعراض
سلف البيان ان المتهم (الطاعن) قد احيط علما بالدعوى التأديبية المعلقة ضده
كما أعلن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها سواء ايام المحكمة التأديبية لوزارة

النقل والمواصلات أو امل المحكمة التأديبية بالنصورة التي احييت اليها للاختصاص وان المسبل كانت ميسرة امله للحضور امل هذه المحكمة الاخرة بنفسه او بوكيل عنه لدفع ما أسند اليه ودرء المسلطة عنه بيد انه لم يسع الى متابعة سير اجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لإبداء أوجه دفاعه فيها وتقديم الأدلة والبراهين التي تشهد على براءة سلاته مما نسب اليه - اذ كان الامر ما تقدم - فمن ثم لا خير على المحكمة التأديبية ان هي سارت في نظر الدعوى على الوجه بلدى الذكر ونصلت فيها في غيبته اذ المعتاد من استقراء احكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القاتنون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الواجب التطبيق في الخصومية المطروحة ان حضور المتهم جلسات المحكمة ليس شرطاً لازماً - للفصل في الدعوى وانما يجوز الفصل فيها في غيبته طالما كانت مهياً لذلك وكان المتهم قد اعلن بقرار الاحالة بتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القاتنون ، ولا وجه لما آثراه المتهم (الطاعن) من ان المحكمة لم تخطر بالجلسة ومن ثم فوتت عليه فرص الدفاع عن نفسه ذلك انه مفصلاً عن ان واتسع الحال لا يساتده اذ الثبت بقراره انه قد اعلن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظر الدعوى وهو السبع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ ولئن كان صحيحاً ان هذا الاعلان قد بلغه متأخراً في ذات يوم الجلسة فقد كان لازماً عليه ان يتابع مسوا بنفسه او بوكيل عنه سير اجراءات الدعوى التأديبية المقلية ضده الى ان يفصل فيها اذ ليس ثمة ما يلزم المحكمة بان تخطره بكل جلسة حددتها لنظر هذه الدعوى بمعد ذلك طالما سارت الدعوى سيرها المعتاد من جلسة الى اخرى ، واذا كان المتهم قد قصر فيها هو واجب عليه وكان ذلك متاحاً له فمن ثم لا يقبل منه الحجاج بعدم سماع دفاعه وبالتالي تكون محاكمته قد تمت صحيحة وفقاً القاتنون . (٦)

القاعدة الرابعة :

اذا اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الفصل فيها - لا تلك جهة الإدارة انفاذ اي قرار من شسله سلب ولاية المحكمة في محاكمة الحال اليها - مثال - تنازل جهة الإدارة عن محاكمة الموظف الحال الى المحكمة التأديبية :

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا - س ٢١ ق - من اول اكتوبر ١٩٧٥ حتى آخر سبتمبر ١٩٧٦ - في الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٢٠ ق س ٥ - ٦ .

وتقول المحكمة :

انه من الامور المسلبة انه متى اتصلت الدعوى التأديبية بالحكمة المختصة تعين عليها الاستمرار في نظرها والفصل فيها ، ولا تملك جهة الادارة انشاء نظر الدعوى اتخاذ اى قرار في موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية في محلكة المخالف المحال اليها ، فلذا تصرفت جهة الادارة تصرفا من هذا القبيل ، فانه يمثل عدوانا على اختصاص المحكمة وغصبا لسلطتها يتعين على المحكمة الا تعتمد به وأن تستقط كل السر له من حسابها . ومن هذا القبيل قيام جهة الادارة بتوقيع العقوبة على المخالف عن النهم المقدم بها الى المحكمة التأديبية او التنزل عن محلكة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية لسبب او لآخر ، فمثل هذه التصرفات لا يكون لها من اثر قانونى على الدعوى التأديبية ، التى تظل قائمة ومطروحة على المحكمة حتى تنتهى بحكم تصدره المحكمة في موضوعها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب وقضى بقتضاء الدعوى التأديبية تاسيسا على ان جهة الادارة رأت عدم الاستمرار في المحلكة ، فانه يكون قد اخطأ في تاويل القانون وتطبيقه ويتمين لذلك الحكم بالغلقه . (٧)

القاعدة الخامسة :

اذا كان الثابت ان المحكمة المدنية قد قضت بعدم الاختصاص الولائى في دعوى رفعت امامها طعنا في قرار صادر بانتهاء خدمة احد العاملين بالقطاع العام بسبب انقطاعه عن العمل واحيلت الدعوى بحالتها الى المحكمة التأديبية عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فانه لاي كان الراى في سلامة الاسباب التى قام عليها هذا الحكم فقد كان يتمين على المحكمة التأديبية ان تفصل في موضوع الدعوى في حدود طلبات المدعى - المحكمة التأديبية بما كان يجوز لها قانونا وهى تنظر الدعوى في هذا النطاق ان تنجح الى التصدى لمحكمة المدعى تأديبيا - اساس ذلك ان المشرع حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالبنداء بالمحكمة التأديبية وناط بالتبعية الادارية الاختصاص باقامة الدعوى التأديبية امامها كما ان المشرع لم يخلو المحكمة التأديبية من تقضاء نفسها وهى بصدد الفصل في طعن مقام من احد العاملين في قرار صدر في شأنه من السلطة الرئاسية ان تحرك الدعوى

(٧) مجموعة المبادئ القانونية^١ ن قررتها المحكمة الادارية العليا
في ١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الاول - ١٩٦٢ و ١٩٧٤ - ١٥
(١٩٧٢ / ١ / ٢٧) ٥١ / ٢٠ / ١٨

التأديبية ضده وتفضل فيها - مجاوزة المحكمة التأديبية حدود ولايتها في هذا الشأن يترتب عليه أن حكمها يكون مخالفا للقانون متمين الإلغاء .

وتقول المحكمة :

أن نظام المعلمين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يفضى في المادة ٤٩ / رابعا منه بأن الأحكام التي تصدر من المحكم التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على المعلمين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ، يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، وأذ كلن المستفاد من الأوراق أن المدعى كلن يشغل وظيفة من الفئة الرابعة وهي من وظائف المستوى الأول طبقا لحكم المادة ٧٩ من النظام سلف الذكر ، لذلك يكون من الجائز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة عليه ، والذي صدر أثناء العمل بالمادة ٤٩ المذكورة .

ومن حيث أن المدعى أقام دعواه طعنا في القرار الصادر من الشركة المدعى عليها بانهاء خدمته وقضت المحكمة المدنية فيها بعدم الاختصاص الولائي وباحالتها بحلفتها الى المحكمة التأديبية عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فانه أيا كلن الرأي في سلامة الاساليب التي قلم عليها هذا الحكم ، فقد كلن يتمين على المحكمة التأديبية أن تفضل في موضوع الدعوى في حدود طلبت المدعى ، وما كلن يجوز لها قانونا وهي تنظر الدعوى في هذا النطاق أن تنجح الى التصدي لحكمته تأديبيا ، ذلك أن المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية المبتدأة بالحكمة التأديبية ، وناط بالنيابة الإدارية الاختصاص بالقبلة الدعوى التأديبية أمامها ، ولم يخول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها ، وهي بصدد الفصل في طعن مقام من أحد المعلمين في قرار صدر في شأنه من الملطة الرئيسية ، أن تحرك الدعوى التأديبية ضده وتفضل فيها . ولذلك فلن المحكمة التأديبية اذا ما تجاوزت حدود ولايتها في هذا الشأن فلن حكمها يكون مخالفا للقانون متمين الإلغاء .

ومن حيث انه كلن يتمين على المحكمة التأديبية أن تطرح بالحكم الصادر من المحكمة المدنية بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وباحالتها بحلفتها اليها للفصل فيها عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، زمن مقتضى ذلك أن تنظر الدعوى حسب التكييف القانوني الصحيح لوقائعها ولو تبين لها من ذلك أن موضوع المنازعة مما يخرج عن اختصاصها المحدد في القانون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق المودعة حافظة مستندات الشركة المدعى رليها والمقدمة ايلم المحكمة التاديبية (رقم ٢ دوسيه) ان المدعى حبس جبراً احتياطياً مطلقاً اعتباراً من ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٠ على ذمة التحقيق في الجنائية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٠ كلى (١٠٢ سنة ٧ ابواز علة عليا) ثم افسرج عنه في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠م ولم يصد الى عله بعد الانراج عنه فوجهت اليه الشركة كتاباً مؤرخاً ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ نيته فيه الى انه منقطع عن العمل منذ تاريخ الانراج المشار اليه . مما يقتضى انذاره بتهاء خدمته طبقاً لحكم المادة ٧/٧٥ من لائحة المعلنين بقطع العلم . واذا لم يستجب المدعى الى هذا التنبيه ولم يعد الى عمله دون ايداء عذر لانقطاعه فقد أصدر رئيس مجلس ادارة الشركة القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٠ في ٥ من ديسمبر ١٩٧٠ بتهاء خدمة المدعى لانقطاعه عن العمل اكثر من عشرة ايلم متصلة اعتباراً من ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٠ دون سبب مشروع .

ومن حيث ان لائحة نظم المعلنين بقطع العلم الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمعلقة بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ — وهى اللائحة السارية وقت صدور القرار المطعون فيه — تعهد في المادة ٧٥ منها اسباب انتهاء خدمة العلل ومن ذلك ما تنص عليه الفقرة السابعة منها وهو « الانقطاع عن العمل دون سبب مشروع اكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة ، او اكثر من عشرة ايلم متصلة ، على ان يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه للعلل بعد غيلبه عشرة ايلم في الحالة الاولى ، وانقطاعه خمسة ايلم في الحالة الثانية ، وذلك ما لم يقدم العلل ما يثبت انقطاعه كلن بعذر قهرى » . ولما كان التثبت فيما تقدم ان الشركة المدعى عليها قد أصدرت قرارها المطعون فيه بتهاء خدمة المدعى طبقاً لحكم المادة ٧/٧٥ وبعد اتباع الاجراءات التى نصت عليها ، لذلك يكون القرار المذكور قد صدر صحيحاً قانوناً وليس عليه مطعن يبرر طلب الحكم بلفاقه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ما تقدم ، فانه يتعين الحكم بلفاقه ويرفض الدعوى . (أ)

(أ) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا — س١٢١ق — من أكتوبر ١٩٧٥ حتى سبتمبر ١٩٧٦ — في الدعوى رقم ١٢٥٢ لسنة ١٨ق ص٩٥ — ٩٧ .

القاعدة السادسة :

اعلان العامل المقدم للمحكمة التأديبية بقرار الاحالة واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ، اجراء جوهرى - اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالخالفه لحكم القانون من شأنه وقدرع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه - مقتضى ذلك بطلان اعلان العامل بقرار الاحالة فى مواجهة النيابة العامة طبقا لحكم الفقرة العاشرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية مادام الثابت انه لم يتم التقصى عن موطن العامل المذكور او محل غيبته لاعلانه فيها قبل اعلانه للنيابة العامة :

وتقول المحكمة :

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بان يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة فى محل اقامة المعلن اليه او فى عمله وحكمة هذا النص واضحة ، وهى توفر الضمانات الاساسية للعامل المقدم الى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام منه ، وذلك باحاطته علما بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمنة بيان بالخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليمكن من المثل امام المحكمة بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعلن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها . وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذى الشأن - واذ كان اعلان العامل المقدم الى المحاكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا ، فان اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالخالفه لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه الغاية منه ، من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد اجاز فى الفترة العاشرة من المادة ١٣ منه اعلان الاوراق القضائية فى النيابة العامة اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم ، اذ ان ذلك ورد استثناء من الاصل العلم الذى رددته المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة سلطنة الفكر وهى ان يكون اعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة فى محل اغلتهم او فى محل علمهم ، ومن ثم فان الاعلان فى مواجهة النيابة والامر كذلك - لا يصح اللجوء اليه الا بعد القيام بتحريك كلفية دقيقة للتقصى عن محل اقامة ذوى الشأن او

محل عملهم وعدم الاهتداء اليها . ويترتب على مخالفة هذا الاجراء وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان التلبت - على ما سلف بيانه - ان الطاعن لم يعلن اعلانا قانونيا للحضور ايام المحاكمة التأديبية بجلستها المنعقدتين فى ٢٢ من اكتوبر و ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ واثبتت المحاكمة ذلك صراحة بمحضرى الجلستين المذكورتين .

وبما ان الطاعن قد أعلن بقرار الاحالة وبالحضور لجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ فى مواجهة النيابة العامة بناء على ما قرره السيد رئيس النيابة الادارية بمحضر جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ من انه لم يستدل على التهم . واذ كلن ما قرره السيد رئيس النيابة لا يمتنى بذاته انه قد تم البحث والتقصى عن موطن العايل المذكور او محل عمله لاعلانه فيها قبل اعلانه للنهيلة العامة ، فضلا عن ان الواقع ينفية براءة ان محل عمل هذا العايل معروف وموضح بالاوراق وبقرار الاتهالم وكلن من الجأز قلونا اعلانه فيه ، كما ان التحرى عن الجهة الادارية التى كلن يعمل بها كلن من شأنه ولا ريب الكشف عن محل اقلنه الصحيح ، وهو ما لم يقم عليه دليل من الاوراق ، فلان اعلان العايل بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته فى النهيلة العامة يكون والامر كذلك قد وقع باطلا ومن ثم يكون الحكم الطعون فيه قد شابه عيب فى الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق هذا العايل فى ابداء ذلك فى الاتهالم الموجه اليه ، على وجه يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث انه لما كلن الامر كما تقدم ، وكلن الطاعن - على ما سلف بيانه - لم يعلن بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية ولم يخطر بالجلست المحددة لمحاكمته ، ومن ثم لم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه ، وكالت الدعوى بذلك لم تنهى ايام المحاكمة التأديبية للفصل فيها ، فانه يتمعن الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفاء الحكم الطعون فيه ، واعادة الدعوى الى المحاكمة التأديبية لاعادة محاكمته والفصل فيها نسب اليه مجددا من هيئة اخرى (٩) .

القاعدة السابعة :

عدم اعلان العايل بوعود المحاكمة التأديبية وبقرار الاحالة وبخطاره بتلرخم الجلسة يبطل اجراءات المحاكمة .

(٩) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتهها المحاكمة الادارية العليا - س ٢١ ق - من اول اكتوبر ١٩٧٥ حتى سبتمبر ١٩٧٦ - فى الدعوى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩ ق ص ١٢ - ١٤ .

وفي ذلك نقول المحكمة :

« اعلان العايل المقدم الى المحكمة التأديبية بقرار الاحالة واخطااره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته هو اجراء جوهرى وان اغفال هذا الاجسراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحكمة يؤثر فى الحكم يؤدى الى بطلانه ... وترتئيا على ذلك فان اعلان العايل بقرار الاحالة فى مواجهة النيابة العامة طبقا لحكم الفقرة العاشرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية يبطل هذا الاعلان ما دام القلت انه لم يتم التقصى عن موطن العايل المذكور او محل عمله لاعلانه فيها قبل اعسلاته عن طريق النيابة العامة » (١٠) .

القاعدة الثامنة :

اذا احيط العايل بالدعوى التأديبية وبتاريخ الجلسة ولم يحضر لابداء دفاعه يحل للمحكمة ان تفصل فى الدعوى فى غيبته .

وفي ذلك نقول المحكمة :

« اذا كان الثابت ان العايل المحال الى المحكمة التأديبية قد احيط علما بالدعوى التأديبية المقامة ضده واعلن بتاريخ الجلسة التى عينت لنظرها وكانت السبل ميسرة امامه للحضور بنفسه او بوكيل عنه لدفع ما اسند اليه ومع ذلك لم يسع الى متابعة سعى اجراءات هذه الدعوى ، ولم ينشط لابداء اوجه دفاعه فانه لا ضير على المحكمة التأديبية ان هى سارت فى نظر الدعوى وقصلت فيها فى غيبته .. ذلك ان المستفاد من احكام المواد ٢٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ان حضور المتهم جلسات المحاكمة ليس شرطا لازما للفصل فى الدعوى ، وانما يجوز الفصل فيها فى غيبته طالما كانت بهياة لذلك وكان المتهم قد اعلن بقرار الاحالة وبتاريخ الجلسة التى عينت لنظرها بالوسيلة التى رسمها القانون » (١١) .

(١٠) المحكمة الادارية العليا — فى الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٩ قى عليا —

بجلسة ١٩٧٥/١٢/٢٧ م .

(١١) المحكمة الادارية العليا فى القضية رقم ٨٤ لسنة ٢٠ قى عليا —

بجلسة ١٩٧٥/١١/١٥ م .

القاعدة التاسعة :

جوائز تقويم المحكمة لواقعه ثبوتية بالأوراق .

ونقول المحكمة :

من حيث أن المحكمة التأديبية قد ركزت الكثير من الاهتمام على الورقة التي حررها. ألتمهم بخطه بترشيح السيدة الشلكية للترقية ، وأن أجلبت الشهود الذين سئلوا ونوقشوا في شأنها كشفت عن خروج المتهم فيها عن اختصاصه ، وعلى ما يجب أن تكون عليه العلاقات الوظيفية بين الرئيس والمرعوس ... وأن المحكمة قد واجهت المتهم في صراحة بهذه الواقعة ، وبصرته بها ، وقد أبدى دفاعه فيها ، وشرح ظروف تحريره إياها ، كما أن النيابة الإدارية قد أجابت واقعة تحرير هذه الورقة في ضمن ما سمعت على طلب مؤاخذته من أجله تأديبيا ، وإذا كان تقرير الاتهام قد حدد واقعة ذات تاريخ معين ووصف معلوم ، فإنه يؤخذ منه ومن مذكرة النيابة الإدارية المرفقة به والتي تضمنت توصيلا مسببا للوقائع التي يقوم عليها السلوك موضوع الاتهام ، أن الواقعة المذكورة لم تكن سوى خاتمة لسلسلة من الوقائع متتابعة ومتراصة الحلقات انتهت بهذه الواقعة الأخيرة ، وقد رأت المحكمة استحقاق التقويم بالتقدير المتيقن في واقعة تحرير ورقة الترقية وإنكاره إياها ثم اعترافاته بها عندما أطلعه عليها المحقق ، على اعتبار أن هذه الواقعة هي إحدى عناصر الاتهام المطروحة عليها جلة ، وأنها واجهته بها ، وسمعت فيها دفاعه وأقوال الشهود في حضوره ، وقد كونت عقيدتها واقتناعها بثبوتها قبله ، فإدانته من أجلها بالإنذار بعد أن رأت في تصرفه هذا خروجاً على مقتضى ما يوجب عليه مركزه من السير الحسن ، والسلوك الحميد ، على نحو ما ورد بتقرير الاتهام . ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفته للقانون بتوقيع جزاء عليه عن تهمة لم ينضمها تقرير الاتهام الملن اليه ، ولم توجه اليه ، يكون في غير محله (١٢) .

تعليق :

تعمل المحكمة الإدارية العليا ذات الهدا في مجال المواجهة والاثبات حين توقع الإدارة عقوبة تأديبية ما يدخل في اختصاصها ، فهي تقول في حكمها الصادر في ١٩٥٧/٤/٦ « إذا واجهت الإدارة الموظف في التحقيق بوصف الفعل أو الأفعال المتسوية اليه ، بالوصف المكون للذنب الأثمد ، فلا تثريب عليها في أن تعدل هذا الوصف أو تنزل بالعقوبة التأديبية الى الوصف أو الجزاء الأخف ،

(١٢) المحكمة الإدارية العليا في . سنوات ١٩٥٥ - ١٩٦٥ - حكمها

في ١٩٦٤/١/٢٥ .

منى قام لديها من الاعتبارات ما يبرر ذلك ، دون أن ينطوى هذا على إخلال بحق الدفاع ، أو يمد خروجاً على الأحكام ما دام الموظف يعلم من التحقيق الذى يجرى معه بالوقائع موضوع المأخذة فى جملتها ، ويبدى دفاعه فيها غير مجزأ ، ولا سيما إذا كانت هذه الوقائع مرتبطة ببعضها ، أو تكون فى الوقت ذاته أكثر من فئب تدايىى واحد أو يكون كل منها فئباً على حدة .

القاعدة المأثرة :

إذا قررت المحكمة التأديبية ، إيقاف الدعوى التأديبية الى أن يتم الفصل فى الاتهام الجنائى ، فإن مقتضى هذا الإيقاف أن يقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية مهما طألت مدة الإيقاف .

وتقول المحكمة :

انه إذا قررت المحكمة التأديبية إيقاف الدعوى التأديبية الى أن يتم الفصل فى الاتهام الجنائى المسند الى المأعون.مأدهم ، على أسس أن الاتهام الجنائى شق من الألفات التأديبية المنسوبة اليهم ، فإن مقتضى هذا الإيقاف أن يقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية مهما طألت مدة الإيقاف ، لأن من شأن هذا الإيقاف أن تشل يد النيلة الإدارية عن تحريك الدعوى ، وأن يصبح اتخاذ إجراءات السر فيها مستحيلأ الى أن يتم الفصل فى الاتهام الجنائى الذى عقلت عليه المحكمة التأديبية نظر الدعوى التأديبية ، وقررت المحكمة انه لا يجوز الاستئاد الى حكم المادة (١٦) من قانون الإجراءات الجنائية التى تقضى بالآ يوقف سريان المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية لآ سبب كلن ، « لأن نظم المحكمات التأديبية لا ينطوى على نص مماثل ، كما أن القضاء التأديبى لا يلتزم كأصل علم بأحكام قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجنائية ، وأنا يستهدى بها ، ويستعمر منها ما يتلاءم وطبيعة المرافق العلية وحسن سريها بانتظام وأطراء » (١٣) .

تعليق :

تجدر الإحاطة بأنه طبقاً للمادة السابعة عشر من قانون الإجراءات الجنائية وفقاً للتعديلات التى أدخلت عليه من أبريل سنة ١٩٨٢ الواردة بالفصل الثالث المتعلق بالقضاء الدعوى الجنائية فإن المادة المذكورة تقول : « تنقطع المدة فى

(١٣) المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٧٥/٦/٢٨ — مجموعة المبادئ — ص ٤٥٠ — مشرأ اليه بمؤلف الدكتور / محمد سليمان الطماوى — قضاء التأديب — مرجع سابق — ص ٧٠٦ .

الدعوى بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك الأمر الجنائى أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى فتسرى المدة من جديد ابتداء من الانقطاع . وإذا انقضت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء » .

القاعدة الحادية عشر :

١ - المخالفات التأديبية التى يؤاخذ الموظف عنها قد تكون مالية أو إدارية - تكييفها على هذا النحو أو ذاك تبعاً لطبيعة الذنب الذى ارتكبه الموظف .

٢ - إجراءات المحاكمة التأديبية : - قرار النيابة الإدارية بأحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية - اختلاف ما ورد به من تحديد للمخالفات المنسوبة الى الموظف ، ومما أسفر عنه التحقيق والفحص اثره على المحاكمة والحكم الصادر فيها .

٣ - إجراءات المحاكمة التأديبية امام المحاكمة التأديبية : - الاوصاف التى تسبغها النيابة الإدارية على الوقائع المسندة الى الموظف واحالته بسببها الى المحاكمة التأديبية وسلطة المحاكمة التأديبية في تعديلها .

٤ - إجراءات المحاكمة التأديبية امام المحاكمة التأديبية : - تعديل المحاكمة التأديبية للمخالفات التأديبية المسندة الى الموظف المحال اليها - حدوده - لا إخلال بحق الموظف في الدفاع ولا لزوم لاتباعه الموظف الى التعديل اذا كان في صالحه .

٥ - الجزاءات التأديبية التى توقع على الموظفين : - سلطات الجهات التأديبية في تقديرها بما يتناسب مع المخالفات وحدود رقابة المحاكمة لها .

نكتفى بتلخيص المبادئ التى استقرت عليها المحاكمة وهى :

١ - ان كون المخالفة مالية أو إدارية هو تكييف يقوم على أساس طبيعة الذنب الذى يقرره الموظف طبقاً للتحديد الوارد في المادة (٨٢) مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى جرت محاكمة الطاعن وفقاً لاحكامه وقد تضمنت هذه المادة النص على ان يعتبر مخالفة مالية (كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو الأساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه ان يؤدى الى ذلك) - وهذا الحكم يقابل حكم البند الرابع من المادة (٥٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - أنه وأن كان قرار النيابة الإدارية الصادر في ٦ من أبريل مسسنة ١٩٦١ بإحالة الطاعن الى المحكمة التأديبية متفقا في اسلمه مع القرار الذي صدر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بإحالته الى مجلس التأديب - الا أنه قرار جديد مستقل عنه صدر بعد التحقيق الذي أجرته النيابة الإدارية والفحص الذي قامت به مراقبة التحقيقات وانتهت فيه الى ما تضمنته مذكرتها المؤرخة في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وإذا كان هذا القرار قد جاء في شأن تحديد المخالفات المنسوبة الى الطاعن ، ووصفها غير متفق مع ما أسفر عنه التحقيق والفحص «الذكوران» الا ان ذلك ليس من شأنه ان يشوب أجرواات المحكمة التأديبية بما يبطلها ويبطل الحكم الصادر فيها - اما ثبوت هذه المخالفات او عدم ثبوتها وصحة او عدم صحة وصفها فهي مسائل تتعلق بموضوع المحكمة التأديبية وتفصل فيها المحكمة حسبما يؤدي اليها اقتناعها .

٣ - ان الاصل ان المحكمة التأديبية لا تتقيد بالوصف الذي نسبته النيابة الإدارية على الوقائع المسندة الى الموظف لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد تلك الوقائع بعد تصحيحها الى الوصف الذي ترى هي انه الوصف القانوني السليم ، وذلك بشرط ان تكون الوقائع الميينة بلر الاحالة والتي كانت مطروحة امام المحكمة هي بذاتها التي اتخذت اساسا للوصف الجديد .

٤ - متى كان مرد التعديل الذي أجرته المحكمة التأديبية في وصف الوقائع المسندة الى الموظف هو عدم قيام ركن الصمد ، دون ان يتضمن اسناد وقائع اخرى او اضافة عناصر جديدة الى ما تضمنه قرار الاحالة - فان الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق باعتبارها الطاعن مرتكباً مخالفة عدم مراعاة الدقة الكاملة « لا مخالفة محبة المولين » - هذا الوصف ينطوي على تعديل بجاني التطبيق السليم للقانون وهو تعديل في صالح الطاعن وليس فيه اخلال بحقه في الدفاع اذ ان المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبيهه ، او تنبيه المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد احد عناصر التهمة التي اقيمت بها الدعوى التأديبية .

٥ - الاصل ان يقوم تقدير الجزاء على اساس التدرج تبعاً لدرجة جسامة الذنب الإداري وعلى انه اذا كان للسلطة التأديبية ومن بينها المحكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغیر معقب عليها في ذلك فان مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها « غلو » ومن

صورة هذا الفلو عدم الملازمة المظاهرة بين درجة خطورة الذنب ، وبين نسوع
الجزاء ومقداره ، ففي هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق
عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة (١٤) .

تعليق :

يلاحظ أن هذا الحكم وقد صدر في ظل احكام قانون العالين بالدولة رقم
٢١ لسنة ١٩٥١ - الا ان المبادئ والقواعد الهامة التي ورد بها كانت تصلح
للتطبيق في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن العالين بالدولة كما انها
تصلح للتطبيق الآن في ظل احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العالين
المدنيين بالدولة كما تصلح للتطبيق في ظل احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨
بشأن نظام العالين بالقطاع العلم .

(١٤) المحكمة الادارية العليا - القضية رقم ١٧٤ لسنة ٨ ق - جلسة
١٩٦٦/٢/٢٦ - مثلر للحكم بمجموعة الاحكام التي شررتها المحكمة الادارية
العليا - السنة الحالية عشرة من اول اكتوبر سنة ١٩٦٥ الى آخر يونية
سنة ١٩٦٦ م - ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

(م - ١٢ الحديث في الفتاوى)

الفصل العاشر

الاحكام المتعلقة باختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية والدعاوى التعميية على الجزاءات الادارية

القاعدة الاولى :

اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية بالنسبة الى المملين
بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة ايا كان شكل هذه الوحدات
— اسس ذلك — القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة : —

وتقول المحكمة :

تنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة على أن تختص المحاكم التأديبية
بنظر الدعاوى التأديبية من المخالفات المالية والادارية التي تقع من « المملين
المخنيين بالجهاز الادارى للدولة في وزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الحكم
المحلى والمملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ،
وبالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا ادنى من الارباح ، وبذلك اصبحت
المحكمة التأديبية مختصة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية
التي تقع من المملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة سواء
اتخذت هذه الوحدات شكل شركات قطاع علم او جمعية تعاونية او منشأة او
مشروع تحت التأسيس » (١) .

القاعدة الثانية :

قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على المملين فيها —
اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهي من محاكم مجلس الدولة
ونطبق القواعد والاجراءات والمواعيد المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة
شأنها شأن القرارات الادارية ، من مقتضاه ان يجعل طلبات الغاء هذه الجزاءات
الموقعة على المملين بالقطاع العام تخضع في نطاق دعوى الالفاء وقواعدها
واجراءاتها ومواعيدها ذات الاحكام التي تخضع لها طلبات بغلاء القرارات

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا
في ١٥ سنة — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — الجزء اول — ١٤١٦ — ١٤ — ١٩٧٢/٢/١٧
٠ ٥٢/٢٢/١٨

النهائية الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يبعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيها يتناقض بطلانات الألفاء ستون يوما وأن المتظلم الى الجهة التي أصدرت القرار المظنون فيه او الى رئاستها يقطع هذا البعداد .

ونقول المحكمة :

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحصل — على ما يبين من أوراق الطعن — في أن السيد المحصل بقسم التقسيط بالشركة المصرية للمعدات الكهربائية ، كان قد أقام بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٢ — ضد الشركة المذكورة — الدعوى رقم ١٦٧ لسنة «٧» القضائية أمام المحكمة التأديبية للعلمين بوزارة التكوين طلبا الغاء قرار الشركة رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٢ بمجازاته بخفض وظيفته من كاتب أول بالمستوى الثالث (٧٨٠/٢٤٠) الى كاتب ثانى بالمستوى الثالث (٣٦٠/١٨٠) مع احتفاظه برتبته الذي بلغه وقدره ٢٢ جنيه و ٧٥٠ مليم ، والمصدق عليه من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسلع الهندسية بالكتاب رقم ٦٠٤ المؤرخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٢ .

وبمطالبة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ أصدرت المحكمة التأديبية سلفة الذكر حكما ويقضى ببطالان عريضة الدعوى وإقليت قضاءها على أن عريضة الدعوى غير موقعة من محام ، ولم يطعن في هذا الحكم ، وقام المدعى سلف الذكر برفع دعوى ثابتة بعريضة موقعة من محام أودعها في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ مكرتلية المحكمة التأديبية سلفة الذكر ، وقيدت بجداولها برقم ٢٠ لسنة ٨ القضائية طلبا فيها الغاء قرار الجزاء المشل اليه مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال شرحا لدعواه أنه يعمل بأمانة وإمتياز محصلا بالشركة المدعى عليها منذ سنة ١٩٥٢ غير أنه نظرا للقصور الذي انتاب نظام العمل مؤخرا من حيث كثرت وقلة الأيدي العاملة ، فقد أدى ذلك الى ارتباك أعمال التحصيل ، وعدم أتمله في المواعيد ، وتنتج عن هذا الارتباك — الذي لا ارادة له فيه — عجز في عهدته بلغ ٦٤٢ جنيه و ١٥٢ مليم فلم يسداده الأمر الذي يجعل توقيع الجزاء سلف الذكر عليه مجنفا بحقته ، وغير مصادف لاحكام القانون .

وبمطالبة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٢ أصدرت المحكمة التأديبية حكما المظنون فيه ويقضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد البعداد . وإقليت المحكمة قضاءها على أن قرار الجزاء المظنون فيه صدر في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٢ ، وأنه وان كان المدعى قد طعن عليه بدعوى سابقة أقامها بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٢ ، الا أن هذه الدعوى صدر فيها حكم بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ يقضى ببطالان عريضتها بسبب عدم توقيتها

من محكم بها من شأنه أن يجعل هذه الدعوى عبية الاثر في تطوع الميعاد المقرر قانونا لجواز الطعن خلاله في قرارات الجزاءات الموقعة على المبلين بالقطاع العلم ، فلن اقلية هذه الدعوى المظلة في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ ، طعنا في قرار الجزاء سلف الذكر تكون بعد الميعاد المقرر للطعن ، على اى وجه كان الراى في مقدار هذا الميعاد ، هو ثلاثون يوما أم ستون يوما .

ومن حيث أن المتبين أن قرار الجزاء المظعون فيه قد صدر من الشركة المدعى عليها وهي من شركات القطاع العلم في ظل احكام نظام المبلين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ واستنادا الى المادتين ٤٨ ، ٤٩ منه ، كما أن المثبت انه صدر بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، بما من شأنه أن يجعل القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث (اولا) من الباب الاول من هذا القانون ، عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة ، هي الواجبة الاتباع عند الطعن فيه أمم المحكة التأديبية وذلك دون تلك القواعد التى تضمنتها المادة ٤٩ من نظام المبلين بالقطاع العلم سلف الذكر .

ومن حيث أنه وأن كانت قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العلم على المبلين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم في فقه القانون الادارى لتخلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها بمراقب عامة الا ان اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهي من محكم مجلس الدولة — وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد القصوى عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية من مقتضاها ان يجعل طلبات الفاء هذه الجزاءات الموقعة على المبلين بالقطاع العلم وهي المشار اليها في الفقرة (ثاني عشر) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تخضع في نطاق دعوى الإلغاء وقواعدها واجراءاتها ومواعيدها ، لذات الاحكام التى تخضع لها طلبات الفاء القرارات التأديبية الصادر من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهي الطلبات المشار اليها في الفقرة (تاسعا) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة مسلفة الذكر ، الامر الذى من شأنه الا يكون ثمة اختلاف في ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة الى اى من هذين الطعنين بالإلغاء .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٤ الواردة تحت (اولا) من الفصل الثالث من الباب الاول من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى امام المحكة فيما يتعلق

بطلبات الإفشاء ، ستون يوما ، كما تقضى بأن التظلم إلى الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه . وإلى رئاستها يقطع هذا الجهاد .

ومن حيث أنه إما كان القول في سلامة ما قضى به الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٧ لسنة (٧) القضائية ببطلان صحيفتها لمقدم توقيعها من محام ، فإنه اضحى حكما نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى وبالتالي خارجا عن نطاق هذا الطعن المائل ، إلا أن هذا الحكم وإن قضى ببطلان الدعوى باعتبارها الخصومة المقسومة بين طرفيها ، فإن صحيفة الدعوى بما تضمنته من نعى المدعى على القرار المطعون فيه واتصالها — بهذا الذي تضمنه — بعلم الشركة المدعى عليها من واقع ما تبين من حضور ممثلها بجميع جلسات الدعوى ، يتحقق منها — رغم الحكم بطلانها كإجراء مفتتح للخصومة القضائية — معنى التظلم بما يحمله من نعى على القرار وعزم على مخاصمته الأمر الذي من شأنه أن يكون من أثره قطع سريان ميعاد رفع دعوى الإفشاء قرار الجزاء المشار إليه ، ويصح بسرى هذا الجهاد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر فيها ، شكتها في ذلك شأن الإثر المترتب على إقامة الدعوى أمام محكمة غير مختصة .

ومن حيث أن الحكم القاضي ببطلان عريضة الدعوى وقد صدر بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ ولقاه المدعى دعواه المائلة في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ خلال الستين يوما التالية لصدور هذا الحكم ، فإن الدعوى تكون — والأمر كذلك — مقبولة شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى غير ذلك ، مخالفا القانون ويتمين الحكم بالفأله وبقبول الدعوى .

ومن حيث أنه لما كانت الدعوى مهية للفصل فيها ، فإنه لا يكون ثمة محل لاعانتها للمحكمة الثانية للفصل فيها مجددا ويتمين التصدي للفصل فيها .

ومن حيث أن المتبين من التحقيق سواء الذي أجرته الشركة المدعى عليها مصحوبا بالجرد ، أم من التحقيق الذي أجرته النيابة العامة (المحضر رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق الأزيكية) أن المدعى معترف بمسئوليته عن المعجز الذي تكشف في حصيلة التفتيشات المعهودة إليه تحصيلها والذي بلغ ٦٤٢ جنيه و ١٥٢ مليم ولهذا ونظرا لقيامه بسداد المبلغ بالكامل فقد رأت النيابة العامة الإفشاء بمجازاته إداريا . ولم يتكرر المدعى في دعواه المائلة تحقق هذا المعجز في عهنته ، وإنما يحاول تبريره في عبارات عالية برسالة بكثرة المهام التي كانت منوطة به وقصور

العمل وعدم انتظامه ، وهو زعم غير سائق في إعفائه من مسؤوليته عن هذا والذي يصبه على القدر المتيقن ، بالإهمال الجسيم في أداء واجبات وتظيفته والحفاظ على مهنته بما يستتبع مساهمته تكميلا عنه .

ومن حيث أنه لما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه بغشوض وتظيفته المدعى يكون مستندا الى اسباب مستفصلة استخلاصا سالفا من الأوراق ، وجاء في تقديره للجزاء بنسبها حقا وعدلا للذنب الإداري ، دون أن ينطوى على أى تعصاف ، وبالتالي يكون قرارا سالفا قانونا لا مطعن عليه ، ومن ثم يكون النعى عليه على غير أساس من القلقون وتكون الدعوى لذلك بمتعينة الرغض .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرغض الدعوى . (٢)

القاعدة الثالثة :

اختصاص سلطة المحكمة في تكيف طلبات المدعى وفقا للقانون لتحديد ما إذا كان يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري أو بهيئة قضاء تكميلي يستوجب من المحكمة أن تتدخل في اعتبارها وهي بسبيل بحث الاختصاص الصفة التي روعيت في الشخص عند صدور القرار وهل بصفته عاملا أو فردا من الأفراد المعنيين ، واختصاص المحكمة التكميلية بقرار وقف المایل وكف يده عن العمل .

وتقول المحكمة :

الاختصاص بنظر الدعوى ، مرده الى ما تنهى اليه المحكمة من تأويل مسديد واستنتاج صحيح لحقيقة طلبات المدعى ، وذلك بما لها من هيبة على تكيف هذه الطلبات وفقا للقانون ، لاستظهر ما إذا كتبت تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري أو بهيئة قضاء تكميلي .

ومن المقرر أيضا ، في هذا الشأن أن تتدخل المحكمة في اعتبارها وهي بسبيل بحث الاختصاص - الصفة التي روعيت في الشخص حين صدور القرار

(٢) مجموعة المبادئ العقلية التي ترتبها المحكمة الإدارية العليا

في ١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الأول - ٧٢٠ - ٢٠ (١٩٨٠ / ٢ / ٢) . ٥٣ / ٢٥

وما إذا كان قد صدر بوصف هذا الشخص موظفا علما أو عللا بلحدي وجبات القطاع العام أو فردا من الأفراد كما يجب ان تعد الحكمة بموضوع القرار لا بما قد يترتب عليه من اثر - ومن ثم قلنا اذا صدر قرار تاديبى بفصل موظف أو علل أو بوقفه عن العمل بغير ذلك من الجزاءات سواء كانت صريحة أو ضمنية عن الاختصاص يتخذ على أساس موضوع هذا القرار بوصفه جزءا تاديبيا ، وباعتباره معبرا في شأن موظف أو علل بمقتضى الوظيفة وليس بوصفه مجزأة فردا من الأفراد ، ولو ترقب على هذا القرار أثر في المحيط الشبصى لهذا المعلة ، لم يمكن مكنة من ممارسة أعمال المهنة المتعلقة بوظيفته .

ويعتبر هذه التواعد المقررة ، على موضوع الدعوى المثلة ، ويقتظر الى ان القرار المطعون فيه صادر من المؤسسة العامة المذكورة ، وفي خصوص الدعوى يفتحه أحد العاملين فيها وفي بيان يتعلق بوظيفته . وهو ابتداء عن أعمال هذه الوظيفة ، فان هذا الجوار انما يختص بنظره مجلس الدولة باعتبار المدعى موظفا علما بالمؤسسة المذكورة وليس بوصفه مجرد فرد من الأفراد ويتمتع بعد ذلك بغير أي القضاة يحتل في ولايته هذا القرار هو القضاء الإداري أم القضاء التاديبى .

ولما كان القرار المذكور وقد صدر بفساد المدعى عن ولاية وظيفته ويكتف بد منه ، وذلك بتمتع من العمل بل ومن لحصول المطالب كما قرر مجلس المؤسسة المذكورة . لم هذه الحكمة بطلنة ١٨/١١/١٩٧٢ على النحو التالي - فان ما اتخذته جهة الإدارة ازاء المدعى بعد ان رفضت الحكمة التاديبية طلبها بد وقف المدعى احتيليا عن العمل لا يصدق ان يكون قرار بالوقف عن العمل يشكل في جنابه ومعناه جزاء تاديبيا ، وبالتالي فان النزاع في شأنه - الفساد أو - تعويضات يفرج من اختصاص محاكم القضاء الإداري ويدخل في اختصاص المحاكم التاديبية بحكم ولايتها العامة بالفصل في مسائل تاديب العاملين في ذلك ان المشرع قد نظم في المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تاديب العاملين بالقطاع العام ونص في قانون مجلس الدولة على تبعية المحاكم التاديبية للقسم القضائي بمجلس الدولة وبين اختصاص هذه المحاكم . والواضح من نصوص هذين القانونين - وفقا لما قضت به الحكمة العليا بحكمها الصادر في ١١/٦/١٩٧٢ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ القضائية تنازع - ان المشرع قد اورد في هذه النصوص تنظيما وتفصيلا لما قرره المادة ١٧٢ من الدستور في شذيفة عامة مطلقة تنص على ان « مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الإدارية ومن للدعوى التاديبية » . الخ « مما يدل على ان

المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين وبينهم العاملين بالقطاع العام ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية ابتداءً أي التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن في أي جزاء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة . واختصاص المحاكم التأديبية في هذا الطعن لا يقتصر على طلب إلغاء الجزاء المطعون عليه ، بل يشمل كذلك طلب التعويض عن الأضرار المترتبة عليه الذي يستند كلا الطرفين إلى أسس واحد هو عدم مشروعية القرار المطعون فيه ، كما يشمل غير ذلك من الطلبات المرتبطة بالطعن . (٢)

القاعدة الرابعة :

توجيه طلب التعويض عن القرارات التأديبية التي تختص بطلب الفاعل المحاكم التأديبية بمجلس الدولة إلى الموظف العام بصفته الشخصية لا يخرج المتأزمة من ولايتها وأساس ذلك أن اختصاص المحاكم التأديبية بالمحكم في طلبات التعويض عن القرارات التأديبية التي تختص بطلب الفاعل ، إلا إذا منع ذلك نص صريح في القانون وتوجيه طلب التعويض إلى الموظف العام بصفته الوظيفية أو بصفته الشخصية لا يحل سوى معنى واحد هو أن القرار المطعون فيه مع مخالفته للقانون أصح باطل شخصياً شخص من مصادره فلا حكم بالتعويض أمكن تنفيذه ما قضى به من ماله الفعلي :

وتقول المحكمة :

من حيث أنه متى كان ذلك ما تقدم يكون القرار المطعون فيه من القرارات الإدارية النهائية الصادرة من السلطات التأديبية الرئسية على ما سلف البيان ، فإن الاختصاص بنظر طلب الفاعل أو التعويض عنه يُعقد للمحكم التأديبية بمجلس الدولة دون سواها ، ولا ينال من ذلك أن لائحة العاملين بالجهز المركزي للتنظيم والإدارة قد تضمنت النص على أن يختص تأديب العاملين بالجهز مجلس تأديب بشكل على النحو الذي نصت عليه المادة (٦٧) ذلك لأن مجلس التأديب المشار إليه ومن قبله المحكمة التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ يختص فقط بتوقيع

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري — السنة السابعة والعشرون — من أول جويلية سنة ١٩٧٢ إلى آخر سبتمبر ١٩٧٣ — في القضية رقم ٢١٠٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٣ — بند ٤٣ .

المعوقات التأديبية على المبلين بالجهل وفي مدددة الوقت من العمل ، على سبيل الاستثناء من الاختصاص العلم المقرر للحكم التأديبية بمجلس الدولة على النحو الذى استظهره حكم المحكمة العليا كآف الذكر ، ومن المقرر أن الاستثناء لا يتوسع فى تفسيره . كذلك لا اعتداد لما ذهبت اليه الجهة الادارية من أن المدعى وقد أعيد الى عمله فإن طلباته تتحدد فى صرف ما أوقف صرفه من مرتبه طوال مددة الوقت ذلك أن طلبت المدعى واضحة ومحددة وهى إلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من الأثر بعد أن عيب القرار بعيب الانحراف بلبطة وسوء استعمالها وعدم المشروعية ، وما زالت له مصلحة فى طلب إلغاء هذا القرار بالرغم من عودته الى العمل ، ومن ثم فلا وجه لتأويل طلبت المدعى على نحو يخلف طلباته الصريحة . كذلك ليس صحيحا ما ذهبت اليه الجهة الادارية من أن المدعى عدل طلب التعويض من قرش صاغ بمدة مؤقتة الى عشرين ألفا من الجنيهات ألم المحسنة الادارية العليا لأول مرة ، إذ الثابت من الاوراق أن المدعى قدم مذكرة فى المحكمة التأديبية للمبلين من مستوى الإدارة العليا بجلسة الاول من مارس سنة ١٩٧٥ عدل فيها طلباته على النحو السابق وقد اجلت المحكمة المذكورة نظره الدعوى الى جلسة تالية بناء على طلب الحاضر عن الحكومة للاطلاع على هذه المذكرة والرد عليها ، كذلك لا وجه لما طلبته الجهة الادارية فى مذكرتها من إحالة طلب التعويض الى المحكمة الخفية بزعم أن المدعى وجه هذا الطلب الى السيد المهندس ... وحده دون باقى أطراف النزاع ذلك لأن الثابت من صحيفة افتتاح الدعوى رقم ٢٩٩٢ لسنة ٢٦ أن المدعى وجه طلب التعويض الى المدعى عليهم جميعا على أساس عدم مشروعية القرار التأديبي المطعون فيه ، ومن المقرر أن المحاكم التأديبية تختص بالحكم فى طلب التعويض عن القرارات التأديبية التى تختص بطلب إلغائها الا اذا منع ذلك بنص صريح فى القانون ، وكون المدعى وجه طلب التعويض الى السيد المهندس ... بصفته الشخصية بجانب باقى المدعى عليهم ، فإن ذلك ليس من مقتضاء خروج النزاع من ولاية المحكمة التأديبية إذ أن توجيه طلب التعويض الى الموظف العام بصفته الوظيفية وبصفته الشخصية . كما هو الحال فى النزاع المثل - لا يحمل سوى معنى واحد هو أن القرار المطعون فيه مع مخالفته للقانون ، اصطبغ بخطأ شخصى من مصدره فالذا حكم بالتعويض امكن تنفيذ ما قضى به فى ماله الخاص .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ لم يذهب هذا المذهب فانه يكون مخالفا للقانون ويتمين القضاء بإلغائه واختصاص المحكمة التأديبية للمبلين

من مستوى الإدارة العليا بنظر الدعوى ، وبإملائها إليها التفصيل في موضوعها . (٤)

القاعدة الخامسة :

اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في الطعن في أي جزاء تأديبي وإلى طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة عليه وغير ذلك من الطلبات المرتبطة به طبقاً لقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

وتقول المحكمة :

بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة الذي حل به من الخامس من أكتوبر سنة ١٩٧٢ أصبحت المحاكم التأديبية وهي مزج من القسم القضائي بمجلس الدولة وهي الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى تأسيساً على أن النصوص الواردة في قانون مجلس الدولة والتي تناول اختصاص القسم القضائي بمسائل تأديب العاملين إنما وردت تنظيمها وتفصيلاً لما قدرته المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة حيث نصت على أن مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية بما يدل على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن في أي جزاء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة وإن اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالفناء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء فهي طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به وكذلك أن كلا من الطعنين يستند إلى أساس قانوني واحد يرتبط بينهما وهو عدم مشروعية القرار المطعون فيه .

(يراجع حكم المحكمة العليا في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ ق بتاريخ ١٩٧٢/١١/٤ م) .

والبادئ مما تقدم أن القرار الصادر من المحكمة الإدارية العليا بحالة هذه الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري « دائرة التعويضات » إنما صدر

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الأول - ٢٤ - ٢٢ (١٩٧٩/٤/٢٨) . ١٠٥/٢٤ .

عملاً بالأحكام الانتقالية التي نص عليها قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولا يعتبر هذا القرار وهذا سنده من الأحكام التي نصت عليها المادة ١٩٠ من قانون المرافعات والتي توجب على المحكمة الحال اليها الدعوى الفصل فيها لا ينفي كذلك لأنه إنما صدر لاعادة توزيع العمل على محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة عملاً بنصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وهذا التوزيع إنما يشمل فقط الدعوى المنظورة والمتداولة بجلسات محاكم القسم القضائي وغير الهيئة للحكم فيها .

وبإدراك ذلك فإنه لا ينبغي من بطنه واحالة الدعوى الى المحكمة صاحبة الاختصاص الاصلى سيما وقد استقر قضاء المحكمة العليا حسبها تقدم على اختصاص المحاكم التلخيصية بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات التلخيصية . (٥)

القاعدة السادسة :

ولاية المحاكم التلخيصية بالفصل في الدعوى التلخيصية المجتدة ، وبالفصل في الطعن في أي جزء تاديبي صادر من السلطات الرئاسية ، وطلبات التعويض المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة بالطلب الاصلى الخاص بالفناء الجزاء .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث أن الثابت من استقراء نصوص قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع استهدف إعادة تنظيم المحاكم التلخيصية تنظيمياً شاملاً يتعرض مع الأسس التي قبلت عليها التشريعات السابقة الصادرة في هذا الشأن ومن بينها تلك التي تضمنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (١) بإصدار نظم المبلين بالقطاع العام إذ قضى قانون مجلس الدولة على اعتبار المحاكم المذكورة فرعاً من القسم القضائي بمجلس الدولة

(٥) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري - السنة السابعة والعشرون - من أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٣ - بند ٩٨ - في القضية رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ق - جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٣ .
(١) صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظم المبلين بالقطاع العام ليحل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

وترتبط على ذلك جمل جميع اعضائها من رجال مجلس الدولة . منحوتها اختصاصات جديدة لم تكن لها من قبل . فقد تضى بالنسبة للخليلين بالقطاع العلم — على ما جرى به حكم المحكمة العليا في الطعن رقم ٩ لسنة ٢٠٠٠ الفصلية (تنازع) الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ والذي تأخذ به هذه المحكمة بأن ولاية المحاكم التأديبية تتناول فضلا عن الدعوى التأديبية المبتدأة الاختصاص بالفصل في الطعن في أى جزء تأديبي صادر من السلطات الرئاسية وكذلك طلبات التعويض المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المترتبة بالطلب الاصلى الخاص بالفناء الجزاء وذلك كله بالمخالفة لما تنص به المادة ٤٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر .

ومن حيث انه لا يمكن الامر كذلك وكان التقاضى وفقا لنص المادة ٦٨ من الدستور حتى مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن الانتضاء الى قاضيه الطبيعي ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم ينطبق على نية حكم بنال من اعمال النظر السابق في النزاع المطروح فمن ثم يمتنع القضاء بالفناء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية التي اتمت لها الاختصاص بالفصل في الدعوى التزاما بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للفصل في موضوعها .» (٦)

القاعدة السابعة :

إذا اتصلت الدعوى بالمحكمة التأديبية ، لا تلك جهة الادارة اتخاذ أى قرار في موضوعها .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« من الامور المسلمة انه متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الاستمرار في نظرها والفصل فيها ولا تملك جهة الادارة اثناء نظر الدعوى اتخاذ أى قرار في موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية في محاكمة المخالف الحال اليها فإذا تصرفت جهة الادارة بتصرفا من هذا القبيل فانه يمثل عدوانا على اختصاص المحكمة وغصبا لسلطانها بتعين على المحكمة ان لا تعتمد به وأن تسقط كل اثر له من حسابها ، ومن هذا القبيل قيام جهة الادارة بتوقيف

(٦) المحكمة الإدارية العليا (٦٥ — ١٩٨٠) ج ٢/٥ — ص ١٧٢٢

المقربة على المخالف من التهم المقدم بها الى المحكمة التأديبية أو التنازل
عن محاسبة الموظف الحال الى المحكمة التأديبية لمسبب أو آخر « (٧) .

القاعدة الثامنة :

ان قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام تخضع للرقابة
القضائية من قبل المحاكم التأديبية :

وتقول المحكمة :

« من حيث ان المتبين ان قرار الجزاء المطعون فيه قد صدر من الشركة
الدمى عليها وهي من شركات القطاع العام ، في ظل احكام نظم العاملين
بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ واستنادا الى المادتين
٤٨ ، ٤٩ منه - كما ان المتبين انه صدر بعد العمل بالقانون رقم ٧ لسنة
١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، مما من شأنه ان يجعل القواعد والاجراءات
والمواعيد المتصوص عليها في الفصل الثالث (اولا) من الباب الاول من
هذا القانون عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة وهي الواجبة
الاتباع عند الطعن فيه امام المحكمة التأديبية ، وذلك دون تلك القواعد
التي تفسنها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر .

ومن حيث انه وان كانت قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع
العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم
في فقه القانون الادارى لتختلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها
بمراقب عامة ، الا ان اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية
وهي من محاكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد
المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية ،
من مقتضاه ان يجعل طلبات الغاء هذه الاجراءات الموقعة على
العاملين بالقطاع العام وهي المتسار اليها في الفقرة (ثاني عشر) من المادة ١٠
من قانون مجلس الدولة تخضع في نطاق دعوى الالفاء وقواعدها واجراءاتها ،
ومواعيدها ، لذات الاحكام التي تخضع لها طلبات الغاء القرارات
التهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين
المعومين وهي الطلبات المتسار اليها في الفقرة (تاسعا) من المادة ١٠ من
قانون مجلس الدولة سالف الذكر ، الامر الذي من شأنه الا يكون ثمة
اختلاف في ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة الى أى من هذين الطعنين بالالفاء .

(٧) المحكمة الادارية العليا في القضيتين رقمي ٦٢ ، ٧٤ لسنة ١٩٥٥ عليا
بجلسة ١٩٧٣/١/٢٧ م .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٤ الواردة نصت (أولا) بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يمسد رفع الدعوى أمام المحكمة من الفصل الثالث من الباب الاول من قانون مجلس الدولة الصادر نيبا يتلقى بطلبات الالفاء ، ستون يوما ، كما تقضى بأن انتظم الى الجهة التى اصدرت القرار المطعون فيه والى رئاستها يقطع هذا الميماد .

ومن حيث انه ايا كان القول فى سلامة ما قضى به الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٦٧ لسنة ١٧ القضائية ببطلان صحيفتها لمدى توقيمها من محام . فانه اضحى حكما نهائيا حلتزا قوة الامر المقضى ويلتلى خارجا عن نطاق هذا الطعن المائل ، الا ان هذا الحكم وان قضى ببطلان الدعوى باعتبارها الخصومة القضائية المعقودة بين طرفيها ، فان صحيفة هذه الدعوى بما تضمنته من نعى المدعى على القرار المطعون فيه واتصالها بهذا الذى تضمنته ، يعلم الشركة المدعى عليها من واقع ما تبين من حضور ممثلها جميع جلسات الدعوى ، يتحقق منها - رغم الحكم بطلانها كاجراء مفتتح للخصومة القضائية - معنى التظلم بما يحمله من نعى على القرار ومزم على مخلصته الامر الذى من شأنه أن يكون من اثرها قطع سريان ميماد رفع دعوى الفاء قرار الجزاء المشار اليه ، وبجيت بسرى هذا الميماد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر فيها ، شأنها فى ذلك شأن الاثر المترتب على اقلية الدعوى اطم محكمة غير بختة .

ومن حيث أن الحكم القاضى ببطلان عريضة الدعوى وقد صدر بتاريخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ واقام المدعى دعواه المائلة فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ خلال الستين يوما التالية لصدر هذا الحكم ، فان الدعوى تكون - والامر كذلك - مقبولة شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك ، مخلفا القانون ، ويتمين الحكم بلغائه . وبقبول الدعوى .

ومن حيث انه لما كانت الدعوى مهية للفصل فيها ، فانه لا يكون ثمة محل لامتنعها للمحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا ويتمين التصدى للفصل فيها .

ومن حيث أن المتبين من التحقيق سواء الذى أجرته الشركة المدعى عليها محوبا بالجرد ، أم من التحقيق الذى أجرته النيابة العامة (المحضر رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق : ريكية) أن المدعى معترف بمسؤوليته عن العجز الذى تكشف فى حصيلة الكيبيالات المعهود اليه تحصيلها

بلمع جنيه

والذى بلغ ٦٤٣ر١٠٠ ولهذا ونظرا لتقلبه بسداد المبلغ بالكامل فقد رأت النيابة العامة الاكتفاء بمجراته اداريا . ولم يتكرر المدعى في دعواه المثلثة تحقق هذا العجز في عهده ، وانما يحصل تبريره في عبارات عليه برسلة بكثرة المهمل التى كانت متوطة به ، وقصور العمل وعدم انتظابه وهو زعم غير سلق في اعفائه من مسئوليته عن هذا والذى يصبه على القدر المتيقن ، بالاهمال الجسيم في اداء واجباته وظيفته والحفاظ على عهده مما يستتبع مساطته ناديبيا عنه .

ومن حيث انه لما تقدم ، فان القرار المطعون فيه بخفض وظيفته المدعى يكون مستندا الى اسباب مستخلصة استخلاصا سلقا من الاوراق ، وجاء في تقديره للجزاء منلجا حقا وعدلا للذنب الادارى ، دون ان ينطوى على أى انحراف . وبالتالى يكون قرارا سليما قانونا لا مطن عليه ، ومن ثم يكون النعى عليه على غير اساس من القنصون ، وتكون الدعوى على ذلك بتعينة الرخصى .

فهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى « (أ) .

القاعدة التاسعة :

اختصاص المحاكم العادية بكل ما يثور بشأن منازعات العاملين بشركات القطاع العام في المنازعات غير التأديبية :

وتقول المحكمة :

ان المدعى - وهو من العاملين باحدى شركات القطاع انعام لا يندرج في عداد الموظفين العموميين ، وبهذه المثابة في كل ما يثور بشأنه من منازعات غير تأديبية لاختصاص المحاكم العادية دون الادارية وذلك بالتطبيق لاحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٦ واعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام التى تقضى بان تسرى احكام قانون العمل فيها لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

(أ) المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ (ج٢)

ص ١٧٢٠ - ١٧٢٢ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وإن اخطأ في تطبيق فصل المدعى من الخطة بأن اعتبره فصلاً تأديبياً إلا أنه صائب الصواب فيما انتهى إليه من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وكان متعيناً وقد قضى بعدم الاختصاص أن يأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة تطبيقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، الأمر الذي ترى معه هذه المحكمة تعديل الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة شئون المبال الجزئية بحرم بك بالإسكندرية مع إلزام الشركة المطعون ضدها بمصروفات الطعن . (٩)

تطبيق :

صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام المعلنين بالقطاع العام ليحل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقد أوردت المادة الأولى منه نفس النص الوارد بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حيث جاء بها ما يلي :

« تسرى أحكام هذا القانون على المعلنين في شركات القطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون » - وبناءً على ما تقدم فلن ما جاء بهذا الحكم يصلح للتطبيق في ظل أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

وبهذه المنطوق في المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على ما يلي :

« على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بولاية . ويجوز لها عندئذ أن تحكم بفراغة لا تجاوز عشرة جنيهات » .

للقاعدة العاشرة :

أنه ولأن كان قرار الفصل المطعون فيه قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام المعلنين بالقطاع العام الذي أنشأ نظام الطعن في قرارات الفصل أمام المحاكم التأديبية فإنه ليس ثمة ما يمنع المحكمة التأديبية من التصدي للفصل فيه :

(٩) مجموعة المبادئ التقوية التي قررتتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء (أول - ٤٢ - ١٧ (١٨/١/١٩٧٥) . ١٢٤/٤٤/٢٠ .

(م - ١٣ - الحديث في الفتاوى)

وتقول المحكمة :

ان عناصر هذه التلوعة تخلص — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بموجب مريضة أودعت قلم كتفب المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية بتاريخ ٦ من مارس ١٩٦٧ ، اقدم السيد / الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ١٤ قضائية ، طلبا الحكم بإلغاء القرار الصادر من الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بفصله من عمله وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال — في بيان دعواه أنه كان يعمل بمساعد بقال بالجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بأجر شهري قدره ١٢ جنيها ، وظل ييلشر عمله حتى فوجيء بصنور قرار من الشركة بفصله بتاريخ ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ بدون مبرر يستوجب هذا الفصل .

وبجلسة ٥ من يناير ١٩٧٠ حكمت المحكمة الادارية « بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبالحلقتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للاختصاص » حيث قيدت الدعوى لديها برقم ٢٨٣٢ لسنة ١٩٧١ عمل جنوب القاهرة ، وبجلسة ٢٩ من مايو ١٩٧٢ قضت المحكمة الاخيرة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى ، وبالحلقتها الى المحكمة التأديبية المختصة حيث قيدت بجدول المحكمة التأديبية لوزارة التكوين برقم ٥٦ لسنة ٦ قضائية ، وبجلسة ٥ من فبراير ١٩٧٢ حكمت المحكمة التأديبية بعدم اختصاصها بنظر الطعن .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اقدم قضاياه بعدم الاختصاص على ان المحكمة العليا سبق وان قضت في الدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٧١ بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٣٩٠ لسنة ١٩٦٦ ، وأنه لما كان يبين من الاوراق ان قرار الفصل المطعون فيه صدر في ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ اى قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظم العاملين بالقطاع العلم ، والذي انشأ نظام الطعن في جزاءات الفصل اسلم المحاكم التأديبية ، فان قرار الفصل هذا يعتبر قد ولد حصنا غير قليل للطعن فيه بالالفاء باعتباره صادرا قبل انشاء هذا النظم ، مظه في ذلك مثل القرارات الادارية الصادرة قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة ، وأنه لما كانت المحاكم المالية لا تختص بنظر دعوى الفاء القرارات التأديبية ومن ثم فانه لا يجوز احالة الدعوى اليها في حلة الحكم بعدم الاختصاص .

ومن حيث ان هيئة بغوضى الدولة تمنى على الحكم المطعون فيه بخالفته للقانون ، ذلك انه ولئن كان القرار المطعون فيه قد صدر قبل العمل

بلغت رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الا انه ليس شمة ما يمنع المحكمة التأديبية من التصدي للفصل فيه باعتبار أن القواعد المعدلة للاختصاص هي من قواعد الاجراءات التي تسرى بانثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من المنزعت .

ومن حيث أن هذا النمى فى محله . ذلك أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينظم العللين فى القطاع العلم يعتبر فيما نمى عليه من اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل فى الطعون فى القرارات التأديبية التى تقومها السلطات الرئاسية على العللين ، ومنها قرارات فصل العللين شافلى الوظائف من المستوى الثالث - شأن المدعى - يعتبر من القوانين المعدلة للاختصاص لا المستحقة له ، اذ كلن هذا الاختصاص قبل العمل بهذا القانون معقودا للمحكم العلية بموجب احكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أنه متى كلن ذلك ، وكلن نص المادة الاولى من تقسون المرامعت المدنية والتجارية يقضى بىرلين القوانين المعدلة للاختصاص على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى قبل تاريخ العمل بها ، فانه كلن من المتعين على المحكمة التأديبية أن تقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وان تفصل فى موضوعها .

ومن حيث أنه لا وجه للقياس على حالة عدم اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى طلبات الفاء القرارات الادارية التى صدرت قبل العمل بلقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بانشاء مجلس الدولة ، ذلك أن هذا القانون انما استحدث لأول مرة طلب الفاء القرارات الادارية أمام محكمة القضاء الادارى وكلن مقتضى ذلك أن لا ينمطف هذا الحق المستحدث على ما صدر من القرارات الادارية النهائية قبل تاريخ العمل بهذا القانون فى حين أن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ استند بعض الاختصاصات التى كانت منوطه بالمحكم العلية الى المحاكم التأديبية ، وهو بهذه المثبة يعد من القوانين المعدلة للاختصاص ، ومن ثم يسرى حكمه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى اعمالا لحكم المادة الاولى من قانون المرامعت المدنية والتجارية .

فلهذا الأسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالفاء الحكم الطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية لوزارة التكوين بنظر الدعوى وباعتدتها اليها للفصل فيها . (١٠)

(١٠) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا من ٢١ ق - من اول أكتوبر ١٩٧٥ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٦ - فى القضية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩ ق من ٥٥ - ٥٨ .

التقاعدا الحامية عشر :

ان نظام العاملين بالقطاع العام خول السلطات الرئاسية سلطة واسعة في توقيع جزاءات معينة على العاملين من شاعلى بعض المستويات الادارية ، وان ذلك لا يحول دون ان توقع المحكمة التأديبية جزاء اذنى .

وتقول المحكمة :

« ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظم العاملين بالقطاع العام الذى عمل به اعتبارا من الاول من اكتوبر سنة ١٩٧١ ، وان كلن تد خول في المقتين ٤٩ ، ٥٢ منه السلطات الرئاسية سلطة واسعة في توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاعلى الوظائف من المستوى الثالث عدا اعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية واءضاء مجلس الادارة المنتخبين ، وخفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاعلى وظائف المستويين الاول والثانى وتوقيع عقوبة الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين في السنة والوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تجاوز ستة اشهر والحرمان من الملاوة او تاجيل موعد استحقاقها لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر على العاملين شاعلى وظائف مستوى الادارة العليا . بينما نصت المادة ٤٩ المذكورة على ان يكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيع جزاءات خفض المرتب ، وخفض الوظيفة ، وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاعلى وظائف الادارة العليا وتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين من شاعلى الوظائف من المستوى الثانى وما يملوه ، ان القانون المذكور وان كلن تد خول السلطات الرئاسية هذه السلطة الواسعة في توقيع الجزاءات التأديبية الا انه لم ينطوى صراحة او ضمنا على ما يدل على اتجاء المشرع الى قصر سلطة المحكمة التأديبية وهى بصدد ممارسة اختصاصها في تاديب العاملين شاعلى الوظائف من المستوى الثانى وما يملوه واءضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية واءضاء مجلس الادارة المنتخبين ، على توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على وظائف الادارة العليا واءضاء الفصل من الخدمة على العاملين شاعلى الوظائف من المستوى الثانى وما يملوه واءضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية واءضاء مجلس الادارة المنتخبين ، دون الجزاءات التأديبية الاذنى منها التى تد تراها المحكمة التأديبية مناسبة في الحالة المطروحة عليها ، فكل ما استهدفه القانون هو بيان حدود السلطات الموسعة التى مئها للسلطات الرئاسية في توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين ، دون ثمة قيد على سلطة المحاكم التأديبية

في توقيع احد الجزاءات المالية التي تضمنتها المادة ٤٨ من القانون ، اذا قام الدليل على ادانة المخالف الحال بها او الحكم ببرائته اذا ثبت لها غشـ ذلك « (١١) » .

التساعده الثانية عشر :

صدور قرار بنقل العامل من وظيفة الى اخرى والظمن على هذا التصور امام المحكمة التأديبية - لا يجوز للمحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها طالما انها تعرضت لموضوع القرار واتشارت بالسبب حكمها الى أن النقل في هذه الحالة يستهدف مصلحة العمل وليس عقاب العامل خاصة اذا كانت الوظيفة المتقاول اليها العامل لا تنقل عن الوظيفة المتقاول منها .

يتمين على المحكمة في هذه الحالة تمشيا مع ما رددته في اسباب حكمها ان تقضى برفض طلب المدعى لا ان تحكم بعدم اختصاصها : -

وتقول المحكمة :

من حيث انه فيما يتعلق بقرار نقل الطاعن من وظيفته كمدير ادارة الحركة بقسم اول البضائع والمهمل بجبرك القاهرة الى وظيفة وكيل ادارى وما ينمىه الطاعن على هذا النقل من أنه يسىء الى سمعته ومستقبله وأنه قصد به ابعاده الى وظيفة ادنى ومن ثم يكون عقابه قد تعدد عن فعل واحد فإن من المسلم به ان لجهة الادارة رعاية للصالح العام ووفقا لمطالبات سير المرفق العام ان تنقل العاملين بها من وظيفة الى اخرى قد ترى انهم اقدر على ممارسة مسؤوليتهم ، واذا خلت الأوراق مما ثبت ان نقل المدعى من وظيفته الاولى الى وظيفة وكيل ادارى يشوبه تنزيل لوظيفة المدعى او اساءة الى سمعته فانه والحال كذلك لا يعد هذا النقل جزاء ، كما ان اقتراح هذا النقل بالجزاء الواقع على المدعى ليس في ذاته دليلا على ان النقل ينطوى على جزاء مقنع تعتمد به العقوبة عن فعل واحد وذلك طالما ان النقل قصد به مصلحة العمل بوضع المدعى في الوظيفة المناسبة على هدى ما تكشف عن التحقيق الذى اجرى معه ، وانه ولئن كانت المحكمة التأديبية قد انتهت في حكمها المظنون فيه الى عدم اختصاصها بنظر هذا الشق من دعوى الطاعن اياها الا انها وقد اشتركت في اسباب حكمها الى ان النقل في مثل هذه الحالة يستهدف رعاية مصلحة العمل وليس بعقاب العامل خاصة اذا كانت الوظيفة المتقاول اليها لا تنقل عن الوظيفة المتقاول منها فانه كان يتمين على المحكمة التأديبية تمشيا مع ما رددته في اسباب حكمها ان تقضى

(١١) المحكمة الادارية العليا (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ج/٢ - ص ١٦٦٠ -

يرفض طلب المدعى في هذا الشق لا أن تحكم بعدم اختصاصها ، ويتعين من ثم
تصويب الحكم على هذا الاساس (١٢) .

القاعدة الثالثة عشر :

المعلل الذى يترك الخفنة يصبح بعيدا عن متناول الجهة الادارية في توقيع
اى جزاء عليه فالاختصاص في هذه الحالة ينمقد للمحكمة التأديبية وحدها ،
ولذلك يعتبر القرار الصادر من الجهة الادارية بتوقيع الجزاء على المعلل الذى
يترك الخفنة قرارا منعما ، لانه يكون فاقدا احد اركانه الاساسية ، والاتفاق
في الاحكام متواترا على انه سواء اعتبر الاختصاص في احد اركان القرار
الادارى ام احد مقومات الارادة هى ركن من اركان القرار ، فان صدر القرار
من جهة غير منوط بها اصداره قانونا يحميه بميب جسيم ينحدر به الى حد
العدم طالما كان في ذلك اغشأت على سلطة جهة ادارية اخرى لها شخصيتها
المستقلة .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث أن القرار رقم ٨ الصادر من السيد / مدير الادارة العامة
للتعامة الجامعية في ١٩٦٨/١/٨ بناء على احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ،
بشان نظام المعللين المدنيين بالدولة قد تضمن النص بالبعد رابعا منه على مجازاة
المدعى المحال الى المالحى بخصم عشرة جنيهات من معاشه لكونه قد تلاعب
بالتقيد في سجل يومية المكتب وتسبب في فقد السجل القديم الامر الذى ادى الى
عدم الوقوف على اصل عهدة المكتبة وقت أن كان يعمل بقصر الثقافة
بالاسكندرية .

ومن حيث أنه وان كلت المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام
المعللين المدنيين بالدولة قد اتلحت للجهات الادارية توقيع بعض الجزاءات على
المعللين الموجودين بالخدمة في حدود ضيقة لا تجلوز عقوبة الانذار أو الخصم
من المرتب بقيد . الا ان هذه المادة ذاتها قد عادت الى الاصل حين نصت في
وضوح على عدم جواز توقيع اية عقوبة اخرى من تلك العقوبات التى عتحتها
المادة ٦١ من ذلك القانون على المعللين غير الموجودين بالخدمة الا عن طريق
المسكة التأديبية المختصة . ومتى كان ذلك وكان هذا هو شأن من كان معللا

(١٢) مجموعة المبادئ القانونية التى مرتتها المحكمة الادارية العليا في

١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الاول - ٣٧ - ٢٠ - ١٩٧٧ (١٢/١٦) ١٩٧٧

١٩/٢٥ .

بالخدمة وقت توقيع الجزاء فان من ترك الخدمة وانحصرت عنه صفة الوظيفة العامة يصبح بعيدا عن مفادول الجهة الادارية في توقيع اى جزاء عليمه . اذ لم يعد تابعا لها بعد ان انقضت الرابطة الوظيفية التى كانت تربطه بها ومن ثم فلا اختصاص في توقيع الجزاءات المنصوص عليها بالمادة ٦٧ من ذلك القانون على من ترك الخدمة الا للمحكمة التأديبية وهذا ويكون القرار المطعون فيه بذلك — وقد صدر من الجهة الادارية وليس من المحكمة التأديبية — قد فقد ركنًا من أركانه الأساسية .

ومن حيث أنه اذا فقد القرار الإداري أحد أركانه الأساسية فإنه يعتبر معيبا بخلل جسيم ينزل به إلى حد الانعدام . والاتفاق منعقد على أنه سواء اعتبر الاختصاص أحد أركان القرار الإداري أم أحد مقومات الإرادة التي هي ركن من أركانه فان صدور القرار الإداري من جهة غير منوط بها إصداره قانونا يعيبه بعيب جسيم ينحدر به إلى حد العدم طالما كان في ذلك افتتات على جهة أخرى لها شخصيتها المستقلة « (١٢) » .

المادة الرابعة عشر :

انهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بدون سبب مشروع ليس جزاءا تأديبيا فيخرج عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية : —

وتقول المحكمة :

ان القرار المطعون عليه قام وفقا للبند ٧ من المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ مستندا إلى غيب الطاعن « المدعى » عن العمل مدة وصلت في مجموعها إلى اثنين وثلاثين يوما منها عشرة أيام متصلة . وأنه وان كلن المشرع لم ينص صراحة في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة المشار إليها على اعتبار حالة انتهاء الخدمة هذه من حالات الاستقالة الضمنية بلما فعل في المادة ٨١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى تقضى باعتبار ملل مقديا استقالته اذا انقطع عن عمله بغير إذن خمسة عشر يوما متتالية وو كان الانقطاع عقب اجرة مريض له بها ما لم يقدم خلال خمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بغير مجهول ، الا أن عدم النص على اعتبار الانقطاع عن العمل على الوجه المبين بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة بمثابة

(١٢) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة القضاء الإداري —

س ٢٦ ق من أول أكتوبر ١٩٧١ إلى آخر سبتمبر ١٩٧٢ — ص ١٠٥ .

استقلة ضمنية لا ينفي هذا الوصف عن تصرف الملبل في هذه الحالة ، كما انه لا يعني ان يكون فصل الملبل في هذه الحالة بمثابة جزاء تاديبى ذلك ان لائحة المبلين بقطاع العلم الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها حددت الواجبات التى يلتزم بها الملبل ثم نصت المادة ٥٧ من تلك اللائحة على ان كل ملبل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا النظم ، او يخرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته يعاقب تاديبيا ولما كانت الجزاء التاديبية لم توضع تحت حصر شامل اكتفاء ببيان الاوصاف المعاملة للواجبات الوظيفية ، وذلك بسبب تنوعها وعدم امكان تحديدها على سبيل سر ، الا ان المادة ٥٩ من اللائحة المشار اليها حددت الجزاءات التاديبية وعدعتها على سبيل الحصر وجمعت على القبة منها جزاء الفصل من الخدمة ، ولم تورد بين انواعها التى احتوتها انتهاء الخدمة المنوه عنه بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة ثم جاء نص المادة (٧٥) المشار اليه قاطعا في دلالة على ان انتهاء الخدمة اورد بالبند ٧ منه ليس جزاء تاديبيا ، ليس نقط لانه لم يرد ضمن الجزاءات التى عدتها المادة ٥٩ من تلك اللائحة على سبيل الحصر ، وانها كذلك لان تلك المادة (٧٥) في البند ٣ منها جعلت الفصل او العزل بحكم او قرار تاديبى او بقرار من رئيس الجمهورية سببا مستقلا متميزا من الاسباب التى تنهى بها خدمة الملبل لم تثبت ان اُردفته في البند ٧ منها بسبب آخر يختلف عنه في نوعه وطبيعته ، الا وهو انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل ولو ان هذا الانتهاء للخدمة بسبب الانقطاع كان في نظر المشرع جزاء تاديبيا ، لما كان بحاجة الى افراد البند ٧ له ، وليس من شك في ان ايراد النص بالبندين ٣ ، ٧ من المادة (٧٥) على النحو المتقدم ينبىء في يقين بان انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل يعتبر بمثابة الجزاء التاديبى ولا حاجة في ذلك لما يثيره الطاعن من اعتبار حكم البند ٧ من المادة (٧٥) المذكورة امتدادا وتنظيما تشريعا لحكم البند ٧ من المادة (٥٥) من اللائحة المشار اليها ذلك انه لو كان ما ورد بالبند ٧ من المادة (٧٥) هو الجزاء التاديبى للذنب الادارى — المنصوص عليه بالبند ٧ من المادة (٥٥) لكان التمييز التشريعى يوجب تضمين هذين الحكمين في مادة واحدة ولكن اهمية الانتظام في العمل ضمنا لحسن سير عجلة الانتاج بقطاع العلم هي التى حثت بالمشرع الى ايراد النص المطلق الذى تضمنه البند ٧ من المادة (٥٥) من لائحة نظام المبلين بقطاع العلم سابقة الذكر ثم جاءت المادة ٧٥ بتخصيص لهذا الاطلاق اذ ارتأى المشرع ان الغياب الذى يستمر لمدة تجاوز عشرة ايام متصلة او لمدة تجاوز العشرين يوما خلال السنة الواحدة امر له خطره

وخطورته توجب وضع حكم يبين الاثر الحال والمباشر . والمحدد الذى يترتب على هذا الانتطاع وتقديرا للآثار الخطيرة بلفسبة للعامل عند مجابهته الحل الحاسم الذى وضعه المشرع علاجاً لحالة الانتطاع الزم باتذار العامل بمعد مرة من بدء الغياب وبهذا الحكم الواضح الصريح الذى جاء به المشرع فى البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة : حالة الغياب والانتطاع عن العمل بغير عذر اذا ما بلغ الحد الذى عينه تكون اللائحة بهذا النص قد أتت بحكم جديد لا يعتبر امتدادا او تنظيما لحكم البند ب من المادة ٥٥ فى المفهوم الذى اراده له الطاعن الذى ينتهى به الى اعتبار انتهاء الخبة فى هذه الحالة الجزاء الرادع الذى تذهب به المادة (٥٥) المشار اليها ذلك أن الجزاءات التأديبية هى على ما سلف البيان ما وردت على سبيل الحصر بالمادة (٥٩) من اللائحة المشار اليها ويكون لجهة الادارة فى حالة الغياب والانتطاع عن العمل الذى لا يصل الى المدى المحدد بالمادة (٧٥) أن تتخذ من الاجراءات التأديبية ما تراه مناسبا ونفا لحكم المادة (٥٥) ، أما اذا استطلعت الانتطاع وتحققت فيه شرائط انطباق البند ٧ من المادة (٧٥) فانه عندئذ يكون للجهة الرئيسية أن تعمل حكم هذه المادة ، وحاصل ذلك كله أن الحكم المطعون فيه أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى لما قلم عليه من أسباب تأخذ بها هذه المحكمة وتقررهما عليه فى خصوص ما انتهت اليه من أن مناط اختصاص المحكمة التأديبية هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي وأن قرار انتهاء خبة الطاعن بسبب انتطاعه عن العمل لا يعتبر منطويا على جزاء تأديبي وتضيف المحكمة الى ما تقدم من أسباب انه بعد أن قضت المحكمة العليا بعدم دستورية نص المادة ٦٠ من لائحة نظم المعلمين بالقطاع العام سألقة الفكر فانه يتمين الانتكثات من بحث اختصاص المحكمة التأديبية فى ضوء احكام هذه المادة ويكون متعينا النظر الى اختصاص المحاكم التأديبية بخصوص هذه المنازعة موضوع هذا الطعن ونفا لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريين احكام قانون النيابة الادارية والمحكمت التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العمامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة باعتباره القانون الواجب التطبيق وقت اصدار الحكم المطعون فيه ، وقد كلن اختصاص تلك المحاكم منوطا كذلك ونفا لاهكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بقيام جريمة تأديبية تقتضى مساطة العامل تأديبيا ، واذ يخرج الامر لما تقدم من أسباب عن نطق 'اساطة التأديبية فلا يكون ثمة اختصاص لتلك المحاكم بنظر النزاع ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر متفقا وصحيح احكام القانون المذكور .

ومن حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار مظلّم العاملين بالقطاع العام قد أتى بنظم جديد عمل به ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ وقد نصت المادة ٤٤ بند ٢ ، من ذلك النظم على إلزام الملّيل بالاحترام مواعيد العمل وعدم التغيب عنه إلا بإذن كتابي من الرئيس المسئول ، ويعتبر تغيب الملّيل دون إذن أو تأخره أخلاقاً بواجباته يستوجب توقيع جزاء رادع وقد نصّ البند « ٧ » من المادة ٦٤ من ذات النظم على أن « الانتقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه للملّيل بعد غيابه عشرة أيام في الحلة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحلة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كلن بعذر قهرى . يعتبر من أسبلب انتهاء خدمة العامل ما ثبت أن كان من بين تلك الأسبلب ما ورد بالبند ٣ من تلك المادة وهو فصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية (كما تضمنت المادة ٤٨ من النظم الجديد الواردة بالفصل الثلثي المعنون « في التحقيق مع الملّيلين وتاديبهم » النص على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الملّيلين وجعلت قمتها في الشدة الفصل من الخدمة ، أى أن الأوضاع في ظل هذا النظم الجديد لم تتضمن ما يختلف عن الأوضاع التي سبقته في خصوص مع انتهاء الخدمة بسبب الانتقطاع عن العمل واعتباره سبباً لانتهاء الخدمة من نوع خاص لا يعتبر جزاء تأديبياً كما ألقى ذلك النظم الجديد اختصاص المحكمة التأديبية بنوطاً بفكرة الجزاء التأديبي دون سواء من أسبلب انتهاء الخدمة (١٤) .

تعليق :

نرى أن المبادئ والاحكام التي أوردها هذا الحكم صالحة للتطبيق في ظل احكام قانون نظم العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مع الأخسذ في الاعتبار التعميلات الواردة بالمادة (١٠٠) منه والتي نص على ما يلي :

يعتبر العامل مستقيلاً في الحالات الآتية : —

١ — إذا انتقطع عن عمله بشر أن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انتقطاعه كان بعذر مقبول ، وفي هذه الحالة يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه أن يقرر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانتقطاع إذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب

(١٤) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — الجزء الاول — ٩٥٢ — ١٤ (١٩٧٢/٢/١٩)
١٧/٢٥/٢٠١٢ . (بند ١٦٩ ص ٢٤٥ — ٢٤٨) .

حرمانه من أجره عن هذه المدة . فإذا لم يقدم العامل أسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انقطع عن عمله بغیر الذن تقبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوماً غیر متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكمال هذه المدة .

وفي الحالتين الواردتين في البندين (١ ، ٢) يتعين اذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة سبعة أيام في الحالة الأولى وخمسة عشر يوماً في الحالة الثانية .

٢ -

القاعدة الخامسة عشر :

المحكمة التأديبية لا تملك القضاء بانتهاء خدمة العامل لعدم لياقته للخدمة صحياً أو لغیر ذلك من الأسباب - ولاية المحكمة التأديبية تتحدد في توقيع الجزاء القانوني المناسب في حالة الإداة أو القضاء بالبراءة عند عدم ثبوت الاتهام - يرتب على ذلك أنه إذا ما ثبت أن انقطاع العامل عن العمل بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تكليف المهندسين إنما يرجع الى عذر يبرره هو المرض الذي يحول دون قيامه بما تفرضه الوظيفة من واجبات فإنه يتعين الحكم ببرأته بما اسند اليه : -

وتقول المحكمة :

أن الثابت بالاوراق أن المظعون ضده من خريجي المعهد العالی الصناعي في سنة ١٩٦٩ م وأنه الحق بخدمة وزارة التربية والتعليم في وظيفة مهندس بلقنة السابعة ثم جند بالقوات البحرية في المدة من ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ الى ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ ، وقد عاد الى عمله المدني ثم انقطع عنه على الوجه المبين بتقرير الاتهام والذي لم ينكره المظعون ضده وأن علل انقطاعه بالمرض الذي كلن سبباً في انتهاء تجنيده قبل انبلم محنته ، وقدم دليلاً على صحة قوله بشهادة مؤرخة ٣ من يونيو سنة ١٩٧٣ صادرة من القوات البحرية تثبت أن خدمته الوطنية كجند قد انتهيت في ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ لعدم لياقته طبياً للخدمة العسكرية لاصليته بمرض الصرع بناء على قرار اللجنة الطبية الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ والتي قررت أنه مصاب بهذا المرض من قبل التحلته بالخدمة .

ومن حيث أنه وأن كلن القانون ، م ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تكليف المهندسين خريجي الجامعات المصرية المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ الذي اخضع خريجي المعاهد العاليية الصناعية لاحكام التكليف يقضى بلزام المهندس المكلف أو المعين حتى الدرجة الثالثة بأن يستمر في أداء عمله والا ينقطع عنه

والا تعرض للمسائلة الجنائية ، وان استقلته الصريحة او الضمنية تعتبر كان لم تكن ، كما ان قانون نظام المبلين المتعين بالدولة يلزم المبل بالانقطاع عن عمله الا بناء على اجرة مصرح بها ، لكن كل ذلك الا ان هذه المسؤولية ترتفع عن كاهل المبل اذا اثبت ان انقطاعه عن العمل وعدم قدرته على الاستمرار في ادائه ترجع الى عذر مبرر او سبب لا يد له فيه .

ومن حيث ان التثبت من الشهادة الطبية سالفة الذكر ان المدعى مريض الصرع وان اصلته بهذا المرض التي سبقت تجنيده ظلت بالازمة له بحيث أدت الى انتهاء تجنيده قبل انتهاء مدته ، واذ كفت المحكمة تطعن الى الدليسل المستند من هذه الشهادة على عدم قدرة المظنون ضده على الاستمرار في أداء أعمال وظيفته ، فان انقطاعه عن العمل يكون له ما يبرره وهو المرض الذي يحول دون قيامه بما تفرضه الوظيفة من واجبات ، ومن ثم يكون بريئا من الاتهام الموجه اليه لعدم قيامه على اسس سليم .

ومن حيث ان الحكم المظنون فيه خطأ في تطبيق القانون اذ لا تلك المحكمة القضاء باتهام خدمة المبل لعدم ليقنته حشيا أو لغر ذلك من الاسلغ ، بل تتحدد ولايتها التأديبية في توقيع الجزاء القانوني المنسب في حالة الادانة ، أو القضاء بالبراءة عند عدم ثبوت الاتهام ولما كان ذلك وكان التثبت فيما تقدم ان الاتهام الموجه الى المظنون ضده غير مستند الى اسس سليم ، لذلك يتعين الحكم بالغاء الحكم المظنون فيه وببراءة المهندس مما أسند اليه (١٥) .

(١٥) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا -
س ٢١ ق - من اول أكتوبر ١٩٧٥ حتى آخر سبتمبر ١٩٧٦ - في الدعوى
١٠٣٦ لسنة ١٩ في س ٥٨ - ٥٩ .

الفصل الحادى عشر

احكام متعلقة ببعض الاجراءات امام المحكمة الادارية العليا

وتتناول :

- ١ - اجراءات تقديم الطعن الى المحكمة الادارية العليا .
- ٢ - حالات الطعن امام المحكمة الادارية العليا ، وايضاح المقصود بنهائية الاحكام .
- ٣ - نظر الطعون فى القرارات التى تصدرها المحاكم القاذبية فى الاجراءات الخاصة بحد الوقف احتياطيا وبصرف الجزء الموقوف صرفه من المرتب .
- ٤ - احكام عدم جواز احالة الدعوى من محكمة الموضوع الى محكمة الطعن .

المساعدة الاولى :

تبدأ المنازعة امام المحكمة الادارية العليا بطعن يرفع اليها وتنتهى بحكم يصدر منها اما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا ، واما من احدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وفى اى من الحالتين يعتبر حكما صادرا من المحكمة الادارية العليا .

اذا قررت دائرة فحص الطعون احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا فلن المنازعة لا تنتهى بقرار الاحالة - اثر ذلك - اعتبار اجراءات نظر المنازعة فى مرحلتها متصلة ومتكاملة - اذا شاب اجراء من الاجراءات عيب امام دائرة فحص الطعون امكن الدائرة الاخرى تصحيحه .

وتقول المحكمة :

« يبين من جماع النصوص الواردة بقانون تنظيم مجلس الدولة فى المنازعة المطروحة امام المحكمة الادارية العليا تبدأ بطعن يقدم من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتابها ، وتنتهى بحكم يصدر من هذه المحكمة اما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا . واما من احدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وسواء صدر الحكم من هذه

الدائرة ، أو من تلك فئاته في كلا الحالتين يعتبر حكما صلحيا من المحكمة الإدارية العليا ، فإذا رأت دائرة فحص الطعون ناجيا الإراء أن الطعن غير مقبوس شكلا أو أنه باطل أو غير جدير بالعرض حكبت برفضه ، ويعتبر حكما في هذه الحالة منييا للمنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا ، أما إذا رأت أن الطعن مرجح القبول أو أن الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره فأنها تصدر قرارا بالحالته الى المحكمة الإدارية العليا . وقرارها في هذه الحالة لا ينهى النزاع بل ينظله تلقائيا برمته — وبدون أى اجراء اجباري من جانب الخصوم الى دائرة المحكمة الإدارية العليا المشكلة من خمسة من مستشاريها لتواصل نظر المنازعة التي بدأت مرحلتها الاولى أمام دائرة فحص الطعون ثم انتقلت بعد ذلك الى الدائرة الختامية لتستمر في نظرها الى أن تنتهى بحكم يصدر فيها . واذا كانت المنازعة لا تنتهى بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالاحالة ، بل تستمر أمام الدائرة الاخرى التي احيلت اليها فأن اجراءات نظير المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة بحيث اذا شلب أى اجراء من الاجراءات التي تمت فيها عيب أمام دائرة فحص الطعون أمكن تصحيحه أمام الدائرة الاخرى بل أن هذه مهمتها ، فإذا ما زال هذا العيب استمرت المحكمة في نظر الطعن الى أن يتم الفحص في المنازعة بحكم يصدر من المحكمة المذكورة (١) .

القاعدة الثانية :

أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا اذا جاز قياها على طريق من طرق الطعن التي أوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية فأنه يقاس على طريق الطعن بالنقض .

وتقول المحكمة :

إذا جاز أن يقاس الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على طريق من طرق الطعن التي أوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية — في هذا الشأن فأنه يقاس على الطعن بطريق النقض ، إذ أن أوجه الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهي حالات بخلافه القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وبطلان الحكم وصودره خلافا لحكم حاز حجية الشيء المحكوم فيه ، هي بذاتها أوجه الطعن بالنقض (٢) .

-
- (١) المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة من ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/٢ — ٣٤٨ — ٩ — (١٩٦٨/١١/٣) ٧/٢/١٤ . (بند ٣٢٦ من ١٢٥٧ — ١٢٥٨) .
 (٢) المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/٢ — من ١٢٥٧ — ١٢/٦٣١ (١٩٧٠/٤/٤) ٢٥٧/٤٢/١٥ .

تعليق :

نرى أن أسباب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ليست مقصورة على الأسباب الواردة بهذا الحكم ، لأن طبيعة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا تختلف الى حد ما عن طبيعة الطعن أمام محكمة النقض ، فلا وجه لامتناع قبال التطبيق العام بين نظام الطعن بطريق النقض المدني ونظام الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، سواء من حيث شكل الإجراءات ، أو كيفية سيرها ، أو في مدى سلطة المحكمة الإدارية العليا بالنسبة لموضوع الطعن ، أو كيفية الحكم فيه ، إذ لكل من النظامين قواعده الخاصة به ، فالمحكمة الإدارية العليا تجمع بين ملامح الطعن بالنقض ولامح الاستئناف ، ولامح معارضة الخصم الثالث .
ونبين ذلك على النحو التالي :

١ - لم تنقيد المحكمة الإدارية العليا بالأسباب المحددة في النصوص لالغاء الأحكام الإدارية إذ أترضت لنفسها سلطة كلية في فحص الطعون في صورة شاملة ، كما لو كانت جهة استئنافية تنقل إليها الدعوى طبقاً للقاعدة التي تقول : « الاستئناف نقل للدعوى » .

ومن هذا المنطلق يمكنها التصدي لوزن الوقتح بميزان المشروعية .

٢ - لم تنقيد المحكمة بطلبات الطاعن ، سواء أكلن أحد الأفراد أو هيئة المفوضين ، سواء فيها يقطع بهوضوع النزاع أو بأسباب الانقضاء بل يحق لها التكيف الصحيح للطلبات بما يتفق مع الواقع والقانون .

٣ - استقر قضاء المحكمة على الفصل في موضوع النزاع إذا قضت بلغاء الحكم المطعون فيه ولم تستثنى من ذلك الحالة واحدة وهي أن يكون الحكم الملغى قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الموضوع .

٤ - جرى قضاء المحكمة على قبول الطعن من الخارجين على الخصومة إذ الحق الحكم المطعون فيه بهم ضرراً ، وذلك من تاريخ علمهم بالحكم .

(دكتور / سليمان محمد الطبلوى : « القضاء الإدارى » - قضاء التأديب - س ١٩٨٧ ص ٦٧٥ - ٦٧٦) .

القاعدة الثالثة :

اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر "أحكون في القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في الطلبات الخاصة بد الوقت احتياطيا عن العمل ويصرف الجزء الموقوف من المرتب بسبب الوقت عن العمل" .

وتقول المحكمة :

ان قضاء هذه المحكمة مستقر على اختصاصها بنظر الطعون في القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في الطلبات الخاصة ببد الوقت احتياطيا عن العمل ويصرف الجزء الموقوف من المرتب بسبب الوقف عن العمل وذلك لان هذه الطلبات اذ ترتبط بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالاصل فان القرارات الصادرة فيها تكون قرارات قضائية لا ولائية وتستند المحكمة التأديبية اختصاص البت فيها من اختصاصها الاصيل بنظر الدعوى التأديبية ولا يخرى من ذلك ان المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد أسندت اختصاص الفصل في تلك القرارات الى رئيس المحكمة منفردا وليس الى المحكمة بأكملها حيثما كان الحال في ظل قانون مجلس الدولة السابق ، اذ ان الامر لا يعدو ان يكون رغبة في التخفيف عن المحاكم التأديبية تحقيقا للانجاز المطلوب للقضايا ومن ثم يظل القرار الصادر من رئيس المحكمة في هذه الخصومة قرارا قضائيا يجوز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا (٣) .

المساعدة الرابعة :

(١) الطعن في القرارات التأديبية يكون امام المحكمة الادارية العليا ويلاحظ ان المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية اراد الاستغراق والمعموم الذي يتناول كل ما نصت القوانين على بقله من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية .

(ب) الاختصاص في الاحالة لا يكون الا بين محكمتين تنظر الموضوع لأول مرة - فلا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الدعوى الى محكمة الطعن .

وتقول المحكمة :

من حيث ان الجهة الادارية دفعت بعدم اختصاص هذه المحكمة تأسيسا على ان الاختصاص بالفصل في الطعن على القرارات النهائية الصادرة من مجلس التأديب ينمقد للمحكمة الادارية العليا ، وقد ايد تقرير مفوض الدولة هذا النظر اراء ما سبق بيته من ان قرار مجلس التأديب نهائى يحكم القسئون ولا يحتاج الى اعتداد او تصديق من الوزير . ومن ثم فان هذا التريد لا اثر له قانونا على نهائية قرار المجلس - اما الشق الثاني وهو « يكون الوقف خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٠ ، فلواضح انه امر او اجراء تنفيذى لما قضى به قرار مجلس التأديب في ١٩٧٠/٧/٢٨ من وقف المدعى شهرين عن

(٣) المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١١١٧ لسنة ١٩ ق عليا -

جلسة ١٩٧٤/٤/١٢ م .

مزاولة المهنة ، وهو بهذه المثابة لا يرتقى الى مرتبة القرار الإداري النهائي الذي من شأنه أحداث أثر أو مركز قانوني والذي يجوز من ثم الطعن فيه استقلالا ، ذلك أن هذا المركز قد نشأ من قبل وقت صدور القرار النهائي عن مجلس

ومن حيث أن ما قلّه المدعى من أنه يلزم لاعتبار القرار الصادر من مجلس التأديب بمثابة الحكم الصادر من المحكمة التأديبية الذي يطعن فيه مباشرة ألم المحكمة الإدارية العليا ، عدة شروط من بينها أن تكون المحكمة ألم مجلس التأديب قد تمت عن أكثر من درجة واحدة ، والا كإن القرار الصادر على خلاف ذلك قرارا إداريا لا قضائيا - ويطعن فيه ألم محكمة القضاء الإداري ابتداء ، ودلل المدعى على هذا القول بحكم أصدرته المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٦٨/١/٦ - فإن هذا القول مردود عليه بأن الحكم المذكور (الصادر في الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ١١١ مجموعة أحكام السنة ١٣٥٣ - ص ٢٩١) قد أشلر حقا الى أن تعدد درجات الهيئلت التأديبية هو من الأمور التي تؤكد الطبيعة القضائية لقراراتها اعتبارا بأن هذا التعدد يكون بمثابة الاستئناف بالنسبة للأحكام ، إلا أن هذه الأشلة جاءت استطرادا وفي مجال نقض المحكمة لدفعاع ذوى الشأن بأن القرار الصادر من هيئة التأديب في حق أحد الأفراد يخلف في طبيعته القانونية من القرار الصادر منها في حق موظف ، فيعتبر قرارا إداريا في الحالة الأولى وقضائيا في الحالة الثانية ، وقد نفى الحكم هذه المفارقة وأوضح الأساس لها ، وأكد الطبيعة القضائية للقرار في الحالتين - ثم مضى الحكم مرددا ما أطرده عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا في تفسيرها لعبارة أحكام المحكم التأديبية الواردة في المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بقوله أن هذه العبارة وردت عامة غير مخصصة وبطلقة غير مقيدة بما يقتضى أخذها بأوسع الدلالات وأعما وأكثرها شمولاً ، لأن المشرع حين عبر بالحكم التأديبية أراد بها الاستفراق والمصوم الذي يتناول كل ما نصت القوانين على بغائه من المجالس والهيئلت التأديبية والاستئنافىة باعتبارها كلها هيئلت تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية تبلىا ويمكن تشبيهها بالحكم ، وليس مقبولا أن يبقى الشاراع من النص على إبطالها اعتبار قراراتها في حكم القرارات الإدارية البهنة التي يطعن فيها ألم المحكمة الإدارية ، أو محكمة القضاء الإداري لما في ذلك القول من نسخ لتكييف هذه الهيئلت .

(م - ١٤ الحديث في الفتوى)

ومن حيث أنه لكل ما تقدم فإن التكيف الصحيح لطالبت المدعى هو وقف تنفيذ القرار. انتهى الصادر من مجلس التأديب في ١٩٧٠/٧/٢٨ بوقته عن مزاولة مهنته لمدة شهرين ، وفي الموضوع بإلغاء القرار المذكور .

ومن حيث أنه سبق البيان بأن التفسير السليم لحكم المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة والمادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية وحسبها أطرد عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا - هو أن الطعن في أحكام المحاكم التأديبية وفي القرارات النهائية للهيئات التأديبية يرفع مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا دون غيرها لذلك يتمين الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى بشقيها الملجل والموضوعي .

ومن حيث أنه عن الإحالة طبقاً للبادء ١١ من قانون المرافعات ، فإن هذه الإحالة لا تكون جازمة إلا بين محكمتين تنظران الموضوع لأول مرة ولو كتنسأ تبمتمن لجهتين قضائيتين مختلفتين ، بمعنى أنه لا يسوغ لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يخل بد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطتها التي خولها القانون إياها في التعقيب على الأحكام ومن بينها الأمر الصادر بإحالة الدعوى إليها ذلك لأن المادة ١١٠ من قانون المرافعات الجديد وأن ألزمت المحكمة المحلة إليها الدعوى بنظرها إلا أنها لم تحرم الخصوم من الطعن في الحكم الصادر بالإحالة ، ولا ريب في أن التزام المحكمة الإدارية العليا بحكم الإحالة يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يجافي طبيعة الأشياء ويخل بنظام التدرج القضائي في أصله وفي غايته ، ولا جدال في أن هذه الغاية هي وضع الحق في نصلبه لمنع تضارب الأحكام وحسم المنازعات بحكم تكون الكلية العليا فيه لأعلى درجة من درجات القضاء في نظم التقاضي (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٣١١ لسنة ١٥ في جلسة ١٩٧٠/٣/١٤) ومن ثم فإن المحكمة لا تأخذ بما أوصى به بغوض الدولة من اقتصران حكم عدم الاختصاص بإحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية العليا - والمدعى وشأنه في أن يقيم طعنه أمامها مباشرة بالأجراءات المقررة . (٤)

(٤) مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة القضاء الإداري السنة الخامسة والمثرون للدوائر المالية والاستئنافية - من أول أكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ - القاعدة ٨٨ - من ٢٢٧ - ٢٣٠ - في القضية رقم ١٧٦٢ لسنة ١٩٦٤ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ .

القاعدة الخامسة :

نصت المادة ٨٢ من نظام المعلنين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على المعلنين بالقطاع العام ، كما حددت المادة ٨٤ من ذات النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون النظام اليها من توقيع هذه الجزاءات وذلك في البنود من ١ - ٦ ، ونصت الفقرة الثالثة من البند الخامس من تلك المادة على انه في جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في النظام وكذلك احكام المحاكم التأديبية نهائية - المقصود بنهائية الحكم التأديبي في مفهوم الفقرة الثالثة المشار اليها هي قبالية الحكم للتنفيذ حتى ولو طعن فيه امام المحكمة الادارية العليا ما لم تلمر دائرة محص الطعون بغير ذلك النفع بعدم جواز نظر الطعن امام المحكمة الادارية العليا لتهاية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية دفع غير صحيح - اسس ذلك ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كقاعدة عامة وبصريح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ على جواز الطعن في احكام المحاكم التأديبية للاحوال المبينة فيها ولم تتجه ارادة المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الى الغاء طريق الطعن المكسور صراحة او ضمنا .

وتقول المحكمة :

ومن حيث انه عن الدنح بعدم جواز نظر الطعن بقولة ان الحكم المطعون فيه نهائي ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالتطبيق لحكم المادة ٨٤ من نظم المعلنين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظل العمل باحكامه فانه يبين من الرجوع الى المادة ٨٢ من هذا القانون انها اوردت في فقرتها الاولى الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على المعلنين في شركات القطاع العام كما حددت في فقرتها الثانية الجزاءات التي يجوز توقيعها على من كلن منهم شاغلا لاحدى الوظائف العليا ، ثم حددت المادة ٨٤ من ذلك النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون النظام اليها من توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء الإنذار أو الخصم من الرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع اى من الجزاءات التأديبية الواردة في البند من ١ - ٨ من الفقرة الاولى من المادة ٨٢ .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس ادارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الادارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر في هذه التظلمات ويكون من بين اعضائها عضوا تختاره اللجنة النقابية .

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ - ١١ من المادة ٨٢ ويكون التظلم من هذه الجزاءات اتم المحكمة الادارية العليا .

٤ - لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا اعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين واطفاء مجلس ادارة التشكيلات للنقابية توقيع اى من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات اتم المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس واطفاء مجلس ادارة الشركة توقيع احدى جزاءى التنبيه او اللوم وله توقيع اى من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على اعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية فيما عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات اتم المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبيت في التظلم وكذلك احكام المحكم التأديبية نهائية .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس واطفاء مجلس ادارة الشركة واطفاء مجلس التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى المعاش او الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات اتم المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى بكفاءة علمية وبصريح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ منه على جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال التي يكون فيها الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، وفي حالة وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وفي حالة صدور الحكم على خلاف حكم سابق حاسم قوة الشيء المحكوم فيه - وبين من استقراء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع لم يتجه إرادته إلى إفساء طريق الطعن المذكور فلم ينص القانون ثمة نصاً ناسخاً صريحاً أو ضمناً بهذا الإفساء . كما جاءت نصوص القانون وأعماله التحضيرية واضحة الدلالة في الإبقاء على هذا الوجه من الطعن ، فقد اقتضت المادة ٨٤ من نظم العاملين بالقطاع العلم الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في بنودها السمة على تحديد السلطة المختصة بنظر التظلم من الجزاءات الواقعة فتمت هذه المسألة في البند الأول منها على أنه يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها شاغلو الوظائف العليا إلى رئيس مجلس الإدارة وقضت في البند الثاني منها بأن يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها رئيس مجلس الإدارة إلى رئيس مجلس إدارة الشركة أو تعرض هذه التظلمات على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر فيها ، وأورد كل من البندين الثالث والسادس منها أن التظلم من الجزاءات التي توقعها المحكمة التأديبية يكون أمام المحكمة الإدارية العليا ، وأشار كل من البندين الرابع والخامس إلى أن التظلم من الجزاءات التي يوقعها كل من مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العمومية للشركة يكون أمام المحكمة التأديبية المختصة . ومؤدى النصوص السابقة أن المشرع استهدف لمحسب تنظيم مرحلة التظلم من الجزاء الموقوع على العامل وترك أمر تنظيم مرحلة الطعن القضائي فيما تصدره السلطات الرئيسية مسافة الذكر من قرارات وما تصدره المحاكم التأديبية من أحكام طبقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

وليس أدل على اتجاه المشرع إلى إجازة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية ما نصت عليه المادة ٩٢ من نظم العاملين بالقطاع العلم المشار إليه من أن تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية إذ لو كان المشرع قد اتجه قصدته إلى حظر هذا الاكتفاء بمرحلة التظلم لما نص فيها على رسوم الطعون

ومن حيث أن ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الخامس - من المادة ٨٤ مسافة الفكر - من أنه « وفي جميع الحالات السابقة الواردة في

البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في
التظلم وكذلك احكام المحكم التأديبية نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها الا ايلم
المحكمة الادارية العليا (ذلك أن مجرد وصف الاحكام التأديبية بانها
نهائية لا يعنى في مفهوم تقنون مجلس الدولة الذى أنشأ المحكم التأديبية
ونظم طرق الطعن في احكامها أسبابا حاصلة تعصم هذه الاحكام من الطعن
فيها ايلم المحكمة الادارية العليا . فقد نص هذا التقنون في المادة ٢٢ منه
على ان « احكام المحكم التأديبية نهائية » ومع ذلك أجاز التقنون في هذه
المادة والمادة التالية لها . الطعن فيها ايلم المحكمة الادارية العليا ، فمنهئية
الاحكام في مفهوم تقنون مجلس الدولة هي قبليلتها للتنفيذ ولو طعن فيها
ايلم المحكمة الادارية العليا . . الا اذا امرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك
على ما نصت الفقرة الاولى من المادة ٥٠ من تقنون مجلس الدولة ، وهى بذلك
تختلف عن الاحكام الحائزة لقوة الشيء فيه
.

وانتهى الحكم الى ما يلى :

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب يكون التمس بعدم جواز الطعن في
الحكم الطعون فيه على غير أسس من التقنون ويتمين رفضه . (٥)

(٥) المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - ٢٢٢ - ٢٥
(١٩٧٩/١١/١٠) ٢/٢٥ - ص ١٧٢ - ١٧٣٦ .

الفصل الثانى عشر

الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا بشأن عدم شرعية بعض القرارات القضائية

ونقتاول :

- (١) عدم مساطلة العللين عن نفس المخالفة التى انتهت النيابة العلية الى عدم ثبوتها .
- (٢) عدم شرعية تكرار الجزاء عن الفصل الواحد .
- (٣) بطلان تقارير الكلية التى تمت العليل بسوء السمعة ما لم يثبت ذلك بحكم تاديبى .
- (٤) لا يجوز الحكم بتنزيل الملبل الى كادر اقل من الذى يشغله .
- (٥) القرارات التاديبية الصادرة من السلطة الرئاسية تعتبر قرارات ادارية تسمى فى شأنها القواعد الصحيحة المتعلقة بالنظم ، والسحب ، والالغاء .
- (٦) القرار بترقية الملبل بالمخالفة للقانون الذى يحظر الترقية خلال فترة معينة بسبب توقيع جزاء تاديبى معين مخلف للقانون ، غير انه يمتنع على الادارة سحب او الغائه بعد تحصينه بغوات بواعيد المحب او الالغاء .



القاعدة الاولى :

عدم جواز مساطلة العليل تاديبيا اذا كانت الواقعة التى تناولتها النيابة العامة بالتحقيق انتهت فى شأنها الى عدم ثبوتها هى نفسها الواقعة التى حق فيها مع العليل تاديبيا .

وتقول المحكمة :

« القرار التاديبى شانه شأن أى قرار ادارى آخر يجب ان يقوم على سبب يبرره ، ورقابة القضاء الادارى على هذه القرارات وهى رقابة قانونية غايتها التعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها

للقانون نصا وروحا . فإذا كان القابت من الاوراق ان السبب الذي بنى عليه القرار المطعون فيه — وهو شروع المدعى في سرقة خرطوم مطاىء من ممتلكات الشركة — غير قائم في حق المدعى من واقع التحقيقات التي قامت بها الشركة الطاعنة والشرطة والنيابة العامة والتي خلت تماما من ثمة دليل يميز شروع المدعى في سرقة الخرطوم ، وقد انتهت النيابة العامة الى الامر بعدم وجود وجه لاقابة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل ، فان القرار المطعون فيه يكون قد استخلص من غير اصول تنتجها ماديا او قانونيا ، ويكون مخالفا للقانون جديرا بالالغاء ، طالما ان الواقعة التي اثم عنها المدعى تديبها هي بذاتها التي تناولتها النيابة العامة بالتحقيق والتي انتهت في شاقها بعدم ثبوتها قبله وطالما لم ينسب الى المدعى في القرار المطعون فيه ثمة وقائع اخرى غير تلك التي وردت في القرار المطعون فيه ، ويمكن ان تكون في نفس الوقت مخالفة تديبية » . (١)

القاعدة الثالثة :

عدم شرعية تكرار الجزاء عن المخالفة الواحدة .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« يبين من مطالعة قرار نقل المطعون ضده الى وظيفة مفتش اداري خارج ادارة الشؤون القانونية ان السلطة المختصة قد اصدرت هذا القرار عقب اصدارها قرار مجازاته بخفض وظيفته الى الفئة الرابعة بـيام معدودات ، كما ارتكبت في نقله الى قرار خفض الفئة ، ويخلص من ذلك ان قرار النقل كان يستهدف استكمال عقاب المطعون ضده بجزاء مبني على الجزاء الاول فجاء والحالة هذه مخالفا لقواعد واحكام الجزاءات التديبية الواردة بنظام المابلين الذي حدد انواع هذه الجزاءات على سبيل الحصر مما يعني ان الحكم المطعون فيه قد اسلب الحق فيما انتهى اليه من الغاء قرار النقل باعتباره قرارا تديبيا » . (٢)

-
- (١) المحكمة الادارية العليا : مجموعة المبادئ القانونية في ١٥ سنة (١٩٦٥ - ١٩٨٠) - ج/٢ - ص ١٧٠٨ .
(٢) المحكمة الادارية العليا - في الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٩ عليا
جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩ .

المادة الثالثة :

بطلان تأثر تقرير كفاية الموظف لعمته بسوء السمعة ، ما لم يثبت ذلك بحكم تاديبى .

ونقول المحكمة الإدارية العليا :

« لو صح أن يكون سوء السمعة سببا للتبيل من كفاية الموظف في العمل على مدار السنة التي يوضع عنها التقرير فإن الطريق السوى لإثباتها هو إحالة الموظف إلى المحاكم التأديبية لإثبات الوقائع التي قام عليها ، اتهامه بسوء السمعة كى يحاسب عليها لو صح ثبوتها . أما أن تنصب لجنة شؤون الموظفين نفسها قاضيا تنزل به عقوبة غير واردة في القانون فهو أمر فيه انحراف إجراءات المحاكم التأديبية ومخالفة القانون وإهدار للضمانات التي قررها قانون التوظيف من حيث وجوب الاستماع للموظف الموزور قبل إثبات الاتهام عليه » . (٢)

القاعدة الرابعة :

سوء السمعة باعتباره سببا للتبيل من كفاية الموظف في مدار السنة التي يوضع فيها التقرير - الطريق السوى لإثباته أن تضع الإدارة تحت نظر المحكمة عند الطعن على تقدير لجنة شؤون الموظفين ما يكون قد استندت إليه في هذا الصدد أو تحيل الموظف إلى المحاكم التأديبية لإثبات الوقائع التي قام عليها اتهامه بسوء السمعة .

ونكتفى بعرض الجدا القانوني الذي قرره المحكمة وهو :

لو صح أن يكون سوء السمعة سببا للتبيل من كفاية الموظف في مدار السنة التي يوضع فيها التقرير ، فإن الطريق السوى هو أن تضع جهة الإدارة تحت نظر المحكمة عند الطعن على تقرير لجنة شؤون الموظفين ما تكون قد استندت إليه في هذا الصدد لتزن المحكمة الدليل بالقسط من عيون الأوراق ، أو أن تتخذ الجهة الإدارية سبيلها في إحالة الموظف إلى المحاكم التأديبية لإثبات الوقائع التي قام عليها اتهام هذه السمعة كى يحاسب عليها لو صح ثبوتها ، أما أن تنصب لجنة شؤون الموظفين نفسها قاضيا تنزل بالموظف عقوبة غير واردة بالقانون فالمر فيه انحراف بإجراءات

(٢) المحكمة الإدارية العليا في ٦ من مايو ١٩٦٣ - مجموعة السنة

السابعة - رقم ٨٤ - ص ٨٤٧ .

المحاكمة التأديبية ومخالفة للقانون واحداث التسميات التي وغيرها قانون
التوظيف من حيث وجوب الاستماع للموظف الموزور قبل اثبات الاتهام عليه . (١)

القاعدة الخامسة :

لا يجوز الحكم بتنزيل الموظف من درجته التي يشغلها اذا ترتب على ذلك
تغيير الكادر الذي يشغله من الكادر الفني العالي الى الكادر المتوسط .

ولي ذلك تقول المحكمة :

« ان الموظف المحكوم عليه بخفض درجته كان في الدرجة الثالثة
وهي اثنى درجات هذا الكادر الفني العالي ، فلن يجزاته الى خفض درجته الى
الدرجة السابعة عليها ينطوي على خفض الكادر التابع له ، ولما كانت عقوبة
خفض الكادر ليست من العقوبات التي ورد على سبيل الحرص النص على
جواز تقيمها على الموظفين في قانون موظفي الدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥١
(الملى) فمن ثم يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه على توقيع احدى
العقوبات الواردة في المادة (٦١) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
(٥) . »

تعليق :

يلاحظ ان الجزاءات التأديبية التي يجوز تقيمها على العاملين الآن هي
الواردة بالمادة (٨٠) من قانون العاملين بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وليس من
بينها ايضا عقوبة نقل الموظف من كادر الى كادر اثنى .

(٤) المحكمة الادارية العليا - القضية رقم ١٠٥٥ لسنة ٧٧ - جلسة
١٩٦٤/٦/٢١ - منشورة بمجموعة المبادئ القانونية التي تقررتها المحكمة
الادارية العليا - السنة التاسعة - العدد الثالث : من اول يونية سنة ١٩٦٤
الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٤ .

(٥) المحكمة الادارية العليا في ١٧ يونية سنة ١٩٦٧ - س١٢٢
ص ١٢٠٤ .

القاعدة السادسة :

قيام الجهة الإدارية بسحب قرار الجزاء الذي صدر صحيحا ، ثم إحالة العامل إلى المحكمة التأديبية عن ذات المخالفة يؤدي إلى عدم جواز نظر الدعوى التأديبية ، وذلك نظرا لأن القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هي قرارات إدارية تسرى في شأنها القواعد الصحيحة المتعلقة بالنظام والسحب والإلغاء ، ومن المسلم به أنه لا يجوز سحب القرارات الإدارية الصحيحة ، فضلا عن أن السلطة التأديبية الرئاسية تكون قد استنفذت سلطاتها التقديرية في تقدير الغيب الإداري والجزاء الملزم له .

وتقول المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه من أوجه الطعن ، وهو المتعلق ببدى جواز نظره الدعوى التأديبية بالنسبة إلى المتهم الأول ، فإن المتهمين من أوراق الطعن أن هذا المتهم سبق التحقيق معه إداريا عن ذات الواقعة المقدم للمحكمة من أجلها في الدعوى المطلة وهي أهله في إجراء عمل المجسلات اللائحة للبحث عن المعلم الإثري بالمنطقة النائية لمصلحة الأثرل وهي الأثرل بناحية « دير البرث » بحفظة النيا قبل تسليمها لمصلحة الإبلاك بحيث ظهرت بها بعض الأثرل بعد تسليمها لهذه المصلحة .

وقد ادين في هذا التحقيق الإداري عن هذه الواقعة وجوزي بخمسة ثلاثة أيام من راتبه بموجب قرار مدير علم مصلحة الأثرل رقم ٦٦٤ الصادر في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

ومن حيث أنه لما كانت القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هي قرارات إدارية تسرى في شأنها القواعد المتعلقة بالنظام والسحب والإلغاء ، وكان من المسلم عدم جواز سحب القرارات الإدارية الصحيحة .

ومن حيث أنه لما كان لم يثبت أن قرار الجزاء سالف الذكر قد شالته شالية تال من صحته ، فما كان يجوز والحالة هذه سحبه بعد صدوره ويعد أن استنفذت به السلطة التأديبية الرئاسية سلطاتها التقديرية في تقدير الغيب الإداري والجزاء الملزم له .

ومن حيث أنه لما كان قد صدر - رغما عما تقدم - قرار سحب لقرار الجزاء المشار إليه ، فإنه علاوة عن أنه لم يثبت أن المتهم سالف الذكر قد علم بهذا القرار المسحب ، فإنه حتى يفرض عليه به - ما كانت له مصلحة في الطعن عليه ، باعتبار أن الأثرل المترتب على هذا القرار هو

مجرد سحب الجزاء الموقع عليه دون أن ينطوى على ثمة إساءة الى مركزه القانوني ، وإن احلته الى التحقيق لا تتمخض قرارا اداريا يسوغ الطعن فيه . اما وقد احل للمحاكمة بعد ذلك عن ذات الواقعة التي سبق ان جوزى عنها وذلك كقر آخر بدا للقرار الساحب بمناسبة احلته لهذه المحاكمة . فانه يحق له ان يوجه طعنه عندئذ ضد القرار الساحب باعتباره قرارا غير مشروع بما رتبته من هذا الاثر الاخرى وذلك عن طريق الدفع في الدعوى التأديبية المقامة ضده عن ذات الواقعة بعدم جواز نظرها بالنسبة اليه ، ذلك انه من الأصول المسلمة ، ومن البدايات التي تقتضيها العدالة الطبيعية انه لا تجوز المحاكمة التأديبية عن تهمة اخرى جاوزى الموظف من اجلها اداريا ، او بعبارة اخرى عدم جواز المعاقبة عن الذنب الاداري الواحد مرتين .

وحيث ان التهم الاول دفع فعلا بهذا الدفع المتقدم الذكر امام محكمة التأديبية التي اصدرت الحكم المطعون فيه واخذت به هذه المحكمة ، ومن ثم انتهت في حكمها الى عدم جواز نظرها الدعوى التأديبية بالنسبة اليه ، فانه تكون بهذا القضاء قد اسبغت وجه الحق والقانون ، ولذلك يكون الطعن على حكمها في هذا الشق غير قائم على اساس سليم من القانون متعين الرغضى « (٦) »

القاعدة السابعة :

القرار بترقية المدعى خلافا لنص القانون يحظر الترقية خلال فترة معينة بسبب المجازاة التأديبية يعتبر قرارا مخالف للقانون - امتناع سحبه او الفائه بعد فوات ميعاد الستين يوما .

ونقول المحكمة :

« ومن حيث ان قصارى ما يمكن ان يوصف به القرار المطعون فيه انه صدر مخالفا لنص القانون الذي اوجب فوات عام على مجازاة المدعى للنظر في ترقية ما يعمله قبلا للالفاء او السحب حسب الاحوال في الميعاد دون ان تسحب الإدارة فاته يصبح حصينا من امر الرجوع فيه من جانب مصدره واذا كان التثبت ان الجهة الادارية ورغم تحسن القرار الصادر في ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٧ بترقية المدعى الى الدرجة السادسة الفنية المتوسطة بالاقضية المعلقة بفوات مؤعبد

(٦) المحكمة الادارية العليا : (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ج/٢ - ص ١٧٢٢

السحب قد اصدرت قرارا في ١٩/٢/١٩٥٨ بسحب قرار التعمين بعد مضي
اكثر من اربعة شهور على صدوره فان السحب المذكور يقع والحالة هذه
مخالفا للقانون مستوجب الالفاء ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب
الحق فيما قضى به من الفناء القرار المطعون فيه مما يتعين معه رفض الطعن
والزام الحكومة بالمصروفات « . (٧)

(٧) المحكمة الادارية العليا - القضية رقم ١٠٩٧ لسنة ٧٧ - جلسة
١٩٦٦/١/٢ - منشورة بجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة
الادارية العليا - السنة الحادية عشرة - من اول أكتوبر ١٩٦٥ حتى آخر
يونيو سنة ١٩٦٦ م .

الفصل الثالث عشر

حجية احكام القضاء الادارى ، واثر حجية الاحكام الجنائية ألم المحاكم المدنية وفى المنازعات التأديبية

تمهيد :

نعرض فى هذا الفصل القواعد المتعلقة بحجية الاحكام مسترشدين بالقواعد والمبادئ التى أرسنها محكمة النقض والتى يمكن الاخذ بها ألم القضاء الادارى والتأديبى مع اعمال الملامت اللازمة بين طبيعة القضاء "عادى والادارى ، فضلا عن عرض هذه القواعد فى ظل احكام المحكمة "ادارية العليا .

ثم نعرض اثر حجية الاحكام الجنائية ألم المحاكم المدنية ، والتأديبية طبقا للاصول التى أشرنا اليها بالكتاب الاول وفى ظل احكام القضاء التأديبى واحكام المحكمة الادارية العليا .

ونتناول :

(اولا) : اهم القواعد والمبادئ العامة المتعلقة بحجية الاحكام وهى :

- (١) نطاق حجية الاحكام .
- (٢) شروط حجية الاحكام .
- (٣) مناط حجية الاحكام .
- (٤) حجية الاحكام نسبية ومقصورة على طرف الخصومة .
- (٥) العبرة فى حجية الاحكام بمنطوق الحكم والاسباب المرتبطة به .
- (٦) لا تثبت الحجية للاحكام التى تورد قاعدة تلقونية دون ان تفصل فى الموضوع .
- (٧) الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز تبول دليل ينقض هذه الحجية .

(ثانيا) : حجية الاحكام فى الموضوع وفى الطلب المستعمل ، الذى يمكن ان ينظر ألم مجلس الدولة بهيئة « قضاء ادارى » او بهيئة « قضاء تأديبى » .

(ثالثا) : اثر حجية الاحكام الجنائية ألم المحاكم المدنية ، وفى المنازعات التأديبية .

(أولا) اهم القواعد والمبادئ العامة المتعلقة بحجية الاحكام :

القاعدة الاولى :

نطاق حجية الاحكام : ان الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ، ولكن لا تكون لها هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلا وسيبيا .

وتقول المحكمة :

وحيث ان هذا النعمى غير سديد ذلك انه لما كلف المقرر فى قضاء هذه المحكمة — وعلى ما جرى به نص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات ان الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لها هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسيبيا . (١)

القاعدة الثانية :

شروط حجية الاحكام .

المبدأ الاول : ان مناط الحجية للاحكام ، توافر شروط ثلاثة ، اتحاد الخصوم والموضوع والسبب .

المبدأ الثانى : يشترط القول بوحدة المسألة فى الدعويين ان تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة اساسية لا تتغير ، وبشرط ان يكون الطرفان قد تناقشا فيها واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا جامعا مانعا ، وان تكون هذه بذاتها الاساس فيما يدعيه فى الدعوى الثانية .

وتقول المحكمة :

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ينمى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون ، ويقول فى بيان ذلك ان الحكم اصدر حجية الحكيم السابق صدورها فى الدعويين رقمى ١١٠ سنة ١٩٦١ عمال جزئى القاهرة و ١٩٦٨ سنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة وقد

(١) الطعن بالنقض رقم ١٨٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/١ .

قضى فيها لصالحه قبل المطعون ضدها اذ حكم في الاولى بأحقية في استحقاق المقابل التقدي لوجبة الغذاء ، وحكم في الثانية بتسكينه على الفئة السابعة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ، وكان يتعين على الحكم تسوية حالته التزاما بحجية هذين الحكمين وتسكينه على الفئة الرابعة الا انه لم يعمل الحجة بما يعبه بمخالفة القانون .

وحيث أن هذا النعى غير مسند ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط الحجة للاحكام توافر شروط ثلاثة اتصال الخصوم والموضوع والسبب ، ويشترط للقول بوحدة المسألة في الدعويين ان تكون المسألة المفضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تنفر ويشترط ان يكون الطرفان قد تناقشا فيها واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا جليعا مانعا ، وان تكون هذه بذاتها الاساس فيها يدعيه في الدعوى الثانية ، وينبنى على ذلك أن مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل وتصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية ، لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز قوة الامر المفضى ، لما كل ذلك وكان التسلط من الصورتين الرسميتين المقدمتين من الطاعن للحكمين النهائيين في الدعويين رقمى ١١١٠ سنة ١٩٦١ عمال جزئي القاهرة و ١٩٦٨ سنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة انها صدرا بين ذات الخصوم ، وكان اولها والصادر بتاريخ ١٩٦٣/١/١ فيها تجادل فيه الطرفان عن احقية الطاعن في صرف بدل نقدي لوجبة الغذاء عن مدة السفنتين اللتين توقفت الشركة فيهما عن صرفها اليه وبواقع اربعة قروش يوميا ، وقضى فيها لصالحه بالزام المطعون ضدها أن تدفع له متجهد البذل التقدي وقدره ٢٨٨٠٠ جنيه وكان الحكم في الدعوى الثانية قد صدر في ١٩٧٣/١/١٩ بأحقية الطاعن بتسكينه على الفئة المالية السابعة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وبالزام المطعون ضدها أن تدفع له مبلغ ٥٣٢٠٠ جنيه الفروق المالية المستحقة حتى ١٩٧٢/٩/٣٠ وما يستحق ابتداء من ١٩٧٢/١٠/١ بواقع ٧٣٠٠ جنيه شهريا حتى تاريخ الحكم لما كل ذلك وكان طلب الطاعن في الدعوى المطعون في حكمها هو ترقيته للفئة الرابعة ومساواته بزملائه اذ أن المطعون ضدها لم تقم بترقيته منذ استحقاقه للفئة السابعة ، وكان الحكمين في الدعويين السابقين لم يفصلا صراحة أو ضمنا في احقية الطاعن في هذه الترقية فان الموضوع والسبب في كل منهما وفي الدعوى المطعون في حكمها يكونان

مختلفتين ، ومن ثم لا تتوافر شروط الحجية . ويكون النعى بهذا السبب على غير أسس . (٢)

القاعدة الثالثة :

مناط حجية الأحكام :

المبدأ الأول : المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المفضى فيها ، يشترط فيه أن تكون المسألة التي قضى فيها ، والتي طرحت على المحكمة بعد ذلك واحدة .

المبدأ الثاني : أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفصل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم حائز لقوة الأمر المفضى ، إذ أن مناط الحجية التي تثبت للأحكام أن تكون قد فصلت في حق من الحقوق كلياً أو جزئياً فصلاً جازماً غير معلق على احتمال ثبوت أمر آخر .

وتقول المحكمة :

وحيث أنه مما ينهائ الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أنه بالرغم من أن محكمة الاستئناف قضت بجلسة ١٩٧٢/١١/٣٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبإحقيتهم للأجر عن ساعات العمل الإضافي ونبتت خيراً لتحديد فروق هذا الأجر إلا أن هذا الحكم المطعون فيه لم يقضى لهم بهذه الفروق وإنما قضى بليتهاء الخصومة .

وحيث أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المفضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة التي قضى فيها والتي طرحت على المحكمة بعد ذلك واحدة وينبئ على ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفصل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم حائز لقوة الأمر المفضى ، إذ أن مناط الحجية التي تثبت للأحكام أن تكون قد فصلت في حق من الحقوق كلياً أو جزئياً فصلاً جازماً غير معلق على احتمال ثبوت أمر آخر ، لما كان ذلك وكان حكم محكمة الاستئناف الصادر بجلسة ١٩٧٢/١١/٣٠ وإن قضى بإلغاء الحكم المستأنف - القاضي برفض دعوى الطاعنين وبإحقيتهم لأجر ساعات العمل الإضافي التي يثبت أنهم اشتغلوها إلا أنه نبت خيراً لتحقيق من ذلك فله لا يكون قد تضمن قضاء قطعياً في هذا الخصوص ذلك أنه لم يقطع بإحقية الطاعنين لأجر ساعات العمل الإضافي بل علق ذلك على اثبات الخبر المتدبب أنهم اشتغلوها ومن ثم فله لا يجوز

(٢) الطعن بالمفضى رقم ١٩٨٠ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٩ .

في هذا الشأن حجبة الامر المقضى ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد ارتأى في الحكم المذكور حجبة تصرف الى استحقاق الطاعنين لذلك الامر وتحجبه عن نظر الدعوى ومن ثم قضى بانتفاء الخصومة فيها دون ان يفصل فيها بقضاء قطعى فله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الآخر للطعن على ان يكون مع النقض الاحالة . (٣)

القاعدة الرابعة :

الاصل في حجة الاحكام انها نسبية ، ولا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين .

وتقول المحكمة :

الاصل في حجة الاحكام انها نسبية لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم اذ قضى برفض دعوى المطعون عليه الثالث واخوته وبعدم استحقاقهم في الوقت ، لان هذا القضاء يقتصر حجته على هؤلاء الخصوم وحدهم ، ولا يؤثر على حق الطاعن فيها بطلبه من استحقاق . (٤)

القاعدة الخامسة :

لا تثبت للحكم الحجة الا بالنسبة لطرف الخصومة التي فصل فيها امالاً ابداً نسبية الاحكام .

وتقول المحكمة :

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب حاصل السبب الثاني منها ان الحكم المطعون فيه فصل في النزاع على خلاف حكم سابق حاز لقوة الامر المقضى صدر في ذات الموضوع بين الطاعنة وأحد المعلنين بها في الاستئناف « رقم ١٧٤ سنة ٣٠ قضائية المنصورة » مما يكون معه الحكم المطعون فيه قد أهدر حجبة ذلك الحكم .

وحيث ان هذا التعمي مردود ، ذلك لانه لما كتبت الفقرة الاولى من المادة

(٣) الطعن بالنقض رقم ١٤٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٩ م .

(٤) الطعن بالنقض رقم ١٢ - ٣٨ ق - احوال شخصية - جلسة

١٩٧٢/٤/١٩ - س ٢٢ ص ٧٣ ، والطعن رقم ٥ سنة ٣٩ ق - احوال

شخصية - جلسة ١٩٧٣/١/٣ س ٢٤ م ١٨ .

١٠١ من قانون الائتلات تنص على أن « الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة الا في نزاع قلم بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير مصلحتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا » . مما منلده ان الحكم لا تثبت له الحجة الا بالنسبة لطرفى الخصومة التى فصل فيها اعمالا لمبدأ نسبية الأحكام ، واذا كان الثابت من الصورة الرسمية للحكم المستلر فى الاستئناف « رقم ١٧٤ سنة ٣٠ قضائية المنصورة » المقدمة بحافطة الطاعنة ، ان المطعون ضده لم يكن طرفا فى الخصومة التى صدر فيها هذا الحكم فانه لا تكون له حجة عند نظر النزاع محل الطعن (ه) .

القاعدة السادسة :

لا حجة للحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة او بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق او فى الاسباب المتصلة به اتصالا وثيقا .

وتقول المحكمة :

لا حجة للحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة او بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق او فى الاسباب المتصلة به اتصالا وثيقا والتى لا يقوم المنطوق بدونها فاذا كان الحكم الصادر فى النظم من امر تقدير صادر من مجلس نقابة المحاسبين قد اقتصر على تقدير ائتمال المطعون ضده (المحاسب) عن جميع الاعمال التى تلم بها فى سنوات النزاع وليس فى اسبابه ما يشير الى انه تناول تصفية الحساب بين الطرفين او أنه خصم بما سبق أن اداه الطاعن للمطعون ضده من الائتمال ولم تكن واقعة التخالص عنها محل مجادلة من أحد من الخصوم او بحث من المحكمة فى دعوى النظم ، فان هذا الحكم لا يجوز حجة فى شأن التخالص المدعى به من الطاعن ولا يحول دون طلبه براءة ذمته من الائتمال التى قدرها الحكم المذكور بدعوى يرفعها بعد صدوره (٦) .

(٥) الطعن بالنتفى رقم ٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٨ .
(٦) الطعن بالنتفى رقم ١٣٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤ .
س ١٧ ص ٦٨٨ .

القاعدة السابعة :

الحجة فيما ثار بين الخصوم من نزاع :

المبدأ الأول : لا يكتسب القضاء النهائي قوة الامر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة او ضمنية حتمية .

المبدأ الثاني : اما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل ، فلا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى .

وتقول المحكمة :

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد من وجهين ، ننعى الطاعنة -
الوجه الاول منها على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول انها تمسكت بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى « رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧١ عمال كلى الاسكندرية » واستئنافها « برقم ٣٣١ لسنة ٣٢ قضائية » الا أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه -
تضى برغض هذا الدفع استنادا الى اختلاف موضوع الدعويين بمقولة انه في الدعوى المطلة هو طلب الاحقية للفئة الرابعة ، بينما هو في الدعوى السابقة طلب الاحقية للفئة الثالثة في حين أن موضوع الدعويين واحد لم يتغير اذ ان طلب التسكين على الفئة الرابعة ، فيدرج ضمنا في طلب التسكين على الفئة الثالثة مما كان يتمين معه الحكم بعدم جواز نظر الدعوى المطلة لسبق الفصل فيها ، واذا قضى الحكم المطعون فيه برغض هذا الدفع فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى في غير محله ذلك ان القضاء النهائي لا يكتسب قوة الامر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة او ضمنية حتمية ، اما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل ، فلا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى - لما كان ذلك وكان المطعون ضده قد اقام دعواه السابقة « رقم ٤٩٣ لسنة ٣١ ق عمال كلى » بطلب احقيقته للفئة الثالثة واذا قضت المحكمة الابتدائية برغض دعواه فقد استأنف حكمها « بالاستئناف رقم ٣٣١ لسنة ٣٢ ق » طالبا الحكم باحقيقته للفئة الرابعة نقضت محكمة الاستئناف معمم قبول هذا الطلب باعتباره طالبا جديدا لا يجوز ابداءه في الاستئناف ويتأيد الحكم المستأنف لما كان ذلك فان محكمة الاستئناف تكون قد حجبت نفسها عن بحث مدى احقية المطعون ضده للفئة الثانية الرابعة ولم تفصل فيه ، ومن ثم فان حكمها لا يكون قد قضى بشيء - لا صراحة ولا ضمنا - في أمر استحقاق المطعون ضده لهذه الفئة وبالتالي فانه لا يحوز قوة الامر المقضى بالنسبة لهذا الطلب ولا يمنع المطعون ضده من أن يرفع الدعوى المطلة به ، ويكون الحكم الابتدائي

المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها قد التزم صحيح القانون (٧) .

القاعدة الثامنة :

المبرة بمنطوق الحكم والاسباب المرتبطة به .

وتقول المحكمة :

ان قوة الشيء المحكوم فيه وان كانت لا ترد الا على منطوق الحكم فان من المتفق عليه فقها وقضاء ، ان الاسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم له قائمة الا بها تكون معه وحدة لا تتجزأ وبذلك يرد عليها ما يرد عليه (٨) .

القاعدة التاسعة :

حجية ما يرد بالمنطوق والاسباب :

المبدأ الاول : لا حجية للحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة ، او ضمنية ، او حجية ، سواء في المنطوق او في الاسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم المنطوق بدونها .

المبدأ الثاني : ان ما يرد باسباب الحكم زائدا عن حاجة الدعوى لا يجوز اية حجية ، ولا يجوز الطعن في الحكم للخطا فيه .

المبدأ الثالث : عدم قبول اى طلب او دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة .
وتقول المحكمة :

وحيث ان مبنى الدفع الجدى من النية ان الحكم المطعون فيه لم يقضى على الطاعنة بشيء .

وحيث ان هذا الدفع مسيد ذلك لانه لما كان نص المادة ٢١١ من قانون المرافعات قد جرى على انه (لا يجوز الطعن في الاحكام الا من المحكوم عليه) . وكان هذا الذى اوردته النص ما هو الا تطبيق للقاعدة العامة المتصوص عليها في المادة الثالثة من ذات القانون والتي تقضى بعدم قبول اى طلب او دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة مادية او ايبية يقرها القانون ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى بثبوت علاقة العمل فيما بين المطعون ضده الاول كمال مقاولات بلجر يومى مقداره جنيه واحد والمطعون ضده الثانى في

(٧) الطعن بالنقض رقم ٢٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠ .

(٨) الطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٣٧/٢/١٨ .

الفترة من ١٩٧٢/١١/٢١ الى ١٩٧٤/٧/٣١ وبرفض طلب المعاش لعدم بلوغ مدة اشتراك المطعون ضده الاول في التأمين مائة وثمانين شهرا لم يتعد الفصل في انعقاد عقد العمل بين المطعون ضدهما ومدة هذا العقد ومقدار الاجر المتفق عليه فيه ومدى توافر مدة الاشتراك في التأمين اللازمة لصرف المعاش للمطعون ضده وهو ما لا ينطوى على قضاء ضد الطاعنة بشيء كان مثل نزاع من جانبها لان الطاعنة لم تجادل في قيام علاقة العمل بين المطعون ضدها أو في تاريخ بدء وانتهاء هذه العلاقة أو في مقدار الاجر المتفق عليه في عقد العمل ، ولا علاقة بين هذا الاجر وبين الاساس الذي يقوم عليه حساب المزايا التأمينية لعمال المقاولات ، لان هذه المزايا لا تحسب على اساس الاجر الفعلي للعليل وانما تقدر طبقا للفترة الاخيرة من المادة الثانية عشرة من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقرارين الوزاريين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٦٧ ، ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ على اساس الاجر المحدد لحرقة العايل وفقا للجدول رقم (٨) المرافق للقرار الاخير فان الطعن يكون غير جائز ، ولا ينال من ذلك ان الحكم اشار في اسبابه الى تقرير الخبير الذي قدر تعويض الدفعة الواحدة على اساس الاجر الفعلي للمطعون ضده الاول ، لان الحكم لم يقض في تعويض الدفعة الواحدة ولم يكن تعرضه في مدوناته لتقدير هذا التعويض أو للاساس الذي يقوم عليه هذا التقدير لازما لفصل في النزاع الذي حسمه ، وانما كان تزييدا فاقصد الاثر ساقط الحجة لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة انه لا حجة للحكم الا نيبا يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الاسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم المنطوق بدونها ، وان ما يرد باسباب الحكم زائدا عن حاجة الدعوى لا يحوز أية حجة ولا يجوز الطعن في الحكم للخطأ فيه (٩) .

تعليق :

نرى امكان تطبيق المبادئ القانونية الواردة بهذا الحكم بالنسبة للمنازعات الادارية التي تثار امام مجلس النوبة ، مع اجراء الملاحظات اللازمة حسبما سبق بيانه .

وبهذه المناسبة نقول ان هناك بعض التحفظات بالنسبة للدفع التي تثار امام القضاء الاداري فهي تتميز ببعض الخصائص المميزة .

وبادىء ذي بدء نبين ان الدفع تنقسم الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي : -

(اولا) : دفع شكلي : وهي الدفع التي يطعن بها في صحة الخصومة أو في شكلها .

(٩) الطعن يلتقط رقم ١٠٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ .

(ثانيا) : دفعوع بعدم القبول : وهي التي ينزاع بها في حق رافع الدعوى في رفعها اى في قبولها .

(ثالثا) : دفعوع في الحق المدعى به في الدعوى : اى في موضوع الدعوى .

اما بالنسبة لبعض الخصائص التي تتميز بها الدفعوع امام القضاء الادارى ، هنكر اهمها فيما يلى :

١ - بالنسبة للمنازعات الادارية التي تثار امام القضاء الادارى يكون لمفوض الدولة اثاره الدفعوع المتعلقة بالنظام العام ، ولو لم تثار من احد الخصوم ، كما تحكم بها المحكمة من تلقاء نفسها ، اما غير المتعلقة بالنظام العام فيجوز للطرفين اتفاقا - صراحة او ضمنا ان يتجاوزا عنها في الدعوى .

٢ - سبق ان بينا ان الاجراءات الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية تنطبق على المنازعات الادارية مع اجراء الملامات التي تقتضيها طبيعة الدعوى الادارية . وانطلاقا من هذا المفهوم ، فانه بالنسبة للدفعوع التي تثار امام القضاء الادارى ، فان اغلبها يتعلق بالنظام العام لاستنادها الى القانون العام في اغلب الاحوال .

ولذلك فان الدفعوع الشكلية - كالنفع بعدم الاختصاص ، او بعدم الصفة ، او بعدم المصلحة - هي دائمة دفعوع من النظام العام في القضاء الادارى ، وليست كيثلتها في القضاء العادى المتعلقة بصالح الخصوم ، وكذا الدفعوع الموضوعية كالدفوع بالتقادم ، فهو ايضا دفعوع من النظام العام يجريه القاضى من تلقاء نفسه ، وعلى اية حالة تكون عليها الدعوى الادارية .

وبناء على ما تقدم فالقضاء الادارى يتميز عن القضاء العادى بانه يبنى الدعوى الادارية ولا يتركها لواقف الخصوم ، كما له ان يكيف الدعوى التكييف القانونى الصحيح .

٣ - جدير بالاحاطة ان المستفاد من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ان الدفعوع بعدم الدستورية ، انما يبدى من احد الخصوم في الدعوى ، ونظرا لان هيئة مفوضى الدولة لا تعتبر خصما في المنازعة ، فاذا كان الثابت ان الطاعن لم يدفعوع في اية مرحلة بعدم دستورية اى نص في القانون ، فلا محل لان تتصدى المحكمة على ما قد يكون قد ورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن عدم دستورية اى مادة في القانون بالنسبة للنزاع المعروض على المحكمة .

(راجع في هذا الشأن مؤلفنا « قضاء مجلس الدولة » - المرجع السابق - ص ٢٣٨ - ٢٦٧) .

المساعدة العاشرة :

إذا اكتفى الحكم بإيراد قاعدة قانونية دون أن يتضمن فصلا في الموضوع أو في شق منه فإنه لا يمكن أن يكون محلا لقضاء يحوز الحجية ، لأنه يكون قد قرر قاعدة قانونية مجردة ، لم يجر تطبيقها على الواقعة المطروحة في الدعوى .

وتقول المحكمة :

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول أن الحكم قد بنى قضاءه بالنسبة للمطعون ضدهم الأول والثالث والرابع وما حكم به للمطعون ضده الثاني في الاستئناف رقم ٧٥٧ لسنة ٢٦ ق الاسكندرية — على أن القضاء الصادر من محكمة العمال الجزئية بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٢ في الدعوى المرفوعة من المطعون ضدهم قد قطع في أساس النزاع وصار نهائيا بما يمنع من سريان نص المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ في حين أنه حكم تمهيدى إذ اكتفى باستعراض الحجج القانونية لطرف النزاع وانتهى الى مجرد رأى بالنسبة لتلك المسائل القانونية ولا يعد ذلك قضاء في الموضوع بالاضافة الى أنه حتى ولو كان الحكم الصادر في ١٩٦٢/٥/٢٢ السالف الإشارة اليه قد قطع في شق من النزاع فإنه لا يحول دون سريان نص المادة الثانية من القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٤ إذ الاستفادة من المذكرة الإيضاحية أن المقصود به إنهاء جميع الدعاوى المتعلقة بأعانة غلاء المعيشة ما دامت لا زالت منظورة سواء أتم الخبير أو محكمة الاستئناف وكانت قد صدرت فيها أحكام في شق من الموضوع وأصبحت نهائية خاصة وأن هذا القانون تضمن قاعدة موضوعية أمره لا يحتج معها بالحق المكتسب مؤداها أن أجور العمال البحريين تعتبر شاملة لأعانة الغلاء ولا تعتبر بالتالى أساسية .

وحيث أن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن مناهج حجية الحكم المانعة من إعادة طرح النزاع في ذات المسألة المفضى فيها أن يكون هذا الحكم قد قطع في مسألة أساسية بمسد أن تناقش فيه الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقرارا يمنع من إعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها بحكم ثان وأن هذه الحجية تلحق أسباب الحكم التي فصل فيها بصفة صريحة أو ضمنية متى ارتبطت هذه الأسباب بمنطوقه ارتباطا وثيقا . .

أما إذا اكتفى الحكم بإيراد قاعدة قانونية دون أن يتضمن فصلا في الموضوع أو في شق منه فإنه لا يمكن أن يكون محلا لقضاء يحوز الحجية لأنه يكون قد قرر قاعدة قانونية مجردة لم يجر تطبيقها على الواقعة المطروحة في الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة الحكم الصادر من محكمة العمال الجزئية في ١٩٦٢/٥/٢٢ في الدعوى المرفوعة من المطعون ضدهم وآخرين — موضوع

النزاع — والقاضي بنسب خبير لتحديد الفروق المستحقة لهم أنه قد أورد في شأن منازعة الشركة الطاعنة في أحقيتهم لاضافة غلاء المعيشة لاجورهم قوله « أن المحكمة ترى أنه قد جاء بالفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٥٧ والتي حددت الحد الأدنى لاجور أفراد أطقم السفن البحرية التجارية عبارة « المرتب الاساسى » كما وردت هذه العبارة بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من نفس القرار وأخيراً ذكرت هذه الفقرة بنهاية الجدولين رقمى ١ ، ٢ الخاصين بتحديد المرتبتات لهذه الفئة من عمل السفن التجارية ، ولما كان ذلك فأن المحكمة تستنتج من هذا من أجور هؤلاء العمال المحددة بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ الذى حل محله القرار الأخير تعتبر أجوراً أساسية ويجب أن تحتسب للعمال عنها اعانة غلاء المعيشة المقرر بالامر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ولهذا يكون هذا الدفاع المبدى من الشركة المدعى عليها (الطاعنة) على غير اساس بنص القانون ، بما مفاده أن الحكم لم يقتصر على مجرد ايراد قاعدة قانونية دون أن يطبقها وإنما قطع في اسبابه المرتبطة بالمنطوق في مسألة أساسية هي عدم شمول اجورهم لاعانة غلاء المعيشة بعد أن تنقش فيها الطرفين واستقرت حقيقتها بينهما بما لا يجوز معه اعادة طرحها ، وإذ كلن الثالث من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم المنوه عنه الصادر في ١٩٦٣/٥/٢٢ قد أصبح نهائياً بصور حكم في الاستئناف المرفوع عنه باعتباره كأن لم يكن ، وكان المشرع بالنسبة لأفراد أطقم السفن التجارية المصرية قد رأى احترام الاحكام النهائية الصادرة من المحاكم في خصوص اعانة غلاء المعيشة وعدم المساس بما قضت به حيث نص في المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص باضافة مادة الى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ في شأن تنظيم شئون أفراد أطقم السفن التجارية المصرية على أنه « مع عدم الإخلال بالاحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامة أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن البحرية للطالبة باعانة غلاء المعيشة بالاضافة الى مرتباتهم منتهية بمجرد صدور هذا القانون » فانه وقد النزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر وقضى برفض الدعوى باعتبار دعاوى المطعون ضدهم منتهية لا يكون قد خلف القانون أو اخطأ في تطبيقه ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير اساس (١٠) .

القاعدة الحادية عشر :

الاحكام التى حازت قوة الامر المحضى تكون حجة فيما فصلت فيسه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولا تكون تلك الاحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تنفى صفاتهم وتعلق بذات الحق محللاً وسبباً .

(١٠) الطعن بـلغتنفص رقم ٢١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩ .

وتقول المحكمة :

وحيث ان ما تنهه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك تقول انه لما كلف الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - قد قضي باعتبار متوسط الاجر الإضافي للمطعون ضده جزءا من اجره وبإلزام الطاعة بأن تؤدي اليه ما يترتب على ذلك من فروق في المدة من ١٦٦٧/٦/١ حتى ١٩٧٩/١١/٣٠ تأسيسا على سبق القضاء له في الدعوى رقم ٤٩٩١ لسنة ١٩٧١ عمل على القاهرة في حين ان هذا الحكم لا حجة له على الطاعة وان الاجر الإضافي لا يدخل في نطاق الاجر الاصلى ، فلن الحكم يكون خطأ في تطبيق القانون وشبهه القصور في التسبب .

وحيث ان هذا النقص في محله ذلك انه لما كانت المادة (١٠١) من قانون الانتخابات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على الاحكام التي حازت قوة الامر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تنفع صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وبسببها وكانت الدعوى المطروحة تغاير الدعوى رقم ٤٩٩١ لسنة ١٩٧١ عمل على جنوب القاهرة اطرافا وموضوعا اذ انها مقامة على الشركة الطاعة بطلب ضم متوسط الاجر الإضافي بواقع ٢٥٨ ملجم يوميا لاجره اعتبارا من ١٩٦٧/٦/١ الى ١٩٧٩/١١/٣٠ بينما اقيمت الدعوى رقم ٤٩٩١ لسنة ١٩٧١ المذكورة على شركة الدلتا الصناعية للمطابقة بضم المتوسط اليومي لاجر المطعون ضده حتى ١٩٦٧/٥/٣١ فان الحكم الصادر في هذه الدعوى يكون لا حجة له في النزاع الممثل ، وكان الاصل في استحقاق الاجر انه لقاء العمل الذي يقوم به العامل اما ملحقات الاجر فيها ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت اسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستقرار والاجر الإضافي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ، وهو بهذه المثابة بعد اجرا متغيرا مرتبطا بالظروف الطارئة للانتاج بما قد تقتضيه من زيادة في ساعات العمل عن المواعيد المقررة فلا يستحق الا اذا تحقق سببه ويختلف عن مدلول الاجر الاصلى الذي عناه المشرع بنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضي للمطعون ضده بالاجر الإضافي الاصلى عن الفترة من ١٩٦٧/٦/١ الى ١٩٧٩/١١/٣٠ على انه جزء من الاجر الاصلى تأسيسا على ان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٩٩١ لسنة ١٩٧١ عمل على جنوب القاهرة حجة على الشركة الطاعة بكونه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون ما حجة لبحث بقى اسباب الطعن (١١) .

(١١) الطعن بالنقض رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥ .

تعليق :

ان القاعدة المشار اليها والتي تنقض بان كل ما يرد في الحكم من قضاء قطعي يعتبر كذلك . بصرف النظر عن مكان وروده في المنطوق او الاسباب تنطبق امام القضاء الاداري ، كاتطبيقها امام القضاء المادي وذلك نظرا لان القضاء الاداري يلخض بالمادة « ١٠١ » من قانون الابطات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والتي تنص على ان : « الاحكام التي حازت قوة الامر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تنخر صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا ومسيا ، وتقضي المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها » .

ومفاد هذا النص ان ثمة شروط يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الامر المقضي وهذه الشروط تنقسم الى قسمين :

١ - قسم يتعلق بالحكم وهو ان يكون حكما قضائيا وان يكون حكما قطعيا ، وان يكون التمسك بالحجة في منطوق الحكم لا في اسبابه ، الا اذا ارتبطت الاسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق ، بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الاسباب .

٢ - وفيما يتعلق بالقسم الثاني فهو المتعلق بالحق المدعى به فيشترط ان يكون هناك اتحاد في الخصوم ، واتحاد في المحل ، واتحاد في السبب .

(راجع مؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى الادارية » ص ٢٥٧ - ٢٥٨) .

(ثانيا) حجية الاحكام الصادرة في الموضوع وفي الطلب المستعجل امام مجلس الدولة .

التواعد العامة في ظل احكام المحكمة الادارية العليا :

ان الحجة انما تكون لمنطوق الحكم لا لاسبابه ، ولكن ارتباط اسباب الحكم بمنطوقه ارتباطا وثيقا ، بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها ، يكسب تلك الاسباب الحجة ايضا (١٢) ، ولكن الاسباب التي يستند اليها الحكم ، والتي تتعلق بمسائل لا اثر لها على الدعوى ، ولم تكن المحكمة بحلجة الى بحثها وهي بصدد الفصل فيها ، لا تكتسب الحجة (١٣) .

(١٢) المحكمة الادارية العليا في ١٦/٤/١٩٦٧ .

(١٣) المحكمة الادارية العليا في ١١/٦/١٩٦٦ .

وتجدير بالاحاطة ان حجية الاحكام منوطة بتوافر شروطها القانونية ، وهي ان يتحد الخصوم والمحل والسبب في الدعوى التى صدر فيها الحكم والدعوى الجديدة (١٤) - والحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ ، هو حكم قطعى ، له مقومات الاحكام وخصائصها ، وينبنى على ذلك انه يحوز حجية الاحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ، ولو انه مؤقت بطبيعته ، طالما لم تتغير الظروف ، « كما يحوز هذه الحجة من بلب اولى بالنسبة لما فصلت عنه المحكمة من مسائل شرعية قبل البت ، في موضوع الطلب ، كالدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى اصلا بنظر الدعوى لسبب يتعلق بالوظيفة او بعدم اختصاص المحكمة اصلا بنظرها حسب موضوعها ، او بعدم قبولها اصلا لرفعها بعد الميعاد ، او لان القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، اذ قضاء المحكمة في هذا كله ليس قطعيا فحسب ، بل هو نهائى وليس مؤقتا فيقيدها عند نظر طلب الالغاء . ولا يجوز لمحكمة القضاء الادارى اذا ما فصلت في دفع من هذا القبيل ان تعود عند نظر طلب الالغاء ، فتفصل فيه من جديد ، لان حكمها الاول قضاء نهائى ، حسائز لحجية الاحكام ، ثم لقوة الشيء المحكوم به ، ويلاحظ ان حجية الامر المقضى تسمو على قواعد النظام العلم ، فلا يصح اهدار تلك الحجة بقولة ان الاختصاص المتعلق بالوظيفة من النظام العلم (١٥) .

وجدير بالذكر ان المحكمة الادارية العليا قد طبقت ذات المبادئ على الحكم الصادر باستمرار صرف مرتب الموظف كله او بعضه مؤقتا (١٦) .

مثال في شأن الحكم الذى يصدر في طلب وقف التنفيذ :

المساعدة الثانية عشر :

الحكم الذى يصدر في طلب وقف التنفيذ مؤقت بطبيعته ، ولا يحى اصل طلب الالغاء ، ويعتبر حكما قطعيا ، له مقومات الاحكام فيحوز حجبها في موضوع الطلب طالما لم تتغير الظروف .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث ان هيئة مفوضى الدولة قد بنت رايها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على اتحد الخصوم ، والمحل ، والسبب في الدعويين فالمحل

-
- (١٤) المحكمة الادارية العليا في ٢٦/٢/١٩٧٥ .
 - (١٥) المحكمة الادارية العليا في ٨/٢/١٩٦٩ .
 - (١٦) المحكمة الادارية العليا في ٧/١/١٩٦٧ .

نفيهما واحد هو طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بعدم منح جواز السفر والسبب واحد أيضا وهو وضع المدعى على قوائم المنوعين من السفر ، أما الأسباب التي أباها المدعى في الدعوى الراهنة فلا تعدو أن تكون أوجه دفاع جديدة لا تثير من وحدة السبب في الدعويين .

ومن حيث أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق أو المراكز القانونية فيعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيها قضى به ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب ، والذي يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذا الأسباب الجوهرية المكمل له والحكم في طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب الفناء ولئن كان يؤقتا بطبيعته إلا أن هذا التأكيد أنها يعنى أن الحكم الذى يصدر في موضوع طلب وقف التنفيذ سواء بوقف التنفيذ أو عدمه لا يمس أصل طلب الإلغاء ولا يقيد الحكمة عند نظر أصل هذا الطلب ، ومع ذلك بطل الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ حكما تطعما له بمقومات الأحكام وخصائصها وينبنى على ذلك أنه يحوز حجة الأحكام في خصوص موضوع الطلب ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف .

ومن حيث أن المدعى كان قد أسس طلب وقف تنفيذ القرار الصادر برفض إصدار جواز سفره في الدعوى رقم ٢٨١ لسنة ٢٥ القضائية على أن ركن الاستعمال فيه يتمثل في الحيلولة بينه وبين أداء المرة في شهر رمضان وبين سفره لأغراض تتعلق بأعمال مهنته : وأن ركن الجدية يقوم على مخالفة القرار نلقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر بأن رفضت الجهة الإدارية إصدار جواز السفر على الرغم من توافر شروط الحصول عليه طبقا للمادة السابعة منه التي تنص بمنح الجواز لكل مصرى وعلى أساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن الحكم الصادر في ١٣ من إبريل سنة ١٩٧١ برفض طلب وقف التنفيذ في الدعوى المذكورة أقام قضاءه أساسا على أن عناصر الاستعمال التي سلكها المدعى لا يقوم فيها ركن الاستعمال في طلب وقف التنفيذ وأشار إلى أن الترخيص بالسفر إلى خارج البلاد من الأمور المتروكة لتقدير الجهة الإدارية حسبما تراه متفقا مع المصلحة العامة .

ومن حيث أنه لما كانت عناصر الاستعمال التي يعرضها المدعى في الدعوى الراهنة على أنها تمثل تضررا في الظروف التي صدر في ظلها الحكم السابق بما يقتضى العدول عنه ، وهى عزمه على أداء المرة وحلجته إلى أنجاز بعض أعمال مهنته في الخارج ، ليست في الواقع من الأمر إلا ترديدا لعناصر الاستعمال التي سبق أن طرحها في طلب وقف التنفيذ المقضى برفضه ، فلهذا لا يكون قد حدث

تغيير في الظروف ، ترتبت بسببه على التنفيذ اضرار لم تكن منظورة عند الفصل في طلب وقف التنفيذ المشمل اليه ومن ثم فما زال الحكم السابق الصادر في ١٣ من ابريل ١٩٧١ برفض طلب وقف التنفيذ المذكور : حائزا لحجية الاحكام في خصوص طلب وقف التنفيذ ويتمين والحالة هذه الحكم بعدم جواز نظر طلب وقف التنفيذ سابقة الفصل فيه « - (١٧)

(ثالثا) اثر حجية الاحكام الجنائية امام المحاكم العادية ، وفي المنازعات

التأديبية :

يمكن اعمال هذا الاثر في التحقيقات والمحاكمات التأديبية طبقا للقواعد السابق الاشارة اليها بالكتاب الاول والتي استلهمت من احكام المحاكم التأديبية ، ومن احكام المحكمة الادارية العليا التي تقول في احد احكامها الهامة ما يلي : —

« سبق لهذه المحكمة ان قضت بان لا يجوز لمجلس التأديب ان يمسود المجاداة في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى به ، ونفى وقوعها ، واذا كان الحكم الجنائي في القضية ٧٢٧ لسنة ١٩٧٠ نفى عن المخالف المختلفين الموجهتين اليه ، وحكم ببرأته مما اسند اليه فيها فلا يجوز للقرار التأديبي ان يعيد النظر فيما قلم عليه الحكم الجنائي انذى قضى ببرائة المخالف من هاتين المختلفتين ، والا كُن في ذلك مساس بقوة الشيء المقضى وهو ما لا يجوز » .

(المحكمة الادارية العليا : « الحكم الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٧٤ في

القضية رقم ٨٢٥ س ١٦ ق) .

ونورد فيما يلي بعض الاحكام الجنائية التي يمكن الاستفادة باحكامها وهي :

الحكم الاول :

مضى كان يبين من الحكم الصادر في استئناف قضية الجنحة ان النزاع فيه كان يدور حول القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى وهل هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو ما كان يتوقف عليه جواز الاستئناف أو عدم جوازه للخطأ في تطبيق القانون ، وفي صدد الفصل في هذه المسألة عرضت المحكمة الى القانون الواجب التطبيق على واقعة الجنحة — وهي الامتناع عن دفع المكافأة واعطاء شهادة خلو طرف — وانتهت في قضائها الى انه هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا القانون رقم ٩١ لسنة

(١٧) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الاداري —

س ٢٦ ق من أول اكتوبر ١٩٧١ حتى آخر سبتمبر ١٩٧٢ — ص ١٠٢ — ١٠٢ .

١٩٥٩ — مستندة الى ان العلاقة بين الطاعن والمطعون عليها انتهت بالاستقلاله
في ١٩٥٨/٨/٤ وفي ظل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وكان تعيين القسطنون
الواجب التطبيق يتوقف على تحقيق واقعة انتهاء علاقة العمل بين الطاعن
والمطعون عليهما — وقد عرض لها الحكم وحققها بطريق اللزوم لمعرفة القانون
الواجب التطبيق على الواقعة وتجريمها . فلان قضاءه في هذا الخصوص يحوز
قوة اشيء المحكوم فيه امل المحكم المدنية (١٨) .

الحكم الثاني :

ان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة اذا كان مبنيا على ان الفعل لا يعاقب
عليه القانون سواء كان ذلك لانفاء القصد الجنائي او لسبب آخر فانه طبقا
لمصريح نص المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية لا تكون له قوة اشيء
المحكوم به امام المحكم المدنية وبالتالي فانه لا يمنع تلك المحاكم من البحث فيها
اذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يصح ان
يكون اساسا للتمويض ام لا (١٩) .

الحكم الثالث :

لئن كان الحكم الجنائي يقيد قضاء المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة
ونسبتها الى المتهم الا ان هذه الحجية لا تثبت — على ما يستفاد من نص المادة
٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٠٦ من القانون المدني — الا للاحكام
النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الاواخر والقرارات
الصادرة من سلطات التحقيق لان هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى
الجنائية بالبراءة او الادانة وانما تفصل في توافر او عدم توافر الظروف التي
تجعل الدعوى صالحة لاحالتها الى المحكمة للفصل في موضوعها ومن ثم فلا تنقسم
تلك القرارات حجية امام القاضي المدني ويكون له ان يقضي بتوفر الدليل على
وقوع الجريمة او على نسبتها الى المتهم على خلاف القرار الصادر من سلطة
التحقيق (٢٠) .

الحكم الرابع :

تقدير الدليل — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يحوز قوة

-
- (١٨) الطعن بالنقض رقم ٤٠٢ سنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٤ —
س ١٦ ص ١١٤١ .
(١٩) الطعن بالنقض رقم ١٠٢ سنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠ —
س ١٧ ص ٥٥٨ .
(٢٠) الطعن بالنقض رقم ٢٨٠ سنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ —
س ١٧ ص ٩٤٨ .

الشيء المحكوم فيه ولا تثريب على المحكمة ان هي اخذت بشهادة شهود كذبت
المحكمة الجنائية قد تشككت في صحة شهادتهم (٢١) .

الحكم الخامس :

مؤدى نص المادة ٤٠٦ من القانون الجنى - قبل الفتحا بقانون الإثبات
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - ونص المادتين ٢٦٥ و ٥٦ من قانون الإجراءات
الجنائية ، انه لا يكون للحكم الجنائى قوة الامر المقضى امام المحاكم المدنية فيما
لم تفصل فيه بعد ، الا في الوقائع التى فصل فيها الحكم الجنائى وكان فصله
فيها ضروريا ، ولا يكون للحكم الجنائى قوة الشيء المحكوم به - وعلى ما جرى
به قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة - الا اذا كان باتا لا يجوز الطعن فيه
بالاستئناف او بالنقض ، لما لاستئناف طرق الطعن فيه او لغوات مواعيده وتعد
قاعدة التقيد بقوة الامر المقضى للاحكام الجنائية من النظام العام ، وعلى المحاكم
المدنية ان تراعيها من تلقاء نفسها فيما لو اخذت بقوة الامر المقضى به جنائيا (٢٢) .

الحكم السادس :

مفاد المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٠٦ من القانون
الجنى ان الحكم الصادر في الدعوى الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية
امام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للاساس
المشترك بين الدعويتين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف انقائونى لهذا الفعل
ونسبته الى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الامور فانه ينتج على
المحاكم المدنية ان تعمد بحضا ويتمعن عليها ان تمثيرها وتلتزم بها في بحث الحقوق
المدنية المتصلة بها لى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له (٢٣) .

الحكم السابع :

الحكم الجنائى يقيد قضاء المدنى فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها الى
المتهم ، الا ان هذه الحجة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تثبت
الا للاحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الاوامر
والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق ، لان هذه القرارات لا تفصل في

* (٢١) الطعن بالنقض رقم ٥٢ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٨ -

س ١٨ ص ٣٢٠ .

(٢٢) الطعن بالنقض رقم ٥٦ سنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢١ -

س ٢١ ص ٦٦٢ .

(٢٣) الطعن بالنقض رقم ٤٤ سنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ -

س ٢٢ ص ٢٥٥ .

(م - ١٦ الحديث في الفتوى)

موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الإدانة ، وإنما تفصل في توافر أو عدم توافر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لاحتلتها الى المحكمة للمفصل في موضوعها . ومن ثم فلا تكسب تلك القرارات اية حجية أمام القاضي المدني ويكون له ان يقضى بتوفر الدليل على وقوع الجريمة أو على نسبتها الى المتهم خلافا للقرار الصادر من سلطة التحقيق . (٢٤)

الحكم الثامن :

قضاء الاحالة — على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة — ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وهو فيما يثاره من سلطات ليس الا سلطة تحقيق ، وقد عبر الشارع عما يصدره من قرارات بتبطلها او امر وليست احكاما واذا كان ذلك فان التمس على الحكم المطعون فيه بلنه لم يلتزم حجية الامر الصادر من مستشار الاحالة يكون على غير اساس . (٢٥)

الحكم التاسع :

لا يتمتع على المحكمة المدنية البحث فيما اذا كان الفعل مع تجريده من صفة الجريمة يعتبر اهمالا جسيما ، اذ يجوز ان يكون هناك خطأ مدني دون ان يوجد خطأ جنائي ، واذا كانت حجية الحكم الجنائي السابق فيما قضى به من براءة الطاعن — العامل — مقصورة على انه لم يثبت ارتكبه للجريمة ولا تنفي عنه الاهمال الجسيم الذي نسبته اليه الحكم المطعون فيه ، واعتبره اخلافا بالتزامات الجوهرية المترتبة على عقد العمل فانه لا يكون قد خالف القانون . (٢٦)

الحكم العاشر :

جرى قضاء هذه المحكمة على ان الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية الا اذا كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، واذا كان يبين من الحكم الجنائي الصادر بتاريخ في اللجنة رقم ان التلبسة الصامة اقامت الدعوى الجنائية ضد مدير المؤسسة المطعون ضدها لانه في يوم

(٢٤) الطعن بالنقض رقم ١٥ سنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢

س ٢٢ ص ١٥٠٧ .

(٢٥) الطعن بالنقض رقم ١٥ سنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠

س ٢٢ ص ١٥٠٧ .

(٢٦) الطعن بالنقض رقم ٢٧٧ سنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٣

س ٢٤ ص ٩٦٢ .

فصل الطاعن قبل صدور حكم المحكمة التأديبية بذلك ورغم معارضة اللجنة الثلاثية لقرار الفصل ، وقضت المحكمة الجنائية بتفريم المتهم مائتي قرش استنادا الى انه ثبت ان العامل الذي فصله هو سكرتير اللجنة النقابية بالمؤسسة مما لا يجوز معه وقفه او فصله الانشاء على حكم من المحكمة التأديبية ، وكان مؤدى ذلك ان الحكم الجنائي لم يفصل فيها اذا كان الطاعن قد فصل من عمله بسبب نشاطه النقابي ، فان الحكم المطعون فيه اذ جرى في فضائه على ان فصل الطاعن لم يكن له شأن بالنشاط النقابي لا يكون قد خالف حجة الحكم الجنائي السالف الاشارة اليه (٢٧) .

الفصل الرابع عشر

دعوى رد القضاة وتطبيقها في نطاق منازعات المحاكمات التأديبية

دعوى رد القضاة

سبق أن ذكرنا أن ضللت المحكمة تتطلب حيدة القاضي لماذا استثمر المتهم أن هناك إساءة جوهريّة وملايئة تقتضى رد قضاة فعلية الاحتياض بدعوى الرد .

طبيعة خصومة الرد وإجراءاتها :

تعتبر خصومة الرد خصومة حقيقية بين طالب الرد والقاضي وتستهدف عدم صلاحية القاضي بنظر القضية المعروضة وهى خصومة تفليسية تستهدف صدور حكم يقرر هنا للدعى طالب الرد في مواجهة القاضي ، وهو حكم يحوز الحجية وذلك شأنه شأن أى حكم نصل في دعوى تفليسية .

وتمر الخصومة بالراحل التالية :

- (١) طلب الرد وأثره .
- (٢) تحضير القضية .
- (٣) نظر القضية والحكم فيها .
- (٤) المحكمة المختصة بطلب الرد .
- (٥) الطعن في الحكم في طلب الرد .

وتتناول هذه الموضوعات على النحو التالي :

(١) طلب الرد وأثره :

تبدأ خصومة الرد بطلب يقدم من أحد الخصوم في الدعوى التي يطلب فيها رد القاضي ، ويقدم هذا الطلب بتقرير يكتب بظم كسلب المحكمة التي يتيمها القاضي الذي يطلب رده ، ويؤتمه الطلب أو وكيله المفوض منه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ، ويجب أن يتضمن التقرير تحديد سبب الرد واللائحة المثبتة لهذا السبب ويـ ب أن يكون السبب من الأساليب التي نص عليها القانون ، كما يجب أن يشتمل التقرير على تعيين طلب الرد والقاضي المطلوب رده ويرفق بالتقرير عند كتابته الأوراق المؤيدة له ويجب على

الطلب أن يودع عند التفسير خمسة وعشرون جنيتها على سبيل
الكتلة - (١)

وغير بالاحاطة أن طلب الرد يقدم قبل الكلام في الموضوع أو ابداء أى
دفع في الخصومة الأصلية التى يطلب فيها رد القاضى وبدون ذلك يسقط
الحق في الطلب - (٢)

ويترتب على تقديم طلب الرد وقف الخصومة بالنسبة للدعوى الأصلية
المطلوب رد القاضى عند نظرها ، ويتم الوقف بقوة القانون دون حاجة لحكم
فيه ويمنع على القاضى والخصوم مباشرة أى إجراءات في حالة الرد .

وفي حالة الاستعجال يجوز للمحكمة نوب قاضى بدلا من المطلوب
رده . (٣)

(١) تراجع المادة (١٥٣) معدلة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) تنص المادة (١٥١) من قانون المرافعات على ما يلى :

« يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا يسقط
الحق فيه .

فإذا كان الرد في حق قاضٍ منتدب فيقدم الطلب خلال ثلاثة ايام من
يوم نديه إذا كان قرار التنبؤ صادرا في حضور طالب الرد ، فإن كان صادرا
في غيبته تبدأ الايام الثلاثة من يوم اعلانه به » .

(٣) تنص المادة (١٦٢) من قانون المرافعات على ما يلى :

« يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية الى ان يحكم فيه
نهائيا ، ومع ذلك يجوز للمحكمة في حال الاستعجال وبناء على طلب الخصم
الأخر نوب قاضى بدلا من طلب رده .

كذلك يجوز طلب التنبؤ إذا صدر الحكم الابتدائى برفض طلب الرد وطعن
فيه بالاستئناف » .

وتنص المادة (١٦٢ مكررا) المضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦
على ما يلى :

« اذا قضى برفض طلب الرد او سقوط الحق فيه او عدم قبوله او بالثبت
التنازل عنه ، لا يترتب على تقديم أى طلب رد آخر وقف الدعوى الأصلية
ومع ذلك يجوز للمحكمة التى تنظر الطلب الرد أن تأمر بناء على طلب أحد
نوى الشأن بوقفه البس في الدعوى الأصلية ويسرى في هذه الحالة حكم
المادة السابقة » .

(٢) تحضى القضية :

يربع كتب المحكمة تقريره الى رئيسها خلال اربعة وعشرين ساعة فيقوم الرئيس نورا باطلاع القاضى المطلوب رده على التقرير ، ويامر بارسل صورة منه الى النيابة العلية وعلى القاضى أن يجيب كتابه عن وقائع الرد واسبله المبينة في التقرير خلال اربعة ايام من اطلاله عليه .

وفى حلة اذا ما كان القاضى المطلوب رده منتدبا من محكمة اخرى فان رئيس المحكمة يأمر بارسل تقرير الرد ومستنداته الى المحكمة التابع لها القاضى لتعلمه عليها وتنطق اجابته عليها ثم اعلتها الى المحكمة الاولى . (٤)

وفى حلة اعتراف القاضى بصحة وقائع الرد وبانها تصلح سببا قانونيا لرده فان رئيس المحكمة يصدر امرا بتنحيته ، اما اذا لم يعترف بصحتها فبرى الفقه انه ليس على رئيس المحكمة ان يأمر بتنحيته اذ يلزم عندئذ حكم من المحكمة المختصة بطلب الرد (٥) ، اما اذا لم يقدم القاضى اجابته فى الميعاد القانونى اعتبر ذلك اعترافا ضمينا منه بصحة اسباب الرد . (٦)

(٤) تنص المادة (١٥٨) من قانون المرافعات على ما يلى :

« اذا كان القاضى المطلوب رده منتدبا من محكمة اخرى امر رئيس المحكمة بارسل تقرير الرد ومستنداته الى المحكمة التابع هو لها لتعلمه عليها وتنطق جوابه عنها ثم تعيدها الى المحكمة الاولى لتتبع فى شأنه الاحكام المقررة فى المواد السابقة » .

وتنص المادة (١٥٨) مكررا (المضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦

الخاص بالمرافعات ما يلى :

« على رئيس المحكمة فى حلة تقديم طلبات رد قبل اقفال باب المرافعة فى طلب رد سبق ، ان يحيل هذه الطلبات الى الدائرة ذاتها المنظور ابلها ذلك الطلب لتتخذ فيها جميعا بحكم واحد ودون التقيد باحكام المادتين (١٥٦) ، (١٥٨) .

(٥) دكتور / فتحى والى : « الوسيط فى قانون القضاء المدنى » - ط/٣

ص ٩٥٨ - ٩٦١ .

(٦) تنص المادة (١٥٥) من قانون المرافعات على ما يلى :

« يجب على كتب المحكمة رفع تقرير الرد الى رئيسها خلال اربع وعشرين ساعة . وعلى الرئيس ان يطلع القاضى المطلوب رده على التقرير فوراً ، وان يرسل صورة منه الى النيابة » .

(٢) نظر القضية والحكم فيها :

إذا لم يعترف القاضى حراحة أو ضمنا بأسباب رده قام رئيس المحكمة فى اليوم التالى لاتقضاء الأربعة الأيالم سلفة الفكر بتحديد الدائسة التى تتولى نظر طلب الرد ويتم تحقيق القضية ونظرها فى غرفة المشورة حرما على كرامة القضى وهىة القضاء .

وجدير بالاحاطة انه يسوغ للقضى ان يطلب الاذن له بلقضى فى اى وقت ولو بعد انقضاء ميعاد الأربعة الأيالم ، وقد حكم بان هذا القضى لا يزيل التزام المحكمة بالفصل فى طلب الرد وذلك لتحديد الملزم بالمصاريف .

كذلك فانه واستثناء من القواعد العامة لا يجوز استجواب القاضى أو توجيهه اليه سواء كانت حاسمة أو تكميلية ، ونسمع المحكمة طالب الرد ، والقاضى ، والتبيلة العامة اذا تدخلت فى الدعوى ، وذلك دون الاستماع الى خصم طالب الرد فى الخصومة الأصلية ، وتصدر المحكمة حكمها فى جلسة علنية ، فإذا قضت المحكمة بعدم قبول طلب الرد أو بسقوط الحق فيه أو برفضه ألزمت الطالب بغرامة بن عشرة الى مائة جنيه ، ومصادرة الكفالة ويجوز ان تصل الغرامة الى مائتى جنيه ، وتتمدد الغرامة بتمدد القضاء المطلوب ردهم ، وإذا تنازل طالب الرد عن طلبه اكتفى بمصادرة الكفالة . (٧)

= ونص المادة (١٥٦) من قانون المرافعات على ما يلى :

« على القاضى المطلوب رده ان يجيب بكتابة على وقائع الرد وأسبابه خلال أربعة الأيالم التالية لاطلاعه .
وإذا كانت الأسباب تصلح قانونا للرد ولم يجب عليها القاضى المطلوب رده فى الميعاد المحدد ، أو اعترف بها فى اجلته ، أصدر رئيس المحكمة أمرا بتنحيه » .

(٧) نص المادة (١٥٨) من قانون المرافعات على ما يلى :

« إذا كلن القاضى المطلوب رده منتدبا بن محكمة أخرى أمر رئيس المحكمة بإرسال تقرير الرد ومستنداته الى المحكمة التابع هو لها لتطلمه عليها وتنقضى جوابه عنها ثم تمديدتها الى المحكمة الاولى لتتبع فى شأنه الأحكام المقررة فى المواد السابقة » .

ونص المادة (١٤٨) من قانون المرافعات على ما يلى : يجوز رد القاضى

لأحد الأسباب الآتية :

(١) إذا كلن له أو لزوجته دعوى مثقلة للدعوى التى ينظرها ، أو إذا جدت لأحدهما خصومة مع أحد الخصوم ، أو لزوجته بعد قيسلم الدعوى المطروحة على القاضى ما لم تكن هذه الدعوى قد أثبتت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه .

أما إذا قضت المحكمة بقبول طلب الرد فاتها تلزم القاضي بالمصاريف وفقا للقواعد العامة .

ويذهب بعض الفقه الى أن القاضي لا يلزم بالمصاريف ويستند هذا الرأي أساسا الى أن طلب الرد لا ينشئ خصومة ، فالقاضي لا يعتبر خصما ، غير أن الرأي الراجح في الفقه أن الأمر يتعلق بخصومة حقيقية ، ولذلك فإنه يقضى على القاضي بالمصاريف وفقا للقواعد العامة .

ويترتب على الحكم بالرد أن القاضي يصبح غير صالح لنظر الدعوى ، فإذا نظرها يصبح حكمه باطلا . (٥)

(٤) المحكمة المختصة بطلب الرد :

تختص بالفصل في طلب الرد دائرة من دوائر المحكمة النافذة لها القاضي المطلوب رده ، فإذا طلب رد جميع نضاة المحكمة الابتدائية أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم ، رُسع طلب الرد الى محكمة الاستئناف ، فإن قضت بقبوله أحالت الدعوى للحكم في موضوعها على أقرب محكمة ابتدائية . (٦)

فإذا طلب رد جميع مستشاري محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لا يبقى

(ب) إذا كان لمطلقة التي له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصهاره ، على عبود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ما لم تكن هذه الخصومة قد اتميت بعد قيلم الدعوى المطروحة على القاضي بقصد رده .

(ج) إذا كان أحد الخصوم خادما ، أو كان هو قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مسكنته ، أو كان تلقى منه هدية تبيل رُسع الدعوى أو بعبده .

(د) إذا كان بينه وبين أحد الخصوم ، عداوة أو سوءة يرجح معها عدم استطاعة الحكم بغير ميل .

(هـ) الدكتور فتحي والي . الوسيط في قانون القضاء المدني : مرجع سابق هــش (١) ص ٩٦٠ .

(٨) الدكتور / رمزي سيف « الوجيز في قانون المرافعات المدنية والتجارية » الطبعة الاولى - س ١٩٥٧ - ص ٥٩ .

من عددهم ما يكفى للحكم ، رفع طلب الرد الى محكمة النقض ، فان قضت
بقبوله حكمت في موضوع الدعوى الاصلية . (٩)

وتختص بالفصل في طلب رد مستشارى محكمة النقض من دائرة غير
الدائرة التى يكون المستشار المطلوب رده عضوا فيها . ولا يقبل طلب رد جميع
مستشارى محكمة النقض او بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم
في طلب الرد او في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد .

(٥) الطعن في الحكم في طلب الرد :

يقبل الحكم في طلب الرد بطرق الطعن المختلفة طبقا للاصول
القانونية الصحيحة .

ويلاحظ ان الطعن في الحكم بالاستئناف يخلف حكمه بالنسبة لطالب
الرد عنه ، من ناحية ، عنه بالنسبة للقاضى المطلوب رده من ناحية اخرى .

فبالنسبة للقاضى فقد اختلف الراى ، فعلى سبيل المثال يرى الدكتور /
رمزى سيف ان : « الاستئناف يخضع للقاعدة العامة فيها يجوز استئنافه
وما لا يجوز استئنافه من الاحكام ، بمعنى ان العبرة فيه ببقية الدعوى المطلوب
رد القاضى عن نظرها » (١٠) .

ويستفاد من ذلك انه يقر حق القاضى في الاستئناف طبقا للقواعد العامة .

(٩) تنص المادة (١٦٤) من قانون المرافعات على ما يلى :

« اذا طلب رد جميع قضاة المحكمة الابتدائية او بعضهم بحيث لا يبقى من
عددهم ما يكفى للحكم رفع طلب الرد واجابات القضاء عليه لمحكمة الاستئناف
فان قضت بقبوله احكمت الدعوى للحكم في موضوعها على اقرب محكمة
ابتدائية .

واذا طلب رد جميع مستشارى محكمة الاستئناف او بعضهم بحيث لا يبقى
من عددهم ما يكفى للحكم رفع طلب الرد الى محكمة النقض فان قضت
بقبوله حكمت في موضوع الدعوى الاصلية .

واذا طلب رد احد مستشارى محكمة النقض حكمت في هذا الطلب دائرة
غير الدائرة التى يكون هذا المستشار عضوا فيها ، ولا يقبل طلب رد لجميع
مستشارى محكمة النقض او بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم
في طلب الرد او في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد » .

(١٠) دكتور / رمزى سيف : « الوجيز في قانون المرافعات المدنية
 والتجارية » ط١ / ١ - ص ٦٠ .

وهناك رأى آخر ينكر على القاضى حق الاستئناف بدعوى رغبته
المشروع في عدم جعل القاضى يتلدى في الخصومة بعرض القضية مرة اخرى
على محكمة الاستئناف .

ويؤيد الدكتور / فتحى والى هذا الرأى (١١) ، ويستند في اثبات رأيه الى
القول :

« بانه يبدو من نصوص القانون المصرى (المواد ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ / ٢) (١٢)
ان المشرع لم يجز الطعن بالاستئناف الا لطلاب الرد . ومفاد هذا انه ليس
للقاضى اذا صدر حكم برده ان يطعن في هذا الحكم بالاستئناف » (١٣) .

(١١) دكتور / رمزى سيف : مرجع سابق ص ٦٠

(١٢) دكتور / فتحى والى : « الوسيط في قضاء القانون المدنى :
ط / ١٩٨١ - ص ١٦١ .

(١٣) تنص المادة (١٦٠) من قانون المرافعات على ما يلى :

« يجوز لطلاب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه برد قاضى محكمة
المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم
فيه نهائيا .

ويكون الاستئناف بتقرير يكتب بقلم كاتب المحكمة البنى اصدرت الحكم
وذلك خلال خمسة الايام التالية ليوم صدوره .

ويرسل كاتب المحكمة من تلقاء نفسه تقرير الاستئناف وملف الرد الى
محكمة الاستئناف خلال ثلاثة الايام التالية لتقرير الاستئناف » .

وتنص المادة (١٦١) من قانون المرافعات على ما يلى :

« على قلم كاتب محكمة الاستئناف عرض الاوراق على رئيس المحكمة
لاحالتها على احدى دوائرها وتصدر حكمها فيها على الوجه المبين
بالمادة ١٥٧ .

وعلى قلم كاتب محكمة الاستئناف إعادة ملف القضية الى المحكمة
التي حكمت في الرد ابتدائيا وفيه صورة من الحكم الاستئنافى وذلك خلال
اليومين التاليين ليوم النطق بهذا الحكم » .

وتنص المادة (١٦٢ مكررا) من قانون المرافعات والمضافة بالقانون
٩٥ لسنة ١٩٧٦ على ما يلى :

« اذا قضى برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو باثبات
التنازل عنه ، لا يترتب على تقديم ا: طلب رد آخر وقف الدعوى الاصلية ،
وبمع ذلك يجوز للمحكمة التي تنظر طلب الرد أن تأمر بناء على طلب أحد
ذوى الشأن بوقف السير في الدعوى الاصلية ويسرى في هذه الحالة حكم
المادة المبينة » .

ومن جانبنا نميل الى تأييد هذا الرأي ونستند في ذلك الى نص المادة (١٦٠) من قانون المرافعات والتي تقول : « يجوز لطلب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه » .

ونفسر هذا النص بان الحق في الاستئناف جاء مقصورا على طلب الرد ، لان المشرع لو كان يجيز للقاضي استئناف الحكم بالرد لقرر ذلك صراحة بالقول : « بأنه يجوز لطلب الرد والقاضي » الامر الذي لم يفعله .

فلنص هنا واضح وصريح ولا يجوز تاويله ، وفي هذا تقول محكمة النقض :

« متى كان النص واضحا صريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه او تاويله بدعوى الاستهداء بالمراسل التشريعية التي سبقته او بالعكس التي املته وتصد المشرع منه ، لان محل هذا البحث انما يكون عند غموض النص او وجود لبس فيه » (١٤) .

وجدير بالاحاطة انه اذا استأنف الحكم استمر وقف الخصومة التي طلب رد القاضي بشأنها حتى يفصل في موضوع الاستئناف .

وبعد عرض تلك المبادئ العلمية المتعلقة برد القضاء والواردة بقانون المرافعات فلننا نرى امكان تطبيقها اهل القضاء الاداري لانه يخال يأخذ باحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فيها لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية ، وفيها لم يرد بشأنه نص في قانون مجلس الدولة .

وتعقبا على ذلك نقول ان رد القاضي لا يتعارض مع طبيعة الدعوى القادسية بل نرى انه نوع من ضمن حيدة المحاكمات القادسية .

وبالنسبة لقانون مجلس الدولة ولم ينص على موضوع الرد ، فلا مناص من الاستهداء بما ورد في هذا الشأن بقانون المرافعات على النحو سلف البيان .

(١٤) الطعن بالنقض رقم ٢٢٩ لسنة ١٤١٠ ق - جلسة ١٢/٥/١٣٧٦

١٠٨٧ - ص

تطبيق قضائي في نطاق المنازعات التأديبية في موضوع رد القضاء

القاعدة الأولى :

قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أنرد نظماً خاصاً لتأديب أعضاء هيئة التدريس لاعتبارات تتعلق بطبيعة الجامعات واستقلالها عن أجهزة الدولة - هذا النظام وأن كان يتضمن قواعد خاصة بالتحقيق والمحكمة إلا أن المشرع حرص على أن يكفل له كافة الأصول والضمانات والمقومات الأساسية الواجب توافرها لتحقيق سلامة المحكمة التأديبية وحيدة من يتولونها - إذا كان قانون مجلس الدولة قد نص في هذا المقام على حق صاحب الشك في رد عضو المحكمة التأديبية طبقاً للقواعد المقررة لرد القضاء إلا أنه ليس من مقتضى ذلك أن تنطبق إجراءات رد القضاء أمام مجلس تأديب هيئة التدريس بالجامعات - أساس ذلك أن تلك الإجراءات لا تتلاءم مع طبيعة هذه المجالس وتشكيلها فهذه المجالس وأن كانت قد اعتبرت بمثابة محكمة تأديبية إلا أنها في الواقع من الأمر ليست كذلك كما أن أعضائها ليسوا قضاة - لا يخل ذلك بحق صاحب الشك في أن يطلب تنحية رئيس المجلس أو أحد أعضائه إذا قامت لديه الأسباب الجدية المبررة لإبداء مثل هذا الطلب تحقيقاً لضمانات المحكمة - إذا انتهى المجلس لأسباب صحيحة إلى رفض هذا الطلب فإن له أن يستمر في إجراء المحكمة دون أن يحتج عليه بأنه لم يلتزم بقواعد وإجراءات رد القضاء .

وتقول المحكمة :

أن قانون تنظيم الجامعات قد أنرد نظماً خاصاً لتأديب أعضاء هيئات التدريس بها لاعتبارات تتعلق بطبيعة الجامعات واستقلالها عن أجهزة الدولة . وهذا النظم الذي ورد بالواد من ١.٥ إلى ١١٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وأن كان يتضمن قواعد خاصة بالتحقيق وبالمحكمة إلا أن المشرع حرص على أن يكفل له كافة الأصول والضمانات والمقومات الأساسية الواجب توافرها لتحقيق سلامة المحكمة التأديبية وحيدة من يتولونها ، فنص في المادة (١.٩) على أن تكون مساهمة جميع أعضاء هيئة التدريس أمام مجلس تأديب يشكل برئاسة أحد نواب رئيس الجامعة بهيئة مجلس الجامعة سنوياً وعضوية استاذ من كلية الحقوق ومستشار من مجلس الدولة يندبلان لهذا الغرض سنوياً ، وعلى أنه في حالة غياب الرئيس أو قيام مانع لديه يحل محله النائب الآخر لرئيس الجامعة ثم أتم المبداء ثم من يليه منهم - كما نص على أنه « مع مراعاة حكم المادة (١.٥) في شأن التحقيق والأحالة إلى مجلس التأديب تسرى بالنسبة إلى المساهمة أمام مجلس التأديب

القواعد الخالصة بالمحكمة أمم للمحكّم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة . ولما كتبت هذه القواعد كما وردت بالواد من ٣٤ الى ٤٣ من قانون مجلس الدولة — بعد استبعاد الإجراءات الخالصة بإجراء التحقيق والاحالة الى المحكمة المسطر اليها في المادة (١٠٥) من قانون تنظيم الجمعيات — تتضمن الامول والمقومات الاساسية للمحكّمات التأديبية التي تكفل عدالة المحكمة بنية اظهار الحقيقة من جهة وتكوين الحال من جهة أخرى من الوقوف على عناصر التحقيق وادلة الاتهام حتى يتمكن من ابداء دفاعه فيها هو مفسوبا اليه . ومن تلك الامول أن يطمئن الحال الى المحكمة من حيذة تفضيه بالا يقوم به مانع من نظر الدعوى ، كلن يكون له رأى او عقيدة مسبقة في الموضوع الذى تجرى عنه المحكمة . واذا كلن قانون مجلس الدولة قد نص في هذا المقام على حق صاحب الشكّلن في رد عضو المحكمة التأديبية طبقا للقواعد المقررة لرد القضاء المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية . الا انه ليس من مقتضى ذلك أن تطبق إجراءات رد القضاء أمم مجلس تأديب اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، لان تلك الإجراءات لا تتلاءم مع طبيعة هذه المجالس وتشكيلها ، فهذه المجالس وان كتبت تمد اعتبرت بمثابة محكم تأديبية الا انها في الواقع من الامر ليست كذلك كما أن اعضاءها ليسوا قضاة ، ومن ثم يمتنع الاخذ بإجراءات رد القضاء أمم مجلس التأديب المذكور ولا يخل ذلك بحق صاحب الشأن في أن يطلب تنحية رئيس المجلس أو أحد اعضاءه اذا قامت لديه الاسباب الجدية المبررة لبدء مثل هذا الطلب ، تحقيقا لمصالحات المحكمة ، فاذا رفض المجلس طلبه على الرغم من توفر استقيده فانه يترتب على ذلك بطلان المحكمة واهدار كافة آثارها لتخلف أحد المقومات الاساسية الواجب تحقيقها ، فيها ، اما اذا انتهى المجلس لاسباب صحيحة الى رفض الطلب فان له أن يستمر في اجراء المحكمة ، دون أن يحتج عليه بأنه لم يلتزم بقواعد واجراءات رد القضاء — وعلى ذلك فلا وجه لما ذهب اليه الطاعن من أن القرار الطعون فيه قد خلف القاتسون فيها تضمينه من عدم اتباع اجراءات رد القضاء أو نيبا قرره من استتار نظر الدعوى التأديبية . (١٥)

(١٥) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا

في ١٥ سنة ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/١ — بند ٤٨ — من ٨٧٣ — ٨٧٤ .

الفصل الخامس عشر

الاحكام المتعلقة باعتراض الخارج عن الخصومة ، والمتعلقة
بالتماس اعادة النظر

(اولا) : اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها

القاعدة الاولى :

الاصل في هذا الوجه المتعلق باعتراض الخارج عن الخصومة ان يرفع
امام المحكمة التي اصدرت الحكم المعترض عليه من ذوى الشأن - وقد
قالت المحكمة الادارية العليا بتفسير عبارة ذوى الشأن .

الحكم :

يتخص الحكم في ان المحكمة الادارية العليا نسرت « ذوى الشأن »
الذين يجوز لهم الطعن في الحكم امامها طبقا للبادء (٢٢) (١) من قانون مجلس

(١) تنص المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢
على ما يلى :

« يجوز الطعن امام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من
محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التاديبية وذلك في الاحوال الآتية :

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه يبنيا على مخالفة القانون او خطأ
في تطبيقه او تاويله .

(٢) اذا وقع بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

(٣) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشئ المحكوم

فيه سواء دفع بهذا الدفع او لم يدفع .

ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة ان يطعن في تلك
الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الاحوال
التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم .

اما الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى في الطعون المقامة
امامها في احكام المحاكم الادارية فلا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية
العليا الا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور
الحكم وذلك اذا صدر الحكم على خلاف : جرى عليه قضاء المحكمة
الادارية العليا او اذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مجسدا قانونى
لم يسبق لهذه المحكمة تقريره » .

الدولة بأنه يشمل الغير الذى لم يكن طرفا فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولم يكن قد احتل أو تدخل فيها ، واجازت له الاعتراض على الحكم الصادر ، ولكن ليس أمام المحكمة التى أصدرته ، بل أمام المحكمة الإدارية العليا بطريق الطعن المعتاد ، بذلك تخطت الصعوبات . (٢)

تعليمات :

نرى أنه من الإجحاف قصر الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى « بهيئة استئنافية » على رئيس مفوضى الدولة ، لأن ذلك يخل بالتوازن بين حقوق المدعين وهيئة المفوضين فى الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا .

(ثانيا) التماس إعادة النظر فى ظل احكام القضاء الإدارى .

تمهيد :

نص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة على ما يلى :

« يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية والمحاكم القضائية بطريق التماس إعادة النظر فى الواعيسد والاحوال المتصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية او قانون الإجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة »

وجدير بالاحاطة أن التماس إعادة النظر يعتبر من طرق الطعن الاستثنائية وهو غير جائز أمام المحكمة الإدارية العليا ، لأن النص قصره على محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية .

غير أنه يلاحظ لنا صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا (مشار اليه بلفقاعدة الثالثة) ويفهم منه أنه يمكن تقديم التماس أمام دائرة فحص الطعون .

وتخضع أسباب التماس أمام القضاء الإدارى للقواعد المقررة

(٢) المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٩٧٧ - س٧ق - السنة السابعة - مشار اليه ببولف الدكتور / مصطفى كمال وصفى - مرجع سابق - ص٥٢٢ .

في قانون المرافعات المدنية والتجارية حسبما سبقت الإشارة إليها
بمقتضى الأول .

ومن الأحكام القضائية أن الالتماس لا يقبل إذا بنى على أوراق كانت
معلومة للمحكمة أثناء نظر الدعوى ، وأن حصول المنتسب بمعد الحكم
على الفتوى الصادرة من إدارة الفتوى بالوزارة المدعى عليها في موضوع يخل
لموضوع الدعوى لا يعتبر حصولاً على ورقة قاطعة في الدعوى يجيز
الالتماس ، إذ أن المحكمة لا تنقيد بها ، بل هي تنزل حكم القاضون على
الوقائع المعروضة عليها . (٣)

ويفتسب للقضاء بما لم يطلبه الخصوم نقضت المحكمة الإدارية العليا
بأن هذا الوجه من أوجه مخالفة القاتون يؤدي إلى الطعن في الحكم أتم المحكمة
الإدارية العليا وليس بطريق الالتماس أتم محكمة الموضوع . (٤)

ويلاحظ أن المحكمة التي أصدرت الحكم هي التي تنظر الالتماس .

وأخيراً فإن المحكمة لا تعيد النظر إلا في الطلبات التي تناولها الالتماس
ولكن إذا كانت هذه الطلبات مرتبطة بغيرها ارتباطاً لا يقبل التجزئة
فإن الالتماس يتناول الطلبات المرتبطة . (٥)

القاعدة الأولى :

حالة الغش من أهم الحالات التي يرتكز عليها التماس إعادة النظر
غير أن عدم اطلاع المحكمة على بعض المفكرات المقدمة في الدعوى لا يكون
في ذاته حالة الغش التي تميز التماس إعادة النظر .

وتقول المحكمة :

أنه من الالتماس شكلاً فقد نصت المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة
القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر في
المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية
وقانون أصول المحاكمات .

(٣) محكمة القضاء الإداري في ١١/١/١٩٥٧ - س ١١١ - رقم ٩١ .

(٤) المحكمة الإدارية العليا في ١٦/٢/١٩٥٧ - س ٢٢ - رقم ٧٥ .

(٥) دكتور / مصطفى كمال وصفي : « أصول إجراءات القضاء

الإداري » - ط ٣ - س ٣١٠ .

(م - ١٧ الحديث في الفتوى)

ومن حيث أن المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ نصت على أن « ميعاد الالتباس أربعون يوماً ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الأربع الأولى من المادة السابقة » وتتعلق الفترة الأولى من المادة ٢٤١ بحالة إذا وقع غش من الخصم كل من شأنه التأثير في الحكم وهي الحالة التي يستند إليها الملتبس في الالتباس المعروض على ما سيأتي بيانه ، لا ابتداء الميعاد إلا من اليوم الذي ظهر منه الغش ... الخ .

ومن حيث أن الحكم الملتبس امادة النظر فيه صدر من هذه المحكمة بجلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ قد أقبل الملتبس التماسه هذا عنه في ١٣/٧/١٩٦٩ فمن ثم فانه يكون مقبدا في الميعاد القانوني ولاته عدم بالأجراءات المعينة لذلك فهو مقبول شكلا .

ومن حيث انه عن الموضوع ذاته يتمين ابتداء بحث ما اذا كان الالتباس قائما على احدى الحالات التي أجاز قانون المرافعات المدنية والتجارية التماس امادة النظر فيها .

ومن حيث أن المادة ٢٤١ من هذا القانون نصت على انه « للخصوم أن يلبسوا اعادة النظر في الاحكام الصادرة بصفة انتهائية في الاحوال الآتية :

١ - اذا وقع من الخصم غش من شأنه التأثير في الحكم .

٢ - الخ » .

ومن حيث أنه يستفاد من صحيفة الالتباس ومذكرة المدعى الشارحة أن هذه الحالة المضمنة في الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ سالفة الذكر هي التي يستند إليها المدعى في التماسه امادة النظر في الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ في الدعوى رقم ٩٧٤ لسنة ٢١ ق .

ومن حيث أنه حتى تعتبر الحالة المشار إليها من حالات التماس اعلاده النظر يجب أن تتوفر لذلك الشروط آتية البيان وهي :

أولا : أن يكون الغش صادرا من الخصم .

ثانيا : أن يظهر بعد صدور الحكم .

ثالثا : أن يكون من شأنه التأثير في الحكم .

ومن حيث أنه عن الشرط الاول علن الواقعة التي يستند إليها الملتبس للقول بوقوع الغش الذي قال به تخلص فيها أورده الملتبس من أن الحكم الملتبس منه صدر دون أن تطلع المحكمة على مذكرته التي تأسر عليها بسداد

الرسوم المطلوبة على مبلغ التعويض الذي كان قد طلبه وطلبته المعارضة
الاخيرة كما انها لم تطلع على الذكرة المقدمة منه وقت حجز الدعوى للحكم
وانما اكتفت في ذلك بتقرير هيئة بغوضى الدولة .

ومن حيث انه اذا كان الحكم الملتبس منه قد قضى باستبعاد بعض
طلبات المدعى من الجدول لعدم سداد رسوم عنها رغم قبيله بسداد
هذه الرسوم ، ورغم وجود المذكرتين اللتين اشار اليهما المدعى بملف الدعوى
١٧٤ لسنة ٢١ قضائية الصادرة فيها الحكم الملتبس منه فمن ثم فانه اذا
فالت المحكمة الاطلاع على هاتين المذكرتين لاستيفاء ما اذا كان الملتبس قد
ادى هذه الرسوم من عدمه فان هذا من شأنه ان يكون سببا للطعن
عليه امام المحكمة الادارية العليا دون ان يكون في حد ذاته حالة الفسخ التي
تجيز التماس اعادة النظر اذ انه ليس ثمة ما يفيد اخفاء هاتين المذكرتين
عمدا عن المحكمة عند اصدار الحكم ولتقرير حدوث هذا الفسخ لا يكفي عدم
اشاره المحكمة اليهما في حكمها اذ ان الموقف السلبي المتمثل في هذا لا يفيد
الموقف الاجبالي المستفاد من واقعة الفسخ الا اذا امكن ذلك ظروف الحال
بكيفية لا يثور حولها الشك .

ومن حيث انه لو قيل بوقوع اخفاء عمدي للمستندات المقدمة في الدعوى
فان ذلك لا يتصور الا ان يكون بفعل احد موظفي نظم كتاب المحكمة الا انه
لا يثبت ذلك يجب ان يقوم عليه الدليل المادي المقنع دون ان يكفي ذلك
بجرد الاتهام العلوي عن الدليل .

ومن حيث انه فضلا عن هذا فان القول بوجود اخفاء عمدي للاوراق
المشار اليها بفعل المعلنين بنظم كتاب المحكمة يجب له حتى يكون حالة الفسخ
التي تبيح التماس اعادة النظر ان يكون بايماز أو تحريض من خصم
الملتبس في الدعوى الاصلية وهو المؤسسة المدعى عليها وهذا بدوره لا دليل
عليه من الاوراق بل انه ياتي مناقضا لما هو مفترض من ان الجهة الادارية
سمانها الواسع المشتمل على المؤسسات العامة انها هي دائما خصم شريف
في الدعوى الاسر الذي لا يسوغ معه اتهامها بارتكاب الفسخ أو التحريض
عليه او الايماز به الا ان يقوم دون ذلك الدليل المادي القوي وهذا هو
ما خلت منه الاوراق بما لا يناط معه من عدم التمويل على ما قلناه
الملتبس جزاءا من اتهامات الى المؤسسة الملتبس ضدها . ويميز من
هذا ان المستندات الموقول باختلافها غشا وعمدا هذه المستندات لم تكن
تحت يد المؤسسة المدعى عليها ، بل انها كتبت منذ تقديمها في حوزة المحكمة
دون ان يكون المؤسسة سلطان عليها حتى يمكن ان ينسب اليها المساهمة في
اخذتها .

ومن حيث أنه متى كان هذا من الحلقة التي استند اليها المدعى في التماسه تكون لا وجود لها ومن ثم يكون الالتماس مقما في غير ما شرع قانونا تنقيده من حالات ويلتزم فهو حقيق يرفض .

ومن حيث أنه متى كان هذا مانه لا محل لبحث الاستبعاد التي مستلها المدعى على احتيئه في طلباته بالمدعى المشر إليها لو بحث ما طلب منه من مستندات يراها مؤيدة لهذه الطلبات .

ومن حيث أنه بالنسبة الى طلب المدعى تعويضه من الاضرار المدنية والادبية والنفسية التي أصبته من صدور الحكم الملتبس منه على نحو ما صدر به فله وقد استبان عدم وقوع غش من جانب المؤسسة المدعى عليها فانه من ثم ولا سند من القانون لهذا الطلب ويكون من ثم واجب الرفض هو الآخر . (٦)

القاعدة الثمانية :

الحكم المحكمة الإدارية العليا لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر - الحكم بعدم جواز نظر الالتماس - لا وجه للحكم على الالتماس بالفراغ - الحكم بالفراغ لا يكون الا عند الحكم بعدم قبول الالتماس لو رفضه .

وتقول المحكمة :

يبين من استعراض النصوص التشريعي للنصوص التي تنظم المحكمة الادارية العليا وتبين اختصاصاتها - أن المشر قد انشأ هذه المحكمة بالقانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ ليكون خاتمة المطاف فيها يعرض من افضية على القضاء الاداري ونلط بها مهمة التعتيب النهي على جميع الاحكام الصادرة من المحكم الادارية ومحكمة القضاء الاداري ، واتسقا مع ذلك فقد نص في المادة (١٥) من ذلك القانون على انه لا يقبل الطعن في احكام هذه المحكمة بطريق التماس اعادة النظر ، وقد سككت القانونان التاليين لمجلس الدولة رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ ورقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ الحالي عن ايراد نص مماثل لنص المادة (١٥) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ولنما ورد فيها النص على انه يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء

(٦) مجموعة الجديء القانوني التي قررتها محكمة القضاء الاداري السنة الثمانية الاستثنائية - من أول أكتوبر ١٩٧٠ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧١ - قلعنة ١٨ - من ٢٥٢ - ٢٥٤ - في القضية رقم ١٤٣٧ لسنة ١٩٧٢ ق طية ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

الإداري أو من المحكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر في الموايد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك في الفقرة الأولى من المادة (١٩) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ والفقرة الأولى من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ المصوب به حاليا ، ومن ثم فإنه لما كتبت المحكمة الإدارية العليا لم تتبدل منزلتها في هذين القانونين عما كتبت عليه في القانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ المشار إليه إذ ما برحت على رأس القضاء الإداري ونهائية المظلم فيه ، عقد جرى قضاء هذه المحكمة في ظل القانونين رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ ورقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ على أن أحكم المحكمة الإدارية العليا ككت وما زالت لا تحيل الطعن بطريق التماس إعادة النظر وذلك بمفهوم المخالفة لنص الفقرة الأولى من المادة (١٩) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ والفقرة الأولى من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر التماس مع التزم التماس بالمصروفات طبقا للمادة (١٨٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ولا وجه للحكم على التماس بالفقرة لأن الحكم بالفقرة لا يكون إلا عند الحكم بعدم قبول التماس أو برفضه طبقا للفقرة الثانية من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فلما قضت المحكمة بعدم جواز التماس دون التصدي لبحث موضوعه فلا يكون ثمة وجه للحكم بالفقرة . (٧)

المادة الثانية :

يجوز التقدم لدائرة فحص الطعون بالتماس إعادة النظر في قرارها الصادر بالرفض .

وتقول المحكمة :

يبين مما تقدم أن دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا ، وتشكل على نحو يغير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقا لقواعد نص عليها القانون . وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان قائم بذاته . ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه ، وقد أصدرت حكمها في الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ١٠ قضائية ١٥٩٦ لسنة ١٠ قضائية التماس فيها هي المختصة بنظر التماس المرفوع عنها ، وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدسوى واحتلتها إلى دائرة فحص الطعون المختصة . (٨)

(٧) مجموعة المبادئ القانونية "في قراراتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الثاني - بند ٤٠٧ - ص ١٢٧ - ١٣٧٧ . (٨) المحكمة الإدارية العليا - ص ١٢ - ص ٥٠٩ - مشار الحكم بمرجع الدكتور محمد سليمان الطويل - قضاء النقديب .

ثالثا : التماس اعادة النظر في ظل احكام القضاء العادي

القاعدة الاولى :

ان نطاق التماس اعادة النظر يتحدد بالاسباب التي يبنى عليها طبقا لنص المادة (٢٤١) مرقعات .

وتقول المحكمة :

وحيث ان الطاعنة تنفى على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والتصوير في التسبيب ومخالفة القانون والخطا في تطبيقه وتاويله وفي بيان ذلك نقول ان الثابت من اصل صحيفة الاستئناف رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٦م ، ومدونات الحكم الاستئنافي الصادر بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٧٩م ان طلبات مورث المظنون ضدهم كلفت بتعديل الحكم المستأنف واذ عجل المظنون ضدهم السر في الاستئناف طلبوا الحكم بذات الطلبات الواردة باصل صحيفة الاستئناف ولم يتضمن صحيفة الاستئناف ان احد من المظنون ضدهم يستحق معاشا ولما كان الحكم الصادر بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٧٩م قد قضى لهم بمعاش شهري فانه يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم وطبقا لنص الفقرة القلبيّة من المادة (٢٤١) من قانون المرافعات وان رفض الحكم المطعون فيه الاتماس واستنادا الى ان الحكم الاستئنافي قضى للمظنون ضدهم بطلبات مورثهم في حين ان المعاش لا يورث وان الاستحقاق في المعاش استمراره وانتهائه تحكه النصوص الواردة في قانون التأمينات الاجتماعية دون تواجد الارث فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون وتلبه التصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النقص غير محدد ذلك انه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان نطاق الاتماس يتحدد بالاسباب التي يبنى عليها داخله نسبيا نص عليه القانون على سبيل الحصر في المادة (٢٤١) من قانون المرافعات ، ومن هذه الاسباب اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم او باكثر مما طلبوه ، وكلفت الطاعنة قد اقبلت التماسها على ان الحكم الملتبس فيه قضى للمظنون ضدهم بشيء لم يطلبوه وكان الثابت من الحكم انه اقام تضامه برفض الاتماس تأسيسا على ان الحكم الاستئنافي في الملتبس فيه اذ قضى يلزام الهيئة الطاعنة بأن تدفع معاشا شهريا قدره ٣٧ جنية و٩٦٥ مليم مضاعفا اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم تأخير لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ، لان المظنون ضدهم حين عجلوا السر في الاستئناف بعد وفاة مورثهم طلبوا

الحكم لهم بذات الطلبات التي كان المورث قد طلب الحكم له بهما قبل ونسخه ،
فاذا اجلبتهم المحكمة الاستئنافية الى طلبهم فلا يكون قضاء منها بما لم
يطلبوه ويمتنع الطعن فيه بطريق التماس اعادة النظر ، وأن ما تثيره
الطاعة يخرج عن نطاق اسباب التماس الواردة في القانون على سبيل
الحرر ، واذا قضى الحكم المطعون فيه برفض التماس فانه لا يكون قد
خالف القانون ويضحي النص عليه بهذا السبب في غير محله . (٩)

(٩) الطعن بالنقض رقم ١٩٥ لسنة ٥١هـ - جلسة ١٩٨٧/٢/٢ .

الكتاب الثالث
صنيع الدعاوى الإدارية والنأديية

الكتاب الثالث

صيف الـ علوى الادارية والتاديبية

يستهل الكتاب على الابواب التالية :

الباب الاول

صيف مختارة من الاجراءات الادارية ، ودعاوى الالغاء والتعويض

الباب الثانى

الاجراءات وصيف الطعون امام المحكم التاديبية على قرارات الجزاءات التاديبية
ونماذج مختارة من الاحكام

الباب الثالث

الاجراءات وصيف الطعون على الاحكام التاديبية امام المحكمة الادارية العليا
ونماذج مختارة من الاحكام

الباب الرابع

تنفيذ الاحكام ، والمسئولية المدنية والجنائية عن عدم التنفيذ
والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة
والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية
التي تحفظها الحكومة فى دائرة اعمال السيادة
مع صيف مختارة

الباب الأول

صيف مختارة من الإجراءات الإدارية ودعاوى الإلغاء والتعويض

الفصل الأول

صيف الإجراءات الإدارية

نعرض ما يلي :

- ١ - صيف التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى ، مع التهيد بعرض المبادئ القاتونية بالنسبة للموظفين العموميين ، وبالنسبة للمساكين بشركات القطاع العلم ، مع عرض صيف مختارة .
- ٢ - صيفة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية ، مع التهيد بعرض المبادئ العلمية
- ٣ - إجراءات تقديم عريضة الدعوى أمام محكم القضاء الإدارى ، والمحكم التأديبية ، والمحكمة الإدارية العليا ، مع التهيد بالمبادئ العلمية .
- ٤ - صيفة مخضر ايداع العريضة والمستندات .
- ٥ - صيفة اعلان بعريضة الدعوى .
- ٦ - صيفة اعلان بطلبات جديدة أو بتعديل الطلبات الأصلية .
- ٧ - صيفة طلب الحكم بسقوط الخصومة أو انقضاءها بمضى المدة .
- ٨ - صيفة تمجيل دعوى بعد انقضاء الخصومة .
- ٩ - صيفة طلب استكمال الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية وفقاً للمادة (١٩٣) من قانون المرافعات .
- ١٠ - صيفة طلب تصحيح حكم وفقاً للمادة (١٩١) من قانون المرافعات .
- ١١ - صيفة طلب تفسير حكم وفقاً للمادة (١٩٢) من قانون المرافعات .
- ١٢ - صيفة بذكرات التدخل فى الدعوى طبقاً لحكم المادة (١٢٦) من قانون المرافعات ، مع التهيد بعرض الأحكام العلمية .
- ١٣ - صيفة اعلان حكم مشمول بالمعصية التنفيذية .
- ١٤ - صيفة اذار بالقبلة جنة مباشرة طبقاً لحكم المادة (١٢٣) عقوبات بسبب امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس الدولة .

الفصل الأول

(١) صيغة التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى

تمهيد :

عرض المبادئ القانونية بالنسبة للموظفين العموميين .

* نصت المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلى « لا تقبل الطلبات الآتية » :

(١) الطلبات المقدمة من اشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(ب) الطلبات المقدمة رأسا بالظمن فى القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها فى البنود ثلثا ورابعا وتلسما من المادة (١٠) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم . وتبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة » .

وجدير بالذكر أن البنود (ثلثا) ، و (رابعا) ، (وتلسما) من المادة (١٠) المذكورة تتناول طلبات اللغضاء التى يقدمها ذوى الشأن بالظمن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالترقية او بمنح علاوات ، والطلبات الخاصة بلغضاء القرارات الصادرة بالاحالة الى المهنى او الاستبعاد او بالفصل بغير الطريق التأديبى ، والطلبات الخاصة بلغضاء القرارات النهائية لسلطات التأديبية .

كذلك لمن التظلم الوجوبى واجب قبل رفع الدعوى التى يقدمها ذوى الشأن من الموظفين العموميين طعنا فى قرارات ادارية يطلبون إلغاءها كالظمن بلغضاء قرار ادارى فيما يتضمنه من تخطى الموظف فى الترقية سواء كانت ترقية مطلقة بدرجة اعلى او متعلقة بوظيفة اعلى وذلك على سبند من أن أحكام اللغضاء الادارى تجيز الطعن فى التخطى فى الترفيكت الادبية .

وكما سبق القول لمن التظلم يفتح بميلاد ستين يوما جديدة لرفع الدعوى ، غير أنه اذا رفعت الدعوى قبل مضي الستين يوما المتصوص عليها فى

العلقون ، فان التظلم يكون مقبولا ، لان المخرج لم يخرج في مسدد المواعيد عما هو متبع في شأن التظلم الاختياري اعتبارا بان انتظار المواعيد بمقصود به اسساح المجال اسلم الجهة الادارية لاعادة النظر في قرارها المطعون فيه علما تراجيع وتسجبه فتنتهى الخصومة ، وهذا فضلا على ان الميعاد ينقضى اثناء سير الدعوى اذا لم تقم الادارة بلجبة المتظلم الى طلبته .

فاذا قام المتظلم برفع الدعوى قبل انتظار البيت في نظمه ، ثم استجابت له الادارة اثناء نظر الدعوى تحيل المدعى المصروفات ليرفعه الدعوى قبل الاوان (1) .

ويجب ان يشتمل التظلم على البيانات التالية :

١ - اسم المتظلم ووظيفته وعنوانه .

٢ - تاريخ صدور القرار المتظلم منه ، وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية او في الوقائع المصرية ، او في النشرة المصلحية او تاريخ اعلان المتظلم به .

٣ - موضوع القرار المتظلم منه والاسباب التي بنى عليها التظلم ، ويمكن ان يرفق بالتظلم المستندات التي يرى المتظلم تقديمها .

ويجب على جهة الادارة ان تعنى بتلقى التظلمات وتقيدها في سجل خلس بين فيه تاريخ تقديمها او ورودها ويسلم الى المتظلم ايصال مبين به رقم التظلم وتاريخ تقديمه ، ويمكن ان يرسل اليه الايصال الدال على ذلك عن طريق البريد بكتاب موحي عليه وبمسد ذلك تقوم جهة الادارة بنحس التظلم والانتهاء الى رأى بشائنه ، واذا اخطرت جهة الادارة المتظلم بان نظمه قيد البحث فان ميعاد رفع الدعوى يظل ممتدا حتى اخطار المتظلم بالنتيجة .

ونظرا لما يتميز به تظلم العاملين بالقطاع العام من احكام خلسة بهم فقد رأينا ببيتها فيما يلى :

(١) راجع في هذا الشأن .

حكم المحكمة الادارية العليا في ٨ مارس ١٩٦٦ - مجموعة السنة ١٤

رقم « ٥٧ » - ص ٤٤٢ .

وكذلك المحكمة الادارية العليا في ١٧ مايو ١٩٥٨ - مجموعة السنة الثالثة

رقم ١٢٣ .

• احكام التنظيم الوجوبى بالنسبة للمعاملين بشركات القطاع العام :

بين القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن المبلين بالقطاع العام بالمادة الرابعة والثمانين منه الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية وكيفية التنظيم منها .
ولاهمية النصوص الواردة بهذه المادة نشر اليها فيما يلى :

« يكون الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية كما يلى :

١ - لشاغلى الوظائف العليا كل فى حدود اختصاصاته توقيع جزاء الانذار او الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما فى السنة بحيث لا تزيد مخته فى المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

ويكون التنظيم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عا ،

٢ - لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلى وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع اى من الجزاءات التأديبية الواردة فى البنود من ١ - ٨ من الفقرة الاولى من المادة (٨٢) (٢) .

(٢) تنص المادة (٨٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاصى بالقطاع العام على ما يلى :

« الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على المعاملين هى :

(١) الانذار .

(٢) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر .

(٣) الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز شهرين فى السنة .

ولا يجوز ان يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ربع الاجر شهريا بمعد الجزء الجائز الحجز عليه او التنازل عنه قانونا .

(٤) الحرمان من نصف العلاوة الدورية .

(٥) الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة اشهر مع صرف نصف الاجر .

(٦) تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين .

(٧) خفض الاجر فى حدود علاوة

(٨) خفض الى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس ادارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار المابل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقمة من رئيس مجلس الادارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر في هذه التظلمات من بين اعضائها عضوا تختاره اللجنة النقابية .

٢ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ - ١١ من المادة (٨٢) ويكون التظلم من هذه الجزاءات امام المحكمة الادارية العليا .

٤ - لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا اعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين واطباء مجلس ادارة التسييلات النقابية توقيع اى من الجزاءات الواردة في المادة (٨٢) من هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات امام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار المابل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس واطباء مجلس ادارة الشركة توقيع احدى جزاءى التنبيه او اللوم وله توقيع اى من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على اعضاء مجلس ادارة التسييلات النقابية فيها عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

= (٩) الخفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الاجر بما لا يتجاوز النقر الذى كان عليه قبل الترقية .

(١٠) الاحالة الى المعاش .

(١١) الفصل من الخدمة .

لها بالنسبة للمعاملين من شاغلي الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف الممندة من مجلس ادارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

(١) التنبيه .

(٢) اللوم .

(٣) الاحالة الى المعاش .

(٤) الفصل من الخدمة «

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ أخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الإحالة إلى المعاش أو الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان العامل بالحكم » .

* * *

١ - صيغة تنظم وجوبى بشأن رفض قبول استقالة : -

المسيد الاستاذ / وكيل وزارة التربية والتعليم بحافظة (.....)
تحية طيبة وبعد

تقدم لسيادتكم الاستاذ / مدرس اول رياضيات « ج »
بمدرسة الثانوية العسكرية باستقالة بمسببة غير مشروطة يطلب
فيها استقالته من الخدمة في / /

وقد أشرتم سيادتكم عليها بالتأشير الصادر بقراركم رقم (س) المؤرخ /... /
بالتأشير التالي :

« لا تقبل استقالات ولا تنظر فيها أثناء العام الدراسي » .

ونظرا لان هذا التأشير مخالف للقانون « الدستورى » حيث يتعارض تماما
مع المادة الثالثة عشر من الدستور الدائم والتي تقول :

« العمل حق وواجب ولا يجوز فرض اى عمل جبرا على المواطنين
الا بمقتضى قانون » .

وحيث انه لا يوجد قانون يحرم المدرس من استقالته طالما لم يكن مكلفا
او موقفا على اقرار بغددة الدولة مدة معينة ، وذلك حتى لا يصير الممهل
سخرة .

فبناء على ما تقدم فان تأشير سيادتكم سلف الذكر به مخالفة صريحة
للدستور وذلك نظرا لان امركم المتعلق بعدم قبول استقالات او عدم النظر فيها
لا يستند الى اى قانون وحتى لو كان ثمة قانون في هذا الشأن فهو قانون غير
دستورى وينفع بعدم دستوريته .

لذلك

يتنظم بولكلنا الاستاذ / من رفض قبول استقالته سائلة
البيان ويرجو قبولها واعطائه شهادة رسمية بمدة خدمته وخبرته ، وكل
ما يترتب على ذلك من آثار .

وفي حالة عدم الاستجابة يحتفظ موكل بحق اللجوء الى القضاء الادارى
لاستصدار حكم من محكمة القضاء الادارى بقبول استقالته وبقيّة طلبته وكل
ما يترتب على ذلك من آثار (٣) .

وتفعلوا يا سيادة الوكيل بقبول سلف الشكر وعظيم الاحترام (✽) .

وكيل المتظلم

.....

المحلى

(٣) نفس المادة (٩٧) من قانون للمالين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ على ما يلى :

« للعامل ان يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .
ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت
فى طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة
مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط او مقترنا بنقد وفى هذه
الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته
الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بصالحه
المحل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة ارجاء على اسبوعين بالإضافة
الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة .

فاذا احيل العامل الى المعالجة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم
فى الدعوى بغير جزاء الفصل او الاحالة الى المعفى .

ويجب على العامل ان يستمر فى عمله الى ان يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة
او الى ان ينقضى الجهاد المخصوص عليه فى الفقرة الثالثة » .

(✽) جدير بالاحاطة ان هذه الدعوى بوشرت بمرغبتنا كوكيل عن أحد
المدرسين بـ مدرسة الزعفران "مسكينة" ، وحكم لصالحه بقبول الطلب
المستعجل والمنطق بـ إيقاف القرار المطعون فيه وكل ما يترتب عليه من
آثار .

(ب) صيغة بشأن التظلم من قرار التخطي في ترقية ائمية (بالانفزيون)

نمعرض موضوع التظلم واسمائه الفعلية حتى يستند به في الحالات
المسألة :

١ يكتب موضوع التظلم التالي بعد الدليلة) .

أولا : صدر القرار الإداري رقم (س) بتاريخ ... / ... / ... من السيد /
..... وتناول في مادته الأولى تعيين السيد / الموظف من الدرجة
الأولى التخصصية مراقبا للبرامج الرياضية للقناة

ثانيا : تتظلم الاستاذة / من صدور هذا القرار المجحف بها
وذلك تأسيسا على الاعتبارات التالية :

١ - ان هذا القرار تخفي المتظلمة حيث ان الذي صدر بشأنه
القرار المتظلم منه أحدث من المتظلمة بأربع سنوات في الاقدمية
والاقدمية تعبر من الخبرة الكلية في مجال ترتيب الوظائف .

٢ - الوظيفة المعين عليها السيد / بموجب القرار موضوع
التظلم هي وظيفة مراقب للبرامج الرياضية ، ولم يسبق له شغل هذه
الوظيفة او التدرج في الوظائف السابقة عليها والمؤدية اليها (بالانفزيون) .

٣ - وظيفة السيد / الثالثة بصفة رسمية في بطاقت وصف
الوظائف هي وظيفة

ثالثا : للمتظلمة الحق في الطعن على القرار السابق تأسيسا على ما يلي :

١ - وظيفة مراقب البرامج الرياضية التي عين عليها المظلمون عليه تتطلب
مطالب تأهيل معينة من أهمها المؤهلات الطبية المتخصصة في النشاط
الرياضي وهي التي تتوافر في المتظلمة الحائزة على - بكالوريوس التربية
الرياضية ، ودبلوم الدراسات العليا فضلا من كونها حاصلة على الماجستير
في البرامج الرياضية المتعلقة بالانفزيون ، وذلك المؤهلات غير متوافرة
في المظلمون عليه بلقرار المتظلم منه والرقم

٢ - جميع تقارير الطالبة بدرجة ممتاز وذلك فضلا على منحها عسلاوة
تشجيعية في العلم الملقى مما يدل على قدرتها وكفاءتها للوظائف القيادية .

٢ - سبق للمنظمة أن قامت بقيادة الفرق الرياضية ولاشراف عليها وتخصصت في التحكيم الدولي مما يؤكد احدىها في شغل الوظائف القيادية في نطاق البرامج الرياضية التي تدرب عليها وأظهرت كفاءة تامة في مجالها على النحو السابق ، ذلك الامر الذي يفنقر اليه السيد / الذي فضل على المنظمة بدون وجه حق بموجب القرار (س) .

رابعا : وحيث ان القرار المطعون فيه لم يحمل على سبب مشروع فله مشوب باتعدام الدافع المعقول ، والتعسف ، واساءة استعمال السلطة ، ويخرج عن قاعدة الملازمة المشروعة في اصدار القرارات الادارية ، فضلا عن اعتباره من الناحية القانونية قرارا شديدا القسوة على المنظمة وغير ذي فائدة بالنسبة لتحقيق المصلحة العامة لانه يصبح مشوبا بعدم تناسب القرار مع امثله كما يستظهر من القرار المطعون فيه التعسف في استعمال الحقوق الادارية .

ولذلك فلقرار المطعون فيه قد اخل بالمركز القانوني للمنظمة واعترف بمركز قانوني للسيد / ... على غير سند من المبادئ المعمول بها في تقييم وتوصيف الوظائف وترتيبها على الاسس الطبقية السلمية .

وحيث ان الادارة لا ترخص في اصدار القرار المطعون فيه بأى سلطة تقديرية لانها مقيدة بالشروط والضوابط والقواعد التنظيمية لتوصيف الوظائف طبقا لمطالب التاهيل حسبها سبق بيانه .

وحيث ان الإدارة قد خلفت تلك القواعد فان القرار المطعون يصبح مشوبا باساءة استعمال السلطة ، نظرا لاحقية المنظمة في الوظيفة التي سلبت منها بدون وجه حق ، وعين عليها من لا يستحق لعدم توافر الضوابط التنظيمية في حقه من حيث انتقله الى مطلب التاهيل اللازمه لوظيفة مراقب البرامج الرياضية فضلا من ان المنظمة أقدم عليه بأربع سنوات . مع التساوى في درجة الكفاءة ، بل هي الاكثا .

وحيث ان التمييز في الوظيفة الاعلى يعتبر طبقا لما استقر عليه القضاء الادارى ترقية ادبية ، فله بحق للجهة الادارية ان تجري هذه الترقية الادبية ونفا لقواعد وضوابط تضمنها مسمقا ويشترط القضاء الادارى الا يكون في وضعها اخلال بالقواعد التي ينظمها قانون العاملين .

(٢) صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية

تمهيد :

المبادئ القانونية :

يحدث أحيانا أن يكون المدعى غير قادر على القيلم بتكاليف التقاضى ، وهنا يحق له التقدم الى لجنة المساعدات القضائية بالحكمة طبقا لقانون الرسوم القضائية ، ويطلب اعفاؤه من هذه الرسوم ونسب أحد المحلين لمباشرة اجراءات القضية التى يرغب فى اقلمتها .

ويلاحظ أن طلبات الاعفاء من الرسوم ، يفصل فى شأنها بمفوض الدولة طبقا للفقرة الاخيرة من المادة السابعة والعشرين من قانون المجلس التى تنص على ما يلى :

« ويفصل المفوض فى طلبات الاعفاء من الرسوم » .

وجدير بالاحاطة أن طلب الاعفاء من الرسوم لا يعتبر من اجراءات رفع الدعوى ، ولا يتمثل بالخصومة لان الدعوى لا تعتبر مرفوعة الا بتحديد نطاقها وايداع حقيقتها الى المحكمة المختصة .

ويترتب على تقديم طلب الاعفاء الآثار التالية :

أولا : قطع المواعيد فى دعوى الاعفاء :

يترتب على طلب الاعفاء قطع ميعاد رفع الدعوى وذلك على خلاف المتبع فى القضاء العادى ، نظرا لان طلب الاعفاء من وجهة نظر القضاء الادارى يعتبر اجراء أقوى من التظلم الادارى . (١)

ثانيا : طلب الاعفاء يقوم مقام التظلم الوجوبى :

أن طلب الاعفاء من الرسوم يؤدى الى النتيجة التى يؤدى اليها التظلم الوجوبى ، وقد استقر القضاء الادارى على ذلك وأصبح تضامؤه مستقرا فى ذلك الشأن .

ثالثا : طلب الاعفاء له اثر المطالبة القضائية فى قطع التقادم بالنسبة لطلبات الاستحقاق .

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٥٨/٣/٨ - مجموعة المشر سنوات .

وذلك مثل طلبات الاستحقاق لمبالغ مستحقة عن تمويض أو تسوية ، ومن الضروري أن يرفق بطلب الاعفاء شهادة بعدم بسمرة الطالب ثم يقيد الطلب برقم معين في الجدول الخاص بطلبات الاعفاء ، ويوقع الطالب من صاحب الشأن نفسه وليس محليه الا اذا كان للاخير توكيل يجيز له ذلك .

وجدير بالذكر انه اذا حصل المحلى المنتخب على قرار بنذر للدفاع عن الطالب دون علم صاحب الشأن ، فان الخصومة لا تنمقد لعدم تبليها بين اطرافها الفعلين .

ويجوز لصاحب الشأن ان يلجا لحلم آخر غير الذى نص عليه قرار المعناة ، وهنا يجب على المحلى ان يقدم التوكيل ويسدد رسم ديمنة المحللة اللازمة .

ولا يعتبر تراخى المحلى المنتخب عن ابيع امتداد المواعيد فلذا تعذر على المحلى المنتخب ان يقوم بهسته لمذخر قوى فيجب على صاحب الشأن الالتجاء الى لجنة المساعدات القضائية (المفوض) طلبا نذب حلم آخر قبل موات مواعيد الطعن .

وبعد استيفاء شكل الطلب يحدد مفوض الدولة المختص جلسة لنظر طلب الاعفاء ويخطر بذلك الطلب والجهة الادارية المختصة ، ويمكن حضور المحلين مع طلبى الاعفاء ..

وترفع الدعوى المطلوب رفعها في حدود السنتين يوما التالية لصدور القرار المنطق بقبول طلب الاعفاء ، لما الدعوى الاخرى فلا تتقيد بذلك ، ونقصد بها الدعوى التى لا تتقيد بشرط الميعاد ، فلذا كلفت الدعوى تتعلق مثلا بالتعويض فان الحق في رفعها لا يتقيد الا بالتقادم المسقط للحق المطلب وهكذا .

(رابعاً) : يخضع الاعفاء من الرسوم لنص المادة التاسعة من المرسوم المتعلق بتعريف الرسوم والاجراءات امام محكمة القضاء الادارى الصادر في ١٩٤٦/٨/١٤ ونص على ما يلى : « يعفى من الرسوم كلها او بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط ان تكون الدعوى محتلة الكسب » .

(م - ٢ صيغ الدملوى)

وتطبيقا على هذه المادة نرى ان بعض القادرين يتحليون بأساليب ملتوية لاعفائهم من الرسوم للحصول على ترينة ان الدعوى محتلة الكسب ، ولذلك نرى استبعاد هذه العبارة ، وضرورة التحقق من عدم الميسرة الحقيقية لطلاب الاعفاء بطرق اكثر واقعية .

ويلاحظ أيضا ان المادة « الثالثة » من قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٤٩) سنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم ايلم مجلس الدولة) تقتضى بمريضان الاحكام المنطقية بالرسوم القضائية في المواد المدنية والتجارية فيما لم يرد بشأنه نص خالص في قانون مجلس الدولة .

وجدير بالاحاطة ان حالة عجز او عدم ميسرة طالب الاعفاء تعتبر حالة شخصية تزول بميسرة الطالب ، او بوفائه وقسرة خلفائه على سداد الرسوم .

ويمكن اثبات حالة عجز الطالب بشتى طرق الاثبات في ظل القواعد التالية .

ولا يثبت العجز عادة ما يلجأ الطالب الى وسيلة الحصول على شهادة بذلك موقعا عليها من اثنين من الموظفين بالحكومة او القطاع العام ويصدق عليها من رئيسهما .

* * *

وبعد هذا العرض نقدم صيغتين تمثل الاولى منهما صيغة شهادة عدم الميسرة ، وتمثل الثانية صيغة طلب الاعفاء من الرسوم .

(ثانيا) صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية

السيد الأستاذ المفوض

رئيس هيئة المساعدات القضائية

بمحكمة

بمقابلة الموظف بوظيفة
والمقيم بـ (وينكر المحل المختل أن وجد) .
والدعوى بمقابلة :

ضد

السيد / يصـ عليه
والسيد / بصفته مدعى عليه
ويملنان بـ

الموضوع

وتتخص وقائع الدعوى في
ويستند الدفاع الى
وحيث أن جهة الإدارة رفضت تظلم المدعى بكتليها رقم في
/ (أو اعتبر عدم ردها ببثابة قرار ضمنى بلرفض لاتقضاء (٦٠)
يوما دون الرد .

الطلب

يلتمس الطالب اعفائه من الرسوم القضائية مع سحب احد الاساتذة
المحامين لمباشرة الدفاع عنه في هذه الدعوى امل محكية والحكم
بقبول الدعوى شكلا .

وفي الموضوع بـ
مع الزام جهة الادارة بالمصروفات واتعاب المحلابة .
توقيع مقدم طلب الاعفاء

* ملاحظة :

يقدم الطلب من أصل وخمس صور ويوقع الأصل فقط من الطالب . .
وبالنسبة لجهة الاعلان يتبع ١- بناء بالواد (١٣) ، (١٤) من القسوس
المرافعت المدنية والتجارية ، والمسلدة (٣) من القسوس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
بالنسبة للهيئات العامة ، وذلك حسبما سبق تفصيله بملكتب الاول .

**اولا : صيغة شهادة ادارية باقبات المعجز عن دفع الرسوم والمصروفات
اللازمة لرفع الدعوى :**

نشهد نحن الموقعن اننا بان

السيد / الموظف بـ

غير قادر على دفع الرسوم والمصروفات القضائية المتعلقة بكتابة
دعواه امام محكمة

الشاهد الثاني :

الشاهد الاول

الاسم : الاسم :

الوظيفة : الوظيفة :

رقم البطاقة : رقم البطاقة :

التوقيع :

التوقيع :

تصديق رئيس المصلحة

تحريرا في / / ١٩

الخاتم الرسمي

٢ - إجراءات تقديم عريضة الدعوى

تهديد :

المبادئ القانونية :

(١) حالة رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى والمحكم التكميلية :

تنص المادة الخليفة والعشرين من قانون مجلس الدولة ومى الواردة بالنصل الخلس بالاجراءات أمام محكمة القضاء الادارى والمحكم التكميلية على ما يلى :

« يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين القبولين أمام تلك المحكمة ، وتتضمن العريضة عددا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال اقامتهم ، موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ، ان ككن مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب ويرفق بالعريضة صورة او ملخص من القرار المطعون فيه ... » .

والطالب ان يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها اسانيد الطلب ، وعليه ان يودع قلم كتاب المحكمة عددا الاصول عددا كافيا من صور العريضة والمذكرة وحافظة المستندات .. (وعادة يطلب قلم الكتاب نسمة نسخ من العريضة) .

وتعلن العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية المختصة والى ذوى الشأن فى ميعاد لا يجاوز سبعة ايام من تاريخ تقديمها ويتم الاعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويعتبر مكتب المحامى الموقع على العريضة محلا مختارا للطلاب ، كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينوب عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره ... » .

(٢) حالة رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا :

تنص المادة الرابعة والاربعين من قانون مجلس الدولة في شأن الطعون الصادرة الى المحكمة الادارية العليا على ما يلى :

« يعمد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه » .

ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين امامها ويجب ان يشتمل التقرير علالة على البيانات العامة المتعلقة بلبس الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ، فلذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بطلانه ..

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن ايداع خزانة المجلس كفاية مقدارها عشرة جنيهات ، تقضى دائرة فحص الطعون بمصارفها في حالة الحكم برفض الطعن ولا يسرى هذا الحكم على الطعون التى ترفع من الوزير المختص ، وهيئة مفوضى الدولة ورئيس الجهاز المركزى للحسابات ومدير التيلة الادارية » . (١)

(١) هذا ونرجى الكلام عن صيغ المرائض المتعلقة بالدعاوى المختلفة امام المحكمة الادارية ، ومحنة القضاء الادارى الى الباب التالى .

(٤) صيغة محضر ايداع العريضة والمستندات بمحكمة القضاء الإداري :

مجلس الدولة
محكمة القضاء الإداري
(السجل المصام)

(نموذج محضر ايداع)
قضاء إداري

« محضر ايداع »

في الدعوى رقم : لسنة العنقائية .
المرفوعة من :
ضد :
انه في يوم : الموافق / / ١٩٩٠ م .
حضر الى سكرتارية المحكمة السيد /
مفوضكم رقم :
واودع المستندات الآتى بيلها :

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -
- ٥ -

نقط لا غير

المودع ()
تحريرا في : / / ١٩٩٠ م .
سكرتير الجدول
()

(ب) صيغة محضر ايداع عرضة الدعوى ليام الدائرة الاستئنافية :

مجلس الدولة
محكمة القضاء الإداري
(السجل العام)

« محضر ايداع »

في الدعوى رقم :	لسنة	القضائية .
التروعة من :		
ضد :		
انه في يوم :	الموافق / / ١٩٠٠ م	
حضر الى سكرتيرية المحكمة السيد /		
بتوكيل رقم :		
وأودع المستندات الآتية بياتها :		
١ -		
٢ -		
٣ -		
٤ -		
٥ -		

نقط لا غير

(المودع)

تحريرا في : / / ١٩٠٠ م

سكرتير الجدول
()

(١٥) صيغة إعلان بعريضة الدعوى

٢١ في يوم الموافق / / ١٩ الساعة

بناء على طلب ومهنته وجنسيته

ومتيم وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحلى
والكائن بمكتبه برقم شارع بمدينة

أنا / محضر محكمة قد انتقلت في تاريخه
إعلانه وأعلنت كلا من :

(١) السيد / وزير مدعى عليه بصفته

(٢) والسيد / مدعى عليه بصفته

ويمثلان في مواجهة هيئة قضايا الدولة ببنى المجمع بقصر النيل بالقاهرة .

وقد أعلنت الملن اليهما بصورة من هذه العريضة للطم بما جاء بها .

مخاطبا مع :

ولاجل :

(١) اعلان بطلبات جديدة او بتعديل الطلبات الاصلية :

انه في يوم الموافق / / ١٩ الساعة
بنسأه على طالب ومهنته وجنسيته
ومقيم وموطنه الخنزار مكتب الاستاذ / المحلى
والكائن مكتبه برقم شلوع بمدينة
انا / محضر محكمة قد انتقلت في تاريخه
اعلاه واعلنت كلا من :

- (١) السيد / وزير مدعى عليه بصفته
(٢) والسيد / مدعى عليه بصفته
ويملنان في مواجهة هيئة قفليا الدولة ببنى مجمع التحرير بقصر النيل .

واعلنتها بالالى

اقام الطالب ضد المعلن اليها الدعوى الرقية لسنة في
امام محكمة

ومجلسه / / ١٩ عدل الطالب طلباته الاصلية قبل المعلن اليها
الى :
.....

ونظرا لتخلف ممثل الحكومة عن حضور الجلسة قررت المحكمة تأجيل
الدعوى الى جلسة / / ١٩ مع التصريح للطالب بالاعلان بطلباته
الجديدة .

الملك

انا المحضر سالف الذكر قد اعلنت المعلن اليها بصورة من هذا العلم
بتعديل الطلبات على النحو المشار اليه بهاميه وتاريخ الجلسة الجديدة
التي ستعقد علنا امام محكمة في يوم المواسق

/ / ١٩ .

ولاجل .

(٧) صيغة طلب الحكم بسقوط الخصومة أو انقضاءها بمضى المادة (١)

السيد الاستاذ المستشار

تحية طيبة وبعد

(تستوفى الديباجة) .

الموضوع

بتاريخ / / ١٩٨٨ أتم المدعى ضده الدعوى

رقم لسنة ق وطلب فيها الحكم له بـ

وحيث أنه انقضى على هذا الاجراء اكثر من

(١) تنص المادة ١٢٤ موافقات على أنه : « لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى » .

وتنص المادة ١٢٥ على أنه : « لا تبدأ مدة سقوط الخصومة في حالات الانتطاع الا من اليوم الذى قلم فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورقة خصمه الذى توفى أو من قلم بقلم من فقد أهلية الخصومة أو قلم من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الاملى » .

وجدير بالذكر أننا سبق ان اوضحنا ان قواعد البلب السبع الواردة بمقتضى المرافعات المدنية والتجارية والذى يتناول موضوع طوارئ الخصومة يبرى بصفة عامة أمام محاكم بحس الدولة نينا يتعلق بالمرافعات الادارية ، وقد تعطينا على ذلك القول بأن مبريل هذه القواعد تسرى بها لا يتمارض مع طبيعة الدعوى الادارية .

المادة

يلتمس الطالب تحديد اقرب جلسة لنظر هذا الطلب ليعلن المدعى ضده
بما ليسمح الحكم بسقوط (أو انقضاء) الخصومة في الدعوى الرقمية
لسنة ق وما يترتب على ذلك من آثار والزامه بالصرافات ومقابل
اتعلم الحياة .

وكيل الطالب

توقيع

المحلى

= وينه على ذلك نقول ان هذه القواعد لم تغطى كلها بتطبيق علم امام
محكم المجلس ، فبينما نجد ان هذه المحاكم قد اخذت كثيرا بالحكم وقف
الخصومة وانقطاعها وتركها لم تتبع هذا الاتجاه بالنسبة لسقوط
الخصومة وانقضائها بمضى المدة .

وسبب ذلك يرجع الى الدور الاجبلى للقاضى الادارى باعتباره قاضى
مشروعية تنحصر مهمته في وزن القرار الادارى بميزان المشروعية والتأكد
من ان الادارة لم تخرج من ذلك النطاق بإصدار قرار ادارى مشوب بأحد
العيوب التى توصف بالبطلان أو الاعتماد ، كما لو أصدرت الإدارة قرارا
بفرغا من صفته لكونه مشوب بعيوب عدم الاختصاص الجسيم .

ومع ذلك نرى انه ليس ثمة ما يمنع من الاستهداء بأحكام البلب
السلع من قانون المرافعات المدنية والتجارية في سقوط الخصومة .
لان الدور الاجبلى للقاضى الادارى لا يستلزم أن يسمح به بشئ لم ينص
عليه القانون بالنسبة للسقوط .

(٨) صيغة تعجيل دعوى بعد انقطاع الخصومة (١)

السيد الاستاذ المستشار / رئيس (محكمة القضاء الادارى - او
المحكمة الادارية حسب المستوى الوظيفى للدعى)

تحية طيبة

مقدمة لسيلتكم المبرى الجنسية والمقيم بـ
ومهنته وموطنه المختار مكتب الاستاذ المحلى
والكلن بـ) .

الموضوع

بجلسة / / ١٩٨ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة فى
القضية رقم لسنة فى بسبب وفاة

وحيث انه يحق للطلاب تعجيل الدعوى ضد عملا بأحكام
المادة ١٢٢ من قانون المرافعات .

(١) طبقا للمادة ١٢٠ مرافعات ينقطع سير الخصومة بحكم القتل -
بوفاة احد الخصوم ، او بفقده اهلية الخصومة ، او بزال صفة من
كل يباشر الخصومة عنه من النائبين الا اذا كانت الدعوى قد تهايت للحكم
فى موضوعها - ولا تنقطع الخصومة بوفاة وكيل المدعى ، ولا بانقضاء وكالته ،
او بالتمنى او المزل - وللمحكمة ان تمنح أجلا للخصم الذى توفى وكيله
او انقضى وكالته اذا كان قد باذر معين له وكيلًا جديدًا خلال الخمسة عشر
يوما التالية لانقضاء الوكالة الاولى .
وقد استقرت محكمة النقض على انه اذا بلغ القاصر سن الرشيد
واستمر نائبه القلوصى يمثله فى الخصومة برضائه فلا يحدث اى انقطاع
اذ ان النيابة تنصرف من نيابة قانونية الى نيابة انفعالية فتبقى للنائب صفة
فى تمثيل الخصم .

الملح

يلتمس الطالب تحديد أقرب ميمصاد لاستئناف السير في الدعوى للحكم
في الطلبت موضوع الدعوى وهي
مع حفظ كافة الحقوق الأخرى .

وكيل الطالب

التوقيع
المحلى

= (نقض مدنى في ١٩٧٢/١٢/١٩ — مجموعة النقض ١٣٥/٢/٢٤ — ٢٢٢) .
كذلك قضت محكمة النقض بأن الحكم بقطع سير الخصومة في الدعوى
لا يعدو أن يكون قرارا تقدره المحكمة لما لها من سلطة ولانية في مراقبة
التقضى وليست قضاء في الحق .
ومن أهم ما تجدر الإشارة إليه أن المحكمة الإدارية العليا قضت بأن :
« تمجيل نظر الدعوى بعد انقطاعها أسلم القضاء الإدارى يأخذ حكم
اتلعتها ابتداء من حيث الالتزام بالإجراءات التى رسمها القانون لاتمقلا
الخصومة ، ويستأنف سيرها بإيداع طلب التمجيل تلم كسلب المحكمة في
الميمصاد المقرر .
(راجع حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة — ج/٢ — ص ١٠٦٢) .

(٩) صيغة طلب استكمال الفصل في بعض الطلبات الموضوعية
وفقا للمادة ١٩٣ مرافعات

السيد الاستاذ المستشار / (بحكمة القضاء الادارى ، او
المحكمة الادارية - بحسب المستوى الوظيفي .

تحية طيبة وبعد

(تستوفى الديليجة)

الموضوع

اقدم المدعى الدعوى الرقبة فى لسنة فضائية وطلب
فى ختلبها الحكم بطلانته وهى :

اولا :

ثانيا :

ثالثا :

رابعا :

ويتاريخ صدر حكم المحكمة ويقضى هسبها جاء بمنطوته به

.....

وحيث ان الحكم المشار اليه التنت من الطلب الثالث وهو

فيحق للمدعى ان يطلب الى المحكمة استكمال الفصل فى طلبانته طبقا
لمصحيح المادة ١٩٣ مراعات والى تقضى ياته :

« اذا اغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جسر لصاحب
الشان ان يطن خصمه بصحيفة للحنور ايلها للفصل فيه » .

الذات

يلتس المدعى تحديد اقرب جلسة لاطلار المطن اليه السيد /
وليسمع الحكم بقبول هذا الطلب شكلا ، وفى الموضوع الحكم -
مع حفظ سائر الحقوق الاخرى .

وكيل الطلب

التوقيع
المولى

(١٠) صيغة طلب تصحيح حكم وفقا للمادة (١٩١) مرافعات (١)

المسيد الاستاذ المستشار / رئيس (محكمة القضاء الادارى - او المحكمة
الادارية العليا حسب المستوى الوطنى للطلب)

تحية طيبة وبعد

(ننقل الديليجة والاعلان حسبما سبق بيلته بالصيغ السابقة) .

الموضوع

بنلريخ / / ١٩٨ اصدرت المحكمة حكمها فى القضية رقم
لسنة ق وجاء فى منطوق هذا الحكم ما يلى :

اولا : عدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة لطلب الالفاء لرنمها بمد
الميصا .

ثانيا : الزام جهة الادارة المدعى عليها بان تدفع للمدعى تعويضا قدره
١٠١ جنيه (مئة وواحد جنيه) .

ثالثا : الزام المدعى وجهة الادارة بالمصروفات مناصفة .

وصحة « ثانيا » تقتضى اضافة عبارة مؤقتا الى قيمة التعويضات
وذلك طبقا لطلبات المدعى الثابتة بعريضة الدعوى وبالمذكرات ، وآخرها
المذكورة المودعة فى فترة حيز الدعوى للحكم والمسجلة رسميا لامين سر
المحكمة فى / / ١٩٨ ويتوقيعه الثابت عليها حيث جاء بالبند « ثانيا »
من الطلبات ما يلى « ٢ - الطلب الاحتياطى : الحكم للطلاب بتعويض مؤقت
قدره ١٠١ جنيه عما اصابه من ضرر مادى والم نفسى بسبب اعتباره مستقيلا
قبل السن القانونية بحوالى علما لانه من مواليد / / ١٩ واعتبر
مستقيلا فى / / ١٩ وذلك طبقا لاحكام المادتين ١٦٢ ، ١٦٤ من
القانون المدنى ونظرا لتوافر قواعد المسؤولية فى القانون الادارى وعلى
سند من توافر الخطأ المنسوب للادارة ، ورابطة السببية بينه وبين
الاضرار المادية والادبية التى لحقت بالمدعى .

مع الزام الجهة المدعى عليها بالمصاريف واتعلم المحلطة ... » .

(١) تراجع المادة (١٩١) مرافعت .

وهذه المستندات مودعة ملف القضية ولم يحدث بها أى تعديل أو تغيير .
وحيث أن الحكم نص في أسبابه في الفقرة الأخيرة من الصفحة الثالثة
بما يلي :

« ومن ثم يتعين الحكم له بالتعويض الذى يطلب به وقدره مائة جنيه
وواحد ، واغفل فكر عبارة (مؤقتا) الواردة بالصحيفة والمذكرات .

وحيث أنه جاء بالفقرة الأخيرة قبل عبارة (فلهذه الأسباب ، ما يلي) :

« ومن حيث أن المدعى أجيب الى بعض طلباته » .

ونظرا لان الطلبات التى استجلبت المحكمة لها هى الحكم بمبلغ ١٠١ جنيه
تعويضا مؤقتا طبقا للوارد بالمعريضة والمذكرات المودعة .

وحيث أن العرف القضائى جرى على طلب مبلغ ١٠١ جنيه مصرى هو
تعويضا مؤقتا وليس نهائيا .

وحيث أن الأسباب مكحلة للمنطوق .

بناء على ما تقدم

فإن اغفل ذكر تعويضا مؤقتا هو خطأ ماديا بحثا مما يجوز تصحيحه
عبلا بأحكام المادة ١٩١ من المصمت .

لذلك

يلتمس وكيل الطالب صدور قرار المحكمة بتصحيح ما ورد بالحكم المشار اليه
بإضافة (عبارة مؤقتا) الى ما ورد بمنطوق الحكم بالفقرة « ثانيا » . (١)

وتفضلوا بقبول تحياتى وعظيم احترامى

وكيل المدعى بتوكيل علم رسمى

رقم

توقيع

المحلى

تحريرا فى / / ١٩

(١) الدعوى المتعلقة بهذه الصيغة متعلقة بالدعوى الرقبة ٢٨٢٢
لسنة ٣٧ ق والمرفوعة من موكلنا الدكتور ضد الجهاز المركزى
للتنظيم والإدارة قد بوشرت بمعرفتنا .

(م - ٣ - صيغ الدعوى)

(١١) صيغة طلب تفسير حكم وفقا للمادة ١٩٢ من قانون المرافعات (١)

السيد الاستاذ المستشار رئيس (المحكمة المختصة) .

تحية طيبة وبعد

(تنقل الديلجة حسبا سبق بيانه بلصيفة السابقة) .

الموضوع

بتاريخ / / ١٩ اصدرت الهيئة الموقرة حكما في القضية رقم لسنة ق وتضمنت في حكمها بما يلي : (يذكر المنطوق والاسباب الجوهرية المرتبطة به) ، وباعلان هذا الحكم الى المحكوم ضده ادعى ان الحكم صادر بتمويض قدره ١٠٠ جنيه فقط على سند من ان الحكم قضى بذلك .
وحيث ان الطالب طلب في عريضة الدعوى الحكم بتمويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه حسبا هو ثابت بعريضة الدعوى وبالذكرات .

وحيث انه بطلالة اسباب الحكم وحيثياته يبين انه استهدف الحكم بتمويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه وليس تعويضا نهائيا قدره مائة جنيه .
فلن الطالب يتقدم بهذا الطلب لتفسير صحة ما جاء بالحكم . (٢)

الطلب

يلتمس الطالب تحديد اقرب جلسة لنظر هذا الطلب وعلان المحكوم ضده السيد / ليسمح الحكم بطلبته وهي :

اولا : قبول الطلب شكلا .

ثانيا : وفي الموضوع الحكم للطالب بتمويض مؤقت قدره مائة جنيه والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .
وحفظ كافة الحقوق الاخرى للطالب .

وكيل الطالب

التوقيع

المهامي

(١) تنص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات على ما يلي:

« يجوز للخصوم ان يطلبوا الى المحكمة التي اصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض او ابهام ويقدم الطلب بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متبنا من كل الوجوه للحكم الذي يفسر ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية » .

ويقدم هذا الطلب الى قلم كتب المحكمة المختصة بالاجراءات المعتادة حسبا سبق بيانه .

(٢) هذه الصيغة تتعلق ايضا بالدعوى الرقيمة ٢٨٣٢ سلفة البيان

ويوشرت بمعرفتنا .

(١٢) صيغة مذكرات التدخل في الدعوى

طبقا لاحكام المادة ١٢٦ من قانون المرافعات

تمهيد :

الاحكام العامة :

طبقا لصحيح المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فانه يجوز لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضما لاهد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .

ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة برفع الدعوى قبل يوم الجلسة ، أو بطلب يقدم شفاهاة بالجلسة في حضورهم ، ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة .

ومفاد هذه المادة ان التدخل في الخصومة هو نوع من الطلبات المارضة يتدخل شخص غريب عن الخصومة فيها للدفاع عن مصلحته ، وينقسم التدخل بحسب الغرض الى : تدخل انضمامي ، أو هجومي .

ويترتب على اعتبار نوعي التدخل من الطلبات المعارضة انه تسرى عليها احكامها ، ومنها أنه لا يجوز التدخل بعد اقفال باب المرافعة ، وانه يتمين ان تكون له صلة مباشرة بموضوع الطلب الاصلى ، وان تكون المحكمة مختصة بدعوى التدخل ولائيا ، ونوعيا ، وقيما ، كما يشترط في التدخل بنوعية توافر شروط الدعوى من اهلية ومصلحة وصفة ، كما يشترط الا يكون طالب التدخل ممثلا في الدعوى الاصلية فلا يجوز لاحد الخصوم في الدعوى الاصلية ان يتدخل فيها بصفة أخرى ، ونحيل الى الكتاب الاول في بقية احكام وشروط التدخل ونكتفى بمرضى المذكرات التى تقدم من المتدخل .

مثال لصيغة مذكرة دفاع المتدخل أمام هيئة القروض

مذكرة بدفاع

الدكتور / متخدلا

ضد

الدكتور / بصفته بدمييا
في الدعوى الرقية لسنة ق جلسة أمام محكمة

الموضوع

بادئ ذي بدء فلن الدكتور / مدير مستشفى جامعة
يرجو قبول تدخله للدفاع عن حقه الذاتي في الدعوى المشار اليها
ساعليه والتي يطلب فيها المتدخل ضده الدكتور / الفاء قرار
تميين التدخل طبقا للاجراءات المنصوص عليها بالمادة «١٢٦» من قانون المرافعات
المدنية والتجارية والذي يجرى العمل به أمام مجلس الدولة .

الوقائع

اقبل المدعى الدكتور / الدعوى رقم لسنة ق
والمداولة أمام الهيئة المؤجرة بدمييا أنه أحق من الدكتور /
(المتدخل) في شغل وظيفة مدير مستشفى جامعة وطعن في
قرار تعيين الدكتور / (المتدخل) الرقيم في / /
والقرار المتعلق بتسكين الدكتور / (المتدخل) بالبطلان
لخالفه القلتون واساءة استعمال السلطة بحجة أنه طبيب أسنان وأن المدعى
طبيب بشرى .

وقد لخص المدعى طلباته الختلية بالفاء القرارات المشار
اليها فيما تضمنها من تسكين وتعيين الدكتور / (المتدخل)
على هذه الوظيفة بدلا من الدكتور / بأثر رجعى من
/ / ١٩ .

- الدفاع -

بمطالعة أوراق الدعوى ومذكرات المدعى (المتدخل ضده) يتضح أنه
لا صحة لكل ما جاء بها شكلا وموضوعا ، وتوضح ذلك فيما يلي :

(أولا) سبق أن تقدم المدعى (المتدخل ضده) بذاكرة الى مدير الادارة العامة للشئون الطبية يطلب تسكينه على احدى الادارات بالادارة العامة للشئون الطبية ولم يطلب تسكينه على وظيفة مدير مستشفى .

(ثانيا) ان قرار تسكين الدكتور (المتدخل) تم تسكينه مديرا لمستشفى جامعة منذ سنة ١٩ بالقرار رقم في / / ١٩ وقد تحصن القرار ضد الالغاء لفوات بمعد الطعن به ، ولذلك فلا محل لطلب المدعى الغاء هذا القرار باثر رجعى يرجع الى سنة ١٩ وتعيينه محل الدكتور / (المتدخل) لان ذلك لا يتفق مع كانه القوائن الوضعية ولا مع المنطق السليم حيث لا يجوز وضع شخص على وظيفة لم يشغلها باثر رجعى او الغاء قرار تحصن ضد الالغاء .

(ثالثا) يستشهد الدفاع بما جاء بنفاذ الادارة العامة للشئون الادارية - جامعة في خصوصية الرد على دعوى المدعى (المتدخل ضده) في شأن تسكين الدكتور / (المتدخل) بوظيفة مدير مستشفى حيث جاء الرد متفصلا ما يلى :

« اما بخصوص دعوى الدكتور / (المدعى والمتدخل ضده) فانه لا حق له فيها حيث ان الادارة العامة للشئون الطبية حينما قامت بالاعداد المستشفى منذ عام ١٩ فقد رشحت الدكتور (المدعى) ليكون عضوا بالاجنة ، ولكنه اعترف بحجة انه ليس لديه الاستعداد للتفكير في هذا المجال ، وصدد زميله السيد الطبيب / (المتدخل) وقام بالعمل على خير وجه ولم يعترض عليه طوال هذه المدة التى تزيد عن خمس سنوات » .

واستطردت الادارة العامة للشئون الادارية بجامعة تقول في دفاعها السابق ما يلى :

« ولما كانت الادارة العامة للشئون الطبية تحرص على اعداد العاملين فيها اعدادا علميا فقد رشحت السيد الدكتور / (المدعى) لدراسة الدكتوراه في لاعداده للعمل الذى وضعته فيه الادارة ، فاتم ذلك قامت بترشيح السيد الطبيب / (المتدخل) لدراسة دبلوم ادارة المستشفيات بكلية التجارة جامعة ، وقد نجح بالفعل وحصل على دبلوم ادارة المستشفيات ، وذلك الى جانب خبرته الطويلة في الاعداد للمستشفى وتجهيز الوحدات العلاجية بجامعة » .

واختتمت الجامعة كتابها بما يلى :

« من هذا يتبين ان الجامعة وضعت كل عليل في المكان المناسب له واعنته الاعداد العلمى ليقوم بعمله على اسلوب علمى سليم » .

(رابعا) سبق ان صدرت عدة احكام من القضاء الادارى تمنح اطباء الاسنان الاحقية في شغل مناصب ومديرى مستشفيات ، ونذكر من الاحكام التى صدرت في هذا الشأن الحكم الخاص بتعيين أحد اطباء الاسنان بمستشفى الهيئة القومية للسكك الحديدية مديرا لتلك المستشفى ، ويمرر ذلك ما جاء بكتاب نقابة اطباء الاسنان بدار المهن الطبية الرقم في / / ١٩ .

(خامسا) ومن اهم ما يمكن ان يثار في هذا الموضوع ان قرار تسكين الدكتور / (المتدخل) قد تم وفقا لاجراءات وقواعد واردة في قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الذى اقر هذا التسكين ، وبذلك ينضج ان قرار تسكينه صدر صحيحا طبقا لقرار رئيس الجهاز رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ ، وطبقا لقوانين ولوائح ترتيب الوظائف وتقييمها والامور العلية في التسكين ولان العمل بالدولة يسكن على الوظيفة التى يشغلها بالفعل طالما كانت درجته معادلة لدرجة الوظيفة وهذا الامر متوافر تلمبا في حالة الدكتور / (المتدخل) ويضاف الى ذلك ان الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من قرار رئيس الجهاز المركزى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ تجيز للوحدة الادارية ان تسكن العليل في وظيفته التى يشغلها والمعلقة لدرجته ، مما يؤكد صحة الاجراءات التى اتخذتها الجليلة ، ولا يفسد في ذلك كون الدكتور (المتدخل) طبيب اسنان نظرا لان الجامعة امدته لادارة المستشفيات وحصل بالفعل على دبلوم تخصصى في هذا العمل من كلية التجارة بجليلة

- تلك -

يلتمس الدكتور / (المتدخل) في الدعوى المقتلة التقرير بما يلى :

اولا : التقرير بالاعتداد بصحة شغل السيد الدكتور (المتدخل) لشغل وظيفة مدير مستشفى جليلة بقرارات الصحيحة التى تضمنت بغض المدة وهى القرار الرقم في / / ١٩ .
والقرار الرقم في / / ١٩ .

ثانيا : التقرير برفض الدعوى المقتلة من المدعى الدكتور /
الرقمية ... لسنة ... في لعدم ابتغالها على اسباب قانونية صحيحة .

وكيل الدكتور
دكتور خميس السيد اسماعيل
المحامى بالنقض

ملاحظة :

هذه الدعوى الرقمية (س) لسنة ٣٧ق بوشرت بمعرفتها .

**مثال صيغة مذكرة تدخل انضامياً مع هيئة قضائية الدولة
في دعوى منضمة الى دعوة اصلية**

مذكرة مقدمة الى محكمة

باتضمام السيد / الى الحكومة في الدعوى لسنة في
لارتباطها بالدعوى الرقمية لسنة في (١)

- الموضوع -

بمناسبة ضم الدعوى لسنة في الى الدعوى لنفس
السنة القضائية فان السيد / يطلب من الهيئة الموقرة التدخل في
الدعوى لسنة في منضما الى الحكومة طبقا لصحيح المادة (١٢٦)
مرافعات التي تنص على ما يلي :-

يجوز لكل ذي مصلحة ان يتدخل في الدعوى منضما لاحد الخصوم او طالبا
الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .

ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة او
بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل
بعد اقفال باب المرافعة ..

وحيث ان محكم مجلس الدولة استقرت على الاخذ باحكام المادة (١٢٦)
مرافعات في التدخل الانضامى والاختصاصى فلن السيد / يقرر
تدخله انضاميا في الدعوى لسنة في منضما للحكومة لارتباطها
بالدعوى لسنة في سببا وموضوعا وخصوصا .

- الدفاع -

حرصا على وقت الهيئة الموقرة يكتب الدفاع بان يضمن الحافظة المرفقة
لهذا الطلب صورة من مذكرته المقدمة في الدعوى رقم لسنة في
وصورة من حافظة المستندات المبين بها المستندات المقدمة في الدعوى
لسنة في .

- اذ لك -

يلتمس الحكم بطليله الواردة بالمذكرة التي انطوت عليها
الحافظة المرفقة وبالطلبات الواردة بمذكرة الحكومة ..
مع الزام الخصم بمصاريف الدعوى واتملب المحللة .

(وكيل المظنون ضده)

المضامى

(١) هذه الدعوى بوشرت بمعرعنا وتدخلنا تدخلنا انضاميا مع الحكومة
في دعوى اخرى مرتبطة بها ، وذلك دعما لوقف بولكننا في الدعوى الرقمية (س)
لسنة في .

(١٢) صيغة اعلان حكم مشمول بالصيغة التنفيذية

انه في يوم الساعة

بناء على طلب / ومحله المختل مكتب الاستاذ /
المختار، بالتمسك ومكتبه كائن برقم شارع بجهة
لنا / محضر محكمة قد انتقلت اليي محصل
القابة : -

السيد / وزير يصفته ويعلن سيفته بحدارة هيئة
مضليا الدولة بجميع التحرير بقصر النيل بالقاهرة .
مخاطبا مع : -

- الموضوع -

أتمم الطالب للدعوى المستأنفة لمم محكمة للقضاء الإداري بهيئة استئنافية
وموضوعها استئناف الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة
والصادر بملسة / / في القضية رقم لسنة .. في
وفي يوم الموافق .. / .. / .. قضت محكمة القضاء الإداري
(بهيئة استئنافية) في الحكم المستأنف بإلغاء الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى
شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار الإدارة الصادر في .. / .. / .. بمقدم قبول
طلب استقالة المدعى (المستأنف) وباعتبار طلب الاستقالة مقبولا بحكم القانون
لمضي ثلاثين يوما على تقديمه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزمته الإدارة
بالمصروفات .

وبتاريخ .. / .. / .. تم شمول الحكم بالصيغة التنفيذية واتخذت
اجراءات استفراج الصورة التنفيذية بالطريق الرسمي بواسطة الاستاذ /
..... وكبل الطالب المذكور .

بناء عليه

انا المحضر سلف الذكر قد انتقلت وأعلنت المعلن اليه بما جاء ببياطنه
وتركت له صورة طبق الاصل من هذا الحكم بما ورد به ولتنفيذه طبقا لصحيح
القانون .
مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى ايا كان نوعها .
ولاجل العلم والتنفيذ ..

ملاحظة :

الدعوى المطلقة بهذه الصيغة بوشرت بمعرفتنا في الدعوى المستأنفة
والرقمية (س) لسنة ١٦ ق والتي انتهت الحكم فيها لصالح موكلنا .

(١٤) صيغة انذار بالقلمة جنحة مباشرة في حالة عدم تنفيذ حكم

طبقا لحكم المادة (١٢٣) عقوبات

انه في يوم

بناء على طلب السيد / الموظف بجهة والمسمى
الجنسية وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحلى ومكتبه كائن
برقم شارع مدينة

انا / محضر قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه الى
كل من : -

١ - السيد /

٢ - السيد /

ويعلنان بـ
مخاطبا مع : -

وتنذرهما بالآتي

بتاريخ / / ١٩٨٠ أبلغ الى المنذر اليهما الحكم الصادر في الدعوى
رقم لسنة ق والذي يقضى بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع
بإلغاء قرار جهة الادارة بأرجاء استقالة المدعى وقبولها وما يترتب على ذلك من
آثار والزام جهة الادارة بالمروءات وعشرة جنيهات اتملح المحللة وقد تم
شمول الحكم بالصيغة التنفيذية في ١٩٨٠ .

غير ان جهة الادارة لم تتم بتنفيذ هذا الحكم طبقا لقرار المنذر .

وحيث ان امتناع جهة الادارة عن تنفيذ احكام مجلس الدولة يعتبر مخرلا
بحجية الاحكام وتعدلا في احكام القضاء الابر الذي يتعارض مع قاعدة الفصل
بين السلطات .

وحيث ان محكمة القضاء الادارى قضت « بان اصرار الوزير على عدم
تنفيذ الحكم ينطوي على مخالفة لقوة الشيء المقضى هو خطأ يستوجب مسئوليته
عن التعويض المطالب به ولا يدفع عن هذه المسئولية او ينفى « الدوافع
الشخصية لديه » او قوله بانه ينبغي وان تحقيق ذلك لا يصح ان يكون من
طريق أعمال غير مشروعة » .

(راجع حكم محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ١٩٥٠/٩/٢٩) .
وحيث ان الامتناع عن تنفيذ الاحكام المسؤولة بالصيغة التنفيذية يعاقب
عليه بموجب المادة ١٢٢ عقوبات والتي تنص على ما يلي : -

يعاقب بالعزل والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف
تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة او احكام القوانين واللوائح او تلغى تحصيل
الادوال والرسوم او وقف تنفيذ حكم او امر صادر من المحكمة او من أية جهة
مختصة .

خذك يعاقب بالعزل والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم
أو امر مما ذكر بعد مضي ثمانية ايام من اذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم
او الامر داخلا في اختصاص الموظف . -

وحيث انه قد ترتب على ذلك اصابة الطالب باضرار ادبية ومادية لا يمكن
تقديرها باقل من مبلغ جنيها .

— — — — —
ذلك —

انا المحضر سالف الذكر قد اعلنت المعلن لها بصورة من هذا وكلفتها
بتنفيذ الحكم المشار اليه بهذا الاذار ويحق للطالب في حالة الاصرار على عدم
التنفيذ الاحتباء بنص المادة « ١٢٣ » عقوبات سالفة البيان مع المطالبة بالتعويض
سلف الذكر .

ولاجل

ملاحظة :

- (١) الدعوى المتعلقة بهذه الصيغة بوشرت بمعرفتنا في الدعوى الرقمية
(س) لسنة (٢٩) ق وحكم فيها لصالح موكلنا .
- (٢) ترغم الدعوى بعد المهلة المشار اليها مع التقيد بحكم المادة
(٦٣) اجراءات جنالية .

الفصل الثاني

صنع مخفّرة من دعاوى الإلقاء والتمويض
عن المسؤولية الإدارية

الفصل الثاني

صيغ مختارة من دعاوى الإلغاء ودعاوى التمييز بسبب المسؤولية الإدارية
نعرض ما يلي :

(أولا) : صيغ متعلقة بطلب إيقاف وإلغاء قرارات إدارية وبعض الأحكام
المتعلقة بها :

ونعرض ذلك على النحو التالي :

- ١ - صيغة دعوى يطلب إلغاء قرار إداري فيما تضمنه من تخطي المدعى من الترقية بالترقية .
- ٢ - صورة حكم صادر بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي المدعى من الترقية (ويتعلق بالصيغة السابقة) .
- ٣ - صيغة دعوى يطلب إلغاء قرار إداري فيما تضمنه من تخطي المدعى في التعمين بوظيفة عليا .
- ٤ - صيغة دعوى يطلب إيقاف وإلغاء القرار السلبي بشأن التسلب من قبول الاستقالة .
- ٥ - صورة حكم صادر بقبول الطلب المستعجل ويقضى بوقف تنفيذ القرار السلبي بلمتناع جهة الإدارة عن إنهاء خدمة المدعية . (ويتعلق بالصيغة السابقة) .
- ٦ - صيغة طلب إيقاف وإلغاء القرار الصادر من مجلس تأديب طلبة الجامعة (ويقضى بفصل طلب نصلا نهائيا) .
- ٧ - صيغة الطعن في القرار السلبي بعدم قبول ابنة المدعى بالجامعة (على أساس الطعن في الاستثناءات المقررة لابناء بعض الفئات) .

(ثانيا) : الصيغ المتعلقة بدعاوى التمييز :

- ١ - تهديد بالقواعد القانونية المتعلقة بدعاوى التمييز الناتجة عن المسؤولية الإدارية .
- ٢ - صيغة دعوى يطلب تمويض لحد الضباط نتيجة صدور قرار إداري بإحالة إلى الاحتياط ثم إحالته إلى المعاش (قبل الفصل في الدعوى الحنائية التي قضى فيها ببرائته) وقد ألغت المحكمة الإدارية القرارين .
- ٣ - صيغة دعوى يطلب تمويض عن مسؤولية الإدارة في الامتناع عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإداري .

(أولا) صيغ متعلقة بطلب إيقاف وإلغاء قرارات إدارية
وبعض الأحكام المتعلقة بها

ونلك على النحو التالى :

(1) صيغة دعوى بطلب إلغاء قرار إدارى فيما تضمنه من تخطى المدعى من
الترقية بالاقدمية :

السيد الأستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الإدارى ، أو المحكة
الإدارية (حسب المستوى الوظيفى) .
مقننه لسيادتكم ... المصرى الجنسية ومقيم برقم ... شارع
مدينة ... ومحل المختار مكتب الأستاذ المحلى والكائن بمقره برقم
شارع مدينة

ضد

السيد وزير

ويعلن بهيئة قضايا الدولة ببني المجمع ببيدان التحرير بالقاهرة .

— الموضوع —

(1) بتاريخ عين المدعى بالدرجة المختصة لمؤهله وهى
..... والتقارير المقدمة عنه بدرجة ممتاز ولا يوجد أى مانع من ترقيته
الى الدرجة

(ب) وبتاريخ علم المدعى ان الذى يليه احدث منه فى الاقدمية
ولا يزيد عنه فى درجة الكساية قد تخطاه فى الترقية بالاقدمية الى الدرجة
وذلك بموجب القرار الإدارى الرقم والصادر فى
وحيث ان المدعى قد نظم من القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه
فى الترقية بالاقدمية المطلقة ، وتقدم بدعواه فى الميعاد مما يجعلها مقبولة
شكلا .

— النلك —

بطلب المدعى الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار
المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى والحكم بترقيته من تاريخ القرار
المطعون فيه مع كل ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة المدعى عليها
بالمصروفات ومقابل أتعاب المحلابة .

وكيل المدعى

.....

المحلى

*** يلاحظ انه اذا كان المدعى قد رقى نملا الى الدرجة المطعون
فى الترقية اليها فانه بدلا من ان يطلب الحكم بترقيته من تاريخ القرار المطعون
فيه يطلب الحكم بلرجاع اقدميته فى الدرجة المذكورة الى تاريخ صدور القرار
المطعون فيه .

(٢) صيغة دعوى بطلب الفناء قرار ادارى فيما تضمنه من تخطى المدعى من الترقية بالمخالفة لاحكام القانون (١٠٨) لسنة ١٩٨١ بتعديل نظام العاملين المدنيين بالدولة :

السيد الاستاذ / المستشار رئيس محكمة القضاء الادارى .
مقدمه لسيادتكم المهندس / المصرى الجنسية ومطه المختار
مكتب الاستاذ / الدكتور : خميس السيد اسماعيل المحامى بالنقض والسكائن
بعمارة برج الحدائق بحدائق المعادى بشوارع ١٦٣ رقم ٤ .

ضد

السيد / وزير الزراعة
ويعلن بهيئة قضائيا الدولة ببنى المجمع ببيدان التحرير بقتامة .

- الموضوع -

يتمثل موضوع الدعوى المائلة فى طلب المدعى الفناء القرار الرقم (٩٤٧)
لسنة ١٩٨٢ الصادر من وزارة الزراعة فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية الى
الدرجة الاولى وكل ما يترتب على ذلك من آثار ..

اسباب الدعوى

اولا : استندت الوزارة فى اسباب التخطى من الترقية الى سبب غير مشروع يتعلل فى وضع معيار جديد للترقية اضافته الى معيار الترقية يتمثل فى استبعاد المصريين والموجودين باجازه خاصة بدون مرتب ، وذلك بان اشترطت الادارة ان يكون المرشح للترقية شاغلا لوظيفة ومبرسا لها لمدة علمين متتاليين عند اجراء حركة الترتيبات ، وطبقت الادارة هذا المعيار على غير سند من القانون على المدعى ، بالمخالفة لاحكام القانون (١٠٨) لسنة ١٩٨١ الصادر بتعديل احكام القانون (٤٧) لسنة ١٩٧٨ . لان تطبيق هذا القانون مقصور على شاغلى وظيفت الادارة العليا بحسب .

ثانيا : ان الخطر السابق لا يبرى على المدعى ، لانه لا يبرى على الترقية الى وظيفت الدرجة الاولى التى تخطته الادارة من الترقية اليها .

ثالثا : مما يدعم الدعوى المائلة ان القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ المتعلق بتعديل نظم العاملين المدنيين بالدولة جاء مؤكدا لهذا الاتجاه بنصه على

« عدم جواز ترقية المائل الممار أو الموجود في إجازة بدون مرتب إذا كان من شأنه وظائف الإدارة العليا » وهي ونفسا للجنول المرافق لنظام المائلين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ تتمثل في وظائف مديري العموم وما فوقها ، أما وظائف الدرجة الأولى فما دونها فلا تنطبق عليها هذه القاعدة .

وأخيرا : أن طلبات الطلاب في الدعوى المعلقة تتمثل في إلغاء القرار المطعون فيه والرقم (٩٤٧) لسنة ١٩٨٢ غيا تضمنه من تخطيه في الترقية الى احدى وظائف الدرجة الأولى وما يترتب على ذلك من آثار .

بناء على ما تقدم

فإن القيد السابق الإثسرة اليه لا ينطبق على حالة الطالب ويحق له طلب إلغاء القرار المطعون فيه غيا تضمنه من تخطيه في الترقية الى احدى وظائف الدرجة الأولى لا سيما وأن الطالب أقدم من تسليم القرار المطعون فيه فضلا عن اتحاده معهم في مرتبة الكلية .

ونذك فضلا عن أن الطالب قد تظلم من تخطيه في الميعاد القانوني حيث تقدم بتظلمه في ٢١ ابريل سنة ١٩٨٢ والثابت أن القرار المطعون فيه صدر في ٦ ابريل سنة ١٩٨٢ ، غير أن جهة الإدارة لم تقم بإلرد على تظلمه ، وبذلك فقد استوفى شكل الدعوى المعلقة :

— لذلك —

يلتمس الطالب الحكم بطليلته المشروعة وهي :

— قبول الدعوى شكلا .

— وفي الموضوع الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه رقم (٩٤٧) لسنة ١٩٨٢ غيا تضمنه من تخطي المدعى من الترقية الى احدى وظائف الدرجة الأولى مع كل ما يترتب على ذلك من آثار وحقوق .

مع إلزام جهة الإدارة بالمصروغات ومقبل اتعاب المحللة .

وكيل المدعى

دكتور خيس اسمايل

المحلى

بالتفص والحكمة الإدارية العليا

صورة الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في موضوع
الدعوى السابقة والتي صدر الحكم فيها لصالح موكل المهندس
الزراعي

ونشير إليه كإثبات لأصحته .

(م - ٤) صيغ الدعوى (

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم التسمب

مجلس الدولة - محكمة القضاء الإداري

دائرة الجزاءات والترقيات

بالجلسة المنعقدة علنا في يوم الخميس الموافق : ١٩٨٤/٦/٢١ .

برئاسة الأستاذ المستشار / محمد بسعد فرج وكيل مجلس الدولة

وعضوية السادة الاساتذة / محمد عبد الغنى محمد حسن

المستشارين

والعكطور / محمود صفوت عثمان

وحضور الأستاذ المستشار / سلى الصباغ

وسكرتارية السيد / جمال خليل صليب أمين السر

اصدرت الحكم الآتى

في الدعوى رقم ٢٨٨٠ / ٣٦ ق

المقابلة من السيد /

ضد

السيد / وزير الزراعة بصفته

الصادر بجلسة ٨٤/٦/٢١

الاجراءات :

اقلم المدعى هذه الدعوى بمعرفة اودعها قلم كاتب المحكمة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ طلبا في ختلها الحكم بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بالقضاء القرار رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ فيها تضمنه من تخطيه في الترقية الى الدرجة الاولى مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية بالمصروفات ، وتأييدا لدعواه فقد اودع المدعى حافظة مستندات تضمنت صورة القرار المطعون فيه وكذلك الرد على التظلم المقدم من المدعى ، وردا على الدعوى فقد اودعت الجهة الادارية حافظة مستندات تضمنت ملف التظلم المقدم من المدعى ومذكرة بدفاعها ، وبعد تحضير الدعوى اودع السيد مفوض الدولة لدى هذه المحكمة تقريرا مسببا بالرأى الققوتى انتهى فيه الى انه يرى الحكم بقبول

الدعوى شكلا وفي الموضوع بالغناء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية للدرجة الاولى وما يترتب على ذلك من آثار مع الزام الجهة الادارية المصروفات ، وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٨٢/٦/٢٣ وفيها وفي الجلسات التالية نظرت الدعوى على النحو التالي بمحاضر الجلسات ، وقد اودع الحاضر عن المدعى مذكرة بنفاعه وحفاظته مستندات تضمنت صورة من تقرير السيد مفوض الدولة ، كما اودع حافظة ثانية انطوت على صورة حكم صادر في حالة مماثلة ، كما اودع الحاضر من الحكومة مذكرة بدفاعهما وحفاظته مستندات انطوت على صورة القرار الوزاري رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ وببينا بحالة المدعى الوظيفية وكذلك ببينا بحالة السيد / المطعون على ترقيته وقررت المحكمة اصدار الحكم آخر الجلسة ، وقد اودعت مسودة الحكم المشتبهة على أسبليه عند النطق به .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .
من حيث ان المدعى اتهم هذه الدعوى طلبا الحكم بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغناء القرار رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى الدرجة الاولى مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات ، وقال المدعى شرحا لدعواه انه صدر القرار المطعون فيه بترقية بعض المعلمين بوزارة الزراعة للدرجة الاولى بتخطيا اياه في الترقية الى هذه الدرجة دون سبب مشروع وذلك على الرغم من انه يتوافر في شأانه شرط الكفالية والاقدمية على بعض من شغلهم القرار المطعون فيه قبل السيد / ، وقد ارجعت الجهة الادارية تخطيه في الترقية الى انها وضعت معيارا جديدا اضافته الى معايير الترقية وهو يقوم على استبعاد المعلمين والموجودين في اجازات خاصة بدون مرتب وذلك بان اشترطت الجهة الادارية أن يكون المرشح للترقية شاغلا لوظيفته وممارسا لها لمدة عشرين متتالين عند اجراء حركة الترتيبات ، وقد طبقت الجهة الادارية هذا المعيار على المدعى وتخطته فعلا في الترقية مبرره ذلك بأنه كان في اجازة بدون مرتب من علم ١٩٧٨ الى علم ١٩٨١ ولما كان تصرف الجهة الادارية يخالف احكام القانون وخاصة ما ورد بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ذلك ان حظر ترقية المعلم وفقا لحكم هذا القانون مقصور على شاغلي وظائف الادارة العليا وبالتالي فلا يحظر لا يشمل الترقية الى الدرجة الاولى فضلا عما في ذلك من مخالفة للاحكام القضائية والقانونية الصادرة في هذا الشأن واضاف المدعى انه تظلم من هذا القرار للسيد وزير

الزراعة بتاريخ ٨٢/٤/٢١ ولما لم ترد عليه جهة الادارة اتمم دعواه المظلة طالبا الحكم بما سبق بيانه من طلبات .

ومن حيث ان الجهة الادارية قد ردت الدعوى بقولها انه ومقتضا الحكم الفترة الاخيرة من المادة ٣٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ فانه يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شؤون العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاختيار ، ولما كانت الترقية الى الدرجة الاولى تتم بالاختيار بنسبة ١٠٠٪ فقد قبلت لجنة شؤون العاملين بالقتراح معايير للترقية بالاختيار بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٥ واعتمدت من السلطة المختصة بنفس التاريخ وهذه المعيار هي :

(١) يراعى الاقتصادية المطلقة وعند التساوى يفضل من له خدمة اكبر بالوزارة وعند التساوى يراعى التخصص .

(٢) ان يكون الموظف شاغلا الوظيفة المرقى منها وممارسا لها سنتين متتاليتين عند اجراء الترقيات .

وحيث ان المدعى كان حاصلا على اجيزة خاصة بدون مرتب انتهت في ١٩٨١/٨/٤ فله بذلك يكون قد امتنع الشرط المقرر للترقية بالاختيار ولا تشمل حركة الترقيات الصادرة في ٨٢/٤/٦ وذلك لانه لم يكن شاغلا وممارسا للوظيفة المرقى منها سنتين متتاليتين عند اجراء الترقية وانتهت جهة الادارة الى طلب الحكم برفض الدعوى لعدم قبليها على سند من القانون .

ومن حيث شكل الدعوى فان القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ ويأخذ المدعى الى التظلم منه بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢١ واذا لم يتلق ردا على تظلمه فقد اقام دعواه المظلة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ خلال مدة الستين يوما التالية لاعتبار تظلمه مرفوض حكما بعدم رد الجهة الادارية عليه في الميعاد اذ الثابت انها قد ردت عليه برفض تظلمه بعد فوات الستين يوما التي كانت بمقدرة عليه في هذا التظلم وبذلك تكون الدعوى قد اقيمت بمرعاة الاجراءات والمواعيد المقررة لاقالة دعوى الالغاء ويتمتع الحكم بقبولها شكلا .

ومن حيث انه عن موضوع الدعوى فان الثابت ان حركة الترقيات المطعون عليها قد تمت الى وظائف الدرجة الاولى والتي تتم الترقية اليها جميعا بالاختيار وفقا للنسب الواردة بالجدول المرافق لنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذي تقضى المادة ٣٧ منه على انه يشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصل على مرتبة ممتاز في تقرير الكلية من السنتين الاخيرتين ، ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليهما مباشرة

وذلك مع التقيد بالآئدية في ذات مرتبة الكفائية ، ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون المعلمين اضافة ضوابط للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحده ولما كان الثابت من رد جهة الاداره والبيان المقارن الذى اودعته بحالة المدعى الوظيفية وحالة المعلمين على رتبته السيد / انها لا تنكسر على المدعى نسلاويه في الكفائية مع زملائه المعلمين على رتبتهم وانه اقدم من المعلمين على رتبته المشار اليه في آئدية الدرجة المرقى فيها اذ بينما ترجع فيها الى ١٩٦٩/١٢/٣١ فان آئدية المعلمين على رتبته ترجع فيها الى ١٩٧١/٦/١ ، وبذلك فقد كان من المتعين على جهة الادارة وقد اتحدت مراتب الكفائية ان تعمل قاعدة الآئدية لا يسبق الاحدث زميله الاقدم منه طالما لا توجد مبررات للسبق وهى التميز في الكفائية ، على ان جهة الادارة قد اقصحت عن سبب تخطى المدعى في الترقية واوردت ما مفاده انه لم يكن يتوافر في شأنه الضابط الاضافى الذى وضعته للترقية بالاختيار والذى يقوم على ضرورة ان يكون المعلم المرشح للترقية متواجدا في العمل وتاثيرا بالوظيفة المرقى منها لمدة سنتين متتاليتين سابقتين على الترقية وانه لما كان المدعى متواجدا في اجازة خاصة بدون مرتب خلال المدة من علم ١٩٧٨ حتى علم ٨١ .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة يجرى على ان هذا الضابط الاضافى للترقية بالاختيار الذى وضعته الجهة الادارية هو ضابط مخالف لحكم القانون ذلك لانه يترتب عليه عملا حرمان المعلم المعامل والموجود في اجازة خاصة من الترقية بالاختيار في حين ان علاقته الوظيفية بالمعلم تكون قائمة ومنصلة من جميع النواحي مما يوجب حصوله على علاوة وترقيته سواء نبت بالآئدية او الاختيار ذلك ان مثل هذا المعلم انما يستخدم حقا مقرر في نظام المعلمين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ولا يسوغ حرمان المعلم من الترقية في غير الاحوال المقررة قانونا ولجرد انه يستخدم حقوقه الوظيفية المقررة للمعلم المعامل في نظام المعلمين الذى يقرر هذا الحرمان ويحدد احواله وشروطه ، وقد جاء القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل نظام المعلمين المشار اليه كاشفا مؤكدا لهذا النظر وذلك بنصه على عدم جواز ترقية المعلم المعامل او الموجود في اجازة خاصة بدون مرتب اذا كان من شاغلي وظائف الادارة العليا وهى وفقا للجدول المرافق لنظام المعلمين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وظائف مديري العموم وما فوقها ، اما دون ذلك وهى وظائف الدرجة الاولى فما دونها فلا يسرى هذا الحكم بالنسبة لها ويكون الضابط الذى وضعته جهة الادارة مخالف لصحيح حكم القانون .

ومن حيث انه بى كان الامر كذلك وكان الثابت ان المدعى اقدم من المعلمين على رتبته فضلا عن اتحاده مع مرتبة الكفائية فان القرار المطعون فيه وقد صدر

متخطيا المدعى في الترقية الى الدرجة الاولى استنادا الى معيار مخالف للفقنون
يكون قد صدر معيبا يتمين الالفاء فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى
الدرجة الاولى مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث ان من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بحكم المادة ١٨٤ من
قانون المرافعات .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون
فيه رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى احدى
وظائف الدرجة الاولى مع ما يترتب على ذلك من آثار والزمّت الادارة المصروفات .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

**(٢) صيغة دعوى بطلب إلغاء قرار إدارى فيها تضمنه
من تخطى المدعى فى التعمين بوظيفة عامة**

السيد الاستاذ المستشار

مقدمه :

(انظر الديباجة وجهة الاعلان حسبما سبق بيانه) .

فصل

السيد / وزير

ويعلن بهيئة فضليا الدولة بجميع التحرير بقصر النيل بالقاهرة .

الموضوع

بتاريخ : أعلنت جهة عن وظائف شاغرة
بجريدة وذكرت المواصفات اللازمة لشغل هذه الوظيفة طبقا
لبطائعات الوصف المعتمدة من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارة المالية .
وتقدم المدعى بطلب صحيح لشغل احدى الوظائف المعلن عنها وذكر بطلبه
ما يفيد استيفائه المطالب اللازمة لشغل هذه الوظيفة طبقا للمواصفات المعلن
عنها من حيث المؤهل ، والخبرة ، والمن ، وموقفه من التجنيد .

وقد عقدت الجهة المعلنه امتحانا للتعيين وكان ترتيب المدعى « الاول »
على المرشحين وعند اعلان النتيجة اعلنته الجهة المدعى عليها بالحضور لمقرها
الرئيسى خلال عشرة ايام لاستلام العمل وذكرت انه فى حالة عدم حضوره يعتبر
ذلك بمثابة تنزلا عن التعمين بالوظيفة المعلن عنها .

وفد ثبت أن المدعى توجه لاستلام العمل فى الموعد المحدد ، كما ثبت أن الجهة
المدعى عليها رفضت تعيينه ، فتقدم بتظلم إدارى الى الجهة المعلنه غير انها رفضت
تظلمه دون ذكر للأسباب .

- لذلك -

يلتزم المدعى بالحكم بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع بإلغاء القرار
..... الصادر فى فيها تضمنه من تخطى المدعى ، وعدم
تعيينه فى الوظيفة المعلن عنها مع كل ما يترتب على ذلك من آثار والزام جهة
الادارة بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وحفظ سائر الحقوق الاخرى .

وكيل المدعى

.....

الحاصل

.....

(*) هذه الدعوة بوشرت بمعرفتنا وحكم فيها لصالح موكلنا .

**(٤) صيغة دعوى بطلب إيقاف الغاء القرار السلبي برفض قبول
استقالة وتسوية واعطاء شهادة
بمدة خدمة وإخلاء الطرف**

السيد الأستاذ المستشار
(تقدم الدعوى للحكمة المختصة نوعيا طبقا للمستوى الوظيفي للطلب)
بتقدم بهذا لسيادتكم (يتبع ما سبق بيانه) .

مسد

السيد / (تذكر وظيفة المدعى عليه وصفته في الدعوى)
ويعلم / طبقا للمادة (٢٥) من قانون مجلس الدولة و (١٣) من
قانون المرافعات .

الموضوع

(١) استقال زوج الطالبة من وزارة التربية والتعليم ، والتحق بمرفق
التعليم بالملكة العربية السعودية وتقدمت المدعية الى مدير مدرسة البنات
الثانوية التى تعمل بها بطلب تلقى فيه منحها اجازة لمرافقة زوجها ، ولكنها
رفضت طلبها فاضطرت للانقطاع للحاق بزوجها لجمع شتات الاسرة ، وتم
انقطاعها فى وما زالت منقطعة حتى تاريخ تقديم العريضة ، ولم
تتخذ الإدارة ضدها أى إجراء تأديبي خلال الشهر التالى للانقطاع ، ومن ثم فانها
تعتبر مستقبلة بالتطبيق لاحكام المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ الخاص بالمعاملين
الدينين بالدولة ، اى تعتبر استقالتها مقبولة بحكم القانون .

(٢) تظلمت المدعية من قرار رفض ادارة التعليمية ولكن
الإدارة تسليبت عن الرد مما يعتبر بمثابة قرارا سلبيا منها برفض طلبها .

اسباب الدعوى

(١) لم تكشف الإدارة التعليمية عن الدواعى والاسباب التى تبرر امتناعها
عن انهاء خدمة الطالبة بالخالفه للمادة (٩٨) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الابر
الذى يعد مخالفه لصحيح القانون .

(٢) امتناع الإدارة من اعتبار الطالبة مستقبلة فيه مخالفه لاحكام الدستور
اذ تنص المادة (١٣) منه على ما يلى :

« لا يجوز فرض أى عمل على المواطنين »

لذلك

تطلب المدعية الحكم بطلباتها المشروعة وهي :

أولاً : قبول الطعن شكلاً .

ثانياً : الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف القرار الملبى برفض طلبها وذلك نظراً لتوافر شرط الاستعجال والجدية والمشروعية في هذا الطلب .

مع الحكم برفع اسم المدعية من عداد العاملين بوزارة التربية والتعليم ومنحها شهادة بخلو طرفها من العمل وبمدة خبرتها وعملها وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

ثالثاً : وفي الموضوع إلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار .
رابعاً : إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

دكتور خبيص السيد اسماعيل

وكيل المدعية
المحلى

ملاحظة :

هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا ، وقضى فيها لصالح موكلتنا ولاهمية هذا النوع من الدعاوى في الحياة العملية نبين الحكم المتعلق بها ..

(٥) صورة حكم صادر من محكمة القضاء الإداري
بخصوص شق مستعجل بوقف تنفيذ القرار السلبي
بامتناع الإدارة عن إنهاء خدمة مديسة وتسليمها
شهادة بخلو طرفها من العمل ومدة خدمتها وعملها

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة - محكمة القضاء الإداري
دائرة التسويات

بالجلسة المنعقدة علنا في يوم الاثنين الموافق : ١٩٨٢/٢/٧ .

رئاسة السيد المستشار / محمد عبد المجيد الشاذلي وكيل مجلس الدولة
ومضوية السيدين الاستشاريين / نصر عبد الحليم نصر ويحيى القطري
المستشارين
وحضور السيد الاستاذ المستشار / علي شعاعه مفوض الدولة
وسكرتارية السيد / سليم وديع حنا أمين السر

اصدرت الحكم الآتي

في الدعوى رقم ٧٠٧ لسنة ٢٧

الخاصة من السيدة

ضد / السيد محافظ القاهرة

الوقت السابع

اتممت المدعية هذه الدعوى بإيداع صحيفتها ظم كتيب هذه المحكمة بتاريخ ٨٢/١١/٢٤ طالبة الحكم (أولا) وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع منطقة مصر القومية والمعالي التعليمية عن إنهاء خدمة المدعية ورفع اسمها من عداد المعلمين وإعطائها شهادة بخلو طرفها من العمل ومدة خبرتها وعملها (ثانيا) وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار والزام الإدارة المبروفات . وشارحة دعواها قالت انها كانت مديسة بمدرسة المعالي الثانوية للبنات التابعة لمنطقة مصر القومية والمعالي التعليمية وقد طلبت في ١٩٨٢/١٠/١٠ اجازة لمرافقة زوجها الذي يعمل بالملكة العربية السعودية الذي أنهى خدمته بالتربية والتعليم من ١٩٨٢/٤/١ ولكن

الإدارة لم ترد عليها وانقطعت عن عملها عثرة عن الوظيفة اعتبارا من ١٩٨٢/١٠/١٩ حتى الآن وتقدمت الى الإدارة طالبة اعطائها ما يفيد انتهاء خدمتها باعتبارها مستقيلة وخلو طرفها وشهادة ببدء خبرتها فامتنعت بغير مسوغ من واقع أو قانون . ولما كلفت المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بتعريف خدمة العامل منتهية من تاريخ انقطاعه ولكن يتعين على الإدارة اصدار قرار بإنهاء خدمتها من ذلك التاريخ . ولما كان هذا الامتناع عن انتهاء خدمتها واعطائها شهادة بهذا الانتهاء وخلو طرفها ومدة خبرتها يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها ويتوافر به ركن الاستعجال فضلا عن توافر ركن الجدية بخلافه القانون فقد خلصت المدعية من ذلك الى طلب الحكم لها بطلبها وأرفقت بعريضة الدعوى حافظة بها أربعة مستندات اثبتت قبيل علاقة الزوجية وأن زوجها السيد / مسافر الى المملكة العربية السعودية . وقد تحدد لنظر الشق المستعجل جلسة ١٩٨٣/١/١٧ وعلى الوجه الثالث بحضور الجلسة حيث قدم الحاضر عن المدعية حافظة بمستندين ومفكرة ردت المدعية فيها دفاعها وتقرر اصدار الحكم بطسمة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع الايفلحت وبعد المداولة .

ومن حيث أن المدعية تهدف بالشق المستعجل من الدعوى الى الحكم بوقف تنفيذ القرار الملبى بامتناع جهة الإدارة عن انتهاء خدمتها واعطائها شهادة تنفيذ ذلك وخلو طرفها ومدة خبرتها وعملها .

ومن حيث أن المحلف هو الذى يمثل المحلفة بما يتبعها من مديريات الخدمات ومنها الإدارة التعليمية أمام القضاء عملا بقانون الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فمن ثم يكون محافظ القاهرة فى الدعوى المظلة هو الشخص الذى توجه اليه المنازعة واذا استوفت الدعوى سائر الاجراءات المقررة قانونا فهي مقبولة شكلا ..

ومن حيث أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالغاء وهى فرع منها مردها الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الإدارى على القرار على أساس وزنه بميزان القانون ووزنه بميزان منطله المشروعية فلا يوقف تنفيذ القرار الا اذا توافر ركنان الاول ركن الاسء جل بأن يترتب على تنفيذ القرار المظنون فيه نتائج يتعذر تداركها والثانى يتصل بمبدأ المشروعية أى أن يكون ادعاء الطالب قلها بصب الظاهر على أسبابه تحول فى طليتها سنداً لالغاء القرار كل ذلك دون مساس بطلب الالغاء ذاته الذى يبقى حتى يفصل فيه موضوعيا .

ومن حيث انه بالنسبة لركن الاستعجال فقد جرى قضاء هذه المحكة على ان امتناع الادارة عن انتهاء خدمة العامل الذى انقطع عن العمل وانتهت خدمته باعتباره مستقila وفقا لحكم القانون دون مبرر قانونى يمثل عقبة قانونية تحرمه من السفر والانتقال ما دام الثابت من جواز سفره وبطاقته المالتية انه موظف بها اذ ان الامر يحتاج الى موافقتها كما يمنعه من تغيير بيانات بطاقته المالتية او الشخصية كذا عدم افادته عن مدة خبرته السابقة فى الوظيفة الجديدة عند تقديمه الى عمل آخر يتكسب منه وهى كلها أمور تقيد حريته وتشكل قييدا عليها ويتعارض مع ما كمله الدستور للمواطنين من حرية الانتقال والهجرة والعمل فى حدود القانون ومما لا شك فيه أن الاعتداء على الحريات او تقييدها بلا موجب من القانون هو أبرز الصور التى يترتب عليها نزع يتعذر تداركها وبها يتوافر معه ركن الاستعجال .

ومن حيث انه بالنسبة الى ركن الجديدة فلن الثابت من ظاهر الاوراق دون التعرض لاصل طلب الافاء أن المدعية قد انقطعت عن العمل بدون إذن اعتبارا من ١٨/١٠/٨٢ ثم استمرت منقطعة عن العمل عائرة عن الوظيفة ولم تجد جهة الادارة ذلك كما هو ثابت من كتلب ادارة مصر القديمة التعليمية الى المحكة كما افادت بأن المدعية احيلت الى التحقيق فى ٢/١٢/١٩٨٢ ومن ثم فلن المدعية تعتبر مقدمة لاستقلالها من الخدمة وفقا لنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كما أن جهة الادارة لم تقدم ما يبيد اتخاذها أى اجراء تأديبى ضدها خلال الشهر التالى اذ لم يبدأ التحقيق معها الا فى ٢/١٢/١٩٨٢ بينما كان الانقطاع اعتبارا من ١٩/١٠/١٩٨٢ أى بعد أكثر من شهر عن الانقطاع ومن ثم فلن خدمتها تعتبر بحسب الظاهر منتهية من تاريخ الانقطاع وفقا لهذا النص وكلن يتعين على جهة الادارة اصدار قرار بانتهاء خدمتها واعطائها شهادة تفيد ذلك وخلق طرئها ومدة خبرتها وفقا لنص المادة ٢٦٢ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ويكون امتناع الادارة عن ذلك مخالفا للقانون بما يتوافر معه ركن الجديدة فى طلبه ايقاف التنفيذ .

ومن حيث أنه بذلك يكون قد توافر فى الطلب المستعجل ركنا الاستعجال والجدية ويكون طلب وقف التنفيذ قائما بحسب الظاهر على سبب صحيح من القانون ويتمين الحكم بوقف تنفيذه مع عدم المسلس بأصل طلب الافاء وما يترفع عنه من دفع ودلائل موضوعية حتى يفصل فيه موضوعيا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتقديم تقرير فى الدعوى .

ومن حيث أن جهة الادارة تكون قد خسرت هذا الشق من الدعوى فيتعين التزامها بمحروفت الطلب المستعجل وفقا لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وفي الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار السلبي بالامتناع ادارة مصر القنمية التعليلية عن انتهاء خدمة المدعية وتسليمها شهادة بخلو طرفها من العمل ومدة خبرتها وعملها والزميت جهة الادارة بصروفات هذا الطلب وقررت احالة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيرها وتقديم تقرير في الموضوع .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

(٦) صيغة إيقاف وإلغاء قرار صادر من مجلس تأديب الطلبة بجامعة
بفصل طالب فصلا نهائيا من الجامعة

السيد الاستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة
القضاء الإداري « دائرة منازعات الأفراد » .
تحية طيبة وبعد
بتقدم بهذا لميلادكم (تكتب الديباجة) .

ضد

السيد / رئيس جامعة بصفته
ويعلم بوطنه القانوني بجامعة

الوقائع

١ - بتاريخ / / ١٩ أدى الطالب / الامتحان في مادة
..... وسلم ورقة الاجابة الى ملاحظ اللجنة وتسلم منه بطاقة
اثبتت شخصية .

٢ - بتاريخ / / ١٩ فوجيء الطالب باستدعائه للشئون القانونية
بلكلية للتحقيق معه لاتهامه بعدم تسليمه ورقة الاجابة .

٣ - دافع الطالب عن نفسه بابتكار التهمة بدليل و
و

اولا : الاتهام غير صحيح بدليل انه لا يمكن تسلم الطاعن بطاقة شخصيته
الا بعد تسليم ورقة الاجابة للملاحظ المختص .

ثانيا : ان الاتهام لا يلقي جزاءا وانما بناء على التحقيق واليقين وليس بناء على
الشك والظن والتخمين .

ثالثا : ان العقوبة الموقعة تمت على اساس الافتراض الجدلي بصحة الواقعة
المذكورة ، جاء على غير سند من الواقع او الحقيقة او القانون .

رابعا :
.....

ومن حيث ان هذا الطعن قد استوفى اوضاعه الواجبة قانونا ، حيث نظم
انطاب الى رئيس الجامعة من قرار مجلس التأديب خلال عشرة أيام من صدور
قرار الفصل طبقا للمادة (١٨٤) ولم يجب الى تظلمه .

(١) تراجع المواد ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات بخصوص ما أوردته عن النظم التأديبي
للطلاب ، كما تراجع اللائحة التنفيذية للقانون في شأن تحديد العقوبات .

وحيث أن الشق المتعلق بالايقاف توافرت له اسباب الاستعجال : من حيث الجدية ، والمشروعية ، وتعذر تدارك أمر لا يمكن تداركه في المستقبل ، اذ أن القرار المطلوب ايقافه والغائه يضر بمستقبل الطاعن ضررا بليفا ، فضلا عن كونه مشوب بالخلو في تقدير الجزاء حيث طبقت على الطالب اقمى المقويات اثناسيه الوارده بالماده (١٢٦) من اللائحه التنفيذيه لقانون الجلمعت (١) .

المطلب الثاني

يلتمس الطاعن الحكم بطلانته المشروعة وهي :
اولا : الحكم بقبول الطعن شكلا .

ثانيا : الحكم بايقاف تنفيذ القرار الصادر برقم بتاريخ / / ١٩
والذي يقضى بفصل الطالب (مع ما يترتب على ذلك من آثار) .

ثالثا : وفي الموضوع الغاء قرار مجلس اثناسيه الطلبة الصادر من جامعة
بتاريخ / / ١٩ والذي تضمن فصل الطالب نهائيا من
كلية مع ما يترتب على ذلك من آثار .

مع الزام المطعون ضده بصفته بالمصروفات ومقابل ائتمال المحاسبة
وحفظ سقر الحقوق الاخرى للطاعن .

وكيل المدعى

.....

المحامي

(١) تندرج الجزاءات الوارده بالماده (١٢٦) من اللائحه التنفيذيه
للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجلمعت في ١٢ جزاء تبدأ بالكتبه
شفاة أو كتابة ، وتنتهى بالفصل النهائى الذى طبق على الطالب مما يجعل
القرار المطعون فيه ممتن فى القسوة مما يجعله مشوب بالخلو وركوب متن
الشطط فى تقدير الجزاء .

(٧) صيغة الطعن في القرار السليبي بعدم قبول ابنه المدعى (بصفته)
بالتجامة على أساس الطعن في الاستثناءات المقررة لابناء بعض الفئات
وعدم شرعية تفضيلهم على اصحاب المجاميع الاعلى
في القبول بالجامعة

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الادارى « دائرة
منزعت الافراد والهيئت » .

يتقدم بهذا لسيادتكم السيد / ومهنته
والمقيم بصفته وليا عن ابنته الطالبة
المصرية الجنسية - وموطنها المختار مكتب الاستاذ المحلى
بالتنقضى والكائن برقم بصفته وكبلا في الدعوى بموجب توكيل علم رسمى
رقم صادر من بامورية الشهر المعقارى بـ

شـد

السيد الدكتور / وزير التعليم العالى بصفته رئيس المجلس الاعلى
للجامعت مدعى عليه ويعلن بهيئة قضيا الدولة بجمع التحرير - قصر النيل
بالقاهرة ،خطابا ح :

الوقائع

١ - نجعت ابنة المدعى في شهادة الثانوية العامة قسم علمى في العلم العراسى
١٩٨٤/٨٢ من مدرسة وحصلت على درجات
مجموعها ٢٤٥ درجة ونصف من مجموع الدرجات وقدرها ٤٠٠ درجة ،
وقدتمت رغبتها لمكتب التنسيق وكتبت الرغبة الاولى للطب البشرى ، ثم
طب الاسنان ، ثم كلية الصيدلة ، وذلك طبقا لما جاء بطلب الترشيح
الذى قدم فى / / ١٩ .

٢ - علم المدعى بصفته وليا عن ابنته من جريدة « الاخبار » فى / / ١٩
ان ابنته رشحت الى كلية الطب البيطرى بجامعة

٣ - سيودع المدعى بالحفظة بالجلسة المستندات الآتية :

(١) صورة توكيل رسمى علم من المدعى الى الدكتور / ضيمس السيد
اسماعيل صادر من مكتب الشهر المعقارى بـ
ومسجلا برقم

اب) صورة رسميه من بيان درجات ابنة المدعى / شيرين محمد احمد حسنين ، وثبت بها أنها حصلت على شهادة الثانوية العامه عام ١٩٨٤/٨٣ شعبة القسم الطبى - علوم من مدرسة جمال عبد الناصر الثانوية بالزقازيق بمجموع درجات ٣٤٥٥ درجة من النهائية الكبرى للدرجات وتقدرها ٤٠٠ درجة ، وصورة الشهادة مصدق عليها بانها طبق الاصل ومختومة بختم الدولة .

ج) صورة ايجال الاوراق المقدمة لمكتب تنسيق القبول للجامعات والمعاهد سنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٨/٧ .

الاسباب

أولاً : يطعن المدعى بصفته على القرار السلبي بفتحان الجهة الادارية عن قبول ابنته باحدى الكليات ، حسب اولوية الرغبة المقدمة من ابنته وهى : كلية الطب البشرى ، أو طب الاسنان ، أو الصيدلة ، بالرغم من قبول غيرها بكلية الطب البشرى ممن يقل مجموع درجاتهم عنها على غير سند من القانون اللهم الا بسبب الاستثناءات غير المشروعة حيث قبلت كلية الطب البشرى بالزقازيق مجموع احدى ٣٥٢ درجة بالنسبة للحالات العالمة ، ومجموع ٣٣٢٥ درجة بالنسبة لاصحاب الاستثناءات غير المشروعة .

وبذلك كان يتحتم على مكتب التنسيق ترشيح ابنة المدعى لكلية الطب البشرى باعتبار أن مجموعها ٣٤٥٥ كما سبققت الاشارة الى ذلك .

ثانياً : أن القرار المطعون عليه يتعرض مع مبدأ المساواة ، وتكافؤ الفرص بين المواطنين وهما المبدأين اللذين حرص الدستور عليهما وتأكيدهما في المادتين ٨ ، ٤٠ منه ، على سند من أن فرص التعليم للمواطنين يجب أن تكون واحدة وقائمة على أسس الكفاءة والمهبة وحدهما .

ثالثاً : أن من ثسأن القوانين واللوائح والقرارات الخلسة باستثناء بعض الفئات من شرط الحصول على المجموع الكلى للدرجات للاتحاق باحدى الكليات يترتب عليه الاضرار بالمستقبل الطبى لابناء الدولة الفتيين ، فضلاً عن اهدار المبادئ الدستورية والقانون الدستورى الذى يعتبر المصدر الاسمى للمشروعية وسيادة القانون ...

رابعاً : الثابت مما سبق بيقه أن علم الاى بقرار السلبي علما يقينياً شللاً لجميع عناصره واسبابه لم يتحقق الا عن طريق جريدة الاخبار فى ١٠/١/١٩٨٤ التى نشرت نتيجة القبول بالجامعات .

(م - هـ صيغ الدعوى)

خامسا : يبين للهيئة الموقرة ان القرار المطعون عليه مشوب ببلادة صحيحة في اصداره وهي من أهم أركان القرار الإداري ، كما انه مشوب بعيب مخالفة القانون لاسيما القانون الاسمي وهو الدستور ، كما انه مشوب بعيب الاتحراف بالسلطة لخروجه عن الهدف الذي حددته المشرع بالدستور .

وحيث ان المادة « ١٩ » من قانون تنظيم الجامعات الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ نصت على اختصاص المجلس الاعلى للجامعات في بعض المسائل التي يدخل ضمنها النظم والاحكام العامة المشتركة بين الجامعات ، وذلك المشتركة بين طلبتها ومعاهدها ، ومن اهم هذه المسائل في موضوعنا « شروط قبول الطلاب وتقدمهم ، فان الدعوى طبقا لصحيح القانون توجه الى السيد / وزير التعليم العالى ورئيس المجلس الاعلى للجامعات بصفتها .

وحيث ان المدعى بصفته يهدف بهذه الدعوى الى ايقال القرار السلبى المطعون عليه فيما تضمنه من عدم قبول ابنته بكلية الطب البشرى حسب رغبتها ، وطبقا لمجموعها الذى يسمح لها بذلك نظرا لتقدمه على اصحاب مجموعات المقبولين بكلية الطب البشرى بالترتيب من اصحاب الاستثناءات غير المشروعة والمخالفة للدستور .

وحيث انه يبين من ظاهر الاوراق ان اسباب الشك المستجمل والمتعلق بايقاف القرار تسانده اسباب الاستعجال والجبرية والمشروعية ، فضلا عن ان تفويت فرصة التحاق ابنة المدعى بكلية الطب البشرى يفوت عليها فرصة يتعذر تعادلكها في المستقبل .

وحيث ان محكمة القضاء الادارى - دائرة منازعات الافراد والهيئات قد اصدرت حكما بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٢ في الدعوى رقم ١٣٢٨ لسنة ٣٢٨ وغيرها من الدعاوى المماثلة ، حكما بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بتلك الدعوى المستشهد بها ، وذلك في شأن طلب الغاء القرار السلبى بشأن عدم قبول ابنة المدعى بصفته بكلية الطب البشرى ، او طب الاسنان ، او الصيدلة ، واحالة اوراق الدعوى الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم « ٤٩ » لسنة ١٩٧٢ الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم « ٨٠٩ » لسنة ١٩٧٥ والبند

«ب» من الفقرة (الثالثة) من المادة «١٢٣» من القانون رقم «٢٣٢» لسنة ١٩٥٩ في شأن

ومن هنا يبين لعدالة المحكمة أن تلك الحالة بطليقة نلبا لموضوع الدعوى المائلة ...

ثالثا

يلتمس المدعى بصفته وليا عن ابنته « الحكم بطليقاته المشروعة » وهي :

أولا : قبول الدعوى شكلا .

ثانيا : إيقاف القرار السلبي المطمون عليه فيما تضمنه من عدم قبول ابنة المدعى بكلية الطب البشرى على سند من الاسيلب الواردة بهذه المرفضة .

ثالثا : إلغاء القرار السلبي المطمون عليه ، وما يترتب على ذلك من آثار وسائر الحقوق الأخرى للمدعى بصفته .

مع الزام الجهة الادارية بالمصروغلت ومقابل اتماع المحلابة .

دكتور / خبيس السيد اسماعيل
المحامي بالتقضى

ملاحظة :

قضت المحكمة بأحتية المدعية فى الالتحاق بكلية الطب البشرى فى هذه القضية التى تمنا بالرافعة تمها عن المدعية .

**(ثانياً) « الصيغ المتعلقة بدعوى التعميـض الناتجة
عن المسؤولية الإدارية »**

تمهيد :

**(١) عرض لاهم القواعد القانونية المتعلقة بدعوى
التعميـض الناتجة عن المسؤولية الإدارية**

(أولا) أصبح مجلس الدولة مختصا بهيئة قضاء ادارى بطلبت التعميـض
الناتجة عن مختلف اسباب المسؤولية وليس فقط بسبب اصدار قرار
ادارى غير مشروع .

وبناء على ذلك يختص مجلس الدولة بطلبت التعميـض عن الانعـمال
المادية ، وكذلك عن الاضرار الناشئة عن الآلات والمباني ونحوها اذا كانت
الحراسة القانونية تنمقد للإدارة ، فتكون الإدارة مسؤولة عن الاشراف
والرعاية .

ولهذا فإن المسؤولية عن الخطأ المرتقى التى تدخل فى مضمون
العلاقة الإدارية ، وطلبت التعميـض عنها هى التى تعتبر من المنزوعات
الإدارية ، وذلك نظرا لأن الأخطاء تكون منسوبة للمرفق العلم وتعتبر
صادرة عنه .

أما الخطأ الشخصى فلا يدخل فى مضمونها لأن هذا الخطأ ينسب
للموظف أو العليل ويصدر منه بصفة شخصية ، ولذلك فإن المنزوعة التى
تنتج عنه وتدور بسببه تكيف بأنها منزوعة شخصية وليست بمنزوعة إدارية ،
فتختص بها المحاكم العادية .

وجدير بالملاحظة أنه اذا رجع المـضـرور دعواه بشأن مسؤولية
الإدارة عن أخطاء العليل أو الموظف باعتباره تابعا لها (طبقا لحكم المادة ١٧٤
من القانون المـدنى) ، فإن هذه المنزوعة تصبح إدارية أيضا ، وترفع أمام
محكم مجلس الدولة ، فتتضى محكم المجلس ضد الجهة الإدارية بالتعميـض
عن الخطأ المرتقى ، أو عن مسؤوليتها على أسس مسؤولية المتنوع عن
أعمال تابعة ، ولكن لا يجوز اختصام العليل بمفرده أمام القضاء
الإدارى للحكم بمسؤوليته عن أخطائه الشخصية إنما ترفع الدعوى
الى المحاكم العادية .

ويلاحظ أنه يمكن تطبيق قواعد الارتباط بين الدعيين اذا توافرت الشروط
القانونية اللازمة لذلك الارتباط (١) .

(١) دكتور مصطفى كمال وصفي - (المرجع السابق) - ص ٩٨ ، ٩٩ .

(ثانيا) : حالة الزام الجهة الادارية والموظف المسئول بالتمويض
بسبب عدم تنفيذ احكام القضاء الادارى :

يترتب على عدم تنفيذ الموظف المختص احكام القضاء الادارى مسئوليته
مع الادارة عن تعويض الضرر بشأن الامتناع عن تنفيذ الحكم ، وذلك استنادا
الى المادة (١٤) من الدستور التى تقدر « ان الوظائف العامة تكليفا للقائمين
بها لخدمة الشعب » .

وكذلك فقد قضت محكمة القضاء الادارى بحكمها الصادر فى سنة ١٩٥٠
، وبإدانة ذلك حيث تقول :

« ان امتناع الوزير عن تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة قانونية لبدا
اساسى واصل من الاصول القانونية ، تليه ، الطقائنة العامة ، وتقضى به
ضرورة استقرار الحقوق والروابط الاجتماعية استقرارا ثابتا ، لذك تعتبر
المخالفة القانونية فى هذه الحالة خطرة وجسية لما تنطوى عليه من خروج
سافر على القوانين فهى عمل غير مشروع يعاقب عليه قانونا ، ومن ثم وجب
اعتبار خطأ الوزير شخصيا يستوجب مسئوليته عن التمويض المطالب
به » (١) .

وفى هذه الحالة ينور التساؤل المتعلق بكيفية توزيع عبء المسؤولية
بين الموظف المسئول والادارة .

للإجابة على ذلك التساؤل يرى الفقه ان أساس مسئولية الادارة هو
الغرم بالفرم ، فمن يستفيد من نشاط معين يجب ان يتحمل مخاطره ،
ولما كانت الادارة لا تسأل نهائيا الا عن الاخطاء التى يرتكبها الموظفون
وهم يستهدفون الصالح العام ، فان مسئوليتها تعد أساسها فى ان استغلتها
من نشاط هؤلاء الموظفين يجب ان يقلله تحميلها عبء الاضرار الناجمة عن
هذا النشاط ، والتى تعد من مستزمات أو مخاطر أى عمل .

اما مسئولية الموظف أو الممثل فتبنى على أساس الخطأ وتختلف باختلاف
طبيعة الخطأ الذى يتحمل عبئه » . (٢)

-
- (١) محكمة القضاء الادارى : الدعوى ٨٨ - ٣٣ - ١٩٥٠/٦/٢٩
س٢ - ٢٠٢ - ص٩٥٦ .
(٢) دكتور حسنى سعد عبد الواحد - مرجع سابق - ص ٦٠١ ، ٦٠٢ .

(ثالثاً) تقدير التعويض :

ويمكن أن يكون التعويض نقدياً ، أو عينياً ، أو ادبياً ، فالتعويض النقدي يتمثل في إلزام المسئول بدفع مبلغ من المال ، أما التعويض العيني فيختلف فيه موقف القضاء المدني عن موقف القضاء الإداري ، فالقضاء المدني يحكم بالتعويض العيني في حالة انقضاء المسؤولية العقدية أو التقصيرية ، ويتمثل التعويض العيني في إعادة المال المتفول إلى حاله عن طريق أداء بعض الأعمال .

لما بالنسبة للقضاء الإداري فهناك بعض الصعوبات للحكم بالتعويض العيني وذلك على سبيل من إلزام الإدارة بالتقييم بعمل مما يمس استقلالها في مواجهة القضاء هو أمر غير جائز .

غير أن البعض يرى ترك هذه المسألة للقاضي الذي يقرر كل حالة بظروفها حرصاً على استمرار سير المرافق العامة سيراً منتظماً بضطرراً ، بحيث إذا كان من شأن الحكم بالتعويض العيني المسلس بسير المرافق العامة فإنه يضمن على القاضي أن يحجم عنه .
فالمسألة إذن تترك لتقدير القاضي طبقاً للملايسات الصحيحة والتي يقدرها بقدرها .

لما التعويض الأدبي فهو ذلك التعويض غير النقدي الذي يعتبر الحكم به بمثابة ترضيه للمضروب لمجرد أحساسه بأنه قد أنصف (١) .

ومن الحالات العملية التي تعرض بالفعل أسلم القضاء الإداري أنه إذا امتنعت الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من هذا القضاء بالفناء قرار إداري معين فيها تضمنه من تخطي المدعي لدرجة أعلى أو وظيفة أعلى ، فالتعويض الأدبي هنا يتمثل في تراجع جهة الإدارة عن موقفها ، وتنفيذ الحكم بترقية المدعي الصادر له في هذا الخصوص ، وفي هذا تكون ترقيته المالية أو الأدبية بمثابة تعويض أدبي بديل عن التعويض المادي ، وقد يكون ذلك من الأمور التي ترضيه بدرجة تزيل عنه الفين الذي كل يعاقبه .

ويعد سرد هذه القواعد القانونية نعرض صيغتين مختلفتين من صيغ التعويض وهما :

- ١ - صيغة طلب تعويض عن مسئولية الإدارة بإصدار قرار مخالف للقانون الحق بالمدعى ضرراً مادياً وأدبياً .
- ٢ - صيغة طلب تعويض عن مسئولية الإدارة وتلجيمها نتيجة الابتناع عن تنفيذ حكم صادر من القضاء الإداري .

(١) دكتور / سعاد الشرفاوي : « المسئولية الإدارية » - مرجع سابق -

ص ٢٥١ وما بعدها .

(١) صيغة دعوى بطلب تعويض لاحد الضباط نتيجة صدور قرار ادارى باحالته الى الاحتياط ثم احالته الى المعاش (قبل الفصل فى الدعوى الجنائية التى قضى فيها ببراءته) وقد ألغت المحكمة الادارية القرارين :

السيد الاستاذ المستشار /
مقدمه السيد / ضابط الشرطة بوزارة الداخلية بصفته مدعيا
ومحله المختار مكتب الاستاذ / المحلى والكلفن برقم
شارع بحينة

مقدم

السيد / وزير الداخلية بصفته
ويعلن بهيئة قضائيا الدولة بجميع التحرير - قسم تهر النيل
محافطة القاهرة .

الموضوع

اولا : اقدم المدعى الدعوى رقم لسنة ق بايداع
عريضتها تلم كتاب المحكمة الادارية لوزارة الداخلية (طبقا للمستوى
الوظيفى الذى كلن يشغله فى هذا التاريخ وهو (ملازم اول) حيث قيسدت
بحدولها العلم برقم لسنة ق طلقا الحكم بما يلى :

١ - بصفة مستعجلة باستمرار صرف راتبه من تاريخ احالته للمعاش حتى
عودته الى عمله .

٢ - بلفاء القرار الصادر باحالته للاحتياط والفساء القرار رقم
لسنة ١٩ الصادر بلفاء خدمته واحالته للمعاش .

٣ - الزام الجهة الادارية بالمرونة .

ثانيا : بتاريخ حكمت المحكمة الادارية لوزارة الداخلية بلفاء
القرارين وما يترتب على ذلك من آثار .

ثالثا : اعيد المدعى للخدمة . ظلم من عدم صرف راتبه الذى حرم منه
من تاريخ احالته للاحتياط حتى عودته للخدمة ، غير ان الوزارة رفضت الاستجابة
الى تطلبه .

اسباب الدعوى

اولا : يبين مما سبق ان المحكمة الادارية الفت قرارى الاحالة للاحتياط وانهاء الختمة على سند من مخالفة هذين القرارين للقانون ، وكن على الادارة ان تتحمل مخاطر تصرفها في انتهاء خدمة المدعى في وقت غير لائق ، فضلا عن اصدارها قرارات مشوية بالاتتماد ، لانها لم تحل على اى سبب من الاسباب ، وبررت بالصالح العام وهو هدف وليس سبب حسبا جاء باسباب الحكم الذى جاء في صالح المدعى .

ثانيا : حيث ان مسؤولية الادارة عن قراراتها الادارية المخالفة للقانون والمشوية بسوء استعمال السلطة لا تنسب الى العمل غير المشروع كمصدر من مصادر الالتزام ، وانما الى القانون مباشرة باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية ، وليست اعمالا قانونية فلا تسقط مسؤولية الادارة عنها بثلاث سنوآت من قبيل التسليم المقرر في دعوى العمل غير المشروع وانما تسقط بالتقادم الطويل ، ولذلك فان حق المدعى ما زال قائما في التعويض عما اسببه من اضرار مادية واجبية نتيجة خطأ الادارة وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر .

(حكم المحكمة الادارية العليا في الدعويين ٦٧٥ و ٧٩٧ جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)

النتيجة

يلتمس الطلب الحكم بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع الزام الجهة المدعى عليها بأن تدفع للطلب مبلغ مائة جنيها مصريا على سبيل التعويض المؤقت ، مع الزامها بالمصروفات ومقابل اتماع الحماية ... وحفظ كانة الحقوق الاخرى للمدعى .

وكيل الطلب
دكتور / شيمس السيد اسماعيل
المحلى
بالمحكمة الادارية العليا

ملاحظة :

هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا وقد وقفنا الى الفاء قرار احالة الضابط الى الاحتياط ، وقرار انتهاء خدمته ، وما زالت دعوى التعويض متداولة حتى كتابة هذه الصيغة . وجاء تقرير القوض لصالح موكلنا .

(٢) صيغة دعوى طلب تعويض لاحد المدعين عن مسئولية الإدارة في الامتناع عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الإدارى .

مكتبه السيد / المصرى الجنسية والموظف بـ
والقيم بـ وحله المختار مكتب الاستاذ / المحلى
بالنقض والسكّثن

فد

السيد / وزير بصفتها
ويعلن بهيئة قضائيا الدولة بجميع التحرير - قسم قصر النيل
محافظة القاهرة .

الموضوع

أولا : يتناول الموضوع في أن محكمة القضاء الإدارى « دائمة
التسوية » أصدرت الحكم في الدعوى لسنة ق ويقضى :
« بتعويض المدعى بمبلغ وتقدره جنبها » « وقد أضيفت لقيمة
التعويض مبلغ قيمة مصروفات قضائية طبقا لأمر التقدير الصادر
من الاستاذ رئيس المحكمة .

ثانيا : تأتت هيئة قضايا الدولة بإعلان الجهة المدعى عليها بالصورة
التنفيذية للحكم ، وبعد ذلك تقدم الطالب بالمستندات الرسمية الى مدير
الشئون القانونية بالوزارة بعد وصولها صورة الحكم المشمول بالصيغة
التنفيذية ، الا أنها أمرت على عدم التنفيذ وذلك بوضع شتى العراقيل
إلهم الطالب لعدم تنفيذ الحكم حيث أقيمت إشكالا في التنفيذ أملم القضاء
المستعمل « المادى » بالرغم من علمها أنه غير مختص باختصاص ولائها
بنظر الاشكال ، وبالرغم من علمها بأن الحكم الصادر من محكمة القضاء
الإدارى بمجلس الدولة لا يوقف تنفيذه الا اذا أمرت بذلك دائرة فحص
الطعون ، وفي ذلك تنص المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ على ما يلى :

**« لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم
الطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك » .**

ثالثا : وبالرغم من صدور الحكم بعدم الاختصاص الولائى من القضاء
المستعمل ، فقد أمرت الإدارة على عدم تنفيذ الحكم موضوع الدعوى الماثلة .

رابعا : ان تصرف الإدارة على هذا النحو يربط مسئوليتها المدنية ، فضلا عن مسئوليتها الجنائية طبقا للمادة (١٢٣) عقوبات ، وقد وجه الطالب جهة الإدارة الى ذلك بتظلمه من قرارها السلبي بعدم التنفيذ الا انها التفتت عن هذا التظلم ..

ينشاء على ما تقدم

فلن اصرار الإدارة على الامتناع عن تنفيذ الحكم على النحو السابق ، يربط مسئولية الموظف المختص ، فضلا عن مسئولية الوزير باعتباره مسئولاً عن أعمال تلميذه وذلك استنادا الى احكام القضاء الإداري وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

« ان امتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي نهائي حائزا حجبة الشيء المقتضى ، وواجب النفاذ طبقا لقانون مجلس الدولة هو مخالفة قانونية صارخة تستوجب مسئولية الحكومة عن التعويض وذلك لانه لا يمكن بحكومة بلد متحضر ان تمتنع عن تنفيذ الاحكام النهائية بغير وجه قانوني لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من اشاعة الفوضى وفقدان الثقة في سيادة القانون » .

(محكمة القضاء الإداري في ٢٩ يوفية سنة ١٩٥٠ - السنة الرابعة رقم ٣٠٢ - ٩٠٥) .

وفي حكم آخر تقول المحكمة بمناسبة امتناع احد الوزراء عن تنفيذ احد احكامها ما يلي :

« ان ذات الفعل او الترك قد يكون خطأ شخصيا وخطأ مصلحيا في الوقت ذاته اذ يعد الخطأ الشخصي متى وقع من الموظف أثناء تدايته وظيفته او بمناسبة تدايته دليلا على خطأ مصلحيا تسال عنه الحكومة لاهمالها الرقابة والاشراف على موظفيها . وعلى ذلك ليس في القانون ما يمنع من قيام مسئولية الحكومة عن خطئها المصلحي المستقل بجانب مسئولية الموظف عن خطئه الشخصي ولا يمنع ايضا طلاب التعويض من ان يجمع بين هاتين المسئوليتين مما في قضية واحدة » .

(محكمة القضاء الإداري - في القضية ٨٨ لسنة ٢ في - جلسة ١٩٥٠/٦/٢٩ - ص ٤ - ٤ - في ٢٠٢ - ص ٩٥٦) .

الحكم

يلتمس الطالب الحكم بطلباته المشروعة وهي :

اولا : قبول دعوى التعويض شكلا .

ثانيا : الحكم للطالب بتعويض مؤقت قدره (١٠١) جنيه عن الخطأ المرفقى للوزير وعن المسؤولية الشخصية لتابعه « مدير الشؤون القانونية » على سند من الاحكام سالفه اليه .

نظرا لتوافر اسباب الخطأ المرفقى والشخصى سالف اليه ،
والضرر الادبى والمادى الذى لحق بالطالب من جراء الاضرار على
عدم تنفيذ الحكم ، وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر .

وكيل الطالب
د . / هيبس السيد
المحلى بالتقاض

ملاحظة :

هذه الدعوى بوشرت بمعرفة المؤلف وما زالت متداولة أمام هيئة المفوضين

الباب الثاني

اجراءات وصيغ الطعون امام المحاكم التأديبية على قرارات الجزاءات التأديبية
ونماذج مختارة من الاحكام

ويشتمل الباب على فصلين وهما :

الفصل الاول

الاجراءات والاحكام العامة في اقلية الدعوى التأديبية في ظل قانون مجلس الدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

واجراءات تحريك الدعوى بمعرفة النيابة الادارية ، او بناء على طلب الجهاز
المركزي للمحاسبات

نعرض ما يلي :

اولا - الاحكام العامة في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ م .

ثانيا - تحريك الدعوى بمعرفة النيابة الادارية .

ثالثا - الاحالة للمحكمة التأديبية بطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات .

رابعا - عدم تطبيق المادة (١٢) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ على الطوائف المنصوص عليها بالمادة الاولى من القانون رقم ١٩
لسنة ١٩٥٩ م .

خامسا - الاجراءات المتعلقة بالوقوف الاحتياطي وصرف المرتب للعامل
الموقوف .

سادسا - نماذج من الصيغ المتعلقة بالاجراءات مع تمهيد لموضوع
الابقاف وصرف المرتب - وهي :

١ - صيغة ايداع النيابة الادارية لقرار الاحالة والاتهلم بسـكرتارية
المحكمة التأديبية .

٢ - صيغة طلب يقدم من احدى شركات القطاع العلم لابقاف عضو
اللجنة النقابية بالشركة .

٣ - صيفة طلب يقدم من الادارة الى المحكمة التأديبية للنظر في امسح
صرف نصف المرتب الموقوف .

٤ - صيفة طلب يقدم من الادارة الى المحكمة التأديبية لد الإيقاف بمد
نهلية الثلاثة اشهر .

٥ - صيفة القرار الصادر من المحكمة التأديبية لصرف نصف مرتب
الموقوف .

ونبين ذلك على النحو التالي :

(أولا) : الاحكام العامة في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (١) .

تقلم الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بايداع اوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم ككتاب المحكمة المختصة ، ويجب ان يتضمن القرار المذكور ببسائنا بأسماء العاملين وفتنتهم والمخلفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية الواجبة لتطبيق .

وتنظر الدعوى في جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هذه الاوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديدها خلال الميعاد المذكور على ان يقوم قلم كتاب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق .

ويكون الاعلان في محل اقامة المعلن اليه ، او في محل عمله بخطيب موصى عليه بصحوب بعلم وصول .

ويتم اعلان افراد القوات المسلحة ومن في حكمهم — ممن يسرى في شأنهم احكام هذا القانون — بنسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة
(مادة « ٢٤ ») .

وتعمل المحكمة التأديبية في القضايا التى تحال اليها على وجه السرعة وعلى الوزراء والرؤساء المختصين موااة المحكمة بما تطلبه من بيانات أو ملفات او اوراق لازمة لتفصل في الدعوى خلال اسبوع من تاريخ الطلب .

لا يجوز تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرة لذات السبب على الا تجاوز فترة التأجيل اسبوعين .

وتصدر المحكمة حكمها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ احالة الدعوى اليها
(مادة « ٢٥ ») .

وللمحكمة استجواب العليل المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العليلين

(١) يعتبر تشكيل المحكمة التأديبية من النظام العام ، فيجوز التمسك بما قد يشوبه من عيوب في أية حالة تكون عليها الدعوى ، وللمحكمة أن تفسر هذه العيوب من تلقاء نفسها ، فإذا صدر حكمها رغم عدم سلامة تشكيلها كان حكمها باطلا ، ويجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا ، وكذلك الوضع بالنسبة لتشكيل مجالس التأديب .

(يراجع حكم محكمة القضاء الادارى في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٧ س ١١

من ٢٢٤ بند ١٥٥)

وغيرهم، ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف التمين ويسرى على الشهود
مما يتعلق بمتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة ، أو شهادة الزور
الاحكام المقررة لذلك فتقونا وتحرر المحكمة محضرا بما يقع من الشاهد وتحيله
الى النيابة العامة اذا رأت في الامر جريمة .

وإذا كان الشاهد من المملكين الذين تختص المحاكم التاديبية بمحاكمتهم
وتحلف عن الحضور بعد تأجيل الدعوى وإخطاره بالجلسة المحددة مرة أخرى
أو امتنع من أداء الشهادة ، جاز للمحكمة أن تحكم عليه بإذار ، أو الخصم من
المقرب مدة لا تجاوز شهرين . (مادة « ٣٦ ») .

وللعامل المقدم الى المحكمة التاديبية أن يحضر جلسات المحاكمة أو أن
يوكل عنه محليا ، وبه أن يبدى دفاعه كتابه أو شفاهه وللمحكمة أن تقرر
حضوره شخصيا . (مادة « ٣٧ ») .

وتتم جميع الاخطارات والاعلانات بالنسبة للدعوى المنظورة أمام المحاكم
التاديبية بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٢٤) . (مادة « ٣٨ ») .

وإذا رأت المحكمة أن الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو غيرها من
الوقائع التي تضمنها التحقيق تكون جريمة جنائية أحالتها الى النيابة العامة
للتصرف فيها وفصلت في الدعوى التاديبية .

ومع ذلك إذا كان الحكم في دعوى تاديبية يتوقف على نتيجة الفصل في
دعوى جنائية وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل في الثانية . ولا يمنع وقف
الدعوى من استمرار وقف العامل .

وعلى النيابة الادارية تعجيل نظر الدعوى بمجرد زوال الوقف (مادة « ٣٩ »)

وتفصل المحكمة في الواقعة التي وردت بقرار الإحالة ، ومع ذلك يجوز
للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الادارية التصدي لوقائع
لم ترد في قرار الإحالة والحكم فيها إذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الاوراق ،
وبشرط أن تمنح العامل أجلا مناسباً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك .
(مادة « ٤٠ ») .

وللمحكمة أن تقيم الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة أمامها
إذا ثبت لديها أسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم
أجلا مناسباً لتحضير دفاعهم إذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى الى دائرة أخرى
بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة . (مادة « ٤١ ») .

ومع مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظم العاملين بالقطاع العام ،
يعمل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة

ن قانون 'مجلس بالقواعد والجراءات والموايد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولا - من البلب 'الاول من هذا القانون - أى قانون المجلس - عدا الاحكام المتعلقة بهينة مفوضى النولة . (مادة « ٢ ») (٢) .

ولا يجوز تأجيل النطق بالحكم اكثر من مرة ، وتصدر الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء . (مادة « ٣ ») .

وشرحا لما تقدم نبين ما يلى :

١ - ان اول ما تتصدى له المحكمة التأديبية هو الفصل في الوثائق الواردة بقرار 'الاحالة ، ولا تتقدم المحكمة بالوصف القانونى الوارد بقرار ، كما يجوز للمحكمة في جميع الاحوال ان تأمر بضبط الشاهد واحضاره عملا بحكم الفقرة 'الاخيرة من المادة (٢٧) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ ، فلا محل للوصول بان هذه المادة الغيت بموجب المادة (٣٦) من قانون المجلس ، لان المادتين غير متعارضتين ، وللمحكمة ان تستعين بأراء الخبراء ، ونها الحق في رفض طلب تدب خبير اذا لم يكن لذلك مقتضى (٣) .

٢ - للمحكمة التأديبية ان تستخلص تضاؤها من ملف الدعوى وغير ذلك من مستندات وعناصر وقرائن طالما كان ذلك لازما وسلخا ويتلحا .

٣ - وللمحكمة ان تتصدى لوثائق لم ترد بقرار الاحالة طبقا لصحيح المادة (٤٠) من قانون المجلس ، ويشترط لاعمال هذا النص ان تكون عناصر المخالفة ثابتة في الاوراق وأن يمنح المابل اجلا مناسبا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك ، كما يحق للمحكمة اقلية الدعوى على علمين من غير من قدموا للمحاكمة طبقا للمادة (٤١) من قانون المجلس حسبما سبق بيانه .

(٢١) جاء بالفصل الثالث - أولا من البلب الاول من قانون المجلس ما يلى .
مادة ٢٤ - « ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى الطعون فيه في الجريدة الرسمية او في الفشرات التى تصدرها المصلحة المعنية او اعلان صاحب الشأن به » -
وجدير بالاحاطة ان الميعاد يتقطع بالتظلم ويجب ان يبيت في التظلم قبيل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه . واذا صدر القرار بالرفض وجب ان يكون مسببا ، ويعتبر مضى ستين يوما دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

(٢٣) المحكمة الادارية العليا في ١١/٢٥/١٩٦٧ - في الدعوى ١٧٦ لسنة

اق .

(م - ٦ صيغ الدعوى)

ويشترط لذلك ما يلي :

(أ) أن يكون ذلك الأمر بمنزلة دعوى منظورة أمام المحكمة التأديبية ، وأن تكون الدعوى متفرعة عن هذه الدعوى ، فلا يجوز تقديم أشخاص عن مخالفت لا تتصل بالدعوى المنظورة أمام المحكمة .

(ب) أن تكون المحكمة في مجال مباشرة سلطتها التأديبية وليسست في مجال مباشرة سلطتها التقييمية .

(ج) أن تقوم لدى المحكمة أسباب جديدة تقتضى ممارسة هذه السلطة التأديبية .

(د) أن يمنح العلل أجلا مناسباً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك .

(هـ) أن تحال الدعوى برمتها الى دائرة أخرى بقرار من رئيس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة .

و يجدر بالاحاطة ان قرار المحكمة في هذا الشأن هو بمثابة احالة للمحكمة التأديبية عن غير طريق النيلة الادارية ، ولكنها تقوم بمباشرة الادعاء ، وطبقا للقواعد العلة تعتبر الدعوى مقبلة من تاريخ الحكم بالاحالة .

وبهذه المناسبة نحيل القارئ الى الكتاب الاول فيما يخص بوقف الدعوى التأديبية وسقوطها ، اما انقضاء الدعوى التأديبية فيكون لوفاة المخالف ولا يسرى هذا الحكم بالنسبة لباقي المذنبين معه الى المحكمة التأديبية .

(ثانيا) تحريك الدعوى بمعرفة النيابة الادارية :

يتم ذلك في الصور التالية :

(الصورة الاولى) : تطلب الجهة الادارية من النيابة الادارية اقلية الدعوى التأديبية بناء على تحقيق تكون قد أجرته بنفسها :

وفي هذه الصورة تلتزم النيابة الادارية بمباشرة الدعوى ، ولها استيفاء التحقيق أو اعادته الى الجهة الادارية اذا رأت سببا لذلك ، استنادا الى نص المادة « ٢٣ » من القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص باللائحة الداخلية للنسبة الادارية والمحكم التأديبية . (٤) وطبقا للمادة « ٦٩ » من التعليمات العامة بتنظيم العمل الفني بالنيابة الادارية .

ويتعين مواجهة المخلف بها هو بنسب اليه بالدلة التي تؤيد المخلفة وذلك لبدء ما يكون لديه من أوجه دفاع جديدة وتحقيقها .

»
(الصورة الثانية) :

اذا رأت النيابة الادارية في تحقيق قامت بلجرائه حفظ الاوراق ، أو ان المخلفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب بمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما ، ولكن جهة الادارة تخلفها في ذلك وترى تقديم العمل الى المحكمة التأديبية ، ففي هذه الحالة تعلق الاوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى امام المحكمة التأديبية المختصة (طبقا لدرجة الموظف حسبما سبق بيانه) وتلتزم النيابة الادارية بذلك ايا كانت الاعتبارات وذلك عملا بأحكام المادة « ١٢ » من قانون النيابة الادارية . (٥)

وفي هذه الصورة تشير النيابة الادارية الى المدة سلفة الذكر في مواد القيد والاتهام .

(٤) تنص المادة (٢٢) من اللائحة الداخلية للنسبة الادارية والمحكم التأديبية على ما يلي :

« اذا طلبت الجهة الادارية بناء على تحقيق أجرته ، اقلية الدعوى التأديبية جاز للنسبة الادارية ان تستوى التحقيق اذا رأت وجها لذلك » .

(٥) تنص المادة (١٢) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ اتملق بالنسبة الادارية والمحكمات التأديبية على ما يلي :

« اذا رأت النيابة الادارية حفظ الاوراق أو ان المخلفة تستوجب توقيع جزاء أشد من الجزاءات التي تلك الجهة الادارية تقيمها أحالت الاوراق اليها » .

ومع ذلك فللنيابة الادارية ان تعيل الاوراق الى المحكمة التأديبية المختصة اذا رأت ببرا لذلك .

=

في اوضاع المعنى بالتحقيق مع «عالمين بالقطاع العام :

بالنسبة للعاملين بالقطاع العام والخاضعين للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يراعى أعمال ما نصت عليه المادة «٨٥» من هذا القانون (٦) . وكل قرار يخالف هذه المادة يعتبر باطلا بسبب مخالفة القانون .

= وفي جميع الاحوال تخطر الجهة الادارية التي يتبعها العامل بالاحالة .
وعلى اجهزة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها بنتيجة التحقيق ان تصدر قرارا بالحفظ او بتوقيع الجزاء .
فاذا رأت الجهة الادارية تقديم العامل الى المحكمة التأديبية اعادت الأوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة .
ويجب على الجهة الادارية ان تخطر النيابة الادارية بنتيجة تصرفها في الأوراق خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدور قرار الجهة الادارية » .

٣ - نص المادة (٨٥) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام على ما يلي :

« اذا رأى مجلس الادارة او رئيس المجلس ان المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب توقيع جزاء الاحالة الى المعاش او الفصل من الخدمة تمن تبيل احالة العامل الى المحكمة التأديبية ، عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتي :

- ١ - مدير مديرية العمل المختص أو من يندبه
 - ٢ - ممثل للعامل تختاره اللجنة النقابية أو النقابة العامة اذا لم توجد اللجنة النقابية
 - ٣ - ممثل الشركة
- وتتولى اللجنة المشار اليها بحث كل حالة تعرض عليها وإبلاغ رايها فيها لمجلس الادارة او رئيس المجلس حسب الاحوال وذلك في ميعاد لا يجاوز اسبوعا من تاريخ احالة الأوراق اليها وللجنة في سبيل اداء مهمتها سماع اقوال العامل والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى الاطلاع عليها ويجب عليها ان تحرر محضرا تثبت فيه ما اتخفته من اجراءات وما سمعته من اقوال ورأى كل عضو من اعضائها الثلاثة مسيبا . وتودع صورة من هذا المحضر بملف العامل وتسلم صورة أخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية ومجلس الادارة او النقابة الفرعية او النقابة العامة حسب الاحوال .

وكل قرار يصدر بفصل أحد العاملين خلافا لاحكام هذه المادة يكون باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر .

مع العلم بأن التحقيق مع شاغلي الوظائف العليا بشركات القطاع العام يكون أصلا بمعرفة النيابة الإدارية وبناء على طلب رئيس مجلس الإدارة ، كما يحق مع رئيس مجلس إدارة الشركة إذا ما وجد سببا لذلك بمعرفة النيابة الإدارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة وذلك طبقا للفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٨٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - (٧)

* * *

(ثالثا) الإحاطة للمحاكمة التأديبية بطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات :

سبق أن بينا أن الجهاز المركزى للمحاسبات يمارس سلطة تقييية بالنسبة للمخالفات المالية طبقا لنص المادة (الثالثة عشر) من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (٨) .

٧ - نص المادة (٨٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام على ما يلى :

«يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن جميع انواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق ، والجهة المختصة بالتحقيق مع المصلين مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له .

وللمحقق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من يجرى معه التحقيق الاستماع الى الشهود والإطلاع على السجلات والأوراق التي يرى شأنها في التحقيق وإجراء المعينة .

ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الإدارة .

وأما بالنسبة لرئيس مجلس إدارة الشركة فيكون التحقيق معه بمصرفه النيابة الإدارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة .

٨ - نص المادة (١٢) من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ما يلى :

« يخطر رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية والمثل إليها في المادة السابقة .

ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة بمباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية .

ولرئيس الجهاز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف للمحكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية .

وتعد الخمسة عشر يوما التي تشير اليها المادة (١٣) من القانون ١١٧ من المواعيد التنظيمية التي لا اثر لها الا بالحس والحفز على اتخاذ الاجراء وذلك على سند من حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في الدعوى ٢٢٨٧ لسنة السادسة القضائية ، غير ان الميعاد بالنسبة لرئيس الجهاز يعد من المواعيد الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الدعوى التأديبية وتحصن الجزاء الموقع على العاقل بطريقة تلقائية ، وذلك على سند من الاحكام المستقرة للمحكمة الادارية العليا .

ويلاحظ ان الميعاد لا يسرى في حق الجهاز الا من تاريخ ورود ما يطلبه من استيفاءات وبشرط ان يتم طلب الاستيفاء خلال الخمسة عشر يوما (٩) .

(المحكمة الادارية العليا في ٦ يناير سنة ١٩٦٢ الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ٦ ق) .

ويعد العاقل محالا للمحكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهاز المركزي للمحسبات اقامة الدعوى التأديبية .

(رابعا) : عدم تطبيق المادة (١٢) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على الطوائف المنصوص عليها بالمادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ :

من اهم ما تعذر الاشارة اليه ان المادة الاولى من القانون رقم (١٩) الصادر بقرار رئيس الجمهورية في ١٥ يناير سنة ١٩٥٦ قد خلت من الاشارة الى تطبيق

(٩) تعد الخمسة عشر يوما التي تشير اليها المادة (١٣) من القانون ١١٧ من المواعيد التنظيمية التي لا اثر لها الا بالحس على اتخاذ الاجراء ، وذلك على سند من حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في الدعوى ٢٢٨٧ لسنة ٦ ق ، غير ان الميعاد بالنسبة لرئيس الجهاز يعد من المواعيد الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الدعوى التأديبية وتحصن الجزاء الموقع على العاقل ، وذلك على سند من الاحكام المستقرة في احكام المحكمة الادارية العليا ناليمصاد لا يسرى في حق الجهاز الا من تاريخ ورود ما يطلبه من استيفاءات وبشرط ان يتم طلب الاستيفاء خلال الخمسة عشر يوما . (المحكمة الادارية العليا في ٦ يناير ١٩٦٢ الدعوى رقم ١٥٠ س ٦ ق) .

المادة (١٣) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على الطوائف المنصوص عليها
في القانون المذكور .

وبمطالعة هذه المادة نجد انها تنص على ما يلي :

مع عدم الاخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة وفحص
الشكاوى والتحقيق تسري احكام المواد من (٣) الى (١١) ، (١٧) من القانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه (١٠) .

تهديد لموضوع الايقاف وصرف نصف المرتب الموقوف صرفه .

قبل عرض الصبغ المطلقة بالايقاف وصرف نصف المرتب نرى من المفيد
التهييد لها بالموضع القائم في قانون النيابة الادارية ، ومجلس الدولة ، وقوانين
المعلمين . وذلك نظرا لما لهذا الموضوع من اهمية كبيرة في الحياة العملية .
ونبين ذلك على النحو التالي :

(١٠) المادة الاولى من القانون ١٩ : مع عدم الاخلال بحق الجهة التي يتبعها
الموظف في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسري احكام المواد من (٣) الى
(١١) و (١٤) و (١٧) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ - موظفي المؤسسات والهيئات العامة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات
العامة المشار اليها من تطبيق احكام هذا القانون .

٢ - موظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدتها قرار
من رئيس الجمهورية .

٣ - موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة او المؤسسات والهيئات
العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ / من رأسمالها او تضمن لها حدا أدنى من
الارباح .

ويلاحظ ان رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات لا يملك تقديم المعلمين
بالجهات الواردة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ الى المحكمة التأديبية وفقا
لاحكام المادة ١٣ من القانون ١١٧ ، (مع ملاحظة ان المؤسسات العامة تد
الفيت حسبما سبق بيانه) .

غير اننا نرى ان عدم ذكر المادة (١٣) بالقانون ١٩ قد يكون غير مقصود
من المشرع ، ومع كل فلا اجتهاد مع صراحة النصوص .

(أولا) الوضع في قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ :

نص المادة العاشرة من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ على ما يلي :

« لمير النيابة الإدارية أو أحد الوكلاء العاملين أن يطلب وقف الموظف عن أعمال وظيفته إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك .

ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص ، فإذا لم يوافق الرئيس المختص على وقف الموظف ، وجب عليه إبلاغ مدير النيابة الإدارية بمبررات إمتناعه وذلك خلال اسبوع من طلبه . ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن ثلاثة أشهر إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

ويتربط على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه ما لم تقرر المحكمة صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة الى أن تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بمرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه » .

(ثانيا) الوضع القائم في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ :

نص المادة السادسة عشر من هذا القانون على ما يلي :

« يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا » .

وبلاحظ أن المقصود بالمحكمة هو المحكمة التأديبية ، والمقصود بالأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة ، هم الطوائف الثابت ببتهم بالمادة الخمسة عشر من قانون المجلس (١١) .

(١١) نص المادة (١٥) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

على ما يلي :

« تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من :

(أولا) العاملين المنعنين بالجهات الإدارية للدولة في وزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات وبالشركات التي تضم لها الحكومة هـذا أدنى من الأرباح .

(ثانيا) أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة

= ١٩٦٢

(ثالثا) الوضع في قانون العاملين بالدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ :

نص المادة (٨٢) من قانون العاملين بالدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« للسلطة المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف المسائل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الامر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او عدم صرف البقي من أجره فإذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوما من تاريخ رفع الامر اليها فإذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الاجر كاملا فإذا برىء العامل او حفظ التحقيق معه او جوزى بجزاء الانذار او الخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز خمسة ايام صرف اليه ما يكون قد اوقف صرفه من أجره فان جوزى بجزاء أشد تقرر السلطة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الاجر الموقوف صرفه ، فان جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز ان يسترد منه في هذه الحالة ما سبق أن صرف له من اجر » .

(رابعا) الوضع في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العاملين بالقطاع العام :

نص المادة السادسة والثمانين من هذا القانون على ما يلي :

« لرئيس مجلس الإدارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق وله أن يوقف

== (ثالثا) العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا .
كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المتوصى عليها في التبينين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة » .

وجاء بالبندين (تسعا) و (ثالث عشر) من المادة العاشرة ما يلي :
(تسعا) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .
(ثالث عشر) الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

المعامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة لمدة التي تحددها . ويرتب على وقف المعامل عن عمله وقف صرف نصف الاجر ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الامر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او عدم صرف الباقي من اجره فاذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية ان تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الامر اليها فاذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الاجر كاملاً . فاذا برىء المعامل او حفظ التحقيق معه او جوزى بجزاء الانذار او الخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز خمسة ايام صرف اليه ما يكون قد اوقف صرفه من اجره فان جوزى بجزاء اشد تقرر الجهة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الاجر الموقوف صرفه .

فان جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يسترد منه ما قد يكون سبق صرفه له من اجر .

وبالنسبة لاعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية واعضاء مجلس الادارة المنتخبين يكون وقفهم عن العمل بقرار من السلطة القضائية المختصة ، وتسرى في شأنهم الاحكام المتقدمة الخاصة بمدة الوقف عن العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الاجر .

وبالنسبة لرئيس مجلس ادارة الشركة واعضاء الادارة المعيّنين يكون وقفهم عن العمل بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة وتسرى في شأنهم الاحكام المتقدمة الخاصة بمدة الوقف عن العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الاجر » .

*** ومن اهم ما يجب الاشارة اليه انه طبقاً للقواعد الملزمة فان اللاحق من هذه النصوص ينسخ السابق في حالة وجود التعارض بينهما .

*** وبالنسبة للمبلين بالقطاع العام او الذين يطبق في شأنهم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيترق في شأنهم بين اعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية ، واعضاء مجالس الادارة المنتخبين ، فلا يجوز وقفهم الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

****** وجدير بالاحاطة أيضا انه طبقا للمبادئ التي اقرتها المحكمة الادارية العليا فان قرار الايقاف اذا صدر من غير مختص فانه يمكن للمختص الذي يملك سلطة اصدار القرار أن يقوم باقراره (١٢) .

****** وطبقا لحكم هذه المحكمة فان التفويض في التصرف في التحقيق يستتبع بالضرورة التفويض في الايقاف عن العمل (١٣) .

(خامسا) شروط وقف العمل عن العمل احتياطيا .

يشترط شرطان لوقف العمل احتياطيا وهما :

١ - أن يكون هناك تحقيق يجرى مع العمل .

٢ - أن يكون اتخاذ قرار ايقاف العمل احتياطيا عن العمل من الامور التي تقتضيها مصلحة التحقيق .

وقد بينت المحكمة الادارية العليا ضرورة توافر الشرطين التاليين وهما (١٤)

(الشرط الاول) وجود تحقيق قائم بالعمل .

(الشرط الثاني) أن تقتضى مصلحة التحقيق ذلك .

والهدف من هذين الشرطين هو ابعاد العمل المحال الى التحقيق عن مجال تأثيره او تلاعبه بالاوراق والمستندات اللازمة للتحقيق .

وتبدأ الاجراءات المتعلقة بعرض امر نصف مرتب العمل الموقوف على المحكمة التأديبية المختصة بخطاب موجه من جهة الادارة الموقفة للعمل الى الوكيل العام الاول للنيلبة الادارية (ادارة الدعوى التأديبية) .

ويوضح بهذا الخطاب موجز لما هو منسوب للعمل الموقوف ومبررات ايقافه ، ثم ينتهى الخطاب بطلب عرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة في الميعاد القانوني للنظر في امر صرف نصف المرتب الموقوف - واعادة الجهة الادارية الطالبة بما يتم في ذلك .

(١٢) حكم المحكمة الادارية العليا في ١٩٥٩/٦/٦ في القضية رقم ٨٥٠

س ٤ في .

(١٣) المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٥/٦/٢٠ في القضية ٧١١ س ٦ في .

(١٤) المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٦/١١/١٣ في الطعن ٢٤٧ لسنة ٩٩

ويمكن لجهة الإدارة أن تضيف إلى الطلب السابق طلب عرض الأمر على المحكمة لمسد الإيقاف بعد نهائية الثلاثة أشهر — ويمكن لجهة الإدارة كذلك، أن ترفق بالطلب مذكرة شارحة للموضوع ، ويتعين عليها في جميع الأحوال إرفاق صورة رسمية من قرار الإيقاف .

وبورود هذا الطلب ومرافقه إلى النيابة الإدارية « إدارة الدعوى التأديبية » يؤشر عليه بما يلي :

« بقيد طلب بت في أمر نصف المرتب الموقوف ويودع سكرتارية المحكمة لتحديد أقرب جلسة لنظره » .

وفور ذلك تقوم إدارة الدعوى التأديبية بإيداع الطلب ومرافقه بحلقة مستندات بسكرتارية المحكمة المختصة ، ويقولى السكرتير المختص عرض الأمر على المحكمة ، لتحديد أقرب جلسة لنظر الطلب حيث يتم الفصل فيه بعد سماع رأى ممثل النيابة الإدارية أقوال العلل الموقوف .

ونعرض فيما يلي الصيغ المتعلقة بهذا الموضوع :

(سادسا) نماذج من الصيغ المتعلقة بالإجراءات التأديبية الصحيحة :

*** صيغة ايداع مستندات الدعوى المقامة من النيابة الادارية
بسكرتارية المحكمة التأديبية (١) :

نمهيذ :

بعد النيابة الادارية التى تبشر الادعاء امام المحكمة التأديبية قرار الاحالة ،
وتفريز الانهام . وتودع ملف التحقيق بسكرتارية المحكمة التأديبية ويكون الايداع
بمقتضى محضر رسمى من نسختين ويتم الايداع بموجب الصيغة التالية :

مجلس الدولة
المحكمة التأديبية

« محضر ايداع »

فى القضية المتيدة بسجلات المحكمة برقم لسنة ق والمقيدة
بالجدول العلم للنيابة الادارية برقم لسنة ق .

والمقامة من

النيابة الادارية بصفتها ممثلة الادعاء

(١) تراجع الفقرة الاخيرة من المادة ٨٧ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨
والتي تنص على أن :

« يعتبر الملل محالا للمحكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهة الادارية او
الجهز المركزى للمحاسبة من النيابة الادارية لاقلة الدعوى التأديبية » .
وكذلك طبقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة ٩٠ من القانون رقم ٨ لسنة
١٩٧٨ بنظم العاملين بقطاع العلم والتي تنص على أن : « يعتبر الملل
محالا للمحكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهة الادارية او الجهمز المركزى
للمحاسبة من النيابة الادارية اقلة الدعوى التأديبية » .

ونحن نرى أن هناك فرق بين الاحالة للمحكمة ، والاحالة الى التحقيق
فلاحالة للمحكمة تمنى طبقا للنصوص المشار اليها « اقلة الدعوى التأديبية »
أما الاحالة للتحقيق فتعنى احالة الملل ختريف للذنب الادارى للتحقيق معه
سواء بمعرفة الشئون القانونية ، او بمعرفة النيابة الادارية . فمرحلة الاحالة
الى التحقيق تسبق اذا مرحلة الاحالة للمحكمة .

فـد

المدعى عليه العلل بالدرجة بوظيفة بمجموعة
الوظائف

ويثبت ما يلى :

انه فى يوم الساعة
حضر الى سكرتيرة السيد /
وقام بإيداع المستندات التالية :

رقم مسلسل	بيان المستند	عدد الصور المرفقة
١	قرار الاحالة الى المحاكمة	صور
٢	مذكرة الانهـلم	صور
٣	حفظـة مستندات	صور

نقط لا غير بخلاف الصور المشار اليها .

الصيغة الثانية :

صيغة طلب مقدم من احدى شركات القطاع العام لايقاب عضو اللجنة
النقابية بالشركة (١) .

الشركة

.....
.....

السيد الاستاذ /

نظرا لان المطلوب ايقظه هو السيد /
عضو باللجنة النقابية بالشركة ، وينمقد الاختصاص بوقفه للحكمة التأديبية
طبقا لنص المادة (٥/٨٦) من قانون نظم العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ .

لذلك

لنمبس الشركة عرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة للموافقة على
ايقاب :

النسب / والشاغل ني عضو اللجنة النقابية
بالشركة ، مع صرف نصف مرتبه .

وتفضلوا
رئيس مجلس الإدارة
.....

(١) اذا كلن العامل الموقوف من الطوائف التي تختص المحكمة التأديبية
بوقفها ابتداء ، وهم اعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية ، واعضاء
مجلس الادارة المنتخبين فان الذي يعرض على المحكمة التأديبية هو قرار
وقفهم ابتداء .

وفي ذلك تنص المادة (٥/٨٦) سلفة البيان على ما يلي :
« وبالنسبة لاعضاء مجلس الادارة المنتخبين يكون وقفهم عن العمل
بقرار من السلطة القضائية المختصة ، وتسر في شأنهم الاحكام المتقدمة
الخاصة بحد الوقت عن العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف
الاجر » .

أما بالنسبة لرئيس مجلس اداة الشركة واعضاء مجلس الادارة
المعينين ، يكون وقفهم عن العمل كما سبق ان بينا بقرار من رئيس الجمعية
المعموية لشركة ، وتسر في شأنهم الاحكام المتعلقة بحد الوقت وصرف
المرتتب .

الصيغة الثالثة :

(أولا) : (٢) : صيغة طلب مقدم من جهة الادارة الى المحكمة التأديبية المختصة بالنظر في امر طلب مد الإيقاف بعد نهاية الثلاثة اشهر :

الجهة الادارية

.....

.....

السيد الاستاذ /
نلتبس اتخاذ الاجراءات القانونية لعرض الامر على المحكمة التأديبية
المختصة في اليعاد القانوني في امر مد الإيقاف بعد نهاية الثلاثة اشهر التي
تنتهى في ... / ... / ١٩ ..

وتفضلوا بقبول

برفقت :

توقيع

.....

(١) يتم عرض قرار مد الإيقاف على المحكمة التأديبية المختصة بذات
الاجراءات التي اشرفنا عليها في مجال النظر في امر صرف نصف المرتب الموقوف .
ويلاحظ انه اذا ما قضت المحكمة التأديبية بمد الإيقاف فانها لا تنقيد
بمد الثلاثة اشهر وانما لها ان تقدر المدة اللازمة حسبما تقتضيه مصلحة
التحقيق او المحاكمة التأديبية وظروف الحال .
(المحكمة الادارية العليا في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٩ في الدعوى رقم ٩٧
سرق) .

ومن اهم ما يجدر بنا التنبيه اليه ان بطلان القرار الصادر بالوقف ابتداء
لا يسلب المحكمة التأديبية اختصاصها بالبت في امر مده ، مثلما لم يسلبها
اختصاصها بالبت في نصف مرتب الموقوف ، وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية
المعينة .

« ان اختصاص المحكمة التأديبية بمد مدة وقف الموظف وتقرير صرف الباقي
من مرتبه عن مدة الوقف برده الى حكم القانون الذي لم يتعد اختصاصها في =

الصيغة الرابعة :

(أولاً) : (١) : صيغة طلب مقدم من جهة الإدارة الى المحكمة التأديبية المختصة للنظر في أمر صرف نصف مرتب الموقوف .

الجهة الادارية

.....

.....

السيد الأستاذ /
نلتبس اتخاذ الإجراءات القانونية لعرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة في الميعاد القانوني في أمر صرف نصف المرتب الموقوف صرته . (١)

وتفضلوا بقبول

مرغفات :

توقيع

.....

(١) يلاحظ أن بعض الجهات الادارية ترفق بالطلب مذكرة شارحة للموضوع بينما تكتفي جهات اخرى بشرح الموضوع في ذات الطلب غير انه يجب في كل الاحوال ارفاق صورة رسمية من قرار الايقاف

ويورود هذا الطلب ومرغفته يؤشر مدير ادارة الدعوى التأديبية على هذا الطلب بالفاشير التالي :

✳ يقيد طلب بت في أمر نصف مرتب الموقوف .

✳ يودع سكرتارية المحكمة لتحديد اقرب جلسة لنظره .

التوقيع

.....

وبور ذلك تقوم ادارة الدعوى التأديبية بإيداع الطلب ومرغفته في حافظة مستندات بسكرتارية المحكمة المختصة ، ويتم الإيداع بمحضر ايداع وفق نموذج معين ويتولى السكرتير المختص مرض الامر على رئيس المحكمة لتحديد اقرب جلسة لنظر الطلب حيث يتم الفصل فيه بعد سماع أي مثل النتيجة الادارية ، وأحوال الملل الموقوف . =

• • • • •
• • • • •
• • • • •
• • • • •
• • • • •

= ويلاحظ أن بعض رؤساء المحاكم يفصلون في الطلب في غير جلسة رسمية على أساس أن اختصاصهم في هذا الشأن ولائي وليس قضائي - وفي بعض الأحيان لا يدعى العليل الموقوف لحضور الجلسة ، ويكون ذلك في الحالات التي لا تسمح فيها مهلة العرض بذلك .

ويلاحظ أن رؤساء المحاكم التأديبية ما زالوا يفصلون في هذه الطلبات وهدمهم على أساس النص الوارد بالمادة (١٦) من قانون مجلس الدولة التي تقول « يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف أو مد وقف الإشتغال المشمل اليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا » وذلك يتناقض مع نصوص قوانين العامين بالدولة ، والتقاطع العلم حيث أوجبت عرض الأمر على المحكمة التأديبية المختصة ، ونحن نرى الأخذ بقوانين العامين لأنها تعتبر معجلة للبلاد (١٦) لأنها الأحدث .

وأننا نرى أن حضور العليل جلسة الفصل في الطلب من الإجراءات التي اعتبرتها المحكمة الإدارية العليا جوهرية ، ويترتب على اغفال حضوره بطلان القرار الصادر بالحرمان من المرتب ، وذلك على سند من أن الحرمان من المرتب عن مدة الوقف وإن لم يعتبر جزاء تأديبيا إلا أنه ينطوي على معنى الجزاء .

ولذلك نرى أنه يعمين أن تتخذ إجراءات البت فيه في مواجهة العليل المحال إلى المحكمة التأديبية ، وإن عدم إخطاره لحضور الجلسة للدفاع عن نفسه يعتبر اغفالا للضوابط الجوهرية في التأديب مما يربط بطلان القرار .

(المحكمة الإدارية العليا في أول مايو سنة ١٩٦٥ - الدعوى رقم ١٧٤٩ من ٧٧) .

وتتبع المحاكم التأديبية سلطة تقديرية في الفصل في طلبات صرف نصف المرتب الموقوف حيث توازن بريرات الإيقاف والحالة المالية للموظف طبقا لما سبق لنا الإشارة إليه بمسدد هذا الموضوع .

الفصل الثاني

الإجراءات وصيغ مختارة من الطعون في قرارات الجزاءات أمام المحاكم التأديبية
مع عرض أحكام مختارة

ويقع في بطنين وهما :

المبحث الأول

صيغ الطعون أمام المحاكم التأديبية

نعرض ما يلي :

(١) صيغة طعن في قرار مجلس تأديب الجامعة يقضى بفصل طالب للفش
في الامتحان (بالمخالفة لنظام تأديب الطلاب) .

(٢) صيغة طعن في قرار إيقاف أحد المعلمين عن العمل (دون أن
تقتضى مصلحة التحقيق ذلك) .

(٣) صيغة طعن في قرار تأديب عضو لجنة نقابية (مشغوب
بمخالفة القانون) .

(٤) صيغة طعن في قرار تأديبي لمعلم محل إلى المحاكم الجنائية (دون
الترص بنتيجة التحقيق الجنائي) .

(٥) صيغة طعن في قرار تأديبي (دون مراعاة حيدة المحقق) .

(٦) صيغة طعن في قرار جزاء تأديبي مقنع .

(٧) صيغة طعن في قرار تأديبي يتضمن تكرار الجزاء عن الاتهام الواحد .

ونعرض ذلك فيما يلي :

الصفة الاولى :

صفة طعن في قرار مجلس تاديب الجامعة والذي يقضى بفصل طالب للفش في الامتحان (بالخالفة لنظام تاديب الطلاب) :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة
مقعه لسيادتكم الطالب بكلية الحقوق والحري
الجنسية والمقيم برقم بشارع بمدينة وموطنه
المختار مكتب الاستاذ / المحلى بـ

مقدم

السيد الاستاذ رئيس جامعة مدعى عليه بصفته
ويعلم بقرع عمله بالجامعة والكل بـ

الواقعات

تلخص الواقعات موضوع القضية فيما يلى :

(١) ككن الطالب المذكور يؤدى الامتحان في سلة تقون العمل في
/ / ١٩ واثناء ذلك ادعى عليه اهد المرأتين بالفش اثناء تادية
الامتحان ، ناحيل الى عضوة بالشئون الققونية وهرت محضراً بلواقعة
نقى فيه الطالب الواقعة ، واثبت عنوانسه املها بصفة رسمية
بالمنوان التالى :

« شارع : بمدينة قنا »

وكرم الطالب بعد ذلك من اداء الامتحان في بقية المواد وهى سلة
مواد من مواد الامتحان ، ولم يكن للطالب مواد متظفة .

(٢) صدر قرار ادارى من مجلس تاديب كلية الحقوق ببنى سويف والتابعة
لجامعة القاهرة في / / ١٩ بفصل الطالب من الجامعة .

(٣) عنيدا علم الطالب علما يقينا في اول فبراير سنة ١٩٨٧ بقرار مجلس
التاديب الذى قضى بفصله من الجامعة ، تقسم بتظلم الى رئيس لجامعة
القاهرة من قرار فصله من الجامعة في / / ١٩٨٧ ، (وذلك لان فرع
كلية الحقوق ببنى سويف تابع لجامعة القاهرة) وسبب عدم علمه اليقينى بقرار
الفصل بانه يرجع الى خطأ الادارة في اعلانه على غير العنوان الذى اثبت في
الحضر سلف الذكر ، حيث اعلن خطأ على العنوان التالى :

« رقم شلوع بمدينة (بيا) منزل السيد / »
وهو العنوان الذي كان يقام فيه اثناء الدراسة فقط ليتكمن من مواصلة
الدراسة لقريه من كلية الحقوق ببني سويف وذلك لعدم تمكنه من الحصول
على مسكن بمحافظة بني سويف بالجار معقول .

(٤) قيد التظلم المقدم من الطالب بسجل رئيس الجامعة برقم
٢ في / / ١٩ / وحول لثائب رئيس الجامعة برقم
في / / ١٩ ، ثم سلم التظلم الى الاستاذة /
مندوب كلية الحقوق في / / ١٩ م .

(٥) حلول الطالب معرنة ما تم في تظلمه بترده على الجامعة عدة
مرات وفي كل مرة كان يقال له ان الموضوع قيد البحث . ولم يخطر بنتيجة
البحث المزعوم .

اسباب الطعن

السبب الاول

بطلان محضر التحقيق والاخلال بضمانات الدفاع
نبين ذلك على النحو التالي :

(١) ان محضر التحقيق الذي اجري مع الطالب تم بمعرنة عضوة
الشنون القانونية ولم يتم بمعرنة عضو هيئة تدريس ينتدب لهذا الغرض
كالمفهوم من نص المادة ١٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات
والتي تنص على ما يلي :

« لا توقع عقوبة من المقبولات الواردة في البند الخامس وما بعده من
المادة (١٢٦) الا بعد التحقيق مع الطالب كتابة وسام اقواله فيما هو منسوب
اليه فالذا لم يحضر في الموعد المحدد للتحقيق سقط حقه في سماع اقواله
ويتولى التحقيق من ينتدبه عيب الكلية .

ولا يجوز لعضو هيئة التدريس المنتدب للتحقيق مع الطالب ان يكون عضوا
في مجلس التأديب :

(٢) لم يحال الطالب الى لجنة تحقيق قبل اخلاله الى مجلس التأديب « ولم
تتاح له حضوره لسبب بطلان اعلانه لحضور المحكمة وابداء دفاعه » .

(٣) انه وان كانت الالاهة خلفت من النص على وجوب اجراء تحقيق

ابتدائي قبل الاحالة الى مجلس التدقيق الا ان ذلك ابرا واجبا ، وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٦ ما يلي :

« انه ولئن كانت لائحة النظام الدراسي والتدبير لطلاب الجامعة قد خلت من النص على وجوب اجراء تحقيق ابتدائي مع المتهم بالغش قبل احالته الى مجلس التدقيق الا ان عميد الكلية وقد اشر الى احالة الطالب الى لجنة التحقيق يكون قد علق الاحالة الى لجنة التحقيق على النتيجة التي يسفر عنها التحقيق الذي امر به ورتب للطلاب بذلك حقا في ذلك الشأن بتمكينه من ابداء دفاعه في هذه المرحلة التأديبية ، الامر الذي يتيح له اظهار براءته بما يجنبه المحاكمة التأديبية » .

(٤) المحضر الذي اجرتة عضوة الشئون القنوية بطل لاخلاله بضمانات الدفاع لانها لم تساله الا عن اسمه وعنوانه وسلمت تسليما مطلقا بحضور ضبط الواقعة الذي يطعن عليه الطالب بالتفتيش ، فضلا عن ان المحكمة التفتت عن اثبت دفاعه او الاستماع الى شهود النفي ، بالاضافة الى ان عضوة الشئون القنوية غير مختصة بالتحقيق مع الطالب طبقا للمنفاد من المادة (١٢٨) سلفة البين .

السبب الثاني

بطلان قرار مجلس التدقيق لعدم اعلان الطلاب اعلانا قانونيا على عنوانه الصحيح مما يترتب عليه عيب شكلي في اجراءات المحاكمة

ان الهدف من الاعلان الصحيح هو توفير الضمانات الاساسية للمحال الى المحاكمة التأديبية ليدافع عن نفسه ، وذلك بالحقنه علما بالخالفات المنسوبة اليه ، وتاريخ الجلسة المحددة للمحاكمة لتكفيه من المشول ايلم المحاكمة مستعدا بكل ما يملك من اسناد ومستندات ليدفع الاتهام عن نفسه ، وان مخالفة ذلك الامر يخل بعملية جوهرية للطاعن ويجعل القرار التأديبي مشويا بعيب شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه .

(اراجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ الصادر بجلسة ١٢/٢٧/١٩٧٥ ، منشور بمجموعة السنة ٢١ ، والسنة ١٣ ، معد رقم ٥ ، وكذلك الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٨ ق بجلسة ١٨/١٢/١٩٨٢ غير منشور ، وكذلك حكمها الصادر في الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٦ ق بجلسة ١١/١٧/١٩٨٤ - غير منشور) .

السبب الثالث

القرار الطمئن مخالف للقانون ومشوباً بالخلو في تقدير الجزاء

القرار الطمئن مخالف للقانون ونكتفى بما سبق بيانه في هذا الشأن ، كما أنه مشوب بالخلو في تقدير الجزاء وسنن في القسوة ، وذلك على سند من أن المجلس طبق أقصى العقوبات الواردة بالمادة (١٢٦) من اللائحة التنفيذية لتنظيم الجامعات دون مراعاة التدرج في العقوبة لا سيما وأن الشك يكتنف الواتعة من كل الجوانب .

وبهذه المناسبة فلن التدرج بالمادة (١٢٦) هو على النحو التالي :

« العقوبات التأديبية هي »

- ١ — التنبيه شفاهة او كتابة .
- ٢ — الاستذار .
- ٣ — الحرمان من بعض الخدمات الطلابية .
- ٤ — الحرمان من حضور دروس احد المقررات لمدة لا تجاوز شهرا .
- ٥ — الفصل من الكلية لمدة لا تجاوز شهرا .
- ٦ — الحرمان من الامتحان في مقرر او اكثر .
- ٧ — وقف قيد الطالب لدرجة الماجستير او الدكتوراه لمدة لا تجاوز شهرين او لمدة فصل دراسي .
- ٨ — الغاء الامتحان الطالب في مقرر او اكثر .
- ٩ — الفصل من الكلية لمدة لا تجاوز فصلا دراسيا .
- ١٠ — الحرمان من الامتحان في فصل دراسي واحد او اكثر .
- ١١ — حرمان الطالب من القيد للماجستير او الدكتوراه مدة فصل دراسي او اكثر .
- ١٢ — الفصل من الكلية لمدة تزيد على فصل دراسي .
- ١٣ — الفصل النهائي من الجامعة ويبلغ قرار الفصل الى الجامعات الاخرى ويترتب عليه عدم صلاحية الطالب للقيد او التقدم الى الامتحانات في جامعة جمهورية مصر العربية .

ويجوز الامر باعلان القرار الصادر بالمعقوبة التأديبية داخل الكلية ويجب ابلاغ القرار الى ولى أمر الطالب .
وتحفظ القرارات الصادرة بالمعقوبات التأديبية عدا التنبيه الشفوى في ملف الطالب .

ولمجلس الجامعة ان يعيد النظر في القرار الصادر بالفصل النهائي بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ صدور القرار » .

المسبب الرابع

القرار الطعن مشوب بالاعتماد لتهم اركانته

وذلك على سند مما يلى :

- (أ) لم يحل القرار على سبب صحيح لتكرار الطاعن التهمة المسندة اليه .
- (ب) القرار لم يصانف محلا مشروعا .
- (ج) القرار يفقر الى ركن الارادة الصحيحة .
- وغير ذلك من الاسباب التى سيبيدها الطاعن خلال جلسات المرافعة .

للك

لتنسى بعد تحضير الدعوى الحكم بما يلى :

(أولا) : قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) : ايقاف تنفيذ القرار المظنون عليه والرقم فى / / ١٩ والصادر من مجلس تأديب طلاب كلية الحقوق جامعة وكل ما يترتب على ذلك من آثار ، نظرا لتوافر حالة الاستمجال من حيث المشروعية ، والجدية ، وتعذر امر لا يمكن تداركه .

(ثالثا) : إلغاء القرار المظنون عليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .
وحفظ كافة الحقوق الأخرى للدعى مع الزام جهة الادارة بالمصروفات ومقابلات عمل المحلة . (١)

وكيل الطاعن

.....

(١) ملاحظة : بوشرت هذه الدعوى بمعرفة المؤلف ومتداولة ولم يصدر الحكم فى شأتها حتى الآن .

الصيغة الثانية :

صيغة طعن في قرار إيقاف أحد العاملين عن العمل دون ان تقتضى مصلحة التحقيق ذلك :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة التأديبية لـ
مقدمه لسيادتكم المصرى الجنسية والمقيم بـ
ومهنتم ووطنه المختل مكتب الاستاذ / المحلى
والكفن بـ

بسم

السيد / وزير بصفته
وبمثلن بداراة هيئة تضليا الدولة ببنى المجمع بيدان التحرير .

الواقعات

بتاريخ / / ١٩ تم المدير العام لـ مذكرة الى
السيد / رئيس جهل تضمنت وقائع لم تكن مستخلصة من تحقيقات
جارية ولم توصى المذكرة بلجراء تحقيقات ، ولم يكن هناك ما يدمو الى
ذلك ، حيث سبق له أجرى تحقيق ادارى مع المدعى وانتهى الى الحفظ وبراءة
المدعى مما نسب اليه براءة شللة ، ومع ذلك فعندما عرضت المذكرة على
الوزير قرر إيقاف المدعى عن عمله احتياطيا ببررا ذلك بطلب اعادة استطلاع
راى الشئون القانونية دون سبب يبرر ذلك مستندا استنادا خاطئا لنص
المادة (٨٢) من قانون العاملين بقدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ومخالفا لاحكام
المحكمة الادارية العليا التى قضت بضرورة توافر شرطين لإيقاف العليل وهما :

(١) وجود تحقيق قائم بالفعل .

٢ - ان تقتضى مصلحة التحقيق ذلك .

(حكم محكمة الادارية العليا فى ١٣/١١/١٩٦٦ فى الطعن ٢٤٧ لسنة ٢٩)
وقد عظم المدعى من هذا القرار البطل ولم تستجب جهة الادارة لتظلمه .

الحكم

يطلب المدعى الحكم بطليلته المشروعة وهى :

(١) قبول الطعن شكلا .

(٢) إيقاف القرار المطعون فيه .

(٣) إلغاء القرار المطعون فيه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

والزام المدعى عليه بالمصروفات مقبل اتملب المحللة .

وكيل الطامن

.....

الصيغة الثالثة :

صيغة طعن متعلق بقرار تاديبى ضد عضو من أعضاء مجلس
التشكيلات النقابية ، او عضو من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين .

السيد الاستاذ المستشار /

يتقدم بهذا الطلب السيد / عضو مجلس التشكيلات
النقابية ، او عضو مجلس الإدارة المنتخبين حسب موضوع الدعوى ،
والموظف بوظيفة والمصرى الجنسية والمسلم الديانة
ومحل المختار بـ

ضد

رئيس مجلس إدارة شركة

باعتبار الشخص الطبيعي الذى يمثل الشركة)

الواقعة

تمثل الواقعة نيا يلى :

١١، اصدر رئيس مجلس الإدارة قراره الطعن رقم فى
..... ويقضى بإيقاف الطاعن عن العمل بالمخالفة لنص الفقرة الخامسة
من المادة (٨٦) من قانون نظم العاملين بقطاع العلم والى تقضى بما يلى :
« وبالنسبة لاعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية واعضاء
مجلس الإدارة المنتخبين يكون وفهم عن العمل بقرار من السلطة القضائية
المختصة وتسرى فى شأنهم الاحكام المقدمة للخلصة بمدة الوقف عن
العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الاجر » .

(٢) بنى رئيس مجلس الإدارة قراره البطل بإيقاف الطاعن بالمخالفة
لحكم القانون بناء على تقرير مقدم من مدير مكتبه يتضمن وقائع لم تكن مستخلصة
استخلاصا صحيحا بن وقائع تنتجها فجاء القرار مخالفا للقانون والقانون
ويوصم الطاعن بارتكاب مخالفة ادارية ومالية غير محمولة على
اسباب صحيحة .

(٣) لم يتخذ رئيس مجلس الإدارة قرار الوقف بناء على وجود مخالفات
ادارية ومالية منسوبة للطاعن ، كما أساء تطبيق القانون بإبلاغ الجهاز
المركزى للمحليات لممارسة سلطته التعميمية بالمخالفة لحكم المادة الاولى
من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

الامسياب

تتبل اسبلب الطمن نلما ىلى :

السبب الاول

مخالفة القانون

خلف رئيس مجلس الادارة حكم الفقرة الخمسة من المادة (٨٦) حسبما سبق بيئته .

السبب الثاني

مخالفة احكام الاختصاص والخطأ في تطبيق القانون .

اخطأ رئيس مجلس الادارة في ابلاغ رئيس الجهاز المركزى للمحسبلات لاعمال سلطته التعميلية في احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية مخالفاً بذلك نص المادة الاولى في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والتي جاءت خلواً من تطبيق المادة ١٣ من قانون النيلية الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على الغللت المنصوص عليها بلك المادة .

لذلك

يرجى من عدالة الهيئة الموقرة الحكم بطلبنا وهي :

(اولا) قبول الطمن شكلا .

وفي الموضوع :

١ - ايقت قرار الايقت الصادر من رئيس مجلس الادارة برقم بشرايخ وقرار احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية بعمرفة الجهاز المركزى للمحسبلات والصادر برقم في وكل ما يترتب على ذلك من اثار . (١)

(٢) الفساء القرارين المشار اليهما وكل ما يترتب على ذلك من اثار .

(٣) الحكم للطاعن بتمويض مؤقت قدره ١٠١ جنيها لخطأ الادارة ولاساء استعمال السلطة وللضرر الذى لحق بالطاعن مع توافر رابطة السببية .

وكيل الطاعن

.....

المحلى

(١) مما تجدر الاشارة اليه أن الملل الموقوف بلك الطمن في قرار الايقت ان لم يتم على سبب يبرره (المحكمة الادارية العليا في ه مايو سنة ١٩٧٣ في الدعوى رقم ٨١١) لا عن انه بلك الطمن في قرار المحكمة التأديبية اذا ما وافقت على رد هذا الايقت المصيب . =

الصيغة الرابعة :

صيغة طعن في قرار تاديبي دون التبرص بنتيجة التحقيق الجنائي الذي
قضى ببراءة الطاعن - وطلب التعويض المؤقت للطاعن عن القرار التاديبي
المشوب بامساة استعمال السلطة .

السيد الاستاذ / رئيس المحكمة التاديبية لـ

بقدمه لسيادتكم المصري الجنسية والمقيم بـ
ومهنه ووطنه المختار مكتب الاستاذ / المحلى
والكائن بـ

ضد

السيد / وزير

الواقعات

وقعت ادارة النليعة لوزارة على الطاعن جزاء تاديبي
يقضى بـ مدعية انه تسبب في سرقة ملف يتملق باحد المناقصات
العلية بلرغم من احالة الموضوع الى النليبة العلية للتحقيق نيه

ويطلب الطاعن الفاء قرار الجزاء لبطلانه استنادا الى الاسباب التالية :

(اولا) : لاتحد الوصفين الجنائي والتاديبي في الجريمة المسندة الى
المائل ، وكن الامر يقتضى التبرص بحكم القضاء الجنائي .

(ثانيا) : للارتباط الوثيق بين الفصل في الدعويين .

(ثالثا) : كن على جهة الادارة ان تبرص بنتيجة التحقيق الجنائي
الذي يمكن في وجوده استكمالا للعناصر اللازمة للفصل في الموضوع من
الناحية التاديبية وحتى يستقر وجدانها عند الفصل في الدعوى التاديبية
على اسس سليم ، لا سيما وان المحكمة الجنائية اصدرت حكمها ببراءة
الطاعن لعدم صحة الاتهام المسند اليه ، وليس على اسس الشك في ثبوت
الاتهام .

بناء على ما تقدم

يتضح لعدالة المحكمة بطلان قرار الجزاء المطعون فيه استنادا الى
الاستبعاد والاسباب سلفة البيان .

وحيث ان الطاعن تظلم لجهة الادارة بطلب الفاء الجزاء دون ان تنصنه .

ونظراً
و
و
و
و
وحيث أنه

لذلك

يلتزم الطاعن :

(أولاً) : قبول الطعن شكلاً .

(ثانياً) : إلغاء قرار الجزاء المطعون عليه والرقم لسنة ١٩
والصادر في ١٩ / ٧ / ١٩٧٧ .

(ثالثاً) : الحكم على جهة الإدارة بتمويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه على
مسند من اساءة استعمال السلطة وتوابع الخطأ والضرر وعلاقة السببية .

مع إلزام الجهة المطعون عليها بالمصاريف ومتبلل اتعاب المحاماة .

وكيل الطاعن

.....

المحامي

الصيغة الخامسة :

صيغة طعن في قرار تلقيى دون مراعاة حيدة المحقق .

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة التأديبية له
مقدمه لسيادتكم المعرى الجنسية المقيم به
ومهنته وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحلى
والكائن به

ضمـد

السيد / وزير

الواقـصـات

تتمثل الواقعت موضوع الطعن فيما يلى :

(١) اتهم المدير العلم لادارة بالوزارة احد العللين تحت رئاسته بتأخير انجاز الاعمال المسندة اليه ، وبعد أن وجه له هذا الاتهام ، قام المدير بالتحقيق معه ، ثم اصدر قرارا بهجأته به خصبا من راتبه ، ثم احاله للشئون القانونية للتحقيق معه .
ويطلب الطاعن الفاء قرار الجزاء لبطلانه استنادا الى الاسباب التالية :

الاسـبـاب

(اولا) عدم مراعاة الحيدة في التحقيق لوجود خلافات بين المدير والطاعن وعدم اختصاص المدير بالتحقيق مع الطاعن .

(ثانيا) بطلان التحقيق لان المدير جعل من نفسه خصبا وحكما وكان عليه احالة الطاعن للشئون القانونية والترىس بفتيجة التحقيق قبل توقيع الجزاء ، ولان الشئون القانونية قررت بنتيجة التحقيق الذى اجرته مع الطاعن برامته بما نسب اليه .

(ثالثا) خلف المدير الضمفكات الاسلمية التى تقوم عليها اجراءات ونظم التأديب والتى تتبع لضمان السلامة والحيدة والاستقصاء للحقيقة لصالح هذه الحقيقة حسبما تقرره المحكمة الادارية العليا فى احكامها المستقرة ، واستنادا الى حكمها فى السنة السادسة ، حيث تقول :

(م - ٨ صيغ الدعوى)

« انه يجب ان يكون القرار انتائى مستندا الى بحقيقات روعيت فيها اجراءات اساسية اتبعت فيها وهماية حق الدفاع عن التهم تحقيقا للمدالة » .

بناء على ما تقدم

يتضح لمدالة المحكمة بطلان قرار الجزاء المطعون فيه استنادا الى اسباب ابطلان سالفة البيان ، وذلك فضلا على ان قرار الجزاء المطعون فيه لم يخل في صلبه اسبابه المؤدية اليه ، وبذلك خالف مصادر القرار احكام المحكمة الادارية العليا التي تشترط ضرورة تسبيب القرار التائى حتى تتمكن المحاكم في نطاق سلطتها الرقابية على مشروعية القرار وتبين ما يمكن ان يشوبه من اسباب قد تؤدى الى بطلانه ، لا سيما حالة الغلو في تفسير الجزاء .

(قضاء مفرد للمحكمة الادارية العليا) .

وحيث ان الطاعن تظلم الى جهة الادارة لالغاء هذا القرار دون جدوى .

اذلك

يلتمس الطاعن :

(اولا) : قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) الغاء قرار الجزاء المطعون عليه والرقيم لسنة ١٩ والصادر في / / ١٩ وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

مع الزام الجهة المطعون عليها بالمصاريف ومقابل اتملج المحلابة مع حفظ كبلل حقوق الطاعن الاخرى .

وكيل الطاعن

.....

الصيغة السادسة :

صيغة طعن في جزاء نادىي مقنع :

السيد الاستاذ المستشار رئيس محكمة
مقدمه لسيادتكم العايل بهيئة البريد ويشغل وظيفة
عضو الشئون القنونية بالادارة المركزية للشئون القنونية ، والمقيم برقم
..... بمدينة والمصرى الجنسية والمسلم الديانة ،
وموطنه المختار مكتب الاستاذ المحلى ، والكلن مكتبه برقم
بالقاهرة .

ضد

السيد / رئيس هيئة البريد

الواقعات

تتال الواقعت نميا يلى :

(١) يشغل المدمى وظيفة يلحث اول بمجموعة الوظائف القنونية بالهيئة ،
وتم تسكينه على هذه الوظيفة بموجب القرار الوزارى رقم
في / / ١٩ .

(٢) اصدر المظعون ضده قرارا اداريا بنقل المدمى الى مجموعة وظائف
التنبيه الادارية مع نقله من القاهرة الى اسسيوط .

(٣) الملابس وظروف الحال المحيطة بالموضوع تدل على ان النفس
مشوب بلساء استعمال السلطة وغير محمول على سبب صحيح او هدف
مشروع ، فلقرار الطمين استهدف نقل المدمى نقلا مكثيا ونوعيا بتمسد
ابماده عن حركة الترتيات التى نتت بمراقبة الشئون القنونية ، بهدف
انصاح الجال لترقية من هو احدث من المدمى فى الاقدمية ودرجة
الكلية .

الاسباب

(١) ينمى المدمى على القرار الطمين انه مشوب بخلفنة القانون
وامساءة استعمال السلطة فهو غير محمول على سبب صحيح او هدف
مشروع .

(٢) القرار الطمين مشوب بخالفه القانون لان قرار النقل صدر من لا يملك الحق في اصداره نظرا لان تسكين المدعى صدر بقرار وزاري ، فلا يحق سحب او الفسخ الا بمعرفة نفس السلطة التي اصدرته او السلطة الاعلى طبقا للبادئ النقونية الصحيحة .

(٣) القرار الطمين يعتبر قرارا معدوما لتهم اركقه حيث لم يحل على سبب صحيح ، او هدف مشروع او ارادة صحيحة كما لم يلائم محلا مشروعا .

(٤) يبين من الواقعة بطلان القرار الطمين لان مصدر القرار قد ابتدع نوعا من الجزاء التأديبي الذي لم ينص عليه القانون فهو يستر في الحقيقة جزاءا تأديبيا بقنما جديرا بالالاء .

ذلك

يلتمس الطامن بعد تحضير الدعوى الحكم بما يلي :

(أولا) قبول الطمن شكلا .

(ثانيا) ايقاف القرار الطمين رقم بتاريخ / / ١٩ وكل ما يترتب على ذلك من آثار (على سند من توافر الجدية والمشروعية وتعذر امر لا يمكن تداركه) .

(ثالثا) الغاء القرار المطعون عليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(رابعا) الحكم للمدعى بتمويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه مصري عما اصابه من ضرر مادي وادبي نتيجة لسبب خطأ الإدارة مع توافر رابطة السببية (١) .

وكيل الطامن

.....

(١) جدير الاشارة بما يلي :

قررت المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٩ في الطمن رقم ٧٤ لسنة ٢٢ قضائية والذي يقول :

« ان المحكم التأديبية تختص بالحكم في طلبات التتمويض عن القرارات التأديبية التي تختص بالفقها الا اذا منع ذلك نصا صريح في القانون » =

الصيغة السابعة :

صيغة طعن في قرار تاديبى يتضمن تكرار الجزاء عن الإتهام الواحد :

انسيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة

مقدمه لسيداتكم الملل بـ والمصرى الجنسية
والمسلم الديقة والمقيم بـ رقم بمدينة وموطنه
المختار مكتب الاستاذ / المحلى والكائن بـ

ضد

السيد / وزير مدعى عليه بصننه

الواقعات

تتمثل الواقعات فيها على :

- (١) اتهم المدعى بالتراخى في أداء عمله ، فقامت الادارة بمجراته
بعقوبة بموجب القرار رقم في / / ١٩ .
- (٢) عاد نفس الرئيس الى احالة المدعى الى النيابة الادارية للتحقيق
بعه عن نفس الواقعة التى جوزى عنها ودون تكرارها .
- (٣) اثبتت النيابة الادارية بنتيجة التحقيق الذى أجرته مع المدعى
تصره ، وطلبت من الجهة الرئيسية توقيع الجزاء المنسوب عليه .
- (٤) عاد نفس الرئيس المختص بتكرار توقيع الجزاء على المدعى بصدار
القرار المطعون عليه رقم في / / ١٩ عن نفس الاخطاء
السليق بجاراته عليها متفرعا بتنفيذ توصية النيابة الادارية .

الاسباب

تتمثل اسباب الطعن فيها على :

- (١) ينمى المدعى على قرار الجزاء الاخير انه صدر مخالفا
للقاتون (أى القاتون بمعناه الواسع وبمخالفة القواعد والاحكام المستقرة في
النظم التاديبية) .
- (٢) تقول المحكمة في حكمها الصادر في ديسمبر ١٩٦٣ في الطعن
رقم ١٢٣ للسنة السابعة القضائية ما على :

« لا يجوز محاكمة الموظف تأديبياً عن تهمة جوزى من أجلها إدارياً ، فالجزاء التأديبي الذي وقع عليه أولاً ، أياً كانت طبيعته يجب ما عساه مادام أنه قد وقع طبقاً للأوضاع القانونية الصحيحة » .

(ب) وفي حكم آخر صدر في ديسمبر سنة ١٩٥٧ في الطعن رقم ٦٨٦
للجنة الثالثة القضائية نقول المحكمة :

« إذا وقع جزاء على الموظف عن فعل ارتكبه ، فلا وجه بمعد ذلك لتكرار الجزاء عليه عن السلوك ذاته ، مادام هو ذات الجريمة التأديبية » .

الملك

نلتزم بعد تحفيز الدعوى الحكم بما يلي :

(أولاً) قبول الدعوى شكلاً .

(ثانياً) ايتلف القرار المطعون عليه رقم بتاريخ / / ١٩
وكل ما يترتب على ذلك من آثار على سند من توأمر الجدية والمشروعية ،
وتعذر أمر لا يمكن ندادركه .

(ثالثاً) إلغاء القرار المطعون عليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(رابعاً) الحكم للمدعى بتعويض مؤقت قدره ١٠١ ج.م عما أصابه من
ضرر نتيجة خطأ الإدارة وإساءة استعمال سلطتها ، وللضرر الذي لحق
بالمدعى مع توأمر رابطة السببية . (١)

وكيل الطاعن

.....

(١) قررت المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في ١٩٧٩/٤/٢٨ في
في الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٢ق : « إن المحاكم التأديبية تختص بالحكم في طلبات
التعويض عن القرارات الإدارية التي تختص بالمالها ، إلا إذا منع ذلك
بنص صريح في القانون » .

المبحث الثاني

نماذج مخفارة من الأحكام الصادر من المحاكم التأديبية

نعرض ما يلي :

- (١) نموذج لحكم صادر بإلغاء قرار تأديبي بوقف عمل عن العمل لمدة تزيد على ثلاثة أشهر وما يترتب على ذلك من آثار .
- (٢) نموذج حكم صادر بفصل عاملين متهمين بالتزوير مخلفات إدارية ومالية .

نموذج حكم صادر من المحكمة التأديبية في نطاق اختصاصها التأديبي الصادر بوقف الطاعن عن العمل لمدة تزيد على الثلاثة أشهر وما يترتب عليه من آثار

بسم الله الرحمن الرحيم

بإسم الشعب

المحكمة التأديبية بـ

باجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة يوم من سنة ١٤
الموافق / / ١٩

برئاسة السيد الاستاذ المستشار / المستشار المساعد بـ المجلس الدولة
رئيس المحكمة

وعضوية السيد الاستاذ /
والسيد الاستاذ / النائب بمجلس الدولة
وسكرتارية السيد / أمين سر المحكمة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن رقم لسنة ... ق

المقدم من :

ضد : شركة

الوقت :

بمرفضة مودعة تلم كلب المحكمة بتاريخ / / ١٩٨٨ أقدم
الطاعن هذا الطعن طالبا الحكم بإلغاء القرار رقم لسنة ١٩٨٨

فيما تضمنه من وقفه عن العمل مدة تزيد على الثلاثة اشهر اعتبارا من / / ١٩٨ واعلنته لعله بأجر كليل مع ما يترتب على ذلك من آثر .

وقال الطاعن شرحا لطمعه أنه بتأريخ / / ١٩٨ صدر الامر الادارى رقم بليقله مع آخرين عن العمل وتاريخ / / ١٩٨ صدر الامر الادارى رقم باستمرار وقفه عن العمل مع صرف نصف أجره واحلة الاوراق الى النبيلة العلية للتحقيق في واقعة عجز في كيلة من الاخشاب .

واضاف الطاعن أن الشركة حتى الآن لم تعرض أمر وقفه عن العمل على المحكمة التأديبية المختصة الامر الذي يجعل استمرار اعتقاله عن العمل أمرا مخالفا للقانون لا سيما وأن ما يتقاضاه من نصف راتبه لا يفي احتياجه الضرورية وخلص الطاعن الى ما تقدم من طلباته .

وحدد لنظر الطعن جلسة / / ١٩٨ حيث قدم الحاضر من الطاعن حافظة بمستنداته وتمت الشركة المظنون ضدها حافظة بمستنداتها وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم وصرحت للشركة المظنون ضدها بتقديم مذكرة بدفعها حتى / / ١٩٨ ولم تقدم مذكرة بدفعها في الاجل المحدد .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة تلقونا .

من حيث أن حقيقة طلبات الطاعن حسبما يبينها من طعنه هي الحكم بإلغاء القرار رقم لسنة ١٩٨ فيما تضمنه من اعتقاله عن العمل مدة تزيد على الثلاث اشهر التي بدأت من / / ١٩٨ مع ما يترتب على ذلك من آثر .

ومن حيث أن المادة (٨٦) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام تنص على أنه لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف الممثل عن عمله احتياطيا إذا انتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ، ولا يجوز وقفه هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

ومن حيث أن التلب من الاوراق أن الشركة المظنون ضدها اصدرت قرارها رقم لسنة ١٩٨ الصادر بوقف الطاعن عن عمله لصالح

التحقيق اعتباراً من / / ١٩٨٠ وتاريخ / / ١٩٨٠ اهالته مع آخرين الى النيابة العامة للتحقيق في واقعة اختلاس كمية من الاخشاب الزان ، وقد صدر القرار المذكور دون تحديده مدة لوقف الطاعن كما لم تقسم الشركة بهرض امر مد وقفه عن العمل على المحكمة التأديبية المختصة لتقدير ملائمة مد الوقف من عذبه وللمدة التي تحددها . ومتى كل ما تقدم ، فلن القرار المطعون فيه يكون قد صدر بوقف الطاعن حتى / / ١٩٨٠ وبناء على ما تقدم فلن الشركة المطعون ضدها تكون قد اغتصبت سلطة المحكمة التأديبية ويكون القرار المطعون عليه بعد / / ١٩٨٠ وحتى عودته الى العمل قراراً مخالفاً للقانون بخلافه جسيمة تنحدر به الى حد العدم ولا يتقيد الطعن عليه بالاجراءات والمواعيد المقررة للطعن بالالغاء .

ولكل هذه الاسباب فلن الطعن المثل يكون قد اسفند الى صحيح الواقع والقانون متمين القبول .

فلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة : بالغاء القرار رقم لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من وقف الطاعن عن العمل لمدة تزيد على الثلاثة اشهر التي بدأت من / / ١٩٨٠ مع ما يترتب على ذلك من آثار .

رئيس المحكمة

.....

سكرتير المحكمة

.....

نموذج حكم صادر بفصل عليهن متهمين بمخالفات ادارية ومالية

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة القلبيية بـ —————

بالجلسة العلنية المنعقدة بقر المحكمة يوم الموافق / / ١٩٨
برئاسة السيد المستشار / رئيس المحكمة
وعضوية السيد الاستاذ / المستشار
والسيد الاستاذ / النائب بمجلس الدولة
وحضور السيد الاستاذ / وكيل عام النيابة الادارية ممثلا للادعاء
ومكرتلية السيد / أمين السر

اصدرت الحكم الاتي

في الدعوى رقم لسنة في

المقدمة من النيابة الادارية

فد

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -

الوقائع :

بتاريخ / / ١٩٨ اتهمت النيابة الادارية هذه الدعوى بليداع
اوراقها ظم ككلب المحكمة متضمنة تقريراً بتهلم كل من (١)
(٢) (٣) لانهم خلال المدة من / / ١٩٨ حتى
/ / ١٩٨ بدائرة بمحظفة خرجوا على
مقتضى الواجب الوظيفي ولم يؤدوا العمل المنوط بهم بدقة وسلوكوا مسلكاً مميها
لا يلقى مع مقتضيات الوظيفة ولم يحفظوا على اموال وممتلكات الجهة التي
يعملون بها بان استولوا على

وحلفوا التمليلت به
واقترنوا
مما تسبب عنه

وتحدد لنظر الدعوى جلسة / / ١٩٨ وتداولت بجلسات على
التحجج المبين بمحاضرها حيث حضر المتهمون بجلسة / / ١٩٨ وقدم
كل من المتهم الاول والثاني مذكرة بدفاعه وبذات الجلسة قررت المحكمة حجز
الدعوى للحكم لجلسة اليوم .

وبتاريخ / / ١٩٨ ورد الى المحكمة مذكرة تكميلية بدفع المتهم الثاني .
وبتاريخ / / ١٩٨ ورد الى المحكمة مذكرة بدفع المتهم الثالث .

« المحكمة »

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات وانالم الداولة تقونا .
ومن حيث ان النيابة الادارية تطلب محاكمة المتهمين تاديبيا عن المخلفات
المسندة اليهم بتقرير الاتهام ، وفقا للواد

ومن حيث ان موضوع الدعوى يخلص فيما ابلغت به شركة
بكتبلها الرقم المؤرخ في / / ١٩٨ وابلفت به النيابة
الادارية ، انه في يوم الموافق / / ١٩٨ توجه كل
من ، ، المسجلين بالشركة المذكورة لشراء بعض
المهلات المطلوبة للشركة ، ثم تقدموا بعد ذلك بغواتير غير صحيحة حيث ثبت
انها مخلفة للحقيقة من حيث و ولهذا الاسباب
كونت الشركة لجنة من ، ، لمراجعة الاصناف
المشترى على الطبيعة ومطابقتها بالغواتير المقدمة من المتهمين فوجدت اللجنة
ان الموضوع ينطوى على مخلفات مالية وادارية ، فتولت الشؤون القانونية
التحقيق مع المسؤولين ، واثبتت المخلفات بتقرير ابلغ للنيابة الادارية فتولت
التحقيق في القضية رقم

واذ سئل المتهم الاول
فاجاب
وسؤال المتهم الثاني
اجاب

ويسؤال المتهم الثالث

أجيب

ومن حيث أن الثابت من الاوراق والتحقيقات أن ما قلم به المتهمون الثلاثة يمثل ذنبا اداريا وماليا متضمنا ضررا كبيرا بأموال الشركة .

وبذلك يكون المتهمون الثلاثة قد خرجوا على المألوف من السلوك . وبذلك يكونوا قد فقدوا صلاحية البقاء في الوظيفة العامة ويحق لامثالهم جزاء الفصل من الخدمة .

« لهذه الاسباب »

حكمت المحكمة بمعاقبة (١) (٢) (٣) بالفصل من الخدمة .

رئيس المحكمة

السكرتير

.....

.....

الباب الثالث

اجراءات وصيغ الطعون امام المحكمة الادارية العليا
ونماذج مختارة من مذكرات الدفاع والاحكام

الباب الثالث

إجراءات وصيغ الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا
ونماذج مختارة من مذكرات الدفاع والأحكام

ينقسم هذا الباب الى فصلين وهما :

الفصل الأول

تمهيد بالإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا
وصيغ مختارة من الطعون المقامة من الأفراد ومفوضى الدولة ونموذج من مذكرات
الدفاع

الفصل الثاني

الأحكام الصادرة في الطعون المقدمة من الأفراد وهيئة مفوضى الدولة
ونبين ذلك على النحو التالي :

الفصل الأول

تمهيد بالإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا
وصيغ مختارة من الطعون المقامة من الأفراد ومفوضى الدولة ونموذج من مذكرات
ويتناول ما يلي :

تمهيد بالإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا :

- ١ - صيغة طعن على حكم يقضى بالإحالة الى المعاش قبل بلوغ السن التقاعدية.
- ٢ - صيغة طعن على حكم يقضى بمعلبة الطاعن بخفض وظيفته الى وظيفة من الدرجة الأدنى .
- ٣ - صيغة طعن على حكم يقضى بمد الإيقاف لقرار إيقاف باطل .
- ٤ - صيغة طعن على قرار صادر من مجلس تأديب الجامعة بتوقيع عقوبة العزل على أحد أعضاء هيئة التدريس .
- ٥ - صيغة طعن حكم بسبب الإخلال بالخصمات الجوهرية للتحقيق والمصلحة .
- ٦ - صيغة طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة على حكم يقضى بعدم جواز اقلية الدعوى التأديبية لان خـ^٢ الملل منتهية بقوة القانون (بينما تقرر الهيئة عدم اعتباره مستقيلا) .
- ٧ - نموذج لمذكرة دفاع مقدمة الى دائرة فحص الطعون .
(م - ٩ صيغ الدعوى)

نهييد : الإجراءات األم المحكمة الإدارية العليا :

ان ميعاد رفع الطعن األم المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المظمون فيه .

ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع ظم كآلب المحكمة موقع من هام من المقبولين األمها ويجب ان يشآل التقرير علاوة على البيانات العسلة المنطقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المظمون فيه وتاريخه ويبين بالاسبب الذى بنى عبيها الطعن وطلبت الطاعن فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه آلز الحكم بىطلانه .

ويجب على ذى الشأن عند التقرير بالطعن ان يودع آزانة المجلس كفالة مقدارها عشرة آنيهات ، تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها فى حالة الحكم برفض الطعن ، ولا يسرى هذا الحكم على الطعون التى ترفع من الوزير المختص وهىئة مفوضى الدولة ورئيس الجهاز المركزى للحسبىة ومدير النيابة الادارية .
(مادة « ٤ ») . « من قانون المجلس » .

ويجب على ظم كآلب المحكمة ضم ملف الدعوى المظمون فى الحكم الصادر نبيها قبل اآلتها الى هىئة مفوضى الدولة . (مادة « ٥ ») .

وتنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع اىضاحات مفوضى الدولة وذوى الشأن ان رآى رئيس الدائرة وجهها لذلك ، واذا رأت دائرة فحص الطعون ان الطعن آدير بالمعرض على المحكمة الادارية العليا أا لان الطعن مرجح القبول أو لان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير يبدأ قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره ، اصدرت قرارا باآلته اليها . أا اذا رأت — بلآماع الآراء — انه غير مقبول شكلا أو باطل أو غير آدير بالمعرض على المحكمة حكمت برفضه .

ويكتفى بذكر القرار أو الحكم بحضور الجلسة . وتبين المحكمة فى الحضر باآلآز وجهة النظر اذا كآل الحكم صاعرا بالمرفض ، ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

واذا قررت دائرة فحص الطعون اآالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يؤثر ظم كآلب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذوى الشأن وهىئة مفوضى الدولة بهذا القرار . (مادة « ٦ ») .

وتسرى القواعد المقررة لنظر الطعن األم المحكمة الادارية العليا على الطعن األم دائرة فحص الطعون .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة . (مادة « ٧ ») .

ومع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة الى المحكمة الإدارية العليا يعمل أهلها بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث — أولا — من البلب الاول من هذا القانون (مادة « ٨ ») (١) .

(١) أننا نوجه النقد الشديد الى قانون مجلس الدولة بالنسبة لإجازته عدم كتابة الحكم الذي يصدر من هيئة فحص الطعون ، لأنه حكم قطعي كسائر الأحكام ، بل هو أخطر منها لأنه الأمل الأخرى الذي يتعلق به الطاعن ، فلا محل على وجه الإطلاق لحرمانه من معرفة الأسباب والحصيات التي أقامت عليها الهيئة رفضها للطعن ، والحيلولة دون وصوله الى المحكمة الإدارية العليا التي نمتدّد أنها هي القاضي الطبيعي لنظر الطعن ، وفي ذلك مخالفة لاحكام المادة « ٦٨ » ، من الدستور وتقول : « القاضي حق حصون ومكتول للنفس كلفة ، ولستكل مواطن حق اللانجاء الى قاضيه الطبيعي ... » .

ونضيف الى ما تقدم ان المحكمة الإدارية العليا قررت في حكمها الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦١ أنه : « ولأن كانت للسلطة التقديرية ومن بينها المحاكم التقديرية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغض معقب عليها في ذلك ، إلا ان مناط مشروعية هذه السلطة ، شلتها كتمان اية سلطة تقديرية أخرى ، إلا يشوب استعمالها غلو ، ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره ... »

ويتضح من هذا الحكم ان المحكمة الإدارية العليا هي القاطنة على مراقبة مشروعية القرار التقديرية من عدمه ، والتوصل الى بيان عدم المشروعية كركوب من التشطط في القسوة ، ذلك الامر الذي يحتاج لاثباته تبين أسبابه مسببة ، وليس الاكتفاء بقرار غير مسبب . يصدر من دائرة فحص الطعون ، يهضم الطاعن من معرفة أسباب رفض الطعن ، والالتفات عن دفاعه ودفعه . وتضيف حجة أخرى منغلما خطورة الحكم أو القرار الذي تصدره هيئة فحص الطعون لأنه يواجه السلطة الإدارية أو المحاكم التقديرية أو الطاعن بقرار قبول الطعن أو رفضه ، وهذه مسألة كبيرة الخطورة ، فلا أقل من إصدار حكم له ما يبرره من الأسباب القانونية ، مع اتاحة الفرصة للطاعن الذي يضلل بحكم دائرة فحص الطعون بأن يطعن فيه ابلم المحكمة الإدارية العليا وهي من وجهة نظرنا القاضي الطبيعي للطاعن ولا تقبل القول بأن دائرة فحص الطعون تلجئة للمحكمة الإدارية العليا لأن لكل منهما مجاله واحصاه .

الصفة الاولى :

طعن أمام المحكمة الادارية العليا في حكم صادر من المحكمة التأسيسية العليا
بحقوة الاحالة الى المعاش قبل بلوغ السن القانونية (1) .

تقرير الطعن

(تنقل الديساجة) :

.
.
.

صفة الطعن

(تنقل الديساجة) :

.
.
.

واقعت الطعن

بناء على الشكوى المقدمة من مؤرخة في نسب فيها
الشكوى الى الطاعن الاتهابت التالية :

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

وقد قدم الطاعن الى المحكمة التأسيسية العليا لمحكته عن هذه الاتهابت
الكينية وبجلسة / / ١٩ صدر الحكم سلف الذكر ، وقضى بمعالجة
الطاعن بإحالته الى المعاش ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى ويقولها (وكان
الدفع يطبق بالتريص بنتيجة التقارير التي طلبت النجيلة الادارية اجراؤها بمعرفة
لحلل فنية ودون التريص بنتيجة تحقيقات النجيلة العامة في بعض الموضوعات
التي احالتها النجيلة الادارية للنجيلة العامة) .

(1) بوشر هذا الطعن بمعرفتنا ولم يصدر الحكم فيه حتى كتابة هذه
الصفة ، ويلاحظ اننا لم نشر الى الوقف توصيلا حفاظا على سريتها .

اسباب الطعن

تناخص اسباب الطعن فيما يلي :

(السبب الاول)

بطلان الحكم الطمعي لانتفاته عن الدفع المتعاق بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان

وشرحا لهذا الدفع نقرر انه كل على المحكمة ان تترعى بنتيجة تقارير اللجان الفنية التي طلبت النيابة الادارية تشكيلها لتقديم تقرير شمل من المخالفات المنسوبة للطامن وكذلك طلبها تقرير من النيابة العامة عن بعض المخالفات الاخرى .

وكل على المحكمة ان تترعى بالنتائج المطلوبة طبقا لاحكام النقض المستقرة وللوصول للقانونية الصحيحة .

(نقض ١٩٧٤/٤/١٧ - س ٢٥ - ص ٦٩٨ ، ونقض ٦٣/٢/٢١ - المكتب الفني س ١٤ ص ٢٧) .

وتبرير الحكم الطمعي لاسباب الالتفت عن هذا الدفع باطل وغير مقبول ولا سند له من القانون .

(السبب الثاني)

بطلان الاجراءات التي اتبعت في التحقيقات التي اجريت بمعركة الشؤون القانونية والنيابة الادارية لانها تقرر ان بعض المخالفات المنسوبة للمتهم مخالفات مالية ومع ذلك التفتت عن اخطار الجهاز المركزي للحاسبات بها ليمارس سلطته التعقيب طبقا لاحكام القانون الذي يقضى بذلك .

ويعتبر الحكم باطلا لتسليمه المطلق بهذه الاجراءات دون اثبات او تحميم ، ولان اسبابه جاءت متهاجرة ومتناقضة مع بعضها .

(السبب الثالث)

لم يتصدى الحكم الطمعي للدفع الذي اثاره الطامن املم المحكمة التأديبية العليا بسقوط الدعوى التأديبية في المخالفات الادارية طبقا لصحيح المادة (٩١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بمضى « سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بموقع المخلفة او ثلاث سنوات من تاريخ وقوعها او أى المديتين اقرب » .

والثابت من اوراق الدعوى ان جميع الرؤساء قد علموا بلوقائع المنسوبة

للطاعن والتي حدثت منذ خمس سنوات ، بل وأقروه على تصرفاته ، لانه لم يستهدف منها سوى زيادة الموارد المالية للدولة ولو تقيد بالاجراءات الروتينية الجاهدة لضاعت هذه الموارد .

بناء على ما تقدم

يلتمس الطاعن بعد استيفاء الاجراءات القانونية تحديد اقرب جلسة امام دائرة محص الطعون لتأبر بحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا لتتقضى بطلبات الطاعن المشروعة وهي :

اولا : ايقاف الحكم الطعن والرتيم والصادر من المحكمة التأديبية العليا في / / ١٩٨ وكل ما يترتب على ذلك من آثار على سند من توافر شروط الاستمجال والمشروعية والجدية .

ثانيا : وفي الموضوع الغاء الحكم الطعن وكل ما يترتب على ذلك من آثار . مع الزام جهة الادارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين .

وكيل الطاعن

.....

وبما ذكر نهر هذا الطعن وتوقع عليه منا ومن السيد / المحامي المقبول للمرافعة امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ، ويسد برقم لسنة في عليا .

مراقب المحكمة الادارية العليا

توقيع :

وكيل الطاعن

دكتور

خيميس السيد اسماعيل

شرح وتعليق على عقوبة الإحالة إلى المعاش وضرورة التبرص بالحكم الجنائي

(أولا) الإحالة للمعاش :

نصت المادة (٨٠) من النظام الحالي للمعاملين المخنيين بالدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على المعاملين هي : (١٠) الإحالة إلى المعاش (١١) الفصل من الخدمة » ، كما جاء بهذه المادة : « أما بالنسبة للمعاملين من شاغلي الوظائف العليا فلا توقع عليهم إلا الجزاءات التالية (٢) الإحالة إلى المعاش (٤) الفصل من الخدمة » .

كذلك نصت المادة (٨٢) من نظام المعاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على المعاملين هي : (١٠) الإحالة إلى المعاش (١١) الفصل من الخدمة — أما بالنسبة للمعاملين من شاغلي الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس إدارة الشركة فلا توقع عليهم إلا جزاءات (التنبيه — اللوم — الإحالة إلى المعاش — الفصل من الخدمة) » .

وجدير بالإحاطة أنه لا يجوز الحرمان من المعاش أو المكافأة إلا بنص خاص وصريح وذلك لأن النصوص العقابية تفسر تفسيرا ضيقا فلا يتوسع في تفسيرها ولا يقاس عليها ، ومن ثم فلا يصح الحرمان من المعاش أو المكافأة كلياً أو جزئياً ما دام أن المشرع لم ينص صراحة على ذلك .

(ثانيا) التبرص بالحكم الجنائي :

إن الإثبات أو النفي للوجود المادي للوقائع كما يستظهره الحكم الجنائي يفيد السلطة التأديبية ، ويصيفة أخرى يحوز الحكم الجنائي « قوة الشيء القضي » فيما يفتنه أو ينفيه من الوقائع المكونة للجريمة الجنائية (المحكمة الإدارية العليا في ١٩٥٩/١/٢٤ ص ٥٤ ص ٦٦٢) .

ومن ناحية أخرى إذا ما أثبت الحكم الجنائي واقعة معينة في حق المعامل ، فسلطة التأديبية لا تنتهك إلا بالإثبات المادي لهذه الواقعة ، وتبقى بمسد ذلك حرة في إعطائها التكيف الذي تراه قانونياً من الناحية التأديبية .

الصيغة الثانية :

صيغة طعن أمام المحكمة الإدارية العليا في حكم صادر من المحكمة التأديبية يقضى بمراقبة الطاعن بخفض وظيفته الى وظيفة من الدرجة الأدنى لوظيفته مباشرة بسبب اتهامه بمخالفة مالية في عدم صحة تقدير الضريبة العقارية المستحقة على أرض فضاء ، ويثبت الدفاع بالمريضة بطلان الحكم لعدم توافر الشروط اللازمة لاعتبار الأرض من الأراضي الفضاء التي تستحق عليها الضريبة العقارية وتشتمل الصيغة على طلب مستمجل بالإيفاء وطلب موضوعي بالإلغاء (1) .

تقرير طعن

(تنقل النيساجة) :

.
.
.

صيغة الطعن

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة الإدارية العليا .

(تنقل النيساجة)

.
.
.

الواقعات

تتمثل الوقائع موضوع هذا الطعن فيما يلي :

١ — انتهت النيابة الإدارية الطاعن والذي يعمل
بالدرجة بأن اعتمد هو وآخرين قرار لجنة المعينة المؤرخ / / ١٩

(1) يجدر التنبيه الى أننا استظهرنا هذه الصيغة من أحد الأحكام الملهية التي أصدرتها المحكمة الإدارية العليا لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في الحياة العملية ، وقد حورنا ما جاء بالحكم الى صيغة بعد دعم هذه الصيغة ببعض القواعد والمبادئ الملهية المستقاة من الأحكام والقواعد التي أشرنا اليها بالكتاب الأول من هذه الموسوعة .

بموجب تحميل ضريبة الاراضى الزراعية بدلا من ضريبة الارض الفضاء بما
ادى الى تأخير تحميل مبلغ

٢ - بجلسة / / ١٩ قضت المحكمة التأديبية بـ
بجلازة الطامن بخفض وظيفته الى وظيفة من الدرجة الادنى منها ببلشرة -
واقبلت قضاءها على وقع غير صحيحة حسبما سيأتى بيانه في اسباب الطعن ،
فقد ذهبت المحكمة التأديبية الى أن المواطن / يملك قطعة
ارض فضاء بمساحتها حوالى أخضعها بامورية الضرائب
المقالية لضريبة الارض الفضاء اعتبارا من سنة ١٩ وطبقا لما
استقرت عنه اعمال لجان الفحص .

٣ - وقد تقدم الملك بشكوى طالبا رفع هذه الضريبة استنادا
الى أن الارض محل التتكير هي ارض زراعية ، فانتمت للمهندس المصلح
المختص ورأى خفسوع الارض لضريبة الاطيان الزراعية بدلا من ضريبة
الارض الفضاء .

٤ - أعتمد كل من رئيس المامورية ، ومدير ادارة الربط والتعميسل
والطامن السيد / المعنية المذكورة بموجب تحميل ضريبة
الاطيان الزراعية ، وقلت المامورية المختصة في / / ١٩ برمسج
ضريبة الارض الفضاء استنادا الى كون الارض زراعية .

غير أن الجهاز المركزى للمحاسبات اعترض على ذلك ، فاولدت الادارة
المختصة مفتشا اداريا للمعينة في / / ١٩ - وقد رأى أن
الارض هي ارضاء فضاء ومقسمة الى اجزاء ، وامتدت اليها المرافق من مياه وانلرة ،
ومجارى ، وهناك حركة عمرانية في اجزاء مختلفة من الارض ، وذلك على غير
سند من الواقع او الحقائق المالية .

اسباب الطعن

تمهيد :

من المتوقع الثبته ومن البحث الصحيح الذى لا يحتاج الى جدل أن عين
التداعى غير متصلة بالمرافق العامة ، ومن ثم فلا تخضع لضريبة الارض
الفضاء ، ومن ملاحظة ملف الدعوى يتضح أن الطامن قلم بواجبه على
أفضل وجه ممكن في نطاق اختصاصاته الوظيفية وطبقا للقوانين واللوائح
المحيطة .

تفصيل الاسباب :

المسبب الاول

(فساد الاستغلال)

ان الحقائق الثابتة تدل وتقطع بما لا يدع مجالا للشك بانتفاء شروط خصوع الارض لضريبة الارض الفضاء ومن ثم فان الحكم الطعن يكون قد بنى على سبب غير صحيح ومخالف للقانون ، كما انه مشوب بالخروج عن الغاية التى يستهدفها المشرع من التاديب ، فيفسدو مشوبا باساءة استعمال السلطة لان الهدف من العقوبة التاديبية هو تقويم العلل المخالف وزجره اذا كلن لهذا الزجر مقتضى ، والمقتضى هنا هو الخروج على واجبات الوظيفة ومقتضياتها وهو ما لم يحدث فى الدعوى موضوع الطعن المائل أمام المحكمة .

وتاكيدا لما تقدم نقرر أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ والذي صدر بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى وتضمن بالمادة الثالثة مكررا منه فرض ضريبة على الاراضى الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن المتصلة بالمرافق العامة الاساسية من مياه ، ومجرى ، وكهرباء ، والتي لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية او لضريبة الاطيان الزراعية .

وقد ثار الخلاف حول تفسير بعض احكام هذا القانون بما ادى بمصلحة الضرائب العقارية أن تستطلع رأى قسم الرأى بمجلس الدولة عن النقاط الآتية :

١ - ما الذى يتبع نحو تحديد المرافق العامة الرئيسية التى وردت بنص المادة (٣ مكررا) ، وهل هى على مسبيل الحصر أم المثال بحيث لا تعتبر الارض ارضا فضاء الا اذا توافرت العناصر الثلاثة مجتمعة (كهرباء - مياه - مجرى) ؟

٢ - ما الذى يتبع نحو الارض الفضاء المقسمة ولم يعتد التقسيم بعد من مجلس المدينة ؟

٣ - ما موقف المبنى تحت الائتم ولم تربط بضريبة العقارات المبنية بعد ؟

٤ - كيفية حساب الزيادة السنوية وقدرها ٧٪ على قيمة الارض بعد سنة ١٩٧٤ وهل هى زائدة بسيطة أم مركبة ؟

وقد أفتى مجلس الدولة بفتواه رقم ٥٨ في ١٦/١/١٩٨٠ بما يلي :

« ١ - وجوب اتصال الأرض الفضاء بجميع المرافق الأساسية الثلاثة .

٢ - لا أثر لكون الأرض الفضاء معتمداً تقسيمها أو غير معتمد من مجالس المدن .

٣ - اتمام البناء أو عدم اتمامه لا يؤثر في فرض الضريبة الجديدة طالما كانت هذه الأرض فضاء فعلاً أو حكماً وطالما كانت غير خاضعة لأي من الضريبة العقارية على المباني أو الضريبة على الإطيان الزراعية وتوافرت فيها بقوة ، الشروط الواردة بالقانون ٢٤ لسنة ١٩٧٨ .

٤ - تحسب قيمة الأرض الفضاء الخاضعة للضريبة الجديدة بزيادة مركبة » .

وقد وافقت الملحة على فتوى مجلس الدولة غير أنها رأت عدم التفرقة بين المجزى الذى ينشئها الاهالى (البيارات) وبين المجزى المبنية التى تنشئها الدولة .

وقد وافق السيد / وزير المالية على هذا في ٥/٢/١٩٨٠ .

(يراجع في ذلك كله كتب دورى رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ الصادر من مصلحة الضرائب العقارية) .

أى أن المشرع (فى ضوء فتوى مجلس الدولة) اشترط لخضوع الأرض لضريبة الأرض الفضاء اتصالها بجميع المرافق الأساسية الثلاثة (الكهرباء - والمياه - والمجزى) .

وإذا فاقصم الأرض بأحد المرافق أو بمرقتين لا يكتفى لخضوعها لضريبة الأرض الفضاء . وإنما يلزم اتصالها بالثلاثة مرافق حتى تخضع لهذه الضريبة ويكون بدء سريان الضريبة عليها من تاريخ اكتمال اتصالها بهذه المرافق الثلاثة .

بناء على ما تقدم يقض أن أرض المواطن / لم تجتمع فيها هذه المرافق الثلاثة حتى تلحق بتقديم الطعن .

وتأسيساً على ذلك فإنه يحق أن تخضع أرض الطاعن لضريبة أرض الفضاء .

(٥) مستندات الطمن هي :

المستند الأول :

جاء بكتاب رئيس الوحدة المحلية لمدينة ومركز المرسل
الى رئيس الضرائب العقارية بـ في / / ١٩ ما يلي :

.
.
.

المستند الثاني :

جاء بكتاب السيد / مفيو علم الادارة العامة لتوزيع كهرباء
المرسل الى السيد رئيس مأمورية الضرائب العقارية بمدينة
في / / ١٩ ما يلي :

.
.

ويفهم مما تقدم ان تركيب اعمدة الكهرباء بالشوارع المحيطة بتتسم
الارض موضوع الدعوى لم يتم الا خلال اعوام لاحقة على اجراءات
التحقيق والمحكمة وهي على / / ١٩ .

وتأسيسا على ما تقدم فان الكهرباء لم تصل ارض الداعى مما يفقد الادعاء
احد شروطه الجوهرية .

المستند الثالث :

كتاب مجلس مدينة مركز الادارة الهندسية
المرسل الى السيد / مدير الادارة العامة للضرائب العقارية « مراقبة التحصيل »
بتاريخ / / ١٩ وزد به

.
.

. اذا يفهم مما تقدم ان ارض المواطن / لم تكن في سنة ١٩
وحتى تاريخ تقديم العريضة متصلة بمرتقى الكهرباء والمجارى وبالتالي لا يمكن
اخفضها لضريبة الارض الفضاء .

لما صرف بعض تراخيص البناء على بعض قطع التقسيم فليس من
شان هذه التراخيص ان تقيم الحجة او يظق دليلا على اخضاع

الأرض لغربية الأرض الفضاء لأن منطاط هذا الأفضساع ىتمثل فى لمر .
آخر ، هو التحقق من اتصال الأرض بالمرافق الثلاثة الرئيسية واللى اثبتنا
بانها لم تكن متصلة بها .

ولما كان ذلك كذلك فإن الحكم الطعين يكون قد بنى على اسباب مبتهرة
ومتهاجرة ولا تمثل الواقع أو الحقيقة فى شىء ، ولهذا فإن مخالفة الطاعن
على هذا الأساس الفاسد يكون مخالفا للقانون لقليله على سبب غير
صحيح ويفندو الحكم مشويا بفساء استعمال السلطة لانه لم يستهدف
الصالح العام ، وكما سبق القول فإن الهدف من العقوبة هو تقويم العلل
المخالف الذى لم يلتزم القيام بواجبات الوظيفة ومقتضياتها وان الزجر
يكون حقا ونافعا لمن يقترب ويرتكب الذنب الإدارى وليس لمن ثلم بتنفيذ
القانون على وجه الصحيح .

(تراجع حكم محكمة القضاء الإدارى ١٧٧ لسنة ٢٠ فى ١٤ مارس
١٩٧٧ س١ ص٩١ - ٦٣ - ويراجع كذلك حكم المحكمة الإدارية العليا
١٠٢٩ لسنة ٧٧ فى ١٩٦٣/١١/٢٠ س٩ ص٤١٦ - مشر لهذه الأحكام
يرجع » العقوبات التأديبية للمستشار / عبد الوهلب البندارى ص١١) .

السبب الثانى

بطلان اسباب الاتهام والقصور فى التسييب

الطاعن التزم بواجبات وظيفته ومقتضياتها بما يحقق المصلحة العامة وام
يتجاوز احكام اللوائح والقوانين ولم يفرج عن قاعدة تخصيص الاهداف .
ولكن الحكم الطعين لم يمحس الوقائع ولم يسند الاتهام الى اسباب صحيحة ،
وكانت اسبابه قاصرة ومتهاجرة وحرصا على وقت المحكمة نحيل فى ذلك
الى ما جاء بالوقائع سابقة البيان .

بناء على ما تقدم

بخلص من جماع ما تقدم بطلان الحكم لان أرض المواطن لم
تتوافر فيها شروط أخضاعها لغربية الأرض الفضاء .

وتأسيسا على ذلك فإن الطاعن لم يرتكب أى زر ، ولم يقترب أى مخالفة
للقانون بل على العكس من ذلك قام بتنفيذ القانون على الوجه الصحيح .

فيحق له ان يطلب ايقاف تنفيذ الحكم الطعين الى ان يقضى بخلقه
ويؤسس الحناع الطلب المستعمل على أسس المشروعية والجديسة

لترجيح الحكم لصالح الطاعن ، ولتلافي امر لا يمكن تداركه لان الجزاء يقف حائلا دون ترقية الطاعن في دوره الطبيعي .

الملك

يلتمس الطاعن الحكم بطلانيته المشروعية وهي :

(اولا) : قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) : الحكم بصفة مستمجة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(ثالثا) : الفاء الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما نسب اليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

وكيل الطاعن

.....

الصيغة الثالثة :

صيغة طعن على حكم المحكمة التأديبية المتعلق بمد ايقاف قرار
باطل بايقاف العامل عن العمل .

تقرير طعن

(تنقل صياغة التقرير) :

.
.
.

صيغة الطعن

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة الادارية العليا

(تنقل الصياغة) :

.
.
.

الواقعات

بتاريخ / / ١٩ صدر قرار وزير بايقاف
الطاعن عن العمل دون ان يكون محالا الى تحقيق يجرى معه ، وانما بنت جهة
الادارة قرار الايقاف لفرض لم يستهفنه المشرع حيث قررت ان الملسل
نقد شرط اللياقة الطبية ورفض توقيع الكشف الطبي عليه ، وامرت الادارة
على موافها ، وائر امتناعه عن الاذعان لها اوقفته عن العمل مدة ثلاثة اشهر
دون اجراء تحقيق معه ثم طلبت من المحكمة التأديبية بمد هذا الايقاف فاصدرت
المحكمة القرار المطعون فيه استجابة لطلب الادارة على غير سند من القلتون ،
او من احكام المحكمة الادارية العليا التي قضت « بانه لا يجوز الوقف او مده
الا اذا كان هناك تحقيق يجرى ع العامل قبل اخلاله الى المحكمة التأديبية
اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك » .

(الادارية العليا - جلسة ١٢/١١/١٩٦٦ في الطعن ٢٤٧ لسنة ٩٩) .

وحيث انه لا يسوغ لجهة الادارة ما اتخذته من ايقاف المدعى .

وحيث ان قرار المحكمة التديبية بعد الايقاف يعتبر باطلا لكونه غير
محمول على اسباب قانونية صحيحة ، فضلا عن مخالفة القانون .

III

يلتمس الطاعن الحكم بطلانه وهي :

(أولا) : قبول الطعن شكلا بعد تحضيره بمعرفة دائرة فحص الطعون .

(ثانيا) : وفي الموضوع الغاء الحكم المطعون فيه لمخالفته للقانون .

وكيل الطاعن

.....

الصيغة الرابعة :

صيغة طعن على قرار صادر من مجلس تكذيب الجامعة بتوقيع عقوبة
الطل على احدى اعضاء هيئة التدريس :

تقرير طعن

(ننقل النسخة) :

.
.
.

صيغة الطعن

السيد الاستاذ المستشر / رئيس الحكة الادارية العليا

(ننقل النسخة) :

.
.
.

الواقعات

تتمثل الواقعات موضوع الطعن فيما يلي :

١ - اتهم المظنون ضده بصفته رئيس جلسة الدعوى
التأديبية رقم لسنة ضد الطاعن بدميا انه اعتدى على احد
زملائه بالضرب والتنف في حقه ، وادعى بتكرار هذا الفعل منه قبل ذلك .

٢ -
٣ -
٤ -

(م - ١٠ صيغ الدعوى)

أسباب الطعن

السبب الأول

بطلان الشكل والإجراءات

لم يشكل مجلس التدريس التشكيل القانوني الصحيح الذي تنص عليه المادة (١٠٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على ما يلي :

« تكون مساهمة جميع أعضاء هيئة التدريس أمام مجلس تدريس يشكل من :

(أ) أحد نواب رئيس الجامعة يعينه مجلس الجامعة سنويا

(ب) أستاذ من كلية الحقوق يعينه مجلس الجامعة سنويا

عضوين

(ج) مستشار من مجلس الدولة يندب سنويا

وفي حالة الغياب أو المنع ، يحل النائب الآخر لرئيس الجامعة ثم اتهم المبدأ ثم من يليه في الأقدمية منهم محل الرئيس .

ومع مراعاة حكم المادة (١٠٥) في شأن التحقيق والإحالة إلى مجلس التدريس تسرى بالنسبة إلى المساهمة أمام مجلس التدريس القواعد الخاصة بالحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة » .

السبب الثاني

مخالفة القانون

١ - أسند التحقيق مع الطاعن إلى مستشار الجامعة وكان من غير هيئة التدريس بالمخالفة لنص المادة (١٠٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات والتي تنص على ما يلي :

« يكلف رئيس الجامعة أحد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق من درجة لا تقل عن درجة من يجري التحقيق معه بمباشرة التحقيق فيما ينسب إلى عضو هيئة التدريس أو بطلب إلى النيابة الإدارية مباشرة هذا التحقيق . ويقدم عن التحقيق تقرير إلى رئيس الجامعة . ولوزير التعليم العالي أن يطلب إبلاغه هذا التقرير .

ولرئيس الجامعة بعد الاطلاع على التقرير أن يحفظ التحقيق أو أن يابر

بأحالة العضو المحقق معه الى مجلس التأديب اذا رأى محلا لذلك او ان يكفى بتوقييع عقوبة في حدود ما تدرره المادة (١١٢) » .

٢ —

٢ —

السبب الثالث

الاخلال بضمانات التحقيق

١ — لم يعم رئيس الجلسة باعلان الطاعن ببيان النهم الموجه اليه والواردة بمذكرة الاتهام بالخلفنة لنص المادة (١٠٧) من القتون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على ما يلى :

« يعلن رئيس الجلسة عضو هيئة التدريس المحال الى مجلس التأديب ببيان التهم الموجه اليه وبصورة من تقرير التحقيق ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل الجلسة الممينة للمساعدة بعشرين يوما على الاقل » .

٢ — استند مجلس التأديب الى شهود الاثبات والتفت عن سماع شهود النفى في الجلسة التى سمع بها شهود الاثبات ، ولم يكن هناك ما يحول دون ذلك بالمخالفة للبداء (٧٢) من قتون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والتي تنص على ما يلى :

« يستمر التحقيق الى أن يتم سماع جميع شهود الاثبات والنفى في الميعاد ويجرى سماع شهود النفى في الجلسة ذاتها التى سمع فيها شهود الاثبات الا اذا حال دون ذلك مانع » .

واذا اجل التحقيق لجلسة اخرى كان النطق بالتعجيل بمثابة تكليف لمن يكون حاضرا من الشهود بالحضور في تلك الجلسة الا اذا اغفتم المحكمة او القاضي صراحة من الحضور » .

السبب الرابع

الغلو في تقدير الجزاء

قرار الجزاء الموقع على الطاعن والذي يقضى بمقوية العزل مع الاحتفاظ بالمعاش او المكافاة مؤسس على ثبوت اعتداء الطاعن على زميله وهو جزء ممن فى القسوة لا سيما وان الطاعن نفى المخالفة واستشهد بمن التفت المجلس عن سماع شهادتهم ولو سمحوا لتغير وجه الحكم فى الدعوى .

بناء على ما تقدم

يلتمس الطاعن بعد اتخاذ الإجراءات القانونية الحكم بطلانته المشروعة وهي :

(أولا) : قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) : وقف تنفيذ القرار الصادر من مجلس التدبير الرقيم (.....)
في / / ١٩ والذي يقضى « بعزل الطاعن من العمل مع الاحتفاظ
بحقه في المعاش أو المكافأة » وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(ثالثا) : وفي الموضوع إلغاء القرار المطعون عليه والصادر من مجلس
تأديب الجلمة وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

مع الزام المطعون ضده بالمصروفات ومقابلة اتعاب المحللة .

وكيل الطاعن

.....

المحلى بالنقض والمحكمة الادارية العليا

الصيغة الخامسة :

صفة طمن متعلق بمخالفة سلطات التحقيق ، والمحكمة ، الأصول
العامة والضمانات الجوهرية والمبادئ التأسيسية في اجراء التحقيقات
التأديبية :

تقرير الطمن

(نقل الديباجة على النحو سالف البيان)

.
.

مخيفة الطمن

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة الادارية العليا

(تتبع الديباجة)

.
.

الواقعات

يظن موضوع الطمن في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لـ.....
في الدعوى المعلقة من النيابة الادارية ضد
.

الاسباب

يستند الدفاع الى اسباب قانونية تؤدي الى بطلان الحكم المطعون فيه
لخلافته القانون ومصاد اسبابه واستدلاله ، ونهائه وتنقضه وذلك على
النحو التالي :

السبب الاول

الاخلال بضمانات المحكمة

بطلان الحكم لتبنيه نتيجة التحقيقات البطلية التي اجرتها النيابة
الادارية مع التهم لاخلالها بحق الدفاع ، فضلا عن الاخلال بالامول

والضوابط التي تكفل سلامة القرارات التي تصدرها الهيئة المنوط بهما
اجراء المحكمة ، فضلا عن التمنت والفلو في الجزاء .

ونقال على ذلك بما يلي :

(أ)

(ب)

(ج)

السبب الثاني

بطلان الحكم لتسليمه المطلق بالتحقيقات التي التفتت
عن سماع شهود النفي والاكتفاء بشهود الاثبات
دون بحث أو تمحيص مما جملة مشوب
بفساد التسييب والاستدلال

ويستفاد ذلك من مطالعة الاوراق ، ولذلك فان الحكم الطعين يعتبر
باطلا ، وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا بحكمها الصادر في ٦ يونيو
سنة ١٩٦٤ ما يلي :

« ان ما اورده قانون النيابة الادارية فيها يتعلق بالتحقيق الادارى هو
بعينه ما جرى عليه التحقيق والتاديب الادارى من اصول وضوابط مستلهمه
ومقررة في كنف قاعدة اساسية كلية تصدر عنها ، وتستقى منها الجزئيات
والتفاصيل وهي تحقيق الضمان وتوقيع الاطمئنان للموظف في موضوع المسائلة
الادارية ، ويجب ان يكون له كل مقومات التحقيق القانونى الصحيح وكفالاته
وضماناته ، واتاحة الفرصة لمناقشة شهود الاثبات ، وسماع من يرى
الاستشهاد بهم من شهود النفي وغير ذلك من مقتضيات الدفاع » .

كذلك فقد خالفت المحكمة المادة (٧٠) من قانون الاثبات والتي تنص
على ما يلي :

« للمحكمة من تلقاء نفسها ان تلبر بالاثبات بشهادة الشهود في الاحوال
التي يجيز القانون فيها الاثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة

للحقيقة ، كما يكون لها في جميع الاحوال ، كلما امرت بالاثبات بشهادة
الشهود ان تستدعى من ترى لزوما لسماع شهادته اظهارا للحقيقة » (١) .

السبب الثالث

بطلان الحكم الطعين لكونه مشوبا بالقصور ومخالفة القانون

خالف الحكم الطعين حكم المادة (٤٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ اذ التفت عن التصدي لوقائع لم ترد بقرار الاحالة بالرغم من ان
عناصر المخالفة ثبتة بشأنها في الاوراق ، كما التفتت المحكمة عن ادخال
الاشخاص المقترعين بصفة اساسية في الاتهلات الموجهة للمتهم على غير سند
من الواقع ، وكان من حقها ادخالهم طبقا للمادة (٤١) من قانون المجلس .

ولو اتيمت المحكمة ذلك لفيرت وجهة نظرها في اصدار الحكم الطعين
بما يرى ساحة المتهم .

(١) من اهم الضمانات التي قررتها المحكمة الادارية العليا ان يجرى
التحقيق معه هي : تحقيق الضمان ، وتوفير الاطمينان للموظف في موضوع
المسألة الادارية ، فيجب ان يكون للتحقيق مقوماته القانونية الصحيحة ،
وكفالاته ، وضماناته من حيث حيدة المحقق ، ووجوب استدعاء الموظف ،
وتكينه من الدفاع عن نفسه ، واتاحة الفرصة له لمناقشة
شهود الاتبات ، وسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفي ،
وغير ذلك من مقتضيات الدفاع ، ولا يتعين اتباع تلك الاجراءات اذا تطلب
القانون اجراء تحقيق فحسب ، وانما يجب الالتزام بها حتى اذا لجأت
الادارة منتارة الى اجراء التحقيق ، وهو مبدا تقضيه العدالة كمبدا علم
في كل محاكمة جنائية او تأديبية دون ما حجة الى نص خاص (المحكمة
الادارية العليا في ١٩٦١/٢/١١ س٢٢) .

وسبق ان بينا بالكتاب الاول من هذه الموسوعة اهم الضمانات التي
تقضيها النصوص التشريعية ، مكملة او مفسرة بالاحكام القضائية
والآراء الفقهية وهي : (١) مواجهة الممثل بالمخالفات وبانالة الاتهام .
(٢) تكمين الممثل من الدفاع عن نفسه ، والاستشهاد بشهود النفي .
(٣) حيدة السلطة التي توقع الجزاء . (٤) تسبب القرار التأديبي .
(٥) عدم الغلو في تقدير الجزاء .

المادة

يلتمس الطاعن الحكم بالطلبات المشروعة وهي :

(أولا) : قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) : الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وكل ما يترتب على ذلك من آثار ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء سراءة الطاعن مما أسند اليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

مع الزام جهة الادارة بالمحروقات .

وكيل الطاعن

توقيع :

المحامي المقبول لدى المحكمة الادارية العليا

بما ذكر تهرر هذا التقرير وتوقع عليه منا ومن الاستاذ
وكيل الطاعن وتفيد برقم لسنة القضائية بالجدول .

الصيغة السادسة :

صيغة طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة على حكم صادر من المحكمة التأديبية بـ قضي « بعدم جواز اقامة الدعوى التأديبية لأن خدمة العامل منتهية بقوة القانون » بينما تقرر الهيئة عدم اعتبار المتهم مسستقلا « وإن الحكم الطعن مشوب بالخطا في تطبيق القانون وتلويته » .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة
هيئة مفوضى الدولة

تقرير طعن

مقام من رئيس هيئة مفوضى الدولة
أمام المحكمة الادارية العليا

في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بـ
بجلسة / / ١٩ في الدعوى رقم لسنة ق
المقامة من النيابة الادارية

ضد :

الوقائع :

تمحصل الوقائع في أنه بتاريخ / / ١٩ أودعت النيابة الادارية
ظم كلب المحكمة التأديبية للعاملين بـ تقرير اتهم ضد
السيد /

وقد ورد بتقرير الاتهم أنه في المدة من / / ١٩ الى / / ١٩م بإدارة انقطع السيد المذكور عن عمله دون اذن وفي غير الحدود المرخص بها قانونا ، مرتكبا بذلك المخالفة الادارية المنصوص عليها بالمادتين ٦٢ ، ٧٨ من نظم العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وطلبت النيابة الادارية بحلقة المتهم تأديبيا ونفا للواد سلفة البيلن ، وتطبيقا للمغتين ٨٠ ، ٨٢ من نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمت التأديبية المعدل بالقرار بقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١ ، ١٥ ، ١٩/١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

وتاريخ / / ١٩ قضت المحكمة بعدم جواز اقلية الدعوى التأديبية على المتهم ، واقلت تضامها على اساس ان المتهم قد انقطع فعلا عن عمله دون اذن او عذر مقبول اعتبارا من / / ١٩ واستمر انقطاعه اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ولم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية لاتقطاعه اسبلا تبرر ذلك الانقطاع ، وان الجهة الادارية لم تتخذ حذره اية اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع عن العمل ، وانه باعمال نص المادة ٩٨ من نظام المصلين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ على هذه الوقائع فان خدمة المتهم تعتبر منتهية بقوة القانون اعتبارا من تاريخ انقطاعه ، بما يتعين معه الحكم بعدم جواز اقلية الدعوى التأديبية بالنسبة لواقعة الانقطاع تطبيقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ولما كان هذا الحكم قد اخطأ في تطبيق وتاويل نص المادة ٩٨ من نظام المصلين المدنيين بالقانون الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ ، وانتهى تبعا لذلك الى نتيجة خاطئة ، فمن ثم يتعين الطعن عليه تطبيقا لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

اسباب الطعن

من حيث أن المادة ٩٨ من نظام المصلين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعتبر المصل مقدما استقلته في الحالات الآتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول فإذا لم يقدم العامل اسبلا تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسبلا ورفضت أعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة تعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكتمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين اذار المصل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية .

٣ -

ولا يجوز اعتبار المصل مستقبلا في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لاتقطاعه عن العمل او التحاقه بالخدمة في جهة اجنبية .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر تفسيره لهذا النص - الذي ورد بكلمة التشريعات المنظمة لشئون العاملين بالدولة السليقة على قانون نظام العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - على أن المشرع قد أقام قرينة قانونية هي اعتبار العامل مستقلا إذا انقطع عن العمل مدة خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ، وهذه القرينة مقررة لصالح الجهة الإدارية فلها بسلطانها التقديرية إما أن تعتبر العامل مستقلا وإما أن تتخذ ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لتركه العمل ، باعتبار أن انقطاع العامل بدون إذن أو بغير عذر مقبول يشكل مخالفة إدارية تستوجب المأخذة ، وفي هذه الحالة لا يجوز اعتبار العامل مستقلا بحكم القانون إلى أن تبت السلطة المختصة قانونا في أمر تأديبه .

(المحكمة الإدارية العليا جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥ الطعن رقم ٨١٢ لسنة ١٢ اق منشور بمجموعة أحكام العليا لسنة ١٧ - ص ٣٧٢) .

ومن حيث لما تقدم ، وكان الثابت أن العامل المذكور قد انقطع عن العمل اعتبارا من / / ١٩ ولم تعتبره الجهة الإدارية مستقلا ، بل أجهلته لعله يعود إلى عمله ثم تجرى شئونها معه بشأن الانقطاع ، فإنه لا يجوز اعتبار العامل المذكور مستقلا بقوة القانون ، وبالتالي فإن خديته تعتبر لا زالت قائمة ومستمرة ، وليس ثمة ما يحول بين الجهة الإدارية وبين اقامة الدعوى التأديبية ضده لمؤاخذته عن الانقطاع .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وجانب الصواب فيما انتهى إليه من عدم جواز اقامة الدعوى التأديبية على العامل المتهم ، بما من شأنه أن يؤدي إلى بطلانه .

فلهذه الأسباب

يقرر رئيس هيئة مفوضي الدولة بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم المشار إليه طائبا الحكم بقول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه ، واعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية
للفصل فيها .

توقيع :
رئيس هيئة مفوضي الدولة
المقرر
نقيب رئيس مجلس الدولة
المستشار :
.....

نموذج مذكرة دفاع (١)

مقدمة الى دائرة فحص الطعون في الطعن رقم لسنة ق
المقام امام المحكمة الادارية العليا في الحكم الصادر
في في الدعوى لسنة
من المحكمة التأسيسية لـ

مذكورة

مقدمة امام المحكمة الادارية العليا « دائرة فحص الطعون » جلسة
/ / ١٩٨٧ المحددة لنظر الطعن رقم لسنة ق بفداع .
الميد / بصفتي طاعنا في الحكم الصادر
من المحكمة التأسيسية لـ
في / / ١٩ في الدعوى
رقم لسنة ق

فد

بدير النيابة الادارية بصفتي

الواقعات

. نوجز الواقعات في اتهم كل من الطاعن مندوب بشريات
بوزارة بالدرجة السابعة ، و رئيس قسم
الصيانة الميكانيكية بالشركة المذكورة ، بالدرجة الثالثة ، و
نجار بورشة الشركة المذكورة بالدرجة الثالثة ، لانهم خلال المدة من
/ / ١٩٨ حتى / / ١٩٨ بدائرة شركة
بمحافظة خرجوا على مقتضى الواجب الوطني ولم يؤدوا العمل
المتوط بهم بدقة وسلوكا ممينا لا يتفق مع مقتضيات الوظيفة ولم يحافظوا
على اموال وممتلكات الجهة التي يعملون بها بأن استولوا على كمية من الخشب
الزنان نمرة ١ قيمتها جنيه وملوكة للشركة التي يعملون بها
ووصفت بالخلفه بانها مخلفة مالية واحيلوا بهذا السبب الى المحكمة
التأسيسية .

وتداولت الدعوى امام المحكمة التأسيسية واصدرت حكما الطعون عليه
بجلسة / / ١٩٨ وتضى بمطالبة كل من الطاعن ،
..... بالفصل من الخدمة .

(١) هذه القضية بوضرت بمعرفتنا ، ولم يصدر الحكم فيها والموسوعة
كلت تحت الطبع .

الفصاع

(اولا) : الفسوع :

١ - نذفع ببطلان الحكم المطعون عليه لخالفته للقانون لانه نم يحدد
بليم جنبيه
مسئولية كل من الطاعن وزمليه في قنيه العجز المزعوم والمقال انه
وذلك بالخالفة لما استقرت عليه احكام المحكمة الادارية العليا ، كما ان
اسبابه جاءت مجردة ومرسلة وغير محددة وتصلح لكل اتهام .

٢ - نذفع ببطلان الحكم لابتنائه على قرار احالة باطل لان المخالفات
المنسوبة للطاعن وزمليه كيفت بانها مخالفة مالية ، ولم تتخذ في شأنها
الاجراءات الواردة بالمادة (١٢) بقانون النيلية الادارية رقم ١١٧ (ولاحكام
المحكمة الادارية العليا) وذلك لان هذه المادة لم تجعل قرارات الجية الرئاسية
بالتصرف في التحقيق في الجرائم المالية نهائية ، وانما نظمت نوعا من التعقيب
عليها لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ولهذا الرئيس خلال خمسة عشر يوما
من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف للمحاكمة التأديبية ، وللنيلية
الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية :

ولذلك يعتبر قرار الاحالة مشويا بعيب الشكل والاجراءات فضلا عن
مخالفة القانون .

٣ - نذفع ببطلان الحكم بفصل الطاعن وزمليه لانطوائه على تكرار
الجزاء عن الفعل الواحد لسابقة جازاتهم بموجب كتيب الشئون القانونية في
١٩٨ / / الذي قرر انهلاء ايقلق الطاعن وزمليه
وأخر وتحصيلهم قنيه الاخشاب المقال انها عجز .

٤ - نذفع ببطلان جزاء الفصل الموقع على الطاعن لخالفة ذلك لقرار
المستشار المحامي العام الاول لنيلية التلبية الذي قرر
في / / ١٩٨ الاكتفاء بجائزة الطاعن وزمليه بجزاء اداري عما
هو منسوب اليهم مع خصم ثمن كمية الاخشاب المقال انها عجز من
مستحقاقهم ولم يوصى المحامي العام بفصلهم ، ونذلل على ذلك بان القرار
نكر من مستحقاقهم ولم يقل من معاشهم مما يفهم ان القرار لم يقرر الفصل .

الرد على تقرير هيئة القوضيين

بطلامة تقرير هيئة مفوض الدولة يتضح انه لم يصف جديدا الى قرار
الانهم نجاه خلوا من اي سند قانوني يدين الطاعنين حيث استند الى مذكرة
الشئون القانونية ولم يناقش قرار الاحالة او حكم المحكمة مناقشة قانونية

صحيحة بالرغم من أن الحكم مئسوب بالفلو في تقرير الجزاء ، ولو حرص
التقرير على التعقيب على النواحي القانونية وعلى الوثائق لامكنه التوصل
الى ما يلي :

١ - بطلان الحكم لابتنائه على قرار حاله باطل لعدم اتباع الاجراءات
الواردة بالملادة (١٣) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ والتي لم تجمع
قرارات الجهة الرئاسية بالتصرف في التحقيق نهائية وانما نظمت نوعا من
التعقيب عليها كالتبث بالدفع الثاني .

٢ - لم يتصدى التقرير لبطلان التحقيق لانه لم يحدد مسؤولية كل من الطاعن
وزميله نجاه الاتهام مرسلا ومخالفا لما استقرت عليه احكام المحكمة
الادارية العليا في ضرورة تحديد الاتهام بالبالغ موضوع الاتهام بالنسبة
لكل منهم على حدة .

٣ - لم يتصدى التقرير لبطلان الحكم لانه بنى على تكرار الجزاء عن الفصل
الواحد حسبما جاء بالدفع الثالث .

٤ - لم يتصدى التقرير لمخالفة قرار الاحالة لقرار المحلى العلم الذى انتهى
الى مجازاة المتهمين بجزاء ادارى وخضع قيمة الاخشاب من مستحقاتهم
ولم يقل من مئسهم مما يدل ان نيته لم تتجه الى الفصل وطبقا للاحكام
المستقرة فلن الجهة الادارية تنقيد بالحكم والقرار الجنائي . طالما جاء
بخصوص نفس الوثائق المتعلقة بالحكمة التأديبية .

٥ - لم يتصدى التقرير لبطلان احالة المتهمين دون غيرهم من ثبتت ادانتهم
بتحقيقات الشئون القانونية بالرغم من اعتراف المهندس /
من انه مسئول عن عدم مراجعة كمية الاخشاب موضوع القضية وانه
اعترف بأنه اتجه الى مكن انزال الخشب ووجده موضوعا بطريقة توحى
انها مطابقة مما يشكك في الاتهام .

وطبقا للمادة (٤١) من قانون المجلس يحق للمحكمة ادخال متهمين جدد
في دائرة الاتهام .

بناء على ذلك

فقد جاء تقرير هيئة المفوضيين خلاويا من المبادئ القانونية ومتهائرا
ومسلما تسليما مطلقا بقرار الاتهام والاحالة ، دون محصر أو تمحيص .
ويعد هذا التبهيد نوحز اسباب الطعن فيما يلي :

— اسباب الطعن —

السبب الاول

بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته للقانون

حرصا على وقت الهيئة الموقرة نكتفى بما ذكرناه بالدفع الاول .

السبب الثاني

بطلان الحكم لابتنائه على قرار احالة باطل

حرصا على وقت الهيئة الموقرة نكتفى بما ذكرناه بالدفع الثاني .

السبب الثالث

بطلان الحكم بفصل الطاعن لانتطائه على تكرار الجزاء عن الفعل الواحد

حرصا على وقت الهيئة الموقرة نكتفى بما ذكرناه بالدفع الثالث .

السبب الرابع

بطلان جزاء الفصل الموقع على الطاعن لمخالفة ذلك فـتـسـرـر المستشار المحامي العام الاول لنيابة التكية الذي قرر الاكتفاء بمجازاة الطاعن وزميلييه بجزاء ادارى مع خصم ثـن الاخشاب المـقال انها عـجز من مستحقـاتهم .

وحرصا على وقت الهيئة الموقرة نكتفى بما ذكرناه بالدفع الرابع (بأن القرار الصادر من المحامي العام قرر الخصم من مستحقاتهم ولم يقل من معاشهم بما يفهم أن القرار لم يقرر الفصل) ويضاف الى ذلك أن قرار الفصل الطمين مشوب بالخلو في تقدير الجزاء فهو مشوب بركوب متن الشطط في القسوة ، وكلن على المحكمة أن تتخفف من المبالاة في تقدير الجزاء لا سيما وازن الادارة تنكبت سوء التصد ولم تسند قرارها الى سبب صحيح فضلا عن ارتكابها بخالفة عدم المساواة بين المسؤولين اذ اغضت العين عن اغلبهم وركزت انتباهها على الطاعن وزميلييه مما يشوب تصرفاتها بمبب اساءة استعمال السلطة .

السبب الخامس

اساءة استعمال السلطة لاحالة الطاعن وزميلييه للمحكمة النيابية وكان على المحكمة أن تقدم المسؤولين الآخرين الواردة أسماؤهم بتحقيقات الشئون القانونية طبقا لحكم المادة (٤١) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ونستند في ذلك على قرار محير الشئون القانونية والتحقيقات بالوزارة

والصادر في / / ١٩٨٨ والذي قرر بالصنعة رقم (.....)
بالمعدن ثانيا ما يلي :

ثانيا : قيد الواقعة مخلفة ادارية ومالية .

فصل

- ١ - السيد / سلق سيلة من الدرجة الثالثة .
- ٢ - السيد / سلق سيلة من الدرجة الرابعة .
- ٣ - السيد / رئيس ورش الصيانة من الدرجة الثانية ورئيس لجنة الفحص .
- ٤ - السيد / أمين مخزن من الدرجة الرابعة وعضو لجنة الفحص .
- ٥ - السيد / ملاحظ ورشة الصيانة الميكانيكية الدرجة الثانية وعضو لجنة الشراء ولجنة الفحص
- ٦ - السيد / نجل من الدرجة الرابعة وعضو لجنة الشراء وعضو لجنة الفحص .
- ٧ - السيد / مندوب مشتريات من الدرجة الثالثة وعضو لجنة الشراء .

ومناد ما تقدم ان جهة الادارة اساعت استعمال السلطة وتسفرت على اغلب المسؤولين ولم تقديم الى المحاكمة التأديبية ، وضحت في سبيلهم بالطعن وزميليه دون بقية العاملين السبعة المشار اليهم .

ونظرا على اتهم من ثبتت ادانتهم بما اسند لكل منهم من مخالفت خطيرة كالمبين بعريضة الدعوى بالصنعت ارقام ٦ ، ٧ ، ٨ ونحيل الى ذلك منمسا للسكرار .

وفكرت على سبيل المثال انه بطالمة تحقيقات الشئون القانونية ينصح ان المسؤل الاول في هذه القضية هو المهندس / الذي قرر انه : « لم يتم بفحص كيكات الاخشاب موضوع القضية » والواردة يسوم / / ١٩٨٨ للوزارة بالرغم من انه مختص ومسؤل عن ذلك ، ولم يستطع الدفاع عن نفسه الا بقول غير سديد حيث قرر :

« ان اعضاء اللجنة قرروا ان الاصناف المطلوبة موجودة بالكلل » كما قرر : « اننى توجهت الى مكان ازالة الخشب وكان موضوعا على شكل كومة بوسط الورشة توحي بان الكمية مطلقة » .

وبهذه الشهادة نتضح براءة الطاعن (موكلنا) لان الاتهام يحوطه الشك من كلفه جوانبه ، والشك يفسر لصالح المتهم .

الملك

يلتمس الدفاع الحكم بطلبائه المشروعة وهى :

اولا : بقبول الطعن شكلا ، والزام الجهة المظنون عليها بالرد على الدفوع .

ثانيا : ايقاف الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بس والصادرة فى / / ١٩٨ فى الدعوى رقم لسنة قى ، والمقلبة من النيلة الادارية والذي قضى بمعقبة الطاعن بالفصل من الخدمة ، وذلك نظرا لتوافر شروط الاستعجال ، والجدية التى تتبثل فى ترجيع الفاء الحكم المظنون فيه ، ولتغفر امر لا يمسكن تداركه فى المستقبل ، فضلا عن توافر المشروعية .

ثالثا : الفاء الحكم المظنون فيه على سند من الاسباب الواردة بالطعن ، ولانه مشوب بالغلو فى تقدير الجزاء .

رابعا : الفاء قرار الفصل المظنون عليه رقم (.....) لسنة ١٩٨ فيها تضمنه من رفع اسم الطاعن / اعتبارا من / / ١٩٨ لاسباب بطلان هذا القرار طبقا للاسباب الواردة بالمعريضة وبهذه المفكرة مع كل ما يترتب على ذلك من آثار مالية ووظيفية .

خامسا : الزام الجهة الادارية بالمصاريف واتعاب المحلة .

وكيل الطاعن
دكتور
خيمس السيد اسماعيل

(م - ١١ صيغ الدملوى)

الفصل الثاني

الاحكام الصادرة في الطعون المقدمة من الافراد وهيئة مفوضى الدولة

ونبين ذلك على النحو التالى :

- ١ - حكم يقضى بإلغاء الحكم المطعون فيه لعدم اختصاص المحكم التأديبية بنظر الطعون في الاحكام الصادرة من مجالس التأديب .
- ٢ - حكم يقضى بإلغاء الحكم الطعين وإلغاء القرار المطعون فيه لانه يستتر جزاء تأديبيا مقنعا .
- ٣ - حكم يقضى بإلغاء القرار المطعون فيه لسقوط الدعوى التأديبية .
- ٤ - حكم في طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة يقضى بإلغاء الحكم الطعين لانه اعتبر خدعة الملل بمتحية بقوة القانون بينما ترى الهيئة اعتبار العليل مستقيلا ، وقضى الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .
- ٥ - حكم طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة تطعن فيه على حكم خالف القانون بسبب بطلان الاعلان ، وقضى الحكم بإلغاء الحكم الطعين وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

القاعدة الاولى :

موضوع الدعوى وحكم المحكمة :

(أ) موضوع الدعوى : الطعن في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا والذي قضى بتليد قرار تأديب صادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، وأنهى أتى معالجة المتهم بالعزل مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافاة .

(ب) (الحكم) انشاء الحكم الطعن فيه لعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس تأديب ، لأن الاختصاص طبقاً لصحيح القانون ينعقد للمحكمة الإدارية العليا أسوة بالأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية وللموضوع قضى الحكم بتعديل قرار مجلس التأديب إلى مجازاة الطاعن بمقوية اللوم ، وتلخ العلاوة المستحقة لفترة واحدة .
* ولاهية هذا الحكم لاحتوائه على الكثير من الجادى القانونية الهامة نشير اليه كايلا :

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

الدائرة الرابعة

بالجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
وعضوية السادة الاساتذة / نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس
المحكمة ، المستشارين .

وحضور السيد الاستاذ / المستشار : مفوض الدولة
وسكرتارية

اصدرت الحكم اتى

في الطعن رقم لسنة القضائية المقام من الدكتور /
في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بجلسة
من سنة ١٩ في الطعن رقم لسنة القضائية
المقام منه ضد السيد / رئيس جلزمة بصفته ، وفي الطعن رقم
لسنة القضائية ، المقام من ذات الطاعن ، ضد السيد / رئيس جلزمة
..... بصفته في القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس
بجلزمة في من سنة ١٩ بمجاراته بالمعزل
من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافاة .

الاجراءات

في يوم ... الموافق ... من ... سنة ١٩ ، أودع الاستاذ /
الحلى بصفته وكيلًا عن الدكتور / ، ظم كُتاب المحكمة
الإدارية العليا تقرير طعن قيد بجدولها تحت رقم لسنة القضائية ،
في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بجلسة
من ... سنة ١٩ والقاضي يرفض الطعن رقم لسنة القضائية
المقدم منه ضد السيد / رئيس جلصة بصفته في القرار الصادر
من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجلصة في ... من
سنة ١٩ بمجازاته بالمزول من الوظيفة مع الاحتفاظ بالملس أو المكافأة .

وطلب الطاعن ، للأسباب المبينة في تقرير الطعن : الحكم بقبول الطعن
شكلًا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء القرار الصادر من مجلس
تأديب أعضاء هيئة التدريس بجلصة في ... من ... سنة ١٩ .
بمجازاته بالمزول من الوظيفة مع الاحتفاظ بالملس أو المكافأة وما يترتب
على ذلك من آثار .

وأعلن تقرير الطعن الى الجهة المطعون ضدها على النحو المبين بالأوراق
وقد تمت هيئة مفوضي الدولة تقريرًا مسببًا بالرأى القانوني في الطعن ، ارتأت
فيه الحكم بقبول الطعن شكلًا ويرفضه موضوعًا .

وفي يوم الموافق ... من ... سنة ١٩ ، أودع
الاستاذ / الحلى ، بصفته وكيلًا عن الدكتور / ،
ظم كُتاب المحكمة الإدارية العليا ، تقرير طعن قيد بجدولها تحت رقم
لسنة القضائية ، في القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة
التدريس بجلصة في ... من ... سنة ١٩ بمجازاته بالمزول
من الوظيفة مع الاحتفاظ بالملس أو المكافأة .

وطلب الطاعن للأسباب المبينة في تقرير الطعن ، الحكم بقبول الطعن
شكلًا ، وفي الموضوع بإلغاء قرار مجلس التأديب المطعون فيه .

وأعلن تقرير الطعن الى الجهة المطعون ضدها على النحو المبين بالأوراق .
وقد تمت هيئة مفوضي الدولة تقريرًا مسببًا بالرأى القانوني في الطعن
ارتأت فيه أصليا الحكم بعدم بول الطعن شكلًا لزمه بعد الميعاد ، واحتياطيا
الحكم برفضه موضوعًا .

وعين لنظر الطعن لسنة ٢١ القضائية جلسة من ... سنة
١٩ أُلهم دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة ، كما عين لنظر الطعن
رقم لسنة القضائية أُلهم دائرة فحص الطعون جلسة
من ... سنة ١٩ ، ويجلسة من ... سنة ١٩ قُدرت
الدائرة ضم الطعن رقم لسنة القضائية الى الطعن رقم
لسنة القضائية ليصدر فيها حكم واحد ، ثم قررت بجلسته
من ... سنة ١٩ احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا « الدائيرة
الرابعة » لنظرهما بجلسته من ... سنة ١٩ ، وفيها استمعت
المحكمة الى ما رأت لزومه من ايضاحات وأرجلت اصدار الحكم الى جلسة
اليوم ، حيث صدر الحكم واودعت بمودته المشتعلة على اسبلجه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة قانونا .

ومن حيث ان عناصر هذه المنازعة تتحصل ، حسبما يبين من الاوراق في
انه بتاريخ من ... سنة ١٩ أصدر السيد رئيس جامعة
القرار رقم لسنة ١٩ بالحلالة الدكتور / استاذ ورئيس
قسم الصناعات الغذائية بكلية في ، الى مجلس تأديب
أعضاء هيئة التدريس بجلسته ، مخالفة المادة ٩٦ من قانون تنظيم
الحلهمات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، اذ انه في المدة من ... من ..
سنة ١٩ حتى نهاية المحلة نور يونيه سنة ١٩ : —

١ — خرج من مقتضيات الواجب الوظيفي والعرف والقيم الجامعية بأن تفوه
علنا بالفاظ خارجة لطلبة وطلعت السنة الرابعة بكلية في

٢ — خلف القواعد والنظم والقوانين واللوائح الجامعية بأن قام بتعديل
نتيجة الطالبين و بما يؤدي الى نجاح الاولى
ورسوب الثانية في المادة التي قام بتدريسها وتصحيحها وهي مادة بنتجات
لبنية ومطلجات . ونظر مجلس التأديب الدعوى التأديبية في عدة جلسات
ابتداء من جلسته من ... سنة ١٩ ، حتى قرر بجلسته ...
من ... لسنة ١٩ ، اصدار القرار فيها بجلسته من ...
سنة ١٩ وفيها لم يحضر عضو مجلس التأديب عن الجامعة ، وقرر
رئيس مجلس التأديب تأجيل الدعوى لجلسة من ... سنة ١٩ ،
وفيها قرر المجلس اعادة الدعوى الى المرافعة بذات الجلسة وتأجيلها
لجلسة من ... سنة ١٩ لحضور المحال ، حيث حضر

الطاعن نفاها عنه طلبة متعددون وأيد شهادتهم استاذهم الدكتور /
وجوهر الشهادة صحيح وأن وجد اختلاف تفصيل ثاتوية ، ولأن التهمة الثانية
انتزعت من غير اصل صحيح ينتجها اذ راجع الطاعن التصحيح والاوراق بصفتها
وقبل تسليمها للكتترول وهو حق له ، لذا عدل مجلس التاديب وصف التهمة
من مخالفة القواعد والنظم والقوانين واللوائح الى تهمة جديدة لم يحط بها علما
ولم يكن من الدفاع فيها وهي وتوع خلل جسيم في اسلوب تقدير الدرجات
والامحراف الشديد في عملية التصحيح ، وهو ما لم يثبت في حق الطاعن من
الاوراق .

ومن حيث أن حكم المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا بـ
في الطعن رقم لسنة القضائية ، صدر في من
سنة ١٩ بقبول الطعن شكلا ويرفضه موضوعا ، وطعن فيه ائلم المحكمة
الادارية العليا بالطعن رقم لسنة القضائية الذى اودع تقريره
تلم كلفه في سنة ١٩ اى خلال ستين يوما من تاريخ
صدور الحكم المطعون فيه ، وذلك طبقا للمادتين ٢٢ ، ٤٤ من قانون مجلس
الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، اللتين حددتا مهلة الطعن ائلم
المحكمة الادارية العليا بستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، فمن
ثم يكون الطعن الاول مرفوعا في الميعاد القانونى ، مما يجعله مقبولا شكلا .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة ، جرى على أن قرارات مجلس التاديب
التي لا تخضع لتصديق من جهات ادارية، هي قرارات نهائية لا يجوز التظلم عنها او
سحبها او تعقيب الجهات الادارية عليها ، اذ تستنفذ مجلس التاديب ولايتها
ماصدر هذه القرارات ويمتنع عليها الرجوع فيها او تعديلها وينطلق ذلك ايضا
على الجهات الادارية ، وبذا غلبت قرارات اقرب في طبيعتها الى الاحكام التأديبية
منها الى القرارات الادارية ، ومن ثم يجرى عليها بالنسبة للطعن ما يجرى على
الاحكام الصادرة من المحكم التأديبية ، فلا تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون
فيها ، وانما ينمقد هذا الاختصاص للمحكمة الادارية العليا جائرة .

ومن حيث أن قانون تنظيم الجلسات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٢ ، لم يخضع قرارات مجلس تاديب اعضاء هيئة التدريس لتصديق ما ،
وبذا ينمقد الاختصاص بنظر الطعون فيها للمحكمة الادارية العليا دون المحاكم
التأديبية ، ما هو الشأن في القرار الصادر من مجلس تاديب اعضاء هيئة
التدريس بجملة في ... من ... لسنة ١٩ بجلوة الطاعن
بإعزال من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش او المكافاة ، اذ ينمسر عن نظر الطعن
فيه اختصاص المحكم التأديبية وشمله اختصاص المحكمة الادارية العليا ،

ومن ثم فإن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا
بجلسة من ... سنة ١٩ برفض الطعن رقم لسنة ١٩
القضائية المقام عن هذا القرار ، وهو الحكم محل الطعن رقم لسنة
القضائية يكون قد صدر من محكمة مختصة ، وبالتالي فله ينعين الحكم بلفظه
وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بنظره .

ومن حيث أن قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجمعية
بمجازاة الطاعن بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمأش أو المكفأة ، مسدر
في ... من ... سنة ١٩ ، وطعن فيه ابلم المحكمة التأديبية لمستوى
الإدارة العليا بالطعن رقم لسنة القضائية المرفوع في ... من ...
سنة ١٩ أى خلال الميعاد المحدد للطعن ابلم المحكمة الإدارية العليا وهو
ستون يوما من تاريخ صدور الحكم طبقا للمادتين ٢٣ ، ٤٤ من قانون مجلس
الدولة وهذا الطعن ابلم المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ، وأن رسع
الى محكمة غير مختصة ، الا انه اقيم خلال الميعاد القانوني على نحو قطعه ،
كما أن الحكم الصادر في ... من ... سنة ١٩ برفض طعن عليه خلال
الميعاد القانوني في ... من ... سنة ١٩ بالطعن رقم لسنة
القضائية على نحو ظل معه الميعاد مقطوعا ، لان القاعدة أن الميعاد المحدد
تقوينا لاثلة الدعوى ينقطع برفعها خلاله ولو الى محكمة غير مختصة ويظل
مقطوعا حتى يفصل فيها ولو من المحكمة الاعلى درجة الامر الذى يسمح
لصاحبها باللجوء الى المحكمة المختصة أن تبينها سواء ابلن قطع الميعاد او خلال
جريته ثاقية طالما لم ينصرم بعد ، وهو ما يصدق على الطعن الثانى رقم
لسنة القضائية الذى اقبله الطاعن بليداع تقريره فلم كطلب المحكمة
الإدارية العليا في ... من ... لسنة ١٩ بطلب الغاء قرار مجلس التأديب
وذلك خلال نظر الطعن الاول رقم لسنة القضائية الذى سبق أن
اقبله في الميعاد بطلب الغاء حكم المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا برفضه
طعنه المقام في الميعاد على ذات القرار ، فمن ثم يكون الطعن رقم ... لسنة ...
القضائية مرفوعا في الميعاد القانوني ، مما يجعله مقبولا شكلا .

ومن حيث أنه ولئن كلفت المادة (١٠٩) من قانون تنظيم الجبلعت الصادر
بلقانون رقم ٤٩ لسنة ٧٢ ، قضت بأن تسرى بالنسبة الى المساطة ابلم
مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجمعية القواعد الخاصة بالحلكة ابلم
المحكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، ونصت المادة ٤٢ من
تقوون مجلس الدولة الصادر بلقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن تصدر أحكام
المحكم التأديبية مسببة ويوقفه الرئيس والاعضاء ، وبذا اكنت الاحلة الواردة
في المادة (٣) من قانون اصدار تقوون مجلس الدولة نميا لم يرد بشأنه نصوص

أحرائية إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، حيث أوجبت المادة (١٧٥) من هذا القانون بإيداع مسودة لحكم المشتتة على أسبيله موقعة من الرئيس ومن القضاء عند النطق به والا كان الحكم باطلا ، ومفاد هذا أن قرار مجلس تاديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يجب أن تودع مسودته المشتتة على أسبيله عند النطق به والا كان باطلا ، الأمر الذي يمتنى عدم جواز إيداعها قبل النطق به مثل عدم جواز إيداعها بعد النطق به ، غير أنه لا يكتفى للدلالة على صدور قرار مجلس التاديب المطعون فيه وإيداع مسودته من هيئة غير مكتلة وقيل أقل بلب المرافعة والنطق به في جلسة من ... سنة ١٩ على نحو ما نراه عليه الطاعن ، مجرد إشارة وردت من مسودته في معرض سرد إجراءات مجلس التاديب ، إلى صدور ، وإيداع مسودته بجلسته من ... سنة ١٩ ، وهي الجلسة التي سبق تحديدها لإصدار القرار وأجلت الدعوى منها إداريا إلى جلسة من ... سنة ١٩ حيث أعيدت الدعوى إلى المرافعة ثم صدر القرار المطعون فيه ، إذ أن العبرة بإيداع المسودة فعلا وهو ما لم يثبت حدوثه بجلسته من ... سنة ١٩ ولم يتم ما يفتنى إجراءه عند النطق بالقرار في جلسة من ... سنة ١٩ ، كما أن تلك الإشارة أن عبرت عن سبق إعداد مشروع المسودة بدءا من الاستهلال حتى الوصول إليها فاتها لا تقطع بتسطير ما سبقها في المسودة حتى ختمتها ، بالإضافة إلى أن إعداد مشروع المسودة مسبقا أمر لا جناح فيه ولا يأخذ عليه لأن ضرورة إيداع المسودة عند النطق بالقرار تدعو إلى البدء في وضع مشروعها تهيئدا لإصدار القرار وإيداع مسودته موقعة من الرئيس والأعضاء عند النطق به ، وهو ما جرى في جلسة من ... سنة ١٩ ومن ثم فانه لا محل لهذا الوجه في النعى على قرار مجلس التاديب المطعون فيه .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق ، أن الدكتور / الاستاذ المساعد بقسم الصناعات الغذائية في كلية الزراعة بـ التابعة لجامعة قدم شكوى في ... من ... سنة ١٩ إلى السيد رئيس جامعة ، ذكر فيها أن طلبة أبلغوه أن الطاعن كلف طلبة السنة الرابعة في القسم بدفع نقود لشراء مراوح لفرع الألبان ، وأخبر الشكوى الطاعن بما بلغه بمترضا عليه ، وفي ... من ... سنة ١٩ دخل الطاعن قاعة محاضرات السنة الرابعة في القسم أثناء محاضرة الدكتور / واستفسر عن أسماء الطلبة الذين اشتكوا من جميع النقود ، فأقر الطلبة الصمت ، وحينئذ قل الطاعن لهم « أنتم نفس و وأنكم لا تسألوا عندي » وإذا كنتم لا تريدون الكلام فإن في استطاعتي أن أجبر / أهلكم وأخيه يقول لى من منكم الذى اشتكى « كما قدمت الطلبة / بالسنة الرابعة من القسم شكوى إلى السيد رئيس جامعة ، جاء فيها

أن الطاعن وجه ألفاظا خالجة الى الطلبة في قاعة المحاضرات ، ولما اعترضت على كلامه هدهما قائلا : « انت مش وش علم ويجب ان تنتظري سنة او اثنين بالكلية عاشان تمنلى » مما ادى الى رسوبها في ملحقته وهي تكنولوجيا المنتجات الدھنية والثلجيات رغم انها متفوقة ، بينما نجحت زميلتها رغم ضعفها وذلك بسبب العلاقة بين الطاعن وبين زوجها ضلبط الشرطة في وأجرت الجمعية تحقيقا اداريا سمعت فيه اقوال الطلبة و و على النحو المقدم . ويسؤال الدكتور / ذكر ان الطاعن دخل قاعة المحاضرات قبل بدء المحاضرة وتكلم مع الطلبة ولكنه لم يوجه المبرتين المثار اليهما ولم يهدد الطلبة ويسؤال الطاعن نفى انه وجهه المبرتين او التهديد ، واشتر الى وجود خلافات بينه وبين الدكتور / مقدم الشكوى الاولى ، وقرر انه اعاد النظر في الدرجات عموما قبل تسليم اوراق الاجابة للكنترول ، ووجد ان الطلبة / تستحق { ٧ درجة بدلا من ٢٢ درجة ، وانكر وجود خدمات متبادلة مع زوجها ، كما نفى تحديه للطلبة بانه اعطاها ١٨ درجة من ٣٠ درجة في الامتحان العملي ، واحيل الطاعن الى مجلس النادي الذي انتدب الدكتور / وكيل كلية الزراعة جامعة واسفقا الابن فيها لاعادة تصحيح خمس اوراق اجابة منها ورتقا الطالبين / و ، فرأى ان الطلبة الاولى تستحق ١٦ درجة بينما منحها الطاعن ١٥ درجة في البداية وعدلها الى ٣٠ درجة في النهاية ، كما رأى ان الطلبة الثانية تستحق ٢٤ درجة بينما منحها الطاعن ٢٥ درجة في البداية وعدلها الى ٢٣ درجة في النهاية . وقرر مجلس النادي بنساء على طلب الطاعن سماع اقوال الدكتور / الذى قرر شهادته وأضاف انه ترك الطاعن في قاعة المحاضرات وذهب الى مكتبه لاحضار بعض الكتب وعاد بعد فترة وجيزة لا تتعدى نصف دقيقة ، وكذا اقوال الطلبة : و و و و الذين نفوا تفوه الطاعن باللفظ خالجة او تهديده الطلبة / أو صدور اعتراض منها على كلامه ، ولم تتفق اقوالهم في شأن وجود الدكتور / ابتداء وخروجه بمعند . وقد انتهى مجلس النادي الى ادانة الطاعن ومجازاته على التفصيل السابق ذكره .

ومن حيث انه يؤخذ بما سلف أن الطلبة الذين سمعت اقوالهم في التحقيق الادارى ، اجمعوا على ان الطاعن وجه العبارة الاولى الى عموم الطلبة في قاعة المحاضرات بما تضمنته هذه العبارة من اللفظ نابية ، كما وجه العبارة الثانية الى الطلبة بما المحت به هذه العبارة من وعيد للطلبة اثر اعترضها على العبارة الاولى ، وجاءت اقوال هؤلاء الطلبة متفقة غير

متناثرة . تلقائية غير مصنعة ، فورية غير متراخية ، مما يؤكد صحة وبقينا .
ولا يقدح فيها مجرد انذار مرسل من الطاعن ضمن اقواله في ذات التحقيق حيث
لم يستشهد بأحد حينئذ . واذا كان الدكتور / وحده في ذلك
التحقيق ثم مع الطلبة الذين استشهد بهم الطاعن وسمعت اقوالهم امام مجلس
النائب ، قد ناصروا الطاعن في نفى صدور هاتين العبارتين منه ، الا ان الاول
قرر امام مجلس النائب انه ترك قاعة المحاضرات فترة وجيزة ، كما ان بعض
هؤلاء الطلبة ذكر ان الاول دخل القاعة بعد دخول الطاعن ، مما يوحي باحتفال
صدور العبارتين من الطاعن ابل ذلك بالاضافة الى ان اقوال اولئك الطلبة
جاءت بناء على استئصال من الطاعن ويعد مضي مدة على الواقعة وفي صورة
متطابقة ، مما لا ترقى معه الى حدس ما اجمع عليه في حينه الشهود الاوائل
بالنظر الى خروجه عنهم فوراً وصدوره عنهم عفويا دون تراخ ينسب ودون ترتيب
يريب ، ومن ثم فان تلفظ الطاعن بالعبارتين يكون امرا ثانيا في حقه ، وهو تلفظ
بنطوى على اخلال منه بواجبه عليه كموظف وخاصة كاستاذ من حيث الاعتصام
بصفة اللسان واستعمال ظاهر البيان والاعتداد بحكمة الترشيد ونسب خاسر
الوعيد ، حتى في حال الغضب ولو بحق ، وخاصة في محراب العلم ، حتى يكون
اسوة حسنة وقدوة صالحة في موقعه حيث القيادة والريادة من جليبه بما ينمكس
واقتهاء من سواء على سعيد مرعوسيه وتلاميذه ، مما يشكل في حقه جريمة
تأديبية تستوجب معاقبته عنها .

ومن حيث انه يؤخذ بما سلف ايضا انسه ولئن كان الطاعن وجسه
العبارة الثانية الى الطلبة بما المحت اليه من وعيد ، ونزل
بدرجاتها من ٢٥ درجة الى ٢٢ درجة بينما قدر لها الاستاذ المنتدب من مجلس
النائب ٢٤ درجة ، كما رفع درجات الطلبة من ١٥ درجة
الى ٣٠ درجة بينما منحها الاستاذ المنتدب ١٦ درجة ، ان القدر المتبقن ان
الطاعن منح الطلبة ١٨ درجة من ٢٠ درجة في اعمال السنة
وهو على بينة من اسمها حيث لا سرية في هذه الاعمال ، كما ان الثابت ان
الطاعن اجري التعديل في تقدير الدرجات بالورقتين وهما مازالتا في طي
السرية شأن سائر الاوراق قبل تسليمها للكتترول حيث تفضى سرينهما بعد
التعقبن من سلامتهما ، وهذا التعديل في حد ذاته مرمض فيه دون حظر له
له او منع منه ، ولم يتم دليل قاطع بنفاذ الطاعن الى ما وراء حجب
الاوراق على نحو مكته من تحري اصحابها وافراز الورقتين من بينهما ،
خاصة وان القصد المبيت قد ينفذ عند التصحيح ابتداء لا بالتعديل بعدئذ ،
واذا كان الطاعن قد برر اعادته التصحيح برغبته في تحسين النتيجة ،
فانه ليس بلامر تخفى هذه الاعادة عن تعديل بالزيادة في جميع الاوراق
بحيث لا ينزل بلعدها سقط ولا يرفع بعضها فاصب وان جرت العادة
على ذلك ، فضلا عن ان التعديل الذي تم في ورقة الطلبة

بالتقصاها درجتين وأن أدى الى خفض مجموع درجاتها في المادة من ٢٣ درجة الى ١١ درجة الا أنه لم يهبط بهذا المجموع الى حد يوجد سبيل جبرها بعدئذ حتى يزكو اتجاهه عمدا الى الاضرار بها ، بالإضافة الى أنه لا محل للخوض في مدى سلامة التقدير في حد ذاته ولو استرشد بحكمين في هذا المجال الفني الذي يسوده بداهة الاختلاف والتيلين ، وبذا فانه لا تريب على الطاعن في اجرائه التعديل في حد ذاته ، ولا سبيل الى الحكم بتعمده هذا التعديل محاباة للطالبة وتكليه للطالبة ولا محل لحاسيته في تفاصيل تقديره ولو استهداء بحكم من ذات اختصاص ، ومن ثم يصيح الاتهام الثاني بلا دليل يقينى قاطع يقبه ويأيده ويتمين لذلك تبرئة الطاعن منه ، سواء حوى اجرائه ذات التعديل ، او تمثل في تمده التعديل أملاة لطالبة واضرارا بالآخرى ، او وقف عند الخطأ في تقدير درجاتها بميزان « العدل » .

ومن حيث أن الاتهام الاول ، وان تلم في حق الطاعن على النحو المتقدم ، الا أنه لا يستوى وحده اسما لحل قرار مجلس التاديب محل الطعن فيها أنزله بساحة الطاعن من جزاء العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة ، نظرا لما يعنيه هذا الجزاء بجسامته من بتر عن الوظيفة حدا اليه الاتهام الثاني الذي لم يتم قانونا في حق الطاعن على ما سلف بيانه ، ومن ثم تكنى المحكمة بمعاقبته عما ثبت في حقه بجزاء اللوم مع تأخير الملاوة المستحقة لفترة واحدة عملا بالبند الثالث من المادة (١١) من قانون تنظيم الجامعات .

ملف هذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعنين شكلا ، وفي الموضوع أولا : بإلغاء الحكم الصادر من المحكمة التاديبية لمستوى الإدارة العليا ببطسة من سنة ١٩ في الطعن رقم لسنة ١٩ القضائية وبمعدم اختصاصها بنظره ، وثانيا : بتعديل قرار مجلس التاديب المظنون فيه سبجاة الطاعن بمعقوبة اللوم مع تأخير الملاوة المستحقة لفترة واحدة والزمته الجهة الادارية المصروفت .

صدر هذا الحكم وظى علنا ببطسة يوم الموافق من سنة ١٤ هـ والموافق من سنة ١٩ بالهيئة الجينة بصدده .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

توقيع :

توقيع :

القاعدة الثانية :

موضوع الطعن وحكم المحكمة :

(١) موضوع الطعن : يدور الموضوع حول الفصل في الدفاع المقدم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في قرارات النقل التي تستر جزاءا تأديبيا مقتصرا .

(ب) حكم المحكمة : قضت بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه الفشاء الحكم الطعن حيث ثبت أن قرار النقل يستر جزاء مقتع .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

القاهرة الرابعة

الديباجة :

.
.
.

أجراءات الطعن

في يوم الثلاثاء الموافق / / ١٩ أودع الاستاذ الدكتور / بصفته وكلا عن السيد / فلم تكتب المحكمة الإدارية العليا تقرير طعن قيد بجدولها تحت رقم لسنة قضائية في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بطمسة / / ١٩ في الدعوى رقم لسنة قضائية القاضي « برغص الدفيع بعدم اختصاص المحكمة ولاتيا بنظر الدعوى واختصاصها بنظرها وعدم قبول الدعوى شكلا ويلزام المدعى بالمصروفات .

وطالب الطاعن للأسباب المبينة بتقرير طعنه الحكم بالفناء الحكم الطعن عليه والحكم مجددا بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بالفناء القرار الطعن عليه فيما تضمنه نقل الطاعن من إلى وما يترتب على ذلك من آثار والزام الطعن ضدهم المصروفات .

وبعد اعلان تقرير الطعن على النصوص المبين بالاوراق قدمت هيئة مفوضى ابدولة تقريراً يراهها القاضى رات فيه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبتقبول الدعوى لرغمها ، الميعاد وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها .

وبعد اتخاذ الاجراءات القانونية عين لنظر الطعن ايام دائرة محص الطعون جلسة / / ١٩ ويجلسة / / ١٩ قررت الدائرة احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا الدائرة الرابعة وحددت لنظره ايامها جلسة / / ١٩ وتاجل نظره على الوجه المبين بحضور الجلسات ويجلسة / / ١٩ وبعد ان سمعت المحكمة بما رات لزوماً لسماعه من ايضاحات ذوى الشأن قررت اصدار الحكم بجلسة اليوم وفيها صدر واودعت مودته المشتبهة على اسبليه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وبعد سماع الايضاحات وبعد المداولة .
من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بجلسة / / ١٩
وتقدم الطاعن الى لجنة المساعدة القضائية بتاريخ / / ١٩ وتقرر
قبول الطلب بجلسة / / ١٩ وأقيم الطعن فى / / ١٩
نبكون الطعن بذلك مستوفياً أوضاعه الشكلية .

ومن حيث ان عناصر المنزعة تحصل - حسبما هو مستخلص من
الاوراق فى انه بتاريخ / / ١٩ أقام السيد / أمام
محكمة القضاء الادارى الدعوى رقم لسنة ... فى قضائية طلباً بقبول
دعواه شكلاً وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار رقم لسنة ١٩
المصدر من وزارة فى / / ١٩ بنقله الى المحفوظات
وفى الموضوع بإلغاء هذا القرار واعتباره كأن لم يكن وما يترتب على ذلك من أكثر
وقال شرحاً لدعواه أنه كان يعمل بمصلحة وأستمر يؤدي عمله
مكافأة الى أن توجه بصحور القرار لسنة ١٩ الصادر فى

/ / ١٩ والقضى بنقله وآخرين من زملائه البالغ عددهم
مئة واثنى عشر موظفاً من العاملين بمصلحة الى وحدات الحكم
المحلى وثارت ضجة اعلامية كبيرة حول هذا القرار وتظلم المدعى منه ولم
تستجب اليه الجهة الادارية . ويجلسة / / ١٩ قضت المحكمة
برفض الحق المستعجل فى الدعوى وبإختصاصها بنظرها وبعدم قبول

الدعوى شكلا وبإلزام المدعى المصروغلت وأقبلت قضائها على أنه بالمسبة للدفع الذي أبدته الجهة الإدارية بعدم اختصاص المحكمة ولايتها بنظر الدعوى لأن القرار المطعون فيه صدر استنادا إلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر بموازنة الدولة ومن ثم يعتبر قرار النقل عملا تشريعيًا يخرج عن ولاية القضاء فقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن القرار المطعون فيه يعتبر من جميع الوجوه قرارا إداريا منسبنا لمركز قاتوبى للمدعى ويقتضى لا يصح القول بأنه عمل تشريعي لمجرد صدوره استنادا إلى قانون الموازنة العامة للدولة وإذا كان القرار المطعون فيه قد صدر في / / ١٩ وكان المدعى قد أقبل دعواه بتاريخ / / ١٩ ولم يقدم ما يفيد قبيله بلفتنظم من هذا القرار فيكون رفع دعواه قد تم بعد الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء وتكون الدعوى من ثم غير مقبولة شكلا .

ومن حيث أن يبنى الطعن يقوم على أسس أن العلم الذي يبدأ منه سريان ميعاد دعوى الالغاء هو العلم اليقيني وأن تنفيذ القرار لا يؤدي إلى العلم بحتويات القرار وغايته الحقيقية وأسبليه والثابت أن الطاعن قد نظم من هذا القرار قبل رفع دعواه وقد تلقت الجهات العليا المسؤولة هذا التظلم وكلفت لجائنا لبحثه ، ويضيف الطاعن أن القرار المطعون فيه ينحصر به عيب عدم المشروعية إلى العدم ذلك أنه صدر بباعث الانتقلم والعقاب بغير اتخاذ الإجراءات القانونية الصحيحة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن نعى منذ بدء اقلته دعواه أمام القضاء الإداري على القرار المطعون فيه ستره لمقوبة تأديبية مقنعة وأن القصد من وراء القرار هو انزال العقاب عليه بغير اتباع لالصول القانونية السليمة من تحقيق أو سماع لدفاعه وهو ذات ما ورد في تقرير طعنه وقدم للتدليل على ذلك حافظة مستندات ضمنها علم وصول لكتلب بمسجل بتظلم مرسل منه إلى السيد / وكيل الوزارة مدير علم مصلحة بالقاهرة بتاريخ / / ١٩ ، وكذلك صورة رسمية من تقرير أعمال اللجنة النبتة عن لجنة الاقتراحات والشكوى بمجلس الشعب بشأن النظر في تغزر المتقولين من مصلحة إلى المطيطات ولم تنكرها جهة الإدارة وقد جاء بهذا التقرير « ورغبة من اللجنة الفرعية في حسم الموضوع بعد سنوات مدة تزايد خلالها طلق المتضررين فاتها أجريت اتصالات بكل من السيد الدكتور / وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والسيد / وزير ثم طلبت الاجتماع بالسيد

الدكتور / وزير الذى اوضح فى هذا الاجتماع انه لم يطلب نقل
مسوى ١٥ شخصا. اما باقى من شملهم ان قرار فقد وردت تقرير من
مجلس الوزراء ومن بعض جهات الرقابة ومن ثم فان السيد الوزير تكلف
المجتمعين بكتبه وبمصلحة اطلاع اللجنة الفرعية بالاضافة الي
السيد / رئيس نقابة مصلحة وحضرها من الوزارة :
١ - وكيل الوزارة لشئون ٢ - السيد / وكيل
الوزارة لشئون مكتب الوزير وعلى ضوء الاوراق والمستندات التى قديها
مطلوا وزارة وعلى ضوء المناقشات التى دارت بين اعضاء اللجنة
ومطلوا الوزارة - فبعد اسفرت الاطلاعات اللجنة على اقتراح اعادة
النظر فى قرار وكيل اول وزارة بالتفويض رقم
لسنة ١٩ والخلص بنقل ١١٢ فردا من مصلحة الى قطاعات
الحكم المحلى لما استجد من ظروف .

ان المفهوم العلم للقرار انه نتاج تحريك اما المفهوم الادارى فهو
نقل العمالة الزائدة الذى انتهي بالتصريح فى مجلسي الشعب بطبيعة
الاستماع المنعقدة فى / / ١٩ وتصريح السيد / وزير
انه نتيجة تحريك من اجهزة رقابة وبضيف التقرير المخبر ان
جهة الادارة ستكون فى موقف يجب عند تقديم اوراق المعلومات عن الاسراء
بصورتها الحالية التى مرضت على اللجنة عند فحصها الموضوع وان
جهة الادارة ستكون فى موقف صعب عند تدعيمها بالمصالح العلم والمالية
الزائدة كسبب لحدوث القرار حيث اصبحت ببرواتها معروفة للجميع وهى
انها بنيت على تحريك » .

ومن حيث ان القرار رقم لسنة ١٩ المطعون فيه وان لم يتضمن
سبب اصداره الا ان الاوراق قد اوضحت بجلاء عن هذا السبب على النحو
الذى انطوى عليه التقرير سالف الفكر واذا كلفت جهة الادارة قد ذكرت
ان سبب القرار هو العمالة الزائدة الا ان هذا البسيط هو السبب
الظاهرى وليس بالسبب الحقيقي الذى كشف عنه التقرير المتقدم ذكره
من انه صدر نتيجة لتحريك اجرتها جهات الرقابة شملت الطامعن
وزيلائه ، ورات الجهة الادارية استغلا الى ما حوته هذه التجريبات ابعاد
هؤلاء الموظفين من وظائفهم الاصلية بمصلحة الامر الذى ترتب
عليه ان تكون طبيعة هذا القرار عقلية قصد منها ابعادهم عن وظائفهم
الاصلية نتيجة ما اوردته بالنسبة لهم تحريك الجهات الرقابية .

ومن حيث انه ولئن كان العلم على هذا القرار ومراعاة مدى شرميته
اننا نعتقد الاختصاص بالنسبة للمحكمة التاديبية باعتبارها مصلحة الولاية
العملة فى الفصل فى مسائل تاديب المصلين المدينين بالدولة، الا ان محكمة القضاء
(م - ١٢ صبح الدملوى)

الادارى وقد تضت بجلستها المعقودة في / / ١٩ برغضى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بما ينطوى على القضاء باختصاص المحكمة المذكورة بالفصل في المنازعة وبقبولها شكلا وكان هذا القضاء حائز ثبوت الشيء المقتضى فيه بعدم الطعن فيه في المواعيد المقررة تقونا فانه لا محيص من الاعتماد به واعمال مقتضاه فيها قضى به ضمنا من اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبقبولها شكلا ولا يساغ والامر كذلك احالة الدعوى الى المحكمة التأديبية للاختصاص بنظرها هذا وما كان يجوز لمحكمة القضاء الادارى بعد ان قضت ضمنا بقبول الدعوى شكلا بحكم حائز لقوة الامر المقتضى ان تملود بحث هذا الامر والقضاء فيه بحكم مخالف وبهذه المثبة يكون الحكم المطعون فيه قد خالف حكم القاتون فيها قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا بدعوى رغبها بعد الميعاد القانونى ويتمين من ثم القضاء بقبولها نزولا على ثبوت الامر المقتضى للحكم الصادر في هذا الشأن .

ومن حيث ان صدور القرار المطعون فيه في الظروف سابقة البيلان لا يدع مجالاً للشك على ما سبق تفصيله في ان مصدر القرار ما قصد بهذا الفصل الا توقيع جزاء على المدعى وبناء عليه فان هذا القرار وان كان في ظاهرة نقلا مكتفيا الا انه وقد ستر جزاء تأديبيا فانه يكون قد شل به عيب عدم المشروعية باعتبار ان التقليل ليس من الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في القاتون على سبيل الحصر ويحق من ثم القضاء بلفظه .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فقد تمين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بلفظه ويلغى القرار المطعون فيه والزام جهة الادارة المصروفت .

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بلفظه الحكم المطعون فيه ويلغى القرار المطعون فيه والتمت الجهة الادارية المصروفت .

صدر هذا الحكم ونظى علنا بجلطة يوم سنة ١٤٥٠
الموافق من سنة ١٩٥٠ من الهيئة البينة يصدره

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

توقيع :

توقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

الدائرة الرابعة

بمجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة
ومضوية السيد الاستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة
والسيد الاستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة
والسيد الاستاذ المستشار / المستشار بالمجلس
وحضور السيد الاستاذ المستشار / مفاوض الدولة
ومسكرتارية السيد / أمين سر المحكمة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن رقم لسنة القضائية المقدم من السيد /
في الحكم الصادر من مجلس تأديب العاملين بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية
بجلسة / / ١٩ في الدعوى رقم لسنة ١٩ المقلدة من
السيد المستشار ورئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن .

الاجراءات

في يوم الخميس الموافق / / ١٩ أودع الاستاذ
المحلى بصفته وكيلًا عن السيد / ، تلم كهاب المحكمة الإدارية
العليا ، تقرير طعن قيد بجدولها برقم لسنة القضائية في
القرار الصادر من مجلس تأديب العاملين بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية
بجلسة من سنة ١٩ في الدعوى رقم لسنة ١٩ المقلدة
من السيد المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد السيد /
بمجازة السيد المذكور بخصم ما يعادل شهرا من راتبه .

وطالب الطاعن - - للاسباب المبينة بتقرير الطعن - الحكم بقبول الطعن
شكلا وبمغفرة مستمطة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وفي الموضوع بنفسه

هذا الحكم مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام المطعون ضدتهما بصفتيهما بالمسروقات ومقابل اتملج الحلية .

وقد تمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً: بالبرأى القانونى ارتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلاً ووقتاً تنفيذ الحكم المطعون فيه وفى الموضوع بالنفء هذا الحكم لستوط الدعوى التأديبية بنفسى المدة .

وعين لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة جلسة من سنة ١٩ ، ومجلسة من سنة ١٩ قررت الدائرة احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا (الدائرة الرابعة) لنظره بطبيسة من سنة ١٩ .

وقد نظر الطعن أمام هذه المحكمة على النحو المبين بحاضر الجلسة ، ومجلسة من سنة ١٩ قررت المحكمة اصدار الحكم بمجلسة اليوم ، وفيها صدر الحكم واودعت مسودته المشتتة على اسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسامع الايضاحات وبعد المداولة .

من حيث ان الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية .

ومن حيث ان عناصر هذه المنازعة تحصل — حسبما يبين من الاوراق — في انه بتاريخ من سنة ١٩ احل السيد المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية السيد / الموظف بالمحكمة الى المحكمة التأديبية امام مجلس تأديب العللين بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، حيث اودع مسكرتيرة هذا المجلس تقرير اتهام ضد السيد المذكور نسب اليه فيه انه تمت من المحقق انه قد بلغ امر الجلسة في الدعوى رقم ١٩٠٠ / ١٩ بدنى كى جنوب القاهرة حتى صدور الحكم فيها / / ١٩ بيد انه تقاسم عن يظل ما تقتضيه دواىى العنلية والجرس اللذين تجاه ذات ملك الدعوى رغم كونه امينا عليه بما ترتب عليه غتد الامر الذى يعتبر اهمالاً جسيماً منفرداً عليه وخرجاً على مقتضيك وظيفته ولا سيما وان ما اتاه من شأنه ان يظلم الثقة اللام توارهما في الاعمال القضائية ومن اعتبر الهيئة التى يتنى اليها .

ومجلسة من سنة ١٩ اصدر مجلس التأديب قراره بجلاوة السيد المذكور بخمس ما يحلله شهراً من راتبه .

وأفام المجلس حكمه على أنه بالإطلاع على التحقيقات تبين أن الدعوى رقم / ١٩ أبلغ في / / ١٩ بأنه استأنف الحكم الصادر ضده برفض دعواه وتحدد لنظر الاستئناف جلسة / / ١٩ وطلبت المحكمة ضم المفردات ولم ينفذ قرار المحكمة ، وأنه بالبحث عن المفردات تبين أنها لم تسلم لقلم الحفظ ولا أثر لها . ويسأل أمين قلم الحفظ ، قرر أنه لم يتسلم من المتهم ملف هذه الدعوى وأنه يوقع فقط على تسليمه لملفك الدعوى المسجلة إليه ، ويسأل المتهم قرر بأنه كان أمين سر الدائرة الخلية مدنى ولكن ملف الدعوى في عهده وأنه سلمه الى أمين الحفظ ضمن ملفات دعوى أخرى ولم يوقع أمين الحفظ على جميع القضايا المسجلة اليه بسبب ضغط العمل وتمهد بالبحث عن الدعوى خلال اجموع وطلب ملفه أخرى للبحث وتبين من الإطلاع على دفتر تسليم القضايا بأن هذه القضية غير موقع قرينها بالاستلام وأن بعض القضايا موقع قرينها بالاستلام ، وثبت من كشف جزاءات المتهم أنه وقع عليه جزاء بالخضوع من رآته لآتله في واقعة مملطة بالإضافة الى جزاءات أخرى .

وأضاف مجلس التأديب أن ما أسند الى المتهم من اعماله وخروجه على ، تثنى واجبات وظيفته ثابت قبله مما تبين من التحقيقات الامر الذي يترتب بلا نزاع الخبر بالصلاح العلم كما أن من شأن ما اتاه ان يظل من الثقة الواجب توافرها في الاعمال القضائية ومن اعتبار الهيئة التي ينشئ اليها خلصة وأنه سبق له من قبل ان تسبب في فقد ملف قضية أخرى ، والمجلس يطمئن الى التحقيقات والى صحة الواقعة المندة الى المتهم الذي كان يتعين عليه التثبت من تسليم عهده الى أمين الحفظ - ان صح دفاعه - ومن ثم من المجلس يرى مخالفته طحا لجواه وشعور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظم العاملين المعنيين بالحوالة ورهم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .

ومن حيث ان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه شله البطالان والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، للأسباب الآتية :

اولا : بطلان الحكم : اذ انه بالرجوع الى مسودة الحكم المطعون فيه يبين انها قد خلت من توقيع اعضاء مجلس التأديب الذي نظر الدعوى التأديبية وأصدر الحكم فيها ، الامر الذي يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه طبقا لنص المادة (١٧٥) من قانون المرافعات .

ثانيا : الفساد في الاستدلال والتصور في التصبيب :

اذ ان الحقائق الثابتة من التحقيقات التي تمت في هذا الشأن تؤكد

انه لم يكن لاي شخص مصلحة في ضياع ملف هذه الدعوى ولا سيما انه لم يترتب ان بها مستندات كما ان الجهة الحكومية التي صدر لصالحها الحكم من محكمة اول درجة وهى مصلحة المصلحة الاولى فيها لم توجه اى شكوى لضياع ملف هذه الدعوى ، كما ان سرى تسليم القضايا ثبت منه انها ليست انتقضية الوحيدة التي لم يوقع امثلها امين الحفظ بالاستلام بل هناك قضايا عديدة غيرها لم يوقع بالاستلام في حين انه استلمها فعلا .

ثالثا : سقوط الدعوى التأديبية : ان مسؤولية الطاعن عن ضياع ملف الدعوى تبدأ من / / ١٩ وتسفر مسؤوليته التأديبية عن فقد الملف لمدة ثلاث سنوات تبدأ من التاريخ المذكور طبقا للمادة ٩١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وكان يتعين على مجلس التأديب ان يقضى بسقوط الدعوى التأديبية ضد الطاعن لانقضاء اكثر من سنة سنوات بين تاريخ وقوع المخالفة وبين تاريخ التحقيق في الشكوى المقدمة في / / ١٩ .

ومن حيث انه لا محل لما اثاره الطاعن من بطلان القرار المطعون فيه بحجة ان مسودة هذا القرار قد خلت من توقيع أعضاء مجلس التأديب ، لان الثالث من الاطلاع على مسودة القرار انها موقعة من الاعضاء الثلاثة المشكل منهم مجلس التأديب .

ومن حيث انه عن الدفع بسقوط الدعوى التأديبية فان المادة (٩١) من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قبل تعديل الفقرة الاولى منها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ - تنص على ان :

« تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المنتين اقرب .

وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء .

واذا تعدد التهم فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

وبمع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية » .

ومن حيث ان الثالث من الاوراق ان السيد / (الطاعن) كلن امين سر الجلسة في الدعوى لسنة ١٩ منى كلى جنوب

القاهرة حتى صدور الحكم فيها في / / ١٩ ولم يتخذ الاجراء
اللازم لتسليم ملف الدعوى الى الحفظ خلال شهر من تاريخ صدور الحكم
فيها طبقا للتعليمات الصادرة من وزارة العدل في هذا الشأن ، الا ان
الجهة الادارية لم تتخذ أية اجراءات ضده ، الا بعد ان تقدم
السيد / المدعى في الدعوى المشار اليها بشكوى الى السيد
المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية مؤرخة / / ١٩
جاء بها انه طعن بالاستئناف في الحكم الصادر ضده في الدعوى المشار
اليها وحدد لنظر الاستئناف جلسة / / ١٩ ولم تضم المفردات
من هذا التاريخ حتى تاريخ تقديم شكواه فم اجراء تحقيق قيد برقم
لسنة ١٩ وبناء عليه تقرر احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية .

والمستفاد من ذلك ان الجهة الادارية تراخت في اتخاذ اى اجراء من
اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ضد السيد المذكور الى ما بعد
مرور اكثر من ست سنوات من تاريخ ارتكبه المخالفة ، لذلك فلن الدعوى
التأديبية تكون قد سقطت بمضى المدة طبقا لنص المادة (٩١) من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

ومن حيث انه ناسبا على ما سلف ولما كان القرار المطعون فيه
لم يقضى بسقوط الدعوى التأديبية المعلقة ضد المخالف المذكور فله يسكون
قد اخطأ في تطبيق حكم القانون السليم بما يضمن معه الحكم بقبول الطعن
شكلا وفي الموضوع بلفناء الحكم المطعون فيه والحكم بسقوط الدعوى
التأديبية بمضى المدة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بلفناء القرار المطعون
وبسقوط الدعوى التأديبية المعلقة ضد بمضى المدة .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجملة يوم الموافق من
سنة ١٤١٤ هـ الموافق / / ١٩ بلهيئة البينة بصدده .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

توقيع :

توقيع :

شرح وتعليق :

نصت المادة (٩١) من القانون ٧ لسنة ٧٨ بسقوط الدعوى بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاثة سنوات من تاريخ ارتكابها ، اى المقتنين اقرب .

ويسقط الدعوى التأديبية ينقطع حق الادارة في مجاوة المبلل بالطريق الإدارى ، اذ ان السقوط انما ينصرف الى الحق في توقيع الجزاء ، ايا كانت السلطة المختصة بتوقيعه ، سواء كانت قضائية أم رئسسية ، لاتحاد الخطة في الحالتين . والقول بغير ذلك من شأنه تقويت غرض الشرع والهدف الذى توخاه في تقرير قاعدة السقوط .

القاعدة الثالثة :

موضوع الدعوى وحكم المحكمة :

(١) موضوع الدعوى : طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة على حكم صادر من المحكمة التأديبية بـ قضى « بعدم جواز اقامة الدعوى التأديبية على سبند من ان خدمة المتهم تنتهية بقوة القانون » بينما تقرر الهيئة عدم اعتبار المتهم مستقبلا ، وان الحكم الطعن مشوب بالخطا فى تطبيق القانون وتوليده .

(ب) الحكم : قبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بـ مشكلة بهيئة اخرى .

ملاحظة : لاهية هذا الطعن المقدم من هيئة مفوضى الدولة فقد أوردناه ضمن الصيغ المختارة للطعون ، حتى يبين القارئ موضوع الطعن لاهيته .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

الدائرة الرابعة

باجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
نقيب رئيس المجلس ورئيس المحكمة
وعضوية السادة الاساتذة / و
و والمستشارين
وحضور السيد الاستاذ المستشار / بمفوض الدولة
وحضور / بـ كثرية المحكمة

أصدرت الحكم الآتى

فى الطعن رقم لسنة القضائية

المرغوع من السيد الاستاذ المستشار / رئيس هيئة مفوضى الدولة فى الحكم
من المحكمة التأديبية بـ بجلسة من سنة ١٩ فى
الدعوى رقم لسنة القضائية المعلقة من النيابة الادارية
ضد السيد /

الاجراءات

في يوم ٠٠٠٠ من ٠٠٠٠ سنة ١٩ أودعت هيئة مفوضى الدولة تلمس
كتلب المحكمة الادارية العليا تقرير طمن قيد بجدولها تحت رقم ٠٠٠٠٠
لسنة ٠٠٠٠ القضائية في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بـ ٠٠٠٠٠٠٠٠
بجلسة ٠٠٠٠ من ٠٠٠٠ سنة ١٩ في الدعوى رقم ٠٠٠٠ لسنة ٠٠٠٠
القضائية المقلبة من النيابة الادارية ضد ٠٠٠٠٠٠٠٠ والقاضى بعدم جواز
اقالة الدعوى التأديبية ضده .

وطالب الطاعن للاسباب المبينة بتقرير الطمن الحكم بقبول الطمن شكلا
وفي الموضوع بلفاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية
المختصة لاعادة الفصل فيها .

ويعد ان تم اعلان تقرير الطمن الى ذوى الشأن على النحو المبين
بالاوراق أودعت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانونى مسبباً ارنات
فيه الحكم بقبول الطمن شكلا وفي الموضوع بلفاء الحكم المطعون فيه
واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بـ ٠٠٠٠٠٠٠٠ للفصل في موضوعها
مجنذاً من هيئة أخرى .

وقد حدد لنظر الطمن أمام دائرة نحص الطمون بهذه المحكمة جلسة
٠٠٠٠٠ من ٠٠٠٠ سنة ١٩ و بـ ١٩ / / ١٩ قررت
الدائرة احالة الطمن الى المحكمة الادارية العليا « الدائرة الرابعة »
لنظره امامها بـ ٠٠٠٠ من ٠٠٠٠ سنة ١٩ وبـ ١٩ الجلسة
استبعت المحكمة الى ما رات لزوماً لسماعه ايضاحات ذوى الشأن ثم
قررت اصدار الحكم في جلسة اليوم وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته
المشتملة على أسبابه عند التعلق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

ومن حيث أن الطمن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذه المناقشة تتحمل حسبما يبين من مطالعة الاوراق
المرفقة أنه بتاريخ ٠٠٠٠ من ٠٠٠٠ سنة ١٩ اعلنت النيابة الادارية
الدعوى رقم ٠٠٠٠ لسنة ٠٠٠٠ في أمام المحكمة التأديبية بـ ٠٠٠٠ ضد ٠٠٠٠٠٠٠٠
لمحكمتها عما نسب اليه بتقرير الاتهام من أنه في الفترة من / / ١٩
انتقطع عن العمل في غير حدود الاجازات المقررة قانوناً وقيل أن يقضى مدة
التكليف المقررة عليه — وارتكب بذلك المخالفة المنصوص عليها في المادة (٦٢)

من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم المبلين المدنيين بالدولة ومليست
محلته بلك المسادة والمواد ٨٠ و ٨٢ من ذات القاتون و١٤ من القاتون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم التيلة الادارية والمحلته التاديبية
و ١٥ ، ١٦ من القاتون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

وبجلسة ٥٥٥٥ من ٥٥٥٥ سنة ١٩ حكمت المحكة بعدم جواز
اقلة الدعوى التاديبية على المحال المذكور .

واقبلت قضاءها على أن المحال قد امضى بالخدمة حتى تاريخ انقطاعه
عن العمل أكثر من ست سنوات فضلا عن أن خدمته قد انتهت بقسوة القاتون
لعدم اتخاذ الإجراءات التاديبية ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل
على ما تقضى به المادة (٩٨) من القاتون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه
دون ما حاجة الى أن تصدر الجهة الادارية قرار يرتب هذا الامر .

ومن حيث أن مبنى الطعن المثل أن الحكم المطعون فيه قد اخطأ
في تطبيق القاتون وتأويله إذا اعتبر انتهاء خدمة المبل الذي ينقطع من
العمل واقعة بقوة القاتون إذا لم تتخذ الإجراءات التاديبية ضده خلال
الشهر التالي للانقطاع لأن قرينة الاستقالة الحكية مقرر قاتونا لمصلحة
جهة الادارة أن شاعت اعلتها في حق المبل المنقطع أو لا تأخذ بها
وتتفاضي عنها .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المحال لم يمثل امل المحكة التاديبية
سواء بنفسه أو بوكيل عنه وأنه قد تم اعلانه بقرار اخلته الى المحكة
التاديبية وتاريخ الجلسة المحددة لمحلته في مواجهة التيلة العلية .

ومن حيث أن المادة (٣٤) من قاتون مجلس الدولة الصادر بالقاتون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم تلم كلب المحكة التاديبية باعلان ذوى
الشان بقرار الاتهم وتاريخ الجلسة في محل اقلية المعلن اليه أو في مقر عمله
وحكة هذا النص واضحة وهي توفير الضمات الاسلمية للمبل المحال الى
المحلته التاديبية للدفاع عن نفسه وقره الاتهم عنه وذلك باحاطته علما
بامر محلكته باعلانه بقرار اخلته الى المحكة التاديبية المتضمن ببقا بالخلفة
المسوية اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحلته ليتمكن من المثول بنفسه
امل المحكة التاديبية أو بوكيل عنه للدلاء بالديبه من ايضاحات وتقديم ما يمن
له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها
ومتابعة اجراءاتها وغير ذلك مما يرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشان

واذ كان اعلان المحال الى المحكمة التأديبية واخطره بتاريخ الجلسة المحددة لمحكته اجراء جوهريا فلن اغفل هذا الاجراء او اجراءه على وجه لا تتحقق به الفلية منه من شلته وقسوع عيب شكلى فى اجراءات المحكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه وهو بطلان يتعلق بالنظام العلم تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد اجاز فى الفترة العاشرة من المادة (١٣) منه اعلان الاوراق القضائية فى النيابة العامة الا ان منطحة هذا الاجراء ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم فى الداخل والخارج وهو ما لا يتأتى الا بعد استنفاد كل جهد فى سبيل التحرى عن موطن المراد اعلانه فاذا كفل للمعلن اليه موطن فى الداخل فيجب اعلانه فيه على الوجه الذى اوضحته المادة العاشرة من القانون سالف الذكر وان كان له موطن معلوم فى الخارج فيسلم الاعلان للنيابة العامة لتقوم بارسله الى وزارة الخارجية لتوصيله بالطريق الدبلوماسى حسبها نمت على ذلك الفقرة التلعة من المادة (١٣) من ذات القانون .

ومن حيث انه يمين من مطلعة الاوراق ان المحكمة التأديبية بـ اعلنت المظنون ضده بموجب الخطب المسجل برقم بتاريخ / / ١٩ فلما ارتد الخطب ثانية دون استلام قررت اعلانه فى مواجهة النيابة العامة واذا خلت الاوراق فيها يفيد اجراء تحريك جديدة عن موطن المحال او محل اقامته فلن اعلانه فى مواجهة النيابة العامة على النحو الذى تم فيه يكون قد وقع بطلا ويكون الحكم المظنون فيه وقد اعتد بهذا الاعلان قد شابه فى الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق المحال فى الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث انه متى كان ذلك ما تقدم وكان المظنون ضده على ما سلف بيته لم يعلن اعلانا قانونيا بلحقته الى المحكمة التأديبية ومن ثم لم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه ايلم المحكمة التأديبية لذلك يتمم الحكم بقبول الطعن شكلا ويلغى الحكم المظنون فيه وياعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بـ لاعادة محكته والفصل فيها نسب اليه مجددا من هيئة اخرى .

فلهذه الاساليب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعسلة الدعوى إلى المحكمة التأديبية بـ للفصل فيها ججدا من هيئة أخرى .
صدر هذا الحكم ونظي علنا بجملة يوم الموافق من

سنة ١٤٤٥ هـ الموافق / / ١٩ بالهيئة الميينة يصدره .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

توقيع :

توقيع :

القاعدة الرابعة :

موضوع الدعوى وحكم المحكمة :

موضوع الدعوى : ضمن مقدم من هيئة بغوضى الدولة يتعلق بالطعن
على الحكم الصادر من المحكمة التأديبية خالف القانون لبطالان الإعلان .
الحكم : قبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه
وبإعادته الى المحكمة التأديبية للحكم فيه مجددا من هيئة أخرى .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الادارية العليا

الدائرة الرابعة

بالجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة .

وعضوية السادة الاساتذة / و
..... و المستشارين

وحضور السيد المستشار /
والسيد / مكرتر المحكمة

اصدرت الحكم الآتى

في الطعن رقم لسنة القضائية

المرفوع من السيد / الاستاذ رئيس هيئة بغوضى الدولة ضد النيابة
الادارية في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بـ
/ / ١٩ في الدعوى رقم لسنة القضائية المرفوعة
من النيابة الادارية ضد

الاجراءات

في يوم الموافق / / ١٩ اودع الاستاذ رئيس
هيئة بغوضى الدولة تلم كتلب المحكمة الادارية العليا تقرير طعن قيد بجداولها

تحت رقم لسنة القضائية في الحكم الصادر من المحكمة
التأديبية بـ بجلستها المنعقدة في / / ١٩ في الدعوى
رقم لسنة القضائية المرفوعة من النيابة الإدارية
ضد / الذي قضى بجزأته بالفصل من الخدمة .

وطلب الطاعن للأسباب المبينة بتقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلا
وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية
لإعادة نظرها بناء على إجراءات صحيحة .

وبعد أن تم إعلان تقرير الطعن الى ذوى الشأن على الوجه المبين
بالأوراق ، أودعت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانوني مسبباً ارتأت فيه
الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإحالة
الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة لمحاكمة المتهم بعد اعلانه إعلاناً سلبياً
على نحو مارسه القانون .

وقد حدد لنظر الطعن أئلم دائرة محص الطعون جلسة / / ١٩
وبجلسة / / ١٩ قررت الدائرة إحالة الطعن الى المحكمة الإدارية
الطليا (الدائرة الرابعة) لنظره أئلمها بجلسة / / ١٩ وبعد أن
استمعت المحكمة الى ما رأت لزوماً لسماعه من ايضاحات ذوى الشأن شررت
إصدار الحكم بجلسة اليوم وفيها صدر الحكم وأودعت بسودته المختلة على
أسبغه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

من حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر التفرعة تتحصل - حسبما يبين من الأوراق - في أنه
بتاريخ / / ١٩ أئملت النيابة الإدارية الدعوى رقم ... لسنة
القضائية أئلم المحكمة التأديبية بـ ضد السيد / ،
ويشغل وظيفة بمدرسة لأنه منذ / / ١٩
خلف القانون بأن انتقل عن العمل في غير حدود الإجراءات المصرح بها لقانونا
وبذلك يكون قد ارتكب المخالفة الإدارية المنصوص عليها في المادة ٤٢ من قانون
نظم المعلمين المدنيين بالقولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وطلبت
محاكمته تأديبياً لمخالفته لأحكام ١١ ، ٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، من القانون المنكسور
وطبقاً للواد ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة

الإدارية والمحكمة التأديبية و ١٥ و ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومجلس / / ١٩ حكمت المحكمة بجائزته بفصل من الخدمة وأعلنت قضاءها على أنه ثبت انقطاع المخور عن عمله دون إذن اعتسلا من / / ١٩ مخالفا بذلك أحكام القانون وأن ذلك يكشف عن أعراض عن الوظيفة مما يعمى معه فصله من الخدمة .

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله لأن الطاعن لم يعط بقرار أحلفه الى المحكمة التأديبية ولم يخطر بجلست محكمته كما لم يحضر بهذه الجلسة ويقتضى عنه لم يعلم بحكمته تأديبيا حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ودرء الاتهام الموجه اليه وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صدر باطلا .

ومن حيث أن المادة (٢٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم قلم كاتب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة في محل اقله المعلن اليه او في عمله ، وحكمة هذا النص واضحة وهى تؤمى الضمان الاساسى للملئ المحل الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه لدرء الاتهام عنه وذلك بلحاظته علما بأمر محكمته باعلانه بقرار أحلفه الى المحكمة التأديبية المتضمن بيانها بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحكمته ليتكمن من المثول أمام المحكمة بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعين له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، اذ كان اعلان الملئ المقدم الى المحكمة التأديبية وأخطره بتاريخ الجلسة المحددة لمحكمته اجراء جوهريا فإن اغفل هذا الاجراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه انفاية منه من شأنه وقوع عيب شكلى في اجراءات المحكمة يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث أن قانون المرافعات المعنية والتجارية وإن كان قد أجاز في الفقرة الماثرة من المادة (١٣) منه اعلان الاوراق القضائية في النجيلة العلبة ، الا أن مناط صحة هذا الاجراء أن يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل أو الخارج اما اذا كان للمعلن اليه موطن معلوم في الداخل فيجب اعلانه فيه على الوجه الذى اوضحته المادة الماثرة من هذا القانون وإن كان له موطن معلوم في الخارج فيسمل اعلان النجيلة العلبة لارساله الى وزارة الخارجية لتوصيلة اليه بالطريق الدبلوماسى حسبما نصت على ذلك الفقرة التاسعة من المادة (١٣) من ذات القانون .

ومن حيث أنه يبين مطلعة الاوراق أن المتهم انقطع عن العمل اعتباراً من / / ١٩ وأحيل الى التحقيق ايام النيابة الادارية ثم الى المحكمة التأديبية ولم يخطر بالتحقيق أو بطسلسل المحكمة وتم اعلانه في مواجهة النيابة العامة بعد أن ارتدت الاخطارات التي أرسلت اليه على عنوانه .

ومن حيث أن اعلان المحال للمحكمة التأديبية وقد تم في مواجهة النيابة العامة دون اجراء تحريات جدية عن موطنه ، يكون قد وقع باطلا ويكون الحكم المطعون فيه قد شابه عيب في الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق المحال للمحاكمة التأديبية في الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه الامر الذي يتعين معه الحكم بلفائه .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان الملل المحال للمحكمة التأديبية لم يعلن بقرار احالته للمحاكمة التأديبية ولم يخطر بطسلسل محلكته ومن ثم لم تمنح له فرصة الدفاع عن نفسه ، وكانت الدعوى بذلك لم تنهيا للفصل فيها فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفناء الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بـ لاعادة الفصل فيها مجدداً من هيئة اخرى .

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفناء الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لـ للفصل فيها مجدداً من هيئة اخرى .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الموافق من سنة ١٤ هـ الموافق / / ١٩ من الهيئة المبينة بصدرة .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

توقيع :

توقيع :

الباب الرابع

تنفيذ الاحكام والمسئولية المدنية والجنائية من عدم التنفيذ
والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة
والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تتخذها الحكومة في دائرة
اعمال السيادة مع صيغ مختلفة

الباب الرابع

تنفيذ الاحكام ، والمسئولية المدنية والجنائية عن عدم التنفيذ
والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة
والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تعطلها الحكومة دائرة اعمال السيادة
مع صيغ مختارة

ويشتمل هذا الباب على فصلين وهما :

الفصل الاول

تنفيذ الاحكام مع صيغ مختارة

الفصل الثاني

مسئولية الادارة المدنية والجنائية في حالة الامتناع عن تنفيذ الحكم
والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة
والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تعطلها الحكومة في دائرة
اعمال السيادة مع صيغ مختارة

الفصل الأول

تنفيذ الأحكام مع صيغ مختارة

(أولا) تعهد في تعريف الحكم وتنظيماته ومضمونه :

يطلق القانون المصرى اصطلاح الحكم بصفة عامة على كل اعلان لفكر القاضى في استعماله لسلطته القضائية وذلك ايا كتبت المحكمة التى اصدرت الحكم ، و ايا كلن مضمونه .

أما اذا كان القاضى يصدد استعمال سلطته الولائية فان القانون يطلق عبارة « أمر » على ما ينطق به القاضى ، مثل الامر بتنفيذ الصورة التنفيذية للحكم بناء على عريضة متقدم بها صاحب المصلحة .

ويلاحظ ان هناك احوال يستعمل فيها القاضى سلطته الولائية ويطلق على ما ينطق به حكم مثل حكم ابتاع البيع المقررى ، وهناك ما يكون استملا للسلطة القضائية ويطلق عليه أمر مثل أمر الاداء .

وتنقسم الأحكام من حيث قوتها الى احكام قطعية واحكام غير قطعية ، فالحكم القطعى هو الذى يفصل في الطلبات الموضوعية أو في جزء منها أو في مسألة أثرت أثناء الخصومة ، سواء كانت موضوعية مثل مسألة تكيف العقد ، أو إجرائية مثل مسألة اختصاص المحكمة أو بطلان عمل من الأعمال الإجرائية .

وتتميز الأحكام القطعية بأنها بصورها تستنفذ المحكمة ولايتها بشأن ما فصلت فيه . أما الحكم غير القطعى فهو الحكم الذى يصدر في دعوى وقتية أو الحكم الذى يتعلق بسير الخصومة أو تحقيقها ، ويتميز الحكم غير القطعى بان المحكمة لا تستنفذ ولايتها باصداره .

وجدير باللاحظة ان الحكم الواحد قد يشتمل على قرارين : احدهما قطعى ، والاخر غير قطعى كما هو الحال بالنسبة للحكم الذى يقرر مسئولية المدعى عليه في دعوى مقامة بطلب تعويض ضد جهة الادارة ويصل في ذات الوقت في تحديد التعويض الى خير ، فالحكم الاخر غير قطعى .

ويكون للحكم مضمون مختلف حسب ما اثر في القضية من مسائل ، وحسبما انتهى اليه رأى المحكمة بشأنها . وعلى المحكمة ان تتبع في بحثها لهذه المسائل وفى فصلها فيها البيان . ا.طى التالى :

١ — عليها ان تبحث أولا المسائل التى تزدى الى منعها من نظر الموضوع

ويكون ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على دفع يبدى من المدعى عليه باعتباره صاحب المصلحة في اثارة الدفع مثل الدفع بعدم الولاية أو الاختصاص .

٢ - عندما تبحث المحكمة الموضوع فيجب عليها ان تبحث المشكلة المتعلقة بالوقائع والقانون بالترتيب الذي تراه اكثر ملاءمة في القضية ، واكثر تحقيقا لجدا الاقتصاد في الخصومة .

فإذا تملكت الخصومة بمعد ادارى مثلا ودفع بطلان المدعى على المحكمة ان تبحث في البطلان قبل البحث في المقاصة التي يتسك بها صاحب المصلحة ، اذ من غير المفيد البحث في المقاصة اذا ثبت بطلان المدعى .

وإذا قدم للمحكمة طلبان أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية فعليه ان يبحث الطلب الاول ، فإذا وجدته على أساس من الخصومة تنتهى بحكمها فيه دون بحث الطلب الاحتياطى فهو لا تبحث في الطلب الاحتياطى الا اذا قضت برفض الطلب الاصلى .

ونضرب لذلك مثلا بأنه اذا طلب احد العاملين بالدولة الغاء قرار الفصل كطلب اصيل ، والحكم له بتعويض مؤقت كطلب احتياطى فلما استجبت المحكمة بالغاء قرار الفصل فلتنا نعتبر ان ذلك يصيح بمثابة تعويض ، فلا يكون هناك مقتضى لبحث الطلب الاحتياطى الا اذا ثبت ان جهة الادارة اساعت استعمال السلطة فيمكن الحكم بالتعويض ايضا . اما اذا رأت المحكمة عدم قبول الطلب الاصلى لفوات مواعيد رفع الدعوى أو رفضه على أساس اسباب موضوعية فيجوز النظر في الطلب الاحتياطى ، ويلاحظ ان التعويض هنا لا ينقضى الا بالتقادم الطويل أى بخمسة عشر عاما .

ويجب ان تشتمل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت باطله (مادة « ١٧٦ » مرافعات) .

(ثانيا) تنفيذ الاحكام :

١ - يكون الحكم الصاخر من محكمة القضاء الادارى او لحدى المحاكم الادارية قابل للتنفيذ به طبقا لقانون مجلس الدولة بعد فوات مواعيد الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا ، او متى كان صادرا من المحكمة الادارية العليا ذاتها ، وقد نصت المادة « ٥٠ » من قانون مجلس الدولة على ما يلى :

« لا يترتب على الطعن امام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا امرت دائرة الطعون بوقف ذلك .

كما لا يترتب على الطعن امام محكمة القضاء الادارى في الاحكام

الصادرة من المحاكم الادارية وقف تنفيذها الا اذا امرت المحكمة بغير ذلك » .

كذلك نصت الفقرة الثانية من المادة « ٥١ » من قانون المجلس على ما يلي :

« ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا امرت المحكمة بغير ذلك واذا حكم بعدم قبول الطعن او برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيتها فضلا عن التمويض ان كان له وجه » .

كذلك لا يترتب على رفع الالتماس وقف التنفيذ الا بعد الحكم فيه .

وتفيل الاحكام الصادرة بالالغاء من محكم مجلس الدولة بالصيغة التنفيذية الآتية :

« على الوزراء ورؤساء المصالح المختصين تنفيذ هذا الحكم واجراءه غتضاه » وفي غير هذه الاحكام تكون الصورة التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

« على الجهة التي يناط بها التنفيذ ان تبادر اليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة ان تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب اليها ذاك » (المادة « ٥٤ » من قانون مجلس الدولة) .

٢ - وتنفذ الاحكام بعد وضع الصيغة التنفيذية على الحكم ويمهد بوضوح الصيغة التنفيذية الى قلم الكتاب بالحكمة التي اصدرت الحكم بعد ختمها بخاتم المحكمة وتوقيعها من الكاتب المختص بعد تفيلها بالصيغة التنفيذية ، ولا تسلم الا للخصم الذي تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم ، ولا تسلم له الا اذا كان الحكم جازرا تنفيذه (ملحة « ١٨١ » مرافعات) .

واذا امتنع قلم الكتاب عن اعطاء الصيغة التنفيذية الاولى جاز لطلبها ان يقدم عريضة بشكواه طبقا لنص المادة (« ١٨٢ » مرافعات) .

ولا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حالة ضياع الصورة الاولى ؛

وتحكم المحكمة التي اصدرت الحكم في المتراعات المتعلقة بتسليم الصورة

التنفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تعلن من احد الخصوم الى خصمه . (مادة « ١٨٢ » مراغمت) والتي تقول :

« لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حال ضياع الصورة الاولى . وتحكم المحكمة التي اصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تعلن من احد الخصوم الى خصمه الاخر » .

وفي حالة تعدد المحكوم لهم كان لكل منهم الحق في الحصول على صورة تنفيذية يقوم التنفيذ بمقتضاها فيها يختص فيه وحده . ولا عبرة في تعدد المحكوم عليهم اذ يستكنى بطبيعة الحال بصورة واحدة ينفذ بها عليهم كل فيها يخصه .

ومما تجدر الاشارة اليه ان المادة « ١٨٢ » مراغمت سألقة البيان تقول : « انه اذا امتنع ظم الكتاب عن اعطاء الصورة التنفيذية الاولى جاز لطلبها ان يقدم عريضة بشكواه الى قاضي الامور الوقتية بالحكمة التي اصدرت الحكم ليصدر امره فيها طبقا للاجراءات المقررة في باب الاوامر على العرائض » .

وحيث ان تنظيم مجلس الدولة لا يتفرض قاضيا للامور الوقتية ، وحيث ان المجلس يأخذ بقانون المراغمت المدنية والتجارية فيما لا يتعارض مع طبيعة المنازعات الادارية فلنا نرى الاستعاضة عن العريضة بطلب يقدم الى الامين العلم للمجلس في موضوع امتناع الموظف عن اعطاء الصورة التنفيذية المطلوبة .

٣ — والاصل انه لا يجوز تسليم سوى صورة تنفيذية واحدة لتفادي تكرار التنفيذ . ولا يجوز التنفيذ بموجب صورة فوتوغرافية من الصورة التنفيذية للحكم الا في حالة ضياع الصورة الاولى .

٤ — احوال التنفيذ بدون الصورة التنفيذية في حالات الحكم في الطلب المستعمل ، وفي حالة الاحكام الموضوعية التي يكون التلخيص في تنفيذها ضرارا بالمحكوم له .

سبق ان بينا انه يشترط ان يكون السند التنفيذي مشتملا على الصيغة التنفيذية حتى يمكن التنفيذ بمقتضاه (مادة « ٢٨٠ » مراغمت) .

فمن ان المادة « ٢٨٦ » من هذا القانون اجازت للمحكمة في المواد المستعجلة او التي يكون فيها التلخيص في التنفيذ ضرارا ان تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته

بغير اعلان ، وفي هذه الحالة يسلم الكتيب المسودة للمحضر وعلى المحضر ان يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ .

وجدير بالذكر ان هذا الاستثناء يسرى ايضا بالنسبة للاحكام الادارية لعدم وجود تمارض بينه وبين نصوص قانون مجلس الدولة او المبادئ العامة للقانون الاداري ، ووفقا لهذه المادة يجري تنفيذ الحكم المستمجل او الحكم الموضوعي الذي يكون التلخير في تنفيذه ضارا للمحكوم نه بموجب مسودة الحكم حيث يسلمها كاتب المحكمة التي اصدرت الحكم الى المحضر المختص بالتنفيذ على ان يقوم هذا الاخير بردها اليه بعد اتمام تنفيذ الحكم ويقتضى ذلك امران :

(الامر الاول) ان ذلك الامر يسرى على الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة والمواد الموضوعية ايضا ، شريطة ان يكون في تاخير التنفيذ ضررا بالمحكوم له وفي المجال الاداري يمكن تطبيق ذلك على الاحكام الصادرة في الطلب المستمجل المتعلق بوقف تنفيذ القرار الاداري المطعون فيه ، كما يمكن تطبيق ذلك ايضا على الاحكام الصادرة في دعوى الالغاء ودعوى القضاء الكابل متى توافر شرط الضرر من التأخير في التنفيذ .

(الامر الثاني) : ان التنفيذ في هذه الحالة يجري بدون الصورة التنفيذية الحكم ، كما يجري بدون اعلان الحكم للمحكوم ضده (١) .

ومن الامثلة القضائية على تطبيق هذه القواعد ان محكمة القضاء الاداري قضت في حكامها الصادر في ١٩ اغسطس ١٩٨٠ بإيقاف تنفيذ القرار الاداري الصادر بمنع الاحتفال بذكرى وفاة « الزعيم مصطفى النحاس » واهرت بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان نظرا لانه كان قد تحدّد يوم ٢٢ اغسطس سنة ١٩٨٠ موعدا للاحتفال بهذه الذكرى (٢) .

٥ - اعلان الحكم الى المنفذ ضده :

(١) القواعد العامة في ظل قانون المرافعات :

ان اعلان السند التنفيذي الى المنفذ ضده وتكليفه بالوفاء وبالاداء الثابت

(١) دكتور / حسنى سعد عبد الواحد - « تنفيذ الاحكام الادارية » - ص ٥٨ - ٦٠ .

(٢) محكمة القضاء الاداري في ١٩/٨/١٩٨٠ ، الدعوى ٢٠٥٦ لسنة ٢ ق ومن الاحكام الاخرى حكما بطسبة ١٠/٢٩/١٩٨٢ في الدعوى ١١٥ لسنة ٢٨ ق بوقف تنفيذ قرار لجنة شئون الاحزاب لتكسر الوجود القانوني « لحزب الوفد الجديد » مع تنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان .

بالسند التنفيذي يعتبر مقدمه ضرورية للتنفيذ بجميع انواعه والغرض من الاعلان والتكليف بالوفاء اظهار جدية نية المعلن في اتخاذ الاجراءات التنفيذية واعطاء الفرصة للمعلن اليه ليقوم بالوفاء اختيارا ليتفادى اجراءات التنفيذ وتخويله امكن مراعاة توافر شروط التنفيذ ، ويستطيع ان يعترض على التنفيذ اذا كان ثمة ما يبرر هذا الاعتراض ، وقد نصت على ذلك المادة « ٢٨١ » مراعات (٣) .

(ب) القواعد المتبعة في القضاء الادارى :

بالنسبة للقضاء الادارى فان الاحكام التى تصدرها محاكم مجلس الدولة تعتبر دائما حضورية ، وان الطعن فيها لا يبدأ بمعدله من تاريخ اعلانها بل من تاريخ صدورها ، وذلك طبقا لحكم المادتين « ٢٢ » ، و « ٤٤ » من قانون المجلس .

ومع ذلك يجب على المحكوم له ان يعلن الطرف الآخر بتنفيذها ، وذلك لانه اذا كان الحكم صادرا في مواجهة الادارة فان اعلان من صدر له الحكم لجهة الادارة يتخذ قرينة على خطئها في التراخى في التنفيذ او الابتناع عنه ، اذ به يعلنها بتسكه باستخلاص حقه ، ويطلعها على اسهل الحكم المرتبطة بنطوقه والمحددة لطريقة التنفيذ وحدوده .

ومعنى ذلك ان الحكم يسرى وينتج آثاره بمجرد صدوره وأما الاعلان فهو لتبنيه الادارة :

(٣) تنص المادة « ٢٨١ » من قانون المرافعات المدنية والتجارية على

ما يلى :

« يجب ان يسبق التنفيذ اعلان السند التنفيذي للشخص المدين او في موطنه

الاصلى والا كان باطلا .

ويجب ان يشتمل هذا الاعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطالب وتعيين موطن مختار لمطالب التنفيذ في البلدة التى بها مقر محكمة التنفيذ المختصة .

ويجب عند الشروع في تنفيذ عقد رسمى بفتح اعتماد ان يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

ولا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد مضي يوم على الأقل من اعلان السند

التنفيذى » . =

= تنص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأسيسية وذلك في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تويله .

(٢) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم .

(٣) إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التي يوجب عليها القانون فيها الطعن في الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون القائمة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره » .

ونص المادة (٤٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« جيعاد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ

صدور الحكم المطعون فيه .

ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة بوقع من محام من المقبولين أمامها ، ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بلسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيانا بالأسباب التي بنى عليها الطعن وطبقات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حاز الحكم ببطلانه .

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودع خزانة المجلس كفاية مقدارها عشرة جنيهات تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن ، ولا يسرى هذا الحكم عن الطعون التي ترفع من الوزير المختص وهيئة مفوضي الدولة ورئيس الجهاز المركزي للحسابات ومدير النيابة الإدارية » .

وتجدر الإشارة الى ما يلي :

**** تنفيذ الأحكام التي تتطلب سلطة تقديرية :**

يكون تنفيذ الأحكام التي تصدر من محكم مجلس الدولة وتتطلب سلطة تقديرية كما هو الوضع في إلغاء القرار الإداري إلغاء مجردا ، فإن الأمر يقتضى إصدار قرار إداري لتنفيذ مقتضيات الحكم الذى صدر بإلغاء القرار إلغاء مجردا (١) .

**** تنفيذ الأحكام الأخرى :**

(١) أن تنفيذ الأحكام التي لا تتطلب الإلغاء المجرد كالحكم التسويات غنما تتم بعمل تنفيذي لا يرقى الى مستوى القرار لاتها لا تفرج عن كونها تنفيذ للقانون على وجهه الصحيح .

(ب) أما بالنسبة للأحكام التي تصدر بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه لكونه مشويا بالمعيب التي تبطله كميب الشكل أو الاختصاص مثلا ، فإن ذلك يقتضى صدور قرار بسحب القرار المحكوم بإلغائه وذلك لازالة آثار الأوضاع والمراكز القانونية التي نشأت عن القرار الذى قضى بإلغائه دون أن يمس ذلك بعض المراكز المحيطة بالقرار الملغى .

وجدير بالذكر أن سحب القرار الملغى يتم بقرار آخر يعرف بالقرار الساحب ، ويكون له أثر رجعى فيرتد أثره الى تاريخ صدور القرار المحكوم بإلغائه .

ويلاحظ أن هذا القرار لا يتقيد صدوره ببيعاد المستين يوما المقررة للسحب الذى تجريه الإدارة من تلقاء نفسها بالنسبة للقرارات الباطلة .

وبناء على ذلك يعتبر القرار الملغى معدوم الوجود إلا أن هذا الازدحام يقتصر على الوجود القانونى فحسب ، ولكنه لا يستطيع أن يتنكر للوجود الواقعى الذى تدعو اليه طبيعة الأمور كما سبق بيانه (٢) .

ومن أهم ما تجدر الإشارة اليه أنه اذا كان إلغاء القرار التاديبى لمعيب في الشكل أى الإلغاء دون التصدى لموضوع الادانة ذاتها ، كان يلغى الجزاء لعدم كلفة حقوق الدفاع ، أو لعدم الاختصاص ، فالاصل أن هذا الإلغاء يربط

(١) محكمة القضاء الإداري في ١٠ مايو ١٩٥٨ س ١٢ رقم ٨٦ .

(٢) دكتور / مصطفى كمال وصفي « اصول اجراءات القضاء الإداري »

ط/٢ س ١٩٧٨ ص ٥٧٣ - ٥٧٤ .

دنامه :أثار التي يربها الماء الجزاء حسبما سبق بيانه - غير أن لذلك الوضع
مظاهر خاصة تبدو من ملصقي .

الأولى : أنه لا يمنع من العودة الى توقيع جزاء ما باتباع الاجراءات
الصحيحة (٣) ، وليس ثمة ما يمنع عند العودة الى العقاب بتوقيع جزاء أشد
من الجزاء الملغى .

الثانية : أن الإلغاء لمعب في الشكل لا يكفي سدا للحكم بالتعويض ،
وذلك باعتباره لا يمس جوهر الادائه ، لأن الإدارة كانت تستطيع توقيع الجزاء
فعلا لو اتبعت الاشكال الصحيحة بل ليس ثمة ما يمنعها من اعاده
توقيعه (٤) .

(ج) تنفيذ الاحكام المتعلقة بمقوبة الفصل :

أن أول ما يصانف هذا الحكم هو وجوب اعاده العايل المفصول الى
المركز القانوني الذي كان عليه عند الفصل والا كان نصرف الجهة الادارية
الجديد بدوره معينا ، ويصح أن يكون محلا لدعوى الانفساء أو التعويض ،
ولا يكفي اعادة العايل الى وظيفة من درجة أقل من تلك التي يشغلها عند
الفصل .

ونتيجة لتنفيذ الحكم تعتبر خدمة العايل متصلة ولا تعتبر اعادته تعيينا
جديدا (٥) ، كما يستحق العايل عند اعادته تنفيذا للحكم العلاوات التي حل
دورها خلال مدة الفصل (٦) ، ويستحق أيضا ما كان يمكن أن يحصل عليه خلال
هذه المدة من ترقية بالاقدمية .

أما الترقية بالاختيار فيبقى الأمر بالنسبة إليها ، نظرا لأن حالة العايل
لم تقوم خلال فترة الفصل التي لم يعمل خلالها .

(٣) المحكمة الادارية العليا في ١٤ يناير سنة ١٩٥٦ - س ١ ق - من ٢٨٠

(٤) المحكمة الادارية العليا في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٢ - الطعن رقم ٤٩٨

س ٤ ق .

هذه الاحكام وارده بؤلف الدكتور / عبد الفتاح حسن غير المطبوع
« اسفنسل » بعنوان : « محاضرات في الوظيفة العامة لطلبة دبلوم المعلوم
الادارية - قسم الدكتوراه » - علم دراسي ١٩٦٢ - ١٩٦٤ (من ٢٤٨ -
٢٤٩) .

(٥) محكمة القضاء الاداري ١٩ ابريل سنة ١٩٥٤ س ٨ ق .

(٦) محكمة القضاء الاداري في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ س ١٠ ق .

ويرى العميد الدكتور / عبد الفتاح حسن أن المرجع في ذلك هو حالة العامل قبل الفصل وما إذا كانت لتؤدي في مجموعها ووفقا للمجرى العكسي للأمور إلى ترميته بعرض يلقاه في انخذه ، ويستند في رأيه إلى القضاء الفرنسي الذي يقر وجوب ترقية العامل الموصول بالاحتياز خلال مدة الفصل إذا كان ليرقى أو يوم يحصل ، وفلك في دور ترميمات زملائه الذين يتحتون معه في الدرجة والامنية (٧) .

وطبقا لهذا الرأي يلزم اعادته بناء المركز القانوني للعامل كما لو كان لم يحصل أصلا .

وهناك صعوبة يمكن أن تنور في العمل ، وتمثل تلك الصعوبة فيما إذا كانت الجهة الإدارية قد عينت عاملا آخر على درجة العامل الموصول وكان يتمتع بتنفيذ الحكم الصادر بالقضاء عقوبة الفصل بتخصيص درجة أخرى تنافرة للعامل الذي صدر لصالحه الحكم ، وهنا لا يكون هناك مناصا من سحب قرار التعمين . (٨)

ويلحظ أن البناء الرجمي لمركز العامل الذي فصل والفي قرار فصله يجب أن يكون على حسب السج الطبيعي للحياة الوظيفية ، فلا يجوز عند اجرائه افتراض فصل العامل بقرار جمهوري أو إحالته إلى الاستبعاد باعتبار أن كلا منهما حدث غير عادي في حياة العامل ، ويلحظ كذلك أن المفروض أن يصاد تنظيم مركز العامل منذ فصله حتى التاريخ الذي تنفذ فيه الإدارة اجراءات تنفيذ الحكم وليس إلى تاريخ صدور الحكم فحسب .

ويستثنى من الاحكام السابقة حالة ما إذا كان العامل قد بلغ السن المقررة لترك الخدمة أو أن تكون درجته قد أقيت خلال فترة الفصل .

وجدير بالإحاطة أنه في حالة إعادة العامل فالاحكام غير مستقرة في تقاضيه مرتبه خلال فترة الفصل ، فبعض الاحكام تحكم له باستحقاق كامل مرتبه عن مدة الفصل رغم عدم أدائه عملا ما باعتباره أن ذلك لم يكن عن نقص منه ، وهو ما أخفت به محكمة القضاء الإداري في بعض احكامها

(٧) دكتور / عبد الفتاح حسن - مرجع سبق - ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ويشير إلى احكام مجلس الدولة الفرنسي التي يستند إليها في ابداء رأيه سالف الذكر .

(٨) محكمة القضاء الإداري في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٢ س٦٦ - كذلك قسم الرأي مجتمعا نقوي رقم ٢٨٣ في ٢٨/٥/١٩٥٢ س٦٦١ .

وان كانت في احكام اخرى كيفت هذا المرتب بقله تعويض يوازي هذا المرتب
عن مدة الفصل .

ولكن المحكمة الادارية العليا اقرت هذا النظر مقرررة انه إما كان
العامل يستحق مرتبه عن مدة الفصل كتعويض فلا يسوغ ان ينال بصورة
آلية كامل هذا المرتب اذا ما ثبت ان هنالك اعتبارات توجب منحه البعض
فقط ، فهو يقبض مرتبه كله او بعضه في ضوء نشاطه الخارجى ، وما يكون
قد جناه من كسب . (٩)

وبلاحظ ان القضاء الفرنسى يميل الى الاخذ بهذا الاتجاه والذي نرى انه
منطقيا وعادلا .

(٩) المحكمة الادارية العليا في ٢٤/٢/١٩٦٢ م ٧ق - وكذلك فتوى رقم
٢٠٠ في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٣ السنة السادسة - وفتوى رقم ١٧٣ في
١/٦/١٩٥٥ السنة الثالثة .
المقرر لهذه الاحكام بالموجع السابق - ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .

(م - ١٤ صيغ الدعوى

الصيغ والنماذج المختارة عن تنفيذ الأحكام

وهي :

- ١ - صيغة عريضة بطلب تسليم الصورة التنفيذية للحكم .
- ٢ - صيغة انذار بقلبة جنحة مبشرة في حالة الامتناع عن تنفيذ الحكم
(طبقا لنص المادة « ١٢٣ عقوبات » والمادة « ٦٣ اجراءات جنائية ») .
- ٣ - صيغة قرار ادارى صادر من رئيس مجلس ادارة احدى شركات
القطاع العام بفصل بعض الممثلين تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة
التأديبية .

الصيغة الأولى :

صيغة عريضة بطلب تسليم الصورة التنفيذية للحكم بعد رفض تسليمها
للمطالب :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة بصفته

تحية طيبة وبعد

- يتقدم بهذا لصيافتكم بصفته

فد

١ - ويعطن -

٢ - تلم كتلب المحكمة .

الموضوع

صدر الحكم في الدعوى المقيدة بالجدول برقم لسنة ق
والمرفوعة من ضد المطلوب ضده الاول وحكم في الدعوى
يوم الموافق / / ١٩ -

وحيث ان الطالب طلب الحصول على الصورة التنفيذية للحكم الا ان تلم
الكتاب امتنع عن تسليمها له مدعيا - وبان الحكم غير جائز
التنفيذ و

ومن حيث أن أسباب الامتناع لا تصادف الواقع ولا صحيح القانون
نظرا لـ و و ولان الطالب صاحب مصلحة في
تنفيذ الحكم الذي قضى بأحقية في و و

الطلب

يلتمس الطالب صدور أمر بتسليمه « الصورة التنفيذية » للحكم
المشار اليه بهذه العريضة .

مع الزام المطلوب ضده الاول بالمصروفات وحفظ سائر الحقوق
الآخري للمطالب . (١)

ملاحظات :

(١) يختم الطالب الخصم الاول في الدعوى ويلزمه بالمصاريف لاته =

== الخصم الحقيقي في الدعوى ، أما الخصم ظم الكلب فهو استكبالا لكل العريضة المصعب

٢ - يراعى اتباع الاجراءات الواردة بقتنون الرافعات الخفيفة والتجارية بالبلد المعاصر (الاوامر على المعراض) من المادة (١٩٤) الى المادة (٢٠٥) وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية حسبما سبق بيته .

٣ - يستقط الامر الصادر على العريضة اذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، ولا يمنع هذا السقوط من استصدار امر جديد .
(مادة ٢٠٠) .

الصيغة الثانية :

صيغة انذار باقامة جنحة مباشرة في حالة عدم تنفيذ حكم
طبقا لحكم المادة (١٢٢) عقوبات

انه في يوم

بناء على طلب السيد / الموظف بجهة والمصرى
الجنسية وموطنه المختل مكتب الاستاذ / المحلى ومكتبه كائن
برقم شلر مدينة

انا / محضر قد انتقلت في التاريخ المذكور اعلاه الى
كل من :

١ - السيد /

٢ - السيد /

ويطهران بـ
مخلطبا مع :

واتذرتها بالتقى

بتاريخ / / ١٩٨٠ ابلغ الى المنذر اليهما الحكم الصادر في
الدعوى رقم لسنة في والذي يقضى بقبول الدعوى شكلا
وفي الموضوع بلغاء قرار جهة الادارة بارجاء استقالة المدعى وقبولها
وما يترتب على ذلك من آثار والزام جهة الادارة بالمصروفات وعشرة جنيهات
اتملب المحللة وقد تم شمول الحكم بالصيغة التنفيذية في ١٩٨٠ .
غير ان جهة الادارة لم تتم بتنفيذ هذا الحكم طبقا لاقرار المنذر .

وحيث ان امتناع جهة الادارة عن تنفيذ احكام مجلس الدولة يعتبر مخرلا
بحجية الاحكام وتدخل في احكام القضاء الامر الذي ينعرض مع قاعدة الفصل
بين السلطات .

وحيث ان محكمة القضاء الادارى قضت « بان اصرار الوزير على عدم
تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة لقوة الشيء المقضى هو خطأ يستوجب
مسؤوليته عن التعميضي المطالب به ولا يدفع عن هذه المسؤولية او ينفي
« الدوافع الشخصية لتيه » او قوله بانه ينبغي وان تحقيق ذلك
لا يصح ان يكون عن طريق اعمال غير مشروعة » .

(راجع حكم محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ٢٩/٩/١٩٥٠) .

وحيث أن الامتناع عن تنفيذ الأحكام المشمولة بالصيغة التنفيذية معاقب عليه بموجب المادة ١٢٢ عقوبات وأنه تنص على ما يلي :

يعاقب بالعزل والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة .

كذلك يعاقب بالعزل والعزل كل موظف عمومي امتنع مبدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا في اختصاص الموظف ..

وحيث أنه قد ترتب على ذلك إصابة الطالب بأضرار أدبية ومادية لا يمكن تقديرها بأقل من مبلغ جنيها .

لذلك

أنا المحضر سلف الذكر قد أعلنت الملن لهما بصورة من هذا وكلفتها بتنفيذ الحكم المشار اليه بهذا الإنذار وحق الطالب في حالة الإصرار على عدم التنفيذ الاحتفاء بنص المادة «١٢٢» عقوبات سلفة البين مع المطالبة بالتعويض سلف الذكر .

ولاجل

ملاحظة :

- (١) الدعوى المتعلقة بهذه المينة بوشرت بمعرفتنا في الدعوى الرقمية (س) لسنة (٢٩) ق وحكم فيها لصالح موكلنا .
- (٢) ترفع الدعوى بعد الاشارة اليها مع التقيد بحكم المادة (٦٢) اجراءات جنائية .

الصيغة الثالثة :

صيغة قرار ادارى بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة التأديبية
بفصل بعض العاملين تنفيذاً لحكم المحكمة التأديبية

قرار رقم (.....) لسنة ١٩٨٧

رئيس مجلس الإدارة

بعد الاطلاع على القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن اصدار قانون نظام
العاملين بالقطاع العام وتعديلاته .

وعلى كتاب النيابة الادارية — ادارة الدعوى التأديبية بطنطا في الدعوى
رقم القضية رقم شى دفاع ويتروك وكهرياء المؤرخ
والذى يفيد بأن المحكمة التأديبية اصدرت بحسبها المتقدمة فى
الحكم بالفصل من الخدمة لكل من :

العامل الاول :

والعامل الثانى :

والعامل الثالث :

وعلى تأشيرتنا بتاريخ لاتخاذ اللازم .

تفسير

مادة اولى : اعتباراً من يتم رفع اسم كل من السادة
المذكورين بعد وذلك بالفصل من الخدمة تنفيذاً للحكم الصادر من المحكمة
التأديبية لـ وهم :

العامل الاول :

العامل الثانى :

العامل الثالث :

مادة ثانيا : على الشؤون القانونية بالشركة اخطار النيابة الادارية —
ادارة الدعوى التأديبية بطنطا بصورة من هذا القرار .

مادة ثالثة : على جميع المختصين تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

تحريراً فى / / ١٩٨٧م .

مهندس

صورة الى :

رئيس مجلس الادارة

قطاع :

.....

ومرفقاً المستندات

رئيس القطاع الادارى

الفصل الثاني

مسئولية الادارة المدنية ، والجنائية في حالة الامتناع عن تنفيذ
الحكم والوضع بالتنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة
والرفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تدخلها
الحكومة في دائرة اعمال السيادة مع صيغ مختارة

تمهيد :

يلدئ ذى بدء يجب أن تعطى الادارة فسحة من الوقت لتتخذ فيها
الاجراءات المناسبة لتنفيذ الحكم دون ملاحظة أو تسويف . (١)

ويجب أن يتم التنفيذ طبقا لاحكام قانون المرافعات (٢) - أما حالة
امتناع الادارة عن تنفيذ الحكم فيحق لصاحب الشأن الرجوع الى القضاء
للطعن في امتناع الادارة عن التنفيذ ، والمطالبة بالحقوق لانائسة عن الحكم
كلية ، وذلك فضلا عن الادماء المدني ، واتخاذ الاجراءات الجنائية
النصوص عليها بالمادة (١٢٣) عقوبت ضد جهة الادارة المتمتعة عن
التنفيذ ، وذلك فضلا عن جواز محاسبة الموظف المسئول تأديبيا بسبب
امتناعه عن التنفيذ أو التراخي فيه مع امكان مطالبته بتعويض منسوب عن
الاضرار الناجمة عن ذلك .

وبعد هذا التمهيد نتناول الموضوع على النحو التالي :

(أولا) : الطعن القضائي بسبب الامتناع عن التنفيذ :

ان امتناع جهة الادارة عن تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الادارى
يعتبر بمثابة قرار سلبى يجوز لدوى الشأن الطعن فيه أمام المحكمة المختصة
بمجلس الدولة . (٣)

أما في الاحوال التي لا يحتاج فيها التنفيذ الى اصدار قرار ادارى كترالة
بعض المعطيات المادية ، أو استحقاق المبالغ المحددة في الحكم ، فلتقلب انها

(١) محكمة القضاء الادارى في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ م ا ق .

(٢) تراجع المواد ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ بقانون المرافعات
والواردة بالفصل الثالث التعلق « بتنفيذ الاحكام والقرارات » مع مراعاة
عمل اللائحة اللازمة بين احكام هذه المواد وطبيعة المنازعات الادارية .

(٣) محكمة القضاء الادارى في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ م ق .

تنشئ قرار سلبى بالامتناع ، ويمكن أن يترتب على ذلك اقلية دعوى بالتعويض ، او تسوية الحقوق المترتبة على الحكم اذا كلن المحكوم له موطنا .

ويلاحظ أن اجراءات الطعن تخضع للقواعد العامة بشأن النظم الى حمة الادارة قبل رفع الدعوى .

وجدير بالذكر أنه اذا قبلت الادارة بتنفيذ الحكم تنفيذا ناقصا او مشوها او صوريا ، فإنه يحق للمتضرر الطعن في قرار التنفيذ اناقص املم الحكمة المختصة بجلس الدولة .

(ثانيا) المسؤولية المدنية عن عدم التنفيذ :

أن الامتناع عن تنفيذ الحكم أو تنفيذه تنفيذا خاطئا من الاسباب التي توجب المسؤولية المدنية ، ويتم ذلك بالادعاء مدنيا ضد الموظف المسئول في حالة ارتكابه خطأ شخصا متى توافرت الشروط القانونية اللازمة لتحريك هذه الدعوى ، فيشترط توافر شروط الخطأ الشخصى طبقا للمعايير المحددة لذلك ، كما يشترط توافر ما تقضى به المادة (١٦٣) من القانون المدنى والتي تتطلب توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية ، كما لا تنجو جهة الادارة من المسؤولية على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة متى توافرت الشروط القانونية في هذا الشأن ، وطبقا لحكم المادة (١٧٤) من القانون المدنى . (٤) وسبق لنا الإشارة الى هذا الموضوع تفصيلا . ويلاحظ أن الخطأ الموجب للمسؤولية عن الامتناع عن تنفيذ الاحكام يتناول كلا من الفعل السلبى ، والفعل الإيجابى ، وينصرف الى مجرد الاهمال أو الفعل العمد . (٥)

وقد بينت محكمة القضاء الإدارى أن الخطأ الذى يمكن أن ترتكبه الادارة يمكن أن يكون في عيب الشكل ، أو عدم الاختصاص ، أو مخالفة القانون ، أو الانحراف بالسلطة ، أو اساءة استعمال السلطة . (٦)

(٤) جاء بالمادة (١٧٤) من القانون المدنى ما يلى :

- « (١) يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان واقعا منه في حال تلبية وظيفته أو بسببها .
(٢) وتقوم رابطة التبعية ، ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقبته وفى توجيهه » .
(٥) محكمة القضاء الإدارى في ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦ س ١١١ق .
(٦) محكمة القضاء الإدارى « ذات الحكم السابق » .

وتقول محكمة القضاء الإداري في أحد أحكامها الهامة :

« أن أصرار الإدارة على عدم تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة المدعي قد ينطوي على معنى أهله والاخلال بكرامته مما يجعله ذا حق في تعويضه انبيا عن هذا الضرر ، طبقا للقواعد العامة في التعويض » . (٧)

ونكتفي بهذه الالامة ، ونحيل الى المراجع المتخصصة ، ونركز على المسؤولية الجنائية ، نظرا لان اغلب مراجع القانون الجنائي لم تعط موضوع المسؤولية الجنائية عن عدم تنفيذ الإدارة للأحكام الصادرة ضدها ما تستحقه من عناية بالرغم من أهمية الموضوع من الناحية العملية .

• (ثالثا) المسؤولية الجنائية :

تعتبر هذه المسؤولية من أخطر المسؤوليات ، لأنها تكسره الإدارة في كثير من الحالات عن التراجع عن موقفها المتعلق بعدم تنفيذ الأحكام التي تصدر ضدها ، ولذلك سنتناول عرض هذا الموضوع بشيء من التفصيل والأسهاب ، وذلك على النحو التالي :

١ - الوضع بالنسبة للمسؤولية عن عدم تنفيذ الأحكام القضائية في التشريع الجنائي :

أهتم المشرع الجنائي بتقنين المسؤولية الجنائية عن وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم حيث عبر عن ذلك بالمادة (١٢٢) الواردة بقرائن العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، والمعلقة بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٥٧ لتلائم مع مقتضيات التنفيذ ، وقد نصت هذه المادة على ما يلي :

« ٢ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة ، أو أحكام القوانين واللوائح ،

(٧) مشار للحكم بؤلف دكتور / مصطفى كمال وصفي : « أصول وإجراءات القضاء الإداري » - مرجع سابق - ص ٥٨١ .
ومن أهم ما تجدر بنا الإشارة إليه قول المحكمة الإدارية العليا في أحد أحكامها الهامة : « وتوجيه طلب التعويض الى الموظف العلم بمنته الوظيفة أو بصفته الشخصية لا يحل سوى معنى واحد هو أن القرار المعلوم فيه مع مخالفته للقانون اصطبغ بخطأ شخصي من مصدره ، فلذا حكم بالتعويض أيكن تنفيذ ما قد به في ماله الخالص » .
(المحكمة الإدارية العليا في ٢٨/٤/١٩٧٩ في الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٢٢)

او تاخير تحصيل الاموال والرسوم ، او وقف تنفيذ حكم او امر صادر من المحكمة او من أية جهة مختصة .

كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم او امر مما ذكر بعد مضي ثمانية ايام من اذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم او الامر داخلا في اختصاص الموظف » .

ومن عرض النص السابق يتضح ان المادة (١٢٢) تعاقب على نوعين من الجرائم وهما :

(أ) جريمة استعمال الموظف لسلطة وظيفته في وقف تنفيذ حكم او وقف تنفيذ امر صادر من المحكمة المختصة ، (وذلك طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة المنكسورة) .

(ب) امتناع الموظف عمدا عن تنفيذ حكم او امر مما يدخل تنفيذه في اختصاصاته (وهو ما نصت عليه لافقرة الثانية من المادة المنكسورة) .

ويلاحظ ان الجريمتين عمديتين ، فيشترط لقيامهما توافر العمد من الموظف المختص بالتنفيذ ، وكلا من الجريمتين تنطوي على عدم الولاء .

اذ على الموظف ان يوجه ولاءه للحكومة الشرعية ، وللحكام التي تصدرها اجهزتها القضائية طالما كانت هذه الاحكام صحيحة ، وقابلة للتنفيذ وعلى وجه الخصوص تلك الاحكام التي اكتسبت قوة الامر المقضى .

٢ - من هو الموظف المخاطب بحكم المادة (١٢٢) عقوبات ؟

للإجابة على هذا السؤال الكبير الاهمية في الحياة العملية نقول : ان الموظف المخاطب بحكم المادة (١٢٢) عقوبات هو كما يعرفه الفقه والقضاء .
« الشخص الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق علم تديره الدولة او احد اشخاص القانون العلم عن طريق شغل منصب يدخل في التنظيم الاداري للمرفق الذي يعمل به » . (٨)

وبناء على ما تقدم فنص المادة (١٢٢) عقوبات لا ينطبق على رؤساء مجالس ادارات شركات القطاع العلم ولا المعلمين بها ، ولا رؤساء مجالس

(٨) النقض الجنائي في علم ١٩٢٤ م ٤٥٤ جلسة ١٩٧٦/٢/٢١ .
يشير اليه بمؤلف الدكتور / حسني سعد عبد الواحد « تنفيذ الاحكام الادارية » - مرجع سبق - ص ٦٢٦ .

ادارة المؤسسات الخاصة ، ولا العاملين بها ، كرؤساء مجالس المؤسسات
الصحية حتى اذا صدر بتعيينهم قرارات جمهورية (٩) .

٢ - ما هي الشروط القانونية لقيام الجريمة المنصوص عليها بالمادة (١٢٢) عقوبتها ؟

يشترط لتطبيق هذه المادة ما يلي :

- (١) ان يصدر الفعل عن موظف علم مختص ، وقد بينا ذلك .
- (ب) توافر الركن المادي في الجريتين ، ويتمثل في استعمال سلطة
التوظيفة لوقف تنفيذ الحكم .
- (ج) توافر القصد الجنائي في الجريتين والذي يتمثل في الابتغاء المبدى
عن تنفيذ الحكم (بعد ثمانية ايام من اذار جهه الادارة على يد محضر واصرار
الموظف المختص على عدم التنفيذ) .

٤ - جدير بالاحاطة انه لا يشترط ان يكون الفاعل مختصا بالتنفيذ بل
يكفى ان يتدخل بسلطة وظيفته في وقف التنفيذ ولو لم يكن هو المختص به
ويمكن ان يتخذ التدخل صورا عديدة ، كالتاثير على من يقوم بالتنفيذ او تهديده
تهديدا ملويا او ادبيا وغير ذلك من وسائل الضغط والنفوذ وفي حالة عدم
استجابة الموظف القائم على التنفيذ ، فان الجريمة تمد بالنسبة لمن قام
بالتاثير « شروعا في ارتكاب الجريمة » نظرا لان التاثير يكون قد اوقف او
خلب اثره لمسبب لا دخل لارادة الفاعل فيه .

٥ - يشترط القانون اذار جهة الادارة قبل اتخاذ اجراءات اقلية
الدموى ويهدف الاذار الى تنبيه الادارة والموظف المتتبع الى المسؤولية
الجنائية عن عدم التنفيذ بعد مضي ثمانية ايام من الاذار ، ويعتبر الاذار
بمثابة شرط شكلي يجب اتباعه قبل رفع الدعوى ، وفي المسألة يرجع الاذار
الى الرئيس القسم على قمة الجهاز الاداري كلوزير بالنسبة الى وزارته ،
والحافظ بمسئله بالنسبة للحاقطة الخاصة لادارته بما يتبعها من الموظفين
الذين يمثلون مختلف الوزارات بالحاقطة ، ويلاحظ ان هذا الاذار ليس هو
الاملان بالمسئله التنفيذية فكلا منهما يستهدف غرضا معينا . (١٠)

-
- (٩) حكم النقض الجنائي سنة ١٩٣٤ (المثار اليه بالرجوع السابق) .
 - (١٠) مما تجدر الاشارة اليه انه كما سبق القول : لا ضرورة للاعلان
في حالة التنفيذ بمسودة الدم ، لان المشرع قد استغنى عن الاصل ،
الحالة التي ينص الحكم فيها على التنفيذ بمسودة الحكم ، ففي هذه الحالة يجوز =

٦ - يمنع من قيام المسؤولية امتناع الموظف المختص عن التنفيذ امثالا
 لامر صادر اليه من رئيس يجب عليه طاعته بعد تنبيه الرئيس الى الالتزام
 بتنفيذ الحكم واصرار الاخر على عدم التنفيذ ، فالاصل ان احترام امر
 الرئيس واجبه ولكن بشرط الا يصل الامر بالمرؤوس الى حد ارتكاب جريمة
 يطلب منه اقترانها ويؤيد هذا الرأي المادة (٦٢) من قانون العقوبات
 اذ قيدت رفع المسؤولية الجنائية عما يرتكبه الموظف من جرائم
 تنفيذا لامر صدر اليه او تنفيذا للقوانين واللوائح يتطلبها من الموظف
 « ان يثبت انه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحري وانه كان يعتقد
 مشروعيته وان اعتقده كل منبها على اسبب معقوله » . وهذا هو منطق
 المادة ١٦٧ من القانون المدني التي تنص على ان : « الموظف العلم لا يكون
 مسؤولا عن عمله الذي اضر بالغير اذا قام به تنفيذا لامر صدر اليه من
 رئيس متى كانت طاعة هذا الامر واجبة عليه او كان يعتقد انها واجبة ،
 واثبت انه كان يعتقد مشروعية العمل الذي وقع منه ، ولكن اعتقده منبها
 على اسبب معقوله وانه راعى في عمله جانب الحيطة » .

= اجراء التنفيذ بغير اعلان سلبك للحكم ، فقد نعت المادة « ٢٨٦ » برافعات
 على ما يلي :

« يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة او في الاحوال التي يكون فيها
 التأخير ضارا ان تلزم بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلانه وفي هذه
 الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر ان يردها بمجرد الانتهاء
 من التنفيذ » .

وجدير بالذكر انه في حالة تنفيذ الاحكام المستعجلة فانها تبقى
 « الاحكام الموضوعية المشبوهة بالنفاذ المعجل » ويجرى تنفيذها على مسؤولية
 طالب التنفيذ ومخاطره ، ومن ثم يجوز للمنفذ ضده الرجوع للمحكمة
 الموضوعية بدعوى موضوعية على طالب التنفيذ بتعويض الضرر الذي لحقه من
 جراء ذلك التنفيذ ، اذا لقي الحكم استئنافا ، او رأت محكمة الموضوع لاي سبب
 من الاسباب عدم الاخذ به ، وهذه النتيجة محل اجماع الفقه والقضاء
 اذا كان القائم بالتنفيذ سعيه النية ، لما اذا كان طالب التنفيذ حسن النية
 فقد ذهب البعض الى القول بأنه لا يسأل عن تعويض الضرر الذي تخلف
 عن التنفيذ ، بحسب انه كان يباشر عملا يحق له مباشرته بنص القانون ،
 فلا يتصور ان يكون مسؤولا عنه ، ولكن هذا الرأي مرجوح ، والرأي الراجح
 نقها وقضاء والذي نؤيده هو ان طالب التنفيذ يلزم بتعويض هذا الضرر
 ولو كان حسن النية .

(يؤيد هذا الرأي الراجح الاساذة المستشارين : محمد على راتب
 ومحمد نصر الدين كلل ومحمد فاروق راتب ببرجمهم : « قضاء الامور المستعجلة
 طه ١٩٨ ص ١٤٧-١٤٨ ») .

على أن ما سبق يتعلق بالمسئولين الجنائية والمدنية من تنفيذ الرؤوس
لأمر الرئيس المخالف للقانون أما فيما يتعلق بالإعفاء من المسؤولية الإدارية
(التأديبية) فإن المادة (٧٨) من قانون المبلين المدنيين بدفوله رقم ٧ لسنة
١٩٧٨ تنص على ما يلي :

« كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بظهور
من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا .

ولا يعفى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه
الا اذا ثبت ان ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من
هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية
على مصدر الأمر وحده .

ولا يسال العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصي » .

فالإعفاء هنا يشروط بأمرين وهما : الأمر الكتابي من جانب الرئيس ، والتنبيه
الكتابي عن المخالفة من جانب الرؤوس .

وجدير بالاحاطة أنه لا يقبل من المسئول الفرع بدفع بمسئوليته
بدوافع شخصية أو قوله بأنه كان ينبغي أن يشتمل الحكم على كذا وكذا .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

« ان اصرار الوزير على عدم تنفيذ الحكم ينطوي على مخالفة لقوة
الشيء المقضي ، وهو خطأ يستوجب مسئوليته عن التعميضي المطالب به ،
ولا يدفع عن هذه المسئولية أو ينفي قيامها الدوافع الشخصية لديه ، أو
قوله بأنه ينبغي وإن تحقق ذلك لا يصح أن يكون عن طريق أعمال
غير مشروعة » . (١١)

وخلاصة القول أنه يمكن توجيه المسئولية المدنية والجنائية الى جهة
الإدارة وإلى الموظف العلم المختص بالتنفيذ والتفت عنه مستعملا سلطة
وتليفته .

(١١) محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٠/٩/٢٠ مثل الى هذا الحكم
بمؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة » واجراءات وصيغ الدعوى الإدارية ،
ط ١٩٨٥ ص ٢٩١-٢٩٢ .

اجراءات اقامة الدعوى ضد الموظف الممتنع عن انتفيذ ضيقا لحكم المادة «٦٣» من قانون الاجراءات الجنائية

طبقا لنص المادة «٦٣» من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بلقانون رقم «١٢١» لسنة ١٩٥٦ (١٢) فانه « لا يجوز لغير النائب العلم او المحلى العام او رئيس النيابة العلة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط لجنالية او جنحة وقعت منه اثناء تاديبه وظيفته او بسببها .

واستثناء من حكم المادة «٢٣٧» - من قانون الاجراءات الجنائية (١٣) يجوز للتمهم في الجرائم المشار اليها في المادة «١٢٣» عقوبت عند رفع الدعوى عليه مباشرة ان ينيب عنه وكيله لتقويم دفاعه مع عدم الاخلال بما للمحكمة من حق في ان تأثر بحضوره شخصا » .

وبناء على ما تقدم فلذا كان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة ادارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن النائب العلم وعليه ان يابر بالتحقيق وان يجره بنفسه او يكلف احد المحلين العامين به .

وقد بررت المذكرة الاضاحية للقانون هذا التشديد الخاص بالنسبة لتنفيذ الاحكام الصادرة في المنوعات الادارية ، بان يتطلب فيها مزيدا من التحوط والحماية حرما على سمعة الادارة ، والثقة العلة في تنفيذها الاحكام الصادرة ضدها .

وبناء على ما تقدم فقد فتح القانون طريق الدعوى المباشرة ضد الموظفين الذين يرتكبون جريمة الامتناع عن تنفيذ الاحكام حسبما جاء بالمادة «١٢٣» عقوبت

(١٢) عدلت المادة بلقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع العدد ٢٤ مقرر الصادر في ٢٥ مارس ١٩٥٦ ثم عدلت الفقرة الثالثة والرابعة بلقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ .

(١٣) تنص المادة (٢٣٧) من قانون الاجراءات الجنائية على ما يلي :
« يجب على التهم في جنحة محالقة عليها بالحبس ان يحضر بنفسه ايا في الجرح الاخرى وفي المخالفات ، فيجوز له ان ينيب عنه وكلا لتقديم دفاعه ، وهذا مع عدم الاخلال بما للمحكمة من الحق في ان تأثر بحضوره شخصا » .

دون بنفى لجرم ليس مد يركبها لوطعون وذلك بما سارت ليه
 لسنة «٦٢» اجراءات جنائية بعد تنفيذها حيث جاء بها الاستثناء
 سنال «ميا عد» لجرانم المشار اليها فى المادة «١٢٣» عقوبت لا يجوز
 غير النسب العلم او الحالى العلم او رئيس النيابة العامة رفع الدعوى
 لجنائيه ضد موظف او مستخدم علم او أحد رجال الضبط لجنائيه او جنحة
 رقت منه ثناء تانية وظيفته او يسبها .

* الوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية :

بالرغم من كل الضمانات المتعلقة بتنفيذ الاحكام تنور مشكلة تحصن
 بعض الموظفين بالحصانة البرلمانية وهم الذين لا يمكن تقديمهم للمحاكمة
 الجنائية الا بعد رفع الحصانة عنهم .

ومن هؤلاء الموظفين : الوزراء المنتخبين او المعينين بمجلس الشعب
 او مجلس الشورى .

ويقضى الامر رفع الحصانة عنهم لتمكن تقديمهم للمحاكمة الجنائية ،
 ويكون ذلك بذن من المجلس التشريعى المختص ، عملا بحكم المادة «٩٩» من
 الدستور ، غير انه قد حدث فى قضية هامة تتعلق وقائمها بالحكم
 الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى القضية ٢٠٥٦ لسنة ٢٤ قضائية
 بجلسة ١٩٨٠/٨/١٩ بوقف تنفيذ القرار الإدارى الصادر بمنع الاحتفال
 بذكرى « الزعيم مصطفى النحاس » فإفام المحكوم له الدعوى رقم ١٥٧١
 لسنة ١٩٨١ فى ١٩٨١/٢/٢٨ أمام محكمة جنح عابدين ضد رئيس الوزراء وزير
 الداخلية ، ومدير ابن القاهرة وآخرين بطلب توقيع العقوبة المفصوص عليها
 فى المادة «١٢٣» عقوبات ، وأتمويض الوقت وقد حكم بادانة المسئولين
 مع استمرار إيقاف الدعوى بالنسبة لوزير الداخلية لان الآن لم يكن
 قد صدر بعد ، وفى ١٩٨٢/١/٢٩ طلب وزير العدل من رئيس مجلس الشعب
 رفع الحصانة عن الوزير الذى كان قد أقيى من منصبه ، الا انه استمر
 عضوا بالمجلس طبقا للمادة «٣١٧» من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب (١٤) ،
 وبعد ذلك صدر قرار لجنة الشؤون التشريعية بالمجلس فى ١٩٨٢/٦/٤
 برفض طلب رفع الحصانة عنه واسمست اللجنة قرارها بان المحاكمة
 اضطلت ، لانه كان من الاجر بها ان ترفض للدعوى اسوة بما اتبعته

(١٤) راجع مقال الدكتور محمد أبو المينين المنشور بجلية القضاء
 العدد الاول (يناير - ابريل) ١٩٨١ ص « ١١٤ - ١٢٩ » فى موضوع « الحصانة
 البرلمانية واجراءات رفعها » .

مع رئيس الوزراء ، وبحضرة الوزراء ، جميعهم يمانون خاص بمحاكماتهم . ومن ههنا ينصح كيف يمكن وضع المراسيل وانعقدت بطرق منوية للحيلولة دون تنفيذ الاحكام لا سيما تلك التي تصدر من محاكم مجلس الدولة ويتم بعمل نسيء او الاجتناع عن عمل نسيء .

ويضاف الى ما تقدم ان المجلس التشريعي يضع احيانا ععبات تحول دون تنفيذ بعض الاحكام الصادرة من مجلس الدولة بمناسبه الضمن في انتخاب او تعيين بعض اعضاءه او في غير ذلك من المناسبات ، وفي اعتقادنا ان هذا العمل غير مشروع ومخالف للدستور ومحل بالضمانات التي يقرها القانون للمواطنين .

ومن الوسائل التي تتبعها المجالس التشريعية للتغلب على ايقاف تنفيذ الاحكام الالتجاء الى حيلة تعرف « بالتصحیح التشريعي » حيث يلجأ المجلس الى وضع تشريع جديد يصحح به الاوضاع والمراكز القانونية الخاطئة التي تصدر الاحكام بليقافها .

واننا لا نقر هذا التحايل على القانون على سند من انه : ولو ان المشرع هو الذي ينشئ الجهات القضائية ويحدد اختصاصها الا انه ملزم بتنفيذ احكامها لان السلطة التشريعية عندما تضع مواعيد عامة مجردة فهي الاولى بتطبيقها حرصا على سيادة القانون الذي يجب ان يتحقق لاحكامه على الاحكام والمحكومين سواء بسواء .

مما يؤسف له حقا انه حين يظمن في التصرفات المتعلقة بالامتناع من تنفيذ الاحكام فان الاجهزة القضائية تكون امام تشريع جديد يصحح الاوضاع الخاطئة والتي صدرت في ظل تشريع سابق بمقولة انها تصدر الاحكام طبقا لما يقضى به التشريع القائم الذي تصدر الاحكام في ظله .

وجدير بالاحاطة ان مجلس الدولة الفرنسي قد عالج هذه الاوضاع بفرض قيود على « التصحیحات التشريعية » فلم يقبل قيام الحكومة باصدار اوامر « Ordonnances » لتصحیح قرارات ادارية غير مشروعة .

والامر معقود على علاج هذا الامر لما له من انعكاسات سيئة واستهانة بمحاكم القضاء لا سيما تلك التي لها حجية الامر المقضي . (١٥)

١٥- حكم مجلس الدولة الفرنسي في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ في قضية : « Federation nationale des syndicats de police »

١- يشير الى هذا الحكم بؤلف الدكتور / حسنى سعد عبد الواحد
« تنفيذ الاحكام الادارية » - للمرجع السابق ص ٢٢٧ .

**§ الوضع بالنسبة لأعمال السيادة والرفع بعدم دستورية الأعمال
الإدارية التي تحتلها الحكومة في دائرة أعمال السيادة :**

١ - الوضع بالنسبة لأعمال السيادة :

تتفرع جهات الإدارة أو المجالس التشريعية في بعض الأحيان بعدم تنفيذ الأحكام التي تصدر ضدها بقوله أنها من أعمال السيادة ، وقد يكون ذلك بسبب اعتبارات أو دوافع معينة - والحقيقة أن العبرة في تكييف أعمال السيادة ليست بالتكييف الذي تراه الإدارة والمجالس التشريعية ، بل بالتكييف القانوني الصحيح الذي تقره الأحكام القضائية .

وفي ذلك تقول محكمة النقض :

« من المقرر في قضاء محكمة النقض أن المحاكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أي اختصاص بالنظر فيه ، وإن محكمة الموضوع تخضع في تكييفها في هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض (١٦) »

وتقول المحكمة الدستورية العليا : « أن العبرة في تحديد التكييف القانوني لأي عمل تجريه السلطة التنفيذية لمعرفة ما إذا كان من أعمال السيادة أو عملاً إدارياً هي وظيفة العمل ذاته فلا تنقيص المحكمة وهي بصدد أعمال رقابتها على دستورية التشريعات بالوصف الذي يخلعه المشرع على تصرفات الحكومة وأعمالها متى كانت تطبيقها يتفق مع هذا الوصف ، وتنطوي على إهدار لحق كونه الدستور . ومن ثم فإن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٣ إذ يقضي باعتبار القرارات الجمهورية بالحقبة الموظفين العموميين إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق القانوني عمل من أعمال السيادة ، بينما هي بطبيعتها عمل من الأعمال الإدارية التي تجريها الحكومة في إشرافها على المراسق العامة ، فلهذا ينطوي على مسالمة على حق هؤلاء الموظفين في الطعن في تلك

(١٦) محكمة النقض في : ١٩٧٨/٤ - المكتب الفني - ٢٩ - ١١٠١ .

القرارات أو التفاضل بشأنها فضلا عن اهداره لبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور . (١٧)

يتضح مما سبق أن أعمال السيادة هي أعمال أبعد خطرا من أعمال الإدارة فلا يجب على الإدارة أو الأجهزة التشريعية .

ايقاف بعض الاحكام القضائية التي لا تكتسب صفة أعمال السيادة بمقولة انها من أعمال السيادة .

وبلرجوع الى قوانين مجلس الدولة المتماثلة نجد أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، ثم القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذي حل محله يورد بعض الأمثلة لما يعتبر من أعمال السيادة بالنص على أمثلة لما يعتبر من أعمال السيادة بالنص على أن :

« لا تقبل الطلبات المقدمة عن القرارات المتعلقة بالأعمال المنظمة لملاحة الحكومة بمجلس البرلمان ، وعن التدابير الخاصة بالامن الداخلي والخارجي للدولة وعن العلاقات السياسية والمسائل الخاصة بالأعمال الحربية ، وعلى العموم سائر الطلبات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة .

غير أن المشرع عدل عن طريقة ايراد أمثلة لأعمال السيادة في قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وحتى في القانون الحالي رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ مكتفيا بالنص بالمادة الحادية عشر بالقانون الأخير على ما يلي :

« لا تختص محاكم مجلس الدولة بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة » .

ورغم تعذر وضع تعريف جامع مانع لأعمال السيادة فلن أهم ما يميزها عن الأعمال الإدارية العادية هو تلك الصيغة السيلسية البارزة منها لما

(١٧) المحكمة العليا (المساهم الآن « المحكمة الدستورية العليا ») حكمتها من ٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ - مجموعة أحكام هذه المحكمة - الجزء الأول - ص ٢٢ ، ٣٥ .

وجدير بالذكر أن الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية نص في المادة (١٧٤) أن المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في جمهورية مصر العربية ، ونصت المادة (١٧٥) « على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتؤول تفسير النصوص التشريعية وذلك كله على الوجه المبين في القانون ، ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التي تتبع عملها .

يحيطها من اعتبارات سياسية ، نهى تصدر عن السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم . ولما لها من سلطة عليا لتحقيق الجاعة السياسية كلها والسيهر على احترام دستورها والإشراف على علاقتها مع الدول الأخرى ، وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل والخارج (١١٨) .

وجدير بالاحاطة أن نظم الطوارئ هو نظم أجاز الدستور فرضه كلما محقت أسبابه ودواعيه ، وأهمها تعرض الوطن لخطر يهدد سلامته وأمنه . أو نشوب حرب أو التهديد بنشوبها ، أو اضطراب الأمن وذلك لمواجهة هذا الخطر بتدابير استثنائية حفظا لسلامة الوطن وأمنه .

واننا نرى أنه لا يسوغ أن تتفرع الإدارة أو المجلس التشريعية بعدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها من محكم مجلس الدولة بزميمة احتمائها بممارسة أعمال السيادة وذلك في الحالات التي لا تطبق عليها المعايير القضائية والدستورية والفقهية في تكيف أعمال السيادة ولدخولها في طائفة الأعمال الإدارية .

وسا يؤسف له أن بعض الأحكام القضائية تفر تصرفات الحكومة التي تخرج بها الأعمال الإدارية العادية لسبب أو آخر من نطاقها وتدخلها في نطاق أعمال السيادة لتخرجها بهذه الوسيلة من رقبة القضاء الإداري ، وندلل على ذلك بالحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ والذي دأع عن تصرفات الإدارة في حيثياته بقوله :

« وأن ما يعتبر في بعض الظروف عملا إداريا عاليا قد يرقى في ظروف أخرى إلى مرتبة أعمال السيادة لارتباطه في ظل الظروف الجديدة بسياسة الدولة العليا أو بلحاظها الاجتماعية أو الاقتصادية المتطورة . وإذا كان الأصل على ما تقدم فإن للمشرع أن يتدخل من جانبه لخلق صفة السيادة على بعض الأعمال الإدارية ليخرجها بالتبعية من ولاية القضاء ولا جناح عليه أن يمارس هذه السلطة وهو مانحها ، وفي هذه الحالة يلزم القضاء بالتوصف الذي خلصه المشرع على هذه الأعمال أو القرارات » (١٩) .

(١١٨) المستشارين / محمد علي راتب ومحمد نصر الدين راتب ، ومحمد فاروق راتب — مرجع سابق — ص ١٥٤ .
(١٩) راجع حكم المحكمة الإدارية العليا ٨٠٧ — ١٠ (١٩٦٦/١٢/١٠)
منشور بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سية (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج/١ « أ/خ » ص ٦١٢ .

ونحن لا نقر هذا الاتجاه القضائي ونرى انه يمكن للمضار من هذه الاوضاع أن يدفع بعدم دستورية القانون الجديد أمام المحكمة التي تنظر النزاع طالما كان ذلك سافعا .

ولاهمية هذا الدفع في الحياة العملية نخصص الفترة التالية للدفع بعدم دستورية القانون في النظم الممرى ، واختصاصات المحكمة الدستورية العليا - ثم نعرض اهم الصيغ المتطلقة بهذا الموضوع مع الصيغ والنماذج المختارة .

*** الدفع بعدم دستورية القانون في النظم الممرى**

واختصاصات المحكمة الدستورية العليا

أسند المشرع في بلدى الامر الاختصاص بنظر الدفع بعدم دستورية القوانين الى المحكمة العليا دون غيرها ، وقد أنشئت هذه المحكمة بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ ، وقد خص في المادة الرابعة منه المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام احدى المحاكم ، وفي هذه الحالة تعدد المحكمة التي اثير أمامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وتوقف الفصل في الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع . (٢٠)

وكانت المحكمة العليا تختص الى جانب اختصاصها الاصيل بالفصل في الدفع بعدم دستورية القانون ، بتفسير النصوص القانونية التي تستدعى ذلك بسبب طبيعتها أو أهميتها ضمانا لوحدة التطبيق القضائي وذلك بناء على طلب وزير العدل ، كما كانت تختص بالفصل في طلبات وقف تنفيذ الاحكام الصادرة من هيئات التحكيم المشكلة للفصل في منازعات الحكومة والقطاع العام .

كذلك كانت المحكمة المختصة بالفصل في مسائل تنازع الاختصاص التي كانت تتولاها قبل ذلك بمحكمة التنازع التي أنشئت في مصر بمقتضى قانون السلطة القضائية .

والحقيقة ان الاختصاص الذى يعنينا في هذا الموضوع هو المتعلق بعدم دستورية القوانين ، وقد كانت المحكمة العليا تختص به عن طريق الدفع وليس عن طريق الدعوى الاصلية ، ولذلك فلم يكن جازا رفع دعوى أصلية أمامها بقصد اثبات ان تشريعا معينا يخالف نصا دستوريا .

(٢٠) حكم المحكمة العليا ١٥/٦٧٥ (١٠/١/١٩٧٠) ١١٩/١٩/١٥ مشر اليه بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سته - ج/٢ ص ١٠٢٩ .

وقد ورد النص بجواز الدفع بعدم دستورية القوانين أملم محكمه الموضوع نصا عليها مطلقا ، ولذلك فقد اعتبر من الدفع التى يجوز ابدائها فى اى حلة كانت عليها الدعوى . (٢١) وطبقا للمادة الخمسة من قانون المحكمة العليا فان رفع الدعوى املها يكون بطريق الايداع بقلم كتليها .

وفى سنة ١٩٧٩ صدر قانون المحكمة الدستورية العليا ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد الرقم (٣٦) والصادر فى سبتمبر سنة ١٩٧٩ . ونص فى البلب التالى منه على الاختصاصات والاجراءات التى تتبع امل المحكمة بالنسبة للدفع بعدم دستورية قانون معين .

وفىما يتعلق باختصاص المحكمة بالدفع الذى يثار امل المحاكم سواء كانت عادية او ادارية فقد تناولت المادة السابعة والعشرين من قانون المحكمة هذا الموضوع حيث تقول : —

« يجوز للمحكمة فى جميع الحالات ان تقضى بعدم دستورية اى نص فى قانون او لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها وينصل بالنزاع المطروح عليها ، وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية » .

وقد تناول قانون المحكمة الدستورية العليا النص على الاجراءات للفصل الثانى من البلب التالى المتعلق بالاختصاصات والاجراءات .

وقد نصت المادة « ٢٩ » من هذا القانون على ان تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : —

(ا) اذا تراءى لاحدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى اثناء نظر احدى الدعوى عدم دستورية نص فى قانون او لائحة لازم للفصل فى النزاع اوقفت الدعوى واحالت الاوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية .

(ب) اذا دفع أحد الخصوم اثناء نظر دعوى امل احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون او لائحة ورات المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امل المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر كأن لم يكن ..

وقد نص القانون كذلك بالمادة «(٢٠)» بأنه على وجوب تضمين القرار الصادر

(٢١) دكتور رضى الشاعر « النظرية العامة » للقانون الدستورى القاهرة سنة ١٩٧٠ ، ص ٢٩٢ وما بعدها .

ملاحالة الى المحكمة الدستورية العليا ، او صحيفة الدعوى المرفوعة اليها ونقا
لحكم المادة السابقة ببلن النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته ، والنص
الدستورى المدعى بخلفته وأوجه المخالفة .

**كذلك نصت المادة « ٢١ » من القانون على أنه يجوز : — « لكل ذى شأن
أن يطلب من المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى
فى الحالة المشار إليها فى البند ثانياً من المادة (٢٥) ، ويجب أن يبين فى الطلب
موضوع النزاع وجهات القضاء التى نظرتة وما اتخذته كل منها فى شأنه ، ويرتب
على تقديم الطلب وقف الدعوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه » .**

وتفصل المحكمة من تلقاء نفسها فى جميع المسائل الفرعية (مادة ٢٧)
وتعتبر احكامها وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن (مادة ٤٨) .

كذلك تان احكام المحكمة فى الدعوى الدستورية ، وقراراتها بالتفسير ملزمة
لجميع سلطات الدولة ولكافة وتنشر الاحكام والقرارات المشار اليها فى الفقرة
السابقة بالجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الاكثر
من تاريخ صدورها .

**ويرتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون او لائحة عدم جواز
تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم .**

نفاذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنلى تعتبر الاحكام التى
صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن . ويقوم رئيس هيئة
المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بتبليغ النائب العلم بالحكم فور النطق به
لاجراء مقتضاه (مادة ٤٩) .

وتفصل المحكمة دون غيرها فى كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الاحكام
والقرارات الصادرة منها .

وتسرى على هذه المنازعات الاحكام المقررة فى قانون المرافعات المدنية
والتجارية فيما لا يتعارض مع طبيعة اختصاص المحكمة والافاض المقررة ابلها .

ولا يترتب على رفع المنازعة وقف التنفيذ ما لم تأمر المحكمة بذلك حتى
الفصل فى المنازعة (مادة ٥٠) .

**وبين مما تقدم أن الاختصاص الاصيل للمحكمة الدستورية العليا يتبل فى
الفصل فى الدفع بعدم دستورية القوانين والقرارات على النحو سالف البيان ، غير
أن المحكمة اختصاصات أخرى اذ تختص بالفصل فى تنازع الاختصاص بتعيين
الجهة المختصة من بين جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى ،**

وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين منهما ولم تتغلب احدهما عن نظرهما ، او تخلت كلتاهما عنها (مادة ٢٥) .

كذلك تختص المحكمة بالفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر احدهما من اية جهة من جهات القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائى والاخر من جهة اخرى .

وتتولى المحكمة ايضا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لاحكام الدستور وذلك اذا اثيرت خلافا في التطبيق وكان لها من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها (مادة ٢٦) .

وخلاصة القول ان المحكمة تختص بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، والفصل في تنازع الاختصاص الایجلى ، والسلبى ، كما تختص بالنزاعات التى تنشأ بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، فضلا عن تفسير نصوص القوانين حسبما سبق بيانه .

ولا يفوتنا القول بأنه يجوز للمحكمة في جميع الحالات ان تقضى بعدم دستورية اى نص في قانون او لائحة يعرض لها بمناسبة مبرسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المعروض عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة بتخصير الدعاوى الدستورية .

الصيغ والنماذج المختارة عن الدفء بعدم الدستورية

وهى :

- ١ - صيغة دنف بعدم دستورية تشريع معين أمام محكمة القضاء الإدارى .
- ٢ - نموذج لحكم صادر من محكمة القضاء الإدارى بالرد على الدنف .
- ٣ - صيغة عريضة دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية تشريع معين .
- ٤ - نموذج تقرير هيئة مفوضى المحكمة الدستورية العليا فى موضوع الدنف .
- ٥ - نموذج مذكرة الدفاع أمام المحكمة الدستورية العليا .
- ٦ - نموذج حكم المحكمة الدستورية العليا بقبول الطمن .

• نوضح فيما يلي حالة عملية تشمل تسلسل الصيغ والنماذج المتبعة للدفع بعدم دستورية تشريع معين (على سبيل المثال) أمام محكمة القضاء الإدارى .

(١) صيغة دفع بعدم دستورية تشريع معين أمام محكمة القضاء الإدارى

السيد الاستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة القضاء الإدارى .

مقدمه لسيادتكم السيد / ومطه المختار مكتب
المحلى والكتان برقم بمدينة محفظة

فد

١ - السيد / رئيس مجلس الشعب بصفته

٢ - السيد / وزير العدل بصفته
ويطلبن بهيئة قضيا الدولة .

الموضوع

يتلخص موضوع الدعوى فيما يلى : -

اولا : نظم الدستور اختصاص مجلس الشعب بـ طبقا
للمواد من الدستور .

ثانيا : تصدى المجلس باصدار التشريع المتعلق بـ جاء مخالفا
للدستور ومتعارضا مع احكامه ، ولذا فهو قانون غير دستورى
ومخالف لقاعدة التدرج الهرسى للقواعد القانونية التى تنقضى بعدم
مخالفة التشريع للدستور .

ثالثا : ان ما يجعل هذا التشريع غير دستورى ، انه فى حقيقة الامر يتضمن
فى حقيقته الموضوعية تصرف فردى ، وليس قاعدة تنظيمية عامة ،
ولذلك فلا يمكن اعتباره ذى طبيعة تشريعية على الاطلاق .

رابعا : تناف الاسباب الاخرى المتصلة بموضوع الدعوى وهى : -

.....
.....
.....
.....

(خامسا)
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

لذلك

يرجى من عدالة الهيئة الموقرة تحديد اقرب جلسة للحكم في طلبات المدعى
وهى :

اولا : قبول الدعوى شكلا .

ثانيا : ايقاف تنفيذ القرار رقم الصادر فى بشأن
.....

ثالثا : احالة الطعن بعدم دستورية التشريع الذى استند اليه القرار
المطعون فيه الى المحكمة الدستورية العليا للاسباب الواردة بهذا الدنع .

رابعا : وفى الموضوع الغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من
وكل ما يقرب على ذلك من آثار مع الزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل اتعاب
المحكمة .

من الطاعن

.....

المحلى بالتقضى

(٢) نموذج لحكم صادر من محكمة القضاء الإداري يتناول الرد على الدفع بعدم
دستورية تشريع معين

باسم الشعب

محكمة القضاء الإداري

دائرة منازعات الأفراد والهيئات

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم الموافق / / ١٩٨
برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
وعضوية السادة المستشارين /
وحضور السيد المستشار / بمفوض الدولة
وسكرتارية السيد / أمين السر
في الدعوى رقم لسنة في

المقابلة من

.....

فصد

السيد / رئيس مجلس الشعب بصفته

السيد / وزير العدل بصفته

القسرات

حيث أن الفصل في الدعوى بشقيها يتوقف على الفصل في الدفع الذي
أثاره المدعون بعدم دستورية القانون رقم فيما تضمنه من الأحكام
الخاصة بـ

وحيث أن المحكمة ترى جدية الدفع .

لذلك

قررت المحكمة أعمالاً لنص المادة (٢٩) فقرة «ب» من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تأجيل نظر الدعوى
للمنطقة وعلى المدعى رفع الدعوى بعدم دستورية القانون
المشار إليه أمام المحكمة الدستورية العليا في خلال الأجل القانوني .

(٢) صيغة عريضة دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية

تشریح معین

السيد الأستاذ المستشار /

رئيس المحكمة الدستورية العليا

يتشرف برفع هذه الدعوى السيد / وموطنه المختل

مكتب الاستاذ / المحلى بالنقض والسكن مكتبه

ضمم

السيد / رئيس مجلس الشعب بصفته

السيد / وزير العدل بصفته

ويعلنان بهيئة قضايا الدولة بجمع التحرير بقصر النيل .

الموضوع

اتلم المدعون الدعوى رقم لسنة أمام محكمة القضاء
الإدارى وتضمنت عريضة الدعوى ما يلى :

(يشر إلى الطلبات وهي)
وبجلسة أصدرت محكمة القضاء الإدارى القرار التلى :

« حيث أن الفصل فى الدعوى بشقيها ينوقف على الفصل فى الدفع
الذى اثاره المدعى بعدم دستورية نص القانون بشأن بعض الأحكام
الخاصة بـ »

وحيث أن المحكمة ترى جدية الدفع .

الطلب

قررت المحكمة اعبالا لنص المادة (٢٩) فقرة «ب» من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تأجيل نظر الدعوى
بالجلسة وعلى المدعين رفع الدعوى بعدم دستورية القانون المشار
إليه أمام المحكمة الدستورية العليا خلال هذا الأجل وأبرت بتأجيل
الدعوى لجلسة

وبذلك حلت الدعوى المطلة إلى مسالحة المحكمة الدستورية العليا .

عن الطاعن

دكتور شمس السيد اسماعيل

المحلى بالنقض

(٤) نموذج لتقرير هيئة مفوضي المحكمة الدستورية العليا في موضوع الدفع

المحكمة الدستورية العليا
هيئة المفوضين
دائرة القضاء المالي بالقاهرة

تقرير

في الدعوى الدستورية رقم لسنة ق
المرفوعة ضد

السيد / رئيس مجلس الشعب
السيد / وزير العدل
بصفته .
بصفته .

الوقائع

رفع المدعى الدعوى الدستورية المظلة بعريضة أودعت قلم كتاب
المحكمة الدستورية بتاريخ وأبان فيها أنه أقام الدعوى الرقنية
..... لسنة ق أمام محكمة القضاء الإداري وطالب فيها الحكم في
الطلبات الآتية :
.....
.....
.....
.....

رأى المفوض

يذكر المفوض ما يراه محققا أو متعارضا مع طلبات المدعى ثم يذكر
رأيه في الموضوع بالأسباب ، ويرجع التقرير الى المحكمة الدستورية ، وإذا
كان الدفع صحيحا فينتهى المفوض في تقريره الى اثبات ما يلي :
" قبول الدعوى ، وفي الموضوع بعدم دستورية القانون رقم
لسنة فيها تضمنه من مع إلزام الخصم بالمصروفات .

المستشار : مفوض المحكمة
الدستورية العليا
.....

**(٥) نموذج مذكرة الدفاع أمام المحكمة الدستورية العليا
في شأن الدفع بعدم دستورية تشريع معين
المحكمة الدستورية العليا**

مذكرة دفاع

السيد / بصفته اطاعن

فصل

السيد / المظنون عليه بصفته
في الطعن رقم لسنة ق

الطلبات

نلتبس من عدالة الهيئة الموقرة الحكم بطلبنا المشروعة وهي :

(أولا) : قبول الدعوى شكلا .

(ثانيا) : الحكم في الموضوع بعدم دستورية القانون رقم
لسنة فيها تضمنه من
وشرحا لطلبنا المشروعة نبين لعدالة المحكمة ما يلي :

(أولا) : :

(ثانيا) : :

(ثالثا) : :

وفي الختام نصمم على الطلبات

وكيل المدعى

.....

المحلى بالتفويض

(٦) نموذج حكم المحكمة الدستورية العليا يقبل الطعن بعدم دستورية
تشريع معين

باسم الشعب
المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم من شهر من سنة
..... المؤلفة برثثة :

السيد المستشار / رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين / أعضاء
وحضور السيد المستشار / المفوض
وحضور السيد / أمين السر

أصدرت الحكم الآتي

في القضية المقيدة بالمحكمة الدستورية العليا برقم لسنة
..... التفائية الدستورية .

المرغومة من

السيد /

ضد

السادة / رئيس مجلس الشعب بصفته
وزير العدل بصفته

(الإجراءات)

بتاريخ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى تلم كتاب المحكمة
طلبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم لسنة فيما تضمنه من
.....

وتدعت هيئة قضائها الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم : أصليا : بعدم
قبول الدعوى ، ومن باب الاحتياط الكلى : رفض الدعوى ، ويعد تحفيز
الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بلرأى انتهت فيه إلى عدم دستورية
القانون المطعون فيه .

(م - ١٦ صبيح الدملوى)

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة
المفوضين رايها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

وحيث ان الوقائع تتمثل في

وحيث انه بالنسبة للظمن بعدم دستورية القانون رقم لسنة
..... فيها تضمنه من (تذكر بقية الحثيثك التي تراها المحكمة
في الدعوى) .

وحيث انه في الموضوع فلن القانون المظنون بعدم دستوريته رقم
لسنة ينص على

ومؤدى هذا النص

وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القانون ...
لسنة ببعض الاحكام المطلقة بـ (1) .

ولما كان ذلك ، وكلفت بقى نصوص هذا القانون مترتبة على ملغته الاولى
بما مؤداه ارتباطا نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل او
التجزئة ، ومن ثم فلن عدم دستورية نص المسألة الاولى وابطال اثرها
يستتبع بحكم هذا الارتباط ان يتبع هذا الابطال بقى نصوص القانون
المظنون فيه بما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون بمرته .

نظير الاسباب

حكمت المحكمة :

بعدم دستورية القانون رقم لسنة فيها تضمنه
من بعض الاحكام الخاصة بـ
وانزمت الحكومة بالمصروفات ومقابل اتماع المحلة .
رئيس الحكومة
.....
امين السر
.....

(1) وذلك على فرض تنامة المحكمة بعدم دستورية المسألة الاولى من
القانون المظنون عليه بعدم الدستورية .

المحقات

“ APPENDIX ”

نشتل على :

- ١ - مشروع مقترح بمواد لائحة جزاءات تكدبية لشركات القطاع العام طبقاً لحكم المادة (٨٣) من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ .
- ٢ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيلة الادارية والمحاكبات التكدبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة .

المختصات

مشروع مقترح بمواد لائحة جزاءات تأديبية لشركات القطاع العام
(طبقا لحكم المادة «٨٣» من القانون «٤٨» لسنة ١٩٧٨)

تمهيد :

تقدم هذا المشروع للمسؤولين بشركات القطاع العام للاستهداء به في وضع لوائح الجزاءات بالشركات التي يتولون قيادتها وإدارتها .

ولا ندمى أن هذا المشروع جاء متكليلا ، كما لا ندمى ضرورة وجوب تطبيقه تطبيقا حرفيا ، فلكل شركة أن تأخذ بنه ما يتلاءم مع لوائحها ونظمتها الخاصة بها ، أى أننا نرى ضرورة إجراء الملائمات اللازمة بين هذا المشروع وما يتفق مع النظم المتعلقة بكل شركة على حدة ، وذلك بشرط عدم الخروج من القواعد والاحكام القانونية الواردة بقانون المبلين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ويقفون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (وما أتى عليه المشرع من تعديلات) ، وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وما استقرت عليه أحكام المحكمة الإدارية العليا من مبادئ قانونية في كل ما يتعلق بتأديب المبلين ، وبكل ما يضمنه المشرع من تشريعات ملزمة في تأديب المبلين بشركات القطاع العام .

نفك المشروع لا يعدو أن يكون محاولة بيئية في وضع لوائح الجزاءات التأديبية .

والله نسال أن تسهم هذه المحاولة في تحقيق الهدف المنشود .

المشروع

(المادة الاولى) :

كل من يخلف الواجبات او يرتكب الاعمال المحظورة او يقتصر
نفسا اداريا ، او يخرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته يجزى
بما تناسب مع وظيفته ونوع المخالفة التى يرتكبها .

(المادة الثانية) :

تطبق الجزاءات التى يتقرر توقيعها على الملل المقتصر للذنب
الادارى وفقا للمبين بجدول الجزاءات المرفق بهذه اللائحة وبما يطبق
نصوص قانون نظم الملل بالقطاع العلم رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ وما يطرأ
عليه من تعديلات .

(المادة الثالثة) :

لا يوقع الجزاء على الملل المقتصر للذنب الادارى الا بالشروط والاوزاع
والاجراءات القانونية الصحيحة وهى :

١ - لا يحق مع الملل الا بعد احاطته بالمخلفات المنسوبة اليه .

٢ - يراعى حيدة المحق في حدود القانون .

٣ - عدم الاخلال بسمات التحقيق بحيث يكتل للملل انذاع عن
نفسه ، والاستماع الى شهوده الذين يستشهد بهم في نفي الاتهام
عن نفسه .

٤ - يجب ان يتم التحقيق كتابة كلما كلن ذلك متلعا ، ويجب ان يثبت
في محضر التحقيق تاريخ ومكان وساعة افتتاح المحضر ، واقفاله ، واسم
المحق ، وسكرتير التحقيق ان وجد ، وكل ما يتخذ المحق من اجراءات
يعدون في محاضر التحقيق ، ويجب توقيع الملل الحال للتحقيق في نهاية
اقتواله على الصفحت التى ادلى فيها باقواله ، ويتمين على المحق وسكرتير
التحقيق التوقيع على كل صفحة من صفحات المحضر ، واذا اقتضى الامر
تفتيش منزل الملل الحال الى التحقيق فيجب ان يكون ذلك بمعونة عضو
النيلة الادارية طبقا لنص المادة التاسعة من قانون النيلة الادارية رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ في هذا الشأن ، ويجب ان يكون تفتيش منزل الملل المتهم بحضوره
كلما كلن ذلك ميسورا ، ويتمين ان يكون التفتيش بحضور اثنين من
الملل ، ويمكن لسلطات التحقيق الادارى الاستهداء بالاجراءات المنصوص

عليها في قانون الإجراءات الجنائية مع الملامة بين هذه الإجراءات وطبيعة الاتهام الادارى ، واذا اسفر التحقيق عن ارتكاب جريمة توقع العليل تحت طائلة قتلون العقوبت ، وجب على السلطة القلقة بالتحقيق رغب الوراق بمفكرة الى رئيس مجلس ادارة الشركة التى يتبعها العليل او من يفوضه للبت فى احالة الموضوع الى النيابة العامة لتتخذ ما تراه فى المساطة الجنائية ، وذلك على وجه السرعة طبقا لصحيح المادة (١٧) من قتلون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ دون الاخلال بحق سلطت التحقيق الادارى بالاستمرار فى التحقيق .

(المادة الرابعة) :

اذا رأت سلطت التحقيق ان الذنب الادارى يستوجب احالة العليل الى المحكمة التأديبية المختصة يجب اخطار النيابة الادارية لتتولى مهمة الاتهام ، واحالة المتهم للمحكمة التأديبية طبقا لما تقتضى به المادة الرابعة عشر من قتلون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م .

(المادة الخامسة) :

اذا قبلت الجهة الادارية المختصة بتوقيع جزاء اداريا على العليل فجب تسبب قرار الجزاء ، ويجب ان يكون ذلك بمد عرض محضر التحقيق على السلطة الرئسية المختصة بتوقيع العقوبة بمذكرة شاملة اوتالغ الاتهام وما احتوى عليه محضر التحقيق ، ويجب ان يتم هذا العرض خلال عشرين يوما على الاكثر من تاريخ آخر اجراء من اجراءات التحقيق .

(المادة السادسة) :

طبقا لنص المادة (٨٥) من قتلون العليلين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يتبع ما يلى :

« اذا راي مجلس الادارة او رئيس المجلس ان المخالفة التى ارتكبها العليل تستوجب توقيع جزاء الاحالة الى المجلس او الفصل من الخدمة تعين قبل احالة العليل الى المحكمة التأديبية ، عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الاتى :

١ - بخير مخيرية العمل المحتس او من يندبه رئيسا

٢ - ممثل للمحل تغفاره اللجنة التنفيذية او التنفيذية
المعلمة اذا لم توجد اللجنة التنفيذية

أعضاء

٣ - ممثل الشركة

وتتولى اللجنة المشسلة اليها بحث كل حلة تعرض عليها وإبلاغ
رأيها فيها لمجلس الإدارة أو رئيس المجلس حسب الأحوال وذلك في ميعاد
لا يجاوز أسبوعاً من تاريخ إحالة الأوراق اليها وللجنة في سبيل أداء
مهمتها سماع أقوال الملل والإطلاع على كافة المستندات والبيانات
التي ترى الإطلاع عليها ويجب عليها أن تحرر محضراً تثبت فيه ما اتخذته من
إجراءات وما سمعته من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة
مسياً . وتودع صورة من هذا المحضر ملف الملل وتسلم صورة أخرى
لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة أو النقابة
الفرعية أو النقابة المعلمة حسب الأحوال .

وكل قرار يصدر بفصل أحد المللين خلافاً لاحكام هذه المادة يكون
باطلاً بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر .

(المادة السابعة) :

اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع المللين لا يحجب حق مراقبة
الشئون القانونية في اجراء التحقيقات التي تعال اليها من السلطة
الرئيسية المختصة بمللة الملل الى التحقيق طبقاً لما تقتضيه النصوص
القانونية في هذا الخصوص .

ويعتبر رأى الشئون القانونية ، والنيابة الإدارية متعلقاً باتتات
الذنب الإدارى من عدمه وأن سلطة توقيع الجزاء تتحدد بعمرة السلطة
الإدارية في حدود الجزاءات المقررة .

(المادة الثامنة) :

طبقاً لنص المادة (٨٢) من قانون المللين بقطاع الملم رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ فإن الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على المللين هي :

١ - الإنذار .

٢ - تأجيل موعد استحقاق الملاوة لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .

٣ - الخصم من الأجر لمدة لا تجاوز شهرين في السنة .

ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذًا لهذا الجراء ربيع الأجر شهريًا
بعد الجزء الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه تلقونًا .

- ٤ - الحرمان من نصف الملاوة الدورية .
- ٥ - الوقت عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر .
- ٦ - تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين .
- ٧ - خفض الأجر في حدود علاوة .
- ٨ - خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .
- ٩ - خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الأجر
بما لا يتجاوز القدر الذى كُن عليه قبل الترقية .
- ١٠ - الإحالة إلى المعاش .
- ١١ - الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة للمعلمين من شاغلى الوظائف العليا الواردة بجدول توضيف
وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس إدارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات
التالية :

- ١ - التوبيخ .
- ٢ - اللوم .
- ٣ - الإحالة إلى المعاش .
- ٤ - الفصل من الخدمة .

(المادة الخامسة) :

عند تطبيق جزاء الخصم من المرتب نقه يقصد بالمرتب في تطبيق
جزاء الخصم الأجر الشهري القانونى للمعلم عند وقوع المخالفة ،
ولا يدخل في هذا الأجر البدلات والمكافآت من أى نوع كقت .

(المادة السادسة) :

طبقا لنصر المادة (٨٤) من قانون المعلمين بقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ من الفقرة (١) إلى (٤) يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات
التأديبية كما يلى :

- ١ - لشاغلى الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء
الإنذار أو الخصم من المرتب بما : يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد
مده في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

ويكون النظم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الإدارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار الملعل بالجزاء الموقع عليه .

٢ — لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلى وظائف الدرجة الثالثة مما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة فى البنود من ١ — ٨ من الفقرة الاولى من المادة (٨٢) من القانون (٤٨) .

ويكون النظم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الإدارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار الملعل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الإدارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر فى هذه التظلمات ويكون من بين اعضاءها عضوا تختاره اللجنة التقبيلة .

٣ — للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة فى البنود من ٩ — ١١ من المادة (٨٢) ويكون النظم من هذه الجزاءات ائلم المحكمة الادارية العليا .

٤ — لمجلس الإدارة بالنسبة لشاغلى وظائف الدرجة الثانية مما فوقها عدا امضاء مجلس الإدارة المعيينين والمنتخبين واهضاء مجلس إدارة التشكيلات التقبيلة توقيع أى من الجزاءات الواردة فى المادة (٨٢) من القانون (٤٨)

ويكون النظم من توقيع هذه الجزاءات ائلم المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار الملعل بالجزاء الموقع عليه .

(المادة الحادية عشر) :

طبقا لنص المادة (٨٤) من قانون المللين بقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فقرة (هـ) لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس واهضاء مجلس إدارة الشركة توقيع أحد جزاءى التنبيه أو اللوم وله توقيع أى من الجزاءات الواردة فى البنود من ١ — ٨ على اعضاء مجلس إدارة التشكيلات التقبيلة فيما عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون النظم من توقيع هذه الجزاءات ائلم المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار الملعل بالجزاء الموقع عليه .

(المادة الثانية عشر) :

للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس واهضاء مجلس إدارة الشركة واهضاء مجلس إدارة التشكيلات التقبيلة توقيع جزاء الإحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

ويكون النظم في توقيع هذه الجزاءات ائلم المحكمة الادارية العليا
خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العلل بالحكم وذلك طبقا لنص المادة ٨٤ من
من قانون المبلين بالقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فقرة (٦) .

(المادة الثالثة عشر) :

طبقا لنص المادة ٨٧ من قانون المبلين بالقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨
كل علل يجبس احتيليا او تنفيذا لحكم جنلى يوقف بقوة القانون عن عمله
مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتيليا او تنفيذا
لحكم جنلى غير نهائى ويحرم من كليل أجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم
جنلى نهائى .

ويعرض الامر عند عودة العلل الى عمله على رئيس مجلس ادارة
الشركة ليقرر ما يتبع في شأن مسئولية العامل التأديبية ، فلذا اتضح
مدم مسئوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه .

(المادة الرابعة عشر) :

لا يجوز النظر في ترقية علل وقع عليه جزاء من الجزاءات التأديبية
المبينة فيما يلى الا بعد انقضاء الفترات الاتية :

١ - ثلاثة اشهر في حالة الخصم من الاجر او الوقف عن العمل لمدة تزيد
على خمسة ائلم الى عشرة .

٢ - ستة اشهر في حالة الخصم من الاجر او الوقف عن العمل لمدة ١١
يوما الى ١٥ يوما .

٣ - تسمة اشهر في حالة الخصم من الاجر او الوقف عن العمل مدة تزيد
على خمسة عشر يوما وتقل عن ثلاثين يوما .

٤ - سنة في حالة الخصم من الاجر او الوقف عن العمل لمدة تزيد
على ثلاثين يوما او في حالة توقيع جزاء خفض الاجر .

٥ - مدة التأجيل او الحرمان في حالة توقيع جزاء تأجيل العلاوة او
الحرمان من نصفها .

وتحسب فترات التأجيل المثلر اليها من تاريخ توقيع الجزاء
ولو تداخلت في فترة اخرى مترتبة على جزاء سابق . وذلك طبقا لنص المادة
٨٨ من قانون المبلين بالقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(المادة الخامسة عشر) :

طبقا لنص المادة ٩٠ من قانون المبلين بقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا تجوز ترقية علم محل الى المحلطة التأديبية او المحلطة الجنائية او بوقوف عن العمل في مدة الاحالة او الوقف ، وفي هذه الحالة تحجز للمبل الوطني لمدة سنة ، فلذا استطلعت المحلطة لاكثر من ذلك وثبت عدم ادانته او وتسع عليه جزء الانذار او الخصم او الوقف عن العمل لمدة خمسة ايام غاقل ويجب عند ترقيته احتساب اقدميته في الوظيفة المرقى اليها من التاريخ الذي كلفت تتم فيه لو لم يحل الى المحلطة التأديبية او المحلطة الجنائية وينحجرها من هذا التاريخ .

ويعتبر المبل محالا للمحلطة التأديبية من تاريخ طلب الجهة الادارية من النيابة الادارية اقلية الدعوى التأديبية .

(المادة السادسة عشر) :

لا يجوز قبول استقالة المبل المحل الى المحلطة ، وذلك طبقا لنص المادة ٩٩ الفقرة الثانية من قانون المبلين بقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(المادة السابعة عشر) :

تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للمبل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المبلر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدتين اقرب .

وتنتطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الانهال او المحلطة ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء . واذا تعدد المتهمون فلان انتطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انتطاعها بالنسبة للماتين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطمة للمدة .

وبمع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية ، وذلك طبقا لنص المادة ٩٢ من قانون المبلين بقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ م .

(المادة الثامنة عشر) :

تسقط المخالفة الادارية بقتناء خبة المبل الا اذا بدى بمعه في التحقيق عن هذه المخالفة قبل انتهاء خدمته ، وذلك طبقا للمادة (١/٩١) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اما اذا كلفت المخالفة بما يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزنة ، ففى هذه الحالة تسقط الدعوى التأديبية بمضى خمس سنوات من تاريخ

انتهاء الخدمة حيث يجوز في هذه المدة اقامة الدعوى التأديبية ، ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء الخدمة طبقا للمادة (٢/٩١) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(المادة التاسعة عشر)

تتقضى الدعوى التأديبية لوفاة المتهم حيث تحكم المحكمة باتقضاء الدعوى التأديبية لوفاة : ولا يكون ذلك الا بالنسبة اليه دون باقى المتقدمين معه الى المحكمة التأديبية .

(المادة العشرون) :

يبين الجدول التالى الجزاءات المقررة في كل حالة :
(يرفق الجدول الذى تضعه الشركة في حدود ونطاق المواد مسالفة البيسان) .

(المادة الواحدة والعشرون) :

في حالة التعارض بين القوانين المتعلقة بهذه اللائحة او عند صدور قوانين لاحقة عليها فان اللاحق منها ينسخ السابق عليها في خصوصية النصوص موضوع الخلاف .

ويسمعلن في ذلك بالقواعد الاصولية والقانونية في التفسير الصحيح ، ويمكن الاستهداء في ذلك بالقواعد التى تستقر عليها المحكمة الادارية العليا .
اما اذا كلن النص واضحا صريحا فلا مجال للخروج عليه .

وفى ذلك تقول محكمة النقض :

« متى كان النص واضحا صريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه او تأويله بدعوى الاستهداء بالمراسل التشريعية التى سبقته او بالحكمة التى املته وقصد الشارع منه ، لان محل هذا البحث انها يكون عند غموض النص او وجود لبس فيه » .

(الطمن ٢٢٩ لسنة ١٤١٢ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٦ . سنة ٢٧ ص ١٠٨٧)

(٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩

**في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات
التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات
والجمعيات والهيئات الخاصة (١)**

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بقضاء ديوان المحاسبة والقوانين
المعلقة له :

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة والقوانين
المعلقة له :

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي
والقوانين المعلقة له :

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات
المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة
والقوانين المعلقة له :

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة :

وعلى القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة
والقوانين المعلقة له :

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسة الاقتصادية ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية
والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصري :

(١) الجريدة الرسمية في ١٧ غير سنة ١٩٥٩ — العدد ٣ .

قرار القانون الاتي :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة ومفحص الشكوى والتحقيق تسرى احكام المواد من ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ - موظفي المؤسسات والهيئات العامة :

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار اليها من تطبيق احكام هذا القانون .

٢ - موظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية .

٣ - موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة او المؤسسة والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها او تضمن لها حدا أدنى من الارباح .

مادة ٢ - يحدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة او الهيئة او الشركة او من يتولى الادارة فيها حسب الاحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتبتهم خمسة عشر جنهما شهريا ، ويقتصر في المخالفات التي تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتبتهم هذا الحد والتي ترى فيها التنبية الادارية حفظ الاوراق او ان المخلفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما ويلتزم بقرارات الوقف عن العمل .

مادة ٣ - مع مراعاة احكام المواد التالية تسرى على موظفي المؤسسات والهيئات والشركات المنصوص عليها في المادة واحد احكام البلب الثلث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

مادة ٤ - تسرى الاحكام الخاصة بالموظفين من الدرجة الثانية فما دونها فيما يتعلق بتشكيل المحكمة التأديبية والجزاءات التي توقيها على موظفي المؤسسات والهيئات العامة الذين لا تجاوز مرتبتهم ثمانين جنهما شهريا .

اما من تجاوز مرتبتهم القدر المذكور فتسرى بالنسبة اليهم في هذا الشأن الاحكام الخاصة بالموظفين من الدرجة الاولى فما فوقها .

مادة ٥ - يكون تشكيل المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة موظفي الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة واحد على الوجه الاتي :

مستشار أو مستشار مساعد من مجلس الدولة رئيسا

نائب من مجلس الدولة

مضويين

موظف من ديوان المحاسبة لا تقل درجته عن الدرجة الثانية . . .

مادة ٦ — الجزاءات التي يجوز للمحکم التأديبية المنصوص عليها
في المادة السابقة تقيمها هي :

١ — الإنذار .

٢ — الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز شهرين .

٣ — خفض المرتب .

٤ — تنزيل الوظيفة .

٥ — العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعلن أو المكافأة أو مع الحرمان
من كل أو بعض المعلن أو المكافأة .

مادة ٧ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاطبعم
المصري من تاريخ نشره ٩

صدر بريلسة الجمهورية في ٦ رجب سنة ١٣٧٨ (١٥ يناير سنة ١٩٥٩)

(م — ١٧ — صيغ الدعاوى)

« بسم الله الرحمن الرحيم »

التعريف بالمؤلف ونتاجه العلمي

أولاً : المؤلفات العلمية :

- ١ - درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة القاهرة بتقدير « جيد جداً »
علم ١٩٧١ .
- ٢ - عضو منتخب بالمعهد الملكي للإدارة العامة بلندن .
- ٣ - دبلوم الدراسات العليا في العلوم الإدارية من جامعة القاهرة
علم ١٩٦٤ .
- ٤ - دبلوم الدراسات العليا في القانون العام من جامعة القاهرة
علم ١٩٦٠ .

ثانياً : المؤلفات والبحوث العلمية :

(١) المؤلفات :

- ١ - كتاب القيادة الإدارية « دراسة تنجز بين الإدارة العامة والقانون الإداري » « ١٩٧١ » (نفذ ونحت الطبع) .
- ٢ - المؤسسات العامة الاقتصادية في الدول العربية « ١٩٧٨ » بالمكتبات الكبرى .
- ٣ - مذكرات في القانون الإداري لطلبة الليسانس والدكتوراه بحقوق الجزائر « ١٩٧٢ » .
- ٤ - كتاب الإدارة العامة والتنظيم الإداري بالجزائر « ١٩٧٥ » الناشر مؤسسة الاسناد بالجزائر العاصمة .
- ٥ - كتاب السلوك الإداري « ١٩٨١ » بالمكتبات الكبرى بالقاهرة .
- ٦ - مذكرات بالاستشارة في الإدارة الإسلامية والمعاصرة لطلبة قسم الدكتوراه ، بكلية الشريعة والقانون بجمهورية الأزهر بالقاهرة
« ١٩٧١ » .
- ٧ - كتاب قضاء مجلس الدولة وإجراءات وصيغ الدعوى الإدارية
طبعة (١٩٨٧ - ١٩٨٨) .

(ب) البحوث العلمية المنشورة بدوريات الدول العربية ومراكز البحوث
(باللغتين العربية والإنجليزية) :

١ - بحوث منشورة بدوريات المنظمة العربية للعلوم الإدارية بالقاهرة :

* القيادة الادارية « ١٩٧٢ » .

* الادارة العامة في الجزائر « ١٩٧٥ » .

٢ - بحوث منشورة بمجلة المركز القومي للاستشارات والتطوير
الاداري ببغداد :

* دراسة الانجازات واهميتها في تحقيق اهداف الادارة
« المجلد ١٤ - ١٩٨٠ » .

* الادراك وعملية التشغيل المركزي للمعلومات « المجلد الثالث
عشر - ١٩٨٠ » .

٣ - بحوث منشورة بمجلة المرساة العليا للشرطة بالجزائر :

عدة بحوث متعلقة بالضغط الاداري ، وجميع الاستدلالات ، والقرار
الاداري في المحيط الشرطي .

٤ - بحث منشور باللغة الإنجليزية ، ومقدم لبرنامج المعونة الفنية بالامم
المتحدة من خلال مركز التنمية الصناعية التابع للجامعة العربية
« عام ١٩٧١ » بعنوان :

« The organization and operation of industrial development
involve in industrial development »

وقد نال المؤلف جائزة تقديرية عن هذا البحث المبكر .

مكتب المؤلف :

عمارة برج الحدائق - حدائق المهادي
٤ شارع ١٦٢ خلف مستشفى القوات المسلحة
ت : ٢٥١٩١١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الختامية :

في خاتمة هذه الموسوعة لا نضيف الى ما ذكرناه بمقدمتها شيئا غير بعض المقترحات التي ننصوّر انها ضرورية لاقباله الحق والعدل ، وعلا بما أوردته اعلانات حقوق الانسان في هذا المجال .

ومن هذا المنطلق نركز على ما يلي :

(أولا) : نقترح اعادة النظر في المادة السادسة والاربعين من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تضمنت الاشارة الى انه اذا رأت دائرة محص الطعون بلبجاء الآراء ان الطعن غير مقبول شكلا ، او بطل ، او غير جدير بالمعرض على المحكة ، حكمت برفضه بكتيبة بذكر القرار او الحكم بحضر الجلسة ، مع بيان وجهة نظرها اذا كان الحكم صادرا بالرفض ، وانه لا يجوز الطعن في قرارها باى طريق من طرق الطعن .

ومن جدينا نرى ان في هذا النص به اجعلنا بالتقاضين لا سيما وان قرارها لا يخرج من كونه حكما قضائيا قطعيا له كل مقومات الاحكام ، ولهذا يجب ان يشتمل على عرض مجمل لوقوع الدعوى ، ثم طلبات الخصوم ، وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهري ، وراى هيئة المفوضين في الدعوى ، ثم يذكر بعد ذلك اسباب الحكم ومنطوقه وذلك حسبما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة (١٧٨) من قانون المرافعات - المحلة بالقانون (١٣) لسنة ١٩٧٣ - لا سيما وان المجلس يأخذ بهذا القانون فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية ، ونحن لا نجد ثمة ما يمنع من تطبيق النص سالف البيان .

وقد تكون اكثر طموحا في طلب الاكتفاء بتحضير الطعن بمعرفة هيئة مفوضي الدولة ، ورفع تقرير منه بعد ذلك الى المحكة الادارية العليا ، لاننا نعتقد انها تمثل القاضى الطبيعي الذي يتوجه اليه الطاعن بطعنه .

(ثانيا) : نابل كذلك في تعديل قانون المجلس بما يسمح بتعيين قاضى للتنفيذ يختص دون غيره بالفصل في جميع مناورات التنفيذ الموضوعية والوقتية ، كما يختص بصدار القرارات والاوامر المتعلقة بالتنفيذ بوصفه قاضيا للادور المستعجلة وذلك ميلا بنص المادة (٢٧٥) من قانون المرافعات لاسيما وان الفصل المعادى لا يختص بتر اشكالات التنفيذ المتعلقة بالنازع الادارية الا ما يحفل منها بمال .

(ثالثاً) : ان طموحاتنا في التعديل المنشود ليست مقصورة على قانون مجلس الدولة فحسب بل تتعداه الى القانون الجنائي لوجود صلة في بعض الاحيان بين العقوبة التأديبية والجنائية ، وامكان ترمص الحكم في الاولى بالحكم الذي يصدر في الثانية حسبما سبق بيانه .

وتتمثل وجهة نظرنا التي نضمها تحت نظر المشرع ، في انه لا يسوغ ان يترتب على صدور حكم جنائي من محكمة الجنائيات على المتهم اعادة النظر فيه عند حضوره وامكن تشديد الحكم الصادر في غيبته ، لاتنا نتصور ان ذلك يخل بقاعدة « المتهم لا يضار بالحكم الصادر ضده » (الا اذا استأنفته النيابة العامة ضده وطلبت تشديد العقوبة) .

وانما لا نقر تبرير هذا الوضع بسقوط الاحكام الغيبية عند اعادة المحاكمة في حضور المتهم ، ونلذل على ترجيح وجهة نظرنا بان القانون لا يسوغ سقوط حكم صدر من محكمة مختصة باصداره الا بناء على اسباب قانونية ، ولا نقبل القول بان الحكم الغيبي يزول بقوة القانون (دكتور / محمود نجيب حسنى - « شرح قانون الاجراءات الجنائية » - ط ١٩٨٢ من ٨٩٢ وما بعدها ؛ لانه حكم قطعي وله مقومات الاحكام ويؤيدنا في ذلك ان الحكم الغيبي بالبراءة والصادر من محكمة الجنائيات في جنائية ، لا يسقط بحضور المتهم او القبض عليه بمقولة انه حكم قطعي في الدعوى وليس مجرد حكم تهديدي ، ولا يقبل الطعن الا من النيابة العامة ، بالتمنع ويصير بلتا اذا استنفدت النيابة العامة الطعن بالتمنع ، او تركت مواعده بتنقضى (تنقضى ٢١ ابريل سنة ١٩٦٩ - مجموعة احكام محكمة النقض - س. ٢٠ رقم ١٦٢ من ٥٢٩) .

ومن هنا يبين مدى التناقض على النحو سلف البين .

(رابعاً) : نقرر انه لا يوجد ثمة انفصال تام بين الحكم الجنائي ، وبين الاختصاص التأديبي ، كما توصى بذلك بعض الاحكام ، لان ذلك يكون من قبيل التعميم الخاطيء ، فهناك بعض الحالات يكون فيها للحكم الجنائي حججه في مواجهة سلطات التأديب .

ومن قبيل ذلك ، الحكم على الممثل « ونقص الممثل او الموظف » بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة ، او بعقوبة متيسدة للحرية في جريمة مظنة بالاشرف او الامانة ، ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ .

ويلاحظ انه اذا كُن الحكم قد صدر على الممثل لأول مرة فانه لا يؤدي الى انتهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون الممثلين بقرار بسبب من واتسع اسباب الحكم وظروف الواقعة ان بقاء الممثل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة او صيغة الممثل .

ومع ذلك غفلنا فنحفظ ونقول : انه يمكن محاكمه العلل تاديبيا وذلك باعتبارها موقفا سابقا في بعض الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك (والمشار اليها بهذه الموسوعة) .

ومن ناحية أخرى غفلنا نتوجه الى القلمين على التحقيقات الادارية بان لا يتسرعوا باصدار قراراتهم بثبوت الادانة او البراءة اذا كانت نفس الواقعة موضوع التحقيق الاداري هي نفسها المعروضة على سلطات التحقيق الجنائي ، فاعليهم التريث والتريث بنتيجة التحقيق الجنائي لما في ذلك من عدل وانصاف ، ولتكوين عقيدة سليمة عن ادانته العلل او بؤاعته يستقر ايها وجدانهم وتستريح اليها ضميرهم .

(خامسا :) من مطلعة بعض التحقيقات والاحكام ، تكشف لنسا عدم وجود تناسب بين الذنب الاداري والجزاء الموع على العلل ، ولا يمكن التحدي بان ذلك من الملامات التي تنفرد بها سلطات التحقيق والمحاكمة او ان ذلك من اطلاقات سلطاتها التقديرية .

فمن غير المتبول وجود مغالقات صارخة بين الذنب وجزاء ، لان ذلك ينطوي على عدم الملائمة الظاهرة بين المخالفات والجزاءات الموقعة من اجلها ، مما يصبح سببا في الغلها اذا ما طعن فيها أمام الجهة المختصة بالظمن ، وهي المحكمة التاديبية عندما تمارس سلطاتها التقييمية على الجزاءات الصادرة من الجهة الادارية ، او المحكمة الادارية اعليا عندما تمارس رقابة المشروعية في الطعون على احكام المحاكم التاديبية المشوبة بما يبطلها (حسبما اشرنا اليها بهذه الموسوعة تفصيلا) .

ولذلك نرى ضرورة تقدير خطورة الذنب الاداري وما يناسبه من جزاء بحيث لا يصبح الجزاء مشوبا « بالغلو في تقديره » .

ونعني « بالغلو » انطواء الجزاء على مغالقة صارخة ، فركوب من الشطط في القسوة يؤدي الى احجام عمل المرافق الملمسة عن حمل المسؤولية خشية التعرض للقسوة الممعة في الشدة ، كما ان « الغلو » ليس مقصورا على التشدد والقسوة ، ولكن المعنى ينصرف ايضا الى الانطواء المفرط في الشفقة لان ذلك يؤدي الى استهانة عمل الادارة بواجباتهم طيما في هذه الشفقة المفرطة في اللين .

نكل من طرفي النقيض لا يؤمن انتظام سير المرافق العلبة ، ويلتقي بتمارض مع الهدف الذي يرمى اليه المشرع من التاديب .

(سائسا :) نوصي بلمتناع الحكومة عن التحدي بعدم تنفيذ الاحكام

الادارية ، بحيلة الاتجساء الى امباغ صفة اعمال السيادة على اعمال
ادارية بحتة ، لتتجو بنسبها من رقبة المشروعية التي تسلطها عليها
الاجهزة القضائية .

ونرجو من الاجهزة التشريعية بالا تلجأ الى حيلة « التصحيح التشريعي »
الذي يتمثل في امسدار تشريعات جديدة تفسى المشروعية على الحالات
والمراكز القانونية غير المشروعة ، وذلك احتراماً لمبدأ المشروعية ، ولحجية
الاحكام ، وسيادة القانون .

وخير ما نختم به كلامنا قوله سبحانه وتعالى :

« ان الله يلمزكم ان تؤدوا الامانات الى اهله » وإذا حكمت بين الناس
ان تحكموا بالعدل » .

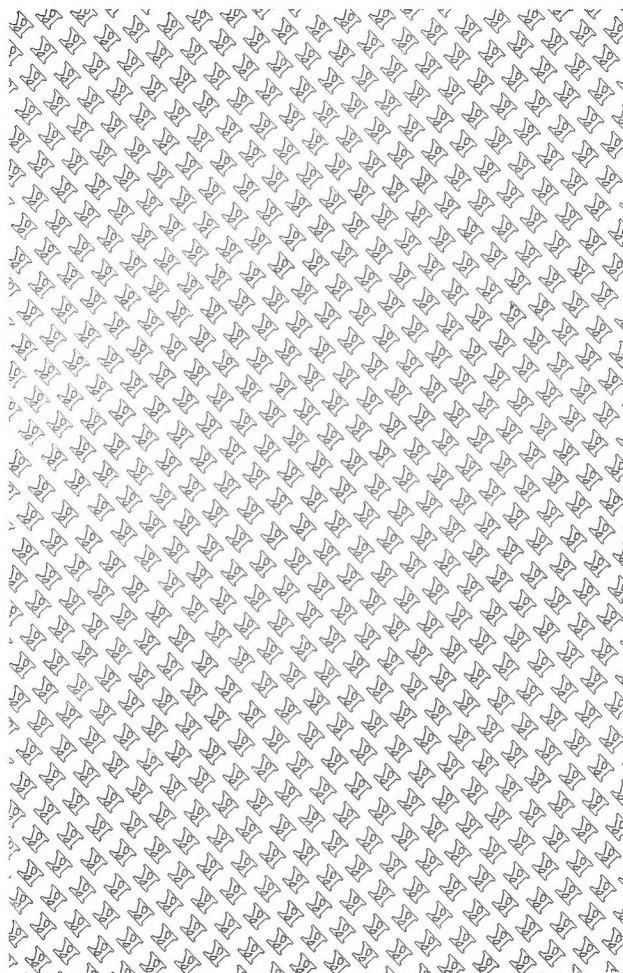
« صدق الله العظيم »

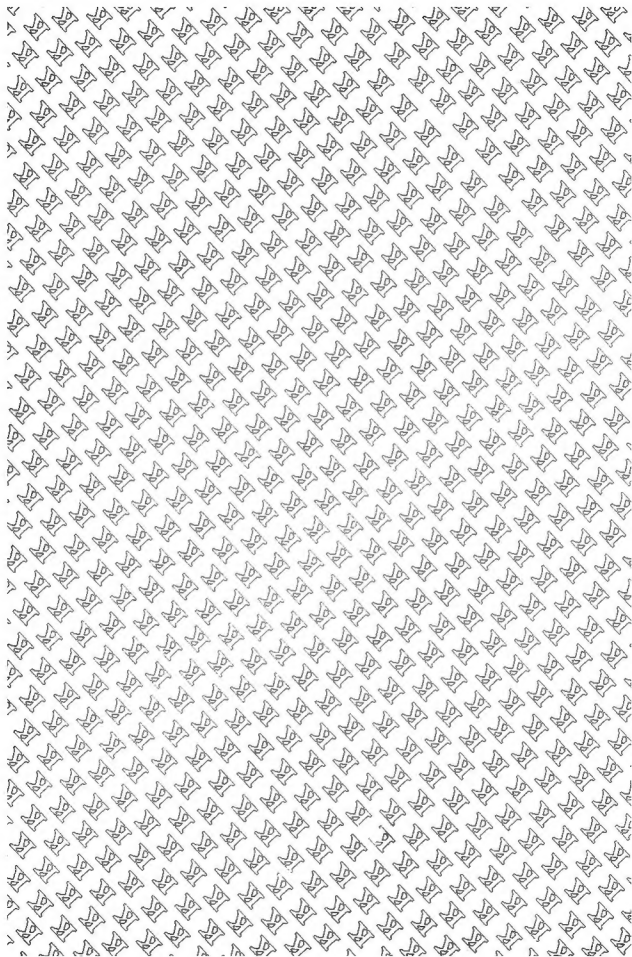
(سورة النساء آية ٥٨)

والله ولي التوفيق

المؤلف

دكتور / شيمس السيد اسماعيل





Bibliotheca Alexandrina



0548903